

العقد النضيد في شرح القصيد

شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع

للسمين الحلبي

أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦ هـ)

من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة

بسم الله الرحمن الرحيم

[ربِّ تَمِّمْ بخير] ^(١)

[قال سيّدنا ومولانا وشيخنا، علامة الزمان، شهابُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودِ الحلبيُّ، أمتعَ اللهُ ببقائه الإسلامَ، وبوَّاهُ دارَ السلام:] ^(٢)

الحمدُ لله الذي تفضَّلَ على العبادِ، في المبدأ والمعاد، بإنزال كتابه المبين، وتطوَّلَ عليهم بفضله العميم، أنْ أُرسلَ رسلَه الكرامَ، خصوصاً محمداً خاتم النبيّين، أنزله بأبلغ معنى وأحسن نظام، وأوجز لفظ وأفصح كلام، جعله نوراً ساطعاً، وضياءً لامعاً، ضربَ فيه الأمثال، وبَيَّنَ به الحرامَ والحلال، جعله كتاباً واضح البيان والحُجج، قرأنا عريباً غيرَ ذي عِوَج، حلَّوْا على ممرِّ التكرار، جديداً على تقادم الأعصار، باسقاء في إعجازه الذُّرَّة العُلَيَّا جامعاً لمصالح الآخرة والدنيا، حمداً لا يحصرُه عدٌّ، ولا يُحيط به حدٌّ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي بمشيئته تتصرَّف الأمور وبإرادته تتقلَّب الدهور، يَعْلَمُ العَلَنَ والإسرارَ، والجهرَ والإضممارَ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم الأنبياء، وسيّد الأتقياء، وأطيب العناصر عنصراً، وأكرم المعادن جوهرأ، خير قريش بطنأ، وأنضرها غصناً، وأوسطها نسبأ،

(١) من (م) فقط، وفي (ص): وهو حسبي.

(٢) من (ت) فقط.

وأشرفها حسباً، وأحسنها أدباً، وأشهرها أمماً وأباً، الشادخُ الغرة^(١) الواضحُ التحجيل، النبيُّ الأميُّ المكتوبُ في التوراة والإنجيل، جعل كتابه خيرَ كتاب، وصحابته أفضلَ أصحاب، تلقَّوه من فيه الكريم غَضّاً، وواظبوا على قراءته تلاوةً وعرضاً، حتَّى أدَّوه إلينا خالصاً محضاً، صلى الله عليه وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، من المهاجرين والأنصار، صلاةً أعدّها زاداً ليوم المَعاد، ووقايةً من فزع يوم التناد.

وبعد: فأفضلُ ما تحلَّى به الأريب، وازدان به الفطنُ اللبيب، علومُ الشريعة الشريفة، ذات الخيرات المنيقة، وأفضلُها علمُ كتاب الله تعالى، فينبغي البُداءُ بتقويم لفظه، والمحافظةُ على ضبطه وحفظه، مع معرفة القراء السبعة، والإحاطة بتوجيه قراءاتهم وفهم معانيها.

وقد وضع الناس - قديماً وجديداً - كتباً كثيرة متضمنة لاختلافهم؛ فمن مطوّل ومختصر، وكلُّ مثابٍّ على قصده.

وأحسنُ ما وُضِعَ [٢/ب] في ذلك «حرز الأمانى ووجه التهاني» للإمام أبي القاسم الشاطبي، برَّد الله مضجعه، فإنَّه أتى فيها بالعجب العُجاب، وأماط القشرَ عن اللُّباب.

وقد شرح هذا الكتاب جماعةٌ كلُّ منهم حصَّلَ المقصود، وأحسنُ ما

(١) قال في اللسان (شدخ): «وشدخت الغرة شدخ شدخاً وشُدُوخاً: انتشرت وسالت سُفلاً فملأت الجبهة ولم تبلغ العينين».

شُرِّحَتْ به شرحا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي^(١)، وشهاب الدين أبي شامة^(٢)، غير أن كلاً منهما أهمل ما عني به الآخر، مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيتُ أن أشرح الكتاب بما يوفِّي المقصود إن شاء الله تعالى، واجتهدتُ في بيان فك الرموز، وبيان إعراب الأبيات، [وتوجيه المشكل من القراءات، وتفسير غريب اللغات، وبيان معاني الألفاظ]^(٣)، وما تضمنته من بديع وبيان.

وجعلتُ الشينَ المعجمة علامةً للشيخ شهاب الدين أبي شامة^(٤)، والعينَ لأبي عبد الله^(٥)، وقد أصرَّح باسمهما.

وكنْتُ قد ألفتُ - والله الحمد - إعرابَ الكتاب العزيز في كتاب سمَّيته: «الدرَّ المصون في علوم الكتاب المكنون»، فنقلتُ منه هنا ما تيسر، وربما أُحيل عليه.^(٦)

(١) تقدّمتُ ترجمته في قسم الدراسة ص ١٠٧.

(٢) تقدّمتُ ترجمته في قسم الدراسة ص ١٠٤.

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٤) لم يستعمل المصنّفُ الشينَ رمزاً لأبي شامة إلا في ثلاثة مواضع فقط عند شرحه للبيتين الأولين من القصيدة، وفيما عدا ذلك فإنه تارةً يشير إلى أبي شامة بقوله: قال الشيخ، وتارةً: قال الشيخ شهاب الدين، وتارةً: قال أبو شامة.

(٥) لم أجد في الجزء المحقّق من الكتاب أيّ موضع استعمل فيه المصنّفُ حرفَ العين رمزاً لأبي عبد الله الفاسي، وإنّما يسمّيه: أبا عبد الله.

(٦) في (م): إليه.

وقد جانبت التطويل المملّ، والاختصار المخلّ، فإنّهما سببٌ في الإعراض عن التصانيف، والصدّ عن التآليف، وتعرّضتُ أيضاً لما تكلم فيه الشراح من إعراب آية أو بيتٍ من القصيد، إذا وقع منهم فيه ما يحتمل البحث سالكاً في ذلك الطريقة المثلى، فإنّها أحرى وأولى.

وسمّيته بـ «العقد النّضيد في شرح القصيد»، مستعيناً بالله متوكّلاً عليه، مفوضاً جميع أموري إليه، فإنّه حسبي ونعم الوكيل.

١ - بدأتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

يُقال : بدأتُ الشيءَ وأبدأته، أي أحدثته، ثلاثياً ورباعياً. قال الله تعالى : ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾^(١)، وقال تعالى : ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾^(٢)، فهذا من : أبدأ، وأمّا بدأتُ بكذا، فمعناه قدّمته. ونقل الراغب أنّه يُقال في هذا أيضاً : أبدأتُ به. قال : «يُقال : بدأتُ بكذا وأبدأتُ به وأبتدأتُ به، أي قدّمتُ» اهـ.^(٣)

ومصدرُ بَدَأَ : بَدْءٌ وبُدْءَةٌ، وأمّا «بَدَأَ» بالالف فبمعنى : ظَهَرَ، ومصدره : بَدُوٌّ وبَدَاءٌ بالمدّ، فقوله : (بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ) أي : قدّمتُ لفظَ بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرحيم في أوّل نظمي هذا، فالباءُ الأوّل للتعديّة، والثانية هي الداخلة في

(١) العنكبوت ٢٠.

(٢) العنكبوت ١٩.

(٣) انظر : مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ١١٣.

البسملة ^(١)، فهي مع مجرورها في محلّ جرّ، وإنّما أتى باللفظ محكيّاً كأنّه قال: بدأت بهذا اللفظ المشتمل على «بسم الله» ^(٢)، ولولا ذلك لما ساغ دخول حرف الجرّ على مثله؛ إذ لا يجوز ذلك إلّا في مثل هذا، أو يكون قد أعيد الحرف تأكيداً، كقوله: ^(٣)

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

وهو شاذّ.

وكلّ ما يُقدَّر من المتعلّق به الباء من «بسم الله» - على اختلاف [أ/٣] البصريّين والكوفيّين من كونه اسماً أو فعلاً - مقدَّرٌ هنا بين الباءين، و«الاسم» مشتقٌّ من السموّ عند البصريّين، ومن الوسمّ عند الكوفيّين ^(٤)، وهمزته همزة

(١) في (ت): هي الداخلة على اسم.

(٢) في (ت): بسم الله الرحمن الرحيم.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبيّ، وهو من الوافر، وهو في معاني الفراء ١/٦٨، وسرّ الصناعة ١/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٥٦، وابن يعيش ٧/١٧، ٨/٤٣، ٩/١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٤٦، ورصف المباني ص ٢٧٨، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وخزانة الأدب ٢/٣٠٨، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣/٣٤٤. والشاهد فيه قوله: «لِلِمَا بِهِمْ» حيث أكّد اللام الجارة تأكيداً لفظياً بإعادة لفظها من غير فصل بين المؤكّد والتوكيد.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٦ - ١٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٦٦، واللسان (سمو)، والدرّ المصون ١/١٩.

وصل، وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة وضمها، و: سَمٌ بكسر السين وضمها، و: سُمى بزنة هدى. وقد تثبت همزته في الدرَج ضرورة، وقد حَقَّقْتُ ذلك جميعه بدلائله في كتابي^(١): إعراب القرآن. (٢)

و(الله) مضاف إليه، والإضافة هنا على معنى اللام، وهو اسمٌ عَلَمٌ، لا صفةٌ، وقيل: هو مشتقٌ في الأصل، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً على الباري تعالى، لا يُسمَّى به غيره. واشتقاقه قيل من: إِلَه، أو من: وَلِه، أو من: لَاه، وكلُّها تدلُّ على معنى العبادة، أي أَنَّهُ معبود، ف«إِلَه»: فِعَالٌ بمعنى مفعول، أي معبود، مثلُ كتابٍ بمعنى: مكتوب، وتحقيق ذلك في كتابي المذكور. (٣)

قوله: (فِي النَّظْمِ) متعلِّقٌ بـ(بَدَأْتُ) وهو ظرف مكان مجازاً، كقولهم: فلان ينظر في العلم. والنظم في الأصل الجمعُ، ومنه نظم العقد، ثمَّ غلب على جمع^(٤) الكلمات التي على وزن مخصوص وروِيَّ واحدٍ وهو الشعر، ويقابله النثرُ بمعنييه، ويحتمل أن يكون مصدراً بحاله، وأن يكون قد وُضِعَ موضع المفعول به، أي في المنظوم، كقولهم: هذا بُرْدٌ نسجُ اليمَن، ودرهمٌ ضربُ الأمير

(١) في (م): كتاب.

(٢) وهو المسمَّى الدرُّ المصون، انظره ٢٠/١، وانظر الإنصاف ١٦/١.

(٣) انظر: الدرُّ المصون ٢٤/١.

(٤) في (م): جميع.

أي منسوجٌ ومضروبٌ^(١)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(٢) أي مخلوقه .

والألف واللام فيه يحتمل أن تكون للعهد المعلوم من جهة القرينة، قال (ش): «وهي قائمة مقام الإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾^(٣)، أي في نظمي، نزله منزلة المعروف المشهور تفاؤلاً بذلك» انتهى.^(٤)

أمّا كون «ال» تقوم مقام الإضافة فعبارة غريبة، وإنّما مسألة الخلاف: هل تقوم مقام الضمير أم لا^(٥)؟ فمذهب الكوفيّين: نعم، نحو: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٦)، أي أبوابها، وقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٧) أي مأواه، و﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾^(٨)، أي أرضهم، والبصريّون يَمنعون ذلك، وفيه بحث طويل.^(٩)

(١) انظر: الدرّ المصون ٢٠٦/٤، عمدة الحفاظ ص ٣٠٥ مادة (صيد).

(٢) لقمان ١١ .

(٣) الروم ٣ .

(٤) إبراز المعاني لأبي شامة ١٠٨/١ .

(٥) هكذا في النسخ الثلاث، والصواب: أو لا؛ لأنّ الاستفهام ب: هل لا يأتي معه «أم» .

انظر: مغني اللبيب ص ٤٥٦، ٤٥٧ .

(٦) ص ٥٠ .

(٧) النازعات ٤١ .

(٨) الروم ٣ .

(٩) قال ابن هشام: «أجاز الكوفيّون وبعضُ البصريّين وكثيرٌ من المتأخّرين نيابةً (ال) عن =

ويحتمل أن تكون للجنس^(١)، وليس المعنى: بدأت في كل نظم، وإنما المراد: في هذا النظم، نزلته منزلة الموجود الحاضر فأشار إليه، كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾.^(٢)

وقوله: (أَوَّلًا) ظرفٌ لـ (بَدَأْتُ) أيضاً، وهو ظرفُ زمانٍ ملازمٌ للإضافة وقد يُقطع عنها لفظاً، ثم له حالتان: إما أن يُنوي معنى المضاف إليه أو لا، فإن نوي بُني على الضمِّ نحو: ابدأ بهذا أوَّلُ، أي أوَّلَ الأشياء، وإن لم يُنوَ أعرب نصباً، فيجوز أن يكون المصنّف استعمله كذلك ولهذا نصبه، فهو كقول الآخر:^(٣)

= الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ و: مررت برجلٍ حسن الوجه، و: ضُرب زيدُ الظهرُ والبطنُ، إذا رُفِعَ: الوجهُ، والظهرُ، والبطنُ، والمانعون يُقدِّرون: هي المأوى له، والوجهُ منه، والظهرُ والبطنُ منه. . وقال أبو شامة في قوله:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا

إن الأصل: في نظمي. فجوزَ نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب» اهـ. مغني اللبيب ص ٧٧-٧٨. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣-٢٠٧.

(١) أي «ال» من قول الناظم: فِي النَّظْمِ.

(٢) القصص ١٥.

(٣) البيت من الوافر، ونسبه في الخزانة ٤٢٦/١ ليزيد بن الصَّعِقِ، وهو فيها:

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَغْصُ بِنُقْطَةِ الْمَاءِ الْحَمِيمِ

قال البغدادي: «وروي: فَسَاغَ، بالفاء، وهو خطأ. وَالْحَمِيمِ: الماء الحارّ، وليس بمبراد، وإنما أوردَه للقفية، هو من الأضداد، يُطلق على الماء البارد أيضاً» اهـ. ونسبه في التصريح =

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ
وقول الآخر: ^(١)

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

= بمضمون التوضيح ٣/ ١٩٤ لعبد الله بن يعرب، وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٣٢٠ وابن يعيش ٤/ ٨٨، وإبراز المعاني ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٧، واللسان ١٢/ ١٥٤ (حمم)، وشرح شذور الذهب ص ١٣٦ وهو فيه بلفظ: أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ، وتصحيح التصحيف ص ١٣٠ بلفظ: وَكُنْتُ قَدَمًا، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٤٩٧، وصدوره في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١/ ٩٩، وعمدة الحفاظ ص ٥٤، ٢٥٥ مادة (ب ع د) و(س و غ). والشاهد فيه قوله: «قَبْلًا» فإن أصله: قبلَ هذا، فحذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، ولهذا نكّر فنون.

(١) البيت من الطويل، وقبله:

مَا مِنْ أَنَاسٍ بَيْنَ مِصْرَ وَعَالِجٍ وَأَبِينِ إِلَّا قَدْ تَرَكَنَا لَهُمْ وَتَرَا

ونسبه الفراء في معانيه ٢/ ٣٢١ لبعض بني عُقيل، وهو فيه بلفظ: الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ. . . بَعْدُ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦، والمذكر والمؤنث ص ٤٧٢، وإعراب النحاس ٣/ ٧٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ١٩٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠١ بلفظ: وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَنْوَةٍ، وفي اللسان ٣/ ٩٣ (بعد) بلفظ: بَعْدُ، وفي ١٤/ ٢٣٧ (خفا) بلفظ: بَعْدًا، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٦، والشرط الثاني منه في أوضح المسالك ٣/ ١٥٨، والهمع ٣/ ١٩١، واستشهد به المصنّف في الدرّ ١/ ٩٩، وعمدة الحفاظ ص ٥٤ مادة (ب ع د).

والشاهد فيه قوله: «بَعْدًا» منونة منصوبة لقطعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

[٣/ب] ويجوز أن يكون ظرفاً للنظم، فعلى جعله ظرفاً لـ (بَدَأْتُ)، يكون المعنى : بدأتُ في أوّل نظمي ببسم الله، وعلى جعله ظرفاً للنظم يكون المعنى : بدأتُ ببسم الله في نظمي الواقع أولاً، والألف على هذا بدل من التنوين لأنّه منصرف، وأجاز فيه (ش) أن يكون «نعت مصدرٍ محذوف، أي في أن نظمتُ نظماً أوّل، بمعنى أنّه مبتكر لم يسبق إليه، وهو نظم قصيدة على رويٍّ واحد في مذاهب القراء السبعة موجزة بسبب ما اشتملت عليه من الرموز»^(١)، فالألف على هذا للإطلاق؛ لأنّه غير منصرف، للوزن الغالب والوصف.

واعلم أن «أوّل» في الأصل أفعلٌ تفضيلٌ، وهو يقابل الآخر، وفيه بحث طويل قد حقّقته في كتابي «شرح التسهيل».^(٢)

وقوله: (تَبَارَكَ) تفاعل، من البركة، والبركة كثرة الخير وزيادته، وبارك في كذا: أي زاد فيه، ومعنى «تَبَارَكَ اللهُ» أي تزايد خيره وإحسانه على خلقه، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾^(٣) أي كثير خيرها، ولم يرد أنّه يزيد فيها زماناً آخر، وكذلك: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾^(٤) أي كثير الفوائد والعوائد.

(١) إبراز المعاني ص ١٠٨.

(٢) تقدّم في الدراسة ص ٩٦ أن «شرح التسهيل» هذا من كتب المصنّف التي ما زالت مفقودة. وانظر اشتقاق «أوّل» واختلاف علماء التصريف فيه في سرّ الصناعة ٢/٦٠٠، والمنصف ٢/٢٠٢-٢٠٤، والصحاح ٥/١٨٣٨، واللسان ١١/٧١٦-٧١٨ (وأل).

(٣) الدخان ٣.

(٤) الأنبياء ٥٠.

والحاصل أن ما لم تتحقّق فيه الزيادة تُجعل في متعلّقاته كما ذكرنا .

و(تَبَارَكَ) فعل لا يتصرّف، بل يلزم الماضي، ولا يُسند لغير الله تعالى، وجيء به على بناء المفاعلة نحو «تَعَالَى» مبالغةً في ذلك، وقيل : معنى تبارك : ثبت ودام، ومنه مَبْرَكُ البعير، وفي (تَبَارَكَ) ضمير يعود على الله تعالى .

وقوله : (رَحْمَانًا رَحِيمًا) إِنَّمَا أتى بهذين اللفظين تكميلاً^(١) للفظ البسملة و«الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» صفتان مشتقتان من الرحمة، وهي إرادة الخير، وقيل : في الأصل : الرقة والانعطاف، ومنه «الرَّحِمُ» ؛ لانعطافها على الجنين، فعلى الأوّل وصفُ البارئ بهما حقيقة، وعلى الثاني مجاز عن إنعامه على خلقه وإحسانه إليهم . وهل هما بمعنى واحد أو بينهما فرق ؟ خلاف .^(٢)

و«الرَّحْمَنُ» صفة مختصة بالله تعالى، ولا يلتفت إلى قولهم في مُسَلِّمَة : رحمن اليمامة، ولا يُستعمل إلّا معرفاً بـ«ال» أو مضافاً، فعلى هذا يكون استعمال الشيخ^(٣) له مجرداً منهما خلاف المعهود، على أنه قد ورد استعماله مجرداً في

(١) في (م) : تجميلاً .

(٢) فصلُ المصنّف هذا الخلاف بتوسّع في كتابه : الدرّ المصون ١ / ٣٢، وعمدة الحفاظ ص ١٩٩ مادة (رح م)، وخلاصة هذا الخلاف أن من العلماء من ذهب إلى أنّهما بمعنى واحد كندمان ونديم، ومنهم من ذهب إلى أنّ «الرحمن» أبلغ مثل الزمخشري، ومنهم من عكس فجعل «الرحيم» أبلغ، ولكلّ دليل على ما ذهب إليه .

(٣) أي الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى .

قول من لا يُعتدُّ به، كقوله في مُسليمة: ^(١)

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زَلْتَ رَحْمَانًا

وأما «رَحِيم» فيُطلق على البشر، قال تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٢) وفيهما أبحاث كثيرة مذكورة في الكتاب المشار إليه، فعليك به.

وانتصابهما على أحد ثلاثة أوجه: إمَّا الحال من فاعل (تَبَارَكَ)، وتكون حالاً لازمة نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ^(٣)، وإمَّا على المدح، أي: أَمْدَحُ رَحْمَانًا رَحِيمًا، وهذا يُسمَّى القطع في باب التوابع، وإمَّا على التمييز، وكأنَّه منقول من الفاعلية، والأصل: تَبَارَكَتْ رَحْمَتُهُ، وفيه نظر. ^(٤)

وقوله: (وَمَوْئِلًا): مَفْعِلٌ [أ / ٤] من: وَآلَ إِلَيْهِ إِذَا رَجَعَ وَلَجًا، فمعنى

(١) البيت من البسيط، وهو لشاعر من الإمامة كما ذكر الزركشي في البرهان ٥٠٣ / ٢، وصدره:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا

واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣٤ / ١، وعمدة الحفاظ ص ١٩٩ مادة (رح م).

(٢) التوبة ١٢٨.

(٣) البقرة ٩١.

(٤) جاء في حاشية النسخة (م) ما نصّه: «وَجْهَ النظر - كما قال ابن هشام - أن التمييز لا يتعدّد، بخلاف الحال، وأنَّ الرحمن على الصحيح عِلْمٌ لا صفة، فلا يكون حالاً. قال: والصواب أنَّ (رَحْمَانًا) منصوب بإضمار أَخْصَّ أو أَمْدَحَ، و(رَحِيمًا) حال منه لا نعت؛ لأنَّ الحقَّ أنَّ الرحمن ليس بصفة بل عِلْمٌ» اهـ.

قوله : (وَمَوْئِلًا) أي مرجوعاً إليه وملتجأً إليه ، أو من وآل منه إذا نجا وخلّص
والله - تعالى - ملتجأً^(١) للعباد ومنجى لهم ، وفي الحديث : « لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا
مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ »^(٢).

وهذا اللفظ وإن لم يرد إطلاقه على الله تعالى في كتاب ولا سنة ؛ فإنّ
معناه ثابت له تبارك وتعالى ، نحو : ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾^(٣) ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٤)
وأتى بلفظ «الرحمن الرحيم» من غير عاطف قصداً لإرادة البسملة ، ولما كان
(مَوْئِلًا) إنما أتى به تمييزاً للبيت عطّفه عليهما ، وهذا زاد دخول الواو حسناً .
٢ - وَثَنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَى مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

(١) في (ت) : ملجأ .

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري^(٢٢٤) في الوضوء ، باب : فضل من بات على
وضوء ، وفي الدعوات (٥٩٥٢) باب : إذا بات طاهراً ، و (٥٩٥٤) باب : ما يقول إذا نام ،
و (٥٩٥٦) باب : النوم على الشقّ الأيمن ، وفي التوحيد (٧٠٥٠) باب : قول الله تعالى :
﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ﴾ ، ومسلم^(٢٧١٠) في الذكر والدعاء ، باب : ما
يقول عند النوم وأخذ المضجع ، والترمذي^(٣٣٩٤ ، ٣٣٩٥) في كتاب الدعوات ، باب
(١٦) وقال : هذا حديث حسن ، وباب (١١٧) رقم (٣٥٧٤) وقال : وهذا حديث حسن
صحيح . وابن ماجه (٣٨٧٦) في الدعاء ، باب : ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه ، والدارمي^(٢٩٠ / ٢)
في الاستئذان ، باب : الدعاء عند النوم ، وأحمد (٢٨٥ / ٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢) .

(٣) غافر ٣ .

(٤) الأنعام ٦٠ وغيرها .

ثَنَى بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَرَنَ ذِكْرَهُ بِذِكْرِهِ فِي
غَالِبِ الْمَوَاضِعِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ^(١) : « قَالَ : لَا أُذْكَرُ إِلَّا
ذُكِّرْتَ مَعِيَ » ^(٢) ، وَلِمَا فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « أَمَّا يُرْضِيكَ
يَا مُحَمَّدٌ إِلَّا يُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ مَرَّةً إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا ، وَلَا يُسَلِّمُ
عَلَيْكَ مَرَّةً إِلَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا » ^(٣) .

وهذه الجملة عطف على الجملة التي قبلها وهي : (بَدَأْتُ) فلا محلَّ لهما
من الإعراب ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى ابْتِدَائِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ عَظْفٌ عَلَيْهَا ، وَ(صَلَّى اللَّهُ) لَفْظُهُ خَبْرٌ

(١) الشرح ٤ .

(٢) الحديث في مسند الشافعي ، انظر : شفاء العي (٢/٣٩٩) ، والبيهقي (٣/٢٠٩) في
كتاب الجمعة ، باب : مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجوب ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ ، بَلْفَظٍ : لَا أُذْكَرُ
إِلَّا ذُكِّرْتَ . وَذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٢٤/٤٩٤) عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ مُجَاهِدٍ ، ثُمَّ قَالَ :
« حَدَّثَنِي يُونُسُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ دِرَّاجٍ ، عَنْ
أَبِي الْهَيْثَمِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ : إِنَّ رَبِّي
وَرَبَّكَ يَقُولُ : كَيْفَ رَفَعْتُ لَكَ ذِكْرَكَ ؟ قَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ : إِذَا ذُكِّرْتَ ذُكِّرْتَ مَعِيَ » .
وحديث أبي سعيد أيضاً في إعراب القرآن للنحاس (٣/٧٢٩) .

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد والرقائق (٩١١) ، وابن أبي شيبة (٢/٣٩٨) في صلاة
التطوع والإمامة ، باب : فِي ثَوَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالنَّسَائِيُّ (٣/٥٠) فِي السُّهُو ،
باب (٥٥) : الْفَضْلُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَحْمَدُ (٤/٣٠) ، وَالبُغْوِيُّ فِي شَرْحِ
السُّنَنِ (٣/١٩٦) ، وَالْحَاكِمُ (٢/٤٢٠) فِي التَّفْسِيرِ ، باب : تَفْسِيرُ سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، وَقَالَ :
« هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ » ، وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ .

ومعناه الدعاء، نحو: غفر الله لك.

والصلاة من الله: الرحمة، ومن الملائكة: الدعاء، ومن آدميين: العبادة المعروفة، وقيل: الصلاة لفظ يجمع أنواع الدعاء الصالح، وأصلها في اللغة: الدعاء، قال: ^(١)

عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ فَأَغْتَمِضِي نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنَبَ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا

وهي من ذوات الواو لجمعها على صلوات، ولذلك غلط من جعلها مشتقة من «صَلَّى بِكَذَا»؛ لأنه من ذوات الياء، وفي محل هذه الجملة قولان: أحدهما أنه نصب على إسقاط الخافض، أي: ثنيت بـ (صَلَّى الله) أي بهذا اللفظ، فحكاها كما تقدم في (بِسْمِ الله)، وردّه بعضهم بأنّ [حذف حرف الجر] ^(٢) لا ينقاس، والثاني أنه نصب على إسقاط القول، تقديره: وثنيت بالصلاة فقلت: صَلَّى الله، وحذف القول كثير، أو يكون التقدير: وثنيت بقولي: صَلَّى الله. قال (ش): «فموضع (صَلَّى الله) نصبٌ على إسقاط الخافض في الوجه الأوّل، وعلى أنّه مفعول مطلق أو مفعول به إن قلنا إنّهُ على إضمار القول». ^(٣) وقدر القول

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٠، ومعاني الزجاج ١/ ٢٣١، والقرطبي ١/ ١٦٨، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١/ ٩٤ وعمدة الحفاظ ص ٣٠٧ مادة (ض ج ع) وهو فيهما وفي الديوان بلفظ: «يَوْمًا فَإِنَّ»، وفي معاني الزجاج ٢/ ٤٦٦: عَيْنًا فَإِنَّ، وفي (م): يَوْمًا كَأَنَّ. والشاهد فيه مجيء الصلاة بمعنى الدعاء.

(٢) في (ص): «حذف الجار» وهو صواب، وفي (م): حذف الجر.

(٣) إبراز المعاني ١/ ١١١.

بالتقديرين اللذين ذكرتهما، وفي قوله : «مفعول مطلق» نظرٌ لا يخفى، كيف يكون مفعولاً مطلقاً وهو محكي بالقول! هذا ما لا يتعقل.

و(رَبِّي) بدلٌ من (الله)، أو بيان له، أو نعتٌ وهو أصحُّها.

و(عَلَى الرِّضَى) متعلِّقٌ بـ(صَلَّى).

والرِّضَى في الأصل مصدرٌ بمعنى الرضوان، وأُطلق على النبي ﷺ: إمّا مبالغةً، كأن^(١) جعل نفس الرِّضَى، أو لوقوع المصدر موقع اسم الفاعل أو المفعول، أي: الراضي [ب / ٤] أو: المرضي، كما سننبّه عليه، أو على حذف مضاف، أي ذي الرِّضَى، وهذه الأوجه جارية في كلِّ مصدر وقع وصفاً للجثة نحو: رجلٌ عدلٌ، وزورٌ^(٢)، ووصفه بالرضى يجوز أن يكون بمعنى أنّه راضٍ، موافقةً لقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٣)، أو بمعنى أنّه مُرضى، أي الذي أرضاه الله تعالى بما يعطيه من الشفاعة والكرامة، أو الذي ارتضاه ربُّه، وقد قرئ بهذين المعنيين قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ و﴿تَرْضَى﴾^(٤).

(١) في (ت): كأنّه.

(٢) أي: ورجلٌ زورٌ.

(٣) الضحى ٥.

(٤) طه ١٣٠. وقرأ ﴿تَرْضَى﴾ بضمّ التاء: الكسائي وشعبة، انظر: النشر ٢/ ٣٢٢. وقال أبو حيان: «وقرأ أبو حيوة وطلحة والكسائي وأبو بكر وأبان وعصمة، وأبو عمارة عن حفص، وأبو زيد عن الفضل، وأبو عبيد ومحمد بن عيسى الأصبهاني: ﴿تَرْضَى﴾ بضمّ التاء، أي: يرضيك ربُّك» اهـ. البحر المحيط ٦/ ٢٩٠.

و(مُحَمَّدٍ) بدلٌ أو عطف بيان على (الرَّضَى) بالتأويلات المذكورة.

و(المُهْدَى) وصفٌ لـ (مُحَمَّدٍ) فهو مجرور تقديرًا، أو هو اسم مفعول من : أهديته فهو مُهْدَى، فهو بمعنى الهدية للعالمين، حيث أنقذ به من الضلالة وعلم به من الجهالة، وفتح به أعيناً عمياً، وقلوباً غُلفاً، وفي الحديث : «كَانَ يَنَادِيهِمْ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ» .^(١)

و«ال» في (المُهْدَى) موصولة، أي الذي أُهدي، وفيه ضميرٌ يقوم مقام الفاعل عائد على «ال»، و(إِلَى النَّاسِ) متعلق به، و(مُرْسَلًا) حال منه، وقيل : تمييز، أي المهدى إرساله .

وكان ينبغي له أن يسلم بعد أن صلى ؛ امتثالاً لقوله تعالى : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢)، وكأنه حذفه للعلم به، أي : صلى الله وسلم عليه .

٣- وَعِترته ثُمَّ الصَّحَابَةُ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبَلَا

(١) الحديث أخرجه الدارمي (٩/١) باب : كيف كان أول شأن النبي ﷺ، والبيهقي في دلائل النبوة (١/١٥٧)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٣٢٠٩٨)، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (١/١١١) من رواية الأعمش عن أبي صالح قال : «كان النبي ﷺ يناديهم وذكر الحديث، قال أبو شامة : «أخرجه أبو محمد الدارمي في مسنده هكذا مرسلًا، وروي موصولاً بذكر أبي هريرة فيه». وذكره الشوكاني في فتح القدير (٣/٤٣٢)، والفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز (٣/٥٥).

(٢) الأحزاب ٥٦.

لَمَّا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَتَبَعَ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ .

وَالْعِتْرَةُ: النَّسْلُ وَالْأَهْلُ الْأَقْرَبُونَ^(١)، وَسُئِلَ مَالِكٌ^(٢) عَنْ عِتْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَ: هُمْ أَهْلُهُ الْأَدْنَوْنَ وَعَشِيرَتُهُ الْأَقْرَبُونَ^(٣).

وهو معنى قول الليث^(٤): عِتْرَةُ الرَّجُلِ أَوْلِيَاؤُهُ^(٥)، أَيِ النَّاصِرُونَ لَهُ .
وَالْعِتْرُ^(٦) وَالْعِكْرُ: الْأَصْلُ، يُقَالُ: رَجَعَ فَلَانٌ إِلَى عِتْرِهِ وَعِكْرِهِ، أَيِ أَصْلِهِ^(٧).
و(الصَّحَابَةُ) جَمْعُ صَاحِبٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

وَاخْتَلَفَ فِي الصَّحَابِيِّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَنْ رَأَاهُ مُسْلِمًا وَصَحِّبَهُ أَدْنَى زَمَانٍ^(٨).

(١) هذا قول الجوهري كما في إبراز المعاني ١/ ١١٢، وانظر الصحاح ٢/ ٧٣٥ (عتر).

(٢) مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي، إمام دار الهجرة، ت ١٧٩ هـ (السير ٨/ ١٣٦).

(٣) إبراز المعاني ١/ ١١٢.

(٤) لعلة الليث بن سعد، الإمام الحافظ، عالم مصر، ت ١٧٥ هـ. (السير ٨/ ١٣٦).

(٥) إبراز المعاني ١/ ١١٢.

(٦) في (ص): والعِتْرَةُ.

(٧) وفي اللسان ٤/ ٦٠١ (عكر): «وَالْعِكْرُ بِالْكَسْرِ: الْأَصْلُ، مِثْلُ الْعِتْرِ» اهـ.

(٨) قد عرف الإمام ابن حجر الصحابي بقوله: «مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى
الْإِسْلَامِ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصْح» اهـ. انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٥٥.
وهذا التعريف أولى مما ذكره السمين هنا؛ لأنَّ التعبير باللقيا أولى من التعبير بالرؤية ليدخل =

ومراد المصنّف بالعِترَة: من كان مؤمناً منهم، كما أراد ذلك ﷺ في قوله: «وَإِنِّي^(١) تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِترَتِي»^(٢) وفي رواية: «وَأَهْلُ بَيْتِي»^(٣) وهي تؤيد ما ذكرتُ.

و(تَلَاهُمْ) تبعهم، تلاه يتلوه، ومنه التلاوة لتبع الكلمات بعضها بعضاً.
وقوله: (عَلَى الْإِحْسَانِ) متعلق بـ(تَلَاهُمْ)، والمعنى: على طلب الإحسان
أو على طريقة الإحسان، أو على ما فيهم من الإحسان.

= نحو سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمٍّ مكتوم الضرير، والنصُّ على كونه مات على الإسلام لا بدَّ منه
ليُخرج المرتدُّون الذين ماتوا على الرِّدَّة، والله أعلم.
(١) في (م): وأنا.

(٢) الحديث باللفظ المذكور في إعراب القراءات لابن خالويه (٣٣٧/٢)، وإبراز المعاني
(١١٢/١)، وأحمد (١٧/٣)، والنهاية في غريب الحديث (٢١٦/٢). وانظر تخريج
الحديث الآتي.

(٣) الحديث باللفظ المذكور في إبراز المعاني (١١٢/١)، وأخرجه الترمذي (٣٧٨٦) في
المنقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ، بلفظ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ
أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِترَتِي أَهْلُ بَيْتِي»، وقال: هذا حديث حسن غريب من
هذا الوجه. وأحمد (٣/١٤، ٢٦، ٥٩، ٣٦٧/٤، ٣٧١). بلفظ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ: كِتَابَ اللَّهِ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِترَتِي أَهْلُ
بَيْتِي»، والدارمي (٢/٤٣٢). بلفظ: «وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ
الْهُدَى وَالنُّورُ، فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَخُذُوا بِهِ، وَأَهْلُ بَيْتِي».

ويجوز أن تكون (على) بمعنى الباء التي للمصاحبة، كأنه قيل: ومن تبعهم بإحسان، أي مصاحباً للإحسان.

و(بالخير) يجوز أن يتعلّق بـ (تَلاَهُمْ) أي تبعوهم بالخير على ما فيهم من الإحسان، وإن جعلت (على) بمعنى الباء كما تقدّم كان (بالخير) كالتأكيد والتفسير له، ويجوز أن يتعلّق بـ (وبلاً).

ووبّل: جمع وابل وهو المطر الغزير، وأصله الصفة؛ ولذلك جُمع على فُعْل، كشاهد وشُهد، ونصبه على الحال:

إمّا من الفاعل في (تَلاَهُمْ) وجَمَعَ الحال وإن كان صاحبه مفرداً مراعاةً لمعنى (مَنْ) ولفظها، فراعى لفظها فأفرد في [١/٥] قوله: تلا، و[راعى] ^(١) معناها فجمع في قوله: (وبلاً)، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ ثم قال: ﴿خَالِدِينَ﴾. ^(٢)

وإمّا من المفعول، وإمّا منهما معاً كقولهم: لقيت زيداً منحدرين، قال عنترة: ^(٣)

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) الطلاق ١١.

(٣) عنترة بن شدّاد العبسي، أشهر فرسان وشعراء العرب في الجاهليّة. توفي نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة. (طبقات فحول الشعراء ص ١٢٨ - الخزائن ١/١٢٨).

والبيت من الوافر، وهو في ديوان عنترة ص ٤٣ يخاطبُ عُمارةَ بنَ زياد العبسيّ، وهو في التبصرة والتذكرة ١/٢٣٦، والنكت ص ٣٠٢، ٤٦٨، والكشاف ١/٤٢٩، وأسرار =

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا

والمعنى : في حال كونهم جائدين بالخير أو نازلين به كما وجود به هذا المطر الوابل أو ينزل به .

٤ - وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

يروى : (إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر (إِنَّ) وفتحها، و(الْحَمْدَ) بالنصب والرفع .

فوجه كسرهما على إضمار القول بأحد ^(١) الطريقتين المتقدمتين ^(٢) في (ثَنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ) أي : ثَلَّثْتُ بالحمد فقلت : إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، أو ثَلَّثْتُ فقلت : إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ .

ووجه فتحها على حذف حرف الجرّ، أي : ثَلَّثْتُ بِأَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، إِلَّا أَنْ

= العربية ص ١٧٧ ، وفي أمالي ابن الشجري ٢٦ / ١ بلفظ : مَتَى مَا تَلَقَّنِي خِلَوَيْنِ ، وابن يعيش ٥٥ / ٢ ، ١١٦ / ٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠ / ١ ، ٣٥٠ / ٢ ، وشرح الشافية للأستراباذي ٣ / ٣٠١ ، ٥٠٥ / ٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٣٦ ، واللسان ٥١٣ / ٤ (طير) ، ٤٣ / ١٤ ، (ألا) ، ٢٣١ / ١٤ (خصا) ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٣ / ٥ ، والخزانة ٢٩٧ / ٤ ، ٥٠٧ / ٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٧٤ ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣ / ١٦٧ .

والشاهد فيه قوله : «فَرْدَيْنِ» إذ هو حال من الفاعل والمفعول ، أي : أنا فرد ، وأنت فرد .

(١) كذا في النسخ الثلاث ، والوجه : بإحدى ؛ لقوله بعد : المتقدمتين أو المقدمتين .

(٢) في (م) و(ت) : المقدمتين .

الحذف هنا مطرد؛ لأنه يطرّد حذف حرف الجرّ مع «أنّ» و«أن» لطولهما بالصلة إذا أمن اللبس، بخلاف الأوّل. ^(١)

وأما نصب (الحمد) فواضح؛ لأنه اسمها و(الله) خبرها.

وأما الرفع فعلى أنّها ^(٢) بمعنى «نعم»، و(الحمد) مبتدأ و(الله) خبره، وفي بعض الخطب المأثورة: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ». ^(٣)

قال أبو عبد الله: «وإذا كانت بمعنى: نعم، جاز رفع (الحمد) ونصبه» وجعل النصب على المصدر، والرفع على الابتداء، قال: «والرفع أجود؛ لأنّ فيه عموماً» ^(٤) وفيما قاله بعد.

والحمد: هو الثناء بالوصف الجميل، ويكون على ما أسدي من النعم،

(١) قال ابن هشام عند كلامه على الحذف القياسي لحرف الجرّ: «وذلك في (أنّ) و(أن) و(كي)، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ونحو: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾. أي: بأنه، و: مِنْ أَنْ جَاءَكُمْ. واشترط ابن مالك في (أنّ) و(أن) أمن اللبس فمَنَعَ الحذف في نحو: رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ، أو: عَنْ أَنْ تَفْعَلَ؛ لإشكال المراد بعد الحذف، ويُشكّل عليه: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ فحذف الحرف، مع أن المفسرين اختلفوا في المراد اهـ.

أوضح المسالك ١٨٢/٢، ١٨٣، وانظر: حاشية الصبّان على الأشموني ٩١/٢.

(٢) أي: إنّ.

(٣) اللالكى الفريدة لأبي عبد الله الفاسي لوحة ٤/ب.

(٤) المصدر السابق.

وعلى الصفة الجميلة من غير إساءة نعمة، بخلاف الشكر فإنه على ما أسدي فقط .

والحمد أخو المدح، وفرق بعضهم بينهما، وفيه كلام طويل تركناه هنا، و«ال» فيه للاستغراق، أو للعهد، أو لتعريف الجنس .

(دائماً) أي ثابتاً، وهو حال من (الْحَمْدَ) أو من «الله» وأجاز فيه الشيخ أن يكون «نعت مصدر محذوف، أي حمداً مستمراً» انتهى .^(١) وعلى هذا يكون منصوباً بنفس (الْحَمْدَ) والمصدر يعمل في مثله، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾^(٢) والتقدير: أن الحمد لله حمداً دائماً .

قوله: (وَمَا لَيْسَ) أي: والكلام الذي ليس يُبدأ فيه بحمد الله أو بالله فهو أجزم أي أقطع (العلّا) أي الأعلى، معناه: يكون ناقص الفضيلة، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبوداود^(٣) عن أبي هريرة^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ»^(٥) أي مقطوع لا نظام له، وروي هكذا: «فَهُوَ

(١) إبراز المعاني ١/ ١١٣ .

(٢) الإسراء ٦٣ .

(٣) سليمان بن الأشعث السجستاني، الإمام صاحب السنن، شيخ السنة ومحدث البصرة. ت ٢٧٥ هـ. (السيرة ١٣/ ٢٠٣) .

(٤) عبد الرحمن بن صخر الدؤسي، الصحابي الجليل، سيد الحفاظ الأثبات، رضي الله عنه. ت ٥٧ هـ، وقيل غير ذلك. (السيرة ٢/ ٥٧٨) .

(٥) الحديث أخرجه أبوداود (٤٨٤٠) في الأدب، باب الهدي في الكلام، وقال: «رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ - مرسلًا»، =

أَقْطَعُ^(١) وروي: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٢)، وروي:

= والبغوي في شرح السنة (٥١/٩)، والنووي في الأذكار (ص ٢٠١) وحسنه، وسيأتي قريباً تفصيل كلامه في روايات هذا الحديث عند تخريج الحديث الذي أوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ»، وهو في إبراز المعاني (١/١١٥)، وبمعناه في كنز العمال (٢٥١١).

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه (١٨٩٤) في النكاح، باب: خطبة النكاح، والنووي في الأذكار (ص ٢٠١)، وسيأتي تفصيل كلامه في روايات هذا الحديث عند تخريج الحديث الآتي، وهو في كنز العمال (٦٤٦٤).

(٢) الحديث أخرجه الديلمي (٤٧٢٦)، والبيهقي (٢٠٩/٣) في كتاب الجمعة، باب ما يُستدلُّ به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، وابن ماجه (١٨٩٤) في النكاح، باب خطبة النكاح، وهو في كنز العمال (٢٥٠٩، ٦٤٦٢)، وذكره المناوي في فيض القدير (٦٢٨٣) وذكر أن السيوطي رمز لحسنه تبعاً لابن الصلاح، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٣٢٢): «حديث: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ: أبوداود وابن ماجه عن أبي هريرة، وأفردت فيه جزءاً»، وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٧٤): حديث حسن. وقال النووي في الأذكار (ص ٢٠١): «ورؤينا في سنن أبي داود وابن ماجه، ومُسْنَدِ أَبِي عُوانَةَ الأسفراييني المخرَجِ على صحيح مسلم - رحمهم الله - عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ، وفي رواية: بِحَمْدِ اللَّهِ، وفي رواية: بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَعُ، وفي رواية: كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ، وفي رواية: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ، رؤينا هذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القاهر الرُّهاوي وهو حديث حسن، وقد روي موصولاً كما ذكرنا، وروي مرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء؛ =

«لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ»^(١)، فعلى هذه الرواية يكون ذكر البسملة مخرجاً عن عهدة^(٢) العمل بهذا الحديث، وكان الوجه أن يثنى بالحمد^(٣) ويثلث بالصلاة؛ تقديماً لذكر الله تعالى على ذكر رسوله، ولكنه أراد أن يختم خطبته بالحمدلة لأنه قد ابتدأها بذكر الله وهو البسملة، فهو كقوله تعالى في آخر الصافات [١٨٢]: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بعد سلامه على المرسلين. [٥/ب]

وقال أبو عبد الله: « قيل: إذا كان الأمر كذلك - يعني أنه ينبغي أن يبدأ بحمد الله - فلم ثلث به؟ قيل: تثليثه به لا يخرج به عن البداءة؛ لأن الجميع - أعني الحمد وما تقدمه - مبدوء به، واتفق وقوعه في البداءة ثالثاً»^(٤).

و(مَا) موصولة مبتدأة، و(لَيْسَ) اسمها مستتر فيها يعود على (مَا)، و(مَبْدُوءاً) خبرها، وفيه ضمير مرفوع قائم مقام الفاعل يعود على الموصول أيضاً، و(بِهِ) متعلق ب(مَبْدُوءاً) فهو فضلة، والجملة من (لَيْسَ) وما في خبرها صلة وعائد لـ (مَا)، و(أَجْزَمُ) خبر المبتدأ الذي هو (مَا)، وأجاز أبو عبد الله أن

= لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير» اهـ.

(١) أخرجه أحمد (٣٥٩/٢) بلفظ: «كُلُّ كَلَامٍ - أَوْ: أَمْرٍ - ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ أَبْتَرُ»، أو قال: «أَقْطَعُ»، والراغب في المفردات (ص ١٠٧)، وأبو شامة في إبراز المعاني (١/١١٥)، وانظر كلام النووي في تخريج الحديث السابق.

(٢) «عهدة» من (ت) فقط.

(٣) في (ت): بالحمدلة.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤/ب.

يكون (به) في محل رفع لقيامه مقام الفاعل ، وهاءه عائدة على الجملة ، قال :
«ولابدَّ من عائد يعود من خبر (لَيْسَ) على اسمها ، وهو محذوف تقديره :
فيه»^(١) والأوَّلُ أوَّلِي ، ويجوز أن تعود الهاء من (به) على اسم الله .

و«الْعَلَاء» بالفتح والمدّ: الشرف والرفعة ، وقصره في البيت للوقف ؛
وذلك أنَّ الهمزة إذا وَقِفَ عليها بعد ألف جاز أن تُبدَلَ ألفاً لأنها ساكنة بعد
فتحة ، ولا يعتدُّ بالألف ؛ لكونها حاجزاً غير حصين ، فلما أُبدلت ألفاً التقتْ مع
الألف قبلها فحذفتْ إحداهما لالتقاء الساكنين ، وقد فعلَ حمزة وهشامُ هذا
في الوقف على مثل هذه الهمزة ، ونُقِلَ عنهما وجهٌ آخر ، وهو أن يمدَّ بقدر ألفين
وسياتي تحقيقُ هذا في بابه إن شاء الله^(٢) ، وهذا أوَّلِي من أن يقال : قصر الممدود
ضرورةً .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يقرأ^(٣) (الْعَلَا) بضمِّ العين وهو مقصور بالأصالة ، ولا
يتكلّف هذا ؟ قيل : إنّه أتى بالأبلغ من اللفظين ؛ فإنَّ الْعَلَاء بالفتح والمدّ أبلغ في
المعنى من الْعَلَا ، لأنَّ زيادة الحروف تُؤدِّن بزيادة المعاني ، وإنَّما ذكر الْعَلَا وإن لَمْ
يكن مذكوراً في الخبر لأنَّ قوله : «ذِي بَالٍ» أي ذي شأن وخطر يُشعر بذلك .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤/ ب .

(٢) انظر شرح البيت ٢٣٩ من باب وقف حمزة وهشام على الهمز ، ص ٩٦١ .

(٣) في (ت) : لِمَ لا يجوز .

و(العلّا) يجوز أن يُقدَّر في ألفه الحركاتُ الثلاث: ^(١) فالجرُّ على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به، والرفع إمّا على الفاعلية بـ(أَجْذُمُ) والعائد محذوف أي منه، أو على قيام «ال» مقام الضمير، أي: علاه، وإمّا على البدل من الضمير المستكنّ فيه، ومثله قول الذبياني: ^(٢)

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يروى برفع «الظَّهْر» ونصبه وجره على ما ذكرت لك.

٥ - وَبَعْدُ فَحَبِلُ اللَّهِ فِينَا كِتَابُهُ فَجَاهِدْ بِهِ حَبِلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلًا

(١) لأنّه معمول الصفة المشبهة، وهي هنا: (أَجْذُمُ)، وهو من باب: هذا الحسن الوجه.

انظر: الكتاب ١/ ٢٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٥٩.

(٢) النابغة الذبيانيّ زياد بن معاوية بن ضباب، من فحول شعراء الجاهلية، ت ٦٠٤ م. (الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ١٦٣). والبيت من الوافر، وهو في ديوان النابغة الذبيانيّ ص ١٧٠ وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٢٨٥ بلفظ: وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ، والكتاب ١/ ١٩٦، وأسرار العربية ص ١٨٤، والنكت ص ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩، ٢/ ٣٩٨، والإنصاف ١/ ١٣٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٥، وإبراز المعاني ١/ ١١٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٦، واللسان ١/ ٢٤٩ (حب) ١/ ٣٩٠ (ذنب)، والبحر ٢/ ٦١، والخزانة ٧/ ٥١١، ٩/ ٣٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩، ٤/ ٤٣٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنّون ٢/ ١٢١. والشاهد فيه قوله: «أَجَبَ الظَّهْر» إذ يجوز في رائه الحركات الثلاث على الأعراب التي ذكرها المصنّف.

«بَعْدُ» و«قَبْلُ» ظرفا زمان^(١) لا يتصرفان، وإذا قُطِعَا عن الإضافة لفظاً بُنِيَ عَلَى الضَّمَّة^(٢)؛ لَأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَمْ تَكُنْ لِهَمَا حَالَةَ الإِعْرَابِ، والمُضَافُ إِلَيْهِ هُنَا مُقَدَّرٌ، أَي: وَبَعْدَ هَذِهِ الْبُدْءَةِ، أَوْ: وَبَعْدَ هَذِهِ الْخُطْبَةِ أَذْكَرُ بَعْضُ^(٣) فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَقَرَأْتُهُ وَمَا لَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ وَالزُّلْفَى .

والفاء في (فَحَبْلُ) رابطة لهذا الكلام بما قبله، مانعة من [٦ / أ] توهم إضافة الظرف إلى «حَبْل» .

والحَبْلُ في الأصل هو السبب، ويستعار للوَصْلَةِ والعهد والمودَّة، وسُمِّيَ الْقُرْآنُ حَبْلَ اللَّهِ لَأَنَّهُ وَصْلَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ، بِهِ يَتَوَصَّلُونَ إِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»^(٤) وفيه: «إِنَّ هَذَا

(١) أي في الأغلب، قال في التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ١٩٢: «لا يختصَّان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك: داري قبل دارك، أو بعدها، فلهذا سهل دخول (من) عليهما عند البصريين، قاله الدماميني» اهـ.

(٢) في (ص) و (ت): عَلَى الضَّمِّ.

(٣) «بعض» من (ت) فقط .

(٤) أخرجه الترمذي (٣٧٨٨) في المناقب، باب: في مناقب أهل بيت النبي ﷺ، وقال: هذا حديث حسن غريب، وأحمد (٣ / ١٤، ١٧، ٢٦)، وابن أبي شَيْبَةَ في مُصَنَّفِهِ (٧ / ١٧٦) في فضائل القرآن، باب: في الوصية بالقرآن وقراءته، والمناوي في فيض القدير (٢٦٣١) وقال: «قال الهيثمي: رجاله موثوقون، ورواه أيضاً أبو يعلى بسند لا بأس به» ورمز السيوطي لصحته، وقال الطرابلسي في الكشف الإلهي (١ / ١٣٢): «فيه ضعف، =

الْقُرْآنَ سَبَبُ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ^(١)، وفيه: «هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ»^(٢).

وعن ابن عباس^(٣): ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾^(٤) أي بالقرآن.

و«الحبل» بكسر الحاء: الداهية، والجمع حُبُول، كقِرْد وقُرود.

= وقيل: لا بأس به، فحكم أبي الفرج ابن الجوزي عليه بالوضع ليس في محله.

(١) الحديث في مصنف ابن أبي شيبة (١٦٤/٧) كتاب فضائل القرآن، باب: التمسك بالقرآن، ومسند الديلمي (٨٩٩) وتمتته: «فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِ»، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٧٩/١) وقال: «رواه الطبراني في الكبير بإسناد جيد»، وأورده ابن أبي حاتم في علل الحديث (ص ٥٦) على أنه مرسل، وزاد في آخره: «فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا»، ومكي في الرعاية (ص ٦٥)، وأبو شامة في إبراز المعاني (١١٧/١).

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) في فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول. وابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٤/٧) في فضائل القرآن، باب في التمسك بالقرآن، والدارمي (٤٣٥/٢) في فضائل القرآن، وأبو الكرم في المصباح الزاهر (فقرة ١٥)، ومكي في الرعاية (ص ٦٧)، والقرطبي (٥/١) ومال إلى تقوية الحديث، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٤٨٩)، وأصله عند مسلم (٢٤٠٨) بلفظ: «هُوَ حَبْلُ اللَّهِ». وقال ابن كثير في كتاب فضائل القرآن (ص ١٦): «وقصاري هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح» يعني بمعناه.

(٣) بحر التفسير وحبر الأمانة، رضي الله عنه، ت ٦٨ هـ. (غاية ٢٥٥/١، معرفة ١٩١/١).

(٤) آل عمران ١٠٣.

و(الْعِدَا) اسمُ جمعٍ عَدُوٍّ، وليس بجمع، والمشهور كسرُ عينه، وحكي ضمُّها، فإذا دخلتِ الهاءُ للتأنيث، نحو: عُدَاةٌ، فالضمُّ ليس إلّا، كغُزَاةٍ وقُضَاةٍ.^(١)

و(مُتَحَبِّلًا) أي صائداً لهم بالحيلة - بكسر الحاء - وهي شبكة الصائد، يقال: تَحَبَّلَ الصيْدَ واحْتَبَلَهُ إذا أخذه^(٢) بالشبكة، والمعنى: فجاهد بالقرآن - أي بحُجَجِهِ وأدَلَّتِهِ - شُبُهَ أعداءِ الدِّينِ من الكُفْرَةِ والمبتدعين، بها^(٣) رُدَّ عليهم من ذلك لتدحض حُجَّتَهُمْ في حال كونك محتالاً عليهم كما يحتال الصائد، فهو كقوله تعالى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾.^(٤)

و(حَبْلٌ) مبتدأ، و(كِتَابُهُ) خبره، و(فِينَا) متعلّق به لما تضمن من معنى السبب^(٥) كما تقدّم، وقيل: هو خبر عن (حَبْلٍ)، و(كِتَابُهُ) خبر مبتدأ محذوف أي هو كتابه، وقيل: (فِينَا) صلة لموصول محذوف، أي الذي فينا، وقيل: (فِينَا) تبين^(٦)، ولا يجوز أن يكون (فِينَا كِتَابُهُ) جملة خبريّة عن (حَبْلُ اللَّهِ) لخلوها

(١) قال في القاموس (عدا): «والعدوّ: ضدُّ الصديق، للواحد والجمع، والذكر والأنثى، وقد يُثنى ويُجمع ويُؤنث، والجمع: أعداء، وجمعُ الجمع: أعادي، والعِدَا - بالضم والكسر - اسمُ الجمع، والعادي: العدوّ، والجمع: عُدَاةٌ» اهـ.

(٢) في (ت): إذا صاده.

(٣) في (م) و(ص): «عابوه» بدل: بها.

(٤) الفرقان ٥٢.

(٥) تصحّفت في (م) إلى: المشتقّ.

(٦) يعني: كما أنّ اللام في «سَقِيًّا لَكَ» للتبيين، ولم أجد في المغني ولا في الجني الداني =

من رابطٍ يربطها به . و(به) متعلقٌ بـ «جاهدٌ» ، و(حبلَ) مفعولٌ (فجاهدُ) ،
و(مُتَحَبِّلًا) حالٌ من فاعلٍ «جاهدُ» .

٦ - وَأَخْلِقْ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيداً مُوَالِيَهُ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

(أَخْلِقْ بِهِ) من قولهم : هو خَلِيقٌ بكذا أي حقيق به ، ومثله جديرٌ وحرِيٌّ
وَقَمِينٌ وَقَمِينٌ ، و(به) أي بالقرآن ، أي بأدلتِهِ وبراهينه ، لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ مُجَاهِدٌ بِهِ ^(١)
أخبر أَنَّهُ حَقِيقٌ بِذَلِكَ ، كما تقول : أَعْدَدُ زَيْدًا لِمَهْمَاتِكَ وما أولاه بذلك .

و«أَفْعِلْ بِهِ» إحدى صيغَتَيِ التَّعَجُّبِ ، نحو : أَحْسِنْ بَزَيْدٍ ، فهو في اللفظ
أمرٌ ، وفي المعنى خبرٌ ، أي : ما أَخْلَقَهُ بالمجاهدة ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا ، والباءُ زائدة ،
ومجرورها هو الفاعل ، وزيادتها لازمةٌ إِصْلَاحًا لِلْفِعْلِ إِلَّا مع «أَنْ» و«أَنَّ» ،
كقوله : ^(٢)

= ولا في حروف المعاني للزجاجي ولا في معاني الحروف للرمانى أَنَّ «في» تأتي للتبيين
وقد أَخَذَ السَّمِينُ هذا القول من أبي عبد الله الفاسي حيث قال : «وارتفاع الحبل في البيت
بالبتداء ، وخبره (كِتَابُهُ) ، و(فِينَا) تبيين» اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٥ / أ ، ب .
(١) في (ص) : يُجَاهِدُ بِهِ .

(٢) البيت من الطويل ، وصدره :

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا

وهو لأوس بن حُجْرٍ في ديوانه ص ٨٤ ، والهمع ٩٠ / ٢ بلفظ : فَأَحْسِنْ وَأَزِينْ ، وهو في
المقرب ٧٧ / ١ ، واللسان ٤٤٢ / ١١ (عزل) ، واستشهد به المصنّف في الدرر ٦٠٢ / ٧ .

فَأَحْصَيْنِ وَأَزَيْنِ لِامْرِئٍ أَنْ تَسْرَبَلَا

وهذا مذهب البصريين، وزعم الزجاج^(١) منهم أن «أحسين» أمرٌ حقيقة، وفيه ضمير يعود على المصدر، أي: أحسن يا حسن، و«يزيد» في محل نصب، والمعنى: يا حسن دُم به.^(٢)

وزعم الكوفيون أيضاً كذلك إلا أنه ليس أمراً حقيقة، بل التقدير: ما أحسنه، ويدلُّ على ذلك نصب ما بعد الباء عند سقوطها، كقوله:^(٣)

= والشاهد فيه قوله: «فَأَحْصَيْنِ وَأَزَيْنِ لِامْرِئٍ أَنْ تَسْرَبَلَا» حيث حذف الباء الجارة للمتعجب منه مع «أن» المخففة.

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج النحوي، بصري المذهب، أخذ عن المبرد. ت ٣١١ هـ، وقيل غير ذلك. (بغية الوعاة ١/ ٤١١ - إنباه الرواة ١/ ١٩٤).

(٢) نسب الشيخ خالد الأزهرى في التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٣٧٣ وغيره إلى الزجاج وغيره أنهم يرون الفعل في مثل: أكرم يزيد، أمراً حقيقة، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والباء للتعدي داخل على المفعول به لا زائدة. والذي ورد في معاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٨٠ لا يؤيد هذه الرواية عنه؛ فقد قال في قول الله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ الكهف ٢٦: «أجمعت العلماء أن معناه: ما أسمع وأبصره، أي: هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم» وكذا قال في آية مريم ٣٨: ﴿أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة...» اهـ. وفي هذا ما يُعدُّ دليلاً على أن «أفعل به» عند الزجاج ماضٍ جاء على صورة الأمر، والله أعلم.

(٣) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر يخاطب امرأته، وصدرة:

إِذَا مَا زَالَ سَرَجٌ عَنْ مَعْدٍ =

فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا

و(إِذْ) ظرفٌ لِمَا مضى من الزمان، لازمة للإضافة للجمله مطلقاً، وقد تُشَرَّبَ معنى التعليل كقوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(١)، ومنه هذا البيت، وإنَّما جرى مجرى التعليل؛ لاستوائهما في المعنى، ألا ترى أنَّك لو قلت: ضربته لإساءته وضربته إِذْ أَسَاءَ [٦ / ب] كان المعنى واحداً؛ لأنَّك إِذَا ضربته في وقت الإساءة فإنَّما ضربته لوجوده فيه^(٢) وزعم بعضهم أنَّه إِذَا أفاد التعليل خرج عن كونه ظرفاً، ويجري مجراه في ذلك «حيثُ».^(٣)

و(يَخْلُقُ) من «أَخْلَقَ» أو من «خَلَقَ» بفتح اللام^(٤)، ومضارعهُ «يَخْلُقُ»

= وهو في المنصف ١٩ / ٣ بلفظ:

وَأَمَّا زَالَ سَرَحٌ عَنْ مَعَدٍّ فَأَجْدِرُ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا

وعليه فلا شاهد فيه. وعجزه في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥ بلفظ:

وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا

والشاهد فيه نصبُ «مِثْلَ» بسبب سقوط الباء الجارة من أولها.

(١) الزخرف ٣٩. وانظر في «إِذْ» واستعمالاتها: المغني ص ١١١ - ١٢٠، وحروف المعاني للزجاجي ص ٦٣.

(٢) أي: لوجود المضروب في وقت الإساءة، وفي (ت): «لوجودها فيه»، أي لوجود الإساءة في المضروب.

(٣) انظر: المغني ص ١٧٦ - ١٧٨، وحروف المعاني للزجاجي ص ٦.

(٤) ويجوز ضمُّها وكسرُها، قال الفيروزابادي: «وَخَلَقَ الثَّوْبُ - كَنَصَرَ وَكَرَّمَ وَسَمِعَ - =

بضمِّها، لغتان بمعنى: بلي، وأصله في الأعيان، نحو: أخلق الثوب، واستعير للمعاني، وأشار بذلك إلى ما في الحديث: «وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ»^(١).

و (جدة) نصبٌ على التمييز المنقول من الفاعلية، والجدة ضدُّ البلى، والمعنى أنه لا يحدث له البلى ناشئاً عن كثرة تردده وتكراره ومرور الزمان عليه.

و (جديداً) فعيلٌ بمعنى فاعل، من الجدَّ بفتح الجيم، وهو العظمة والعزُّ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾^(٢) وانتصابه على الحال من فاعل (يخلق) أو على المدح.

و (مؤاليه) هو ملازمه والعامل بما فيه، وأصله الناصر المصافي، وهو مرفوع بالابتداء.

= خُلُوقَةٌ وَخَلَقًا، محرَّكة: بلي. القاموس المحيط (خلق).

(١) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي^(٢٩٠٦) في فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٤ / ٧)، في فضائل القرآن، باب: في التمسك بالقرآن، والدارمي^(٤٣٦، ٤٣١ / ٢) في فضائل القرآن، وأبو الكرم في المصباح الزاهر (فقرة ١٥، ١٧)، وأخرجه الحاكم (٥٥٥ / ١) من طريق إبراهيم الهجري وقال: «صحيح الإسناد»، ونقل ذلك عنه المنذري في الترغيب والترهيب (٣٥٤ / ٢)، وتعقبه الذهبي في التلخيص بأن إبراهيم ضعيف. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية / ١٠٢: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء». ومال القرطبي (٥ / ١) إلى تقويته.

(٢) الجن ٣.

و(عَلَى الْجِدِّ) خبره، فهي جملة مستأنفة .

و(مُقْبِلًا) حالٌ من الضمير المستكن في الخبر، وَالْجِدُّ - بكسر الجيم - ضِدُّ الهزل، ويجوز أن يكون (مُوَالِيَه) مرفوعاً بـ(جَدِيداً) و(مُقْبِلًا) حالٌ منه، فيكون وصفاً لما بعده في المعنى، نحو: جاء زيدٌ حسنًا غلامه، وعلى هذا ففي قوله: (عَلَى الْجِدِّ) ثلاثة أوجه :

أحدها: أن يكون معمولاً لـ(مُقْبِلًا) قُدِّم عليه .

والثاني: أن يكون حالاً من^(١) (مُوَالِيَه) المرفوع بـ(جَدِيداً)، و(مُقْبِلًا) حالٌ أخرى .

والثالث: أن يكون متعلقاً بـ(مُوَالِيَه) أي: الذي والاه على الجد صار عزيزاً شريفاً، وعلى هذا يكون (جَدِيداً) من الجد في الأمر، وهو الاجتهاد فيه، وهو قريبٌ من الأول .

٧- وَقَارِئُهُ الْمَرَضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ كَالأُتْرَجِّ حَالِيَهٗ ۚ مُرِيحاً وَمَوْكِلًا

أشار بهذا إلى ما روي في الصحيحين من قوله عليه السلام: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرَجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرِّيحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ

(١) في (ت): من ضمير مواليه .

الْقُرْآنَ مَثَلُ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ^(١).

و(المرضي) صفة القارئ، أراد به وصف المؤمن المذكور في الحديث، وليس المراد من اتصف بالإيمان فقط، بل من عمل بما في القرآن، ففي الحديث: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنْ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن (٤٧٣٢) باب: فضل القرآن على سائر الكلام، و(٤٧٧٢) باب: إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، وفي الأطعمة (٥١١١) باب: ذكر الطعام، وفي التوحيد (٧١٢١) باب: قراءة الفاجر والمنافق، ومسلم (٧٩٧) في صلاة المسافرين، باب: فضيلة حافظ القرآن، وأبوداود (٤٨٢٩، ٤٨٣٠) في الأدب، باب: ما يؤمر أن يجالس، والترمذي (٢٨٦٥) في الأمثال، باب: ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ، والنسائي (٨/ ١٢٤، ١٢٥) في الإيمان، باب: مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق، وابن ماجه (٢١٤) في المقدمة، باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، والدارمي (٢/ ٤٤٢)، وأحمد (٤/ ٣٩٧، ٤٠٤)، وأبونعيم في الحلية (٩/ ٦٠).

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (٢٩١٨) في فضائل القرآن، باب «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ اللَّهُ بِهِ» وقال: هذا حديث ليس إسناده بالقوي. ونقل ذلك عنه المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ١٢٥)، ورواه الشجري في أماليه (١/ ١١٥)، وابن حجر في المطالب العالية (٢٩١٣) باب أصول الدين، والذهبي في ميزان الاعتدال (٩٧٠٥) في ترجمة يزيد بن سنان الرهاوي، وساق هذا الحديث من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، وذكر أن هذه الرواية غير محفوظة، وذكر أيضاً (١٠٥٦٠) أنه منقطع، ونقل عن الترمذي قوله: ليس إسناده بالقوي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٧): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ضعفه البخاري وغيره، وذكره ابن =

و(قَارِئُهُ) مبتدأ، و(الْمَرَضِيُّ) صفته، و(قَرَّ مِثَالُهُ) جملة فعلية، و(كَالْأُتْرُجِّ) حالٌ من (مِثَالُهُ) أي مُشَبِّهاً الْأُتْرُجَّ، والجملة خبرُ المبتدأ، ويجوز أن يكون (الْمَرَضِيُّ) خبراً، يعني أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ قَارِئاً حَتَّى يَكُونَ مَرَضِيَّ الطَّرِيقَةِ .

و(قَرَّ مِثَالُهُ) جملةٌ مستأنفة، ويجوز أن يكون (قَرَّ) وحده جملةً فعليةً فيها ضميرٌ يعودُ على (قَارِئُهُ) أي : وقارئه المرضي قَرَّ، أي قَرَّتْ عينُهُ، أو استقرَّ [٧/ أ] أمرُهُ بنيل درجات الأبرار، وعلى هذا فيجوز أن يكون (قَرَّ) دعاء، نحو : زَيْدُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ . و(مِثَالُهُ) مبتدأ، و(كَالْأُتْرُجِّ) خبرُهُ، و(حَالِيهِ) بدلٌ من الْأُتْرُجِّ بدلَ اشتمال .

وَالْأُتْرُجُّ - بتشديد الجيم - وَالْأُتْرُنْجُ بالنون : لغتان مشهورتان، أشهرهما الأولى، ولهذا اختارها موافقةً للفظ الحديث، وإن كان الوزن مستقيماً بالأخرى .

و(مُرِيحاً وَمُوكِلاً) حالان من الْأُتْرُجِّ، و(مُرِيحاً) من : أَرَا حَ الطَّيْبُ إِذَا أَعْطَى الرَّائِحَةَ . و(مُوكِلاً) من : أَكَلَ الزَّرْعُ، إِذَا أَطْعَمَ، وقصد بذلك تميم معنَى الحديث .

٨ - هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَمَهُ ظِلُّ الرِّزَانَةِ قَنَقَلًا

(هُوَ) ضميرُ القارئ، إِمَّا يُقَيَّدُ^(١) وَصْفَهُ بِالْمَرَضِيِّ، أو بعدمه لإغناء ما

= حِبَانٍ فِي الثَّقَاتِ»، وذكره الفيروزابادي في بصائر ذوي التمييز (١/ ٦٤، ١٢٣)، وهو في كنز العمال (٤١٩٧) .

(١) في (م) : إِمَّا يُفِيدُ .

بعده عنه . (١)

و(هُوَ) يجوز أن يكون مبتدأً، و(الْمُرْتَضَى) خبره، وهذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفةً ويجوز أن تكون خبرَ (قَارِئُهُ) وما بينهما اعتراض .

و(أَمَّا) نصبٌ على التمييز، ومعناه القصد، يقال: أَمَّةٌ أَمَّا، أي قصده قصداً، والأصل: هو المرتضى أُمَّهُ، فهو منقولٌ من مفعولٍ ما لم يُسمَّ فاعله .

و(كَانَ) بمعنى صار، أو على بابها، و(أُمَّةٌ) خبرها، والأُمَّةُ هنا المراد بها الرجلُ الجامعُ للخير، ومنه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ . (٢)

(وَيَمَّمَهُ) أي قصده، والرَّزَانَةُ: السكينة والوقار، يقال: رَزَنَ بالضم رزانةً (٣) فهو رَزِينٌ، واستعار لها ظلاً، وجعله قاصداً للقارئ، كأنه يفتخر به ويتزين بأن يُظِلَّهُ لكثرة خلال الخير، أشار بذلك إلى شمول الوقار له، وفي الحديث: «مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ مَتَعَهُ اللَّهُ بِعَقْلِهِ حَتَّى يَمُوتَ» (٤) . وعن عبد الملك بن عُمر (٥) قال:

(١) فعلى الأول يكون المعنى: وقارئه المرضيُّ هو المرتضى، وعلى الثاني يكون المعنى: وقارئه هو المرتضى أُمَّهُ إذا كان أُمَّةً، وهو معنى قوله: لإغناء ما بعده عنه، والله أعلم .

(٢) النحل ١٢٠ .

(٣) رزانة من (ت) فقط .

(٤) الحديث ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٣/ ١٠١٥) وقال: «لا يرويه عن جرير غيرُ رشدين، ورشدين قال يحيى: ليس بشيء، وقال النَّسَائِيُّ: متروك»، ونقل ذلك ابنُ الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٠٧)، ونقله عنهما المناوي في فيض القدير (٨٦٢٠) ورمز السيوطي لضعفه، وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٣٣٧): «رواه ابنُ عدي =

كان يُقال : إِنَّ أَبْقَى النَّاسِ عُقُولاً قُرَّاءُ الْقُرْآنِ .^(١)

وَالْقَنْقَلُ : الْمِكْتَلُ^(٢) الضَّخْمُ وَالْكُثِيبُ مِنَ الرَّمْلِ أَيْضاً ، وَكَانَ لِكَسْرِ تَاجٍ يُسَمَّى الْقَنْقَلَ لِعِظَمِهِ ، وَ(قَنْقَلًا) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، أَيْ مُشَبَّهًا قَنْقَلًا ، أَوْ مُتَوَجَّأً بِهِ ، وَمِنْهُ : جَلَسَ فُلَانٌ وَعَلَيْهِ تَاجُ الْوَقَارِ ، وَ(يَمَمَّهُ) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى (كَانَ أُمَّةً) ، أَيْ أَنْ قَارِئَ الْقُرْآنِ لَا يُرْتَضَى أَنْ يُقْتَدَى بِهِ إِلَّا بِمَجْمُوعٍ وَصَفَيْنِ : أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِلْخَيْرِ ، وَافِرًا عَقْلُهُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى (الْمُرْتَضَى) لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، تَقْدِيرُهُ : هُوَ الَّذِي ارْتَضَى قَصْدُهُ وَيَمَمَّهُ ظِلُّ الرِّزَانَةِ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ : ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾^(٣) أَيْ : إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا .

* * *

= عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ الْمَنَاوِيُّ : فِيهِ مَتْرُوكٌ ، وَهُوَ فِي كَنْزِ الْعَمَّالِ ٢٣١٨ .

(٥) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ بْنُ سُؤَيْدٍ اللَّخْمِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ فَصِيحٌ عَالِمٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ، ت ٢٣٦ هـ وَلَهُ مِائَةٌ وَثَلَاثُ سِنِينَ . (تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٥٢١) .

(١) إِبرَازُ الْمَعَانِي ١ / ١٢١ .

(٢) فِي (ص) : الْمَكْيَالُ .

(٣) الْحَدِيدُ ١٨ .

٩ - هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيَّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحْرِيهِ إِلَى أَنْ تَبَلَّا

(هُوَ) ضمير القارئ بالاعتبارين المتقدمين في البيت قبله، و(الحرُّ) في الأصل: الخالص، وأراد به ههنا أنه لما لم تسترقه دنياه ولم يطمع فيها صار حرّاً، أي خالصاً من شوائبها؛ لأنه لما فهم ما صغر الله بها^(١) الدنيا وزينتها في قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾^(٢) ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾^(٣) ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾^(٤) [٧/ب]، طلقها فاستراح وخلص منها ومن عبوديتها، وقد ألم الشاطبي بهذا المعنى في قوله: ^(٥)

لِمَنْ يَتْرُكُ الْقُرَاءَ وَرَدَ فُرَاتِهِ وَرُوداً مِنَ الدُّنْيَا أُجَاجَ الْمَشَارِبِ
وَلَوْ سَمِعَ الْقُرَاءَ حِينَ افْتِرَائِهِمْ لَفِي آلِ عِمْرَانَ كُنُوزَ الْمَطَالِبِ
بِهَا يَنْظُرُ الدُّنْيَا بَعَيْنَ احْتِقَارِهَا فَقِيهِ الْمَعَانِي غَيْرَ عَانِيِ الدَّوَائِبِ
يشير لقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ﴾ الآية، يعني: فمن فهم معاني القرآن فهو

(١) كذا في النسخ الثلاث.

(٢) الأنعام ٣٢.

(٣) آل عمران ١٨٥، والحديد ٢٠.

(٤) آل عمران ١٤.

(٥) الأبيات من الطويل، وهي من قصيدة وعظية للإمام الشاطبي، ذكرها أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ١٢٣، ١٢٤، وذكر القسطلاني منها ثمانية عشر بيتاً في كتابه «الفتح الموهبي في مناقب الإمام الشاطبي»، انظر: مختصر الفتح الموهبي ص ٦٩، ٧٠.

الذي يحتقر الدنيا لا مَنْ تقيّد بلباسٍ وهيئة، فإنّ ذلك أسيرُ الذوائب، أي مأخوذٌ بذوائبه.

و(الْحَرِيّ) هو الحقيق، والحواريُّ بتشديد الياء: الناصرُ الخالص، ومنه: الحواريون، وإنّما خفّفها ضرورةً، وإذا كانوا قد خفّفوا المشدّد الصحيح في قوله: (١)

كُنْتُ أَمْرَاءَ مَنْ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ
حَتَّى إِذَا مَا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِّ
بتخفيف الراء من «شَرّ»، فذلك في حرف العلة أولى.

(١) البيتان من الرجز المشطور، وهما في المصادر هكذا:

حَتَّى إِذَا مَا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِّ
كُنْتُ أَمْرَاءَ مَنْ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ

وهما بلا نسبة في الأصول ٤٤٨/٣ برواية: الشَّرِّي، على أن أصلها: الشَّرِّي، قال ابن السراج: «لا بدّ من تخفيف ياء الشَّرِّي»، وهما في المحتسب ٧٧/٢ برواية: الشَّرِّ، على أن أصلها: الشَّرِّ، قال ابن جني: «أراد: غَيْرَ الشَّرِّ، فحذف الراء الثانية»، وهما في «توجيه إعراب أبياتٍ ملغزة الإعراب» للفارقي ص ١٥٥، وفي «ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقرّاز القيرواني ص ١٧١، برواية: غَيْرَ السَّرِّي، فخفّف: السَّرِّي، وفي «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» للمرزباني ص ١٥١ وفيه: «قال العباس: السَّرِّي - بالسين - اسم رجل، وإنّما حذف إحدى الياءين» اهـ.

والتَّحَرِّيَّ: القَصْدُ مع اجتهد وتروٍّ، كأنَّه يطلب أحرى الأشياء، أي أحقَّها وأولَّها.

وتَنَبَّلَ: بمعنى مات، أو بمعنى أخذ الأنبلَ فالأنبل، وفي (كَانَ) ضمير يعود على القارئ الموصوف بقوله: (هُوَ الْحُرُّ)، و(الْحَرِيَّ) خبرها، أي إن كان الحقيق بها، أي بتلك الصفات، و(حَوَارِيًّا) نصبٌ على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ، أو حالٌ من ضمير (الْحَرِيَّ) العائد على القارئ، و(لَهُ) متعلِّقٌ بـ(حَوَارِيًّا) فالهاء تعود على القرآن، أي ناصراً له بما يُظهر من معانيه وبراهينه، و(بِتَحَرِّيِّهِ) متعلِّقٌ بـ(حَوَارِيًّا) أي ناصراً له بالتحرِّيِّ، أي بالاجتهاد، ويجوز أن تكون الباء للمصاحبة، تقديره: مصاحباً للتحرِّيِّ فيه، والهاء تعود للقرآن أو للقارئ: فعلى الأول يكون المصدر مضافاً للمفعول والفاعل محذوف، وعلى الثاني بالعكس، هذا كُلُّه إذا قدرنا متعلِّقَ (الْحَرِيَّ) محذوفاً، أي الْحَرِيَّ بتلك الصفات السابقة، ويجوز أن يكون (بِتَحَرِّيِّهِ) متعلِّقاً بـ(الْحَرِيَّ)، أي: إن كان القارئ حُرّاً بقصده واجتهاده حال كونه خالص النُصرة له، و(إِلَى أَنْ تَنَبَّلَا) متعلِّقٌ بـ(تَحَرِّيِّهِ) أو بـ(حَوَارِيًّا)، والمعنى أنَّه ينبغي أن يكون حُرّاً بتحرِّيِّهِ إلى أن يموت، من قولهم: تَنَبَّلَ البعير إذا مات، أو إلى أن يأخذ الأنبلَ فالأنبل، أي يتتقي ذلك من معاني القرآن التي يفهمها.

١٠- وَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ وَأَغْنَىٰ غَنَاءٍ وَاهِبًا مُتَفَضِّلًا

حثَّ بهذا البيت على التمسُّك بالقرآن والأخذ بالاشتغال به وبعلومه؛
ليشفع لمتعاطي ذلك، ففي الحديث: «اقرأوا القرآن، فإنه يجيء يوم القيامة
شفيعاً لأصحابه، واقرأوا البقرة وآل عمران، فإنهما الزهراوان، يأتیان يوم
القيامة كأنهما غمامتان يحاجان عن صاحبهما»^(١).

وفيه: «إن سورة في القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل [٨/أ] حتى غفر له
وهي: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾»^(٢).^(٣)

(١) الحديث رواه مسلم (٨٠٤) في صلاة المسافرين، باب: فضل قراءة القرآن وسورة
البقرة، والبيهقي (٣٩٥/٢، ٣٩٦) في كتاب الصلاة، باب: المعاهدة على قراءة القرآن،
والحاكم في (١/٥٦٤) في كتاب فضائل القرآن، والبغوي في شرح السنة (٤/٤٥٦)،
والفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز (١/١٥٦).

(٢) الملك ١.

(٣) الحديث رواه الترمذي (٢٨٩١) في ثواب القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة
الملك، وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه (٣٧٨٦) في كتاب الأدب، باب: ثواب
القرآن، وأبوداود (١٤٠٠) في الصلاة، باب: في عد الآي، وأحمد (٢/٢٩٩، ٣٢١)،
والبغوي في شرح السنة (٤/٤٧٣)، والحاكم (١/٥٦٥) في كتاب فضائل القرآن، وفي
كتاب التفسير (٢/٤٩٧، ٤٩٨) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»،
ووافقه الذهبي في التلخيص، وذكر الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز (١/٤٧٤) أنه
حديث حسن، وهو في كنز العمال (٢٦٤٥).

وفيه : « مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا » .^(١)

وفيه : « هُوَ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ » .^(٢)

و(أَوْثَقُ) أَفْعَلُ تفضيل من وَثَقَ - بالضم - وثاقَةً، فهو وثيق، أي قويٌّ متين وإنَّما كانت شفاعته أقوى من شفاعته غيره لأنَّ شفاعته مانعة من الوقوع في العذاب، وشفاعتهُ غيره مخرجة منه بعد الوقوع فيه .

و(أَغْنَى غَنَاءٍ) أَغْنَى : أَفْعَلُ تفضيل، لا فعلٌ ماضٍ، و«الغناء» بالفتح والمدّ: الكفايةُ . و(أَغْنَى) يحتمل أن يكون من أغنى بمعنى كفى، ومصدره الغناء بالفتح والمدّ، ومنه : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي ﴾^(٣)، ولكنَّ بناءَ أَفْعَلُ التفضيل من أَفْعَلَ قَلِيلٌ، وقد جاء منه : هو أعطاهم للدراهم، والمعنى أن كفاية القرآن أتمُّ من كفاية غيره . ويحتمل أن يكون من غني بالمكان أي أقام به، أو من غني بمعنى استغنى أي صار غنيًّا، فالمعنى على الأول : أنه دائمٌ على الكفاية مقيمٌ عليها، وعلى الثاني : أنه غنيٌّ من كفاية ما يحذرُ حامله .

ولا بدَّ من حذف مضاف في الأوجه الثلاثة ليصحَّ إضافة «أَفْعَلَ» إلى ما بعدها؛

(١) لم أجده باللفظ المذكور، وهو عند القرطبي ٢ / ١٥ بلفظ : مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ شَفَّعَ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال . يعني الحارث الأعور . وهو في كنز العمال (٤٠٢٧) .

(٣) الحاقّة ٢٨ .

لأنَّ (أَغْنَى) واقع على القرآن، وهو ليس نفسَ الكفايةِ إلَّا على سبيل الاتِّساع، فلا بُدَّ من تقدير تصحيح إضافة «أَفْعَلَ» لأنَّها لا تضاف إلَّا لما ^(١) هي بعضه، والتقدير: وأغنى ذي غناء، أي والقرآنُ أكفى ذوي الكفايات أو أدوم ذوي الكفايات أو أثرى ذوي الكفايات. وتلخيصُ اللفظ على الأوجه الثلاثة أن يكون التقدير: وأغنى مغنٍ، ولولا ذلك لوجب نصب (غَنَاءٍ) لأنَّه لا يصدق على القرآن. ولهذا تقول: زيدُ أفره عبداً، إذا كان عبده فارهاً، وأفره عبداً: إذا كان هو عبداً فارهاً. ^(٢)

وقال أبو عبد الله: «ولكَ أن تُقدِّر في الأوجه الثلاثة حذفَ (ذي) قبل غَنَاءٍ» ^(٣)، وفيه نظر، بل يجب أن يُقدَّر لما تقدَّم.

وقال الشيخ: «ولا بُدَّ من مضاف محذوف قبل (غَنَاءٍ) على الوجهين» يعني بهما: غني بالمكان أو بمعنى استغننى، ثمَّ قال: «ولكَ أن تُقدِّر مثل ذلك في الوجه الذي بدأنا به» ^(٤) يعني أنَّه من: أغنى الرباعيَّ بمعنى كفى، وفيه نظر لأنَّ التقدير واجب على كلِّ وجه لما مرَّ، وإنَّما يُستغننى عن تقدير المضاف إذا

(١) في (ص): إلَّا إلى ما.

(٢) ذكر ابنُ منظور لـ «فاره» عدَّة معانٍ، منها: النسيط، وحسن الوجه، والحاذق، ثمَّ قال: «ورجلُ فارهٍ: شديدُ الأكل، عن ابن الأعرابيِّ قال: وقال عبدٌ لرجل أراد أن يشتريه: لا تشترني، أكلُ فارهاً وأمشي كارهاً» اهـ. انظر: اللسان ١٣/ ٥٢١، ٥٢٢ (فره).

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٧/ ب.

(٤) إبراز المعاني ١/ ١٢٦.

تَجَوَّزْنَا وجعلنا القرآنَ نفسَ الكفايةِ أو نفسَ الغنى، وهما لم يُعرَّجَا على هذا المعنى .
 (وَاهِبًا مُتَفَضِّلًا) حالان من ضمير (أَغْنَى) العائدِ على (كِتَابَ اللَّهِ)، أو
 تمييزان، كقولك : هو أغناهم أباً، وقيل : إن قلنا إِنَّ (أَغْنَى) بمعنى أثرى فهما
 تمييزان، وإن قلنا إِنَّهُ بمعنى الكفاية، أو الإقامة بالمكان، فحالان، وأفسدَ الشيخُ
 القولين .^(١)

١١ - وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يُمَلُّ حَدِيثُهُ وَتَرَدَّادُهُ يَزِدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً
 [٨/ب] (خَيْرٌ) عطف على (أَوْثَقُ)، و(لَا يُمَلُّ) جملةٌ وُصِفَ بها (خَيْرٌ) أو
 (جَلِيسٌ) فهي مرفوعةُ المحلِّ أو مجرورته، ويجوز أن تكون خبراً بعد خبر،
 أي : وإنَّ كتابَ الله لا يُمَلُّ . وكيف يُمَلُّ وهو أحسن الحديث !

(وَتَرَدَّادُهُ) مصدرٌ يدلُّ على الكثرة، يقال : رَدَّدْتُهُ تَرْدِيداً وَتَرَدَّاداً، والثاني
 أَبْلَغُ^(٢)، والهاءُ يجوز أن تعودَ على القارئ؛ لأنَّ المصدرَ مضافٌ للفاعل، أو

(١) إبراز المعاني ١/ ١٢٦ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٨٣، ٨٤) : « هذا بابٌ ما تَكَثَّرَ فيه المصدرُ من : فَعَلْتُ ،
 فَتَلَحَّقَ الزوائدُ وتنبه بناءً آخَرَ ، كما أَنَّكَ قُلْتَ فِي فَعَلْتُ : فَعَلْتُ حِينَ كَثُرَتْ الْفِعْلُ . وذلك
 قولك فِي الْهَذَرِ : التَّهْذَارُ ، وفي اللَّعِبِ : التَّلْعَابُ ، وفي الصَّفْقِ : التَّصْفَاقُ ، وفي الرَّدِّ :
 التَّرْدَادُ ، وفي الْجَوْلَانِ : التَّجْوَالُ ، والتَّقَاتِلُ ، والتَّسْيَارُ . وليس شيءٌ من هذا مصدرٌ فَعَلْتُ ،
 ولكن لَمَّا أُرِدَتْ التَّكْثِيرُ بَنِيَتِ الْمَصْدَرُ عَلَى هَذَا ، كما بَنِيَتِ فَعَلْتُ عَلَى فَعَلْتُ » اهـ .

قال الشيخ محمد الطنطاوي : « وقد اختلفَ البصريُّونَ والكوفيُّونَ في نوعِ هذا المصدرِ :
 فذهبَ البصريُّونَ إلى أَنَّهُ مصدر (فَعَلَ) المخفَّفُ ، أُتِيَ بِهِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِلْمِبَالَغَةِ ، =

على القرآن لأنه مضاف للمفعول كما تقدم في «بتحريره»^(١).

و(يزداد) فيه ضمير يعود على القارئ، أي أن القارئ كلما رده ازداد فيه^(٢) فوائد لم تكن عنده، ويجوز أن يكون في (يزداد) ضمير القرآن، أي: يزداد القرآن في الترداد^(٣) تجملاً، ويجوز على هذا أن تكون «في» بمعنى الباء أي بسبب الترداد؛ لما يظهر من طلاوته ونوره وفصاحته، ويجوز أن يكون في (يزداد) ضمير الترداد، والهاء في (فيه) للقارئ، و«في» على ظاهرها، لا بمعنى الباء، والجمال الذي للترداد هو حاصل^(٤) لفاعله في الحقيقة.

وفي الحديث: «مثل صاحب القرآن مثل جراب مملوء مسكاً، يفوح به كل مكان»^(٥).

= فالترداد لكثرة الرد، وهكذا. وذهب الكوفيون إلى أنه مصدر (فعل) المضغف العين، المفيد للتكثير، محولاً عن مصدره القياسي - وهو التفعيل - بقلب يائه ألفاً بعد فتح ما قبلها، فالترداد مثلاً فرع التردد. ويقوي المذهب البصري وجود التفعال بدون التفعيل، فقد قالوا: تلعب، ولم يسمع: تلعب. كما يقوي المذهب الكوفي توافق المصدر وفعله في المعنى اهـ. تصريف الأسماء ص ٧٠، ٧١.

(١) البيت ٩ ص ٤٤.

(٢) «فيه» من (ت) فقط.

(٣) في (ص) و(م): التردد.

(٤) تصحفت في (ص) إلى: حامل.

(٥) الحديث بهذا اللفظ ذكره أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ١٢٧)، وهو بألفاظ قريبة =

و(جَلِيسٍ) بمعنى مُجَالِسٍ، كخَلِيطٍ بمعنى مُخَالِطٍ.

والدالُّ الأولي من (يَزْدَادُ) عن تاء الافتعال^(١)، و(تَجَمَّلًا) مفعولُهُ، وهو مصدر: تَجَمَّلَ، مُطَاوَعُ جَمَلٍ.

١٢ - وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلًا
(حَيْثُ) ظرف مكان مبنيٌّ عَلَى الحركات الثلاث، ويقال: حَوْتُ بِالْوَاوِ
مع التثنية أيضاً في التاء^(٢)، وزعم الأخفش^(٣) أَنَّهَا تكون زماناً^(٤)، مستدلاً
بقول طرفة: ^(٥)

= عند الهذلي في الكامل (٥/ب)، والترمذي (٢٨٧٦) في فضائل القرآن، باب: ما جاء
في فضل سورة البقرة - وقال: هذا حديثٌ حسن - وابن ماجه (٢١٧) في المقدمة، وأوردَه
الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٦١) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يحيى بن
سلمة بن كهيل، ضعفه الجمهور، وثقه ابن حبان»، وهو في كنز العمال (٢٢٦٩).
(١) لأن ماضيه: ازدادَ، على وزن: افْتَعَلَ، ومضارعُه: يَزْدَادُ، على زنة: يَفْعَلُ، وأصله:
يَزِيدُ، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحركُها وانفتاح ما قبلها، وقُلِبَتِ تاءُ الافتعال دالاً لأن فاء افْتَعَلَ
زاي، ومادة الفعل: زي د. انظر: شرح الشافية للرضي ٢٢٧/٣.
(٢) انظر لسان العرب ١٤٠/٢ (حيث).

(٣) أبو الحسن الأخفش الأوسط النحوي، سعيد بن مسعدة، أحد نحاة البصرة. أخذ
النحو عن سيويه. ت ٢١٥ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ١/٧٥).
(٤) ذكر عنه ذلك أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ١/١٨٢.

(٥) طرفة بن العبد بن سفيان، أبو عمرو البكري، شاعر جاهلي، جعله الملك عمرو بن =

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

ولادليل فيه ؛ لظهور المكانية، وهي - لافتقارها^(١) إلى الجملة - كالحرف، ولا يُضاف إلى مفرد إلا في ندور، كقولهم:^(٢)

= هِنْدٍ من ندمائه، ثم أمر بقتله، فقتل شاباً نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة النبوية المشرفة .
(طبقات فحول الشعراء ص ١١٥ - الخزانة ١٩/٢).

والبيت من المديد، وهو من قصيدة لطرفة يفخر فيها على عمرو بن كلثوم مطلعها:

أَشْجَاكَ الرَّبْعُ أَمْ قَدَمُهُ أَمْ رَمَادُ دَارِسٍ حُمَمُهُ

وهو في ديوانه ص ٨٠، ومجالس ثعلب ٢٣٨/٣، والشعر لأبي علي ١/١٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٩٩، وابن يعيش ٤/٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٣، والهمع ١/٢١٢، والخزانة ٧/١٩، وأشعار الشعراء الستة ٧٧/٢.

والشاهد فيه مجيء « حيث » بمعنى: الحين، أي ظرف زمان، على ما ذهب إليه الأخفش خلافاً لجمهور النحاة، قالوا: لجواز إرادة المكان على ما هو الأصل في « حيث »، فإنَّ المراد: أين مشى هداه عقله، لا: حين مشى.

(١) في (ت) و(ص): لافتقاره.

(٢) البيت من الرجز، لم أعرف قائله، وجعله أبو علي في إيضاح الشعر ص ٢٠٧ من إنشاد الكسائي، وبعده:

نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

ويروى: لَامِعًا، وهو في الشعر لأبي علي ١/١٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٢ واللسان ٢/١٤١ (حيث)، وشرح شذور الذهب ص ١٦٨، وابن عقيل ٢/٥٦، والمغني ص ١٧٨، والخزانة ٧/٣، ١١، وذكره المصنّف في عمدة الحفاظ ص ١٤٥ (حيث).
والشاهد فيه قوله: « حَيْثُ سُهَيْلٍ » بإضافة « حَيْثُ » إلى مفرد، وهو نادر.

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً

وقوله: (١)

..... حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمِ

بجر «سُهَيْلٍ» و«لِيٍّ» وروي برفعهما؛ على أنهما مبتدآن، والخبر محذوف، ولها أحكام كثيرة^(٢)، والعامل فيها هنا قوله بعد ذلك: (يَلْقَاهُ).

و(الْفَتَى) مبتدأ، وألفه [منقلبة]^(٣) عن ياء؛ بدليل فَيَّانٍ، وكُنِّيَ به عن القارئ؛ لأن الفتوة تجمع الأخلاق الجميلة والصفات الحميدة.

و(يَرْتَاعُ) يَفْتَعِلُ، من الرُّوع وهو الفرع، يقال: رُعْتُه فارتاعَ، فهو مُطَاوِعٌ

(١) البيت من الطويل، وتماه:

وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمِ

وقد اختلف في صدره اختلافاً كبيراً، فصلّه البغدادي في الخزانة ٥٥٧/٦، ٥٥٨، ونسبه في المقاصد النحوية إلى الفرزدق ٣٨٩/١ وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٩٢/٤ والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٢/٣ بلفظ: حَيْثُ الْحُبَى، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، والمغني ص ١٧٧، والخزانة ٤/٧، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٢٨٢/١، وعمدة الحقاظ ص ١٤٥ (ح ي ث).

والشاهد فيه إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد، وهو نادر.

(٢) انظر في «حيث» واستعمالها: الكتاب ٢٣٣/٤، وأمالى ابن الشجري ٥٩٨/٢، ٥٩٩، والمغني ص ١٧٦.

(٣) زيادة للإيضاح.

والجملة خبرُ المبتدأ، والمبتدأ وخبره^(١) في محلٍّ جرٍّ بإضافة (حيثُ)، و(في ظُلُمَاتِهِ) متعلّق بـ (يَرْتَأَعُ) والهَاءُ لـ (الْفَتَى) كُنِيَ بها عن أعماله السيئة، و(مِنْ الْقَبْرِ) على هذا متعلّق بـ (يَلْقَاهُ) أي: يلقاه القرآنُ من تلك الجهة، ويجوز أن يكون (في ظُلُمَاتِهِ) حالاً من (الْقَبْرِ) أي حال كونها صادرةً من القبر وناشئةً من جهته، و(مِنْ) لا ابتداء الغاية، وإنَّما أضاف الظلمات للفتى [٩/ ١] لا لتباسه بها وكونه فيها، وفي الحديث: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»^(٢)، وفيه أن بعض أصحاب النبي ﷺ ضرب خِباءَهُ على قبرٍ وهو لا يحسب أنه قبرٌ، فإذا قبرٌ إنسان يقرأ سورة الملك حتَّى ختمها، فأَتَى النبي ﷺ فأعلمه، فقال عليه السلام: «هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٣) وفي الباب أحاديثٌ كثيرة.

(١) «وخبره» من (ت) فقط.

(٢) الحديث أخرجه مسلم (٩٥٦) في كتاب الجنائز، باب: الصلاة على القبر، والبيهقي (٤٧/ ٤) في كتاب الجنائز، باب: الصلاة على قبر الميت بعد ما يُدفن، وابن عبد البر في التمهيد (٢٦٦/ ٦)، والبخاري في شرح السنة (٣٦٢/ ٥)، والخزاعي في تخريج الدلالات السمعية (ص ١٣٧).

(٣) الحديث أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٨١/ ٣)، وقال: «غريب من حديث أبي الجوزاء، لم نكتبه مرفوعاً مجوداً إلا من حديث يحيى بن عمرو عن أبيه»، والترمذي (٢٨٩٠) في فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة الملك، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، والبيهقي في دلائل النبوة (٤١/ ٧) وقال: «تفرّد به يحيى بن عمرو النكري، وهو ضعيف، إلا أن لمعناه شاهداً عن عبد الله بن مسعود»، وقد ذكره =

ويجوز أن يكون (في ظلماته) حالاً من فاعل (يرتاع) أو من (القبر) تقديره: يرتاع من القبر كائناً في ظلماته، ويجوز أن يكون هذا مقلوباً لأن الإلباس، والأصل: يرتاع في القبر من ظلماته، و(من) للتعليل، والظلمات: الأعمال السيئة.

والهاء في (يلقاه): يجوز أن تعود للقرآن أو للقارئ؛ لأن من لاقاك فقد لاقيته، وهو العامل في (حيث) كما تقدم، فهو مقدم في النية، تقديره: ويلقى القرآن الفتى حيث يرتاع فيه من ظلمات القبر حال كون القرآن^(١) سناً، والسنا بالقصر: الضوء، قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَآ بَرْقِهِ﴾^(٢)، وبالمدة: الرفعة والشرف.

و(متهللاً) اسم فاعل من تهلل يتهلل، أي: سرّ وبشّ، أي: ظهر سروره وبشاشته. وانتصابهما على الحال من الفاعل في (يلقاه) العائد على القرآن، والمعنى: يلقيه ذا سناً مستنيراً، أو يلقيه مستنيراً باشاً، ويجوز أن يكون (متهللاً) صفة لـ (سناً).

١٣ - هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجَلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى

= الذهبي في مناكير يحيى بن عمرو النكري في ميزان الاعتدال (٣٩٩/٤)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٣٧٧/٢).

(١) تحرفت في (ت) إلى: القبر.

(٢) النور ٤٣.

(هُنَالِكَ) ^(١) في الأصل اسمُ إشارة للمكان خاصّة، الاسمُ منه : هُنَا، واللامُ للبعد، والكافُ للخطاب، وقد يكون زماناً، وقيل ذلك في نحو: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ^(٢)، وقوله: ^(٣)

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ

و(هُنَالِكَ) يجوز أن يكون معمولاً لـ (يَلْقَاهُ) في البيت قبله، فيكون من تتمته، هذا إن أريد به الزمان؛ لأنَّ الفعلَ يَتَعَدَّى لظرفي الزمان والمكان، وإن أريد به المكان فلا بُدَّ أن يكون بدلاً من (حَيْثُ) لأنَّ الفعل لا يعمل في ظرفي زمانٍ ومكانٍ ^(٤) إلا على سبيل البدلية، أو العطف، و(يَهْنِيهِ) - على هذا - [٩/ب] مستأنف، ويجوز أن يكون (يَهْنِيهِ) حالاً من فاعل (يَلْقَاهُ)، و(هُنَالِكَ) يجوز

(١) جاء في (م) و(ص) عند بداية شرح هذا البيت ما يلي: «يجوز في (هُنَالِكَ) أن يكون معمولاً لـ (يَلْقَاهُ) في البيت قبله إن أريد به الزمان، وإن أريد به المكان كان بدلاً من (حَيْثُ)، و(يَهْنِيهِ) جملة مستأنفة، ويجوز أن تكون حالاً من فاعل (يَلْقَاهُ)، و(هُنَالِكَ) معمول لـ (يَهْنِيهِ)» اهـ. والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة ستأتي في الشرح بتفصيل أوسع في النسخ الثلاث، فلا يفتقر النصُّ إليها، والله أعلم.

(٢) الأحزاب ١١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١، وتخليص الشواهد ص ١٢٨، والهمع ٧٨/١، وهو فيها بلفظ: تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ، والمقاصد النحويّة ٤٢١/١، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١٤٨/٣. والشاهد فيه الإشارة بـ «هَنَّاكَ» إلى الزمان.

(٤) في (ت) و(م): «أو مكان»، والصواب ما في (ص).

أن يكون ظرفاً لها بالاعتبارين؛ أعني جعلها حالاً ومستأنفة. ويقال: هنأه - بالهمز - يهنؤه ويهنئه بضم العين من المضارع وكسرهما، وإنما أبدل الهمزة ياءً تخفيفاً على غير قياس، أو يكون قد أبدلها على مذهب الأخفش^(١) ثم سکن الضمة على الياء، وهنأ يتعدى لاثنتين إذا كان بمعنى أعطى، ولو احدى إذا كان بمعنى لذ وطاب، نحو: هنأني الطعام، فإن أريد الأول كان (مقيلاً) مفعولاً ثانياً، والفاعل ضمير القرآن، أي يعطي القرآن القارئ مقيلاً، وإن أريد المعنى الثاني كان (مقيلاً) تمييزاً، ويكون الفاعل ضمير (القبر)، أي يطيب القبر للقارئ ويلذ له مقيلاً، أي يطيب له مقيله، والمقيل مكان القيلولة، وهي الاستراحة وسط النهار.

و(روضة) عطف على (مقيلاً) بالاعتبارين، وهي أرض مرتفعة، ذات ماء وشجر، وفي الحديث: «القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار».^(٢)

(١) مذهب الأخفش أنه يبدل الهمزة المضمومة بعد كسر ياء، والمكسورة بعد ضم واو، انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٣، وشرح البيت ٢٤٥ من هذا الكتاب.

(٢) هو جزء من حديث طويل رواه الترمذي^(٢٤٦٠) في صفة القيامة، وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والديلمي^(٤٦٨٢)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٢٣٨/٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٦/٣): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن أيوب بن سويد، وهو ضعيف»، وقال العجلوني في كشف الخفاء (١٣٦/٢): «رواه الترمذي والطبراني عن أبي سعيد، ورواه الطبراني أيضاً عن =

و(مِنْ أَجْلِهِ) أي من أجل القرآن ، (فِي ذُرْوَةِ) بضمّ الذال وكسرهما ، أي في أعلى العِزِّ ، وذُرْوَةُ كُلِّ شَيْءٍ أعلاه ، ومنه ذُرْوَةُ الجبل والسنام .

و(يُجْتَلَى) يُنْظَرُ إليه بارزاً ، من قولهم : اجْتَلَيْتُ العروسَ ، و(فِي ذُرْوَةِ) متعلّق به ، والمعنى أَنَّهُ يُنْظَرُ إليه بارزاً كما يُنْظَرُ إِلَى العروس بارزةً في زينتها ، نبّه بذلك على عَظَمِ شأنه وسلامته من كل آفة وعاهة .

١٤ - يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوصَلاً

(يُنَاشِدُ) أي يسأل ، وقيل : يُكْثِرُ المسأَلَةَ مُلِحاً ، وفاعله ضميرُ القرآن ، وهذه الجملة خبرٌ لـ (إِنْ) في قوله : (وَإِنْ كِتَابَ اللَّهِ) بعد أخبارٍ تقدّمت ، و(فِي إِرْضَائِهِ) متعلّق بـ (يُنَاشِدُ) ، وعُدِّي بـ (فِي) لتضمّنه معنى الرغبة .

والإِرْضَاءُ : مصدر أَرْضَى ، والهَاءُ الْمُتَّصِلَةُ به تعود على الله لتقدّم ذكره في (وَإِنْ كِتَابَ اللَّهِ) ، وفي (لِحَبِيبِهِ) تعود على القرآن ، والمعنى أَنَّ القرآنَ يُلْحِقُ في مسألة الله أَنْ يُرْضِيَ حَبِيبَهُ - أي العاملَ بما فيه ، التالي له - بما يعطيه من الأجر والثواب ، فالمصدر مضافٌ لفاعله ، و(لِحَبِيبِهِ) هو مفعوله ، وإنّما زيدتْ لَامُ الجرِّ تقويةً ؛ لكونه فرعاً في العمل^(١) ، ويجوز أن يتعلّق (لِحَبِيبِهِ) بـ (يُنَاشِدُ) ،

= أبي هريرة ، وكلاهما به مرفوعاً بسند ضعيف ، وذكره السّخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٣٠٢) وضعفه .

(١) الضمير في « لكونه » عائد على المصدر « إِرْضَاء » ، والمعنى : لكون المصدر فرعاً عن الفعل في العمل . قال أبو شامة : « وعُدِّي الإِرْضَاءُ بلام الجرِّ لأنّه مصدر ، نحو : عَجِبْتُ من ضربه لزيد » اهـ . انظر : إبراز المعاني ١ / ١٣٠ .

ففي الكلام تقديم وتأخير، أي: يناشدُ القرآنُ لحبيبه في إرضائه، فالهاءُ في (إِرْضَائِهِ) للحبيب، أي يسأل الله أن يرضي حبيبه، ويجوز أن تكون الهاءُ [١٠/أ] في (إِرْضَائِهِ) للقرآن، وتكون اللام في (لِحَبِيبِهِ) للتعليل، والتقديرُ: يسأل القرآنُ ربَّه أن يعطي قارئه ما يرضى به القرآنُ لأجل حبيبه، أي قارئه.

وقال أبو عبد الله: «الإرضاء واقعٌ موقعٌ مصدرٌ رضىً - يعني بالتشديد - وهاءُه عائدةٌ على القرآن، ولولا مراعاة لفظ الحديث المذكور لساغ أن تعود على الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ (يُنَاشِدُ) دالٌّ على المناشد، والمرادُ به الله تعالى، أي يسأل الله - عزَّ وجلَّ - مُلِحاً في أن يُرضي صاحبه بما يعطيه، لكنَّ مراعاة لفظ الحديث أولى لأنه مقصودُ الناظم». ^(١)

والحديثُ الذي أشار إليه: قوله عليه السلام: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ: يَا رَبِّ ^(٢) رَضِّنِي لِحَبِيبِي» ^(٣). وقال هو في تفسير هذا الحديث: «أي اجعلني له مَرْضِيّاً، كما تقول: حَبِيبِي لفلان، أي اجعلني له محبوباً، وحقيقته: اجعل صُحْبَتِي له مَرْضِيَّةً» ^(٤)، وهذا ظاهرٌ لا يستقيم معنى الحديث إلا على الإعراب الذي ذكره.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ.

(٢) «يَا رَبِّ» زيادة من (ت).

(٣) ذكره أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ، ولم أجده فيما رجعتُ إليه من كتب الحديث.

(٤) في اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ: «أي اجعل صُحْبَتِي لي مَرْضِيَّةً».

وقوله : (وَأَجْدِرُ بِهِ) كقوله : «وَأَخْلَقَ بِهِ» وقد تقدّم معناه ^(١)، والهاءُ في (به) تعود على الإرضاء. ^(٢)

و(سُؤلاً) بمعنى مسؤول، وانتصابه على التمييز، و(مُوصَلاً) نعته، و(إِلَيْهِ) متعلّق به، أي : ما أحقّ سؤاله أن يُوصَلَ إليه، والهاءُ في (إِلَيْهِ) تعود على القرآن أو القارئ، وقيل : يجوز أن تكون الهاء في (إِلَيْهِ) تعود على الرضى الدالّ عليه الإرضاء، أو على الإلحاح المدلول عليه بـ(يُنَاشِدُ)، وعلى هذا فـ(مُوصَلاً) حالٌ من القرآن، وفي الحديث : «يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : يَا رَبِّ حَلِّهِ . فَيُلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبِّ زِدْهُ . فَيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكَرَامَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبِّ أَرْضَ عَنْهُ . فَيَرْضَى عَنْهُ . فَيَقَالُ : اقْرَأْ وَارْقَ ، وَيَزْدَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً» ^(٣) وإلى هذا الحديث أشار المصنّف بهذا البيت .

١٥ - فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكاً مُجَلَّلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجَّلاً

نادى القارئ المتّصف بالصفات المتقدمة وبشره [بما ذكر في البيت الآتي] ^(٤) وما بعده، وأبدل همزة «القارئ» ياءً كما فعل في «يَهْنِيهِ» .

(١) انظر شرح البيت ٦ ص ٣٣ .

(٢) في (ت) و(م) : للإرضاء .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي (٢٩١٥) في فضائل القرآن، وقال : «هذا حديث حسن صحيح»، والدارمي (٢/ ٤٣٠) في فضائل القرآن بمعناه، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١٣١)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٣٢٩) وعزاه للترمذي والحاكم .

(٤) في (م) و(ص) : في الآتي .

و(به) متعلق بـ (مَتَمَسَّكًا)، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّونَ بِالْكِتَابِ﴾^(١)، والمرادُ العمل بما فيه، وفي الحديث: «كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَخُذُوا بِهِ»^(٢) وفي حديث آخر: «مَنْ اسْتَمْسَكَ^(٣) بِهِ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ»^(٤).

وقيل: الباءُ في (به) زائدة، والتقدير: فيا أيها القارئ، وهذا كزيادتها في قوله: (٥).

(١) الأعراف ١٧٠.

(٢) أخرجه الدارمي (٤٣٢/٢) في فضائل القرآن، وأحمد (٣/١٤، ١٧، ٢٦، ٤/٣٦٧)، وأبو شامة في إبراز المعاني (١/١٣٢) وقال عنه: «حديث صحيح»، وهو بلفظ مقارب عند مسلم (٢٤٠٨) في فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولفظه: كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ. (٣) في (ت): تَمَسَّكَ.

(٤) الحديث باللفظ المذكور عند أبي شامة في إبراز المعاني (١/١٣٢).

(٥) البيت من البسيط، وصدوره:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ

وهو للراعي النميري في ديوانه ١٢٢، ولسان العرب ٤/٣٨٦ (سور)، وللقَتَال الكلابي في ديوانه ص ٥٣، وللراعي أو للقَتَال في خزانة الأدب ٩/١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٦٥، والمعاني الكبير لابن قتيبة الدينوري ٢/١١٣٨، والشعر لأبي علي ٢/٤٤٢، وأمالى ابن الشجري ١/١٣٠، وجمهرة اللغة ٣/٤١٤، ولسان العرب ١/١٢٨ (قرأ)، ٣/٣٨٩ (لح د)، ١١/٥٤٧ (ق ت ل)، ١٢/٢٦٤ (زع م)، والمغني =

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وقوله: (١)

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

فعلى هذا لا تعلق لها بشيء [١٠ / ب] ويجوز أن تتعلق بمحذوف، أي: عليك به، و(مُتَمَسِّكًا) وما بعده حالٌ من (القَارِي) ناداه في هذه الحال.

وإجلاله: تعظيمه، وتبجيله: توقيره، وكلاهما متقارب في المعنى، و(في كُلِّ حَالٍ) متعلق بـ«مُبْجَلٍ» ومن إجلاله وتبجيله تحليلٌ لحاله وتحريمٌ حرامه، وعدمُ التلبس بالأخلاق الرذيلة (٢) - فإن القارئ حاملُ راية الإسلام - وأن يُنصت عند استماعه، ويتعظ بمواعظه، ويعتبر بقصصه وأمثاله.

١٦ - هَيْنِئاً مَرِيئاً وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَا مَلَابِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلِيِّ

= ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٩٤، وخزانة الأدب ٧ / ٣٠٥، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٢ / ١٤٠. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول وهو: بِالسُّورِ.

(١) البيت من الرجز، وقبله:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ

وهو في ديوان النابغة الجعديّ ٢١٥، ومعاني الزجاج ٥ / ٢٠٤، ومعاني الحروف للرمانيّ ص ٣٨ وهو فيه بلفظ: نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ، والإنصاف ١ / ٢٨٤، ورصف المباني ص ٢٢١، ومغني اللبيب ص ١٤٧، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٩٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٨ / ٣٢٩. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول وهو «بِالْفَرْجِ».

(٢) في (ت): الرديئة.

الهنىء والمرىء في الأصل وصفان للطعام، فالهنىء: الطيب المستلذ الذي لا آفة فيه، السالم من المنغصات. والمرىء: المأمون الغائلة، المنساع في الحلق، وأصله اسم للعضو الذي يجري فيه الطعام. ويقال: هنأه ومرأه، فإذا أفرد مرأه قيل: أمرأه رباعياً.

ثم قد يتجوز بـ «هنياً مريئاً» في التهئة بكل أمر سار. وفي انتصابهما وجوه:

أحدها: أنهما منصوبان على المصدر بفعل لا يجوز إظهاره؛ لأنهما صاراً بدلاً من اللفظ به، والأصل: هنأه الله ومرأه، دعاء له بذلك، نحو قولهم: عائداً بك، و: أقائماً وقد قعد الناس، في أنهما وصفان قائمان مقام المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل نحو: سقياً له ورعياً^(١)، فكأنه قال: هنأك ومرأك أيها القارئ الإكرام، كقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ﴾^(٢) أي: هناكم

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما ينصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال.. وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب.. وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: اتقوم قائماً، واتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع» اهـ. الكتاب ١/ ٣٤٠.

وانظر: أمالي ابن السجري ١/ ٢٤٨، ٢٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١، وابن يعيش ١/ ١٢٣، وعمدة الحفاظ ص ٢١٩ مادة (زدر).

(٢) الحاقة ٢٤.

الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، أَوْ هَنَّاكُمْ مَا أَسْلَفْتُمْ، عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ^(١)، وَنَحْوِ قَوْلِ كَثِيرٍ^(٢):

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ
أَي هَنَّا عِزَّةَ الْمُسْتَحَلِّ مِنْ أَعْرَاضِنَا.

الثاني: أَنَّهَما منصوبان عَلَى الحال من مفعول الفعل الناصب لهما قائمین مقامه، كَأَنَّهُ قَالَ: هَنَّاكَ اللَّهُ وَمَرَّاكَ الْإِكْرَامُ.

الثالث: أَنَّهَما حالان من ضمير (الْقَارِي) أَيْضاً فِي البيت السابق، أَوْ من فاعل محذوف، أَي: ثَبَتَ لَكَ ثَوَابٌ تَمْسُكَكَ بِالْقُرْآنِ هَنِيئًا مَرِيئًا.

الرابع: أَنَّهَما منصوبان بفعل مضمر^(٣)، أَي: صادفتُ أمراً هَنِيئًا.

الخامس: أَنَّهَما نعتُ مصدرٍ مقدَّر، أَي: عِشْ عِشًّا هَنِيئًا.

وقوله: (وَالِدَاكَ) إِلَى آخِرِهِ، إِشَارَةٌ إِلَى حَدِيثٍ، وَهُوَ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أُلِيسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَوْءُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ عَمِلَ بِهَذَا»^(٤) فقوله: «مَنْ قَرَأَ

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) هو كَثِيرٌ بن عبد الرحمن بن الأسود الخُزَاعِي المدني، من فحول الشعراء، كان شيعياً، ت ١٠٧ هـ. (سير الأعلام ٥/ ١٥٢). والبيت من الطويل، وهو لكثِير عِزَّةٌ فِي دِيوانه ص

١٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٣، واستشهد به المصنّف فِي الدرّ المصنّف ٣/ ٥٧٦.

والشاهد فِيهِ مجيءُ المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، أَي هَنَّا عِزَّةَ الْمُسْتَحَلِّ مِنْ أَعْرَاضِنَا.

(٣) فِي (ت): مقدَّر.

(٤) الحديث أخرجه أبو داود (١٤٥٣) فِي الصلاة، باب: فِي ثَوَابِ الْقُرْآنِ، وَالْحَاكِمُ =

الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ» نظمته في البيت السابق، وقوله: «فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهَذَا» نظمته في البيت الآتي، وباقي الحديث منظوم في هذا البيت.

وفي الحديث أيضاً: «وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّةً لَا تَقُومُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١) فنظم الناظم في هذا البيت ما تفرّق في الحديثين.

وقال أبو عبدالله [١/١١]: «وليس في الحديث ذِكْرُ الْحُلِيِّ، والمعنى يقتضيه؛ لأنَّ المتوجَّع في أكمل زينة»^(٢) وكانَّ أبا عبد الله لم يعرف أنَّ المصنّف أراد نظم ما في الحديث الآخر حتّى اعتذّر بما ذكر - ومراده عليه السلام: ألبس والداه تاجاً وحلّةً، أي كلّ واحد منهما يلبس تاجاً وحلّةً - لفهم المعنى.

= (١/٥٦٧) في فضائل القرآن، باب: ذكر فضائل سورٍ وآيٍ متفرقة، من طريق زبّان بن فائد، وصحّحه، وعقّب الذهبيُّ على ذلك بقوله: «زبّان ليس بالقوي»، ومكيُّ في الرعاية (ص ٥٧)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/٣٤٩)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/١٣٣)، والبغويُّ في شرح السنة (٤/٤٣٦)، وابن حجر في المطالب العالية (٣/٣٥٠٣) بمعناه في باب فضل القراءة، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٧/١٦٢): «وفيه زبّان ابن فائد وهو ضعيف»، وهو في كنز العمال (٢٣٣٥).

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه (٧/١٧٠) في كتاب فضائل القرآن، باب مَنْ قال: يَشْفَعُ الْقُرْآنُ لَصَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وأحمد (٥/٣٤٨) بلفظ: وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لَا يَقُومُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، ومثله في بصائر ذوي التمييز (١/٦١)، ونسبه أبوشامة في إبراز المعاني (١/١٣٤) لمُسْنَدِ بَقِيٍّ بنِ مَخْلَدٍ، وقال المنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/٣٥٥): رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم. وهو في كنز العمال (٢٣٨٧).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٩/أ.

و(وَالِدَاكَ) رفعٌ بالابتداء، و(عَلَيْهِمَا) خبرُهُ، و(مَلَابِسُ) فاعلٌ به^(١)؛
لأنَّه اعتمد^(٢)، ويجوز أن يكون (مَلَابِسُ) مبتدأً ثانياً، والجارُّ قبله خبرُهُ، والجملةُ
خبرُ الأوَّل.

وَمَلَابِسُ جمعُ مَلْبَسٍ - بفتح الميم والباء - اسمُ مصدر، والمراد به - هنا -
الملبوس، وجمعُه لاختلاف أنواعه، ويجوز أن يكونَ جمعَ مَلْبَسٍ - بكسر الميم
وفتح الباء - اسمُ ما يُلبَس، يُقال: هذا مَلْبَسٌ وَلِبَاسٌ، نحو: مِثْرٌ وإِزار، ومِلْحَفٌ
ولِحاف، وأضافها لد(أَنوَار) لملاستها لها.

و(التَّاجُ): الإكليل، وألفُه [منقلبة]^(٣) عن واو؛ لقولهم: تَوَّجَه.
و(مِنَ التَّاجِ) في محلِّ رفع؛ لأنَّه صفةٌ لـ (مَلَابِسُ)، و(مِنَ) لبيان الجنس

(١) أي بـ «عليهما». انظر: إبراز المعاني ١/ ١٣٣.

(٢) أي لأنَّ الجارَّ والمجرور اعتمدَ في العمل على المبتدأ قبله، وهو: وَالِدَاكَ، وقد ذكر
ابنُ هشام حكمَ المرفوع بعد الظرف أو الجارَّ والمجرور فقال: «إذا وَقَعَ بعدهما مرفوع:
فإنَّ تقدُّمَهُما نفِيٌّ أو استفهامٌ أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحبٌ خبرٌ أو حالٌ... ففي
المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ الأرجح كونهُ مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوزُ كونهُ فاعلاً.
والثاني: أنَّ الأرجح كونهُ فاعلاً، واختاره ابنُ مالك، وتوجيهُها أنَّ الأصلَ عدمُ التقديم
والتأخير.

والثالث: أنَّه يجبُ كونهُ فاعلاً، نقله ابنُ هشام عن الأكثرين «اهـ. المغني ص ٥٧٨، ٥٧٩.

(٣) زيادة للإيضاح.

و(الحُلِّي) : يجوز أن يكون جمعاً لـ «حَلِيَّة» بكسر الحاء، وهي في الأصل : الهيئة من التحلِّي الذي هو لباس الحليّ، وشذَّ جمعُ «فِعْلَةٍ» بكسر الفاء على «فَعَلٌ» بضمِّها^(١)، نحو : حَلِيَّةٌ وحُلِّيٌّ، وَلِحِيَّةٌ وَلُحْيٌ، كما قد شذَّ كسرُها في الجمع وهي مضمومةٌ في المفرد، نحو : صُورَةٌ وصُورٌ.

ويجوز أن يكون جمعَ حَلَّةٍ، والأصل : حُلٌّ بلامين، وإنما أبدل أحدُ المثليْن حرفَ علةٍ كراهةً للتضعيف، نحو : أَمَلَيْتُ الكتابَ، أي أَمَلَيْتُ. وهل يُخَصُّ هذا بالضرورة أم لا ؟ فيه خلاف^(٢). ويؤيِّد ما ذكرته لك ورودُ ذِكْرِ الحَلَّةِ في الحديث الآخر الذي سبق.

١٧ - فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةِ الْمَلَائِكَةِ

هذا استفهامٌ بمعنى الأمر، أي : ظنُّوا بهذا النجل الذي يُكرِّم والداه به هذا الإكرام العظيم ما شئتم، ففيه تعظيم وتفخيم، ونحوه : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٣) أي انتهوا.

(١) فَعَلٌ من أبنية الكثرة، وهو مطرَّد في شَيْئَيْن : في اسمٍ على وزن : فِعْلَةٍ، نحو : غُرْفَةٌ وغُرْفٌ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ، ومُدِيَّةٌ ومُدَى. وفي «الفُعْلَى» أنشَى أَفْعَلَ، كَالْكُبْرَى والكُبْرُ، وشذَّ في نحو : بُهْمَةٌ؛ لأنَّه وصفٌ، وفي نحو : نَوْبَةٌ وَلِحِيَّةٌ وبَدْرَةٌ؛ لأنَّ الحرف الأوَّلَ غير مضموم، وشذَّ أيضاً في : تُخَمَّةٌ؛ لأنَّ الثاني غير ساكن. انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣١٣.

(٢) جعلَ سيبويه هذا الإبدالَ ممَّا شذَّ، ووصفه بأنَّه غيرُ مطرَّد. انظر الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٣) المائدة ٩١.

والخطابُ للقرءاء ؛ لأنَّ قوله : (فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي) يُراد به الجنسُ لا واحدٌ بعينه .

و(النَّجْلُ) : الولد ، سُمِّيَ بذلك لأنَّ الأبَ يخرجُه ، فهو كالشيء المنجول

ومنه قوله : ^(١)

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا

والتَّجْلُ كالنسل والولد في أَنَّهُ يقع على المفرد والجمع ، و(مَا) مبتدأ ، و(ظَنُّكُمْ)

خبرُه ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل ، ولا مفعولٌ هنا محذوفٌ ؛ لأنَّه جعل

المجرور بالباء ظرفاً للظنِّ ، وإذا قصدَ هذا المعنى بهذا التركيب لم يَحْتَجِ الظَّنُّ

إلى مفعولين ، نحو : ظُنَّ به ^(٢) ، أي اجعله مكانَ ظَنِّكَ ، ومنه قوله : ^(٣)

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفَلْيِ مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ كَالْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

(١) البيت من المنسرح ، وهو في ديوان الأعشى ص ١٣٨ بلفظ : وَالِدَيْهِ ، وشرح عمدة

الحافظ ص ٤٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤ / ٣ ، واللسان ٦٤٦ / ١١ (نجل) ،

وأوضح المسالك ١٨٦ / ٣ ، والتصريح ٢٣١ / ٣ ، والدرر ٤٩ / ٥ ، والمقاصد النحويَّة ٣ /

٤٧٧ ، وهو في المحتسب ١٥٢ / ١ بلفظ : أَنْجَبَ أَرْمَانَ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ

المصون ٢٠ / ٣ .

(٢) في (ت) : ظُنَّ بَزِيدٍ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لدريد بن الصِّمَّة في ديوانه ص ٤٧ ، وفي معاني الزَّجَّاج

١٢٦ / ١ بلفظ : مُقَاتِلٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ ، وظاءات القرآن للمهدوي ص ٣٩ ، ووضح

البرهان ١٣٤ / ١ بلفظ : فِي الْفَارِسِيِّ ، واللسان ٢٧٢ / ١٣ (ظن) ، وبلا نسبة في المحتسب

٣٤٢ / ٢ ، وابن يعيش ٨١ / ٧ ، وهو في أسرار العربيَّة ص ١٥٠ بلفظ : فِي الْفَارِسِيِّ ،

واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ ٣٣٢ / ١ وعمدة الحفاظ (ظ ن ن) على أنَّ الظنَّ بمعنى اليقين .

وزعم الشيخ أنَّ المفعولين في البيت محذوفان، قال: «تقديره: ما تظنون واقعا بالنجل» والأول أحسن، ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون (ما) مفعولاً أول [١١/ب] قدّم على الفعل؛ لأنّ له صدر الكلام، والثاني محذوف، أي: أي شيء تظنون واقعا بالنجل، على القول الأول متعلق بنفس الظن، وعلى قول الشيخ [متعلق^(١)] بالمفعول الثاني المحذوف.

و(عند جزائه) متعلق بمحذوف؛ لأنّه حال من «النجل»، أي: ما ظنكم بالنجل كائناً عند جزائه، أي بحضرته، وجعله الشيخ ظرفاً للمفعول المحذوف ومنع أن يكون ظرفاً للظن، وذلك على ما قرره من حذف المفعولين، والجزاء مضاف للمفعول الأول، والثاني محذوف، أي جزائه بكذا، والظاهر أنّه لم يرد له مفعول ثانٍ، وراعى لفظ النجل فأفرد في قوله: (جزائه)، و[راعى^(٢)] معناه فجمع في قوله: (أولئك) لأنّه يقع على المفرد والجمع كما تقدّم.

وأشار بهذا البيت إلى ما في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ». قيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ^(٣). والمراد

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) الحديث أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٣١١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٦٣، ٩/٤٠)، وابن ماجه (٢١٥) في المقدمة، باب: فضل من تعلّم القرآن وعلمه، وأحمد (٣/١٢٧، ١٢٨، ٢٤٢)، والدّارميّ (٢/٤٣٢) في فضائل القرآن، والحاكم (١/٥٥٦) في كتاب فضائل القرآن، وصحّحه وقال: «روى من ثلاثة أوجه عن أنس، =

بالأهلية القرب من رحمته .

و(أُولَئِكَ) مبتدأ، وهو اسم إشارة للجمع مطلقاً، ويمدُّ ويُقصر^(١)، والكافُ فيه للخطاب^(٢)، وتدخل عليه «ها» مجرّداً^(٣)، وقد يُقال: أُولَئِكَ^(٤)، وأُولَئِكَ

= وهذا أمثلها»، والديلمى (١٦٤٤)، وابن حجر في المطالب العالية (٣٥٠٠)، باب: فضل قراءة القرآن .

(١) قال الشيخ عليّ الأشموني في شرحه على الألفية ١/ ١٣٩: «وبأولاً أَشِرْ لِيَجْمَعْ مُطْلَقاً) أي مذكراً كان أو مؤنثاً (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القصر لأنه لغة الحجاز، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾ والقصر لغة تميم» اهـ.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٠٧: «(وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حَرْفِيَّة) لأنَّ أسماء الإشارة لا تُضاف، وهذه الكاف (تتصرفُ تصرف الكاف الاسميَّة غالباً) فيُتبيَّنُ بها أحوالُ المخاطَب من الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، كما يُتبيَّنُ بها لو كانت اسماً: فتُفتح للمخاطَب، وتُكسر للمخاطبة، وتُتصلُّ بها علامة التثنية والجمعين . (ومن غير الغالب) أن تُفتح في التذكير، وتُكسر في التأنيث، ولا يلحقها دليلُ تثنية ولا جمع، ودون هذا أن تُفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع» اهـ.

(٣) أي مجرّداً من اللام، فلا يقال: هؤلاءك، ولا: هؤلاءك، ولا: أُولَئِكَ، وقد يقال: أُولَئِكَ على لغة مَنْ قَصَرَ «أُولَا» وهم بنو تميم، قال ابن مالك: وَاللَّامُ إِنْ قَدَمَتْ «هَا» مُمْتَنِعَةٌ

وانظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٤ .

(٤) قال في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٠٧: «(ولك) مع إلحاق الكاف (أن تزيد =

مشدداً^(١)، وله أحكام كثيرة ذكرتها في كتب النحو^(٢)، و(أهل) خبره، وهو اسم جمع كالرَهْط، وقد استعمل استعمال جمع المذكر السالم، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾^(٣) ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾^(٤)، وليس مستكملاً لشروط الجمع لفوات العَلَمِيَّة أو الصفة، وقد كُسِّرَ على «أهالي»، وقرئ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٥).

وقوله: (أهل الله) يحتمل أن يكون استعمله جمعاً؛ وإنما حذفت النون للإضافة والواو لالتقاء الساكنين، فتوهم السامع من المصنف أنه لفظ به مفرداً

= قبلها لاماً) مبالغة في البعد. (إلا في التثنية مطلقاً). (و) إلا (في الجمع في لغة من مدّه) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره، وهم التميميون (و) إلا (فيما سبقته ها) التنبيه اهـ.

(١) قال ابن مالك في شرحه على كتاب التسهيل له (١/ ٢٤٠): «وقد يقال: هَوَلاءِ، وأُولَآكِ» اهـ. ثم قال ص ٢٤٢: «وقال أبو علي أيضاً: حكى اللُغَوِيُّونَ (أُولَآكِ) بالقصر والتشديد، وأنشد: مِنْ بَيْنِ أُولَآكِ إِلَى أُولَآكَ» اهـ.

(٢) تقدّم في الدراسة ص ٩٦ أنه لم يصلنا شيء من كتب السمين النحويّة، وقد ذكر في الدرّ المصون (١/ ١٠٢، ١٠٣) شيئاً من أحكام «أولائك» ثم قال: وفيه لغات كثيرة. اهـ.

(٣) الفتح ١١.

(٤) التحريم ٦.

(٥) المائدة ٨٩. وهي قراءة شاذّة منسوبة إلى جعفر الصادق كما في المحتسب ١/ ٢١٧، والكشاف ١/ ٦٤٠، والقرطبي ٦/ ٢٧٩، والبحر المحيط ٤/ ١٠.

لأنَّ المصنّف كان ضريراً، وأن يكون استعمله مفرداً. وكذلك في الحديث المتقدم، يحتمل أن يكون جمعاً ليوافق آخر الحديث أوّلَه؛ لأنّه فيه مجموعٌ نصّاً، فعلى هذا يكتب: هُم أَهْلُو اللَّهِ، بالواو، ويحتمل أن يكون مفرداً كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(١) ﴿أَحَقُّ بِهَا وَأَهْلُهَا﴾^(٢)، وقوله عليه السلام: «هؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي»^(٣).

و(الصفوة) مثلثة الصاد- والضم قليلٌ -: الخالص من كل شيء، وهي مكملّة لمعنى الحديث في قوله: «وخاصّته» ولذلك أتى بواو العطف موافقةً للحديث لأنّ الخالص بمعنى الخاصّة.

و(الملا): الأشراف من الناس؛ لأنّهم يملؤون الصدور جلالاً والعيون جمالاً، ثمّ قد يُطلق على الناس وإن لم يكونوا كذلك، وقوله: (الملا) موافقٌ

(١) هود ٧٣.

(٢) الفتح ٢٦.

(٣) الحديث أخرجه أبو داود (٤٢١٣) في الترجل، باب: ما جاء في الانتفاع بالعاج، والترمذي (٣٢٠٥) في تفسير سورة الأحزاب، وفي المناقب (٣٧٨٧)، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ، وقال: هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه، و(٣٨٧١) باب: فضل فاطمة بنت محمد ﷺ، وقال: هذا حديثٌ حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب. والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٦٦)، وأخرجه الحاكم (٤١٦/٢) في التفسير، باب: تفسير سورة الأحزاب، وقال: «صحيح على شرط البخاري، ولم يُخرّجاه».

لما في حديث ورد: «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ، وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ»^(١)، وفي رواية: «قُرَاءُ الْقُرْآنِ وَقَوَّامُ اللَّيْلِ»^(٢)، وفي آخر: «حَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٣).

(١) الحديث في تاريخ بغداد (٤/ ١٢٤، ٨٠/ ٨)، والكامل للذهبي (٥/ ١)، والمصباح الزاهر (فقرة ٢١)، وإبراز المعاني (١/ ١٣٦)، وبصائر ذوي التمييز (١/ ٥٨)، والترغيب والترهيب (١/ ٤٣١) وعزاه المنذري لابن أبي الدنيا والبيهقي، وعزاه ابن الجزري في النشر (١/ ٢) إلى البيهقي في شعب الإيمان، وعزاه صاحب كنز العمال (٢٢٥٩) إلى الشعب والطبراني، وهو في كشف الخفاء (١/ ١٤٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦١): «رواه الطبراني، وفيه سعد بن سعيد الجرجاني، وهو ضعيف». وذكره ابن سوار في المستنير (١/ ٨٢) بلفظ: أَشْرَفُ أُمَّتِي.

(٢) الحديث بهذا اللفظ في إبراز المعاني (١/ ١٣٦)، وذكر أبو شامة أن الحافظ أبا العلاء الهمداني أخرجه.

(٣) الحديث رواه الشجري في أماليه (١/ ٨٤، ٨٥)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦١) وقال: «رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن سعد المدني، وهو ضعيف»، وابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٢٩٣) وقال: «حديث: حَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ (خط) [يعني الخطيب في تاريخ بغداد] من حديث الحسين بن علي، وفيه فائد المدني، متروك. تُعَقَّبُ بَأَنَّهُ رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ: وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَالْمُتَنُّ صَحِيحٌ، أَخْرَجَ ابْنُ جَمِيعٍ فِي مَعْجَمِهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: الْقُرَاءُ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ. صَحَّحَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي الْمُخْتَارَةِ»، وذكر الشوكاني قريباً من ذلك في الفوائد المجموعة (ص ٣٠٧) وقال: «ورواه أبو نعيم عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً»، وقال الطرابلسي في الكشف الإلهي ١/ ٣١٥: «حكّم أبو الفرج =

و(الْمَلَا) في الأصل مهموزٌ، وإنما أبدلَ الهمزة ألفاً لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها.

١٨- أُولُوا الْبِرَّ وَالْإِحْسَانَ وَالصَّبْرَ وَالتَّقَى حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا [١٢/أ] (أُولُوا) اسمٌ جمعٌ مفردُه «ذُو» بمعنى صاحب، وتجرى مجرى جمع المذكر السالم نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾^(١) ثمَّ قال: ﴿وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ فرفعه بالواو، وقال: ﴿يَأْوُلِي الْأَلْبَبِ﴾^(٢) فنصبه بالياء. ورفعه إمَّا على أَنَّهُ خبرٌ لـ (أُولَيْكَ) بعدَ خبرٍ، أو صفةٌ لما قبله، أو خبرٌ مبتدأ، أي: هُمُ أُولُوا.

و(الْبِرِّ) سَعَةُ الْخَيْرِ، ومنه الْبِرُّ لِسَعَتِهِ.

و(الْإِحْسَانَ) إِيَّانُ مَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَفْعَالِ.

و(الصَّبْرُ) في الأصل الْحَبْسُ، وهو في الشرع: حبسُ النفسِ على احتمالِ التكاليفِ وعن شهواتِ الْمَلَاذِ.^(٣)

و(التَّقَى) مصدرٌ كَالْهُدَى، وتَأَوُّهُ [مُنْقَلِبَةٌ]^(٤) عن واو؛ لأنَّه بمعنى الْوَقَايَةِ،

= ابنُ الجوزيُّ بوضعه، وتعقَّبَه الجلالُ السيوطيُّ في المختصرِ بأنَّ المتنَ صحيحٌ، والحديثُ في كنز العمال (٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٤٦٤) بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةٌ.

(١) آل عمران ١٨.

(٢) البقرة ١٧٩ وغيرها.

(٣) ومن أنواعه أيضاً: الصبرُ عَلَى الْبَلَاءِ؛ كالفقرِ والمرضِ وشبه ذلك.

(٤) زيادة للإيضاح.

والوَقَايَةُ فَرَطُ الصِّيَانَةِ، وَالتَّقِي مِنَ اجْتِنَابِ الْمَعَاصِي وَلَزِمَ الطَّاعَاتِ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ^(١)، وَالْمَعْنَى أَنَّ أَهْلَ اللَّهِ هُمُ الْمُتَّصِفُونَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ السَّنِيَةِ مِنَ الْبِرِّ وَمَا بَعْدَهُ.

وقوله: (حُلَاهُمْ) أي صفاتهم، جَمْعُ حَلِيَّةٍ - بالكسر - وهي الصِّفَةُ، وَيَجُوزُ فِيهَا الِرفْعُ بِالابتداءِ^(٢) و«جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَا» خبرها، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ (الْبِرِّ) وَمَا بَعْدَهُ، فَهِيَ مَجْرُورَةٌ تَقْدِيرًا، كَذَا قَالَهُ الشَّيْخُ^(٣)، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَنْ تَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ، أَي: هَذِهِ حُلَاهُمْ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ.

قوله: (بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا) أَي أَنَّ الْقُرْآنَ جَاءَ بِصِفَاتِهِمْ مُفَصَّلًا، أَي مَبِينًا، نَحْوُ: ﴿كَتَبَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾^(٤)، أَوْ يَكُونُ مُرَادُهُ: كَمَا تَفَصَّلَ الْقَلَائِدُ

(١) كُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ تَدُورُ حَوْلَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ، وَهُوَ: الْحَذَرُ، فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْصَبِغَ وَتَنْصَبِغَ جَوَارِحُهُ بِمَقْتَضَى هَذَا الْعِلْمِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَحَاوِلَ جَاهِدًا اجْتِنَابَ مَا يُغْضِبُ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَنْ يَسْعَى مِنْ قَلْبِهِ لَا اسْتِدْرَارٍ رَضِيَ هَذَا إِلَهُ الْعَظِيمِ، وَالنَّاسُ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى دَرَجَاتٍ لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ بَيْنَ تَقِيٍّ وَأَتَقَى، وَأَعْظَمُ التَّقْوَى اتِّقَاءُ الشَّرِّ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَعْلَى دَرَجَاتِهِ اتِّقَاءُ غَفَلَاتِ الْقَلْبِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِمُجَاهَدَةٍ طَوِيلَةٍ، وَمُعَاوَنَةٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

انظر: القرطبي ١/١٦١، والكشاف ١/١١٩، والفخر الرازي ٢/٢٠، والبحر ١/٣٨، واللسان ١٥/٤٠٣ (وقي).

(٢) فِي (ت): بِالْمَبْتَدَأِ.

(٣) إِبراز المعاني ١/١٣٧.

(٤) فُصِّلَتْ ٣.

بالفرائد النفيسة، كقوله: ^(١)

فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَّلِ بَيْنَهُ

[وقوله]: ^(٢)

تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفْصَّلِ

كأن الناظم أراد أن القرآن مشتمل على ذكر الأبرار وأخبار الكفار، فصفاة الأبرار فيه كالفرائد التي تفصل بها العقود، وهذا بالنسبة إلى المذكور، وأما بالنسبة إلى الذاكر فالكل سواء؛ لأنه كلامه تبارك وتعالى، ويؤيد هذا التأويل أن القرآن جاء مشتملاً على وصفهم بالبر في قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ^(٣) ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ ^(٤) ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ ^(٥).

(١) هذا صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وعجزه:

بِجِيدٍ مَعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخَوِّلٍ

وهو في ديوانه ص ٥٧، والمعاني الكبير ٦٩٧/٢، والشعر لأبي علي ٤٣١/٢، وأشعار الشعراء الستة ٣٨/١، وعمدة الحفاظ (ع م م)، وصدرة في إبراز المعاني ١٣٨/١.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس، وصدرة:

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ

وهو في ديوانه ص ٣٩، وأشعار الشعراء الستة ٣٢/١، وإبراز المعاني ١٣٨/١.

(٣) الانفطار ١٣، المطففين ٢٢.

(٤) آل عمران ١٩٨.

(٥) البقرة ١٨٩.

وبالإحسان في قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) ، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾^(٣) .

وبالصبر في قوله : ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٤) ، ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ﴾^(٥) .

وبالتقوى في قوله : ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(٦) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(٧) .
وفي وصفهم بهذه تنبيه على وصفهم بما يُشاكلها من الزهد والورع وغير ذلك .
و(بها) متعلق بـ (جاء) ، والباء للتعدية ، ويجوز أن يكون متعلقاً بـ (مُفَصَّلًا)
على المعنى الذي ذكرناه ثانياً ، وأن يكون حالاً من (الْقُرْآنُ) ، أي جاء القرآن
ملتبساً بها ، و(مُفَصَّلًا) حال من (الْقُرْآنُ) بالاعتبارين المتقدمين .



(١) البقرة ١٩٥ ، المائدة ١٣ .

(٢) العنكبوت ٦٩ .

(٣) الذاريات ١٦ .

(٤) البقرة ٢٤٩ ، الأنفال ٦٦ .

(٥) الزمر ١٠ .

(٦) الجاثية ١٩ .

(٧) النحل ١٢٨ .

١٩- عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُنَافِسًا وَبِعَ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَا

(عَلَيْكَ) إغراءٌ وحثٌّ، فهو موضوعٌ موضع الفعل، ويتعدى بنفسه وبحرف الجرّ، على حسب الفعل المنوب عنه؛ فإذا قلت: عليك زيدا، قَدَرْتُ: الزَّمَ زيدا، وإذا قلت: بزيد، قَدَرْتُ: الصَّقُ به.

والكافُ: اسمٌ مجرور، وزعمَ شِرْذمةٌ^(١) أنَّها حرفٌ^(٢)، والضميرُ يعودُ على الصفاتِ المتقدمة، أي عليك بصفاتِ القراءِ المتقدمة.

و(مَا) مصدريةٌ ظرفيةٌ، و(عِشْتَ) صِلْتُها، أي مُدَّةَ دوامٍ عِشِكَ.

و(فِيهَا) متعلِّقٌ بـ(مُنَافِسًا)، والضميرُ يعودُ على الصفاتِ، أي الزَّمَ تلك الصفاتِ الحميدة مُدَّةَ حياتِكَ حالَ كونِكَ منافِسًا فيها غيرَكَ.

(١) الشِرْذمة: هم القليل من الناس. انظر: اللسان ١٢/ ٣٢٢ (شرذم).

(٢) منهم ابنُ بابشاذ، نقل ذلك عنه الرضيُّ في شرح الكافية ٣/ ٩١.

وقد فصلَ المصنّفُ هذه المسألة في الدرّ المصون ٤/ ٤٥١ عند كلامه على قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ بقوله: «واختلفَ النحاةُ في الضميرِ المتّصلِ بها وبأخواتها نحو: إِلَيْكَ وَلَدِيكَ وَمَكَانُكَ، فالصحيحُ أنَّه في موضع جرٍّ، كما كان قبل أن تُنقلَ الكلمةُ إلى الإغراء، وهذا مذهبُ سيبويه، واستدلَّ له الأخفشُ بما حكى عن العرب: على عبدِ الله، بجرِّ عبدِ الله، وهو نصٌّ في المسألة، وذهب الكسائيُّ إلى أنَّه منصوبُ المحلِّ، وفيه بُعدٌ؛ لنصبِ ما بعدهما، أعني (على) وما بعدها، كهذه الآية، وذهب الفراءُ إلى أنَّه مرفوعٌ» اهـ. وانظر: الكتاب ١/ ٢٤٩، واللالئُ الفريدة لوحة ١٠/ ١.

والمنافسة: المزاحمة رغبةً فيه، كأنه يبذل فيه ما نفس وغلا، ومنه: ﴿فَلْيَتَنَافَسِ
الْمُتَنَفِّسُونَ﴾^(١).

و(مُنافِساً) حالٌ من الضمير المستتر في (عَلَيْكَ)، وأجيز أن يكون من التاء
في (عِشْتُ) وجعله الشيخ وهماً^(٢)، وقيل: الضمير في (فِيهَا) يعود على
الدنيا وإن لم يجر لها ذكرٌ؛ لأنَّ (عِشْتُ) يدلُّ عليها، وعلى هذا يكون (فِيهَا)
متعلقاً بـ (عِشْتُ).

و(بِعْ) يحتمل أن يراد به معنى: أبذل، أو معنى البيع ضدَّ الشراء.
و(الدُّنْيَا) تأنيث الأدنى^(٣)، أي نفسك الدنية الحقيرة، وصفها بذلك إشارةً
إلى حقارتها مبدءاً ومآلاً، وإليه أشار أمير المؤمنين: «مَا لِابْنِ آدَمَ وَلِلْفَخْرِ،
وَأَوَّلُهُ نُطْفَةٌ مَذْرُوءَةٌ، وَآخِرُهُ جِيْفَةٌ قَذِرَةٌ، وَهُوَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ يَحْمِلُ عَذْرَةً»^(٤)،

(١) المطففين ٢٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ١٣٨.

(٣) وأصلها: الدُّنْوَى، بزنة: فُعْلَى، من: دَنَوْتُ، قال ابن منظور في اللسان ١٤/ ٢٧٣
(دنا): «وَالدُّنْيَا: نَقِيضُ الْآخِرَةِ، انْقَلَبَتِ الْوَاوُ فِيهَا يَاءً لِأَنَّ فُعْلَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا مِنْ ذَوَاتِ
الْوَاوِ أُبْدِلَتْ وَאוْهَا يَاءً، كَمَا أُبْدِلَتْ الْوَاوُ مَكَانَ الْيَاءِ فِي فُعْلَى، فَادْخَلُوهَا عَلَيْهَا فِي فُعْلَى
لِيَتَكَافَأَ فِي التَّغْيِيرِ، قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: هَذَا قَوْلُ سَيِّبِيهِ . . وَالْجَمْعُ: دُنَا، مِثْلُ: الْكُبْرَى وَالْكُبْرُ
وَالصُّغْرَى وَالصُّغَرُ» اهـ.

(٤) هذا القول للإمام عليٍّ - رضي الله عنه - مذكور بألفاظ مقاربة في نهج البلاغة ٢/
٤٠٨، والتلخيص للخطيب القزويني ص ٤٢٦.

نظمه بعضهم فقال :^(١)

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُظْفَةٌ وَجِيْفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ
أَصْبَحَ لَا يَمْلِكُ تَقْدِيمَ مَا يَرْجُو وَلَا تَأْخِيرَ مَا يَحْذَرُ

وياءُ (الدُّنْيَا) [منقُلبَة] ^(٢) عن واو ؛ لأنه من : دَنَا يَدْنُو، وكذلك لَامُ كُلِّ «فُعَلَى» صفةً، نحو : العُلْيَا، فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، وَشَذَّ : الْقُصُوءُ ^(٣)، وَقَدْ

(١) البيتان من السريع، وهما لأبي العتاهية في ديوانه ص ١٧٨، وشروح التلخيص ٤ / ٥٢٢، ووفيات الأعيان ٧ / ٣٤٩ من إحدى نُسَخِهِ المخطوطة، والأوَّلُ مِنْهُمَا فِي التَّلْخِصِ ص ٤٢٦، وإبراز المعاني ١ / ١٣٩.

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) تَبِعَ الْمُصَنِّفُ - هُنَا - أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيَّ فِي جَعْلِهِ الْعِلَّةَ لِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً مِنْ «الدُّنْيَا» هِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : «وَيَاءُ (الدُّنْيَا) مَبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَهَكَذَا حَكَمُ فُعَلَى صِفَةً، أَنْ تُبَدَلَ وَاوُهَا يَاءً؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ» اهـ. (اللاكئ الفريدة لوجه ١٠ / ١)، والمعروف أَنَّ الْعَرَبَ فَعَلَتْ ذَلِكَ اسْتِثْقَالًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْوَاوِ وَضَمِّ فَاءِ فُعَلَى، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ (قَصَا) : «لَأَنَّ فُعَلَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ أُبْدِلَتْ وَاوُهَا يَاءً كَمَا أُبْدِلَتْ الْوَاوُ مَكَانَ الْيَاءِ فِي فَعَلَى، فَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا فِي فُعَلَى لِيَتَكَافَأَ فِي التَّغْيِيرِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : هَذَا قَوْلُ سَيَّبُوهِ . قَالَ ابْنُ السَّكِّيتِ : مَا كَانَ مِنَ النُّعُوتِ مِثْلَ : الْعُلْيَا وَالْدُّنْيَا فَإِنَّهُ يَأْتِي بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَبِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَثْقِلُونَ الْوَاوَ مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ قَالُوا : الْقُصُوءُ، فَأَظْهَرُوا الْوَاوَ - وَهُوَ نَادِرٌ - وَأَخْرَجُوهُ عَلَى الْقِيَاسِ، إِذْ سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَتَمِيمٌ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ : الْقُصَا» اهـ. وَانْظُرْ أَيْضًا مَادَّةَ (عَلَا) وَ(دَنَا).

تُجَرَّدُ من «ال» ضرورةً نحو: ^(١)

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ

والأنفاسُ: جمعُ نفسٍ بفتح الفاء، وهي الأرواح ^(٢)، أي بأرواح طيِّبِها التي هي عالية في البداية والنهاية، والهاء في (أَنْفَاسِهَا) تعود على الحُلَى. ^(٣)

و(الْعَلَا) بضم العين والقصر له معنيان: أحدهما هو بمعنى العلاء بالفتح والمد، والثاني: أنه جمعُ علِيَا، نحو: فُضِّلِي وَفُضِّلَ، فعلى الأول يكون قد وصَفَ الجمعَ بالمفرد؛ لأنَّه مصدرٌ، فهو من باب: رَجُلٌ عَدْلٌ، وقد تقدَّم ما فيه ^(٤)، وعلى الثاني يكون قد طابق بين الصفة والموصوف؛ إذ هما جمعان.

ويحتمل الكلامُ معنيين: أحدهما: ابْذُلْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا في أنفاس تلك الحُلَى العالية النفيسة، فالباءُ بمعنى في، وأن يكون استعار البيع، أي: بَعْ نَفْسَكَ - أي

(١) البيت من الرجز، وقبله:

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ

وهو للعجاج في ديوانه ص ٢٦٧، والكشاف ٣٠/٢، وابن يعيش ١٠٠/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٤/٣، وعمدة الحفاظ ص ١٨٠ مادة (دني)، والخزانة ٢٩٦/٨. وهو في المساعد لابن عقيل ١٨٤/٢ بلفظ: فِي حُبِّ دُنْيَا. والشاهد فيه مجيء «دُنْيَا» مجردةً من «ال» ضرورةً.

(٢) جمع رَوْح، وهو نسيم الريح، بمعنى الرائحة. انظر: اللسان (روح).

(٣) من قول الناظم: حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا، انظر: إبراز المعاني ١٣٩/١.

(٤) عند كلامه على (الرَّضَى) في شرح البيت ٢ ص ١٨.

صفاتِ نَفْسِكَ - الدنيَّةُ بأنفاس تلك الصفات الشريفة ، فالباء على بابها ، وهي في المجاز كقوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ .^(١)

٢٠ - جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَيْمَةً لَنَا نَقْلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

هذا دعاءٌ بلفظ الخبر ، نحو : (صَلَّى اللهُ رَبِّي) كما تقدَّم^(٢) ، امْتَثَل في ذلك الحديث ؛ لَأَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ : «مَنْ أَوْلَاكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ» ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ» .^(٣)

وأفضلُ [١٣/أ] ما كافأنا به سلفنا الصالحُ نقلهم القرآنَ الكريمَ إلينا جيلًا بعد جيلٍ ، سالمًا من التحريف والتبديل ، والزيادة والنقص ، ذابِّينَ عنه كُلَّ مُلْحِدٍ ، وقامعينَ كُلَّ مُبْتَدِعٍ ، فلذلك دعا لهم المصنِّفُ - رحمه الله - مكافأةً على صنيعهم ،

(١) البقرة ١٦ ، فشرأ الضلالة بالهدى وقع مجازاً عن الاستبدال ، ثم ذكر الريح والتجارة في قوله : ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ ترشيحاً لهذا المجاز ، وكانَ ثمَّ مَبَايعةً على الحقيقة . انظر : الكشاف ١/ ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) انظر شرح البيت ٢ ص ١٦ ، ١٧ .

(٣) الحديث أخرجه أبوداود (١٦٧٢) في الزكاة ، باب : عطية من سأل بالله ، والنسائي (٢٥٦٨) في الزكاة ، باب : من سأل بالله ، بلفظ : مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا ، وأحمد (٢/ ٦٨ ، ١٢٧) بلفظ : مَنْ أَتَى عَلَيْكُمْ مَعْرُوفًا ، و(٩٦/٢) بلفظ : مَنْ أَهْدَى لَكُمْ فَكَافَتْهُ ، و(٩٩/٢) بلفظ : مَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٩/٤) بلفظ : «وَمَنْ أَهْدَى إِلَيْكُمْ فَكَافَتْهُ» وقال : «رواه البزار في أثناء حديث ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة ، ولكنه مدلس ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح» اهـ .

وفي الحديث : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ » .^(١)
 و (جَزَى) بمعنى : قضى ، ويتعدى لاثنتين^(٢) ، نحو : ﴿ وَجَزَلَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً ﴾^(٣) وزاد المصنّف هنا بَاءً^(٤) في المفعول الثاني .
 و (الْخَيْرَات) جمعُ خَيْرَةٍ ، وهي الفاضلةُ من كلِّ شيءٍ ، وهي مخففةٌ من خَيْرَةٍ نحو : ﴿ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ ﴾^(٥) .

(١) الحديث في مسند الحميدي (١١٦٠) ، ومصنّف ابن أبي شيبة (٢٤٠ / ٦) ، باب : في قول الرجل لأخيه : جزاك الله خيراً ، وتاريخ بغداد (٢٨٢ / ١٠) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٠ / ٤) : « رواه البراء ، وفيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف » ، وقال في موضع آخر (١٨٢ / ٨) : « رواه الطبراني في الصغير ، وفيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف » اهـ .
 (٢) في حاشية (ص) هنا استدراك هو : « بالباء » ، ولا يتفق هذا مع تمثيل المصنّف بالآية الكريمة ، ولعلّ الذي دفع الناسخ إلى هذا محاولته تقويم عبارة المصنّف الآتية وهي قوله : « وزادها المصنّف هنا في المفعول الثاني » فلا بدّ من مذكور يعود عليه الضمير في قوله : « وزادها » ، انظر عبارة أبي شامة في الهامش الآتي .

(٣) الإنسان ١٢ .

(٤) في النسخ الثلاث : « وزادها المصنّف هنا » ، وما أثبتّه أولى ؛ إذ الظاهر أنّ الشارح - رحمه الله - يلخص ما في شرح أبي شامة من قوله : « و (جَزَى) بمعنى قضى ، ويتعدى إلى مفعولين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَزَلَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ » وأدخل الناظم - رحمه الله تعالى - على المفعول الثاني ، وهو قوله : بالخيرات ، بَاءً الجرّ زيادةً اهـ .

(٥) التوبة ٨٨ .

و(عَنَا) متعلّق بـ(جَزَى).

و(أئمة) جمع إمام، وأصلها أئمة بهمزتين، ثم قلبت الثانية ياءً لأمرٍ تصريفيٍّ وبعضهم يحقق الهمزتين^(١)، وقد اتقنت هذه اللفظة في كتابي «الإعراب»^(٢).

و(لَنَا) يجوز أن يكون صفةً لـ(أئمة) فيتعلّق بمحذوف، وأن يتعلّق بـ(نَقَلُوا) قُدِّم عليه.

و(الْقُرْآن) يجوز أن يكون اسماً للكتاب العزيز بجملته، وأن يكون بمعنى القراءة مصدراً، كقوله: ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾^(٣) أي قراءته، ويجوز في «الْقُرْآن» إثبات الهمزة كما في هذا البيت، وحذفها كما في قوله:
.....بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ.....^(٤)

وقد قُرئ^(٥) بهما، وسيأتي تحقيق ذلك في البقرة^(٦)، فإن أريد به الكتاب فالمعنى أنهم نقلوه نقلاً عذباً، أي لم يزيدوا فيه ولم ينقصوا منه ولم يحرفوه،

(١) سيتوسّع المصنّف في بيان تصريف هذه اللفظة عند شرح قول الناظم (البيت ١٩٩):

وَأَئِمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلًا

(٢) انظر: الدرّ المصون ٦/ ٢٣ - ٢٥.

(٣) القيامة ١٨.

(٤) البيت ١٨.

(٥) في (ص): وُقُرئ.

(٦) عند شرح قول الناظم (البيت ٥٠٢): وَنَقَلَ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا.

وإن أريدَ به القراءة فالمعنى أنهم نقلوها غيرَ مختلطة بشيء من الرأي، بل
بمحض النقل، العدلُ عن العدل.

وانتصابُ (عَذْباً) إمّا على الحال، أي حلّوا سلسَ الدخول في الحلق،
وإمّا على أنه نعتٌ ^(١) مصدرٍ محذوف، أي نقلاً عَذْباً، وعذوبته ما ذكرته من
المعنى المتقدم.

والعَذْبُ في الأصل: الماءُ الحلو؛ لأنّه يمنع العطش، والعَذَابُ من
ذلك؛ لأنّه يمنع المذنبَ أن يعود لذنبه. ^(٢)

والسَّلْسَلُ: السهلُ الدخول في الحلق، وجعلَ أبو عبد الله (عَذْباً) نعتاً
لمصدرٍ أو حالاً مؤكّدةً إن أريدَ بالقرآن الكتابُ العزيز، ونعتَ مصدرٍ - ليس إلا -
- إن أريدَ به المصدرُ ^(٣)، وفيه نظرٌ.

(١) في (ت) و(م): على نعت.

(٢) قال الزبيديُّ في تاج العروس ٢١٢/٢ (عذب): «وقال شيخنا [محمد بن الطيّب
الفاسي] نقلاً عن أهل الاشتقاق: إنّ العذاب في كلام العرب من العَذْب، وهو المنع،
يقال: عَذَبْتُهُ عنه أي منعتُهُ، وعَذَبَ عَذُوباً أي امتنع، وسُمِّيَ الماءُ الحلوُ عَذْباً لمنعه العطش،
والعذابُ عَذَاباً لمنعه المعاقبَ من عَوْدِهِ لِمِثْلِ جُرْمِهِ، ومنعه غيرَه من مِثْلِ فعله. قلتُ
[القائل هو الزبيديُّ]: وهو كلامٌ حسن» اهـ.

وانظر: مفردات الراغب ص ٥٥٤، ٥٥٥، وعمدة الحفاظ ص ٣٤٨ (عذب).

(٣) وذلك بقوله: «و(عَذْباً) على الوجه الأوّل نعتٌ لمصدرٍ محذوف أو حال مؤكّدة.
وعلى الثاني نعتٌ لمصدرٍ محذوف لا غير» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ١١/أ.

و(نَقُلُوا) في محل نصبِ صفةٍ لـ(أئمةً).

٢١ - فَمِنْهُمْ بَدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلُ زُهْرًا وَكُمَلًا

أي فمن جملة القراء الناقلين جماعةً كالبدور^(١)، ولهم رواية كالشهب،
ف«مِنْ» للتبعيض، وجعلهم بدوراً تشبيهاً لعلمهم وانتفاع الناس به بالبدور
وضوؤه وانتفاع الآخذين عنهم بذلك، وهؤلاء السبعة سيأتي ذكرهم مفصلاً،
وقد جمعهم أبو مزاحم الخاقاني^(٢) فقال: ^(٣)

وإِنَّ لَنَا أَخَذَ الْقِرَاءَةَ سُنَّةً عَنِ الْمُقَرَّرِينَ الْأَوَّلِينَ ذَوِي السَّبْرِ^(٤)
فَلِلْسَبْعَةِ الْقُرَّاءِ حَقٌّ عَلَى الْوَرَى لِإِقْرَائِهِمْ قُرْآنَ رَبِّهِمُ الْوَتَرِ
فَبِالْحَرَمَيْنِ ابْنُ الْكَثِيرِ وَنَافِعٌ وَبِالْبَصْرَةِ ابْنُ لِلْعَلَاءِ أَبُو عَمْرٍو
وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمُ الْكُوفِيِّ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ
وَحَمْزَةُ أَيْضاً وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ أَخُو الْحَذَقِ بِالْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَالشُّعْرِ
[وقال فيهم الداني^(٥):

(١) سيذكر المصنفُ إعراب (فَمِنْهُمْ بَدُورٌ) في شرحه للبيت الآتي ص ٨٧.

(٢) موسى بن عبيد الله، إمام مقرئ. أوَّل من صَنَّف في التجويد، له قصيدة رائية شرحها الداني. ت. ٣٢٥ هـ. (غاية ٢ / ٣٢٠ - معرفة ١ / ٢٧٤)

(٣) الأبيات من الطويل، وهي في إبراز المعاني ١ / ١٤١، وانظر تمام قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في: قصيدتان في تجويد القرآن ص ١٨، ١٩.

(٤) بداية لوحة ١٣ / ب.

(٥) ما بين الحاصرتين من (ت) فقط، والأبيات في إبراز المعاني ١ / ١٤١. والداني هو =

فَهَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ الْأَئِمَّةُ هُمُ الَّذِينَ نَصَحُوا لِلْأُمَّةِ
وَنَقَلُوا إِلَيْهِمُ الْحُرُوفَا وَدَوَّنُوا الصَّحِيحَ وَالْمَأْلُوفَا
وَمَيَّزُوا الْخَطَّاءَ وَالتَّصْحِيفَا وَاطَّرَحُوا الْوَاهِيَّ وَالضَّعِيفَا
وَنَبَذُوا الْقِيَاسَ وَالْأَرَآءَ وَسَلَكُوا الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ
بِالْإِقْتِدَاءِ بِالسَّادَةِ الْأَخْيَارِ وَالْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ لِلْأَنَارِ]

وهؤلاء هم الذين ارتضاهم الناسُ أئمةً في هذا الفن؛ لاعتنائهم به غاية الاعتناء وإن كان غيرهم أيضاً كذلك، واستعار لـ (العلني) و(العدل) سماءً، وجعلهم متوسطين فيها؛ لأنَّ البدر كلما توسَّط في السماء كان ضوءه عاماً.

و(زُهرًا) جمعُ أزهر، يُقال: زهر فهو زاهرٌ وأزهر.

و(كُمَلًا) جمعُ كامل، ويجوز أن يكون (زُهرًا) جمعُ زاهر، نحو: بازل وبُزل^(١) وانتصابه على الحال من فاعل (تَوَسَّطْتَ).

٢٢ - لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَتَوَرَّتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَانْجَلَى

أي لتلك البدور (شُهْبٌ)، والشُّهْبُ جمعُ شهاب، وهو في الأصل الشعلة الساطعة من النار^(٢)، ومنه: ﴿أَوْءَاتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾^(٣)، وأُطلق على الكوكب

= أبو عمرو و عثمان بن سعيد، الإمام العلامة المقرئ، مؤلف «التيسير» وغيره في القراءات توفي سنة ٤٤٤ هـ. (غاية ١/ ٥٠٣ - معرفة ١/ ٤٠٦).

(١) من قولهم: بَزَلَ الشيءَ، إِذَا شَقَّه. انظر: اللسان (بزل).

(٢) «من النار» من (ص) فقط.

لشِدَّة توقُّده، وكُنِّي بالشُّهْب عن الرواة، وَلَمَّا كانوا دونهم عبَّر عنهم بدون التشبيه الأول .

وارتفاعُ (شُهْبٌ) إمَّا بالابتداء، وإمَّا بالفاعلية عند الأخفش ^(١)، وكذلك (فَمِنْهُمْ بُدُورٌ).

ونارَ واستنارَ بمعني أضاءَ، و(عَنَهَا) متعلِّق بـ «استنارَ» ضَمَّنَ معنَى الأخذ فلذلك عدَّاه بـ «عَنْ» .

و(الدُّجَى) جمعُ دُجِيَّة، نحو كُليَّة وكُلَى، وهي الظُّلْمة .

و(تَفَرَّقَ) أي انقشَع واضمحَلَّ .

و(انْجَلَى) انكشف، يريد أنَّ البدورَ لَمَّا ذهبوا أَظْلَمَتِ الدنيا بعدهم بالجهل فقامتِ الشُّهْبُ بعدهم فنوَّروا ما كان أَظْلَمَ، ولكن ^(٢) دون ذلك النور، ثمَّ لا يزال الأمر يتلاشى إلى أن يعود ما هو معلوم . ^(٣)

(٣) النمل ٧ .

(١) تقدَّمتُ ترجمته عند شرح البيت ١٢ ص ٥٠ . وهذه المسألة من مسائل النحو المشهورة وقد اختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجارَّ والمجرور : فذهب البصريُّون إلَّا الأخفشَ والمبردُ إلى أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، وذهب الكوفيُّون ومعهم الأخفشُ والمبردُ من البصريِّين إلى ارتفاعه بالظرف أو الجارَّ والمجرور . انظر : الإنصاف ١ / ٥١ .

(٢) «ولكن» زيادة من (ت) فقط .

(٣) كأنَّ المصنِّف يشير إلى ما ورد في الحديث الذي رواه مسلمٌ من حديث أبي هريرة =

٢٣ - وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا
 أي (سَوْفَ) ترى^(١) الدورَ المشار إليهم (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ) أي مرتَّبين،
 ف (وَاحِدًا) نصبٌ على الحال إن كانت الرؤية بصريةً، نحو: علَّمته الحسابَ
 باباً باباً، أي مُفصَّلاً، و (بَعْدَ وَاحِدٍ) صفة لـ (وَاحِدًا) ويجوز أن يكون (وَاحِدًا)
 مفعولاً ثانياً على أن الرؤية علمية لا بصرية، ويجوز أن يكون (وَاحِدًا) بدلاً
 من «هُمْ» في (تَرَاهُمْ).

و (مُتَمَثِّلًا) صفة لـ (وَاحِدًا) بعد صفة، و (مَعَ اثْنَيْنِ) ظرف لـ (مُتَمَثِّلًا)
 و (مِنْ أَصْحَابِهِ) صفة لـ (اثْنَيْنِ) أي تراهم واحداً كائناً بعد واحد، (مُتَمَثِّلًا)
 أي متشخصاً منتصباً، يُقال: مثل بين يديه وتمثل إذا انتصب، والمعنى أنه لما
 ذكرهم في النظم صاروا كأنهم متشخصين مترتبين^(٢)، ويجوز أن يكون (مَعَ
 اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ) قد حُذف من الأوّل لدلالة ذكرهما في الثاني، والتقدير:
 وسوف تراهم واحداً مع [١٤/أ] اثنين من أصحابه بعد واحد مع اثنين من
 أصحابه، ويحتمل أن يكون (مَعَ اثْنَيْنِ) خبرٌ مبتدأ محذوف، أي كُلُّ مع اثنين
 وأن يكون التقدير: كلاً مع اثنين، على أن «كلاً» بدلٌ من (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ).

= قال: قال رسول الله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».
 صحيح مسلم (٢٣٢) كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً.

(١) في (ت): تُبْصِر.

(٢) في (م): مرتَّبين.

وأصحابُ الرجل : الآخذون عنه وصحبوه، ثمَّ قد يُطلق على الآخذ وإن لم يلقَ المأخوذَ عنه، نحو أصحابِ الشافعيِّ وأصحابِ أبي حنيفة مجازاً. والأصحابُ جمعُ صَحْب، وصَحْبُ اسمُ جمعٍ لصاحب أو جمعٌ له^(١)، ولكنَّ هؤلاء الأصحاب على ثلاثة أقسام :

قسمٌ أخذوا عن الشيخ مشافهةً، كرواة نافعٍ وعاصمٍ والكسائيِّ.

وقسمٌ بينه وبين الشيخ رجلٌ واحد، كرواة أبي عمرو وحمزة، فإنَّ السُّوسيَّ والدُّوريَّ قرأ على اليزيديِّ وقرأ هو على أبي عمرو، وخلفٌ وخَلَّادٌ قرأ على سليمٍ وقرأ هو على حمزة.

وقسمٌ بينه وبين الشيخ أكثرُ من واحد، كرواة ابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ، فإنَّ البزِّيَّ قرأ على عكرمة^(٢)، وقرأ عكرمةُ على القُسطِ^(٣)، وقرأ القُسطُ على ابنِ

(١) ذهب سيبويه إلى أنَّه اسمُ جمعٍ ليس غير؛ لأنَّه ليس على زنةٍ من أوزان الجموع المحصورة المشهورة، وذهب الأخفش إلى أنَّه جمعٌ له. انظر: الكتاب ٦٢٤ / ٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٩٠، ٥٠٤، والصحاح ١ / ١٦١، واللسان ١ / ٥٢٠ (صحب).

(٢) عكرمة بن سليمان أبو القاسم المكيِّ. عرَّض على شبيل بن عَبَّاد وإسماعيلَ القُسطِ. عرَّض عليه البزِّيُّ. كان إمام أهل مكة في القراءة بعد شبيل وأصحابه. بقي إلى قبيل المائتين. (غاية ١ / ٥١٥ - معرفة ١ / ١٤٦).

(٣) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، أبو إسحاق المكيِّ، مقرئ مكة. قرأ على ابن كثير وشبيل بن عَبَّاد ومعروف بن مشكان. قرأ عليه: عكرمة بن سليمان، والإمام الشافعيُّ وغيرهما. ت ١٧٠ هـ. (غاية ١ / ١٦٥ - معرفة ١ / ١٤١).

كثير، وقرأ قُنبِلُ عَلَى الْقَوَّاسِ^(١)، وقرأ الْقَوَّاسُ عَلَى أَصْحَابِ الْقُسْطِ.

وهشامٌ وابنُ ذَكْوَانَ قرَأَ عَلَى أَيُّوبَ بنِ تَمِيمٍ^(٢)، وقرأ أَيُّوبُ عَلَى يَحْيَى
الذَّمَّارِيِّ^(٣)، وقرأ يَحْيَى عَلَى ابنِ عامرٍ.

وسُيُعرفُ كُلُّ هَذَا مِمَّا سَيَأْتِي، فَإِنِّي سأوضحه إيضاحاً شافياً.

والمصنَّفُ قد بَيَّنَّ القسمَيْنِ الأوَّلَيْنِ لسهولةِهما في النظم، ولم يُبيِّنِ القسمَ
الآخرَ وإنَّما أومأَ إليه بما يدلُّ عليه كما ستعرفه.

٢٤ - تَخَيَّرَهُمْ نَقَادُهُمْ كُلِّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مِتَاكَلًا

(تَخَيَّرَهُمْ) أي اختارهم، والضمير للبدور أو للشُّهْب أو لهُمَا.

وَالنَّقَادُ: جمعُ نَاقِدٍ، وهو الحاذق البصير بالجيد والرديء.

(١) أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن القَوَّاسُ النَّبَالُ، إمام مكة في القراءة. قرأ على
وهب بن واضح. قرأ عليه: قُنبِلُ وغيره. ت ٢٤٠ هـ، وقيل: ٢٤٥ هـ.
(غاية ١/ ١٢٣ - معرفة ١/ ١٧٨).

(٢) أبو سليمان التميميُّ، ضابط مشهور. وُلِدَ في أوَّلِ سنة عشرين ومائة. قرأ على يحيى
الذَّمَّارِيِّ. قرأ عليه ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ وغيرُهما. ت ١٩٨ هـ، وقيل غير ذلك.
(غاية ١/ ١٧٢ - معرفة ١/ ١٤٨).

(٣) يحيى بن الحارث، أبو عمرو الذَّمَّارِيُّ، إمام الجامع الأمويِّ، وشيخ القراءة بدمشق
بعد ابن عامر. أَخَذَ القراءةَ عرضاً عن: عبد الله بن عامر، ونافع بن أبي نُعَيْمٍ. روى عنه
القراءة عرضاً: أيُّوبُ بن تميم، وغيره. ت ١٤٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٦٧ - معرفة ١/ ١٠٥).

والبَارِعُ: مَنْ فاق نُظْرَاءَهُ فِي الْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ، يُقَالُ: بَرَعَ وَبَرُعٌ - بِالْفَتْحِ
وَالضَّمِّ - فَهُوَ بَارِعٌ .

و(كُلٌّ) نَصَبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «هُمْ» فِي (تَخَيَّرَهُمْ)، أَوْ عَلَى الْمَدْحِ، وَالتَّقْدِيرُ:
كُلُّ رَجُلٍ بَارِعٌ .

(وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا) هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ (بَارِعٍ) الْمَحْذُوفِ،
بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُمُ بِالْبَرَاةِ فِي الْعِلْمِ أَثْنَى عَلَيْهِمُ بِالْوَرَعِ وَالزَّهْدِ وَعَدَمِ تَصَيِّدِهِمْ
الدُّنْيَا وَأَهْلَهَا بِالْقُرْآنِ، وَقِيلَ: لَيْسَ عَطْفٌ عَلَى مَعْنَى (بَارِعٍ) إِذِ التَّقْدِيرُ: كُلُّ
مَنْ بَرَعَ وَلَيْسَ مُتَأَكَّلًا .

و(عَلَى قُرْآنِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«مُتَأَكَّلٍ» .

وَمُتَأَكَّلٌ: إِمَّا مَنْ تَأَكَّلَ الْبَرْقُ أَيْ سَطَعَ لَمَعَانُهُ، أَيْ لَمْ يَنْصِبْ نَفْسَهُ ظَاهِرَ
الشَّعَاعِ لِأَهْلِ الدُّنْيَا لِيَتَأَكَّلَ أَمْوَالَهُمْ بِقُرْآنِهِ وَيَجْعَلَهُ وَصْلَةً لِدُنْيَا، أَوْ مِنْ: تَأَكَّلَتِ
النَّارُ أَيْ هَاجَتْ^(١)، أَيْ لَمْ يُكْثِرِ الْحَرَصَ عَلَى الدُّنْيَا تَلْهُبًا عَلَى حُبِّهَا، وَتَكُونُ
(عَلَى) بِمَعْنَى: مَعَ، نَحْوُ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٢)، ﴿وَأَتَى الْمَالَ
عَلَى حُبِّهِ﴾^(٣)، أَوْ مِنْ: تَأَكَّلَ بِكَذَا، أَيْ جَعَلَهُ سَبَبًا لِلْأَكْلِ .

وَجَعَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ مَعْنَى (عَلَى) عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِمَعْنَى الْبَاءِ لَيْسَ

(١) فِي (ص): إِذَا هَاجَتْ .

(٢) الْإِنْسَانُ ٨ .

(٣) الْبَقَرَةُ ١٧٧ .

إلا، وأجاز فيها على الوجه الآخر أن تكون بمعنى الباء [١٤/ب] وعلى بابها. ^(١)
وقد تنزه جماعة من القراء عن أخذ الأجرة عليه، وأكثرهم في ذلك حمزة
وله أخبار طويلة. ^(٢)

٢٥ - فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرِّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
بدأ بهذا البدر الأول اقتداءً بأبي بكر ابن مجاهد ^(٣)، ولأنه نازل بالمدينة
وهي أفضل البقاع ^(٤) عند المصنّف، وصرّح ابن مجاهد بأنه إنما بدأ به لذلك،
فقال: «بدأنا بقارئ المدينة لأنها مهاجر رسول الله - ﷺ - ومعدن الأكابر من
أصحابه» ^(٥)، وبها حفظ آخر الأمر من شأنه. ^(٦)

وجرت عادة المصنّفين أن يذكروا هؤلاء الأئمة: أسماءهم، وكناهم،

(١) وذلك بقوله: «و(على)» [على] الوجهين الأولين بمعنى الباء.. وعلى الآخر كذلك أو
على بابها» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ١١/ب.

(٢) سيذكر المصنّف طرفاً منها عند شرح البيت ٣٧، ص ١٣١.

(٣) أحمد بن موسى بن العباس، الأستاذ أبو بكر ابن مجاهد، شيخ الصنعة. قرأ على
أبي الزعراء وقنبل، وغيرهما. قرأ عليه: أبو أحمد السامري، وغيره. ت ٣٢٤ هـ.
(غاية ١/١٣٩ - معرفة ١/٢٦٩).

(٤) استدرك ناسخ (ص) كلمة «البقاع» بين الأسطر، وليست في النسختين الآخرين.

(٥) في (م): من الصحابة.

(٦) السبعة لابن مجاهد ص ٥٣ بتصرف، اللآلئ الفريدة ١١/ب.

وبُلْدَانَهُمْ، وشيوخَهُمْ، وطرفاً من أخبارهم، فمُقلٌّ ومُكثِرٌ.

فأما نافع^(١)

فهو نافع بن أبي نعيم، مولى جَعَوْنَةَ بنِ شَعُوبِ اللَّيْثِيِّ^(٢) حليف حمزة بن عبد المطلب^(٣) عم النبي ﷺ، كُنِيَتْهُ أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله، وقيل: أبو رُوَيْمٍ، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو الحسن. أصبَهانيُّ الأصل، أقام بالمدينة وبها مات في خلافة الهادي سنة سبعين ومائة، وقيل: سنة سبع - أو تسع - وستين ومائة^(٤)، وهو تابعيُّ التابعين، في الطبقة الثالثة، وهو أكثر القراء شيوخاً، قرأ على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني^(٥) مولى عبد الله بن عيَّاش^(٦)

(١) ترجمة نافع في غاية النهاية ٢/ ٣٣٠، ومعرفة القراء ١/ ١٠٧.

(٢) قيل إنَّ جَعَوْنَةَ أدرك النبي ﷺ. ويُسمَّى الرجل «جَعَوْنَةَ» إذا كان قصيراً سميناً.

انظر: الإصابة ١/ ٢٧٤، وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩، اللسان (جعن).

(٣) أسد الله القرشيُّ البدري، عم النبي ﷺ وأخوه من الرضاعة، قُتِلَ شهيداً يوم أُحُد سنة ٣ هجرية. (سير الأعلام ١/ ١٧١)

(٤) في (ص) و(م) زيادة وهي: «وقيل: تسع وستين، وقيل: تسع وخمسين ومائتين» وهي خطأ. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٥) يزيد بن القَعْقَاع، أبو جعفر المدني، أحد القراء العشرة، تابعيٌّ كبير القَدْر. عرض القرآن على مولاة عبد الله بن عيَّاش، وعلى ابن عباس، وأبي هريرة، وروى عنهم. روى القراءة عنه: نافع، وغيره. ت ١٣٠ هـ. (غاية ٢/ ٣٨٢ - معرفة ١/ ٧٢)

(٦) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى: عباس. وابن عيَّاش تابعيٌّ كبير، قيل إنَّه رأى النبيَّ =

المخزومي، وقرأ أبو جعفر على عبد الله مولا، وعلى عبد الله بن عباس، وعلى أبي هريرة، وقرأوا كلهم على أبي بن كعب^(١)، وقرأ أبي على رسول الله ﷺ.

وأثنى عليه الأئمة والعلماء، وارتضوه إماماً مقتدى به، قال الليث بن سعد: « حَجَّجْتُ سَنَةَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَمِائَةً، وَإِمَامُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِرَاءَةِ نَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَقَدْ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَهُمْ يَقُولُونَ: قِرَاءَةُ نَافِعٍ سُنَّةٌ »^(٢) ويؤيده قول مالك وصاحبه ابن وهب^(٣): « قِرَاءَةُ نَافِعٍ سُنَّةٌ »^(٤)، وكفى به جلالة أنه شيخ

= ﷺ. مات بعد سنة سبعين، وقيل: سنة ثمان وسبعين، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه.
(غاية ٤٣٩/١ - معرفة ٥٧/١).

(١) أبو المنذر الأنصاري النجاري رضي الله عنه، سيد القراء، شهد بدرًا والمشاهد كلها، توفي في خلافة عثمان - رضي الله عنه - سنة ثلاثين، وقيل غير ذلك.
(الإصابة ٣١/١ - غاية ٣١/١).

(٢) الخبر المذكور في السبعة ص ٦٢، وجامع البيان ٨٤/١، ٨٥، والكمال ٨/أ، وإبراز المعاني ١٠٠/١.

(٣) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام. روى عن: مالك والليث، وغيرهما. ت ١٩٧ هـ. (السير ٢٢٣/٩).

(٤) هذا القول في السبعة ص ٦٢، والوجيز ص ٩، وجامع البيان ٨٧/١، ٨٨، والكمال لوحة ٨/أ، وشرح القصيدة الحصرية ٢٨/٢، والكنز ص ٤٩، وإبراز المعاني ١٠٠/١، ومعرفة القراء ١٠٨/١، وسير الأعلام ٣٣٧/٧، والنشر ١١٢/١. والنص على سنية قراءة نافع لا يعني عدم سنية غيرها؛ إذ إن كل قراءة ثبت نقلها إلى النبي ﷺ فهي سنية.

مالك بن أنس، قال ابن أبي أويس^(١): «قال لي مالك: قرأت على نافع»^(٢).
وسئل عام حج الرشيد^(٣) أن يقوم بهم قيام رمضان بألف دينار، فشاوَر
مالكاً فأبى عليه، وقال: «أخاف أن ينفلت من لسانك شيء على سبيل الغلط
وأنت إمام مشهور فيؤخذ عنك» فلما لم يقبل زادوه ألفاً^(٤) أخرى فأبى^(٥).
وأشار المصنّف بقوله: (الكَرِيمُ السَّرِّ) إلى ما حكاها ابن غلبون^(٦) وأبو معشر^(٧)
والدانيُّ أنه كان إذا جلس للإقراء يُشَمُّ من فيه رائحة المسك، ف قيل له: إنَّكَ
لتطَيَّبُ عند جلوسك للإقراء؟ فقال: «لا أقربُه ولا أمسُه، ولكنِّي رأيتُ فيما

(١) إسماعيل بن أبي أويس، أبو عبد الله المدني، ابن أخت مالك بن أنس. قرأ على نافع وله
عنه نسخة. روى القراءة عنه: الحلواني، وغيره. ت ٢٢٧ هـ. (غاية ١/١٦٢).
(٢) هذا القول في الإقناع ١/٥٥، والكامل ٨/أ، وإبراز المعاني ١/١٠٠.
(٣) هارون بن محمد بن المنصور، الخليفة العبّاسي النّيب، ت ١٩٣ هـ. (السّير ٩/٢٨٦)
(٤) «ألفاً» من (ت) فقط.

(٥) ذكر الهذلي في الكامل (لوحة ٨/أ) هذا الخبر مع اختلاف في بعض ألفاظه.
(٦) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبّيد الله بن غلبون الحلبي، أستاذ عارف، شيخ
الداني، ومؤلف كتاب «التذكرة» في القراءات الثمان. أخذ القراءة عن أبيه وغيره. ت
٣٩٩ هـ. (غاية ١/٣٣٩ - معرفة ١/٣٦٩).

(٧) عبد الكريم بن عبد الصمد أبو معشر الطبري، شيخ أهل مكة ومؤلف كتابي: التلخيص
والجامع، إمام عارف. ت ٤٧٨ هـ. (غاية ١/٤٠١ - معرفة ١/٤٣٥).

يرى النائم رسول الله ﷺ وهو يقرأ في فيٍّ، فمن ثمَّ هذه الرائحة^(١).

و(أماً) حرفُ تفصيل، معناها معنى: مهما [١٥/أ] يكن^(٢) من شيء فيكون كذا، ولذلك تلزمُ الفاءُ في جوابها، وقد تُحذف مع القول^(٣)، وفي الضرورة دونه^(٤)، ولا يليها إلا المبتدأ^(٥).

و(الكرِيم) مبتدأ، ومعناه هنا: الشريفُ الجليل.

(١) الخبر في التذكرة لابن غلبون ٢٠/١، واللائئ الفريدة ١١/ب، وإبراز المعاني ١/١٤٦، ومعرفة القراء ١٠٨/١، وغاية النهاية ٣٣٢/١، النشر ١١٢/١. ولم أعر عليه في كتابي أبي معشر: التلخيص، وسوق العروس المعروف بجامع أبي معشر، ولا في كتب الداني: التيسير، وجامع البيان، والمفردات السبع، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع.

(٢) في (ت) و(م): يكُ.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتُم.

(٤) أي دون القول، وذلك كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

والأصل: فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢، والخزانة ٤٥٢/١.

(٥) وقد يليها الخبر، نحو: أمَّا في الدارِ فزيدٌ، أو جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾، أو اسم منصوب بالجواب، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾، أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: أمَّا زيداً فأغثه، أو ظرف معمول لـ «أماً»، نحو: أمَّا اليومَ فإني ذاهبٌ. انظر: المغني ص ٨٢-٨٣.

و(السَّرّ) الخفيّ، وقد كُنِيَ به - هنا - عن الرؤيا التي ذكرتها، ويجوز في (السَّرّ) الحركات الثلاث؛ لأنّه من باب: الحَسَنُ الوَجْهَ، وقد تقدّم القول في ذلك عند (أَجْذَمُ الْعَلَا). (١)

و(فِي الطَّيِّبِ) متعلّق بـ(الكَرِيمِ)، أو بـ(السَّرّ)، و(نَافِعٌ) بدلٌ من (الكَرِيمِ) أو عطفٌ بيان عليه (٢)، والفاءُ في (فَذَاكَ) جوابٌ (أَمَّا) لما تضمّنته من معنى الشرط، و(ذَاكَ) مبتدأ، و(الَّذِي) وصلّته خبره، وهذه الجملة خبرٌ (الكَرِيمِ). أثنى عليه بإقامته بالمدينة (٣) واختياره لها منزلاً؛ لأنّها منزلٌ أفضلُ الخلق.

و(مَنْزِلاً) اسمُ مكانِ النزول، ونصبه إمّا على التمييز، أو على المفعول الثاني؛ لتضمين (٤) (اخْتَارَ) معنى اتَّخَذَ، أو على حذف الحرف من الأوّل، أي اختارَ من المدينة مَنْزِلاً، كقوله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ (٥).

ولمّا وعد أنّه يذكر كلَّ شيخٍ مع راويّه وفي بما وعد، فذكر لنافع راويين:
٢٦ - وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

(١) انظر شرح البيت ٤ ص ٢٩.

(٢) « عليه » من (ص) فقط.

(٣) في (ص) و(م): بإقامة المدينة.

(٤) في (ت) و(م): لتضمّن.

(٥) الأعراف ١٥٥.

قالون^٩

بلغة الروم هو الجيّد، وهذا لقب له، قيل : لقبه بذلك مالك بن أنس، وقيل :
نافع لقبه بذلك لجودة قراءته، وهو ربيبه، واسمه عيسى - وكُنيتُه أبو موسى -
ابن مينا المدني، توفي سنة خمس ومائتين بالمدينة .^(١)

وقالون لا ينصرف ؛ للعلمية والعُجْمة، وفيه بحثٌ طويل، وارتفاعه بالابتداء
(وَرَشَهُمْ) عطفٌ عليه، والخبرُ قوله : (تَأْتِلًا) آخر البيت، فالألف ضميرُ
قالون وورش، و(عيسى) بدلٌ أو عطفُ بيان، وقدمه على ورش لجلالته .

وأما ورش^٩

فهو عثمان بن سعيد، أبو القاسم - أو أبو سعيد، أو أبو عمرو - المصري، لقبه
نافع «ورشاً» لشدة بياضه، توفي سنة سبع وتسعين ومائة .^(٢)

وأضافه إلى القراء على تقدير سلب علميته وإدخاله في جماعة مُسمَّينَ
بهذا الاسم، وهكذا جميع ما يردُّ من ذلك في هذه القصيدة وفي غيرها^(٣)،
ومنه :^(٤)

(١) ترجمة قالون في غاية النهاية ١/ ٦١٥، ومعرفة القراء ١/ ١٥٥ .

(٢) ترجمة ورش في غاية النهاية ١/ ٥٠٢، ومعرفة القراء ١/ ١٥٢ .

(٣) في (ص) و(م) : غيره .

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من طيء، وكان رجل منهم يقال له زيد، من ولد عروة
ابن زيد الخيل، قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد، ثم أُقيد به بعد، وهو بهذه النسبة في =

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقْيِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

والباءُ في (بِصُحْبَتِهِ) متعلِّقةٌ بـ (تَأَثَّلَا)، ومعنى تَأَثَّلَ مَالًا: اتَّخَذَهُ أَصْلًا

له، وفي الحديث: «إِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلَتْهُ»^(١)، وفيه: «غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا»^(٢).

= الكامل ١٠٧١/٣، والمقاصد النحويَّة ٣/٣٧١، والخزانة ٢/٢٢٤، وبلا نسبة في سرِّ الصناعة ٢/٤٥٢، ٤٥٦، واللسان ٣/٢٠٠ (زيد) بلفظ: بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ، وابن يعيش ١/٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٧، ٣/٢٣١، والأشمونى ١/١٨٦، والتصريح ١/٤٩٧، وعمدة الحفاظ (ع ل و)، والشطرة الأولى في إبراز المعاني ٤/١٢٦، والمغني ص ٧٥. والشاهد فيه إجراء «زيد» مُجرى النكرة بالإضافة في «زَيْدُنَا» و«زَيْدِكُمْ».

(١) هو من كلام أبي قتادة رضي الله عنه، وهو جزء من حديث طويل أخرجه البخاريُّ في البيوع (١٩٩٤) باب: بيع السلاح في الفتنة وغيرها، والخُمس (٢٩٧٣) باب: مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ، والمغازي (٤٠٦٦، ٤٠٦٧) باب: قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، والأحكام (٦٧٤٩) باب: الشهادة تكون عند الحاكم، ومسلم (١٧٥١) في الجهاد والسير، باب: استحقاق القاتل سلب القَتِيل، ومالك في الموطأ (٩٨١) في الجهاد، باب: ما جاء في السَّلْب في النَّفْلِ، وأبوداود (٢٧١٧) في الجهاد، باب: في السَّلْب يُعْطَى الْقَاتِلُ، والترمذي (١٥٦٢) في السير، باب: ما جاء فيمن قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ.

(٢) هو جزء من حديث أخرجه البخاريُّ في الوكالة (٢١٨٩) باب: الوكالة في الوقف ونفقته، ومسلم (١٦٣٢) في الوصية، باب الوقف، والترمذي (١٣٧٥) في الأحكام، باب: في الوقف، والنِّسائي (٢٦٦٨) في الوصايا، وابنُ ماجه (٢٧١٨) في الوصايا، باب قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولفظه عندهما: وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالًا، وأحمد (٣/١٢، ٢١٦) بلفظ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ فِيهِ.

والباء يجوز أن تكون للسبب، نحو: أَخَذَ زَيْدٌ بَذَنِيهِ، أو للاستعانة^(١)،
نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

و(الْمَجْدَ) مفعولٌ «تَأَثَّلَ» وهو الشَّرَفُ، والضميرُ في (تَأَثَّلًا) لقالونَ
وورث، يعني أَنَّهُمَا سادا وبرعا بصُحبة نافع، فَإِنَّهُمَا قرأ عليه شفاهاً.
٢٧ - وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مَقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلًى
وهذا هو البدر الثاني وهو:

عبدُ الله بن كثير المكي^(٢)

مولي علقمة بن عمرو الكِنَاني^(٣)، كُنِيته: [١٥/ب] أبوسعيد، أو أبو عبَّاد، أو
أبوبكر، وهو من التابعين، وحديثه مخرَّجٌ في الصحيحين، يقال له: الداريُّ.
قال^(٤) الأصمعيُّ^(٥): كان عطَّاراً، والعربُ تقول للعطَّار: الداريُّ^(٦)، وقيل:

(١) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى: للاستعلاء.

(٢) ترجمة ابن كثير في غاية النهاية ٤٣٣/١، ومعرفة القراء ٨٦/١.

(٣) كذا في النسخ الثلاث، والذي في مصادر ترجمة ابن كثير: عمرو بن علقمة الكِنَانيُّ.

انظر: السبعة ص ٦٤، الموضح ١٠٨/١، معرفة القراء ٨٦/١.

(٤) سقطت «قال» من (ص) و(م).

(٥) عبد الملك بن قُريب، أبوسعيد الأصمعيُّ، إمام اللغة. روى القراءة عن: نافع وأبي
عمرو، وله عنهما نسخة. ت ٢١٦ هـ. (غاية ٤٧٠/١).

(٦) ذكر هذا القول عن الأصمعيُّ أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢/ب، =

لأنه منسوبٌ إلى تميم الداري^(١)، وقيل : إلى دارين موضعٍ بالبحرين يُجلب منه الطيب^(٢)، ومنه قيل للعطّار : داري.

وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى^(٣) في السفن لطرد الحبشة، لما استجاشه سيف^(٤) في خبر طويل^(٥).

= والذهبي في معرفة القراء ٨٧/١، والداني في المفردات السبع ص ٥٥، وكذا في كتابه جامع البيان ٩٩/١ غير منسوب إلى الأصمعي، وكذلك هو في التبصرة ص ١٧٥، والإقناع ٧٧/١، والكنز ص ٣٨، وعمدة الحفاظ ص ١٨١ (دور).

قال ابن منظور : « والداري : العطّار، يقال : إنه نسب إلى دارين فرضة بالبحرين فيها سوق كان يحمل إليها مسك من ناحية الهند » اهـ. اللسان ٢٩٩/٤ (دور).

(١) تميم بن أوس بن خارجة، صاحب رسول الله ﷺ، كان نصرانياً فقدم المدينة وأسلم سنة تسع، وحدث عنه النبي ﷺ على المنبر بحديث الجساسة والدجال. ت ٤٠ هـ، رضي الله عنه. (الإصابة ١٨٦/١ - سير الأعلام ٤٤٢/٢).

(٢) قال ياقوت : « دارين : فرضة بالبحرين، يُجلب إليها المسك من الهند، والنسبة إليها : داري » اهـ. معجم البلدان ٤٣٢/٢.

(٣) يزجرد بن شهریار بن برويز المجوسي الفارسي، آخر الأكاسرة مطلقاً. ت ٣٠ هـ. (سير الأعلام ١٠٩/٢).

(٤) سيف بن ذي يزن، ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (٣٤٤/٢) أنه أدرك النبي ﷺ وأخبر جدّه عبد المطلب بنوّة محمد ﷺ وصفته، وصحّح ابن حجر في الإصابة (١٣٥/٢) أنه توفي قبل البعثة.

(٥) انظر : الكامل للذهلي ١٠/أ، والأعلام ١٤٩/٣.

توفي سنة عشرين ومائة بمكة .

وصفه الناظم بأنه (كَاثِرُ الْقَوْمِ) اعتلاءً، أي هو أكثر رفعةً وشرفاً من غيره من القراء، فإنَّ (كَاثِر) اسمُ فاعلٍ من كَثَرَهُ إذا غلبه في الكثرة، يقال : كاثرتُ زيداً فكثرتُه أكثره^(١)، وشارفته فشرفته أشرفه أي غلبته في الشرف^(٢)، ف «فَعَلَ» للمغالبة مفتوح العين مطلقاً، وإنما وصفه بذلك لأنه قرأ على صحابيٍّ وهو عبدُ الله بن السائب المخزومي^(٣) الذي بعث معه عثمانُ مصحفاً إلى أهل مكة حين كتبَ المصاحفَ وأرسلها إلى الأمصار، وأمره أن يُقرئ أهلَ مكة بمصحفه فكان ممن وفق لقراءته عليه عبدُ الله [بن كثير]^(٤)، وقرأ ابنُ السائب على أبيّ،

(١) انظر : اللسان ١٣٢ / ٥ (كثر). وبابُ المغالبة يؤدي إلى كون المضارع على وزن : يَفْعَلُ، بضمّ العين، فيقال : ضاربتني فضربتُه أضربه، وضاربتُه فضربتني يضربني . إلا أن يكون الفعل يستحق كسر العين وجوباً، فتبقى عينه في مضارع فعل الغلبة على كسرها الذي كانت تستحقه، يقال : واثبتته فوثبتته أثبه، وسأيرته فسأيرته أسيره، ورأميته فرميتُه أرميه . قال سيبويه : « فإذا كنت أنتَ فعلتَ قلتَ : كآرمني فكرمته . واعلم أن يَفْعَلُ من هذا الباب على مثال : يخرُجُ، نحو : عازني فعزّزته أعزّه، وخاصمني فخصمته أخصمه » اهـ . (الكتاب ٦٨ / ٤) .

(٢) انظر : اللسان (شرف) : ١٧٠ / ٩، وتحرّفتُ في (ص) و(م) إلى : وشاربته فشربته أشربه أي غلبته في الشرب .

(٣) قارئ أهل مكة، له صحبة، روى القراءة عن أبي بن كعب وغيره . ت في حدود سنة سبعين في إمرة ابن الزبير . (غاية ٤١٩ / ١) .

(٤) زيادة للإيضاح .

وقرأ أبيُّ على رسول الله ﷺ.

وقرأ - أيضاً - على جِلَّةٍ من التابعين، كمجاهد بن جبر^(١) وغيره، وقرأ مجاهدٌ على ابن عباس، وابنُ عباس على أبيِّ، وأبيُّ على رسول الله ﷺ.

وقرأ عليه جماعةٌ فضلاءٌ اتَّخذهم الناسُ أئمةً، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى ابنِ عمر^(٢)، والخليل بنِ أحمد^(٣)، وحماد بنِ سلمة^(٤)، وحماد بنِ زيد^(٥).

(١) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين. قرأ على ابن عباس. قرأ عليه: عبد الله بن كثير، وغيره. ت ١٠٣ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ٤١/٢ - معرفة ٦٦/١).

(٢) عيسى بن عمر، أبو عمر الهمداني الكوفي، مقرئ الكوفة بعد حمزة. عرض على: عاصم بن أبي النجود، وغيره. عرض عليه: الكسائي، وغيره. ت ١٥٦ هـ، وقيل: ١٥٠ هـ. (غاية ٦١٢/١ - معرفة ١١٩/١).

(٣) أبو عبد الرحمن الفراهيدي، الإمام النحوي المشهور، صاحب العروض وكتاب «العين». ت ١٧٠ هـ، وقيل: ١٧٧ هـ. (بغية الوعاة ٥٥٧/١ - غاية النهاية ٢٧٥/١).

(٤) حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، الإمام الكبير. روى القراءة عرضاً عن ابن كثير وغيره. ت ١٧٩ هـ. (غاية ٢٥٨/١).

(٥) حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل البصري، الإمام العَلَم. روى الحروف عن الإمام عبد الله بن كثير وغيره. ت ١٧٩ هـ. (غاية ٢٥٨/١).

وكفى به جلالة أن الشافعي - رحمه الله - قرأ على القسطنطين إسماعيل^(١)
صاحب ابن كثير، وأثنى على قراءته وقال : « قراءتنا قراءة عبد الله بن كثير ،
وعليها وجدت أهل مكة » .^(٢)

وسكن البلد الحرام مكة ، وهي أفضل البقاع عند أكثر العلماء ما عدا قبر
الرسول عليه السلام .^(٣)

فإن قيل : ابن عامر قرأ على جماعة من الصحابة ، ونافع نزل المدينة وهي
أفضل عند مالك ، والمصنف كان مالكيًا ، فكيف جعل ابن كثير كائهم ؟
فالجواب أن هذه الهيئة الاجتماعية التي ذكرتها لك لم تحصل إلا لابن
كثير ، ولعل المصنف كان يرى مذهب الجمهور ، وهو تفضيل مكة .

و (مكة) مبتدأ ، و (عبد الله) مبتدأ ثانٍ ، و (مقامه) ثالث ، وخبره (فيها) ،
والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، ويجوز أن يكون (فيها)
خبر (عبد الله) ، و (مقامه) فاعل به ؛ لاعتماده حيثنذ ، والضمير في (فيها)
يعود إلى مكة ، وفي (مقامه) على ابن كثير .

(١) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المكي ، مقرر مكة . تقدمت ترجمته ص
٨٩ عند شرح البيت ٢٣ .

(٢) الخبر في إبراز المعاني ١ / ١٠١ .

(٣) انظر أقوال العلماء في هذه المسألة في كتاب « فضائل المدينة المنورة » للدكتور خليل
ملّا خاطر ١ / ١٧٢ وما بعدها .

وَمُقَام - بضم الميم - هنا اسمُ مكانِ الإقامة، أي أَنَّهُ جعلَها مكاناً لإقامته، كما جعلَ نافعُ المدينةَ مكانَ إقامته، ويجوز أن يكونَ (مُقَامُهُ) اسمُ مصدرٍ^(١) بمعنى الإقامة نَفْسِها، أي فيها إقامته.

وإذا زاد الفعلُ على ثلاثة استوى اسمُ مصدره وزمانه [١٦ / أ] ومكانه ومفعوله في صيغة واحدة.

وقوله: (هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ) إلى آخره جملةٌ ابتدأ بها ليعرف فضلُه واسمُ أبيه.

و(كَاثِرٌ) قد تقدّم أَنَّهُ اسمُ فاعلٍ من «كَثَرَ» أي غلبَ في الكثرة، و(الْقَوْمُ) مفعولٌ بـ (كَاثِرٌ)^(٢)، و(مُعْتَلَى) تمييزٌ، أي اعتلاءً، فهو اسمُ مصدرٍ لـ «اعتلى» والأصل: اعتلاءً.

وقال أبو عبد الله: «وتقديرُ الكلام في الأصل: هو ابنُ كثيرٍ كاثِرٌ اعتلاءً»

(١) في (ت) و(م): «المصدر». واسمُ المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه - لفظاً وتقديراً دون عوض - من بعض ما في فعله، ومن أنواعه المصدر الميمي، وهو ما زيدت في أوله الميم لغير مفاعلة، وهو يعمل كالمصدر اتفاقاً، وعدّه كثير من النحاة مصدراً. انظر: الكتاب ٩٥ / ٤، وأوضح المسالك ٢٠١ / ٣.

(٢) الحقيقة أَنَّ (الْقَوْمُ) مضافٌ إليه لفظاً، ومفعولٌ به محلاً، قال سيبويه: «واعلم أَنَّ العرب يستحقون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيءٌ، وينجرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ» اهـ. الكتاب ١ / ١٦٥، ١٦٦.

القوم اعتلاؤه، فانتسح في حذف المضافين^(١)، وأقام ما أضيفا إليه مقامهما^(٢)،
فعرض اللبس^(٣)، فخرج المحذوف تمييزاً^(٤).
٢٨- روى أحمد البزي له ومحمد على سند وهو الملقب قنبلاً
هذان راويان لابن كثير، أحدهما:

[البزي]

أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، مولى بني مخزوم،
مؤذن المسجد الحرام وإمامه ومقرئه أربعين سنة، نسب إلى جدّه أبي بزة، وكُنِيته:
أبو الحسن.

قرأ على عكرمة بن سليمان المكي، وقرأ عكرمة على شبل بن عباد^(٥)،
وعلى إسماعيل بن عبد الله القسطنطيني، ويقال القسطنطيني، وقرأ على ابن كثير.

(١) وهما كلمة «اعتلاء» من «اعتلاء القوم» ومن «اعتلاؤه».

(٢) فصار التقدير: هو ابن كثير كائر القوم هو.

(٣) إذ لم يعد يُدرى هو كائرهم بأي شيء.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة لوجه ١٣/أ.

(٥) شبل بن عباد، أبوداود المكي، مقرئ مكة، ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير.
عرض على ابن كثير وغيره. روى القراءة عنه عرضاً: إسماعيل القسطنطيني، وغيره. بقي
إلى قريب سنة ستين ومائة. (غاية ١/٣٢٣ - معرفة ١/١٢٩).

توفي البزِّي سنة خمسين^(١) ومائتين^(٢).

[قُنْبُل]

والثاني : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرْجَةَ المخزومي المكيُّ، يُكنى : أبا عمر^(٣)، وقُنْبُلُ لَقَبٌ له، وهو الرجلُ الغليظُ، رجلٌ قُنْبُلٌ، ورجالٌ قُنَابِلٌ.

قرأ قُنْبُلٌ على أبي فُليح^(٤) وأبي الحسن أحمد بن محمد بن عَوْنِ القَوَّاسِ، ويقال : النَّبَالُ^(٥)، وقرأ القَوَّاسُ على أبي الإخريطِ وهَبِ بنِ واضح^(٦)، وقرأ

(١) تحرَّفت في (م) و(ص) إلى : خمس .

(٢) ترجمة البزِّي في معرفة القراء ١/ ١٧٣، وغاية النهاية ١/ ١١٩ .

(٣) تحرَّفت في (م) و(ص) إلى : عمرو .

(٤) كذا في النُّسخ الثلاث، ولا نعلم أحداً من القراء كُنِيته أبو فليح يصلح أن يقرأ عليه قُنْبُلٌ، وجاء اسمه في إبراز المعاني ١/ ١٥٠ : ابن فُليح، وهو عبد الوهَّاب بن فُليح (ت ٢٥٠ هـ تقريباً) وليس في ترجمة قُنْبُل في غاية النهاية (٢/ ١٦٥) ولا في معرفة القراء (١/ ٢٣٠) ما يدلُّ على قراءة قُنْبُل عليه، والمعاصرة تُجيز ذلك، ومع هذا فلم يكمل الشارحُ إسناده ابن فُليح إلى ابن كثير، والله أعلم .

(٥) أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن القَوَّاس النَّبَال، إمام مكة في القراءة . تقدَّمت ترجمته ص ٩٠ عند شرح البيت ٢٣ .

(٦) مقرئ أهل مكة . أخذ القراءة عرضاً عن القُسط، ثم شبل ومعروف . روى القراءة عنه عرضاً : القَوَّاسُ والبزِّيُّ . ت ١٩٠ هـ . (غاية ٢/ ٣٦١ - معرفة ١/ ١٤٦) .

أبوالإخريطِ على القُسطِ، وقرأ القُسطُ على شِبْلِ بْنِ عَبَّادٍ ومعروفِ بْنِ مُشْكَانَ^(١)
وقرأ على ابنِ كثيرٍ. وقد تقدّم أن القُسطَ قرأ على ابنِ كثيرٍ نفسه.

ونُقِلَ أَنَّهُ^(٢) قرأ أيضاً على البزِّيِّ، ولا بُعد؛ فإنه في طبقة شيخه المذكور.^(٣)

توفي قُبْلُ سنة إحدى وتسعين ومائتين، وأدركه ابنُ مجاهدٍ وأخذ عنه.^(٤)

و(لَهُ) بمعنى: عنه، كقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٥)،
وقيل: هي لامُ العِلَّةِ.

وخَفَّفَ الناظمُ ياءَ (البزِّيِّ) ضرورةً، وهو كثيرٌ في هذه القصيدة.

و(عَلَى سَنَدٍ) أي بسندٍ، بمعنى ملتبسٍ بسندٍ، أو معتمدٍ على سَنَدٍ،
وإنما أشار بذلك لأنهما لم يأخذا عنه بل على^(٦) أصحابِ أصحابه - كما
تقدّم تفصيله - فنبّه بذلك عليه.

(١) أبو الوليد المكيّ، مقرئ أهل مكة. قرأ على عبد الله بن كثير. قرأ عليه: إسماعيل بن
عبد الله القسط وأبوالإخريط. ت ١٦٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٠٣ - معرفة ١/ ١٣٠).

(٢) الضمير يعود على قُبْلُ، وفي (ت): ويقال إنه.

(٣) في (ت) و(م): «شيخه المذكورين»، والمقصود بهما ابنُ فليح وأبو الحسن القوَّاس
النَّبَال كما تقدّم قريباً.

(٤) انظر السبعة ص ٩٢، وترجمة قبل في معرفة القراء ١/ ٢٣٠، وغاية النهاية ٢/ ١٦٥.

(٥) العنكبوت ١٢.

(٦) في (ت): عن.

و(قُنْبَلًا) مفعول ثانٍ لِ(الْمُلَقَّبِ) تقول: لَقَبْتُ ابْنِي قُفَّةً، وَإِنْ شِئْتَ: بِقُفَّةٍ.

٢٩- وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ
وهذا البدر الثالث، وهو:

أبو عمرو بن العلاء^(١)

ابن عَمَّارِ بْنِ الْعُرْيَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [بن الحسين بن]^(٢) الحارث بن جُلْهَمِ بْنِ حُجْرٍ
ابن خُزَاعِيٍّ بْنِ مَازَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمِ بْنِ مُرَّةٍ.

قيل: اسمه كُنْيَتُهُ، وقيل: بل اسمه زَبَّانٌ، وقيل: العُرْيَانُ، وقيل: محبوبٌ
وقيل: يحيى، وقيل: عَيْيَنَةُ.

واشتهر بأبيه العلاء؛ لأنَّ أباه كان على طراز الحَجَّاجِ^(٣)، وكان [١٦/ب]
مشهوراً معروفاً، ولهذا قال الناظم: (فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ) أي ذاك الرجل المشهور.

وكان أبو عمرو من أعلم الناس بالقرآن ولغاته وتفسيره وعربيته والشعر
والنحو وأيام العرب. قرأ على: مجاهد بن جبر، وعكرمة، وعطاء^(٤)، وأبي

(١) ترجمة أبي عمرو في معرفة القراء ١/ ١٠٠، غاية النهاية ١/ ٢٨٨.

(٢) تكملة من غاية النهاية ١/ ٢٨٨.

(٣) قال ابن منظور: «والطَّرَازُ مَا يُنْسَجُ مِنَ الثِّيَابِ لِلسُّلْطَانِ، فارسيٌّ» اهـ. لسان العرب
٥/ ٣٦٨ (طرز). والحجَّاج: هو ابن يوسف الثقفي، أمير مشهور ظالم، ولي إمرة العراق
عشرين سنة، تُوُفِّيَ سنة ٩٥ هـ. (سير الأعلام ٤/ ٣٤٣).

(٤) عطاء بن أبي رباح، أبو محمد القرشي مولا هم، المكي، أحد الأعلام. وردت عنه =

العالية^(١)، ويحيى بن يعمر^(٢)، وسعيد بن جبيرة^(٣).

ويروى أنه قرأ على ابن كثير مع أنه في درجته كما تقدم.

وقد تقدم أن مجاهداً قرأ على ابن عباس.

أصله من كازرون، وولد بمكة - شرفها الله تعالى - سنة ثمان، وقيل : تسع وستين، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة أربع - وقيل : خمس - وخمسين ومائة.

وكان قد اختفى من الحجاج ؛ لقصة طويلة^(٤)، فزاره الفرزدق الشاعر^(٥)

= الرواية في حروف القرآن. روى القراءة عن أبي هريرة. عرض عليه أبو عمرو بن العلاء. ت ١١٥ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ١ / ٥١٣).

(١) رفيع بن مهران، أبو العالقة الرياحي، من كبار التابعين. أخذ القرآن عرضاً عن أبي ابن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس، رضي الله عنهم. قرأ عليه : أبو عمرو، وغيره. ت ٩٠ هـ، وقيل : ٩٦ هـ. (غاية ١ / ٢٨٤ - معرفة ١ / ٦٠).

(٢) العدواني البصري، الفقيه العلامة. حدث عن بعض الصحابة، وقرأ القرآن على أبي الأسود. قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره. ت قبل ٩٠ هـ. (السير ٤ / ٤٤١ هـ).

(٣) التابعي الجليل. عرض على ابن عباس. عرض عليه : أبو عمرو بن العلاء والمنهال ابن عمرو. قتله الحجاج سنة خمس وتسعين، وقيل : سنة أربع، عن تسع وخمسين سنة. (غاية ١ / ٣٠٥ - معرفة ١ / ٦٨).

(٤) خلاصتها أن الحجاج طلب والد أبي عمرو، فهربا منه إلى اليمن، ثم عادا إلى البصرة بعد موت الحجاج، وسن أبي عمرو وقتها بضع وعشرون سنة. انظر : وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٧، وغاية النهاية ١ / ٢٩٠. والذي في «الكامل» للذهلي^(١٢ / ١) أن سبب هرب أبي =

وأنشد يمتدحه: ^(١)

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ
حَتَّى أَتَيْتُ أَمْرَاءَ مُحَضَّا ضَرَائِبُهُ مَرَّ الْمَرِيرَةِ حُرًّا وَابْنَ أَحْرَارٍ
يَنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْعٍ نَبَعَتْهَا أَصْلُ كَرِيمٍ وَفَرْعٌ غَيْرُ خَوَّارٍ
نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ عَمَّارٍ، وَعَمَّارٌ هَذَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ. ^(٢)

= عمرو من الحجاج أنه عاب عليه قراءة: ﴿غَرْفَةً﴾ [البقرة ٢٤٩] بفتح الغين، وأراد أن يلزمه بالضم، فهرب منه، ثم اجتمع بعد مدة بأعرابي أنشده بيتاً فيه كلمة «فَرْجَةٌ» بفتح الفاء، ففرح بها جداً؛ لأنها وافقت قراءته: ﴿غَرْفَةً﴾، وسأل الأعرابي عن الأمر، فأخبره بموت الحجاج. وذكر ابن الأنباري قريباً من ذلك في المذكر والمؤثث ص ٦٦١، والسمين في عمدة الحفاظ (ف ر ج)، والله أعلم.

(٥) همام بن غالب، أبو فراس التميمي البصري، شاعر عصره، ت ١١٠ هـ. السير ٥٩٠/٤.

(١) الأبيات من البسيط، وهي في ديوان الفرزدق ص ٣٨٢، وإبراز المعاني ١/١٥١، وفي جامع البيان للداني ١/١١٥، وشرح الشافية للأستراباذي ١/٩٣، ٤/٤٣، ٤٤، ومعرفة القراء ١/١٠٤ مع اختلاف في بعض الكلمات، والبيت الأول في الكتاب ٣/٥٠٦، ٤/٦٣ والكامل للذهلي ٨/١ ووفيات الأعيان ٣/٤٦٧ بلفظ:

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا

وفي الكتاب ٤/٦٥ باللفظ المذكور في النص، وسر الصناعة ٢/٤٥٦، ٥٢٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٢٧، والمفردات السبع للداني ص ١١٤، والنكت ص ٩٥٨، ١٠٥٦، والموضح ٢/٧١٨، وابن يعيش ١/٢٧، واللسان ١٠/٢٩١ (غلق).

(٢) لم أعر لعَمَّار هذا على ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر.

ويُقال له : المازنيُّ، نسبةً إلى جدِّه الأكبر، وإليه أشار الناظم بقوله : (الْمَازِنِيُّ) وأشار بقوله : (صَرِيحُهُمْ) إلى أنه ليس في القراء السبعة مَنْ أُجْمِعَ على صراحته إلا أبو عمرو، ولا التفات إلى ما رواه ابنُ مجاهد عن ابن سلام^(١) قال : «مرَّ أبو عمرو بالكوفة على جماعة وهو على بغلته، فقال رجلٌ منهم : لَيْتَ شِعْرِي مَنْ الرَّجُلُ ؟ أَعَرَبِيٌّ أَمْ مَوْلَى ؟ فرجع إليهم أبو عمرو وقال : أَمَّا النَّسَبُ ففِي مَازَنٍ، وَأَمَّا الْوَلَاءُ ففِي الْعَنْبَرِ»^(٢) لَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ.

وقد نقل قراءته خلقٌ لا تحصى، وأئمةٌ مشاهير.

وقد تقدم معنى (أَمَّا).^(٣)

و(الإمام) مبتدأ، و(الْمَازِنِيُّ) صفته، وكذلك (صَرِيحُهُمْ).

و(أَبُو عَمْرٍو) بدلٌ أو بيانٌ، والفاءُ جوابٌ (أَمَّا).

و(وَالِدُهُ الْعَلَا) مبتدأٌ وخبرٌ في موضع خبرِ المبتدأِ الأوَّلِ.

(١) محمد بن سلام، أبو عبد الله الجمحي، العلامة الأخباري الأديب، صاحب كتاب

«طبقات فحول الشعراء»، ت ٢٣١ هـ. (سير الأعلام ١٠ / ٦٥١)

(٢) الخبر في السبعة لابن مجاهد ص ٨١، وإنباه الرواة ٤ / ١٣٢، واللائع الفريدة لوحة

١٣ / ب، ومعرفة القراءة ١ / ١٥٥ مع اختلاف يسير في الألفاظ. وذكره الهذلي في الكامل

لوحة ١١ / ب بلفظ : النسبة لتمييم، والولاء لمازن.

(٣) تقدّم ذلك ص ٩٦ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥):

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرْفِيُّ الطَّيِّبُ نَافِعٌ

و(البَصْرِي) بكسر الباء مما شَذَّ في النَّسَبِ إلى «البَصْرَة» بفتحها، وكأنَّهم فرَّقوا بين النَّسْبَةِ إلى البلد فكسروا، وإلى الحِجَارَةِ ففتحوا؛ لأنَّ البَصْرَة حِجَارَةٌ بِصَاصَةٍ كأنَّها تُبَصِّرُ^(١)، على أنَّه قد نُقِلَ في البَصْرَة تثليثُ الباءِ.^(٢)

وعَمَرُو في الأصل مصدر، ويكْتَبُ بزيادة واوٍ رفعاً وجرّاً للفرق بينه وبين عُمَر، وأمَّا في النصب فإنه منوَّنٌ، فالألف في الخطِّ يُفَرِّقُ بينه وبين «عُمَر» لأنَّه غيرُ منصَرَف.^(٣)

والعَلَاء: بالفتح والمدّ، قصره على ما تقدَّم في (أَجْذَمُ الْعَلَاء).^(٤)

(١) قال الرضيُّ: «وقالوا في البَصْرَة: بَصْرِيّ بكسر الباء؛ لأنَّ البَصْرَة - في اللغة - حِجَارَةٌ بِيضٌ، وبها سُمِّيَتِ البَصْرَة، و(البَصْرُ) بكسر الباء من غير تاء: بمعنى البَصْرَة، فلمَّا كان تَبَلُّ الْعِلْمِيَّةِ بكسر الباء مع حذف التاء، ومع النسبة بحذف التاء كُسِرَتِ الباءُ في النَّسَبِ إِتِّبَاعاً لِكُسْرِ الرَّاءِ، ويجوزُ: بَصْرِيّ، بفتح الباءِ عَلَى الْقِيَاسِ» اهـ. شرح الشافية ٢/ ٨١، ٨٢.

(٢) قال ابن منظور: «والنَّسَبُ إلى البَصْرَة: بَصْرِيٌّ وبَصْرِيٌّ، الأولى شاذَّةٌ.. وفي البَصْرَة ثلاث لغات: بَصْرَة وبَصْرَة وبُصْرَة، واللغة العالية: البَصْرَة» اهـ.

لسان العرب ٦٧/ ٤ (بصر)، وانظر أيضاً معجم البلدان ١/ ٤٣٠ (البَصْرَة).

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنَّ الواو تُزَادُ في آخر «كلمة (عَمَرُو) بشرط أن يكونَ عَلَمًا، غيرَ مضافٍ لضمير، وغيرَ مصَغَّر، ولا مقرونٍ بِأَلٍّ، أو منسوبٍ، أو منصوبٍ مِنوَّنٌ» انظر: قواعد الإملاء، ص ٣٣، ومعجم القواعد العربيَّة ص ٥٩٢.

(٤) انظر شرح البيت ٤ ص ٢٨.

٣٠ - أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّهَهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلًا

ذكر الواسطة بين أبي عمرو وبين الراويين لقراءته، وهو: أبو محمد يحيى ابن المبارك العدوي التميمي، بصري، سكن بغداد، ونُسب إلى يزيد بن منصور^(١) خال المهدي^(٢) [١٧/أ] لأنه انقطع إليه يعلم ولده، ثم صار إلى الرشيد فجعل المأمون^(٣) في حجره.

مات في خلافة الرشيد سنة اثنتين ومائتين. (٤)

(١) يزيد بن منصور بن عبد الله الحميري، خال المهدي، كان مقدماً في دولة بني العباس ولي اليمن والبصرة، ت ١٦٥ هـ. (الكامل في التاريخ ٦/٦٨).

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور، الخليفة المهدي العباسي، ولد ١٢٧ هـ، ت ١٦٩ هـ. (سير الأعلام ١٠/٢٧٢).

(٣) أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة المأمون. ولد سنة ١٧٠ هـ. ت ١١٨ هـ. (سير الأعلام ١٠/٢٧٢).

(٤) في النسخ الثلاث عبارة: «بقريه يُقال لها رَنْبَوِيَه مات هو»، وقد استشكلها ناسخ (م) - وحق له - فكتب في الحاشية: «كذا في الأصل»، والذي في غاية النهاية (٢/٣٧٧) أن وفاة اليزيدي كانت بمرو، وأما الذي مات برَنْبَوِيَه - وهي قرية من قرى الري - فهو الكسائي، وقد مات معه فيها محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وكانا مع الرشيد فقال: «ها هنا دفننا العلم والقرآن»، وذلك في سنة تسع وثمانين ومائة، على ما سيأتي في شرح البيت ٣٩، فالصواب حذف العبارة السابقة هنا، والله أعلم.

وكان أعلم الناس بقراءة أبي عمرو، وله حِذْقٌ باللغة والنحو.^(١)
وكنى الناظم بالسَّيْبِ عن العلم، والسَّيْبُ في الأصل مصدرٌ: سَابَ الماءُ
إذا جَرى، فأجري مجرى فاعِلٍ، كالسَّيْلِ والغَيْثِ والنَّجْمِ، ثمَّ يُعَبَّرُ بالسَّيْبِ
عن العطاء، وفي الحديث: «فِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ»^(٢) وهي الرُّكَازُ؛ لأنها من
عطاء الله.

و(أَفَاضَ) معناه أَفْرَغَ، و(الْعَذْبُ) تقدَّم^(٣)، و(الْفُرَاتُ) الصادقُ العذوبةِ
فهو أَخَصُّ من العَذْبِ، وقيل: هما بمعنىٍّ، جمعٌ بينهما تأكيداً.
و«المُعَلَّلُ» الذي شَرِبَ مرَّةً بعد أُخرى، ويقال لذلك الشُّرْبِ: العَلَلُ،
وللشُّرْبِ الأوَّلِ: النَّهْلُ، وجعله (مُعَلَّلًا) لأنه أبلغُ في الرِّيِّ، وما أحسنَ ما أتى
في هذا البيت من الاستعارات وموافقةِ أوَّلِهِ لآخره.

(١) ترجمة اليزيدي في معرفة القراء ١/١٥١، غاية النهاية ٢/٣٧٥.

(٢) من كتاب النبي ﷺ لوائل بن حجر، والحديث باللفظ المذكور رواه القاضي عياض
في الشفا (١/٧٥)، وذكر الشُّمْنِيُّ في حاشية الشفا، والمصنَّفُ في عمدة الحفَّاظ ص
٢٥٨ (س ي ب) نقلاً عن أبي عُبَيْدٍ أَنَّ السُّيُوبَ هي الرُّكَازُ كما ذكر السمينُ هنا، وقد
ورد بهذا اللفظ - أعني: فِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ - عند البخاري في الزكاة (١٤٢٨) باب: فِي
الرُّكَازِ الْخُمْسُ، ومسلم (٤٥، ٤٦) في الحدود، باب: جرح العجماء والمعدن والبشر
جُبَّار، والترمذي في الزكاة (٦٤٢) باب: العجماء جرحها جُبَّارٌ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ،
وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٣) انظر شرح البيت ٢٠ ص ٨٤.

و(بِالْعَذْبِ) متعلق بـ «مُعَلَّل»، و(الْفُرَات) صفة لـ (العَذْبِ).
 ٣١- أَبُو عَمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا
 ذَكَرَ اثْنَيْنِ مِمَّنْ قَرَأَ عَلَى الْيَزِيدِيِّ، وَهُمَا:

[الدُّورِيّ]

حفصُ أَبُو عَمَرَ بْنِ عَمَرَ بْنِ صُبْهَانَ الْأَزْدِيِّ الدُّورِيِّ الضَّرِيرِ، نُسِبَ إِلَى «الدُّورِ»
 مَوْضِعٍ بِبَغْدَادٍ فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ^(١). تَوَفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٢).

[السُّوسِيُّ]

وَالثَّانِي: أَبُو شُعَيْبٍ صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ السُّوسِيُّ، [نَسَبُهُ إِلَى]^(٣) مَوْضِعٍ بِالْأَهْوَازِ^(٤).
 مَاتَ بِالرَّقَّةِ^(٥) فِي الْمَحَرَّمِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ^(٦).
 وَقَدَّمَ الدُّورِيُّ عَلَيْهِ لِتَقَدُّمِهِ زَمَانًا وَعِلْمًا.

(١) معجم البلدان ٢/ ٤٨١.

(٢) ترجمة الدورِيّ في غاية النهاية ١/ ٢٥٥، ومعرفة القراء ١/ ١٩١.

(٣) زيادة للإيضاح من هامش (ت).

(٤) وهذا الموضع يُسَمَّى: السُّوس، وهو آخرُ ما فُتِحَ من الأهواز في أيامِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على يد أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، والأهواز كورة بين البصرة وفارس. انظر: معجم البلدان ١/ ٢٨٤، ٣/ ٢٨٠.

(٥) مدينة مشهورة على الفرات. معجم البلدان ٣/ ٥٨.

(٦) ترجمة السوسِيّ في غاية النهاية ١/ ٣٣٢، ومعرفة القراء ١/ ١٩٣.

والهاء في (عنه) لليزيدي، والألف في (تقبلاً) للدوري والسوسي،
وضمن (تقبلاً) معنى: أخذاً؛ فلذلك عداه بـ «عن»، يقال: قبلت الشيء وتقبلته،
أي رضيته. ^(١)

٣٢ - وأما دمشق الشام دار ابن عامر فتلك بعبد الله طابت محلاً
وهذا البدر الرابع وهو:

عبد الله بن عامر اليحصبي

ويخصب فخذ من حمير، كنيته أبو عمران، وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو نعيم،
وقيل: أبو عثمان. إمام جامع دمشق ورئيسها.

وهو تابعي، لقي وائلة بن الأسقع ^(٢) والنعمان بن بشير ^(٣)، وهو أعلى القراء
إسناداً؛ فإنه قرأ على أبي الدرداء ^(٤)، ووائلة بن الأسقع، والمغيرة المخزومي ^(٥)

(١) قال ابن منظور في اللسان ١١ / ٥٤٠ (قبل): «وقيل الشيء قبولاً وقبولاً - الأخيرة
عن ابن الأعرابي - وتقبله، كلاهما: أخذه» اهـ.

(٢) من أصحاب الصفة، رضي الله عنه، ت ٨٣ هـ، وقيل غير ذلك. (السيرة ٣ / ٣٨٣).

(٣) أبو محمد الأنصاري، رضي الله عنه، ت ٦٤ هـ، (سير الأعلام ٣ / ٤١١).

(٤) عويم بن زيد الأنصاري، رضي الله عنه، حكيم هذه الأمة، ت ٣٢ هـ.

(غاية النهاية ١ / ٦٠٦ - معرفة القراء ١ / ٤٠).

(٥) المغيرة بن أبي شهاب عبدالله، أبو هاشم المخزومي. أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن
عفان. أخذ القراءة عنه عرضاً ابن عامر. ت ٩١ هـ. (غاية ٢ / ٣٠٥).

وقرأ المغيرة على عثمان، وعثمان على رسول الله ﷺ.

ويقال: إنه قرأ على عثمان نفسه - نقله يحيى الذمري - [وفضالة بن عبيد^(١) ومعاوية^(٢)].^(٣)

وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ، وحديثه مُخرَجٌ في «مُسْلِم». ^(٤)

ومن رواه الآخذين عن أصحاب أصحابه: هشام بن عمار، أحد شيوخ

(١) أبو محمد الأنصاري، شهد أحدًا فما بعدها، ت ٥٣ هـ، وقيل غير ذلك.

(الإصابة ٢٠١/٣ - الاستيعاب ١٩٢/٣ - السير ١١٤/٣).

(٢) معاوية بن أبي سفيان صخر، أبو عبد الرحمن القرشي الأموي، رضي الله عنه. ت

٦٠ هـ. (سير الأعلام ١١٤/٣).

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من (ت).

(٤) أخرج له مسلم (٩٨) في: كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة، ولفظه: حدثنا

أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، أخبرني معاوية بن صالح، حدثني ربيعة بن

يزيد الدمشقي، عن عبد الله بن عامر اليحصبي، قال: سمعت معاوية يقول: إياكم وأحاديث

إلا حديثاً كان في عهد عمر؛ فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل، سمعت رسول

الله ﷺ وهو يقول: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُقَقِّهِهُ فِي الدِّينِ» وسمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ، فَمَنْ أَعْطِيَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ فَيَبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطِيَتْهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ

وَشَرِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».

وأخرج لابن عامر أيضاً الترمذي (٣٦٣٨) في المناقب، وأحمد (١٦٢٧٥، ١٦٢٧٦،

١٦٣٠٥، ١٦٣١٣) في مسند الشاميين، و(٢٣٤٢٧) في باقي مسند الأنصار.

البخاري.

وولي القضاء بدمشق، وتوفي بها - في خلافة هشام بن عبد الملك^(١)
[١٧/ب] سنة ثمان عشرة ومائة.^(٢)

أخبر الناظم أن دمشق (طابت محللاً) أي حلوا ونزولاً وسكناً^(٣)، لأجل إقامة عبد الله فيها؛ لما يؤخذ عنه من العلم والقراءة.

و(تلك) مبتدأ و(طابت) خبره، و(محللاً) تمييز.

وأضاف (دمشق) إلى (الشام) كإضافة ورش إلى القراء^(٤)، وقد وجد في شعر العرب الطائيين: ^(٥)

(١) أبو الوليد الخليفة الأموي، ولد نيّف وسبعين، ت ١٢٥ هـ.

(تاريخ الإسلام وفيات سنة ١٢١ - ١٤٠ هـ، ص ٢٨٢).

(٢) ترجمة ابن عامر في غاية النهاية ١/ ٤٢٣، ومعرفة القراء ١/ ٨٢.

(٣) ف(محللاً) اسم مصدر، ويجوز أن يكون اسم مكان.

(٤) تقدّم ذلك ص ٩٨ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٦):

وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ

وذلك على تقدير سلب علمية «دمشق» وإضافتها إلى الشام.

(٥) البيت من الطويل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٥، والمساعد لابن عقيل

٢/ ٣٣٦، والهمع ٢/ ٤٩، وحاشية الصبّان على الأشموني ٢/ ٢٤٤.

والشاهد فيه إضافة «بغداد» إلى العراق، و«دمشق» إلى الشام. قال العيني في شرح الشواهد: «فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى المُلغى. وبغداد لا ينصرف، فبالإضافة=

أَقَامَ بِيَعْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحٌ
وَأَنشَدَ الشَّيْخُ بَيْتاً لِعَبْدِ الْمُحْسَنِ الصُّورِيِّ^(١)، وَهُوَ: ^(٢)
كَانَ ذِمُّ الشَّامِ مَذْكُوتٌ شَأْنِي فَهَتَّنِي عَنْهُ دِمَشْقُ الشَّامِ
قَالَ: ^(٣) فَإِذَا كَانَ هَذَا شَاعِرٌ فَصِيحٌ شَامِيٌّ^(٤) فَعَلَ ذَلِكَ، فَمَا ظَنُّكَ بِأَنْدَلِسِيٍّ
بَعِيدِ الدَّارِ عَنِ الشَّامِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ الْبَيْتُ الطَّائِيُّ فَكَفَيْ بِه حُجَّةً.

و(دَارُ ابْنِ عَامِرٍ) بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ، وَالْفَاءُ جَوَابٌ (أَمَّا).
٣٣ - هِشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ أَنْتَسَابُهُ لِدُكْوَانٍ بِالإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا
هَذَانِ الرَّاوِيَانِ لَمْ يَلْقِيا ابْنَ عَامِرٍ، وَإِنَّمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ اثْنَانِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ:
..... بِالإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

أَي تَنْقَلًا الْإِسْنَادَ عَنْهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، فَهُوَ مِنْ بَابٍ: تَفَهَّمْ وَتَبَصَّرْ.

أَمَّا هِشَامٌ

فَهُوَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ نُصَيْرٍ بْنِ أَبَانَ بْنِ مَيْسِرَةَ السُّلَمِيِّ الْقَاضِي.

= دَخَلَهَا الْجُرُءُ اهـ. انظر حاشية الصَّبَّان ٢/ ٢٤٤.

- (١) عَبْدُ الْمُحْسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الصُّورِيُّ، شَاعِرُ الشَّامِ، لَهُ نَظْمٌ فَائِقٌ،
ت ٤١٩ هـ. يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ ١/ ٣٦٣، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٣/ ٢٣٢، السَّيَرُ ١٧/ ٤٠٠.
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الصُّورِيِّ ٢/ ٢١، وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ١/ ١٥٣.
(٣) «قَالَ» مِنْ (ت) فَقَطْ.

(٤) فِي (ت) وَ(م): «شَاعِرٌ فَصِيحٌ شَامِيٌّ» وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً.

قرأ القرآن عَرَضاً على عراكِ بنِ خالدِ المريِّ^(١) وأيوبَ بنِ تميمِ التميميِّ،
وقرأ على يحيى بن الحارث الذمَّاريِّ.

توفي سنة خمسٍ - أو ستٍ - وأربعين ومائتين، وكان خطيباً بالجامع.^(٢)

وأما ابنُ ذَكْوَانَ

فهو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ بشيرِ بنِ ذكوانِ القرشيِّ الفهريُّ.

كُنْيَتُهُ: أبو عمرو، كان يصلِّي بجامع دمشق سوى الجمعة.

توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

قرأ على أيوبَ بنِ تميمِ التميميِّ، وقرأ أيوبُ على يحيى الذمَّاريِّ، وقرأ
الذمَّاريُّ على ابنِ عامر.^(٣)

و(هشامٌ) مبتدأ، و(عبدُ الله) عطفٌ، (وهو انتسابُهُ لِذَكْوَانَ) جملةٌ معترضةٌ^(٤)
أتى بها لئلا يُتوهمَ أنَّ ذكوانَ والدُ عبدِ الله، وإنَّما هو منتسبٌ إليه.

(١) أبو الضَّحَّاك الدمشقيُّ، شيخ أهل دمشق في عصره. أخذ القراءةَ عرضاً عن: يحيى
ابنِ الحارث الذمَّاريِّ، وغيره. أخذ القراءةَ عنه عرضاً: هشامٌ، وغيره. مات قبل المائتين.
(غاية ٥١١/١ - معرفة ١٥٠/١).

(٢) ترجمة هشام في معرفة القراء ١٩٥/١، وغاية النهاية ٣٥٥/٢.

(٣) ترجمة ابن ذكوان في معرفة القراء ١٩٨/١، وغاية النهاية ٤٠٤/٢.

(٤) في (ص) و(م): معرفة.

والضميرُ في (عنه) يعود لابن عامر، و(عنه) و(بالإِسْنَادِ) متعلّقان بـ(تَنَقَّلَا) والالفُ ضميرُهما، والجملةُ خبرُ المبتدأ الذي هو (هشامٌ).
 ٣٤ - وبِالْكُوفَةِ الْغُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَدَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًا وَقَرَنْفُلًا
 أي وبهذا البلد (الغُرَاءِ) أي المنيرة المضيئة، وإنّما كانت كذلك لكثرة علمائها.

و(مِنْهُمْ) أي من القرءاء، والثلاثة هم: عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، على ما سيأتي تفصيلُهم.

و(أَدَاعُوا) أي نشرُوا العلم، أذعتُ السِّرَّ^(١): أي أفشيتُهُ، وفي القرآن: ﴿أَدَاعُوا بِهِ﴾^(٢)، ورجلٌ مَذْيَاعٌ: كثيرُ الإِذاعة.

و(ضَاعَتْ) فاحت، ضاع الطَّيْبُ وتَضَوَّعَ، بمعنى [١٨/أ] فاحت رائحته.

والشَّذَا: كَسَرِ الْعُودِ الْمَنْدَلِ.^(٣)

والقَرَنْفُلُ: نبتٌ معروفٌ.

و(بِالْكُوفَةِ) خبرٌ مقدَّم، والباءُ بمعنى: في، و(ثَلَاثَةٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(مِنْهُمْ)

(١) في (ص) و(م): الشيء.

(٢) النساء ٨٣.

(٣) انظر اللسان (شذا). وفيه أيضاً في (ندل): «ومندل: بلدٌ بالهند. والمندليُّ من العود: أجودُّه، نُسب إلى مندَل، هذا البلد الهندي».

يجوز أن يكون حالاً من (ثَلَاثَةٌ) قُدِّمَ عليها، كقوله: ^(١)
 لِمِيَّةٍ مُوحِشاً طَلَّلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ
 أو يكون خبراً آخر أو تبييناً.

و(أَذَاعُوا) صفةٌ لـ(ثَلَاثَةٌ)، والضميرُ في (ضَاعَتْ) يحتمل أن يعود على
 (الْكُوفَةِ) أي لما نشرُوا فيها من العلم، وأن يعود على القراء: أي فاحت رائحةُ
 علمهم.

و(شَذَّأ) يجوز أن ينتصب على أنه نعتٌ لمصدر محذوف، والأصل: فقد
 ضَاعَتْ ضَوْعاً مِثْلَ ضَوْعٍ شَذَّأً، فحذف «ضَوْعاً» وقام «مِثْلَ» مقامه، ثم حذف
 «مِثْلَ» وقام «ضَوْعٌ» مقامه فنُصِبَ، ثم حذف «ضَوْعٌ» وقام (شَذَّأً) مقامه
 فنُصِبَ أيضاً.

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦، والتصريح ١/ ٦٢٥،
 وابن يعيش ٢/ ٦٢، ٦٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٩٣، والشرطة الأولى منه في
 التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٩، والدّر المصون ٨/ ١٥١، وأوّلُه: «لِعِزَّةٍ» في الجميع عدا التبصرة
 والتصريح، وأورده صاحبُ الخزانة ٣/ ٢٠٩ باللفظتين، ثم قال: «وهذا البيت، مَنْ روى
 أوّلُه: لِعِزَّةٍ مُوحِشاً إلخ، قال: هو لكثير عزة، منهم أبو علي في التذكرة القصريّة، ومَنْ
 رواه: لِمِيَّةٍ مُوحِشاً، قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ عِزَّةً اسمٌ محبوبية كثير، ومِيَّةٌ اسمٌ محبوبية
 ذي الرُّمّة» اهـ. والشاهد في قوله: «مُوحِشاً طَلَّلٌ»، والأصل: طلل موحش، فقدّمه على
 منعوته، ونصبه على الحال.

ومثلُ هذا ما قالوه في بيت امرئ القيس :^(١)

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنَفُلِ
الأصل : تَضَوَّعَ رِيحُهَا تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا .

وقيل : انتصب على التمييز ، أي ضاع شذاها وقرنفلها ، فهو منقولٌ من
الفاعلية و (قَرْنَفَلًا) عطف على (شَذَا) بالاعتبارين .

٣٥ - فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ فَشُعْبَةُ رَأْوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا
هذا البدرُ الخامس ، وهو من كبار الكوفيين ، وهو : أبو بكرٍ
عاصمُ بنُ أبي النُّجودِ بهدلة

وقيل : بهدلة أمه . مولى خزيمه بن مالك بن النضر بن قعين بن أسد بن خزيمه .
والنُّجود بفتح النون وضم الجيم : من نجدت الثياب ، أي سويت بعضها
فوق بعض .

قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي^(٢) ، وقرأ السلميُّ على

(١) امرؤ القيس بن حُجر الكندي ، أشهر شعراء العرب في الجاهلية ، مات سنة ثمانين
قبل الهجرة . مختار الأغاني ١ / ٢٠٣ - ٢٢٦ .

والبيت من الطويل من معلقة امرئ القيس ، وهو في ديوانه ص ٣٢ ، والمنصف ٣ / ٢٠ ،
٧٥ ، ولسان العرب ١١ / ٥٥٦ (قرنفل) ١٤ / ٣٥٠ (روي) ، والمتع لابن عصفور ٢ / ٥٧٢
وصدره فيه : إِذَا التَّفَتُّ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا .

(٢) « السلمي » تكملة من (ت) . وهو عبد الله بن حبيب السلمي مقرئ الكوفة ، إليه =

عثمانَ ومنه تعلَّم، وعلى عليٍّ وأبي بن كعبٍ وزيد بن ثابت^(١) وعبد الله بن مسعود^(٢).

وقرأ عاصمٌ أيضاً على زُرِّ بن حُبَيْش^(٣)، وسمع من الحارث بن حسانٍ وافدٍ بني بكر، وكان للحارث صُحبةٌ^(٤).

قال أبو إسحاق السبيعي^(٥): «ما رأيتُ أحداً أقرأ من عاصم، ولا أستثني

=انتهت القراءة تجويداً وضبطاً. أخذ القراءة عرضاً عن: عثمان وعليٍّ وابن مسعود وزيد ابن ثابت وأبيٍّ، رضي الله عنهم. أخذ القراءة عنه عرضاً: الحسن والحسين وعاصم، وغيرهم. ت ٧٤ هـ، وقيل: ٧٣ هـ. (غاية ١/٤١٣ - معرفة ١/٥٢).

(١) المقرئ الفرَضِيّ، عَرَضَ على رسول الله ﷺ، ت ٤٥ هـ، وقيل: ٤٨ هـ، عن ست وخمسين سنة. (غاية ١/٢٩٦ - معرفة ١/٣٦).

(٢) الصحابي الجليل، رضي الله عنه، ت ٣٢ هـ. (غاية ١/٤٥٨ - معرفة ١/٣٢).

(٣) زُرِّ بن حُبَيْش، أبو مريم الأسديّ، أحد الأعلام. عَرَضَ على: ابن مسعود وعثمان وعليٍّ، رضي الله عنهم. عَرَضَ عليه: عاصمٌ، وغيره. ت ٨٢ هـ. (غاية ١/٢٩٤).

(٤) الحارث بن حسان بن كلدة الدهليّ الرُبَعيّ، وفَدَّ على النبي ﷺ وروى عنه، سكن الكوفة. روى عنه: أبو وائل وسماك بن حرب وغيرهما، ت ٣٦ هـ.

(الإصابة ١/٢٧٧ - تهذيب التهذيب ٢/١٣٩).

(٥) عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعيّ الكوفيّ، الإمام الكبير. أخذ القراءة عرضاً عن: أبي عبد الرحمن السُّلَميّ وزُرِّ بن حُبَيْش، وغيرهما. أخذ القراءة عنه: حمزة بن حبيب الزيات. ت ١٣٢ هـ، وقيل: ١٢٨ هـ. (غاية النهاية ١/٦٠٢).

أحداً من أصحاب عبد الله .^(١)

مات - رحمه الله - بالسماء، وقيل : بالكوفة، سنة عشرين - وقيل : سبع،
أو ثمان، أو تسع وعشرين، أو سنة ثلاثين - ومائة .^(٢)

أثنى عليه الناظم بأن من جملة أتباعه أبو بكر شعبة، فكم من تابع زان
متبوعه، ومن فرع شرف أصله .

واشتهرت قراءة عاصم عن اثنين :

أحدهما :

شعبة

هذا، وهو أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي، وقيل : اسمه محمد، وقيل :
عنترة، وقيل : مطرف، وقيل : اسمه كنيته، ونقل فيه الشيخ ثلاثة عشر قولاً .^(٣)

و(شُعْبَةُ) مبتدأ، و(رَأَوِيهِ) خبره، و(المُبَرِّزُ) نعت (شُعْبَةُ) أو (رَأَوِيهِ)،
[١٨/ب] و(أَفْضَلًا) تمييز، من باب : لله دَرُّهُ فارساً؛ لأنَّ الإسناد في المعنى إلى
مصدر هذا الاسم، أي المبرِّزُ فضله^(٤)، أي فاق فضله فضل أقرانه، يقال : برَّزَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٥/ب .

(٢) ترجمة عاصم في غاية النهاية ٣٤٦/١، ومعرفة القرأء ٨٨/١ .

(٣) ترجمة شعبة في غاية النهاية ٢٥٨/١ .

(٤) قال سيبويه : «إذا قلت : وَيَحَهُ، فقد تعجَّبتَ، وأبهمتَ من أيِّ أمور الرجل تعجَّبتَ،
وأيِّ الأنواع تعجَّبتَ منه . فإذا قلت : فارساً، وحافظاً، فقد اختصَّصْتَ ولم تُبهم، ويُنْتَ =

الرجلُ، أي فاق أضرابه، فهو مبرزٌ بكسر الراء، وقيل: المبرزُ من أسماء خيل الحلبة في السباق، فالبرزُ أوَّل، والمصلِّي ثانٍ، فمعناه: السابق في الفضل.

وقد نظم جمال الدين بن مالك^(١) أسماء خيل الحلبة فقال: ^(٢)
خَيْلُ الْمُجَلِّي وَصَلِيٌّ بَعْدَ صَاحِبِهِ ثُمَّ الْمُسَلِّي وَتَالٍ قَبْلَ مُرْتَاكِ
وَعَاطِفٌ وَحَظِيٌّ وَالْمُؤَمِّلُ وَالْ لَطِيمٌ وَالْفِسْكَالُ السُّكَيْتُ يَا صَاحِ
ويجوز أن يكون حالاً، بمعنى: فهو المبرزُ أفضل، بمعنى فاضلاً، وفيه مبالغة ليست في فاضل.

ويجوز أن يكون (شُعْبَةٌ) مبتدأ، و(رَاوِيهِ) نعتة، و(الْمَبْرُزُ) خبر (شُعْبَةٌ).
ولمَّا كان المشهور بهذا الاسم إنما هو أبو بسطام شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْبَصْرِيُّ^(٣)
بيِّن مراده بقوله:

= في أي نوع هو» اهـ. (الكتاب ١٧٤ / ٢).

(١) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله الطائفي الجياني النحوي، إمام النحو، وحافظ اللغة، وصاحب الألفية. ت ٦٧٢ هـ. (بغية الوعاة ١ / ١٣٠).

(٢) البيتان من البسيط، وقد ذكرهما الصَّفَّديُّ منسوبين لابن مالك في الوافي بالوفيات ٣ / ٣٦٢، ٣٦٣ ولكن جاء فيه لفظ البيت الأوَّل:

خَيْلُ السَّبَاقِ الْمُجَلِّي يَقْتَفِيهِ مُصَدِّ لٍ وَالْمُسَلِّي وَتَالٍ قَبْلَ مُرْتَاكِ
وهما كذلك في نفع الطَّيِّب ٢ / ٢٢٥.

(٣) شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث. وُلِدَ ٨٠ هـ. ت ١٦٠ هـ. (سير الأعلام ٧ / ٢٠٢ - تاريخ بغداد ٩ / ٢٥٥).

٣٦- وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُوبَكْرٍ الرِّضَا وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلًا

(ذَاكَ) إشارة إلى شُعْبَةَ ؛ لأنه كان مشتهراً باسم أبيه، وبكنيته ، كثر من اشتهاره باسمه ؛ لاختلاف الناس فيه على ثلاثة عشر قولاً كما تقدم .

و(ذَاكَ) مبتدأ، و(ابْنُ عِيَّاشٍ) خبره، و(أَبُوبَكْرٍ) بيان، و(الرِّضَا) صفة لـ (أَبُوبَكْرٍ).

ذكره ابنُ سعد^(١) في الطبقة السابعة^(٢) من أهل الكوفة وأثنى عليه، وقال إنَّه كان من العُبَّاد . توفِّي سنة ثلاث وتسعين ومائة في جمادى الأولى^(٣)، وفيه توفِّي هارونُ الرشيد بطُوس .

ويقال إنَّه تعلَّم القرآنَ من عاصم خَمْساً خَمْساً كما يتعلَّم الصبيُّ .
وكان عالماً عاملاً، قال يحيى بنُ آدم^(٤) ووَكيع^(٥) : «هو العالمُ الذي أحيا

(١) محمد بن سعد بن منيع ، أبو عبد الله البغداديّ، الحافظ الحُجَّة ، صاحب الطبقات الكبرى والصغرى، ت ٢٣٠ هـ . (سير الأعلام ١٠ / ٦٦٤) .

(٢) في (ت) : «السادسة» ، وكلاهما صحيح لأنَّ ابنَ سعد ترجم له في الطبقة السابعة، ثمَّ قال : «وهو من الطبقة التي قبل هذه الطبقة، ولكنه بقي وعمر حتَّى كُتِبَ عنه الأحداثُ، وكان من العُبَّاد» اهـ . طبقات ابن سعد ٦ / ٣٨٦ .

(٣) في (ص) و(م) : الأوَّل .

(٤) يحيى بن آدم، أبوزكريّا الصِّلحيّ، إمام كبير حافظ . روى القراءة عن أبي بكر بن عِيَّاش . ت ٢٠٣ هـ . (غاية ٢ / ٣٦٣ - معرفة ١ / ١٦٦) . =

اللهُ بِهِ قَرَنَهُ» (١).

يقال إنه لم يُفرش له فراشٌ مدَّةَ خمسين سنة .

ثم ذكر الراوي الثاني وهو :

حَفْصُ بْنُ سَلِيمَانَ

ابن المغيرة البزاز - بزازين - يُعرف بحفصٍ مصغراً، يكنى أبا عمر، وقيل : أبا داود . (٢)

أثنى الناسُ على قراءته وصحة ضبطه حرفَ عاصمٍ، قال يحيى بن معين (٣) :
«الروايةُ الصحيحةُ التي رُوِيَتْ عن عاصمٍ روايةُ حفصِ أبي عُمر بنِ سليمان» (٤)
وقال أبو هشام الرفاعي (٥) : «كان يُعرف بقراءة عاصمٍ حفصُ بنُ أبي داود،

(٥) وكيع بن الجراح، الإمام الحافظ، محدث العراق، أحد الأعلام. أخذ عن : شعبة والأعمش، وغيرهما. ت ١٩٦ هـ. (السير ٩/ ١٤٠).

(١) اللالكى الفريدة ١٥/ ب.

(٢) ترجمة حفص في غاية النهاية ١/ ٢٥٤، ومعرفة القراء ١/ ١٤٠.

(٣) أبو زكريا الغطفاني، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، ت ٢٣٣ هـ. (السير ١١/ ٧١).

(٤) اللالكى الفريدة ١٥/ ب، النشر ١/ ١٥٦.

(٥) محمد بن يزيد، أبو هشام الرفاعي الكوفي، إمام مشهور. أخذ القراءة عرضاً عن سليم. ت ٢٤٨ هـ. (غاية ٢/ ٢٨٠ - معرفة ١/ ٢٢٤).

وكان أعلمهم بقراءة عاصم»^(١).

وقال الخطيب^(٢): «كان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عيَّاش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم»^(٣)، ولهذا قال الناظم:

... وبِإِتْقَانٍ كَانَ مُفَضَّلًا

يعني إتقان الحروف عن عاصم، لا في رواية الحديث.

توفي سنة ثمانين ومائة.

و(حَفْصٌ) مبتدأ خبره محذوف، أي: وحفصٌ راويه أيضاً، و(بِإِتْقَانٍ) متعلق بـ(مُفَضَّلًا) الذي هو خبر (كَانَ) [١٩/أ] و(كَانَ) وما بعدها حالٌ من (حَفْصٌ).

٣٧- وَحَمْزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا

هذا البدر السادس، وهو:

حمزة بن حبيب بن عُمارة الزِيَّاتُ التَّيْمِيُّ^(٤)

(١) اللآلئ الفريدة ١٥/ب، معرفة القراء ١/١٤١.

(٢) أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، الإمام العلامة صاحب «تاريخ بغداد» وغيره من التصانيف، ت ٤٦٣ هـ. (السير ١٨/٢٧٠).

(٣) تاريخ بغداد ٨/١٨٦، إبراز المعاني ١/١٥٦، ١٥٧، وهو في النشر ١/١٥٦ منسوباً لابن المنادي، ولعل الجزري فهم ذلك من معرفة القراء ١/١٤١.

(٤) ترجمة حمزة في غاية النهاية ١/٢٦١، ومعرفة القراء ١/١١١.

مولى بني عجل، وقيل: مولى بني عكرمة بن رباعي، كنيته أبو عمار، وهو من نسل أكتم بن صيفي حكيم العرب.^(١)

كان يجلب الزيت من حلوان إلى العراق، وتوفي بحلوان سنة ست - أو أربع، أو ثمان - وخمسين ومائة.

أثنى عليه الأكابر: كسفيان الثوري^(٢) وشريك بن عبد الله^(٣) وشعيب بن [حرب^(٤) وعلي بن^(٥) صالح^(٦)]، ولم يوصف أحد من القراء بما وُصف به

(١) أكتم بن صيفي بن رباح الأسدي الشريفي، حكيم العرب في الجاهلية، أحد المعمرين يُقال: عاش تسعين ومائة سنة، أدرك الإسلام، وقصد المدينة في مائة من قومه يريدون الإسلام، فمات في الطريق، ولم ير النبي ﷺ. ت نحو ٨٥ هـ.
(أسد الغابة ١/ ١٣٤، الأنساب ٨/ ٩٧، توضيح المشتبه ٥/ ٣٢٩).

(٢) سفيان بن سعيد، أبو عبد الله الثوري، الإمام الكبير. روى القراءة عن حمزة الزيات. ت ١٦١ هـ. (غاية ١/ ٣٠٨)

(٣) أبو عبد الله النخعي، أحد الأعلام. روى عن الأعمش وغيره. روى عنه: سفيان والليث، وغيرهما. ت ١٧٧ هـ. (السير ٨/ ٢٠٠)

(٤) أبو صالح المدائني، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، روى عن سفيان وغيره. روى عنه أحمد بن حنبل وغيره، ت ١٩٦ هـ، وقيل: ١٩٧ هـ. (السير ٩/ ١٨٨).

(٥) سقط من النسخ الثلاث، والصواب ما أثبتته من إبراز المعاني ١/ ١٠٤.

(٦) علي بن صالح بن صالح بن حي، أبو الحسن، الإمام، القدوة الكبير، تلا علي حمزة وتصدر للإقراء. وثقه أحمد وابن معين. ت ١٥٤ هـ. (السير ٧/ ٣٧١).

من الزهد والورع والتحرُّز عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن ؛ لأنه روى حديثاً يتضمنُ التعلُّيظَ في ذلك ، فتمذهبَ به ، والحديثُ رواه أبو داودَ في سننه ، وهو عن عبادة^(١) قال : عَلَّمْتُ نَاساً مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْساً ، فَقُلْتُ : لَيْسَتْ بِمَالٍ ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، لَا تَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - فَلَأَسْأَلَنَّهُ ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ قَوْساً مِنْ كُنْتُ أَعَلَّمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ : « إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقاً مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا » .^(٢)

وفي روايةٍ قال : « جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقْلَدُتْهَا » أو « تَعَلَّقَتْهَا » .^(٣)

(١) عبادة بن الصامت بن قيس ، أبو الوليد الأنصاري ، رضي الله عنه ، أحد النقباء ليلة العقبة ، ت ٣٤ هـ ، وقيل غير ذلك . (السير ٥ / ٢) .

(٢) الحديث رواه أبو داود (٣٤١٦) في الإجارة ، باب : في كسب المعلم ، وابن ماجه (٢١٥٧) في التجارات ، باب : الأجرة على تعليم القرآن ، والبيهقي^١ (١٢٥ / ٦) في كتاب الإجازات ، باب : مَنْ كَرِهَ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ ، والبغوي^٢ في شرح السنة (٢٦٨ / ٨) ، وابن عراق في تنزيه الشريعة (٢٧١ / ١) ، وذكره الحاكم^٣ (٤١ / ٢) في كتاب البيوع - من طريق مغيرة بن زياد - وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » ، قال الذهبي^٤ في التلخيص : « مغيرة صالح الحديث ، وقد تركه ابن حبان » ، والحديث في تخريج الدلالات السمعية (ص ٨٤) ، وكنز العمال (٢٨٦٦) .

(٣) الحديث رواه أبو داود (٣٤١٧) في كتاب الإجارة ، باب : في كسب المعلم ، وأحمد (٣٢٤ / ٥) ، والبيهقي^٥ (١٢٥ / ٦) في الإجارة ، باب : مَنْ كَرِهَ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ ، والحاكم^٦ (٣٥٦ / ٣) في كتاب معرفة الصحابة ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . =

ويُحكى أن جرير بن عبد الحميد^(١) قال : « مرَّ بي حمزة في يومٍ شديدٍ الحرِّ
فعرَضْتُ عليه الماءَ الباردَ ، فأبى ؛ لأنِّي كنتُ أقرأ عليه » .^(٢)
وكان الأعمش^(٣) إذا رآه مُقبلاً قال : « هذا حَبْرُ الْقُرْآنِ » .^(٤)

= ووافقه الذهبي في التلخيص ، وهو في كنز العمال (٢٨٦٥ ، ٤٢٠٠) .

قال الإمام النووي : « وأما أخذ الأجرة على تعليم القرآن فقد اختلف العلماء فيه : فحكى
الإمام أبو سليمان الخطابي منع أخذ الأجرة عليه عن جماعة من العلماء ، منهم الزهري
وأبو حنيفة ، وعن جماعة أنه يجوز إن لم يشترطه ، وهو قول الحسن البصري والشعبي
وابن سيرين ، وذهب عطاء ومالك والشافعي وآخرون إلى جوازها إن شارطه واستأجره
إجارةً صحيحة ، وقد جاء بالجواز الأحاديث الصحيحة » . ثم ذكر حديث عبادة كدليل
للمانعين وقال : « وأجاب الموجزون عن حديث عبادة بجوابين : أحدهما : أن في إسناده
مقالاً . والثاني : أنه كان تبرع بتعليمه فلم يستحق شيئاً ، ثم أهدى إليه على سبيل العوض ،
فلم يجز له الأخذ ، بخلاف من يعقد معه إجارة قبل التعليم ، والله أعلم » اهـ . التبيان ص
٤٥ ، ٤٦ .

(١) جرير بن عبد الحميد ، أبو عبد الله الرازي . سمع الحروف من الأعمش وله عنه نسخة .
ت ١٨٧ هـ . (غاية ١ / ١٩٠) .

(٢) إبراز المعاني ١ / ١٠٤ ، وقد ذكر الهذلي في الكامل ١٥ / ب هذا الخبر غير منسوب .

(٣) سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمد الكاهلي ، الإمام الجليل . أخذ القراءة عرضاً
عن إبراهيم النخعي وابن وثاب ، وغيرهما . روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً : حمزة
وجرير بن عبد الحميد ، وغيرهما . ت ١٤٨ هـ . (غاية ١ / ٣١٥ - معرفة ١ / ٩٤) .

(٤) الخبر في المستنير ١ / ٢٤٦ ، والمصباح الزاهر فقرة ٤٣٠ ، واللائل الفريدة ١٦ / أ ، =

أَخَذَ الْقُرْآنَ عَنْ جَمَاعَةٍ أَجْلَاءَ، مِنْهُمْ: الْأَعْمَشُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى^(١)، وَحُمْرَانُ
ابْنُ أَعْيَنَ^(٢)، وَأَخَذَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ^(٣)، عَنْ عَلْقَمَةَ^(٤)، عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَرَأَ أَيْضاً عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٥)، وَجَعْفَرُ عَلَى
آبَائِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ أَحَدٌ إِلَّا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَانَ يَخْتِمُ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْساً
وَعِشْرِينَ خْتَمَةً. وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ فِي الْفَرَائِضِ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ^(٦).

= ومعرفة القراء ١/ ١١٣، وغاية النهاية ١/ ٢٦٣، والنشر ١/ ١٦٦.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي القاضي، أحد الأعلام. ت ١٤٨ هـ.
(غاية ٢/ ١٦٥).

(٢) مقرئ كبير. تُوفِّي في حدود ١٣٠ هـ، أو قبلها. (غاية ١/ ٢٦١ - معرفة ١/ ٧٠).

(٣) يحيى بن وثاب الكوفي، تابعي، ثقة كبير. روى عن: ابن عمر وابن عباس. عرض
عليه: الأعمش، وغيره. ت ١٠٣ هـ. (غاية ٢/ ٣٨٠ - معرفة ١/ ٦٢).

(٤) علقمة بن قيس، أبوشبل النخعي، الفقيه الكبير. وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، ت ٦٢ هـ.
(غاية ١/ ٥١٦ - معرفة ١/ ٥١).

(٥) أبو عبد الله الصادق المدني، رضي الله عنه. ت ١٤٨ هـ. (غاية ١/ ١٩٦).

(٦) أخرج له مسلم (١٤٥) في: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر
بعد الصلاة، وبيان صفته. ولفظه: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ،
حَدَّثَنَا حَمْزَةُ الزِّيَّاتُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ،
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ» (أَوْ: فَاعِلُهُنَّ): ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ
تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ. =

والى هذه المناقب أشار المصنّف بهذا البيت .

و(حَمْزَةٌ) مبتدأ، والجملة التعجبية خبره .

و(مَا) مبتدأ بمعنى شيء، نَكْرَةٌ تَامَّةٌ، والفعل بعدها رافعٌ لضميرها خبرٌ عنها، والمنصوبُ بعده مفعولٌ به .

وزعمَ الأخفشُ أَنَّ (مَا) هذه موصولة، والجملة بعدها صلة، والخبرٌ محذوف، أي: الذي حَسَنَ زَيْدًا شيءٌ عظيم .

وزعمَ الكوفيون أَنَّ (مَا) استفهاميةٌ مبتدأ، وما بعدها الخبرُ .

و(مِنْ مُتَوَرِّعٍ) تمييزٌ، وكذلك: إِمَامًا، صَبُورًا، مُرْتَلًّا .

و(لِلْقُرْآنِ) متعلّقٌ بـ «مُرْتَلٍّ» .^(١)

ويجوز نصبُ (إِمَامًا) وما بعده على الحال أو على المدح، ويجوز أن يكونَ

= وأخرج حمزة أيضاً الترمذي (٢٤٤٩) في صفة الجنة، و(٢٨٣١) في فضائل القرآن، و(٣٣٠٧، ٣٤٠٢) في كتاب الدعوات، وأبوداود (١٥٣) في كتاب الطهارة، و(١٦٥٧) في كتاب المناسك، و(٣٤٧٠) في الحروف والقراءات، وابنُ ماجه (٣١١٠) في المناسك و(٣٧٨٤) في الأدب، وأحمد (٧٩١٠، ١٠٩٠٤) في باقي مسند المكثرين، و(٢٠٢٠٣، ٢٠٢٠٦) في مسند الأنصار، والدارمي (٢٧٠٣) في الرقاق، و(٣١٩٧) في فضائل القرآن .

(١) اللام في (لِلْقُرْآنِ) زائدة، وتُسمَّى: لام التقوية، زيدت لتأخر العامل الذي هو: (مُرْتَلٍّ) ولأنه فرعٌ في العمل . انظر: مغني اللبيب ص ٢٦٨، ٢٨٧ .

قوله : (مَا أَزْكَاهُ) جملةٌ معترضة [١٩/ب] بين المبتدأ - وهو (حَمْزَةٌ) - وخبره وهو قوله في البيت الآتي : (رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ).

و(أَزْكَاهُ) من زَكَا، إذا طَهَّرَ ونَمَا صلاحُهُ، و«مُرْتَلٌّ» أي مبينٌ.

٣٨- رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ، وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنَّاً وَمُحَصَّلاً

ذكر راويين عن حمزة بينهما وبينه رجلٌ، وهو سُلَيْمٌ بنُ عيسى بنِ عامرٍ بنِ غالبِ الحنفيُّ، يُكنى أبا عيسى، كوفيٌّ.

كان من أضبط الناس لحرف حمزة، كان حمزة إذا جاء سُلَيْمٌ يقول لأصحابه : «تَحَفَّظُوا فَقَدْ جَاءَ سُلَيْمٌ»^(١).

وتوفيَّ سنة ثمانٍ - أو تسعٍ - وعشرين ومائتين^(٢).

قرأ على سُلَيْمٍ هذا خَلْفٌ وَخَلَادٌ، فَأَمَّا

خَلْفٌ

فهو خَلْفٌ بنُ هشامٍ بنِ طالبِ البزَّارُ - براءٌ مهملةٌ أخيراً - يُكنى أبا محمدٍ، وهو صاحبُ الاختيار، توفيَّ سنة إحدى - أو ثمانٍ، أو تسعٍ - وعشرين ومائتين

(١) قول حمزة مذكور في جامع البيان لللداني ١/ ١٥٠، واللائق الفريدة ١٦/ب،

ومعرفة القراء ١/ ١٣٩، وغاية النهاية ١/ ٣١٩، والنشر ١/ ١٦٦.

(٢) ترجمة سُلَيْمٍ في غاية النهاية ١/ ٣١٨، ومعرفة القراء ١/ ١٣٨.

بيغداد. (١)

وَأَمَّا خَلَادٌ

فهو أبو عيسى - ويقال : [أبو] (٢) عبد الله - خَلَادُ بْنُ خَالِدٍ (٣) الْأَحُولُ الصَّيرَفِيُّ الْكُوفِيُّ، ويقال : خَلَادُ بْنُ خُلَيْدٍ. تَوَفَّى سَنَةَ عَشْرِينَ - أَوْ ثَلَاثِينَ - وَمِائَتِينَ. (٤)
وقولُ الناظم :

رَوَى خَلَفٌ.....

إِلَى آخِرِهِ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ خَلَفًا وَخَلَادًا قَرَأَ عَلَى سُلَيْمٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَوَايَتِهِمَا مَا رَوَاهُ سُلَيْمٌ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ قَرَأَ عَلَيْهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ رَفِيقَهُ، وَإِنَّمَا اعْتَمَدَ النَّازِمُ فِي ذَلِكَ عَلَى شُهْرَةِ الْأَمْرِ وَوُضُوحِهِ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ.

و(مُتَقَنًّا وَمُحَصَّلًا) حَالَانِ مِنَ الْمَوْصُولِ أَوْ مِنْ عَائِدِهِ.

[الْكِسَائِيُّ] (٥)

٣٩ - وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرُّبًا

(١) ترجمة خلف في غاية النهاية ١/ ٢٧٢، ومعرفة القراء ١/ ٢٠٨.

(٢) تكملة لازمة من غاية النهاية ١/ ٢٧٤.

(٣) تحرفت في (ص) و(م) إلى : خلاد.

(٤) ترجمة خلاد في غاية النهاية ١/ ٢٧٤، ومعرفة القراء ١/ ٢١٠.

(٥) ترجمة الكسائي في غاية النهاية ١/ ٥٣٥، ومعرفة القراء ١/ ١٢٠.

هذا هو البدر السابغ ، وهو عليُّ بنُ حمزة بن عبد الله بن بهمن - بباء موحدة ونونٍ أخيراً - يُكنى أبا الحسن ، وكان ثقة ، عالماً لا سيّما بالنحو والقراءات ، صدوقاً .

قال يحيى بن معين : « مَا رَأَيْتُ بَعَيْنِيَّ هَاتَيْنِ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنَ الْكِسَائِيِّ » .^(١)

ورؤي في المنام ، ف قيل له : ما فعل الله بك ؟ قال : غفر لي بالقرآن .^(٢)

ويروى أنه قال : [رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ]^(٣) لِي : أَلَسْتُ عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ الْكِسَائِيِّ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٤) . فَقَالَ لِي : اقْرَأ . فَقَرَأْتُ : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ حَتَّى بَلَغْتُ ﴿ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [١٠] فَقَالَ لِي : يَا عَلِيُّ لِأَبَاهَيْنِ بِكَ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .^(٥)

(١) قول ابن معين المذكور في جامع البيان للداني ١/ ١٥٦ ، والمفردات السبع ص ٣٥٠ ، والمستنير ١/ ٢٧١ ، والمصباح الزاهر فقرة ٤٣٧ ، واللائل الفريدة ١٦/ ب ، ومعرفة القراء ١/ ١٢٢ ، وجمال القراء ٢/ ٤٤١ ، وغاية النهاية ١/ ٥٣٧ ، والنشر ١/ ١٧٢ .

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٤١٤ ، ٤١٥ ، المفردات السبع ص ٣٥١ ، إبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، اللآلئ الفريدة ١٧/ أ .

(٣) تكملة لازمة ، انظر : المستنير ١/ ٢٧٣ ، إبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « بلى يا رب » والتصويب من المصادر السابقة .

(٥) الخبر في المستنير ١/ ٢٧٣ ، وإبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، وقريب منه في تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٩ ، إلا أن الكلام في الجميع للنبي ﷺ وليس لله عز وجل .

توفي بالريِّ هو ومحمد بن الحسن الحنفي^(١) مع الرشيد حين توجه إليها فقال الرشيد: ههنا دفن العلم والقرآن^(٢). وذلك في سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل: قبل ذلك.

ويقال: إنه من أولاد الفرس، من سواد العراق، وجدَّه عبد الله بن بهمن^(٣) بن فيروز^(٤).

وانتهت الإمامة إليه بعد حمزة، فإنه قرأ عليه القرآن كله أربع ختمات^(٥). وأخذ أيضاً عن محمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر.

وسمي الكسائي لأنه كان يتشع بكساء ويجلس في مجلس حمزة، فكان حمزة يقول: اعرضوا على صاحب الكساء^(٦). قال الأهوازي^(٧): [١/٢٠]

(١) العلامة، صاحب أبي حنيفة. ت ١٨٩ هـ. (سير الأعلام ٩/ ١٣٤).

(٢) الخبر في المفردات السبع ص ٣٥٢.

(٣) تحرفت في (ص) إلى: «نهد»، وفي (م) إلى: «بهد»، وفي (ت) إلى: «بhez»، والصواب: بهمن، كما تقدّم، وانظر: غاية النهاية ١/ ٥٣٥.

(٤) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر.

(٥) في (ت): مرأت.

(٦) الإقناع ١/ ١٣٨، إبراز المعاني ١/ ١٥٩.

(٧) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، صاحب المؤلفات. ت ٤٤٦ هـ. (غاية ١/ ٢٢٠ - معرفة ١/ ٤٠٢).

وهذا أشبه بالصواب .^(١)

وقيل : لأنّه كان في حدّاثه يبيع الأكسية . وقيل : لأنّه من قرية بالسواد يقال لها : باكُسايا^(٢) . وقيل : لأنّه أحرّم فيه .

ويروى أنّه سُئل : لِمَ سُمِّيَت الكسائيّ ؟ فقال : لأنّي أحرمتُ في كِسَاءٍ .^(٣) ولذلك اعتمد الناظم على هذا دون ما تقدّم .

والنعتُ : الصفةُ ، واللامُ للتعليل ، و« ما » مصدرية .

قال أبو عبد الله : « وتسربلَ صلتُها ؛ لأنّ كان الناقصة لا مصدرَ لها »^(٤) ، يعني صلتُها في المعنى ، وفي عبارته نظر .

والسربالُ : القميصُ ، وقيل : كلُّ ما يُلبَس ، كالدرع وغيره ، ومنه : ﴿ سَرَّابِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَّابِلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ﴾^(٥) يقال : سربله فتسربل ، وأطلق على

(١) قول الأهوازيّ المذكور في إبراز المعاني ١٥٩ / ١ .

(٢) السّوادُ بالعراق ، وحده من حديثه الموصل طويلاً إلى عبّادان ، ومن العذيب بالقادسيّة إلى حلوان عرضاً . أمّا باكُسايا فبلدةٌ بين بغداد وواسط من الجانب الشرقيّ في أقصى النهر وان . والنسبة إليها : باكُساينيّ . انظر معجم البلدان ١ / ٣٢٧ ، ٣ / ٢٧٢ .

(٣) الخبر في تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٤ ، والتذكرة لابن غلبون ١ / ٥٦ ، والمستنير ١ / ٢٧٠ ، والإقناع ١ / ١٣٨ ، والكنز ص ٩٠ ، ومعرفة القراء ١ / ١٢٢ ، وغاية النهاية ١ / ٥٣٩ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة لوحة ١٧ / أ .

(٥) النحل ٨١ .

الكساءِ سِرْبَالاً لَّأنَّه يُنَزَّلُ منه منزلة السِّرْبَالِ إن قيل إِنَّه مختصُّ بالقميص .

و(فِي الإِحْرَامِ) متعلِّقٌ بـ «تَسْرَبَلَ» وكذلك (فِيهِ)، والضميرُ يعودُ على الكساءِ المدلولِ عليه بـ (الْكِسَائِيَّ)، ولا يَضُرُّهُنا اتِّحَادُ الحَرْفَيْنِ المتعلِّقَيْنِ بشيءٍ واحدٍ لاختلافِ الجهة، فَإِنَّ الأُولَى تَعْدِيَةٌ على جهة الظرفية، والثانية على جهة المفعولية لَّأنَّه ضَمَنَهُ معنى حَلَّ، أي حَلَّ فِيهِ في وقت الإِحْرَامِ.

وأجاز الشيخُ أن تكون «فِي» بمعنى الباءِ أو زائدة^(١)، ولا حاجةَ إليه، ويجوز أن يكون (فِيهِ) متعلِّقاً بـ (الإِحْرَامِ) ومفعولُ «تَسْرَبَلَ» محذوفٌ، أي تَسْرَبَلَهُ.

٤٠ - رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرُّضَا

وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

ذكر راويين عن الكسائي أخذاً عنه مشافهةً، أحدهما :

أبو الحارث

الليثُ بنُ خالدٍ المروزيُّ الحَاجِبُ^(٢)، انفرد بروايته القرآن عن الكسائي^(٣).

(١) إبراز المعاني ١/ ١٥٩.

(٢) قال ابنُ الجوزيِّ عنه : «وقد غلط الشَّدَائِيُّ في نسبه، فقال : الليثُ بنُ خالدٍ المروزيِّ . وكذا الأهوازيُّ فقال : المروزيُّ الحَاجِبُ . وذاك رجلٌ آخرٌ قديمٌ محدِّثٌ من أصحابِ مالك يُكنى : أبا بكر، توفِّي سنة مائتين أو نحوها، وهذا مات سنة أربعين ومائتين» اهـ . غاية النهاية ٢/ ٣٤ . وذكر الذهبيُّ قريباً من ذلك في معرفة القراء ١/ ٢١١ نقلاً عن الداني .

(٣) أي أنه لم يلقَ القرآنَ عرضاً إلا عن الكسائيِّ، مع كونه روى الحروفَ عن حمزة =

وروى عن يحيى بن المبارك اليزيدي^(١)، عن أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن^(٢)
عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقُرْآنُ غِنَى لَا فَقْرَ بَعْدَهُ، وَلَا
غِنَى دُونَهُ». ^(٣) والثاني:

أبو عمر الدوري

صاحب اليزيدي، وقد تقدم ذكره^(٣)، وكان قد جمع الحروف السبعة^(٤)، وعمي
في آخر عمره.

= ابن القاسم الأحول واليزيدي. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٤.

(١) الحسن بن أبي الحسن يَسَار، أبو سعيد البصري، إمام زمانه علماً وعملاً. قرأ على:
حِطَّان وأبي العالية. وعنه: أبو عمرو وغيره. ت. ١١٠ هـ. (غاية ١/ ٢٣٥ - معرفة ١/ ٦٥)
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٦/ ١٣)، والدَيْلمي^(٤٦٧٧)، والهذلي في
الكمال (٦/ أ)، والشجري في أماليه (٨٢/ ١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٨/ ٧)
وقال: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف»، وابن حجر (٣٥١١)
في المطالب العالية، باب: فضل القراءة، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٢٣٠٧)
وعزاه لأبي يعلى ومحمد بن نصر عن أنس، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (ص
٣٠٤)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٤٠)، والمناوي في فيض القدير (٦١٨٣)
ورمز السيوطي لضعفه.

(٣) ص ١١٦ عند شرح قول الناظم (البيت ٣١):

أَبُو عَمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلًا

(٤) انظر غاية النهاية ١/ ٢٥٥، وقد طبعت القراءات التي جمعها أبو عمر الدوري بعنوان:
جزء فيه قراءات النبي ﷺ، تحقيق د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٤١ - أَبُو عَمْرٍو هُمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا
(أَبُو عَمْرٍو هُمْ) مثلُ «وَرَشُهُمْ» و«لَيْثُهُمْ» وقد تقدّم. ^(١)

وأبو عمرو وإن كان لفظه مركباً، إلا أنه باعتبار مدلوله بمنزلة كلمة واحدة،
فلذلك جازت إضافته، ونحوه قولهم: حَبُّ رُمَانِي. ^(٢)

أخبر أن هذين من صميم العرب، ليسا من ولادة العجم في شيء، فهما
صريحا النسب، أي خالصاه.

وقد زعم قوم أن ابن عامر ليس كذلك، وقوم أن حمزة وابن كثير من
العرب، والأول هو المشهور. ^(٣)

أما أبو عمرو فقد تقدّم نسبه ^(٤)، وكذلك ابن عامر ^(٥)، وقد نسبه الناظم
إلى يَحْصَب، بطن من حَمِير، وَيَحْصَب في صاده الحركات الثلاث قبل النسب
[٢٠/ب] وبعده، وقال أبو عبد الله: «إِنَّ الْيَحْصَبِيَّ بفتح الصاد نسبة إلى يَحْصَب
بكسرهما، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لثَلَا يَتَوَالِي كسرتان وياءان، نحو: تَغْلِي فِي تَغْلِب». ^(٦)

(١) ص ٩٨ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٦): وَقَالُوا عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٦٠، وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٤.

(٣) في (ص) و(م): مشهور. وانظر إبراز المعاني ١/ ١٦٠.

(٤) ص ١٠٩ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٩): وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ.

(٥) ص ١١٧ عند شرح قول الناظم (البيت ٣٢): وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحه ١٧/ ب بتصرف. قال في اللسان (غلب): «وتَغْلِبُ: أبو قبيلة»

ولا حاجة إلى ذلك. ^(١)

و(الَوْلَاءُ) المشار إليه اختلفوا فيه : ف قيل : إنه غلب على ولادة العَجَم ، وقيل : إنه العَتَاقة ، وقيل : إنه الحَلْف ، والأوّل هو المختار ؛ لأنّ العَتَاقة لم تتحقّق في الباقيين ولا في أصولهم ، وأمّا الحَلْفُ فلا يَمْنَع من صراحة النّسَب ، فقد كان جماعة من العرب يُحالفون ، وتقدّم أنّ أبا عمرو كان حليفاً للعنبر ^(٢) ، وقيل : لبني حنيفة . و(أَحَاطَ) أي أَحَدَقَ .

و(أَبُو عَمْرٍهِمْ) مبتدأ ، و(الْيَحْصِي) عطف عليه ، و(ابنُ عَامِرٍ) بدلٌ أو عطفٌ بيان ، و(صَرِيحٌ) خبرٌ عنهما ، ولم يقل : صريحان ؛ إمّا لأنّ صريحاً كالصديق والرفيق في وقوعه على الواحد فأكثر ، وإمّا لأنّه قد حذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه ، والهاءُ في (بِه) تعودُ على « الباقي » اعتباراً بلفظه ، وإن كان واقعاً على جمع .

= . والنسبة إليها : تَغْلِي ، بفتح اللام ، استيحاشاً لتوالي الكسرتين مع ياء النسب ، وربما قالوه بالكسر ؛ لأنّ فيه حرفين غير مكسورين » اهـ .

(١) تبع الفاسي الجوهري في الصحاح ١١٢/١ بتخصيصه الفتح في الصاد فقط حين النسب إلى «يَحْصِب» ، وقد أطلق التلث في الصاد بعد النسب الفيروزآبادي في القاموس ص ٩٦ والزبيدي في التاج ٤٢٧/١ (حصب) .

(٢) ص ١١٢ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٩) : وأمّا الإمام المازني صريحهم .

٤٢- لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَىٰ بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَىٰ بِهَا مُتَمَحِّلًا

أي لهؤلاء القراء المذكورين (طُرُقٌ) أي مذاهبُ (يُهْدَىٰ) أي يَهْتَدِي فِي نفسه، أو يَهْدِي غَيْرَهُ مِنَ الْمُسْتَرَشِدِينَ .

و(كُلُّ طَارِقٍ) كُنِيَ بِهِ عَنِ الْعَالَمِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ النِّجْمُ ، وَسُمِّيَ النِّجْمُ طَارِقًا لِأَنَّهُ يَأْتِي لَيْلًا ، وَكُلُّ مَنْ أَتَى لَيْلًا يُقَالُ لَهُ : طَارِقٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِالطَّارِقِ السَّالِكَ ، مِنْ : طَرَقَ الطَّرِيقَ ، أَيْ سَلَكَهَا ، أَيْ كُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَهُمْ اهْتَدَى ، أَوْ هَدَى غَيْرَهُ لَوْضُوحِهَا وَاسْتِنَارَتِهَا .

وقوله : (وَلَا طَارِقٌ) أَرَادَ بِهِ الْمَدْلُسَ ، وَجَعَلَ الْمَدْلُسَ طَارِقًا ؛ لِأَنَّ الطَّارِقَ هُوَ الَّذِي يَأْتِي لَيْلًا ، وَاللَّيْلُ مُحَلٌّ كُلِّ آفَةٍ ، فَتَنْفَى عَنِ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ .
(وَمُتَمَحِّلًا) مِنْ : تَمَحَّلَ ، إِذَا احْتَالَ وَمَكَّرَ .

و(طُرُقٌ) مُبْتَدَأٌ ، أَوْ فَاعِلٌ بِ(لَهُمْ) عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ ، وَ(يُهْدَى) صِفَةٌ (طُرُقٌ) ، وَ(كُلُّ) فَاعِلٌ (يُهْدَى) بِالْأَعْتَابَرَيْنِ : فَبِالْأَعْتَابَرِ الْأَوَّلِ لَا حَذْفَ ، وَبِالثَّانِي الْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ .

و(لَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلَ «لَيْسَ» وَ(طَارِقٌ) اسْمُهَا ، وَ(يُخْشَى) خَبَرُهَا ، وَ(بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَوْ بِ(مُتَمَحِّلًا) .

و(مُتَمَحِّلًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلِ (يُخْشَى) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يُخْشَى) صِفَةً

(طَارِقٌ)، و(بِهَا) الخبر، أو يكون (مُتَمَحِّلًا) هو الخبر.

ويجوز أن تكون [(لَا)] ^(١) غير عاملة، ف(طَارِقٌ) مبتدأ، و(مُتَمَحِّلًا) حالٌ ليس إلا.

٤٣ - وَهْنُ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهَا

مَنَاصِبَ فَاَنْصَبَ فِي نَصَابِكَ مَفْضِلًا

أي وتلك الطُّرُق.

و(اللَّوَاتِي) جمعُ اللَّاتِي، وقيل: جمعُ اللاتِي، واللاتِي جمعُ اللَّتِي.

و(المَوَاتِي) الموافق، وأصلُ الواو الهمزُ.

و(نَصَبْتُهَا) رَفَعْتُهَا وأَبْرَزْتُهَا.

و(مَنَاصِبَ) جمعُ مَنَصِبٍ وهو الأصلُ، أي أَصْلَتُهَا أَصُولًا، أي وتلك

المذاهبُ هي التي نظمْتُها في هذه القصيدة لمن وافقني على اصطلاحِي فيها،

ونصبْتُها ^(٢) أَصُولًا لمن يقرؤها [أ/٢١] وأعلامًا لغير من يَعْرِفُهَا. ^(٣)

ثم قال: (فَاَنْصَبَ) أي اَنْعَبَ، من النَّصَبِ، يقال: نَصَبَ بالكسر يَنْصَبُ

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) في (ص) و(م): ونظمْتُها.

(٣) في (ص) و(م): وإعلامًا لعزِّ من عَرَفَهَا.

بالفتح نَصَبًا، أي تَعَبَ، قال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾^(١).

و(نِصَابِكَ) أي أصلك، أي شَمَرٌ واجْتَهَدَ في أصلٍ من العِلْمِ تَنْتَسِبُ إليه إذا انتَسَبَ الناسُ إلى قبائلهم وأبائهم، فلا عِزَّ أعزُّ من العِلْمِ.

و(مُفْضِلًا) اسمُ فاعِلٍ من: أَفْضَلَ، إذا أتى أَفْضَلَ الأَعْمَالِ، نحو: أَجْمَلَ وَأَحْسَنَ، أي أتى أَحْسَنَهَا وأَجْمَلَهَا.

و(هُنَّ) مبتدأ، والموصولُ خبره.

و(لِلْمُؤَاتِي) متعلِّقٌ بـ(نَصَبْتُهَا).

و(مَنَاصِبَ) مفعولٌ ثانٍ؛ ضَمَّنَ «نَصَبْتُ» معنى: جَعَلْتُ، وقيل: حالٌ، وقيل: تمييزٌ.

و(فِي نِصَابِكَ) متعلِّقٌ بـ«انصَبَ» أو بـ(مُفْضِلًا).

وقيل: النِّصَابُ النِّيَّةُ؛ لأنها أصلُ العمل، أي اتَّعَبَ في تَخْلِيصِ نِيَّتِكَ أَنْ تكونَ لله تعالى، و(مُفْضِلًا) حالٌ من فاعِلِ «انصَبَ».

٤٤ - وَهَآ أَنَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

(هَآ) حرفٌ تنبيهٌ يدخلُ على جميعِ أسماءِ الإشارةِ.^(٢)

(١) فاطر ٣٥.

(٢) إلَّا أسماءَ الإشارةِ المختصَّةَ بالبعيد، نحو: ثُمَّ وَهَنَالِكَ، فلا يدخلها. انظر: مغني اللبيب ص ٤٥٦.

و(أَنَا) ضمير المتكلم، و(ذَا) اسم إشارة، وفي هذين الاسمين خلافٌ كبير^(١) بين البصريين والكوفيين، وقد حَقَّقْتُ ذلك في «شرح التسهيل».^(٢)

و(أَسْعَى) بمعنى أحرص وأجتهد.

و(لَعَلَّ) هنا للترجي.

و(حُرُوفُهُمْ) يجوز أن يُراد بها قراءاتهم المختلفة، قال صاحب «العين» :
«كلُّ كلمةٍ تُقرأ على وجوهٍ تُسمَّى حَرَفًا»^(٣)، ويجوز أن يُراد بها الرموز التي اصطَلَحَ عليها، ويدلُّ عليه قوله بعد ذلك :^(٤)
جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ

(١) في (ت) و(م) : كثير .

(٢) تقدَّم في قسم الدراسة ص (٩٦) أنَّ شرحَ السمينِ على تسهيل ابن مالك مفقود فيما نعلم، ولم أجد هذه المسألة في «الإنصاف» وخلاصتها : هل (ها) التي للتنبيه في نحو : ها أنا ذا، داخله على اسم الإشارة فقدِّمت، أم على ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة ؟ خلافٌ، مال إلى الثاني سيبويه، قال : «وقد تكون (ها) في : ها أنتَ ذا، غيرَ مقدَّمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في : هذا، يدلُّك على ذلك قوله تعالى : ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءَ﴾ فلو كانت (ها) المتقدِّمة مصاحبةً (أَوَآءَ) لم تُعدَّ مع : أَوَآءَ اهـ . وأجيبَ على ذلك بأنَّها أُعيدتْ تأكيداً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، وشرحه لابن عقيل ١/ ١٨٧، والمغني ص ٤٥٦ .

(٣) قول الخليل بن أحمد مذكور في إبراز المعاني ١/ ١٦٢ .

(٤) البيت ٤٥ .

و(يَطْوُعُ) أي ينقاد، عداه بالياء لتضمينه معنى يَسْمَح .

و(القَوَافِي) جمعُ قافية، وهي آخرُ البيت من الشعر بضوابط معروفة، وفيها خلافٌ ليس هذا محلُّه .

و(أَنَا) مبتدأ، و(ذَا) خبره، و(أَسْعَى) حالٌ، ويجوز أن يكون (أَسْعَى) هو ^(١) الخبر، و(ذَا) نصبٌ بإضمار أعني، أو بدلٌ من (أَنَا) عند الأخفش .

والمعنى: إنني أجتهدُ في تسهيل هذا العلم بهذه الطرق، راجياً تسهيل ذلك عليّ .

و(مُسَهَّلًا) حالٌ من (نَظُمُ) إن فتحت الهاء، ومن فاعلٍ (أَسْعَى) إن كسرتها .
٤٥ - جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا
هذا وفاءٌ بما وعد في قوله: ^(٢)

وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَى

أي صيرتُ حروفَ ^(٣) هذه الكلمات - وهي «أبوجاد» وأخواته - (دليلاً) أي أمانةً على القراء الذين نظمتمهم في ما تقدم: أوَّلُ الحروفِ لأوَّلِ القراء، وآخرُها لآخرهم، فتكونُ الألفُ لنافع، والباءُ لقالون، والجيمُ لورش، على ما ستعرفه، [وليس لليزيدي ولا لسليم من هذه الأحرف شيء؛ لأنهما إنما ذكرا

(١) «هو» من (ص) فقط .

(٢) البيت ٤٤ .

(٣) «حروف» من (ت) فقط .

بياناً لكونهما واسطةً بين الشيخ وراوييه ، فليسا مقصودين ^(١) .

وتلك الكلمات هي : أَبْجَدُ هَوَزٌ حُطِّي كَلْمُنْ صَعْفَضُ قَرَسَتْ .

ويجيءُ من هذه الكلمات سبعُ كلماتٍ ، كلُّ كلمةٍ ثلاثةُ أحرفٍ : للشيخ الحرفُ الأوَّلُ ، وللراويين الحرفان ^(٢) [٢١ / ب] أوَّلُ لأوَّلٍ ، وآخرُ لآخرٍ ، وهي : أَبْجُ ، دَهَزُ ، حُطِّي ، كَلِمُ ، نَصْعُ ، فَضَقُ ، رَسَتْ .
فالألفُ لنافع ، والباءُ لقالون ، والجيمُ لورشٍ .
والدالُّ لابن كثير ، والهاءُ للبرزِّي ، والزايُّ لقنبلٍ .
والحاءُ لأبي عمرو ، والطاءُ للدُّوري عن أبي عمرو ، وله التاءُ عن الكسائي .

وقد نظَّم بعضهم هذه السبعَ كلماتٍ ^(٣) في بيتٍ ، بشرط تسكين الوسط من : « دَهَزُ ، كَلِمُ ، نَصْعُ » فقال : ^(٤)

أَبْجُ دَهَزَ حُطِّي كَلِمُ نَصْعُ فَضَقُ رَسَتْ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا
وأصلُ أَبْجَدُ : أَبُو جَاد ، وهَوَزُ : هَوَازُ ، وَكَلْمُنْ : كَلْمُونُ ، وَقُرِشَتْ : قُرَيْشَاتُ ،
فحذفوا الألفَ من هَوَازَ وَقُرَيْشَاتُ للاستغناء عنها بهمزة أَبْجَدُ ، والواوُ من
« أَبُو » و « كَلْمُونُ » للاستغناء عنها بواو هَوَزُ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من (ت) .

(٢) في (ص) و(م) : الحرفين .

(٣) كذا في النسخ الثلاث ، والوجه : السبعُ الكلماتِ .

(٤) البيت في إبراز المعاني ١ / ١٦٣ .

وقال بعضهم: إنَّ قولهم: أَبُوجَادَ وَهَوَّازَ وَحُطِّيَّ عَرَبِيَّةٌ تَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي الانْصِرَافِ، وَإِنَّ كَلَمُنْ وَصَعْفَضْ وَقُرَيْشَاتٌ أَعْجَمِيَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ، وَالتَّنْوِينُ فِي قُرَيْشَاتٍ كَتْنَوِينِ عَرَفَاتٍ، يَعْنِي تَنْوِينَ عَوْضٍ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَائِلَ بِذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا أُعْرِبَتْ فَهَذَا حَكْمُهَا، أَمَّا إِذَا جِيءَ [بِهَا] ^(١) لَتَقْيِيدِ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ فَتُبْنَى عَلَى السَّكُونِ.

وقيل: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَ السَّتَّ أَسْمَاءُ مُلُوكٍ مَدِينِ قَوْمِ شُعَيْبٍ، وَإِنَّ رَئِيسَهُمْ كَلَمُنْ هَلَكَ يَوْمَ الظُّلَّةِ.

وقيل: إِنَّ لِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا مَعْنًى، يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ شَيْءٍ تَفْسِيرٌ، عِلْمُهُ مِنْ عِلْمِهِ، وَجَهْلُهُ مِنْ جَهْلِهِ» ثُمَّ ذَكَرَ تَفْسِيرَهَا فَقَالَ: «أَبُوجَادَ: أَبِي آدَمُ الطَّاعَةُ، وَجَدَّ فِي أَكْلِ الشَّجَرَةِ. هَوَّازَ: زَلَّ فَهَوَّى مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ. حُطِّيَّ: حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ. كَلَمُنْ: أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ وَمُنَّ عَلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ. صَعْفَضْ: عَصَى فَأَخْرَجَ مِنَ النَّعِيمِ إِلَى النَّكَدِ. قُرَيْشَاتٌ: أَقْرَبُ بِالذَّنْبِ فَأَمِنَ الْعُقُوبَةَ» ^(٢) رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ. ^(٣)

و(جَعَلْتُ) بِمَعْنَى صَيَّرْتُ، يَتَعَدَّى ^(٤) لاثْنَيْنِ: ذَا (أَبَا جَادٍ) هُوَ الْأَوَّلُ؛

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) قول ابن عباس - رضي الله عنه - مذكور في اللآلئ الفريدة لوجه ١٨ / ب.

(٣) أبو أيوب الجزري، الإمام الحجة، عالم الجزيرة ومفتيها، حدث عن عدد من الصحابة ت ١١٧ هـ، وقيل: ١١٦ هـ. (سير الأعلام ٧١ / ٥).

(٤) في (ص) و(م): فيتعدى.

على حذف مضافٍ كما تقدّم، و(دليلاً) هو الثاني، و(على كلّ قارئٍ) متعلّقٌ به، و(على المنظوم) بدلٌ من قوله: (على كلّ) أُعيد معه حرفُ الجرِّ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١)، أو يكونُ معمولاً لِعاملٍ مقدّرٍ، أي مُرتباً على المنظوم من القراء.

و(أولّ أوّلاً) نصبٌ على الحال، أي مرتّبين، وأصله: أوّلاً لأوّلٍ، فحذف حرفُ الجرِّ، ورُكِّبَتِ الكلمتان تركيباً «خمسَ عشرَ» فبُنِيَ على الفتح: أمّا الأوّل فلتنزله منزلة صدرِ الكلمة من عجزِها، وأمّا الثاني فلتضمّنه معنى الحرف. أو يكونُ أصله: أوّلاً فأوّلاً، فحذف حرفُ العطف، وبُنِيَ على ما تقدّم. وهذا نظيرُ قولهم: هو جاري بيتَ بيتَ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً. أي هو جاري بيتاً لبيتٍ، ولقيته كَفَّةً وكَفَّةً. ففعلٌ بهما ما تقدّم، فالأوّل بمنزلة مُتلاصِقاً، والثاني بمنزلة متكافئين.^(٢)

ونبه الشيخُ شهابُ الدين على فوائدٍ لم يتعرّض لها الناظم، قال: «وإنّما فهمتها [٢٢/أ] من تصرفه في نظمه».^(٣)

فمنها أنّه لا يأتي بحروف الرمز مفردةً، بل في أوائل كلماتٍ قد ضمّنها

(١) الأعراف ٧٥.

(٢) قال في اللسان (كفف): «وقولهم: لقيته كَفَّةً كَفَّةً، بفتح الكاف، أي كفاحاً، وذلك إذا استقبلته مواجهةً، وهما اسمان جُعِلَا واحداً وبُنِيَ على الفتح مثل: خمسَ عشرَ» اهـ.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٦٤.

معنى صحيحاً، إما ثناءً على قارئ، أو قراءة^(١)، أو تعليلاً، كقوله:

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةٍ^(٢)

وَمَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ^(٣)

سَلْسِلًا نُونٌ إِذْ رَوَوْا صَرْفَهُ لَنَا^(٤)

وقد يأتي بها بعد الواو الفاصلة كقوله:

... وَعَلَا الْحَرَمِيُّ^(٥)

وَكَمْ صُحْبَةٍ.....^(٦)

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصُرُ هَمْزَةٍ جَاءَنَا^(٧)

فالعين لحفص، والكاف لابن عامر، والحاء لأبي عمرو، ولا يفعل ذلك إلا

والواو زائدة، فلو كانت أصلاً لم يكن ما بعدها رمزاً، كقوله:

وَعَى نَفَرٌ.....^(٨)

(١) «أو قراءة» من (ت) فقط.

(٢) البيت ١٠٠ من: باب البسمة.

(٣) البيت ١٠٨ من فرش سورة أم القرآن.

(٤) البيت ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٥) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٦) البيت ٧٣٩ من فرش سورة يونس.

(٧) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف.

(٨) البيت ١٦٦ من: باب هاء الكناية.

..... وَصَلَاً

..... سَمًا كَامِلًا..... (١)

فالعين ليست رمزاً لحفص مع «نَفَر»، وكذا الصاد ليست رمزاً مع «سَمًا» لأنَّ الواو من نفس الكلمة.

وكذا لا يفعل ذلك إلا في ابتداء المسألة، لا في أثناء الرمز، نحو:

..... حَقٌّ وَذُو مَلَا (٢)

..... حَقٌّ وَذُو جَلَا (٣)

فالذال ليست برمز لأنها لم تكن في ابتداء المسألة.

ومنها أنَّ الهمزة من «أَبْجَد» رمزٌ لنافع وتُكتب ألفاً، فاستعمل الألف الثابتة في

الخطِّ مثل ألفِ الوصل، وإن كانت ساقطة لفظاً، نحو:

..... وَإِنْ افْتَحُوا الْجَلَا (٤)

..... مَعِيَ نَفَرُ الْعَلَا (٥)

لَهُ الرَّحْبُ..... (٦)

(١) البيتان ٨٠٩، ٨١٠ من فرش سورة النحل.

(٢) البيت ٥٧٩ من فرش سورة آل عمران.

(٣) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ١٠٤٧ من فرش سورة الطور.

(٥) البيت ٣٩٨ من: باب مذاهبهم في ياءات الإضافة.

(٦) البيت ١٦٥ من: باب هاء الكناية.

ولو تجنَّبه كان أحسن، وقد لزم منه إلباسٌ في الكهف في قوله :
..... وأَقْبَلَا

عَلَى حَقٍّ (١)

وهو أن يكون الألفُ رمزاً للنافع مع «عَلَى حَقٍّ» كما فعل في :

.. وَعَلَا الْحَرَمِيُّ (٢)

وَكَمْ صُحْبَةٍ (٣)

ومنها أن القراءة متى اتَّفَقَ عليها الراويان ذكر شيخهما؛ لأنَّه يأتي بلفظٍ واحدٍ
وهذا هو الغالب، وقد يأتي برمزٍ لهما للحاجة، كقوله :

..... فَمَدَّ لَهُ مُلَا (٤)

..... ضَوْءٌ سَنَّا تَلَا (٥)

..... زَاكِيهِ هَلَّلَا (٦)

ومنها أنَّه لا يجمع بين الرمز والاسم الصريح .

ومنها أنَّه إذا اتَّصل شيءٌ من هذه الحروف بضميرٍ قراءٍ تقدَّم ذكرهم لم يكن رمزاً،

(١) البيتان ٨٥٠ ، ٨٥١ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف .

(٣) البيت ٧٣٩ من فرش سورة يونس .

(٤) البيت ٨٣٩ من فرش سورة الكهف .

(٥) البيت ٣١٢ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٦) البيت ٤٩٢ من فرش سورة البقرة .

وكان الضميرُ كالمصرَّح به ، وقد تقدَّم أنَّه لا يجمع بين الرمز والصريح فقوله :^(١)

وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رَضَى

ثمَّ قال :

وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ.....

أي ﴿وَيَبْصُطُ﴾^(٢) بالصاد عن مَنْ ذَكَرُوا

في «صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رَضَى»، ولا نقول إنَّ العَيْن في «عَنْهُمْ» رمزُ حفصٍ .

وكذا قوله :

وَضَمَّ أَوْلُوا حَقَّ وَلَغِيَّةٍ لَهُمْ^(٣)

لا نقول إنَّ اللام في «لَهُمْ» رمزُ لهشام ؛ لأنَّها جامعَتُ ضميرَهم ، وضميرُهم

كالتصريح باسمهم ، فلو كان الضميرُ لغير مَنْ تقدَّم من القراء كان الحرفُ المتَّصِلُ

به رمزاً كقوله :

لَهُ الرَّحْبُ.....^(٤)

..... لَهُ الْحَلَا^(٥)

فاللام في «لَهُ» لهشام .

(١) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة .

(٢) البقرة ٢٤٥ .

(٣) البيت ١١٠٩ في باب : ومن سورة النبأ إلى سورة العلق .

(٤) البيت ١٦٥ من : باب هاء الكناية .

(٥) البيت ٤١٥ من : باب مذاهبهم في ياءات الإضافة .

ومنها أنه إذا اجتمع قراءتان لقارئ واحد فتارة يُسمَّى بعد الثانية ، فتكون التسمية للقراءتين معاً ، كقوله : ^(١)

..... وَأَنْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حُلًّا حَلًّا
وتارة يُسمَّى لكل واحدة كقوله : ^(٢)

..... وَفِيهِ لَمْ يُنَوِّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْصِ عَوًّا
وقد رمز بعد ثلاث قراءات لحزمة في قوله : ^(٣)
سَنَكْتُبُ يَاءً ضُمًّا

البيت .

وتارة يُسمَّى مع ^(٤) الأولى ويعطفُ الثانية عليها كقوله : ^(٥)
وَيُغْشِي سَمًا خِفًّا [وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وَلَا]
البيت . ^(٦)

فقوله : « وَالنُّعَاسَ [٢٢/ب] ارْفَعُوا » يعني لـ « حَقَّ » المتقدم ذكره ؛ لأنه

(١) البيت ٧٢٣ من فرش سورة الأنفال .

(٢) البيت ٧١٧ من فرش سورة الأنفال .

(٣) رقم ٥٨١ من فرش سورة آل عمران .

(٤) « مع » من (ت) فقط .

(٥) البيت ٧١٥ من فرش سورة الأنفال .

(٦) أكملت البيت بين حاصرتين لإيضاح الشاهد منه .

قد أتى بالواو الفاصلة في قوله : «وَلَا» فلو كان رفعُ ﴿النُّعَاسِ﴾^(١) لغير مَنْ تقدَّم ذكرُه لسمَّاه قبل الواو .

ومنها مواضع يصلح أن تكون رمزاً وليست برمز^(٢) في مُرادِه ، وذلك في باب المدِّ^(٣) والإمالة والزوائد وفرش الحروف ، وهو مُشْكِلٌ ، وفي باب البسمة موضعٌ ذكروا أنَّه رمزٌ ، وعندي أنَّه ليس برمزٍ ، وسننبّه على جميع ذلك إن شاء الله تعالى .



(١) الأنفال ١١ .

(٢) في (ت) و(م) : رمزاً .

(٣) «المدُّ» من (ت) فقط .

٤٦ - وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رَجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

أخبر أنه متى رمز بالحرف فلا يرمز به إلا بعد ذكره الحرف، أي الكلمة التي اختلف فيها القراء، ولا يأتي بالرمز قبل ذلك، وهذا بخلاف الرمز بالكلمات الآتي ذكرها أو التصريح بأسمائهم، فإنه يكون قبل الحرف وبعده، ثم أخبر أنه إذا انقضت تلك الكلمة بخلافها أتى بواو فاصلة بينها وبين المسألة التي بعدها، ولو لم يفعل ذلك لاختلطت المسائل بعضها ببعض، وظن ما ليس برمز رمزاً، لاسيما فيما يأتي به بين كلمتين للحاجة إليه في تميم وزن ونحوه، كقوله :

..... وَجَهَا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلَا ^(١)

..... حَقٌّ وَذُو جَلَا ^(٢)

فما بعد الواو ليس برمز، وقد يأتي بكلمة أولها واو في أثناء تقييد المسألة؛ لضرورة القافية، قد تكون الواو فيها فصلاً كقوله: ^(٣)

..... مِنْ رَجَزٍ أَلِيمٍ مَعَا وَلَا

..... عَلَى رَفْعٍ خَفَضِ الْمِيمِ دَلَّ عَلَيْهِ
فالواو في «وَلَا» ليست فاصلة.

كما أن ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها رمزاً، إنما يأتي الرمز بعد كمال التقييد

(١) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيتان ٩٧٥-٩٧٦ من فرش سورة سبأ.

غالباً، كذلك الواو لا تأتي فاصلةً إلا بعد كمالِ المسألةِ من رمزٍ وقيد، وهو لم يجعل الواو رمزاً لأحد، فجعلها فيصلاً أي فاصلةً، وإنما خصَّ الواو بذلك لأنها أيسرُ في النظم؛ إذ أغلبُ أحوالِها عاطفةٌ، والقراءاتُ تراجمٌ يُعطفُ بعضها على بعضٍ .

وقد يفصلُ بغير [الواو] ^(١) العاطفة، كقوله: ^(٢)

... دَارَ وَجْهًا

وليس كلُّ كلمةٍ أوَّلُها واوٌ تكونُ للفصل؛ لإتيانها في ألفاظِ القرآن وكلماتِ التقييد، كقوله: ^(٣)

وَصَحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتَحُ ضَمٌّ ..

ثمَّ قال:

..... وَرَاءَهُ بِكَسْرٍ

وكذلك: ^(٤)

وَبِالضَّمِّ وَأَقْصُرُ وَأَكْسِرُ التَّاءَ قَتَلُوا

وتقدّم أنها تقعُ في أثناءِ كلماتِ التقييدِ وإن لم تكن تلك الكلمة تقييداً، بل

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) البيت ٥١٢ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

(٤) البيت ١٠٣٨ من فرش سورة محمد ﷺ.

احتيج إليها لتتميم قافية، كقوله: ^(١)

..... وَفَكَ أَرْفَعَنْ وَلَا

فإنَّ قوله: «وَلَا» وقعَ حَشْوَاً لأجل القافية، وقوله بعد ذلك: ^(٢)

وَبَعْدُ أَخْفِضَنْ وَأَكْسِرْ وَمُدَّ...

الواوُ في الكلماتِ داخلةٌ على ما هو تقييد، لا فصل في واحدةٍ منها إلى قوله: «وَمُؤَصَّدَةٌ» وإنَّما الواوُ الفاصلةُ هي الآتيةُ بعدَ كمالِ الرمز.

ثمَّ إنَّ الكلمةَ التي أوَّلُها واوُ الفصلِ تارةً ليس المرادُ بها إلَّا ذلك، كقوله: ^(٣)

..... وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ بِكَسْرِ شَفَا وَأَفِ.....

ف«وَأَفِ» ^(٤) لم يأتِ بها إلَّا للفصلِ وإن تَضَمَّنَتْ معنىً صحيحاً، وهو الشَّاء على القراءة.

وتارةً يكونُ ما بعدَ الواوِ مقصوداً [٢٣/أ] لغير الفصل، إمَّا من الحروفِ

المختلَفِ فيها، نحو: ^(٥)

وَمُؤَصَّدَةٌ فَاهْمَزْ.....

(١) البيت ١١١٢ من باب: ومن سورة النَّبَأِ إلى سورة العلق.

(٢) البيت ١١١٣ من باب: ومن سورة النَّبَأِ إلى سورة العلق.

(٣) البيت ٦٩٩ من فرش سورة الأعراف.

(٤) «فَوَافٍ» من (ت) فقط.

(٥) البيت ١١١٤ من باب: ومن سورة النَّبَأِ إلى سورة العلق.

وإمّا اسمٌ لقارئ نحو: ^(١)

وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسْرَى . . .

وقد يكون ما بعد الواو رمزاً، وهو قليل، نحو:

.. وَعَلَا الْحَرَمِيُّ ^(٢)

وَكَمْ صُحْبَةٍ ^(٣)

و(الْحَرْفَ) مفعولٌ بقوله: «ذِكْرِي» وهو مصدرٌ مضافٌ للفاعل .

و(أُسْمِي) من: أُسَمِيَ، يقال: أُسْمِيَ ^(٤) وَسَمِيَ، لغتان، فإذا كانا بمعنى

ذِكْرِ الاسمِ تعدياً لواحدٍ، ومنه هذا البيت، ومتى كانا بمعنى الوضع لشيء تعدياً
لاثنتين، نحو: سَمِيتُ ابْنِي زَيْدًا، والأصلُ تعديته للثاني بالحرف، أي بزيد .

والمرادُ بـ«الرجال» القراءُ، وأضافهم للحرف لأنهم ناقلوه ^(٥) كذلك .

و(مَتَى) ظرفُ زمانٍ، يكون شرطاً واستفهاماً، وهي هنا شرطٌ، والجزمُ

بحذفِ الحركةِ المقدَّرة، فلذلك أثبتَ الياءَ في (تَنْقُضِي) و(آتِيكَ) .

و«الْفَيْصَلُ» الفاصل، أتى بها على: فَيَعْلَ ك: ضَيَّعَ وَبَيَّسَ مبالغةً .

(١) البيت ٤٦٦ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف .

(٣) البيت ٧٣٩ من فرش سورة يونس .

(٤) «يقال أُسْمِيَ سقط من (ص)» .

(٥) في (ت): نقلوه .

و(مِنْ بَعْدٍ) متعلّقٌ بـ(أُسْمِي) والتقدير: وَأُسْمِي مِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الحرفِ رَجَالَهُ .
وإتيانه بالرمز قد يكونُ بعدَ كلمةٍ [قُرْآنِيَّة] ^(١) واحدة، نحو: ^(٢)
وَيَقْبَلُ الْأُولَى أَنَّثُوا دُونَ حَاجِزٍ

وقد يكون بعد اثنتين، كقوله: ^(٣)

وَكَسَرُ بَيُوتٍ وَالْبَيُوتِ يُضَمُّ عَنْ حِمَاً

وقد يكون بعد ثلاث، كقوله: ^(٤)

وَقِيلَ وَغِيضٌ ثُمَّ جَائِيءٌ يُشْمُهُا لَدَى

وبعد أربع، كقوله: ^(٥)

وَسَكَنٌ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤَلَّهِ وَنُصَلِّهِ وَنُؤْتِهِ

وقد يكونُ بعدَ قاعدةٍ كُلِّيةٍ يدخلُ تحتها كلماتٌ كثيرة، نحو: ^(٦)

وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ

والأغلبُ أنَّه لا يأتي بالرمز إلا بعدَ كمالِ التقييدِ للحرفِ إنِ احتاجَ إلى

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٤٤٧ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ١٦٠ من : باب هاء الكناية .

(٦) البيت ٤٩٥ من فرش سورة البقرة .

ذلك، كالأمثلة المتقدمة، وقد يأتي بالرمز في أثناء التقييد كقوله: ^(١)
..... وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقَلًا

..... كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ

فقوله: « وَأَقْصُرُ » تمام التقييد في قوله تعالى: ﴿ فَيُضَعِّفُهُ ﴾ ^(٢) فجاء بالرمز - وهو « كَمَا دَارَ » - بين القيدين وهما: « ثَقَلًا » و« أَقْصُرُ ». ومثله: ^(٣)

..... وَمَعَ مَدٍّ كَائِنَ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلَا

..... وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا.

ومثله مع الاسم الصريح قوله: ^(٤)

..... وَفِي فَازَلَّ اللَّامُ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي غَافِرٍ: ^(٥)

..... أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزُ ثَمَلًا

..... وَأَسْكِنَ ^(٦) لَهُمْ

(١) البيتان ٥١٦ - ٥١٧ من فرش سورة البقرة.

(٢) البقرة ٢٤٥.

(٣) البيتان ٥٧٠ - ٥٧١ من فرش سورة آل عمران.

(٤) البيت ٤٥١ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ١٠١٠ من فرش سورة المؤمن.

(٦) كذا في النسخ الثلاث، وفي « الشاطبية » المطبوعة: وَسَكَنَ، والمؤدَّى واحد.

فإن قوله : «لَهُمْ» قائم مقام تكرير الرمز .
وقد يرمز قبل التقييد كقوله : ^(١)

وَإِثْمٌ كَبِيرٌ شَاعَ بِالنَّاسِ مِثْلًا

٤٧ - سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِبِيَّةٌ فِي اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلًّا

أخبر في هذا البيت أنه متى ارتفع اللبس بين الكلمات التي من القرآن وغيرها لا يلتزم الإتيان بالواو الفاصلة ، بل قد يستغنى عنها كقوله : ^(٢)
وَيُنَبِّتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ . . .

وقوله : ^(٣)

وَيَدْعُونَ خَاطِبٌ إِذْ لَوَى هَاءُ مِنْهُمْ بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ

ففي البيت الأول لفظ بكلمتين من القرآن ، وفي البيتين الأخيرين لفظ بثلاث ولم يأت بواو فاصلة لعدم اللبس ، وليس مراده أنه متى ارتفع اللبس [استغنى عن الواو فلم يأت بها ، بل مراده أنه إذا ارتفع اللبس] ^(٤) لا يلتزم الإتيان بها كما في الأمثلة المذكورة ، بل يأتي بها - وهو الأكثر في هذه القصيدة - وقد لا يأتي بها كما تقدم .

(١) البيت ٥٠٨ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٨٠٨ من فرش سورة النحل .

(٣) البيت ١٠١٠ من فرش سورة المؤمن .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (ص) .

وقد اختلَّ عليه موضعٌ واحدٌ في القصصِ، فإنه لم يأتِ بالواو مع الرِّيةِ
واللَّبسِ، وهو قوله: ^(١)

..... وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلًا

ثمَّ قال بعده:

نَمَى نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُونَ نَ سِحْرَانِ ثِقٌ

فإنَّ قوله: «نَمَى نَفَرٌ» قد يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ من تَمَّةِ رمزِ قراءةِ حذفِ الواوِ وأنَّ قوله:
«بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُونَ سِحْرَانِ ثِقٌ» أَنَّ «يَرْجِعُونَ» و«سِحْرَانِ» للكوفيين،
وليس الأمرُ كذلك على ما سيأتي.

واعلم أَنَّهُ قد يقعُ الاتصالُ بينَ تقييدِ قراءةٍ ورمزٍ آخرَ كقوله: ^(٢)

..... تُظَلِّمُونَ غَيْبٌ بٌ شُهْدٍ دَنَا إِدْغَامٌ بَيْتٌ

فوصلَ بينَ «شُهْدٍ دَنَا» وهو رمزٌ وبينَ «إِدْغَامٌ» وهو تقييدُ قراءةٍ.

ومثله: ^(٣)

..... وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَثْقَلًا

نَعَمَ عَمَّ فِي الشُّورَى

(١) في النسخ الثلاث: «كقوله»، والوجه ما أثبتته. والبيتان هما ٩٤٨-٩٤٩ من فرش
سورة القصص.

(٢) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء.

(٣) البيتان ٥٥٥-٥٥٦ من فرش سورة آل عمران.

ثم ذَكَرَ حُكْمًا آخَرَ، وهو أَنَّهُ إِذَا لَفِظَ بِقِرَاءَةٍ اسْتِغْنَى عَنْ تَقْيِيدِهَا بِالْحَرَكَاتِ
وَالسَّكَنَاتِ، أَوْ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَنْكَشِفَ ذَلِكَ .
يُقَالُ : جَلَوْتُ الْأَمْرَ، أَيِ كَشَفْتُهُ، وَهَذَا قَدْ أَتَى فِي قَصِيدَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :
الْأَوَّلُ : أَنْ يَلْفِظَ بِالْقِرَاءَتَيْنِ مَعًا، كَقَوْلِهِ :

(١) وَحَمْزَةُ أُسْرَى فِي أُسْرَى . . .

(٢) وَفِي طَنْرًا طَيْرًا

(٣) وَعَلِمَ قُلْ عَلِمَ

(٤) سُكْرَى مَعَ سَكْرَى

الثاني : أَنْ يَلْفِظَ بِإِحْدَاهُمَا وَيَقِيدَ الْأُخْرَى، كَقَوْلِهِ : (٥)

وَبِالْتَّاءِ أَتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُوْلًا

الثالث : أَنْ يَلْفِظَ بِإِحْدَاهُمَا وَلَا يَقِيدَ الْأُخْرَى، كَقَوْلِهِ : (٦)

وَمَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ

كَأَنَّهُ قَالَ : بِالْمَدِّ .

(١) البيت ٤٦٦ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٥٥٨ من فرش سورة آل عمران .

(٣) البيت ٩٧٥ من فرش سورة سبأ وفاطر .

(٤) البيت ٨٩٣ من فرش سورة الحج .

(٥) البيت ٥٦٤ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ١٠٨ من فرش سورة أم القرآن .

الرابع : أن يلفظَ بهما معاً ، ويذكرَ بعضَ ^(١) قيود الأخرى ، كقوله :

وَوَطْئًا وَطَاءً فَاكْسِرُوهُ ^(٢)

تَمْرُونَهُ تَمْرُونَهُ وَافْتَحُوا شَذًّا ^(٣)

واعلم أن كل موضع لفظ فيه بحرفٍ مختلفٍ فيه ولم يستغنِ باللفظِ به عن القيدِ ثم قيده بما يفهمُ منه الخلافُ باعتبارِ الأضدادِ الآتي ذكرُها ، فإن لم يمكن أن يتلفظَ بالحرفِ إلا على إحدى القراءتين تعينَ ، ثم هذا على نوعين :
نوع يكونُ القيدُ لما لفظَ به ، كقوله :

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ ^(٤)

وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلَفَ حَلًّا ^(٥)

وَحَقَّقَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ ^(٦)

وَكَفَّلَهَا الْكُوفِيُّ ثَقِيلاً ^(٧)

ونوع يكونُ القيدُ فيه لما لم يلفظَ به ، كقوله :

(١) تحرّفت في (م) إلى : بعد .

(٢) البيت ١٠٨٨ من فرش سورة المزمل .

(٣) البيت ١٠٥٠ من فرش سورة النجم .

(٤) البيت ٤٤٥ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة .

(٦) البيت ٤٤٦ من فرش سورة البقرة .

(٧) البيت ٥٥٢ من فرش سورة آل عمران .

وَفِي تَكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا^(١)

وَقَصْرُ قِيمًا عَمَّ^(٢)

وهذا النوع أحسن لأخذ كل من الحرفين خطأ: هذا من جهة اللفظ وهذا من جهة القيد.

وإن أمكن أن يلفظ بالحرف على كل من القراءتين فالأحسن أن يلفظ بما لم يقيده به كقوله: ^(٣)

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمَزَةٌ

فينبغي أن يُقرأ بكسر الهاء، وقوله: ^(٤)

وَصَحْبَةٌ يُصْرَفُ [فَتَحُ ضَمٌّ وَرَأُوهُ بِكَسْرٍ]^(٥)
يُقرأ بضم الياء.

... وَذَكَرْ لَمْ تَكُنْ ...^(٦)

يُقرأ بالتأنيث في «تَكُنْ».

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

(٣) البيت ١١٠ من فرش سورة أم القرآن.

(٤) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

(٥) تكملة القيد في البيت للإيضاح.

(٦) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

وقد اختلَّ عليه موضعٌ واحد في سورة (طه) وهو قوله: ^(١)

وَأَنْجَيْتُكُمْ وَأَعَدْتُكُمْ مَا رَزَقْتُمْ شَفَا

فإنَّه لفظٌ بإحدى القراءتين ولم يقيد، مع أنَّه لم يجعل القراءة الأخرى ولم يكشفها، وسيأتي ما يمكن أن يُجاب عنه به هناك .

وهذا الحكم الذي ذكره هنا - وهو [٢٤/أ] الاستغناء باللفظ عن القيد -

لا يليقُ الإتيانُ به هنا، إنَّما كان يليقُ أن يأتي به بعد قوله :

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي

إلى قوله :

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ ...

فهذه الأبياتُ لائقةٌ به ؛ لأنَّها كلُّها في تقييد الحرفِ المختلَف فيه، وأمَّا هذه

الأبياتُ - أعني من قوله :

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ

إلى قوله :

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ

- ففي الرُّموزِ وما يتعلَّقُ بها، فلا مناسبة ^(٢) بينها وبين هذا الحكم، وإنَّما أتى به

اعتراضاً .

(١) البيت ٨٧٩ من فرش سورة طه .

(٢) تحرَّفتُ في (ت) إلى : بلا ملابسة .

و(سَوَى) ظرفُ مكانٍ لا يتصرّفُ إلّا في قليل، ويُستثنى به فيَجْرُ ما بعده
بالإضافة، وتُفتحُ سيْنُه فيُمدُّ، وتُضمُّ فيُقصّرُ، ويُكسرُ فيكونُ الأشهرُ القصرُ،
وهذا استثناءٌ من قوله :

... آتِيكَ بِالْوَاوِ فِيصَلَا

و(أَحْرَفٍ) جمعُ قِلَّةٍ أريدَ به الكثرةُ؛ لأنَّ المواضعَ المختلفَ^(١) فيها كثيرةٌ.

و(لَا رِيْبَةً) كقوله : «وَلَا طَارِقٌ» بوجهيه، وقد تقدّم.^(٢)

والرِّيْبَةُ : الشكُّ، وهو قلقُ النفسِ واضطرابُها، ولذلك قابله بالطمأنينة^(٣)،
ومنه الحديث : «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»^(٤)، وقد حقّقتُ ذلك في «لغات

(١) في (ت) : التي اختلف .

(٢) انظر شرح البيت ٤٢، ص ١٤٥ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث، والظاهر أنَّ المصنّف ينقل عن الزمخشري في الكشف ١/ ١١٣، فإنّه يقول فيه : «فإنَّ الشكَّ رِيْبَةٌ، وإنَّ الصدقَ طُمَأْنِينَةٌ : أي فإنَّ كونَ الأمرِ مشكوكاً فيه ممَّا تَقَلَّقُ له النفسُ ولا تَسْتَقِرُّ، وكونه صحيحاً صادقاً ممَّا تَطْمَئِنُّ له وتسكُن» اهـ. وعليه فالضميرُ في قول المصنّف : «قابله» يعود على الزمخشري، والله أعلم .

(٤) أخرجه أبو نُعَيْم في الحلية (٦/ ٣٥٢، ٨/ ٢٦٤)، والنسائي (٨/ ٣٢٧) في الأشربة، باب : الحثُّ على ترك الشبهات، والترمذي (٢٥٢٠) في صفة القيامة، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأحمد (١/ ٢٠٠، ٣/ ١١٢، ١٥٣)، والبيهقي (٥/ ٣٣٥) في كتاب البيوع، باب : كراهية مبايعة مَنْ أكثرُ ماله من الرِّبَا أو ثَمَنَ المحرَّم، وابنُ حِبَّان (٧٢٢) في الرقائق، باب : الورع والتوكُّل، ذكر الزَّجْرَ عمَّا يَرِيْبُ المرءَ، والحاكم (٢/ ٣، ٤/ ٩٩) =

القرآن»^(١) والجملةُ صفةٌ لـ (أَحْرَفٍ) .

و(أَسْتَغْنِي) يتعدى لاثنتين بـ «عن» والباء، وقد اكتنفاه هنا .

و(إِنْ جَلَا) جوابه محذوفٌ، أي: إِنْ جَلَا استغنيتُ .

٤٨ - وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلاً

المرادُ بـ (الْحَرْفِ) هنا حرفُ الرمزِ، لا حرفُ القراءة، ولو قال: «كَرَّرَ الرَّمَزَ

قَبْلَهَا» لَكَانَ أَظْهَرَ لِمَقْصُودِهِ .

و(الْحَرْفَ) مفعولٌ بـ (كَرَّرَ)، وفاعله يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ النَّاظِمِ،

وَأَتَى بِهِ غَائِباً التَّفَاتَاً مِنَ التَّكَلُّمِ فِي قَوْلِهِ: ^(٢)

وَبِالْلَّفْظِ أَسْتَغْنِي

كقوله: ﴿لِنُرِيَهُ وَمِنْ أَيْلَتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^(٣) والالتفاتُ بَابٌ وَاسِعٌ

قَدْ حَقَّقْتُهُ فِي «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» . ^(٤)

= في كتاب البيوع، وصحَّحه، وقال الذهبيُّ (٩٩ / ٤): «إسناده قويٌّ»، والنوويُّ في

الأذكار (ص ٦٢٦) في الأحاديث التي عليها مدارُ الإسلام .

(١) كتاب «لغات القرآن» للسَّمين من كتبه المفقودة فيما أعلم، والله أعلم .

(٢) البيت السابق .

(٣) الإسراء ١ .

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٢٢٤، ٢٢٥، والشَّعر لأبي عليٍّ ١ / ١٨٣، وشرح التسهيل لابن

مالك ٢ / ٢٠٢ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ مَكَانٍ أُسْنَدَ التَّكْرِيرُ إِلَيْهِ مَجَازاً لَوْ قَوَّعَهُ فِيهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: لَيْلُهُ نَائِمٌ^(١)، وَ«هَآ» فِي (قَبْلَهَا) لِلْوَاوِ الْفِيضِل.

أَخْبَرَ أَنَّهُ قَدْ يَأْتِي بِالرَّمْزِ مُكَرَّرًا قَبْلَ الْوَاوِ لِعَارِضٍ يَعْزُضُ لَهُ، مِنْ تَتْمِيمِ وَزْنٍ أَوْ قَافِيَةٍ، ثُمَّ سَهَّلَ الْأَمْرَ عَلَى الطَّالِبِ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ (لَيْسَ مُهَوِّلاً) أَيِ مُفْزِعاً.

وَتَكْرِيرُ الرَّمْزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ يَكُونُ الرَّمْزُ فِيهِ لِمَفْرُودٍ فَيُكْرَّرُ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ:

..... حُلَا حَلَا^(٢)

و:..... عَلَا عَلَا^(٣)

..... اِعْتَادَ أَفْصَلَا^(٤)

وَقِسْمٌ يَكُونُ الرَّمْزُ فِيهِ لَجَمَاعَةٍ ثُمَّ يَرْمِزُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ:

..... ذَا أُسْوَةٍ تَلَا^(٥)

و:..... سَمَا الْعُلَا^(٦)

(١) انظر: الدرر المصنون ١/ ٥٧، ٧/ ٣٠٧.

(٢) البيت ٧٢٤ من فرش سورة الأنفال.

(٣) البيت ١٠٩٢ من فرش سورة الإنسان.

(٤) البيت ٥٥٧ من فرش سورة آل عمران.

(٥) البيت ٥١٩ من فرش سورة البقرة.

(٦) البيت ٤٧٤ من فرش سورة البقرة.

وقسمٌ يتقدّم فيه الرمزُ للمفردِ ثم يرمزُ لجماعةٍ يدخلُ معهم كقوله: ^(١)
..... إذ سَمَا كَيْفَ عُوْلَا

فإنَّ الألفَ لنافعٍ، وهو مندرجٌ تحت «سَمَا».

وقوله: (قَبْلَهَا) أي قبل الواو، يعني إن وجدتَ لفظاً وإلا فموضِعاً كقوله: ^(٢)
..... حُلَا حَلَا

..... وَلَيْتِهِمْ

وكذا قوله: ^(٣)

..... عَلَا عَلَا

..... سَلَسَلَا

فإنَّ الحرفَ هنا تَكَرَّرَ قبلَ موضعِ الواو، يعني كان من حقّها أن يُؤتى بها. فإن قيل: فبعدَ «حُلَا حَلَا» واوُ [٢٤/ب] «وَلَيْتِهِمْ» قيل: ليستُ بفيصلٍ؛ لأنّها من لفظِ القرآن، وقد تقدّم. ^(٤)

وكما أنّه يُكرّرُ الرمزَ فكذلك يُكرّرُ الواوَ الفاصلةَ كقوله:

..... قَاصِدَا وَلَا

(١) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيتان ٧٢٣، ٧٢٤ من فرش سورة الأنفال.

(٣) البيتان ١٠٩٢، ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٤) ص ١٦٠ عند شرح البيت ٤٦.

وَمَعَ جَزْمِهِ..... (١)
 ..وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلَّلًا
 وَأَنْ تُقْبَلَ..... (٢)
 وإنما لم يُنبّه عليه لوضوحه.

و(رُبَّ) حرفٌ تَقْلِيلٌ غالباً^(٣)، ولا يَجُرُّ إِلَّا نَكْرَةً في الأشهر، ويتعلّقُ بِمَحذُوفٍ ويلزِمُ وصفُ مجرورها، وعاملها هنا مقدرٌ، أي رُبَّ مكانٍ عثَرَ عليه أو وُجِدَ، وفيها لغاتٌ كثيرة، ولها أحكامٌ ليس هذا موضعُ ذِكْرِها.^(٤)

و(كَرَّرَ) هذه الجملةُ صفةٌ ل(مَكَانٍ)، و(لِمَا) متعلّقٌ ب(كَرَّرَ)، و«مَا» يجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً، كَهِيَ فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٥)، أي لعارضٍ، وأن تكونَ نَكْرَةً موصوفةً، أي لأمرٍ عارضٍ، و(مُهوِّلاً) اسمُ فاعلٍ من: هوَّلَ يهوِّلُ أي فزعَ، أي أنه لا يؤدِّي إلى لبسٍ ولا إشكالٍ على طالبيه، وأصله من التَّهْوِيلِ^(٦)،

(١) البيتان ٢٧٧، ٢٧٨ من باب حروف قُرِبَتْ مخارجُها.

(٢) البيتان ٧٢٨، ٧٢٩ من فرش سورة التوبة.

(٣) عكس ابن هشام فجعل «رُبَّ» تَرَدُّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً. انظر: المغني ص ١٨٠.

(٤) ذكر ابن هشام في «رُبَّ» ستَّ عشرة لغة، وانظر تفصيل أحكامها في: الكتاب ١/ ٤٢٧، ٢/ ٥٤-٥٦، والمغني ص ١٧٩-١٨٤، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٦.

(٥) آل عمران ١٥٩.

(٦) في (ص) و(م): من التَّهْوِيلِ. والصواب ما في (ت)؛ قال في اللسان (هول): =

وذلك أنهم كانوا إذا استحلّفوا أحداً أوقدوا ناراً له وألقوا فيها ملحاً ثم يستحلّفونه .

٤٩ - وَمِنْهُمْ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مِثْلُثٌ وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا

لَمَّا رَمَزَ لِلقُرَاءِ منفردين بما تقدّم من كَلِم «أَبِي جَاد» وجعل الواوَ فيصلاً رمزَ لهم مجتمعين ببقية حروف المعجم ، وهي ستة أحرف يجمعها كلمتان : «تَخَذَ ظَغَش» ، ورمزَ لهم مجتمعين [بما] ^(١) يزيدُ على هذه الأحرف فاحتاج إلى كلماتٍ آخرَ نحو : «صِحَاب» وستأتي ، وليس كلُّ اجتماعٍ للقُرَاءِ يُرمز له ، بل لما يكثرُ دَوْرُهُ .

و(مِنْهُمْ) أي ومن الحروف ، أضمرها لتقدّم ذكرها في قوله : ^(٢)

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ

و(لِلْكُوفِيِّ) أراد للقارئ الكوفيّ ، فهو اسمُ جنسٍ للقُرَاءِ من الكوفيّين المذكورين في هذه القصيدة ، وهم ثلاثةٌ كما تقدّم ، ويجوزُ أن يُريدَ : لأصحاب المذهب الكوفيّ ، فحذفَ للعلم به .

وقوله : (مِثْلُثٌ) صفةٌ لـ (ثَاءٌ) أتت بصفته مذكراً لأنّه يجوز فيه الوجهان ، وكذا سائر حروف المعجم ، وحسّن - هنا - تذكيره كونه عبارةً عن ذكور ، وأتى

= «وتَهَوَّلَ للناقة تَهَوُّلاً : تشبّه لها بالسبع . . والتَهَوَّيْلُ : شيءٌ كان يُفعل في الجاهلية ، كانوا إذا أرادوا أن يستحلّفوا الرجلَ أوقدوا ناراً وألقوا فيها ملحاً» اهـ .

(١) تكملة لازمة .

(٢) البيت ٤٥ .

بهذه الصفة ليرفع المشابهة الصورية في الخط بين الباء والتاء والثاء^(١)، واللَّبسُ وإن كان مُزَالاً بالنسبة إلى أنَّ الباء لقالون، والتاء للدُّوريِّ عن الكسائيِّ - كما تقدَّم - إلاَّ أنَّه يخفى على من لم يُعانِ ذلك، وهكذا كلُّ ما جاء من نحو قوله :

..... بِالْحَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا^(٢)

..... ذَالَهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا^(٣)

وقوله : (وَسِتَّتُهُمْ) أي ستَّةُ القراءِ السبعة يُعبرُ عنهم بالحاء .

وقوله : (لَيْسَ بِأَغْفَلًا) تمييزٌ عن الحاء المهملة ؛ لأنها تقربُ منها ، وأمَّا الجيمُ فلفظُها يخصُّها ، ثمَّ يبيِّن الستَّةَ المعبرَ عنهم بالحاء فقال :

٥٠ - عَنِتُّ الْأُلَى أَثْبَتُهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالَهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا

أي عَنِتُّ الستَّةَ الذين ذكرتهم بعد نافع^(٤) في نظمي المتقدِّم ، وهم : ابنُ كثيرٍ إلى الكسائيِّ .

و(الْأُلَى)^(٥) بمعنى «الذين» ، وقد تقعُ بمعنى «اللاتي» قليلاً ، ثمَّ جعلَ

(١) وكذلك الباء .

(٢) البيت ٤٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : «مهملاً» ، وهو سهوٌ ، انظر نصَّ البيت الآتي .

(٤) «نافع» تكملة لازمة من (ت) فقط .

(٥) نصُّ الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - على عدم زيادة الواو في (الْأُلَى) إذا كانت موصولة . انظر : قواعد الإملاء ص ٣٢ .

للكوفيّين والشاميّ [٢٥/أ] - وهو ابنُ عامرٍ - الذال المعجمة، وعبرَ عنها بأنّها غيرُ [مُغفلة، أي غيرُ] ^(١) مهملة، وتحرّزَ من الدال المهملة، و«المُغفلُ» الذي لم يُنقَط، ضدّ المعجم كما سيأتي.

و(كُوفٍ) مبتدأ، جازَ الابتداءُ به لأنّه على نيّة: «الكوفيّ» أو: «وكوفيّهم» قاله الشيخ ^(٢)، وفيه نظر، وإنّما الموسَّغُ لذلك العطفُ.

و(ذالُهم) مبتدأ ثانٍ، و(لَيْسَ بِأَغْفَلًا) خبره، والثاني وخبره خبرُ الأوّل، وكلُّ ما وردَ من نحو: (وَكُوفٍ) فأصله: كُوفِيٌّ، وكذا «شَامٍ»: شاميٌّ، و«بَصْرٍ»: بصريٌّ، وإنّما حذفَ إحدى ياءِ النَّسَبِ ضرورةً، وهي المتحرّكة، فالتقى ساكنان: الياءُ الباقية والتنوينُ، فحذفتِ الياءُ لثلاثي يلتقي ساكنان، وأُعرِبَ إعرابُ المنقوص نحو: قاضٍ.

٥١ - وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالطَّاءِ مُعْجَمًا وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا

جعلَ لابنِ كثيرٍ مع الكوفيّين الطاءَ المعجمة، وتحرّزَ من الطاء [المهملة]. ^(٣)

وسمّي المنقوطة من الحروف مُعْجَمًا لإزالة عجمته - وهي لَبْسُهُ - بالنقط، وما لم يُنقَط مهملاً لعدم نقطه، وبعضهم يسمّيها كلّها حروف المعجم، ولا شك أنّ المهمل أيضاً أُزيلت عجمته بعدم نقطه، إلّا أنّ الإزالة لما كانت تحتاجُ

(١) ما بين الحاصرتين تكملة لازمة من (ت) فقط.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٥.

(٣) زيادة للإيضاح.

إلى عمل - وهو النقط - نُسِبَتِ الحروفُ إليه .

و(بِالْظَّاءِ) خبرُ (كُوفٍ)، و(مُعْجَمًا) حالٌ، وإعرابُ الباقي كالذي قبله .
٥٢ - وَذُو النَّقْطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا

أي : للكسائيٍّ وحمزةٌ وحدهما الشينُ، و(شَيْنٌ) بدلٌ من (ذُو النَّقْطِ)،
وميزَّها لثلاثاً تلتبسُ بالسين المهملةِ، فإنَّ تيكَ رمزُ أبي الحارثِ عن الكسائيِّ .

وهنا تَمَّتْ حروفُ «أَبْجَد» فاحتاجَ إلى كلماتٍ أُخْرِيرُ بِهَا للقرَّاءِ مجتمعين ،
وهي ثمانِ كلماتٍ : صُحْبَةٌ، صِحَابٌ، عَمٌّ، سَمًا، حَقٌّ، نَفَرٌ، حِرْمِيٌّ، حِصْنٌ .

ثمَّ هذه الكلماتُ منها ما هو دالٌّ على اثنينٍ فقط، وهو ثلاثة ألفاظٍ : عَمٌّ،
حَقٌّ، حِرْمِيٌّ، والبواقي دالَّةٌ على جماعةٍ : فلحمزةٌ والكسائيُّ وأبي بكرٍ شعْبَةٌ
عن عاصمٍ لفظُ «صُحْبَةٌ» كقوله :

(١) وَصُحْبَةٌ يُصَرِّفُ .

(٢) رَمَى صُحْبَةً .

وقد يَرْمِزُ لَهُم بِالْحُرُوفِ نَحْوُ : (٣)

. صَحَّ شُلْشَلَا

و(ذُو النَّقْطِ) مبتدأٌ، و(شَيْنٌ) بدلٌ منه كما تقدَّم، و(لِلْكَسَائِيِّ) خبرُهُ، و(فِيهِمَا)

(١) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٣٠٩ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٣) البيت ٤٩٩ من فرش سورة البقرة .

خبرٌ مقدَّم، و(صُحْبَةٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(مَعَ شُعْبَةٍ) حالٌ عامِلُها ما في الجارِّ من معنى الفعل، و(تَلَا) بمعنى تَبَعَ، يعني أَنَّهُ تَبَعَ ما قبله في كونه رمزاً، وليس بصفة لـ «صُحْبَةٍ» وإلا تقيَّدَتْ وأشعر اللفظُ بأنَّ المجموعَ هو الرمزُ، وكذا ما يأتي من نحو قوله :

.....نَفَرٌ حَلَا^(١)

وأجيز أن يكونَ (صُحْبَةٌ) مبتدأً، و(تَلَا) جملةٌ فعليةٌ خبرُها، والجملةُ بأسرها في محلِّ نصبٍ بالقول، و(فِيهِمَا) متعلِّقٌ بـ(قُلْ)، و(مَعَ شُعْبَةٍ) حالٌ من ضمير (فِيهِمَا)، والأوَّلُ أوَّلَى.

٥٣ - صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ، عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٌ، سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا

٥٤ - وَمَكٌّ، وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ قُلٌّ وَقُلٌّ فِيهِمَا وَالْيَحْصَبِيُّ نَفَرٌ حَلَا

[٢٥/ب] يعني يُعَبِّرُ بلفظ (صِحَاب) عن ثلاثة: حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وضمير (هُمَا) عائدٌ على حمزة والكسائي.

و(عَمَّ) لاثنين، وهما نافعٌ وابنُ عامرٍ، وهو المعبرُّ عنه بـ«الشَّام».

و(سَمَا) يُعَبِّرُ به عن ثلاثة: (نافعٍ) وأبي عمرو، وهو المعبرُّ عنه بـ(فَتَى

الْعَلَا) أي ابنه، وابن كثير، وهو المعبرُّ عنه بـ(مَكٌّ).

و(حَقٌّ) يُعَبِّرُ به عن ابن كثير وأبي عمرو، فالضميرُ في (فِيهِ) يعودُ على

(مَكٌّ)، وعطفَ (ابْنَ الْعَلَاءِ) على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ: إمَّا

ضرورة كقوله: ^(١)

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ. ^(٢)

و(نَفَر) يعبرُّ به عن ثلاثة: عن ابن كثير وأبي عمرو - لأنَّ الضميرَ في (فِيهِمَا) لهما - وابنِ عامر وهو المعبرُّ عنه بـ (الْيَحْصِييِّ).

و(صِحَابٌ) خبرٌ مقدَّم، و(هُمَا) مبتدأ مؤخَّر، و(مَعَ) في موضع الحال، و(نَافِعٌ) مبتدأ، وما بعده عطْفٌ عليه، و(عَمَّ) خبره على التشبيه بالظرف،

(١) البيت من البسيط، وصدرة:

فَالْيَوْمَ قَرِيتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

لم أعرف قائله، وهو في الكتاب ٢/ ٣٨٣، والكامل ٢/ ٩٣١، ومعاني الزجاج ٢/ ٧، والأصول لابن السراج ٢/ ١١٩، وإعراب النحاس ١/ ٣٩٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤١، والنكت ص ٦٦٩، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، وابن يعيش ٣/ ٧٨، وإبراز المعاني ٣/ ٦٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٢، والخزانة ٥/ ١٢٣، واستشهد به المصنّف في الدرر ٢/ ٣٩٦.

والشاهد في البيت قوله: «فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ» حيث عطف «الْأَيَّامُ» على الضمير المجرور في «بِكَ» من غير إعادة الخافض، والتقدير: بِكَ وبِالْأَيَّامِ.

(٢) وهي من المسائل التي اختلف فيها البصريُّون والكوفيُّون: فجعل البصريُّون ذلك قبيحاً لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر، وأجازوه الكوفيُّون مطلقاً، واستدلُّوا على ما ذهبوا إليه بأدلة عديدة ردَّ عليها البصريُّون، انظر تفصيل أدلة الفريقين في الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

والأصلُ : في عَمَّ، أي في لفظِ عَمَّ، كقوله : ^(١)
وَحَرَمِيَّ الْمَكِّيَّ فِيهِ

و(سَمَاً) مبتدأ، و(فِي نَافِعٍ) خبره، أي لفظُ (سَمَاً)، وكذلك (وَحَقُّ فِيهِ)، والجملةُ من قوله : (وَحَقُّ فِيهِ) في محلِّ نصبٍ بالقول، وقوله : (وَقُلُّ فِيهِمَا وَالْيَحْصِيَّيْنِ) إلى آخره كقوله : (وَقُلُّ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ)، و(حَلَا) ليس بصفةٍ لـ (نَفَرٌ) لما تقدَّم. ^(٢)

٥٥ - وَحَرَمِيَّ الْمَكِّيَّ فِيهِ وَنَافِعٌ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعِهِمْ عَلَا

أي لفظُ (حَرَمِيَّ) يُعْبَرُ بِهِ عَنْ اثْنَيْنِ : ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ .

لا يُقال : إِنَّ هَذِهِ نِسْبَةٌ صَحِيحَةٌ فَتَكُونُ كَالْعِبَارَةِ الصَّرِيحَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ مِنْ حَرَمِ مَكَّةَ، وَنَافِعاً مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ نَظِيرُ : «الْكُوفِيِّ» وَ«الْبَصْرِيِّ». لِأَنَّ مَوْضِعَ الرَّمْزِ مِنْهُ كَوْنُهُ لَفْظاً مُفْرَداً جُعِلَ عِبَارَةً عَنْ اثْنَيْنِ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْهُ مُفْرَداً لِإِلْبَاسِهِ ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا أَرَادَ، وَالتَّصْرِيحُ بِنِسْبَتِهِمَا أَنْ يُقَالَ : الْحَرَمِيَّانِ، وَلِجَعْلِهِ إِيَّاهُ رَمْزاً لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ وَلَا تَخْفِيفِهَا، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : ^(٣)

وَمِنْ تَحْتِهَا الْمَكِّيَّ

(١) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الْآتِي .

(٢) مِنْ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صِفَةً لَتَقَيَّدَتْ وَأَشْعَرَ اللَّفْظُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الرَّمْزُ، انْظُرْ آخِرَ شَرْحِ

الْبَيْتِ ٥٢ ص ١٨٠ .

(٣) الْبَيْتِ ٧٣٣ مِنْ فَرَشِ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

إشعاراً بأنه رمزٌ لا نسبة، والله أعلم.

ولفظُ (حِصْن) يُعبرُ به ^(١) عن أربعة: الكوفيّين ونافعٍ، و(عَلَا) ليس صفةً لـ (حِصْن) لِمَا تقدّم. ^(٢)

وهذه الألفاظُ الثمانية تارةً يأتي بها على صُورها غير مضافة، وتارةً يُضيفها لضمير القراء، نحو: ^(٣)

صِحَابُهُم

وتارةً إلى الكاف نحو: ^(٤)

وَحَقُّكَ يَوْمَ لَا

وتارةً للهاء نحو: ^(٥)

وَأَكْسِرِ الضَّمَّ حَقُّهُ

والظاهرُ أنَّ المصنّف لم يقصد مناسبةً بين الحروف والكلمات التي جعلها رمزاً عن القراء وبين مَنْ جعلت رمزاً عنه؛ لأنّه لو عكس ذلك لم يمتنع، ولأمكن توجيهه بمثل ما وجّه به بعضُ الناس ذلك، ونحن نذكره لئلا يخلو الكتابُ منه.

(١) سقط من (م): يُعبرُ به.

(٢) من أنّها لو كانت صفةً لتقيّدَتْ وأشعرَ اللفظُ بأنَّ المجموعَ هو الرمزُ، انظر آخرَ شرح البيت ٥٢ ص ١٨٠.

(٣) البيت ٦١٨ من فرش سورة المائدة، وغيره.

(٤) البيت ١١٠٤ من فرش سورة الانفطار.

(٥) البيت ٩٠٤ من فرش سورة المؤمنون، وغيره.

فقال أبو عبد الله : « أمّا الشاءُ فإنه عبّر بها عن الكوفيّين لأنّهم ثلاثة ، وهي مثلثة ، ولأنّها تشترك مع الفاء في المخرج ، وأمّا الخاءُ فلأنّه لما عبّر بالشاء عن الكوفيّين ثم أراد أن يأتي [٢٦/أ] بجماعات انضافت للكوفيّين ، وكانت الجماعات المشار إليهم أربعاً قدّم منها ما انضاف إلى الكوفيّين فيه ثلاثة ، فوافق ذلك الخاء لكونها بعد الشاء ، واتّفق أن كانت حرف استعلاء ، والقراءة المجتمعة عليها ستّة في نهاية الاستعلاء ، وأمّا الجماعات الثلاثُ الباقية فإنّه لما كان من جملتهم الكوفيّون وابن كثير ، وكان ابن كثير له العلوُ المذكورُ وانضاف إلى الكوفيّين اختار لهم الظاء ؛ لأنّها أقوى من الذال والغين ، وجعلهم بين الجمعَيْن المناسبين لهم في العدد كواسطة العقد ، وجعل الذال للكوفيّين وابن عامر ، والغين للكوفيّين وأبي عمرو ؛ لضرب من المعادلة ، وذلك أنّ التقديم فيه تنبيه على مزية المقدّم ، والحرف القوي فيه تنبيه على مزية من جعل له ، والغين أقوى من الذال لزيادتها بالاستعلاء ، فجعل الذال للمقدّم والغين للمؤخّر لما ذكرنا ، وجعل الشين ^(١) رمز حمزة والكسائي من حيث كان لها ^(٢) مخرجان لما فيها من التفشي ، فناسب جعلها دليلاً على اثنين ، وأخرهما لنقص عددهما عمّن تقدّم ولم يبق من الحروف إلّا الشين فجعلت لهما .

وأمّا الكلّم المذكورة فإنّما جعل « صُحْبَة » و « صِحَاباً » كناية عمّن ذكرهم لاصطحابهم في المذهب الكوفي ، وجعل « نَفَرًا » كناية عن ثلاثة لأنّ الثلاثة

(١) في (ص) و(م) : والشين .

(٢) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى : لهما . والتصويب من شرح الفاسيّ لوحة ٢١/ب .

نفر^(١)، وجعلَ «حَرَمِيًّا» كنايةً عَمَّنْ ذَكَرَهُ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مَنْسُوبٌ إِلَى حَرَمِهِ،
و«حَرَمٌ» - بفتح الحاءِ والراءِ - أشهرُ مِنْ «حَرَمٌ» بالكسر والسكون، ومنه: ^(٢)
وَأَمْسَتْ بِلَادُ الْحَرَمِ وَحُشاً بِقَاعُهَا لَغِيْبَةٍ مَا كَانَتْ مِنَ الْوَحْيِ تَعْهَدُ
وَأَمَّا «عَمٌّ» و«سَمًا» و«حَقٌّ» و«حِصْنٌ» فتتضمنُ الشَّاءَ بالعمومِ والسموُّ
والصدقِ والتحصُّنِ على ما سيأتي بيانه «انتهى» ^(٣).

وهذا - كما ترى - لا طائلَ فيه، ولذلك قال أبو شامة: «ولسنا بخائضينَ في
مناسبةِ كُلِّ حرفٍ لِمَنْ جعله له من جهةِ مخارجِ الحروفِ وصفاتها، فإنَّه لو
عكس ذلك لا مَكْنَ توجيهُه أيضاً» ^(٤).
٥٦ - وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا
أي ومهما أتت قبل الرمز الحرفي أو بعده كلمة من هذه الكلمات الثمان،

(١) في (ت): لأنَّ نفر ثلاثة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - من قصيدة له يرثي بها
النبي ﷺ، مطلعها:

بِطَيْبَةِ رَسْمٍ لِلرَّسُولِ وَمَعْهَدٍ مُنِيرٍ وَقَدْ تَعَفُّو الرُّسُومَ وَتَهْمَدُ

انظر: الديوان ص ٥٦.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة، لأبي عبد الله الفاسي، لوحة ٢١/ب، ٢٢/أ.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٥، ١٧٦.

أو مهما أتت من قبل كلمة من هذه الكلم الثمان أو بعدها كلمة مضمّنة^(١) حرفاً مرموزاً به في أولها، فكن على ما شرطته أولاً من الدلالة بكلا الرمزین على من ذكرته، يعني أن كلاً منهما باقٍ على ما كان عليه لم يتغير حكمه بالاجتماع مع غيره.

وأجاز الشيخ شهاب الدين أن يكون المعنى: ومهما أتت من قبل الحرف المختلف فيه أو من بعده كلمة من الكلم الثمان لا ألزم لها قبلية ولا بعدية، بل تأتي كذا وكذا، ذكر ذلك عند قوله: ^(٢)

وقبل وبعد الحرف آتي . . .

وسياأتي [٢٦/ب] بيانه هناك. ^(٣)

والحاصل أن الرمز في هذه القصيدة يأتي على ثلاثة أنواع: نوع ينفرد فيه الرمز بالحرف فيجب تأخير^(٤) عن كلمة التلاوة، وقد تقدم إيضاح هذا عند قوله: ^(٥)

ومن بعد ذكر الحرف أسمى رجاله

(١) في (ت): متضمنة.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٩١.

(٣) انظر شرح البيت ٦٤ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) في (ت): تأخره.

(٥) البيت ٤٦.

ونوع ينفرد فيه الرمز بالكلمات فيكون مخيراً بين أن يأتي به بعد حرف التلاوة كقوله: ^(١)

وَقَصْرُ قَيْمًا عَمَّ

وبين أن يأتي به قبله كقوله: ^(٢)

وَصُحْبَةُ يُصَرِّفُ

وسياتي هذا عند قوله: ^(٣)

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ

ونوع يجتمع فيه الرمز بالحرف وبالكلمة سواء كان ذلك الحرف دالاً على قارئ واحد كالألف والحاء، أم على أكثر كالغين والذال المعجمتين، فإذا اجتمعا لم يلزم بينهما ترتيب، بل إن شئت ^(٤) قدمت الرمز بالحرف على الكلمة وإن شئت عكست.

فالأول كقوله:

نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّورَى . . . ^(٥)

(١) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

(٢) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

(٣) انظر شرح البيت ٦٤ ص ٢٣٨.

(٤) الكلام هنا على لسان الناظم على طريق الالتفات.

(٥) البيت ٥٥٦ من فرش سورة آل عمران.

.....كُفُّوا صُحْبَةَ^(١)

والثاني كقوله :

.....وَصُحْرُ بَنَةِ كَهْفٍ^(٢)

وَعَمَّ قَتَى^(٣)

وقد يتوسط أحد الكلم الثمان بين حرفين مرموز بهما كقوله :

.....صَنَّفُوا حَرَمِيَّهٖ رِضَى^(٤)

.....يَبْشُرُكُمْ سَمَاءٌ نَعَمٌ^(٥)

ولا يلزم أيضاً أن يأتي بالرمزين قبل كلمة التلاوة أو بعدها، بل إن شئتُ قدّمتهما معاً نحو :

وَحُكْمٌ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةٍ جَاءَنَا^(٦)

وَعَمَّ قَتَى قَصْرُ السَّلَامِ^(٧)

وإن شئتُ أخرتهما معاً نحو :

(١) البيت ٧٠١ من فرش سورة الأعراف .

(٢) البيت ٩٤٧ من فرش سورة القصص .

(٣) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

(٤) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٥٥٥ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف .

(٧) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

مَعَا قَدَرُ حَرَكٍ مِّنْ صِحَابٍ... (١)

..... تُمِدُّونَ سَمًا فَرِيقًا..... (٢)

فإن قلت: قد تقدّم أنّه إذا رمز بالحرف (٣) يجب تأخيرُه (٤) عن كلمة التلاوة، فلما اجتمع مع الرمز بالكلمة لم يلتزم فيه تأخره عن كلمة التلاوة فما الفرق؟
فالجواب: أنّ الكلم أقوى من الحروف، فلما اجتمعت معها جعلت تابعة لها، فإن تقدّمت على كلمة التلاوة تقدّمت معها، وإن تأخّرت تأخّرت.

وقوله: (وَأَفْضُ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا) أي أتيت بالواو فاصلة عند انتهاء كل مسألة، سواء كان الرمز بالحرف أو بالكلمات أو بهما، اللهم إلا أن لا يلبس لعدم الرّبية فلا يحتاج إلى الواو كقوله: (٥)
وَحَفَفَ حَقٌّ سَجَرَتْ ثِقْلُ نُشْرَتْ شَرِيعَةٌ حَقٌّ سَعَرَتْ عَنْ أُولِي مَلَا
وقد تقدّم تحقيق ذلك عند قوله: (٦)

مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ.....

(١) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٤٢٦ من: باب ياءات الزوائد.

(٣) سقط من (ص): بالحرف.

(٤) في (ت) و(م): تأخره.

(٥) البيت ١١٠٣ من فرش سورة التكوير.

(٦) انظر شرح البيت ٤٦ ص ١٦١.

و(مَهْمَا) اسمُ شرطٍ يَجْزُمُ فعلَيْنِ، وقد يُستفهمُ بها كقوله: ^(١)
مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ؟ مَهْمَا لِيَهْ؟ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وهل هي بسيطةٌ أو مُركَّبةٌ؟ وهل تركيبها من «مَا» الشرطيةِ و«مَا» المزيدةِ
للتوكيد، فأبدلت ألفُ الأولى هاءً؟ أو من «مَهْ» التي هي اسمُ فعلٍ ومن «مَا»
الشرطيةِ؟ ثلاثةُ أقوال. ^(٢)

وزعم بعضهم أنها مع كونها شرطيةً فيها معنى الظرفيةِ، ويجعلها بمعنى:
متى ما.

(١) البيت من السريع، وهو من مطلع قصيدة لعمر بن مَلَقَط الطائي، ذكرها أبو زيد في
كتاب النوادر ص ٢٦٧، وهو في الشعر لأبي علي ٢/ ٤٤١؛ والأزهية ص ٢٥٦، وابن
يعيش ٧/ ٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣،
٤/ ٦٩، ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (مهه)، والمغني ص ١٤٦، ٤٣٧، وبصائر ذوي التمييز
٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٨، ١٩، ٢٣، ٥٢٤، ومعجم الشواهد الشعرية ٢/ ١٠٨١
واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنّون ٥/ ٤٢٩.

والشاهد فيه مجيء «مهما» للاستفهام.

(٢) ذهب ابن هشام إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل - وتبعه الزجاجي - إلى أنها مركَّبة من
«ما» الشرطيةِ و«ما» المزيدةِ للتوكيد، فاستقبحوا أن يُكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما،
فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وجوز سيبويه أن يكون أصلها: مَهْ - ك: إذ - ضَمَّ
إليها «ما». انظر: الكتاب ٣/ ٥٩، وحروف المعاني للزجاجي ص ٢٠، والمغني ص ٤٣٥
- ٤٣٨، والصاحبي لابن فارس ص ٢٧٥.

قال الشيخ : « وفي (مَهْمَا) بحوثٌ حسنةٌ ، ذكرناها في الشرح الكبير ، وحاصلها أنها في استعمال الناظم هنا وفي قوله : وَمَهْمَا تَصِلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً ، [٢٧/ أ] بمعنى : «مَتَى مَا» ، وَوَجْهُ صِحَّةِ هذا الاستعمالِ أَنَّ «مَهْمَا» مركبةٌ من «مَا» التي للشرطِ وَمِنْ «مَا» المَزِيْدَةِ للتأكيد ، ثم أُبْدِلَتْ أَلْفُ «مَا» الجزائية هاءً ، وقد استقرَّ أَنَّ «مَا» الجزائية تتضمن معنى الزمان ، ولهذا يُقالُ لها : الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوْا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوْا لَهُمْ﴾ ^(١) ، فمتى أُبْدِلَتْ أَلْفُ الظَّرْفِيَّةِ هاءً لدخولِ المَزِيْدَةِ عليها صار معنى «مَهْمَا» : مَتَى مَا ^(٢) ، ومتى كانت المبدلة غيرَ ظرفيةٍ لم يكن بهذا المعنى ^(٣) .

قلتُ : وهذا الذي قاله قولٌ ^(٤) مرجوح ، مرغوبٌ عنه . قال الزمخشري ^(٥) عند قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ﴾ ^(٦) : « إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي عِدَادِ الْكَلِمِ الَّتِي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا يَدَلُّ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فَيَضَعُهَا غَيْرَ مَوْضِعِهَا ، وَيَحْسِبُهَا بِمَعْنَى : مَتَى مَا ، وَيَقُولُ : مَهْمَا جِئْتَنِي أُعْطَيْتُكَ ، وَهَذَا مِنْ وَضْعِهِ ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ

(١) سورة التوبة ٧ .

(٢) تصحفتُ في (ص) إلى : شيء ما .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) سقط من (ص) : قول .

(٥) محمود بن عمر بن محمد ، أبو القاسم الزمخشري النحوي ، صاحب «الكشاف» و«المفصل» ، ت ٥٣٨ هـ . (السير ٢٠/ ١٥١) .

(٦) سورة الأعراف ١٣٢ .

واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله ولا يشعر^(١) انتهى.

وقوله^(٢): «إِنَّ «مَا» الجزائية استقرَّ فيها أن تكون للزمان، ولهذا يُقال لها: الظرفية. فلم يقل النحويون ذلك إلا في المصدرية، أما الشرطية فلا، إلا من لا يُعتدُّ^(٣) بكلامه.

ومحلُّ «مَهْمَا» النصب على المصدرية، كأنه قال: أي إتيانِ أَّتْ، فالناصب له: أَّتْ.

و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) مبنيان؛ لقطعهما عن الإضافة المنوية، وقد تقدّم كيفية التقدير فيهما.^(٤)

و(مِنْ قَبْلُ) متعلّقُ بِ(أَتَتْ)، و(كَلِمَةً) أصلها: كَلِمَةً - بفتح الفاء وكسر العين - ثم نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء بعد سلبها حركتها، ويجوزُ تسكين الأصل، وهكذا كُلُّ كلمةٍ على: «فَعِلَ»، فإن اتَّفَقَ أن تكون العين حرفَ حَلَقٍ جازٍ فيها أربعة أوجه: الثلاثة الأول، وكسر الفاء إتباعاً نحو: نَعِم وشَهِد.

وفاء (فَكُنْ) جوابُ (مَهْمَا)، و(عِنْدَ شَرَطِي) خبرُ «كان»، ويجوزُ أن

(١) انظر: الكشف ١٠٧/٢.

(٢) أي قول الشيخ أبي شامة السابق.

(٣) في (م): يُعْبَأ.

(٤) ص ٣٠ عند شرح قول الناظم (البيت ٥): وَبَعْدُ فَحَبِلُ اللَّهِ فِينَا كِتَابُهُ.

تكون تامةً فيتعلقُ الظرفُ بها، أي احضرُ عندَ شرطي، والشرطُ مصدرٌ: شرطَ يشرطُ، وهو مضافٌ للفاعل، ومفعولُهُ محذوفٌ للعلم به، أي شرطي لك ما قدمته وعرفتُك إياه.

و(بالواو) متعلقٌ بـ «اقضِ»، و(فيصلاً) حالٌ من «الواو»، وقد تقدم معنى ذلك، وأعربه أبو عبد الله تمييزاً، قال: «وتقديرُ الكلام في الأصل: واقضِ بفصلِ الواو، أي احكمْ به، فحذفَ المضاف، ووقع الإلباسُ عند حذفه فجاء بالمحذوف رافعاً للإلباس». (١)

٥٧ - وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَرَأَيْتُ بِالذِّكَاءِ لَتَفْضُلًا
يريد أنه إذا كان شيءٌ من وجوه القراءات له ضِدٌّ - إمَّا عقلي وإمَّا اصطلاحِي كما ستَقِفُ عليه - فَإِنَّهُ يَسْتَغْنِي بِذِكْرِ أَحَدِ الضَّدِّيْنِ عَنِ الْآخَرِ؛ فَمَنْ سَمَّاهُ مِنَ الْقُرَاءِ
إِمَّا بِصَرِيحِ اسْمِهِ أَوْ بِالرَّمْزِ لَهُ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ بِمَا ذُكِرَ، وَمَنْ لَمْ يُسَمِّهِ يَقْرَأُ [٢٧/ب]
بضِدِّ ما ذُكِرَ.
مثاله: (٢)

وَقَصْرُ قِيَمًا عَمَّ
فَيَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ نَافِعٍ وَابْنَ عَامِرٍ يَقْرَأُ بِضِدِّ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْمَدُّ.
وكذا: (٣)

(١) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٢/ب.

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

(٣) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

وَفِي حَذِرُونَ الْمَدَّ مَا ثُلَّ
فِيَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ ابْنِ ذَكْوَانَ وَالْكَوْفِيِّينَ يَقْرَأُ بَضِدًا مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْقَصْرُ.
ومثله: (١)

وَخَفَّ لَوَّاءُ الْفَاءِ
فِيَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ نَافِعٍ يَقْرَأُ بَضِدًا مَا ذُكِرَ، وَهُوَ التَّشْدِيدُ.
وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايِعَ دُخْلًا (٢)
يَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ الْأَخْوَيْنِ (٣) وَابْنَ كَثِيرٍ يَقْرَأُ بَضِدًا مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْخَطَابُ، وَأَمِثْلُهَا كَثِيرَةٌ.
وهذا الاستغناء غير لازم؛ فإنه قد يذكّر القراءة الأخرى المعلومة من الضدّ
كقوله: (٤)

وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيْطَانُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا
كذا قاله الشيخ (٥)، وفيه نظر، من حيث إنه لم يذكّر القراءة الأخرى؛ إذ
لو ذكّرها لقال: وتشديد ﴿وَلَكِنْ﴾ ونصب ﴿الشَّيْطَانِ﴾ (٦) لِمَنْ بَقِيَ،
ولكن لما ذكر العكس فكأنّه نبّه على الضدين، فنزله الشيخ منزلة ذكره للضدّ.

(١) البيت ١٠٧٣ من فرش سورة المنافقون.

(٢) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٣) حمزة والكسائي.

(٤) البيت ٤٧٤ من فرش سورة البقرة.

(٥) أي أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ١٧٩.

(٦) البقرة ١٠٢.

فإن لم تُعَلِّمِ القراءةُ الأخرى بذكرٍ إحداهما - بأن لا يكونَ لها ضِدٌّ عقليٌّ
ولا اصطلاحِيٌّ - فإنه يلفظُ بهما معاً كقوله :

وَأُنْجِيَتْ لِلْكَوْفِيِّ أَنْجَى تَحَوَّلَا ^(١)

.. أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَى ^(٢)

وقد يقيدها مع التلفُّظِ بها كقوله ^(٣) :

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ

البيت .

تَمَرُّونَهُ تَمَرُّونَهُ وَافْتَحُوا . . . ^(٤)

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك عند قوله : ^(٥)

وَبِالْلَّفْظِ أَسْتَغْنِي

وإنما قال : (بِضِدِّهِ) ولم يَقُلْ : « به » ولا : « بذكره » ، قال الشيخ : « لأنه قصدَ

المعنى المراد في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٦)

ولم يَقُلْ : فتذكرها ، أي أيتُّهما ضَلَّتْ ذَكَرَتْها الأخرى ، فهذا اللفظُ أوغلُّ في

(١) البيت ٦٤٤ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٤٨٦ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٤٤٥ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ١٠٥٠ من فرش سورة النجم .

(٥) البيت ٤٧ .

(٦) سورة البقرة ٢٨٢ .

الإبهام من ذكر الضمير، فكذا قوله: «بِضِدِّهِ»، أي أَسْتَغْنِي بِأَحَدِ الضَّدِّينِ عَنِ الْآخَرِ^(١).

وقال أبو عبد الله، بعدَ أَنْ مَثَّلَ بقوله: ^(٢)

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايِعَ دُخْلًا

«وهكذا يفعل أبداً، يَلْتَفِتُ أَوَّلًا إِلَى مَا لَمْ يَذْكُرْهُ فَيَأْتِي بِضِدِّهِ، ويكتفي به في الدلالة عَلَى المتروك، ولأجل ذلك قال:

..... فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌ.....

ولو كان التفاته أَوَّلًا إِلَى المذكور لقال: فَإِنِّي بِذِكْرِهِ غَنِيٌ^(٣) انتهى. وهو معنى حسن.

و(مَا) شَرْطِيَّةٌ فِي محلِّ رَفْعٍ بِالابتداء، وفي خبرها ثلاثة مذاهب: أصحُّها أَنَّهُ فعلُ الشرط، والثاني: أَنَّهُ الجزاء، والثالث: أَنَّهُمَا معاً الخبرُ^(٤).

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٩.

(٢) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣/ أ.

(٤) في (ت): «جميعاً الخبر». وقال الصَّبَّانُ في تفصيل إعراب أسماء الشرط: «... فَإِنْ وَقَعَ بعدها فعلٌ لازمٌ نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، فمبتدأٌ خبرُهُ فعلُ الشرط، وفيه ضميرُها؛ لِأَنَّ قولك: مَنْ يَقُمْ، لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك: كُلُّ مَنْ النَّاسُ يَقُومُ. وقيل: هو والجواب؛ لِأَنَّ الكلامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بالجواب، فكان داخلاً في الخبر. وقيل: الجواب؛ لِأَنَّ الفائدةَ به تَمَّتْ، ورُدَّ بأنَّه أَجْنَبِيٌّ مِنَ المبتدأ - وفيه نظر - وبأنَّ تَوَقَّفَ الفائدةَ عليه من حيثُ =

وحجّة الأول أن الضمير يلزم عودُهُ من فعل الشرط على اسم الشرط إذا كان مبتدأً، ولا يلزم ذلك في الجزاء على المختار.

و(كَانَ) يجوز أن تكون ناقصةً أو تامةً؛ فيكون (ذَا) منصوباً إما على الخبرية أو الحالية، و(كَانَ) وما في حيزها ^(١) في محلّ جزمٍ بالشرط. وفاءً (فإنّي) جوابه وهي وما بعدها في محلّ جزمٍ على الجواب أيضاً.

و(بِضِدِّهِ) متعلّقٌ بـ(غَنِيٌّ)، وغنيٌّ ومستغنٍ بمعنىٍّ، ومفعولٌ (زَاحِمٌ) محذوف أي زاحم العلماء، و(بِالذِّكَا) يجوز أن تكون الباءُ حاليةً، أي مُلتبساً بالذكاء، أو للسببية أي بسبب ذكائك وفطنتك.

و(لِتَفْضُلًا) متعلّقٌ بـ«زَاحِمٌ» [٢٨/أ] أيضاً، واللامُ للتعليل، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ» لا بها خلافاً للكوفيّين ^(٢)، و«تَفْضُلٌ» مضارعٌ: فَضَّلَهُ، بمعنى: غلبه في الفضل، نحو: كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ، أي غلبته في الكتابة.

* * *

= التعليقُ لا من حيثُ الخبرية «اهـ. حاشية الصبّان ١١/٤.

(١) تصحّفتُ في (م) إلى: خبرها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن المضارع بعدها منصوبٌ بـ(أَنْ) المصدرية مقدّرةً. انظر الإنصاف ٢/٥٧٥ المسألة التاسعة والسبعون.

٥٨ - كَمَدٌ وَإِثْبَاتٌ وَفَتْحٌ وَمُدْغَمٌ وَهَمْزٌ وَنَقْلٌ وَاخْتِلَاسٌ تَحَصُّلاً

شرع في ذكر الأضداد، وهي نوعان :

نوعٌ له ضِدٌّ معيَّنٌ فتُعَلِّمُ ضِدِّيَّتَهُ بالعقل، كالمَدِّ فَإِنَّهُ ضِدُّ الْقَصْرِ وبالعكس،
والإِثْبَاتُ ضِدُّهُ الحَذْفُ وبالعكس .

ونوعٌ ليس له ضِدٌّ متعيَّنٌ، فلا تُفْهَمُ^(١) ضِدِّيَّتَهُ بالعقل، بل اصطَلَحَ هو عليه،
كالجُزْمِ مع الرفع، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ ضِدًّا لَهُ، وكالْيَاءِ مع النون .

وقد خَلَطَ المصنِّفُ بين النوعين، ولو مَيَّزَهُمَا فذكرَ كُلَّ واحدٍ على حِدَةٍ لكانَ
أَحْسَنَ، وَلَكِنَّهُ اتَّكَلَّ على فِطْنَةِ الذِّكْيِ، ولذلك قال : فَرَّاحِمٌ بِالذِّكَّاءِ .

فقوله : (كَمَدٌ) شروعٌ في الأمثلة التي يَسْتَغْنِي بِأَضْدَادِهَا عَنْهَا، أو بِهَا عَنْ

أَضْدَادِهَا .

أَمَّا المَدُّ فَلَهُ ضِدٌّ متعيَّنٌ، وهو الْقَصْرُ، وكُلُّ مِنْهُمَا قد اسْتَغْنَى بِهِ عَنِ الْآخَرِ

كقوله :

وَمُدٌّ وَخَفْفٌ [يَاءَ زَاكِيةً]^(٢)

وَأَتَاكُمْ فَأَقْصُرُ^(٣)

(١) في (ت) و(م) : تُعَلِّمُ .

(٢) البيت ٨٤٦ من فرش سورة الكهف، وما بين المعقوفتين تكملة للإيضاح .

(٣) البيت ١٠٦٤ من فرش سورة الحديد .

(١) وَفِي حَذِرُونَ الْمَدُّ

(٢) وَقُلْ لِّلْبَيْتِ الْقَصْرُ فَاشٍ . . .

وأما الإثباتُ فله ضدُّ متعينٌ أيضاً، وهو الحذف، وكلاهما مُستغنىٌّ به عن الآخر، كقوله:

(٣) وَتَثَبَّتْ فِي الْحَالَيْنِ

(٤) وَأَحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلًا

وما في معنى الإثبات والحذف مثلهما في ذلك، كقوله:

(٥) وَزِدْ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهِ

(٦) وَالْوَاوَ زِدْ بَعْدَ مُفْسِدٍ مِنْ

(٧) وَمَا الْوَاوُ دَعَى كَفَى

(٨) وَقَبْلَ يَقُولِ الْوَاوِ غُصْنٌ . . .

(١) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

(٢) البيت ١٠٩٩ من فرش سورة النبأ.

(٣) البيت ٤٢١ من : باب ياءات الزوائد.

(٤) البيت ٩٤٨ من فرش سورة القصص.

(٥) البيت ٤٥١ من فرش سورة البقرة. وسقط هذا المثال من (ت).

(٦) البيت ٦٩١ من فرش سورة الأعراف.

(٧) البيت ٦٨٥ من فرش سورة الأعراف.

(٨) البيت ٦٢١ من فرش سورة المائدة.

وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفَ . . . (١)

وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً (٢)

عَلَيْمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سَقُوطُهَا (٣)

وَأَمَّا الْفَتْحُ فَقَالَ الشَّيْخُ عَلَمُ الدِّينِ (٤): إِنَّهُ أَرَادَ بِهِ ضِدَّ الْإِمَالَةِ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ: إِنَّهُ يَكُونُ قَلِيلَ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلِ الْفَتْحَ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: (٥)
وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضُّلاً

وفي قوله: (٦)

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْأَيِّ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا

وإنما الذي يستعمله كثيراً الإمالة، وضدّها: ترك الإمالة، ويُعبر عنه بعضُ القراء بالفتح، كما يُعبر بعضُ النحويين عن الإمالة بالكسر، ويُعبر الناظم عنها

(١) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٢٠٢ من: باب الهمزتين من كلمتين.

(٣) البيت ٤٧٦ من فرش سورة البقرة.

(٤) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين السخاوي، من كبار الأئمة القراء، تلميذ الإمام الشاطبي، وأوّل من شرح الشاطبية، وسمّى شرحه: فتح الوصيد، ت ٦٤٣ هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٥٦٨، معرفة القراء ٢/ ٦٣١.

(٥) البيت ٧٧٦ من فرش سورة يوسف.

(٦) البيت ٣١٥ من: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

أيضاً بالإضجاع، كقوله: ^(١)
وَإِضْجَاعَكَ التَّورَةَ.....
انتهى.

وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: لا يلزمه أن يذكر كلاً من الضدين، بل لو ذكر أحدهما دائماً - مستغنياً به عن الآخر - كان وافياً بقوله: ^(٢)
وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ.....
على ما تقدم شرحه، وهو لم يقل: إِنِّي أَذْكَرُ كُلًّا مِنَ الضِّدِّينَ.

إذا تقرر ذلك فنقول: أراد بالفتح ضِدَّ الإمالة، ولم يذكر الفتح إلا في الموضعين المتقدمين، وإنَّما ^(٣) ذكر ضِدَّه وهي ^(٤) الإمالة أو ما يؤدي معناها، كقوله: «وَإِضْجَاعُكَ» فصار استعماله كثير الفائدة بهذا الاعتبار.

وقال أبو عبد الله: «والفتح - هنا - ضِدُّ الإمالة [٢٨/ب] الكُبرى والصُّغرى ولأجل تنوع ضِدِّيه ترك استعماله خيفة الإلباس، واستعمل ضِدِّيه لعدم الإلباس كقوله: ^(٥)

(١) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران. وانظر: إبراز المعاني ١/ ١٨٠، ١٨١.

(٢) البيت ٥٧.

(٣) «وإنَّما» من (ت) فقط.

(٤) في (ت): وهو.

(٥) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران.

وَإِضْجَاعُ التَّوَرَّةَ وَقُلُّ فِي جَوْدٍ

فإن قيل : فهلاً ذكر هنا ما استعمله ؟

قيل : لا يلزم ذلك لما تقدم في قوله : فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ^(١) . انتهى .

فهذا القول يدل على أنه لم يستعمل الفتح المقابل للإمالة ؛ لأجل اللبس ، لأنه إذا قال : فتح فلان ، أفهم أن غيره يميل ، ولكن للإمالة مفهومان : أحدهما : الإمالة المحضة ، والثاني : الإمالة بين بين ، وهما اللتان عبر عنهما بالكبرى والصغرى .

ولكن هذا القول غير صحيح ؛ لما تقدم من أنه قد استعمل الفتح المقابل للإمالة في الموضعين المتقدمين .

فإن قيل : ما ذكره من اللبس صحيح^(٢) .

فالجواب : أن المصنّف لم يستعمل الفتح إلا حين^(٣) تعين أحد النوعين من ضده ؛ وذلك أن قوله :^(٤)

. وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضَلًا

أي الفتح عن أبي عمرو أشهر من الإمالة المحضة ومن الإمالة بين بين ، وبينه

(١) انظر : اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣ / ب .

(٢) في (ت) : ما ذكرته من اللبس غير صحيح .

(٣) في (ت) : حيث .

(٤) البيت ٧٧٦ من فرش سورة يوسف .

البيت الذي ^(١) قبله وهو قوله: ^(٢)

وَبَشَّرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبَتٌ وَمِيلًا

شِفَاءً وَقَلَّلْ جِهْدًا وَكِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلًا
فَعَلِمَ أَنَّ ضِدَّ الْفَتْحِ هُنَا نَوْعُ الْإِمَالَةِ فَلَا لَبْسَ .
وقوله: ^(٣)

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا

فالمرادُ به الإمالةُ بينَ بينَ، على ما سيأتي في شرح هذا المكان - إن شاء الله تعالى -
- فلا لَبْسَ حينئذٍ .

فقد صحَّ ما ادَّعاه الشيخُ علَمُ الدينَ، ولكن فيه إشكال، وهو أنَّ الفتحَ
ليستِ الإمالةُ ضِدَّهُ بالعقل، وهو فلم يصطلح على ذلك، وقد يندفع بأنَّ ذكر
الفتح في «باب الإمالة» أو في مقابلتها يُعَيِّنُ ضِدِّيَّتَهَا له بالقرينة .

وقال الشيخُ شهاب الدين: «لم يكن له حاجةٌ إلى ذكر الفتح؛ لأنَّه ذكرَ
فيما بعدُ أنَّه أخى بينَ الفتح والكسر، فصارا ضِدَّيْنِ بالاصطلاح، وإنَّ أراد به
ضِدَّ الإمالة - كما ذكره الشيخُ [علَمُ الدين] ^(٤) - فهو قليلُ الفائدة، لم يستعمله

(١) «الذي» من (ت) فقط .

(٢) البيتان ٧٧٥، ٧٧٦ من فرش سورة يوسف .

(٣) البيت ٣١٥ من: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٤) تكملة للإيضاح .

إلا في قوله . . . » إلى آخره. ^(١)

قلت : تقدّم جوابُ قوله : إنّه قليلُ الفائدة .

وأما جوابُ الأوّل : فإنَّ الفتحَ لفظٌ مشتركٌ ؛ يُراد به ضدُّ الإمالة ويُراد به ضدُّ الكسر ، فلا يلزم من ذكره له في موضع أن لا يذكره في غيره .

وأما المدغمُ : فالمرادُ به - هنا - الإدغامُ ، فهو اسمُ مصدر ؛ لأنَّ الفعلَ الزائدَ على ثلاثة يستوي اسمُ مصدره وزمانه ومكانه ومفعوله في لفظٍ واحد . وإنّما احتجنا هنا لذلك ولم نجعله اسمَ مفعول - على أصله - ليوافقَ ما قبله وما بعده من المصادر .

والحاصلُ : أنَّ الإدغامَ له ضدٌّ متعيّنٌ وهو الإظهار ، وقد استغنى بكُلِّ واحدٍ منهما عن الآخر ، كقوله :

تُمِدُّونَنِ الْإِدْغَامُ فَازَ ^(٢)

وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ ^(٣)

وَأَظْهَرَ لَدَيَّ وَاعٍ ^(٤)

(١) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٨٠ .

(٢) البيت ٩٣٧ من فرش سورة النمل .

(٣) البيت ٢٣١ من : باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

(٤) البيت ٢٧٣ من : باب ذكر لام هل وبلى .

وَمَنْ حَسِيَ أَكْسِرُ مُظْهِرًا (١)

وأما الهمزُ: فضدُّه تركُّ الهمز، وقد استغنى بكلُّ منهما عن ضِدِّه.

وتركُّ الهمز [أ/٢٩] قد يكون بإبداله إلى حرفٍ صوِّر به في الخطِّ كقوله:

وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَاقَقَ الْهَمْزُ قُنْبَلًا (٢)

وَبَادِي بَعْدَ الدَّالِّ بِالْهَمْزِ (٣)

وقد يكون بحذفه حيثُ لا صورة له في المرسوم، كقوله:

..... وَنُدَّ سِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ (٤)

وَفِي الصَّبِّينِ الْهَمْزُ وَالصَّبُّونَ خُذْ (٥)

وفي ضِدِّ ذلك: (٦)

وَوَرَّشُ لَثَلًا وَالنَّسِيَّ بِيَاءَهُ

قال الشيخ: « ويجوز أن يُقال: الهمزُ وتركُّه من (٧) باب الإثبات والحذف،

(١) البيت ٧١٩ من فرش سورة الأنفال.

(٢) البيت ٧٤٢ من فرش سورة يونس.

(٣) البيت ٧٥٥ من فرش سورة هود.

(٤) البيت ٤٧٥ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٤٦٠ من فرش سورة البقرة.

(٦) البيت ٢٢٤ من: باب الهمز المفرد.

(٧) تصحَّفت في (ص) و(م) إلى: في.

فكان مُغْنِيًا عَنْهُ^(١) انتهى . يعني كأنه مكرّر، وفيه نظر؛ لأنّه لا يكون من باب الإثبات والحذف إلّا حيث لا تثبت له صورة في الخطّ، ولا بدل عنه في اللفظ، نحو: ﴿نُنْسِيهَا﴾^(٢)، ﴿وَالصَّابُونَ﴾^(٣) بخلاف: ﴿ضِيَاءٌ﴾^(٤)، و﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾^(٥)، فلو قال: ويجوز أن يُقال: بعض أنواع الهمز وتركه من باب الإثبات والحذف، ويعني به ما ذكرت لك، لكان مسلماً.

وأما النقل: فعبارة عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها - بشرط يأتي - وحذف الهمز بعد النقل، نحو: ﴿قَدَافَلَحَ﴾^(٦)، وضدّه إبقاء الهمزة بحركتها والساكن بحاله، ولم يقع التقييد إلّا بالنقل لا بضدّه. قال أبو عبد الله: «لِقَلَّةِ دَوْرِهِ»^(٧)، يعني: لِقَلَّةِ دَوْرِ النقل، كقوله:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ^(٨)

(١) انظر: إبراز المعاني ١ / ١٨١ .

(٢) البقرة ١٠٦ .

(٣) المائدة ٦٩ .

(٤) يونس ٥، وغيرها .

(٥) الكهف ٩٤، الأنبياء ٩٦ .

(٦) المؤمنون ١، وغيرها .

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣ / ب .

(٨) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة .

(١) وَنَقْلُ رِدَاً عَنْ نَافِعٍ

قال الشيخ : « وفي معنى النقل لفظُ التسهيل والإبدال ، كقوله :

(٢) لَا عَتَكُم بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

(٣) وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ

(٤) وَتَسْهِيلٌ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ

(٥) وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزُهُ

وَضِدُّ ذَلِكَ كُلُّهُ تَحْقِيقُ الْهَمْزِ ، وقد استعمله في قوله :

(٦) وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةً . . .

(٧) ءَأَلِهُهُ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا »

(٨) انتهى .

(١) البيت ٢٣٤ من : باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

(٢) البيت ٥٠٩ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥٥٩ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ١٨٣ من : باب الهمزتين من كلمة .

(٥) البيت ٢٣٥ من : باب وقف حمزة وهشام على الهمز .

(٦) البيت ١٨٥ من : باب الهمزتين من كلمة .

(٧) البيت ١٠٢٦ من فرش سورة الزخرف .

(٨) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٨١ .

وفيه نظر؛ إذ الإبدال والتسهيل أشبه باب الهمز وتركه من النقل وتركه، وقد جعل هو نحو: ﴿يَا جُوجُ وَمَا جُوجُ﴾^(١) و﴿ضِيْرَى﴾^(٢) من باب الهمز وتركه.

وأما الاختلاس: فهو خطف الحركة والإسراع بها، وضده ترك ذلك، وهو التمهّل بالنطق بها وإكمالها، ولم يقع التقيد إلا به - أيضاً - لقلّة دوره، كقوله: ^(٣)

..... وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلَسًا

وقد عبر عنه بالإخفاء كثيراً كقوله:

..... وَأَخْفَى حُدَّ سَوْبَرٍ.....^(٤)

وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ.....^(٥)

وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ.....^(٦)

وَأَخْفَاءُ كَسَرِ الْعَيْنِ.....^(٧)

(١) الكهف ٩٤، الأنبياء ٩٦.

(٢) النجم ٢٢.

(٣) البيت ٤٥٥ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٩٨٨ من فرش سورة يس.

(٥) البيت ٦١٢ من فرش سورة النساء.

(٦) البيت ٧٤٨ من فرش سورة يونس.

(٧) البيت ٥٣٦ من فرش سورة البقرة.

ومعنى (تَحَصَّلَ) : ثَبَّتَ فِي الرَّوَايَةِ ، وَقَوْلُهُ : (كَمَدَّ) خَبِرُ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٌ ،
أَي : أَمَثَلُهُ الْأَضْدَادَ ، وَ(تَحَصَّلَ) صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهُ ، أَي : تَحَصَّلَ جَمِيعٌ ^(١) مَا تَقَدَّمَ .

٥٩ - وَجَزَمَ وَتَذَكَّرَ وَغَيَّبَ وَخَفَّ وَجَمَعَ وَتَنَوَّنَ وَتَحَرَّكَ أَعْمَلًا

هذا مما اصطَلَحَ عَلَى ضِدِّيَّتِهِ ، فَجَعَلَ الْجَزَمَ ضِدَّ الرِّفْعِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ، فَإِذَا
دَارَتِ الْقِرَاءَةُ بَيْنَ الْجَزَمِ وَالرِّفْعِ ، فَإِنْ ذَكَرَ الْجَزَمَ ذَكَرَهُ مُطْلَقًا ، وَكَانَ ضِدَّهُ الرِّفْعُ
لَمْ يَسْمَهُ ، كَقَوْلِهِ :

وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِّيِّ وَاجْزَمْ فَلَا يَخَفُ ^(٢)

وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزَمِ حُلُورُضَى ^(٣)

وَإِنْ ذَكَرَ الرِّفْعَ لَمْ يُطْلَقْهُ ؛ لِأَنَّ ضِدَّهُ عِنْدَهُ النَّصْبُ - كَمَا سَيَأْتِي - بَلْ يَقِيدُ
ذَلِكَ كَقَوْلِهِ :

..... وَتَلَقَّفُ ارْ فَعِ الْجَزَمَ ^(٤)

يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفْعُ جَزَمٍ ... ^(٥)

(١) « جميع » من (ت) فقط .

(٢) البيت ٨٨٤ من فرش سورة طه .

(٣) البيت ٨٦٠ من فرش سورة مريم .

(٤) البيت ٨٧٨ من فرش سورة طه .

(٥) البيت ٩٢٤ من فرش سورة الفرقان .

(١) يُصَدِّقُنِي أَرْفَعُ جِزْمَهُ

[٢٩/ب] فلو ذكر الجزم مع الرفع والضم في قوله :

(٢) وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ . . .

- لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَنْعَكِسُ ضِدُّهُ بِهِ - لَكَانَ أَحْسَنَ .

وَأَمَّا التذكيرُ : فضدُّه التأنيثُ ، وكلاهما استعمل^(٣) ، كقوله :

(٤) . . وَذَكَرَ لَمْ تَكُنْ شَاعَ . . .

(٥) وَذَكَرَ تَسْقَى

(٦) وَأَنْتُ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ

(٧) وَإِنْ يَكُنْ أَنْتُ كُفُوَ صِدْقٍ . . .

والتذكيرُ والتأنيثُ كما يكونان بالياء والتاء في حروف المضارعة ، فقد

(١) البيت ٩٤٨ من فرش سورة القصص .

(٢) البيت ٦٢ .

(٣) في (ت) : مستعمل .

(٤) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٥) البيت ٧٨٨ من فرش سورة الرعد .

(٦) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء .

(٧) البيت ٦٧٥ من فرش سورة الأنعام .

يكونان في غيرها؛ كالإتيان بقاء التأنيث الساكنة وبعده^(١)، كقوله :

وَذَكَرَ فَنَادَتْهُ^(٢)

..... وَذَكَرَ مُضْجِعاً تَوَفَّتْهُ وَأَسْتَهْوَتْهُ^(٣)

وأما الغيب فضده الخطابُ عنده، وكلاهما مستغنى به عن ضده كقوله :

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبَ شَايِعَ دُخْلًا^(٤)

وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ^(٥)

وَخَاطِبٌ يَرَوُا شَرْعاً^(٦)

وَخَاطِبٌ حَرْفًا يَحْسِبَنَّ^(٧)

وَفِي أَمٍّ يَقُولُونَ الْخِطَابُ ...^(٨)

والحقُّ أنَّ ضِدَّ الغيبِ الحضورُ، وتحتَ الحضورِ قسمانِ : تكلُّمٌ وخطابٌ ،

(١) في (ت) و(م) : وعده .

(٢) البيت ٥٥٤ من فرش سورة آل عمران .

(٣) البيت ٦٤٣ من فرش سورة الأنعام .

(٤) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٤٦٢ من فرش سورة البقرة .

(٦) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٧) البيت ٥٧٩ من فرش سورة آل عمران .

(٨) البيت ٤٨٧ من فرش سورة البقرة .

لكنَّ تردُّدَ القراءةِ بينَ الغيبِ^(١) والخطابِ كثيرٌ، فلذلك جعلهما ضِدَّينِ، وأمَّا تردُّدها بينَ الغيبِ^(٢) والتكلمِ فقليلٌ، كقوله في الأعراف: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [١٤١] يقرأه الجماعة بالتكلمِ، وابنُ عامرٍ بالغيبة: ﴿وَإِذْ أَنْجَلَكُمْ﴾، فعبرَ المصنِّفُ^(٣) عنه بالحذف، فقال: ^(٤)

وَأَنْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ كُفْلًا

وَأَمَّا الحِفَّةُ فُضِدَتْهُ الثَّقَلُ، وكلُّ منهما قد استغنى به عن الآخر، كقوله:

وَخَفَ قَدَرَنَا^(٥)

وَكُوفِيهِمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا^(٦)

وَخَفَفَ حَقُّ سَجَرَتٍ . . .^(٧)

وَتَقَلَّ غَسَاقًا^(٨)

(١) في (ت) : الغيبة .

(٢) في (ت) : الغيبة .

(٣) في (ص) و(م) : « فعبر به المصنف »، والصواب ما في (ت) .

(٤) البيت ٦٩٦ من فرش سورة الأعراف .

(٥) البيت ١٠٦٠ من فرش سورة الواقعة .

(٦) البيت ٥٨٧ من فرش سورة النساء .

(٧) البيت ١١٠٣ من فرش سورة التكوين .

(٨) البيت ١٠٠٢ من فرش سورة ص .

..... قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا ^(١)

ومثل الثَّقَلِ التشديدُ كقوله: ^(٢)

وَشَدَّدَ حَفْصٌ.....

وأما الجمعُ فزيدُ الأفراد، وقد استغنى بكلٍّ منهما عن الآخر كقوله:

..... وَاجْمَعُوا أَثَرِ... ^(٣)

وَجَمْعُ رِسَالَتِي..... ^(٤)

رِسَالَتِ فَرْدٌ..... ^(٥)

وكالأفراد التوحيدُ، نحو: ^(٦)

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ.....

فإذا لَفَظَ بالجمع فَيُعْلَمُ أَنَّ ضِدَّهُ التَّوْحِيدُ، وإذا لَفَظَ بالتوحيد عُلِمَ أَنَّ ضِدَّهُ الجمعُ، ولكنَّ الجمعَ قَسَمَانِ: جمعٌ سَلَامَةٌ وجمعٌ تَكْسِيرٌ، وكلاهما قد

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٦٦٢ من فرش سورة الأنعام.

(٣) البيت ٩٥٩ من فرش سورة الروم.

(٤) البيت ٦٩٨ من فرش سورة الأعراف.

(٥) البيت ٦٦٤ من فرش سورة الأنعام.

(٦) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

وَرَدَ فِي ضِدِّ الْإِفْرَادِ، فَمِثَالُ جَمْعِ السَّلَامَةِ قَوْلُهُ: ^(١)
خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ.....

وَمِثَالُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ: ^(٢)
وَوَحْدَ حَقٍّ مَسْجِدَ اللَّهِ.....

فَإِنْ لَفْظَ بِأَحَدِ الْجَمْعَيْنِ فَقَدْ اتَّضَحَ مَرَادُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ^(٣)
... وَأَجْمَعُوا أَعْتَرِ.....

وقوله: ^(٤)

رِسَالَتٍ فَرَدُّ.....
وَالْأَوْقُفَ عَلَى دَلِيلٍ خَارِجِيٍّ، كَقَوْلِهِ: ^(٥)

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ.....
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ هَذَا الْبَيْتُ بِالْجَمْعِ فَيَقَالُ: خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ.

وَلِكُلِّ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ ضِدٌّ آخَرٌ، وَهُوَ التَّثْنِيَةُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ إِلَّا

(١) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٧٢٥ من فرش سورة التوبة.

(٣) البيت ٩٥٩ من فرش سورة الروم.

(٤) البيت ٦٦٤ من فرش سورة الأنعام.

(٥) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

ضميرُها ، وَلِقَلَّةَ دَوْرِهِ أَدْرَجَهُ تَارَةً فِي الحذف والإِثبات كقوله : ^(١)
 وَدَعَّ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمٌ ثَابِتٌ
 وتارةً في باب المدِّ والقصر كقوله : ^(٢)
 وَحُكْمٌ صِحَابٍ قَصُرُ هَمْزَةٍ جَاءَنَا

وقال أبو عبد الله : « إِنَّ التثنية لم تجئ في شيء من التراجم ، ولذلك لم يستعمل التوحيد في التقييد الملفوظ به كما لم يستعمل الفتح المتقدم ذكره في ذلك » ^(٣)
 واعتذر عن قوله : حتى إذا جاءنا ، بأنه « ليس تثنية بل هو فعل اتصل به ضميرُ الإِثنيين » ، وهذا وإن قاله في « جَاءَنَا » [٣٠ / أ] فكيف يصنع بقوله : ﴿ خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا ﴾ ^(٤) ؟ فصَحَّ أَنَّ التثنية واردةٌ من حيثُ الجملة كما تقدَّم ذكره .

وأما التنوين فضيده تركه : إمَّا للإضافة أو لكونه غير مُنصرف ، وقد استعملهما بهذين اللفظين أو ما يؤدِّي معناه كقوله : ^(٥)
 وَقَلْبٍ نَوٍّ نُوًا مِنْ حَمِيدٍ
 وقوله :

(١) البيت ٨٣٩ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة ، لوحة ٢٤ / أ .

(٤) الكهف ٣٦ . وقرأ ﴿ مِنْهُمَا ﴾ على التثنية : نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وابنٌ عامرٌ وأبو جعفر .

(٥) البيت ١٠١٢ من فرش سورة المؤمن .

(١) ... لِثُمُودٍ نَوْنُوا.....

(٢) وَحَذُفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ.....

(٣) سَلْسِلًا نَوْنٌ.....

وقد يعبر عن التنوين بالنون نفيًا وإثباتًا؛ لأنَّ التنوين نونٌ لفظاً، ولذلك قال النحويون: التنوين نونٌ ساكنة تَلْحَقُ الاسمَ بَعْدَ كماله، تَفْصِلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ^(٤)، كقوله:

(٥) شِهَابٍ يُنُونِ ثِقٌ.....

(٦) مَعًا سَبَأً افْتَحَ دُونِ نُونٍ.....

(٧) وَلَا نُونٌ شَرِكًا.....

(٨) وَفِي دَرَجَتِ النَّوْنِ.....

(١) البيت ٧٦٣ من فرش سورة هود.

(٢) البيت ٨٣٧ من فرش سورة الكهف.

(٣) البيت ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٤) انظر: الشَّعر لأبي عليٍّ ١/ ١٣، وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ وما بعدها، وابن يعيش ٢٩/٩.

(٥) البيت ٩٣٢ من فرش سورة النمل.

(٦) البيت ٩٣٣ من فرش سورة النمل.

(٧) البيت ٧١٠ من فرش سورة الأعراف.

(٨) البيت ٦٥١ من فرش سورة الأنعام.

ولو تجنَّب ذلك كان أحسن ؛ لأنه - على ما سيأتي - قد آخى بين النون والياء ، فيتحدُّ اللفظُ بالنون ، ويكونُ ضِدُّها مختلفاً ، ولكن لا يضرُّه ذلك لعدم اللَّبس ؛ فإنَّ الياء لا تكون ضِدَّ النونِ ^(١) إلَّا في الفعل المضارع ، كقوله : ^(٢)

..... نَغْفِرُ بَنُوهُ

ولا تكون النونُ مرادُّ بها التنوين إلَّا في الاسم [كما تقدَّم .

وأما التحريكُ فضِدُّه السكونُ ، سواء كان التحريكُ مطلقاً كقوله : ^(٣)

مَعَا قَدَّرْ حَرَكْ

أو مقيداً] ^(٤) بأحد الحركات الثلاث كقوله : ^(٥)

وَحَرَكْ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمًّا

وهذا ممَّا استغنى فيه بالتحريك عن السكون ، وعكسه قوله : ^(٦)

وَأَرْنَا وَأَرَّيْنَا سَاكِناً الْكُسْرِ

(١) في (ص) : لا تكون ضِدُّها النونُ .

(٢) البيت ٤٥٦ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة .

(٤) سقط ما بين الحاصرتين من (ت) .

(٥) البيت ٥٧٢ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة .

واعلم أنه إذا أطلق التحريك فلا تكون الحركة إلا فتحةً كما سينصُّ عليه ^(١)،
وضدُّه السكون، والسكون نوع واحد، وأمَّا السكون فلا يُطلقه؛ لأنَّ ضدَّه
التحريك، والتحريك يكون ضمًّا وفتحاً وكسراً، فلذلك يقيده فيقول:

..... سَاكِناً الْكَسْرِ ^(٢)

وَسَكْنٌ وَأَشْمِمٌ ضَمَّةٌ الدَّالِ ... ^(٣)

وقوله: (اعْمَلًا) أي جعل عاملاً في الحرف ما يتَّصف به، من فتحٍ وضمٍّ
وكسرٍ، والمعنى كالمعنى المفهوم من قولك: أعملتُ فلاناً في كذا، بمعنى استعملته فيه.
والحاصل: أنه متى ذكر السكون مقيداً ^(٤) بكونه عن حركةٍ كذا، فضدُّه
تلك الحركة نفسها، نحو: ^(٥)

..... سَاكِناً الْكَسْرِ
وشبهه.

ومتى ذكر التحريك مطلقاً أو مقيداً ^(٦) فضدُّه السكون.

(١) عند شرح البيت ٦٠ الآتي، ص ٢٢٢.

(٢) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٨٤٧ من فرش سورة الكهف.

(٤) في (ص) و(م): «السكون فضده مقيداً»، والصواب ما في (ت).

(٥) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة.

(٦) سقط «أو مقيداً» من (ت).

ومتى ذكر اسم الحركة دون التحريك فالضد لاسم تلك الحركة ؛ فإذا قال :
انصب - مثلاً - فضده : اخفض ، وبالعكس . وإذا قال : ارفع ، فضده : انصب ،
من غير عكس ، ومتى ذكر التحريك مقيداً بأحد الحركات الثلاث فالضد للتحريك
دون خصوصية تلك الحركة ، كقوله : ^(١)

وَحَمْزَةٌ وَلِيَحْكُمَ بِكَسْرِ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ

لو لم يذكر التحريك المفهوم من قوله : « يُحَرِّكُهُ » لأخذنا ضد الكسر في اللام
- وهو الفتح - وضد النصب في الميم ، وهو الخفض ، لغير حمزة .
وكذا : ^(٢)

وَتُسَلُّ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَّكُوا بَرَفَعُ

لو قال : رفعوا - بدل : حركوا برفع - لأخذنا ضد الرفع ، وهو النصب ، لغير
نافع .

قال الشيخ : « فاعرف هذا فإنه قل من أتقنه » . ^(٣)

ويأتي في غصون [٣٠ / ب] هذه القصيدة أضداد آخر ، لم ينبه عليها
المصنّف اختصاراً وظهوراً :
فمنها : الخبر والاستفهام كقوله :

(١) البيت ٦٢٠ من فرش سورة المائدة .

(٢) البيت ٤٧٩ من فرش سورة البقرة .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٨٤ .

..... وَأَخْبَرُوا بِخُلْفٍ إِذَا مَا مُتٌ (١)

..... وَأَسْتَفْهَامُ إِنَّا صَفَا وَلَا (٢)

والتقديم والتأخير كقوله :

هَنَا قَاتِلُوا آخِرَ شِفَاءً (٣)

..... وَخَتَمَهُ بِفَتْحٍ وَقَدَّمَ مَدَّةً (٤)

والقطع والوصل في الهمز كقوله :

... وَشَامٍ قَطَعَ أَشَدُّ (٥)

وَشَدُّ وَصِلَ وَأَمْدُ بَلٍ أَدَارَكَ الَّذِي (٦)

ويكون الوصل بمعنى آخر أيضاً : وهو وصل ميم الجمع بواو، وهاء الكناية بياء أو واو، كقوله : (٧)

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ

(١) البيت ٨٦٥ من فرش سورة مريم .

(٢) البيت ١٠٦٠ من فرش سورة الواقعة .

(٣) البيت ٥٨٥ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ١١٠٥ من فرش سورة المطففين .

(٥) البيت ٨٧٣ من فرش سورة طه .

(٦) البيت ٩٤١ من فرش سورة النمل .

(٧) البيت ١١١ من فرش سورة أم القرآن .

وقوله: ^(١)

وَصَلِّهَا جَوَادًا.....

ومنها: النقط والإهمال كقوله: ^(٢)

..... وَيَقْضِ بِضَمِّ سَا كِنْ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدَّدَ وَأَهْمِلَا

وجعل أبو عبدالله من هذا النوع قوله: ^(٣)

ءَالِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا

وقوله: ^(٤)

..... وَالْدَمَشْقِيُّ مُسَهَّلًا

انتهى ^(٥). يعني أنه مما أغفله من ذكر الضد ^(٦)، وقد تقدم أن ذلك من «باب

الهمز وتركه» على ما اخترته ^(٧)، وأنه من «باب النقل وتركه» على ما اختاره الشيخ شهاب الدين.

و(اعْمَلًا) في محل جرٍّ؛ لأنه صفة لـ «تَحْرِيكِ»، والألف للإطلاق.

(١) البيت ١٦٧ من: باب هاء الكناية.

(٢) البيت ٦٤٢ من فرش سورة الأنعام.

(٣) البيت ١٠٢٦ من فرش سورة الزخرف.

(٤) البيت ١٨٧ من: باب الهمزتين من كلمة.

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٤/ب.

(٦) في (ت): الضدية.

(٧) تصحفت في (ص) إلى: أخبر به.

٦٠ - وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا
يعني أنه إذا أُطْلِقَ لَفْظُ التَّحْرِيكِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فَتْحَةً، كَقَوْلِهِ: ^(١)
مَعَا قَدَّرُ حَرَّكَ.....

ولولا هذا البيت لأخذنا الحركات الثلاث؛ إذ التحريك شاملٌ لها، أما إذا
كانت الحركة ضُمَّةً أو كسرةً فَلَا يُطْلَقُ، بل يُقَيَّدُ كَقَوْلِهِ:
وَحَرَّكَ عَيْنَ الرُّعْبِ ضَمًّا... ^(٢)

..... وَضَيِّقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرَّكَ مُثْقَلًا

بِكَسْرٍ..... ^(٣)

..... وَاللَّامَ حَرَّكُوا بَرَفْعٍ..... ^(٤)

وقد تقدّم إيضاحُ هذا.

وقوله: (وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ أَخَى التَّحْرِيكِ مَطْلَقًا؛ أَعْنِي التَّحْرِيكِ الْمَطْلُوقَ وَالْمُقَيَّدَ، فَإِذَا قَالَ:
سَكَّنَ فَلَانٌ، أَوْ نَحْوَهُ، فَيَكُونُ غَيْرُهُ يَحَرِّكُ، وَالتَّحْرِيكُ يَحْتَمِلُ الْحَرَكَاتِ
الثَّلَاثَ، لَكِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مَتَى أُطْلِقْتُ التَّحْرِيكَ فَمُرَادِي بِهِ الْفَتْحُ.

(١) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٧٢ من فرش سورة آل عمران.

(٣) البيتان ٦٦٤، ٦٦٥ من فرش سورة الأنعام.

(٤) البيت ٤٧٩ من فرش سورة البقرة.

والثاني : أنه آخى التحريكَ غيرَ المقيّدِ، وهو الفتحُ، فالأخوةُ على الوجه الأول من حيث الضدية كقوله :^(١)

وَآخَيْتُ بَيْنَ الثُّونِ وَالْيَا

وعلى الثاني من حيث أن كلاً منهما مطلقٌ غيرَ مقيّدٍ .

والحاصل : أنه متى ذكر السكونَ فضِدهُ الفتحُ، كقوله :^(٢)

وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ . . .

فكأنه قيل : في الطاء سكونُ التحريكِ المطلقِ، والتحريكُ المطلقُ^(٣) هو الفتحُ، ومتى ذكر التحريكَ مطلقاً أو مقيّداً فضِدهُ السكونُ، وقد استعمل المصنّف الأمرين في حرف ﴿دَرَسَتْ﴾^(٤) فقال :^(٥)

وَحَرَّكَ وَسَكَّنْ كَافِيَاً

فمراده بـ «حَرَّكَ» وبضدِّ قوله : «سَكَّنْ» الفتحُ، فابنُ عامرٍ يقرأ بفتح السين وسكونِ التاء، والباقون بالعكس .

(١) البيت ٦١ الآتي .

(٢) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة .

(٣) سقط من (ص) و(م) : والتحريكُ المطلق .

(٤) الآية ١٠٥ من سورة الأنعام .

(٥) البيت ٦٥٨ من فرش سورة الأنعام .

ولم ينخرم على المصنّف إلّا موضعان، أحدهما قوله في الذاريات: ^(١)
وَفِي الصَّعَّةِ اقْصُرْ مُسْكِنَ الْعَيْنِ

والثاني قوله: ^(٢)

وإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ.....

فإنَّ الأوَّل يُقرأ بدل السكون بالكسر، وكذا الثاني، ولو مشينا على قاعدته لكان يُفهم أنَّ القراءة الأخرى بفتح العين والهمزة، وسيأتي الجوابُ عن هذين في موضعهما إن شاء الله تعالى.

وقوله: (جَرَى التَّحْرِيكُ) يعني نصّاً، كقوله: ^(٣)

مَعَا قَدْرُ [أ/٣١] حَرَّكَ....

أو ضِدّاً للسكون المطلق كقوله: ^(٤)

... فِي الطَّاءِ السُّكُونُ...

ولهذا أبدل الشيخُ شهاب الدين هذا [البيت] ^(٥) بيت - قال: أظنُّه وافيّاً - وهو: ^(٦)

(١) البيت ١٠٤٦ .

(٢) البيت ٤٥٤ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة .

(٥) زيادة للإيضاح .

(٦) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٨٦ .

وَأِنْ أُطْلِقَ التَّحْرِيكُ نَصًّا وَلَا زِمًا مِنْ الضَّدِّ فَهُوَ الْفَتْحُ حَيْثُ تَنْزَلًا

و(حَيْثُ) ظرفُ مكان، وقد تقدَّم الكلامُ عليها^(١)، وعاملُها هنا محذوفٌ دلَّ عليه قوله: (هُوَ الْفَتْحُ) تقديره: والتحريكُ هو الفتحُ في كلِّ مكانٍ جرى ذكره فيه، وإنَّما لم نجعلِ الفتحَ المتأخَّرَ هو العاملَ فيها لأنَّ ما في حيزِ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه عند جمهورهم.

و(مَنْزِلًا) مصدرٌ، فنصبه على التمييز، أي أخاه نزولاً، وقيل: هو اسم مكان، أي أخى مَنْزِلٌ كلٌّ واحدٍ منهما للآخر. قال الشيخ شهاب الدين - بعد ذكره الوجهين المتقدمين - : «وقيل: هو ظرف زمان»^(٢) انتهى. ولا يظهر ذلك فإنَّ هذا هو الوجه الثاني، وأمَّا الزمانيةُ فغيرُ لائقةٍ بهذا المكان. وقال أبو عبد الله: «وإعرابُ (مَنْزِلًا) على نحوه في البيت السابق»^(٣) يعني بالبيت السابق قوله: «فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا»^(٤) وأعربه هو هناك تمييزاً، قال: «وهو من باب: غرستُ الأرضَ شجراً، وهو اسمُ مكانٍ»^(٥) من: نزل. «^(٦)

(١) عند شرح البيت ١٢ ص ٥٠.

(٢) كلمة «زمان» من (ص) فقط، وليست في إبراز المعاني ١/ ١٨٦.

(٣) اللآلئ الفريدة، لوحة ٢٥/ أ.

(٤) البيت ٢٥.

(٥) في (ص) و(م): «وهو اسم زمان»، والصواب ما في (ت)، وهو الموافق لما في اللآلئ الفريدة.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢/ أ.

٦١- وَأَخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتَحِهِمْ وَكَسَرُ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

وهذا ممّا اصطَلَح على ضديّته ؛ فجعل النون ضِداً للياء ، والفتح ضِداً للكسر ،
والنصب ضِداً للخفض ، فكلُّ من هذه الستّة يُغني ذكره عن الآخر كقوله :

(١) وَيَدْخُلُهُ نُونٌ

(٢) وَنُوتِيهِ بِأَلْيَا فِي حِمَاهُ

(٣) إِنَّ الدِّينَ بِالْفَتْحِ رُقْلًا

(٤) أَنَّ اللَّهَ يُكْسِرُ فِي كَلَا

(٥) وَأَنْصِبَ بَيْنَكُمْ

(٦) وَقَوْمَ بِخَفْضِ الْمِيمِ

وإنّما فرّق بين الفتح والنصب ، والكسر والخفض ، جرياً على مذهب

(١) البيت ٥٩٢ من فرش سورة النساء .

(٢) البيت ٦٠٦ من فرش سورة النساء . وتحرف الشاهد في (ص) و(م) إلى : وبالياء
يؤتي في حماه .

(٣) البيت ٥٤٨ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ٥٥٤ من فرش سورة آل عمران .

(٥) البيت ٩٥٣ من فرش سورة العنكبوت ، وفي النسخ الثلاث : «وبينكم انصب» ،
وهو سهو .

(٦) البيت ١٠٤٦ من فرش سورة الذاريات .

البصريين في التفرقة بين حركات الإعراب والبناء .^(١)

ومع هذا ففيه فائدة جلييلة، وهي^(٢) أن الكلم يكون فيها حركات إعراب وبناء، إما من جنس واحد، كضمّة ورفع، وفتحة ونصب، وكسرة وجرّ، أو لا من جنس واحد:

فإذا اتَّفَق أن يكون الخلاف في حركة البناء قال: اكسر - مثلاً - أو: ضمّ، وإن كان في حركة الإعراب قال: ارفع، أو: جرّ، أو شبه ذلك. ومثاله قوله: ^(٣)

... وَالْوَتْرُ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ

فـ «الْوَتْرُ» مشتملٌ على حركتي إعراب وبناء، فحركة الإعراب في الراء، وحركة البناء في الواو، فعلمنا من قوله: «بِالْكَسْرِ» أنه أراد حركة الواو لا الراء. وكذا قوله: ^(٤)

..... وَفَكَ ارْفَعَنْ وَلَا

(١) قال ابن يعيش: «اعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء، فسمّى حركات الإعراب: رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً، وحركات البناء: ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً؛ للفرق بينهما» اهـ. انظر: شرح المفصل ٧٢/١، والكتاب ١/١٣ - ١٧ باب: مجاري أواخر الكلم من العربية، وشرح الكافية للرضي ٦٩/١ - ٧١.

(٢) في النسخ الثلاث: «وهو» والوجه ما أثبت.

(٣) البيت ١١١٠ من فرش سورة الفجر.

(٤) البيت ١١١٢ وما بعده من فرش سورة البلد.

يُعلم أنه أراد بالرفع حركة الكافِ دونَ الفاء . ومن قوله : « وَبَعْدُ اخْفِضَنَّ » أي تاء « رَقَبَةً » ، ومن قوله : « اكْسِرْ » ، أي همزة « إِطْعَمُ » ومن قوله : « مَعَ الرَّفْعِ » أي في ميم « إِطْعَمُ » .^(١)
ولو لم يلتزم هذه التفرقة لما عُلِمَ عند إطلاقه أنه قصد الحرف الذي فيه حركة البناء أو حركة الإعراب .

وقد أخلَّ المصنّف بهذا الالتزام في مواضع من هذه القصيدة ، بعضها قد يُجاب عنه ، وبعضها ليس عنه جواب :
أَمَّا الأوَّلُ فكقوله :^(٢)

تُضَارِرُّ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقٌّ
وإنما حركة [٣١ / ب] الراء رفعٌ .
وكقوله في الأنعام :^(٣)

رِسَالَتٍ فَرَدُّوا فَتَحُوا
وإنما هو نصبٌ .
وكقوله :^(٤)

- (١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي : ﴿ فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ ﴾ ، وقرأ الباقون : ﴿ فَكَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَمَ ﴾ ، انظر : النشر ٤٠١ / ٢ .
(٢) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة .
(٣) البيت ٦٦٤ .
(٤) البيت ٧٠٦ من فرش سورة الأعراف .

وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّتٍ مَعَ فَتْحِ تَائِهِ

وهو نصب أيضاً، وجوابها يأتي في أماكنها، إن شاء الله تعالى .
وأما القسم الثاني فكقوله : ^(١)

وَفِي قِيلِهِ أَكْسِرُ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ . . .

يعني بالكسر الخفض في اللام، فهو خفضٌ لا كسر .

وقوله : (وَفَتْحِهِمْ) أي وبين فَتْحِهِمْ وكسرٍ، فحذفها لدلالة ما قبلها وما بعدها عليها .

و(مُنْزِلًا) حالٌ من فاعل (أَخَيْتُ)، أي أَخَيْتُ بين هذه الأشياءِ مُنْزِلًا كُلَّ شَيْءٍ مُنْزِلَةً .

٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَعَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

أي أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ دَائِرَةً بَيْنَ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ، أَوِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ الضَّمَّ أَوِ الرَّفْعَ مَقْتَصِرًا عَلَيْهِ، غَيْرَ مُنْبِئٍ عَلَى قِرَاءَةِ الْغَيْرِ ^(٢) فَيُؤْخَذُ لِدَلَالَةِ الْغَيْرِ الْفَتْحُ أَوِ النَّصْبُ كَقَوْلِهِ : ^(٣)

(١) البيت ١٠٢٨ من فرش سورة الزخرف .

(٢) دخول «أل» على «غير» سواء أكانت مضافة أم غير مضافة لم يرد في كلام الفصحاء لأنها لا تتصرف بها كما لا تتصرف بالإضافة، وذلك لتوغلها في الإبهام . قال سيبويه : «وغير أيضاً ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام» اهـ . الكتاب ٤٧٩ / ٣ .

(٣) البيت ٤٩٣ من فرش سورة البقرة .

وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَاءَ بِالضَّمِّ كُلًّا

فغيرُ ابنِ عامرٍ يقرأ بفتح الياء ،

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أَوْ لَا ^(١)

فغيرُ نافعٍ يقرأ بنصبِ اللام .

فإن كانت دائرةً بين الضمِّ - أو الرفعِ - وغيرِ الفتحِ فإنه لا يسكتُ ، بل

يقيدُ ، [كقوله] : ^(٢)

وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفْ . . . ^(٣)

وَرِضْوَانٌ اضمُّمَ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسَدَ رَهْ ^(٤)

يُضَاعَفُ وَيَخْلُدُ رَفْعُ جَزَمَ ^(٥)

وَحُضِرَ بَرَفْعِ الْخَفْضِ ^(٦)

وَيَرْفَعُ بَعْدَ الْجَرِّ ^(٧)

ولم يؤاخ - هنا - بين الضمِّ والفتح ، ولا بين الرفعِ والنصب ؛ لأنَّ الفتحَ ليس

(١) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة .

(٢) تكملة ، جرت عليها عادةُ المصنِّف .

(٣) البيت ٥٢٤ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٥٤٨ من فرش سورة آل عمران .

(٥) البيت ٩٢٤ من فرش سورة الفرقان .

(٦) البيت ١٠٩٦ من فرش سورة الإنسان .

(٧) البيت ٩١٤ من فرش سورة النور .

ضِدَّةُ الضَّمِّ، بل الكسْرُ، والنصبُ ليس ضِدَّةُ الرفعِ، بل الخفضُ، ولا فرقُ في هذه التقييدات بين المثبتِ والمنفيِّ، كقوله في البقرة: ^(١)
..... نَغْفِرُ بَنُوْنِهٖ وَلَا ضَمَّ
فَقَوْلُه: «وَلَا ضَمَّ» كَأَنَّهُ قَالَ: افْتَحَ.

وكما أَنَّهُ يَطْلُقُ حركاتِ البناءِ والإعرابِ، فقد يقيّدُهما بذلك الحرفِ المشتَمِلُ عليهما، كقوله:

- (٢) وَبَا عَبْدَ اضْمُمُ
(٣) وَفَتْحُكَ سَيْنَ السَّلَمِ ...
(٤) يَضِرُّكُمْ بِكَسْرِ الضَّادِ ...
(٥) ... الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوْلَا
(٦) وَقَوْمَ بِخَفْضِ الْمِيمِ
(٧) وَبَا رَبَّنَا بِالنَّصْبِ شَرَفَ ..

(١) البيت ٤٥٦ .

(٢) البيت ٦٢٣ من فرش سورة المائدة .

(٣) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٥٦٧ من فرش سورة آل عمران .

(٥) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة .

(٦) البيت ١٠٤٦ من فرش سورة الذاريات .

(٧) البيت ٦٣٣ من فرش سورة الأنعام .

قال الشيخ شهاب الدين : « ومن المواضع المطلقة في حركة البناء ما يلبس نحو : ^(١) »

وَضَمُّهُمْ فِي يَزْلِقُونَكَ خَالِدٌ

وكان يمكنه أن يقول : وَضَمُّهُمْ يَا يَزْلِقُونَكَ ^(٢) .

وفيه نظر ؛ لأنَّ أحداً لا يتوهم أنَّ الضمَّ أو الفتح في غيرِ حرفِ المضارعة .

و(حَيْثُ) منصوبةٌ على الظرف ، وعاملها محذوفٌ كما تقدَّم تقديره فيها في البيت الذي قبلَ هذا ، وجعلها الشيخ - هنا - شرطيةً ، قال : ولذلك أُجيبَتْ بالفاء ، كقوله : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ ^(٣) ، وجعلها في البيت السابق كذلك وأنَّ الفاء مقدَّرةٌ ^(٤) .

وفيه نظر ؛ لأنَّ «حَيْثُ» نصَّ النحويون على أنَّه لا يُجازى بها إلَّا مع زيادة «ما» ، كـ «إِذْ مَا» ^(٥) .

(١) البيت ١٠٧٨ من فرس سورة نَّ [القلم] .

(٢) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٨٩ .

(٣) البقرة ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ١٨٨ بتصرُّف .

(٥) قال سيبويه : « ولا يكون الجزاءُ في (حَيْثُ) ولا في (إِذْ) حتى يُضمَّ إلى كلِّ واحدٍ منهما (ما) » اهـ . الكتاب ٣ / ٥٦ ، وعُلِّلَ لذلك ص ٥٨ .

وقال ابنُ هشام في مبحث (حيث) : « وإذا اتَّصَلَتْ بها (ما) الكافَةُ ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلَيْن » اهـ . مغني اللبيب ص ١٧٨ .

و(الضَّمُّ) مبتدأ، و(الرَّفْعُ) عطفٌ عليه، والخبرُ محذوفٌ تقديره: الضَّمُّ لفلان والرفعُ لفلان.

و(سَاكِتًا) حالٌ من فاعل (أَقُولُ)، والجملةُ الاسميَّةُ في محلِّ نصبٍ بالقول، والجملةُ [١/٣٢] القوليَّةُ في محلِّ خفضٍ بالإضافة.

و(غَيْرُهُمْ) مبتدأ، و(أَقْبَلًا) خبرُهُ، وألفُهُ للإِطلاق، وأتى بالخبر مفرداً مراعاةً للفظ «غَيْرٌ» وإن كان معناه جمعاً.

قال الشيخ: «و(أَقْبَلَ) خبرٌ ل(غَيْرُهُمْ)؛ لأنَّه مفردٌ لفظاً، وإن أُضيفَ إلى جماعةٍ من القراء»^(١) انتهى.

وهذه العبارة تُوهمُ أنَّه لما أُضيفَ إلى جماعةٍ صار معناه جمعاً، وليس كذلك؛ إذ لا أثرٌ للإضافة إلى الجمع في ذلك.

ومعنى «أَقْبَلَ» أي جاء به في روايته، من قولك: أقبَل فلانٌ بكذا، أي جاء

به.

* * *

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٨٨.

٦٣ - وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

أي في هذه الثلاثة الأشياء : الرفع والتذكير والغيب جملة مواضع في هذه القصيدة (أطلقت) أي أرسلت (على لفظها) أي الرفع وما بعده، من حاز العلاء وحصله، أي الذكي الفطن، ولم أقيده. فيعلم أن المراد هي لمن ذكره من القراء لا أضدادها، كقوله :

..... وَأَرْبَعٌ أَوَّلًا

صِحَابٌ.....^(١)

وَيُجَبِّى خَلِيطٌ.....^(٢)

وَبَلَّ يُؤْثِرُونَ حَزْ.....^(٣)

فعلينا أنه أراد الرفع في «أربع» من لفظه بها مرفوعة، وأنه أراد الياء الدالة على تذكير الفعل في «يُجَبِّى»، وأنه أراد الياء الدالة على الغيبة في (يؤثرون) وأنه أراد أضدادها للمسكوت عنه من القراء، وقد اجتمعت هذه الثلاثة في بيت واحد، وهو: ^(٤)

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لِسُعْبَةٍ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمَلًا
فلفظ بالرفع في «خَالِصَةٌ» وبالغيب في «لَا يَعْلَمُونَ» وبالتذكير في «يُفْتَحُ».

(١) البيتان ٩١٢، ٩١٣ من فرش سورة النور.

(٢) البيت ٩٥٠ من فرش سورة القصص.

(٣) البيت ١١٠٨ من فرش سورة الأعلى.

(٤) البيت ٦٨٤ من فرش سورة الأعراف.

ويجوز أن يكون رفع « خَالِصَةٌ » مفاداً^(١) من القيد قبله في « لِبَاسٌ » من قوله :^(٢)
 وَلِبَاسَ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلَا
 وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ

كما استغنى بقيد التخفيف في الأول عن الثاني في قوله :

وَرُبَّ خَفِيفٍ إِذْ نَمَا سَكَّرَتْ دَنَا^(٣)
 مَا نَزَلَ الْخَفِيفُ إِذْ عَزَّ وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدِ دُمٍ صِلَا^(٤)

واعلم أن كل قراءة دائرة بين الياء والتاء فهي إما تذكير وتأنيث، وإما غيبة
 وخطاب، فإن أطلقها فالحكم ما تقدم، وإن قيدها فلا يُقيدها إلا بالتذكير أو
 التأنيث، والغيبة أو الخطاب، فيقول :

وَذَكَرْتُ كُنَّ شَافٍ^(٥)

وَأَنْتُ يَكُنَّ عَنْ دَارِمٍ تُظَلِّمُونَ غَيْبُ شَهْدٍ^(٦)

(١) في (ت) : مستفاداً. وتحرفت في (م) إلى : منقاداً.

(٢) البيتان ٦٨٣، ٦٨٤ من فرش سورة الأعراف.

(٣) البيت ٨٠٢ من فرش سورة الحجر.

(٤) البيت ١٠٦٣ من فرش سورة الحديد.

(٥) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف.

(٦) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء.

وَخَاطِبٌ يَرَوُّ أَسْرَعًا...^(١)

ولا يقيّد بالياء إلا ما كان ضده النون، كقوله:^(٢)

وَنُؤْتِيهِ بِأَلْيَا فِي حِمَاهُ.....

لأنه واخى^(٣) بينهما فيما تقدّم.

ومّا يُنبّه عليه هنا قوله في الأحزاب:^(٤)

... وَتَعْمَلُ نُؤْتِ بِأَلْيَا شَمْلًا

فقوله: «بِأَلْيَا» قيد في قوله: «نُؤْتِ» فقط دون «تَعْمَلُ»؛ لأنّ «تَعْمَلُ» تُقرأ بالياء الدالة على التذكير وبالتاء الدالة على التأنيث، و«نُؤْتِ» تُقرأ بالياء الدالة على الغيبة وبالنون، والنون مستحيلة في «تَعْمَلُ»، فلذلك قلتُ: إنّ قوله: «وَتَعْمَلُ» من باب إطلاق التذكير، فيؤخذ ضده وهو التأنيث، وإنّ قوله: «بِأَلْيَا» قيد لـ «نُؤْتِ» لأنّ ضده النون باصطلاحه المتقدم.

وقوله: (جُمْلَةٌ) تنبيهٌ على أنّه قد [٣٢/ب] تأتي مواضع أخرٌ مقيّدةً،

(١) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل.

(٢) البيت ٦٠٦ من فرش سورة النساء.

(٣) قال في اللسان (أخا): «حكى أبو عبيد في الغريب المصنّف - ورواه عن الزيدّين -: آخَيْتَ وَوَاخَيْتَ. ووجه ذلك من جهة القياس هو حملُ الماضي على المستقبل؛ إذ كانوا يقولون: يواخي، بقلب الهمزة واواً على التخفيف، وقيل: إنّ واخاه لغة ضعيفة، وقيل: هي بدل. قال ابن سيده: ... ولغة طيء: واخَيْتَهُ اهـ.

(٤) البيت ٩٧٢.

كقوله: ^(١)

وَذَكَرْتُكَ نَ شَافٍ

وما بعده .

ولو ادَّعى مُدَّعٍ أَنَّ هذه الكَلِمَ الثلاثَ - الرَّفْعَ وما بعده - يمكن عكسُها، كانت دعوى فاسدة؛ لأنَّه لا يأتي بعكسها إلا مقيدةً باللفظ، كقوله :

... وَأَنْصِبُ بَيْنَكُمْ . . . ^(٢)

..... وَأَنْتَ إِنْ يَكُونُ ^(٣)

وَحَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ . . . ^(٤)

وَذَكَرْتُكَ نَ شَافٍ ^(٥)

ونحوه .

فإن قيل : هذا البيت يُغني عنه قوله قبلُ : ^(٦)

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

(١) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ٩٥٣ من فرش سورة العنكبوت .

(٣) البيت ٧٢٣ من فرش سورة الأنفال .

(٤) البيت ٦٥٩ من فرش سورة الأنعام .

(٥) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف .

(٦) البيت ٤٧ .

فالجوابُ : أنه لو أسقطه لم ينكشف الأمرُ كانكشافه واتضح بهذا البيت .
 وإعرابُ قوله : (وفي الرِّفْعِ) أنه خبرٌ مقدَّمٌ ، وما بعده عطْفٌ عليه ، و « جُمْلَةٌ »
 هو المبتدأ ، والجُمْلَةُ من قوله : (أَطْلَقْتُ) صفةٌ لها ، و (عَلَيَّ) متعلِّقةٌ بـ (أَطْلَقْتُ) .
 و (مَنْ) يجوز أن تكون موصولةً ، أو نكرةً موصوفةً ، والجُمْلَةُ بعدها صلةٌ
 أو صفةٌ .

و (الْعَلَا) يحتمل أن يكون مفرداً ، وأن يكون جمعاً ، نحو : دُنْيَا ودُنَا ، وكُبْرَى
 وكُبْر ، ويحتمل أن يكون المعنى : مَنْ قَيَّدَ الرُّتَبَ الْعَلَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا
 يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ .

٦٤ - وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا
 في هذا البيت احتمالان :

أحدهما : أنه أراد به أنه إذا رمز للقراء مجتمعين بأحد الكلمات الثمان التي تقدَّم
 ذِكْرُهَا ، فإنه لا يلتزم فيها تقديماً على الحرف المقروء به ولا تأخيراً ، بل يأتي بها
 تارةً متقدِّمةً عليه ، كقوله : (١)

وَصُحْبَةٌ يُصَرِّفُ

وتارةً متأخِّرةً عنه ، كقوله : (٢)

وَقَصْرٌ قِيَمًا عَمَّ

(١) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء .

وعَلَّلَ ذلك بأنه (لَيْسَ مُشْكِلًا) إِذْ لَا تَلَبَّسُ كلمات الرمز بكلمات التلاوة .
وأما رمزه بالحروف دُونَ الكَلِمِ الثَّمانِ ، سواءُ رَمَزَ بها للقراء منفردين أم مجتمعين
فإنه يلتزم تأخيرها عن حرف القراءة وقد بين ذلك بقوله : ^(١)

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أُسْمِي رَجَالَهُ

إِلَّا أَنْ تَجْتَمَعَ مَعَ الْكَلِمِ الثَّمانِ فَإِنَّهَا تَكُونُ تَابِعَةً لَهَا : إِنْ تَقَدَّمتْ تَقَدَّمتْ مَعَهَا ،
وَإِنْ تَأَخَّرَتْ تَأَخَّرَتْ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذلك بقوله :

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدِ كَلِمَةٍ فَكُنْ

وقد تقدَّم إيضاحُ ذلك بما يُغني عن إعادته هنا ^(٢) ، فعليك بالالتفات إليه . ^(٣)
والثاني : أنه يُريدُ بكلِّ ما رَمَزَ به الحروفَ كُلَّها .

وقوله : (فِي الْجَمْعِ) أي آتِي بها مَعَ كلمات رَمَزَ الجَمْعَ ، كقوله : ﴿فَادْخُلِي
فِي عَبْدِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ . ^(٤)

ويؤيِّدُ هذا المعنى قوله : (فِي الْجَمْعِ) ولو أراد المعنى الأوَّلَ لقال : «لِلْجَمْعِ»
فعدوله عن اللام إلى (فِي) دون ضرورةٍ دليلٌ على مراعاة هذا المعنى .

قال الشيخُ شهابُ الدين : «إِذَا ثَبَتَ جَوَازُ هذا قُلْنَا : يَحْتَمِلُ أيضًا أَنْ يَكُونَ

(١) البيت ٤٧ .

(٢) « هنا » من (ت) فقط .

(٣) انظر شرح البيت ٥٦ ص ١٨٦ .

(٤) الفجر ٢٩ ، ٣٠ .

معنى قوله : (وَمَهْمَا أَتَتْ) هو المعنى الذي جعلناه أولاً لهذا البيت ، أي : من قبل الحرف المختلف فيه ، أو من بعده [٣٣/أ] (كَلِمَةً) أي من الكلمات الثمان لا أَلْتَزِمُ فيها قَبْلِيَّةً ولا بَعْدِيَّةً ، بل تأتي كذا وكذا « انتهى .^(١)

وقد تقدّم حكاية هذا عنه في ذلك البيت^(٢) ، وفيه نظر ؛ إذ يلزم أن يكون أحد البيتين مكرراً ، فالأولى أن يُحمَل قوله : «وَمَهْمَا أَتَتْ» على ما تقدّم من المعنيين ، وقد تقدّم أنه كان ينبغي أن يأتي بتلك الأبيات متوالية ، وهي :

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ . . .^(٣)

وَمَهْمَا أَتَتْ^(٤)

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ^(٥)

ويكون بين أولاً حال الرمز بالحرف وحده ، وثانياً حال الرمز بالكلمة وضدها ، وثالثاً حال الرمز بهما معاً ، إلا أن حكم الرمز بالكلمة لا يختلف ، سواء كانت منفردة أم مع الحرف ، فالتكرير لازم .

وتقدير قوله : «وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ» أي : وقَبْلَ الحرفِ وبعده ، ثم أَفَحَمَ

(١) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٩١ .

(٢) انظر شرح البيت ٥٦ ص ١٨٦ .

(٣) البيت ٤٦ .

(٤) البيت ٥٦ .

(٥) البيت ٦٤ .

وحذَفَ المضافَ إليه، وهذا رأيُ سيبويه^(١)، وهذه مسألة: «قَطَعَ اللهُ يدَ رَجُلٍ مَن قالها»^(٢) وفيها خلافٌ مشهور^(٣)، والظرفُ منصوبٌ بقوله: (آتي).

والرمزُ: الإشارةُ، لَمَّا كانت هذه الحروفُ والكلماتُ التي عرَّفَ بها القراءُ كالإشارةِ إليهم سَمَّاها رمزاً.

و(إذْ) ظرفُ زمانٍ ماضٍ أُشْرِبَ معنى التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.^(٤)
واسم (لَيْسَ) ضميرُ الإتيانِ المدلولِ عليه بـ(آتي) كقوله: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.^(٥)

و(مَا) في (بِكُلِّ مَا) يجوزُ أن تكونَ موصولة أو موصوفة.

وقد وفَى - رحمه الله - بمقتضى هذا البيت، فأتى بكلِّ كلمةٍ رمزَ بها في الجمعِ من الكَلِمِ الثمانِ قبلَ كلمةِ التلاوةِ وبعدها، كقوله:

(١) لم أجد في «الكتاب» نصّاً صريحاً على رأي سيبويه هذا.

(٢) حكى الفراءُ هذا القول في معاني القرآن ٢/ ٣٢٢ ونسبه إلى أبي ثروان العكليّ، وحكاه عن الفراءِ ابنُ الأنباريّ في المذكر والمؤنث ص ٥٩٨، وابنُ جنيّ في سرِّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨.

(٣) القضية النحويّة هنا هي الحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وعكسه.

انظر: الإنصاف ١/ ٩٤-٩٦، ومغني اللبيب ص ٤٢، ٥٠٩-٥١٠.

(٤) ص ٣٥ عند شرح قول الناظم (البيت ٦): وَأَخْلِقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً.

(٥) المائدة ٨.

- (١) رَمَى صُحْبَةً.....
 (٢) وَصُحْبَةً يُصَرِّفُ.....
 (٣) وَفِي سَعْدُوا فَاضْمُمْ صِحَابًا...
 (٤) وَبَعْدُ صِحَابٌ يُوقِدُونَ.....
 (٥) ...وَأَرْجُلُكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ...
 (٦) وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ.....
 (٧)وَأَفْتَحَ الْجَيْمَ تَرَجِعُ أَلْ أُمُورُ سَمَا.....
 (٨) سَمَا كَامِلًا يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ
 (٩) وَنُنْزِلُ حَقُّ.....

(١) البيت ٣٠٩ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٢) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام

(٣) البيت ٧٦٦ من فرش سورة هود .

(٤) البيت ٧٩٥ من فرش سورة الرعد .

(٥) البيت ٦١٥ من فرش سورة المائدة .

(٦) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

(٧) البيت ٥٠٧ من فرش سورة البقرة .

(٨) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٩) البيت ٤٦٨ من فرش سورة البقرة .

وَحَقٌّ وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا..... (١)

وَفِي بَلَدٍ مَيِّتٍ مَعَ الْمَيِّتِ خَفَّفُوا صَفَا نَفَرًا..... (٢)

نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُونَ..... (٣)

وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفَوْ حَرَمِيَّهٖ رَضَى (٤)

أَلَا وَعَلَا الْحَرَمِيُّ إِنَّ لَنَا هُنَا (٥)

وَفِي وَنَقُولُ الْيَاءُ حَصْنٌ..... (٦)

وَضُمٌّ كِفَا حَصْنٌ يَضِلُّوْا يَضِلُّ عَنْ (٧)

٦٥ - وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يُسَمَّحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحًا جِيدًا مُعَمَّا وَمُخَوَّلًا

يريد أنه إذا صرَّح باسم القارئ لا يلتزم فيه مع كلمة التلاوة تقديمًا ولا تأخيرًا كما فعل ذلك في الرمز بالكلمات الثمان^(٨) لعدم اللبس، ويجوز أن يريد أنه إذا سمح له النظم - أي سهل - لم يرمز، بل يأتي باسم القارئ صريحاً

(١) البيت ٩١٢ من فرش سورة النور.

(٢) البيت ٥٥٠ من فرش سورة آل عمران.

(٣) البيت ٩٤٩ من فرش سورة القصص.

(٤) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٦) البيت ٩٥٥ من فرش سورة العنكبوت.

(٧) البيت ٨٠٠ من فرش سورة إبراهيم.

(٨) أي كما لم يلتزم ذلك في الرمز بالكلمات الثمان.

لأنَّه أسهل وقد تأتَّى له ذلك في القرَّاء السبعة ورجالهم الأربعة عشر.
وذكره لهم بالصريح:
إمَّا بأسمائهم نحو: ^(١)

لِحَمْزَةٍ فَاضْمُمْ كَسِرَ هَا أَهْلَهُ امْكُثُوا
وإمَّا بكناهم نحو: ^(٢)

..... وَقُطِبَهُ أَبُو عَمْرٍو
وإمَّا بنسبتهم نحو: ^(٣)

وَكُوفِيهِمْ تَسَاءَلُونَ
وإمَّا بضميرهم نحو: ^(٤)

وَبَصُرِ وَهُمْ أَدْرَى

وقد علم بالاستقراء من حاله في هذه القصيدة [٣٣/ب] أنه لا يأتي
برمز مع التصريح بالاسم، ولولا ذلك لألبس قوله: ^(٥)

..... يَصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ صَفًا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلَا

فإنه يحتمل أن يكون نافع من تنمة رمز «كَمْ صَفًا» ويكون «جَلَا» رمزاً لورشٍ

(١) البيت ٨٧١ من فرش سورة طه.

(٢) البيت ١١٦ من: باب الإدغام الكبير.

(٣) البيت ٥٨٧ من فرش سورة النساء.

(٤) البيت ٧٤٠ من فرش سورة يونس.

(٥) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

وأنه يقرأ ﴿وَاحِدَةً﴾^(١) بالرفع ، لكن دفع هذا الوهم ما ذكرته لك من كونه لا يجمع بين اسم صريح ورمز ، وهو فلم يأت بواو فاصلة بين القراءتين ، فلم يزل اللبس إلا بذلك .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون مثل قوله :^(٢)
..... ذَا أُسْوَةٍ تَلَا

يعني رمزاً مكرراً ؟

فالجواب : أنه لا يأتي بالرمز مع الصريح ، كما لا يأتي بالصريح مع الرمز .

فإن قلت : قد أتى بالرمز مع لفظ « حَرَمِيَّ » في قوله :^(٣)

حَرَمِيٌّ نَصْرٌ

وهو صريح ؛ لأنه نسبة إلى الحرم ، وأنت فقد قلت : إن من جملة الصريح ذكرهم بنسبتهم ؟

فالجواب : أنه قد تقدم أن « حَرَمِيَّ » ليس من الصريح ، بل من الرمز للقراء

مجتمعين وأنه أحد الكلم الثمان بما يوقف عليه ثمة .^(٤)

واعلم أن هذه القاعدة - وهي كونه لا يجمع بين الصريح والرمز - إنما

(١) النساء ١١ .

(٢) البيت ٥١٩ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٢٨٢ من باب حروف قربت مخرجها .

(٤) ص ١٧٩ ، عند شرح قول الناظم (البيت ٥٢) : وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا .

هي في القراءة الواحدة، وحيث لا يستثنى من الرمز أحداً، أما إذا كان حرفُ
القراءة مختلفاً فيه، أو استثنى أحداً من رمزٍ تقدّم، فإنه يجمع بين الصريح والرمز.

مثالُ الأوّل قوله: ^(١)

وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ

بعد قوله: ^(٢)

. لَهُ دَارٌ جَهْلًا

وقوله أيضاً: ^(٣)

سِوَى أَوْ وَقَلِّ لِابْنِ الْعَلَا وَبِكَسْرِهِ لَتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ

بعد قوله: ^(٤)

. كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلَا

ومثال الثاني قوله: ^(٥)

وَأَنْ لَعْنَةُ التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ نَصُهُ سَمَا مَا خَلَا الْبَزْيِ

قال الشيخ: «وقد أتى بالفاظ يعسرُ على المبتدئ فهمُها، فلو وضع موضعها

(١) البيت ٢٨٥ من: باب حروف قرئت مخرجها.

(٢) البيت ٢٨٤ من: باب حروف قرئت مخرجها.

(٣) البيت ٤٩٧ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٤٩٥ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٦٨٦ من فرش سورة الأعراف.

ما ينبه على أنه لا يجمع بين الصريح والرمز كأن يقول :
وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ خَالِيًا مِنْ كُلِّ رَمَزٍ لِيُقْبَلَ
لأتى بالمقصود»^(١).

و(سَوْفَ) حرف تنفيس أكثر تراخياً من السين، وقد تحذف لامها فيقال :
سو، أو عينها فيقال : سَفَ.

و(أُسَمِّي) أذكر الاسم، فيتعدى لواحد، وهو هنا محذوف، وقد تقدم أن
(أُسَمِّي) إذا كانت بمعنى الوضع تعدت [٢٣/ب] لاثنتين.^(٢)

والهاء في (نَظْمُهُ) و(بِهِ)^(٣) عائدة على الاسم المدلول عليه ب(أُسَمِّي)،
ويجوز أن تعود الهاء الأولى على الشعر^(٤) للعلم به، والثانية كما تقدم.

و(يَسْمَحُ) أي يسهل، من قولهم : فلان سَمَحٌ، أي جواد سهل الإعطاء.
وقال عمر بن عبد العزيز : «أَذُنْ أَذَانًا سَمَحًا»^(٥). أي سهلاً من غير تطريب ولا
لحن.

(١) انظر : إبراز المعاني ١ / ١٩٣.

(٢) تقدم ص ١٦٢، عند شرح البيت ٤٦ : وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفُ أُسَمِّي رَجَالَهُ.

(٣) «وبه» من (ت) فقط. وهي موجودة في إبراز المعاني ١ / ١٩٢.

(٤) تحرفت في (ص) و(م) إلى : السبعة.

(٥) هذا القول مذكور في اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦ / أ، ب.

و(بِه) متعلّق بـ(يَسْمَحُ)، وأجاز أبو عبد الله أن يتعلّق بـ(مُوضِحاً).^(١)

و(مُوضِحاً) حالٌ من فاعل (أَسَمِّي).

والإيضاح: البيان، وَضَحَ الشيء، وَأَوْضَحْتُهُ أنا.

و(جيداً) منصوبٌ على المفعول به ناصبه (مُوضِحاً)، وعبر بالجميل الذي هذه صفته عن التصريح بالاسم مجازاً، وقد حام الشيخ شهاب [٣٤/أ] الدين حول هذا، إلا أنه عبر بعبارة قلقة مطوّلة، فقال: «فمعناه: أَوْضِحْ شيئاً يشبه جيداً هذه صفته»^(٢)، فقد آل الأمر إلى أن يكون مفعول (مُوضِحاً) محذوفاً هو وصفته و(جيداً) منصوب بتلك الصفة.

وقال أبو عبد الله: «وانتصابه على ما مرّ في الوجه الأوّل من (شذاً)»^(٣)، يريد قوله:^(٤)

.... فَقَدْ ضَاعَتْ شَذَا وَقَرْنَفَلَا

وكان قد أعربه منصوباً على المصدر، وقدّر فيه ما يُقدّر في بيت امرئ القيس:^(٥)

..... تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا.....

(١) وذلك بقوله: «و(بِه) متعلّقٌ باسم الفاعل بعده» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦/ب.

(٢) إبراز المعاني ١/١٩٣.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦/ب.

(٤) البيت ٣٤.

(٥) تقدّم ص ١٢٤، عند شرح البيت ٣٤ من أبيات الشاطبية.

وقد تقدّم تحقيق ذلك فليُلتفت إليه .^(١)

ويكون التقدير هنا : إنّي أوضحه إيضاحاً مثل إيضاح جيد بهذه الصفة ، ثمّ حذفت تلك المضافات كما سبق .

والجيد : العنق . والمعمّ المخول : ذو الأعمام والأخوال ، وهو من قولهم : جيد معمّ مخول ، وأصله أن الصبي إذا كان له أعمام وأخوال زين كل منهم جيده بضروب الزين ، فإذا رآه الرائي عرف أنه ذو أخوال وأعمام ، قال امرؤ القيس :^(٢)

فأدبرن كالجزع المفصل بينه بجيد معمّ في العشيّة مخول
قال الشيخ : « فأضاف الجيد إلى الموصوف بذلك » انتهى .^(٣)

وهذه رواية شاذة ، والمشهور : « بجيد معمّ » بتنوين « جيد » ، ووصفه بـ « معمّ » وقد يصفون الجملة بذلك دون الجيد ، فيقولون : فلان معمّ مخول ، قال :^(٤)

(١) تقدّم ذلك ص ١٢٤ ، عند شرح قول الناظم (البيت ٣٤) :

وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذاً وقرنفلاً

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ٧٥ ، عند شرح المصنّف للبيت (١٨) من الشاطبية .

(٣) إبراز المعاني ١ / ١٩٣ .

(٤) البيت من الطويل ، لم أعرف قائله ، وصدره :

أبوه ابن زاد الركب وهو ابن أخته

وهو في إبراز المعاني ١ / ١٩٣ ، واللسان ٣ / ١٩٨ (زود) .

مُعَمَّرِي فِي الْجِيَادِ وَمُخَوَّلٌ

ومنه قول يحيى بن عروة بن الزبير^(١): «أنا والله المعمر المخول، تفرقت العرب عن عمي وخالي». ^(٢) يريد عبد الله بن الزبير^(٣) ومروان بن الحكم^(٤).

والمراد بالجيد أيضاً في هذه الأماكن: الجملة.

٦٦ - وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا

أي: ومن كان من القراء السبعة صاحب باب من أبواب القراءة له فيه مذهب يختص به دون غيره من القراء فإنني أصرح باسم ذلك القارئ ولا أرمزه؛ إيضاحاً وبياناً، فإن شاركه غيره فيه بطريق العرض فقد أذكره صريحاً أو مرموزاً، وذلك

(١) يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عروة، ناسب عالم، من أعيان المدينة، له شعر، وله رواية قليلة للحديث، وهو ابن أخي عبد الله بن الزبير، وأمه عمّة عبد الملك بن مروان، وقد على عبد الملك فتناوله بكلمات استفزته، ففاخره يحيى بأن عبد الله بن الزبير عمّه، وأن مروان بن الحكم والد عبد الملك خاله. انظر: نسب قريش ص ٢٤٦، جمهرة أنساب العرب ص ١٢٤، تهذيب التهذيب ١١/٢٢٦.

(٢) الخبر في جمهرة نسب قريش وأخبارها ص ٢٨٥، وإبراز المعاني ١/١٩٤، وشرح ابن الجندي على الشاطبية عند شرحه لبيت الشاطبي المذكور.

(٣) أبوبكر القرشي، ولد الزبير ابن عمّة رسول الله ﷺ. ولد سنة اثنتين، وقتل سنة ٧٣ هـ. رضي الله عنه. (سير الأعلام ٣/٣٦٣).

(٤) أبو عبد الملك الخليفة الأموي. مولده قبل عبد الله بن الزبير بأربعة أشهر. ت ٦٥ هـ. (سير الأعلام ٣/٤٧٦).

كتاب : الإدغام الكبير ، وهاء الكناية ، وترقيق الرءاءات ، ووقف حمزة وهشام .
ويحتمل أن يكون مراده فلا بُدَّ أن يُسمَّى ذلك البابُ ويعيَّن ، كما تقدَّم
من قوله : «بَابُ الْإِدْغَامِ» ، وهذا آخر بيان اصطلاحاته .

وقد قال الشيخُ شهابُ الدين : «كنتُ أودُّ أنَّهُ ذَكَرَ آيَاتَ الرَّمُوزِ يتلو
بعضُها بعضاً ، ثمَّ كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمَالِهَا ، ثمَّ اصْطِلَاحَ فِي الْأَضْدَادِ وَالتَّقْيِيدِ»^(١) . ثمَّ
نَظَّمَ عَشْرَةَ آيَاتٍ ذَكَرَ أَنَّهَا مَوْضِعُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ بَيْتاً مِنْ آيَاتِ أَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَنَّ
فِيهَا مِنَ الزِّيَادَاتِ وَالْإِحْتِرَازَاتِ كَثِيراً مَّا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ ، فَقَالَ : «فَلَوْ أَنَّهُ قَالَ :
حُرُوفُ أَبِي جَادٍ جَعَلَتْ دَلَالَةً عَلَى الْقَارِئِ الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا
ثُمَّ قَالَ : (وَمِنْهُمْ لِلْكَوْفِيِّ) إِلَى آخِرِ الرَّمْزِ فِي قَوْلِهِ : (وَنَافِعِهِمْ عَلَا) ، ثُمَّ بَيَّنَّ
كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمَالِهِ لِلرَّمُوزِ فَقَالَ :

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ رَمَزُ رِجَالِهِ بِأَحْرَفِهِمْ وَالْوَاوُ مِنْ بَعْدِ فَيَصْلَا
هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ : (أُسْمِي رِجَالَهُ) ، وَ(فَيَصْلَا) حَالٌ .
سِوَى أَحْرَفٍ لَا رَيْبَ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ يُكْرَّرُ حَرْفُ الْفَصْلِ وَالرَّمْزُ مُسْجَلاً
أَي : وَحَرْفُ الرَّمْزِ ، وَحَرْفُ الْفَصْلِ هُوَ الْوَاوُ .
وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ أَلْفَاظُ رَمَزِهِمْ وَإِنْ صَحِبَتْ حَرْفاً مِنَ الرَّمْزِ أَوَّلًا
هَذَا بَيْتٌ تَضَمَّنَ بَيْتَيْنِ وَمَعْنَاهُ أَظْهَرُ فِيهِ مِنْهُمَا .^(٢)

(١) إبراز المعاني ١ / ١٩٤ .

(٢) تحرّفت هذه العبارة في (ص) و(م) إلى : ومعناها أظهر فيه منها .

وَبِالْفَلْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا
وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ غُنِيَتْ بِضِدِّهِ
وَمَدٌّ وَتَنْوِينٌ وَحَذْفٌ وَمُدْغَمٌ
وَجَمْعٌ^(١) وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخِفَّةٌ
وَإِنْ أُطْلِقَ التَّحْرِيكُ نَصًّا وَلَا زِمًا
وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالْجَزْمُ سَاكِتًا
وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ لَفْظُهَا
أَي لَفْظُهَا مُغْنٍ عَنِ تَقْيِيدِهَا، وَقُوبِلَ الْكَسْرُ بِالْفَتْحِ، وَقُوبِلَ النُّونُ بِالْيَاءِ، وَلَمْ
أُعَدِّدْ أَلْقَابَ حَرَكَاتِ^(٣) الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ؛ إِذْ كُلُّ نَوْعٍ يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ، فَهُوَ
مَجْرَدُ اصطلاح^(٤).

قلت: هذا مذهب الكوفيّين، وأمّا البصريّون فلا.^(٥)

(١) في (ت): «وجزم»، وهي في إبراز المعاني ١/ ١٩٥ كما أثبتته في المتن من النسختين
الأخريّين.

(٢) تحرّفت هذه الشطرة في (ص) و(م) إلى: وبالفَتْحِ إليك والكسر والنون قوبلا.

(٣) في (ص) و(م): «حركات ألقاب»، وسقطت «ألقاب» من (ت)، والصواب ما
أثبتته كما في إبراز المعاني ١/ ١٩٥.

(٤) إبراز المعاني ١/ ١٩٤، ١٩٥.

(٥) ألقاب الإعراب عند البصريّين: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وألقاب البناء:
الضم، والفتح، والكسر، والسكون. وعكس الكوفيّون فجعلوا ألقاب الإعراب للمبنيّ =

و(مَنْ) شرطيةٌ مبتدأ.

و(ذَا) خبرٌ (كَانَ).

و(كَانَ) في محلٍّ جزمٍ بالشرط.

و(لَهُ) خبرٌ مقدَّم.

و(مَذْهَبٌ) مبتدأ، و(فِيهِ) متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، ويجوز أن يرتفعَ (مَذْهَبٌ) بالفاعلية على رأي الأخفش، و(فِيهِ) على حاله^(١)، أو حالٌ مقدَّمة.

و(فَلَا) جوابُ الشرط، وهي النافية للجنس، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌّ معها، بمعنى لا فراقَ من كذا.

و(أَنْ يُسَمَّى) على تقدير: مَنْ أَنْ يُسَمَّى، ففيها الخلافُ المشهور.^(٢)

و(يُسَمَّى) بمعنى: يُذكرُ اسمه؛ فلذلك تعدَّى إلى واحدٍ قام مقامَ فاعله، و«يُذَرَّى وَيُعْقَل» معطوفان على (يُسَمَّى).

٦٧ - أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا وَصُغْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلْسَلًا

= من الكلمات، وألقاب البناء للمعرب. انظر: الكتاب ١/ ١٣ - ١٧، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٦٩ - ٧١، وابن يعيش ١/ ٧٢ - ٧٣.

(١) أي متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ كما تقدَّم.

(٢) انظر مبحث حذف الجارِّ في مغني اللبيب ص ٨٣٨، وباب التعدي وال لزوم في أوضح المسالك ٢/ ١٧٥ - ١٨٣.

هذا ثناءً على هذه القصيدة ترغيباً فيها لما تُحصِّلُه للطلبة من العلم، لا لمجرد ثنائه على فعله، فوصفها - وهي كما وصف - بصحة المعنى، وبلاغة النظم، وفصاحة الكلم.

و(أَهَلَّتْ) صَرَخَتْ، من: أَهَلَ الصَّبِيَّ وَاسْتَهَلَ أَي [٣٥/أ] صَرَخَ، ومنه سُمِّيَ الْهَلَالُ لِأَهْلَالِ النَّاسِ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ، وإِهْلَالُ الْحَجِيجِ لَصُرَاحِهِمْ بِالتَّلْبِيَةِ، ﴿وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾^(١) أَي صَرَخَ بِهِ عِنْدَ الذَّبْحِ.

و(لَبَّتْهَا) أَي أَجَابَتْهَا بِ«لَبَّيْكَ».

وَلُبَابُ كُلِّ شَيْءٍ: خَالِصُهُ.

وَالصَّوْغُ: إِتْقَانُ الشَّيْءِ.

وَسَاغَ الشَّرَابُ: سَهَّلَ دُخُولُهُ فِي الْحَلْقِ.

وَتَسْلَسَلَ: أَي جَرَى فِي حُدُورِ.

وَالْعَذَبُ: الْحَلُوءُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٢).

يقول: إِنَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ لِمَا حَازَتْ مِنَ الْعُلُومِ وَفَصَاحَةِ النِّظْمِ كَأَنَّهَا نَادَتْ الْمَعَانِي فَأَجَابَتْهَا وَلَمْ تَمْتَنِعْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يُجِبْهَا مِنَ الْمَعَانِي إِلَّا خَالِصُهَا وَجِيدُهَا.

(١) البقرة ١٧٣.

(٢) ص ٨٤، عند شرح قول الناظم (البيت ٢٠):

جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أُمَّةً لَنَا نَقْلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

و(لَبَّأُهَا) فيه وجهان :

أحدهما : أنه بدلُ اشتِمالي، ولم يذكر أبو عبد الله غيره ^(١) وجعله الشيخُ وهماً. ^(٢)
والثاني : أنه بدلُ بعضٍ من كل.

ووجه الوهم في كونه بدلُ اشتِمالي [أن بدلَ الاشتِمالي] ^(٣) ما كان بينه وبين الأولِ ملابسةً من غيرِ كَلِيَّةٍ ولا بعضيَّةٍ نحو : أعجبنى زيدٌ علمه، وسرقَ عبدُ الله ثوبه، ولبابُ الشيء - كما ترى - بعضه، فلا يكون اشتِمالاً. و(مأ) موصولة ^(٤)، وعائِذُها هو فاعلُ (سأغ)، و(عَذْباً) و(مُسَلْسَلًا) حالان منه، أو من الموصولِ نفسه، وكلاهما بمعنى، ويجوز أن يكون (عَذْباً) حالاً وحده، و(مُسَلْسَلًا) صفته، ويجوز أن يكون (مُسَلْسَلًا) حالاً من الضميرِ المستكنِّ في (عَذْباً)، ويجوز أن يكون (عَذْباً) نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، أي صَوَّغاً عَذْباً يقبله الطبعُ ولا يَمُجُّه السمعُ.

٦٨ - وفي يَسْرِها التَّيسِيرُ رُمْتُ اختِصارَه فَأَجَنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا
يعني فيما يَسَّرَه اللهُ تعالى وسهَّله من هذه القصيدة كتابُ (التَّيسِير) أي جميعُ ما اشتمل عليه من المسائل.

(١) وذلك بقوله : «و(لَبَّأُهَا) بدلُ اشتِمالي من المعاني» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ٢٧/أ.

(٢) إبراز المعاني ١/١٩٦.

(٣) تكملة من (ت).

(٤) تحرَّفت في النسخ الثلاث إلى : «مفعوله». والتصويب من اللآلئ الفريدة ٢٧/أ.

وكتاب « التيسير » صنّفه الشيخ الإمام العالم المقرئ المحدث ، واسمه :
عثمان بن سعيد ، كنيته أبو عمرو ، أصله من قرطبة بجزيرة الأندلس ، سكن
دانية فنسب إليها وبها توفي - رحمه الله - سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وله
تصانيف مشهورة .

و(التيسير) مبتدأ ، وما قبله خبره بالتأويل المتقدم .

ويجوز أن يتعلّق (في يسرها) ب(رُمتُ) ، أو ب(اختصاره) إلا أن في هذا
تقديم معمول المصدر عليه ، وهو جائز عند الكوفيّين مطلقاً ، وعند بعضهم في
الظرف وعديله خاصة اتّساعاً^(١) ، و(التيسير) على هذا مبتدأ ، و(رُمتُ) خبره
ولو قرئ (اختصاره)^(٢) نصباً على الاشتغال لجاز ، نحو : زيداً ضربتُ غلامه .

وروم الشيء : محاولته وطلب حصوله .

والاختصار : قلّة اللفظ مع كثرة معناه .

(١) قال الرضيّ عند شرحه قول ابن الحاجب عن المصدر : ولا يتقدّم معموله عليه :
« وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . . . وتقديرُ الفعل في مثله
تكلف . . . » اهـ . شرح الرضيّ على الكافية ٤٠٦ / ٣ .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، والظاهر أنّه سهو ؛ لأنّ كلمة (اختصاره) منصوبة فعلاً ،
فلا يُقال في حقّها : « ولو قرئ » ، وأظنُّ أنّ صحّة العبارة : « ولو قرئ (التيسير) نصباً على
الاشتغال لجاز » يؤيّده قول الفاسي عن كلمة (التيسير) : « ويجوز نصبه بفعلٍ مضمّر
عاملٍ في المجرور قبله تدلُّ عليه الجملة بعده » اهـ . انظر : اللآلئ الفريدة لوجه ٢٧ / أ .

و(أَجَنْتُ) من قولهم: أَجَنْتِ الْأَرْضُ، أي كَثُرَ جَنَاهَا، استعارَ ذلك لكثرة فوائد هذه القصيدة، ويجوز أن يكون من أَجْنَيْتُهُ الثمرة، أي حَصَلَتْهَا لَهُ، ف(مُؤَمَّلًا) على الأوَّل حالٌ من الهاءِ في (مِنْهُ)، وعلى الثاني مفعولٌ ثانٍ لـ(أَجَنْتُ) والأوَّلُ محذوفٌ، أي: فَأَجَنْتَنِي مِنْهُ مُؤَمَّلًا، ولو قاله معرَّفًا بـ«ال» لكان أظهرَ [٣٥/ب] في مقصوده.

وقيل: إن عادتِ الهاءُ في (مِنْهُ) على (التَّيْسِيرِ) - كما سيأتي - ف(مُؤَمَّلًا) تمييزٌ، وإن عادتِ على «الاختصار» فيكون حالاً منه.

ويقال: أَجَنْتِ الثمرةُ، أي أدركتُ، إلَّا أنَّ هذا المعنى غير لائقٍ هنا.

و(مِنْهُ) متعلِّقٌ بـ(أَجَنْتُ)، أو بـ(مُؤَمَّلًا)، أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من (مُؤَمَّلًا)، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية، والهاءُ في (مِنْهُ) يجوز أن تعود على (التَّيْسِيرِ)، أو على اسمِ (اللهِ)، أو على (اختصاره).

والباءُ في (بِعَوْنِ اللَّهِ) للاستعانة، وفيها معنى الإلصاق، ويتعلَّقُ بـ(أَجَنْتُ).

٦٩ - وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفْضَلَا

لَمَّا تَجَوَّزَ عَنْ كَثْرَةِ فَوَائِدِهَا بِإِجْنَائِهَا، رَشَّحَ ذَلِكَ بِذِكْرِ «الْأَلْفَافِ»؛ فَإِنَّ الْأَلْفَافَ هِيَ الْأَشْجَارُ الْمَلْتَقَّةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّتٍ أَلْفَافًا﴾^(١)، وَهِيَ جَمْعُ «لَفٍّ»، كَضِدٍّ وَأَضْدَادٍ، وَنِدٍّ وَأَنْدَادٍ، أَوْ جَمْعُ «لَفٍّ» كَحَرٍّ وَأَحْرَارٍ، يُقَالُ: جَنَّةٌ لَفٌّ وَلَفٌّ - بِكَسْرِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - لَتَدَاخُلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ. وَقِيلَ: أَلْفَافٌ

[جمع «لَفِيف» كَنَصِيرٍ وَأَنْصَارٍ].^(١)

وجعل هذه القصيدة ذات ألفافٍ لأنَّ كلَّ بيتٍ مُلْتَفٌ بما قبله وبما بعده .

وعنى بقوله : (زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ) أي زادت أبياتها - مع اختصارها - على «التيسير» ببسْط فوائد لم تكن فيه : فمنها بابٌ كاملٌ أودعها إياه ، وهو بابٌ مخارج الحروف وصفاتها ، ومنها الثناء على قراءة ، ومنها التعليل لوجوه القراءة ، وما تضمَّنته من اللغة وصناعة الأدب ، وزيادات وجوه في القراءات ، كما ستَقِفُ على ذلك كلُّه إن شاء الله تعالى .

وقوله : (حَيَاءٌ) فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أَنَّهُ مفعولٌ من أَجَلِه ناصِبُهُ (لَفَّتْ) ، و (أَنَّ تُفَضَّلَ) على هذا معمولٌ لِـ (حَيَاءٌ) على حذف « مِنْ » ، أي حياءٌ مِنْ أَنَّ تُفَضَّلَ عَلَى « التيسير » ، استحياء الصغير من الكبير ، والمتأخَّر من المتقدم^(٢) ، وإن كان أفضل منه .

الثاني : أَنَّهُ مصدرٌ في موضع الحال ، أي لَفَّتْ وجهها حال كونها مُسْتَحِيَّةً .

الثالث : أَنَّهُ مصدرٌ مؤكَّد ، أي مبينٌ لمعنى (لَفَّتْ) لأنَّ سَتَرَ الوجه يُشعر بالاستحياء و (أَنَّ تُفَضَّلَ) - على هذين الوجهين - في محلِّ المفعول مِنْ أَجَلِه ، وناصبُهُ (لَفَّتْ) ، أي : سَتَرَتْ هذه القصيدة وجهها خشية أن تُفَضَّلَ على أصلها .

ومرادُه بِلَفٍّ وجهها : ما أودعها من الرموز ؛ فإنَّ الرموز كالسِّتر لها .

(١) تكملة لازمة من لسان العرب (لفف) .

(٢) في (ص) و(م) : «والمقدم من المتأخر» والصواب ما في (ت) وإبراز المعاني ١/ ١٩٧ .

٧٠- وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمَنًا وَوَجَهَ التَّهَانِي فَاهْنَه مُتَقَبَّلًا

أي وضعت لها هذه التسمية تبرُّكاً وتفاؤلاً بذلك، كما كنوا المولود بأبي
فلان تفاؤلاً بأنه يعيش ويُعقب الأولاد.

و«سَمِّيَ» هنا يتعدى لاثنتين؛ لأنه من باب وضع الاسم للمسمى، والثاني
هو (حِرْز).

والحِرْز: ما يستحفظ فيه الشيء.

والأَمَانِي: جمعُ أُمْنِيَّة، بتشديد الياء فيهما، وتخفيفه في البيت [٣٦/
أ] [يحتمل أن يكون جمع: أُمْنِيَّة بالتخفيف، فجاء الجمع عليه؛ لأنه نُقل أنه
قال: أُمْنِيَّة مخففة استثقلاً للتضعيف في حروف العلة، وأن يكون جمع أُمْنِيَّة
بالتشديد وخفف الجمع لأنه أثقل من المفرد.

والأُمْنِيَّة: ما يتمناه الإنسان ويطلبه.

والتَّيْمَنُ: تَفَعُّلٌ مِنَ التَّيْمَنِ، وهو البركة، ومنه قيل لهذه الجارحة: التَّيْمَنُ.^(١)

و(التَّهَانِي) جمعُ تَهْنِئَةٍ بالهمز، فخففها بقلبها ياءً لتجانس ما قبلها.

ومعنى هذه التسمية بذلك أنها تُعطي الطلبة لهذا العلم أمانهم وتلقاهم
بوجهٍ مُهنئ، أو من قولهم: فلان وجه القوم، أي رئيسهم وخيرهم؛ لأن الوجه
خير ما في البدن.

(١) في (ت): يمين.

و(فَاهْنِه) يحتمل معنيين :

أحدهما : أن يكون من قولهم : هَنَأْتُه أَهْنُهُ ، بفتح النون في الماضي ، وكسرها في المضارع ^(١) ، أي أعطيته ، فالمعنى : فَأَعْطِ هذا الحِرْزَ - أو هذا الوجه - منك الإقبال عليه لتنال الغرض منه بغير مشقة .

والثاني : أن يكون من قولهم : هَنَأَنِي الطعام ، أي : لَذَلِّي وطاب ، والمعنى : كُنْ له هَنَأً مترققاً به لتنال غرضك بسهولة .

وعلى الجملة فالأصل : فَاهْنُهُ بالهمز ، ثم أبدل الهمزة الساكنة ياءً ، ثم حذفها حملاً على المجزوم ؛ إجراءً لحرف العلة العارض مجرئ المتأصل ، كقول زهير : ^(٢)

(١) نقل ابن منظور عن الفراء جواز فتح النون وكسرها في المضارع ؛ على أنهما لغتان ، فقال : « الفراءُ : يقال : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَانِئًا لِتَهْنِيَّ وَلِتَهْنَأَ ، أي لتُعْطِيَ ، لغتان » .
انظر : اللسان (هنا) .

(٢) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، من أصحاب المعلقات ، توفي سنة ١٣ قبل الهجرة . الأعلام ٥٢ / ٣ .

والبيت من الطويل ، وهو في ديوان زهير ص ١١٨ ، ومعاني الحروف للرمانى ص ١٢٩ ، وسر الصناعة ٧٣٩ / ٢ ، وشرح الشافية للأسترباذي ٢٦ / ١ ، والخزانة ١٧ / ٣ ، ١٣ / ٧ ، وأشعار الشعراء الستة ٢٨٥ / ١ ، وعجزه في إبراز المعاني ١٩٨ / ١ ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٢٦٩ / ١ .

والشاهد فيه قوله : « يُبَدَّ » فإن أصله : يُبْدَأُ ، فلما انفتح ما قبل الهمزة قلبت ألفاً ، ثم حذفت بالشاهد فيه قوله : « يُبَدَّ » فإن أصله : يُبْدَأُ ، فلما انفتح ما قبل الهمزة قلبت ألفاً ، ثم حذفت بسبب الجزم .

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ
ويجوز أن يكون مخففاً في الأصل ، وأنه يقال : هَنَاهُ يَهْنِيهِ ، بإبدال الهمزة حرف
علّة ، فجاء الأمر على ذلك ، كقولهم : سَالَ يَسَالُ .

وحكى ابن مجاهد في بعض القراءات : (أَنْبِهِمْ) ^(١) بباء ^(٢) مكسورة . ^(٣)
والضمير المنصوب في (فَاهْنِهِ) عائدٌ على «الْحِرْزُ» أو «الْوَجْهَ» كما تقدّم
تحريره ، وزعم أبو عبد الله أنه عائدٌ على القصيدة ؛ لأنها في معنى القصيد في

(١) البقرة ٣٣ . وتصحفت في (ص) إلى : أنثهم .

(٢) في النسخ الثلاث : «بياء» ، ولا يستقيم ، والتصويب من إبراز المعاني ١٩٩ / ١ حيث
قال أبو شامة : «وحكى ابن مجاهد في القراءات الشواذ : (قَالَ يَلَادُمُ أَنْبِهِمْ) مثل :
أَعْطِهِمْ» اهـ . وعليه فيكون معنى قول السمين : «بياء مكسورة» أي من غير ياء بعدها ،
والله أعلم .

(٣) لم أجد هذه القراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد ، فالظاهر أنه حكاها في غيره ،
وعبارته في السبعة ص ١٥٤ : «كُلُّهُمْ قَرَأَ : ﴿أَنْبَيْتُهُمْ﴾ بِالْهَمْزِ وَضَمُّ الْهَاءِ ، إِلَّا مَا حَدَّثَنِي
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ ، عَنْ أَصْحَابِهِ ، عَنْ ابْنِ عَامِرٍ : ﴿أَنْبَيْتُهُمْ﴾
بِكَسْرِ الْهَاءِ . وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَسْرُ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ ، فَتَكُونَ
مِثْلَ : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و ﴿عَلَيْهِمْ﴾» اهـ . فهذا النص يعطي أن القراءة الشاذة التي رواها ابن
مجاهد - هنا - هي : ﴿أَنْبَيْتُهُمْ﴾ ، وليس هذا مراد السمين . وأما توجيه القراءة التي ذكرها
فقال ابن جني : «أما قراءة الحسن : (أَنْبَيْتُهُمْ) ك : أَعْطِهِمْ ، فعلى إبدال الهمزة ياءً ، على أنه
يقول : أَنْبَيْتُ ك : أَعْطَيْتُ ، وهذا ضعيفٌ في اللغة ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لَا تَخْفِيفَ ، وَالبَدَلُ عِنْدَنَا لَا
يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ» اهـ . انظر : المحتسب ٦٦ / ١ . والله أعلم .

النظم، فقال: «وأعاد الضميرَ في أوَّل البيت على القصيدة مؤنَّثاً، كما فعل في الأربعة الأبيات قبله، وأعادَه في آخر البيت مذكراً؛ لأنَّ القصيدة في معنى القصيد في النظم»^(١) وفيه نظر.

٧١- وَنَادَيْتُ اللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِزَّنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمِفْعَلًا

الميمُ في (اللَّهُمَّ) عوضٌ عن حرف النداء في هذا الاسم الشريف خاصةً، ولذلك لا يُجمع بينهما إلا ضرورةً^(٢)، كقوله: ^(٣)

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدَدَ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

هذا مذهبُ البصريين، وزعم الكوفيون أنَّ الميمَ بقيَّةُ فعلٍ حُذِفَ، وأنَّ

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٢٧/ ب.

(٢) في (ت): إلا في ضرورة.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، لم أعرف قائلها، وهي بهذا اللفظ في رصف المباني ص ٣٧٣، وعمدة الحفاظ (ال ل ه)، والهمع ٣٤٧/٥، وفي معاني الفراء ٢٠٣/١ ومعاني الزجاج ٣٩٤/١ وأسرار العربية ص ٢١٢ والإنصاف ٣٤٢/١ واللسان ٤٧٠/١٣ (أله) بلفظ: صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ، وفي بصائر ذوي التمييز ٤٢٥/٥ والخزانة ٢٩٦/٢ بلفظ: سَبَّحْتُ أَوْ صَلَّيْتُ، واستشهد بها المصنِّفُ في الدرّ المصون ٩٨/٣. والشاهد في قوله: «يَا اللَّهُمَّ» من جواز الجمع بين الميم المشددة في «اللَّهُمَّ» و«يَا» التي للنداء.

الأصل: يا الله أُمْنَا بخير^(١)، وهذا مردودٌ بقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ﴾^(٢) وموضعه غير هذا الكتاب، ككتابي [٣٦ / ب] «الشرح الكبير على تسهيل الفوائد»، وكـ «إعراب القرآن العزيز»^(٣).

وهذه الجملة - أعني: (اللَّهُمَّ) - يحتمل أن تكون معمولة لقولٍ محذوف وهو رأيُ البصريين، أي: ناديتُ فقلتُ. وأن تكون معمولة لـ (نَادَيْتُ)؛ لأنه في معنى القول، وكرّر النداء بقوله^(٤): (يَا خَيْرَ سَامِعٍ) مبالغة في طلبه ذلك. و(التَّسْمِيعُ) مصدرٌ سَمَعَ بعمله، أي: قصد به السَّمْعَةَ لا وجهَ الله تعالى، ومثله: رَأَى بعمله، أي: أراهُ الناسُ لِيُثْنُوا عليه خيراً.

و(قَوْلًا) مصدرٌ قَالَ، و(مِفْعَلًا) اسمٌ مصدرٍ فَعَلَ، وفي نَصْبِهما أربعة أوجهٍ: أحدها: أَنَّهُما منصوبان على البدلِ من الياءِ في (أَعِذْنِي)^(٥) بدلَ الاشتمالِ، أي: أَعِذْ قَوْلِي وَفِعْلِي من التَّسْمِيعِ.

الثاني: أَنَّهُما منصوبان على إسقاطِ الخافضِ، ويحتمل أن يكونَ الباءُ، أو «في»

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ - وَهُوَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ - فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١ / ٢٠٣.

(٢) الْأَنْفَالُ ٣٢.

(٣) هُوَ كِتَابُ الدَّرِّ الْمَصُونِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهِ ٣ / ٩٨، وَانْظُرْ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَدَلَّةَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْإِنْصَافِ ١ / ٣٤١، الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْأَرْبَعُونَ.

(٤) فِي (ص): «وَلِهَذَا جَاءَ النِّدَاءُ فِي قَوْلِهِ»، وَفِي (م): «وَلِهَذَا النِّدَاءُ بِقَوْلِهِ».

(٥) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) وَ(م) إِلَى: إِحْدَى.

أي : أَعِذْنِي مِنَ التَّسْمِيعِ بهما أو فيهما ، فعلى هذاهما ^(١) معمولان لهذا المصدر .
الثالث : أن يكونا مصدرين في محل نصب على الحال من الياء في (أَعِذْنِي) ،
أي : أَعِذْنِي قائلاً وفاعلاً من التَّسْمِيعِ .

الرابع : أن ينتصبا على التمييز ، وليس بشيء .

٧٢ - إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيَادِي تَمُدُّهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلَا

أي : مَدَدْتُ يَدِي إِلَيْكَ بِاسِطِهَا فِي الدَّعَاءِ أَنْ تُعِذَّنِي مِنَ التَّسْمِيعِ فِي الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ ، وَمِنَ الْجَرِيِّ - أي المسارعة - فِي الْجَوْرِ ، وَقَدْ وَرَدَ : «إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي
مِنَ الْعَبْدِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» ^(٢) أي فارغتين .

و(الْأَيَادِي) : النِّعَمَ ، وَهِيَ جَمْعُ أَيْدٍ ، وَأَيْدٍ جَمْعُ يَدٍ ، وَالْيَدُ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ
النِّعْمَةِ ؛ لصدور النِّعْمَةِ عَنْهَا غَالِبًا فِيمَا نَتَعَارَفُهُ .

وَالْإِجَارَةُ : الْإِعَاذَةُ . وَالْجَوْرُ : الْمِيلُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ ، ضِدُّ الْعَدْلِ . وَالْخَطَلُ :
الْفَاسِدُ مِنَ النُّطْقِ ، يُقَالُ : خَطَلَ بِالْكَسْرِ ، يَخْطُلُ بِالْفَتْحِ ، خَطَلًا .

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ سَأَلَ رَبَّهُ - رَافِعًا يَدَيْهِ - أَنْ يُعِذَّهُ مِنَ التَّسْمِيعِ وَمِنَ الْجَرِيِّ بِالْجَوْرِ

(١) سقط «هما» من (ص) و(م) .

(٢) الحديث رواه أبو داود (١٤٨٨) في الصلاة ، باب : الدعاء ، والبيهقي (٢/ ٢١١) في
كتاب الصلاة ، باب : رفع اليدين في القنوت ، بلفظ : «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ ، يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ
الرَّجُلُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ» ، ورواه الترمذي (٣٥٥٦) في كتاب الدعوات
باللفظ نفسه وقال : هذا حديث حسن غريب . والحاكم (١/ ٤٩٧) وقال : صحيح الإسناد
ولم يخرجاه ، وقال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ١٤٣) : سنده جيد .

حتى لا يقع في الخطل.

و(إِلَيْكَ) متعلقٌ بـ(تَمُدُّهَا).

و(يَدِي) مبتدأ، و(الْأَيَادِي) مبتدأ ثانٍ، و(مِنْكَ) حالٌ منها قُدِّمَتْ عليها،
أو من فاعِلِ (تَمُدُّهَا)، و(تَمُدُّهَا) خبرُ المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبرُ الأولِ.

والمعنى: أَنْ نِعْمَكَ هي التي جرأتني على مَدِّ يدي إِلَيْكَ في الدعاء، وإلا
فمن حقَّ المقصِّر أن يستحيي فلا يرفع يده.

ويجوز أن يتعلَّقَ (إِلَيْكَ) بفعلٍ مضمَر، وهو الناصبُ لـ(يَدِي)، أي:
إِلَيْكَ مَدَدْتُ يَدِي.

ثمَّ استأنَفَ الإخبارَ بجُملةٍ تتضمَّنُ أَنْ نِعَمَ اللهُ هي الحاملةُ له على مَدِّ يده
كما تقدَّم تقريره، فتكون (الْأَيَادِي) مبتدأ، و(تَمُدُّهَا) خبره.

والفاءُ في (فَلَا أَجْرِي) جوابُ الأمرِ، وفي (فَأَخْطَلُ) جوابُ النفي،
والفعلُ بعدهما منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، إِلَّا أَنَّهُ سَكَنَ الْيَاءَ^(١) في (فَلَا أَجْرِي)
ضرورةً، ويجوز أن يكونَ مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أي فأنا لا أَجْرِي، و(بِجَوْرٍ)
في محلِّ حالٍ من فاعِلِ (أَجْرِي)، أي: لا أَجْرِي مُلْتَبِساً بِجَوْرٍ، أي مصاحباً له.

[١/٣٧]

(١) سقطت «الياء» من (ت) و(م).

٧٣ - أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرْتُ فَهُوَ الْأَمُونُ تَحْمَلًا

(أَمِينٌ) بمعنى : استجب . لَمَّا دَعَا بِمَا تَقَدَّمَ أَمَّنَ عَلَى دُعَائِهِ .

وَأَمِينٌ : اسمُ فعلٍ ، وقيل : من أسماء الله ، وقيل : صوتٌ ، وفيها لغاتٌ ، وقد حَقَّقْتُ جميعَ ذلك في «إعراب القرآن العزيز» .^(١)

و«الْأَمْنُ» : ضِدُّ الخوفِ ، وهو سكونُ النَّفْسِ .

و«الْأَمِينُ» : الْمُؤْتَمَنُ ، ضِدُّ الخائنِ .

وسِرُّ الشَّيْءِ : خَالِصُهُ ، ومنه : سِرُّ النَّسَبِ ؛ خَالِصِهِ ، وسِرُّ الوادي : موضعٌ فيه .

والعُثُورُ : الوقوعُ عَلَى الوجه ، يقال : عَثَرَ - بالفتح - فِي مَشْيِهِ ، يَعْثُرُ بِالضَّمِّ ثُمَّ تَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْخَطَا فِي الْمَنْطِقِ ؛ كَقَوْلِهِ :^(٢)

يَمُوتُ الْفَتَى مِنْ عَثْرَةٍ بِلِسَانِهِ وَلَيْسَ يَمُوتُ الْمَرْءُ مِنْ عَثْرَةِ الرَّجُلِ

و«الْأَمُونُ» الناقَةُ الْقَوِيَّةُ الْمُوثِقَةُ الْخَلْقِ ، كَأَنَّهُ أَمِنَ عِثَارُهَا .^(٣)

(١) وهو كتاب «الدرّ المصون» ٧٧/١ ، وانظر : اللسان ٢٦/١٣ (أمن) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم ، وهو في تاريخ بغداد ١٢٥/٢ ، والعقد الفريد ٣٠٣/٢ ، وعيون الأخبار ١٩٦/٢ . وبعده :

فَعَثْرَتُهُ مِنْ فِيهِ تَرْمِي بِرَأْسِهِ وَعَثْرَتُهُ بِالرَّجْلِ تَبْرَأُ عَلَى مَهْلٍ

(٣) اللسان ٢٦/١٣ (أمن) .

و«التَّحَمُّلُ» : مصدرُ تَحَمَّلَ ، أي : تَكَلَّفَ الحَمْلَ وصَبَرَ عليه .

و(أَمْنًا) نُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ عطفًا على معنى (أَمِينٍ) ، أي : استَجِبَ وهَبَ (أَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا) أي على سِرِّها ، والبَاءُ بمعنى : على ، يقال : فلانٌ أَمِينٌ بكذا ، أو على كذا .

دَعَا للمُعْتَرِفِ بفوائدها وما اشتملتُ عليه من المحاسن بأن يَهَبَ اللهَ له أَمْنًا .

ومعنى أمانته على سِرِّها أنه إذا اطلع على فائدةٍ من فوائدها وحسنةٍ من حسناتها أن يُذيعَها وينشرَها ، ولا يَكْتُمُها أهلَها ، وإلا فيكونُ خائنًا ؛ لأنَّ الفوائدَ من العلمِ كالأماناتِ ، فمن كتمَها فكأنما خانَ الناسَ أماناتهم .

ثمَّ قال : (وَإِنْ عَثَرْتُ) هذه القصيدة - أضاف العِثَارَ إليها مجازاً ، والعِثَارُ في الحقيقة من الناظم - أي : إن وقعَ فيها سهوٌ وخللٌ كما هو عادةُ البشرِ - فإنَّ البشرَ لا تُعطى درجةُ الكمالِ إلا من أيَّده بعِصْمَتِهِ - فهو : أي فالأَمِينُ بِسِرِّها بمنزلةِ الناقَةِ الصبورِ ^(١) على تحمُّلِ الأثقالِ في أنَّه يَبْسُطُ العُذْرَ ويتحمَّلُ ما رآه من الخطأ والزَّلَلِ ؛ إذ لا يخلو أحدٌ منهما إلا من ذُكر .

ولقد أحسن أبو [محمد] القاسمُ ^(٢) في مُلَحَّتِهِ : ^(٣)

(١) في (ت) و(م) : الصبورة .

(٢) هو أبو محمد القاسمُ بن علي بن محمد بن عثمان الحريري ، صاحب كتاب المقامات المشهور ، من أئمة اللغة والنحو والأدب . ت ٥١٦ هـ . انظر : نزهة الألباء ص ٣٧٩ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ .

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسَدَّ الْخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ ۚ وَعَلَا

و(تَحَمَّلَ) نصبٌ على التمييز، وقيل: مفعولٌ من أَجَلِه، وجعله الشيخُ شهابُ الدين وهماً^(١)، وهو كما قال .

٧٤- أَقُولُ لِحُرٍّ وَالْمُرُوءَةِ مَرُوءَهَا لِإِخْوَتِهِ الْمِرْأَةِ ذُو النُّورِ مَكْحَلَا

شرع في ذكر وصايا ينتفع بها الطالب، وآداب يتحلَّى بها، وأخبر أنه إنما يخاطبُ مَنْ اتَّصَفَ بِالْحُرِّيَّةِ، وقد تقدَّم شرحها في قوله: «هُوَ الْحُرُّ»^(٢)؛ لأنَّ الوصية تنجع فيه دون غيره، والمَقُولُ الذي وصَّى به هو في البيت الآتي وما بعده، فاعتراض بين القول والمَقُولِ بما يبعثُ ويحضُّ على قبول الوصية بذلك، والاعتراض في كلامهم أكثر من أن يُحصَرَ، وفي القرآن منه كثير^(٣).

و(الْمُرُوءَةُ): كمال الرجولية [٣٧/ب]، مشتقة من لفظ: المرء، كالإنسانية

(٣) وهي منظومة من الرجز، اسمها «ملحة الإعراب»، وقد شرحها الحريري نفسه، والبيت في هذا الشرح ص ٣٧٢.

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٠١.

(٢) البيت ٩.

(٣) منه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِيسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمِيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل عمران ٣٦، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة ٧٥-٧٧.

من لفظ: الإنسان^(١)، يقال: مرؤ الرجل يمرؤ، أي كمل، وكأنَّهُما خَصَلْتان مَيِّزان^(٢) الرجل من غيره مِمَّنْ لا^(٣) يُشَارِكُهُ في كمالِ الخِصالِ المحمودِة، كأنَّ^(٤) مَنْ لم يَتَّصِفْ بِكمالِ الخِصالِ ليس إنساناً.

والمرء: الذَّكَرُ من بني آدم، كالمرأة للأُنثى منهم، ويقال أيضاً: امرؤ وامرأة.
وفي «المرء» لغتان: أفصحهما فتح ميمه مطلقاً، وبه جاء التنزيل^(٥)،
والثانية إبتاعُ الفاءِ للآم: فإن رُفِعَ ضُمَّتْ، وإن نُصِبَ فَتَحَتْ، وإن جُرَّ كُسِرَتْ.
وقال أبو عبد الله: «وتَحَرَّكَ ميمُهُ بالحركات الثلاث، وبكُلِّ قَرِيءٍ»^(٦).
وظاهرُ هذه العبارة تثليثُ الميمِ مطلقاً، والصحيحُ الأوَّل.

و(المرأة) هذه^(٧) الآلةُ المعروفة - وكلُّ اسمِ آلةٍ يُبنى على «مِفْعَل» و«مِفْعَلَةٌ»،
نحو: مِنْجَلٌ^(٨) ومِكْسَحَةٌ^(٩) - وأصلها: مِرْءِيَّةٌ، تحرَّكَتِ الياءُ، وانفتح ما قبلها

(١) سقط من (ص): من لفظ الإنسان.

(٢) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى: غير أن.

(٣) في (ت) و(م): ممن لم.

(٤) في (ص): فإن.

(٥) وذلك في أربع مواضع: البقرة ١٠٢، الأنفال ٢٤، النبأ ٤٠، عبس ٣٤.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٨/ب. وانظر القراءات المذكورة في البحر المحيط ١/٣٣٢.

(٧) في (ت): «هي» بدل «هذه».

(٨) في (ص) و(ت): «مُنْخَلٌ»، ولا يصح التمثيلُ به؛ لأنَّه على غير القياس. قال ابنُ=

فَقُلِبْتُ أَلْفًا، وَتَجَمَعَ عَلَى مَرَايَا، ك: خَطَايَا، وَتَصْرِيفُهَا صَعْبٌ لَا يَلِيْقُ ذِكْرُهُ هُنَا،
وَقَدْ حَقَّقْتُ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ فِي «شرح التصريف»^(١).

و«الْمِكْحَلُ»: مَا يُكْتَحَلُ بِهِ، فَهُوَ اسْمُ آلَةٍ أَيْضًا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمِرْوَدِ.
و(الْمُرْوَةُ) مَبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَ(مَرُؤَهَا) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(الْمِرْأَةُ) خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ
خَبَرُ الْأَوَّلِ.

والمعنى: مَثَلُ الْمَرْأَةِ فِي أَنَّهُ يُرِي أَخَاهُ عِيوبَهُ وَيُهْدِيهَا إِلَيْهِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ،
مِنْ غَيْرِ تَعْنِيفٍ وَلَا تَقْرِيعٍ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُؤْمِنُ مِرْأَةُ أَخِيهِ»^(٢).

= منظور: «وَالْمُنْخَلُ وَالْمُنْخَلُ: مَا يُنْخَلُ بِهِ، لَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا قَوْلُهُمْ: مُنْصَلٌ وَمُنْصَلٌ، وَهُوَ
أَحَدٌ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدَوَاتِ عَلَى مُفْعَلٍ بِالضَّمِّ». لِسَانُ الْعَرَبِ ١١/ ٦٥١، ٦٥٢ (نخل).
(٩) هِيَ الْمِكْنَسَةُ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (كسح).

(١) كِتَابُ «شرح التصريف» مِنْ كُتُبِ السَّمِينِ الْمَفْقُودَةِ فِيمَا نَعْلَمُ.

(٢) الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي اللَّالِئِ الْفَرِيدَةِ (٢٦/ أ)، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩١٨) فِي
الْأَدَبِ، بَابُ: فِي النَّصِيحَةِ، وَالبَخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ (٢٣٨، ٢٣٩)، بَابُ: الْمُسْلِمُ
مِرْأَةَ أَخِيهِ، وَالدَّيْلَمِيُّ^(٣) (٦٥٧١)، وَأَبُو شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي (١/ ٢٠١) بِلَفْظِ: الْمُؤْمِنُ
مِرْأَةُ الْمُؤْمِنِ، وَحَسَنَةُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي تَخْرِيجِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ (٢/ ١٦٠)، وَأَقْرَهُ
الْمَنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (٩١٤١)، وَقَدْ ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٢٩) فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ، بَابُ: مَا
جَاءَ فِي شَفَقَةِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ (٦٨١)، وَالبَغْوِيُّ فِي
شرح السُّنَّةِ (١٣/ ٩٢) بِلَفْظِ: إِنْ أَحَدَكُمْ مِرْأَةَ أَخِيهِ.

ولقد أحسن القائل: ^(١)

صَدِيقِي مِرْأَةً أَمِيطُ بِهِ الْأَذَى وَعَضْبُ ^(٢) حُسَامٍ إِنْ مُنِعْتُ حَقُوقِي
وَأِنْ ضَاقَ أَمْرٌ أَوْ أَلَمَّتْ مِلْمَةٌ لَجَأْتُ إِلَيْهِ دُونَ كُلِّ شَقِيقٍ

و(لِإِخْوَتِهِ) متعلق بمضاف محذوف تقديره: نفع المرء لإخوته كنفع المرأة لهم، وأجاز أبو عبد الله أن يكون تبييناً ^(٣)، وفيه نظر.

و(ذُو النُّورِ) فيه ثلاثة أوجه: أجودها أنه صفة ل(مَرُؤُهَا)، وثانيها: أنه صفة للمرأة؛ لأن المراد بها مذكراً، وثالثها: أنه خبر ثانٍ ل(مَرُؤُهَا).

و(مَكْحَلًا) فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال: إمّا من (مَرُؤُهَا) أو من (الْمِرْأَةِ)، والعامل فيها ذلك المحذوف كما تقدم تقريره. وإمّا من (ذُو النُّورِ)، أي صاحب النور في حال كونه مُشْبِهًا الْمَكْحَلِ في كونه يُشْفَى به داءُ الجهل وظلمته ^(٤) كما تُشْفَى العين السقيمة.

والثاني: أن ينتصب على التمييز.

(١) البيتان من الطويل، وقد ذكرهما ابنُ الجندي في شرحه على الشاطبية لوحة ٤٢/أ والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٣٩ غير منسوين.

(٢) هو السيف القاطع، ولسانُ عَضْبٍ: ذَلِيق. انظر: لسان العرب (عضب).

(٣) وذلك بقوله: «و(لِإِخْوَتِهِ) تبين» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٢٩/أ.

(٤) في (ص): «يشفي به ذو الجهل ظلمته»، وفي (م): يشفي به ذو الجهل وظلمته.

قال الشيخ شهاب الدين : « كما تقول : زيد ذو الحُسنِ وجهاً ، أي : مكحله ذو نور ، أي هو مُنورٌ » انتهى . ^(١) كأنه يجعله منقولاً من المبتدأ .
٧٥ - أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا
هذا هو معمول القول في البيت قبله .

و(أخي) منادى مضافٌ ، ثم كرر النداء بقوله : (أَيُّهَا الْمُجْتَازُ) ترفقاً واستعطافاً ، كأنه يقول : إذا رأيتَ نظمي ماراً ببابك ^(٢) وهو (كَاسِدِ [٣٨/أ] السُّوقِ) - أي غير نافقٍ - فأجمل : أي ائت بالقول الجميل والفعل الحسن في قبوله والنظر إليه ، وإن زهد فيه غيرك ، فلعلك تتفع به . وكنتى بقوله : (الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ) عن وصوله إليه مطلقاً : إمّا بسماعٍ أو رؤية . ^(٣)

و(الْمُجْتَازُ) اسمُ فاعلٍ من : اجْتَازَ يَجْتَازُ ، وأصله : مُجْتَوَزٌ ؛ لأنه من الجَوَازِ .
وَمُجْتَازٌ كَمُخْتَارٍ فِي أَنَّهُ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَهَذَا هُوَ اسْمُ فاعلٍ فقط .

وقال أبو عبد الله : « أَصْلُهُ : مُجْتَبِزٌ » ^(٤) ، وصوابه : مُجْتَوِزٌ بالواو لما تقدّم .

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٠٢ .

(٢) في (ص) : ماراً بك .

(٣) في (ص) : أو رواية .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٩/ أ .

و(نَظْمِي) فاعلٌ به، و«ال» في (المُجْتَازُ) موصولةٌ، والتقديرُ: الذي اجتازَ
نَظْمِي ببابه. و«النَّظْمُ» بمعنى المنظوم. و(بِأَيْهِ) متعلقٌ بـ«مُجْتَازُ»، والهاءُ عائدةٌ
على الموصولة، و(المُجْتَازُ) صفةٌ «أَيُّ»، وقد تقدّم تحقيقُ الكلامِ في (أَيُّهَا)
وما قيل فيها. ^(١)

و(يُنَادِي) في محلِّ حالٍ من (نَظْمِي)، و(عَلَيْهِ) قائمٌ مقامَ فاعلٍ (يُنَادِي)،
و(كَاسِدَ) حالٌ من هاءِ (عَلَيْهِ)، والألفُ في (أَجْمَلًا) بدلٌ من نونِ التوكيدِ
الخفيفة، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ^(٢) ﴿وَلَيَكُونًا﴾ ^(٣)، وقد تكرر ذلك في هذه القصيدةِ
نحو:

..... فاعلمهُ وأعملاً ^(٤)

..... وأقبلاً ^(٥)

(١) لم يتقدّم ذكرُ (أَيُّهَا) في المنظومة إلا في البيت (١٥) وهو قول الشاطبي:

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكًا مُجَلًّا لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجَّلًا

ولم يذكر السمينُ هناك شيئاً عن (أَيُّهَا)، فقوله هنا: «وقد تقدّم تحقيقُ الكلامِ في (أَيُّهَا)»

وما قيل فيها «سهو»، والله أعلم. وانظر في (أَيُّهَا) واستعمالاتها: المغني ص ١٠٩، والدرُّ

المصون ١/ ١٨٤-١٨٦.

(٢) العلق ١٥.

(٣) يوسف ٣٢.

(٤) البيت ١٤٥ من: باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٥) البيت ٨٥٠ من فرش سورة الكهف.

والعربُ أَجَرَتْ هذه النونَ مُجرى التنوينِ في الوقف على اللغة المشهورة ،
فكما يَحذفونه بعد الضمة والكسرة ، وَيَقْلِبُونَهُ أَلِفًا بعد الفتحة ، كذلك يَفْعَلُونَ
بهذه النونَ ، وكما يَحذفونه في بعض الأحيان^(١) لالتقاء الساكنين كذلك يَحذفونها
أيضاً ، ولتحقيق ذلك موضوعاتٌ أُخِرُ قد قررتها ، فَعَلَيْكَ بالالتفات إليها .

٧٦- وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحٌ نَسِيجَهُ بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا

أمر أخاه أيضاً بأن يظنَّ بِنَظْمِهِ خيراً ، وأن يُسَامِحَهُ في عمله ، وعبرَ عن
نَظْمِهِ بِالنَّسْجِ لأنَّ بَيْتَ الشَّعْرِ مُشَبَّهٌ بِبَيْتِ الشَّعْرِ^(٢) ، ولذلك يقولُ العَرُوضِيُّ :
الشَّعْرُ مُرَكَّبٌ مِنْ سَبَبٍ وَوَتْدٍ وَفَاصِلَةٍ . ولقد أحسن القائلُ :^(٣)

وَالْحُسْنُ يَظْهَرُ فِي شَيْئَيْنِ رَوْنَقُهُ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ

والمُسَامَحَةُ : المُسَاهَلَةُ ، و(الْأَغْضَاءُ) : التَغَاوُلُ ، و(الْحُسْنَى) : ضِدُّ

(١) تَصَحَّفَتْ فِي (ص) و(م) إِلَى : الْأَخْبَارِ .

(٢) يَجُوزُ : الشَّعْرُ وَالشَّعْرُ ، قَالَ الرُّضِيُّ : «وَإِنْ كَانَ عَيْنُ (فَعَلٍ) الْمَفْتُوحِ الْفَاءَ حَلْقِيًّا سَاكِنًا جَازَ تَحْرِيكُهُ بِالْفَتْحِ ، نَحْوُ : الشَّعْرُ وَالشَّعْرُ ، وَالْبَحْرُ وَالْبَحْرُ ، وَمِثْلُهُمَا ، لَغَتَانِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ، وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا فِرْعَاءً لِلْأُخْرَى ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَجَعَلُوا الْمَفْتُوحَ الْعَيْنَ فِرْعَاءً لِسَاكِنِهَا ، وَرَأَوْا هَذَا قِيَاسًا فِي كُلِّ (فَعَلٍ) شَأْنُهُ مَا ذَكَرْنَا ، وَذَلِكَ لِمُنَاسَبَةِ حَرْفِ الْحَلْقِ لِلْفَتْحِ » اهـ . شرح الرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَةِ ٤٧/١ .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ فِي سِقْطِ الزَّئِدِ ص ٥٧ بِلَفْظٍ : فَالْحُسْنُ ، وَشُرُوحُ السَّقَطِ ص ١٢٩ ، وَذَكَرَهُ الْبَرْقُوقِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّلْخِيصِ ص ٣٨٩ بِلَفْظٍ :

..... فِي بَيْتَيْنِ رَوْنَقُهُ

السُّوَأَى، والمرادُ: بالطريقةِ الحُسْنَى، أو بالكلمة الحُسْنَى.

و«الهلَّهْل» : الخفيفُ النَّسْجِ.

لَمَّا جَعَلَ نَظْمَهُ كَالنَّسْجِ مَجَازاً، رَشَّحَهُ بِمَا يُعَدُّ غَيْباً فِي الْعَيْنِ الْمُنْسُوجَةِ،
يعني: وإن اتَّفَقَ أن يكون سِيَّءَ الْعِبَارَةِ، قَبِيحَ النِّظْمِ، فافْعَلْ مَا سَأَلْتُكَ مِنْ ظَنٍّْ
الْخَيْرِ وَالْمَسَامَحَةِ وَالتَّغَافُلِ.

و(ظَنَّ) أمرٌ من: ظَنَّ، و(بِهِ) مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ عَلَى الْأَوَّلِ، وهو (خَيْرًا).

و(بِالْإِغْضَاءِ) حالٌ من فاعِلِ (سَامِحٍ)، أي مُلْتَبِساً بِالْإِغْضَاءِ، وجوابُ
الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ عِنْدَ سَيَوِيهِ؛ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، ومُقَدَّمٌ^(١) عِنْدَ غَيْرِهِ.

٧٧- وَسَلَّمْ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ إِصَابَةً وَأُخْرَى اجْتِهَادُ رَامٍ صَوْباً فَأَمَحَلَا
[٣٨/ب] أَمَرَ أَخَاهُ أَيْضاً بِأَنْ يُسَلَّمَ نَظْمَهُ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا يَنْفَكُ عَنْ
إِحْدَاهُمَا، وَسَيُيْنِّهُمَا بَعْدُ، أَي: عَبَّرَ النَّازِمُ^(٢) بِأَنَّهُ مَتَّصِفٌ بِإِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ
الْحُسَيْنَيْنِ: الْإِصَابَةُ أَوْ الْاجْتِهَادُ الْمَخْطِئُ، فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ لَهُ أَجْرَانِ، وَعَلَى
تَقْدِيرِ الثَّانِي لَهُ أَجْرٌ، فَهُوَ لَا يَنْفَكُ عَنْ خَصْلَةٍ حُسْنَى. وَكَأَنَّهُ قَصَدَ مَا خَرَجَهُ
الدَّارِمِيُّ^(٣) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ عِلْماً

(١) فِي (ت): «وَتَقَدَّمَ»، وَتَحَرَّفَتْ فِي (ص) إِلَى: وَمَقْدَر.

(٢) فِي (ت): عَبَّرَ عَنِ النَّظْمِ.

(٣) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، صَاحِبُ
الْمُسْنَدِ، ت ٢٥٥ هـ. (سِيرُ الْأَعْلَامِ ١٢/٢٢٤).

فَأَذْرَكَهُ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الْأَجْرِ». (١)

وثبت في صحيح البخاري ومسلم نحو ذلك في اجتهاد الحاكم. (٢)

وعبر عن الإصابة في اجتهاده بقوله: (إِصَابَةٌ)، وعن خطئه فيه بقوله: (رَأَمَ صَوْبًا فَأَمَحَلَ)، فكأنه يقول: سَلَّمَ لِي حُصُولَ إِحْدَى الْخَصَلَتَيْنِ الْحُسْنَيْنِ: الاجتهادُ المصيبُ الذي لي فيه أجران، أو المخطئُ الذي فيه لي أجرٌ.

ويجوز في (إِصَابَةٌ) و(اجْتِهَادٌ) الجرُّ والرفعُ:

(١) الحديث عند الدارمي (٩٧/١)، وذكره الحافظُ عمرُ بنُ بدر الموصلي في كتابه الوقوف على الموقوف (ص ٢٩) وقال: «قال المقدسي: هو من قول واثلة بن الأسقع، فوصله بالنبِيِّ ﷺ يزيدُ بن ربيعة»، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٩٦/١): «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وفيهم كلام»، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢٠٤/١) وعزاه للدارمي أيضاً، وابنُ حجرٍ في المطالب العالية (٣٠٦٦) باب: الترغيب في طلب العلم والحث عليه، وهو في كنز العمال (٢٨٨٣٨)، ومجمع الزوائد (١٢٣/١).

(٢) وهو قوله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» أخرجه البخاري (٦٩١٩) في الاعتصام، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ومسلم (١٧١٦) في الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، وأبوداود (٣٥٧٤) في الأقضية، باب: في القاضي يُخطئ، وابنُ ماجه (٢٣١٤) في الأحكام، باب: الحاكم يُجتهد فيصيب الحقَّ، والترمذي (١٣٢٦) في الأحكام، باب: ما جاء في القاضي يُصيب ويُخطئ، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وابنُ عبد البر في الاستذكار (٣٣٥٦٨) وجامع بيان العلم وفضله (١٦٦٢ - ١٦٦٥).

فالجُرُّ [في (إِصَابَةٍ) على أَنَّهَا بدلٌ من (إِحْدَى)]^(١).
 [والجُرُّ]^(٢) فيهما على أَنَّ (إِصَابَةٍ) و(الْأُخْرَى) بدلانِ من (الْحُسْنَيْنِ)،
 و(اجْتِهَادٍ) بدلٌ من (الْأُخْرَى).
 والرفعُ على أَنَّ (إِصَابَةً) خبرٌ مبتدأٌ مضمَرٌ، أي: هي إصَابَةٌ، و(الْأُخْرَى) مبتدأٌ
 و(اجْتِهَادٌ) خبرُهُ، وهذه جملةٌ مستأنفةٌ بَيْنَ بَها الْقِسْمِ الْآخَرَ من الاجْتِهَادِ. وهذا
 التركيبُ نظيرُ قوله تعالى: ﴿فِي فِتْنَتَيْنِ التَّقَاتِ فِتْنَةٌ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى
 كَافِرَةٌ﴾^(٣): فالجمهورُ على رَفْعِهِمَا، وقد قُرئَ بجرِّهما بَدَلَيْنِ من قوله: ﴿فِتْنَتَيْنِ﴾
 وَبَنَصْبِهِمَا على أَنَّهما حالانِ من ضميرِ ﴿التَّقَاتِ﴾^(٤)، ويجوزُ رَفْعُهُمَا أيضاً على
 البَدَلِ من الضميرِ في ﴿التَّقَاتِ﴾.

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ت)، وعليه فالذي فيها جرُّهما معاً أو رَفْعُهُمَا معاً.
 (٢) تكملة لازمة يقتضيها ما في (ص) و(م)؛ فإنَّ فيهما وجهاً زائداً هو جرُّ الأوَّل ورفْعُ
 الثاني، بالإضافة إلى الوجهين المذكورين في الهامش السابق، وسينصُّ المصنَّفُ على هذا
 الوجه نقلاً عن أبي شامة، والله أعلم.

(٣) آل عمران ١٣.

(٤) قال أبو حيَّان: «والجمهورُ برفعِ ﴿فِتْنَةٍ﴾ على الْقَطْعِ، التقدير: إحداهما، فيكون
 ﴿فِتْنَةٍ﴾ على هذا خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أو التقدير: منهما، فيكون مبتدأً محذوفَ الخبر،
 وقيل: الرفعُ على البَدَلِ من الضميرِ في ﴿التَّقَاتِ﴾. وقرأ مجاهدٌ والحسنُ والزُّهريُّ وحُميدٌ:
 ﴿فِتْنَةٍ﴾ بالجرِّ على البَدَلِ. وقرأ ابنُ السَّمِيعِ وابنُ أبي عَبلَةَ: ﴿فِتْنَةٍ﴾ بالنصب...»

اهـ. البحر المحيط ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤.

ولم يذكر الشيخ شهاب الدين الجرجاني (إصابة) فقط؛ على أنها بدلٌ من (إحدى)، وجعل (والأخرى اجتهداً) جملةً مستأنفة. ^(١)
وفي (رام) ضميرٌ عائِدٌ على (اجتهداً)، نُسبَ إليه «الرؤم» - وهو الطَّلَبُ - مجازاً لأنه في الحقيقة لِمَن قام به. ^(٢)

و«الصَّوبُ»: المطرُ، وكُنِيَ به هنا عن إدراكِ البُغيةِ.
و«أَمَحَلَّ»: أي صادفَ محلاً، وهو الجَدْبُ ويُسُّ الأرضِ، وكُنِيَ به هنا عن الخطأ في الاجتهاد.

والجملةُ من (رامَ صوباً) في محلِّ رفعٍ، أو جرٍّ؛ صفةٌ لـ (اجتهداً) على حسب الروايتين.

٧٨ - وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنْ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا
«الخرقُ» هنا كنايةٌ عن الخطأ، وهي استعارةٌ حسنةٌ لمجيئها بعد النَّسجِ.
و(ادْرِكُهُ) أي: تلافه، و«الفضلَةُ»: البقية، و(الحِلْمُ): العقل.

و«المَقُولُ» بكسر الميم: اللسانُ، لَمَّا كان الكلامُ صادراً عنه شُبَّهَ بالآلاتِ نحو المنجَلِ ^(٣) والمِقْصَصِ، ونُسِبَةُ الجودةِ إليه مجازٌ؛ لأنَّ المرادَ اتِّصافُ القولِ

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٠٤.

(٢) سقط من (ص) و(م): به.

(٣) تصحَّفتُ في (ص) إلى: المنخل.

الصادر عن اللسان بها، وكأنه أذن - رحمه الله - لمن كان عنده علمٌ ووجد خطأً في قصيدته أن يصلحه غير متحاملٍ عليه، ولا جاهلٍ بما يقول، ولذلك اشترط فيه جودة القول.

و(خرقُ) فاعلُ [٣٩/أ] بـ(كان) لأنها تامةٌ.

و(ادركه) أمرٌ من: ادرك الشيء، أي تلافاه، وأصله: ادتركه؛ لأنه «افتعل» من: ادرك، فأريد إدغام الدال في تاء الافتعال، فقلبت دالاً، وأدغمت فيها الدال، ونحوه: ادن: من الدين.

و(بفضلة) متعلقٌ به، و(من الحلم) صفةٌ لـ(فضلة).

ويجوز أن يكون (بفضلة) متعلقاً بمحذوف؛ على أنه حالٌ من فاعل (ادركه) أي: ادركه ملتبساً بفضلة.

و(مقولا) نصبٌ على التمييز، وهو منقولٌ من الفاعلية، أي: جاد مقوله.

٧٩- وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِثَامُ وَرُوحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَى

كأنه استشعر بأن بعض الناس ربما يعيب عليه ما فعل من الرموز واصطلاح عليه، فحذره من ذلك، ووعظه بالمثل المشهور، وهو قولهم: «لولا الوثام لهلك الأنام»^(١)، فكأنه قال: احذر المخالفة فإنها مهلكة.

(١) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٣/ ٨٤.

وفي الحديث: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»^(١).

و(صَادِقًا) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (قُلْ)، أو نعتاً لمصدر محذوف أي قولاً صادقاً، إمّا على طريقة النَّسَبِ، أي: قولاً ذا صِدْقٍ، وإمّا أنه نسب إليه الصدق مجازاً.

و(الْوَثَامُ) مصدر: وَاءَمَهُ، أي صَنَعَ مِثْلَ صُنْعِهِ، فمعناه الموافقة، وروح الوثام: حياته؛ لأنها تحصل بسببه، وكلُّ ما تحصل به الحياة يُسمَّى رُوحاً، ولذلك سُمِّيَ القرآنُ رُوحاً في قوله: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾^(٢) حياة القلوب به، وهذا على حدِّ قولهم: أعجَبَنِي زَيْدٌ وَحُسْنُهُ^(٣)، المقصود «الحسن» وذكر زَيْدٍ تَوْطئة^(٤) للمبالغة.

و(طَاحَ): هَلَكَ، يقال: طَاحَ يَطِيحُ وَيَطُوحُ، وَطِيحَتْهُ وَطَوَّحَتْهُ.

(١) الحديث أخرجه مسلم (٤٣٢) وأبو داود (٦٦٤، ٦٧٥) كلاهما في كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف، والترمذي (٢٢٨) في أبواب الصلاة، باب: ما جاء: لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، وقال: حديث حسن صحيح غريب. والبيهقي (٩٧/٣) في الصلاة، باب: الرجال يَأْتُمُونَ بِالرَّجُلِ وَمَعَهُمْ صَبِيَانٌ وَنِسَاءٌ، وأحمد (١٢٢/٤)، وابن خزيمة (١٥٥٦، ١٥٥٧)، والحاكم (٥٧٣/١)، والبعثي في شرح السنة (٣٧٣/٣)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٣١٨/١)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٨٩٥).

(٢) الشوري ٥٢.

(٣) في (ت): أعجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ.

(٤) «توطئة» تكملة من (ت).

و(الأنام): الإنس فقط، أو هم والجنُّ.

و(الخلف): المخالفة، و(القلبي): البغض، ومنه: ﴿وَمَا قَلْبِي﴾^(١)، يقال: قَلَاهُ يَقْلِيهِ وَيَقْلَاهُ قَلِيًّا وَمَقْلِيًّا، أي: أَبْغَضَهُ. وجعل الخلف والقلبي ظرفين لهلاك الأنام مبالغة، أو تكون (في) بمعنى الباء السببية، أي بسببهما.

٨٠- وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعِْبْ تُحْضِرْ حِطَارَ الْقُدُسِ أَنْقَى مُغْسَلًا

يقول: خلّص نفسك من وساوس الحسد وبغض الناس، وخصّ الصدر لأنه محلّ الخواطر، قال تعالى: ﴿الَّذِي يُوسَّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾^(٢).

و«الغيبة»: ذكر الغير بما يكره، لا لمصلحة، وإنما نصّ على هذه الخصلة لغلبتها في أهل العلم، خصوصاً القراء، وعن بشر بن الحارث^(٣): هلك القراء في هاتين الخصلتين: الغيبة والعجب^(٤).

وقيل: الغيبة فاكهة القراء^(٥).

وقوله: (فَعِْبْ) أي: لا تحضر مع من يغتاب، فإن اضطّر الإنسان إلى الحضور وقدّر على الإنكار فعل، وإلا فينبغي أن يحضر بجثمانه ويغيب بقلبه

(١) الضحى ٣.

(٢) الناس ٥.

(٣) أبو نصر الحافي الزاهد، الإمام الرباني القدوة. ت ٢٢٧ هـ. (السير ١٠/٤٦٩).

(٤) إبراز المعاني ١/٢٠٦.

(٥) إبراز المعاني ١/٢٠٦.

فَيْتَشَاغَلَ وَلَا يَسْتَمِعَ لِمَا يَقَالُ .

و(تُحَضَّرُ) الحضورُ: الشُّهُودُ، ضِدُّ الغَيْبَةِ .

و«الْحِطَّارُ»: جمعُ حَظِيرَةٍ، وأصلُّها ما يُجعلُ حَوْلَ الغَنَمِ أو الإِبِلِ من أغصانِ الشجرِ وغيرها؛ يقيها الحرَّ والبردَ، وهي من «الْحَظَرِ» وهو [٣٩/ب] الْمَنعُ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(١) أي: ممنوعاً، وقال تعالى: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾^(٢) أي: المَتَّخِذِ الحَظِيرَةِ .

و(الْقُدْسُ): الطهارة، وقيل: مكانٌ في السماءِ فيه أرواحُ المؤمنين، والمرادُ بهذه الحِطَّارِ: الجَنَّةُ .

و«الْأَنْقَى»: المنقَّى من الذنوب، و(سَالِمًا) حالٌ من فاعِلِ (عِشْ)، و(صَدْرًا) تمييزٌ، و(تُحَضَّرُ) مجزومٌ على جوابِ الأمرِ، وهو (فَغِبْ)، و(حِطَّارَ) مفعولٌ ثانٍ لـ(تُحَضَّرُ)، والأوَّلُ قامَ مقامَ الفاعلِ .

و(أَنْقَى مُغَسَّلًا) حالان من مرفوعِ (تُحَضَّرُ)، وأتى بـ(أَنْقَى) بصيغة^(٣) «أَفْعَل»، وبـ(مُغَسَّلَ) بالتشديد، مبالغةً في الوصفِ بذلك .

٨١- وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مِنْ لَكَ بِأَلَّتِي كَقَبْضِ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ

(١) الإسراء ٢٠ .

(٢) القمر ٤٦ .

(٣) في (ص): صيغة .

نظم في هذا البيت ما روى أبو ثعلبة الخشني^(١) عنه عليه السلام: «اتَّمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ».^(٢)

وعن أنس، عنه عليه السلام: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ مِنْهُمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ».^(٣)

(١) صحابيٌّ اشتهر بكنيته، واختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كبيراً. ت ٧٥ هـ، وقيل غير ذلك، رضي الله عنه. (تقريب التهذيب ٢/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٤١) في الملاحم، باب: الأمر والنهي، والترمذي (٣٠٥٨) في تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه (٤٠١٤) في كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، والبيهقي (٩٢/ ١٠) في كتاب آداب القاضي، باب: ما يستدلُّ به على أنَّ القضاء وسائر أعمال الولاية ممَّا يكون أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر من فروض الكفايات، والبيهقي أيضاً في دلائل النبوة (١٨٥/ ٧)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١٢٥/ ٤). وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢٠٧/ ١)، والفيروزابادي في بصائر ذوي التمييز (١٢٦/ ٤).

(٣) الحديث أخرجه الترمذي (٢٢٦٠) في الفتن، من طريق عمر بن شاکر، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاکر شيخ مصري قد روى عنه غير واحد من أهل العلم»، وذكر أبو شامة في إبراز المعاني (٢٠٧/ ١) أنَّ الترمذي قال: حديث حسن غريب.

وعن أبي هريرة، عنه عليه السلام: «إِنَّ مِنْ بَعْدِي أَيَّامَ الصَّبْرِ، الْمُتَمَسِّكُ فِيهِنَّ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَهُ كَأَجْرِ خَمْسِينَ عَامِلًا»^(١).

ولقد صدق أبو القاسم [الشاطبي]^(٢)، فهذا زمان قد فسد وتغير فيه الناس.

هَذَا الزَّمَانُ الَّذِي كُنَّا نَحْذَرُهُ	فِيمَا يُحَدِّثُ كَعْبٌ وَابْنُ مَسْعُودٍ
إِنْ دَامَ هَذَا فَلَا تَحْزَنُ عَلَى أَحَدٍ	مِنَّا يَمُوتُ وَلَا تَفْرَحُ بِمَوْلُودٍ ^(٣)
خَلُّنَا فِي زَمَانِنَا	مِنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ
مَنْ كَفَى النَّاسَ شَرَّهُ	كَانَ فِي جُودِ حَاتِمٍ ^(٤)

(١) الحديث بهذا اللفظ في أمالي الشجري (٢/ ١٥٤، ١٨٩) وإبراز المعاني (١/ ٢٠٧) وتقدم قريباً من لفظه في الحديث الذي أوله: «اتَّئِمُّرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ».

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) البيتان من البسيط، وهما في أمالي القالي (الذيل) ٣/ ٤٥، والبيت الثاني فيه بلفظ:

إِنْ دَامَ ذَا الْعَيْشِ لَمْ نَحْزَنْ عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ يَمُوتُ وَلَمْ نَفْرَحْ بِمَوْلُودٍ
وهما في العقد الفريد ٢/ ١٨٨، والثاني فيه بلفظ:

إِنْ دَامَ ذَا الدَّهْرِ لَمْ نَحْزَنْ عَلَى أَحَدٍ يَمُوتُ مِنَّا وَلَمْ نَفْرَحْ بِمَوْلُودٍ

(٤) البيتان من مجزوء الخفيف، وهما لأبي الحسن محمد بن لنكك البصري، وهما في زهر الأداب ١/ ٨١ بلفظ:

عَدِيًّا فِي زَمَانِنَا عَنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ =

والمعنى : أن الناس هم الذين قد فسدوا، وإلا فالزمان لم يتغير، وقد أوضحت ذلك الخنساء بنت الشريد حيث تقول :^(١)

إِنَّ الزَّمَانَ وَمَا تَفَنَّى عَجَائِبُهُ أَبْقَى لَنَا ذَنْبًا وَاسْتَوْصِلَ الرَّأْسُ
أَبْقَى لَنَا كُلَّ مَكْرُوهِ وَفَجَّعَنَا بِالْأَكْرَمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ
إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ فِي طُولِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

وقد نظم الشاطبي - صاحب هذه القصيدة - هذا المعنى في قصيدة أخرى فقال :^(٢)

= مَنْ كَفَى النَّاسَ شَرَّهُ فَهُوَ فِي جُودِ حَاتِمٍ
وفي يتيمة الدهر ٢ / ٤١١ بلفظ :

عَدْنَا فِي زَمَانِنَا عَنْ طَرِيقِ الْمَكَارِمِ
مَنْ كَفَى النَّاسَ شَرَّهُ فَهُوَ فِي جُودِ حَاتِمٍ

(١) هي ثماضر بنت عمرو بن الشريد، المعروفة بالخنساء، صحابية من بني سليم، كانت تُشد الشعر أمام النبي ﷺ (ت ٢٤ هـ). انظر : خزانة الأدب ١ / ٤٣٣ - ٤٣٨ .

وهذه الأبيات من البسيط، وهي في ديوانها ص ٩٣ بلفظ :

إِنَّ الزَّمَانَ وَمَا يَفَنَّى لَهُ عَجَبُ أَبْقَى لَنَا ذَنْبًا وَاسْتَوْصِلَ الرَّأْسُ
أَبْقَى لَنَا كُلَّ مَجْهُولٍ وَفَجَّعَنَا بِالْحَالِمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ

وفي نسخة خطية من الديوان : بِالْأَكْرَمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ، كرواية السمين هنا .

والبيت الأول والثالث في خزانة الأدب ١ / ٤٣٥، ولفظ الأول فيها كرواية الديوان .

(٢) البيتان من الطويل، وهما في إبراز المعاني ١ / ٢٠٨، وانظر القصيدة بتمامها في

« مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي » ص ٧١ .

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو وَحَدَّثِي فِي مَصَائِبِي وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ لَوْ كُنْتُ حَازِمًا
عَلَيْكَ بِالِاسْتِرْجَاعِ إِنَّكَ فَاقِدٌ حَيَاةَ الْعُلَى وَأَبْغِ السُّلُوْ مُنَادِمًا

أي : قل : إنا لله وإنا إليه راجعون على فقدك حياة العلى^(١)، ونادم^(٢)
السُّلُو عنها [٤٠ / أ] فقد أيست منها .

وقوله : (مَنْ لَكَ) بكذا يعبر به عن ما يُستبعد وقوعه، والمعنى : مَنْ يَسْمَحُ
لَكَ بهذه الخصلة العزيزة الوقوع، و(مَنْ) استفهامية مبتدأ، و(لَكَ) خبره،
والجارُّ بعده متعلِّقٌ بما تعلَّقَ هو به .

و(كَقَبْضِ) صلة (الَّتِي)، و(عَلَى جَمْرٍ) متعلِّقٌ بـ(قَبْضِ) .

وقوله : (فَتَنْجُو) يحتملُ أن يكونَ مستأنفاً فيكونُ مرفوعاً، أي : فأنتَ تنجُو،
وأن يكونَ منصوباً في جوابِ الاستفهام بإضمار «أَنْ» بعد الفاء، وسكَّن الواوَ
ضرورةً، و(مِنْ أَلْبَلَا) متعلِّقٌ به، وقصره على نحو ما تقدَّم في «أَجْدُمُ الْعَلَا» .^(٣)

ويكونُ البلاءُ في الشرِّ والخير، قال تعالى : ﴿وَنَبِّلُوكُم بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ .^(٤)
والبلاءُ : الامتحانُ، وأكثرُ استعماله في الشرِّ .

(١) في (ت) : «على فقد حياة العلى»، وفي (ص) : على فقد حياتك العلى .

(٢) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى : «وفي ذي»، وهي غير واضحة في (ت) والتصويب
من إبراز المعاني ٢٠٨ / ١ .

(٣) البيت ٤ .

(٤) الأنبياء ٣٥ .

٨٢ - وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابُهَا بِالْدَّمْعِ دِيمًا وَهَظَلَا

أي : لو ساعدت عينٌ صاحبها على نفسه لبكت بكاءً شديداً على ما فرط في جنب الله وتضييع حقوقه .

وعن أبي هريرة ، عنه عليه السلام : « لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ » .^(١)

و «سَاعَدَ» يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالْآخَرُ بِالْحَرْفِ ، وَحَذَفَهُمَا هُنَا ، وَقَدْ بَيَّنَّتُهُمَا^(٢) لَكَ .

و «التَّوَكَّفُ» السَّيْلَانُ وَالصَّبُّ ، مِنْ : وَكَفَّ الْبَيْتُ ، إِذَا دَلَفَ ، وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ (تَوَكَّفَتْ) ب : تَوَقَّعَتْ ، وَهُوَ جَهْلٌ بِاللُّغَةِ .

وَعَبَّرَ بِالسَّحَابِ عَنِ الْمَدَامِعِ ، وَهِيَ مَجَارِي الدَّمْعِ .

و «دِيمٌ» جَمْعُ دَيْمَةٍ ، وَهِيَ الْمَطَرُ الدَّائِمُ غَيْرُ شَدِيدِ الْوَقْعِ ، قِيلَ : أَقْلُهُ يَوْمٌ

(١) الحديث أخرجه الترمذي^(١٦٣٣) في فضائل الجهاد ، باب : ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله ، و (٢٣١١) في الزهد ، باب : ما جاء في فضل البكاء من خشية الله ، وقال : حديث حسن صحيح ، وتتمة الحديث : « حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ » ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(١٢/٦) فِي الْجِهَادِ ، بَاب : فَضْلُ مَنْ عَمِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى قَدَمِهِ ، وَأَحْمَدُ^(٥٠٥/٢) ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي^(٣٦٤/١٤) وَالْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ^(٣٥٥/٤ ، ٢٢٩/٤) وَابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي^(١١/٣١٢) وَذَكَرَ أَنَّ التَّرْمِذِيَّ وَالْحَاكِمَ صَحَّاهُ ، وَهُوَ فِي كَنْزِ الْعَمَالِ^(٥٨٨٦) .

(٢) فِي (ص) وَ(م) : بَيَّتَهَا .

وليلة ^(١)، وفي الحديث: «كَانَ عَمَلُهُ دِيْمَةً» ^(٢). فـ«دِيْم» و«دِيْمَةٌ» ^(٣) مثل: لِيْنَةٌ وَلِيْنٌ، و: جِيْزَةٌ وَجِيْزٌ، من باب اسم الجنس الفارق بين مُفْرَدِهِ وَجَمْعِهِ دخولُ التاءِ وعدمه، واللِّيْنَةُ: النخلة، والجِيْزَةُ: الناحية.

وأجاز أبو عبد الله ^(٤) أن يكونَ جِيْزَ جمعَ جِيْزٍ، وجِيْزَ جمعَ جِيْزَةٍ، فيكونَ جمعَ الجمعِ، فعلى هذا يحتملُ أن يكونَ دِيْمًا جمعَ دِيْمٍ، ودِيْمَ جمعَ دِيْمَةٍ ^(٥)، ولكنه غريب.

و(أَنَّ) وما في حِيْزِها فيها قولان:

أحدهما: أَنَّها في محلِّ رفعٍ فاعِلَةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: وَلَوْ وَقَعَ، ولذلك فَتَحَتْ

(١) قال ابنُ منظور: «والدِّيْمَةُ: مطرٌ يكون مع سكون.. لا رعد فيه ولا برق، تدومُ يومها والجمعُ: دِيْمٌ» اهـ. اللسان ١٢/ ٢١٣ (دوم).

(٢) هو من كلام أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تصف عمل النبي ﷺ، وقد أخرجه البخاري في الصوم (١٨٨٦) باب: هل يخص شيئاً من الأيام، وفي كتاب الرقاق (٦١٠١) باب: القصد والمداومة على العمل، ومسلم (٧٨٣) في صلاة المسافرين، باب: فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، وأحمد (٤٣/ ٦)، (١٨٩، ٥٥)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٣٠).

(٣) سقط من (ص) و(م): ودِيْمَةٌ.

(٤) في (ت): «أبو عبيد»، وهو خطأ.

(٥) قال أبو عبد الله: «ويحتمل أن يكون جمع دِيْمٍ، ودِيْمَ جمع دِيْمَةٍ، ونحو ذلك: جِيْزَةٌ، قال أبو عبيد: تُجْمَعُ على جِيْزٍ، وجِيْزٌ تُجْمَعُ على جِيْزٍ» اهـ. اللآلي ٣٠/ ب، ٣١/ أ.

(أَنَّ).

والثاني: أَنَّهَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ، وَشَذَّ وَقُوعُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) كَمَا شَذَّ نَصْبُ «غُدُوَّةٍ» بَعْدَ «لَدُنَّ»^(١)، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ.^(٢)

و(دِيمَا وَهَطَلَا) حَالَانِ مِنْ (سَحَابُهَا).

و«الْهَطَلُ» جَمْعُ هَاطِلٍ، وَهُوَ الْمَطَرُ الْمُتَتَابِعُ.

٨٣ - وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ فَحَطُّهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبَهَلًا

بَيْنَ السَّبَبِ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ مَسَاعِدَةِ الْعَيْنِ بِالْبُكَاءِ، وَهُوَ قَسَاوَةُ الْقَلْبِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَرْبَعٌ مِنْ عِلَاقَاتِ الشَّقَاءِ: جُمُودُ الْعَيْنِ، وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ، وَطُولُ الْأَمَلِ، وَالْحَرِصُ عَلَى الدُّنْيَا».^(٣)

و«الْقَحْطُ»: الْجَذْبُ، عَبَّرَ بِهِ عَنْ جُمُودِ الْعَيْنِ.

(١) انظر: الكتاب ٢١٠/١، ومعجم النحو ص ٣٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣، والكشاف ٥٥٩/٣ عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾.

(٣) الحديث في حلية الأولياء (١٧٥/٦) قال أبو نعيم: «تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ مُتَّصِلًا عَنْ صَالِحٍ حَجَّاجٍ»، وَهُوَ فِي مَسْنَدِ الدَّيْلَمِيِّ (١٥٠٠)، وَتَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ (٣٠١/٢)، وَفِيضُ الْقَدِيرِ (٤٦٦/١) وَرَمَزَ السَّيَوْتِيُّ لُضْعَفَهُ، وَقَالَ الطَّرَابُلْسِيُّ فِي الْكَشْفِ الْإِلَهِيِّ (١٩١/١): «أُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، وَأَقْرَأَهُ عَلَيْهِ الْجَلَالُ السَّيَوْتِيُّ فِي الْمُخْتَصَرِّ»، وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ (ص ٢٣٤): فِي إِسْنَادِهِ وَضَاعَانِ. وَنَسَبَهُ أَبُو شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي (٢٠٩/١) إِلَى مَسْنَدِ الْبَزَّارِ.

و«السَّبَهْلَلُ»: الباطلُ، جاء فلانٌ سَبَهْلَلًا: أي فارغاً لا شيء معه. ^(١)

وعن عمر رضي الله عنه [٤٠/ب]: «إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أَرَى أَحَدَكُمْ سَبَهْلَلًا» ^(٢)،

أي: لا في عملٍ دُنْيَا، ولا في عملٍ آخِرَةٍ.

والهاءُ في (لَكِنَّهَا) يحتملُ أن تعودَ على «العَيْن» وأن تكونَ ضميرَ القِصَّةِ

والجملةُ على كلا التقديرين - وهي (عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا) - في محلِّ رفعٍ خبرُ الهاءِ.

ويجوزُ أن يكونَ (قَحْطُهَا) فاعلاً بالجارِّ قبله على أنه الخبرُ، وهذا لا

يتأتَّى إلَّا على قولنا بأنَّ الضميرَ للعَيْن؛ لأنَّ ضميرَ القِصَّةِ لا يُفسَّرُ إلَّا بجملة.

وقوله: (فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ) يحتملُ أن يكونَ (ضَيْعَةً) هو ^(٣) المنادي مجازاً،

كأنَّه قال: يَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ أَقْبِلِي فهذا أوْأَنْكَ. وأن يكونَ المنادي محذوفاً،

و(ضَيْعَةً) منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: يَا قَوْمَ احْذَرُوا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ، أي أن تَضِيعَ

أعمارُكم، فتكون «الضَيْعَةُ» مصدراً مضافاً لفاعله، أو: أن تُضِيعُوا أَعْمَارَكُمْ،

على إقامة «الضَيْعَةُ» مقامَ «الإِضَاعَةِ» فيكون مصدراً مضافاً للمفعول.

(١) وكذلك هو في لسان العرب ٣٢٤/١١ (سبهل).

(٢) الخبر في اللآلئ الفريدة لوحة ٣١/أ، ولسان العرب ٣٢٤/١١ (سبهل) وتتمته فيه:

لا في عملٍ دُنْيَا، ولا في عملٍ آخِرَةٍ.

(٣) في (ت) و(م): هي.

والوجهان مقولان في قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَ عَلَى الْعِبَادِ﴾^(١)، وقوله: ^(٢)

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ

أعني في كونهما مناديين، أو منصوبين بفعل مقدر، إلا أن نصب (ضيعة) على المفعول به، ونصبهما على المصدرية، أي: ياقوم تحسروا وحسرة واعجبوا عجباً.

و(تمشي) جملة مستأنفة، بين بها كيفية الإضاعة، ويحتمل أن تكون حالاً من (الأعمار)، وجاز ذلك - وإن كانت مضافاً إليها - لأن (الأعمار) إما فاعل معنوي، أو مفعول كما تقدم تقريره.^(٣)

و(سبّلاً) حال من فاعل (تمشي)، فهما حالان متداخلان، وقد مرّ تفسير ذلك غير مرة.

٨٤- بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْءَانُ شَرْبًا وَمَغْسِلًا

(بنفسي) متعلق بمحذوف، فيحتمل أن يقدر: أفدي بنفسي، وأن يقدر: ليفدي، أو المفدي، بنفسي، و(من) موصولة أو موصوفة، وهي معمولة لذلك

(١) يس ٣٠.

(٢) البيت من الرجز، وبعده:

هَلْ تَغْلِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ

ويروى: هَلْ تُذْهِبَنَّ. وهو لابن قنّان في اللسان ٦٩٣/١ (قوب)، وبلا نسبة في المنصف ٦١/٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٩٩/٤، واللائل الفريدة لوجه ٣١/أ، والمغني ص ٤٨٦. والفليقة: الداهية. والريقة: القطعة من الريق.

(٣) سقط من (ص): تقريره.

المقدَّر، فتكونُ مفعولاً بها على التقدير الأول، ومفعولاً لم يُسمَّ فاعله على الثاني، وخبر المبتدأ على الثالث.

و(استَهْدَى) صِلَةٌ، فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ أو الرفعُ كموصوفها.

و(استَهْدَى) : طلبَ الهدايةَ وسلوكَ طرائقها.

و(وَحْدَهُ) حالٌ: إمَّا من «المُسْتَهْدِي» على معنى أنه انفرَدَ بنفسه في طلبِ الحقِّ لَحْمُولِ أهلهِ وَعُلُوِّ الباطلِ ونِفاقِ أهلهِ. وإمَّا من (الله) تعالى، على معنى أنه أخلصَ ذلكَ لله وحده غيرَ مُشْرِكٍ به غيره.

و«وَحَدَ» في الأصل مصدرٌ، وسَوَّغَ وقوعه حالاً - وإن كان مضافاً لِمَعْرِفَةٍ - كونه في قوَّة النِّكِرَةِ، أي: منفرداً. ^(١)

و(الْقُرَّاءُن) اسمُ (كَانَ)، و(لَهُ) تبيينٌ، أو حالٌ من (شَرِباً)؛ لأنَّ صفته في الأصل، و(شَرِباً) خبرُها، وهو الحظُّ والنَّصيبُ، ومنه: ﴿وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ﴾ [٤١/أ] مَعْلُومٌ ^(٢) يعني: أنَّ الناسَ إذا اقتَسَمُوا حُظوظَهم كان حظُّ هذا

(١) قال الفيروزآبادي: «ورأيتُه وحده: مصدرٌ، لا يُثنى ولا يُجمع، ونصبُه على الحال عند البصريين لا على المصدر، وأخطأ الجوهريُّ، ويونسُ منهم يَنْصبُه على الظرف بإسقاط (على) أو هو اسمٌ مُمَكَّنٌ، فيقال: جلسَ وحده، وعلى وحده، وعلى وحدهما ووحديهما ووحدهم، وهذا على حدِّته، وعلى وحده، أي: تَوَحَّدَ» اهـ. القاموس المحيط ص ٤١٤.

(٢) الشعراء ١٥٥.

المُسْتَهْدِي القرآن، فهو شَرِبُهُ يَتَرَوَّى منه، أي من فوائده، وكان له أيضاً (مَغْسِلاً) أي: مكانَ غَسْلٍ من الذنوب وأَوْصَارِ الشهواتِ التي أتعبتِ القلوبَ، جعل القرآنَ مكانَ غَسْلٍ تَجُوزُاً.

وأجاز الشيخُ شهابُ الدين أن يكونَ مصدرأ، أي: ذا غَسْلٍ^(١)، وهذا لا يجوزُ إلا أن يُقرأ: (مَغْسِلاً) بفتح السين؛ لقاعدةٍ معروفةٍ في عِلْمِ التصريفِ.^(٢)
٨٥ - وَطَابَتْ عَلَيْهِ ۚ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلاً (وَطَابَتْ عَلَيْهِ) أي اتَّسَعَتْ له لانشراحِه بما هو فيه من القناعةِ والزُّهدِ، وهذه الجملةُ عطفٌ على «استهدى».

والهاءُ في (عَلَيْهِ) لِلْمُسْتَهْدِي فقط، وفي (أَرْضُهُ) لذلك^(٣)، أو لله تعالى، أو للقرآن، جعل له أرضاً مجازاً، ومعنى (تَفَتَّقَتْ) على الأول: تَشَقَّقَتْ بِثَنَاءِ

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢١٠.

(٢) اسمُ الزمان والمكان من الثلاثي الصحيح اللام الذي ليس مثلاً واويّ الفاء، المكسورُ العين في المضارع على وزن: مَفْعَلٍ، بكسر العين، أمّا المصدرُ الميميُّ فيما سبق فهو: مَفْعَلٌ، بفتح العين. قال سيبويه: «ما كان من فَعَلٍ يَفْعَلُ فَإِنَّ مَوْضِعَ الفِعْلِ: مَفْعَلٌ، وذلك قولك: هذا مَجِسْنًا ومَضْرِبُنًا ومَجْلِسُنًا. فإذا أردتَ المصدرَ بَنَيْتَهُ على مَفْعَلٍ، وذلك قولك: إِنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرِبًا، أي: لَضَرْبًا، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُغِ﴾ يريد: أين الفرار، فإذا أراد المكانَ قال: الْمَفْرُغُ، كما قالوا: الْمَيْتِ، حين أرادوا المكانَ» اهـ. الكتاب ٤/ ٨٧.

وانظر شرح الرضي على الشافية ١/ ١٦٨ - ١٧٧.

(٣) في (ت): كذلك.

أهل الأرض عليه بما يشاهدون من بركاته، فعبر عن الثناء الحسن بالعبير، وهو الزعفران فقط، أو أخلاط طيب تجمع به. وعلى الثالث: عبر بالعبير عن الفوائد التي يستنبطها من القرآن عند تلاوته. وعلى الثاني: خصب الأرض ونباتها بالخيرات بحلوله فيها، وهكذا الصالحون ينبت بهم^(١) الزرع، ويدربهم الضرع.

تحيي بهم كل أرض ينزلون بها كأنهم لبِقاع الأرض أمطار^(٢)

و«المُخْضَل»: المُبْتَل، نبت مُخْضَل، أي: مُبْتَل، وكلما كان العبير مُبْتَلًا كان أفوحَ للرائحة^(٣)، وكُنَى بذلك عما أفاضه عليه الله تعالى من نعمة بفهم فوائد القرآن الكريم.

و(حينَ) منصوبٌ بـ(تَفْتَقَتْ)، و(أَصْبَحَ) وما بعدها في محل خفضٍ بإضافة الظرف إليها، والله أعلم.^(٤)



(١) الباء هنا للسببية، والمُنْبِتُ هو الله، قال تعالى: ﴿عَآءَآنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ الواقعة ٦٤.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله.

(٣) في (ت): لرائحته.

(٤) «والله أعلم» من (ت) فقط.

٨٦- فَطُوبَى لَهُ وَالشَّوْقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَنْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلًا

(طُوبَى) فُعْلَى مِنَ الطَّيِّبِ، فَوَاوُهَا [مَنْقَلِبَةً] ^(١) عَنْ يَاءٍ؛ لِلضَّمَّةِ قَبْلُهَا،
وَيَجُوزُ كَسْرُ فَائِهَا فَيَقَالُ: طَيِّبَى؛ لِتَصِحَّ الْيَاءُ ك: بِيضٍ ^(٢)، وَكَذَلِكَ كُلُّ «فُعْلَى»
وَصَفَاءً، نَحْوُ: ضَوْقَى وَضِيْقَى ^(٣)، وَكُوسَى وَكِسَى ^(٤)، وَقُرَى: (طَيِّبَى لَهُمْ) ^(٥).

وفي محلّ (طُوبَى) وجهان:

أحدهما: الرفعُ على الابتداء، والخبرُ الجارُّ بعدها، وسوِّغَ الابتداءَ بالنكرةِ

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) قال ابنُ منظور: «وَجَمْعُ الْأَبْيَضِ: بِيضٌ، وَأَصْلُهُ: يُبْيَضُ، بِضَمِّ الْبَاءِ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا
مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ» اهـ. اللسان ١٢٢/٧ (بيض).

(٣) سقطت: «وَضِيْقَى» مِنْ (ص).

(٤) قال ابنُ منظور: «وَالْكُوسَى وَالْكَيْسَى: جَمَاعَةُ الْكَيْسَةِ، عَنْ كِرَاعٍ. قَالَ ابْنُ سِيدَةَ:
وَعِنْدِي أَنَّهَا تَأْنِيثُ: الْأَكَيْسُ، وَقَالَ مَرَّةً: لَا يَوْجَدُ عَلَى مِثَالِهَا إِلَّا ضِيْقَى وَضَوْقَى، جَمْعُ
ضَيْقَةٍ، وَطُوبَى جَمْعُ طَيِّبَةٍ، وَلَمْ يَقُولُوا: طَيِّبَى، قَالَ: وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ تَأْنِيثُ الْأَفْعَلِ»
اهـ. اللسان ٦/٢٠١ (كيس). وانظر: الكتاب ٤/٣٦٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/

٨٦-٨٧، وشرح الأشموني ٤/٣٠٩-٣١٠.

(٥) الرعد ٢٩. قال أبو حيان: «وَقَرَأَ بَكْرَةُ الْأَعْرَابِيِّ: (طَيِّبَى) بِكَسْرِ الطَّاءِ؛ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ
مِنَ الْقَلْبِ وَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا: فُعْلَى، كَمَا كَسَرُوا فِي (بِيضٍ) لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، وَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا
فُعْلَاكَ: حُمَرُ» اهـ. البحر المحيط ٥/٣٩٠.

كونها دعاءً، نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾^(١).
والثاني: النصب، أي: رزقه الله عيشاً طيباً.

وقد قرئ: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحَسَنُ مَثَابٍ﴾^(٢) برفع النون ونصبها؛ عطفاً
على ﴿طُوبَى﴾ بالاعتبارين.

وهذه الجملة من أبي القاسم يحتمل أن تكون دعاءً - وهو الظاهر - وأن
تكون إخباراً آخر بطيب عيشه.

والواو في (وَالشَّوْقُ) يحتمل أن تكون للحال، أي: طُوبَى له في حال
كون شوقه إلى الله يبعثُ همه، أي يُثيرُ ويهيجُ إرادته ما عند الله.
و«الزَّند»: ما يُقدَحُ به وهو الأعلى، والأسفل: زَنَدَةٌ.

و(الْأَسَى): الحُزْنُ، من: أَسَيْتُ على كذا.

و(يَهْتَاجُ): يَلْتَهَبُ [٤١/ب] وَيَضْطَرِمُ.

و(مُشْعَلًا) أي: مُتَّقِدًا، جعل أن زناداً من الشَّوْقِ والحُزْنِ يَقْدَحُ في قلب
هذا المستهدي فيهيجُ ما عنده من طلب الآخرة وترك ما سواها. ويجوز أن

(١) الأنعام ٥٤ وغيرها.

(٢) الرعد ٢٩. والرفع في ﴿وَحَسَنُ﴾ قراءة العشرة، والنصب فيها قراءة ابن مُحَيِّصٍ
من الشواذ. قال البنا الدمياطي: «وعن ابن مُحَيِّصٍ: ﴿وَحَسَنَ﴾ بالنصب، عطفاً على
﴿طُوبَى﴾ المنصوب بإضمار: جعل» اهـ. إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٦٢.

تكون الواو عاطفة لهذه الجملة ، وما بعدها على الجملة من قوله : « استهدى »
أي : بنفسه من استهدى ومن الشوق يبعث هممه ، ويكون قوله : (فطوبى له)
جملة معترضة قصد بها الدعاء .

و (مُشْعَلًا) حال من فاعل (يَهْتَاجُ) ، و (فِي الْقَلْبِ) متعلق بـ (يَهْتَاجُ) أو
بـ (مُشْعَلًا) .

٨٧ - هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيبًا غَرِيبًا مُسْتَمَلًا مُؤَمَّلًا
(الْمُجْتَبَى) : المختار ، من : اجْتَبَيْتُ كذا ، أي اخترته .

و (يَغْدُو) يحتمل أن يكون بمعنى : يمر ويذهب سالماً مما فيه الناس من
طلب الدنيا والتهالك عليها . وكُنَى بقربه عن تواضعه للناس ، فهو بمنزلة القريب
لهم ، و [كُنَى] ^(١) بقربه عن نفرتهم منهم عند تراحمهم على الدنيا ، أو لأنه غريب
الشكل في مذهبه وطريقه . ^(٢)

و (مُسْتَمَلًا) يعني أن من عرف حاله يستميله ويودُّ مجالسته ومؤانسته .

و (مُؤَمَّلًا) يعني إذا نزل بالناس نازلة يؤملون ويرجون دعاءه .

ويحتمل أن يكون (يَغْدُو) من أخوات « كان » بمعنى صار ، أي يصير على

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) في (ت) و (م) : وطريقته .

الناس رَفِيعاً؛ لأنَّ «عَلَى» يقتضي^(١) الفَوْقِيَّةَ، والمعنى: أنَّ الله هو الذي رفعه، فيكون (عَلَى النَّاسِ) متعلّقاً بمحذوف؛ لأنَّه خبرُها^(٢)، وما بعده أيضاً أخبارٌ أُخَرُ أو أحوالٌ^(٣)، ويجوز أن تكونَ الأسماءُ المنصوبة هي الأخبار، و(عَلَى النَّاسِ) تبيينٌ، وأما إذا كانت بمعنى: يَمُرُّ وَيَذْهَبُ - كما تقدّم - ف(عَلَى النَّاسِ) متعلّقٌ بها، والمنصوباتُ أحوالٌ فقط.

٨٨ - يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلَى لَأَنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلًا

أي: هذا المستهدي يعتدُّ، فلذلك عدَّاه لمفعولين كـ «حَسِبَ»، ومثله: ^(٤) تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

(١) تصحّفت في (ص) و(م) إلى: نقيض.

(٢) أي خبر: يَغْدُو.

(٣) سقط من (ت): أو أحوال.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان جرير ص ٢٦٥ بلفظ:

..... أَفْضَلَ سَعْيِكُمْ هَلَّا الْكَمِيُّ

والكامل ٢٧٨/١، ومعاني الزجّاج ٣/٣٣، وحروف المعاني للزجاجي ص ٤، والشعر لأبي عليّ ١/٥٧، ومعاني الحروف للرّمانيّ ص ١٢٣، والخصائص ٢/٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/٣٣٤، والأزهية ص ١٦٨، ١٧٠، وأمالي ابن الشجريّ ١/٤٢٦، ٢/٨٤، ٥٠٩ ونسبه إلى الأشهب بن رميلة، وخطاً ذلك البغداديّ في الخزانة ٣/٥٩، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٢/٩١.

والشاهد فيه تعدية فعل «عَدَّ» إلى مفعولين كـ «حَسِبَ».

و(مَوْلىً) يحتملُ أن يعتقدهم عبيداً، بمعنى أنه يعتقدهم أنهم عبيدُ الله تعالى مأمورون مَرَبُوبُونَ، لا يَضُرُّون ولا يَنْفَعُونَ. وأن يعتقدهم ساداتٍ فلا يَحْتَقِرُ أحداً منهم لاحتمال أن يكونوا ^(١) خيراً منه ^(٢)، فيتواضع للجميع. ثم علَّل حُسْبَانَهُ لذلك بأنهم تَجْرِي أفعالهم على سابق قضاءِ الله وقَدَرِهِ، فلا معنى ^(٣) لرجائهم ولا خوفهم؛ لأنهم لا يَضُرُّون ولا يَنْفَعُونَ، ولا لاحتقارهم؛ لاحتمال أن سَبَقَ ^(٤) لهم خاتمةُ الخير فيكونوا خيراً منه.

وأفرد (مَوْلىً) حملاً على لفظ (جَمِيعَ)، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُتَّصِرٌ﴾. ^(٥)

و(أَفْعَلًا) جمعُ «فِعْلٍ»، ونصبه على التمييز، والأصلُ: لَأَنَّ أَفْعَلَهُمْ ^(٦) تَجْرِي على ما قضاه الله، فحذَف المضاف [وهو (أَفْعَلٌ)] وأقام المضاف إليه مقامه، وهو الضمير، ثم أتى بذلك المحذوف تمييزاً. ^(٧)

(١) في (ت): أن يكون.

(٢) سقط من (ص) و(م): منه.

(٣) سقط من (ص) و(م): معنى.

(٤) في (ت): أن تسبق.

(٥) القمر ٤٤.

(٦) في (ت): «أفعالهم»، وفي (م): فعلهم.

(٧) ما بين الحاصرتين تكملة من (ت).

٨٩- يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَىٰ لِأَنفَاهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَاءِ [٤٢/أ] أي أَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِعَيْبِهِ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ، فَلَا يَزَالُ يَذُمُّ نَفْسَهُ وَيَتْرَكُ ذَمَّ غَيْرِهِ؛ لَا عِتْقَادَهُ التَّقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا نَظَرَ فِي أَحْوَالِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَمَجَاهِدَاتِهِمْ.

وَعَلَّلَ ذَمَّهُ لِنَفْسِهِ بِأَنفَاهَا لَمْ تَصْبِرْ عَلَى مَشَاقِّ التَّكْلِيفِ، وَلَمْ تَنْزَجِرْ عَنِ الْمُنْهِيَّاتِ وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِإِعْقَابِهَا لِلْأَشْيَاءِ الْمُسْتَكْرَهَةِ الْمُرَّةِ الْمَذَاقِ، كَالصَّبْرِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ^(١) وَالْأَلَاءِ^(٢) وَهُوَ شَجَرٌ حَسَنُ الْمَنْظَرِ مَرُّ الْمَذَاقِ، يُقَالُ: إِنَّهُ الدَّفْلَى^(٣)، وَيُقَالُ: يُؤْكَلُ مَا دَامَ رَطْبًا، فَإِذَا يَبَسَ لَمْ يُسْتَطَعْ أَكْلُهُ، وَيُدْبَغُ بِهِ^(٤).

وَالْتَقْدِيرُ: لَمْ تَلْعَقْ مِنْ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَجْدِ، أَيْ الشَّرَفِ،

(١) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «الصَّبْرُ: عُصَارَةُ شَجَرٍ مُرٍّ . . قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: نَبَاتُ الصَّبْرِ كُنُبَاتِ السَّوْسَنِ الْأَخْضَرِ، غَيْرَ أَنَّ وَرَقَ الصَّبْرِ أَطْوَلُ وَأَعْرَاضُ وَأَتْخَنُ كَثِيرًا، وَهُوَ كَثِيرُ الْمَاءِ جَدًّا» اهـ. اللسان ٤/٤٤٢ (صبر).

(٢) سَقَطَ مِنْ (ص): وَالْأَلَاءِ.

(٣) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «الدَّفْلَى: شَجَرٌ مُرٌّ أَخْضَرُ حَسَنُ الْمَنْظَرِ، يَكُونُ فِي الْأَوْدِيَةِ . . ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: مِنَ الشَّجَرِ: الدَّفْلَى، وَهُوَ الْآءُ وَالْأَلَاءُ وَالْحَبْنُ، وَكُلُّهُ الدَّفْلَى» اهـ. اللسان ١١/٢٤٦ (دفل).

(٤) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «الْأَلَاءُ- بوزن الْعَلَاءِ- شَجَرٌ وَرْقُهُ وَحَمْلُهُ دِبَاغٌ، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، وَهُوَ حَسَنُ الْمَنْظَرِ مُرُّ الطَّعْمِ، وَلَا يَزَالُ أَخْضَرَ شَتَاءً وَصَيْفًا، وَاحْدَتُهُ: أَلَاءَةٌ بوزن أَلَاةٌ» اهـ. اللسان ١/٢٤ (ألا).

ف(يَرَى) بمعنى : يَظُنُّ، فَيَتَعَدَّى لاثنتين : أَحَدُهُمَا (نَفْسُهُ)، والثاني (أُولَى).
و(بِالذِّمِّ) متعلِّقٌ بـ(أُولَى)، و(لِأَنَّهَا) متعلِّقٌ بـ(يَرَى)، و(عَلَى الْمَجْدِ)
متعلِّقٌ بـ(تَلَعَّقُ)، وكذلك (مِنَ الصَّبْرِ).

فإن قيل : الأَلَاءُ لَا يُلَعَّقُ، فكيف أَدْرَجَهُ ^(١) مع ما يُلَعَّقُ ؟
قيل : أراد به القَدْرَ المشترك، أي لم تتناول ولم تَطْعَمْ، فَيَعْمُ النوعَيْنِ، أو يكون
على إضمار فعلٍ لائق، أي لم تَلَعَّقْ مِنَ الصَّبْرِ، ولم تأكل من الأَلَاءِ، وهذا نحو
ما قيل في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ^(٢)، وقول الشاعر : ^(٣)
يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا
وقوله : ^(٤)

(١) في (ت) : «أشركه»، وفي (م) : أنزله.

(٢) الحشر ٩. قال الزمخشري : «فإن قلت : ما معنى عطف (الإيمان) على (الدار) ولا
يقال : تبوَّءوا الإيمان ؟ قلت : معناه : تبوَّءوا الدارَ وأخلصوا الإيمانَ» اهـ. الكشف ٨٣ / ٤.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، وهو في معاني
الأخفش ٤٦٦ / ٢، والكامل ٤٣٢ / ١، ٤٧٧، ٨٣٦، والشعر لأبي علي ٥٣٢ / ٢،
والخصائص ٤٣١ / ٢، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٧ / ٢، وابن يعيش ٥٠ / ٢، وأمالى
ابن الشجري ٨٢ / ٣، ٨٣، والموضح ٢٤٤ / ١، واستشهد به المصنِّفُ في الدرر ١١٢ / ١.
والشاهد في قوله : «وَرُمَحًا» حيث نصبه بعامل محذوف تقديره : معتقلاً أو حاملاً.

(٤) البيت من الوافر، وصدره :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا =

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْنُونَ

وقوله: (١)

فَعَلَقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وفي الصَّبْر لغات ثلاث^(٢) جارية في «فَعَلَ» - بفتح الفاء وكسر العين - غير حَلَقِيَّهَا، نحو كَتَف^(٣)، وأنكر بعضهم فتح الفاء وسكون العين في هذا

= وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩، ونسبه للحطيئة في إيضاح الوقف ٩٢٢/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١٠/٢، والخصائص ٤٣٢/٢، والنهاية في غريب الحديث ٢/٢٣٧، وإبراز المعاني ٢٢٢/٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وعمدة الحفاظ (زجج). والشاهد فيه نصب «وَالْعَيْنُونَ» بفعل محذوف تقديره: وَكَحَلْنَ، أو نحو ذلك.

(١) البيت من الكامل، يُنسب لذي الرُّمَّة، أو لبعض بني أسد، وعجزه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وهو في معاني الفراء ١٢٤/٣، ومعاني الزجاج ١٥٤/٢، والشعر لأبي علي ٥٣٣/٢، والخصائص ٤٣١/٢، والمكتفى ص ٥٥٢، والإنصاف ٦١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣، ٨٣، والخزانة ٤٩٩/١، وهو بلفظ: عَلَقْتُهَا في المصادر السابقة، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١١٢/١.

والشاهد فيه نصب «مَاءً» بفعل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا مَاءً؛ لَأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْلَفُ.

(٢) سقط من (ت): ثلاث.

(٣) قال ابن الحاجب بعد بيانه لأبنية الاسم الثلاثي: «وقديرٌ بعضٌ إلى بعض، (فَعَلَ) ممّا ثانيه حرفٌ حلقٍ ك: فَخِذٍ يَجُوزُ فِيهِ: فَخِذٌ وَفِخْذٌ وَفِخْذٌ، وكذا الفعلُ ك: شَهِدَ، ونحو: كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ: كَتَفٌ وَكَتِفٌ» اهـ. =

الصَّبْرُ المرّ. ^(١)

و«الألاء» بالمدّ: واحدة ألاءة، كتمر وتمرّة.

قال الشيخ عَلمُ الدين: «هو يُشَبِّهُ الشَّيْخَ رائحةً وطعماً، ولو قال: لَمْ تَصْبِرْ عَلَى الصَّبْرِ وَالْأَلَا، كان أحسن؛ لأنَّ الْأَلَاءَ لَا يُلْعَقُ». ^(٢)

قلتُ: قد تقدّم جوابُ هذا.

وفُعل بـ(الْأَلَا) ما فُعل بـ(أَجْذَمُ الْعَلَا)، وقد تقدّم. ^(٣)

٩٠ - وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِلِي فِي نَضْحِهِمْ مُتَبَذَّلاً

نظم في هذا ما روى وَهْبُ بْنُ مُنْبَهٍ ^(٤) عن بعض الرُّهبان أَنَّهُ أَوْصَى رَجُلًا فَقَالَ: انصَحْ لِلَّهِ حَتَّى تَكُونَ كَنُصْحِ الْكَلْبِ لِأَهْلِهِ: يُجَوِّعُونَهُ وَيَضْرِبُونَهُ، وَيَأْبَى

= قال الرضي: «وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فلا يُغيِّرون البناء ولا يُفرِّعون» اهـ. شرح الشافية ١/ ٣٩ / ٤٠.

(١) قال الجوهري: «والصَّبْرُ بكسر الباء: هذا الدواء المرّ، ولا يُسَكَّنُ إلّا في ضرورة الشعر» اهـ. الصحاح ٧٠٧ / ٢ (صبر).

(٢) نقل أبو شامة هذا القول عن الشيخ علم الدين السخاوي في إبراز المعاني ١ / ٢١٤.

(٣) البيت ٤.

(٤) أبو عبد الله الصنعاني، من التابعين، إمام علامة أخباري، ت ١١٤ هـ، وقيل غير ذلك. (سير الاعلام ٤ / ٥٤٤).

إِلَّا أَنْ يُحِيطَ نُصْحًا. ^(١)

فكأنه قال : لا تُقَصِّرْ في طاعة الله - وإن امتحنك ببلَاءٍ ومرضٍ - كما لا يُقَصِّرُ الكلبُ في خدمة أهله . أو لا تَتَرُكْ نُصْحَ النَّاسِ وإن آذوكَ ، كما لم يَتَرُكْ ^(٢) الكلبُ نُصْحَ أَهْلِهِ . وحرَّكَ مَنْ يَسْمَعُ هَذَا الْكَلَامَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي أَحْسَنِ الْحَيَوَانَاتِ خَصْلَةً حَمِيدَةً ^(٣) ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُهْمَلَ بَلْ يُعْمَلَ بِهَا .

وقد صنَّفَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمَرْزُبَانِ ^(٤) كِتَابًا فِي آدَابِ الْكِلَابِ ، وَسَمَّاهُ : « تَفْضِيلُ الْكِلَابِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ لَبَسَ الثِّيَابَ » . ^(٥)

(١) هذا القول مذكور في إبراز المعاني ١ / ٢١٥ .

(٢) في (ت) : لا يترك .

(٣) في (ت) : جميلة .

(٤) كذا جاء ضبطه في لسان العرب ١٣ / ٤٠٦ ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ ، ومعناه : الفارس الشجاع المقدمُّ على القوم دون الملك . وأبو بكر ابنُ الْمَرْزُبَانِ ، هو عليُّ بنُ أحمد البغداديِّ فقيه ، درس ببغداد . ت ٣٦٦ هـ ، كذا سمَّاهُ ابنُ العماد في شذرات الذهب ٣ / ٥٦ وحاجي خليفة في كشف الظنون ١٢٧٩ وكحالة في معجم المؤلفين ٧ / ١٢ ، وسمَّاهُ إسماعيلُ البغداديُّ في هدية العارفين ٦ / ٢٦ : محمد بن خلف بن المرزبان ، وذكر أنَّ وفاته سنة ٣٠٩ هـ ، والله أعلم .

(٥) طُبِعَ الْكِتَابُ بِعَنْوَانِ : « فَضْلُ الْكِلَابِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ لَبَسَ الثِّيَابَ » بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَسَنِ مَحْمُودٍ ، مَكْتَبَةُ الْآدَابِ ، الْقَاهِرَةِ .

وقال المفسرون في قوله تعالى: ﴿مُكَلِّينَ﴾^(١): إنه اشتق من لفظ «الكلب»؛ لأنه أكثر الحيوانات غير الناطقة أدباً.
و(يُقْصِيهِ): يُبْعِدُهُ.

(وَمَا يَأْتَلِي) أي: ما يُقْصِرُ [٤٢/ب]، يَفْتَعِلُ، من: أَلَا فِي الْأَمْرِ يَأْلُو، أي قَصَرَ، ومنه: ﴿لَا يَأْلُو نَكُمْ حَبَالًا﴾^(٢)، وأما قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ﴾^(٣) فهو: يَفْتَعِلُ من «الآلِيَّة» وهي الحلف.

و(مُتَبَدِّلًا) أي مُسْتَرَسِلًا في جميع الأشغال، جليلها وحقيريها، ونصبه على الحال، وباقي الإعراب ظاهر.^(٤)

٩١- لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلًا

أي نَتَرَجَّى إِنْ اتَّصَفْنَا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ أَنْ يَقِينَا - أي يَصُونَنَا - مِنْ جَمِيعِ الْمَكَارِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ.

و(هُوَلًا) جمع هائل، وهائل اسم فاعلٍ من: هَالَهُ كَذَا، أي أَفْزَعَهُ هُوَلًا، فهو هائلٌ، والجمع هَوَلٌ، كضَرْبٍ، ونصبه على الحال من (كُلِّ).

(١) المائدة ٤.

(٢) آل عمران ١١٨.

(٣) النور ٢٢.

(٤) في (ت): واضح.

٩٢ - وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمَحَلَا

الجملة من (يَجْعَلُنَا) عطفٌ على «يَقِي»، أي: لعله يجعلنا من الذين - أو من قومٍ - شفع لهم القرآن. ف(مَنْ) موصولة أو موصوفة، وحمل على لفظ (مَنْ) فأفرد في قوله: (كِتَابُهُ)، وعلى معناها فجمع في قوله: (لَهُمْ).

و(إِذْ) ظرفٌ ل(شَفِيعاً)، وفيه إشكالٌ من حيث إنَّ الشفاعة يومَ القيامة، ونسيان القرآن إنما هو في الدنيا، ونحوه في هذا الإشكال قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(١).

ويجاب عنهما بأنَّ «إِذْ» للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْرَأْ﴾^(٢).

وقيل: التقدير: بَعْدَ إِذْ ظَلَمْتُمْ^(٣)، فحذف المضاف، فكذا هنا.

(١) الزخرف ٣٩. قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾؟ قلت: معناه إِذْ صَحَّ ظُلْمُكُمْ وَتَبَيَّنَ، ولم يبقَ لكم ولا لأحدٍ شبهةٌ في أنَّكم كنتم ظالمين، وذلك يومَ القيامة، و﴿إِذْ﴾ بدلٌ من ﴿الْيَوْمَ﴾، ونظيره:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لِمَ تَلِدُنِي لَيْثِمَةً

أي: تَبَيَّنَ أَنِّي وَلِدُ كَرِيمَةٍ اهـ. الكشاف ٣/ ٤٨٩.

(٢) الكهف ١٦. ونصَّ ابنُ هشامٍ على أنَّ «إِذْ» تكون للتعليل. انظر: المغني ص ١١٣.

(٣) قاله ابنُ هشامٍ في المغني ص ١١٥.

وقيل : نَزَلَ الْمَسَبَّبَ عَنْ ^(١) الشَّيْءِ كَأَنَّهُ وَقَعَ زَمَنَ سَبَبِهِ ، فَاَنْتَفَى نَفْعُ
الاشْتِرَاكِ فِي الْعَذَابِ زَمَنَ ظَلَمِهِمْ ^(٢) ، وكذا هنا ، كَأَنَّ الشَّفَاعَةَ حَصَلَتْ وَقْتَ
عَدَمِ النِّسْيَانِ لَكُونِهَا مَسَبِّةً عَنْهُ .

وقال ابنُ جُنِّي : « رَاجَعْتُ أَبَا عَلِيٍّ ^(٣) مِرَاراً - يَعْنِي فِي الْآيَةِ - وَآخِرُ مَا
تَحَصَّلَ مِنْهُ أَنَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ مَتَّصِلَتَانِ ، وَهُمَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِهِ شَيْءٌ
وَاحِدٌ ، فَكَأَنَّهُمَا وَاقِعَةٌ ، وَكَأَنَّ الْيَوْمَ مَاضٍ » . ^(٤)

وَالنِّسْيَانُ : التَّرْكَ لِلْعَمَلِ بِمَا فِيهِ ، نَحْوُ : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ ^(٥) .

و(يَمَحَلَّ) نَصَبٌ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ النِّفْيِ بِ(مَا) بِإِضْمَارِ «أَنَّ» ، وَهُوَ
مِنْ : مَحَلَّ بِهِ : إِذَا وَشَى بِهِ وَنَمَّ عَلَيْهِ .

(١) فِي (م) : « عَلَى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي (ت) هَكَذَا : « فَاَنْتَفَى النِّفْعُ لِلْإِشْتِرَاكِ فِي الْعَذَابِ فِي زَمَنِ
ظَلَمِهِمْ » .

(٣) أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارَسِيِّ النَّحْوِيِّ ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ ، وَأَوْحَدُ
زَمَانِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَوْلَفُ « الْحُجَّةِ » وَغَيْرِهَا . ت ٣٧٧ هـ . (بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/ ٤٩٦) .

(٤) نَقَلَ أَبُو شَامَةَ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي ١/ ٢١٦ ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي
الْمَغْنِيِّ ص ١١٤ وَآخِرُهُ فِيهِ : فَكَأَنَّ الْيَوْمَ مَاضٍ ، أَوْ كَأَنَّ (إِذْ) مُسْتَقْبَلَةٌ .

(٥) التَّوْبَةُ ٦٧ .

وفي الحديث : « وَلَا تَجْعَلِ ^(١) الْقُرْآنَ بِنَا مَاحِلًا » ^(٢) ، أي ذاكراً لِمَا أسلفناه من العمل السَّوِّء .

ويجوز أن يراد بنسيانِه نسيانُ ألفاظِه ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون غالباً حيث يحصلُ تهاونٌ ^(٣) وتكاسلٌ ، وإلا فالحبُّ للشيء يُكثرُ من ذكرِه .

وقد وردتُ أحاديثُ وآثارٌ كثيرةٌ ناهيةٌ عن نسيان القرآن ، فمنها ما روي عنه عليه السلام : « الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ ، وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ ، فَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ » . ^(٤)

(١) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى : لا تجعلوا .

(٢) الحديث في مفردات الراغب (ص ٧٦٢) بلفظ : لَا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ مَاحِلًا بِنَا . قال أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ٢١٧) : « قال الشيخ [السخاوي] : وفي الدعاء : وَلَا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ بِنَا مَاحِلًا ، أي ذاكراً لِمَا أسلفناه من المساوئ في صحبتِه » ، وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٠٣) : « ومنه حديث الدعاء : لَا تَجْعَلْهُ مَاحِلًا مُصَدَّقًا » .

(٣) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى : بها دون .

(٤) الحديث أخرجه أبو نُعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) وقال : « غريبٌ من حديث الأعمش ، تفردَ به عن الربيع » ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنَّفه (٧/ ١٧٢) في كتاب فضائل القرآن ، والديلميُّ في مسنده (٤٦٧٥) ، والشَّجَرِيُّ في أماليه (١/ ١١٣) ، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/ ٢٤٩) وعزاه لصحيح ابن حِبَّان ، والهيتميُّ في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٤) وقال : « رواه الطبرانيُّ ، وفيه الربيع بن بدر وهو متروك » ، والعجلونيُّ في كشف الخفاء (٢/ ١٤٢) ، والحديث في كنز العمال (٢٣٠٦ ، ٤٠٢٧ ، ٤٠٣٧) ، والرعاية لمكيٍّ ص ٦٥ =

وفي روايةٍ بعد «وَمَاحِلٌ مُّصَدِّقٌ»: «مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا، وَمَنْ مَحَلَّ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»^(١).

وعن أنسٍ، عنه عليه السلام: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَأَ عَظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»^(٢).

فللقُرْآنِ [٤٣/أ] حالتان يومَ القيامة: إمّا الشفاعةُ لِمَنْ عَمِلَ بِمَا فِيهِ وَلَمْ يَنْسَ أَلْفَاظَهُ، وإمّا شَكْوَاهُ لِمَنْ تَرَكَهُمَا.

٩٣ - وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً

نَظَمَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعْنَى «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَزَادَ فِيهَا الْإِعْتِصَامَ.

وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢١٧/١) على أنه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن العزيز (ص ٣٥)، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢١٦/١) ونسبه إلى أبي عبيد أيضاً، وهو في كنز العمال (٢٤٧٤) وعزاه لمحمد بن نصر عن أنس.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (٢٩١٦) في ثواب القرآن، وقال: «هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرتُ به محمد بن إسماعيل [يعني: البخاري] فلم يعرفه واستغربه» اهـ. وأخرجه أبو داود (٤٦١) في الصلاة، باب: كُنُسُ المسجد، والبيهقي (٢/٤٤٠) في الصلاة، باب: كُنُسُ المسجد، وابنُ عبد البر في الاستذكار (١٠٤٧٠)، والبخاري في شرح السنّة (٢/٣٦٤)، وابنُ الجوزي في العلل المتناهية (١/١٠٩)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/١٩٧، ٢/٣٥٩)، والنووي في الأذكار (ص ١٩٣)، والذهلي في الكامل (١/ب)، وابن كثير في فضائل القرآن (ص ١١٥).

يقول: هذه الأشياء الثلاثة لا أقدرُ على تحصيلها إلا بمعونة الله .

وفي الحديث عن ابن مسعود قال : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَقَالَ : أَتَدْرِي مَا تَفْسِيرُهَا ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَقَالَ : لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ ، بِذَلِكَ أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .^(١)

قال الخطابي^(٢) : هذا أحسنُ ما جاء فيه .^(٣)

وفي الحديث : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » .^(٤)

(١) الحديث في تاريخ بغداد (٣٦٢ / ١٢) وأمالى الشجري (٣٠ / ١) والضعفاء الكبير للعقيلي (٢٠٠ / ٢) بلفظ : أَلَا أُخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا ، وهو في المطالب العالية (٣٤٣٨) باب : فضل لا حول ولا قوة إلا بالله ، بلفظ : هَلْ تَدْرِي مَا تَفْسِيرُهَا ، وكنز العمال (٣٩٤٧) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩ / ١٠) : « رواه البراء بإسنادين : أحدهما منقطع - فيه عبد الله بن خراش ، والغالب عليه الضعف - والآخر متصلٌ حسن » .

وذكر أبو شامة في إبراز المعاني (٢١٨ / ١) جزءاً منه وهو : « لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ » على أنه من كلام ابن مسعود - رضي الله عنه - في تفسير معنى : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو سليمان الخطابي الحافظ اللغوي ، صاحب التصانيف . ت ٣٨٨ هـ . (السير ١٧ / ٢٣) .

(٣) نقل أبو شامة هذا القول للخطابي في إبراز المعاني ٢١٨ / ١ .

(٤) الحديث أخرجه مسلم (٢٧٠٤) في كتاب الذكر والدعاء ، باب : استحباب خفض =

و«الْحَوْلُ» مصدرٌ: حَالٌ إِلَى مَكَانٍ كَذَا، أَي تَحَوَّلَ إِلَيْهِ، فالمعنى: وَبِاللهِ تَحَوَّلِي مِنْ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ.

وقال ابن الأنباري^(١): «الْحَوْلُ عند العرب: الْحِيلَةُ، فالمعنى: لَا حِيلَةَ لِلْعَبْدِ فِي دَفْعِ الشَّرِّ وَلَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى دَرْكِ الْخَيْرِ إِلَّا بِاللهِ». ^(٢) وفي لُغِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ: لَا حِيلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

و«الاعْتِصَامُ» افْتِعَالٌ، من: عَصَمَهُ، أَي مَنَعَهُ.

و«السُّتْرُ» في الْأَجْرَامِ: مَا يُتَغَطَّى بِهِ وَيُوَارَى.

و(مُتَجَلَّلًا) أَي: مُتَغَطِّيًا، من: جُلَّ الدَّابَّةُ.

و(بِاللهِ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، وما بعده مبتدأٌ ومعطوفٌ عليه.

= الصوت بالذَّكْر، وابنُ ماجه (٣٨٢٥) في الأدب، والديلمي (٧٢٨٥)، وأحمد (٥/١٥٦)، والبغوي في شرح السُّنَّة (٥/٦٨)، وابنُ حَجَرٍ في المطالب العالِية (٣٤٣٦) وحسنه، وصحَّحه ابنُ حَبَّان (٢٣٣٩).

(١) محمد بن القاسم بن محمد أبوبكر ابن الأنباري البغدادي، الإمام الكبير، مؤلَّف كتاب الوقف والابتداء، والمذكر والمؤنث، وغيرهما، ت ٣٢٨ هـ. (غاية ٢/٢٣١).

(٢) قال ابن الأنباري في كتابه: الزاهر في معاني كلمات الناس ص ٨: «وقولهم: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، قال أبوبكر: معناه: لَا حِيلَةَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ويُقال: مَا لِلرَّجُلِ حِيلَةٌ، وما له حَوْلٌ» اهـ. وقول ابن الأنباري مذكور في عمدة الحفَّاظ ص ١٤٤ مادة (ح و ل)، واللالئ الفريدة لوجه ٣٣/أ.

و(لِي) خبرٌ مُقدِّمٌ، و(سِتْرُهُ) مبتدأٌ، و(إِلَّا) استثناءٌ مفرغٌ.

و(مُتَجَلَّلًا) حالٌ من الياء في (لِي)، وقيل: من (سِتْرُهُ)، قال الشيخُ شهابُ الدِّين: «وفيه نظرٌ».^(١)

قلتُ: كأنَّه يقول: المُتَجَلَّلُ من صفةِ العُقلاء، لا من صفةِ السُّتْرِ، لكنَّه يجوزُ على حذفِ العائد، أي: به.

فإن قيل: هذا من باب جريانِ الصفةِ على غيرِ مَنْ هي له، فكان ينبغي أن يُبرَزَ الضميرُ فيقال: مُتَجَلَّلًا به أنا.

فالجواب: أنَّه عندَ أَمَنِ اللَّبْسِ قد يُبرَزُ وقد لا يُبرَزُ، وهو مذهبُ كوفيٍّ قال به جماعةٌ^(٢)، وقد أوضحتُ هذه المسألةَ في كتابي «شرح تسهيل الفوائد» وفي «إعراب القرآن الكريم»^(٣)، فعَلَيْكَ بالالتفاتِ إليهما.

٩٤ - يَا رَبَّ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلًا
استغاثَ بربِّه المُصْلِحَ لأُمُورِهِ.

و(حَسْبِي) بمعنى: مُحْسِبِي، والمُحْسِبُ: الكافي، ومنه: حَسْبُكَ دِرْهَمٌ،

(١) إبراز المعاني ٢١٨/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧/١ المسألة الثامنة، وحاشية الصَّبَّان على الأشموني ١٩٧/١ - ١٩٩.

(٣) انظر: الدرُّ المصنون ٨/١.

ولهذا كانت إضافته لفظية.

و«الْعُدَّةُ»: ما يُعَدُّ لدفعِ النوائب.

و«الاعْتِمَادُ» في الأصل: الاتِّكَاءُ على الشيء، والمرادُ به - هنا - التفويضُ

والاستناد.

و«الضَّارِعُ»: الدَّلِيلُ المتواضع، ومنه: ^(١)

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

و«الْمُتَوَكِّلُ»: الْمُظْهَرُ عَجْزُهُ، الْمُتَلْقِي مَقَالِيدَهُ إِلَى مَنْ يَكْفِيهِ مَا يَحْذَرُ.

و(أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ، و(اللهُ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ، و(حَسْبِي) خبرُهُ، والجُمْلَةُ خبرُ الأوَّلِ

ويعجوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَلَالَةُ [٤٣/ب] خبراً أوَّلَ، و(حَسْبِي) خبرٌ ثَانٍ.

ويعجوزُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ أَنْ يَكُونَ (اللهُ) بدلاً من (أَنْتَ)، وهي مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ

(١) البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١، وابن يعيش ٨٠/١،
والخزاعة ٣٠٣/١، ويُنسب لآخرين، منهم: نهشل بن حريّ في الخزاعة ٣٠٩/١، ٣١٠،
ولبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٢، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢، ومعاهد
التنخيص ٢٠٢/١، وللحارث بن ضرار النهشليّ في الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي
للهمدانيّ ٩٢٣، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٦٦/١، ومعاني الزجّاج ٣٩٣/٤، وهو في
إعراب النحاس ٥٥٧/١، ٥٥٨/٣، ٦٦٨/٣، وأشعثُ مِمَّنْ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ، والشعر لأبي
عليّ ٤٦٤/٢، ٤٩٩، واستشهد به المصنّف في الدرّ ٧٢/٣، وعمدة الحفاظ (ض ر ع).

دلائلها في المطولات. (١)

و(اعْتِمَادِي) مبتدأ، والجارُّ قبله خبره، أو يكون (اعْتِمَادِي) فاعلاً به على رأي الأخفش، و(ضَارِعاً مُتَوَكِّلاً) حالان من الياء في (اعْتِمَادِي)، وجاءت من المضاف له لكونه فاعلاً في الأصل، أي: عليك اعْتِمَدُ في حالِ التَّضَرُّعِ والتَّوَكُّلِ، وكأنَّه نظم في هذا البيت معنى قولهم: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

* * *

(١) مذهب الأخفش جوازُ إبدال الظاهر من المضمَر لغائبٍ كان أو لتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل، ونسب ابن مالك هذا المذهب أيضاً للكوفيين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٠-٣٩٢.

باب الاستعاذة

أي: هذا بابُ كذا، فقولُ العلماء: بابُ كذا، أو فصلٌ، أو فرعٌ، خبرٌ مبتدأٌ محذوف اختصاراً.

والاستعاذة: مصدرٌ: استعاذ بكذا، أي التَّجَأَ إليه واستجار به. والسينُ فيه للطلب، يقال: استَعَذْتُ وَعُدْتُ عَوْذاً وَعِيَاذاً، كالقَوْلُ والقيام، وأما «مَعَاذَ» فَاسْمُ الْمَصْدَرِ، كَالْمَقْتَلِ، ويقال: عَائِداً بِكَ مِنْ كَذَا، في معنى المصدر، قال: ^(١) أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِداً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي وهو من باب: أَقَاتِمَا وقد قَعَدَ النَّاسُ ^(٢)، وفيه بحثٌ حسن، أو وضحتُه في الكتابين المتقدمي ^(٣) الذِّكْر ^(٤).

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن الحارث السهمي - رضي الله عنه - في الكتاب ٣٤٢/١، والنكت ص ٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٣/٢، واللسان ٤٩٨/٣ (عوذ)، وبلا نسبة عند ابن يعيش ١٢٣/١، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٧/١ وعمدة الحفاظ ص ٣٨٩ مادة (عوذ).

والشاهد فيه قوله: «عَائِداً» فإنه وضع موضعَ المصدر النائب عن فعله، أي: أعوذ عياداً.

(٢) سبق كلام المصنّف على هذا والتعليق عليه عند شرحه للبيت ١٦، ص ٦٢.

(٣) في (ص) و(م): «المتقدمين الذكر»، وهو خطأ.

(٤) يعني: شرح تسهيل الفوائد، وإعراب القرآن الكريم وهو كتاب الدرّ المصون ٧/١.

و«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» ليس من القرآن إجماعاً^(١)، ولفظه خبرٌ ومعناه الدعاء.

٩٥- إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجِلاً

أمر بالاستعاذة مجهوراً بها عند إرادة القراءة مُسْجِلاً - أي مطلقاً - لسائر القراء في جميع القرآن، فلا يختصُّ بذلك قارئٌ دون آخر، ولا آيةٌ ولا سورةٌ دون أخرى.

قال الشيخ شهاب الدين: «هذا إذا كان القارئ يُقرأ على شيخٍ أو بحضرة مستمع، أما مَنْ كان في صلاةٍ أو خالياً فالأولى أن يُخْفِيَهَا»^(٢)، وسيأتي - آخر الباب - أن بعضَ القراء يُخْفِي التَعَوُّذَ، فقلوه: (أَرَدْتُ) إظهاراً للمقدّر في الآية الكريمة الذي فسّرهابه العلماء؛ فإنَّ الجمهورَ على أن الاستعاذة تكون قبل القراءة وشذّت طائفةٌ - حتّى نُقِلَ ذلك عن حمزة - أن الاستعاذة بعدها؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾^(٣)، والفاءُ للترتيب، وتأوّل الجمهور ذلك على حذفِ الإرادة والاستغناء عنها بالفعل؛ لكونه ناشئاً عنها، ولشِدَّة اتّصاله بها، والتقديرُ: فإذا أردتَ قراءةَ القرآنِ فاستعِذْ. ولا شكَّ أنَّ الاستعاذة

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٣٣/ب، والدُرُّ المصون ٧/١.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢١٩/١.

(٣) النحل ٩٨.

بعد إرادة القراءة وقبل القراءة، وهو كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^(١)
وقولك: إذا أَكَلْتَ فَسَمَّ اللهَ.

وهل الاستعاذة واجبة في أوّل القراءة أو مستحبة؟ قولان.^(٢)

و(جِهَاراً) مصدر: جاهر أو جهر - كجَمَحَ جِمَاحاً، [وقد قيل ذلك في
قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾^(٣) - وهو مصدر في موضع الحال، أي: استعذ مُجَاهِراً
أو جَاهِراً^(٤)، ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: استعاذة ذات جِهَارٍ
أو تعوذاً [أ/٤٤] ذا جِهَارٍ.

و(مُسَجَّلاً) بمعنى: مطلقاً، وهو منصوب على أنه نعت مصدر محذوف،
أي تعوذاً مطلقاً.

و(الدَّهْرَ) منصوبٌ بـ (أَرَدْتُ)، ولا يجوز أن ينتصب بـ (تَقْرَأُ)، قيل:
لأنه في الأصل منصوبٌ بـ «أَنْ»، ولو صرَّح بـ «أَنْ» لامتنع إعماله في الظرف
قبله؛ لأن ما في حيزها لا يتقدّم عليها، فلمّا حذفت ارتفع الفعل، على حدّ:

(١) المائدة ٦.

(٢) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن ص ٦٤، والدّر المصون ٧/١.

(٣) البقرة ٢٥١، الحج ٤٠. وضبطها في النسخ الثلاث ﴿دَفْعُ﴾ بكسر الدال وفتح الفاء
وألّف بعدها، وذلك على قراءة نافع. انظر: التيسير ص ٨٢.

(٤) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

«تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ...»^(١) فُرُوعِي بَعْدَ حَذْفِهَا مَا كَانَ مَعَ وَجُودِهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ.

و(إِذَا) شَرْطِيَّةٌ، وَ(مَا) مَزِيدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَفَاءٌ (فَاسْتَعِذْ) جَوَابُهَا، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا، وَمَا بَعْدَ (إِذَا) فِي مَحَلٍّ خَفَضَ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ.

و(مِنَ الشَّيْطَانِ) وَ(بِاللَّهِ) مُتَعَلِّقَانِ بـ(اسْتَعِذْ)، وَكَانَ الْوَجْهَ تَقْدِيمُ (بِاللَّهِ) عَلَى (مِنَ الشَّيْطَانِ)، وَلَكِنْ ضَيَّقَ النِّظْمَ صَيَّرَهُ إِلَى مَا تَرَى.

٩٦ - عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجْهَلًا

يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي النَّحْلِ [٩٨]: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^{*} فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا اللَّفْظِ كَامِلًا لِيُخْرِجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، دُونَ أَنْ يَقُولَ: الرَّجِيمِ، لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالْمَأْمُورِ بِهِ كَامِلًا.

و(عَلَى مَا أَتَى) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «اسْتَعِذْ» فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ، أَيِ: اسْتَعِذْ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَ فِي النَّحْلِ، وَقِيلَ: هُوَ نَعْتُ لَذَلِكَ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ، فَتَقْدِيرُهُ: فَاسْتَعِذْ تَعَوُّذًا كَائِنًا عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ. وَ(يُسْرًا) حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ، أَيِ لِكُونِهِ أَسْهَلَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا اسْتَقِفُّ

(١) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، وَتَمَّتْهُ: «خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» وَيُضْرَبُ لِمَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٤/٤٤، وَالشَّعْرُ لِأَبِي عَلِيٍّ ٢/٤٠٣، وَالْمَسَائِلُ الْحَلَبِيَّاتُ لَهُ ص ٤٤، وَسَرُّ الصَّنَاعَةِ ص ٢٨٥، ٢٨٨، وَالْخَصَائِصُ ٢/٤٣٤، وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ١/٢٦٦، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١/١٢٩، وَفَوَائِدُ فِي مَشْكَلِ الْقُرْآنِ ص ٧١، وَالذَّرُّ الْمَصُونُ ٣/٦٥٩ وَغَيْرُهَا.

عليه، ثم قال : فإن زدت في لفظ الاستعاذة صفة تنزيه الله تعالى فلست منسوباً للجهل ؛ لأنه حسن في الجملة ، فتقول : أَعُوذُ بِاللّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، أو : أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، ونحو ذلك من صفات سَلْبٍ أو ثُبُوتٍ .

و«زَادَ» يتعدى لاثنين، نحو: ﴿وَزَدْنَاهُمْ هُدًى﴾^(١)، وأولُّهما - هنا - (لِرَبِّكَ) ، زاد اللام في المفعول على حدِّ قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٢)، و﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٣)، ويجوز أن يكون أولُّهما محذوفاً واللامُ للعلَّةِ، تقديره: وإن تَزِدْ لفظَ الاستعاذة تنزيهاً لأجلِ تعظيمِ ربِّكَ، وكذلك في ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يَرْهَبُونَ عِقَابَ رَبِّهِمْ لأجلِهِ . ويجوزُ على هذا الوجه أن تتعلَّقَ اللامُ بـ(تنزيهاً) ولا يضرُّ تقدُّمُ معمولِ المصدرِ عليه ؛ لاتِّساعهم في الظرف وعديله .

و(فَلَسْتُ مُجَهَّلًا) في محلِّ جزمٍ جواباً للشرط .

٩٧ - وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النِّقْلُ لَمْ يَبْقَ مُجْمَلًا

أي: وقد ذكر المصنِّفون في هذا الشأن أحاديثَ عنه عليه السلام، منها أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ: «قُلْ يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ: أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هَكَذَا أَقْرَأْنِيهِ جِبْرِيلُ

(١) الكهف ١٣ .

(٢) النمل ٧٢ .

(٣) الأعراف ١٥٤ .

عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ^(١)، وفي رواية: «هَكَذَا أَخَذْتُهُ عَنْ جَبْرِيلَ عَنْ مِيكَائِيلَ عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ^(٢)». فلم يَزِدْ هذا اللفظُ على ما في سورة النحل [٩٨]، ولكن الحديثان لم يصحَّا^(٣)؛ إذ لو صحَّا لكان ينبغي أن يرتفع الإجمالُ الذي في الآية، يعني الإطلاقَ بأنَّها لا تقتضي إلا الأمرَ بالاستعاذة، فهي من باب المطلق، فبأي لفظٍ من ألفاظ الاستعاذة أتى به كان كافياً، فلو صحَّ الحديثان كان ذلك نصًّا في المراد، فينتفي الإطلاقُ، ويذهبُ الإجمالُ، ويكونُ لفظُ الحديث متعيناً أو أولى، ولكن الأمر ليس كذلك؛ لأنَّ الإجمالَ في الآية باقٍ.

و(مُجْمَلًا) مفعولٌ (يُبْقَى)، قال الفاسيُّ: «نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: لم يُبْقَ لفظاً مُجْمَلًا»^(٤)، وهي قلقةٌ أو فاسدة.

وقال الشيخُ شهابُ الدين: «ثمَّ يُعَارَضُ كُلُّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ بِمَا هُوَ أَصَحُّ

(١) الحديث بهذه الرواية في الكامل لوحة ١٥٥/أ، والمصباح الزاهر فقرة ١٥٢٩،

واللآلئ الفريدة لوحة ٣٤/ب، والكنز للواسطي ٣١٢/١، والنشر ٢٤٤/١، ٢٤٥.

(٢) ذكره ابنُ الجزري في النشر (٢٤٤/١) وقال: «حديث غريب جيّد الإسناد»، ثمَّ ذكره مرةً ثانيةً بإسناده مسلسلاً، وهو في تنزيه الشريعة (٣٠٩/١).

(٣) نقل المصنّف ذلك من أبي شامة في إبراز المعاني (٢٢٢/١)؛ فإنَّه قال بعد أن ذكرَ الحديثين السابقين: «وكلا الحديثين ضعيف، والأوّل لا أصل له في كتب أهل الحديث، والثاني أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة، وهو: أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ» اهـ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٣٥/أ.

منهما : أخرج أبو داود [والتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(١)] ^(٢) قَالَ :
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ : « أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ [مِنَ
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ] ^(٣) مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ » . ^(٤)

وفي صحيح ابن خزيمة^(٥) عن ابن مسعود ، عنه عليه السلام : « اللَّهُمَّ إِنِّي

(١) سعد بن مالك ، مفتي المدينة ، شهد الخندق وبيعة الرضوان . ت ٧٤ هـ ، وقيل غير ذلك ، رضي الله عنه . (سير الأعلام ٣ / ١٦٨) .

(٢) تكملة من إبراز المعاني ١ / ٢٢٣ .

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١ / ٢٢٣ .

(٤) الحديث رواه أحمد (٣ / ٥٠ ، ٥ / ٢٦) ، والتِّرْمِذِيُّ (٢٤٢) في الصلاة ، باب : ما يقول عند افتتاح الصلاة ، من حديث أبي سعيد الخدري ، من طريق علي بن علي الرفاعي وقال التِّرْمِذِيُّ : « وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . . . وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ؛ كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ » وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْأَسَازُ أَحْمَدُ شَاكِرًا بِقَوْلِهِ : « وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ - أَيْضًا - أَحْمَدُ مَطَوَّلًا (١١٤٩٣) ، وَالنَّسَائِيُّ (١ / ١٤٣) مَطَوَّلًا وَمَخْتَصَرًا ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ . وَعَلِيِّ بْنُ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ الْيَشْكُرِيُّ ثِقَةٌ ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَوَكَيْعٌ ، وَقَالَ شُعْبَةُ : أَذْهَبُوا بِنَا إِلَى سَيِّدِنَا وَابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ » .

والحديث ذكره النووي في الأذكار (ص ١٠٥) ، وأبوشامة في إبراز المعاني (١ / ٢٢٣) وذكر أن التِّرْمِذِيَّ قَالَ : هُوَ أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

(٥) محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي ، الحافظ الحجّة ، صاحب التصانيف ، حَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ ، ت ٣١١ هـ . (سير الأعلام ١٤ / ٣٦٥)

أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَنَفَخِهِ وَهَمَزِهِ وَنَفْثِهِ^(١)، وفيه نظر؛ إذ الكلام إنما هو في استعاذة خاصة - وهي الواقعة قبل قراءة القرآن - لا في مطلق الاستعاذة حتى يقع التعارض بين الحديثين وبين ما ذكر.

٩٨ - وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأُصُولِ فُرُوعُهُ فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا

(وَفِيهِ)^(٢) أي: وفي لفظ الرسول، أو: وفي النقل، أو: وفي التَعَوُّذِ الدَّالُّ عليه سياق الكلام، (مَقَالٌ) أي قولٌ منتشرٌ وخلافٌ كثير، وأراد بـ (الأُصُولِ) أصولَ كتبِ القراءات المطوَّلة، كما يوضح الأهوازي^(٣)، وكامل الهذلي^(٤)،

(١) الحديث رواه ابن خزيمة (٤٧٢) في الصلاة، باب: الاستعاذة في الصلاة قبل القراءة وأحمد (٤٠٤/١)، وابن ماجه (٨٠٧، ٨٠٨) في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: الاستعاذة في الصلاة، والبيهقي^(٢) (٣٦/٢) في كتاب الصلاة، باب: التَعَوُّذُ بعد الافتتاح، والحاكم (٢٠٧/١) في كتاب الصلاة، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي في التلخيص.

وعزاه أبو شامة في إبراز المعاني (٢٢٣/١) لصحيح ابن خزيمة كما ذكر المصنّف هنا.

(٢) «وفيه» من (ت) فقط.

(٣) الحسن بن علي بن إبراهيم، أبو علي الأهوازي، صاحب المؤلفات، تقدّمت ترجمته ص ١٣٩ عند شرح البيت ٣٩. وقد ذكر كتابه «الإيضاح» حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٢١١، وهو من كتب القراءات المفقودة فيما أعلم، والله أعلم.

(٤) لوحة ١٥٥/أ، وكتاب «الكامل» في القراءات الخمسين، أو يقال: في القراءات العشر المشهورة والأربعين الزائدة عليها، من تأليف الإمام أبي القاسم يوسف بن علي بن =

والروضتين^(١)، والمبهج^(٢)، فإن أصحابها أوضحوا القول فيها، ويجوز أن يريد أصول الفقه؛ لأنه تكفل بالكلام على الأمر وجوباً وندباً، تقييداً وإطلاقاً، إجمالاً وتفصيلاً، فانظر فيها و(لا تعد) أي: لا تتجاوز عن^(٣) الصحيح منها، وعبر عن ذلك بالبأسق، أي: الطويل، وأصله في النخل، ومنه: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَةً﴾^(٤).

= جُبارة الهذلي، رحمه الله (ت ٤٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية ٣٩٧/٢.

(١) يعني كتاب «الروضة» في القراءات الإحدى عشرة، وهي القراءات العشر المشهورة وقراءة الأعمش، من تأليف الإمام أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي رحمه الله (ت ٤٣٨ هـ).

وكتاب «روضة الحفاظ»، ويقال له: «الجامع للأداء» في القراءات الخمسة عشر، وهي القراءات العشر المشهورة وقراءة ابن محيصن والأعرج وابن السَّمِيفَع والأعمش وطلحة من تأليف الإمام أبي إسماعيل موسى بن الحسين المعدل، رحمه الله (ت بعد ٤٧٧ هـ). ولم أجد ذكراً للاستعاذة وصيغها في هذين الكتابين، والله أعلم.

(٢) ص ٣٤٤، وكتاب «المبهج» هو في القراءات الاثنتي عشرة، وهي القراءات السبع المشهورة وقراءة يعقوب والأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، من تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١ هـ). وقد حققه الدكتور عبد العزيز السَّبر كرسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، سنة ١٤٠٤ هـ.

(٣) تصحفت في (ص) و(م) إلى: غير.

(٤) ق ١٠.

والمُظَلَّل: الكثير الظل لكثرة أغصانه وورقه، وقد استعمل في هذا البيت صناعة البديع من المقابلة بين الأصول والفروع، وترشيحه بعد ذلك بالباسق والمُظَلَّل.

٩٩ - وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وَعَاتُنَا وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

أي: وإخفاء التَعَوُّذ (فَصْلٌ) أي كونه فاصلاً بين ما هو من القرآن وبين ما هو من غيره^(١)، (أَبَاهُ) أي امتنع من قبوله، (وَعَاتُنَا) أي حُفَّظْنَا، [مِنْ] ^(٢) وَعَى يَعِي فهو واعي، والجمع: وُعاة، كقضاة، ويحتمل أن يريد كونه فصلاً من فصول القراءة، وباباً [٤٥ / أ] من أبوابها، فالجُمْلَةُ الفعلية صفة لـ (فَصْلٌ) على الثاني، ومستأنفة على الأول؛ لأنَّ الوُعاة لم يَأْبُوا كونه فصلاً بين القرآن وغيره، فالضمير المنصوب في (أَبَاهُ) عائدٌ على «الإخفاء» على الأول، وعلى (فَصْلٌ) على الثاني، وإنما اختار الجمهور الجهر بالاستعاذة ليتوفر سماع المستمع للقرآن على أول القراءة؛ فإنه إذا سمع القارئ يستعيذ اعتدَّ للسماع، فلا يفوته منها شيءٌ، وأيضاً فإنَّ التَعَوُّذَ شعاراً للقراءة، كتكبيرات العيد، وتلبية الحج، فينبغي أن يُجهر بها.

ونقل عن جماعة إخفاء التَعَوُّذ، منهم: حمزة ونافع، وقد رمز لهما بقوله: (فَصْلٌ أَبَاهُ)، وهذا أول رمزٍ وقع له في هذه القصيدة.

(١) في (ت) و(م): وبين غيره.

(٢) تكملة للإيضاح.

والواوُ في (وَعَاتُنَا) فَيُصَلُّ، وكرَّرَها في قوله : (وَكَمْ).

وأشار بقوله : (وَكَمْ مِنْ فَتَى) إلى أَنَّ جماعةً من حُذَّاقِ المقرئين ومشاهيرهم أَعْمَلُوا فِكْرَهُمْ وَتَتَبَعَهُمْ في الانتصار للإخفاء بما ذكره المصنِّفُ، وهو أَنَّ يُفَصَّلَ بين ما ليس من القرآن وبين ما هو منه ^(١)؛ فَإِنَّ الجاهلَ قَدْ يَظُنُّ التَّعَوُّذَ مِنَ الْقُرْآنِ.

فإن قلتَ : البسملةُ عند نافعٍ وحمزةٍ ليست من القرآن غير التي في النمل إلا ما روي عن حمزة أنها عنده منه في الفاتحة خاصة ^(٢)، والجهرُ بها يُفْضَى إلى المحذور المذكور.

فالجواب : أَنَّ إلحاقَ الجاهلِ البسملةَ بالقرآن لا يَضُرُّ؛ لأنَّ ذلك مذهبُ جماهيرِ العلماء، بخلافِ التَّعَوُّذِ فَإِنَّهُ ليس من القرآن إجماعاً، على أَنَّهُ قد روي عن حمزة إخفاءُ التَّعَوُّذِ والبسملةِ معاً في جميعِ القرآن، وروى عنه أيضاً الجهرُ بها في الفاتحة خاصةً، ومنها أَنَّ التَّعَوُّذَ لَفْظُهُ خبرٌ ومعناه الدعاءُ، والدعاءُ يُسْتَحَبُّ إِخْفَاؤُهُ لقوله تعالى : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ ^(٣).

و(المَهْدَوِي) هو أبو العباس أحمدُ بنُ عَمَّارٍ، منسوبٌ إلى «المَهْدِيَّةِ»،

(١) جاءت هذه العبارة في (ص) هكذا : «وهو أن يُفَصَّلَ بين ما هو من القرآن وبين ما ليس منه»، ومعناها صحيح أيضاً.

(٢) جاءت هذه العبارة في (ت) هكذا : «أنَّها عنده من الفاتحة خاصةً».

(٣) الأعراف ٥٥.

بلدٌ من بلاد إفريقية^(١)، له تصانيفٌ مفيدةٌ في التفسير كـ «التفصيل والتحصيل» وله في علم القراءات «الهداية» وشرحها^(٢)، وغير ذلك^(٣).

و(كَمْ) خبريةٌ، معناها التكثير، في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و(فَتَى) هو التمييزُ دخلت، عليه (مِنْ)، وقيل: (مِنْ فَتَى) صفةٌ لـ(كَمْ)، وهذان الوجهان مقولان في ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾^(٤).

و(كَالْمَهْدَوِيِّ) صفةٌ (فَتَى)، وتقدّم تفسيرُ الفتوة عند قوله: ^(٥)

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاغُ

والهاءُ في (فيه) تعودُ على «الإخفاء».

(١) انظر: معجم البلدان ٥/ ٢٢٩.

(٢) يُعتبر كتاب «الهداية» من الكتب المفقودة فيما نعلم، وأما شرح الهداية فقد طُبِعَ في مجلّدين بتحقيق ودراسة د. حازم سعيد حيدر، عام ١٤١٦ هـ، عن مكتبة الرشد بالرياض.

(٣) وتوفّي - فيما قاله الذهبي - بعد الثلاثين وأربعمئة. انظر ترجمته في معرفة القراء ١/ ٣٩٩، وغاية النهاية ١/ ٩٢.

(٤) البقرة ٢٤٩. قال أبو حيان: «و﴿كَمْ﴾ في موضع رفعٍ على الابتداء، و﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ فِتْنَةٍ﴾ قيل: زائدة، وليس من مواضع زيادتها، وقيل: في موضع الصفة لـ﴿كَمْ﴾، و﴿فِتْنَةٍ﴾ هنا مفردٌ في معنى الجمع، كأنه قيل: كثيرٌ من فئاتٍ قليلةٍ غَلَبَتْ» اهـ. البحر المحيط ٢/ ٢٦٨.

(٥) البيت ١٢.

و(أَعْمَلَ) فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ يعودُ على (كَمْ)، والجملهُ خبرٌ (كَمْ)،
والجارُ متعلِّقٌ بـ(أَعْمَلَ)، ومفعولُ (أَعْمَلَ) محذوفٌ، أي: أَعْمَلَ فِكْرَهُ في
الاحتجاج للإخفاء.

* * *

باب البسملة

البسملة مصدرٌ: بَسَمَلَ، أي قال: بِسْمِ اللَّهِ، كالحَوْقَلَة والحَيْعَلَة والهِمْلَلَة مصادرٌ حَوَقَلَ وحَيْعَلَ وهَيْلَلَ، أي قال: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وجعل الشيخُ شهابُ الدين هذه لغةً مؤلَّدةً^(١)، وهذا سبقه إليه القاضي الماوردي^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وقد جاءت في الشعر، قال عمرُ ابنُ أبي ربيعة^(٣):

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقِيَتْهَا فَيَا حَبَذَا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمَلُ»^(٤).

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٢٦. وقال الزبيدي في تاج العروس: «قيل: إِنَّ (بَسَمَلَ) لغةٌ مؤلَّدةٌ لم تُسمِع من العرب الفصحاء، وقد أثبتتها كثيرٌ من أئمة اللغة كابن السكيت والمطرزي، ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة» وذكر البيت ثم قال: «ووردت أيضاً في كلام غيره» اهـ. تاج العروس ١٤/ ٥٤ (بسمَل).

(٢) الإمام العلامة علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي، صاحب التصانيف، ت ٤٥٠ هـ. تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٣، طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٣٨٧، السير ١٨/ ٦٤.

(٣) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ت ٩٣ هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ٤٣٩ - طبقات فحول الشعراء ص ٥٣٠).

والبيت من الطويل، ولم أجده في ديوانه، وهو في اللسان ١١/ ٥٦ (بسمَل) والهمع ٥/ ٤٨ بلفظ: ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمَلُ، وتذكرة النحاة ص ٢٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١/ ١٣.

(٤) تفسير الماوردي ١/ ٥٢.

وقد أوضحتُ هذه المسألة وما نقلَ أهلُ اللغة فيها في «إعراب القرآن». ^(١)
 ١٠٠ - وَبَسْمَلْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَةً رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرِيَّةً وَتَحَمَّلَا

أخبر أن قالون والكسائي وعاصماً وابن كثير بسمَلوا بين السورتين،
 ورمز لهم بالباء والراء والنون والdal، وفُهِم منه أن غيرهم - وهم: ورش وأبو
 عمرو وابن عامر وحمة - لم يُبسمَلوا؛ لأن ذلك من قِيل الحذف والإثبات.

والبسمة يكون استعمالها على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع بين سورتين، وبه بدأ المصنّف.

والثاني: أن تقع أوّل سورة.

الثالث: أن تقع أوّل جزءٍ من أجزاء القرآن.

وسياتي كلُّ واحدٍ، وإنّما بدأ بالقسم الأوّل؛ لأن الخلاف فيه أكثر، والحاجة
 إليه أمس، وهذا الخلاف الجاري في إثباتها وحذفها بين السورتين إنّما يكون
 حيث لم تكن السورة سورة الفاتحة، أمّا إذا كانت فلا خلاف في البسمة؛ لأنّ
 الفاتحة مبتدأ بها وإن وُصِلَتْ بما قبلها، وأشار بقوله: (بِسْمَةٍ) إلى أن الإتيان بها
 هو السُنّة، وذلك لما روى أنس عنه - عليه السلام - أنّه قال: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ أَنْفَاءً
 سُورَةً. فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حَتَّى خَتَمَهَا». ^(٢)

(١) الدر المصون ١/ ١٣.

(٢) الحديث أخرجه مسلم (٤٠٠) في الصلاة، باب: حُجَّة مَنْ قَالَ: البسمة آية من أوّل =

هكذا استدلوأ، وفيه نظر؛ لأنه غير محلّ النزاع، لأنها أولُ سورةٍ وليست بين سورتين .

وروى سعيد بن جبير^(١) قال : كان رسولُ الله ﷺ لا يعلمُ انقضاءَ السورةِ حتّى تنزلَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .^(٢)

وروي عن عائشة^(٣) : «اقرأوا ما في المصحف»^(٤) وقد ثبت في رسمه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بين السورتين إلّا قبل «براءة» .
وعن ابن عمر^(٥) : فَلَمْ كُتِبَتْ إِنْ لَمْ تُقْرَأْ ؟!^(٦)

= كلُّ سورةٍ سوى براءة، وأبوداود (٧٨٤) في الصلاة، باب مَنْ لم يرَ الجهرَ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بلفظ : «اقرأ» : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿حَتَّى خَتَمَهَا﴾، والبيهقي^(٢/٤٣) باللفظ نفسه في الصلاة، باب : الدليل على أن ما جمعته المصاحفُ كُلُّه قرآن، و ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في فواتح السور سوى براءة من جملته، وابن عبد البر في الاستذكار (٤٨١١) في الصلاة، باب : القراءة خلف الإمام، والبغوي في شرح السنّة (٣/٥٠)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٣٩١٢٧) .

(١) تقدّمت ترجمته ص ١١٠، عند شرح البيت ٢٩ من أبيات الشاطبية .

(٢) اللآلئ الفريدة ٣٦/ب .

(٣) الصديقة بنت الصديق أبي بكر، رضي الله عنهما، وزوج النبي ﷺ . ت ٥٧ هـ .

(سیر الأعلام ٢/١٣٥) .

(٤) إبراز المعاني ١/٢٢٨، اللآلئ الفريدة ٣٦/ب .

(٥) عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، الصحابي الكبير، ت ٧٣ هـ .

وقوله : (رِجَالٌ) إشارةٌ إلى وصفهم بكمال الرجولية .

و(نَمَوْهَا) أي رَفَعُوها .

و«الدَّرِيَّة» دالَّةٌ على البيت ، فالدَّرِيَّة كالرُّكْبَةِ ، والدَّرَايَةُ هي المصدرُ الأصليُّ .

و(رِجَالٌ) فاعِلٌ (بَسَمَلَ) ، و(بِسُنَّةٍ) حالٌ من (رِجَالٌ) ، وسَوْغٌ إتيانَ الحالِ من النِّكْرَةِ وصفُها بالجملة بعدها وتقدُّمُها على صاحبها ، أي : بَسَمَلُوا بِسَمْلَةٍ مُلْتَبِسَةٍ بِسُنَّةٍ .

و(نَمَوْهَا) صفةٌ لـ(رِجَالٌ) ، والضميرُ المنصوبُ للسُّنَّةِ أو للبسملة المفهومة من الفعل .

وأجاز الشيخُ شهابُ الدين أن يكونَ (نَمَوْهَا) صفةً لـ(سُنَّةٍ)^(١) ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأنَّه يلزَمُ الفصلُ بين الصفة والموصوف بأجنبيٍّ ، وهو فاعِلُ (بَسَمَلَ) ، وهو نظيرُ قولك : مَرَّ بِامْرَأَةٍ زَيْدٌ عَاقِلَةٌ .

و(دَرِيَّةٌ وَتَحَمَّلًا) مصدران في محلِّ الحالِ من فاعِلِ (نَمَوْهَا) ، أي : دارين متحملين ، أو ذَوِي دَرِيَّةٍ وتحَمَّلٍ ، أو جُعِلُوا نفسَ المصدرِ مبالغةً .
١٠١ - وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً وَصَلٍ وَأَسْكَنْتَنِي كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

(غاية ٢٥٥/١ - معرفة ١٩١/١) .

(٦) إبراز المعاني ٢٢٨/١ .

(١) إبراز المعاني ٢٢٧/١ .

بَيِّنَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالَّذِي بَعْدَهُ مَذْهَبَ مَنْ لَمْ يُبَسِّمِلْ ، فَتَقْلَ عَنْ حَمْزَةِ أَنَّهُ كَانَ يَصِلُ آخِرَ السُّورَةِ بِأَوَّلِ الَّتِي بَعْدَهَا قَصْداً لِيَبَانَ الْإِعْرَابُ ، وَلِيَبَانَ مَا يُحذفُ لِاتِّقَاءِ سَاكِنِينَ نَحْوُ : آخِرِ « النَّجْمِ » مَعَ أَوَّلِ « اقْتَرَبْتُ » ، وَلِيَبَانَ مَا يَكْسِرُ لِسَاكِنَ بَعْدَهُ نَحْوُ : آخِرِ « الْمَائِدَةِ » مَعَ أَوَّلِ « الْأَنْعَامِ » ، وَيَبَانَ هَمْزَةُ الْقَطْعِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ : كَأَخِرِ « الْقَارِعَةِ » مَعَ أَوَّلِ « التَّكَاثُرِ » ، وَأَوَّلِ « الْقَارِعَةِ » مَعَ آخِرِ « الْعَادِيَاتِ » ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُتَقَنَّه إِلَّا مَنْ لُقِّنَهُ وَأَتَقَّنَهُ ، أَوْ بَرَعَ فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ ، وَهَذَا شَأْنٌ فَصِيحٌ وَلِذَلِكَ أَخْبَرَ عَنْ هَذَا الْوَصْلِ بِأَنَّهُ (فَصَّاحَةٌ) .

وَرَوَى الْأَهْوَازِيُّ عَنْ حَمْزَةِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِيَعْرِفَ الْقَارِئُ كَيْفَ إِعْرَابُ أَوَاخِرِ السُّورِ .^(١)

ثُمَّ أَخَذَ بَيِّنُ مَذْهَبِ ابْنِ عَامِرٍ وَوَرَشٍ وَأَبِي عَمْرٍو ، فَتَقْلَ عَنْهُمْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : كَمَذْهَبِ حَمْزَةٍ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَصِلْ) .
وَالثَّانِي : السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ إِذَا نَابَ انْقِضَاءُ السُّورَةِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا السَّكْتِ .

وَرَمَزَ لابْنَ عَامِرٍ بِالْكَافِ ، وَلَوْرَشٍ بِالْجِيمِ ، وَلَأَبِي عَمْرٍو بِالْحَاءِ .
وَقَوْلُهُ : (وَصِلْ وَأَسْكُتْ) أَي : أَنْتَ مَخِيرٌ .

وَفِي فَهْمِ التَّخْيِيرِ مِنْ مَجَرَّدِ هَذَا التَّرْكِيبِ قَلَقٌ ؛ فَإِنَّ مَجِيءَ الْوَاوِ لِلتَّخْيِيرِ لَمْ يَثْبُتْ ، وَإِنَّمَا اضْطُرُّرْنَا إِلَيْهِ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِالْوَصْلِ وَالسَّكْتِ فِي حِينٍ وَاحِدٍ مُحَالٌ .

(١) الخبر في إبراز المعاني ١ / ٢٢٨ .

و(وَصْلُكَ) مبتدأ، و(فَصَاحَةٌ) خبره، و«الوصل» مصدر مضاف للفاعل و(بَيْنَ) يجوز أن يكون ظرفاً ل«الوصل»، أو مفعولاً به على الاتساع.

والنون في (اسْكُتْنِ) للتوكيد، وكأنه أكده لأنَّ السَّكْتَ هو المختار لهم دون الوصل، نصَّ عليه الداني^(١)، وقال غيره: عليه أكثر أهل الأداء. وقد روي ذلك عن حمزة أيضاً.^(٢)

و(كُلُّ) مبتدأ، و(جَلَايَاهُ) مفعولٌ مقدَّم به (حَصَلَ)، و(حَصَلَ) فعلٌ ماضٍ فاعله ضميرٌ يعودُ على لفظ (كُلُّ) وهو في محلِّ الخبر.

والهاءُ في (جَلَايَاهُ): يجوز أن تعودَ على التخيير، أي: كلُّ من أهل الأداء حَصَلَ جَلَايَا التخيير، أي استوضحه وراه صواباً - و«جَلَايَا»: جمعُ جَلِيَّةٍ، ك: قَضِيَّةٍ وقَضَايَا، وعَطِيَّةٍ وعَطَايَا، وهي الشيءُ الواضح.

ويجوزُ أن تعودَ على (كُلُّ)، أي: كلُّ من القراءِ الناقلين عنهم التخيير حَصَلَ جَلَايَا نَفْسِهِ، أي واضحاتٍ مذهبه ومنقولاته.

* * *

(١) انظر التيسير للداني ص ١٧، ١٨.

(٢) قال ابنُ الباذش بعد أن ذكرَ الوصلَ بين السورتين لحمزة: «وإنَّ التزمَتِ السَّكْتُ لَهُ في جميع القرآن فَحَسَنَ» اهـ. الإقناع ١/ ١٥٩.

١٠٢ - وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهٍ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَأَضِحُ الطُّلُيُّ

يجوز أن يريد بقوله : (وَلَا نَصَّ) عدم النص على البسملة وتركها لمن رمز لهما بالكاف والحاء، وهما : ابن عامر وأبو عمرو، أي لم يأت عنهما نص في ذلك، بل ذلك اختيار لهما^(١) من المشايخ.

قال أبو عبد الله عند ذكره هذا الوجه [٤٦ / ب] : «فإن قلت : لم جعلت إشارته بهذه الجملة إلى ما ذكرت، ولم تجعلها إشارة إلى التخيير بين الوصل والسكت؟

قلت : لو أراد ذلك لذكر ورشاً معهما في ذلك ؛ إذ لا فرق بينهما وبينه» قال : «ويبين أن الإشارة إلى ما ذكرته ما ذكره أبو الطيب ابن غلبون^(٢) في كتابه الإرشاد وهو ما نصه : وأما ابن عامر وأبو عمرو فلم يأت عنهما رواية منصوصة بفصل بين السورتين بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ولا بغير فصل» ثم قال : «وباقى البيت يدل على ما ذكرته أيضاً، وهو قوله : وفيها خلاف، أعاد الضمير على البسملة، ورمز بالجيم إلى من اختلف عنه فيها وهو ورش.

والخلاف المشار إليه ما ذكره الداني، وهو أن أبا غانم المظفر بن أحمد بن

(١) في (ص) و(م) : «لهم». والمثبت من (ت) وهو الصواب.

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الطيب ابن غلبون الحلبي، نزيل مصر، أستاذ حاذق، مؤلف

كتاب «الإرشاد» وغيره. ت ٣٨٩ هـ. (غاية ١ / ٤٧٠ - معرفة ١ / ٣٥٥)

حمّدان^(١) كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين في جميع القرآن هو ومن تابعه،
والمصريون كلهم على خلاف ذلك^(٢).

ويجوز أن يريد بذلك عدم النص على التخيير بين الوصل والسكت عن
من تقدّم ذكرهم، وهم: ابن عامر وورش وأبو عمرو، بل ذلك اختيار لهم من
المشايخ واستحباب منهم، وإلى ذلك أشار بقوله: (حُبَّ وَجْهَ ذَكَرْتُهُ) ثم قال:
(وَفِيهَا خِلَافٌ) أي في البسملة خلاف عن هؤلاء الثلاثة.

وأكثر المصنّفين لا يعرفون عن ابن عامر إلا البسملة، وإلى هذا المعنى الثاني
أشار الشيخ شهاب الدين إلا^(٣) أنه لم يجعل في هذا البيت رمزاً، قال: «ولم
نَجْعَلْ في هذا البيت رمزاً لأحدٍ كما فعل غيرنا؛ لأنّا إن قلنا: إنّ (كَلَّا حُبَّ)
رمز ابن عامر وأبي عمرو لَزِمَ أن يكون عن ورش نص في التخيير، والفرض
أنّه لم يرد عنه فيه نص، وإن قلنا: إنّ (جِيْدُهُ) رمز ورش لَزِمَ أن لا يكون عن
ابن عامر وأبي عمرو خلاف في البسملة، والفرض أن الخلاف منقول عنهما
فيها^(٤)».

(١) مقرئ جليل، قرأ على: أحمد بن هلال وغيره، قرأ عليه: أبو بكر الأذفوي وغيره،
ت ٣٣٣ هـ. (غاية ٢ / ٣٠١)

(٢) اللآلئ الفريدة لوجه ٣٨ / ب بتصرف.

(٣) تحرفت في (ص) و(م) إلى: إلى.

(٤) إبراز المعاني ١ / ٢٣١.

وقد تحصل مما تقدم أنه يجوز أن يكون في البيت رمز وأن لا يكون،
بالاعتبارين، والظاهر ما ذكره الشيخ شهاب الدين .
وخبر (لا) محذوف، أي : ولا نصّ موجود.

و(كَلَّا) حرف ردع وزجر، كأنه اعتقد أن أحداً توهم النصوصية عنهم
في ذلك فزجره، ولـ «كَلَّا» معانٍ أخر حققتها في «الإعراب» .^(١)

و(حُبّ) ماضٍ مبني للمفعول من «حَبَّ» ثلاثياً، قال :^(٢)
أَحِبُّ أَبَا ثُرْوَانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ
وَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقٍ
ويجوز أن يكون (حُبّ) فعل تعجب، وأصله : حَبَّبَ، كظرف، ثم نُقِلَتْ

(١) انظر الدر المنثور ٦٣٧/٧ .

(٢) البيتان من الطويل، وهما لغيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب ٢٨٩/١ وتاج
العروس ٣٩٢/١ (حب) بلفظ :

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ
فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقٍ
والثاني منهما في الكامل للمبرّد ٤٣٨/١ بلفظ : وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٍ

وعليه فلا يكون فيه إقواء . وهو في إعراب النحاس ٣٢٢/١، والخصائص ٢٢٠/٢، وابن
يعيش ١٣٨/٧، وخزانة الأدب ٤٢٩/٩، وصدر البيت الثاني في المغني ص ٤٧٣، وشرح
شواهد الشافية للبغداديّ ٤٣٠/٤ .

حركة العين إلى الفاء وأدغم، ويجوز حيثنذر جرُّ فاعله بالباء^(١)، ولا يجوز أن تكون هنا بمعنى «نعم»؛ لأنه يلزم فاعله ما يلزم فاعلها.^(٢)
و(ذَكَرْتُهُ) في محل رفع صفة لـ (وَجْهٌ).
والجيد: العنق.

و(الطَّلَى) جمع طُلِيَّة، وهي صفحة العنق، وله طُلَيَّتَان، وإنَّما أتى [٤٧/أ] بالجمع موضع التثنية لأنه الأفصح، ولا لبس، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٣)،

(١) قال الرضي: «وقد ذكرنا في فعل التعجب أن (فَعَلَ) الذي فيه معنى التعجب يقال فيه: فَعَلَ، قال:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ»

انظر شرح الشافية ٤٣/١. وقال أيضاً في شرحه على الكافية ٢٥٧/٤ بعد أن ذكر الشاهد السابق: «والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو التعجب، وقد يُجرُّ فاعلُ (حُبٍّ) بالباء، مفرداً عن «ذَا» تشبيهاً بفاعل «أَفْعَلُ» تعجباً اهـ.

(٢) يلزم فاعل «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً أن يكون معرفاً بـ «ال» الجنسية، نحو: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾، أو معرفاً بالإضافة إلى ما قارنها، نحو: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، أو بالإضافة إلى المضاف لما قارنها، كقول أبي طالب:

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ

فقول الإمام الشاطبي: (حُبٌّ وَجْهٌ) لا ينطبق عليه شيء من لوازم فاعل «نعم». انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٧/٤، ٢٣٩.

(٣) التحريم ٤.

ورؤوسُ الكبشين، وكُنِيَ به عن شهرة الخلاف بين العلماء.

وقيل: (الطَّلَى) هي الأعناقُ [أنفسُها، وإنما أضافها إلى الأعناق على إرادة أن عُنقَ ذلك الخلاف هو الواضحُ من بين سائر الأعناق]. (١)

و(الطَّلَى) يجوز فيه تقدير الحركات الثلاث:
فالرفعُ: على أنها فاعلةٌ بـ (وَأَصِحُّ)، وحُذِفَ التنوينُ من (وَأَصِحُّ) لالتقاء الساكنين على حدٍّ: (٢)

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
والنصبُ: على التشبيه بالمفعول به، إجراءً لفاعله مُجرى الصفة المشبهة، نحو:
طاهرُ القلب، ومنبسطُ الوجه (٣). وحُذِفَ التنوينُ أيضاً لما تقدّم.

(١) ما بين الحاصرتين من (ت) فقط.

(٢) البيت من المقارب، وصدرة:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

وهو لأبي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٣، والكتاب ١/١٦٩، وإيضاح الوقف والابتداء ١/٤٥٧، والمنصف ٢/٢٣١، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٢٩، واللسان ١/٥٧٨ (عتب)، وخزانة الأدب ١١/٣٧٤، ٣٧٨، ٣٧٩، وبلا نسبة في معاني الأخفش ١/٢٥٧، والحُجَّة لأبي علي ٢/٤٥٤، والشعر له ١/١١٤، وسر الصناعة ٢/٥٣٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣/٥٢٠.

والشاهد في قوله: «ذَاكِرٍ» فإنَّ أصله: ذاكِرٍ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(٣) انظر مغني اللبيب ص ٥٩٨.

والجرُّ: على الإضافة.

والعائدُ - على كلِّ تقديرٍ - محذوفٌ عند البصريين، أي: الطُّلَى منه، أو نَابَتْ عنه «ال» عند الكوفيين. ^(١)

١٠٣ - وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

أي وسكت هؤلاء الثلاثة: ابنِ عامرٍ وأبي عمروٍ وورثٍ (المُخْتَارُ) أي على الوصل، يعني أنَّ المختارَ لهم السكتُ دون الوصل، وقد قدِّمتُ التنبيهَ على ذلك من قوله: (وَاسْكُتْنِ) حيث أكَّده بالنون.

(دُونَ تَنْفُسٍ): أي سكتهم دُونَ تَنْفُسٍ، أي من غير قطعِ نَفْسٍ مؤذِنٍ ^(٢) بالإعراض عن القراءة؛ فَإِنَّهُ مَتَى سَكَتَ سَكُوتًا يَوْهَمُ إِعْرَاضَ الْقَارِئِ عَنِ الْقِرَاءَةِ تَعَيَّنَ أَنْ يَسْتَعِيدَ وَيَسْمَلَ، فهذا معنى قوله: (المُخْتَارُ)، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ سَكَّتَهُمْ غَيْرَ الْمُخْتَارِ بِتَنْفُسٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

و(سَكَّتَهُمْ) مبتدأ، و(المُخْتَارُ) يجوز أن يكون صفةً أو خبراً أو مبتدأً ثانياً، و(دُونَ) خبره أو خبرُ (سَكَّتَهُمْ)، أو ظرفٌ لـ(سَكَّتَهُمْ)، أو حالٌ من الضمير في (المُخْتَارُ)، أو خبرٌ بعد خبرٍ.

ثمَّ قال: إنَّ بعضَ أهلِ الأداءِ بسَمَلَ لِهَؤُلاءِ الثلاثةِ في أوائلِ أربعِ سورٍ

(١) تقدَّم الكلام عن نيابة «ال» عن الضمير المضاف إليه ص ٩.

(٢) في (ت): يؤذِن.

خاصّةً وهي ^(١): القيامة والمطفّفين والبلد والهزمة، وإليها أشار بـ(الزُّهْر) أي المشهورة عند أهل هذه الصناعة، ولشهرتها لم يُسمّها، وإنما بسمّلوا لهم في هذه السُّور دون غيرها، قالوا: لبشاعة اللفظ؛ فإنَّ قبل المطفّفين: ﴿لِلّٰهِ﴾ ^(٢)، فلو وصل بعده ﴿وَيَلَّ﴾ لكان بشعاً، وقبل القيامة: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ ^(٣)، وقبل البلد: ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ ^(٤)، وقبل الهزمة: ﴿وَتَوَا صَوًّا بِالصَّبْرِ﴾ ^(٥)، فلو وقع بعد هذه الألفاظ أوائل هذه السُّور موصولةً بها لكان بشعاً أيضاً.

وقوى هذه الطريقة مكِّي ^(٦)، واستأنس لها بأن رجلاً سأل النبي ﷺ عن العقيقة فقال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ» ^(٧).

(١) في (ت): وهنّ.

(٢) الانفطار ١٩.

(٣) المدثر ٥٦.

(٤) الفجر ٣٠.

(٥) العصر ٣.

(٦) انظر: الكشف لمكي ١٧/١، ١٨.

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (١٠٧٦) في كتاب العقيقة، باب: ماجاء في العقيقة، وأحمد (٢/١٩٤)، وابنُ عبدُ الرزّاق في مصنّفه (٧٩٦١)، والبيهقي (٣١٢/٩) في كتاب الضحايا باب: ماجاء في الفرع والعتيرة، وابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنّفه (٥٣١/٥)، والحاكم (٢٣٨/٤) في كتاب الذبائح: وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي في التلخيص.

قال مالك: إِنَّمَا كَرِهَ اللَّفْظَ خَاصَّةً^(١).

قال: وَلَمَّا خَطَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْخَطِيبُ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا. وَوَقَفَ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ».^(٢)

وغيرُ مكيٍّ كالمهدويٍّ لم يَرْتَضِهَا، بل يَخْتَارُ لَهُمُ الْفَصْلَ بِالسَّكْتِ؛ لِأَنَّهُ كَافٍ فِي ذَهَابِ الْبَشَاعَةِ - كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ عَنْ حَمْزَةٍ - كَمَا يُكْتَفَى بِالسَّكْتِ فِي مُوَاضِعَ لَوْ وَصِلَتْ لِكَانَ اللَّفْظُ بِهَا أَبْشَعَ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَنْتُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ [الْعَرْشَ]﴾^(٣) ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا * لَا خَيْرَ﴾^(٤).

وَالسَّكْتُ وَالسَّكُوتُ مُصْدَرَانِ، وَالضَّمِيرُ فِي (سَكْتُهُمْ) يَعُودُ عَلَى الثَّلَاثَةِ

(١) الموطأ (١٠٧٦) في العقيقة، باب: ماجاء في العقيقة، اللآلئ الفريدة ٣٩/ب.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١٨/١ بتصرف، واللآلئ الفريدة لوحة ٣٩/ب، والقطع والائتناف ٧/١. والحديث بهذا اللفظ ذكره الشوكاني في فتح القدير (٤/٢٦٤، ٢٩١)، وهو بلفظ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ» عند مسلم (٨٧٠) في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، وأبي داود (١٠٩٩) في الصلاة، باب: الرجل يخطب على قوس، و(٤٩٨١) في الأدب، والنسائي (٣٢٧٩) في النكاح، باب: ما يُكره من الخطبة، والبيهقي (٨٦/١) في الطهارة، باب: الترتيب في الوضوء، وأحمد (٤/٢٥٦، ٣٧٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٣١٨)، والداني في المكتفَى (ص ١٣٣)، والنووي في الأذكار (ص ٥٤٩).

(٣) غافر ٦، ٧.

(٤) النساء ١١٣، ١١٤.

الذين ذكرتهم أولاً.

و(بَعْضُهُمْ) مبتدأ، و«بَسْمَل» فعلٌ ماضٍ فاعله ضميرٌ مفردٌ عائِدٌ على «البعض» في محلٍّ خبرٍ المبتدأ، و(فِي الْأَرْبَعِ) متعلِّقٌ بـ«بَسْمَل».

و(الزُّهْرُ) جمعُ زَهْرَاءٍ تَأْنِيثُ أَزْهَرَ، وهو الوضيء الوجه.

و(الزُّهْرُ) صفةٌ لـ(الْأَرْبَعِ).^(١)

١٠٤ - لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحِمْزَةٍ فَافْهَمَهُ، وَلَيْسَ مُخَذَّلاً (لَهُمْ) متعلِّقٌ بـ«بَسْمَل» والضميرُ للثلاثة المذكورين.

وقوله: (دُونَ نَصٍّ) يعني أنه استحبابٌ أيضاً من المشايخ، كاستحباب الشيوخ الوصل والسكت لهم، و(دُونَ) متعلِّقٌ بـ«بَسْمَل».

ثمَّ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضَ الْمُبَسْمَلَ لَهُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ فِي أَوَائِلِ أَرْبَعِ السُّورِ الْمَذْكُورَةِ سَكَتَ لِحِمْزَةٍ، أَقَامَ السَّكْتَ مَقَامَ الْفَصْلِ بِالْبَسْمَلَةِ كَرَاهَةً اتِّصَالِ اللَّفْظِ لِمَا ذُكِرَ، فَالْضَّمِيرُ فِي (وَهُوَ) عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهَذَا السَّكْتُ الْمُرَوِيُّ عَنْ حِمْزَةٍ مُرَوٍّ عَنِ الثَّلَاثَةِ أَيْضاً، وَإِذَا كَانَ رُوي عَنْهُمْ السَّكْتُ فِي غَيْرِ الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ، فَلَا نَّ يُسَكَّتَ لَهُمْ فِيهَا أَوَّلَى.

ثمَّ أَخْبَرَ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ الْمَحْكِيَّ لِحِمْزَةٍ مَنْصُورٌ (وَلَيْسَ مُخَذَّلاً)، يُقَالُ:

(١) كذا في (ت)، واضطربت هذه العبارة في النسختين الآخرين، ففي (ص): «والزهر» وفي (م): «والزهر الأربع».

خَذَلَهُ إِذَا تَرَكَ نَصْرَتَهُ، واسم (لَيْسَ) يعودُ على المذهب المذكور كما عادتُ عليه الهاءُ في (فَافْهَمَهُ) لدلالة السياق عليه، ويجوز أن يعود اسم (لَيْسَ) على البعض، أي: وليس ذلك البعض الذي روى هذه الطريقة مُخَذَّلاً بل له من يَنْصُرُهُ. ١٠٥ - وَمَهُمَا تَصْلِيهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبَسِّمًا

قد تقدّم البحثُ في (مَهُمَا). (١)

و(لَسْتُ) جوابُ الشرط، وحُذِفَتِ الفاءُ ضرورةً، وقال أبو عبد الله: «النفى هنا خبرٌ بمعنى النهي، ولو جاء بصيغة النهي لكان لا بُدَّ من الفاء، لكن لما جاء بصيغة الماضي لفظاً لا معنى لم يأت بها». (٢)

قال الشيخُ شهاب الدين: «وهو فاسدٌ؛ فإنَّ الفاءَ لازمةٌ في النهي (٣) فكيف بالخبر الذي في معناه». (٤)

والحاصلُ أنَّ براءةَ لا بسملةَ في أولِّها سواء ابتدئ بها أم وُصِلَتْ بما قبلها؛ لأنَّها لم تُرسم في المصحف الكريم بالفصل بالبسملة بين الأنفال وبراءة، بل تُركَ سطرٌ مكانها، واختلفَ أهلُ العلم في سبب ذلك على أقوال كثيرة يرجع معناها إلى ثلاثة أوجهٍ:

(١) تقدّم ذلك ص ١٩٠ عند شرح البيت ٥٦: وَمَهُمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً.

(٢) اللآلئ الفريدة لوجه ٤١/أ.

(٣) تحرّفتُ في (ص) إلى: النفي.

(٤) إبراز المعاني ١/٢٣٤.

أحدها: أنها نزلت بالسيف والأمر بالقتال ونبذ العهد وكشف أستار المنافقين، فلا يناسب أن يؤتى بالبسمة في أولها؛ لأنها آية رحمة. وعن ابن عباس: سألت علياً - رضي الله عنه - عن ذلك فقال: لأن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أمان، وبراءة ليس فيها أمان؛ نزلت بالسيف. ^(١) وعن عاصم: لم تكتب البسمة أولها لأنها رحمة، وبراءة عذاب. ^(٢) وعن المبرد ^(٣): لم يُسَمَلْ أولها لأن البسمة أمان، وبراءة نزلت على سخط وتهديد ووعد، فكيف يعدهم بأنه رحمان رحيم ثم يبرأ منهم؟ ^(٤) وهذه أقوال يقرب بعضها من بعض [٤٨/أ]، وإلى المعنى الأول - أعني المحكي - عن أمير المؤمنين - نحا المصنف.

الوجه الثاني: أن قصتها شبيهة بقصة ^(٥) السورة التي قبلها، وقُبض رسول الله ﷺ ولم يأمرهم بالبسمة، فتركوها، كأنهم توهموا أنهما سورة واحدة. روي عن ابن عباس قال: سألت عثمان، قال: إن الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وقُبض رسول

(١) اللالكى الفريدة ٤٠/ب.

(٢) اللالكى الفريدة ٤٠/ب.

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد النحوي، إمام النحو، ت ٢٦٥ هـ، وقيل: ٢٨٦ هـ. (إنباه الرواة ٣/٢٤١ - سير الأعلام ١٣/٥٧٦).

(٤) اللالكى الفريدة ٤٠/ب.

(٥) في (ت): أن قضيتها شبيهة بقضيتها.

الله ﷻ ولم يبين لنا أنها منها، فظننت أنها منها، فمن ثم قرنت^(١) بينهما ولم أكتب بينهما: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ووضعتهما^(٢) في السبع الطول^(٣).
وعن أبي قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أول كل سورة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ولم يأمرنا في براءة بشيء؛ فلذلك ضمت إلى الأنفال ولم يكتب بينهما ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [وكانت]^(٤) أولى بها لشبهها ببعضها^(٥).
وعن الليث^(٦) وابن لهيعة^(٧): يقولون: براءة من الأنفال؛ فلذلك لم يكتب بينهما ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٨).

الثالث: أن أولها قد نسخ؛ فلذلك تركت البسمة منها لذهاب أولها،

(١) تصحفت في (ص) و(م) إلى: قربت.

(٢) في (ص) و(م): ووضعهما.

(٣) تفسير الطبري ١/ ٤٥، المصاحف ص ٣١، اللآلي الفريدة ٤٠/ ب، فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٣، ٣٤، ٦٨، وقال: «والحديث في الترمذي وغيره بإسناد جيد قوي».

(٤) تكملة لازمة من اللآلي الفريدة لوحة ٤٠/ ب. وقد سقط من (ت) ما بعد عبارة البسمة إلى آخر الوجه الثاني بسبب انتقال النظر.

(٥) اللآلي الفريدة ٤٠/ ب.

(٦) الليث بن سعد، تقدمت ترجمته عند شرح البيت ٣، ص ٢٠.

(٧) عبد الله بن لهيعة، أبو عبد الرحمن الحضرمي، الإمام العلامة، محدث ديار مصر مع الليث بن سعد. ت ١٧٤ هـ. (سير الأعلام ٨/ ١١).

(٨) اللآلي الفريدة ٤٠/ ب.

وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ^(١).
وعن ابنِ عَبَّالَانَ ^(٢) : بلغني أَنَّ بَرَاءَةَ كَانَتْ تَعْدِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يُكْتَبْ فِيهَا : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٣).
وهذا أضعفُ الأوجه ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان القارئُ مخيراً بين البسملة
وتركها كسائر أجزاء القرآن .

وقوله : (تَصْلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً) يجوز فيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أَنَّهُ من باب التنازع ، وهو من إعمال الثاني ، ولكنه أثبت الضميرَ في
المهمَل ضرورةً ، كقوله : ^(٤)
إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

(١) اللآلئ الفريدة ٤٠ / ب .

(٢) محمد بن عَبَّالَانَ ، أبو عبد الله القرشيُّ المدنيُّ ، الإمام القدوة الصادق ، حَدَّثَ عَنْ
رجاء بن حيوة وغيره . ت ١٤٨ هـ . (سير الأعلام ٦ / ٣١٧) .

(٣) اللآلئ الفريدة ٤٠ / ب .

(٤) البيت من الطويل ، لم أعرف قائله ، وهو في شرح شذور الذهب ص ٥٤٣ ، والتصريح
٢ / ٤٤٥ ، والمغني ص ٤٣٨ بلفظ : فِي الْغَيْبِ ، ومعجم الشواهد الشعرية ١ / ٢٨٣ ، و صدره
في أوضح المسالك ٢ / ٢٠٣ .

والشاهد في قوله : تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ، حيث تنازع كلُّ من العامِلين وهما « تُرْضِيهِ »
و « يُرْضِيكَ » الاسم الذي بعدهما وهو « صَاحِبٌ » ، فعمل فيه الثاني فرفعه على الفاعلية .

والثاني : أن تكون (برَاءة) بدلاً من الضمير المنصوب في (تَصْلُهَا) كقوله : ^(١)

عَلَى جُودِهِ لَضَنَ بِالْمَاءِ حَاتِمَ

الثالث : أن تكون (برَاءة) منصوبة على إسقاط الخافض ، أي : ببراءة ، يقال : بدأتُ بكذا ، أي ابتدأتُ به ، ومنه قوله : ^(٢)

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ

وأما بدأتُ الشيءَ - من غير باء - أي فعلته ابتداءً ، نحو : بدأ اللهُ الخلقَ . ^(٣)

و(لَتَنْزِيلِهَا) متعلقٌ بقوله : (لَسْتُ مُبْسِمًا).

و (بِالسَّيْفِ) متعلقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه حالٌ من (هَا) في (تَنْزِيلِهَا) ، أي : ملتبسةٌ بالسَّيْفِ ، أي بالقتال ، فذكر الآلة الدالة عليه .

وصرفَ (برَاءة) ضرورةً .

(١) البيت من الطويل ، وصدره :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

وهو في ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ص ٨٤٢ ، وفي الكامل ٣٠٦ / ١ بلفظ :

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَاتِمَ

والمذكَّر والمؤنَّث ص ٣٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٢ ، وشرح شذور الذهب

ص ٣١٧ ، ٥٧٢ ، والمساعد ٢ / ٤٣٣ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ المصون ١ / ٤٨٥ .

والشاهد فيه جرُّ « حَاتِمِ » على أَنَّهَا بدلٌ من الضمير في « جُودِهِ » .

(٢) البيت ١ .

(٣) تقدَّم من المصنِّف مثلُ هذا الكلام عند شرح البيت الأوَّل من القصيدة ، ص ٦ .

١٠٦ - وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرَ مَنْ تَلَا

أي ولا بد من البسملة لجميع القراء في ابتداء كل سورة سوى براءة، سواء في ذلك من بسمَل [منهم بين السورتين] ^(١) ومن لم يُبسمَل، وكأنهم حملوا كتابتها في المصحف على ذلك، كما تُكتب [ب/٤٨] همزات الوصل وإن كانت ساقطة في الدرَج، وهذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً. ^(٢)

ولكن كلام المصنّف لا يعطي أن البسملة لا بُدَّ منها في جميع سور القرآن إلا ما استثنى؛ لأنّ (سورة) نكرة في كلام موجب، فلا عموم لها إلا من حيث المعنى، ولو قال: «وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَاءِ كُلِّ سُورَةٍ» لزال الإشكال، هكذا قاله الشيخ شهاب الدين ^(٣)، وفيه نظر.

وقال أبو عبد الله: «وتنكير (سورة) على معنى: أي سورة كانت من جنس السور، كما تقول: ادفع هذا الدرهم إلى رجل، أي أي رجل من هذا الجنس، ومنه: ﴿اَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ ^(٤)» انتهى. ^(٥)

(١) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٢٣٦ / ١.

(٢) وهو أن تقع البسملة أول سورة، وتقدّم ذكر الأقسام الثلاثة لاستعمال البسملة عند شرح البيت الأول من هذا الباب، ص ٣٢٩، وهو قول الشاطبي (البيت ١٠٠):
وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ يَسْنَهُ

(٣) إبراز المعاني ٢٣٥ / ١.

(٤) يوسف ٩ =

وهذا التقدير الذي ذكره والتنظير لا يُفيدان أكثر من أن هذا مطلقٌ، والمطلقُ يُكتفى فيه بصورة واحدة، وذكر أيضاً أن في قوله: (وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةٍ سِوَاهَا) تنبيهاً على أن الفاتحة لا بُدَّ من البسملة أوَّلَها ولو وُصِلَتْ بما قبلها؛ لأنَّ وُصْلَها نادرٌ، فهي مبدوءٌ بها حكماً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. ^(١)

إلا أن أخذ هذا الحكم من هذه الجملة فيه نظرٌ، ونقل أبو شامة الاتفاق على ذلك، إلا أنه قال: «ولم يذكره في القصيدة اعتماداً على أن القارئ لا يكون في غالب الأحوال إلا مبتدئاً بها» ^(٢)، وهذا يدلُّ على أن فهم هذا الحكم من البيت بعيدٌ.

ثم ذكر القسم الثالث، وهو أن تقع البسملة في أثناء سور القرآن، وهي التي عبَّر عنها بـ (الأجزاء)، والحكم فيها أن القارئ مخيرٌ في الإتيان بالبسملة وعدمه، واختار بعضهم تركها، وبعضهم الإتيان بها؛ لأنَّ القراءة فعلٌ من الأفعال، وكلُّ فعلٍ تُستحبُّ البسملة أوَّلَه، كالأكل والشرب ونحوه.

ومن اختار البسملة حمزة، قال عاصم بن يزيد الأصفهاني ^(٣): سئل حمزة

= (٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/ب.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/أ بتصرف.

(٢) إبراز المعاني ١/٢٣٦.

(٣) لم أعثر له على ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر.

عن أصحاب محمد ﷺ فقراً: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿تِلْكَ أُمَةٌ قَدْ خَلَتْ﴾. ^(١)
وقال أبو عمرو [الداني]: وفي التسمية ^(٢) أثرٌ مروى عن أهل المدينة، قال
أبو القاسم المسيبي ^(٣): كُنَّا إِذَا افْتَتَحْنَا عَلَى مَشَايخِنَا بَعْضَ السُّورَةِ نَبْدَأُ بِ﴿بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. ^(٤)

وروي عن ابن عباس أنه كان يفتح القراءة بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
وهو عامٌّ في أوائل السور وأبعاضها. ^(٥)

وكان بعضهم يتركها في الأجزاء إلا في حزب: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٦)
و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ^(٧) لما فيهما بعد الاستعاذة من بشاعة اللفظ، وينبغي

(١) البقرة ١٣٤، ١٤١. والخبر في جامع البيان ٢/٣٥٩، واللائي الفريدة ٤١/ب.

(٢) في (ت): البسملة.

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد المدني، مقرئ، عالم مشهور، ضابط ثقة. أخذ القراءة
عرضاً عن أبيه عن نافع. ت ٢٣٦ هـ. (معركة القراء ١/٢١٦)، وكنيته في غاية النهاية
(٢/٩٨): أبو عبد الله.

(٤) جامع البيان للداني ٢/٣٥٩، اللائي الفريدة ٤١/ب.

(٥) جامع البيان ٢/٣٥٩، اللائي الفريدة ٤١/ب.

(٦) النساء ٨٧.

(٧) فصلت ٤٧.

أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا شَاكَهُ نَحْوُ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾^(١)، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾^(٢)، ولذلك كان مكياً - رحمه الله - يختار أن يُقرأ آية قبل الحزبين المذكورين لما ذكرتُ لك.^(٣)

والابتداء: مصدرٌ ابتداءً كذا، أي أخذ فيه، وهو مضافٌ إلى الفاعل و(سورة) مفعولُهُ. وقال أبو عبد الله: «على حذف مضافٍ [أ/٤٩] أي قراءة سورة؛ لأنَّ القراءة هي المأخوذُ فيها».^(٤)

وقال الشيخُ شهابُ الدين: «هي على حذفِ حرفِ الجرِّ، أي: بسورة».^(٥)

و(فِي ابْتِدَائِكَ) متعلِّقٌ بالاستقرار في خبر (لَا).

و(سِوَاهَا) صفةٌ لـ(سُورَةٍ)، والضميرُ لـ«براءة».

و(فِي الْأَجْزَاءِ) متعلِّقٌ بـ(خَيْرٍ)، و(مَنْ تَلَا) فاعِلٌ (خَيْرٍ).

و(تَلَا) بمعنى قرأ، وعنَى به أهلُ الأداء.

ومفعولُ (خَيْرٍ) محذوفٌ، أي خيرُ أهلِ الأداء القارئ، ولوقرئ: (خَيْرٍ)

(١) الرُّوم ٤٠، ٥٤.

(٢) الأنعام ١٤١.

(٣) نصٌ مكياً على ذلك في كتابه الكشف ١/١٨، ١٩.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/ب.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١/٢٣٥.

مبنيًا للمفعول و(مَنْ) قائمٌ مقامَ فاعله لكان حسنًا.

١٠٧ - وَمَهُمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

أي ومهما تصل البسملة بآخر سورة^(١) فلا يجوز أن تقف على البسملة وحدها، نصَّ على امتناعه جماعةٌ، منهم الداني^(٢)؛ وذلك لأنَّ البسملة إنما جيء بها للتبرُّك في الابتداء عند من لا يعتقدها آيةً، أو لأنها آيةٌ من أوَّل كلِّ سورة، فلا معنى لوصلها بآخر السورة فقط، بل إما أن تصلها بأوَّل السورة الأخرى، أو تقفَ على آخر السورة ثمَّ تبسملَ مُوصلًا للبسملة بأوَّل السورة، أو واقفًا على البسملة ثمَّ تبتدئ أوَّل السورة الأخرى.

فهذه ثلاثة أوجهٍ، خيرُها أوسطُها، وأمَّا الوجه الأوَّل - وهو الوصلُ بآخر السورة دون أوَّل الأخرى - فقد تقدَّم أنَّه ممتنعٌ، وإليه أشار^(٣) بقوله: (فَتَثْقُلَا) أي فتعدَّ من الثقلاء البليدين؛ لأنَّ الفطن لا يترك نفسه مستثقلًا بها.

والضميران في (تَصِلُهَا) وفي (فِيهَا) للبسملة، و«في» بمعنى على، أي عليها، كقوله [في أحد الوجهين]^(٤): ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾.^(٥)

(١) في (ص): السورة.

(٢) التيسير ص ١٨.

(٣) في (ت): الإشارة.

(٤) ما بين الحاصرتين من (ت) فقط.

(٥) طه ٧١.

و(أَوَاخِرِ) بمعنى آخر، وَضَعَ الْجَمْعَ مَوْضِعَ الْمَفْرَدِ؛ لِأَمْنِ اللَّبْسِ، لِأَنَّ السُّورَةَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا آخِرٌ وَاحِدٌ، وَأَرَادَ بِ(سُورَةٍ) الْجِنْسَ، فَهِيَ جَمْعٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَعَ أَوَاخِرِ السُّورِ.

و(فَلَا) جَوَابٌ (مَهُمَا).

و(الدَّهْرَ) مَنْصُوبٌ^(١) عَلَى الظَّرْفِ، نَاصِبُهُ (لَا تَقِفَنَّ).

و(تَثْقُلَ) نَصْبٌ عَلَى جَوَابِ^(٢) النَّهْيِ بِإِضْمَارِ «أَنَّ».

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «(وَمَهُمَا) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، تَقْدِيرُهُ: أَيَّ بَسْمَلَةٍ مِنَ الْبَسْمَلَاتِ الْكَائِنَةِ فِي أَوَائِلِ^(٣) السُّورِ تَصِلُ تَصِلُهَا^(٤) مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ»^(٥) يَعْنِي أَنَّهُ مِنَ الْإِشْتَغَالِ^(٦)، وَلِذَلِكَ قَدَّرَ الْفِعْلَ الْمَضْمَرُ مُتَأَخِّرًا عَنْ اسْمِ الشَّرْطِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ.^(٧)

(١) فِي (ت) وَ(م): نَصْبٌ.

(٢) «جَوَابٌ» مِنْ (ت) فَقَطْ.

(٣) فِي (ص) وَ(م): «أَوَاخِرُ»، وَهُوَ خَطَأً.

(٤) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) إِلَى: فَصْلُهَا.

(٥) انْظُرْ: اللَّكَلِيُّ الْفَرِيدَةُ لَوْحَةُ ٤٢/أ.

(٦) تَصَحَّفَتْ فِي (ص) وَ(م) إِلَى: الْإِشْتَغَالِ.

(٧) انْظُرْ خِلَافَ النُّحَوِيِّينَ فِي بَحْثِ «الْإِشْتَغَالِ» فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٣٦/٢.

سورة أم القرآن

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْقُرْآنِ، وَأُمُّ الشَّيْءِ: أَوَّلُهُ وَأَصْلُهُ، وَمِنْهُ: أُمُّ الْكِتَابِ لِلَّوْحِ الْمَحْفُوظِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَكْتُوبٌ فِيهِ، وَالْآيَاتُ الْمَحْكَمَاتُ أُمُّ الْكِتَابِ لِأَنَّ الْمُتَشَابِهَ يَرْجِعُ إِلَيْهَا أَصْلُهُ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ، وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَرِهَ تَسْمِيَتَهَا بِذَلِكَ. ^(١)

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ أُمُّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ سُورَةَ تَتَبَعُهَا كَمَا يَتَّبَعُ الْجَيْشُ أُمَّهُ، وَهِيَ الرَّايَةُ. وَلَهَا أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ أَوْصَلَتْهَا إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ اسْمًا، ذَكَرْتُهَا فِي «التفسير» وَالرَّاجِحَ مِنْهَا. ^(٢)

وَذَكَرَ هَذِهِ السُّورَةَ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْإِسْتِعَاذَةِ وَالْبِسْمَلَةِ إِلَّا قِرَاءَةٌ وَتِلَاوَةٌ، وَأَوَّلُ مَا يُقْرَأُ هُوَ الْفَاتِحَةُ؛ فَلِذَلِكَ تَرَجَّمَ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا ابْتِدَاءَ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْفَرَشِ لِأَنَّ قَبِيلَ الْأَصُولِ، [نَحْوُ: ﴿مَلِكٍ﴾ وَ﴿مَلِكٍ﴾، وَأَمَّا الْإِدْغَامُ فِي ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾، وَضَمُّ مِيمِ الْجَمْعِ وَنَحْوُهُ، فَمِنْ ^(٣) قَبِيلِ

(١) أَيِ تَسْمِيَتِهَا بِ«أُمِّ الْكِتَابِ»، وَقَدْ ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ اثْنِي عَشَرَ اسْمًا لِلْفَاتِحَةِ، مِنْهَا قَوْلُهُ: «الرَّابِعُ: أُمُّ الْكِتَابِ، وَفِي هَذَا الْاسْمِ خِلَافٌ: جَوَزَهُ الْجُمْهُورُ، وَكَرِهَهُ أَنْسُ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ. قَالَ الْحَسَنُ: أُمُّ الْكِتَابِ: الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾. . . اهـ. الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١/ ١١١.

(٢) تَقَدَّمَ فِي الدِّرَاسَةِ ص ٩٥ أَنَّ كِتَابَ «التفسير الكبير» لِلْسَّمِينِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَفْقُودَةِ.

(٣) فِي (ت) وَ(م): «مِنْ». وَالْوَجْهَ مَا أَثْبَتَهُ.

الأصول].^(١)

قال الشيخ شهاب الدين^(٢): «وكان الترتيب يقتضي أن يبدأ بأول موضع يقع فيه الخلاف منها، وهو الإدغام في ﴿الرَّحِيمَ مَلِكٍ﴾، إلا أنه بدأ بما لا يتكرر في غيرها، ثم ذكر ما وقع فيه الخلاف فيها وفي غيرها، وهو: ﴿صِرَاطٍ﴾، و﴿الصِّرَاطِ﴾، وميم الجمع، والهاء قبله، ثم أفرد للإدغام باباً لطوله وتشعب مسأله». ^(٣)

١٠٨ - وَمَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَأُوِيهِ نَاصِرٌ وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبَلَا أَخْبَرَ أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَعَاصِمًا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤) بِالْأَلْفِ، وَرَمَزَ لِهَمَا بِالرَّاءِ وَالنُّونَ، وَلَمْ يُقَيِّدِ الْقِرَاءَةَ فَيَقُولُ: «وَمَالِكٍ بِالْمَدِّ» كَمَا قَيَّدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ^(٥)

وَفِي حَذْرُونَ الْمَدِّ

استغناءً باللفظ عن القيد لوضوحه؛ لأن البيت لا يتزّن بالقراءة الأخرى، فكأنه ذكر القيد.

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٢) «شهاب الدين» زيادة من (ص).

(٣) إبراز المعاني ٢٣٨/١ بتصرف.

(٤) الفاتحة ٤.

(٥) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

قال الشيخ: «وكان يُمكنه ذكر^(١) القيد لو قال: وَمَالِكٍ مَمْدُوداً نَصِيرٌ رُوَاتُهُ»^(٢) وفُهم أن قراءة الباقي من غير ألفٍ، فإن هذا من قبيل الحذف والإثبات، أو المدّ والقصر، فاستغنى بالضدّ، إلّا أنّه إذا أخذنا للباقي من غير ألفٍ أشكل ذلك؛ فإنّ في الكلمة قراءاتٍ أُخرَ شاذّةً من غير ألفٍ، نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ بسكون اللام^(٣)، و﴿مَلِكٍ﴾ فعلاً ماضياً^(٤)، إلّا أنّ اشتهاً^(٥) القراءتين ميّز ذلك، وأيضاً فإنّنا إذا اقتصرنا على حذف الألف من ﴿مَلِكٍ﴾ بقي معنا كسر اللام وجرُّ الكاف، فانتفى الإسكان.

وضمن الرمز التنبيه^(٦) على صحّة هذه القراءة، وأنّ راويها ناصرٌ لها بنقله إياها عن الثقات بالتواتر إلى النبي ﷺ - كأنّه يُنبّه^(٧) لما يروى عن بعض من لا يُؤبّه به^(٨)، ولا يُلْتَفَتُ إليه، من أنّ هذه القراءة إنّما قرأها عبدُ الملك بن

(١) تحرّفت في (ص) و(م) إلى: ذلك.

(٢) إبراز المعاني ٢٣٨ / ١ بتصرف.

(٣) نسبها أبوحيان في البحر (٢٠ / ١) لأبي هريرة رضي الله عنه، وعاصم الجحدري، والجعفيّ وعبد الوارث عن أبي عمرو.

(٤) نسبها أبوحيان في البحر المحيط (٢٠ / ١) لأبي حيوة وأبي حنيفة.

(٥) تحرّفت في (ت) إلى: اختيار.

(٦) تصحّفت في (م) إلى: «التثنية». وهي في (ص): «الثناء»، ومعناها صحيح.

(٧) في (ص): «ونبه»، وفي (م): نبه.

(٨) في (ت) و(م): «له»، وكلاهما صحيح، انظر اللسان (أبه).

مروان^(١)، أو أبوه^(٢)، وتابعه الناس على ذلك، وهذا افتراء من قائله، بل قرأ بها من الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة^(٣) والزبير^(٤) وعبد الرحمن بن عوف^(٥) ومعاذ بن جبل^(٦) وابن مسعود وأبي بن كعب وأبو هريرة ومعاوية بن أبي سفيان، واختلف عن أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب]^(٧) وعمر بن عبد العزيز. ومن التابعين: الحسن بن أبي الحسن وعلقمة والأسود^(٨) والنخعي^(٩)

-
- (١) أبو الوليد الخليفة الأموي، وُلِدَ سنة ٢٦ هـ. ت ٨٦ هـ. (سير الأعلام ٤/ ٢٤٩).
- (٢) مروان بن الحكم الخليفة الأموي، تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٦٥.
- (٣) طلحة بن عبيد الله، أبو محمد القرشي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة. ت ٣٦ هـ. رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٢٣).
- (٤) الزبير بن العوام، أبو عبد الله، حواري رسول الله ﷺ وابن عمته صفية، ت ٣٦ هـ، رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٤١).
- (٥) أبو محمد البدري القرشي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، ت ٣٢ هـ، رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٦٨).
- (٦) أبو عبد الرحمن الأنصاري البدري، السيّد الإمام، رضي الله عنه. ت ١٧ هـ. (سير الأعلام ١/ ٤٤٣).
- (٧) تكملة لازمة من إبراز المعاني ١/ ٢٤٠.
- (٨) الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمرو النخعي الكوفي، الإمام الجليل. ت ٧٥ هـ. (غاية ١/ ١٧١ - معرفة ١/ ٥١).
- (٩) إبراهيم بن يزيد، أبو عمران النخعي الكوفي، الإمام المشهور. قرأ على: الأسود بن =

وسعيد بن جبيرة وأبورجاء^(١) ويحيى بن يعمر وأبو عبد الرحمن السلمي، وهي اختيار عيسى بن عمر وأبي حاتم^(٢) وابن مجاهد وصاحبه أبي طاهر ابن أبي هاشم^(٣) وقتادة^(٤) والأعمش وخلف ويعقوب^(٥) وأبي المنذر^(٦)، وخلق لا يحصون.

وأما [٥٠/أ] ﴿مَلِكٌ﴾^(٧) فقراءة الباقيين، وتروى قراءة للنبي ﷺ، وبها

= يزيد، وغيره. قرأ عليه: الأعمش، وغيره. ت ٩٦ هـ، وقيل: ٩٥ هـ. (غاية ٢٩/١).

(١) عمران بن تيم، أبورجاء العطاردي، التابعي الكبير، عرض القرآن على ابن عباس. ت ١٠٥ هـ. (غاية ١/٦٠٤ - معرفة ٥٨/١).

(٢) سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني، إمام البصرة. عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه. ت ٢٥٥ هـ. (غاية ١/٣٢٠ - معرفة ٢١٩/١).

(٣) عبد الواحد بن عمر، أبو طاهر ابن أبي هاشم البغدادي، الأستاذ الكبير. قرأ على: ابن مجاهد، وغيره. ت ٣٤٩ هـ. (غاية ١/٤٧٥ - معرفة ٣١٢/١).

(٤) قتادة بن دعامة، أبو الخطّاب السدوسي البصري، المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن. ت ١١٧ هـ. (غاية ٢/٢٥).

(٥) يعقوب بن إسحاق بن زيد أبو محمد الحضرمي مولا هم البصري، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة. ت ٢٠٥ هـ. (معرفة ١/١٥٧ - غاية ٢/٣٨٦).

(٦) سلام بن سليمان الطويل، أبو المنذر الخراساني، مقرئ كبير ثقة. قرأ على أبي عمرو وغيره. قرأ عليه يعقوب وغيره. ت ١٧١ هـ. (غاية ١/٣٠٩ - معرفة ١/١٣٢).

(٧) في (ص) و(م): «مالك»، والصواب ما في (ت).

قرأ أبو الدرداء وابن عباس وابن عمر ويحيى بن وثاب والأعرج^(١) وأبو جعفر وشيبة^(٢) وابن جريج^(٣) والحدري^(٤) وابن جندب^(٥) وابن محيصن^(٦).

وقد أولع المصنفون في علم القراءات والتفسير بترجيح إحدى القراءتين على الأخرى بما يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، ولا ينبغي ذلك لأنهما متواتران، ولذلك قال الشيخ شهاب الدين: «أقرأ بكل في صلاة واحدة: فأقرأ بهذه في

(١) عبد الرحمن بن هرمز، تابعي جليل. ت ١١٧ هـ، وقيل غير ذلك.

(غاية ٣٨١ / ١ - معرفة ٧٧ / ١).

(٢) شيبة بن نصاح بن سرجس المدني، إمام ثقة، مقرئ المدينة وقاضيه. عرض على:

عبد الله بن عيَّاش. عرض عليه: نافع، وغيره. ت ١٠٣ هـ، وقيل غير ذلك.

(غاية ٣٢٩ / ١ - معرفة ٧٩ / ١).

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد القرشي، الإمام العلامة الحافظ المقرئ

صاحب التصانيف. حدث عن عطاء وغيره. ت ١٥٠ هـ. (السير ٣٢٥ / ٦).

(٤) عاصم بن أبي الصباح، أبو المجشّر الجحدري. قرأ على: نصر بن عاصم، ويحيى بن

يعمر، وغيرهما. مات قبل الثلاثين ومائة. (غاية ٣٤٩ / ١).

(٥) مسلم بن جندب، أبو عبد الله المدني القارئ، تابعي مشهور. عرض على عبد الله بن

عيَّاش. ت ١٣٠ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ٢٩٧ / ٢ - معرفة ٨٠ / ١).

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ مكة مع ابن كثير، ثقة. عرض

على مجاهد وغيره. ت ١٢٣ هـ، وقيل: ١٢٢ هـ. (غاية ١٦٧ / ٢ - معرفة ٩٨ / ١).

ركعة، وبهذه في أُخرى»^(١)، ونِعَمَ ما فعله .

وقد أطلوا في الترجيحات، وأنا أذكرُ منها ما هو المشهور والمختار، وتركتُ
بقيةَ الأقوالِ استغناءً بما ذكرته في «الإعراب» .^(٢)

فمنها أن الثواب في قراءة ﴿مَلِكٍ﴾ أكثر؛ لأنَّ فيها زيادةَ ألفٍ، وهي
بعشرِ حسناتٍ .

ومنها الإجماعُ على ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ .^(٣)

ومنها أن «مَالِكًا» أعمُّ من حيث إنه يحسُنُ إضافته إلى جميع الأشياء،
نحو: مالكِ الطيرِ والدَّوابِّ، ولا يُقال ذلك في «مَلِكٍ»، ومن حيث إنه يجمعُ
لفظَ الاسمِ ومعنى الفعل؛ لكونه صفةً جاريةً على الفعل .

ومن مرجَّحات ﴿مَلِكٍ﴾ إجماعُهُم على ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾^(٤)، ولقوله :
﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾^(٥)، ولأنَّه أعمُّ من مَالِكٍ؛ لأنَّه يُستعملُ في مَنْ مَلِكُ
الأشياء الكثيرة أو القليلة، بخلاف مَالِكٍ، فكلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ، من غير عكسٍ،

(١) في (م): «في ركعة أخرى». والعبارة المذكورة عن أبي شامة في إبراز المعاني ١/ ٢٤٠
بتصرف .

(٢) الدرّ المصون ١/ ٤٨ .

(٣) آل عمران ٢٦ .

(٤) الناس ٢ .

(٥) غافر ١٦ . وكلمة «اليوم» من (ت) فقط .

ولأنه لا يلزم منه تكرار، فإن تقدم قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) يشعر بمعنى ﴿مَلِكٍ﴾ فذكره تكراراً، بخلاف ﴿مَلِكٍ﴾ فإن معناه مغاير لمعنى رَبٍّ.

ثم ذكر الاختلاف في ﴿الصِّرَاطِ﴾ فقال: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ) أي سواء المجرد من لام التعريف والمتصل بها.

والمجرد منها قد يكون نكرة، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢) ﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾^(٣)، وقد يكون مضافاً نحو: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٤) ﴿صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) ﴿صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ﴾^(٦) ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٧).

قال الشيخ: «فلذلك لم أقل: أراد المنكر والمعرف، ومثله: وَكَسْرُ بَيْوتٍ وَالْبَيْوتِ...»^(٨)

(١) الفاتحة ٢.

(٢) يونس ٢٥.

(٣) مريم ٤٣.

(٤) الشورى ٥٣.

(٥) الفاتحة ٧.

(٦) الأعراف ١٦.

(٧) الأنعام ١٥٣.

(٨) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة.

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ (١)

بخلاف قوله : (٢)

وَفِي لَوْلُو فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ

فإنه لم يأت مجرداً من (ال) إلا وهو نكرة، ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض؛ لأن لام التعريف زائدة على الكلمة، كما قال : (٣)

وَوَالَاهُ فِي بَرٍّ وَفِي بَيْسٍ وَرَشُهُمْ

والحكم عام في لفظ ﴿بَيْسٍ﴾ (٤) في جميع القرآن، سواء كانت مع الواو أو الفاء أو اللام نحو : ﴿وَبَيْسٍ﴾ (٥) ﴿فَلْبَيْسٍ﴾ (٦)، وإثمانه على ما فيه لام التعريف دون المضاف لاتحاد لفظ اللام وتعدد المضاف إليه، ولو أنه قال :

سِرَاطٍ بَسِينٍ حَيْثُ قُنْبُلٌ أَقْبَلَا

.....

.....

وَبِالصَّادِ بَاقِيهِمْ وَزَايَا أَشْمِهَا

البيت، لثم له المقصود « انتهى » (٧).

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٢٢٣ من باب الهمز المفرد.

(٣) البيت ٢٢٢ من باب الهمز المفرد.

(٤) هود ٩٩ وغيرها.

(٥) البقرة ١٢٦ وغيرها.

(٦) النحل ٢٩.

(٧) إبراز المعاني ١ / ٢٤١.

وفي قوله : « لم أقلِ المعرّفَ والمنكرَ » نظرٌ ؛ لأنّ الواردَ مضافاً كلّهُ معرفةً ،
إلا أنّ الشيخ يقول : إذا وردَ [٥٠ / ب] قولُهُم : المعرّفَ ، تبادرَ الذهنُ إلى ما
عُرّفَ بـ (ال) فقط ، وهو غيرُ مسلّمٍ له ، وقوله : « وتعدّدُ المضافُ إليه » يعني أنّ
المضافَ إليه اختلفتْ صُورُهُ ، فتارةً جاء ظاهراً نحو : ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، وتارةً
مخاطباً نحو : ﴿ صِرَاطِكَ ﴾ ^(٢) ، وتارةً متكلّماً نحو : ﴿ صِرَاطِي ﴾ ^(٣) ، بخلاف
لفظ (ال) فإنّه لا يختلف .

والحاصلُ أنّ القراءَ اختلفوا في هذه اللفظة على ثلاثة أوجهٍ :
الأوّلُ : القراءةُ بالصاد الخالصة ، وهذه قراءةُ الجمهور .

الثاني : بالسين ، وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ في رواية قُنبَلٍ عنه .

الثالث : بالصاد المشمّة زائياً ، أي المخلوطُ لفظُها بلفظ الزاي ، فتخرج بين الصاد
والزاي ، وهي قراءةُ حمزة في جميع القرآن في رواية خَلَفٍ عنه ، وفي ﴿ الصِّرَاطِ ﴾
من هذه السورة خاصّةً في رواية خَلَادٍ عنه .

وقوله : (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبَلًا) ممّا استغنى فيه باللفظ عن القيد ،
كأنّه قال : بالسين ؛ اعتماداً على صورة الكتّيب ، فلم يخش إلباساً أن يُقرأ بالصاد

(١) الشورى ٥٣ .

(٢) الأعراف ١٦ .

(٣) الأنعام ١٥٣ .

وغيرها. ^(١)

وقوله: (وَمَالِكٍ) مبتدأ، و(رَأَوِيهِ) مبتدأ ثانٍ و(نَاصِرٍ) خبره، والجملة خبر الأول، أي ولفظُ مَالِكٍ، ولذلك حكاها بالجر.

و(عِنْدَ) ظرفٌ لقوله: (لِ)، و(لِ) فعلٌ أمرٍ من: وَلِيَ كَذَا يَلِيهِ، أي اتَّبَعَهُ، فكأنَّه قال: اتَّبِعْ قُنْبَلًا، ف(قُنْبَلًا) مفعولٌ بـ(لِ) وزنه «ع» لأنَّه حُذِفَتْ فَاوُهُ وَلَا مُمَّةٌ، نحو: «ف» و«ع» و«ش» من: وَفَى وَوَعَى وَوَشَى، حُذِفَتْ الْوَاوُ- لوقوعها بين ياءٍ مضارعةٍ وكسرةٍ- والياءُ حملاً للأمر على المجزوم.

١٠٩- بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمِمَ لِحْلَادِ الْأَوَّلَا

أي أن هذا الخلاف جارٍ في [هذا اللفظ في] ^(٢) هذه السورة وغيرها، ولو لم يذكر ذلك لاقتصرنا على ما في هذه السورة خاصة؛ لأنَّ قاعدته ذلك، إلَّا أحرفاً يسيرة شذت، كـ«التَّورَةِ» و«كَائِنَ» فإنَّهما عامَّان، ولم يذكر ما يدلُّ على ذلك ^(٣)، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا الفصل عند قوله: ^(٤).

(١) «وغيرها» من (ت) فقط.

(٢) ما بين الحاصرتين تكملة من (ت) فقط.

(٣) يعني قول الناظم في آل عمران (البيت ٥٤٦):

وَإِضْجَاعُكَ التَّورَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ

وقوله (البيت ٥٧٠): =

وأفرد الضمير في (أتى) وإن تقدمه لفظتان : (سِرَاط) و(السِّرَاط) اعتباراً بأنه لفظ واحد أتى معرفاً ومنكراً، ثم أمر بإشمام الصاد زائياً لخلف في سائر القرآن، وإشمام الأول فقط من هذه السورة لخلاص.

والإشمام في الأصل من قولهم : أَشَمَّمْتَهُ الطَّيْبَ، أي أَوْصَلْتُ إِلَيْهِ شَيْئاً يسيراً مما ^(١) يتعلّق به، وهو الرائحة. ويقع في عُرفِ القراء على أربعة أوجه : أحدها : خلط حرفٍ بآخر، كـ ﴿الصِّرَاطُ﴾ و﴿الْمُصِيطِرُونَ﴾ ^(٢) و﴿أَصْدَقُ﴾ ^(٣). الثاني : خلط حركة بحركة ^(٤)، كما قيل في : ﴿قِيلَ﴾ ^(٥)، و﴿وَعِضَ﴾ ^(٦) و﴿سِيءَ﴾ ^(٧).

الثالث : إخفاء الحركة، فتكون بين الإسكان والتحريك كما سيأتي في ﴿تَأْمَنَّا﴾

= وَمَعَ مَدٍّ كَانَتْ كَسْرُ هَمْزِهِ دَلَالَةً

(٤) هكذا في (م) و(ت)، وكتب في حاشية (م) : «كذا في الأصل»، وفي (ت) تحويلة عند كلمة «قوله» ولم يكتب لها مقابل في الحاشية. وسقط من (ص) عبارة : «عند قوله».

(١) في (ص) و(م) : بما.

(٢) الطور ٣٧.

(٣) النساء ٨٧، ١٢٢.

(٤) في (ت) و(م) : بأخرى.

(٥) البقرة ١١ وغيرها.

(٦) هود ٤٤.

(٧) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

عَلَى يُوسُفَ ﴿١﴾.

الرابع : ضمُّ الشفتين في المضموم خاصةً بعد تسكين الحرف الموقوف عليه، وسيأتي ذلك في باب الوقف^(٢)، وفي باب وقف حمزة وهشام^(٣)، وفي آخر باب الإدغام^(٤).

والمراد بالإشمام هنا هو [٥١/أ] القسم الأول.

وإذ قد عرفت مراتب القراءة في ذلك فلا بُدَّ من التعرُّض لتوجيه كلِّ قراءة:

فأما قراءة السين فهي الأصل؛ لأنَّ اللفظ من الاستِراط، وهو الابتلاع، وسُمِّيَ الطريقُ سِراطاً لكونه كالمُبتلع لسالكه، ولذلك قيل له: لَقَم؛ لأنَّه يَلْتَقِمُهُمْ^(٥).

ويدلُّ على أنَّ السين هي الأصل أيضاً استعمالُهم الصادَ مكانها، ولا يُعتقد أنَّ الصادَ هي الأصل؛ لأنَّ الصادَ أقوى من السين ومُجانسةٌ للطاء لا اشتراكهما

(١) يوسف ١١.

(٢) يعني باب الوقف على أواخر الكلم.

(٣) ص ١٠٢٣، عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥٠):

وَأَشْمِمُ وَرُمُ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفُ الْبَابَ مُحْفَلاً

(٤) ص ٥٥٥، عند شرح قول الناظم (البيت ١٥٥):

وَأَشْمِمُ وَرُمُ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاً

(٥) انظر: اللسان (لقم).

في الاستعلاء، وهم لا يَرُدُّونَ الأقوى إلى الأضعف، ولا يَقلِّبونَ إلَّا للتجانس والخِفَّةُ؛ لأنَّ السَّينَ مُستَفِلَةٌ والصادُ مُستَعِلِيَّةٌ، إلَّا أنَّ المصاحف اتَّفقتْ على رسم هذه اللفظة بالصاد، ولا يَقدَحُ ذلك في قراءة السَّينِ فيقال: هي مُخالِفَةٌ للسَّواد؛ لأنَّ مِثْلَ ذلك يَغْتَرِّهُ العلماءُ، فإنَّهم جعلوه ممَّا يَرجعُ إلى اختلاف اللغات مع اتِّفاق المعنى، فهي كالفتح والإمالة، والإظهار والإدغام.

وأما قراءة الصاد فليَقْصِدِ المجانسة والخِفَّةُ؛ فإنَّ السَّينَ مُنْفَتِحَةٌ مُستَفِلَةٌ، والصادُ مُطَبَّقَةٌ مُستَعِلِيَّةٌ، والطاءُ كذلك، فالسَّينُ مع الطاء بينهما تناوُفٌ؛ لأنَّه خروجٌ من تسفُّلٍ إلى تصعُّدٍ، ومن انفتاحٍ إلى إطباقٍ، بخلاف الصاد معها، وإنَّما أُبدلتِ الصادُ من السَّينِ لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس.

وأما قراءة الإشمام ففيها الحرصُ على المناسبة؛ لاشتراك الزاي والصاد في الجهر، ومن قرأ بيَّنَ الحرفين جمعَ بين اللغتين. ^(١)

وهذا النقلُ عن خلَّادٍ قلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، بل المشهورُ عنه - فيما حكاه أبو الطَّيِّبِ ابنُ غَلْبُونٍ ^(٢) - أنَّه يقرأ بالصاد في الفاتحة وغيرها كسائر القراء، وروى عنه أنَّه

(١) ليس المقصود باللغتين هنا الصاد والسَّينِ الخالصتين، وإنَّما الصاد والزاي الخالصتين، وقد قرأ (الزَّراط) بالزاي: أبو حمدون عن سليم، والأصمعيُّ عن أبي عمرو، وابن أبي سُرَيْجٍ والشَّيْزُرِيُّ عن الكسائي. وهي قراءة شاذَّة. انظر: الكامل للهذليّ لوحة ١٥٧/ب، والمنتهى للخزاعي ص ١١٤.

(٢) عبد المنعم بن عُبيد الله أبو الطَّيِّبِ ابنُ غَلْبُونٍ، تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ١٠٢.

يوافقُ خلفاً في حرفي الفاتحة فقط ، وروى أنه يوافقُه فيما كان بـ«ال» في الفاتحة وغيرها .

و(بِحَيْثُ) فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ الباءَ زائدةٌ فلا تَعْلُقُ لها بشيءٍ ، والتقديرُ : لِقُنْبَلًا عندَ سِرَاطٍ والسِّرَاطِ حيثُ أتى هذا اللفظُ ، فـ(حَيْثُ) ظرفٌ لقوله : (لِ)، وهذا رأيُ أبي شامة^(١) .

والثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لكونه حالاً من «سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ» وهو رأيُ أبي عبد الله^(٢) . وسهَّلَ مجيءَ الحالِ من النكرة في قوله : «سِرَاطٍ» عطفُ المعرفة عليها^(٣) ، وفيه نظرٌ ، ويضعفُ أيضاً من حيث مجيءُ الحالِ من المضافِ إليه في غير المواضع المذكورة في كتب النحويين .

ويجوز في (وَالصَّاد) الرفعُ والنصبُ ، والنصبُ أرجحُ ؛ لمجيءِ الأمرِ بعده ، قال أبو شامة : «وغلط مَنْ جعلَ الرفعَ أجوداً»^(٤) .

فعلى الرواية الأولى يكون فعلُ الأمرِ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ ، و«أشَمَّ»

(١) انظر : إبراز المعاني ١ / ٢٤١ .

(٢) قال : «و(بِحَيْثُ) في موضع الحال من (صِرَاطٍ وَالصِّرَاطِ)» اهـ . اللآلئُ الفريدة لوحة ٤٤ / ب .

(٣) في (ص) : العطف عليها .

(٤) انظر : إبراز المعاني ١ / ٢٤٢ .

يتعدى لاثنتين أولهما ضميرُ (الصَّاد)، و(زَايَا) هو الثاني قُدِّمَ.

وعلى [الرواية] ^(١) الثانية لا محلَّ لها؛ لكونها مفسَّرةً للعامل المضمَر في (وَالصَّاد).

و(زَايَا) إمَّا مفعولٌ ثانٍ للفعل المضمَر هو ومفعولُه الأوَّل، والمفعولُ الثاني للفعل الظاهرٍ محذوفٌ، أي: وَأَشِمَّ الصَّادَ زَايَا أَشَمَّهَا زَايَا. وإمَّا [٥١/ب] مفعولٌ ثانٍ للفعل الظاهر قُدِّمَ عليه، والمفعولُ الثاني للفعل المضمَر محذوفٌ، وقد تقدَّم تقديره.

و(لَدَى) ظرفٌ بمعنى: عِنْدَ، إِلَّا أَنَّهَا أَخَصَّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا تَسْتَدْعِي الْحُضُورَ، ومعنى «عِنْدَ خَلْفٍ» أي في مذهبه.

ووصلَ همزة (أَشَمِّمُ) ضرورةً، ومفعولُه الثاني محذوفٌ للدَّلالة عليه، أي: وَأَشَمِّمُ خِلَالَ الحرفِ الأوَّل - وهو قوله: ﴿الصَّرَاطُ﴾ - زَايَا.

ونقلَ حركةَ همزة «أَوَّل» إلى لامِ التعريف، فإنَّ اعتِدَّ بالنقل فيكون حذفُ التنوينِ من «خِلَالٍ» ضرورةً، وإن لم يُعتدَّ به فكأنَّ اللامَ ساكنةً، فيكون حذفُه لالتقاء الساكنين، كقوله: ^(٢)

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) تقدَّم عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

وهذه مسألة «لَحْمَر» .^(١)

وسياأتي لها مزيدُ بيانٍ عند ذكره قوله تعالى : ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ .^(٢)
 ١١٠ - عَلَيْهِمُ إِلَيْهِمْ حَمَزَةٌ وَلَدِيهِمْ جَمِيعاً بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفَاً وَمَوْصِلاً
 (عَلَيْهِمْ) مفعولٌ مقدّمٌ، و(إِلَيْهِمْ) عطفٌ عليه، حُذِفَ حرفُ العطف
 كقولهم : أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمَرًا^(٣)، وقوله :^(٤)

كَيْفَ أَصْبَحْتُ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْحُبَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
 وبعضُهم يَخُصُّه بالضرورة، والتقديرُ : قرأ حمزةُ هذه الكلماتِ الثلاثِ
 بضمِّ الهاءِ جميعاً - أي في جميع القرآن - سواءً وَقَفَ أم وَصَلَ، ولم يَرِدْ في
 الفاتحةِ إلّا لفظةٌ واحدةٌ من هذه الكَلِمِ الثلاثِ، وهي ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وإنّما أدرَجَ

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٤٤٤، وشرح الرضيّ على الشافية ٣ / ٥١، وإبراز المعاني ١ / ٤١٩ .

(٢) النجم ٥٠ . وانظر ص ٩١٢ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٣١) :

وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلَهُمْ وَبَدَّوْهُمُ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلاً

(٣) جَوَزَ جمهورُ النحاةِ حذفَ الواوِ العاطفةِ دونَ المعطوفِ بها، وإليه ذهب الفارسيُّ وابنُ
 عُصفورٍ، وما سُمِعَ من بعضِ العربِ من قوله : أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمَرًا، مذكورٌ في : شرح
 عمدة الحافظ ص ٦٤١، والمغني ص ٨٣١، والهمع ٢ / ١٤٠، والأشْمُونِيّ ٣ / ١١٧ .

(٤) البيت من الخفيف، وذُكِرَ غيرُ منسوبٍ في الخصائص ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢٨٠ والبحر
 ٢ / ٣٨٥، ٤٦٠ بلفظ : يَزْرَعُ الْوَدَّ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، وشرح التسهيل لابن
 مالك ٣ / ٣٨٠، ورصف المباني ص ٤٧٨، والمعجم المفصّل للشواهد الشعرية ٢ / ٩٥١
 بلفظ : يَغْرِسُ الْوَدَّ . والشاهدُ فيه حذفُ واوِ العطفِ مع إبقاءِ معطوفِها .

معها اللفظتين الآخرين لمشاركتهما لها في الحكم المذكور، وهذا دأبه : إذا اتَّسع له النظمُ جمعَ الكلماتِ المختلفِ فيها، كقوله ^(١) :

وَقِيلَ وَغِيضَ

إلى آخره، وإذا ضاق عليه النظمُ تركه، كقوله : ^(٢)

وَفَتْحُكَ سَيْنَ السَّلْمِ

فاقتصر على ما في البقرة، ثمَّ ذكره في الأنفال وضمَّ إليها ما في القتال ^(٣)، وكذا قوله في الأحزاب : ^(٤)

بِمَا يَعْمَلُونَ أَثْنَانِ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا

ثمَّ قال في الفتح : ^(٥)

بِمَا يَعْمَلُونَ حَجَّ

فيقع جمعه للكلمات وتفريقه لها مع اتِّحاد القارئ واختلافه كما ترى . ^(٦)

وقوله : «بِضَمِّ الْهَاءِ» يقتضي على ما مهَّده في الأضداد أن تكون قراءةُ الباقيين بالفتح في الهاء، وقد أجيبَ عنه بأنَّه اعتمدَ على شهرة القراءة الأخرى

(١) البيت ٤٤٧ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٠٤ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٧٢١.

(٤) البيت ٩٦٤.

(٥) البيت ١٠٤٣.

(٦) في (ت) و(م) : رأيت.

وبأنّ هذه الهاء لم تُفتح لغةً.

واعترض على هذا الجواب بأنّه قد قيّد فيما شابهه^(١)، كقوله: ^(٢)
وَكَسَرُ بَيُوتٍ وَالْبَيُوتِ يَضُمُّ . . .
ولم يقل: وبأبيوتٍ والبيوتِ يَضُمُّ، اعتماداً على أنّ هذه الباء لا تُفتح لغةً.
قال أبو عبد الله: ولو قال: بِضَمِّ الْكَسْرِ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وقال الشيخ شهاب الدين أبوشامة: «والأولى أن يُلفظ في البيت بهذه
الألفاظ الثلاثة مكسوراتِ الهاء؛ لتَبَيَّنَ قراءةُ الباقيين؛ لأنَّ الكسرَ ليس ضِدّاً
للضمِّ فلا تَبَيَّنَ قراءَتُهُم من قوله: «بِضَمِّ الْهَاءِ»، ولو قال: «بِضَمِّ الْكَسْرِ»
لَبَانَ ذَلِكَ، ولعلّه أَرَادَهُ ولكنّه سَبَقَ لِسَانُهُ حَالَةَ الإِمْلَاءِ إِلَى قَوْلِهِ: «بِضَمِّ الْهَاءِ»
وسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ:

كَسَرُ الْهَاءِ [٥٢/أ] بِالضَّمِّ^(٣)

. . . وَقَفَ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا^(٤)

مَا يُوضِحُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ دَائِرَةٌ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فِي الْهَاءِ، وَمِنْ عَادَتِهِ الْمَحَافِظَةُ

(١) تَحَرَّفَتْ «قَيْدٌ» إِلَى «قِيلَ» فِي (ص) و(م). وفي (ت): «هَذَا شَأْنُهُ» بَدَلَ «شَابِهُهُ».

(٢) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ١١٤.

(٤) البيت ١١٥.

على قيوده وإن كان موضع الخلاف مُشتهراً، كقوله: ^(١)
 وَهَآ هُوَ..... وَهَآ هِيَ أَسْكِنُ.....
 ثم قال: ^(٢)

..... وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرُ.....
 مع تصريحه بلفظ: هُوَ وَهِيَ. ^(٣)

وقال أبو عبد الله: «ولو جاءت رواية بالكسر ملفوظاً بها لم يلزمه شيء»
 يعني لو جاءت رواية في بيت الشاطبي فيقرأ: «عَلَيْهِمْ» بكسر الهاء - كما
 قدمت شرحه عن أبي شامة - لم يلزمه الاعتراض المذكور.

والأصل في هاء الغائب الضمُّ، وقد التزم هذا الأصل مطلقاً الحجازيون،
 سواء تقدمت كسرة أو ياء ساكنة أم لا، وأما غيرهم فيضمُّها - أيضاً - إلا إذا
 تقدمت ياء ساكنة، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ^(٤) و﴿فِيهِمْ﴾ ^(٥)، أو كسرة نحو: ﴿بِهِمْ﴾ ^(٦)

(١) البيت ٤٤٩.

(٢) البيت ٤٥٠.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٥) البقرة ١٢٩ وغيرها.

(٦) البقرة ١٥ وغيرها.

﴿بِهِ﴾. (١)

ويدلُّ على أن أصلها الضمُّ أنَّها تُضمُّ بعد الفتحة والضمة والسكون والألف ومبتدأة، نحو: لَهُ، وضربتُهُ، وضربوه، وضرباهُ، وهوَ.

وإنما كان أصلها الضمُّ لخفائها وضعفها، فقويت بأقوى الحركات، وإنما كُسِرَتْ بعد الياء الساكنة والكسرة لأنها خفية، فهي حَاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ، فإذا ضُمَّتْ فكأنَّ الضمة قد وَلِيَتْ الياء الساكنة أو الكسرة، وذلك ثَقِيلٌ، وأيضاً فإنَّ الألف تُمالُ لجاورة الياء أو الكسرة، والهاء تُشبه الألف في الضعف والخفاء، كُسِرَتْ الهاء بعدهما لأنَّ الكسر يُشبه الإمالة.

ومما يُقوِّي الكسرَ أن بعضَ العرب يقول: مِنْهُمْ، بكسرِ الهاء، ولم يعتدَّ بالنون حَاجِزاً بينها وبين الكسر، فمع مباشرة الكسرِ أولى، حتَّى إنَّ بعضَ العرب شبه الكاف بالهاء في ذلك، فيقول: مِنْكُمْ، بكسر الكاف.

فإن قيل: لِمَ اختصَّ حمزة هذه الألفاظ بضمِّ الهاء فيها، وإن كان من قاعدته كسرُ الهاء إذا تقدَّما ياءً ساكنةً أو كسرةً، نحو: أَبِيهِ وَبِهِ، إلّا ما سيأتي أنَّه خالف هذا الأصل فيه، نحو: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ (٢)؟

أجيبَ بأنَّه نظر إلى أصل هذه الياء في هذه الكلمات، وأصلها الألف، ولو لفظ بالألف لم تكن الهاء إلّا مضمومةً، ولذلك لمَّا شَدَّ بعضُ العرب فلم

(١) البقرة ٢٢ وغيرها.

(٢) طه ١٠، القصص ٢٩.

يقلبُ أَلِفَاتِهَا أَبْقَاهَا عَلَى الضَّمِّ فَقَالَ : «عَلَاهُ» و«لَدَاهُ» و«إِلَاهُ»، يريدُ : عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ وَإِلَيْهِ .

فإن قيل : لِمَ خَصَّ [حمزةٌ] ^(١) ذلك بجمع الذكور دون المفرد ، نحو : عَلَيْهِ ، والمثنى نحو : عَلَيْهِمَا ، والجمع المؤنث نحو : عَلَيْهِنَّ ، مع قيام العلة المذكورة ؟

أجيب بأنه إنما فعل ذلك إتباعاً لضمة الميم تقديرًا ؛ فإن الميم تُضمُّ في قراءته عند ملاقة ساكن ، ومطلقاً في قراءة من يصلُّها بواو - كما ستعرفه - وهذه العلة مفقودة فيما عدا جمع الذكور .

فتحريرُ العبارة في ذلك أن يقال : إنما اختصَّ هذه دون غيرها لمجموع أمرين : مراعاة الألف الأصلية ، وإتباعُ لضمة الميم المقدرة .

ويعقوبُ الحضرميُّ ^(٢) ضمَّ الهاء في جميع ذلك ، نحو : عَلَيْهِنَّ وَعَلَيْهِمَا ، كأنه لم يراعِ ما ذكرته .

فإن قيل : لِمَ قَلَبَتِ العربُ أَلْفَ [٥٢ / ب] هذه الألفاظ ياءً مع المضمرات نحو : عَلَيْهِ ، وَعَلَيْكَ ، وَإِلَيْهِ وَإِلَيْكَ ، وَلَدَيْهِ وَلَدَيْكَ ؟

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، أحد القراء العشرة ، تقدّمت ترجمته ص ٣٥٨ عند شرح البيت ٣٩ .

فالجوابُ: أنَّ من جُملة الضمائر ياء المتكلم، والعربُ تكسر ما قبلها أبداً فإن كان ألفاً تعذر تحريكها بالكسر، فيجتزئون بالكسرة المقدرة في الحرف الذي انقلبت عنه الألف، إلا هذيلاً فإنهم لا يجتزئون بذلك، بل يقلبون الألف ياءً ويدغمونها في الياء لأنها أخت الكسرة. وهذه الألفاظ الثلاثة ليس لألفاتها أصلٌ انقلبت عنه؛ لأن التصريف لا يحيلها^(١) فيجتزأ فيه بالكسر المقدّر، فرجع جميع العرب إلى لغة هذيل إلا من شذّ فقال: علاه، ثم حملت سائر المضمرات على ياء المتكلم في ذلك.

وهذه التعليقات التي نذكرها عن القراء على سبيل المناسبات والتحسينات لا أنها عللٌ حاملةٌ لهم على القراءة المذكورة؛ لأنهم إنما قرءوا ذلك نقلاً رأياً، فليكن هذا على ذكر^(٢) منك.

و(عليهم) يجوز أن يكون مفعولاً مقدماً، و(حمزة) فاعلٌ، كما قدمته لك.

ويجوز أن يكون (عليهم) مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، أي: يقرأهن حمزة بضمّ الهاء، أو: حمزة يقرأهن. ف(حمزة) إما فاعلٌ أيضاً، أو مبتدأ.

و(جميعاً) حالٌ من (عليهم) وما بعده، وكذلك (بضمّ الهاء) أي ملتبسة

(١) في النسخ الثلاث: «لا يحلها»، والوجه ما أثبتّه.

(٢) نقل ابن منظور عن الفراء قوله: «الذكر»: ما ذكرته بلسانك وأظهرته. والذكر بالقلب.

يقال: ما زال مني على ذكر، أي لم أنسه اهـ. انظر: اللسان (ذكر).

بالضم.

و(وَقَفًا وَمَوْصِلًا) حالان من (حَمَزَةٌ)، أي ذا وقفٍ وذا وصلٍ، ويجوز أن يكونا حالين من المفعول الذي هو (عَلَيْهِمْ) وما بعده، أي ذات وقفٍ عليهنَّ وذات وصلٍ، المَوْصِلُ: اسمٌ مصدرٍ، وهو الوصلُ، ك: الْمُقْتَلِ وَالْقَتْلُ، وَالْمَرْجِعُ وَالرَّجْعُ.

١١١ - وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكَ دِرَاكَا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

ميم الجمع على قسمين: قسم تقع فيه قبل محرك^(١)، وقسم تقع فيه قبل ساكنٍ، فبدأ المصنّف بالقسم الأوّل، وأمر بوصل ميم الجمع بواو لابن كثيرٍ، ورمز له بالبدال، وأخبر عن قالون بأنّه (جَلَا) أي كَشَفَ (بِتَخْيِيرِهِ) بين قراءة ابن كثيرٍ وغيره صحّة القراءةتين.

وإنّما وُصِلَتْ بالواو لأنّها تُضَمُّ وتُشَبَّعُ فيتولّد منها واوٌ، سواء كانت الميم متّصلةً بالهاء نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿مِنْهُمْ﴾، أو بالكاف نحو: ﴿إِنَّكُمْ﴾^(٢)، و﴿عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، أو بالتاء نحو: ﴿أَنْتُمْ﴾^(٤)، و﴿كُنْتُمْ﴾^(٥).

(١) في (ت) و(م): متحرّك.

(٢) النساء ١٤٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٠ وغيرها.

(٤) البقرة ٨٥ وغيرها.

(٥) البقرة ٢٣ وغيرها.

وقوله: (قَبْلَ مُحَرَّكَ) تَحَرُّزٌ مِنْ كَوْنِهَا قَبْلَ سَاكِنٍ، وسيأتي حكمها معه. ^(١)

وَبَقِيَ عَلَيْهِ شَرْطٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَلَّا تَتَّصِلَ هَذِهِ الْمِيمُ بِضَمِيرٍ، فَإِنَّهَا مَتَى اتَّصَلَتْ بِهِ وَجَبَ وَصْلُهَا لَجَمِيعِ الْقُرَّاءِ: ابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿فَاتَّخَذَتْهُمْ﴾ ^(٢)، ﴿دَخَلَتْهُمْ﴾ ^(٣)، ﴿أَنْزَلْنَا مُكْذِبَاتَهُنَّ﴾ ^(٤)، ﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾ ^(٥)، هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ الْمُوَافِقَةُ لَخَطِّ الْمَصْحَفِ، وَقَدْ حَكِيَ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا» ^(٦)، وَفِيهِ شَذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ. ^(٧)

قَالَ بَعْضُهُمْ: فِي هَذَا الْبَيْتِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذْنَا ذَلِكَ ^(٨) لِابْنِ كَثِيرٍ أَفْهَمَ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَصِلُ ضَمُّهَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرُهُ بِضَمِّ الْمِيمِ دُونَ الْوَصْلِ بِوَائٍ

(١) ص ٣٨٧، عند شرح قول الناظم (البيت ١١٣): وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ.

(٢) المؤمنون ١١٠.

(٣) المائدة ٢٣.

(٤) هود ٢٨.

(٥) آل عمران ١٤٣.

(٦) قول سيدنا عثمان - رضي الله عنه - ذكره ابن مالك في شرح التسهيل له ١/ ١٢٢ نقلاً عن غريب الحديث لابن الأثير، والأزهري في التصريح ١/ ٣٤٥، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٥/ ٦١٥، ٦/ ٣١٥.

(٧) الوجه الأول: إسكان الميم أو ضمُّها مع حذف واو الصلة. والوجه الثاني: تقديم الضمير غير الأخصّ على الأخصّ مع الاتصال. انظر: الدرّ المصون ٥/ ٦١٥.

(٨) «ذلك» من (ت) فقط.

وهذا يُسمَّى الاختلاسُ، وهو لغةٌ ثابتة عن^(١) العرب، إلا أنه لم يُقرأ به، وكذلك [٥٣/أ] تخييرُ قالونَ يُوهِمُ هذا أيضاً.

وهذا غلطٌ؛ لأنه سينص^(٢) على قراءة الباقيين في قوله: (وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ).

ووصلُ هذه الميمِ هو الأصلُ، يدلُّ على ذلك أن زيادةَ الجمعِ كزيادةِ التثنية فأنْتما وأنْتُموا كالزَيْدان والزَيْدون، وقَامَا وقَامُوا، ولأنَّ الصَّلَةَ ثابتةٌ قبلَ الضمائرِ بإجماعِ الفُصحاءِ، والضمائرُ تردُّ الأشياءَ^(٣) إلى أصولها، فمن قرأ به^(٤) تبعَ الأصلَ، ومن سكَّنَهَا آثرَ الخِفةَ، ومن خيَّرَ فيهما جمعَ بين اللغتين؛ فإنَّهما لغتان فصيحَتان عن العرب، وقد جمعَ بينهما^(٥) الفرزدقُ في قوله: ^(٦)

مِنْ مَعْشَرٍ حَبَهُمْ دِينَ وَبَغَضَهُمْ كُفْرٌ.....
والكُمَيْتُ^(٧) في قوله: ^(٨)

(١) في (ص) و(م): عند.

(٢) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى: يستفيض.

(٣) «الأشياء» تكملة لازمة من (ت).

(٤) أي بوصل الميم.

(٥) «بينهما» تكملة من (ت).

(٦) البيت من البسيط، وتكملته:

وَقُرْبَهُمْ مَنَجَى وَمُعْتَصِمٌ

وهو في ديوان الفرزدق ١٨٠/٢، وزهر الآداب ١٠٤/١، وإبراز المعاني ٢٤٧/١.

(٧) الكُمَيْتُ بن زيد الأسدي الكوفي، مقدَّم شعراء وقته، قيل: بلغ شعره خمسة آلاف =

هَزَزْتُكُمْ لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهْزَةً

ولبيد في قوله: ^(١)

وَهُمُ فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا

و(قَبْلَ) ظَرْفٌ ل(صِلْ)، أو حالٌ: إِمَّا مِنْ (ضَمٍّ) أو مِنْ (مِيمِ الْجَمْعِ)،
والأوَّلُ هو الأصحُّ.

و(دِرَاكًا) مصدرٌ دَارَكَ، أي تَابَعَ، وهو مصدرٌ ^(٢) في موضع الحال، أي:
صِلْ مُتَابِعًا لِلنَّقْلِ.

= بيت . ت ١٢٦ هـ . (سير الأعلام ٣٨٨/٥).

(٨) هو صدر بيت للكُمَيْتِ من الطويل، وعجزه:

وَذَكَرْتُ ذَا التَّائِثِ فَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلَ

وهو في: شعر الكُمَيْتِ بن زيد الأسدي ٩٤/٢، والأمثال لأبي عبيد ص ١٢٩، والمستقصى
في أمثال العرب ١/١٥٨، وفصل المقال للبكري ص ١٩١، وإبراز المعاني ١/٢٤٧.

(١) لبيد هو ابن ربيعة بن عامر العامري الجعفري، من فحول الشعراء، وقد على رسول
الله ﷺ سنة وفد قومه بنو جعفر، فأسلم وحسن إسلامه، ت ٤١ هـ، رضي الله عنه.

(طبقات فحول الشعراء ص ١١٣ - أسد الغابة ٤/٢١٤ - الإصابة ٣/٣٢٦).

والبيت من الكامل، و صدره:

وَهُمُ السُّعَاةُ إِذَا الْعَشِيرَةُ أَفْطَعَتْ

ويروى: أَفْطَعَتْ، وهو في ديوان لبيد ص ٢٤١، وجمهرة أشعار العرب ١/٣٨٢، وشرح
المعلقات العشر للزوزني ٩٠، وإبراز المعاني ١/٢٤٦، ومختار الشعر الجاهلي ٢/٤٠٠.

(٢) «مصدر» زيادة من (ت).

و(قَالُونَ) مبتدأ، خبره (جَلَا)، وصرّفه إمّا ضرورةً، وإمّا لعدم اعتداده بعَلَمِيَّتِهِ في غير العُجْمَةِ، وقد تقدّم إيضاحه في قوله: ^(١)

وَقَالُونَ عَيْسَى

١١٢ - وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلِّهَا لَوَرْشِهِمْ وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِتَكْمَلًا

أمر بوصل الميم بواو لورّش قبل همزة القطع، وهي التي تثبت درجاً وابتداءً، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَأَنْذَرْتَهُمْ وَأَمْ لَمْ﴾ ^(٢)، ﴿أَدْعَوْهُمْ وَأَمْ﴾ ^(٣)، ﴿وَمِنْهُمْ وَأُمِّيُونَ﴾ ^(٤).

وإنّما فعل ورّش ذلك لأنّه لو أبقاها ساكنةً للزّمة - على مقتضى مذهبه - أن ينقل إليها الحركة، وحركة الهمزة تكون ضمةً وفتحةً وكسرةً، فأثر تحريكها بحركتها الأصليّة دون الحركة العارضة، ذكر ذلك المهدي وغيره.

وقال أبو شامة: «وإنّما خصّ ورّش الصلّة بما قبل همزة القطع لحبّه المدّ وإيثاره له، ولهذا مدّ ما بعد الهمز في وجهه - كما سيأتي - وأراد أيضاً الجمع بين اللغتين، كما قال امرؤ القيس: ^(٥)

(١) البيت ٢٦.

(٢) البقرة ٦، يس ١٠.

(٣) الأعراف ١٩٣.

(٤) البقرة ٧٨.

(٥) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه ص ١٠٩، وأشعار الشعراء الستة ١/ ١١٣، =

أَمَرُخُ خِيَامُهُمْ أَمْ عَشْرُ أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرُ

وليستعين بذلك على النطق بالهمزة.

قال أبو علي: كأنه أَحَبَّ الْأَخَذَ بِاللَّغَتَيْنِ^(١)، وكان المدُّ قبل الهمز مستحبًّا^(٢).

فقد وافق ورشُ ابن كثيرٍ في وصل الميم هنا، إِلَّا أَنَّهُ أَطْوَلُ مَدًّا مِنْهُ عَلَى أَصْلِهِ، كَذَا قَالَ أَبُو شَامَةَ^(٣)، وفيه نظر؛ لأنَّ ابْنَ كَثِيرٍ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِّ، وَهَذَا - كَمَا رَأَيْتَ - مَدٌّ مُفَصَّلٌ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَعَ وَرْشِ ابْنِ كَثِيرٍ^(٤) وَقَالُونَ - فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ - لَثَلَا يُظَنَّ أَنَّ وَرْشًا مُخْتَصٌّ بِذَلِكَ دُونَهُمَا، وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي الْإِمَالَةِ: ^(٥)

رَمَى صُحْبَةً.....

كما ستقفُ عليه.

قال أبو شامة: «ولو قال: وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ وَافَقَ وَرْشُهُمْ. لَحَصَلَ الْغَرَضُ»^(٦).
[واعترض على أبي شامة بأنَّ قوله: «وَافَقَ» مُلَبَّسٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَقَدَّمَ

= وإبراز المعاني ٢٤٨/١.

(١) انظر: الحجة لأبي علي ١٠٧/١.

(٢) إبراز المعاني ٢٤٨/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تحرّفت في (م) إلى: ابن ذكوان.

(٥) البيت ٣٠٩ من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

(٦) إبراز المعاني ٢٤٨/١.

ابن كثير وقالون، فلا يُدرى موافقته لأيهما .

وقد ظهر لي جواب [٥٣/ب]، وهو: الأصل في الباب ابن كثير، وهو المحدث عنه، وهو جازمٌ بذلك، بخلاف قالون فإنَّ عنه خلافاً، فرجوعُ الموافقة لصاحب الأصل الذي لا خلاف عنه أولى^(١).

ثم أخبر عن بقية القراء، وهم: أبو عمرو وابن عامر والكوفيون، أنهم يسكنون هذه الميم، وإنما نصَّ على قراءة الباقيين لأنه لا يلزم من ترك الصلّة تسكين الميم، بل قد تبقى مضمومة، وهو الاختلاس كما تقدّم بيانه في ذلك الاعتراض المردود^(٢)، وهذا كما فعلوا في هاء الكناية، إلا أنه يُعبر عنه^(٣) هناك بالقصر، وسيأتي^(٤). ولم يُقرأ به في الميم لقوتها، بخلاف هاء الكناية لخفائها، فقويّت بالصلّة تارة، وبالحركة أخرى.

وإنما سكّنها^(٥) أولئك إيثاراً للخفة؛ فإنّهم لمّا حذفوا الصلّة لعدم اللبس - لأنّ الثنية بعد ميمها ألف، والواحد لا لبس فيه لعدم الميم - بالغوا في التخفيف؛

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ت).

(٢) انظر شرح البيت ١١١، ص ٣٧٩.

(٣) سقط من (ص) و(م): عنه.

(٤) ص ٥٧٠ في أول باب: هاء الكناية..

(٥) أي ميم الجمع.

لأنَّ بقاءَ الضمَّةِ يدلُّ عليها مع ثقل^(١) الضمَّةِ في نفسها، والتسكينُ هو اللغةُ الفصيحة، ولذلك وافق مَنْ وصلَّها على ترك الصلَّةِ في الوقف كما تُتركُ صلة هاء الضمير فيه، ولم ينبئه الناظمُ عليه في الموضعين لشهرته .

و(مِنْ قَبْلٍ) متعلِّقٌ بـ «صِلْ» .

و(هَا) في (صِلْهَا) و(أَسْكَنْهَا) تعود على الميم .

وفي قوله : (صِلْهَا) حذفُ مضافٍ وحذفُ مفعولٍ، أي صِلْ ضَمَّهَا بواوٍ، وإنَّما حذفٌ للدلالةِ قوله قبل ذلك :

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ

ولم يحذفِ المضافُ في الأوَّل فيقول : وَصِلْ مِيمَ الْجَمْعِ ؛ لعدم الدلالة، ولأنَّ الصلَّةَ في الميم قد تكون ياءً بعد كسرِها في بعض اللغات، كقراءة مَنْ قرأ : ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٢) فيُلْبِسُ .

وأجاز أبو عبد الله أن يتعلَّقَ (مِنْ قَبْلٍ) بمحذوفٍ، على أنَّه حالٌ من مفعول (صِلْهَا) وهو (هَا)، أو من المضاف المحذوف وهو «ضَمَّهَا» كما تقدَّم تقريرُهُ^(٣) .

(١) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى : نقل .

(٢) نُسِبَتْ هذه القراءةُ إلى الحسن وعمرٍو بنِ فائد . (المحتسَب ١/ ٤٤ ، البحر ١/ ٢٦) .

وسينصُّ المصنِّفُ على نسبتها إلى الحسن ص ٣٩٣ ، عند شرح قول الناظم (البيت ١١٤) :

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

(٣) قال أبو عبد الله الفاسيُّ : «و(مِنْ قَبْلٍ) متعلِّقٌ بـ (صِلْهَا)، أو في موضع الحال من

ضميره المنصوب، أو من المضاف المنصوب» اهـ . اللآلئ الفريدة لوجه ٤٣ / ب .

وفيه بُعدٌ وتكلفٌ .

و(بَعْدُ) فيه أوجهٌ :

أحدها : أنه متعلقٌ بلفظ (الْباقُونَ) ، كأنه قال : الباقون في ذِكْرِ بعدِ ذِكْرِ مَنْ وصل .
قال أبو شامة : « ولا يجوز تعلُّقه بـ (أَسْكَنَهَا) ^(١) لأنَّ من المسكين من سبق
الواصلين في الزمان كابنِ عامرٍ ، إلّا على ترتيب في الذِّكر ، فيرجعُ المعنى للأوّل
بعينه » . ^(٢)

والثاني : أن يتعلّقَ بـ (أَسْكَنَهَا) ^(٣) بالتأويل الذي ذكره أبو شامة ، وهو رأيُ أبي
عبد الله ^(٤) ، ولم يذكر التأويل الذي ذكره أبو شامة .
والثالث : أن يتعلّقَ بمحذوفٍ ، والتقديرُ : أَعْلَمْتُكَ بقراءة الباقيين بعد ما ذَكَرْتُ
قراءة الواصلين ، وقد عُلِمَ ما أُضيفتُ إليه (بَعْدُ) .

و(لِتَكْمَلَا) متعلّقٌ بـ (أَسْكَنَهَا) لا على أن اللام للعلّة ؛ لأنّهم لم يُسكنوها
لذلك بل على أنّها للصيرورة ، أي كانت عاقبتها ذلك ، نحو : ^(٥)

(١) تحرّفتُ في (ص) و(م) إلى : بإسكانها .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٤٩ .

(٣) تحرّفتُ في (ص) و(م) إلى : بإسكانها .

(٤) قال أبو عبد الله : « و(بَعْدُ) ظرفٌ لـ (أَسْكَنَ) » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٤٣ / ب .

(٥) هو مصراع بيتٍ من الوافر ، ونسبه البغداديُّ في الخزانة ٩ / ٥٣٠ إلى عليّ بن أبي
طالب رضي الله عنه ، على أنّه عجزٌ ، وصدْرُهُ :

لَهُ مَلَكٌ يَنَادِي كُلَّ يَوْمٍ =

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

والمعنى : أسكنها الباقون لتكْمُلَ وجوه الميم .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : (صِلْهَا) وتكون الواو في (وَأَسْكَنْهَا) للحال ، أي : صِلْهَا لَوَرُشٍ في الحال التي أسكنها الباقون .

ويجوز أن يتعلّق بذلك الفعل المحذوف الذي تعلّق به (بَعْدُ) ، أي : أَعْلَمْتُكَ بذلك لتكْمُلَ وجوه قراءة ميم [٥٤/أ] الجمع . ففاعل «تَكْمُلُ» مُسَنَدٌ لضمير «الميم» على تقدير حذف مضاف أو مضافين ، ويجوز على تقدير ذلك الفعل المحذوف أن يكون الفاعل ضمير المخاطب ، أي : أَعْلَمْتُكَ بما ذكرتُ لك لتكْمُلَ أنت ؛ لتَصِيرَ كاملاً في هذا العلم .

* * *

= وجاء بلا نسبة في الحيوان ٥١ / ٣ والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧ / ٣ على أنه صدر ، وعجزه :

فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

وهو في الدرر اللوامع ٣١ / ٢ منسوباً إلى علي بن أبي طالب أيضاً ، ونسبه الأصفهاني في الأغاني ١٢٨٤ / ٤ إلى أبي العتاهية ، وهو في ديوانه ص ٢٤ ، وهو أيضاً في ديوان أبي نوّاس ص ٢٠٠ ، والمصراع المذكور بلا نسبة في همع الهوامع ٣٢ / ٢ ، والله أعلم .

١١٣ - وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَاءِ
 هذا هو القسم الثاني الواقع فيه ميم الجمع قبل ساكن، وكان قد تقدم
 حكم القسم الأول؛ وهو ما تقع فيه الميم قبل متحرك^(١)، فذكر الناظم في هذا
 البيت وما بعده حكمها في القسم الثاني: فأمر بضمها دون صلة إذا وقعت
 قبل ساكن لجميع القراء السبعة، وأتفق أن ذلك الساكن لم يقع في القرآن إلا
 بعد^(٢) همزة وصل، نحو: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٣) قَالَ
 لَهُمُ النَّاسُ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(٤) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(٥) ﴿وَيَعْلَمُوهُمُ
 الْكُتُبَ﴾^(٦) ﴿هُمْ الْعَدُوُّ . . قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾^(٧) .^(٨)

ثم أخبر أن فتى العلاء - وهو أبو عمرو - كسر الميم الواقعة قبل ساكن إذا
 كانت الميم بعد الهاء - يعني هاء الضمير - ولكن بشرط أن تكون الهاء مكسورة

(١) ص ٣٧٧، عند شرح قول الناظم (البيت ١١١): وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ.

(٢) تحرفت في (ص) إلى: إلا قبل.

(٣) آل عمران ١١٠.

(٤) آل عمران ١٧٣.

(٥) آل عمران ١٣٩.

(٦) البقرة ١٨٣.

(٧) البقرة ١٥١.

(٨) المنافقون ٤.

كما سُبْنَه عليه في البيت الآتي ، فتعين لغيره بقاء الميم على ضمها .

والوجه في ضم الميم - قبل الساكن - الواقعة بعد الهاء المكسورة لجميع
القرءاء أن القرءاء قسمان : قسمٌ يحركها بالضم قبل متحركٍ ويصلها بواوٍ ، وقسمٌ
يسكنها ، فمن حركها متصلةً بواوٍ - وهم : ابن كثيرٍ وورشٌ وقالون على تفصيلٍ
تقدم - أبقى حركتها قبل الساكن ، ولم يُمْكِنه إبقاء الصلة ؛ لئلا يلتقي ساكنان
على غير حديهما .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُغْتَفَرِ التقاء الساكنين في نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ ﴾ ^(١) ،
﴿ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ^(٢) لكون الثاني مدغماً ، ويكون هذا كقراءة أبي عمرو :
﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ ^(٣) وقراءة البزِّي : ﴿ عَنْهُ وَتَلْهَى ﴾ ^(٤) ، ﴿ كُنْتُمْ وَتَمْنُونَ الْمَوْتَ ﴾ ^(٥) ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : الفرق بينهما بأن الإدغام في ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ و ﴿ كُنْتُمْ وَتَمْنُونَ ﴾ وبابه
طارئٌ على حرف العلة ، فلم يُحذف له حرف المد كما لم يُحذف في نحو :

(١) التوبة ٦١ .

(٢) البقرة ١٨٣ . والمعنى : لِمَ لَمْ يُقْرَأِ المثل الأول هكذا : (وَمِنْهُمْو الَّذِينَ) ، والمثال الثاني :
(عَلَيْكُمْو الصِّيَامُ) .

(٣) آل عمران ٤٠ وغيرها .

(٤) عبس ١٠ .

(٥) آل عمران ١٤٣ .

﴿دَابَّةٌ﴾^(١) و(صَاخَّةٌ)^(٢)، بخلاف: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ و﴿عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾
فإنَّ الإدغام غير طارئٍ على حرف المد؛ فإنَّ الإدغام في ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الصِّيَامُ﴾
موجودٌ فيهما أبداً، وُجد قبلهما حرفٌ مدٌّ أم لم يوجد، فلم يثبت فيه حرف المدِّ
كما لم يثبت في نحو: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾^(٣) و﴿فِي النَّارِ﴾^(٤) و﴿ادْخُلَا النَّارَ﴾^(٥)
للزوم الإدغام في البابين.

والثاني: أنه لما لم يكن في نحو: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦) مسوِّغٌ لبقاء حرف المدِّ
حذفٍ أيضاً في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ و﴿عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾ طرداً للباب وله
نظائر، نحو: يَعِدُ^(٧)، حُمِلَ عليه أخواته من: تَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ. وكذا: أَكْرِمُ^(٨)،

(١) البقرة ١٦٤ وغيرها.

(٢) عبس ٣٣، واللفظ القرآني: ﴿الصَّاخَّةُ﴾.

(٣) النمل ٤٧.

(٤) الأعراف ٣٨ وغيرها.

(٥) التحريم ١٠.

(٦) آل عمران ١١٠.

(٧) فإنَّ أصله: يُوْعِدُ، فحذفوا الواو منه استثقلاً لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثمَّ حملوا ما
أولَّه تاءً ونون وهمزة عليه، فقالوا: تَعِدُ، وَنَعِدُ، وَأَعِدُ. انظر صحاح الجوهري ٥/٢٠٢٠
واللسان ١٢/٥١٢.

(٨) فإنَّ أصله: أُؤَكْرِمُ، مثل: أُدْخِرُج، فاستثقلوا اجتماعَ الهمزتين فحذفوا الثانية، ثمَّ
أتبعوا باقي حروفِ المضارعةِ الهمزة، فقالوا: تُكْرِمُ، وَنُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ. المصدران السابقان.

حُمِلَ عليه: تُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَيُكْرِمُ، وَمَنْ سَكَّنَهَا قَبْلَ مَتَحَرِّكَ فَإِنَّهُ يُضْطَرُّ إِلَى تحريكها هنا لئلا يلتقي ساكنان، فكان تحريكها بالضممة أولى؛ لأنها هي حركتها الأصلية، فهي أولى من حركة عارضة، [٥٤/ب] ولا يُمكنه الإتيان بالصلة؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها لالتقاء الساكنين.

قوله: (وَمِنْ دُونِ وَصَلٍ) متعلق بـ (ضُمَّهَا)، وكذلك (قَبْلَ سَاكِنٍ)، هذا إذا قرئ (ضُمَّهَا) بلفظ الأمر، ويُقرأ (ضُمَّهَا) على أنه مبتدأ، وخبره: إِمَّا الظرف بعده، وإِمَّا الجار قبله، وما جُعِلَ منهما الخبرُ تعلق الآخر بما تعلق به ذلك الخبر، أي استقرَّ ضُمَّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ فَصِلَهُ، أَمَّا إِذَا جُعِلَ خَبْرًا فَلَا يَجُوزُ؛ لئلا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

ويجوز أن يكون (قَبْلَ سَاكِنٍ) حالاً من مفعول (ضُمَّهَا) إن جعلناه أمراً أو من المضاف إليه إن جعلناه مبتدأ، ويجوز أن يكون أحد هذه الظروف هو الخبر وحده، والاثنان إِمَّا حالان من (هَا) في (ضُمَّهَا) بوجهيهما، وإِمَّا متعلقان بما تعلق به ذلك الخبر، وإِمَّا أن يكون أحدهما حالاً والآخر متعلقاً بما تعلق به الخبر، وإِمَّا أن يكون حالاً من ضمير الحال التي تحمّلتها فتكون متداخلة، ويجوز أن تكون الظروف الثلاثة أخباراً عن (ضُمَّهَا) إذا جُعِلَ مبتدأ عند من يرى تعدد الخبر مطلقاً أو بتأويل، ولا يضرُّ تقدُّم بعض الأخبار حيثنَّ، وهذه كلها على سبيل التمرين والتدريب، وإلا فأحد هذه الأوجه كافٍ.

وقوله: (وَبَعْدَ الْهَاءِ) خبرٌ مقدَّم، و(كَسْرُ) مبتدأ مؤخر، وهي خفضٌ

بالإضافة ، وكذلك (الْعَلَا) ، وقصره على نحو ما تقدم في « أَجْذَمُ الْعَلَا »^(١) لا ضرورة ، و(كَسْرُ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، ومفعولُه محذوف ، أي : وبعد هاء الكناية استقرَّ كسرُ أبي عمروٍ ميمَ الجمع . ثم ذكرَ شرطَ كسرِ الهاء فقال :
١١٤ - مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ أَلْهَا أَوْ الْيَاءِ سَاكِناً

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ أَلْهَا بِالضَّمِّ شَمْلًا

أخبر أن أبا عمرو لا يفعل ذلك إلا إذا كُسرتِ الهاءُ ، ولكنها لا تُكسر إلا إذا تقدمها كسرٌ ، نحو : ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾^(٢) ، أو ياءٌ ساكنةٌ ، نحو : ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾^(٣) ، فلو لم يتقدمها كسرٌ ولا ياءٌ ساكنةٌ لم يَجْزِ الكسرُ ، نحو : ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤) كما تقدم .^(٥)

وتحرَّزَ بسكون الياء من تحريكها ، نحو : ﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾^(٦) ، والمصنَّفُ استغنى بالسبب عن المسبَّب ؛ لأنه لا تُكسر الميمُ عند أبي عمروٍ إلا بعد الهاء المكسورة ، ولا تُكسر الهاءُ إلا إذا تقدمها كسرٌ أو ياءٌ ساكنةٌ ، فاستغنى بذكر

(١) البيت ٤ .

(٢) البقرة ١٦٦ .

(٣) البقرة ٢٤٦ وغيرها .

(٤) آل عمران ١١٠ .

(٥) ص ٣٨٧ ، في شرح البيت السابق .

(٦) هود ٣١ .

السبب عن المسبب، وتعين لغير أبي عمرو ضم الميم وكسر الهاء إلا الأخوين^(١) فإنهما يضمّان الهاء كما سيأتي، وإنما ضمّوا الميم لأنه الأصل، وكسروا الهاء لأجل ما تقدّم من الكسر أو الياء الساكنة، كما أجمعوا على كسرها في نحو: ﴿فِيهِمْ﴾^(٢) و﴿بِهِمْ﴾^(٣) إذا لم يلق الميم ساكن، ولم يبالوا بالخروج من الكسر إلى الضم؛ لأن الكسر عارض، قاله الفارسي^(٤)، وهو حسن.

وأما ضم الأخوين الهاء فسيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى. [١/٥٥]

ثم أخبر عن رمز له بالشين المعجمة من (شملل) - وهما الأخوان^(٥) - أنهما ضمّا كسر الهاء المسبوقه بكسر أو ياء ساكنة في الوصل دون الوقف، فتعين لغيرهما كسرها في الوصل.

وقيد المصنّف قوله: (كسر الهاء بالضم) فلم يرّد عليه ما ورد عليه في

(١) يعني حمزة والكسائي، والتعبير عنهما بالأخوين شائع في كتب القراءات. انظر على

سبيل المثال شرح المصنّف للبيت ٥٧، ص ١٩٤.

(٢) البقرة ١٢٩ وغيرها.

(٣) البقرة ١٥ وغيرها.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢٥١/١. والفارسي هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي،

تقدّمت ترجمته ص ٣٠٧ عند شرح البيت ٩٢.

(٥) تقدّم قريباً أن المراد بالأخوين حمزة والكسائي.

قوله : « بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا » وقد تقدّم تحقيق ذلك ^(١)، وتحرّز من الوقف
فإنّه سيأتي حكمه ^(٢) عند قوله : ^(٣)
وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ

والوجه في قراءة أبي عمرو شيان :

أحدهما : أنّه لمّا اضطرّ إلى حركة الميم حرّكها بالكسر لوجهين : أحدهما
أنّ أصل التقاء الساكنين الكسر ^(٤)، والثاني : إتباع الميم للهاء ، فأتبع الكسر
الكسر مناسبةً ، والهاء كُسرَت للكسر أو الياء الساكنة .

الثاني : أنّه يجوز أن تكون قراءته هذه من قراءة : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وهي
قراءة الحسن ^(٥) ، وذلك أنّه لمّا كسر الهاء كسر الميم إتباعاً ، وقلب الواو ياءً ، فلمّا
وُصِلَتْ بساكنٍ ^(٦) حُذِفَتِ الْبِصْلَةُ لالتقاء الساكنين ، فالحركة على هذا ليست
مجتنبّةً ، وعلى ما تقدّم تكون مجتنبّةً .

(١) ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ، عند شرح البيت ١١٠ .

(٢) سقط « حكمه » من (م) .

(٣) في البيت التالي ، ص ٣٩٨ .

(٤) أي التّخْلُص من التّقائهما يكون بكسر الأوّل .

(٥) نسبها إلى الحسن وعمرو بن فائد ابن جنيّ في (المحتسب ١ / ٤٤) وأبوحيان في
(البحر المحيط ١ / ٢٦) .

(٦) تحرّفت في (ص) و(م) إلى : ساكن .

واعترض على هذا الوجه بأنه لا يستقيم؛ لأن قراءة أبي عمرو في هذه الميم - حيث لم يلقها ساكن - ليست كذلك، بل يسكن الميم.

وأجاب أبو عبد الله بأن قال: «وكذلك وجدناه أيضاً لا يقرأ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ إذا لم يلق الميم ساكن، فاحتملت قراءته ما ذكرناه» انتهى^(١).

وهذا الذي ذكره معارضة ليس بصحيح؛ لأن أبا عمرو لا يضم الميم في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أصلاً، فإنما كان يتم جواباً لو كان أبو عمرو يقرأ ذلك حيث لم يلقها ساكن، لكنه لم يقرأ كذلك، فالاعترض على هذا الوجه لا ينفع فيه الجواب.

والوجه في قراءة الأخوين أنهما لما اضطرراً إلى تحريك الميم رداها إلى أصلها من الضم، وهو أولى من اجتلاب حركة أجنبية، ثم ضمَّ الهاء قبلها إتباعاً لضم الميم، وهذا عكس ما تقدم من قراءة أبي عمرو؛ فإن فيها إتباع الثاني الأول وهنا بالعكس.

أو يقال: إنهما ضمَّ الهاء لأن أصلها الضم، وفيه ضعف؛ إذ لو كان كذلك لم يخالف حكم الوصل الوقف لما سبق من العلة في ذلك، وهذا في الوصل خاصة، وأما في الوقف فيكسر الهاء؛ لأن ضمَّ^(٢) الهاء إنما كان لإتباعها لضم الميم، والميم إذا وقف عليها سكنت اتفاقاً، فلمَّا ذهب مقتضى للإتباع - وهو ضم الميم - ذهب ما ترتب عليه، وهو ضم الهاء، هذا كله في

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٤ / ب.

(٢) «ضم» من (ت) فقط، وهو مستدرَك على حاشيتها، مع علامة التصحيح.

غير ما تقدّم من أنّ حمزة يضم هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿لَدَيْهِمْ﴾
وصلاً ووقفاً، ولم يُنبّه على ذلك اتّكالا على ما تقدّم من قوله: ^(١)
جَمِيعاً يَضُمُّ الْهَاءَ وَقَفّاً وَمَوْصِلاً

قال أبو شامة: «وقوله: (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجة؛ فإنّ الكلام فيه، فكان ينبغي أن يُنبّه على أنّه شرط في ضمّ الهاء، وإلاّ فاتيانه به هنا يُوهم أنّه شرط في ضمّ الميم، كما أنّه [٥٥/ب] شرط في ضمّ الهاء فقط، وليس كذلك وكان يُغني عنه أيضاً قوله بعد ذلك: (وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ)» انتهى. ^(٢)

أما قوله: «لم يكن إليه حاجة؛ فإنّ الكلام فيه» فليس ^(٣) بصحيح؛ لأنّ قوله: «ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ» إلى آخره يستلزم الوصل، ولكن إنّما ذكره ليقابل به قوله: «وَقِفْ»، ونسبته إلى التأكيد لقوله ^(٤): «قِفْ» أولى من نسبته إلى قوله: (وَفِي الْوَصْلِ)؛ لأنّ نسبة التوكيد إلى الثواني دون الأوائل.

قوله: (مَعَ الْكَسْرِ) حال من المفعول المحذوف المنتصب بـ «كَسْرُ فَتَى» في البيت قبله، والتقدير: وكسره ميم الجمع حال كون الميم مصاحبة لكسر سابق للهاء.

(١) البيت ١١٠.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٥١.

(٣) سقطت «فليس» من (م)، وفي (ص) و(ت): «ليس»، والوجه ما أثبتّه.

(٤) في (م) و(ت): إلى قوله.

قوله: (قَبْلَ الْهَاءِ) حالٌ من (الْكَسْرِ)، أي حال كون الكسر مستقرّاً قبل الهاء، وقصرَ لفظَ الهاءِ لأنّه أحدُ اللغتين. وقال أبو شامة: «وقصرَ لفظَ الهاءِ ضرورةً» انتهى^(١). وليس بشيءٍ؛ لأنّه لغةٌ ثابتة.

قوله: (أَوِ الْيَاءِ) عطْفٌ على (الْكَسْرِ)، أي مع الكسر أو مع الياء، وحذفَ الظرفَ بعد الياءِ لدلالة الأوّل عليه؛ أي: أو مع الياء قبل الهاء. أو نقول: إنّهُ لَمَّا عَطَفَ عَلَى (الْكَسْرِ) مَقِيداً بِالْقَبْلِيَّةِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ، فلا حاجة إلى تقدير حذفٍ صناعيٍّ.

قوله: (سَاكِناً) حالٌ من (الْيَاءِ)، و(الْيَاءِ) بدلٌ بمعنى اللفظ، وعليه جاء (سَاكِناً) بالتذكير، ويؤنّثُ بمعنى الكلمة.

قوله: (وَفِي الْوَصْلِ) خبرٌ مقدّم، و(كَسْرُ الْهَاءِ) مبتدأ.

و(بِالضَّمِّ) متعلّقٌ بـ «شَمَلَلْ»، و«شَمَلَلْ» حالٌ بتقدير «قَدْ»^(٢) عند بعضهم ومعنى «شَمَلَلْ»: أسرع، وفاعلُهُ ضميرٌ يعود على (كَسْرُ الْهَاءِ) أي أتى كسرُ الهاءِ بالضّمِّ^(٣) في عَجَلٍ^(٤)، جعل^(٥) الكسرَ آتياً بالضّمِّ تجوّزاً واتّساعاً لَمَّا كَانَ يَحُلُّ

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٥١.

(٢) في (م) كلمة غير واضحة مكان «بتقدير»، وفي (ت): متظرة.

(٣) في (ص): بالسرعة. وفي (م) كلمة غير واضحة.

(٤) تصحّفتُ في (م) إلى: «عجّل». وهي في (ت): «في الوصل». وسقطتُ من (ص).

(٥) في (ص): «وفي جعل». وفي (ت): ويحتمل جعل.

محلّه، وإلا فكيف يجتمع الضم والكسر على حرف واحد في حالة واحدة؟! ويجوز أن يكون (كسر الهاء) مبتدأ، و«شملل» خبره، و(في الوصل) متعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده، ولا يتعلّق بـ«شملل» - وإن كان معناه سائغاً - لفساده صناعة عند البصريين .

و(بالضمّ) متعلّق بـ«شملل»، والمعنى: أتى كسر الهاء بالضمّ في الوصل سريعاً . وقيل: (كسر الهاء) مبتدأ، و (بالضمّ) خبره، و (في الوصل) متعلّق بالاستقرار الذي في (بالضمّ) لوقوعه خبراً، و«شملل» - على هذا - مستأنف، وكأنّه يشير إلى خفة اللفظ وسرعته بسبب الإتيان، وليس فيه خروج من كسر إلى ضمّ، ثم أخذ يذكر الأمثلة فقال:

١١٥ - كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا

قوله: (بِهِمُ الْأَسْبَابُ) ^(١) تمثيل لما وقع فيه قبل الهاء كسر، ومثله: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ ^(٢)، ﴿مِنْ دُونِهِمْ أُمَرَأَتَيْنِ﴾ ^(٣).

وقوله: (ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) ^(٤) تمثيل لما وقع فيه قبل الهاء ياء ساكنة،

(١) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ في سورة البقرة ١٦٦ .

(٢) البقرة ٩٣ .

(٣) القصص ٢٣ .

(٤) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ في سورة البقرة ٢٤٦ وسورة

النساء ٧٧ .

ومثله: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾^(١)، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾^(٢).

ثم أمر بأن يُوقَفَ لجميع القراء بكسر الهاء، إلا ما عُرف من أصل حمزة أنه يضمُّ هاءَ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾، [٥٦/أ] وهو واضح، وإنما كسر الهاء مَنْ كان يضمُّها وصلًا لزوال سببه، وهو الإِتْبَاعُ لضمِّ الميم، وقد تقدّم تحقيق ذلك.

وقد تحصّل من هذه الآيات الثلاثة أنَّ ميمَ الجمع الواقعة قبل ساكنٍ على قِسْمَيْنِ: قسم لا خلاف في ضمِّه، وهو ما لم يُسبق بهاءٍ مكسورة، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(٣)، و﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، وقسم فيه خلافٌ بين أبي عمرو وغيره، وهو ما سبق بهاءٍ مكسورة، نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾: فأبو عمرو يكسرها، وغيره يضمُّها، كما سبق شرح ذلك وتعليقه.

وأنَّ في الهاء أيضاً خلافاً: فحمزة والكسائي يضمَّانها وصلًا، وغيرهما يكسرها.

وإذا مُزِجَتِ الترجمتان في الهاء والميم حصلَ في كلِّ كلمةٍ ثلاثُ قراءاتٍ في الوصل:

(١) البقرة ١٦٧.

(٢) يس ١٤.

(٣) آل عمران ١٣٩، محمد ﷺ ٣٥.

(٤) آل عمران ١١٠.

الأولى : كسرهما معاً لأبي عمرو وحده .

الثانية : ضمُّهما معاً للأخوين .

الثالثة : كسر الهاء وضم الميم للباقيين .

وهذا يُبين لك أنَّ الأخوين إنما ضمَّا الهاءَ إتباعاً للميم ، لا لكون الضمِّ أصلها ، بدليل أنَّهما لم يضمَّاها في نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾^(١) ، ولا ضمَّ الكسائي هاءَ نحو : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ولَمَّا كان الضمُّ للإتباع ، وضمُّ الميم قد ذهب للوقف ، ذهب ضمُّ الهاء لذلك .

قال أبو شامة : « وكان ينبغي للناظم أن يُنبِّه على سكون الميم وقفاً ، كما نبَّه على كسر الهاء ، ولكنه أهمله لوضوحه » .^(٢)

قوله : (كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ) : « مَا » مزيَّدة ، و (بِهِم) مجرورٌ بالكاف ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنَّه خبرٌ مبتدأ مضمَّر ، أي : نحو بِهِم ؛ لأنَّ كاف الجرِّ متى اتَّصلت بها « مَا » الزائدة جاز أن تكفَّها عن العمل وألا تكفَّها ، وأنشدوا :^(٣)

(١) البقرة ١٠ .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٥٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر وبن برَّاقة الهمداني في التصريح ٣ / ٨٤ ، والمؤتلف ص ٦٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، ٣٦٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٦٧ ، والمغني ص ٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، والخزانة ١٠ / ٢٠٧ ، واستشهد به المصنِّف في الدرر =

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
يَرَوِي بِجَرِّ «النَّاسِ» وَرَفْعِهَا. (١)

وقوله : (ثُمَّ عَلَيْهِمْ) عطفٌ على (بِهِمْ) بالاعتبارين .

قوله : (لِلْكُلِّ) متعلّقٌ بـ (قِفْ) ، و (بِالْكَسْرِ) حالٌ من فاعِلِ (قِفْ) أي
ملتبساً بالكسر .

و (مُكْمَلًا) يجوز أن تكونَ حالاً ثانيةً ، وأن تكونَ حالاً من ضمير الحال
قبلها فتكون متداخلة ، وأن يكون (بِالْكَسْرِ) متعلّقاً بـ (مُكْمَلًا) ، و (مُكْمَلًا)
حالٌ ، أي : مُكْمَلًا لذلك بمعرفة ذلك والإحاطة به . (٢)



= المصون ٣٣٣ / ٢ .

(١) في النسخ الثلاث : «ورفعهم» ، والكلام على لفظة «الناس» .

(٢) سقطت : «والإحاطة به» من (ص) ، وسقطت «به» من (م) .

بَابُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

الإدغام لغةٌ فيه قولان :

أحدهما : أنه الإدخالُ ، يقال : أدغمتُ اللجَامَ في فِي الفَرَسِ ، أي : أدخلته ،
وَأدغمتُ الميتَ في اللَّحْدِ .

والثاني : أنه الإخفاءُ ، ومنه الأَدْغَمُ من الخيلِ ، لِمَا خَفِيَ سَوَادُهُ .

وهذان المعنيان موجودان في الإدغام الاصطلاحي ؛ لأنَّ الحرفَ المدغمَ
كأنَّه داخلٌ في المدغمِ فيه ، أو مخفىٌ فيه .

وعبرَ بعضهم عنه فقال : أن ترفعَ لسانَكَ بالحرفين رفعةً واحدةً . وهذا على
سبيل التقريب ؛ لأنَّ الناطقَ بالحرفِ المدغمِ ناطقٌ بحرفين أولُهما ساكنٌ والثاني
متحركٌ ، وإنَّما آثرتِ العربُ الإدغامَ طلباً للخِفَّةِ ؛ لأنَّ النطقَ بذلك أسهلُّ من
الإظهارِ ، يَشْهَدُ بذلك المشاهدةُ [٥٦ / ب] والحسُّ ، ولذلك شُبِّهَ الإظهارُ بمشيِ
المقيَّدِ ؛ لأنَّ اللسانَ إذا نطقَ بالحرفِ وعادَ إلى مثله أو إلى مُقَارِبِهِ كان كالراجعِ
إلى حيثُ فارقَ ، أو إلى قريبٍ من حيثُ فارقَ ، ولذلك يجبُ في بعضِ المواضعِ
نحو : ﴿ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾ .^(١)

وشَبَّهه^(٢) بعضهم بإعادة الحديث مرتين .

(١) الأعراف ٩٥ . والضمير في قول المصنَّف : « يجب » عائِدٌ إلى الإدغام .

(٢) الضمير في قول المصنَّف : « وشَبَّهه » عائِدٌ إلى الإظهار .

ويقال: أَدْغَمَ وَأَدْغَمَ بَزْنَةً أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ.

قوله: (الْكَبِيرُ) إشارة إلى ما اصطَلَحَ عليه القراءُ من تقسيم الإدغام إلى قِسْمَيْنِ: كبيرٍ وصغيرٍ.

والكبيرُ ينقسم قِسْمَيْنِ: إدغامٌ مثْلَيْنِ، وإدغامٌ متقاربَيْنِ. وإنَّما سُمِّيَ هذا النوعُ من الإدغامِ بالكبير لتأثيره في تسكين المتحرِّكات، ولأنَّه يَعُمُّ إدغامَ المتماثلَيْنِ والمتقاربَيْنِ، وهذا معنى قول بعضهم: لاستيعابه قواعدَ الإدغامِ.

وهذا بخلاف الإدغامِ الصغير؛ فإنَّه لا يكون إلا في متقاربَيْنِ، ولا يكونُ الأوَّلُ منهما إلا ساكناً، وهذا سَيَعْقِدُ له باباً عَقِبَ^(١) «باب وقف حمزة وهشام» في قوله: (٢).

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً تَلِيهَا حُرُوفُهَا

وهو في تسعة أحرفٍ يجمعها قولُكَ: ذَلَّ ثَرِبَ دَفَنْتَ.

قلتُ: ويجوز أن يُقال: سُمِّيَ كبيراً - أيضاً - لأنَّه يكون في كلمةٍ وفي كلمَتَيْنِ، من المثْلَيْنِ والمتقاربَيْنِ، بخلاف الإدغامِ الصغير، فإنَّه لا يكون إلا في متقاربَيْنِ من كلمَتَيْنِ.

وكلُّ القراءِ تعرَّضُوا للإدغامِ الصغير ولم يتركه منهم أحدٌ، وأمَّا الإدغامُ

(١) في (ت) و(م): عقيب.

(٢) البيت ٢٥٠.

الكبير فقد أسقطه جماعة من المصنِّفين، كالمهدوي^(١)، ومكي^(٢)، والصفراوي^(٣)،
وصاحب «العنوان»^(٤)، وبعضهم ذكره مع الفرش في كل سورة.

(١) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٩٩، ص ٣٢٥.

(٢) مكي بن أبي طالب، الإمام أبو محمد القيسي، مؤلف: التبصرة والكشف وغيرهما.
قرأ على أبي الطيّب ابن غلبون وغيره. ت ٤٣٧ هـ. (غاية ٢/٣٠٩ - معرفة ١/٣٩٤).

(٣) عبد الرحمن بن عبد المجيد، أبو القاسم الصفراوي، الأستاذ المقرئ، مؤلف كتاب
«الإعلان» وغيره. ت ٦٣٦ هـ. (غاية ١/٣٧٣).

(٤) هو أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد النحوي المقرئ، إمام عالم، مؤلف كتاب
«العنوان» و«الاكتفاء» كلاهما في القراءات السبع، واختصر كتاب «الحجة» لأبي علي.
توفي أوّل المحرم سنة خمس وخمسين وأربعمائة. (غاية ١/١٦٤ - معرفة ١/٤٢٣).

وقد حقّق كتاب «العنوان» الدكتور عبد المهيمن طحّان رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير
من كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى، وطُبِع الكتاب - طبعة تجارية - بتحقيق د. زهير
زاهد، ود. خليل العطية، طبعة عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥ م. وهي طبعة غاية في السوء
تنمّ عن جهل المحقّقين بهذا العلم، يعلم هذا علم اليقين كلُّ من اطّلع على هذا الكتاب من
المتخصّصين في القراءات، أضف إلى هذا الأخطاء الهائلة والسقط والتصحيف والتحريف
نحو: هاء الكتابة (بدل الكناية)، ضمة مختلة (بدل مختلّسة)، طباب النون (بدل باب)
باب الإحالة (بدل الإمالة)، حزة (بدل حمزة)، الروم والإشحام (بدل الإشمام).
وسقط من ص ٦٥ سطر ٢ (٨٩) كلمة متتالية، وهذا غيضٌ من فيض، ذكرتُ ذلك تنبيهاً
والله المستعان.

والمصنّف تبع صاحب « التيسير » في ذلك^(١)، وإنما عقّب المصنّف الكلام على أم القرآن بباب الإدغام الكبير لأنه واقع فيها عند قوله: ﴿الرَّحِيمَ * مَلِكٍ﴾^(٢) ثم يذكر الأصول باباً باباً على حسب ما يأتي.

ثم أخذ بيّن من قرأ بالإدغام الكبير، فقال:

١١٦ - وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَقُّلًا

أغرى مخاطبه بالإدغام وحضه عليه؛ لصحته، وثبوته عن العرب كابراً عن كابر، نظماً ونثراً، ومنه قول عدي بن زيد: (٣)

وَتَذَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرَنَقِ إِذْ فَكَّرَ كَرِيْوَمَا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ

(١) أي في ذكره ضمن باب خاص، بضم النّظير إلى النّظير.

(٢) الفاتحة ٣، ٤.

(٣) من فحول شعراء الجاهلية، كان نصرانياً، قال الذهبي: «وأظنه مات في الفترة» اهـ. (سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٠). والبيت من الخفيف، وهو في ديوانه ص ٨٧ وأمالى ابن الشجري ١/ ١٣٧ ووضع البرهان ٢/ ٩٠ بلفظ:

وَتَفَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرَنَقِ إِذْ أَشْرَفَ سَرَفَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ

وفي إبراز المعاني ١/ ٢٥٤ كما ذكر المصنّف، وفي اللسان ٤/ ٤٢ (بحر) بلفظ: وَتَذَكَّرَ رَبُّ. إِذْ أَشْرَفَ. تَذَكَّرَ، وفيه أيضاً ١٠/ ٧٩ (خرنق) بلفظ: وَتَبَيَّنَ رَبُّ. إِذْ أَشْرَفَ. تَفْكِيرُ. والشاهد من كل ذلك إدغام الراء في الراء، أو النون في الراء - على الرواية الثانية في اللسان - إدغاماً كبيراً، حتّى يتّزن البيت.

فقوله : (وَتَذَكَّرَ رَبُّ) لا يستقيم وزنه إلا بالإدغام، وكذا قول الآخر :^(١)
عَشِيَّةٌ تَمْنَى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السَّتَارُ الْمُحَرَّمُ
لا يستقيم وزنه - أيضاً - إلا بالإدغام.

(وَقُطِبَهُ أَبُو عَمْرٍو) يشير إلى أن الذي يُنسب إليه الإدغام من بين القراء كلُّهم هو أبو عمرو، وأنه قطبُه الذي يدور عليه أمرُه كالقطب للرحى^(٢)؛ وذلك لأنَّ أبا عمرو انتصر له واستشهد عليه واشتهر بقراءته، قال أبو عمرو بن العلاء :
الإدغامُ كلامُ العرب الذي يجري على ألسنتها [١/٥٧] لا يُحسنون غيره^(٣).

ولم يوافق أبا عمرو في الإدغام الكبير إلا حمزة في : ﴿بَيْتٌ طَائِفَةٌ﴾^(٤)
﴿وَالصَّافَتِ صَفًّا﴾^(٥)، هذا في المشهور، وأمَّا في غير المشهور فقد روي

(١) البيت من الطويل، ويُنسب لجرير بن خرقاء العجليّ في طبقات فحول الشعراء ١/ ٣٠٩، ٣٥٨، بلفظ: لَيْالِي تَمْنَى، وعليه فلا شاهد فيه، وهو في إبراز المعاني ١/ ٢٥٤، والنشر ١/ ٢٧٥ باللفظ الذي ذكره السمين.

والشاهد فيه إدغام تاء «عَشِيَّة» في تاء «تَمْنَى» إدغاماً كبيراً؛ إذ لا يَتَرَنُّ البيتُ إلَّا به.

(٢) في (م) و(ت): كَقُطِبِ الرَّحَى.

(٣) قول أبي عمرو مذكور في كتاب الإدغام الكبير في القرآن ص ٣٩، والمصباح الزاهر فقرة ٦٦١، وجمال القراء ٢/ ٤٩٠، النشر ١/ ٢٧٥.

(٤) النساء ٨١.

(٥) الصافات ١.

موافقة غيره^(١).

قال أبو عبد الله: «عزاه الناظم إلى أبي عمرو كما فعل صاحب التيسير، وكان الناظم يقرئ به من طريق السوسي؛ لأنه كذلك قرأ، ولأنه في رواية السوسي أعم، ولأن أبا عمرو بن العلاء كان يجمع بين ترك^(٢) الهمز والإدغام في الحذر والصلاة، وترك الهمز إنما اشتهر اشتهاراً عظيماً عن السوسي، ولذلك عزاه الناظم إليه في بابه، وإن كان صاحب التيسير قد عزاه إلى أبي عمرو، كما فعل في الإدغام^(٣)».

وقال أبو شامة: «وأراد - يعني الشاطبي - أن مدار الإدغام على أبي عمرو فعنه أخذ وإليه أسند، وعنه اشتهر من بين القراء السبعة، والإظهار والإدغام كلاهما مروى عن اليزيدي عن أبي عمرو من طريقَي الدوري والسوسي^(٤)».

قلت: وظاهر كلام الناظم - رحمه الله - أن أبا عمرو لم يقرأ إلا بالإدغام؛

(١) قال العلامة ابن الجزري في باب الإدغام الكبير: «أما رواته: فالمشهور به والمنسوب إليه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري وابن محيصن والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر ومسلمة بن عبد الله الفهري ومسلمة بن محارب السدوسي ويعقوب الحضرمي وغيرهم ووجهه طلب التخفيف» اهـ. (النشر ١ / ٢٧٥).

(٢) في (م) و(ت): بدل.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦ / ب.

(٤) إبراز المعاني ١ / ٢٥٥.

لأنه لم يذكر له الإظهار، بل اقتصر على نسبة الإدغام إليه، وسيأتي هذا عند قوله: (١)

فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلاً

لكن صح عنه الوجهان، وهو مشهور، وقد اختار أبو طاهر ابن أبي هاشم (٢) الإظهار، قال: لأن فيه إيتاء كل حرف حقه [من إعرابه] (٣) أو حركة بنيته التي استحقها، والإدغام يلبس على كثير من الناس وجه الإعراب. (٤)

وقال أبو شامة: «ولأنه يؤهم غير المقصود من المعنى، نحو قوله: ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ (٥) و﴿الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ (٦).

قلت: وأي إشكال في المعنى فيما ذكر من الحرفين؟!

وكذلك اختار أبو عبيد (٧) الإظهار، فإنه لم يذكر الإدغام في كتابه البتة،

(١) البيت ١١٨ .

(٢) تقدم عند شرح البيت ١٠٨، ص ٣٥٨ .

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٥٥ .

(٤) ذكر هذا القول عن أبي طاهر أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ٢٥٥ .

(٥) النمل ٤٠، لقمان ١٢ .

(٦) الحشر ٢٤ . وجاء في النسخ الثلاث: «الْمُصَوِّرُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ»، وهو خلاف

المصحف . وانظر: إبراز المعاني ١/ ٢٥٥ .

(٧) القاسم بن سلام، الإمام الكبير، صاحب التصانيف . قرأ على الكسائي وغيره . =

وقال في ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ : القراءةُ عندنا هي الأولى - يعني الإظهارَ - لکراهتنا الإدغامَ ؛ إذ كان تركُّه ممكناً. ^(١)

قوله : (وَدُونَكَ) ظرفٌ وضع موضعَ فعلِ الإغراء ، ومثله : عِنْدَكَ وَإِلَيْكَ ، كأنَّه قيل : الزَمِ الإدغامَ ، ف(الإدغامَ) مفعولٌ به ، و(الكبيرَ) صفته .

قوله : (وَقُطْبُهُ) الواوُ يجوز أن تكونَ للحال ، وأن تكونَ للاستئناف ، ذكرهما أبو شامة ^(٢) ، وفي الأولِ نظرٌ ؛ لأنَّه لم يُغَرِّه به مقيداً بهذه الحال ، أو هي لازمةٌ ، والأصلُ في الحال أن تكونَ مُتَقِلَّةً .
و(قُطْبُهُ) مبتدأٌ ، و(أَبُو عَمْرٍو) خبرُهُ .

وَقُطْبُ كُلِّ شَيْءٍ : مِلاكُهُ وما يدور عليه ، ومنه : قُطْبُ الرَّحَى ، وَيُسْتَعَارُ لكلِّ من عُصِبَتْ به الأمورُ ، فيقالُ لرئيسِ القومِ : قُطْبُهُمْ ؛ لأنَّه تدور عليه أمورُهُم وأحوالُهُم ، ومنه : قُطْبُ النجومِ ؛ لأنَّ عليه دورانُها .

و(فِيهِ تَحَفَّلَ) جملةٌ مستأنفةٌ ، أخبرَ فيها أنَّ الإدغامَ تحفَّلَ - أي اجتمعَ - في أبي عمرو ؛ لشهرته به واعتنائِهِ بأمره ، يقالُ : تحفَّلَ الوادي ، إذا امتلأَ بالماء ، والضَّرْعُ : امتلأَ لبناً ، والنادي : إذا ضاقَ بأهله ، وحفَّلَ الدابةُ صاحبُها ، وتحفَّلَتْ هي ، كلُّ ذلك يُشعرُ بالجمعيَّةِ ، فالضميرُ المجرور لأبي عمرو ، والمرفوعُ للإدغام

= ت ٢٢٤ هـ . (غاية ١٧ / ١ - معرفة ١٧٠ / ١) .

(١) ذكر أبو شامة هذا القول عن أبي عبيد في إبراز المعاني ٢٥٦ / ١ .

(٢) إبراز المعاني ٢٥٤ / ١ .

ويجوز العكس [٥٧/ ب] أي أن أبا عمرو تحفّل واجتمع في الإدغام مجازاً، ويجوز أن يكون (أبو عمرو) عطف بيان، أو بدلاً من (قُطْبُهُ)، والخبر الجملة من قوله: (فِيهِ تَحَفَّلًا) على أن يكون الضمير المجرور للإدغام، والمرفوع لأبي عمرو، بمعنى أن أبا عمرو تحفّل في أمر الإدغام واهتم به واعتنى بشأنه، يقال: احتفل بكذا ولكذا وفي كذا، فيتعدى بالأحرف الثلاثة.

وتحفّل بمعنى احتفل، ومثله: اكتسب وتكسّب، وعلى هذا المعنى يمتنع أن يكون الضمير المجرور لأبي عمرو والمرفوع للإدغام، بخلاف المعنى الأول، فإن الأمرين فيه جائزان كما تقدّم تقريره.

١١٧ - ففِي كَلِمَةٍ عَنْهُ، مَنَسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا

قد تقدّم أن الإدغام يكون في مثلين وفي متقاربين، وكلُّ منهما يكون في كلمة وفي كلمتين، والإدغام في المثلين أقربُ منه في المتقاربين، وفي كلمة أقربُ منه في كلمتين، فلذلك قدّم المصنّف إدغام المثلين على إدغام المتقاربين، وقدّم إدغام المثلين في كلمة على إدغامهما في كلمتين.

ولم يدغم أبو عمرو في المشهور عنه من المثلين في كلمة إلا هذين الحرفين: ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾ من قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْكُمْ مَنَسِكُكُمْ﴾^(١)، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ في

سَقَرَ^(١)، بخلاف ﴿جِبَاهُهُمْ﴾^(٢)، و﴿وُجُوهُهُمْ﴾^(٣)، و﴿بِشْرِكِكُمْ﴾^(٤)، و﴿أَتَعِدَّائِنِي﴾^(٥)، و﴿بِأَعْيُنِنَا﴾^(٦)، فإنه لا يُدْغَم شيئاً من ذلك، وقد رُوِيَ عنه إدغامُ الجميع، لكن من طرقٍ غيرِ مُعَوَّلٍ عليها.

والإدغامُ في ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ أقوى منه في غيره؛ لتحرك ما قبل المدغم، وفي ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ ضعيف؛ لسكون ما قبل المدغم وهو حرفٌ صحيح، وفي ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ و﴿وُجُوهُهُمْ﴾ متوسط؛ لكون ما قبل المدغم حرفٌ مدٌّ ولين، فمدُّه قام مقام حركته.

واختلف في السبب الذي حمل أبا عمرو على تخصيصه ما بين الكلمتين بالإدغام فقليل : جمعاً بين اللغتين، كما أُجمع على إدغام ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ في الحشر [٤]، وعلى إظهاره في الأنفال^(٧)، وليس بطائل.

وقيل : لِثِقَلِ هَاتَيْنِ الكلمتين بكثرة حروفهما وتوالي حركاتهما، بخلاف

(١) المدثر ٤٢ .

(٢) التوبة ٣٥ .

(٣) آل عمران ١٠٦ وغيرها .

(٤) فاطر ١٤ .

(٥) الأحقاف ١٧ .

(٦) هود ٣٧ وغيرها .

(٧) الآية ١٣، من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ .

بأقي الباب .

وقال أبو عبد الله : « ويسوغ أن يقال : لَمَّا كان الإدغامُ إعلالاً - والإِعلالُ محلُّه الآخرُ غالباً - كان الوجهُ في الكلمة الواحدة الإظهارُ ؛ لثَلَايقَعِ الإِعلالُ في الحشو ، لكن لَمَّا تأكَّد ثَقُلُ اللفظ في هَاتَيْنِ الكلمَتين بكثرة الحروف وتوالي الحركات لم يُبالِ بإيقاعه في الحشو ؛ لتأكُّد الحاجةِ إلى التخفيف » .^(١)

قلتُ : الإدغامُ في حشو الكلمة الواحدة أكثرُ من أن يُحصى ، فكيف يجعله قليلاً ؟ !

وقيل : لَمَّا كانت الكلمة الواحدة خفيفةً لِقَلَّةِ حروفها بالنسبة إلى حروف الكل متين غالباً ، استُغني بخِفَّتِها عن تخفيف الإدغام ، وَلَمَّا اتَّفَقَ في هَاتَيْنِ الكلمَتين من كثرة الحروف وتوالي الحركات ما لم يَتَّفَقَ في غيرهما خُصَّتَا [٥٨/أ] بالتخفيف بالإدغام .

والدليل على صحة هَاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ طردهُ الإدغامُ فيما كان من كلمتين ؛ لوقوع الإِعلالِ في محلِّه ، ولكثرة حروف الكلمَتين غالباً إلا ما استثناه لعلَّةٍ .

وفي تسمية هذا النوع « كلمة » نظرٌ لا يخفى ؛ لأنَّ ﴿ مَنَسِكُكُمْ ﴾ كلمتان حقيقةً : مضافٌ ومضافٌ إليه ، و﴿ سَلَكُكُمْ ﴾ كلمتان لفظاً ، وثلاثةٌ تقديرًا ؛ لأنَّ الفاعلَ مضمَرٌ ، ولكن لَمَّا كان الضميرُ متَّصلاً عُدَّ كجزءِ الكلمة تقريباً ،

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٤٥/ب .

ولهذا يقال في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(١) إنها أكثر كلمات القرآن حروفاً^(٢)، وإن كانت أربع كلمات: الفاء، وسيكفي، وكاف الخطاب، وهم. وقد أدغم أبو عمرو وغيره مواضع تأتي في سورها، نحو: ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي﴾^(٤)، ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ﴾^(٥). وروى بعضهم: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾^(٦)، وهو ممتنع؛ لأنَّ الياء مشددة^(٧)، وسيأتي ذلك في نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾^(٨)، و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾^(٩).

(١) البقرة ١٣٧.

(٢) المعروف أنَّ أكثر كلمات القرآن حروفاً قوله تعالى: ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ الحجر ٢٢؛ إذ إنَّ عدد حروفها أحد عشر حرفاً.

(٣) الأنعام ٨٠.

(٤) الزمر ٦٤.

(٥) الكهف ٩٥.

(٦) الأعراف ١٩٦.

(٧) قال العلامة ابن الجزري في (النشر ٢/ ٢٧٤) عن قراءة ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ بياء واحدة مفتوحة مشددة: «وبعضهم يعبر عنه بالإدغام، وهو خطأ؛ إذ المشدّد لا يُدغم في المخفّف، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير، ولا يصحُّ ذلك؛ لخروجه عن أصوله، ولأنَّ راويه يرويه مع عدم الإدغام الكبير» اهـ.

(٨) الأعراف ١٤٢.

(٩) القمر ٤٨.

وقد أورد أبو شامة على المصنّف نحو: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾^(١) و﴿يَخْلُقُكُمْ﴾^(٢) - كما سيأتي في أوّل البيت الآتي - [قال]^(٣): «فإنّه أدغم ذلك وشبهه، وجميعه من باب الإدغام الكبير في كلمة واحدة، وإنّما خصّص هذين الموضعين من باب التقاء المثّلين في كلمة واحدة، وما أوردناه هو من باب المتقاربين، وإنّما ورد عليه من جهة أنّه لم يُقَيّد بالمثّلين، بل قال: (ففي كلمة عنه)، ولم يتقدّم قبل هذا البيت سوى أنّه حَضَّنَا على الإدغام الكبير، ولم يُعرِّفْنَا ما هو، ووقع لي أنّه لو قال عوض البيت السابق:

أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ يُدْغِمُ إِنْ تَحَرَّ رَكَآ وَالتَّقَى الْمَثَلَانِ فِي الثَّانِ^(٤) الْأَوَّلَا
لكان شرحاً للإدغام الكبير، ويأتي قوله: (ففي كلمة عنه) بعد تمهيد قاعدته .
وقولنا^(٥): (إِنْ تَحَرَّكَ وَالتَّقَى) من باب: قاماً وقعدَ الزَّيْدَانِ، وهو الوجه المختارُ
للْبَصْرِيِّينَ في بابِ تَوَجُّهِ الْفَعْلَيْنِ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ^(٦) انتهى^(٧).

(١) يونس ٣١ وغيرها.

(٢) الزمر ٦.

(٣) تكملة لازمة، والقائل هو أبو شامة.

(٤) تصحّفت في النسخ الثلاث إلى: في الباب، والتصويب من إبراز المعاني ٢٥٦/١.

(٥) في (ص) و(ت): «وقوله»، والوجه ما في (م).

(٦) انظر: الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة الثالثة عشر، وشرح الرضيّ على الكافية ١/ ٢٠٤،

وحاشية الصبّان على الأشموني ١٠١/٢.

(٧) إبراز المعاني ١/ ٢٥٦.

والعَجَبُ، كيف أورد عليه ذلك مع إفراد المصنّف لكل نوع باباً^(١)، وإذا كانوا يكتبون بالقرائن الحاليّ ف دَفَع ما يَرِدُ، فَلَأَن يكتبوا بإفراد كل نوع أولى وأحرى.

ومحلُّ خلافِ القراء في الإظهار والإدغام في المثّلين والمتقارِبين أن يتحرّكا، فإن سَكَنَ أولُهُما وَجَبَ الإدغام، نحو: ﴿عَفَوْا وَقَالُوا﴾^(٢)، ما لم يكن حرفَ مدٍّ، نحو: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾^(٣)، ﴿الَّذِي يُوسَّسُ﴾^(٤)؛ لأنَّ المدَّ قائمٌ مقامَ الحركة، ولذلك لم يتعرَّض له المصنّف؛ لأنّه ليس مختلفاً فيه، وهو إنّما وضع هذا النظم في المختلف فيه، وقد يذكّرُ ما اتَّفَقَ عليه خوفَ توهمِ الخلافِ، كقوله في الباب قبله: ^(٥)

وَمِنْ دُونَ وَصَلِ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ
وقوله فيه أيضاً: ^(٦)

وَقِفْ لِكُلِّ بِالْكَسْرِ

(١) في (ص): باباً باباً.

(٢) الأعراف ٩٥.

(٣) يوسف ٧١.

(٤) الناس ٥.

(٥) البيت ١١٣ من فرش سورة أمّ القرآن.

(٦) البيت ١١٥ من فرش سورة أمّ القرآن.

وقوله في يوسف :^(١)

وَتَأْمَنَّا لِّلْكُلِّ

وهو قليل في هذا التصنيف .

قوله : (مَنْسِكُكُمْ) مبتدأ، وفي خبره وجهان : أحدهما الجارُّ الأول، والثاني الجارُّ الثاني، ولابدَّ من مضافٍ، أي استقرَّ عنه إدغام ﴿مَنْسِكُكُمْ﴾ في كلمة [٥٨/ ب] وأحد الجارين يتعلَّق بما تعلَّق به الواقع خبراً، وينبغي أن يُقرأ (مَنْسِكُكُمْ) بالفك؛ لأنَّه إذا قرئ بالإدغام لم يَسْتَقِم وزن البيت إلا بضمِّ الميم موصولةً بواوٍ، فيؤدِّي إلى أن أبا عمرو قرأه كذلك، وليس الأمر كذلك، نعم جائزُ قراءته كذلك من حيث اللغة . فإن قيل : سيأتي في قوله :^(٢)

..... وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ.....

أنَّه لا يمكنُ قراءته إلا بالإدغام وكسرِ الميم موصولةً بياءٍ، وليست بقراءة أبي عمرو ولا غيره، وتقرأ : « قُلُوبِهِمْ و » بضمِّ الميم موصولةً بواوٍ، وليست بقراءة أبي عمرو ولا غيره أيضاً ؟

فالجواب : إنَّما ارتكبناه هناك للضرورة ؛ إذ لا يمكنُ قراءته إلا كذلك، بخلافه هنا، فإنَّه يمكنُ^(٣) قراءته مظهرأ من غير كسرٍ^(٤) للوزن .

(١) البيت ٧٧٣ .

(٢) البيت ١١٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فإنَّه لا يمكنُ » ولا يصحّ، فلعلَّه سهوٌ من النساخ، والله أعلم . =

وَأَمَّا (مَا سَلَكَكُمْ) فَلَا يُقْرَأُ إِلَّا مَدْغَمًا لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ.

قوله: (كَلِمَةً) بوزن^(١) «سِدْرَةٌ»، وهي لغة تميم^(٢)، والأصل: كَلِمَةٌ، بوزن^(٣) نَبَقَةٌ^(٤)، فَخُفِّفْتُ بِالنَّقْلِ. ولو قيل: كَلِمَةٌ بِالْفَتْحِ لَجَازٌ، وَهَذِهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ جَارِيَةٌ فِي كُلِّ ثَلَاثِي كُسِرَتْ عَيْنُهُ، نَحْوُ: كَبِدٌ، وَكَتِفٌ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ حَرْفٌ حَلَقٍ جَاءَتْ لُغَةً رَابِعَةً، وَهَذَا مَقَرَّرٌ^(٥) فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضُوعِ.^(٦)

قوله: «وَبَاقِي الْبَابِ» مُبْتَدَأٌ، وَ(لَيْسَ مُعَوَّلًا) خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِدْغَامُ

= (٤) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) إِلَى: سَكُونِ.

(١) فِي (ت) وَ(م): بِزِنَةٍ.

(٢) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَالْكَلِمَةُ: لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، وَالْكَلِمَةُ: اللَّفْظَةُ، حِجَازِيَّةٌ، وَجَمْعُهَا: كَلِمٌ» اهـ. انظر: اللسان ١٢/ ٥٢٣ (كلم).

(٣) فِي (ت) وَ(م): بِزِنَةٍ.

(٤) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «النَّبَقُ: ثَمَرُ السِّدْرِ. الْوَاحِدَةُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ بِالْهَاءِ. الْجَوْهَرِيُّ: نَبَقَةٌ وَنَبِقٌ وَنَبَقَاتٌ مِثْلُ: كَلِمَةٍ وَكَلِمٌ وَكَلِمَاتٌ» اهـ. اللسان ١٠/ ٣٥٠ (نبق).
(٥) فِي (ت): مَمَّهَدٌ.

(٦) اللُّغَةُ الرَّابِعَةُ هِيَ: فِعْلٌ، بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ بَعْدَ بَيَانِهِ لِأَبْنِيَةِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِي: «وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضُ إِلَى بَعْضٍ، فَ(فَعِلٌ) مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٍ ك: فَخَذٌ يَجُوزُ فِيهِ: فَخَذٌ وَفَخَذٌ وَفَخَذٌ، وَكَذَا الْفَعْلُ ك: شَهَدَ، وَنَحْوُ: كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ: كَتَفٌ وَكَتِفٌ» اهـ.
قَالَ الرُّضِيُّ: «وَجَمِيعُ هَذِهِ التَّفْرِيعَاتِ فِي كَلَامِ بَنِي تَمِيمٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَلَا يُغَيِّرُونَ الْبِنَاءَ وَلَا يُفَرِّعُونَ» اهـ. شرح الشافية ١/ ٣٩/ ٤٠.

باقي الباب ليس معوّلاً عليه، فحذف المضاف للعِلْم به، كما حذفه في قوله :
فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَسِكُكُمْ . . .

ويجوز أن يكون التقدير : ليس معوّلاً على إدغامه، أو ليس معوّلاً عليه بإدغام،
وإنما حذف متعلّق (معوّلاً) لأجل القافية، وفي مثل هذا الحذف نظر؛ لأنَّ
المعنى على إقامة هذا الجارِّ مقامَ الفاعل، إذ التقدير : ليس إدغام باقي الباب
معوّلاً عليه، فليس في (معوّلاً) ضميرٌ، بل القائم مقامَ الفاعل نفسُ «عَلَيْهِ»،
ومن كان كذلك تعذّر حذفه؛ إذ الفاعلُ والنائبُ منابه لا يُحذفان، إلّا أن يكونَ
التقدير : ليس معوّلاً هو عليه، وليس كذلك معنى، ولو قيل بأنّه ارتكب مذهبَ
الكوفيّين في جواز حذفِ الفاعل لكان أولى؛ محافظةً على المعنى. ^(١)

١١٨ - وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلاً

أي متى التقى مثلاً - بشروطهما المذكورة في البيت الآتي - فلا بُدَّ من
إدغام أولهما في ثانيهما، وقد تقدّم أن ذلك فيما إذا تحرّكا، فإن سكّن الأولُ
وجب الإدغام، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ ^(٢)، ﴿إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾ ^(٣)،
﴿عَفَوْا وَقَالُوا﴾ ^(٤)، وإن سكّن الثاني امتنع الإدغام؛ لتعذّره لفظاً، نحو: ﴿كَمَثَلِ

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٨٨ - ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨ - ١٢٤.

(٢) المائدة ٦١.

(٣) الأنبياء ٨٧.

(٤) الأعراف ٩٥.

الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ^(١) ﴿إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا﴾^(٢)، فإدغامُ تاءِ ﴿الْعَنْكَبُوتِ﴾
و﴿الصَّلَاةِ﴾ متعذرٌ في تاءِ «الاتِّخَاذِ» لسكونها.

والإدغامُ من كلمتين واردٌ في القرآن في سبعة عشر حرفاً، وأهمِل منه
عشرة؛ إذ لم يلتقِ من العشرة الباقية مثلاً متحرّكاً، وتلك العشرة هي: الجيمُ
[٥٩/أ]، والحاءُ والشينُ المعجمتان، والذالُ والذالُ والزايُ والصادُ والضادُ
والطاءُ والظاءُ.

وبقي من الحروف - أيضاً - الألفُ والهمزةُ:

أما الألفُ: فلا يتصورُ فيها إدغامٌ.

وأما الهمزةُ: فأبوعمرٍ - الذي هو قُطْبُ الإدغام - إذا التقى عنده همزتان فإمّا
أن يتَّفقا في الحركة، وإمّا أن يَخْتلِفا:

فإن اتَّفقتا أسْقَط إحداهما، وهل هي الأولى أو الثانية؟ خلافٌ يأتي في موضعه^(٣)
وتظَهَر فائدته فيما نذكره.

وإن اختلفا بالفتح^(٤) سهَّل الثانية بما ستعرفه إن شاء الله تعالى.^(٥)

(١) العنكبوت ٤١.

(٢) المائدة ٥٨.

(٣) انظر ص ٧٨٨، باب الهمزتين من كلمتين (البيت ٢٠٢).

(٤) هكذا في النسخ الثلاث، والمراد: وإن اختلفا بالحركة.

(٥) انظر ص ٨١١، باب الهمزتين من كلمتين (البيت ٢٠٩).

وأما الإدغام في المتقاربين فيرد في ستة عشر حرفاً يأتي - إن شاء الله تعالى - بيانها في بابها. ^(١)

ومما يدغم في باب المثلين آخر سورتي الرعد وإبراهيم إذا وصلاً بالبسملة عند من يرى ذلك لأبي عمرو ^(٢)، قال أبو شامة: «وقد ذكر فيه خلاف» ^(٣).

قلت: وجه جريان الخلاف أن آخر السورة في حكم الموقوف عليه، فكأنه لم يلتق مثلاً، فلذلك لم يدغم هذا القائل وإن كان يدغم في غيره، وهذا كما تقدم من أنه لا بد من البسملة أول الفاتحة إذا وصلت بآخر القرآن عند كل القراء لأن وضعها أن يكون مبتدأ بها.

ومما يمتنع إدغامه نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ ^(٤) وإن صدق عليه أنه التقى مثلاً متحركاً لفظاً؛ لأن الألف فاصلة بين المثلين تقديرًا، فهي معتد بها، ولذلك لا بد منها في الوقف، وقد أتى بها في الوصل في ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ ^(٥) و﴿أَنَا

(١) انظر: باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، ص ٤٨٥ وما بعدها.

(٢) من قوله تعالى في آخر الرعد، آية ٤٣: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، وقوله في آخر إبراهيم، آية ٥٢: ﴿وَلْيَذْكُرُوا الْأَلْبَابِ﴾، فتدغم الباء التي في آخر الآيتين السابقتين في باء البسملة عند وصلها بها.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٥٩.

(٤) العنكبوت ٥٠ وغيرها.

(٥) الكهف ٣٨.

أُحْيِيَ ۞^(١) كما سيأتي، فكانت في حكم الموجودة.

قوله: (وَمَا كَانَ): (مَا) في موضع رفع بالابتداء، وهي إمَّا شَرْطِيَّةٌ، أو موصولة، و(كَانَ) تَامَّةٌ، وفاعلها ضميرٌ عائِدٌ على (مَا).

و(مِنْ مِثْلَيْنِ) في موضع الحال^(٢) من فاعِلِ (كَانَ)، و(فِي كَلِمَتَيْهِمَا) [ظرف]^(٣) متعلِّقٌ به الحال، وأضاف «الكلمتين» إلى ضمير^(٤) المثلين للملابسة بينهما.

قوله: (فَلَا) جوابٌ أو خبرٌ، فالفاء واجبةٌ على الأوَّل، جائزةٌ على الثاني.

والجملتان من (كَانَ) ومن (فَلَا بُدَّ): في موضع جزمٍ على الأوَّل. ولا محلٌّ للأولى لكونها صلة، والثانية في موضع رفعٍ خبراً، على الثاني.

و(لَا) نافيةٌ للجنس، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌ معها على الفتح، و(بُدَّ) في الأصل ظرفٌ، و(مِنْ إِدْغَامٍ) خبرٌ (لَا).

و(مَا كَانَ): (مَا) موصولةٌ أو موصوفة، و(كَانَ) ناقصةٌ، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على (مَا)، و(أَوْ لَا) خبرٌ (كَانَ)، ويجوزُ أن يكون ظرفاً، فألفه بدلٌ

(١) البقرة ٢٥٨.

(٢) في (ص): «في موضع رفع والحال»، وفي (ت) و(م): «في موضع رفع الحال»، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ.

(٣) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ.

(٤) في النسخ الثلاث: «ضميرَي المثلين»، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ إذ إنَّ الضمير «هما» من قوله: «في كلمتيهما» ضميرٌ واحدٌ يعودُ على المثلين.

من التنوين، وأن يكون «أَفْعَل تفضيل» فألفه للإطلاق، وهذا كما تقدم أول القصيد عند قوله: ^(١)

..... في النَّظْمِ أَوَّلًا

و(إِدْغَام) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، ويجوز أن يُقَدَّرَ هذا المصدرُ مبنياً ^(٢) للفاعل فيكون الفاعلُ محذوفاً، ومبنياً للمفعول على خلافٍ في ذلك.

١١٩ - كَيْعَلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأَمْرٌ تَمَثَّلًا

مثل بثلاثة أنواعٍ من المثليين:

الأول: ما تحرك فيه ما قبل المدغم نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا [٥٩/ب] فِي السَّمَوَاتِ﴾ ^(٣) ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ ^(٤).

الثاني: ما سكن فيه ما قبله وهو حرفٌ صحيحٌ نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ ^(٥).

الثالث: ما سكن فيه ما قبله وهو حرفٌ علةٌ نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ^(٦)، وكأنه قصد

(١) البيت ١.

(٢) في (ت) و(م): «مبنى»، وكذا في الموضع الآتي، والمثبت من (ص).

(٣) آل عمران ٢٩ وغيرها.

(٤) التوبة ٨٧.

(٥) الأعراف ١٩٩. وسيأتي في باب الهمز المفرد أن السُّوسِيَّ عن أبي عمرو يُبدِلُ كلَّ همزة ساكنة غير معزومة حرف مدٍّ مُجَانِسٍ لحركة ما قبلها؛ لذا ضبطت قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ﴾ على الإبدال.

(٦) البقرة ٢ وغيرها.

متابعة قول الداني في تيسيره : « سواء سکن ما قبله أم تحرك » .^(١)

وقد تقدم أن الإدغام وقع في سبعة عشر حرفاً ، وهي : الباء والتاء والثاء والياء ، والحاء والسين المهملتان ، والراء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو .

أمثلتها : ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٢) ﴿ ذَاتِ الشَّوْكَ تَكُونُ ﴾^(٣) ﴿ ثَالِثِ ثَلَاثَةٍ ﴾^(٤) ﴿ نُودِيَ يَمُوسَى ﴾^(٥) ﴿ لَا أَبْرَحَ حَتَّى ﴾^(٦) ﴿ النَّاسُ سُكَّرُوا ﴾^(٧) ﴿ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ ﴾^(٨) ﴿ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾^(٩) ، ﴿ وَمَنْ يَتَغَيَّرْ ﴾^(١٠) ولم يلتق غينان

(١) انظر : التيسير ص ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٠ .

(٣) الأنفال ٧ .

(٤) المائدة ٧٣ .

(٥) طه ١١ .

(٦) الكهف ٦٠ .

(٧) الحج ٢ .

(٨) ص ٢٤ .

(٩) التوبة ٨٧ .

(١٠) آل عمران ٨٥ .

في غيره، ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾^(١)، ﴿الْغَرَقَ قَالَ﴾^(٢)، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾^(٣)،
﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾^(٤) ﴿يَعْلَمَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥) ﴿وَأَحْسَنَ نَدِيًّا﴾^(٦)، ﴿إِنَّهُ هُوَ
الْغَفُورُ﴾^(٧) ولا تضرُّ الصلةُ فاصلةً لما سيأتي، ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكَةُ﴾^(٨).

وتمثله بـ ﴿الْعَفْوَ وَأَمْرٌ﴾ فيه مسامحةٌ من حيثُ إنه إخفاءٌ لا إدغام، وسيُنصُّ
هو على ذلك في آخر باب إدغام المتقارين^(٩).

قوله: (كَيْعَلَمْ) يجوزُ أن يكونَ مرفوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأٍ مضمَر، أي: هو
ك: ﴿يَعْلَمُ﴾، أو منصوبه، أي: أعني ك: ﴿يَعْلَمُ﴾.

(١) المطففين ٢٤.

(٢) يونس ٩٠.

(٣) طه ٣٥.

(٤) النحل ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

(٥) الأحزاب ٥١.

(٦) مريم ٧٣.

(٧) يوسف ٩٨ وغيرها.

(٨) آل عمران ١٨.

(٩) وذلك عند قول الشاطبي (البيتان ١٥٦، ١٥٧):

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا
خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْهُمْ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلَا

والمراد بالإخفاء هنا: الاختلاس، وهو النطق ببعض الحركة. انظر: إبراز المعاني ١/ ٣٠٠.

وما بعده عطفٌ عليه ، حُذِفَ العاطفُ ، وله نظائرٌ منها قولهم في أحد التأويلين :
أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا .^(١)

قوله : (تَمَثَّلًا) أي تَشَخَّصَ وَتَصَوَّرَ وَتَبَيَّنَ ، من : مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، إذا انتصب قائماً بشخصه^(٢) . والجملةُ مستأنفةٌ فلامحلٌّ لها ، ويجوز أن تكونَ في موضع الحالِ ممَّا تقدَّم ، وإنَّما أفرَدَ الضميرَ لأنَّه بتأويلٍ : تَمَثَّلَ ما ذكرته ، أو تَمَثَّلَ ذلك ونحوه .

ثمَّ ذَكَرَ شرطَ الإدغام فقال :
١٢٠ - إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسِي تَنْوِينَهُ أَوْ مُثْقَلًا
أي إذا لم يكن الأول من المثليين تاء متكلِّمٍ ، وعبرَ عنه بـ « الْمُخْبِرِ » لأنَّ المتكلِّمَ مخبرٌ عن نفسه في قوله : قمتُ وفعلتُ ، ونحوهما .
وقوله : (أَوْ مُخَاطَبٍ) عطفٌ على (مُخْبِرٍ) ، أي : أو يكن تاء مُخَاطَبٍ .^(٣)

(١) وعلى التأويل الثاني يكون « سمكاً ، تَمْرًا » بدلاً من « لحمًا » ، وإلى هذا التأويل ذهب ابنُ جَنِّيٍّ والسُّهَيْلِيُّ ؛ لأنَّ الحروف دالَّةٌ على معانٍ في نفس المتكلِّم ، وإضمارها لا يُفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتأكيد وغير ذلك . انظر الأشموني ١١٧/٣ .
وتقدَّم الكلام على قوله : أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا ، عند شرح البيت ١١٠ ص ٣٧٠ .
(٢) انظر اللسان ١١/٦١٤ (مثل) .
(٣) في (م) : « تاء مخبر » ، وهو سهو .

قوله: (أَوِ الْمُكْتَسِي) عطفٌ على (تَا)، أي: أو يكن المثل الأول من المثلين^(١) مكتسباً بالتنوين، واستعار اسم الكسوة للتنوين لأنه كاللباس للكلمة، والحلية التي يُترنن بها؛ لأنه دالٌّ على أصالتها وعدم شبهها، فإنه^(٢) لا يُعَدُّ من كلمةٍ غير إضافةٍ ولا ألفٍ ولا مٍ إلَّا لعلَّةٍ فيه، كما هو معروفٌ في علم الإعراب.

قوله: (أَوْ مُثَقَّلًا) عطفٌ على (الْمُكْتَسِي).

والسبب في استثناء هذه الأشياء أن تاء المخبر والمخاطب يمنع إدغامهما مجموع أمرين: كونهما على حرفٍ واحد، مع سكون ما قبلهما حرفاً صحيحاً، فالإدغام في ذلك مُجَحَّفٌ به.

وقيل: لأن تاء^(٣) المتكلم والمخاطب فاعلٌ، والإدغام تقريبٌ من الحذف، والفاعل لا يُحذف.

وأما (أَنْتَ تُكْرَهُ)^(٤) فبالحمل على ما التاء فيه فاعلةٌ طرداً للباب. وقيل: لأن [النون]^(٥) لَمَّا أُخْفِيَتْ قبل التاء فكأنَّ التاء [أ/٦٠] مدغمٌ فيها، والمدغمُ

(١) سقط من (ت): من المثلين.

(٢) في (ت): ولأنه.

(٣) تصحفت في (ص) و(م) إلى: ياء.

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ﴾ بسورة يونس ٩٩.

(٥) تكملة لازمة.

فيه لا يُدغم، وسيأتي هذا موضحاً عند قوله: ^(١)
وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ
إن شاء الله تعالى .

وأما المنون: فلأن التنوينَ كلمةً فاصلةً بين المثليين، فمنعتُ من الإدغام،
وأيضاً فإنَّ التنوينَ - كما تقدّم - كالحلية والزينة لما هو فيه، والإدغام يُذهبُه،
فلذلك اجتنبَ فيما هو فيه .

فإن قيل : كيف اعتددتُم بالتنوين فاصلاً ومنعتُم به ^(٢) الإدغام، ولم تعتدوا
بصلة الضمير في ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ ^(٣) و﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾ ^(٤) وهي فاصلةٌ بين
المثليين، بل الاعتدادُ بها أولى؛ لأنها جزءٌ من الضمير على قولٍ، والتنوينُ زائدٌ
على ماهية الكلمة اتفاقاً؟

فالجواب: أنَّ الصلّةَ غيرُ مُعتدٍّ بها، ولذلك تذهبُ وقفاً غيرَ معوّضٍ عنها
في حالٍ من الأحوال، وهي حرفُ علةٍ، والتنوينُ كلمةٌ مستقلةٌ، صحيحٌ جلدٌ
ولذلك تُنقلُ إليه حركةُ الهمزة، ويُعتدُّ به في وزن الشعر ^(٥)، ويُبدلُ منه ألفٌ

(١) البيت ١٢٠ .

(٢) سقطت «به» من (ص) .

(٣) الإسرائ ١ وغيرها .

(٤) آل عمران ١٨٠ .

(٥) وكذلك الصلّة يُعتدُّ بها في وزن الشعر، لذا لا يصلح ذكرُ هذا ضمنَ الجواب .

في الوقف في حالٍ من أحواله ، وهي ما إذا كان ما قبله مفتوحاً ، وأيضاً فليس في الصلّة ما في التنوين من كونه كالزينة واللّباس لما هو فيه ، وأيضاً فقد تُحذف الصلّة وصلّاً في فصيح الكلام نحو : ﴿يُودَّه﴾^(١) و ﴿نُوْلَه﴾^(٢) - كما سيأتي قريباً^(٣) - وهي لغة لبني كلاب ، وأيضاً فإنّ الصلّة تُحذف لالتقاء الساكنين ، والتنوين يُثبت ويكسر ، وأيضاً فإنّه إذا اجتمع تنوينٌ وحرفٌ علّةٌ حُذف حرفُ العلّة وبقي التنوين ، نحو : قاضٍ وغازٍ ، رفعاً وجراً ، وأيضاً فالصلّة إشباعٌ لحركة الضمير ، على أن بعضهم منع من الإدغام في ﴿سَبَحَنَهُ هُوَ﴾^(٤) و ﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾^(٥) اعتداداً بالصلّة ، وقد نصّ أبو حاتم^(٦) وغيره على ذلك ، والإدغام هو المشهور .

وأما المثقلُ : فلائنه لا يدغم إلا ساكنٌ في متحرّكٍ ، فإذا سكّته لتدغمه في غيره استحال أن يدغم غيره فيه ، والفرض أنه مدغمٌ فيه ، نحو : ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾^(٧) ،

(١) آل عمران ٧٥ .

(٢) النساء ١١٥ .

(٣) في باب هاء الكناية ، ص ٦٠٤ .

(٤) يونس ٦٨ وغيرها .

(٥) آل عمران ١٨٠ .

(٦) سهل بن محمد السجستاني ، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٠٨ ، ص ٣٥٨ .

(٧) القمر ٤٨ .

﴿فَتَمَّ مِيقَلْتُ﴾^(١)، فلا يمكن إدغامه إلا بحذف أحد الحرفين من المشدّد، وما ذكرته هو المشهور.

وقد نقل إدغام جميع ما تقدّم ذكره، فنقل إدغام ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) وفيه مانعان من الإدغام: أحدهما كونه تاء المخاطب، والثاني كونه مثقلاً.

وروى بعضهم إدغام المثقل، وذلك على لغة تخفيف المشدّد، وقد تقدّم أنّ ذلك وارد في كلمة باصطلاح القراء، نحو: ﴿إِنْ وَلِيَ اللَّهُ﴾^(٣).

وروى بعضهم إدغام: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا﴾^(٤)، كأنه لم يعتد بالتنوين لحذفه وقفاً.

قوله: (إِذَا) شرطٌ حذف جوابه؛ لدلالة ما تقدّم عليه، أي إذا لم يكن كذا فلا بُدَّ من إدغام ما كان أولاً.

قوله: (تَا مُخْبِرٍ) خبرٌ (يَكُنْ)، وقصر لفظ (تَا) لأنه إحدى اللغتين، وجعله أبو شامة - على عادته - ضرورة^(٥).

(١) الأعراف ١٤٢.

(٢) الإسراء ٧٤.

(٣) الأعراف ١٩٦. وانظر شرح البيت ١١٦، ص ٤١٢.

(٤) آل عمران ١٩٢، ١٩٣.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٦١.

قوله: (الْمُكْتَسِي) عطفٌ على الخبر، وكان من حقه أن تظهر فتحة الياء،
ولكن قُدِّرَتْ ضرورةً، كقوله [٦٠/ب]: ^(١)
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ . . .

وقد وقع ذلك في السَّعة ^(٢)، قرأ زيد بن علي رضي الله عنهما ^(٣): ﴿مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ ^(٤) بسكون الياء .

(١) هو جزء من صدر بيت للنابعة الذبياني، وهو قوله:
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالسَّحَاةِ فِي الثَّأْدِ
والبيت من البسيط، وهو في ديوانه ص ٣٠، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٥٢،
وأشعار الشعراء الستة ١/ ١٨٨، وإبراز المعاني ٣/ ٣٩١، وخزانة الأدب ٤/ ٥، واستشهد
به المصنّف في الدرّ المصون ٤/ ٤٠٨ .
والشاهد فيه إسكان الياء من «أَقَاصِيهِ» ضرورةً.

(٢) أي توسّعاً في استعمال الحركات للضرورة، قال المبرّد عن ذلك: «وإنما جاز ذلك
لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاسَ
هذه الحركة على الحركتين: الضمة والكسرة، الساقطتين، فشبّهها بهما». انظر: الكامل
٩٠٨/٢ .

(٣) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، أخو جعفر الباقر،
ت ١٢٢ هـ. (السير ٥/ ٣٨٩) .

(٤) المائة ٨٩. وهذه القراءة في: الكشف ١/ ٦٤٠، والقرطبي ٦/ ٢٧٩، والبحر المحيط
٤/ ١٠، والدرّ المصون للمصنّف ٤/ ٤٠٧، وهي في المصادر السابقة جميعاً عن جعفر
الصادق، وليس عن زيد بن علي كما ذكر المصنّف هنا.

قوله : (تَنْوِينُهُ) مفعولٌ ثانٍ لـ « مُكْتَسِي » ؛ لأنَّ الْمُكْتَسِيَّ اسْمُ فاعِلٍ ، و « اِكْتَسَى » يتعدَّى لواحد ، و (مُثَقَّلًا) عطفٌ على الخبر أيضاً . ثمَّ مَثَل ذلك فقال :

١٢١ - كَكُنْتُ تُرَبَّابًا أَنْتَ تُكْرَهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَلْتُ مُثَلًا
أتى بالأمثلة على ترتيب ما استثناه في البيت السابق : ف ﴿ كُنْتُ تُرَبَّابًا ﴾ ^(١) ،
مثالٌ لتاء المخبر . و ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ ﴾ ^(٢) لتاء المخاطب ﴿ وَمَا كُنْتُ تَتَلَوًّا ﴾ ^(٣) ،
وهذا هو الأصل في الباب ؛ لأنَّ المانع فيه هو كونه فاعلاً ، والفاعل لا يُحذف ،
وحُمِل هذا عليه ، هذا إن جعلنا العِلَّةَ ذلك ، فأما إذا جعلناها كونها على حرفٍ
واحد ، ساكناً ما قبلها صحيحاً ، فلا فَرْقَ بينهما في المانع . و ﴿ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤)
لِما نُونٌ ، وفي الحقيقة لم يَلْتَقِ في هذا النحو مثلاً ، وقد تقدَّم الاعتراضُ بِصِلَةِ
هَاءِ الكناية والجواب عنه ^(٥) . و ﴿ فَتَمَّ مِيقَلْتُ ﴾ ^(٦) للمثقل ، ومثله : ﴿ مَسَّ سَقَرٌ ﴾ ^(٧)

(١) النبأ ٤٠ .

(٢) يونس ٩٩ .

(٣) العنكبوت ٤٨ .

(٤) البقرة ١١٥ وغيرها .

(٥) انظر شرح البيت السابق ، ص ٤٢٦ .

(٦) الأعراف ١٤٢ .

(٧) القمر ٤٨ .

﴿وَحَرَّ رَاكِعًا﴾^(١) ﴿وَاحِلَ لَكُمْ﴾^(٢).

قوله: (كَكُنْتُ تُرَابًا) كقوله: «كَيْعَلَمَ مَا»^(٣)، وحذف العاطف من المعاطيف كما حذفه هناك.

قوله: (وَأَيْضًا) مصدرٌ ل: أَضَى يَئِضُ، أي رَجَعَ، فمعنى قولِ القائل: وقال أيضًا، وفعل أيضًا، أي فعل راجعاً، ف«أَيْضًا» مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي: إِنِّي أَرْجِعُ إِلَى تَمَثُّلِ النُّوعِ الرَّابِعِ وَلَا أَقْتَصِرُ عَلَى تَمَثُّلِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ. وكأنه قال: وَأُمَثِّلُ ذَلِكَ رَاجِعاً، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنِّي قَطَعْتُ التَّمَثُّلَ، بَلْ أَرْجِعُ إِلَيْهِ وَأُكْمِلُهُ.

قوله: «مُثِّلَ» فيه ضميرٌ يعودُ على جميع ما تقدَّم، بالتأويل المتقدِّم في (تَمَثَّلًا)^(٤) أي: مُثِّلَ جميعُ ما تقدَّم، أو يعودُ على (تَمَّ مِيقَاتُ) فقط، أي: مُثِّلَ بِهِ كَمَا مُثِّلَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ.

و(تَمَّ مِيقَاتُ) مبتدأ، و«مُثِّلَ» خبره، وإن جعلنا مرفوعه عائداً على الجميع بالتأويل المتقدِّم كانت الجملة من «مُثِّلَ» مستأنفةً أو حاليةً، كما تقدَّم في «تَمَثَّلَ».

(١) ص ٢٤.

(٢) النساء ٢٤. وقرأ أبو عمرو بفتح الهمزة والحاء من ﴿وَاحِلَ﴾، انظر التيسير ص ٩٥.

(٣) البيت ١١٩.

(٤) البيت ١١٩.

١٢٢ - وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتَجَمَّلَا

هذا كالأعراض والجواب على القاعدة، وهو أنه قد اجتمع مثلاًن وليس فيهما مانع من الموانع المتقدمة، ومع ذلك فقد روي إظهاره، وهو قوله تعالى في لقمان [٢٣]: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾، وقد أجاب عنه بأنه قد سبق أن المثلَّ لا يُدغم في غيره، نحو: ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾^(١)، والنون هنا ساكنة مخفأة عند كاف ﴿يَحْزُنُكَ﴾ فكأنها مدغم فيها؛ لأن في الإخفاء تقريباً من الإدغام، وكثيراً ما يُسمونه به كما ستعرفه، فلما أشبهت هذه الكلمة ما هو مثقل امتنع إدغام ما فيها كما يمتنع فيما أشبهها.

ويجوز أن يقال: هذا أيضاً من جملة المستثنى مما التقى فيه المثلاًن، ذكره مع علته، بخلاف ما تقدم فإنه لم يذكر مع واحدٍ منهما علّة صريحاً، بل ذكر في بعضها إيماء [٦١/أ]، كما قررته في قوله: ^(٢) أو المكتسي تنوينه

والواو في (أظهرُوا) لبعض الرواة والنقلة لا لجميعهم؛ لأنهم مختلفون في ذلك، بعضهم يجزّيه على قاعدته ولا يستثنيه ألبتة، والإدغام يروى من طريق الدوري^(٣)، وروى الإظهار من طريق غيره، وعليه عوّل صاحب

(١) القمر ٤٨ .

(٢) البيت ١٢٠ .

(٣) أي إدغام الكاف من قول الله تعالى: ﴿يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ مروي عن الدوري عن أبي عمرو من الطرق التي روت الإدغام الكبير مطلقاً عنه، والإظهار في هذا الحرف بعينه =

«التيسير»، وتبعه الناظم في ذلك، ذكر هذه العلة أبو طاهر ابن أبي هاشم^(١)، وكأنَّ المصنّف - رحمه الله - أراد بذکر هذه العلة التنبيه على صحة استثناء تاء المخبر والمخاطب فقال: إنَّهم أظهرُوا في ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ لهذه العلة، وهي موجودة في التاءين المذكورتين. وقال آخرون: لَمَّا كان الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام كان فيه إعلالٌ، والإدغامُ إعلالٌ، فلو أدغمتِ الكافُ لاجتمع فيه إعلالان.

قوله: (أَظْهَرُوا) قد تقدّم أنَّ الضمير يرجعُ إلى بعضِ الرواة؛ لِمَا ثَبَتَ من جريان الخلافِ بينهم.

قوله: (فِي الْكَافِ) عدِّي «أَظْهَرَ» بـ «فِي»؛ لَأَنَّهُ ضَمَّنَهُ معنًى: أَوْقَعُوا الإظهارَ في الكافِ.

وقوله: (يَحْزُنْكَ) بدلٌ من (الْكَافِ) على حذف مضافٍ، أي: كافِ ﴿يَحْزُنْكَ﴾، ولولا تقديرُ هذا المحذوفِ لكان من باب إبدال^(٢) الكلِّ من البعضِ وهو مفقودٌ في لسانهم عند الجمهور، وهذا واضحٌ بينٌ.

= مرويٌّ من طريق غير الدُّوريِّ عن أبي عمرو، من الطُّرُق التي رَوَتْ الإدغامَ الكبيرَ مطلقاً عنه. ولَمَّا كان صاحب «التيسير» قد ذكر الإظهارَ عن الدوريِّ في الإدغام الكبير، والإدغام عن السوسيِّ، كان مذهبُ السوسيِّ - بناءً على ما تقدّم - الإظهارُ في: ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾، والله أعلم.

(١) ذكر أبو شامة ذلك عن أبي طاهر في إبراز المعاني ١/ ٢٦٣.

(٢) في (ت): «بدل». وفي (م): البدل.

وقد استشكل أبو عبد الله عبارة الناظم، فقال: «في قوله: [وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ] ^(١) إشكال؛ لأنَّ المستعمل: أظهر حرف كذا عند حرف كذا، وأدغم حرف كذا في حرف كذا» ثمَّ أجاب بأنَّ «تصحيح الكلام بأنَّ يُقَدَّرَ: وقد أظهرُوا في فصل الكافِ كَافٌ ﴿يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾» ^(٢).

قوله: (إِذِ النُّونُ): (إِذْ) فيها معنى التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا غيرَ مرَّةٍ ^(٣)، و(النُّونُ تُخْفَى) في محلِّ خفضٍ بإضافة الظرف إليها، و(قَبْلَهَا) متعلِّقٌ بـ (تُخْفَى)، والضميرُ في (قَبْلَهَا) عائِدٌ على (الْكَافِ) المذكورةِ بالتأويل الذي ذكرناه أولاً.

ولمَّا كان التقديرُ عند غيري: وقد أظهرُوا في فصل الكافِ كَافٌ ﴿يَحْزُنُكَ﴾ قال هنا: «والضميرُ في (قَبْلَهَا) يعودُ على كَافٍ ﴿يَحْزُنُكَ﴾ المحذوف» ^(٤).

قوله: (لِتَجَمَّلَ) أي عِلَّةُ الإظهارِ الإخفاء، وعِلَّةُ الإخفاءِ تحصيلُ الجمالِ فالضميرُ المستترُ يجوزُ عَوْدُهُ على الكافِ، أي: لِتَجَمَّلَ الْكَافُ المذكورةُ بإظهارها كما جُمِّلَ ما أدغم ما قبله فيه بتلك، ويجوز أن يكون المعنى: لِتَجَمَّلَ بِالْإِظْهَارِ المانعُ من إعلالها بعد إعلال ما قبلها. ويجوزُ عَوْدُ الضميرِ على (النُّونِ)،

(١) ما بين الحاصرتين من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ب، وجاء بدلاً منه في النسخ الثلاث كلمة: كذا.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ب.

(٣) انظر شرح البيت ٦، ص ٣٥.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ب، ٤٧/أ.

ويكون ذلك إعلماً بسبب إخفاء النون عند الكاف، كَمَلَّ به البيت، وقد وقع نحو ذلك في قوله: ^(١)

وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينِ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا بِلا غَنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا

أي الذي اقتضاه النظر في تجميل اللفظ وتحسينه بهذه النون عند الكاف هو الإخفاء، كما أنَّ الذي اقتضاه في حسن النون والتنوين وجمالهما عند اللام والراء هو الإدغام بغير غَنَّةٍ، وقيل: تجميلها هو الإتيان [٦١ / ب] بها كاملة الغَنَّةِ مع إظهار الكاف، وفي هذا نظر؛ لأنَّ ذلك موجودٌ مع الإدغام.

واللَّامُ فِي (لِتَجْمَلَا) لَامٌ «كَي»، وهي متعلِّقةٌ بقوله: (تُخْفَى)، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنَّ»، والألفُ للإِطلاق.

* * *

(١) البيت ٢٨٦ من باب أحكام النون الساكنة والتنوين.

١٢٣- وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعْلَلًا

أي : وعند المصنِّفين وأهل الأداء، أضمرهم لدلالة الحال عليهم وإن لم يجز لهم ذكرٌ.

و(الْوَجْهَانِ) يعني بهما الإظهار والإدغام، و«ال» فيهما للعهد؛ لأنَّهما قد تقدَّما في الذِّكْر، ومحلُّ الوجهين: كلُّ موضعٍ التقى فيه مثلاً بسبب الحذف، وقد يكون المحذوف حرفاً واحداً، وقد يكون حرفين، على ما سيأتي تمثيلهما.

ووجهُ الإظهارِ النظرُ إلى الأصل، والأصل لم يلتقِ فيه مثلاً؛ للفصل بذلك الحرف الذي عرَضَ حذفه، نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾^(١)، إذ الأصل: يَتَّبِعِي، فالياءُ فاصلةٌ، فلما دخل الجازمُ حُذِفَ حرفُ العِلَّةِ: فمَنْ نظرَ إلى الأصل أظهر؛ لأنَّ الحرفَ [المحذوف] ^(٢) كالموجود، ومَنْ نظرَ إلى اللفظ أدغم؛ لأنَّ ذلك الحرفَ إنما ذهبَ لِمُقْتَضٍ، وذلك المُقْتَضِي موجودٌ، فكأنَّ الحرفَ لم يكن موجوداً لفظاً ولا تقديرًا.

ويُحَسِّنُ الإظهارَ - أيضاً - أنَّ المحذوفَ منه قد أُعِلَّ مرَّةً، فإدغامه إعلالٌ له مرَّةً ثانيةً، وفي ﴿يَكُ كُذِّبًا﴾^(٣) حذفان، فإدغامه يجعلُ فيه ثلاثَ إعلالاتٍ،

(١) آل عمران ٨٥.

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) غافر ٢٨.

وإليه أشار المصنّف بقوله : (تَسَمَّى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا).

قوله : (وَعِنْدَهُمْ) الظاهر أنّه خبرٌ مقدّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأ مؤخر، و(فِي كُلِّ) متعلّق بالاستقرار الذي تعلّق به الظرف.

ويجوز أن يكونَ (فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) هو الخبر، و(عِنْدَهُمْ) متعلّق بما تعلّق به الجار، أو يكونَ (عِنْدَهُمْ) حالاً.

وجوز أبو عبد الله في (الْوَجْهَانِ) أن يكونا فاعلاً بـ (عِنْدَهُمْ) ^(١)، وهذا ليس مذهباً للجمهور، إنّما قال به الأخفش، يرفع بالظرف وحرف الجر وإن لم يعتمدا على أشياء ذكرتها في كتب النحو.

و(فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) متعلّق بالظرف؛ لوقوعه موقع الفعل، أو بما تعلّق به الظرف.

قوله : (تَسَمَّى) جملة في موضع الصفة لـ (مَوْضِعٍ)، ونُسِبَتِ التسمية إلى الموضع تجوزاً، ووجه ذلك أنّه لَمَّا وُجِدَ فِيهِ مَا اقْتَضَى تَلْقِيَهُ بِذَلِكَ نُسِبَتِ التسمية إليه، فكأنّه هو تَسَمَّى، وهو مطاوعٌ لـ : سَمِيَتْهُ، أي : سَمَوْهُ مُعَلَّلًا، فَتَسَمَّى بِذَلِكَ، ولو قُرِئَ : (يُسَمَّى) بضمّ الياء - من تحت - مبنياً للمفعول، لكان أحسن، وهو حقيقة الحال.

(١) قال أبو عبد الله : «والألف واللام في [الوجهان] لتعريف العهد؛ لأنّه يعني بهما ما عهد ذكره من الإظهار والإدغام قبل، وارتفاعهما بالابتداء [أو] الفاعلية» اهـ. اللّاحِظ الفريدة لوجه ٤٧/ب.

و(لِأَجْلِ الحَذْفِ) : الظاهرُ أنَّه متعلِّقٌ بـ(تَسَمَّى)، و(مُعَلَّلًا) مفعولٌ (تَسَمَّى) أي : تَسَمَّى هذا الموضعُ - من أجل أنَّه حُذِفَ منه حرفٌ - مُعَلَّلًا، ويجوزُ تعلُّقه بـ(مُعَلَّلًا) أي هو مُعَلَّلٌ لِأَجْلِ ما حُذِفَ منه، وكلُّ كلمةٍ أحدُ حروفِها الأصولِ حرفٌ عِلَّةٌ - وهي الألفُ والواوُ والياءُ [٦٢/أ]، كيف كانت، ويَجْمَعُها قولُك : «واي» - يقال فيها : كلمةٌ مُعَلَّلةٌ، فإن طرأَ على حرفِ العِلَّةِ حُذْفٌ أو قَلْبٌ قيل فيها : كلمةٌ مُعَلَّلةٌ، كأنَّه حصلَ فيها إعلالٌ ومرضٌ لِمَا لَحِقَها من التغييرِ .

وقولُ المصنِّفِ : (مُعَلَّلًا) من : عِلَّلَه، لا من : أَعَلَّه، لكنَّ المعروفَ أن يقال : أَعَلَّه فهو مُعَلَّلٌ، وأمَّا عِلَّلَه فهو مُعَلَّلٌ فغيرُ معروف .

قال أبو شامة : «ولا يَبْعُدُ استعمالُه بمعناه، [نحو : أَنْزَلَ وَنَزَلَ]» .^(١)

قلتُ : [٢] وهذا ليس بقياسٍ حتَّى يَنْقَاسَ على «أَنْزَلَ وَنَزَلَ»، وعلى تقدير التسليمِ لذلك فلا نُسَلِّمُ أَنَّ «أَنْزَلَ وَنَزَلَ» بمعنى واحدٍ، بل بينهما فَرْقٌ ذَكَرْتُهُ في «الدَّرِّ المصنُون»، وفيه مباحثٌ حَسَنَةٌ هناك .^(٣)

وقال أبو عبد الله : «مُعَلَّلٌ وَمَعْلُولٌ واحدٌ» انتهى .^(٤)

قلتُ : مَعْلُولٌ - من : عِلَّلَه - ليس بهذا المعنى، بل من : عِلَّلَه بالشُّرْبِ، أي سَقَاهُ

(١) إبراز المعاني ١ / ٢٦٤ .

(٢) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

(٣) الدر المصنوع ٣ / ٢١ .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٧ / ب .

مرّةً بعد أخرى، وأما بمعنى : حصل فيه العلة، فإنّما يُقال فيه : أعلّه - رباعياً - فهو مُعلّ، فالأقرب أن يُقال : إنَّ (مُعلّلاً) من : علّله، أي جعل فيه العلة والتعليل لا أن «أفعل» و«فعل» بمعنى واحدٍ من تلك الحثيثة المذكورة، بل من هذه الحثيثة.

ثم ذكر الأمثلة فقال :

١٢٤ - كَيْبَتَغٍ مَجْزُوماً وَإِنْ يَكُ كَذِباً وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا

قوله : (كَيْبَتَغٍ) هو كما تقدّم في نحو : ^(١)

كَيْعَلَمُ مَا فِيهِ

إلا أن قوله هنا : (كَيْبَتَغٍ) وما عطف عليه يؤهّم أن لهذه الكلمات أخوات تُشبهها، وليس كذلك، بل الوارد من هذا النوع - الذي التقى فيه مثلان بسبب الحذف - هي هذه المواضع الثلاثة، ولأجل هذا الإيهام قال أبو عبد الله : «والوجه أن تكون الكاف زائدة، و(يَبَتَغٍ) خبر مبتدأ محذوف، وتقديره : ذلك ؛ ليعمل ما فيه من معنى الإشارة في قوله : (مَجْزُوماً)» انتهى. ^(٢)

وتلك : الأول : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ ^(٣)، وقد تقدّم أنه لم يلتق غينان معجمتان في القرآن غيرهما، الأصل : يَبْتَغِي، فالياء لام الكلمة، فلما دخل الجازم حُذف حرف العلة، وهل حُذف به أو حُذف عنده، والجازم إنّما حُذف غيره ؟ قولان

(١) البيت ١١٩ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٧ / ب .

(٣) آل عمران ٨٥ .

عند النحويين يطولُ الكلامُ بذِكْرِهِما، وقد حَقَّقْتُهُما - والله الحمد - في كتب النحو، فلمَّا حُذِفَ حرفُ العِلَّةِ التقى مثلاًن، فمِنْ ناظِرٍ إِلَى الأصل، وَمِنْ ناظِرٍ إِلَى اللفظ، فمِنْ ثَمَّ جاء الوجهان.

قال الداني: «الإظهارُ مذهبُ ابنِ مجاهدٍ^(١) وأصحابِهِ، والإدغامُ مذهبُ الداجوني^(٢) وغيره، وقرأتُ بالوجهين». ^(٣)

الثاني: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ في غافر [٢٨]، الأصل: يَكُونُ، مضارعُ «كَانَ»، فلمَّا دخلَ الجازمُ سَكَنَ آخرُ الفعل - وهو النونُ - فالتقى ساكنان وأولُهُما حرفٌ مدٌّ فحُذِفَ، فبقي «وَإِنْ يَكُنْ»، والعربُ كَثُرَتْ «كَانَ» وما تصرفَ منها في كلامهم، فاجترؤوا عليها بالحذف، فحُذِفَتْ لأمُها تخفيفاً، فبقي (وَإِنْ يَكُ).

والحذفُ والإثباتُ لغتان فصيحتان، قال تعالى في النحل [١٢٧]: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾، وقال في النمل [٧٠]: ﴿وَلَا تَكُنْ﴾.

ولحذفِ نونِ «يَكُنْ» المجزومِ شرطان: أحدهما ألا يكونَ ساكناً، والثاني ألا يتصلَ بهاءٍ ضميرٍ، على خلافٍ في الأول [٦٢/ب]، وهذا خاصٌّ بـ«يَكُونُ»

(١) تقدّمتُ ترجمته عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٢.

(٢) محمد بن أحمد بن عمر، أبوبكر الرَّمْلِيُّ يُعرف بالداجوني الكبير، إمام مشهور ثقة. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن محمد بن موسى الصُّورِيِّ وغيره. روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً زيد بن أبي بلال وغيره. ت ٣٢٤ هـ. (غاية ٧٧/٢ - معرفة ٢٦٨/١).

(٣) التيسير ص ٢١.

أَلَا تَرَى أَنَّ «يَصُون» و«يَهُون» إِذَا جُزِمَا لَمْ يَجْزُ حَذْفُ نَوْنِهِمَا بِحَالٍ، فَلَمَّا صَار اللفظُ ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ جَاءَ الْإِظْهَارُ اعْتِبَارًا بِأَبِ الْأَصْلِ، وَالْإِدْغَامُ اعْتِبَارًا بِأَبِ اللَّفْظِ. وَالْإِظْهَارُ هُنَا أَقْوَى مِنَ الْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّ الْفَاصِلَ هُنَا حَرْفَانِ، بِخِلَافِ ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ فَإِنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَيْضًا فَأَحَدُ الْمَحذُوفَيْنِ - هُنَا - حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَالْمَحذُوفُ هُنَاكَ حَرْفٌ عِلَّةٌ.

الثالثُ: ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾^(١) أَصْلُهُ: يَخْلُو، مِنْ: خَلَا وَالْخُلُوءُ، فَلَمَّا وَقَعَ جَوَابًا لِلأَمْرِ جُزِمَ وَحُذِفَتِ الْوَاوُ، فَالْتَقَى لَامَانِ، فَنَشَأَ الْخِلَافُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِالْأَعْتَابَرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ.

قوله: (كَيْبَتَغ) قد تقدّم أن في الكاف وجهين: الزيادة وعدمها.

قوله: (مَجْزُومًا) حَالٌ مِنْ (يَبْتَغِ)، وليس الاحترازُ مِنْ «يَبْتَغِي» غيرِ مجزومٍ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ فِرْعٌ عَنْ غَيْرِهِ.

قوله: (وَإِنْ يَكُ كَذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ) عطفٌ عَلَى (يَبْتَغِ)، فَحَكْمُهُمَا حَكْمُهُ.

قوله: (عَنْ عَالِمٍ) يجوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَا فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْ قَوْلِهِ:

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ

أَيُّ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْوَجْهَانِ مَرْوِيَانِ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا.

و(الْخَلَا) - بِالْقَصْرِ - فِي الْأَصْلِ: الرُّطْبُ مِنَ الْحَشِيشِ، وَكُنْتُ بِهِ عَنْ

العلم ؛ لأنَّ الخَلَا يَتَفَعُّ به الناسُ انتفاعاً عاماً ، كذلك يَتَفَعُّون بالعلم^(١) ، بل أعظم ، ولم يَكْفِ أن جعلَ للعالمِ خَلَاءً حتَّى وصفه بالطَّيب ، ويجوزُ تعلُّقه بمُقَدَّرٍ ، أي : خُذْهُمَا عن عالمِ هذه صفته ، وأراد به : إمَّا أبا عمرو ؛ لأنَّه قُطِبُ البابِ وعنه أُخِذَ ، وإمَّا اليزيديَّ ؛ لأنَّه هو الذي اشتهر ذلك عنه ونَشَره ، وإمَّا صاحبَ « التيسير » ؛ لأنَّه مختصرٌ لكلامه ، أي : أخذته أنا عن عالمٍ متَّصِفٍ بذلك . وإمَّا نَفْسَه ، قاله السخاوي^(٢) ، وفيه بعدٌ عن نَفْسِ أبي القاسم ؛ فإنَّه يَهْضِمُ نَفْسَه .

وقيل : معنى (طَيِّبُ الْخَلَا) أي حسن الحديث ، يقال : فلان طَيِّبُ الْخَلَا إذا كان حسن الحديث ، والله أعلم .

١٢٥ - وَيَقُومُ مَا لِي ثُمَّ يَقُومُ مَنْ بِلَا خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلَا

أورد المصنّفُ هذا البيتَ دَفْعاً لِوَهْمٍ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هذا النوعَ من جُمْلَةِ الأنواعِ المتقدِّمةِ التي التقى فيها مثلاً بسببِ إعلالِها بالحذف ، ووجهُ الوَهْمِ أَنَّ الأصلَ : يَا قَوْمِي مَا لِي ، يَا قَوْمِي مَنْ يَنْصُرُنِي ، فلَمَّا حُذِفَ ياءُ المتكلمِ التقى ميمَانِ ، فينبغي أن يجيء فيه الوجهان المتقدِّمان .

ووجهُ دَفْعِ هذا الوَهْمِ أَنَّ هذا ليس من المعتلِّ بالحذف في شيء ؛ وذلك أَنَّ اللغةَ الفصيحةَ حذفتُ الياءَ ألبتَّةَ ، والاجتزاءُ عنها بالكسرة ، فصار حذفُ الياءِ

(١) في (م) : بالعالم .

(٢) نقل أبو شامة هذا القولَ للسخاوي في إبراز المعاني ١ / ٢٦٥ .

شَرَعاً^(١) شائعاً، فَنُوسِيَتِ الْيَاءُ كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ، فليس ثمَّ فاصلٌ تقديرًا يُنْظَرُ إليه يَمْنَعُ مِنَ الْإِدْغَامِ كَمَا نُظِرَ إِلَيْهِ فِي ﴿يَبْتَغِ﴾ و﴿يَخْلُ﴾ و﴿يَكُ﴾، فَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ إِدْغَامُهُ عِنْدَ مَنْ يُدْغِمُ، وَلَمْ يَجْرِ فِيهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْيَاءَ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مُضَافٌ إِلَيْهَا، بِخِلَافِ مَا حُذِفَ مِنْ ﴿يَبْتَغِ﴾ وَأَخْوِيهِ، فَإِنَّهُ جُزْءُ كَلِمَةٍ، وَجُزْءُ الْكَلِمَةِ مُلْتَفَتٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ [٦٣/أ] بَعْضُهَا، بِخِلَافِ كَلِمَةٍ أُخْرَى؛ فَإِنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَلَمْ يَشْتَدَّ الطَّلَبُ لَهَا اشْتِدَادَهُ لِمَا لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ، وَقَدْ يُعَكِّسُ هَذَا الْبَحْثُ فَيَقَالُ: إِذَا اعْتَدَدْتُمْ بِبَعْضِ الْكَلِمَةِ فَاصِلاً، فَلَأَنْ تَعْتَدُوا بِكَلِمَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ فَاصِلَةً أَوَّلِي؟

وَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْيَاءَ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهَا.

قال أبو شامة: «وَكأنَّ النَّازِمَ أَوْرَدَ هَذَا الْبَيْتَ فِي صُورَةِ الْاِحْتِجَاجِ عَلَى تَرْجِيحِ الْإِدْغَامِ فِي الْمَعْتَلِّ فَقَالَ: قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ هَذَا، فَكَذَا مَا سَبَقَ» انتهى.^(٢)

وفيه نظر؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِهِ فَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ مَعَ قِيَامِ الْفَارَقِ كَمَا عَرَفْتَهُ، وَهُوَ أَنَّ يَاءَ ﴿يَبْتَغِ﴾ وَنَحْوَهُ فِي حُكْمِ الْمَوْجُودَةِ، لَوْلَا مَا عَرَضَ مِنَ الْحَذْفِ بِخِلَافِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ نَصَّ الدَّانِيُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الْمَعْتَلِّ فَقَالَ: «وَلَا أَعْلَمُ خِلَافاً فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَقُومُ مَنْ﴾ و﴿وَيَقُومُ مَالِي﴾ وَهُوَ مِنَ الْمَعْتَلِّ» انتهى.^(٣)

(١) سقط «شريعاً» من (ت).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٦.

(٣) التيسير ص ٢١. والآيتان هما: هود ٢٩، غافر ٤١.

وفي جعله هذا من المعتلّ نظرٌ لا يخفى ؛ لما عرفت أنّهما كلمتان متضايقتان ،
إلاّ أنّه تَسَمَّحَ في عبارته من حيث كانت الياءُ ضميراً متّصلاً شديدة الاتصال
بما قبلها ، مع أنّ المتضايقتين - من حيث الجملة - شيءٌ واحد .

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ستُّ لغاتٍ ، أفصحها ما ذكرته من
حذفها ، وقد حرّرتُ ذلك جميعه بشواهد في غير هذا الموضع .^(١)

قوله : (وَيَقُومُ مَالِي) مبتدأ ، و (ثُمَّ يَقُومُ مَنْ) عطْفٌ عليه ، وخبرُ المبتدأ
قوله : (أُرْسِلَا) ، والألفُ ضميرُ تثنيةٍ عائدةٌ على المبتدأ وما عطف عليه .
و (على الإدغام) متعلّقٌ بـ (أُرْسِلَا) .

ومعنى (أُرْسِلَا) : أُطْلِقَا وأُسْلِكَا ، والتقديرُ : هذان اللفظان أُطْلِقَا على
طريقة الإدغام وأُسْلِكَا .

قوله : (بِلاَ خِلَافٍ) في موضع الحال من مرفوع (أُرْسِلَا) ، أي : أُرْسِلَا
متتفياً عنهما الخلاف ، أو مُلتبسَيْن بنفي الخلاف .

(١) في (ص) و (م) : الموضوع .

واللغاتُ الستُّ هي : حذفُ الياء والاكْتِفَاءُ بالكسرة ، أو إثباتُها ساكنةً ، أو إثباتُها مفتوحةً ،
أو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، والخامسُ كذلك لكن بحذف الألف والاجتزاء بالفتحة
عنها ، والسادسُ الاكْتِفَاءُ عن الإضافة بنيتها وجعلُ الاسم مضموماً كالمنادى المفرد .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وحاشية الصبّان على الأشموني ٣ /

١٥٥ ، ١٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٥٦ - ٥٨ .

قوله : (لَا شَكَّ) خبرها مقدرٌ ، أي لَا شَكَّ فِيمَا نَقَلْتُهُ لِصِحَّةِ طَرُقِهِ . والجملةُ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ في ذلك تسديداً وتأكيذاً .

١٢٦ - وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِّكَوْنِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مِنْ تَنَبُّلًا

يريدُ أنَّ الإدغامَ في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾^(١) هو الصحيحُ ، وأنَّ الإظهارَ للعلَّةِ المذكورةِ ضعيفٌ ، وأشارَ بالقومِ إلى أبي بكر ابنِ مجاهدٍ وغيره من البغداديين ، فَإِنَّهُمْ التَّزَمُوا إِظْهَارَ هَذَا النَّوعِ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ الْإِدْغَامَ إِنَّمَا شُرِعَ تَخْفِيفًا ، وَهَذَا اللَّفْظُ قَلِيلُ الْحُرُوفِ ، فَهُوَ خَفِيفٌ فِي نَفْسِهِ ، وَهَذَا مُرَدُّدٌ بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ الْآتِي مِنْ قَوْلِهِ :

بِإِدْغَامٍ لَكَ كَيْدًا

فأنَّه أَقَلُّ حُرُوفًا مِنْهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أُدْغِمَ ، وَعَنَى بِقَوْلِهِ : (مَنْ تَنَبَّلًا) غَيْرَ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ الْقَدَمَاءِ ، وَأَنَّ هَذِهِ عَلَّةٌ مُرَدُّودَةٌ مِنَ الْمَشَائِخِ الْقَدَمَاءِ النَّبَلَاءِ .

قال الداني : «وبه - يعني بالإدغام - قرأتُ» .^(٢)

وفي الجملةِ فهذه عَلَّةٌ ساقطةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِمَّا أَنْ يَعْنُوا بِقِلَّةِ الْحُرُوفِ قِلَّتَهَا لَفْظًا أَوْ خَطًّا : فَإِنْ عَنَوْا ذَلِكَ خَطًّا فَالْخَطُّ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي الْإِدْغَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، وَإِنْ عَنَوْا لَفْظًا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ﴿قَالَ لَهُمْ﴾^(٣) كِلَاهُمَا ثَلَاثِيٌّ أَوْ سَطُهُ أَلْفٌ ؟ !

(١) الحجر ٥٩ وغيرها .

(٢) التيسير ص ٢١ .

(٣) البقرة ٢٤٣ وغيرها .

قوله: (وَإِظْهَارُ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعلِهِ [٦٣/ب]، و(ءَالَ لُوطٍ) مفعوله.

قوله: (رَدَّهُ مِنْ تَنَبُّلًا) خبرُ المبتدأ.

قوله: (لِكَوْنِهِ) متعلِّقٌ بـ (إِظْهَارُ).

قوله: (قَلِيلَ حُرُوفٍ) منصوبٌ على خبر «الكَوْنُ»؛ لأنَّ المصدرَ يعملُ عملَ فَرْعِهِ. وقال أبو عبد الله: «هو منصوبٌ على الحال؛ لأنَّ المصدرَ قبله مصدرٌ (كَانَ) التامة، فأما الناقصة فلا مصدرَ لها» انتهى. ^(١)

وهذا الذي ذكره من كون الناقصة لا مصدرَ لها قولٌ مرجوحٌ، بل الصحيح أنَّ لها مصدرًا، ويدلُّ عليه قولُ الشاعر: ^(٢)

بِذَلِّ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ وَعَلَيْكَ يَسِيرُ
فـ «إِيَّاهُ» خبرٌ «كَوْنُكَ»، ولا جائزٌ أن ينتصبَ حالاً لكونه ضميراً، والحال شرطُها التأكيدُ والاشتقاق، وفي البيت بحثٌ لا يحتمله ما نحن فيه.

(١) اللآلي الفريدة لوجه ٤٨/ب.

(٢) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في تخليص الشواهد ص ٢٣٣، وابن عقيل ١/٢٣٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٩٩، والشرطة الثانية منه في أوضح المسالك ١/٢٣٩، والهمع ٢/٧٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١/١٣٠. والشاهد فيه قوله: «وَكُونُكَ إِيَّاهُ» حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

و(مَنْ) موصولةٌ أو موصوفةٌ، وهي فاعلٌ (رَدَّهُ)، ومفعولُهُ ضميرٌ «الإظهار» .

و(تَنْبَلْ) أي انتقى واختار الأنبلَ، والنُّبْلُ: الجودةُ، أي: مَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي الْعِلْمِ وَتَدَرَّبَ فِي النَّبْلِ .

[وقيل: (تَنْبَلْ) بمعنى: مات، وكأنَّه كنايةٌ عن ذلك؛ لأنَّ المَيِّتَ يُطْرَحُ عَلَيْهِ النَّبْلُ] ^(١)، وهي الحجارةُ الصَّغارُ، يعني: رَدَّهُ مَنْ مَاتَ وَقَدَّمَ عَهْدَهُ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الرَّدَّ قَدِيمٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ .

و(تَنْبَلْ) لا محلَّ له إن كانت (مَنْ) موصولةً، ومحلُّه الرفعُ إن كانت موصوفةً. ثُمَّ ذَكَرَ مَا رُدَّ بِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ فَقَالَ:

١٢٧ - بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهَرٌ بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَا عَتَلَى

وَجْهُ الرَّدِّ وَاضِحٌ، وَهُوَ كَوْنُ الْكَلِمَةِ الْأُولَى عَلَى حَرْفَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ أُدْغِمَتْ وَفِي التَّحْقِيقِ «لَكَ» كَلِمَتَانِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ كَلِمَةٌ أُخْرَى .

وَحَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ ^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَكَ كَيْدًا» لَا يُشْبِهُ ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ اسْمٍ لَوْ أُظْهِرَ لِأَدْغَمٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٣) فَأَعْطِيَ حَكَمَهُ «انتهى» ^(٤).

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٢) أي عن الناظم الشاطبي، رحمه الله.

(٣) يوسف ٥٦.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/أ.

وقد شرح أبو شامة هذا فقال : « وقيل : لا يستقيم هذا الرد ؛ لأن (لك) كلمتان : اللام حرف جر ، والكاف مجرورة المحل بها ، فهي قائمة مقام اسم مظهر ، وهو يوسف ، فكما يدغم ﴿ لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ ﴾ فكذا الكاف التي هي كناية عنه » انتهى .^(١)

يعني : فهذا جواب عن الرد على ابن مجاهد ؛ فإن له أن يقول : لا يلزم من إدغام ﴿ لك كيدا ﴾ - وإن كان قليل الحروف - إدغام ﴿ ءآل لوط ﴾ للفرق الذي ذكر ، وهذا متنى حقيق لم يرجع إلى شيء ؛ لأن الإدغام أمر لفظي ، فلا فائدة في قولهم : قام مقام اسم لو أظهر ذلك الاسم لأدغم ؛ إذ لا مدخل لذلك في الإدغام المتأثر باللفظ دون التقدير .

ثم قال : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) أي : لو غلب في الحجة باحتجاجة بإعلال ثاني « ءآل » لاعتلا في حجته . يعني أن القائل بالإظهار لو اعتل في الإظهار بإعلال الثاني - إذا صح النقل - فقال : لا أدغم لئلا يتواتر عليه إعلاان ، لقويت حجته .

وقد استشكل الناس عبارة الناظم في قوله : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) ، فقال أبو عبد الله : « وقوله : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) إلى آخر البيت [٦٤ / أ] فيه نظر ، ومعنى (حَجَّ) : غلب ، يقال : حاجه فحجه ، أي فغلبه في الحجة » .^(٢)

وقال أبو شامة : « لو احتج من اختار الإظهار ، استعمل (حَجَّ) بمعنى احتج »

(١) إبراز المعاني ١ / ٢٦٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨ / أ .

كَفَرًا وَافْتَرَا، وَكَسَبَ وَاكْتَسَبَ، والمعروفُ أَنَّ حَجَّ بِمَعْنَى غَلَبَ فِي الْحُجَّةِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى^(١). فَإِنْ حُمِلَ مَا فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَبْقَ لِقَوْلِهِ: (لَا عَتَلَى) فَائِدَةٌ؛ فَإِنَّ مَنْ غَلَبَ فِي حُجَّتِهِ مُعْتَلٍ، أَي: وَمُرْتَفَعٌ^(٢). انتهى.

وما ذكرته من التأويل الأول لا يُبْقِي إشكالاً.

وقوله: (إِذَا صَحَّ) بعد قوله: (بِإِعْلَالٍ) من البديع، وهو الذي يُسَمِّيهِ الْأَدْبَاءُ: الطَّبَاقَ، وَالتَّضَادَّ، وَمِنْ أَحْسَنِهِ: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^(٣) و﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾^(٤). ومعنى (إِذَا صَحَّ): أَي إِذَا صَحَّ لَهُ الْإِظْهَارُ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، وَإِنَّمَا قَالَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ شَكٌّ فِي نَقْلِ الْإِظْهَارِ، وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ، حَتَّى قَالَ الدَّانِيُّ فِي غَيْرِ

(١) هو جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري في الأنبياء (٣٢٢٨) باب: وفاة موسى وذكره بعدُ، والتفسير (٤٤٥٩، ٤٤٦١) باب: قوله: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾، وباب: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾، وفي القدر (٦٢٤٠) باب: تحاج آدم وموسى عند الله، وفي التوحيد (٧٠٧٧) باب: قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، ومسلم (٢٦٥٢) في القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام، وأحمد (٣/٣١٤)، ومالك في الموطأ (١٦١٧) في القدر، باب: النهي عن القول بالقدر، والحميدي في مسنده (١١١٥، ١١١٦).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٧.

(٣) النجم ٤٤.

(٤) النجم ٤٣.

« التيسير » : « لا أعلم الإظهار فيه من طريق الزيدي » .^(١)

ففاعل (صَحَّ) ضميرٌ يعودُ على الإظهار المتقدم، أو المدلولِ عليه في هذا البيت بقوله : (مُظْهِرٌ) ، وظاهرُ كلامِ أبي عبد الله أَنَّ الضميرَ في (صَحَّ) للنَّقلِ المتعلِّقِ بإعلالِ ثاني «آل» ، فإنَّه قال : « وقوله : (إِذَا صَحَّ) إشارةٌ إلى أَنَّ الحِجَّةَ إِنَّمَا تَقْوَى إِذَا صَحَّ النِّقْلُ فِيمَا يُحْتَجُّ لَهُ ، أي : ولو حَجَّ مُظْهِرٌ بإعلالِ ثاني «آل» - وهو الألفُ - إِذَا صَحَّ النِّقْلُ لَاعْتَلَى » انتهى .^(٢)

فظاهرُ هذا ما ذكرته ، لكنَّه لا معنى له ؛ لأنَّ «آل» متَّفَقٌ على أَنَّهُ معتلٌّ ، وإنَّما اختلفَ في كَيْفِيَّةِ إعلالِهِ ، وقد يُجابُ عنه بأنَّه إِنَّمَا أتى بـ (إِذَا) لَأَنَّهَا للتحقيق ، فلا يضرُّه هذا التقييدُ بهذا الشرط .

قوله : (بِإِدْغَامٍ) متعلِّقٌ بـ «رَدَّه» في البيت السابق ، و«إِدْغَامٌ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله .

قوله : (وَلَوْ حَجَّ) هذا الامتناعُ جوابُهُ (لَا عَتَلَى) ، وقوله : (بِإِعْلَالٍ) متعلِّقٌ بـ (حَجَّ) ، وهذا يُقْوَى كونَ (حَجَّ) بمعنى احتَجَّ ، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله أيضاً .

قوله : (إِذَا صَحَّ) شرطٌ جوابُهُ مقدَّرٌ يدلُّ عليه (لَا عَتَلَى) ، أي : إِذَا صَحَّ الإظهارُ واحتَجَّ القائلُ به بما ذُكِرَ اعتلَى ، ولا جائزُ أن يكونَ (لَا عَتَلَى) هو الجوابُ ؛ لأنَّ (إِذَا) لا تُجابُ باللام ، إِنَّمَا يُجابُ به «لَوْ» .

(١) « جامع البيان » للداني ٣٩٥ / ٢ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨ / أ .

ثم ذكر وجه إعلال ثاني «آل» فقال :

١٢٨ - فإبداله من همزة هاء أصلها وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَأَوْ أَبْدَلَا

أي فإبدال ثاني «آل» من همزة، تلك الهمزة أصلها هاء، يعني أن أصل «آل» : أَهْلٌ، فأبدلت الهاء همزةً، فبقيت همزة ساكنة بعد أخرى مفتوحة، فوجب قلب الثانية إلى حرف يجانس حركة ما قبلها، نحو : آمَنَ، ففيه إعلالان : الأول قلب الهاء همزةً، والثاني قلب الهمزة ألفاً، فلو أدغم لأعل ثلاث إعلالات. ^(١)

قال أبو شامة : « فأبدلت الهاء همزةً، كما قيل : أَرَقْتُ فِي هَرَقْتُ » انتهى. ^(٢)

وهذا سهو فاحش ؛ لأن «أَرَقْتُ» هو الأصل، من : أَرَأَقَ يُرِيقُ إِرَاقَةً، ثم أُبدلت الهمزة هاءً فقليل : هَرَقْتُ، وقد نصَّ النحويون على ذلك، وضمَّوا إليها أخوات أُبدلت فيها الهمزة هاءً، نحو : هَنَرْتُ الثَّوبَ، وَهَرَحْتُ الماشية [٦٤ / ب]، يريدون : أَنَرْتُ وَأَرَحْتُ، وقد تزاود الهاءُ في «أَرَأَقَ» فيقال : أَهَرَأَقَ يُهَرِيقُ، ومنه الحديث : « كَانَتْ امْرَأَةٌ تُهَرِّقُ الدَّمَاءَ » ^(٣)، وسيرجعُ هو إلى ما ذكرتُ.

(١) في (ت) و(م) : مرَّات .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٦٨ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث بلفظ : «تُهَرِّقُ»، وصوابه : تُهَرَأَقُ، كما في جميع المصادر الآتية ؛ لأنَّ المراد به دمُّ الاستحاضة، وهو أمرٌ قهريٌّ، والحديث من كلام أمِّ سلمة رضي الله عنها، وهو عند مالك في الموطأ (ص ٥١) في الطهارة، باب : المستحاضة، وأخرجه الشافعي في مُسنَّده، انظر : شفاء العيِّ بتخريج مسند الشافعي (١ / ١٣٧)، وأبوداود (٢٧٤، ٢٧٥) في الطهارة، باب : في المرأة تستحاض، وأحمد (٦ / ٣٢٠)، والنسائي =

ثم قال أبو شامة : « وهذا القول - وإن اعتمد عليه جماعة - فهو مجرد دعوى ، وحكمة لغة العرب تأبى ذلك ؛ إذ كيف يُبدل من الحرف السهل - وهو الهاء - حرفٌ مستثقل وهو الهمزة التي من عادتهم الفرار منها حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً على ما عُرف من بابه ، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان فهي في موضع لا يمكن إثباتها فيه ، بل يجب قلبها ألفاً ، فأى حاجة إلى اعتقاد هذا التكثير [من التغيير] ^(١) بلا دليل ، وفي لفظ (ماء) قام دليل على إبدالها همزة لتقوى على الإعراب ، وأما (أرقت) فالهاء فيه بدل من الهمزة ، وليست الهمزة بدلاً من الهاء ، كذا يقول أهل النحو ، وهو الموافق للقياس » انتهى . ^(٢)

أما قوله : « وإن اعتمد عليه جماعة » فالقول هو قول إمام النحو سيبويه ، زعم أن أصل « آء » : أهل ، ففعل فيه ما تقدم ^(٣) ، وأما الجماعة فمنهم : ابن أبي

= (١١٨ / ١) في الطهارة ، باب : ذكر الاغتسال من الحيض ، والبيهقي (٣٣٢ / ١) ، ٣٣٣ ، ٣٣٤) في كتاب الحيض ، باب : المعتادة لا تميز بين الدمين ، وقال : « هذا حديث مشهور . . . إلا أن سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة » ، والدارمي (١٩٩ / ١) في غسل المستحاضة وذكره الجصاص في مختصر اختلاف العلماء (١٦٥ / ١) ، وابن حجر في التلخيص الحبير (١٧٩ / ١) وقال : « قال النووي : إسناده على شرطهما » .

(١) تكملة من إبراز المعاني ١ / ٢٦٨ .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٦٨ .

(٣) لم أجده في الكتاب ، ونقل ذلك عن سيبويه أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨ / أ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٠ =

هاشم وابن مهران^(١) وأبو عمرو الداني وغيرهم^(٢)، اختاروا هذه العلة لأنها ليست منقوضة بما ذكر من: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾.

وأما قوله: «فهو مجرد دعوى» ليس بمسلم، بل لها دليل حسن، وهو التصغير؛ لأن العرب تقول في تصغير «آل»: أهيل، فاستدلنا بذلك على ما ذكر، كما استدلل على أن ميم «فم» مبدلة من واو، بقولهم: فويه وأفواه، وعلى أن أصل «ماء»: مَاه، بقولهم: مويه ومياه.

وأما قوله: «إذ كيف يُبدلون من الحرف السهل» إلى آخره، معارضٌ بإبدال الهمزة وجوباً وجوازاً من حروف العلة التي هي أخف الحروف، خصوصاً الألف.

وقوله: «وفي لفظ ماء قام دليل» إلى آخره، كالجواب عن سؤالٍ مقدّر، وهو أن يقال له: كما ادّعي في «ماء» أن همزته بدل من هاء، كذلك هذا.

فأجاب بأن الدليل قائم على ذلك في «ماء»، وهو ما ذكرته من التصغير والتكسير، ولكن نفس هذا الدليل قائم في «آل» كما عرفته.

= ١٠٣، والمتع لابن عصفور ١/٣٤٨، ٣٥٠، ولسان العرب ١١/٣٠ (أهل).

(١) أحمد بن الحسين، أبو بكر ابن مهران، مؤلف كتابي «الغاية» و«المبسوط» في القراءات، ضابط محقق ثقة. ت ٣٨١ هـ. (غاية ١/٤٩ - معرفة ١/٣٤٧).

ولم أجد نصه فيما يتعلق بأصل ﴿آل﴾ في كتابيه المذكورين.

(٢) انظر: التيسير ص ٢١، والنشر ١/٢٨١.

وأما قوله: «وأما (أَرَقْتُ) فالهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة»، هذا رجوعٌ إلى الحق، وهو عكسٌ ما قدَّمته عنه، والظاهرُ أنَّه نقل ذلك أولاً عن غيره، بدليل أنَّه رجع عنه هنا، ولكنَّ قوله: «كذا يقول أهلُ النحو» ظاهره يُشعرُ بأنَّ غيرهم يخالفهم، وليس كذلك.

وكونُ «آل» بدلاً من «أهل» ردَّه بعضهم بأنَّ «أهل» يضافُ ولا يضافُ، ويضافُ للعظيم والحقير، و«آل» يلزَمُ الإضافة، وقد يُقطع عنها ضرورة، كقوله: ^(١)

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدِنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ

ولا يضافُ إِلَّا لِمَنْ له شأنٌ، فلا يقال: آلُ الحَجَّام، وله أحكامٌ، فلو كان «آل» بمعنى «أهل» ومحولاً منه لما خالفه، وهذا غيرُ لازم؛ لأنَّه يحدثُ بالتغيير ما لم يكن قبله. [٦٥/أ]

ثمَّ قال: (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوِ أَبْدِلَا)، أي: وقد ذهب جماعةٌ، منهم أبو الحسن الكسائيُّ وأبو الحسن ابنُ شنبوذ ^(٢)، إلى أن أصلَ ألفِ «آل»

(١) البيت من الرمل، لم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٤، والمساعد ٢/ ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٥، وعمدة الحفاظ (أول)، والدرر ٥/ ٣٠، والهمع ٢/ ٥٠، والمعجم المفصل للشواهد الشعرية ٢/ ٨١٠، وفي إعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٤٦٨ حُجَّةُ القراءات لابن زنجلة ص ١١٤ بلفظ:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدِنَا لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَهَمَ

(٢) محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن ابن شنبوذ البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق. =

واو، والأصل: أوّل، من: آل يؤول، أي رجّع، وآل الرجل يرجعون إليه في نسب أو دين أو طريقة، وقد اختار هذا الوجه جماعة؛ لقلّة العمل فيه، ولموافقتِهِ معنَى الاشتقاق، ورجّحه أبو شامة فقال: «وهذا هو الصحيح الجاري على القياس، وأهل التصانيف من اللّغويين وأهل الأعرية لا يفسّرون هذه الكلمة إلّا في فصل الواو بعد الهمزة، فيكون أصلها: أوّلاً»^(١).

وظاهر كلام الناظم أنّه أوردّه حُجّةً على الإظهار في ﴿آل لوطٍ﴾، ووجهه أن يقال: لو أُدْغِمَ لتواردَ عليه إعلالٌ بعد إعلالٍ؛ فإنّ الألف بدلٌ من واوٍ، فهذا إعلالٌ، وإدغامه إعلالٌ آخرٌ، ولَمَّا فَهِمَ أبو عبد الله هذا الظاهر قال: «والذي ذكره من الاعتلال فالاعتلالُ موجودٌ في قوله: ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ﴾»^(٢) على الاتفاق على إدغامه، ألا ترى أنّ «ناساً» أصله: أناس، فحُذِفَتْ همزته، أو: نوس، فقلبت واؤه ألفاً، أو: نسي، فقدمت لامه إلى موضع العين، ثمّ قُلبَت ألفاً، فالإعلالُ فيه موجودٌ على كلِّ قولٍ كما ترى» انتهى^(٣).

وأبو شامة لم يقل بهذا الظاهر، بل قال: «وإذا كان من باب (قال) فهو في حكم (قال) فيُدْغَم، ولم يذكر الشاطبي - رحمه الله - هذا القول الثاني صحّةً

= أخذ القراءة عن قنبل وغيره. ت ٣٢٨ هـ. (غاية ٥٢/٢ - معرفة ٢٧٦/١).

(١) إبراز المعاني ٢٦٩/١.

(٢) الحجّ ٢٥. ويلاحظ أنّ أبا عمرو يقرأ: ﴿سَوَاءٌ﴾ بالرفع. انظر التيسير ص ١٥٧.

(٣) اللّآلئ الفريدة لوجه ٤٨/أ.

للإظهار؛ فإنه غير مناسب له، وإنما بين أن العلماء مختلفون في أصل الكلمة فيعطى كل أصل حكمه « انتهى. ^(١)

والظاهر ما تقدم؛ فإنه مراد المصنف، كأنه يقول: لو احتج محتج بإعلال ثاني «آل» على كل قول، فإنه يصح احتجاجه؛ لأنه إما معل مرة أو مرتين.

قوله: (فأبداله) مبتدأ، والضمير يعود على ثاني «آل»، و(من همزة) متعلق بالمصدر.

قوله: (هَاء) خبر مقدم، و(أصلها) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع جر صفة ل(همزة).

(وقد قال بعض) ظاهر الإعراب.

قوله: (من واو) متعلق بـ(أبدل)، وألفه إشباع، و(أبدل) جملة منصوبة المحل بالقول، ومرفوع (أبدل) ضمير عائد على ثاني «آل»، والمعنى ^(٢): وقد قال بعضهم: أبدل ثاني آل من واو.

١٢٩ - وواو هو المضموم هاء كهو ومن فادغم ومن يظهر فبالمد عللاً

أورد المصنف هذا البيت كالمجيب عن سؤال مقدر، وهو: أنه كان من حقه أن يدغم بلا خلاف؛ لاستكمال الشروط، فقال: وواو «هو» إذا ضمت

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٦٩.

(٢) «والمعنى» من (ت) فقط.

هاؤُهُ وبقيَ واؤه فأدغم على القاعدة، والواردُ من ذلك في القرآن ثلاثة عشر موضعاً، نحو: ﴿هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾^(١)، ﴿وَأَسْتَكْبَرَهُ وَجُنُودُهُ﴾^(٢)، ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾^(٣)، هذا ظاهرٌ، وهو المشهورُ عند الجمهور، وكان ابنُ مجاهدٍ وأصحابه يُظهرون لما [٦٥/ب] سيأتي.

وتحرّز بقوله: (الْمَضْمُومُ هَاءٌ) من الساكن هاءٌ، وهو واردٌ في القرآن في ثلاثة مواضع: ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾^(٤)، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾^(٥)، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا﴾^(٦)، واحترازه منه يحتملُ أنه لا يجري فيه خلافٌ، ولكن ماذا يكون متفقاً عليه؟ فأبوشامة نقل عن الجمهور منع الإدغام، ونقل عن بعضهم الإجماع على الإظهار، قال: «ووجهه أن الكلمة قد خفّت بسكون الهاء، فلم تحتج إلى تخفيف آخر بالإدغام». ^(٧) وصاحبُ «التيسير» نقل الإجماع على إدغامه ^(٨)، وهذا على ما وصل إليه من الطُّرق وقرأ به، وإلا فالخلافُ ثابتٌ في الثلاثة

(١) النحل ٧٦.

(٢) القصص ٣٩.

(٣) آل عمران ١٨.

(٤) النحل ٦٣.

(٥) الشورى ٢٢.

(٦) الأنعام ١٢٧.

(٧) إبراز المعاني ١/ ٢٦٩.

(٨) التيسير ص ٢١.

المواضع المذكورة، كما نقل الأهوازي^(١) والحافظ أبو العلاء^(٢) وغيره.

فالذي ينبغي أن يؤخذ من مفهوم القصيد أن ما سكنت هاؤه واجب الإدغام؛ لأنه^(٣) تابع للداني ومختصر لكلامه.

قوله: (وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلًا) يُشير إلى ما ذكره ابن مجاهد في علة الإظهار، وهو أن قال: «إذا كان قبل الواوِ ضمة، وقُصِدَ إلى إدغامها، فلا بد من تسكينها، وإذا سكنت صارت حرف مد؛ لسكونها بعد حركة مجانسة، وحرف المد لا يدغم؛ لأداء الإدغام إلى ذهاب مدّه، فإنه قد صار من باب ﴿قَالُوا وَأَقْبِلُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٤) ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾^(٥)»، وقد ردّه على أبي بكر ابن مجاهد من وجهين:

أحدهما: أن هذا مدّ تقديري، فلا ثبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان

(١) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٩٨، ص ٣٢٢.

(٢) غاية الاختصار ١/ ١٩٠. وأبو العلاء هو الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطّار الحافظ، إمام العراقيين، ومؤلف كتاب «غاية الاختصار» في القراءات، وغيره من الكتب.

ت ٥٦٩ هـ. (غاية ١/ ٢٠٤ - معرفة ٢/ ٥٤٢).

(٣) الضمير في «لأنّه» عائِدُ على الناظم الشاطبي.

(٤) يوسف ٧١.

(٥) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٦) انظر: النشر ١/ ٢٨٣، واللالئ الفريدة لوحة ٤٩/ ب، ولم أجد هذا القول لابن

مجاهد في كتابه: السبعة.

المدُّ محققاً أن يمتنع أيضاً إذا كان المدُّ مقدراً.

والثاني : الفرق بين باب ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ بأن الواو في ﴿ءَامِنُوا﴾ ساكنة على كلِّ حالٍ، فالمدُّ صفةٌ لازمةٌ لها، فلو أدغمت لأخلَّ الإدغامُ بما فيها من المدِّ الأصليِّ، بخلاف الواو في هذا الفصل، فإنَّ أصلها الحركة، وسكونها عارضٌ لأجلِ الإدغام، فلا يمتنع من الإدغام الذي سكنت لأجله ما عرَّض فيها من شبه النوع الأول.

وقد ذكر بعضهم عللاً آخرَ للإظهار، منها : أنَّ الواو زِيدَتْ تقويةً لهاء الضمير، ففي إدغامها كالإخلاق بما زِيدَتْ لأجله.

ومنها : أنَّ في واو «هُوَ» لغةً شاذَّةً، وهي تشديدها، وأنشدوا :^(١)
وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ
قالوا : فلو أدغمت واوُ ﴿هُوَ﴾ في الواو بعدها لأشبهت تلك اللغة، فيتوهم أنَّها من لغة القرآن، ولغة القرآن إنما هي تخفيفها.

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان في التصريح ٤٨٠ / ١، والمقاصد النحوية ٤٥١ / ١، وبلا نسبة في إعراب القراءات لابن خالويه ٧٨ / ١ بلفظ : وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ إنَّ حَبَسْتُهَا، وابن يعيش ٩٦ / ٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٤، ٢٠٧، واللسان ١٥ / ٤٧٨ (ها)، ومغني اللبيب ص ٥٦٧، وأوضح المسالك ١ / ١٧٧، وخزانة الأدب ٥ / ٢٦٦ بلفظ : يُهْتَدَى بِهَا، والمعجم المفصل للشواهد الشعرية ٢ / ٨٦٥، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١ / ٢٤١.

والشاهد فيه قوله : «وَهُوَ» حيث شدد الواو منها.

ومنها : أن تشديد واو ﴿هُوَ﴾ هو الأصل ، ولكن خُفِّفَتْ ، فاستُغْنِيَ بهذا التخفيف عن التخفيف بالإدغام ، وأيضاً فلو أُدْغِمَتْ لَأَوْهَمَ أَنَّهُمْ عَادُوا إِلَيْهَا ، فيكونون كالعائدين إلى ما فرُّوا منه ، وكلُّ هذه - كما ترى - عِلَلٌ ضعيفة ؛ لأنها عِلَلٌ لضعيف .^(١)

وقال أبو شامة : « وكلُّ هذه عِلَلٌ حسنةٌ ، لا بأس بها » ، ثم قال : « وقولُ الشاطبي : (وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عِلَلًا) يُوْهِمُ أَنَّهُ لَمْ يُعَلَّلْ بِغَيْرِ ذَلِكَ » انتهى .^(٢)
أما استحسانه للعِلَلِ فعلى ما ظهر له ، وأما أَنَّهُ يُوْهِمُ انحصارَ العِلَّةِ فيما ذكر [٦٦/أ] فممنوع .

قوله : (وَاوَوَ) مفعولٌ مقدَّمٌ^(٣) ، و (هُوَ) في محلِّ خفضٍ بالإضافة .

قوله : (الْمَضْمُوم) صفةٌ لـ (هُوَ) ؛ فلذلك خُفِّضَ .

قوله : (هَاءٌ) منصوبٌ على التمييز ، أي الذي ضُمَّتْ هَاؤُهُ .

قوله : (كَهُوَ وَمَنْ) إما منصوبٌ بمقدَّرٍ ، أي : أعني مثلَ هذا اللفظ ، وإما مرفوعٌ خبراً لمبتدأٍ مضمَرٍ ، أي : هُوَ كَهُوَ وَمَنْ . وقد لَفِظَ الناظمُ به مُدْغَمًا ، ولا يستقيم البيتُ وزنًا إلا بذلك .

(١) سقط من (ص) : لأنها عِلَلٌ لضعيف .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٧٠ .

(٣) وجعله شُعْلَةً الموصليُّ مبتدأً . انظر : كثر المعاني ص ٨١ .

قوله : (وَمَنْ يُظْهِرْ) مبتدأ، وهي شَرْطِيَّةٌ، ولذلك جُزِمَ الفعلُ بعدها، والفاءُ في (فِيالْمَدِّ) جوابُ الشرط، والجارُّ متعلِّقٌ بـ (عَلَلٍ)، والتقديرُ: فعَلَّلَ بالمدِّ.
١٣٠ - وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

أورد الناظم هذا البيت ناقضاً لعلّة ابن مجاهد، ووجه النقض أن ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ ^(١) ونحوه، مثل: ﴿نُودِي يَلْمُوسَى﴾ ^(٢)، أدغمه هؤلاء الذين يُظهِرون ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ ^(٣)، مع أن العلة التي أظهروا لها ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ من المدّ المذكور - على ما تقرّر - موجودةٌ في ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ و﴿نُودِي يَلْمُوسَى﴾، وهي أن الياء تسكنُ وقبلها كسرةٌ، فإذا أدغمتُ ذهب ما فيها من المدّ، فكان ينبغي أن يُظهِروا ذلك، لكنهم أدغموه، فلذلك قال: ولا فرق يُنْجِي مَنْ عَوَّلَ عَلَى الْمَدِّ. وهو نقضٌ واضح.

وأما قوله: ﴿فَهَيَّ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾ ^(٤) فينبغي أن يكون حكمُها حكمَ قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ ^(٥) فإن الكلمة خَفَّتْ بإسكان الهاء، فيجيء فيها ما تقدّم من الإجماع على الإظهار أو الإدغام كما تقدّم في ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾.

(١) البقرة ٢٥٤ وغيرها.

(٢) طه ١١.

(٣) النحل ٧٦.

(٤) الحاقة ١٦.

(٥) الشورى ٢٢.

قوله: (وَيَأْتِي يَوْمٌ) يجوزُ أن يكونَ منصوباً بِمُقَدَّرٍ عَلَى الاشتغال، وأن يكونَ مبتدأً، وخبرُهُ الجملةُ بعده، وهذا أولى؛ لعدم الإظهار.

والواوُ في (أَدْغَمُوهُ) عائدةٌ عَلَى «مَنْ يُظْهِرُ» من حيث المعنى، راعى معناه بعد أن راعى لفظه في قوله: «عَلَّلَ».

قوله: (وَنَحْوُهُ) عطفٌ عَلَى هاء (أَدْغَمُوهُ)، والمرادُ به: ﴿نُودِيَ يَمُوسَى﴾.

قوله: (وَلَا فَرْقَ): (لَا) واسمُها، و(يُنْجِي) خبرُها، و(مَنْ) موصولةٌ، و(عَوَّلَ) صَلَّتْهَا، و(عَلَى الْمَدِّ) متعلِّقٌ بـ(عَوَّلَ)، والموصولُ مفعولٌ.

١٣١ - وَقَبْلَ يَتَسَنَّ الْبَاءُ فِي اللَّيِّ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا سَتَعْرِفُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو فِي ﴿الَّيِّ﴾ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، وَأَنَّهُ يَقْرَأُ: ﴿الَّيِّ﴾ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَاتَّفَقَ أَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَهَا يَاءٌ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ [٤] وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّيِّ يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ﴾، وَكَانَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ الْإِدْغَامُ، بَلْ وَجُوبُهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا التَقَى مِثْلَانِ وَأَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ وَجَبَ الْإِدْغَامُ مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ مَدٍّ، إِلَّا أَنْ أَبَا عَمْرٍو أَظْهَرَ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَهُ عِلَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْبَاءَ فِي ﴿الَّيِّ﴾ سُكُونُهَا عَارِضٌ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهَا عَارِضَةٌ فِي نَفْسِهَا وَلَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ ﴿الَّيِّ﴾ بِيَاءٌ سَاكِنَةٌ بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَاسْتَثْقِلَ ذَلِكَ، فَحُذِفَتِ الْبَاءُ لِكُونِهَا مَطْرُفَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ، كَمَا حُذِفَتْ فِي «الرَّامِ» وَ«الْقَاضِ» فَبَقِيَ (الَّيِّ) [٦٦/ب] بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَقُلِبَتْ يَاءٌ مَكْسُورَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ إِذِ الْقِيَاسُ تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ، ثُمَّ اسْتِثْقِلَتِ الْكَسْرَةُ عَلَى الْبَاءِ فَحُذِفَتْ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: هِيَ لُغَةٌ

قريش^(١). فقد صدق أن سكونها عارضٌ، وأنها في نفسها عارضةٌ؛ إذ أصلها الهمز، هذا تفسير ما ذكره.

وقال بعضهم: بل أبدلت الهمزة بعد حذف الياء الأخيرة ياءً ساكنةً.

قال أبو عبد الله: «وما ذكرناه أولى»^(٢)، يعني من إبدالها ياءً مكسورة، وكأن المعنى فيه أن الحرف إذا أُبدل من حرفٍ فإنما يُبدل منه محرّكاً بحركته إن أمكن، وتحرّزت من الألف المبدلة من غيرها، فإنه لا يمكن تحريكها، ثم الظاهر أنه جعل ما ذكره علّتين، وأن كلاً من عروض السكون أو عروض نفس الياء علّةٌ مستقلةٌ، ولذلك أتى بـ(أو) التي لأحد الشّيتين^(٣)، وإليه نحا أبو شامة، فإنه قال: «وكأنه أراد تعليلين، ولو أراد أن يجعل المجموع علّةً واحدة لقال: سكوناً وأصلاً، أي: سكونها عارضٌ، وأصلها عارضٌ» انتهى^(٤). وسيأتي البحث معه في قوله: «أصلها عارضٌ».

ويجوز أن يريد أن المجموع علّةٌ واحدة، وقد جوزه أبو عبد الله، فإنه قال: «فلم يدغمها أبو عمرو؛ لما ذكره الناظم من أن سكون الياء عارضٌ، وأنها في نفسها عارضةٌ. فإن قيل: لم جمع بين ذكر الأمرين؟

(١) اللآلئ الفريدة ٤٩/ب.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

(٣) في (م): السبين.

(٤) إبراز المعاني ١/٢٧١.

قيل : لأنَّ من القاعدة المستقرَّة أنَّ المثلَّين إذا التقيا وسبق أحدهما بالسكون وجب الإدغام، فنَّبه^(١) على العِلَّة التي أخرجته من تلك القاعدة، ثمَّ نبَّه على العِلَّة التي أخرجته من قاعدة إدغام المتحرِّك في مثله لَمَّا صار منه حُكماً، بل كونه في نفسه عارضاً لكونه مبدلاً من همزة، والهمزة لو ثبتت لم تُدغم، فكذلك ما أبدل منها، و(أو) على هذا التأويل بمعنى الواو، وقد ذُكر ذلك في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢) انتهى.^(٣)

قلتُ : والظاهر أنَّهما علَّتَانِ مستقلَّتَانِ لِمَا تقدَّم.

ومِمَّنْ ذهب إلى أنَّهما علَّة واحدة السخاويُّ، فإنَّه قال : «و(أو) بمعنى : بل، أو بمعنى الواو»^(٤). قال أبو شامة : «فكأنَّه جعل المجموعَ علَّةً واحدة، والظاهرُ خلافُه»^(٥).

قلتُ : إنَّما يستقيمُ جعلُهما علَّةً واحدة على قوله أنَّ «أو» بمعنى الواو، فأما على قوله : إنَّها بمعنى «بل» فلا يستقيمُ؛ لأنَّها للإضراب، وفي جعله بمعنى «بل» نظرٌ؛ إذ ليس مقصوده أن يُضربَ عن العِلَّة الأولى، لأنَّ الإضرابَ هنا

(١) تصحَّفتُ في (ص) و(ت) إلى : فيه .

(٢) الصافات ١٤٧ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٩/ب، ٥٠/أ .

(٤) نقل أبو شامة هذا النصَّ عن السخاويِّ في إبراز المعاني ١/ ٢٧٢ .

(٥) المصدر السابق .

إبطال لكونه في المفردات ، فلا يتوهم أنه إضرابٌ انتقالٍ ؛ لأن ذلك في الجُمْل .

ثم قال أبو عبد الله : « وإن حُمِلَتْ على بابها من التخيير أو الإباحة كان الكلامُ محمولاً على المعنى ، أي أن المحتجَّ مخيّرٌ ، ومباحٌ له أن يُعَلَّلَ بِكَوْنِ السكون عارضاً ، أو بِكَوْنِ الياء عارضةً ؛ لأنَّ إحدَى العِلَّتَيْنِ كافيةٌ في الفرقِ بينه وبين ما لَزِمَ إدغامه ممَّا سَكَنَ وَلَقِيَ مِثْلَهُ » انتهى .^(١)

وما ذكره الناظم من العِلَّتَيْنِ واضحٌ ، ومؤثِّرٌ في منع الإدغام [٦٧/أ] ، لكن أبوشامة أفسد العِلَّتَيْنِ فقال : « وكلا التعليّلين غيرُ مستقيمٍ : أمّا السكونُ العارضُ فغيرُ صالحٍ أن يَمْنَعَ الإدغامَ ، كما لم يَمْنَعْ في نحو : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾^(٢) ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ ﴾^(٣) ، وأمّا إن كانت عارضةً في نفسها وأصلها الهمزة ، فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿ يَتَّبِعْ ﴾ ونحوه ؛ نظراً إلى الأصل ، وإلى ما عليه اللفظ الآن » انتهى .^(٤)

وهذا عجيبٌ من الشيخ ، كيف أفسد التعليّلين بهاتين المعارضتين ؟ أمّا الأولى : فالفرقُ بين سكونِ ﴿ فَاصْبِرْ ﴾ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ ﴾ وبين سكونِ ﴿ أَلَيْ ﴾ واضحٌ ، وذلك أن سكونَ ﴿ فَاصْبِرْ ﴾ و ﴿ يَتَّبِعْ ﴾ لمقتضٍ ، وهو الأمرُ

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٥٠ / أ .

(٢) ن ٤٨ .

(٣) الحجرات ١١ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٢٧٢ .

والجائزُ، فصار سكونُهُما معتدّاً به؛ لأنَّهُما نشأ عن عاملٍ، بخلاف سكونِ الياء من ﴿أَلْيَ﴾ فإنَّه عن غير مقتضٍ، فلم يُعتدَّ به .

وأما نقضُه بـ ﴿يَبْتَغِ﴾ وبابه، فليس ممَّا نحن فيه في شيء؛ لأنَّ المانع للإدغام هنا عروضُ الحرفِ في نفسِه، وفي ﴿يَبْتَغِ﴾ النظرُ إلى الياء الفاصلة تقديرًا، فأبي جامع بينهما؟!

وقوله: «نظراً إلى الأصل، أو إلى ما عليه اللفظُ الآن» لا يفيدُه؛ لِمَا ذكرته من الفرق، وأيضاً فإنَّ المقتضيَ لاجتماعِ المثليْن هنا موجودٌ، وهو الجائزُ، بخلافه في ﴿وَأَلْيَ يَسْنَ﴾، فإنَّه لا لمقتضٍ .

وقوله: (عَارِضٌ سُكُونًا) ظاهرٌ، وقوله: (أَوْ أَصْلًا) مشكِلٌ؛ لأنَّ أصله الهمزة، والهمزة ليس بعارضةٍ، بل العارضُ الياءُ التي انقلبت عنه .

قال أبو شامة: «ولو قال: (لَفْظًا) مكان (أَصْلًا) لكان أبين» انتهى. ^(١)

قلت: لا يُمكنه أن يقول: «لَفْظًا» مع «أَوْ»؛ لثَلَا ينكسر الوزنُ، وإنَّما يُمكنه ذلك مع الواو، وقد تقدَّم أنَّ «أَوْ» بمعنى الواو في أحد التأويلين، فلو قال: «سُكُونًا وَلَفْظًا» لاستقام البيتُ والمعنى، ويكونُ المجموعُ عِلَّةً واحدةً، لكنَّه يُعكِّرُ على ذلك أنَّه لا يُجيزُ أن يكونَ المجموعُ عِلَّةً واحدةً، بل كلُّ واحدةٍ عِلَّةٌ مستقلة .

ثمَّ قال أبو شامة: «ثمَّ الصوابُ أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا

الباب بنفي ولا إثبات؛ فإن الياء - كما زعم الناظم - ساكنة، والإدغام الكبير مختصٌ بإدغام المتحرّك، وإنّما موضعُ ذِكْرِ هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ

وعند ذلك يجبُ إدغامه؛ لسكون الأوّل وقبله حرفٌ مدٌّ، فالتقى ساكنان فيه على حدّهما.

فأقول: سببُ الإظهارِ عدمُ التقاءِ المثّلين؛ بسبب أن أبا عمرو - رحمه الله - كان يقرأ هذه الكلمة بتلين الهمزة بين بين، وعبروا عنه بياءٍ مختلّسة الكسرة، والهمزةُ المسهّلة كالمحقّقة، قال ابنُ مِهْرَانَ: «ولا يُدْغَمُ ﴿وَاللّٰى يَنْسَنَ﴾؛ لأنّها ليست بياءٍ خالصةٍ فيدغمُها في مثْلِها، إنّما هي همزةٌ مليّنةٌ، ولو كان ياءٌ خالصةً لأدغم، ومن عبّر عن الرواة عن قراءة أبي عمرو بإسكان الياءِ خفي عنه أمرُ التسهيل ولم يضبطه» انتهى^(١).

قلت: قالَ قوله إلى توهيم الرواة عن أبي عمرو أنّهم لم يضبطوا عنه، حتّى ظنّوا التسهيلَ إبدالاً، وهذا كما زعموا [٦٧/ب] أنّهم وهموا عليه في تسكين ﴿بَارِئُكُمْ﴾^(٢) و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣) كما سيأتي، ومثّل ذلك لا ينبغي أن يقال؛ لأنّ نسبة الرواة إلى مثل ذلك يؤدّي إلى عدم الوثوق بنقلهم غير ذلك.

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٢.

(٢) البقرة ٥٤.

(٣) البقرة ٦٧ وغيرها.

وأما قوله: «كان موضع ذكره: وما أول المثلين» إلى آخره، فيه نظر؛ إذ كان ذلك يقتضي وجوب إدغامه، والفرض أن المصنّف يرى منع إدغامه فهما طرفاً نقيض.

وقال بعضهم: سبب الإظهار في ﴿وَاللّٰى يَسِّنَ﴾ ما تقدّم في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾^(١) من توالي الإعلال، وذلك أن الأصل: اللائي، فاعتلّ بحذف الياء ثمّ بإبدال الهمزة ياء مكسورة، فلو أدغم لأعلّ ثالثاً.

قوله: (وَقَبْلَ يَسِّنَ) ظرف لقوله: (عَارِضٌ)، و(الْيَاءُ) مبتدأ، و(عَارِضٌ) خبره، و(فِي اللَّيِّ) متعلّق بـ(عَارِضٌ) أيضاً، ويجوز أن يكونا حالين من الضمير في (عَارِضٌ) العائد على (الْيَاءُ)، وإنّما ذكره لأنّ الياء حرفٌ تهجّ يُذكر ويؤنّث، وقد تقدّم تحقيقه.^(٢)

وقيل: (فِي اللَّيِّ)^(٣) بدلٌ من الظرف قبله، قاله أبو عبد الله^(٤)، وفيه نظر؛ إذ لا يتحقّق فيه نوعٌ من أنواع البدل.

(١) الحَجَر ٥٩ وغيرها.

(٢) انظر شرح البيت ١١٤، ص ٣٩٦.

(٣) تحرّفت في (ص) و(م) إلى: «في الياء»، وفي (ت): «الياء»، والتصويب من اللّالئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

(٤) قال أبو عبد الله: «و(الْيَاءُ.. عَارِضٌ) جملة، وقيل: ظرف لـ(عَارِضٌ)، و(فِي اللَّيِّ) بدلٌ منه» اهـ. اللّالئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

وقيل : بل هو على إضمار «أعني» .

قوله : (سُكُونًا) تمييزٌ ، و(أَصْلًا) عطفٌ عليه ، وقد تقدّم ما فيه من الإشكال .

ونقل حركة همزة (أَصْلًا) إلى واو (أَوْ) ليستقيم الوزنُ .

ونقل أبوشامة عن شيخه السّخاوي «أنّه زاد في شرحه - بأخيرة - أن (أَصْلًا) منصوبٌ على المصدر ، كقوله : ما فعلته أصلاً» انتهى .^(١)

وهذا معنى بعيدٌ جدًّا ، تَعَسَّرَ تَمْشِيَةً ظاهر اللفظ عليه ، وتقديره تقريبًا :
أَوْصَلَهُ أَصْلًا ، والأصل : تَأْصِيلًا ، وإنّما استُغْنِيَ بمصدر الثلاثي ، أو حُذِفَتْ
زوائد المصدر . وبالجُملة فلا يَظْهَرُ لي كونُ (أَصْلًا) هنا منصوبًا على المصدر
أَلْبَتَّةَ ، ولا أَظُنُّه إلّا وهماً .

قوله : (فَهوَ يُظْهَرُ) مبتدأٌ وخبرٌ ، والضميرُ لأبي عمرو .

قوله : (مُسْهَلًا) حالٌ من فاعل (يُظْهَرُ) ، أي راكبًا الأسهلَ ، وآتياً الأسهلَ
يقال : أسهلَ الرجلُ ، إذا آتَى السَّهْلَ ، كأنْجَدَ وأعرقَ ، إذا آتَى نَجْدًا والعِراقَ ،
ومفعولُ (يُظْهَرُ) محذوفٌ ، أي : فهو يُظْهَرُ ياءُ ﴿الْيِ﴾ عند ياءِ ﴿يَسْنَ﴾ .

* * *

بَابُ إِدْغَامِ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ

قد مضى الكلام في الإدغام لغةً واصطلاحاً، وتقدّم أنّه كبيرٌ وصغيرٌ، وأنّ الكبير يكون في مثلين - وقد تقدّم^(١) - وفي متقاربين، وها نحن فيه .
ثمّ الإدغام في المتقاربين يكون في كلمة وفي كلمتين كما تقدّم في إدغام المثّلين .
ثمّ الإدغام هنا فيه عملان :

أحدهما : تسكين المدغم ، وهذا مشترك بين إدغام المثّلين والمتقاربين .
والثاني : قلبُ الأوّل إلى جنس الثاني لتمكّن الإدغام .. هذا هو الجادة - وقد يُبدّل الثاني للأوّل ، نحو : امدَحْ هَلالاً ، وهذا لم يقع في القرآن - أعني اجتماع الحاء والهاء^(٢) - والثاني : امدَحْ عَيْنَه . يُقال فيهما : امدَحْلالاً ، و امدَحّينَه ، وقد

(١) انظر مقدّمة الباب السابق ، ص ٤٠١ .

(٢) بل وقع ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ في سورة ق ٤٠ وغيرها ، إلّا أنّه لم يُقرأ لأحدٍ إلّا بإظهار الحاء . قال العلامة ابنُ الجزري : « والحاء تجبُ العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مُجانِسُها أو مُقارِبُها ، لا سيّما إذا سكنت ، نحو : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ و ﴿ سَبِّحْهُ ﴾ ، فكثيراً ما يقلبونها في الأوّل عَيْناً ويُدغمونها ، وكذلك يقلبون الهاء في ﴿ سَبِّحْهُ ﴾ حاءً ؛ لضعف الهاء وقوّة الحاء فتجذبُها ، فينطقون بحاءٍ مشدّدة ، وكلُّ ذلك لا يجوزُ إجماعاً »

وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الثَّانِي فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾^(١) فَالْقُرَاءُ عَلَى الْأَصْلِ يَقْلِبُونَ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي [٦٨/أ]، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ، وَالنَّحْوِيُّونَ يَأْبُونُ إِدْغَامَ مِثْلِ هَذَا إِلَّا بِقَلْبِ الْعَيْنِ حَاءً - وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَصْلِ - لَعَلَّةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ التَّصْرِيفِ^(٢).

فَفِي إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبِينَ عَمَلَانِ: تَسْكِينُ الْأَوَّلِ، وَقَلْبُهُ لَجَنَسِ الثَّانِي.

وَالْتَقَارِبُ إِمَّا فِي الْمَخْرَجِ، وَإِمَّا فِي الصِّفَاتِ، وَهَذَا لَهُ بَابٌ يَتَكَفَّلُ بَيَانُهُ بِوَبِّهِ الْمَصْنُفُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ.

وَإِذَا أَدْغَمْتَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا أَذْهَبْتَ لَفْظَهُ وَلَمْ تَبْقَ لَهُ أَثَرًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِطْبَاقٌ أَوْ غُنَّةٌ فَتَبْقَى الصِّفَتَانِ، نَحْوُ: ﴿بَسَطْتَ﴾^(٣) وَ﴿مِنْ وَالٍ﴾^(٤) عَلَى تَفْصِيلٍ مَعْرُوفٍ بَيْنَ أَهْلِهِ.

(١) آل عمران ١٨٥.

(٢) قَالَ سِيبَوِيهِ: «وَلَمْ تُدْغَمْ الْحَاءُ فِي الْعَيْنِ فِي قَوْلِكَ: أَمْدَحَ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّ الْحَاءَ قَدْ يَفْرُونَ إِلَيْهَا إِذَا وَقَعَتِ الْهَاءُ مَعَ الْعَيْنِ، وَهِيَ مِثْلُهَا فِي الْهَمْسِ وَالرَّخَاوَةِ مَعَ قُرْبِ الْمَخْرَجَيْنِ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْمِيمِ مَعَ الْبَاءِ، فَجَعَلْتُهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ، كَمَا جَعَلْتَ الْمِيمَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مَعَ الْبَاءِ. وَلَمْ تَقَوَّ الْعَيْنُ عَلَى الْحَاءِ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ قِصَّتُهَا، وَهُمَا مِنَ الْمَخْرَجِ الثَّانِي مِنَ الْحَلْقِ، وَلَيْسَتْ حُرُوفُ الْحَلْقِ بِأَصْلٍ لِلْإِدْغَامِ، وَلَكِنَّكَ لَوْ قَلَبْتَ الْعَيْنَ حَاءً فَقُلْتَ فِي: أَمْدَحَ عَرَفَةَ: أَمْدَحَرَفَةً، جَازٌ» اهـ. الْكِتَابُ ٤/٤٥١، وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَةِ ٣/٢٧٦.

(٣) الْمَائِدَةُ ٢٨.

(٤) الرِّعْدُ ١١.

وهنا سؤالٌ: وهو أنَّ المصنّف لم يُترجم في أوّل الإدغام على إدغام المثّلين ولا على الإدغام في كلمة وفي كلمتين، فلم يقل: باب إدغام الحرفين المتماثلين في كلمة وفي كلمتين، كما فعل هنا، بل ترجم عنه بـ «باب الإدغام الكبير»، وذكر التفصيل في نفس الأبيات؟

والجواب: أنّه قصد في الأوّل الترجمة على البابين معاً، فقال: باب الإدغام الكبير، يريد في المثّلين والمتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين من النوعين، ثمّ ذكر التفصيل لكلّ منهما، فقال:

١٣٢ - وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا فَإِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَا
أي إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متقاربان إدغام أبي عمرو للقاف في الكاف مكشوفٌ ظاهر، وهذا له شرطان سيأتيان في البيت الآتي، ولكن ليس كل كلمة اجتمع فيها حرفان متقاربان يدغمان له، بل بخصوصية كون الحرفين قافاً وكافاً، فتدغم القاف في الكاف، ولم يوجد العكس، أي كاف ثم قاف، فلو وجد متقاربان في كلمة غير القاف والكاف لم يجز إدغامهما، نحو: ﴿مُتَجَاوِرَاتٌ﴾^(١) و﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾^(٢) و﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٣) و﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٤)

(١) الرعد ٤.

(٢) النساء ٨٢، محمد ٢٤.

(٣) البقرة ٢٢١ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٢٢.

و﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾^(١) فلم تُدْغَمِ التَّاءُ فِي الْجِيمِ، وَلَا فِي الدَّالِ وَالذَّالِ، وَلَا فِي الطَّاءِ، وَلَا فِي الصَّادِ، وَإِنْ كَانَتْ تُدْغَمُ فِيهَا فِي كَلِمَتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ السَّبَبَ الْحَامِلَ عَلَى إدْغَامِ الْمُتَقَارِبَيْنِ الثَّقُلُ، وَأَنَّ الْفَاكَّ كَالْمُقَيَّدِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي فَارَقَهُ .

وإِنَّمَا خَصَّ أَبُو عَمْرٍو الْقَافَ وَالْكَافَ بِذَلِكَ دُونَ بَاقِي الْمُتَقَارِبِينَ لَكثَرَةِ الدَّوْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَيْرِ مِنَ الْكَلِمِ، وَقِيلَ: بَلْ لَا تَبَّاعُ الْأَثَرُ .

وشرطُ إدغامِ المُتَقَارِبَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَوْفَعُ مِنَ الثَّانِي أَوْ مُسَاوِيًّا لَهُ؛ لِيَكْتَسِبَ مِنْهُ قُوَّةٌ أَوْ يَتَكَافَأَ، وَقَدْ يُدْغَمُ الْأَقْوَى فِي الْأَوْفَعِ، وَالنَّحْوِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ، وَسَيَمُرُّ بِكَ هَذَا كُلُّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله: (وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا)، فِي (كَلِمَةٍ) أَوْجَهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا فَاعِلٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ (تَقَارَبَا)، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، وَ(حَرْفَانِ) بَدَلٌ مِنْ (كَلِمَةٍ): إِمَّا بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَإِمَّا بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: وَإِنْ حَرْفَا كَلِمَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ تَقَارَبَ حَرْفَا كَلِمَةٍ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا .

وَالثَّانِي [٦٨/ب]: أَنْ يَكُونَ (كَلِمَةً) مَرْفُوعَةً بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى لَا عَلَى الْإِسْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ وَجِدَتْ كَلِمَةً، وَ(حَرْفَانِ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فِيهَا) صِفَتُهُ، وَ(تَقَارَبَا) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لـ (كَلِمَةٍ) .

(١) يوسف ٨٨، الأحزاب ٣٥ .

والثالثُ: أن يكونَ (كَلِمَةً) مرفوعةً بفعلٍ مقدرٍ - كما تقدّم - و(حَرْفَانِ) فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أيضاً، أي: وإن كلمةً وُجِدَ فيها حرفان تقارباً.

وهذا كله على رأي البصريين؛ لأنهم لا يُوقعون بعد «إِنْ» إلا الأفعال، لفظاً أو تقديرًا^(١)، ومنه: ﴿وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢).

والرابعُ: أن يكونَ (كَلِمَةً) مبتدأً، وهذا رأي الكوفيين.

وقال أبو شامة: «(كَلِمَةً) فاعلٌ فعلٍ مضمَرٍ، أي: وإن وُجِدَت كلمةٌ. وكان ينبغي أن يكونَ بعدها ما يُفسِّرُ هذا المضمَر، كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، فالوجهُ أن يقولَ: وإن كلمةً وُجِدَ فيها حرفان تقارباً، فيكونَ (حَرْفَانِ) فاعلٌ فعلٍ مضمَرٍ، أو يقولَ: (حَرْفَانِ) مبتدأً، و(تَقَارَبَا) خبرُهُ، ولك أن تجعلَ (حَرْفَانِ) بدلاً من (كَلِمَةً) بدلَ بعضٍ من كلٍّ، فيكونَ (تَقَارَبَا) نعتَ (حَرْفَانِ) وهو يُفسِّرُ المضمَرَ المقدَّرَ، أي وإن تقارب حرفان في كلمة» انتهى^(٣).

قوله: «فيكونُ (تَقَارَبَا) نعتَ (حَرْفَانِ)» إلى آخره، فيه نظرٌ من حيث إنه متى كان نعتاً امتنع أن يكونَ مفسراً؛ إذ من شرطِ المفسر أن يجوزَ تقديمه على

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٦١٥ المسألة الخامسة والثمانون بعنوان: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطيّة، والدُّرُّ المصون ٤/ ١٠٧.

(٢) التوبة ٦.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٧٤.

ذلك الاسم، والنعت لا يتقدم على المنعوت .

قوله : (فَادْغَامُهُ) الفاء جواب الشرط، و«إِدْغَامُهُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، والضمير لأبي عمرو، و(لِلْقَافِ) مفعول المصدر، واللام مَزِيدَةٌ في المفعول تقوية للعامل لأنه فرعٌ، فلا تعلق لها .

وقال أبو عبد الله : «و(لِلْقَافِ) و(فِي الْكَافِ) متعلقان بالمصدر» انتهى .^(١)

وفيه نظر؛ إذ الزائد لا يتعلق، إلا أن يريد التعلق المعنوي . ويجوز أن تكون غير زائدة، لكن على جعلها خبراً - كما سيأتي - لا على ما ذكرته .

وفي خبر المبتدأ وجهان :

أظهرهما أنه (مُجْتَلَا)، أي : إدغامه مكشوفٌ ظاهر منظورٌ إليه لصحته نقلاً .
والثاني أنه (لِلْقَافِ)، أي : إدغامه في الحرفين المتقاربين من كلمة كائن للقاف في الكاف، نحو : قيامي لك، أي أَخْصُصُكَ به دون غيرك، و(مُجْتَلَا) على هذا منصوبٌ على الحال، وصاحبُ الحالِ ضميرُ «إِدْغَامُهُ» المستترُ في الخبر .

ثم ذكر الشرطين المشار إليهما فقال :

١٣٣ - وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخَلَّلَا

أي : وهذا الإدغام كائنٌ في وقت وجود حرفٍ متحركٍ قبل القاف، ووجود ميمٍ جمعٍ بعد الكاف .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠ / ب .

ومقاربةُ القافِ للكافِ من وجهين :

أحدهما : المخرجُ ، فإنَّ القافَ من أَقصى اللسان وما فوقه من الحَنَكِ ، ومخرجُ الكافِ أسفلُ من ذلك قليلاً .

والثاني : الصفةُ ، وذلك أنَّهما من الشديدةِ المفتحةِ ، وإنَّما اشترطَ ما ذكرَ من تحركِ ما قبلَ القافِ ووجودِ ميمٍ بعدَ الكافِ ، لتأكُّدِ الثَّقَلِ بالحركةِ وميمِ الجمعِ ، وقيل : ليكونا على منهاجِ ما أدغمَ من المثليْنِ في كلمة ، نحو : ﴿ مَنَسِيكُمُ ﴾^(١) و ﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾^(٢) [٦٩/أ] فإنَّ فيه الأمرين : تحركُ ما قبلَ الأوَّلِ ، وميمُ الجمعِ .

قوله : (وَهَذَا) مبتدأُ مشارِّبه إلى الإدغام ، و (إِذَا) ظرفُ زمانٍ خبرُ المبتدأِ و (مَا) بعدها مَزِيْدَةٌ ، و (قَبْلَهُ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو رافعٌ لـ (مُتَحَرِّكٌ) ، والظرفُ مضافٌ لهذه الجملةِ ، والتقديرُ : والإدغامُ كائنٌ وقتَ أنْ وُجِدَ قبله حرفٌ متحرِّكٌ و (مُبِينٌ) صفتهُ ، وليس لهذه الصفةِ مفهومٌ ، بل المرادُ بها التأكيدُ .

قوله : (وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ) أي : ووُجِدَ بعدَ الكافِ ميمٌ ، فهذا داخلٌ في حيزٍ ما أضيفَ إليه الظرفُ .

قوله : (تَخَلَّلَ) يجوزُ أن يكونَ فاعلهُ ضميراً عائداً على أبي عمرو ، أي تَخَلَّلَ أبو عمرو بِإدغامه ذلك ، ولم يعمَّ جميعَ ما التقت فيه القافُ والكافُ ، ومعنى (تَخَلَّلَ) من قولهم : تَخَلَّلَ المطرُ ، إذا خَصَّ ولم يكن عاماً ، وأن يكونَ

(١) البقرة ٢٠٠ .

(٢) المدثر ٤٢ .

فاعله ضميراً عائداً على (ميمٍ)، بمعنى أن الميمَ تَخَلَّلَ حروفَ الكلمتين: الكلمة التي هو آخرها، وحروف الكلمة التي بعده، من: تَخَلَّلْتُ القومَ، إذا دخلتُ في خَلَلِهِمْ وخِلَالِهِمْ، أي وَسَطِهِمْ، فعلى الأول تكونُ الجملةُ مستأنفةً، أخبر عن أبي عمرو بأنه خَصَّ ذلك ولم يَعْمَ، وعلى الثاني يكونُ محلُّها الرفعُ صفةً لـ (ميمٍ)، وهذا أظهرُ.

ثمَّ أخذ يذكرُ أمثلةً ما اجتمع فيه الشرطان وما لم يجتمعا فيه، فقال:
 ١٣٤ - كِيرَزُقُكُمْ وَاثْقُكُمْ، وَخَلَقُكُمْ، وَمِثْقُكُمْ أَظْهَرُ وَنَرَزُقُكَ أَنْجَلًا
 مثل لما استكمل الشرطين بثلاثة أحرف: ﴿يَرَزُقُكُمْ﴾^(١) و﴿وَاثْقُكُمْ﴾^(٢)
 و﴿خَلَقُكُمْ﴾^(٣)، والأولُ يمكنُ قراءته مُظْهَرًا ومُدْغَمًا، والاثنان بعده لا يمكنُ
 أن يُقرأ إلا مدغمينَ ليستقيمَ الوزنُ، ويلزِمُ مع الإدغام في الثلاثة أن تتَّصِلَ الميمُ
 بواوٍ. وإن كان أبو عمرو لا يقرأ كذلك - لضرورة الوزن، فإذا قرئ الأولُ مفكوكاً
 سكنتُ ميمهُ، والوزنُ مستقيمٌ.

فإن قيل: يمكنُ أن يُقرأ الاثنان بغير إدغامٍ، وذلك مع تسكين القاف.
 فالجواب: أنه متى سكنتِ القافُ وجبَ الإدغامُ، ولذلك أجمع على
 إدغام ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ في المرسَلات [٢٠]، وذلك لسكون القاف.

(١) يونس ٣١ وغيرها.

(٢) المائدة ٧.

(٣) البقرة ٢١ وغيرها.

ثمَّ مثلٍ لِمَا عَدَمَ أَحَدَ الشَّرْطَيْنِ بِمِثَالَيْنِ :

أحدهما : ما عَدَمَ فِيهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ ، وهو تحركُ ما قبل القاف ، نحو : ﴿مِثْلُكُمْ﴾ ^(١) فَإِنَّهُ - وإن وُجِدَ فِيهِ مِيمُ الْجَمْعِ - قد عَدَمَ تحركَ ما قبل القاف .

والثاني : ما عَدَمَ فِيهِ الشَّرْطُ الثَّانِي ، وهو مِيمُ الْجَمْعِ ، نحو : ﴿نَزَّزُوكَ﴾ ^(٢) ، فَإِنَّهُ - وإن تحركَ ما قبل القاف - فقد عَدَمَ مِيمَ الْجَمْعِ .

وما ذكره الناظم هو المشهورُ ، وإلَّا فقد رُوي الإدغامُ فيما إذا ^(٣) سَكَنَ ما قبل القاف ، وروى تركُ إدغامِ ما تحركَ ما قبل قافِهِ .

قوله : (كَيْرُزُوكُمْ) قد تقدّمَ أَنَّهُ يجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَرٍ ، وأن يكونَ منصوباً بـ «أَعْنِي» .

قوله : (وَأَثَقُكُمْ) حذفَ عاطفَهُ للدلالة عليه .

قوله : (وَمِثْلُكُمْ أَظْهَرُ) : (مِثْلُكُمْ) مفعولٌ مقدّمٌ لـ (أَظْهَرُ) ، ويُقرأ منصوباً على المفعولية . فإن قلت : قد ^(٤) وردَ منصوباً في البقرة [٦٣] للجمع ، ومرفوعاً في الحديد [٨] لأبي عمرو ، فأيراده [٦٩ / ب] منصوباً يؤهّم تخصيصَ الإدغامِ .

(١) البقرة ٦٣ وغيرها .

(٢) طه ١٣٢ .

(٣) «إذا» من (ص) فقط .

(٤) «قد» من (ص) فقط .

فالجواب: أنه لو قرئ مرفوعاً على الحكاية لتوهم إخراج المنصوب أيضاً فلم يبقَ إلا أن يجري على ظاهر الإعراب ويُجعل مفعولاً مقدماً، كأنه قال: أظهر هذا اللفظ من حيث هو من غير نظرٍ إلى حاله المنقول عنها من رفعٍ أو نصبٍ. وسيأتي ما يشبه هذا البحث في قوله:

وَرِضْوَانُ اضْمُمُ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ . . .

في آل عمران ^(١) إن شاء الله تعالى.

وقوله: (وَنَرَزُوكَ) يجوز أن يكون عطفاً على المفعول، أي: أظهر هذا وهذا، ويكون (انجلى) على هذا مستأنفاً، أي انكشف ما ذكرته لك من تمثيلي بالنوعين وهما ما استكمل الشرطين فأدغم كالثلاثة المتقدمة، وما فقد أحده الشرطين فأظهر كالاثنتين المتأخرتين. وأن يكون مبتدأ و(انجلى) خبره، أي: انكشف وظهر أمره أنه بالإظهار. والأول أولى؛ لعموم فائدته، والاعتذار الذي مر في تسميته ﴿مَنْسِكُكُمْ﴾ ^(٢) و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ ^(٣) [كلمة] ^(٤) آتٍ هنا أيضاً.

١٣٥ - وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَقَكُنْ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقَلَا

(١) البيت ٥٤٨.

(٢) البقرة ٢٠٠.

(٣) المدثر ٤٢.

(٤) تكملة يقتضيها السياق، وانظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

أخبر أن إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ من قوله تعالى في سورة التحريم [٥]: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ﴾ أحق من إدغام ما تقدّم من نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾^(١)، ووجه الحقيقة أن الإدغام شرع تخفيفاً، ولا شك أن ﴿طَلَّقَنَّ﴾ أثقل من ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وبابه؛ لأن فيه ما في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من تحرك ما قبل القاف، ومن علامة دالة على الجمع، ويزيد عليه بشيئين^(٢): أحدهما التأنيث؛ لأن النون تدل على التأنيث والميم على التذكير، والثاني تشديد النون. والمصنّف ذكر التأنيث والجمع في سبب الحقيقة، فأما التأنيث فواضح، وأما الجمع فلا يظهر لذكره له وجه؛ لأنه مشترك بين الموضعين، فلو ذكر التشديد موضعه لكان أظهر وأكثر فائدة، ولكنه تبع صاحب «التيسير» في هذه العبارة، كما سأحكيه عنهم.

واختلفت النقلة عن أبي عمرو في إدغام هذا الحرف وإظهاره: فمنهم من نقل إدغامه لما ذكرته، وعليه عوّل أبو عمرو الداني وغيره، قال الداني: «وبه قرأت، وهو القياس لثقل الجمع والتأنيث»^(٣). ومنهم من نقل عنه الإظهار، روي عن اليزيدي أنه قال: يلزم أبا عمرو إدغامه^(٤). قالوا: فظاهر هذا أنه رواه عنه بالإظهار لإلزامه له بإدغامه، إذ لو رواه مدغمًا عنه لم يقل ذلك، وهو

(١) البقرة ٢١ وغيرها.

(٢) في (م) و(ت): بسبين.

(٣) التيسير ص ٢٢.

(٤) اللآلئ الفريدة ٥١/أ، وقال الداني في «التيسير» ص ٢٢، عند الكلام على حكم ﴿طَلَّقَنَّ﴾: «والزم اليزيدي أبا عمرو إدغامه، فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار» اهـ.

ظاهر^(١).

وقد تأول بعضهم قول الزبيدي بأن أبا عمرو أدغمه ؛ لأن إدغامه لازم له على أصله .

والإظهار طريقة أبي بكر ابن مجاهد وأصحابه ، واعتلوا بأن إدغامه يؤدي إلى زيادة ثقل اللفظة ، وذلك أنه إذا أدغم توالي ثلاثة أحرف مضعفة : اللام مشددة والنون مشددة ، فلو أدغمت القاف في الكاف صارت كافاً مشددة ، ولذلك اختلف أهل الاختيار من المشايخ : منهم من اختار له الإدغام ؛ لأن الإدغام دائر مع الثقل ، فكلما زاد الثقل زاد تأكد الإدغام ، ولا شك أن ثقل ﴿ طَلَّقَنَّ ﴾ أكثر ؛ فإن فيه [٧٠ / أ] أربعة أشياء : تحرك ما قبل القاف ، والجمع والتأنيث ، وتشديد علامة الجمع ، وإن ضممت إليه تشديد حرف قبل القاف صارت خمسة ، بخلاف ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ فإن فيه سببين : تحرك ما قبل القاف ، والدلالة على الجمع .

ومنها من اختار له الإظهار ؛ لئلا يتوالى بالإدغام ثلاثة أحرف مشددة ، ولا شك أن هذا أثقل ، وجعل أبو شامة الأسباب في ﴿ طَلَّقَنَّ ﴾ ثلاثة أشياء وقال : « فإن أردت المرجحات الثلاثة فقل :

وَطَلَّقَنَّ أَدْغَمَ أَحَقُّ فَنُونُهُ مُحَرَّكَةٌ جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ ثِقَلًا

(١) قال الداني في « التيسير » ص ٢٢ ، عند الكلام على حكم ﴿ طَلَّقَنَّ ﴾ : « وألزم الزبيدي أبا عمرو إدغامه ، فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار » اهـ .

أي : هو أحقُّ، يعني الإدغام، ومُحرَّكةٌ وما بعده أخبارٌ لقوله : فنُونُهُ، والنونُ تَوْنَتْ وتذَكَّرُ، فلهذا أَنْتَ مُحرَّكةٌ، وذَكَرْتُ ثَقَلًا^(١).

قوله : (وَإِدْغَامٌ) مبتدأ، و(أَحَقُّ) خبره، وهو أَفْعَلُ تفضيلٍ، والمفضلُ عليه محذوفٌ لِلْعِلْمِ به كما سيأتي بيانه .

و(ذِي التَّحْرِيمِ) مفعولُ المصدر، و(طَلَّقَكُنَّ) يجوزُ أن يكونَ بدلاً من (ذِي التَّحْرِيمِ) أو عطفَ بيانٍ له، فيكونُ مجرورَ المحلِّ، وأن يكونَ منصوباً بـ«أَعْنِي»، وأن يكونَ مرفوعاً على إضمارِ مبتدأ، والجملةُ محكيةٌ بـ(قُلْ) فهي في محلِّ نصبٍ به، والتقديرُ : قُلْ إدغامٌ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ الذي في التحريمِ أحقُّ من إدغامِ ما تقدَّمَ من ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ ونحوه .

وقال أبو عبد الله : «(قُلْ) تقديرُهُ : قُلْ هو أحقُّ، فالجملةُ الإسميةُ معمولةٌ لـ(قُلْ)، و(قُلْ) ومعمولُهُ خبرُ المبتدأ» انتهى^(٢). وهذا إضمارٌ ما لا فائدةَ فيه، ولا ضرورةَ تدعو إليه .

قوله : (وَبِالتَّائِيهِ) متعلقٌ بـ(أُنْقِلَ)، و(الْجَمْعُ) عطفٌ على «التَّائِيهِ»، والباءُ للسببية، أي : أُنْقِلَ بسببِ هذينِ الشيئينِ . وقد تقدَّمَ أَنَّهُ لا معنىَ لذكرِهِ الجمعِ بالنسبةِ إلى ذكرِهِ سببَ الأحقية، فإن أراد التنبيهَ بذلك على حصولِ الثَّقُلِ به سَهْلَ الأمرِ، إلَّا أَنَّهُ ليس فيه كثيرُ فائدةٍ، والجملةُ من قوله : (أُنْقِلَ)

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ أ .

مستأنفة، أخبر بها عن سبب الأحقية بإدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ من غيره .
١٣٦ - وَمَهُمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوَائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا

أي : ومهما وجدت كلمتان آخر الأولى مقارب لأول الثانية من كلم البيت الآتي بعد هذا البيت ، فأبو عمرو يدغم تلك الأحرف بعضها في بعض على التفصيل الذي سيأتي ، ويجوز أن يكون تقدير كلامه : ومهما يكون المتقاربان ذوي كلمتين ، أي التقيا في كلمتين على حدّ التقاء المثلين فيما تقدّم ، فأبو عمرو يدغم^(١) من ذلك الحروف التي هي أوائل كلم البيت الآتي عقيب هذا البيت .

قوله : (وَمَهُمَا) قد تقدّم أنّها اسم شرط^(٢) . و (كَلِمَتَيْنِ) خبر (يَكُونَا) على حذف مضاف ، أي ذوي كلمتين ، والألف للمتقاربين . وقيل : كان تامة ، فالألف فاعلة ، و (كَلِمَتَيْنِ) حال ، وهو على حذف مضاف ، أي مهما يقع المتقاربان حرفي كلمتين . والأول أظهر من هذا .

والفاء جواب الشرط ، و (مُدْغِمٌ) خبر مبتدأ مضمّر ، أي : فهو مُدْغِمٌ ، يعني أبا عمرو .

قوله : (أَوَائِلَ) مفعول (مُدْغِمٌ) .

و (كَلِمِ) بكسر الكاف وسكون اللام ، قد تقدّم أنّها إحدى اللغات الثلاث

(١) سقط من (ص) : يدغم .

(٢) عند شرح البيت ٥٦ ، ص ١٩٠ .

في «كَلِمَة». ^(١)

قوله: (بَعْدُ) منصوبٌ بمحذوفٍ، أي البيتُ الواقع بعد [٧٠/ب] هذا البيت، فقطع الظرفُ عن الإضافة بعد حذف عامله، وأعرَب أبو عبد الله هذا الظرفَ حالاً من (الْبَيْتِ) ^(٢)، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الظرفَ متى قُطِعَ عن الإضافة لم يَجْزُ أن يقعَ حالاً ولا خبراً ولا صفةً ولا صلةً، وإن كان بعضهم قد غلط في ذلك وأعرَب قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ﴾ مبتدأً وخبراً. ^(٣)

و(عَلَى الْوَلَا) حالٌ من (كَلِمِ الْبَيْتِ)، أي حال كونها متواليةً يتلو بعضها بعضاً. والولاءُ بالكسر والمدُّ: المتابعةُ، قصره كما قصر «الْعَلَاء» في «أَجْذَمُ

(١) عند شرح البيت ١١٧، ص ٤١٦.

(٢) قال أبو عبد الله: «و(بَعْدُ) في موضع الحال من (الْبَيْتِ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ب.

(٣) يوسف ٨٠. ومِمَّنْ أعربه كذلك الزمخشريُّ وابنُ عطية، قال أبو حيان بعد أن نقل قوليهما: «وهذا راجعٌ إلى معنى واحدٍ، وهو أنَّ ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾ يُقَدَّرُ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ في موضع الخبر، وذَهَلَا عن قاعدةٍ عربيَّةٍ - وحقُّ لهما أن يذهَلا - وهو أنَّ هذه الظروف التي هي غاياتٌ إذا ثَبَتَتْ لا تَقَعُ أخباراً للمبتدأ، جَرَتْ أو لم تُجَرَّ، تقول: يومُ السبت مباركٌ، والسفرُ بَعْدَهُ، ولا يجوز: والسفرُ بَعْدُ، و: عُمرُ وزيدٌ خَلْفَهُ، ولا يُقال: عُمرُ وزيدٌ خَلْفُ، وعلى ما ذكرناه يكون: تفريطُكم مبتدأ، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ خبر، وهو مبنيٌّ، وذلك لا يجوز، وهذا مقررٌ في عِلْمِ العربيَّة» اهـ. البحر المحيط ٣٣٦/٥.

وانظر الكشف ٣٣٧/٢.

الْعَلَا» كما تقدّم^(١)، ويجوزُ أن يكونَ (عَلَى الْوَلَا) حالاً من (الْبَيْتِ) أيضاً، أي حال كونه متابعاً لهذا البيت. ثم ذكر البيت فقال :
 ١٣٧- شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْساً بِهَا رُمْ دَوَا ضَنْ ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا
 أتى في هذا البيت بست عشرة كلمة متضمنة لستة عشر حرفاً من أوائلها، وليس مراده أن كل حرفٍ من هذه الحروف يُدغمُ في جميع ما ذكر معه، بل سيبين ما يُدغم منها في غيره. وأتى بهذه الكلمات مضمّناتٍ لمعانٍ حسنة، وإن كان الغرضُ معرفة أوائلِ الكلامِ فقط؛ لئلا يبقى مجرد لفظٍ لا معنى له، فيمجهُ السمعُ وتنبؤ عنه الطُّباعُ، وكذلك عادةُ العلماء، يجمعون الحروفَ في كلمة مفهومة المعنى، نحو جمعهم حروف الاستعلاء في: «قَطْ خُصَّ ضَغَطٍ»، وحروف الشدة: «أَجَدْتُ كَقُطْبٍ»، وحروف الزيادة في: «سَأَلْتُمُونِيهَا».

وقد جمع هذه الحروف الستة عشر صاحبُ «التيسير» في خمس كلمات، وهي: «سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذَلُ رُضٍ قُشَم»^(٢) فسلك الناظم - رحمه الله - في ذلك مسلكَ العلماء، فأورد هذا البيت متغزلاً به في امرأة تُسمَّى بـ«شِفَا»، والأليقُ أن يكونَ عنى بها امرأة من نساء الآخرة، وهو علمٌ يغلبُ في أمّهات القرشيين وهو ممدودٌ قصره ضرورة، وهو في الأصل مصدرٌ: شَفَى يَشْفِي، كأنهم سموها بذلك لأنها تشفى من السقم، وهو ممتنعٌ من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، ومنعه

(١) البيت ٤.

(٢) التيسير ص ٢٣.

متحتمٌ لزيادته على ثلاثة أحرفٍ .

قوله : (لَمْ تَضِقْ نَفْسًا) يَصِفُهَا بِحُسْنِ الْخُلُقِ ، وَسَعَةِ الصَّدْرِ ، وَطَلَاةِ
الْوَجْهِ ، وَلَمْ يَتَّصِفِ الْإِنْسَانُ بِأَحْسَنَ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : «أَوَّلُ مَا
يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ» ^(١) ، وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ - ﷺ - فَقَالَ :
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ . ^(٢)

قوله : (بِهَارُمٌ) أي بهذه المرأة اطلب ، يقال : رام الشيء يرؤمه رؤماً ، أي
طلبه .

قوله : (دَوَا) هو ما يتداوى به ، وأصله المدُّ ، قَصَرَهُ ضَرُورَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ مُصَدِّراً ، أَي مَدَاوَاةً .

قوله : (ضَنٌ) أي سَقِيمٌ ، يُقَالُ : ضَنِي - بِالْكَسْرِ - يَضْنِي ضَنْيًّ فهُوَ ضَنٍ -
مِثْلُ : حَرَى وَحَرٍ - وَهُوَ الَّذِي نَهَكَهُ الْمَرَضُ ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَقْرَأَهُ فِي الْبَيْتِ :
ضَنٍ أَوْ ضَنْيًّ ، وَعَلَى قِرَاءَتِكَ إِيَّاهُ بِالْفَتْحِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً لِأَوْصَفَاءَ ،
أَي : اطْلُبْ بَوَصْلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ دَوَا هَذَا الرَّجُلِ ، أَوْ هَذَا السَّقَمِ .

(١) الحديث رواه أبو نعيم في الحلية ٥ / ٧٥ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٦ / ٩٠ ، وابن حجر
في المطالب العالية (٢٥٤٩) باب : حسن الخلق ، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥١٦٠)
ونسبه للطبراني ، والعجلوني في كشف الخفاء (٣١٣ / ١) ، ونقل ابن أبي حاتم في علل
الحديث (ص ٢٤٧) عن أبيه أبي حاتم الرازي تصحيح هذا الحديث من طرق عدة .

قوله : (ثَوَى) أي أقام ، يقال : ثَوَى يَثْوِي ثَوَاءً ، أي أقام ، وفاعله ضميرُ
يعودُ على الضَّئِي المدلولِ عليه بالوصف ، وإن قرأناه ضَنْئاً بالفتح وجعلناه
مصدرًا فالضميرُ عائدٌ عليه .

قوله [٧١/أ] : (كَانَ ذَا حُسْنٍ) : في (كَانَ) ضميرُ يعودُ على الرَّجُلِ الضَّئِيَّ
أي كان هذا الرَّجُلُ الشَّدِيدُ السَّقَمِ صاحبَ حُسْنٍ وهيئةٍ حَسَنَةٍ ، فأضناه حُبُّ
هذه المرأة .

قوله : (سَأَى) مقلوبٌ من «سَاءَ» ، مِثْلُ : نَأَى في نَاءٍ ، وفي (سَأَى) ضميرُ
الضَّئِي أيضاً ، أي ساءتُ حاله بعد ما كانتُ حَسَنَةً .

قوله : (مِنْهُ) أي من الضَّئِي ، فالضميرُ يعودُ على المصدرِ بالتأويلِ المتقدمين
في قوله : (ثَوَى) .

قوله : (قَدْ جَلَا) أي قد كشف الضَّئِي أمره وأظهر سِرَّه .

و«مِنْ» إمَّا للتعليل ، وإمَّا لابتداء الغاية .

قوله : (شِفَاً) مبتدأ ، و(لَمْ تَضِقْ) خبره ، و(نَفْساً) منصوبٌ على التمييز ،
وهو منقولٌ من الفاعلية ، أي : لم تَضِقْ نَفْسُهَا .

قوله : (بِهَا) متعلِّقٌ بـ(رُمَ) ، وهو على حذف مضافٍ ، أي : رُمَ بسببِ
وَصْلِهَا ولِقَائِهَا .

قوله : (دَوَاً) مفعولٌ (رُمَ) ، و(ضَنِ) خفضٌ بالإضافة ، فإن كان (دَوَاً)

بمعنى مداواة، و(ضَن) مرادُ به الشخصُ، [كان مصدرًا مضافاً لمفعوله، وإن أُريدَ بالدَّوَا ما يُداوَى به، وبالضَّنِّيَّ الشخصُ] ^(١)، كانت إضافة تخصيصٍ.

قوله: (ثَوَى) جملةٌ معترضةٌ بين الصفةِ والموصوفِ، وذلك أن (كَانَ ذَا حُسْنٍ) صفةٌ لـ (ضَن)، فوقعتْ معترضةً؛ لأنَّ فيها تشديدًا وتأكيذاً.

وقال أبو عبد الله: «(ثَوَى) فاعله مضمَرٌ يعودُ على ما دلَّ عليه (ضَن): من الضَّنَى، وهو وفاعله في موضع الصفةِ لـ (ضَن)» انتهى ^(٢). وهذا على ظاهره مردودٌ؛ لخلوِّ الجملةِ الواقعةِ صفةً من ضميرٍ عائِدٍ على الموصوفِ، لأنَّه جعلَ فاعله ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بالوصفِ، فكان ينبغي أن يتحيلَ لكلامه في مُصَحِّحٍ، وهو أن يقال: العائدُ إمَّا مقدَّرٌ، أي: ثَوَى الضَّنَى عنده أو في بدنه وإمَّا أن يُضمَرَ الفاعلُ عائداً على شيءٍ مضافٍ لضميرِ الموصوفِ، فيعودُ الضميرُ على ذلك المضافِ بقيدِ الإضافة، والتقديرُ: ضَن ثَوَى هو، أي ضَنَّاه، فالهاءُ في «ضَنَّاه» لـ «ضَن»، وهو معنى لطيفٌ وبحثٌ حسنٌ، يذكره النحويون في قول كثيرٍ: ^(٣)

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ب.

(٣) البيت من الطويل، وصدره:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ

وهو في ديوانه ص ١٤٣، والإنصاف ٩٠/١، وابن يعيش ٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢، ولسان العرب ٤٣٦/١٢ (غرم)، والتصريح ٤٣١/٢، وأوضح المسالك =

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا

فحينئذٍ يصح جعلها صفةً ولا اعتراض.

قوله : (كَانَ ذَا) صفةٌ لـ (ضَنْ) كما تقدّم ، وقال أبو عبد الله : « هو مستأنف »^(١) وليس بطائل ، لكنّه لمّا جعل (ثَوًى) صفةً لـ (ضَنْ) جعل هذه مستأنفةً ، ولو جعلها صفةً لكان أولى ؛ لانقياد المعنى إليه .

قوله : (سَأًى) صفةٌ لـ (ضَنْ) وذلك على حذف مضاف ، أي : ضَنْ سَاءَتْ حاله ، وجعله أبو عبد الله على تقدير فاءٍ جواباً لِمَنْ قال : أي شيء أصابه ؟^(٢) يعني أن الأصل : كان ذا حُسْنٍ فسأى . ولا حاجة إلى ذلك .

قوله : (مِنْهُ) الظاهر عَوْدُ الضمير على الضمّي المدلول عليه بـ (ضَنْ) ، و« مِنْ » للتعليل ، أي : سَأَى الرَّجُلُ الضمّيُّ من أجل الضمّي الذي أصابه ، أو

= ١٩٥ / ٢ ، وشرح قصيدة كعب ص ٥٥ ، وعمدة الحفاظ ص ١٨٣ مادةً (دي ن) .
والشاهد فيه : « مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا » فقد تنازع عاملان وهما قوله : « مَمْطُولٌ » و« مُعْنَى » معمولاً واحداً ، وهو قوله : غَرِيْمُهَا . ولم يجعله ابن مالك من باب التنازع ؛ لأنّه يشترط في المتنازع فيه ألا يكون سببياً مرفوعاً ، وعليه فـ « غَرِيْمُهَا » مبتدأ ثان ، و« مَمْطُولٌ » و« مُعْنَى » خبران عنه ، وجملة « غَرِيْمُهَا مَمْطُولٌ مُعْنَى » خبرٌ عن « عَزَّة » . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤ / ٢ - ١٦٦ .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١ / ب .

(٢) قال أبو عبد الله : « وسَاءٌ ومثل نَاءٌ ونَاءٌ ، وتقتضي فاءً محذوفة ، أو هو على تقدير الجواب لمن قال : أي شيء أصابه ؟ » اهـ . المصدر السابق . اللآلئ الفريدة لوحة ٥١ / ب .

لا ابتداء الغاية، أي: كانت مساءته ناشئة من الضنى، و«من» على كلا التقديرين متعلقة بـ (سأى)، وجعل أبو عبد الله (منه) حالاً من فاعل (جلاً)، فقال: «و (منه) قد جلاً» جملة كبرى حُذِفَ المبتدأ من أولها، و (منه) حال من فاعل فعلها، ومفعولُ فعلها محذوف، أي: ذلك قد جلاً أمره في حال [٧١/ب] كونه كائناً منه»^(١) وهذا تكلفٌ لا حاجة تدعو إليه. ويجوز أن يعود الضمير على الرجلِ الضنى، أي: قد جلاً الضنى من الرجلِ الضنى أمره وأظهر سره ويكون (قد جلاً) صفة للرجلِ الضنى، فتتوالى صفاته إن لم تجعل (ثوى) معترضة، وعلى عودِ الضميرِ على الشخصِ يتعلق (منه) بـ (جلاً)، وقيل: معناه - على قولنا: إنَّ الضميرَ للرجلِ الضنى - ساء ذلك من رآه منه. وقيل: هو مفعول (سأى) على زيادة «من»، أي: ساء الضنى، وهذا يُقاس على قول الأخفش؛ فإنه لا يشترط في زيادتها شيئاً، والكوفيون يشترطون شيئاً واحداً، والبصريون يشترطون شيئين، على ما عُرف في علم الإعراب.^(٢)

(١) المصدر السابق.

(٢) قال ابن هشام عن (من) الجارة: «وشرطُ زيادتها في النوعين ثلاثة أمور: أحدها: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل). . . وزاد الفارسي الشرط. . . والثاني: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ» ثم قال في التنبيه الرابع: «أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو: ما زيد قائماً، والتمييز في نحو: ما طاب زيد نفساً، والحال في نحو: ما جاء أحدٌ راكباً، وهم لا يُجيزون ذلك. . . ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين. . . ولم يشترط الكوفيون الأول. . . اهـ.

مغني اللبيب ص ٤٢٥ - ٤٢٨، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣ - ١٤٠.

والجمل في قوله : (شِفَا لَمْ تَضِقْ) إلى آخر البيت ، أتى بها من غير عاطفٍ بل استأنفها إخباراً بعد إخبار ، كقوله تعالى : ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾^(١) ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٢) . ويجوز أن يكون قد حذف عاطفاً بين هذه الجمل كما يُحذف من المفردات ، كقوله :^(٣)

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
وسيدكر الناظم كل حرفٍ من هذه الأحرف في ماذا يدغم ، لكن لا على ترتيب ما سرده في هذا البيت ، بل تبع صاحب «اليسير» فيما فعل ، ولم يُمكنه جمع الحروف على ذلك الترتيب في بيتٍ واحدٍ مستقيم المعنى ، فخالف الترتيب في جمع حروفها .

ثم لإدغام المتقاربين شروطٌ كما في المثلين ، فشرع في ذكرها فقال :

١٣٨ - إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَثَقِّلًا
أي شرطُ إدغام أحد المتقاربين في الآخر ألا يُنَوَّنَ الأوَّلُ ، فلو نُونَ امتنع إدغامه للعلَّة المذكورة في المثلين^(٤) ، ومثاله : ﴿فِي ظُلُمَتٍ ثَلَاثٍ﴾^(٥) ﴿شَدِيدٌ

(١) الرعد ٢ .

(٢) الرحمن ١ - ٤ .

(٣) تقدّم عند شرح البيت ١١٠ ، ص ٣٧٠ .

(٤) انظر شرح البيت ١٢٠ ص ٤٢٦ .

(٥) الزمر ٦ .

تَحْسِبُهُمْ ﴿١﴾ ﴿لَذِكْرُكَ﴾ ﴿٢﴾ ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ ﴿٣﴾ ، فَلَمْ تُدْغَمْ التَّاءُ فِي الشَّاءِ
المثلثة ، ولا الدال في التاء المثناة من فوق ، ولا الراء في اللام ، ولا اللام في الراء ؛
للتنوين الفاصل بينهما .

الشرط الثاني : أن لا يكون تاء مخاطب ، ومثاله : ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ ﴿٤﴾ ،
﴿كُنْتَ ثَاوِيًا﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ ﴿٧﴾ ، لم يُدْغَمْ ؛
لما تقدّم في المثليين ، وسيأتي خلاف في قوله : ﴿جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ ﴿٨﴾ - وإن
كان في تائه خطاب - لما سيذكر هناك من ثقله بالكسر ونقصان الفعل قبلها ،
ولذلك قال المصنّف : (مُخَاطَبٍ) بقيد التذكير ليُخرجَ هذا .

(١) الحشر ١٤ . ويُلاحظ أن أبا عمرو يقرأ : ﴿تَحْسِبُهُمْ﴾ بكسر السين . انظر : النشر ٢ / ٢٣٦ .

(٢) الزخرف ٤٤ .

(٣) هود ٧٨ .

(٤) الإسراء ٦١ .

(٥) القصص ٤٥ .

(٦) طه ٤٠ .

(٧) الكهف ٣٩ .

(٨) مريم ٢٧ .

الثالث: أن لا يكون مجزوماً، ومثاله: ﴿وَلَمْ يُوْتْ سَعَةً﴾^(١)، وليس في القرآن له نظيرٌ.

فإن قيل: لم وقع الخلاف في المجزوم في المثلين ولم يقع في المتقاربين؟
قيل: لما تأكد الإدغام في المثلين لتأكد الثقل أدغمه من أدغمه، ولم يعبأ بالإعلال بخلاف المتقاربين، كذا قال أبو عبد الله^(٢)، وقال أبو شامة قريباً منه، وأجاب بأن اجتماع المثلين أنقل من اجتماع المتقاربين، ثم قال: «وسياتي خلاف في قوله [٧٢/١]: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾^(٣) ﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَى﴾^(٤)؛ لأن الطاء والذال أقرب إلى التاء من السين^(٥)، ويأتي خلاف في ﴿جِئْتُ شَيْئًا فَرِيًّا﴾^(٦) انتهى.

قلت: كيف يسوغ نفي الخلاف من المجزوم مع إتيانه فيما ذكره أبو شامة من ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ و﴿فَأَتَا ذَا الْقُرْبَى﴾ وهما من باب المجزوم وما حمل عليه؟ وأما إيرادُهُ ﴿جِئْتُ شَيْئًا﴾ فليس من المجزوم، وإنما أراد به أنه أدغم

(١) البقرة ٢٤٧.

(٢) اللآلئ الفريدة لوجه ٥١/ب.

(٣) النساء ١٠٢.

(٤) الإسراء ٢٦.

(٥) تصحفت في النسخ الثلاث إلى: الشين، والتصويب من السياق ومن إبراز المعاني

٢٨١/١.

(٦) إبراز المعاني ٢٨١/١.

وإن صدق عليه أنه تاء خطاب، فكان إتيانه بهذا عند قوله: (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) أولى؛ فإنه أمسُّ به.

ووجه نفي الخلاف من ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾^(١) وإتيانه في الحرفين المذكورين ما تقدم من شدة التقارب بين التاء والطاء، وبين التاء والذال، جرياً بهما مجرى المثليين.

الرابع: أن لا يكون مثقلاً، ومثاله: ﴿لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾^(٢)، ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾^(٣)؛ لما تقدم في المثليين، ولم يتفق في المتقاربين التقاء تاء مخبر مع مقاربيها؛ فلذلك لم يذكرها.

قوله: (إِذَا لَمْ يَنْوَنْ) يجوز أن يكون ظرفاً من غير تضمين شرط، والعامل فيه قوله: «فمدغم» في البيت قبله، أي: فمدغم في وقت انتفاء تنوينه وكونه تاء مخاطب وجزمه وتثقله، وأن يكون مضمناً معنى الشرط، وجوابه محذوف أي: فمدغم لدلالة ما تقدم عليه، أو مقدّم عند من يرى ذلك، وفي (يَنْوَنْ) ضمير عائد على أول المتقاربين، وهو قائم مقام الفاعل، والجملة المنفية وما بعدها في محل خفض بالإنشاف، وقوله: (يَكُنْ): اسمها أيضاً عائد على ما

(١) البقرة ٢٤٧.

(٢) المؤمنون ٧٠.

(٣) الرعد ١٩.

عاد عليه ضميرُ (يُنَوِّنْ)، قوله: (تَا [مُخْبِرٍ أَوْ] ^(١) مُخَاطَبٍ) خبرُها، وقصره على إحدى اللغتين.

قوله: (وَمَا لَيْسَ) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وأدغم ما ليس - في السين - مجزوماً و(لَا مُتَثَقِّلًا) عطفٌ عليه، ولم يذكر المصنّفُ لما استثنى من المتقاربين أمثلةً كما ذكره في المثليين، وقد جمع أبو شامة ذلك في بيتٍ واحد فقال: ^(٢)
نَذِيرٌ لَكُمْ مِثْلُ بِهِ كُنْتَ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السَّيْنِ هَمٌّ بِهَا أَنْجَلًا
قوله: «وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السَّيْنِ» أراد به: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ ^(٣)، لكنه لم يمكن نظمه لكثرة حركاته، فعبّر عنه بذلك.

ثم شرع في ذكر إدغام بعض الحروف في بعض فقال:

١٣٩ - فَرَحَزَحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مَدْغَمٌ

وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

بدأ بالكلام في الحاء، وكان من حقّه أن يبدأ بالكلام في الشين لبُداءته بها في النّظم، لكنه بدأ بها هنا جرّياً على عادة الترتيب، وهي أنّا إذا عدّدنا الحروف فالترتيب أن تُعدّد على ترتيب المخارج ^(٤)، فأتى هنا بذلك حيث أمكنه، فبدأ

(١) تكملة للبيت.

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٨١.

(٣) البقرة ٢٤٧.

(٤) في (م) و(ت): مخارجها.

بالحاء ، ثم القاف ، ثم الكاف ، إلى أن ذكر الباء ، ولمّا لم يُمكنه ذلك في سردها في بيت واحد لم يلتزم ذلك ، أراد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾^(١) روي عن أبي عمرو إدغامه منصوباً ، وروي ترك إدغامه لما سيأتي ، ولم يدغم الحاء في العين إلا في هذا [٧٢ / ب] الموضع خاصة ، بخلاف ﴿ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾^(٣) ، ﴿ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾^(٤) ، ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾^(٥) ، وسبب تخصيصه هذا الموضع بالإدغام زيادة الثقل ؛ وذلك لأنه تكرر فيه الحاء والزاي مع انضمام أوله وانكسار ثالثه ، ولأن حروفها أكثر ، هذا هو المشهور ، وقد روي بعضهم إدغام الجميع طرداً للباب ، واستدل بما روي عن اليزيدي أنه روى عن أبي عمرو أنه قال : من العرب من يدغم الحاء في العين^(٦) . فلم يخصّ موضعاً دون موضع ، وقد تأول بعضهم هذا بأنه يجوز أن يكون ذكر ذلك استشهاداً على إدغام ﴿ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾ لا على مطلق الإدغام ، وقد روي عن أبي عمرو أيضاً عدم إدغام ﴿ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾ ، وقد

(١) آل عمران ١٨٥ .

(٢) آل عمران ٤٥ وغيرها .

(٣) المائدة ٣ .

(٤) الأنبياء ٨١ .

(٥) البقرة ٢٢٩ وغيرها .

(٦) اللّٰلئ الفريدة ٥٢ / أ .

نصَّ سيبويه على ضَعْفِهِ^(١)؛ لأنَّ الحاءَ أقربُ إلى الفمِّ فلا تُدْغَمُ في الإدْخَلِ،
والصَّحِيحُ جَوَازُهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ من طريق القياس أنَّ العَيْنَ والحاءَ متقاربان في
المُخْرَجِ^(٢)؛ لأنَّهُما من وَسْطِ الحَلْقِ، وهُما مُشْتَرِكَا في الانْفِتاحِ والاستِفْعالِ،
والنَّحْوِيُّونَ يَمْنَعُونَ إدْغَامَ هذا النوعِ؛ لأنَّ الحاءَ أَقْوَى من العَيْنِ، ويقولون:
مَتَى أُدْغِمَ أُبْدِلْتُ العَيْنَ حاءً ثُمَّ يُدْغَمُ، وقد أُجِيبَ عن ذلك بأنَّ في العَيْنِ قوَّةً
تقاوِمُ قوَّةَ الحاءِ، وهو الجَهْرُ وبعضُ الشَّدَّةِ الموجودان في العَيْنِ.

ثمَّ أَخْبَرَ أنَّ القافَ تُدْغَمُ في الكافِ وأنَّ الكافَ تُدْغَمُ في القافِ، فَتَكافَا
وهذا بخلافِهِما في كلمةٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ إدْغَامُ الكافِ في القافِ، كما تقدَّمَ،
ولإدْغَامِهِما شَرْطُ سِيذْكَرِهِ في البيت الآتي.

ووجهُ إدْغَامِ أَحَدِهِما في الآخرِ قد تقدَّمَ في إدْغَامِهِ في الكافِ إذا كانا من
كلمةٍ واحدةٍ^(٣)، وإدْغَامُ القافِ في الكافِ أَحْسَنُ من عَكْسِهِ؛ لأنَّ الكافَ أَقْرَبُ

(١) قال سيبويه: «ولم تُدْغَمِ الحاءُ في العينِ في قولك: أَمْدَحُ عَرَفَةً؛ لأنَّ الحاءَ قَدِيفَرُونُ
إليها إذا وقعتِ الهاءُ مع العينِ، وهي مِثْلُها في الهمسِ والرخاوةِ مع قُرْبِ المَخْرَجَيْنِ،
فأُجْرِيتُ مُجَرَّئِ الميمِ مع الباءِ، فجعلتها بمنزلةِ الهاءِ، كما جعلتِ الميمُ بمنزلةِ النونِ مع
الباءِ. ولم تقوَ العَيْنُ على الحاءِ إذ كانت هذه قِصَّتُها، وهُما من المَخْرَجِ الثاني من الحلقِ،
وليست حروفُ الحلقِ بِأَصْلٍ للإدْغَامِ، وَلَكِنَّكَ لو قلبتِ العَيْنَ حاءً فَقُلْتَ في: أَمْدَحُ
عَرَفَةً: أَمْدَحَرَفَةً، جاز» اهـ. الكتاب ٤/ ٤٥١، وانظر شرح الرضوي على الشافية ٣/ ٢٧٦.

(٢) سقط من (ص): في المخرج.

(٣) عند شرح البيت ١٣٣، ص ٤٧٦.

إلى الفم، والقاف أقرب إلى الحلق، قالوا: وسوّغ العكس التقارب في المخرج والاشتراك في الشدة والانفتاح.

قوله: (فَزُحْزِحْ) مبتدأ، وخبره مضمّر، أي: فَمِنَ الْكَلِمِ الْمُدْغَمَةِ ﴿زُحْزِحْ﴾^(١) و(الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ) صفته، و(حَاهُ) مبتدأ، و(مُدْغَمٌ) خبره، والجملة صلة (الَّذِي).^(١)

قال أبو شامة: «وقصر (حَا) ضرورة»^(٢). وليس بصحيح، بل هو لغة ثابتة، وأعرّب أبو عبد الله (الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ) خبر قوله: (فَزُحْزِحْ عَنْ)^(٣)، ولا فائدة في هذا.

قوله: (وَفِي الْكَافِ) متعلّق بمقدّر هو الرفع لـ «قَاف»، أي: وأدغم في الكاف قاف.

قوله: (وَهَوَ) مبتدأ، وهو ضمير (الْكَافِ)، و(أُدْخِلَ) خبره، و(فِي الْقَافِ) متعلّق به، والتقدير: والكاف أُدْخِلَ فِي الْقَافِ، فالألف في (أُدْخِلَا) للإطلاق لا للتثنية. ثم ذكر مثالي القاف والكاف في نص البيت الآتي، وشرط إدغامهما في النصف الآخر فقال:

(١) «الَّذِي» من (ص) فقط.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨٢.

(٣) قال أبو عبد الله: «(حَاهُ مُدْغَمٌ) جملة، وهي صلة (الَّذِي)، و(الَّذِي) وصلته خبر عمّا قبله» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥٢/ ب.

١٤٠ - خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ قُصُورًا وَأُظْهِرَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَا

﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(١) مثالٌ لإدغام القاف في الكاف مع تحرك ما قبل القاف، و﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾^(٢) [٧٣/أ] مثالٌ لعكسه مع الحركة أيضاً.

قوله: (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمَر، أي: مثَالُهُمَا ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾، (لَكَ قُصُورًا) عطفٌ عليه حُذِفَ عاطفه.

قوله: (وَأُظْهِرَا) يعني القاف والكاف.

قوله: (إِذَا سَكَنَ) ظرف لـ (أُظْهِرَا).

قوله: (قَبْلُ) أي: قبلَهُمَا.

قوله: (أَقْبَلَا) أي: جعلَ يَلِي قُبَالَتَهُ، يقال: أَقْبَلْتُ الشَّيْءَ، أي جعلته يلي قُبَالَتَهُ، وَأَقْبَلَ زَيْدٌ فَلَانًا الرُّمَحَ، أي: جعله قُبَالَتَهُ، وَأَقْبَلْنَا الْإِبِلَ أَفْوَاهَ الطَّرِيقِ، و(قَبْلُ) متعلّق بـ (أَقْبَلْ)، أي: أُظْهِرَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي أَقْبَلَ قَبْلَهُمَا - أي الذي جُعِلَ قَبْلَهُمَا - مِنْ قَبْلُ، ومرفوعٌ (أَقْبَلْ) ضميرٌ يعودُ عَلَى الموصول، والالف في (أَقْبَلَا) للإِطلاق، والموصولُ صفةٌ لـ (الْحَرْفُ).

ومثالُ سكُونِ ما قبل القاف قوله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾^(٣).

(١) الأنعام ١٠١ وغيرها.

(٢) الفرقان ١٠.

(٣) يوسف ٧٦.

ومثال ما سَكَن ما قبل الكاف قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(١)، وإنَّما اشْتَرِطَ تحركُ ما قبلهما لتأكُّدِ الثَّقَلِ، وفيه نظرٌ لانتقاضِهِ بغيرهما، فالأوَّلُ أن يقال: إنَّما اشْتَرِطَ ذلك في القاف حَمَلًا لها وهي في كلمتين عليها إذا كانت في كلمة، ثمَّ حُمِلَتِ الكافُ عليها..

ثمَّ ذَكَرَ بعد الحاءِ والقافِ والكافِ الجيمَ فقال:

١٤١ - وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرِجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ

وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطْطُهُ قَدْ تَثَقَّلَا

أخْبَرَ أَنَّ الْجِيمَ تُدْغَمُ فِي حَرَفَيْنِ فَقَطْ: أَحَدُهُمَا التَّاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرِجُ﴾^(٢)، والثاني الشينُ المعجَمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجَ شَطْطُهُ﴾.

و﴿أَخْرَجَ شَطْطُهُ﴾ فِي الْفَتْحِ [٢٩] وَهِيَ قَبْلَ الْمَعَارِجِ فِي التَّرْتِيبِ، لَكِنَّهُ ضَاقَ عَلَيْهِ النَّظْمُ فَقَدَّمَ مَا هُوَ مُؤَخَّرٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّاظِمُ: (قَبْلُ)، أَي قَبْلَ الْمَعَارِجِ.

وَالْوَجْهُ فِي إِدْغَامِهَا فِي التَّاءِ عَلَى وَجْهِ إِدْغَامِهَا فِي الشَّيْنِ، وَوَجْهُ إِدْغَامِهَا فِي الشَّيْنِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْمَخْرَجِ - لِأَنَّهُمَا مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ - وَفِي بَعْضِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالْإِسْتِفَالِ.

(١) الجمعة ١١.

(٢) المعارج ٣، ٤.

فإن قيل : الجيم أقوى من الشين ؛ لأن الجيم شديدة مجهورة ؟
فالجواب : أن التفشّي الذي في الشين يُقاوم ما دُكر في الجيم ، فحسُن
الإدغام .

وأما التاء فبعيدة من الجيم ؛ لأنها تخرج من طَرَف اللسان وأصولِ الثنايا
العليا ، لكن لما أُدغمَتِ الجيمُ في الشين أُدغمَت في التاء لقربها من الشين ؛
لأنَّ الشينَ - بما فيها من التفشّي - تتصلُّ بمخرج التاء ، وقد قيل : إنما أُدغمَت
في التاء لاشتراكهما في الشدّة والاستفال والانفتاح ، ولا يبالى ببعد المخرج ؛
فالْحَرْفُ قد يُدغم فيما بعده منه مخرجاً وشاركه في الصّفة ، ألا ترى أن الواو
والياء متى اجتمعَا وسبق أحدهما بالسكون أُدغمَت الواو في الياء لاشتراكهما
[صِفَةً] ^(١) وهما متباعداً مخرجاً ، وكذلك النون تُدغم في الميم لاشتراكهما
في الغنة مع تباعدهما في المخرج .

قوله : (وفي ذي المَعَارِج) متعلّق بقوله : (مُدغم) ، و (مُدغم) خبرُ المبتدأ
وهو قوله : (الجيم) ، ولا بُدَّ من [٧٣ / ب] تقدير مضاف ، أي : والجيم مُدغمٌ
في تاء ﴿ ذِي الْمَعَارِج ﴾ * تَعَرُّجٌ ، أي في هذا اللفظ .

قوله : (وَمِنْ قَبْلُ) متعلّق بمقدّر ، أي : أعني من قبل ﴿ ذِي الْمَعَارِج ﴾ ؛
لأنه قبله في الترتيب القرآني .

(١) زيادة للإيضاح .

و(أَخْرَجَ شَطْطُهُ) مبتدأ، و(قَدْ تَثَقَّلَا) خبره، وعلّق^(١) أبو عبد الله (مِنْ قَبْلُ) بـ(تَثَقَّلَ)^(٢)، وفيه بحثٌ تقدّم، ويأتي مثله كثيراً.^(٣)

١٤٢ - وَعِنْدَ سَيِّلَا شَيْنُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ وَضَادٌ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا
انتقل من الجيم إلى الشين والضاد المعجمتين، فأخبر أن الشين أدغمت في
السين في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَيِّلًا﴾^(٤)،
وأن الضاد أدغمت في الشين في موضع واحد، وهو قوله تعالى^(٥): ﴿لِبَعْضِ
شَأْنِهِمْ﴾.^(٦)

ووجه إدغام الشين في السين - وإن كانت الشين من وسط اللسان وما
فوقه من الحنك، والسين من طرفه وأصول الثنايا العليا^(٧) - أن الشين بما فيها

(١) تصحّفت في (ص) إلى: وعلل. وفي (م) إلى: وعلی.

(٢) قال أبو عبد الله: «والخبر عاملٌ فيما قبل المبتدأ أيضاً» اهـ. اللآلی الفريدة ٥٢/ب.

(٣) وذلك مثل قول الشاطبيّ (البيت ١٦٣):

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِلسَّانَةِ بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بَوَجْهَيْنِ بُجَّلَا

(٤) الإسراء ٤٢.

(٥) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٦) النور ٦٢.

(٧) تعبير المصنّف عن مخرج السين بأنّه من طَرَفِ اللسان وأصول الثنايا العليا هو أحدُ
التعابير التي استعملها العلماء في وصف مخرج السين، ومِمَّن استعمل هذا التعبير
أبو عبد الله الفاسي في اللآلی الفريدة لوحة ٥٣/أ.

من التَّفْشِي تَتَّصِلُ بِمَا يَقْرُبُ مِنْ مَخْرَجِ^(١) السين، وهما مشتركان أيضاً في الهمس والرخاوة والانفتاح والاستفال، وصغير السين يُقاوِمُ تَفْشِي الشين، وما ذكرته من وجه المقاربة والاشتراك في الصفات المذكورة ومقاومة السين للشين يَرُدُّ قَوْلَ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الشينَ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا وَإِدْغَامُهَا فِي السِّنِّ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ السِّنَّ أَوْعَفُ وَأَخْرَجُ مِنَ الشين. وروى اليزيديُّ الإظهارَ والإدغامَ عن أبي عمرو، قال الدانيُّ: «وبالوجهين قرأتُ»^(٢)، لكنَّ الناظمَ لَمْ يَعْتَمِدْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الإِدْغَامِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ.

والوجهُ في إدغام الضاد في الشين أَنَّ الشينَ مِنْ وَسَطِ اللسان والضادُّ مِنْ أَقْصَى حَافَتِهِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ فِي الشين تَفْشِيًّا وَاسْتِطَالَةً أَشَدَّ مِنْ اسْتِطَالَةِ الضاد، فَكَانَتْ أَزِيدَ مِنَ الضاد، وَالْأَنْقَصُ يُدْغَمُ فِي الْأَزِيدِ، وَاسْتَشْهَدُوا أَيْضاً بِمَا حَكَى سِيبَوِيهِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: اطَّجَعَ فِي اضْطَجَعَ^(٣)، قَالُوا: وَإِذَا أُدْغِمَ الضادُّ فِي الطاءِ فَأَوَّلَى أَنْ يُدْغَمَ فِي الشين. وَطَعَنَ النُّحَاةُ عَلَى إِدْغَامِ الضادِ فِي الشين، وَتَكَلَّمَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا يَلِيقُ^(٤)، قَالُوا: لِأَنَّ فِي الضادِ الْجَهْرَ وَالِاسْتِعْلَاءَ وَالْإِطْبَاقَ، وَالتَّفْشِي لَا يُقاوِمُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَأَمَّا اطَّجَعَ فَشَادُّ كَالطَّجَعَ^(٥)، فَلَا

(١) سقط من (ص): مخرج.

(٢) جامع البيان للداني ٢/ ٤٠٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٧٠.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٤٠.

(٥) سقط من (ص): كالطجع.

يُستشهد به، وأبى الحَذَاقُ أَنْ يَجْعَلُوا هَذَا إدْغَامًا، بَلْ جَعَلُوهُ اخْتِلَاسًا وَإِخْفَاءً، وَتَسْمِيَةً إدْغَامًا مُجَازًا، وَيَزِيدُ هَذَا أَنَّ مَاقِبِلَ الْمَدْغَمِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا إِخْفَاءٌ لَا إدْغَامٌ^(١)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾^(٢).

وَلَمْ يُدْغِمِ نَحْوُ: ﴿الْأَرْضَ شَقًّا﴾^(٣)، ﴿وَالْأَرْضَ شَيْئًا﴾^(٤)، وَالْفَرْقُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْإِدْغَامَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ لَمَّا كَانَ الْقَارِئُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْفُظِ فِي التَّلْفُظِ [بِهِ]»^(٥) لَصَعُوبَتِهِ - وَكَذَلِكَ رُوي أَنَّ الْيَزِيدِيَّ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْإِدْغَامِ إِلَّا حَازِقًا - اجْتَنِبَ بَعْدَ الرَّاءِ^(٦) الْمَحْتَاجَ إِلَى التَّحْفُظِ فِي التَّلْفُظِ بِهَا مِنْ ظُهُورِ تَكَرُّرِهَا لَكَانَ وَجْهًا، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿الْأَرْضَ شَقًّا﴾ مِنَ الْعِلَّةِ [٧٤/أ] أَيْضًا تَأَكُّدُ الْخِفَّةِ بِالْفَتْحِ بَعْدَ السَّكُونِ «انتهى»^(٧).

قُلْتُ: التَّحْفُظُ فِي التَّلْفُظِ بِالشَّيْءِ لَا يَمْنَعُ مِنْ حُكْمٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّحْفُظَ

(١) انظر شرح البيت ١٥٦، ص ٥٦٢.

(٢) الإسراء ٤٢.

(٣) عبس ٢٦.

(٤) النحل ٧٣.

(٥) «به» من اللآلئ الفريدة لوحة ٥٣/ب.

(٦) تحرّفت في (ص) إلى: الراوي.

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٣/ب.

في التلَفُظ بالهمزات المسهَّلة صعبٌ جدًّا، ولذلك قُلَّ مَنْ يَنْطِقُ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ
وكذلك ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ ^(١) قُلَّ مَنْ يَنْطِقُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْفَاءِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ
عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ.

قوله: (شَيْنُ ذِي الْعَرْشِ) مبتدأ، و(مُدْغَمٌ) خبره، و(وَعِنْدَ سَيِّلًا) متعلِّقٌ
بالخبر والتقدير: وعند سين ﴿سَيِّلًا﴾.

قوله: (وَضَادٌ لِبَعْضٍ) يجوزُ أَنْ يُقْرَأَ: (وَضَادٌ) نصباً على أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ
لـ (تَلَا)، وفاعلُ (تَلَا) - على هذا - ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو، و(مُدْغَمًا)
حالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، والتقدير: وتلا أبو عمرو وضادٌ ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ مُدْغَمًا فِي
الشَّيْنِ، فَحُذِفَ مُتَعَلِّقُ الْإِدْغَامِ، وَلَوْ قُرِئَ: (مُدْغَمًا) بِكَسْرِ الْغَيْنِ - على أَنَّهُ
حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَلَا)، أَي: تَلَاهُ مُدْغَمًا لَهُ فِي الشَّيْنِ - لَكَانَ حَسَنًا، وَأَنْ يُقْرَأَ:
(وَضَادٌ) رَفْعًا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، و(تَلَا) جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ. وَفِي (تَلَا) ضَمِيرٌ يَعُودُ
عَلَى (ضَادٍ)، و(تَلَا) على هذا بِمَعْنَى «تَبَعَ»، أَي: تَبَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْرَفِ
الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، و(مُدْغَمًا) حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَلَا)، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْهِ إِلَّا الْفَتْحُ،
بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

ثمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الشَّيْنِ وَالضَّادِ السَّيْنَ الْمَهْمَلَةَ فَقَالَ:

١٤٣ - وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ النُّفُوسِ وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا

أَخْبَرَ أَنَّ السَّيْنَ أَدْغِمَتْ فِي الزَّايِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بِلَا خِلَافٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ

تعالى : ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾^(١) ، وفي الشين في موضع واحد بخلاف ، وهو قوله تعالى : ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢) ، ووجه إدغام السين في الزاي أنَّهما من طَرَف اللسان وأصول الثنايا العليا ، وهما يشتركان أيضاً في الانفتاح والاستفال والصغير ، وفي الزاي مَزِيَّةً بالجهر ، ووجه إدغامها في الشين^(٣) ما تقدم في إدغام الشين في السين ، وإدغامها في الشين متَّفَقٌ على حُسْنِهِ ؛ لِقُوَّةِ الشين بتفشيها ، وأشار بقوله : (بِاخْتِلَافٍ) إلى قول أبي عمرو الداني : «السين حرفان : ﴿النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ بلا خلاف ، و﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ بخلاف» ، ثم قال : «وبالإدغام قرأتٌ ، وعليه أُعَوِّلُ»^(٤) . وَعِلَّةُ الإدغام ما تقدم ، وَعِلَّةُ الإظهار أَنَّ الكلمة خَفَّتْ بتخفيف الهمزة ، فاستغنت عن التخفيف بالإدغام ، وكان ابنُ مجاهدٍ يَخْتَارُ الإخفاء ، حالةً بين الإظهار والإدغام.^(٥)

وأُظْهِرَتِ السينُ في قوله : ﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسُ شَيْئًا﴾^(٦) اتِّفَاقاً ؛ لِحِفَّةِ اللفظ بفتحها بعد السكون .

(١) التكوير ٧ .

(٢) مريم ٤ .

(٣) تصحفت في (ص) و(م) إلى : السين .

(٤) التيسير ص ٢٤ بتصرف .

(٥) حكى ذلك عن ابن مجاهد أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة ٥٣ / ب .

(٦) يونس ٤٤ .

قوله: (وَفِي زُوجَتْ) يجوزُ أن يكونَ خبراً مقدّماً، و(سَيْنُ النَّفُوسِ) مبتدأً مؤخراً على حذف مضافين، أي وفي زاي ﴿زُوجَتْ﴾ إدغامُ سين ﴿النَّفُوسِ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ (سَيْنُ النَّفُوسِ) مبتدأً، وخبره مضمّرٌ، و(فِي زُوجَتْ) متعلّقٌ بذلك الخبرِ على حذف مضافٍ أيضاً، أي: وَفِي زاي ﴿زُوجَتْ﴾ [٧٤/ب] سَيْنُ ﴿النَّفُوسِ﴾ مدغمةٌ.

قوله: (وَمُدْغَمٌ) خبرٌ مقدّمٌ، و(لَهُ) متعلّقٌ به، والضميرُ لأبي عمرو، و(الرَّأْسُ شَيْبًا) مبتدأٌ مؤخّرٌ على حذف مضافٍ، أي: سَيْنُ ﴿الرَّأْسِ﴾.

قوله: (بِاخْتِلَافٍ) حالٌ من الضميرِ في (مُدْغَمٌ)، أي: مُدْغَمٌ مُلْتَبِسًا باختلاف.

قوله: (تَوَصَّلَ) صفةٌ لـ (اخْتِلَافٍ) ويقال: تَوَصَّلَ إليه، أي: تَلَطَّفَ في الوصول إليه، فالمعنى: وَصَلَ الخِلافُ إلى هذا الحرف.

١٤٤ - وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكََا شَدَّاءَ ضَفَاءَ ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى السَّيْنِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الدَّالِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا تُدْغَمُ فِي عَشْرَةِ أَحْرَفٍ ضَبَطَهَا فِي أَوَائِلِ الْكَلِمِ الَّتِي نَظَّمَهَا، وَهِيَ مِنْ «تُرْبُ» إِلَى «جَلًّا»، وَأَمَثَلْتُهَا: ﴿فِي الْمَسْجِدِ تَلْكَ﴾^(١)، ﴿يَكَادُ سَنَّا﴾^(٢)، ﴿مِنْ بَعْدِ

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) النور ٤٣.

ذَلِكَ^(١)، ﴿وَشَهِدْ شَاهِدٌ﴾^(٢)، ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾^(٣)، ﴿لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ
جَعَلْنَا﴾^(٤)، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾^(٥)، ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٦)، ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾^(٧)
﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾^(٨).

ووجه إدغام الدال في هذه الأحرف :

أما التاء فإنَّها من مخرج الدال، وهو من طَرَفِ اللسان وأصولِ الشيا
العُليا، وهما يشتركان في الانفتاح والاستفالِ والشدَّة.

فإن قيل : الدالُ مجهورة فهي أقوى ؟

قيل : لَمَّا كانتِ التاءُ من مخرج الطاءِ، والطاءُ مجهورة وفيها إطباقٌ واستعلاء
حَسَنُ الإدغام، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الدالَ أيضاً من مخرج الطاءِ، بلِ الطاءُ أقربُ
إلى الدالِ؛ لأنَّها بَعْدُها في المخرج .

(١) البقرة ٥٢ وغيرها .

(٢) يوسف ٢٦ وغيرها .

(٣) يونس ٢١ وغيرها .

(٤) الإسراء ١٨ .

(٥) النور ٣٥ .

(٦) مريم ٢٩ .

(٧) المائدة ٣٩ .

(٨) فصلت ٢٨ .

وأما السينُ فقريبةٌ من مخرجها ^(١)؛ لأنها من طَرَف اللسان وما بين الثنايا العليا وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وصغيرُ السين يُقاومُ جَهْرَ الدال .

وأما الدالُ فقريبةٌ منها؛ لأنها بَعْدَها في المخرج بقليل، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، والدالُ وإن كانت شديدةً مجهورةً فالذالُ من مخرج الظاء، والظاءُ مطبِقٌ مُستَعْلٍ، فقاومَ ذلك شِدَّةَ الدالِ وجَهْرَها .

وأما الشينُ فمن وَسَطِ اللسان، وتَتَّصِلُ بِتَفْشِيَّهَا إلى مخرج الدال، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وتَفْشِيَّهَا يُقاومُ جَهْرَ الدالِ ويزيدُ عليه .

وأما الضادُ فمن أَقْصَى حَافَةِ اللسان، لكن تستطيلُ إلى ما يلي الأضراس، وهما مشتركان في الجَهْرِ، وتزيدُ الضادُ بالإطباق والاستعلاء والاستطالة .

وأما الثاءُ فقريبةٌ منها؛ لأنها بَعْدَها بقليل، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال ويُقاومُ جَهْرَ الدالِ وشِدَّتَها ما ذُكِرَ في الذال؛ لأنها من مخرجها، أو نقول: لَمَّا أُدْغِمَت في الذال أُدْغِمَت في الثاء أيضاً؛ لأنها من مخرجها .

وأما الزايُ فهي قربةٌ منها، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال والجَهْرِ وتزيدُ الزايُ بالصَّفِيرِ .

وأما الصادُ فقريبةٌ منها أيضاً، وفي الصادِ إطباقٌ واستعلاءٌ وصَفِيرٌ يُقابِلُ ما فيها من الجَهْرِ والشِدَّةِ .

(١) أي: من مخرج الدال .

وأما الظاء فقريبةٌ منها أيضاً، وهما مشتركان [٧٥/أ] في الجهر، وتزيدُ
الظاءُ بالإطباق والاستعلاء.

وأما الجيمُ فشاركتها في الانفتاح والاستفالِ والجهرِ والشدةِ، فتكافأ.

وهذه كلها تمريناتٌ للطالب، وإلا فالاعتمادُ على الرواية في ذلك.

وجرى في هذا البيت على عادته ؛ حيث أتى بكلماتٍ ضمَّنها معانيَ حسنةٌ
كما فعل في «شِفَا لَمْ تَضِقْ»، وهي الثناء على أحد الزهادِ الأُولياءِ، وهو أبو محمدٍ
سهلُ بن عبد الله التُسَيرِيّ، أحدُ مشايخِ الطريقةِ، ذكره القُشَيْرِيّ^(١) في رسالته
وأطنب فيه، وقال فيه : «هو أحدُ أئمةِ القومِ، ومن لم يكن له في وقته^(٢) نظيرٌ
في المعاملاتِ والورعِ، وكان صاحبَ كراماتٍ، لقيَ ذا النُّونِ المِصْرِيَّ^(٣) سنةً
حجَّ، وتوفي سنةً ثلاثٍ وثمانين - وقيل : وسبعين - ومائتين»^(٤).

ومعنى الثناء عليه أنه وصفُ تُرابه بأنه فاحت رائحته الطيبةُ بما أخلص

(١) عبد الكريم بن هوازن، أبو القاسم القُشَيْرِيّ، الإمام الزاهد القدوة المفسر، صاحب
«الرسالة»، ت ٤٦٥ هـ. (السير ١٨/٢٢٧).

(٢) سقط من (ص) : «في وقته»، وجاء بدلاً منها في (ت) : في دينه.

(٣) هو ثوبان بن إبراهيم الزاهد، شيخ الديار المصرية. روى عن مالك والليث وغيرهما.
ت ٢٤٥ هـ. (السير ١١/٥٣٢).

(٤) الرسالة القُشَيْرِيَّة ٩٢/١، إبراز المعاني ١/٢٨٤.

لربّه من أعماله ، وهذا مثلُ قوله :^(١)
أَرَادُوا لِيُخْفُوا قَبْرَهُ عَنْ عَدُوِّهِ فَدَلَّاهُمْ طِيبُ التُّرَابِ عَلَى الْقَبْرِ
وكثيراً ما يُكَنُّونَ عن طهارة الرَّجُلِ وَعِفَّتِهِ بذلك .

وأخبر بقوله : (ضَفَا) إلى كثرة ذلك ونُموّه ، ثمَّ أخبر أنَّ زُهْدًا عَظِيمًا دُفِنَ
ثمَّ ، أي في ذلك التُّرْبِ ، وَأَنَّ صِدْقَ ذَلِكَ الزُّهْدِ ظَاهِرٌ ، وَأَنَّهُ جَلَا وَكشَفَ أَمْرَ
سَهْلٍ . وَالتُّرْبُ : التُّرَابُ .

قوله : (سَهْلٌ) قد تقدّم أَنَّهُ عَلِمَ لِشَخْصٍ ، وَأَصْلُهُ صَفَةٌ ، نَحْوُ : صَعْبٌ .

قوله : (ذَكََا) يجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : اشْتَعَلَ ، مِنْ : ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ، أَي :
اشْتَعَلَتْ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فَوْحِ الرَّائِحَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : عَبَقَ .

وَالشَّدَا : شِدَّةُ الرَّائِحَةِ ، أَي : فَاحَتْ رَائِحَةُ تُرَابِهِ ، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ
وَمَا ظَهَرَ مِنْ كَرَامَتِهِ وَأَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ .

قوله : (ضَفَا) أَي : طَالَتْ ، وَمِنْهُ : ثَوْبٌ ضَافٍ ، أَي : سَابِغٌ ، يُقَالُ : ضَفَا
يُضَفُّو .

(١) البيت من الطويل ، وهو لمسلم بن الوليد الشهير بصريع الغواني ، ويقال فيه : إِنَّهُ أَرَثْنِي
بَيْتَ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٢٠ ، إِلَّا أَنَّ عَجْزَهُ فِيهِ :

فَطِيبُ تُرَابِ الْقَبْرِ دَلَّ عَلَى الْقَبْرِ

وهو كذلك في عيون الأخبار ٣٧/٤ ، وتاريخ بغداد ٩٧/١٣ ، وسير الأعلام ٣١٧/٣ .

قوله : (ثُمَّ) ظرفُ مكانٍ بعيدٍ - ومنه قوله : ﴿مُطَاعٍ ثُمَّ آمِينَ﴾^(١) - يُشيرُ إلى أنَّ الزُّهْدَ حَلٌّ بِذلك المكانِ الرفيعِ .

قوله : (زُهْدٌ) الزُّهْدُ ضِدُّ الرِّغْبَةِ ، يقال : زَهَدَ في كذا يَزْهَدُ زُهْدًا وزَهَادَةً .
والصِّدْقُ ضِدُّ الكَذِبِ ، وفيهما كلامٌ ، ملخصُه أنَّ الصِّدْقَ إخبارٌ بما يُطابِقُ الواقعَ طابَقَ اعتقادَ المخبرِ أم لا .

قوله : (ظَاهِرٌ) أي مكشوفٌ ، أي : صِدْقُ ذلك الزُّهْدِ ظاهِرٌ ، يعني أنَّه ليس صادراً عن رِيَاءٍ وَتَصَنُّعٍ .

قوله : (جَلَا) أي كَشَفَ ، ومنه : جَلَوْتُ السَّيْفَ ، يُشيرُ إلى أنَّ زُهْدَ سَهْلٍ جَلَا أَمْرَهُ بين الناسِ وأَظْهَرَهُ ، وإن كان سَهْلٌ يَتَكَتَّمُهُ .

قوله : (وَلِلدَّلَالِ) خبرٌ مُقَدَّمٌ ، و(كَلِمٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، وتقدَّم أنَّ «كَلِمًا» إحدى اللغات الثلاث .^(٢)

قوله : (تُرْبٌ) يجوز أن يكونَ بدلاً من (كَلِمٌ) على حذفٍ مضافٍ ، أي : كَلِمٌ تُرْبٍ سَهْلٍ ، إلى آخره ، أو يكونَ (تُرْبٌ) مبتدأً ، و(ذَكََا) خبرُهُ ، ولا تصحُّ البدليَّةُ إلَّا بِذلك التقدير . قال أبو عبد الله : «و(تُرْبٌ سَهْلٍ) إلى آخر البيت ، بدلٌ من

(١) التكوير ٢١ .

(٢) عند شرح البيت ١١٧ ، ص ٣٩٦ .

(كَلِمٌ) وارتفاع [٧٥/ب] (تُرْبٌ) بالابتداء، و(ذَكَا) خبره « انتهى^(١) . وهذا لا يصح لأنَّ الجملة لا تُبدل من المفرد إلا إذا كانت بتأويلٍ، و(كَلِمٌ) مفردٌ مقابلٌ للجملة فكيف تُبدلُ جملةٌ ليست مؤوَّلةً بمفردٍ منه !

وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَرٍ، أي : هي تُربُّ، ولو قرئت منصوبةً على إضمار «أعني» [لصحَّ].^(٢)

قوله : (ذَكَا) إن جعلتَ (تُرْبٌ) بدلاً بالتأويل المتقدم، أو نصبته بإضمار «أعني» كان (ذَكَا) في موضع نصبٍ على الحال من (تُرْبٌ سهْلٌ)، وإن جعلته مبتدأً كان خبره .

قوله : (شَذَا) نصبه على التمييز، منقولٌ من الفاعل، أي : ذَكََا شَذَاه .

قوله : (ضَفَا) فعلٌ، وفاعله ضميرٌ يعودُ علي الشَّذَا، [أي : ذلك الشَّذَا] ^(٣)، عبرَ عن انتشاره واستطالته بطوِّله مجازاً، والجملة في موضع نصبٍ نعتاً لـ (شَذَا) .

قوله : (ثَمَّ زُهْدٌ) : (ثَمَّ) خبرٌ مقدَّم، و(زُهْدٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملة مستأنفة .

قوله : (صِدْقُهُ) مبتدأٌ، والضميرُ للزُّهْد، و(ظَاهِرٌ) خبره، والجملة في موضع رفعٍ نعتاً لـ (زُهْدٌ) .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٤/ب .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

قوله : (جَلَا) فعلٌ، وفاعله ضميرٌ يعودُ على (صِدْقُهُ)، ومفعوله محذوفٌ
أي : جَلَا الصَّدْقُ أَمْرَ سَهْلٍ وأظهره، وقيل : (جَلَا) اسمٌ، وهو مصدرٌ ممدودٌ
الأصل لَكِنَّهُ قُصِرَ، والأصلُ : جَلَاءٌ، وانتصابه على التمييز من (ظَاهِرٌ).
قاله السخاوي^(١)، وهو قريبٌ من التأكيد ؛ لأنَّ الكشفَ والظهورَ متقاربان جداً.
ثمَّ ذَكَرَ شَرْطَ إدغامِ الدال في هذه الأحرف العشرة فقال :

١٤٥ - وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بَغَيْرِ التَّاءِ فَاعْلَمْهُ وَأَعْمَلَا

أي : لم تُدْغَمْ الدالُ حالَ كونِها مَفْتُوحَةٌ بعدَ ساكنٍ في شيءٍ من هذه الحروف
بل لا بُدَّ أن تكونَ غيرَ مَفْتُوحَةٍ، أو غيرَ ساكنٍ ما قبلها، فيُلغى (بَغَيْرِ) فَتَحُهَا -
وإن سَكَنَ ما قبلها، نحو : ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾^(٢) - أو تحرَّك ما قبلها وإن فُتِحَتْ،
نحو : ﴿شَهِدَ شَاهِدٌ﴾^(٣)، فلو اجتمعَ سكونُ ما قبلها وفتحُها امتنعَ إدغامُها إلا
في التاء فإنَّها تُدْغَمْ فيها وإن فُتِحَتْ وسَكَنَ ما قبلها، وهو موضعان في القرآن
لا غير : ﴿بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا﴾^(٤) ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾^(٥).

(١) نقل أبو شامة قول السخاوي في إبراز المعاني ٢٨٥ / ١.

(٢) البقرة ٥٢ وغيرها.

(٣) يوسف ٢٦ وغيرها.

(٤) النحل ٩١.

(٥) التوبة ١١٧. ويلاحظ أن أبا عمرو يقرأ : ﴿تَزِيغُ﴾ بالتاء، انظر : النشر ٢ / ٢٨١.

ومثالها مفتوحة بعد ساكن قوله تعالى : ﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ﴾ ^(١) ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ ^(٢)
﴿ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ ^(٣) ، ومثله : ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ ^(٤) ، ﴿بَعْدَ ضَرَاءَ
مَسْتَهُ﴾ ^(٥) ﴿بَعْدَ ظَلَمِهِ﴾ ^(٦) ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ ^(٧) .

وإنما لم تُدغم في هذه الحالة لأن فتحها وسكون ما قبلها يقابلان ثقل
التقارب ، فاستغني عن إدغامها لذلك ، وإنما لم يُشترط ذلك في التاء لأنهما
من مخرج واحد ، فتأكد الثقل تأكده في المثلين ، فلذلك أُدغمت فيها مطلقاً .

قوله : (وَلَمْ تُدغم) يقال : أدغم بسكون الدال ، وأدغم بتشديدها ، ومنه :
(وَلَمْ تُدغم) ، و(مَفْتُوحَة) حال ، (بَعْدَ سَاكِنٍ) ظرف لـ (تُدغم) ، أو حال
ثانية ، أو ظرف لـ (مَفْتُوحَة) .

قوله : (بِحَرْفٍ) متعلق بـ (تُدغم) ، والباء ظرفية ، أي : في حرف .

(١) ص ٣٨ .

(٢) البقرة ١٧٨ وغيرها .

(٣) سبأ ١٣ .

(٤) النساء ١٦٣ .

(٥) هود ١٠ .

(٦) الشورى ٤١ .

(٧) النحل ٩٤ .

(٨) سقط من (ص) و(م) : «لم» ، والصواب إثباتها .

قوله: (بِغَيْرِ التَّاءِ) بدلٌ من (بِحَرْفٍ) على إعادة العامل .

قوله: (فَاعْلَمْهُ) أي اعلَمْ ما ذكرته لك واعْمَلْ به، وأراد: اعْمَلَنَّ بنون التوكيد [٧٦/أ] فأبدلها ألفاً لكونها خفيفةً بعد فتح .

١٤٦ - وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا وَفِي أَحْرَفِ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الدَّالِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّاءِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا تُدْغَمُ فِي عَشْرَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي تُدْغَمُ فِيهَا الدَّالُ، وَفِي الطَّاءِ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ حُرُوفِ الدَّالِ التَّاءَ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِدْغَامِ الْمِثْلَيْنِ، وَكَلَامُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُتَقَارِبِينَ ؟

والجوابُ: أَنَّ إِدْغَامَ التَّاءِ فِي مِثْلِهَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَذِكْرُهَا فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَضُرُّ لَأَنَّ الْإِلْبَاسَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُبَالِ بِهَا .

وَالْوَجْهُ فِي إِدْغَامِهَا فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ أَنَّ السِّينَ وَأَخَوَاتِهَا كُلَّهَا مُقَارِبَةٌ لَهَا فِي الْمَخْرَجِ، كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي بَيْتِ الدَّالِ، فَلِنَقْتَصِرَ عَلَى ذِكْرِ^(١) الصِّفَاتِ عَلَى التَّرْتِيبِ :

أَمَّا السِّينُ فَمُشَارِكَةٌ لِلتَّاءِ فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ وَالْهَمْسِ، وَفِي التَّاءِ شِدَّةٌ يُقَابِلُهَا صَفِيرُ السِّينِ، فَتَكَافَأَ .

(١) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) وَ(م) إِلَى ذَلِكَ .

وأما الذال فتشاركها في الانفتاح والاستفال، وفي الذال جهر يُقابل شدة التاء .

وأما الشين فتشاركها في الانفتاح والاستفال والهمس، وتنفسي الشين يُقابل شدة التاء .

وأما الصاد ففيها من الجهر ما يقاوم شدة التاء، ويزيد عليها بالإطباق والاستعلاء والاستطالة .

وأما الثاء المثلثة فتشاركها في الانفتاح والاستفال والهمس، وليس فيها ما يقاوم شدة التاء، لكن لما كانت من مخرج الذال جرت مجراها .

وأما الزاي فتشاركها في الانفتاح والاستفال، ويقاوم شدة التاء صفيّر الزاي وجهرها .

وأما الصاد فتشاركها في الهمس، وصفيّرها يقاوم شدتها، وتزيد عليها بالإطباق والاستعلاء .

وأما الطاء فجهرها قابل شدة التاء، وزادت الطاء بالاستعلاء والإطباق .

وأما الجيم فتشاركها في الانفتاح والاستفال والشدّة، وتزيد بالجهر .

وأما الطاء فتشاركها في الشدّة، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والجهر والقلقلة .

قوله : (وفي عشرها) متعلق بـ (تدغم)، و«ها» في (عشرها) يجوز أن

تعود على الأحرف السابقة الستة عشر، أو على أحرف الدال^(١)، قاله أبو عبد الله^(٢)، وقال السخاوي^(٣): «لَكَ أَنْ تُعِيدَهَا عَلَى أَحْرِفِ الدَّالِ»^(٤)، وهذا القول وقول أبي عبد الله أفسدتهما أبو شامة بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه^(٥).

و«هَا» (تَأْوُهَا) قال أبو عبد الله: «تعود على الدال لا غير»^(٦)، ولا أدري معني اقتصاره على ذلك، فإنَّ أبا شامة جوزَّ عودها على الأحرف العشرة وعلى الأحرف الستة عشر^(٧)، وهو واضح.

ولم يَلْقَ التاء دالاً في القرآن إلا وهي ساكنة، نحو: ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(٨) وذلك واجب الإدغام، وكذلك لم يَلْقَ الدال [٧٦/ب] طاءً، فلم يذكرهما لذلك.

(١) في النسخ الثلاث: «أحرف الدال والذال»، وقد ضُرب في (ت) على «والذال»، وهو الصواب.

(٢) قال أبو عبد الله: «وَضَمِيرُ (عَشْرُهَا) يَعُودُ عَلَى حَرْفِ السَّابِقَةِ، أَوْ عَلَى الدَّالِ» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥٥/أ.

(٣) نقل أبو شامة ذلك عن شرح السخاوي على الشاطبية في إبراز المعاني ٢٨٧/١.

(٤) إبراز المعاني ٢٨٧/١.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٥/أ.

(٦) إبراز المعاني ٢٨٧/١.

(٧) يونس ٨٩.

أمثلة ذلك : ﴿الشُّوْكَةُ تَكُونُ لَكُمْ﴾^(١) ، ﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾^(٢) ومثله :
 ﴿الصَّلَاحَتِ سَنَدَخِلَهُمْ﴾^(٣) ﴿وَالذَّارِيَتِ ذُرُوءًا﴾^(٤) ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٥)
 ﴿وَالْعَادِيَتِ صُبْحًا﴾^(٦) ولا ثاني له ، ﴿وَالنُّبُوَّةُ ثُمَّ يَقُولُ﴾^(٧) ومثله : ﴿الصَّلَاحَتِ
 ثُمَّ اتَّقَوْا﴾^(٨) ، ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾^(٩) ، ﴿وَالْمَلَأَكَةَ صَفًّا﴾^(١٠) ومثله :
 ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾^(١١) ، ﴿الْمَلَأَكَةَ ظَالِمِي﴾ في النساء [٩٧] والنحل
 [٢٨] ولا غيرهما ، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَتِ جُنَاحٌ﴾^(١٢) ومثله : ﴿الصَّلَاحَتِ

(١) الأنفال ٧.

(٢) الفرقان ١١.

(٣) النساء ٥٧ وغيرها.

(٤) الذاريات ١.

(٥) النور ٤ ، ١٣.

(٦) العاديات ١.

(٧) آل عمران ٧٩.

(٨) المائدة ٩٣.

(٩) الزمر ٧٣.

(١٠) النبأ ٣٨.

(١١) العاديات ٣.

(١٢) المائدة ٩٣.

جَنَّتِ تَجْرِي^(١).

ولم يقل هنا: «وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ» كما قاله في الدال؛ لأنَّ التاء لم تأتِ كذلك إلَّا وهي حرفُ خطابٍ، وقد عُلِمَ أنَّ تاءَ الخطاب لا تُدْغَمْ نحو: ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾^(٢) و﴿أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾^(٣)، إلَّا في مواضع وقعت فيها التاءُ مفتوحةً بعد ألفٍ، سينبّه الناظمُ - رحمه الله - في البيت الآتي على الخلاف فيها وفي غيرها بقوله:

وَفِي أَحْرَفٍ وَجَهَانٍ عَنْهُ تَهَلَّلَا

أي عن أبي عمرو وجهان - وهما الإظهار والإدغام - تَهَلَّلَا، أي: أضاءا واستنارا لصحتهما لفظاً ومعنىً.

وما أحسنَ ما أتى بالتهلُّل مع الوجه، ومثله تفعلُ العربُ كثيراً، تقولُ: رأيتُ وجهه يَتَهَلَّلُ سُروراً، وذلك من الهلال؛ لِمَا يَحْصُلُ من حُسْنِ الرَوْنَق والرَّوَاء، قال الشاعرُ:^(٤)

(١) إبراهيم ٢٣ وغيرها.

(٢) الكهف ٣٩.

(٣) طه ٣٦.

(٤) البيتان من الطويل، وهما في ديوان عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي ص ١٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٥، والحقُّ أنَّ الأوَّلَ منهما لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ١٤٢، وعمدة الحفاظ ص ٣٧١ مادة (ع ف و)، والثاني منهما لأبي تمام، وهو في ديوانه ص ٢١٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٩ بلفظ: فَلَوْلَمْ يَكُنْ.

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرَ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقِيَ اللَّهَ سَائِلُهُ

قال أبو شامة: « ولم يذكر في التاء ما ذكر في الدال من كونها لم تُدغم مفتوحةً بعد ساكن؛ لأنها لم تقع كذلك إلا وهي حرفُ خطابٍ، وقد علم استثناؤه، نحو: ﴿ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾ و﴿ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ ﴾، إلا في مواضع وقعت فيها مفتوحةً بعد ألفٍ فهي على قِسْمَيْنِ :

منها ما نُقل فيه الخلافُ، وهي المواضعُ الأربعة المذكورة في البيت الآتي، وهي المشارُ إليها بقوله: (وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا) «، ثم قال: « ومنها موضعٌ واحد لا خلاف في إدغامه، وهو قوله: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ ﴾^(١)؛ لأنَّ التاءَ من مخرج الطاء، فهو كاستثناء التاء مع الدال؛ لأنَّ الثلاثةَ من مخرج واحد. »^(٢)

قلتُ: كيف يقولُ: « وهي المواضعُ الأربعة المذكورة في البيت الآتي » بعد قوله: « وقعتُ مفتوحةً بعد ألفٍ » ومن جُمْلَةِ الأربعة: ﴿ فَاتَ ذَا الْقُرْبَى ﴾^(٣)

(١) هود ١١٤ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨٨ .

(٣) الروم ٣٨ .

﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى﴾^(١)، ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾^(٢)، فَإِنَّ التَّاءَ فِيهَا لَيْسَتْ مَفْتُوحَةً، وهو قد فرض أنها مفتوحة بعد الألف، ثم قَسَمَهَا قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ اخْتَلَفَ فِي إدغامه وإظهاره، وقِسْمٌ اتَّفَقَ عَلَى إدغامه كما مرَّ، وأيضاً فَإِنَّ ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ لَيْسَتْ التَّاءُ فِيهَا بعد ألفٍ، إِنَّمَا هِيَ بعد همزةٍ، لكن في قراءة السُّوسِيِّ تَكُونُ بعد ألفٍ في اللفظ ؟

وقد يقال: إِنَّ قَوْلَهُ: «فَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ» كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، يَعْنِي أَنَّ التَّاءَ - مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ - لَا يُفِيدُ كَوْنَهَا مَفْتُوحَةً بعد ألفٍ عَلَى قِسْمَيْنِ، وَحِينَئِذٍ تَسَهَّلَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرٍ كَلَامِهِ، [٧٧/أ] وَإِنَّمَا تَأَوَّلْنَا لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْعِلْمِ مَعْلُومٌ، وَقَدَرَهُ مَعْرُوفٌ.

ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ وَقَعَتِ الطَّاءُ بعد الدالِ المَفْتُوحَةِ بعد ساكنٍ لَكَانَ قَدْ أَدْغَمَهَا»^(٣)، وَأَمَّا ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾^(٤) فَأَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْإِدْغَامِ لَا يَذْكُرُونَهُ فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، بَلْ يَذْكُرُونَهُ فِي سُوْرَتِهِ، وَسَبَبُهُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُدْغِمُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ كَانَ يُدْغِمُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فِي الْحَالَيْنِ، أَيْ سِوَاءُ قَرَأَ بِالْإِظْهَارِ أَمْ بِالْإِدْغَامِ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ

(١) الإسراء ٢٦. وسقط هذا الموضع من (ص).

(٢) النساء ١٠٢.

(٣) في (م): «قد أحكمها»، وفي إبراز المعاني: «هذا حكمها».

(٤) النساء ٨١.

لَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ عِنْدَهُ»^(١). ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، أَمْ الصَّغِيرِ؟ وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّاءِ فِي ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ مَا حَالُهَا؟ إِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً كَانَ مِنَ الصَّغِيرِ^(٢)، وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً كَانَ مِنَ الْكَبِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ، وَسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ بَحْثٌ حَسَنٌ، وَأَنَّ حَمْزَةَ يَوْافِقُ أَبَا عَمْرٍو هُنَاكَ.^(٣)

قَوْلُهُ: (وَفِي عَشْرِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِ(تُدْغَمُ)، وَ(الطَّاءِ) عَطْفٌ عَلَى (عَشْرِهَا) أَي: وَفِي الطَّاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الضَّمِيرَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي أَحْرَفٍ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(وَجْهَانٍ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ(عَنْهُ): إِمَّا وَصَفُ لَ (وَجْهَانٍ)، أَي: كَاثِنَانِ وَمَرْوِيَّانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَإِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِ(تَهَلَّلَا) وَ(تَهَلَّلَا) صِفَةٌ لَ (وَجْهَانٍ)، فَالْأَلْفُ ضَمِيرٌ ثَنِيَّةٌ، وَمَعْنَى (تَهَلَّلَا): أَضَاءَ وَاسْتَنَارَا.

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ تِلْكَ الْأَحْرَفَ الْمُخْتَلَفَ فِيهَا فَقَالَ:

١٤٧ - فَمَعَ حُمِّلُوا التَّورَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ وَقُلْ ءَاتِذَا أَلْ وَلَتَاتِ طَائِفَةٌ عَلَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْأَحْرَفَ الْمُخْتَلَفَ فِيهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ فِي الْجُمُعَةِ [٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٨٨.

(٢) عَلَى أَنْ أَصْلُهَا: بَيَّتَ طَائِفَةً، فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأُولَى لِتَوَالِيِ الْمَثَلَيْنِ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ التَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي الطَّاءِ. انْظُرْ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، وَالنَّشْرُ ١/ ٣٠٣.

(٣) وَذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ فِي فَرَشِ سُورَةِ النِّسَاءِ (الْبَيْتُ ٦٠٢):

وَأَنْتَ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظْلَمُونَ غِيًبُ شَهِدِ دَنَا إِدْغَامُ بَيْتٍ فِي حُلَا

تَوَلَّيْتُمْ ﴿ في البقرة [٨٣] ، ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ في الإسراء [٢٦] ،
و﴿فَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ﴾ في الروم [٣٨] ، ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا﴾^(١)
رُوي إدغامُ التاء في الشاء والذال والطاء وإظهارها ، والإظهارُ مذهبُ ابنِ
مجاهدٍ وأتباعه^(٢) ، والإدغامُ مذهبُ غيره ، قال الداني : « وبالوجهين قرأتُ » ،
قال : « وحدثنا أبو الفتح^(٣) ، حدثنا [عبد الباقي بن الحسن^(٤) ، حدثنا]^(٥) زيدُ
ابن عليٍّ^(٦) أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مُجَاهِدٍ يَقْرَأُ سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ : ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾
وجميع ما كان من المنقوص بالإدغام ؛ فإنَّ أبا عمرو لم يستثنه ، ثمَّ رجع في

(١) النساء ١٠٢ .

(٢) النشر ١ / ٢٧٩ . ولم أجده في كتاب السبعة لابن مجاهد .

(٣) فارس بن أحمد ، أبو الفتح الحمصيّ الضرير ، الأستاذ الكبير ، الضابط الثقة ، شيخ
الداني . قرأ عليّ عبد الباقي بن الحسن وغيره . ت ٤٠١ هـ . (غاية ٢ / ٥ - معرفة ١ / ٣٧٩)

(٤) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد ، أبو الحسن الخراسانيّ ، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة .
قرأ عليّ زيد بن عليّ بن أبي بلال ونظيف بن عبد الله وغيرهما . قرأ عليه أبو الفتح فارس
شيخ الداني . ت ٣٨٩ هـ . (غاية ١ / ٣٥٦ - معرفة ٣٥٧) .

(٥) تكملة لازمة من جامع البيان ٢ / ٤١٣ .

(٦) زيد بن عليّ بن أحمد بن أبي بلال ، أبو القاسم العجليّ الكوفيّ ، شيخ العراق ، ثقة .
قرأ عليّ أبي بكر الداجونيّ وغيره . قرأ عليه عبد الباقي بن الحسن وغيره . ت ٣٥٨ هـ .
(غاية ١ / ٢٩٨ - معرفة ١ / ٣١٤) .

آخر عمره عنه إلى الإظهار»^(١)، واعتلَّ بما تقدَّم.^(٢)

قلت: سيأتي وجه الإظهار، فهذا معنى قوله: (وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلَلًا).

والوجه في إظهار ﴿التَّورَةَ ثُمَّ﴾ و﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ خِفَّةُ اللفظ بفتح التاء بعد الساكن، فاستغنيَ بذلك عن تخفيف الإدغام.

ووجه الإدغام اجتماع متقاربين في الجملة، وأنه لا بُدَّ من ثقلٍ ما.

ووجه إدغام ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى﴾ و﴿فَاتِذَا الْقُرْبَى﴾ وجود متقاربين مع كسر التاء، فالإدغام هنا أحسن منه في إخوته؛ للكسر، ووجه الإظهار خِفَّةُ اللفظ بِقِلَّةِ الحروف، وسكون ما قبل الأول، [٧٧/ب] واعتلاهما بحذف الآخر أيضاً، فأظهرا لئلا يتوارد إعلالان كما سبق تقريره.

والكلام في ﴿وَلَتَاتِ طَائِفَةٌ﴾ إظهاراً وإدغاماً كالكلام في ﴿أَتِذَا الْقُرْبَى﴾.

قال أبو شامة: «وجه الخلاف في ﴿أَتِذَا﴾ و﴿وَلَتَاتِ طَائِفَةٌ﴾ ما تقدَّم في ﴿يَبْتَغِ﴾ ونحوه؛ لأنها كلُّها من المجزوم».^(٣)

قوله: (فَمَعَ حُمْلُوا) يجوز أن يكون خبراً مقدِّماً، و(الزَّكَاةَ) مبتدأ مؤخرٌ

(١) جامع البيان ٢/ ٤١٣. وفي (م) و(ص): «عن الإظهار»، والصواب ما في (ت).

(٢) في حاشية (ت): قوله بما تقدَّم أي من كونه منقوصاً.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٩٠.

وأراد أن يقول : ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ ، فيأتي بـ ﴿ثُمَّ﴾ بعد ﴿الزَّكَاةَ﴾ أيضاً ، فلم يُمكنه ، فتركه للعِلْم به ^(١) ، فـ ﴿ثُمَّ﴾ من نفس التلاوة ، وليست عاطفة في نظمه .

ويجوز أن تكون (الزَّكَاةَ) خبر مبتدأ مضمّر ، أي : هي ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ مع ﴿حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ ، فيكون (مَعَ حُمِّلُوا) على هذا حالاً ، أي مصاحبة لـ ﴿حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ ، والجملة على كلا الإعرابين منصوبة بـ (قُلْ) ، أي : قُلْ : كَيْتَ وَكَيْتَ . قال أبو شامة : «ولو قال : (الزَّكَاةَ ثُمَّ قُلْ ءَاتِ) لكان أولى ؛ لأنه أبين لموضع الإدغام ، ويخلص من تكرار (قُلْ)» ^(٢) ، يعني فيصير البيت :
فَمَعَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ ثُمَّ مَقُلْ ءَاتِ ذَا آلَ

قوله : (ءَاتِ ذَا آلَ) يعني : ﴿ذَا الْقُرْبَى﴾ في السورتين ^(٣) ، ولذلك لم يأت بعاطفها ؛ لأنه واو في سورة وفاء في أخرى ^(٤) ، فلو أتى به لتوهم اختصاصه به ، وبين الدال واللام من ﴿ذَا الْقُرْبَى﴾ ألفان : إحداهما ألف ﴿ذَا﴾ ، والثانية ألف الوصل الداخلة على لام التعريف ، لكنهما سقطتا : أمّا همزة الوصل فللدرج ، وأمّا ألف ﴿ذَا﴾ فلالتقاء الساكنين ، ولك في كتابتها في هذا النظم وجهان :

(١) «به» من (ت) فقط .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٢٨٩ .

(٣) الإسراء ٢٦ ، الروم ٣٨ .

(٤) هي في سورة الإسراء : ﴿وَأَتِ﴾ ، وفي الروم : ﴿فَأَتِ﴾ .

أحدهما: (ذَلْ) عَلَى اللفظ، وكذلك كَتَبَهُ أَبُو شَامَةَ واختاره. ^(١)

والآخر: أَنْ تَكْتَبَهُ عَلَى أَصْلِهِ بِالْفَيْنِ.

وقد سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ قَطْعُ لَامِ التَّعْرِيفِ مِمَّا بَعْدَهَا وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا فِي
أَنْصَافِ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ^(٢)

(١) إبراز المعاني ٢٨٩/١.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وتَمَّةٌ ثانيهما:

الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

وهما لغيلان بن حُرَيْثِ الرَّبْعِيِّ الرَّاجِزِ كَمَا فِي الْعَيْنِيِّ ٥١٠/١ عَلَى هَامِشِ الْخَزَانَةِ، وَهُمَا
لَغِيلَانَ فِي الْكِتَابِ ١٤٧/٤، وَذَكَرَ مُحَقِّقُهُ الْأَسْتَاذُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ أَنَّ غِيلَانَ هَذَا هُوَ
ذُو الرُّمَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدِ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِهِ وَلَا مَلْحَقَاتِهِ، وَكَذَا ذَكَرَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْخَزَانَةِ
١٩٨/٧، ٢٠٥، ٢١٣، وَالْبَيْتَانِ - بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ - فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ ٣٦/١
وَهُمَا فِي الْكِتَابِ ٣/٣٢٥، ١٤٧/٤، وَالنَّكَتِ ص ٨٨٠، وَالْخَزَانَةُ ٧/٢١٣ بِلَفْظِ:

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلْ

بِالشَّحْمِ.....

وَفِي الْخَصَائِصِ ١/٢٩١ وَالْخَزَانَةُ ٧/١٩٨، ٢٠٥ بِلَفْظِ:

عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلْ

الشَّحْمِ.....

وَفِي رِصْفِ الْمُبَانِيِّ ص ١٣٢، ١٥٨، ٢٣٠ بِلَفْظِ:

عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلْ

شَحْمِ..... =

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلْ

الشَّحْمُ.....

(١) إِذَا الْأَصْلُ: بِذَا الشَّحْمِ.

وبعضهم يقفُ عليها لأجلِ التذكُّرِ لِمَا بعدها، فيكسِرُها ويُلحِقُها ياءً تُسمَّى «مَدَّةُ التذكُّرِ»، فيقول: الي، في: الْحَارِثُ مثلاً، لكنَّهم هنا لا يُعيدُونها مع الاسم، بل يقولون: الي حَارِث، وقد بَوَّبَ النحويُّونَ لذلك باباً، بيَّته - والله الحمد - في غير هذا. (٢)

وما أغربَ ما اتَّفَقَ للناظم موافقةً لسانِ العربِ في هذا؛ لأنَّه لو فعله هو

=و«بَجَلٌ» اسمُ فعلٍ بمعنى: حَسَبُ، وفي العيني (١/ ٥١٠) على هامش الخزانة قال: «ضَبَطَ شَرَّاحُ الْكِتَابِ: (بِخَلَّ) جَعَلَ الْبَاءَ حَرْفَ جَرٍّ، وَالْخَلُّ هُوَ السَّائِلُ الْمَعْرُوفُ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْمَعْنَى، وَيَكُونُ مَعْنَى (مَلَلْنَاهُ): عَالَجْنَاهُ» اهـ.

(١) جاء في (م) و(ص) في هذا الموضع ما نصَّه: «ولكنهم إذا وقفوا عليها» وقبلها في (م) بياضٌ، وكُتِبَ في حاشيتها: كذا في الأصل.

(٢) قال سيبويه: «ألا ترى أنَّ الرجلَ إذا نسي فتذكَّرَ ولم يُرِدْ أَنْ يَقْطَعَ يَقُولُ: أَلِي، كما يقول: قَدِي، ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ وَكَانَ... وقال غيلان:

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلْ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

... ولكنَّه لم يكسر اللامَ في قوله: بِذَا أَلْ، ويجيءُ بالياءِ لأنَّ البناءَ قد تمَّ» اهـ.

الكتاب ١٤٧/٤، وانظر أيضاً ٣٢٥/٣.

هنا - وإن لم يُسمع - لكان معذوراً في ذلك، قال أبوشامة: «وقصد الناظمُ بذلك زيادةَ البيان، وإلا فكان يُمكنه أن يقول: وَقُلْ أَتِ ذَا»^(١)، يعني فلا يَرْتَكِبُ قَطْعَ لامِ التعريف بما دخلت عليه، بل يأتي بِألفِ «ذَا»، وبها يستقيم الوزن؛ لأنَّه حرفٌ ساكن مكان حرفٍ ساكن.

وقوله: (وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ) التاء في الحقيقة بعدَ همزةٍ، ولكن لما كان الإدغام من طريق السُّوسي، والسُّوسي هو يُبدِّلُها ألفاً، صحَّ إدخالُها في هذا النوع، وقد تقدَّم ذلك.

والعين [٧٨/أ] في (عَلَا)^(٢) ليست رمزاً؛ لأنَّ البابَ كُلَّهُ لأبي عمرو، وقد تقدَّم قريباً في قوله: ^(٣)

وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ...

وقد تقدَّم أنَّه لا يجمعُ بين الرمز والاسم الصريح. ^(٤)

ثمَّ ذَكَرَ خلافاً آخرَ فيما يُشبهه ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ في اللفظ، وهو تاءُ مكسورة

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٩٠.

(٢) سقط من (ص): في علا.

(٣) ص ٥٢٣ في شرح البيت السابق عند قوله: «وعنه: إمَّا وصفٌ لـ (وَجْهَانِ)، أي كائنان ومرويان عن أبي عمرو، وإمَّا متعلِّقٌ بـ (تَهَلَّلَا)» اهـ.

(٤) عند شرح البيت ٤٥، ص ١٥٥.

بعد ساكن، نحو^(١) : ﴿جِئْتُ شَيْئًا فَرِيًّا﴾^(٢)، إِلَّا أَنْ هَذِهِ تَاءُ خُطَابٍ، فقال :
١٤٨ - وَفِي جِئْتُ شَيْئًا أَظْهَرُوا الْخِطَابِهِ وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامَ سَهْلًا

هذا تمام الأحراف التي فيها وجهان متهللان، أخبر عن أهل الأداء أنهم
أظهروا التاء من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا فَرِيًّا﴾، وأراد بذلك ابن مجاهد
وأصحابه^(٣)؛ لأنهم هم الناقلون لذلك، وغيرهم روى الإدغام، فالواو في
(أظهروا) لابن مجاهد وأتباعه .

وذكر المصنف للإظهار عِلَّتَيْنِ، وهما : الخطاب في التاء، ونقصان الفعل
المتصل بها : أمّا الخطابُ فظاهرٌ قد تقدّم تعليله، وإذا كان مانعاً في المثليْن ففي
المتقاربين أولى، وأمّا النقصانُ فلأنّه قد حُذِفَ منه عَيْنُهُ، وصار وزنه : فِلْتِ ؛
وذلك لأنّ لَامَ الكلمة تَسْكُنُ لأجلِ تاءِ الفاعلِ، والعَيْنُ قبله ساكنةٌ معتلّةٌ،
فيلتقي ساكنان فيُحذفُ أولُهُما، وهذا بعد نقل حركة العين إلى الفاء إن كانت
كسرةً أو ضمةً نحو : خِفْتُ وَطُلْتُ، وقلبها ضمةً في ذوات الواو، وكسرةً في
ذوات الياء، ونقلها إلى الفاء إن كانت [الفاء]^(٤) فتحةً، نحو : جِئْتُ وَبِعْتُ
وَقُمْتُ وَقُلْتُ، على عملٍ معروفٍ عند أهل التصريف، وهذا مطرّدٌ في كلِّ

(١) كذا في النسخ الثلاث، والوجه : (هُوَ)؛ لأنّه الموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي
جاءت فيه تاء خطاب مكسورة بعد ساكن .

(٢) مريم ٢٧ .

(٣) انظر : السبعة ١١٨ .

(٤) زيادة للإيضاح .

فعلٍ معتلٍّ العينُ أُسْنِدَ إلى تاءِ الفاعلِ مطلقاً، أو نونٍ، نحو: بَعْنَ وَقُمْنَ، أو «نَا»، نحو: بَعْنَا وَقُمْنَا، فلماً دخلَ النقصُ في الفعلِ، والفاعلُ كالجُزءِ من رافعه - من حيثُ الجملة - فكيف به هنا وهو ضميرٌ متَّصِلٌ اجْتَنِبَ إدغامه لثلاً يتوالى إعلالان؛ لأنَّ الفعلَ مع فاعله كالشيء الواحد، لدلائلَ ذكرها النحويون^(١) ولذلك قال المصنِّفُ: (لِخِطَابِهِ وَنُقْصَانِهِ)، يريدُ مجموعَ لفظِ (جِئْتُ) تنزيلاً لهما منزلةَ الشيءِ الواحدِ، وإلا فالخطابُ في كلمةٍ، والنقصُ في كلمةٍ أُخرى هذا كُلُّهُ إذا كانت تاءُ الخطابِ مكسورةً، أمَّا إذا كانت مفتوحةً فلا خلافَ في إظهاره، نحو: ﴿جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا﴾^(٢) ﴿جِئْتُ شَيْئًا نُكْرًا﴾^(٣) لِمَا تقدَّم في قوله في هذا الباب: (٤)

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ

وَلِمَا تقدَّم في الباب قبله في قوله: (٥)

(١) ذكر ابنُ الأنباريُّ عن الكوفيِّين سبعةَ أوجهٍ تدلُّ على أنَّ الفعلَ وفاعله بمنزلةَ الشيءِ الواحدِ، منها: أنَّ لَامَ الفعلِ تسكُنُ إذا اتَّصَلَ به ضميرُ الفاعلِ، نحو: ضَرَبْتُ؛ لثلاً يجتمع في كلامهم أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، ولولا أنَّ ضميرَ الفاعلِ بمنزلةَ حرفٍ من الفعلِ نَفْسِهِ لَمَا سَكُنَتْ لَامُ الفعلِ لِأَجْلِهِ. انظر: الإنصاف ٧٩/١.

(٢) الكهف ٧١.

(٣) الكهف ٧٤.

(٤) البيت ١٣٨.

(٥) البيت ١٢٠.

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٌ أَوْ مُخَاطَبٌ
ثُمَّ أَخَذَ النَّازِمُ يَذْكُرُ عَلَّةَ إدغامِ ﴿جِئْتُ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ وهو كسرُ التاء، والكسرُ
ثَقِيلٌ، فَخَفَّفَ بِالإِدْغَامِ؛ لِأَنَّ الإِدْغَامَ يَسْكُنُ لَهُ الْأَوَّلُ.

فإن قيل: كان ينبغي أن يجوز إدغام نحو: ﴿كُنْتُ تَرَبًّا﴾^(١)؛ لأنَّ الضمَّ
أثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ، فكما أنَّ الْكَسَرَ - لِثِقَلِهِ - سَوَّغَ إدغامَ تاءِ الْخِطَابِ، كذلك الضمُّ
الذي هو أثْقَلُ مِنْهُ يُسَوِّغُ إدغامَ تاءِ الْمُتَكَلِّمِ؟

فالجوابُ: أنَّ هُنَا ثِقَلًا آخَرَ [٧٨/ب] مع الْكَسْرِ، وهو التَّائِيثُ، والتَّائِيثُ
ثَقِيلٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ «طَلَّقُكُنَّ»^(٢).

وقد اعترض على المصنِّف بشيءٍ آخَرَ، وهو قوله: (لِخِطَابِهِ)، فظاهره أنَّ
الْخِطَابَ بِمَجْرَدِهِ عَلَّةٌ، لَكِنَّ الْخِطَابَ بِمَجْرَدِهِ غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الإِدْغَامِ، بِدَلِيلِ إدغامِ
﴿لَكَ كَيْدًا﴾ و﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا﴾^(٣) ونحوه اتِّفَاقًا؟

والجوابُ: أَنَّهُ أَرَادَ الْخِطَابَ بِقَيْدِ كَوْنِهِ فِي تَاءِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ،
حَيْثُ قَالَ:

وَفِي جِئْتُ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: (وَنُقْصَانِهِ)، وَالنُّقْصَانُ لَيْسَ فِي التَّاءِ،

(١) النبأ ٤٠.

(٢) البيت ١٣٥.

(٣) الآيتان هما: يوسف ٥، طه ٣٥.

إنما هو في الفعل قبلها ؟

والجواب ما تقدم من أن مراده : لخطاب هذا اللفظ ونقصانه ، يعني مجموعه ، وتقدم وجه التجوز في ذلك ، وهو كون الفاعل جزءاً من فعله من حيث الجملة ، وأكد ذلك كونه ^(١) ضميراً متصلاً على حرف واحد ، ولو قيل بأن مراده بنقصانه أنه على حرف واحد - يعني أنه ناقص بالنسبة إلى غيره ، حيث وضع على حرف واحد - لكان وجهاً ، فيكون الخطاب والنقصان حينئذ في ذات واحدة ، فيطيح الاعتراض .

قوله : (وفي جئت شيئاً متعلق بـ (أظهرُوا) ، ضمَّنه معنى : أوقعوا فيه الإظهار ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(٢) ، ويجوز أن يكون مفعول (أظهرُوا) محذوفاً ، أي أظهرُوا التاء في ﴿ جئت شيئاً ﴾ ، والواو - كما تقدم - لأهل الأداء وإن لم يجز لهم ذكر للعلم بذلك ، و (لخطابه) متعلق بـ (أظهرُوا) .

قوله : (والكَسْرُ) مبتدأ ، و (الإِدْغَام) مفعولٌ مقدَّم ، و (سَهْلَ) جملةٌ فعليةٌ في موضع خبر (والكَسْرُ) .

ثم انتقل إلى التاء المثلثة والذال المعجمة فقال :

١٤٩ - وفي خمسة وهي الأوائلُ ثاؤها وفي الصادِ ثم السينِ ذالٌ تدخلاً

أخبر أن التاء المثلثة تُدغم في خمسة أحرف ، وهي الخمسة الأولى من عشرة

(١) « كونه » من هاشم (ت) فقط ، مصححاً عليها .

(٢) الأحقاف ١٥ .

الدال المضمّنة في «تُرْبُ سَهْلٍ ذَكََا شَذًا ضَفَا»^(١)، وهي التاء والسين والذال والشين والضاد، أمثلة ذلك :

﴿ حَيْثُ تُوْمَرُونَ ﴾^(٢)، ﴿ الْحَدِيثُ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ ﴾^(٣) - ومثله : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ ﴾^(٤) - ﴿ وَالْحَرْتُ ذَالِكَ ﴾^(٥) وليس غيره، ﴿ حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾^(٦)، ﴿ حَدِيثٌ ضَيْفٍ ﴾^(٧) وليس غيره.

ووجه إدغامها في هذه الأحرف التقارب؛ لأنّ الشاء من طَرَف اللسان وأطرافِ الشاىا العليا، والذال مثلها، والتاء قريبةٌ منها، وكذا السين.

والضاد من أقصى حافة اللسان^(٨)، وتتصلُ بمخرج الشاء؛ لِمَا فيها من الاستطالة.

والشين من وسط اللسان، إلّا أنّها بتفشيّها تتصلُ إلى مخرج الظاء.

(١) البيت ١٤٢.

(٢) الحجر ٦٥.

(٣) القلم ٤٤.

(٤) النمل ١٦.

(٥) آل عمران ١٤.

(٦) البقرة ٥٨.

(٧) الذاريات ٢٤.

(٨) في (ص): «حافته» بدل «حافة اللسان».

ووجهه - أيضاً - المشاركة في الصفات ، وذلك أن التاء تُشاركُ الشاءَ في الهمس ، وتزيدُ عليها بالشدة .

والسينُ تشاركها في الهمس ، وتزيدُ عليها بالصفير .

والذالُ أقوى من الشاء ؛ لأنها مجهورةٌ والشاءُ مهموسةٌ .

والشينُ تشاركها في الهمس ، وتزيدُ عليها بالتفشي .

وتُشاركها الضادُ في الرخاوة ، وتزيدُ عليها بالإطباق والاستعلاء [٧٩/ أ] والاستطالة .

ثم أخبر أن الذالَ المعجمةُ تُدغمُ في الصاد والسين المهملتين ، نحو : ﴿ مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً ﴾ ^(١) ﴿ فَاتَّخَذَ سَيِّلَهُ ﴾ موضعان ^(٢) ، ووجهُ ذلك التقاربُ - وقد مرَّ بيانهُ في بيت الدال - مع مشاركتها لهما ^(٣) في الرخاوة ، وما فيهما ^(٤) من الصفير يُقابلُ ما في الذال من الجهر ، وتزيدُ الصادُ بالإطباق والاستعلاء .

قوله : (وَفِي خَمْسَةٍ) متعلقٌ بمقدَّر هو رافعٌ لـ (ثَاوُهَا) ، والجملةُ من قوله : (وَهِيَ الْأَوَائِلُ) - من مبتدأٍ وخبرٍ - معترضةٌ ، والتقديرُ : وتُدغمُ ثَاوُهَا في

(١) الجن ٣ .

(٢) الكهف ٦١ ، ٦٣ .

(٣) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى : لها .

(٤) تحرَّفتُ في (ص) و(م) إلى : فيها .

خمسة وهي الأوائل من حروف الدال .

وأعرب أبو عبد الله (في خمسة) خبراً مقدماً، و(ثاؤها) مبتدأ^(١)، ولا بد من تأويل، أي: مدغم، إذ لا فائدة في مجرد الإخبار بذلك، وأعربها أيضاً فاعلاً بالجار على رأي الأخفش^(٢)، فيكون التقدير: استقر في خمسة ثاؤها، ولا فائدة في ذلك أيضاً، والإعراب ما قدمته .

قوله: (وفي الصاد) متعلق بمقدّر يدل عليه (تدخل)، أو بنفس (تدخل) على رأي، ومعنى (تدخل): دخل شيئاً فشيئاً، و(ذال) مبتدأ، و(تدخل) خبره، والتقدير: وذال تدخل قليلاً قليلاً في الصاد ثم السين .

١٥٠ - وفي اللام راء وهي في الرأ وأظهر إذا انفتحا بعد المسكن منزلاً^(٣)

لما فرغ من الكلام في الذال شرع في الكلام في الراء واللام، وأخبر أن كلا منهما يدغم في الآخر، نحو: ﴿سَيَغْفِر لَنَا﴾^(٤)، ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٥)، ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾^(٦)، ولا يلتفت إلى قول من منع إدغام الراء في اللام لقوتها؛

(١) قال أبو عبد الله: «و(ثاؤها) مبتدأ خبر (في خمسة)» اهـ. اللآلي الفريدة ٥٦/ب .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في (م): مسجلاً .

(٤) الأعراف ١٦٩ .

(٥) هود ٧٨ .

(٦) آل عمران ١١٧ .

لَمَّا سَيَّاتِي .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَنْفَتِحَا بَعْدَ سَاكِنٍ ؛ فَإِنَّهُمَا مَتَى فُتِحَا بَعْدَ سَاكِنٍ
وَجَبَ الْإِظْهَارُ ، نَحْوُ : ﴿ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ ﴾ ^(٤) ، وَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ
الشَّيْئَيْنِ ، فَلَوْ فُتِحَا بَعْدَ مَتَحَرِّكٍ ، نَحْوُ : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ ^(٥) ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ ﴾ ^(٦)
أَوْ تَحَرَّكَ بَغَيْرِ الْفَتْحِ بَعْدَ سَاكِنٍ ، نَحْوُ : ﴿ يَقُولُ رَبَّنَا ﴾ ^(٧) ﴿ مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾ ^(٨)
﴿ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ ﴾ ^(٩) ﴿ بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ^(١٠) كَانَ حَكْمُهَا مَا
تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ الْإِدْغَامِ .

(١) الحاقة ١٠ .

(٢) الانفطار ١٣ .

(٣) الانفطار ١٤ .

(٤) الحج ٧٧ .

(٥) الفيل ١ .

(٦) إبراهيم ٣٢ وغيرها .

(٧) البقرة ٢٠٠ .

(٨) النمل ٤٠ .

(٩) البقرة ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(١٠) فصلت ٤١ .

ووجه الإدغام تقاربهما في المخرج - وذلك أن مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين مُقَدَّمِ الحنك، ومخرج اللام من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه بينه وبين ما يليه من الحنك مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية، وقد قيل إنهما من مخرج واحد، كما سيأتي بيانه في المخرج، ومع ذلك فهما مشتركان في الانفتاح والاستفال - وكونهما بين الرخوة والشديدة، وإنما أظهرنا حيث فُتِحَا بعد ساكنٍ لِحِفَّةِ اللفظ، كما تقدّم ذلك في الدال .

وقد منع سيبويه والخليل إدغام الراء في اللام؛ لأن الإدغام يذهب ما في الراء من التكرير، وحكيًا عن العرب: «اجبرُ لَبَطَةً» بالإظهار^(١)، ولا التفات إلى ذلك لأن ما قالاه رأي، وما قرأ به أبو عمرو نقل متواتر، وأيضاً فقد حكى الكسائي والفرّاء^(٢)، وأبو جعفر الرُّؤاسي^(٣) أستاذ الكسائي، وأبو عمرو بن العلاء إمام البصريين: «صار لي، وصار لك» بالإدغام^(٤)، [٧٩/ب] وأيضاً فإن الراء لما كانت مكررةً واللام مقاربة لها أدغمت فيها؛ لئلا يصير كالجمع بين ثلاثة أمثال، وأما ما حكيه من إظهار «اجبرُ لَبَطَةً» فلا حجة فيه؛ لأنه أحد

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٤٨ .

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الفرّاء الكوفي، شيخ النحاة. روى الحروف عن أبي بكر بن عيَّاش والكسائي وغيرهما. ت ٢٠٧ هـ. (غاية ٢/٣٧١) .

(٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبو جعفر الرُّؤاسي النحوي، إمام مشهور، أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو. (غاية ٢/١١٦ - بغية الوعاة ١/٨٢) .

(٤) حكى ذلك عنهم أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ٥٧/ب .

الجائزين .

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ إِدْغَامِ اللَّامِ فِي الرَّاءِ ؛ لِمَشَارَكَتِهَا لَهَا فِيمَا ذُكِرَ ، وَلِأَنَّ
الرَّاءَ أَقْوَى ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَضْعَفَ يُدْغَمُ فِي الْأَقْوَى .^(١)

قوله : (وَفِي اللَّامِ رَاءٌ) كقوله : « وَفِي خَمْسَةٍ ثَاوُهَا »^(٢) ، وقوله :
(وَهِيَ) أي : وَاللَّامُ تُدْغَمُ فِي رَاءٍ ، وَأَنْتَ الْكَلَامَ بِاعْتِبَارِ الْكَلِمَةِ ، فَلِذَلِكَ أَنْتَ
ضَمِيرُهَا ، ثُمَّ ذَكَرَهَا اعْتِبَارًا بِلَفْظِهَا مَعَ تَذْكِيرِ الرَّاءِ أَيْضًا ، فَقَالَ : (وَأُظْهِرَا إِذَا
انْفَتَحَا) .

قوله : (إِذَا انْفَتَحَا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لـ (أُظْهِرَا) مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِهِ لِمَعْنَى
الشَّرْطِ ، وَأَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَجَوَابُهُ إِمَّا مُحذُوفٌ ، وَإِمَّا مُقَدَّمٌ ، عَلَى حَسَبِ مَا
تَقَدَّمَ مِنَ الْمَذْهَبِينَ .

قوله : (بَعْدَ) ظَرْفٌ لـ (انْفَتَحَا) .

قوله : (مَنْزِلًا) نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَهُوَ اسْمُ مَكَانٍ ، وَالْمَعْنَى : إِذَا انْفَتَحَ
مَنْزِلُهُمَا ، أَيْ مَكَانُ إِنْزَالِهِمَا ، يَعْنِي مُحَلًّا إِخْرَاجَهُمَا .
ثُمَّ اسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ لَفْظَ ﴿ قَالَ ﴾ خَاصَّةً ، فَقَالَ :

(١) عند شرح البيت ١٣٢ ، ص ٤٧٣ .

(٢) أي : مُدْغَمٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ شَرْحِ الْبَيْتِ السَّابِقِ ، ص ٥٣٥ .

١٥١ - سَوَى قَالَ ثُمَّ التُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

يعني أَنَّ ﴿قَالَ﴾ تُدْغَمُ لَامُهُ فِي الرَّاءِ وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ، نَحْوُ:
﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾^(١) ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾^(٢)؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ دَوْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعَ
الرَّاءِ، وَقِيلَ: لِمَدَّةِ الْأَلْفِ، قَالَ الْخَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: «وَأَمَّا ﴿قَالَ رَبٌّ﴾^(٣)،
﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾^(٤)، مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ أَوْ غَيْرِ مُتَّصِلٍ، فَإِنَّهُ أَدْغَمَهُ نَصًّا وَأَدَاءً
لِقُوَّةِ مَدَّةِ الْأَلْفِ، وَقِيَاسُهُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾^(٥)»، قَالَ: «وَلَا
خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي إِدْغَامِهِمَا»^(٦).

قُلْتُ: وَمَعْنَى قُوَّةِ الْمَدِّ أَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُجَانِسَةً لَهَا، وَلِأَنَّهَا
تَتَغَيَّرُ لِلْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَهِيَ أَكْثَرُ تَصَرُّفًا فِي الْمَدِّ. وَقِيلَ: بَلْ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيفَةً،
فَكَانَ اللَّامُ وَلَيْتِ الْحَرَكَةُ، فَصَارَ مِثْلُ: ﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾^(٧).

ثُمَّ أَخْبَرَ النَّازِمُ أَنَّ النُّونَ تُدْغَمُ فِيهِمَا - أَيِ فِي الرَّاءِ وَاللَّامِ - بِشَرَطِ أَنْ

(١) المائدة ٢٣.

(٢) البقرة ٣٠ وغيرها.

(٣) مريم ٨ وغيرها.

(٤) غافر ٦٠. وَفِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: وَقَالَ رَبٌّ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «التَّيْسِيرِ» ص ٢٧.

(٥) غافر ٢٨.

(٦) «التَّيْسِيرِ» لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي ص ٢٧.

(٧) مريم ٢٤.

يتحرَّك ما قبلها، نحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ﴾^(١) ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُم﴾^(٢) ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾^(٣) ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾^(٤) ﴿خَزَائِنِ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٥).

وعِلَّةُ ذلك ما تقدَّم في إدغام كلِّ منهما في الآخر؛ لأنَّ النونَ قريبةٌ من مخرجهما - وقيل: بل الثلاثة من مخرج واحد^(٦) - وهي مؤاخيةٌ لهما في الانفتاح والاستفال والكون بين الرخوة والشدة^(٧).

واتَّفَقُوا على جواز إدغام النون فيهما:

أما في الراء فلِمَا تقدَّم من الاشتراك في المخرج والصفات.

فإن قيل: فيها غنة؟ فالجواب: إنَّ في الراء تكريراً يقابلها.

وأما في اللام: فلِمَا تقدَّم من الاشتراك في المخرج والصفات.

(١) الشعراء ١١١.

(٢) البقرة ١٨٧.

(٣) البقرة ٥٥ وغيرها.

(٤) الأعراف ١٦٧. ويلاحظُ هنا أنَّ أبا عمرو يُدْغِمُ ذالَ (إِذْ) في التاء بعدها كما سيأتي في باب «ذَكَرَ ذالَ إِذْ» ص ١١٠٤.

(٥) الإسراء ١٠٠.

(٦) وهو قول الفراء وقُطْرُبُ والجَرَمي وغيرهم. انظر: النشر ١/١٩٨، ١٩٩.

(٧) هكذا في النسخ الثلاث، والوجهُ أن يقال: بين الرخوة والشديدة، أو: بين الرخاوة والشدة.

فإن قيل : فيها غنةٌ وليس في اللام ما يُقابِلُها ، بخلاف ما قلتم في الراء ؟

فالجوابُ : أنَّ اللامَ حُمِلَتْ على الراء لمشابهتها ، ولذلك قيل فيهما : مُنَحَرَفَانِ

أي إلى مخرج النون .

وقوله : (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) تحرُّزٌ من المسبوقَةِ بساكن ؛ [٨٠ / أ] فَإِنَّهُ لَا يُدْغَمُ

حِينَئِذٍ ، نحو : ﴿ أَهْمَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٢) ،

﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٣) ، وقال هنا : (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) ولم يَقْيِدِ النونَ بشيءٍ

كما قَيَّدَ اللامَ والراءَ بالفتح ، فعُلِمَ أَنَّهَا مَتْنَى سَكَنَ ما قبلها لم تُدْغَمْ ، سواءٌ

تَحَرَّكَتْ بالفتح - نحو : ﴿ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ ﴿ أَنْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٤) - أم

بالضم ، نحو : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ ^(٥) ، أم بالكسر ، نحو : ﴿ يَأْذَنُ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٦) .

والفرقُ بينها وبين الراءِ واللامِ في ذلك أنَّ الراءَ واللامَ أَشَدُّ مَقَارَبَةً لِبَعْضِهِمَا

من مَقَارَبَةِ النونِ لهما ، ولو قيل بأنَّ الأكثرَ لَمَّا كَانَ مَفْتُوحاً حُمِلَ عَلَيْهِ الْأَقْلُ

(١) الزخرف ٣٢ .

(٢) الفرقان ٨ .

(٣) النحل ٥٠ .

(٤) البقرة ٢٦٦ . وفي النسخ الثلاث : ﴿ أَوْ تَكُونُ . . ﴾ ، وعليه فيكون المقصود به موضع

الفرقان ٨ ، ولا يصح التمثيلُ به هنا ؛ لأنَّ المراد أن تكون النون مفتوحةً بعد ساكن ، كما في موضع البقرة الذي أثبتَّه ، والله أعلم .

(٥) البقرة ٢٤٧ .

(٦) إبراهيم ١ وغيرها .

لكان وجهاً، وإليه أشار الناظم بقوله : (مُسْجَلًا)، أي يُشترط تحرك ما قبلها في جميع أحوالها من فتح أو ضم أو كسر، وسواء كان ذلك الساكن ألفاً أم غيرها، فإنها لا تُدغم أيضاً، قال معناه أبو شامة^(١)، وهذا لا يفيد إلا في اللام في كلمة بعينها، نحو : ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾.

وإنما اشترط تحرك ما قبلها لأن بسكونه يخف اللفظ، فيستغنى عن الإدغام.

ثم استثنى الناظم - رحمه الله - من ذلك كلمة ﴿نَحْنُ﴾ فإن نونه تُدغم وإن سكن ما قبلها، نحو : ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(٢)، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾^(٣)، وهي عشرة مواضع في القرآن^(٤)، ولم يتفق أن يلاقي نون ﴿نَحْنُ﴾ غير اللام، فلا يطلب لها مع الراء مثال.

وإنما استُثِنَتْ ﴿نَحْنُ﴾ قيل : لِثِقَلِهَا بِالضَّمَّةِ وَلِزُومِهَا، ولو قيل : لكثرة الدَّوْرِ - فإنها في عشرة مواضع - لم يمتنع.

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٩٣.

(٢) البقرة ١٣٣ وغيرها.

(٣) هود ٥٣.

(٤) وتفصيلها كالتالي :

﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ سبعة مواضع : البقرة ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، آل عمران ٨٤، المؤمنون ٣٨، العنكبوت ٤٦.

﴿نَحْنُ لَكَ﴾ موضعان : الأعراف ١٣٢، هود ٥٣.

﴿نَحْنُ لَكُمْ﴾ موضع واحد : يونس ٨٧.

وما ذكره الناظم من استثناء ﴿نَحْنُ﴾ هو المشهور، رواه أبو شعيب^(١) وابنُ اليزيدي^(٢) عن اليزيدي، قال الداني: «وبه قرأتُ»^(٣)، وقد روى إظهاره غيرُ اليزيدي.

قوله: (سَوَى قَالَ) استثناء من قوله: ^(٤)

..... وَأُظْهِرَا إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ ...

والتقدير: سَوَى لَامٍ ﴿قَالَ﴾.

قوله: (ثُمَّ النُّونُ) مبتدأ، و(تُدْغَمُ فِيهِمَا) خبره.

قوله: (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) حالٌ من مرفوع (تُدْغَمُ)، أي: تُدْغَمُ النُّونُ كائناً عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ.

قوله: (سَوَى نَحْنُ) استثناء من قوله: (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ)، والتقدير: سَوَى نُونٍ ﴿نَحْنُ﴾.

قوله: (مُسْجَلًا) يجوزُ أن يكونَ حالاً من مرفوع (تُدْغَمُ)، أي تُدْغَمُ عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا مِنْ فَتْحٍ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ تَفْسِيرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ

(١) أحدُ راوَيَيْ أَبِي عَمْرٍو، وتقدَّم ذِكرُهُ فِي الْبَيْتِ ٣١، ص ١١٦.

(٢) عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن ابن أبي محمد اليزيدي، مشهور ثقة. قرأ على أبيه عن أبي عمرو. (غاية ١/ ٤٦٣).

(٣) جامع البيان ٢/ ٤٢٣.

(٤) فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ.

يكون نعت مصدر محذوف ، أي تُدغم إدغاماً مُطلقاً ، ومعناه ما تقدم ، ويجوز أن يكون حالاً من (نَحْنُ) ، أي حيثُ وردت في القرآن ، قاله أبو شامة ، لكنه قال : «والأوّلُ أوّلِي»^(١) . قلتُ : وجه الأولوية أن ذلك مستفاد من ذكره في الأصول ؛ لأنّ المسائل المذكورة في الأصول لا تختصُّ بصورةٍ دون أخرى بخلاف الفرش فإن القاعدة أنّه متى سكّت ولم يقل : «معاً» أو «جميعاً» اقتصر على ما في السورة ، إلّا مواضع ستمرُّ بك - إن شاء الله تعالى - كما في ﴿التَّورَةِ﴾^(٢) و﴿كَأَيِّنْ﴾^(٣) ونحوهما ، فإنّه سكّت ومع ذلك هي على العموم .

والإسجالُ : الإِطلاقُ ، وأسجَلْتُ الشيءَ : أطلّقتُهُ ، فهو مُسَجَلٌ .

ثمّ انتقل إلى الكلام في الميم فقال :

(١) إبراز المعاني ١ / ٢٩٣ .

(٢) آل عمران ٣ وغيرها . وانظر البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران .

(٣) آل عمران ١٤٦ وغيرها . وانظر البيت ٥٧٠ من فرش سورة آل عمران .

١٥٢ - وَتُسْكَنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلًا
 [٨٠/ب] لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى النُّونِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمِيمِ، فَذَكَرَ
 أَنَّهَا تُسْكَنُ قَبْلَ الْبَاءِ وَتُخْفَى فِيهَا ^(١) بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ حَرَكَةٍ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ
 حَرَكَتُهَا هِيَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ أَمْ بِنَاءٍ، فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ، نَحْوُ: ﴿ءَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ ^(٢)
 ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ ^(٣) ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ ^(٤) ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمٍ﴾ ^(٥) ﴿حَكَمَ
 بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ ^(٦) ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ^(٧).

وقوله: (فَتَخْفَى) هذه إحدى عبارتي القراء في ذلك، فإنَّ لهم فيها عبارتين:

إحداهما: الإدغام، ولا يُبَالِي ببقاء غَنَّتِهَا كما لم يُبَالِ ببقاء غَنَّةِ النُّونِ مع
 إدغامها في الواو والياء وتسميته إدغاماً، ومثله حرفُ الإطباق يُدْغَمُ في غيره

(١) المشهور عند القراء أنَّ الحرف يُخْفَى عند غيره، ويُدْغَمُ في غيره، قال مكِّي: «والإخفاء
 إنَّما هو أن يخْفَى الحرفُ في نَفْسِهِ لا في غيره. والإدغام: إنَّما هو أن يُدْغَمَ الحرفُ في
 غيره لا في نَفْسِهِ، فتقول: خَفَيْتِ النُّونُ عند السين، وأَخْفَيْتِ النُّونُ عند السين، ولا تقول:
 خَفَيْتِ في السين، ولا أَخْفَيْتُها في السين» اهـ. انظر: الرعاية لمكِّي ص ٢٦٩.

(٢) المائدة ٢٧.

(٣) الأنعام ٥٣.

(٤) آل عمران ٢٣ وغيرها.

(٥) القيامة ١.

(٦) غافر ٤٨.

(٧) العلق ٤.

مع بقاء إطباقه، فكذلك هذا؛ يُطْلَقُ عليه إدغامٌ وإن بقيَ صفةٌ من صفاته .

الثانية: الإخفاء، ويمتنعون من تسميته إدغاماً؛ وذلك لبقاء الغنة، لأنها صفةٌ لازمة للميم الساكنة، فليس هذا إدغاماً محضاً، وعليه عَوَّلَ الناظم .

وقيل: لَمَّا كان الإظهار شاقاً من حيث التلفظُ بحرفين متقاربين جداً؛ لأنهما من حروف الشفتين، والإدغامُ غيرُ ممكنٍ أيضاً؛ لثلاث تذهب غنة الميم، فسُكِتَ طريقةً وسطى بين الإدغام والإظهار، مع ما بينهما من المقاربة، فسُكِّنَتْ وأُخْفِيَتْ؛ تخفيفاً لللفظ، ومحافظةً على بقاء الغنة .

فإن قيل: لم حُوِظَ على بقاء^(١) غنة الميم ولم يُحَافَظْ على غنة النون حين أُدْغِمَتْ في الراء واللام؟

فالجواب: ما قَدَّمْتُهُ من أن في الراء قوةً بالتكرير، واللامُ محمولةٌ عليها .

فإن قيل: فالباء أقوى من الميم؛ لأنَّ الباءَ حرفٌ شِدَّةٍ، والميمُ بين الرِّخوةِ والشِدَّةِ، ففي الباء قوةُ الشِدَّةِ كما في الراء قوةُ التكرير؟

فالجواب: أنَّ القَدْرَ الذي تزيدُ به الباءُ قوةً قَدْرُ يسيرٍ لا يُقاوِمُ الغنةَ، فضلاً أن يزيدَ عليها، وأفهمَ قوله: (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) أنها متى سَكَنَ ما قبلها لم تَسْكُنْ ولم تَخَفْ؛ لِحِفَّةِ اللفظ بذلك، نحو: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾^(٢)

(١) «بقاء» من (ص) فقط .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾^(١) ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ﴾^(٢).

وقيل : إنما اشترط تحرك ما قبلها لتحصل الغنة المحافظ عليها من غير كلفة ؛ إذ حصولها مع سكون ما قبل الميم فيه كلفة ومشقة ، وما ذكره الناظم هو المشهور ؛ لأنه قد حكي فيه خلاف^(٣).

قوله : (وَتُسَكَّنُ عَنْهُ) أي عن أبي عمرو ، و(الْمِيمُ) مفعول ما لم يُسمَّ فاعله ، و(مِنْ قَبْلِ بَائِهَا) حالٌ من (الْمِيمِ) ، أو متعلقٌ بـ(تُسَكَّنُ) ، و«هَا» في (بَائِهَا) للميم أو للحروف السابقة ، و(عَلَى إِثْرِ) حالٌ من (الْمِيمِ) ، أي حال كونها مستقرّة على إثر ، ويقال : إثر بكسر وسكون ، وأثر بفتحين ، وهما بمعنى واحد .

قوله : (فَتَخَفَى) عطفٌ على (تُسَكَّنُ) ، قال أبو شامة : «غَيْرَ أَنْ تَاءَ (تَخَفَى) مفتوحة ، وتَاءَ (تُسَكَّنُ) مضمومة»^(٤) ، يعني أَنَّ (تُسَكَّنُ) مبنيٌ للمفعول ، و(تَخَفَى) مبنيٌ للفاعل ، وهذا الذي قاله هو المتداول على ألسنة الطلبة ، لكن

(١) الفرقان ٤٤ .

(٢) الأحزاب ٦ .

(٣) قال ابن الجزري : «فإن سَكَنَ ما قبلها [أي الميم] أجمعوا على ترك ذلك [أي الإخفاء] إلّا ما رواه القصباني عن شجاع عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين . . وليس ذلك من طرق كتابنا» اهـ . النشر ١ / ٢٩٤ ، وانظر : الإقناع لابن الباذش ١ / ٢٢٨ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٢٩٤ .

لو قُرئ بالعكس ، أو قُرئا مبنيَّين للفاعل أو للمفعول لجاز ذلك ، ويكونُ المبنيُّ للمفعول من : أَسَكَنَ وَأَخْفَى ، والمبنيُّ للفاعل من : سَكَنَ وَخَفَى ، ويكونُ [٨١/أ] نسبةً السكونِ والخفاءِ إليها مجازاً ، وهو مجازٌ حسنٌ ؛ لأنَّ الإسكانَ والإخفاءَ يحلَّان فيها فينشأُ عنهما سكونٌ وخفاءٌ .

قوله : (تَنَزُّلاً) تمييزٌ ، أي : فيخفى تَنَزُّلُها في محلِّها ، فهو منقولٌ من الفاعليَّة .
١٥٣ - وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذَّبُ حَيْثُمَا أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمِيمِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْبَاءِ ، وَهَذِهِ هِيَ آخِرُ الْحُرُوفِ السَّتَّةِ عَشَرَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَ كَمَا لَهَا : (فَادِرِ الْأُصُولِ) ، كَمَا قَالَ : « فَهَذِي أُصُولُ الْقَوْمِ » ^(١) وَهُوَ عَكْسُ مَا فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ فِيهِ أَنَّ الْمِيمَ تَخْفَى عِنْدَ الْبَاءِ ، وَهَذَا فِيهِ أَنَّ الْبَاءَ تُدْغَمُ فِي الْمِيمِ ، وَذَكَرَ أَنَّ بَاءَ ﴿ يُعَذَّبُ ﴾ فَقَطْ مَدْغَمَةٌ فِي مِيمٍ ﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ فَقَطْ ، فَلَيْسَتْ الْبَاءُ مَطْلَقاً مَدْغَمَةٌ فِي الْمِيمِ مَطْلَقاً ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْمِيمِ مَعَ الْبَاءِ ، فَإِنَّهَا مَطْلَقاً تَخْفَى فِي الْبَاءِ ^(٢) مَطْلَقاً ، وَهُوَ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ : وَاحِدٌ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٢٩] ، وَاثْنَانِ فِي الْمَائِدَةِ [٤٠ ، ١٨] ، وَرَابِعٌ فِي الْعَنْكَبُوتِ [٢١] ، وَخَامِسٌ فِي الْفَتْحِ [١٤] .

وَالْوَجْهُ فِي إِدْغَامِ الْبَاءِ فِي الْمِيمِ مَا تَقَدَّمَ فِي إِخْفَاءِ الْمِيمِ فِي الْبَاءِ مِنَ الْمُقَابَرَةِ فِي الْمَخْرَجِ وَالصِّفَاتِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي الْمَخْرَجِ وَالانْفِتَاحِ وَالِاسْتِفْهَالِ

(١) البيت ٤٤٢ .

(٢) سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا التَّعْبِيرِ عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتِ السَّابِقِ ، ص ٥٤٦ .

والجهر، وفي الباء قلقله وشدة، وفي الميم غنة وبعض شدة، وإنما اختص ذلك بـ ﴿يُعَذِّبُ﴾ دون غيره - نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾^(١) و﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾^(٢) - لأنَّ ﴿يُعَذِّبُ﴾ ثقل بكسر عينه مشددة وضم لامه، فخفف بالإدغام، وقيل : لأنَّ ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ في البقرة [٢٨٤] ساكن الباء^(٣)، فهو واجب الإدغام فأدغم غيره وإن لم تسكن باؤه ليجري الباب على سنن واحد، وقيل : لأنه قد جاوره مدغم : إمّا ماثلاً أو مقارب، وذلك لأنه يقترب بـ ﴿يَرْحَمَنَّ يَشَاءُ﴾^(٤) أو بـ ﴿يَغْفِرِ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٥)، و﴿يَرْحَمَنَّ يَشَاءُ﴾ و﴿يَغْفِرِ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ مدغمان، فأدغم ما جاورهما، قال معناه الداني^(٦)، لكن قال بعده أبو عبد الله : « ما ذكره لا يمنع من إدغام ما جاء من هذه الكلم ؛ فإنَّ التقارب موجود في الجميع، وينبغي أن يكون ما ذكره زيادة في تعليل إدغام هذه الكلم وتوجيهه، ولو قيل : إنَّ الباء تساوي الميم في صفاتها الضعيفة والقوية وتزيد عليها بكمال الشدة، فكان إظهارها أولى، إلا حيث تأكد سوغ الإدغام بما ذكر من الأوجه لكان الإدغام [وجهاً] »^(٧).

(١) البقرة ٢٦.

(٢) آل عمران ١٨١.

(٣) قرأ أبو عمرو بإسكان الباء في موضع البقرة المذكور. انظر : التيسير ص ٨٥.

(٤) العنكبوت ٢١.

(٥) المائدة ٤٠.

(٦) انظر جامع البيان ٢/ ٤٢٥، واللائي الفريدة لوحة ٥٨/ ب.

(٧) ما بين الحاصرتين تكملة من اللائي الفريدة لوحة ٥٨/ ب.

قلتُ: بل ما ذكره الدانيُّ حسنٌ؛ لأنَّ طلبَ التشاكلِ مطلوبٌ، ومنه الإمالةُ
لإمالةٍ، والإتباعُ.

قوله: (وَفِي مَنْ يَشَاءُ) متعلِّقٌ بـ (مُدْغَمٌ) الذي وَقَعَ خبراً للمبتدأ في
قوله: (بَا يَعْدَبُ)، و«حَيْثُ» أيضاً متعلِّقٌ بالخبر، والتقديرُ: وباءُ ﴿يَعْدَبُ﴾
مدغمٌ في ميم ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ حيثما أتى.

قال أبو عبد الله: «(حَيْثَمَا) حالٌ من ميم (مَنْ يَشَاءُ)»^(١) والأوَّلُ أظهر.

قوله: (فَادِرِ الْأُصُولِ) أي اعْرِفْ أصولَ الإدغامِ لتَأْصُلَ، أي لِتَصِيرَ لك
أصلٌ في العلم، أو: لِتَصِيرَ أصيلاً، أي ذا أصلٍ، وَيُرْجَعُ إِلَيْكَ^(٢) في معرفة
هذا الباب، أو: قَفْ عَلَى أصولِ الإدغامِ [٨١/ب] وابحث عنها لتَأْصُلَ، أي
لِتَشْرُفَ، يقال: رَجُلٌ أَصِيلُ الرَّأْيِ، أي مُحْكَمُهُ، وقد أَصْلَ^(٣) يَأْصُلُ - بِالضَّمِّ
فيهما^(٤) - أَصَالَةً بِالْفَتْحِ.

و(لِتَأْصُلَ) متعلِّقٌ بقوله: (فَادِرِ).

وفي قوله: (الْأُصُولُ لِتَأْصُلَ) مجانسةٌ لفظيَّةٌ، وكأنَّه أراد أن يَخْتِمَ كلامه
بما يَقْرُبُ مِمَّا خَتَمَ به الدانيُّ كلامه في هَذَيْنِ البابين حيث قال: «وقد حَصَلْنَا

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٨/ب.

(٢) في (ت) و(م): إليه.

(٣) تحرَّفتُ في النُّسخِ الثلاث إلى: «أَصِيل»، والتصويب من اللسان (أصل).

(٤) تحرَّفتُ في النُّسخِ الثلاث إلى: فهما.

جميع ما أدغمه أبو عمرو فوجدناه - على مذهب ابن مجاهد وأصحابه - ألف حرفٍ ومائتي حرفٍ وثلاثة وسبعين^(١) حرفاً، وعلى ما أقرئناه: ألف حرفٍ وثلاثمائة حرفٍ وخمسة أحرفٍ، فجميع ما وقع فيه الخلف بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً^(٢).

ولما كمل الكلام على الإدغام كبيره^(٣)، متماثله ومتقاربه، شرع يذكر ثلاث قواعد تتعلق بالإدغام على اختلاف أنواعه، ونظم كل قاعدة في بيت فقال:

١٥٤ - وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلًا
هذه هي القاعدة الأولى، وهي أن الإدغام لا يمنع الإمالة وإن كان عارضاً، يريد أنه إذا كان سبب الإمالة كسرة فذهبت بالإدغام نحو: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا﴾^(٤) ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي﴾^(٥) ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾^(٦)، جرى فيها خلاف بين أهل الأداء: منهم من يبقى الإمالة، وهم ابن مجاهد

(١) في النسخ الثلاث: «وسبعون»، والتصويب من «التيسير» ص ٢٨.

(٢) التيسير ص ٢٨.

(٣) في (ص): «كبيره وصغيره»، وهو سهو؛ لأن ذكر الإدغام الصغير سيأتي في أبواب له فيما بعد.

(٤) آل عمران ١٩١، ١٩٢.

(٥) المطففين ١٨.

(٦) آل عمران ١٩٣، ١٩٤.

وأتباعه^(١)؛ لأنَّ ذهابَ الكسرةِ عارضٌ، فكأنَّها موجودةٌ، فليَبْقَ ما يترتَّبُ عليها، وعليه عوَلُ الناظمُ تبعاً للدانيِّ وغيره^(٢)، ومنهم مَنْ لا يُمِيلُ؛ لأنَّ الإِمالةَ زالتْ بزوالِ سببِها وهو الكسرةُ، وهذا مرجوحٌ؛ لأنَّ الوقفَ لا يَمْنَعُ الإِمالةَ لكونه عارضاً، فكذا الإدغامُ، يعني أنَّ الوقفَ وإنْ ذهبتْ فيه الكسرةُ فهي منوِيَّةٌ.

قال أبو شامة: «وهذه مسألةٌ من مسائل الإِمالة، فبابُها أَلِيقُ بها من باب الإدغام، وقد ذَكَرَ في باب الإِمالة أنَّ عَرُوضَ الوقفِ لا يَمْنَعُ الإِمالةَ، فالإدغامُ كذلك، وكان يُغْنِي عن البيتين هنا وثُمَّ أنَّ يقول:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ وَالْوَقْفُ سَاكِناً إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَّلاً»^(٣).

قلتُ: أمَّا كونُ الإِمالةِ أَوْلَى بهذه المسألة فممنوعٌ، بل الظاهرُ التساوي؛ إذ لكلُّ منهما مسوِّغٌ.

قوله: (الْإِدْغَامُ) فاعلٌ، و(إِمَالَةٌ) مفعولٌ (يَمْنَعُ).^(٤)

قوله: (إِذْ) ظرفٌ خَرَجَ مخرجَ التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله: ^(٥)

..... إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْنَحَلَا

(١) انظر: النشر ١/ ٢٩٩، ٢/ ٧٣.

(٢) انظر: التيسير ص ٢٧، النشر ٢/ ٧٣.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٩٦.

(٤) «يمنع» من (ص) فقط.

(٥) البيت ٨٩.

و(هُوَ) مبتدأ، و(عَارِضٌ) خبره، والجملة في محل خفضٍ بإضافة،
والضميرُ للإدغام.

قوله: (كَالْأَبْرَارِ) في محل خفضٍ بإضافة (إِمَالَةً) إليه، فالكافُ اسمٌ
أُضِيفَتْ إليه، و«الْأَبْرَارِ» مجرورٌ بالكاف، يريدُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ
لَفِي﴾^(١)، و(النَّارِ) كقوله تعالى: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا﴾^(٢).

قوله: (أَثْقَلَا) في موضع نصبٍ على الحال من (الإِدْغَامِ)، و(أَثْقَلَ)
بمعنى: تَثْقِيلٌ، ومراده بالتثقيل التشديدُ الحاصلُ بالإِدْغَامِ [٨٢/أ]، وليس مراده
أنه أثقلُ لفظاً من الإِظْهَارِ؛ إذ لم يُدْغَمْ إلَّا لِلخِفَّةِ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من
(كَالْأَبْرَارِ) أي لا تُمنَعُ إِمَالَتُهُ في حالِ تشديده، والوجهان سائغان، إلَّا أن الأولَ
أرجح من حيث إنَّ الإِدْغَامَ هو المُحَدَّثُ عنه.

ثم ذكر القاعدة الثانية فقال:

١٥٥ - وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

(١) المطففين ١٨. وجاء هذا المثال في النسخ الثلاث: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾، وهو سهوٌ
لامرين: الأول: الرأ المتطرقة من ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ منصوبة، فلا تُمال الالف التي قبلها،
والثاني: لما كانت الرأ مفتوحة بعد ساكن فهي لا تُدْغَم في اللام بعدها، فالتمثيلُ به غير
صحيح.

(٢) آل عمران ١٩١، ١٩٢.

أي أنه يجوز لك إذا أدغمت حرفاً في مثله أو في مقاربه أن تُشِمَّ حركة^(١) ذلك الحرف أو ترومها مُنبِّهةً^(٢) على حركة الحرف المدغم .

فالرَّومُ : هو النُّطقُ ببعض الحركة ، ويكونُ في الضمِّ والكسر .

والإشمامُ : الإشارةُ بالعضو - وهو الشَّفَتان - إلى الحركة ، ولا يكونُ إلا في ضمٍّ .

ولا يقعُ الرَّومُ عند القراء في المفتوح ، وسيأتي بيانُ الرَّومِ والإشمامِ في « باب الوقف على أواخر الكلم » .

وهذا الحكمُ - أعني رومَ المدغم وإشمامه - ليس بواجبٍ ؛ إذ لو كان واجباً لم يُختلف في إمالة ﴿ عَذَابَ النَّارِ ﴾ * رَبَّنَا ﴿^(٣) وبابه^(٤) ؛ لأنَّ الحركةَ حيثُ تكونُ موجودةً فتُمَالُ فقط ، وإنما يجيءُ الخلافُ حيثُ لم تُرَمْ ، وقد صرَّحوا فقالوا : لم تَمَلْ لِذهابِ الكسرة ، ولو رِمَتْ لم يُقَلَّ فيها إنها ذهبت . كذا قالوه ، ولقائلٍ حذفُ قولهم : « ذهبتِ الكسرةُ لَمَّا ذهبَ معظمُها » ، وتسميةُ مثلِ هذا النوعِ إدغاماً حالةَ الرَّومِ مجازٌ ؛ إذ لا يتصوَّرُ الإدغامُ المحضُ مع الرَّومِ ؛ لأنَّ الإدغامَ يستلزمُ سُكُونَه ، ورُومُه يستلزمُ تحريكَه بحركةٍ ما ، وأمَّا الإشمامُ فيمكنُ ؛ لأنَّه

(١) « حركة » من هامش (ت) فقط ، مصححاً عليها .

(٢) في (ص) : أو ترومه مُنبِّهةً .

(٣) آل عمران ١٩١ ، ١٩٢ .

(٤) تقدَّم الخلافُ في ذلك عند شرح البيت السابق ، ص ٥٥٢ .

يُشِيرُ بِشَفْتَيْهِ بَعْدَ نُطْقِهِ بِالْحَرْفِ سَاكِنًا، كَذَا قَالُوهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ ذَكَرْتُهُ فِيمَا سَيَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فِي الْكَهْفِ [٢] ^(١)، وَهُوَ أَنَّ الْإِشَارَةَ بِالشَّفَتَيْنِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عِنْدَ نُطْقِهِ بِالْحَرْفِ الَّذِي فِيهِ الْحَرَكَةُ، أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ: فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُتَعَذِّرِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَمْ يَقَعْ الْإِشْمَامُ فِي مُحَلِّهِ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَيَمْتَنَعُ الْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ مَعَ الرَّوْمِ دُونَ الْإِشْمَامِ، فَالرَّوْمُ - هُنَا - عِبَارَةٌ عَنِ الْإِخْفَاءِ وَالنُّطْقِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ، فَيَكُونُ مَذْهَبًا آخَرَ غَيْرَ الْإِدْغَامِ وَغَيْرِ الْإِظْهَارِ، وَهَذَانِ الْمَذْهَبَانِ الْمُحْكِيَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ [فِي الْحُرُوفِ الْمَدْغَمَةِ] ^(٢) سَيَأْتِيَانِ لَجَمِيعِ الْقُرَاءِ فِي ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ ^(٣)، وَوَجْهُ دُخُولِهِمَا فِي الْحُرُوفِ الْمَدْغَمَةِ - وَهُمَا مِنْ أَحْكَامِ الْوَقْفِ - أَنَّ الْحَرْفَ الْمَدْغَمَ يَسْكُنُ لِلْإِدْغَامِ، فَشَابَهُ سَكُونُ الْوَقْفِ، فَجَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ» انْتَهَى. ^(٤)

أَمَّا قَوْلُهُ: «مَعَ الرَّوْمِ دُونَ الْإِشْمَامِ» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَمَتَى رَامَ كَانَ إِخْفَاءً لَا إِدْغَامًا، وَتَسْمِيَّتُهُ إِدْغَامًا مُجَازٌ». ^(٥)

قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمٍهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ) أَيِ افْعَلْ مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ مِنْ

(١) وذلك عند شرح قول الناظم (البيت ٨٣٢):

وَمِنْ لَدُنْهِ فِي الضَّمِّ أَسْكَنَ مُشِمَّةً وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانٍ عَنْ شُعْبَةَ اعْتَلَى

(٢) ما بين الحاصرتين تكملة من إبراز المعاني ٢٩٨/١.

(٣) يوسف ١١.

(٤) إبراز المعاني ٢٩٧/١، ٢٩٨، بتصرف.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/أ.

الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ فِي كُلِّ الْحُرُوفِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأوّل: الباءُ إذا أُدْغِمَتْ فِي الْبَاءِ، نَحْوُ: ﴿لِمَنْ كَذَبَ بِالسَّاعَةِ﴾^(١)
﴿يُكَذِّبُ بِالْذِّينِ﴾^(٢).

الثاني: الباءُ إذا أُدْغِمَتْ فِي الْمِيمِ، نَحْوُ: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾^(٣).

الثالث: الميمُ إذا أُدْغِمَتْ فِي مِثْلِهَا، نَحْوُ: ﴿الرَّحِيمُ * مَلِكٌ﴾^(٤).

الرابع: إذا [٨٢/ب] أُدْغِمَتْ فِي الْبَاءِ، نَحْوُ: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٥).

فإنّه لا يقع فيها لا رَوْمٌ ولا إِشْمَامٌ، وهذا معنى قوله: (فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا)
أي: فِي غَيْرِ بَاءٍ مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ، وَفِي غَيْرِ مِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ، أَي فِي غَيْرِ
الْبَاءِ مَعَ مِثْلِهَا وَمَعَ الْمِيمِ، وَفِي غَيْرِ الْمِيمِ مَعَ مِثْلِهَا وَمَعَ الْبَاءِ.

وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ - كَمَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي^(٦) - أَنَّ الْإِشَارَةَ تَتَعَذَّرُ فِي

(١) الفرقان ١١.

(٢) الماعون ١. وجاء هذا المثال في النسخ الثلاث: «يكذب بيوم»، وهو سهو؛ إذ ليس هذا المثال من القرآن.

(٣) المائدة ٤٠ وغيرها.

(٤) الفاتحة ٣، ٤.

(٥) الأنعام ٥٣.

(٦) التيسير ص ٢٩.

ذلك من أجل انطباق الشفتين، أي لأن الإشارة بالشفّة، والباء والميم كلاهما شفهيّ، والإشارة غير النطق بالحرف فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام؛ لأنه وصل، ولا يتعذران في الوقف؛ لأن الإشمام فيه هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً.

وعلى أبو عبد الله بالكلفة الحاصلة بانطباق الشفتين بالباء والميم بعد فعلهما وربما أدّى ذلك إلى ما يستقبح من اللفظ^(١)، وهذا عندي أولى؛ لأن بعض الناس خالفه في ذلك ورام وأشم في الباء والميم.

قال أبو شامة: «ومنهم من لم يستثن شيئاً، أمّا الروم فلا يتعذر؛ لأنه نطق ببعض حركة ذلك الحرف، فهي تابعة لمخرجه، فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتيهما، كذلك ينطق بهما ببعض حركتيهما»^(٢) فالاختلاف في ذلك مُشعر بأن فيه كلفة لا متعذر؛ إذ التعذر أمر محسوس، والمحسوسات قطعيّات، والخلاف مُتَفٍ من القطعيّات الضروريّات، ومنهم من استثنى الفاء أيضاً، وكأن الناظم - رحمه الله تعالى - استشعر ما ذكرته من البحث والمنقول عن من تقدّم فقال: (وكن متأملاً)، أي انظر في ذلك وتأمله وأعطه فضل نظر.

قوله: (وَأَشْمِمَ وَرُمَ) يجوز أن يكون مفعولاً الفعلين مقدّرين، أي وَأَشْمِمَ وَرُمَ الحروف كلّها - أي حركاتها - إلا في الباء والميم مع مثلهما أو مع صاحبه

(١) اللّاحق الفريدة لوحة ٥٩/أ.

(٢) إبراز المعاني ١/٢٩٨.

وأن يكون التقديرُ: أَوْقَعَ الإِشْمَامَ وَالرَّوْمَ فِي غَيْرِ بَاءٍ، وَالْهَاءُ فِي (مِيمِهَا) تَعَوْدُ عَلَى الْبَاءِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ، أَوْ عَلَى الْحُرُوفِ السَّابِقَةِ.

قوله: (مَعَ الْبَاءِ) حَالٌ مِنْ (بَاءٍ وَمِيمِهَا) مَعاً، أَيِ كَاتِنَيْنِ مَعَ الْبَاءِ، وَكُنْ مُتَأَمِّلاً مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ فَتَفَكَّرْ فِيهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقَاعِدَةَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ:

١٥٦ - وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا

أَخْبَرَ أَنَّ إِدْغَامَ الْحَرْفِ مُطْلَقاً - أَيِ سِوَاءِ أَدْغَمَ فِي مِثْلِهِ أَوْ فِي مُقَارِبِهِ - إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ حَرْفاً صَحِيحاً عَسِيرٌ، نَحْوُ مَا مِثْلُ بِهِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي، وَهَذَا مُشَاهِدٌ حِسّاً، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَجْعَلُهُ مَمْتَنَعاً؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حُدُّهُمَا، لِأَنَّ الْمَدْغَمَ لَا بُدَّ مِنْ تَسْكِينِهِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ قَبْلَهُ سَاكِنٌ، فَإِذَا تَحَرَّكَ زَالَ الْمَانِعُ، فَلِهَذَا قَالَ: (سَاكِنٌ) تَحَرَّزَ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ الْإِدْغَامُ.

وقوله: (صَحَّ) تَحَرَّزَ مِنَ الْمُعْتَلِّ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا يَسُوغُ الْإِدْغَامُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: (صَحَّ) أَنَّ الْمُعْتَلَّ مُطْلَقاً مُسَوَّغُ الْإِدْغَامِ، [٨٣/أ] سِوَاءِ كَانَ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ فَقَطْ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾^(١)، ﴿فِيهِ هُدًى﴾^(٢)

(١) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٢) البقرة ٢ وغيرها.

﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾^(١)، ومثال الثاني نحو: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ﴾^(٢)، و﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(٣)، أمّا حرف المدّ فلأنّ ما فيه من المدّ يقوم مقام حركته، وأمّا حرف اللّين فقط فبالحمّل على حرف المدّ، ولأنّ النطق معه ممكن.

وقال أبو عبد الله: «وإن كان الساكن حرف لين فحكمه حكم»^(٤) الصحيح في إخفاء ما بعده، ولم يُعبأ بما فيه من المدّ لضعفه، كما لم يُعبأ به حين نُقلت الحركة إليه وأُدغم في مثله، أو حكم حرف المدّ واللّين في إدغام ما بعده لتأّتي إمكان مدّه» انتهى^(٥). وفيما قاله نظر؛ لأنّه جوز أن يكون حرف اللّين جارياً مجرّي الصحيح في منع الإدغام، أو في كونه عسيراً، ولا نعلم خلافاً بين النحويّ والمقرئ أنّه يجرّى مجرّى حرف المدّ في ذلك، حتّى قالوا: إنّ هذا جائز في الكلمة الواحدة، ومثّلوا بنحو: خوِيصّة.

وقال أبو شامة فيه: «فإنّ في ذلك من المدّ ما يفصل بين الساكنين»^(٦)، وظاهر كلام أبي شامة أنّ إدغام ما قبله ساكن صحيح ممتنع، فقال: «وأمّا ما قبله ساكن

(١) البقرة ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) الأعراف ١٥٩.

(٣) الفيل ١.

(٤) «حكم» من هامش (ت) مصحّحاً عليها.

(٥) اللّالئ الفريدة لوحة ٥٩/١.

(٦) إبراز المعاني ٢٩٩/١.

صحيح فلا يتأتى إدغامه إلا بتحريك ما قبله وإن خفيت الحركة، فإن لم يُحرَّك انحذف الحرف^(١) الذي تُسكنه للإدغام وأنت تظنُّ أنه مدغمٌ، ودليلُ ذلك أنَّ العربَ إذا أدغمت نحو ذلك في الكلمة الواحدة حرَّكت الساكنَ نحو: استعدَّ واستعفَّ، ولذلك لما أُجمع على إدغام الميم في مثلها في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٢) كُسرَت العينُ وهي ساكنةٌ في غير هذا الموضع، نحو: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾^(٣) . «^(٤)

قلتُ: سيأتي أنَّ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فيه إدغامٌ عند بعضهم، وعبرَ عنه بعضهم بالإخفاء، وسيأتي هذا في البقرة عند قول المصنِّف: ^(٥)
وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حَلًا

ثمَّ قال: «وإذا ثبت أنَّ ذلك ممتنعُ الإدغام لم يبقَ فيه إلا الإظهارُ أو الرومُ السابق [ذكره]^(٦)، وهو النطقُ ببعض الحركة، ويُعبرُ عنه بالاختلاس وبالإخفاء، فهذه العباراتُ كُلُّها صحيحةٌ، والتعبيرُ عنه بالإدغام تجوُّزٌ، قال الجوهري^(٧) في

(١) سقط من (ص) و(م): الحرف .

(٢) البقرة ٢٧١ .

(٣) ص ٣٠ .

(٤) إبراز المعاني ٢٩٩ / ١ .

(٥) البيت ٥٣٦ .

(٦) ما بين الحاصرتين تكملة من إبراز المعاني ٣٠٠ / ١ .

(٧) إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهري، إمام اللغة، مصنّف كتاب «الصحاح». أخذ العربية عن السيرافي وأبي عليّ الفارسي. ت ٣٩٣ هـ. (السير ١٧ / ٨٠).

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾^(١) : إِنَّمَا هُوَ بِحَرَكَةِ مُخْتَلَسَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ ، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾^(٢) و﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾^(٣) و﴿يَخْصُمُونَ﴾^(٤) وَنَحْوُ ذَلِكَ ، قَالَ : وَلَا مُعْتَبَرٌ بِقَوْلِ الْقُرَّاءِ : إِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ مَدْعَمٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحْصَلُونَ هَذَا الْبَابَ » انتهى .^(٥)

أَمَّا قَوْلُهُمَا : « إِنَّهُ لَيْسَ بِإِدْغَامٍ » فَمُسَلَّمٌ ، وَلَكِنَّ الْقُرَّاءَ لَيْسُوا مَخْطِئِينَ فِي تَسْمِيَّتِهِمْ هَذَا إِدْغَامًا ؛ لِأَنَّهُمْ عَنُوا بِذَلِكَ الْمَجَازَ .

فَإِنْ قِيلَ : لَا بُدَّ فِي الْمَجَازِ مِنْ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْعَلَاقَةُ الْمَسْوُوعَةُ لِلتَّجَوُّزِ ، وَالثَّانِي قَرِينَةٌ مُنْبِئَةٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِلَّا وَقَعَ الْإِلْبَاسُ وَالتَّعْمِيَةُ ، فَأَيْنَ هُمَا ؟ فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْعَلَاقَةَ الضَّدِّيَّةَ ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ ضِدُّ الْإِدْغَامِ ،

(١) البقرة ١٨٥ .

(٢) الحجر ٩ . والمقصود هنا من هذا المثال اختلاسُ ضَمَّةِ النونِ من : ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ .

(٣) يونس ٣٥ . وقرأها أبو عمرو ، وقالونُ بِخُلْفٍ عَنْهُ ، باختلاس فتحة الهاء مع تشديد الدال . انظر : التيسير ص ١٢٢ .

(٤) يس ٤٩ . وقرأها أبو عمرو ، وقالونُ بِخُلْفٍ عَنْهُ ، باختلاس فتحة الخاء ، مع تشديد الصاد . انظر : التيسير ص ١٨٤ .

(٥) إبراز المعاني ١ / ٣٠٠ .

والضدية علاقة مسوغة، نحو [٨٣/ب] قوله تعالى: ﴿جَمَلْتُ صَفْرًا﴾^(١) على قول، أي: سود. وعن الثاني: أن التعذر قرينة دالة على إرادة التجوز.

والحق أنه لا يُسمى إدغاماً، وتجنب المجاز أولى؛ لغموض العلاقة والقرينة ولذلك أثنى المصنف على هذه العبارة بقوله: (وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا) يعني أن التعبير^(٢) عنه بالإخفاء هو التعبير الصحيح، وأن المعبر عنه بذلك طبق المفصل أي أصاب، يقال: طَبَقَ الْجَزَارُ الْمَفْصِلَ - بكسر الصاد - أي أصاب موضع القطع وكذلك: طَبَقَ السِّيفُ الْمَفْصِلَ، أي أصاب الموضع المقصود، ثم عبر بذلك عن كل من أصاب الصواب، وكان فيه تعريضاً بمن عبر عنه بالإدغام أنه لم يُصِبْ.

قوله: (وَدِغَامٌ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، و(عَسِيرٌ) خبره.

وقوله: (قَبْلُهُ) متعلق بـ(صَحَّ)، و(سَاكِنٌ) فاعل (صَحَّ)، والجملة صفة لـ(حَرْفٍ)، أي إدغام حرف^(٣) - صحَّ قبله حرف ساكن - عسير، ويجوز أن يكون (قَبْلُهُ) خبراً مقدماً، و(سَاكِنٌ) مبتدأ مؤخر، و(صَحَّ) جملة حالية من الضمير المستكن في الظرف لوقوعه خبراً على إضمار «قَدْ» عند بعضهم^(٤)،

(١) المرسلات ٣٣.

(٢) في (ت) و(م): العبارة.

(٣) في (ص): «حرف صحيح»، والصواب ما في (ت) و(م): لأن الحرف المدغم قد يكون حرف علة نحو: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾، والله أعلم.

(٤) قال ابن هشام: «زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدَّ معه من (قَدْ)»

ويجوز أن يكونَ (قَبْلُهُ) وحده صفةً لـ (حَرْفٍ)، و(سَاكِنٌ) فاعلٌ، و(صَحَّ) على ما تقدم من الحالة.

قوله : (وَبِالْإِخْفَاءِ) متعلّق بـ (طَبَّقَ)، وفاعلٌ (طَبَّقَ) ضميرٌ، قيل : يعودُ على القارئ وإن لم يَجْرَ له ذِكْرٌ، أي أصاب بسبب التعبير بالإخفاء^(١)، وقيل : يعودُ على المعبر بذلك، وقيل : على التعبير، أي التعبيرُ عنه بالإخفاء طَبَّقَ المفصل وهو مجازٌ، وقيل : على الحرف، وهو ضعيفٌ، و(مَفْصَلًا) مفعولٌ (طَبَّقَ).

ثمَّ مثل ذلك جميعه فقال :

١٥٧ - خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْهُمْ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ تُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمُ فَاشْمَلَا

مثل بما وقع قبله ساكنٌ صحيحٌ من المثليين ومن المتقاربين، فذكر من المثليين مثالين : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾^(٢) و ﴿ مِنْ الْعِلْمِ مَا لَكَ ﴾^(٣)، ولم يُمكنه أن يذكر المثليين في المثال الثاني، فـ ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ لا يدخله رَوْمٌ ولا إشمامٌ لما تقدّم

= ظاهرة . . أو مضمرة . . وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ (كَانَ) . . . اهـ. مغني اللبيب ص ٨٣٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٠ وما بعدها.

(١) في (ت) و(م) : « بسبب الإخفاء »، والأولى ما في (ص).

(٢) الأعراف ١٩٩ .

(٣) البقرة ١٢٠ .

من أن الفتحة لا تُرَامُ^(١)، والإشمامُ مختصٌّ بالضمِّ، و﴿مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ لا يدخله الرومُ أيضاً، وإن كانت حركته كسرة؛ لأنَّ المدغمَ ميمٌ في مثْلِها، وقد تقدّم أنَّها لا تُرَامُ ولا تُشَمُّ.

ومثّل للمتقاربين بثلاثة أمثلة: ﴿مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾^(٢) ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٣) ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾^(٤)، فكلُّها قبلها ساكنٌ صحيحٌ وتُرَامُ ولا تُشَمُّ، وفي ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ خلافٌ، قال الدانيُّ: «وكان يُدغمه، وبه قرأتُ»^(٥).

قوله: (خُذِ الْعَفْوَ) خبرٌ مبتدأٍ مضمَرٌ، أي مثاله ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾، وما بعده عطفٌ عليه، والفاءُ في (فَاشْمَلًا) عاطفةٌ على مقدَّر، أي تَنَبَّهْ فَاشْمَلْ.

وقال أبو عبد الله: «هي رابطة»^(٦)، ويُقرأ: (فَاشْمَلًا) بفتح الميم وضمِّها، والأوَّلُ أفصحُ؛ لأنَّ الأفصحَ: شَمِلَهُمْ - بكسر الميم - يَشْمَلُهُمْ بفتحها، وفيه لغةٌ: شَمِلَهُمْ - بفتحها - يَشْمَلُهُمْ بضمِّها، [٨٤/أ] ومعنى ذلك: عَمَّ الأمثلةَ المذكورة، يقال: شَمِلَهُمُ الأمرُ، أي عَمَّهُمْ، فالمعنى: فاجمَعِ الجميعَ من البايين

(١) ص ٥٥٥، وذلك عند شرح السمين للبيت ١٥٥ بقوله: ولا يَقَعُ الرومُ عند القراء في المفتوح.

(٢) المائة ٣٩.

(٣) مريم ٢٩.

(٤) فصلت ٢٨.

(٥) انظر جامع البيان للداني ٢/ ٤١٠.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/ ب.

بالحفظ والفهم . وقال ابن دُرَيْد^(١) : « شَمَلَ الرجلُ وانشَمَلَ : أسرع »^(٢) فالمعنى على هذا : أسرع في حفظ ذلك وفهمه وتعليمه ، ولا تتخلف عن ذلك .
وأصلُ « اشْمَلًا » : اشْمَلَنُ ، فأبدلَ النونَ ألفاً .



(١) محمد بن الحسن بن دُرَيْد ، أبوبكر البصريّ ، العلامة شيخ الأدب ، صاحب التصانيف ت ٣٢١ هـ . (إنباه الرواة ٩٢ / ٣ - سير الأعلام ٩٦ / ١٥) .

(٢) لم أجده في الجمهرة لابن دريد ٧٠ / ٣ ، وهو في إبراز المعاني ١ / ٣٠١ وتاج العروس ٣٩٢ / ١٤ منسوباً لابن دريد . وتحرفت « وانشَمَلَ » في النسخ الثلاث إلى : واشتمَلَ ، والتصويب من المصدرين السابقين .

بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ

هاء الكناية في عرف القراء عبارة عن هاء الضمير المكنى بها عن الواحد المذكّر الغائب، سُمِّيَتْ بذلك لأنها يُكْنَى بها عن الاسم الظاهر اختصاراً كما في سائر الضمائر، وتُسَمَّى هاء الضمير أيضاً، وأصلها الضمُّ، إلا أن يتقدّمها ياء ساكنة أو كسرة فتُكسَر طلباً للتشاكل، وتنقلب الواو بعدها ياء لانكسار ما قبلها؛ لأنّهم يَفِرُّون في كلامهم من الكسر إلى الواو الساكنة، وقد تبقى على ضمّها، وقد قرئ بذلك في المتواتر كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في قراءة حفص: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(١) و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾^(٢)، وقراءة حمزة: ﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُّوْا﴾^(٣)، وإنّما كان أصلها الضمُّ لأنها لمّا كانت خَفِيَّةً تُشَبِّه الألف في خفائها أُعْطِيَتْ أَقْوَى الحركات وهي الضمّة، والواو بعدها مَزِيْدَةٌ تَقْوِيَةٌ لَهَا لَخْفَائِهَا، فإنّها تُخْرِجُهَا مِنَ الْخَفَاءِ إِلَى الْإِبَانَةِ؛ لأنّ الهاء من الصدر والواو من الشفّتين، فإذا زِيدَتْ عَلَيْهَا بَيَّنَّتْهَا، فالأصل فيها إذن أن تكون مضمومةً موصولةً بواو.

قال سيبويه: «زِيدَتْ الواوُ عَلَى الْهَاءِ كَمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ عَلَيْهَا فِي الْمُؤَنَّثِ

(١) الكهف ٦٣.

(٢) الفتح ١٠.

(٣) طه ١٠.

ليستويا في باب الزيادة»^(١).

وقوله: (بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ) فيه حذفٌ مضافٍ، أي: بابُ أحكام هاء الكناية، أو بابُ صلة هاء الكناية؛ لأنَّ البابَ إذا أُضيفَ - في هذه القصيدة - فإمّا أن يُضافَ إلى المصدر الذي هو فعلُ القارئ، نحو: باب الاستعاذة، باب البسملة، باب الإدغام، باب المدُّ والقصر، باب الوقف، باب نقل الحركة، باب الإمالة. وإمّا أن يُضافَ إلى محلِّ هذه المصادر: فإن كان الأوَّلَ فالكلامُ جارٍ على حقيقته، وإن كان الثاني فهو على حذفٍ مضافٍ، نحو: باب هاء الكناية، باب الهمزتين، باب الهمز المفرد، أي: باب أحكام ذلك، كما صرَّح به في قوله: «بَابُ أَحْكَامِ التَّوْنِ السَّائِكَةِ وَالتَّنْوِينِ»، أو يُقدَّرُ في كلِّ بابٍ ما يناسبه، فيُقدَّرُ هنا: باب صلة هاء الكناية، باب تسهيل الهمزة، ويجوزُ أن يُقدَّرَ فيما أُضيفَ إلى المصدر مضافاً أيضاً، أي: باب أحكام الاستعاذة، وأحكام البسملة، وإن كان ظاهرُ كلام أبي شامة ياباه؛ لأنَّه قال: «ما أُضيفَ من هذه الأبواب إلى المصادر التي هي أفعالُ القراء فهو الجاري على حقيقة الكلام، نحو: باب الاستعاذة»، ثمَّ قال: «وما أُضيفَ إلى محلِّ هذه الأفعال فهو على حذفٍ مضافٍ»^(٢) [٨٤/ب] فجعلهما متقابلين.

فإن قيل: لم أتى بهذا الباب عقيبَ باب الإدغام الكبير، وكان حقُّه من

(١) جاء ذلك في الكتاب ١٨٩/٤ ولكن باختلاف في العبارة، والمعنى واحد.

(٢) إبراز المعاني ٣٠٣/١.

القياس أن يُذكرَ عَقِيبَ سورةِ البقرة، ثمَّ يُيَوَّبَ لِمَا فيها من الأصول، ثمَّ يذكرُ الفرشَ كما فعلَ أبو عمرو الدانيُّ في «تيسيره»^(١)، وذلكَ أَنَّهُ لَمَّا تكلَّم في سورة الفاتحة وذكرَ ما فيها من الفرش، نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾، و﴿صِرَاطَ﴾ و﴿الصِّرَاطَ﴾، و﴿عَلَيْهِمْ﴾، ومن الأصول كالإدغام كان قياسه ذكرُ البقرة بما فيها من الفرش والأصول ؟

فالجوابُ: إِنَّ هذا البابَ غيرُ متعلِّقٍ بسورة الفاتحة، بل هو وما بعده من الأصول الميَّوَّب لها متعلِّقاتٌ بسورة البقرة فما بعدها، فقد أتى في محله.

فإن قيل: فلمَ قدَّم الكلامَ على الفرش في سورة الفاتحة - نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ و﴿الصِّرَاطَ﴾ - على الأصول كالإدغام، وعكسَ ذلك في البقرة وغيرها، فإنَّه تكلَّم على الأصول ثمَّ على الفرش ؟

فالجوابُ: إِنَّه إِنَّمَا فعلَ ذلكَ لأنَّ المتقدِّمَ في الفاتحة إِنَّمَا هو الفرش، نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾، ثمَّ استطرَدَ فذكرَ ﴿الصِّرَاطَ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾، وأمَّا في البقرة فأوَّلُ ما وقعَ فيها من الحروف قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢]، ويتعلَّقُ به أمران: أحدهما الإدغام، وقد سبق، والثاني صِلَتُها، فتعيَّنَ الابتداءُ بالتبويب على ذلك، ثمَّ عقبه بباب المدِّ والقصر؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [٤]، ثمَّ عقبه بأبواب الهمز؛ لقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦]، ثمَّ بباب نقل حركة الهمزة، وأتى بعد ذلك بترقيق الرءاءات

لقوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [٤] ، ثم بباب الإدغام الصغير ؛ لقوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢] ، و ﴿غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [٧] ، و ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [٨] ، ولو أتى بباب الإدغام الصغير عَقِبَ الإدغام الكبير - كما فعله بعض المصنِّفين ؛ لأنَّ فيه ضمَّ الشيء إلى شكله - لكان حسناً ، ثم بباب الإمالة ؛ لقوله : ﴿هُدًى﴾ [٢] ، و ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [٧] ، ثم بتغليظ اللام كقوله : ﴿الصَّلَاةُ﴾ [٣] ، وأما باب الوقف على أواخر الكلم فغيره أهمُّ منه ؛ لأنَّ الوقف عارضٌ ، وإن كان حقَّه التقدُّم على هذه الأبواب ؛ لتعلُّقه بكلمات الفاتحة أيضاً وغيرها ، ثم أتبعه بباب الوقف على مرسوم الخطِّ أتباعاً للوقف بالوقف .

فقد اتَّضح أنَّ تقدُّم هذه الأبواب المتعلِّقة بالأصول مقدِّمة على الفرش لأنَّ أوَّل كلمة وقعت في البقرة من الفرش كلمة : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [٩] ، وهذه الأشياء كلها متقدِّمة عليها ، وهذا من الأمر العجيب ؛ استوعبت آياتُ يسيرة العدد من صدر البقرة جميع أبواب الأصول .

ثمَّ الخلاف الواقع بين القراء في هذه الهاء إمَّا بالنسبة إلى صِلَتها بواوٍ إن كانت مضمومةً وبياءٍ إن كانت مكسورةً ، وإمَّا في تحريكها بضمٍّ أو كسرٍ غير موصولةٍ بواوٍ ولا ياء ، ويُسمِّيهِ القراءُ قَصْراً ، وإمَّا في إسكانها ، كما سيأتي ذلك جميعه ، وبدأ [٨٥ / أ] المصنِّفُ بنوعين اتَّفَقَ عليهما أنَّها متى وقع بعدها ساكنٌ لم تتَّصل بزيادة ، والثاني أنَّها متى وقعت بعد متحرِّكٍ وجَبَ وصلُّها ، فقال : ١٥٨ - وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا

يعني أن القراء لم يصلوا هاء المضمّر قبل ساكن، بل تحرّك الهاء بالضمّة أو الكسرة؛ لأنها لو وصلتْ لأدّى ذلك إلى الجمع بين الساكنين على غير حدّيهما، وذلك نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾^(١)، ﴿وَجَهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٢)، و﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾^(٣)، و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾^(٤) في قراءة حفص وغيره^(٥)، وأدرج أبوشامة في هذا الإطلاق ضمير المؤنثة فقال: «وكذا إذا كانت الصلّة ألفاً، وذلك في ضمير المؤنث المُجمَع على صلّته بها مطلقاً، فإن صلّتها تحذف للساكن، نحو: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٦)، ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾^(٧)، فقوله: (وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَر) عامٌ يشمل ضمير المذكر والمؤنث، وإن كان خلافُ القراء واقعاً في المذكر فحسب، فأمكن حملُ اللفظ فيه على عمومهِ»^(٨)، وقد أُورد على المصنّف موضعٌ واحد في قراءة البزّيّ خاصّةً، وذلك نحو قوله تعالى:

(١) النساء ٨٣.

(٢) الليل ٢٠.

(٣) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٤) الفتح ١٠.

(٥) قرأها حفص بضمّ الهاء من ﴿عَلَيْهِ﴾ على الأصل، وقرأها الباقون من القراء السبعة بكسرها؛ لمجانسة الياء قبلها. انظر: التيسير ص ١٤٤.

(٦) النحل ٣١.

(٧) مريم ٢٣.

(٨) إبراز المعاني ١/ ٣٠٤.

﴿فَأَنْتَ عَنْهُ وَتَلَهَّى﴾ في عَبَسَ [١٠]، وذلك لأنه - كما سيأتي - يَشْدُدُ التَّاءَ من هذا النحو، وَيَصِلُ هَاءُ الضَّمِيرِ بَوَاوٍ كما سيأتي في البيت الآتي، فقد صدق أنه وصل الهاء وهي قبل ساكنٍ بِصِلَةٍ، وَأَمَّا قَبْلُ فلا يُشْدَدُ التَّاءَ، فالهاءُ واقعةٌ في قراءته قبل متحركٍ، ومِثْلُ وَصَلِ الْبَزِيِّ هذه الهاءُ قبل الساكنِ بَوَاوٍ صِلَةٌ مِيمٍ الجَمْعُ بها في ﴿كُنْتُمْ وَتَمْتَنُونَ﴾^(١) و﴿فَطَلَّتُمْ وَتَفَكَّهُونَ﴾^(٢)، والجمعُ بين الساكنين في هذه المواضع جائزٌ فصيحٌ؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ حرفٌ مدٌّ، والثاني مدغمٌ، فهو من باب: دَابَّةٌ، والضَّالِّينَ، وراذٌ، وتُمُودُ الثَّوبِ.^(٣)

وأجيب عنه بأنَّ المقصودَ الحرصُ على بيان تشديد التاء.

فإن قلت: لمَ لم يُوصل نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾^(٤) بَوَاوٍ لأنَّ بعده مدغمٌ؟

فالجواب: أنَّ الإدغامَ في ﴿الَّذِينَ﴾ لازمٌ غيرُ عارضٍ، بخلاف ما تقدَّم من تلك المواضع، وقد سبقَ هذا الفرقُ في تَرْكِ صِلَةِ مِيمِ الجَمْعِ قبل ساكنٍ. ثمَّ ذَكَرَ عن القراء كلَّهم أنَّهم متى وقعتْ هاءُ الكناية قبل متحركٍ وجَبَ وصلُها

(١) آل عمران ١٤٣.

(٢) الواقعة ٦٥.

(٣) سقط من (ص): «ورادٌ، وتُمُودُ الثَّوبِ»، وتحَرَّفَتْ «رادٌ» في (ت) إلى: «حاز»،

وفي (م) إلى: «جات»، والتصويب من كتاب سيبويه ٤/٤٣٨.

(٤) النساء ٨٣.

بما يُجانِسُها في الحركة ^(١): إن ضُمَّ فواوٌ، وإن كسرةً فياءً، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ ^(٢) ﴿أَمَاتُهُ فَاقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ ^(٣) ﴿أَمَنَّا بِهِ﴾ ^(٤) ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ ^(٥)، هذا هو الأصلُ، وسيأتي خلافه بخلاف ^(٦) وإنما لَزِمَ وصلُّها لما تقدَّم من خفائها وضعفها، ولم يُفعل ذلك بها إذا لم تكن ضميراً، نحو: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا﴾ ^(٧) ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ [تَلَقَّاءَ]﴾ ^(٨) ﴿فَوَاكِهِ كَثِيرَةً﴾ ^(٩) لأنَّا لو فعلنا ذلك فيها كما نفعله في هاء الضمير لأَوْهَمَ تشبیهً وجمْعاً، بخلاف هاء الضمير فإنَّ ذلك لا يُوهِمُ فيها شيئاً من ذلك، كذا قالوه ^(١٠)، وفيه نظرٌ، أيُّ شيءٍ يُوهِمُ الجمعَ في ﴿نَفَقَهُ﴾ لو وُصِلَتْ بواوٍ؟

وأما ﴿تَوَجَّهَ﴾ فنعم، لو وُصِلَتْ بألفٍ لأَوْهَمَ ذلك تشبیهً، لكنَّ هذا من

(١) في (ت) و(م): بما يُجانِسُ حركتها.

(٢) البقرة ١١٦ وغيرها.

(٣) عبس ٢١.

(٤) آل عمران ٧ وغيرها.

(٥) الجاثية ٢٣.

(٦) أي سيأتي خلاف هذا الأصل بخلفٍ عن القراء السبعة.

(٧) هود ٩١.

(٨) القصص ٢٢. وما بين الحاصرتين تكملة من الآية لبيان وقوع الهاء بين متحرّكين.

(٩) المؤمنون ١٩.

(١٠) قال ذلك أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ٣٠٥.

خصوصية المثال .

واعلم أن الصلّة [٨٥ / ب] تَسْقُطُ وقفاً كما تَسْقُطُ قبل الساكن ، وذلك كما تَسْكُنُ ميمُ الجمع وقفاً ، إلا أن تكون الصلّة ألفاً ، نحو : ضَرَبْتُهَا ؛ فإنه لا يُحذف وقفاً لأمرين : أحدهما الإلباسُ . والثاني أن الصلّة جرت مجرى التنوين فكما يُحذف التنوين في الوقف بعد ضمة أو كسرة ، ويثبت بعد فتحة فيقلب ألفاً ، وذلك لما بين التنوين في الزيادة من المشابهة ؛ لأن كلاً منهما زيادة في الآخر لتتميم الكلمة وتكميلها . وما أجرته العرب مجرى هاء الضمير في ذلك هـ « هَذِهِ » إشارة المؤنثة الواحدة ، فيصلونها قبل متحركٍ ، نحو : ﴿ هَذِهِ نَاقَةٌ اللَّهِ ﴾^(١) ، ويحذفون صلتها قبل ساكن ، نحو : ﴿ هَذِهِ النَّارُ ﴾^(٢) .

قوله : (هَا مُضْمَرٌ) مفعولٌ ، وقصره ، قال أبو شامة : « ضرورة »^(٣) ، وليس كذلك ، بل هي لغة ثابتة ، وأضاف (هَا) لـ (مُضْمَرٌ) للبيان والتخصيص ، والواوُ في (يَصِلُوا) للقراء ؛ لدلالة الحالِ عليهم .

قوله : (قَبْلَ سَاكِنٍ) يجوزُ تعلُّقه بـ (يَصِلُوا) ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من (هَا) ، أي حال كونها مستقرّة قبل حرفٍ ساكن .

قوله : (وَمَا قَبْلَهُ) مبتدأ ، و (مَا) موصولة ، أو موصوفة وهو ضعيفٌ ، و (قَبْلَهُ)

(١) الأعراف ٧٣ وغيرها .

(٢) الطور ١٤ .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٠٤ .

صِلَةٌ أو صفة، و(التَّحْرِيكُ) فاعلٌ به، أو (قَبْلَهُ) خبرٌ مقدَّم، و(التَّحْرِيكُ) مبتدأ، والجملةُ صِلَةٌ أو صفةٌ أيضاً.

قوله: (وُصِّلَ) مبنيٌّ للمفعول في موضع الخبر، و(لِلْكُلِّ) متعلِّقٌ به، والتشديدُ في (وُصِّلَ) للتكثير، نحو: قُطِّعَتِ الثيابُ، وذُبِحَتِ الكباشُ؛ وذلك لكثرة متعلِّقِ الوصل.

١٥٩ - وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا
أخبر عن ابن كثير أنه يصلُّ هاء الضمير إذا سكن ما قبلها، وسواء كان ذلك الساكن حرفاً صحيحاً، نحو: ﴿مِنْهُ رُ﴾^(١) و﴿عَنْهُ رُ﴾^(٢)، أم معتلاً نحو: ﴿فِيهِ رُ﴾^(٣) و﴿عَلَيْهِ رُ﴾^(٤)، ﴿اجْتَبَلَهُ رُ﴾^(٥) و﴿عَقَلُوهُ رُ﴾^(٦) ونحوه، وهذا ما لم يلقها ساكنٌ؛ لأنَّه متى لقيها ساكنٌ - كما تقدَّم - وجب حذفُ الصلة، ولذلك لم يُنبه عليه المصنِّفُ لقربه، وهذا من باب الحذف والإثبات؛ لأنَّ الصلة عبارةٌ عن الإثبات لو أو ياءٍ، وتركها حذفُها.

(١) البقرة ٦٠ وغيرها.

(٢) النساء ١٦١ وغيرها.

(٣) البقرة ٢ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٧ وغيرها.

(٥) النحل ١٢١ وغيرها.

(٦) البقرة ٧٥.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ حَفْصاً وَافَقَ ابْنَ كَثِيرٍ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ ^(١) فَوَصَلَ الْهَاءَ بِيَاءٍ، وَهَذَا كَمَا سَيَأْتِي أَنَّ هِشَاماً وَافَقَهُ ^(٢) عَلَى صِلَةِ ﴿أَرْجَتْهُ وَأَخَاهُ﴾. ^(٣)

وَالْحُجَّةُ لِلْعَامَّةِ فِي تَرْكِ صِلَةِ مَا سَكَنَ قَبْلَهَا كِرَاهَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ نَحْوَ: ﴿فِيهِ﴾ وَ﴿عَنْهُ﴾ لَوْ وُصِلَتْ بِيَاءٍ أَوْ وَاوٍ لَكَانَتْ الْيَاءُ أَوْ الْوَائُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهُمَا سَاكِنٌ آخَرٌ، وَلَا اعْتِدَادَ بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ خَفِيٌّ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُعَدَّ فَاصِلَةً فِي الْإِمَالَةِ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ. ^(٤)

وَالْحُجَّةُ لِابْنِ كَثِيرٍ الْاعْتِدَادُ بِهَا حَاجِزَةً، وَقَصْدُ بَيَانِهَا، فَاتَى بِعَدهَا بِالصِّلَةِ، وَيدُلُّ عَلَى الْاعْتِدَادِ بِهَا فَاصِلَةً الْاعْتِدَادُ بِهَا فِي وَزْنِ الشَّعْرِ.

(١) الفرقان ٦٩.

(٢) الضمير في «وافقه» راجع لابن كثير.

(٣) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦. وسَيَأْتِي (ص ٦٢٥) النَّصُّ عَلَى مُوَافَقَةِ هِشَامٍ لَهُ عِنْدَ قَوْلِ النَّازِمِ فِي الْبَابِ نَفْسِهِ (البيت ١٦٦): «وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍ دَعَاؤُهُ حَرَمَلًا».

(٤) قَالَ سَيَبَوِيه: «هَذَا بَابٌ مِنْ إِمَالَةِ الْأَلْفِ يُمِيلُهَا فِيهِ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ كَثِيرٌ: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا [بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الْهَاءِ وَالْأَلْفِ بَعْدَهَا] لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ، وَالْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْحَرْفِ الَّذِي يَلِيهِ مَكْسُورٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا [بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الْبَاءِ وَالْأَلْفِ بَعْدَهَا]» اهـ. الْكِتَابُ ٤/١٢٣، وَانْظُرْ أَيْضاً ٤/١٩٠.

والْحُجَّةُ^(١) لحفص في موافقته له هنا اتِّباعُ الأَثَرِ والجمعُ بين اللغتين. [١/٨٦]

قال أبو عبد الله: «ولا حُجَّةَ له في تخصيصها^(٢) بالصلة إلا اتِّباعُ الأَثَرِ والجمعُ بين اللغتين، ونظيرُ ذلك تسهيلُ الهمزة الثانية في ﴿أَعْجَمِيَّ وَعَرَبِيَّ﴾^(٣) وإمالةُ ﴿مَجْرُلَهَا﴾^(٤)، وإن كان من أصله تحقيقُ الهمزتين وعدمُ الإمالة في جميع القرآن». ^(٥)

قلت: ليس كما ذكر، بل ذكر الناسُ لتخصيصه ذلك علَّةً حسنةً وهو تطويلُ اللفظ تشنيعاً على العصاة، وإسماعاً لهم وللخلق ما أُوعدوا به، وهذا كما قالوه في موافقة هشام له في ﴿أَرْجُهُ﴾: إِنَّهُ قَصَدَ بِتَطْوِيلِ اللَّفْظِ التَّشْنِيعَ عَلَى مَلَأِ فِرْعَوْنَ وَإِسْمَاعَ النَّاسِ مَا قَالُوهُ. ^(٦)

قوله: (وَمَا قَبْلَهُ) مبتدأ، و(مَا) موصولة، و(قَبْلَهُ) صلتهَا، و(التَّسْكِينُ) فاعلٌ به، أو مبتدأٌ وخبر، والجملةُ صِلَةٌ (مَا)، و(لِابْنِ كَثِيرِهِمْ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ

(١) في (ت) و(م): والوجه.

(٢) في (ت) و(م): تخصيصه.

(٣) فصلت ٤٤.

(٤) هود ٤١.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٠/أ بتصرف.

(٦) وحفص وهشام - فيما ذكر - متبعان للأثر، وكلُّ القراء كذلك؛ إذ القراءةُ سُنَّةٌ.

هو الخبر للمبتدأ^(١) حذف للدلالة عليه، تقديره: وما قبله التسكين وُصِلَ بالصلة لابن كثير. وأضاف ابن كثير للقراء لملاستِهِ لهم؛ لكونِهِ منهم، نحو: «وَكُوفِيهِمْ»^(٢) و«هَآ» (قَبْلَهُ) تعودُ على (مَا)، فلذلك ذكره باعتبار لفظها، ولو قيل: اعتباراً بلفظ هاء الضمير لكان وجهاً.

قوله: (وَفِيهِ مُهَانًا) مبتدأ، و(مَعَهُ) خبره، و(حَفْصٌ) فاعلٌ به، والضميرُ في (مَعَهُ) عائدٌ على ابن كثير، وحيثُ فلا بُدَّ من عائدٍ مقدَّر، أي: و﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ مع ابن كثير استقرَّ حفصٌ فيها، أي في هذه اللفظة، ويجوزُ أن يكونَ (مَعَهُ) خبراً مقدَّماً، و(حَفْصٌ) مبتدأ، والضميرُ لابن كثير أيضاً، والعائدُ مقدَّرٌ أيضاً، كما تقدَّم تقديره، ويجوزُ أن يكونَ (حَفْصٌ) مبتدأ، و(أَخُو وَلَا) خبره، والجملةُ خبرُ (فِيهِ مُهَانًا)، والعائدُ مقدَّرٌ أيضاً، ويجوزُ أن يكونَ (أَخُو وَلَا) بدلاً من (حَفْصٌ).

فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ الضميرُ في (مَعَهُ) لـ (فِيهِ مُهَانًا)، نحو: زيدٌ معه المالُ؟

قيل: لا؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّ حفصاً وحده يصلُّها دون ابن كثير، بخلاف عوده على ابن كثير.

وقيل: قبل (فِيهِ مُهَانًا) مضافان محذوفان، أي: ووَصَلَ هاءِ (فِيهِ مُهَانًا)،

(١) في (ت) و(م): هو خبر المبتدأ.

(٢) البيت ٣٧٥ من باب الوقف على مرسوم الخط.

فذلك المحذوفُ مبتدأٌ حُذِفَ وأُقيم المضافُ إليه مقامه، وباقي الإعراب على ما تقدّم، ولا حاجة تدعو إلى ذلك .

قوله : (أَخُو وَلَا) أي أخو متابعة له في مذهبه، أي أخو طريقة تابع فيها السلف، ويقال لمن لزم شيئاً وعاناه : هو أخو كذا^(١)، كقولهم في ابن قيس^(٢) : أخو الرُقَيَّات ؛ لما أكثر في شعره من ذكر الرُقَيَّات، ومنه قول بعضهم^(٣) :

قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُقَيَّاتِ

والولاء بالكسر والمدّ : المتابعة، ففعل به ما فعل بـ «أَجْذَمُ الْعَلَا»، وقد تقدّم^(٤).

١٦٠ - وَسَكَنَ يُؤَدِّهِ مَعَ نُوْلِهِ وَنُصْلِهِ وَنُوْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا

(١) في (ت) و(م) : أيا أخا كذا.

(٢) هو عبید الله بن قيس الرُقَيَّات، شاعر قريش في الإسلام، مات سنة ٧٥ هـ. انظر : ديوانه ص ١ .

(٣) البيت من المنسرح، وعجزه :

مَا أَحْسَنَ الْعُرْفَ فِي الْمُصِيبَاتِ

وهو لأبي دَهَبَل الجُمَحِيّ في ديوانه ص ٥٠، واللسان ٢٣٨/٩ (عرف)، وبلا نسبة في إبراز المعاني ٣٠٧/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٧، ٢٨١ .

والشاهد فيه قوله : «قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُقَيَّاتِ» حيث دلّ هذا القول على أن قولهم : «أَخِي الرُقَيَّاتِ» ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لادنى ملابسة ؛ لنكاحه لنسوة اسم كل واحدة منهن رقية .

(٤) البيت ٤ .

أَخَذَ يَذْكُرُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْقُرَّاءُ مِنْ هَاءِ الْكِنَايَةِ، وَهِيَ عَشْرَةُ مَوَاضِعَ تَكَرَّرَتْ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعاً، وَعَدَّهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ سِتَّةَ عَشَرَ ^(١) فزاد فيها: ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ فِي الْبَلَدِ [٧].

بَيَانُهُ: أَنَّ ﴿نُؤْلَهُ... وَنُصْلِهِ﴾ ^(٢) وَ﴿يَأْتِيهِ﴾ ^(٣) وَ﴿يَرْضَهُ﴾ ^(٤) وَ﴿فَأَلَقَهُ﴾ ^(٥) وَ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ ^(٦) سِتَّةٌ لَمْ يَتَكَرَّرْ مِنْهَا [٨٦/ب] شَيْءٌ، وَ﴿يُؤَدِّهِ﴾ ^(٧) وَ﴿أَرْجِهَ﴾ ^(٨) وَ﴿يَرَهُ﴾ ^(٩) كُلُّ مِنْهَا جَاءَ مَرَّتَيْنِ، وَ﴿نُؤْتِهِ﴾ جَاءَ مَكْرَرًا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ^(١٠)، فَهَذِهِ عَشْرَةُ تَكَرَّرَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ مَرَّتَيْنِ صَارَتْ سِتَّةً، وَتَكَرَّرَ مِنْهَا أَيْضاً وَاحِدٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالْمَصْنُفُ جَمَعَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ وَمَا بَعْدَهُ، وَغَيْرُهُ كصاحب «التيسير»

(١) السبعة ص ٢٠٧.

(٢) النساء ١١٥.

(٣) طه ٧٥.

(٤) الزمر ٧.

(٥) النمل ٢٨.

(٦) النور ٥٢.

(٧) آل عمران ٧٥ موضحان.

(٨) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦.

(٩) الزلزلة ٧، ٨.

(١٠) آل عمران ١٤٥ موضحان، والشورى ٢٠.

وأنظاره ذكروها في فرش السور^(١)، وكلا الأمرين حسن.

والحاصل أنه أخبر في هذا البيت عمّن رمز له بالفاء والصاد والحاء المهملتين في قوله: (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا) وهم: حمزة وأبوبكر وأبو عمرو، أنهم سَكَنُوا هاء الكناية في هذه الألفاظ الأربعة، وهي واردة في سبعة مواضع: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ موضعان في آل عمران [٧٥]، ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ كلاهما في سورة النساء [١١٥]، ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ موضعان في آل عمران [١٤٥] وموضع واحد في الشورى [٢٠]، وفهم أن الباقي لا يسكنون، بل يكسرونها موصولة بياء. واعترض على المصنّف في قوله: (وَسَكَنَ) فإنَّ ضِدَّ السكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي الفتح، فيؤدّي إلى أن الغير يُحرّك هاء الكناية بالفتح.

وأجيب عنه بأنّ من المعلوم أن قاعدة هاء الضمير أنها إذا كانت لمذكّر وكان قبلها كسرة فإنّها تكون مكسورة، فلم يقع إخلالٌ بذلك؛ لأنّ الإلباس.

قال أبو عبد الله: «ولو قال:

وَسَكَنَ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤَلِّهِ وَنُصْلِهِ ۖ وَنُؤْتِيهِ أَسْكِنَ فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا

لم يلزمه شيء» انتهى. (٢)

ولا أدري ما فعل هذا التغير الذي غيّر بالنسبة لما ذكر؟

(١) انظر على سبيل المثال: التيسير ص ٨٩.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٠/ب.

فإن قيل : من أين يؤخذ تكرار ﴿يُودِّهِ﴾ و ﴿نُؤْتِيهِ﴾ ، وعادته أن يقول : معاً ، أو حيث أتى ، أو جميعاً ، ونحو ذلك ؟

وأجيب بأنه إذا فعل ذلك في الأصول - أعني الإطلاق - لم يختص بموضع دون آخر لعدم الأولوية ، ولذلك قال هنا : ^(١)

وَعَمَى نَفَرٌ أَرَجَّهُ

ولم يقل : معاً ، ولا نحو ذلك ، وأما في الفرش فيحتاج إلى ما يدل على التكرار ؛ لئلا تتوهم الخصوصية بتلك السورة ، وقد يذكر في الأصول ما يبين التكرار ، ويترك في الفرش ما يدل عليه ، فمن الأول قوله :

تَسُوْ وَنَشَأُ سِتٌ وَعَشْرٌ يَشَأُ .. ^(٢)

..... وَنَبِيٌّ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجَى مَعاً وَأَقْرَأُ .. ^(٣)

ثم لم يوف بذلك في بقية الباب ، بل عاد إلى الإطلاق فقال : ^(٤)
وَمَوْصَدَةٌ

ولم يقل : معاً .

ومن الثاني قوله : ^(٥)

(١) البيت ١٦٦ من هذا الباب .

(٢) البيت ٢١٧ من باب الهمز المفرد .

(٣) البيت ٢١٨ من باب الهمز المفرد .

(٤) البيت ٢٢٠ من باب الهمز المفرد .

(٥) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران .

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ

وقوله: (١)

وَمَعَ مَدَّ كَاتِنٌ

والحكمُ عامٌ ولم يُبينه بمَكِنَّةٍ. (٢)

واعلم أنَّ هاء الكناية يجوزُ تسكينُها وتحريكُها من غير صلة لغةً، نُقل ذلك عن عقيل و كلاب، سواء اتصلت بمجزوم وما جرى مجراه أم بغيرهما، وسمع الكسائي: لَهُ مال، ويقرءون: ﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾^(٣) بالكسر أو السكون^(٤)

(١) البيت ٥٧٠ من فرش سورة آل عمران.

(٢) قال ابن منظور في اللسان (مكن): «والمَكِنَّةُ: التمكن».

(٣) العاديات ٦. وإسكانُ الهاء وصلًا من: ﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾ قراءة شاذة، لم أجدها في كتب القراءات، واستشهد بها النحاة على أنها لغة لعقيل و كلاب. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢، همع الهوامع ١/ ٥٩.

(٤) قال ابنُ مالك في شرح التسهيل له ١/ ١٣٢: «وأما اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر: ﴿لَهُ﴾ و﴿بِهِ﴾ وما أشبههما، قال الكسائي: سمعتُ أعرابَ عقيل و كلاب يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾ بالجرم، و﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾ بغير تمام، ولَهُ مال، ولَهُ مال. وغيرُ بني عقيل وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاسٌ ولا سكون في (لَهُ) وشبهه إلا في ضرورة..» اهـ.

وذكر السيوطي قراءة الإسكان غير منسوبة في همع الهوامع ١/ ٢٠٣.

ومنه قوله: ^(١)

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَأَدِيهَا

[٨٧/أ] وقوله: ^(٢)

أَوْ مُعْبِرُ الظَّهْرِ يَنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبَّهُ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
بضمَّ الهاء من «رَبَّهُ» من غير صلة، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُصْفُورٍ ^(٣) جَعَلَ السَّكُونُ أَحْسَنَ
من الحركة من غير صلة، قال: «لَأَنَّ فِيهِ إِجْرَاءَ الْوَصْلِ مُجَرَّى الْوَقْفِ إِجْرَاءً

(١) البيت من البسيط، لم أعرف قائله، وهو في المحتسب ١/٢٤٤، والخصائص ١/١٢٨
١٨/٢، والموضح ٢/٩٥٦، وإبراز المعاني ١/٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٢
ورصف المباني ص ١١٠، ولسان العرب ١٥/٤٧٧ (ها)، وفي خزانة الأدب ٥/٢٧٠،
٦/٤٥٠، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣/٢٦٢.

والشاهد فيه قوله: «عُيُونُهُ» حيث أسكن هاء الكناية وصلاً، وهي لغة.

(٢) البيت من البسيط، وهو لرجل من باهلة، وجاء عجزه في جميع المصادر الآتية بلفظ:

مَا حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ

وهو في الكتاب ١/٣٠، والإنصاف ٢/٥١٦، وعجزه في النكت ص ١٤٤، ١٥٨،
والموضح ٢/٩٥٧، واللسان ٤/٥٣٣ (عبر)، وخزانة الأدب ٥/٢٦٩، واستشهد به
المصنّف في الدرّ المصون ١/٢٩٧.

والشاهد فيه ضمُّ هاء «رَبَّهُ» من غير صلة.

(٣) عليّ بن مؤمن، أبو الحسن ابن عُصْفُور النحويّ الإشبيليّ، حامل لواء العربية في زمانه
بالأندلس، ومؤلف كتاب «المتع» وغيره. ت ٦٦٣ هـ. (بغية الوعاة ٢/٢١٠).

كاملاً»^(١)، وأنشد الأخفش^(٢):

فَبِتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرِقَانِ
بسكون هاء «لَهُ»، إِلَّا أَنَّ خِلَافَ الْقَرَاءِ لَمْ يَجْرِ إِلَّا فِيمَا اتَّصَلَ بِمَجْزُومٍ أَوْ جَارٍ
مَجْرَاهُ.

ثم اختلف الناس في العلة التي سَوَّغَتْ تسكينَ هذه الهاءِ، فقال بعضهم:
إِنَّمَا سَكُنَتْ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ سَمَرُ
بِكَ كِاثِبَاتِ أَلْفٍ «أَنَا»، وَالْإِتْيَانِ بِهَاءِ السَّكْتِ وَصَلًا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا سَكُنَتْ
تَشْبِيهًا لَهَا بِأَلْفِ الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ وَيَاثِهِ، قَالَ الْفَارَسِيُّ: «شَبَّهَتْ هَذِهِ الْهَاءُ فِي هَذِهِ
اللُّغَةِ بِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، وَبِالْيَاءِ فِي غُلَامِي وَنَحْوِهِ».^(٣)

(١) المقرَّب لابن عصفور ٢/٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليعلى الأحوال في لسان العرب ١٥/٢٨٧ (مطا)، ٤٧٧
(ها)، وخزانة الأدب ٤/٤٣٦، ٥/٢٦٩ - بلفظ: الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ - ٥/٢٧٥، وبلا نسبة في
معاني الأخفش ١/١٧٩، والحجة لأبي علي ١/١٣٤، ٢٠٣، وسر الصناعة ٢/٧٢٧،
والخصائص ١/١٢٨، والمحتسب ١/٢٤٤، وفي المنصف ٣/٨٤ بلفظ: فَظَلْتُ، والنكت
ص ١٤٤، وفي الموضح ٢/٩٢٠، ٩٥٦ بلفظ: الْعَتِيقِ أُشِيمُهُ، وفي رصف المباني ص
١١٠ بلفظ: فَظَلْتُ. وَنِضْوَايَ مُشْتَقَانِ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٣/٢٦٢.
والشاهد فيه إسكان هاء «لَهُ» وصلًا.

(٣) ذكر الفارسي ذلك في الحجة له ١/٢٠٥، ونقله عنه أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ
الفريدة لوحة ٦١/ب.

وقال آخرون : استثقلت صلّتها فحذفت وسكّنت كما حذفت صلة ميم الجمع وسكّنت ، والحذف في الهاء أولى منه في الميم ؛ لأنّ صلة الميم أصلٌ وبعض الاسم المضمر ، وصلة الهاء مزيدة ، وإذا حذفت صلة الميم وهي أصلٌ فحذف ما ليس بأصلٍ أولى وأحرى . وسيأتي ما يقدر في هذا التعليل .

وقال آخرون : إنّما سكّنت لأنها حلّت محلّ اللام المحذوفة ، واللام لو بقيت لسكّنت للجزم ، فكذا ما حلّ محلّها .

قال أبو عبد الله : « ويقوي هذا الوجه أنّ القراءة بالإسكان لم تقع إلّا فيما حذفت لامه » انتهى^(١) . وهذا باطل ، كيف يتخيّل أنّ الجزم حلّ في شيء هو ممنوعٌ منه إذ لا سبيل لدخول الجزم في الأسماء ألّبتة ، كما لا يدخل في الأفعال جرّ ألّبتة .

وقال آخرون : إنّما سكّنت تنبيهاً على الحرف المحذوف للجزم قبلها .

قلت : هذا الوجه قريبٌ ممّا قبله ، فكان ينبغي أن لا يذكر ، لكن أبو شامة - وغيره - ذكرهما لذلك^(٢) ، والأوجه الثلاثة الأول يُعلّل بها ما وقعت فيه الهاء مجزوماً وغير مجزوم .

واتّفق للمصنّف هنا أمرٌ غريب ، وهو أنّ القراء مختلفون في هذه الهاء على ثلاثة أنحاء :

(١) اللّالي الفريدة لوحة ٦١ / ب .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٠٩ .

أحدها: وصلها بِصِلَةٍ.

الثاني: قَصَرُهَا - إن تحرَّكتْ - بغير صِلَةٍ.

الثالث: تسكينها.

وقد لَفَظَ الناظمُ بالأنحاء الثلاثة في هذا البيت، فلفَظَ بـ ﴿يُؤَدِّه﴾ و﴿نُؤَلِّه﴾ ساكني الهاء، وبـ ﴿نُصَلِّه﴾ موصول الهاء بِصِلَتِهَا، وبـ ﴿نُؤْتِه﴾ مقصورها، وقوله: (مِنْهَا) من تمام التلاوة.

والوجهُ فيمن حرَّكَ هذه الهاءَ ووصلها أَنَّهُ الأصلُ في الهاء المتحرَّك ما قبلها، نحو: ضَرَبْتُهُ، ومَرَرْتُ بِهِ، ولم يعتبر ذلك المحذوف الساكن قبلها؛ لأنَّ الجازمَ قد حذفه فصار كالشيء المنسيِّ، وفرَّقَ بين هذه الهاء وبين ميم الجمع - حيث كان الأَفْصَحُ في ميم الجمع حذف الصلة والتسكين، وفي الهاء الصلة - أَنَّ الهاءَ حرفٌ خفيٌّ، فلو حُذِفَتْ صِلَتُهَا [٨٧/ب] وسُكِّنَتْ لتزايد الضعفُ، وهو فرَّقَ حسنَ يقدح في عِلَّةٍ من حمل الهاء على ميم الجمع في الحذف والتسكين. وقيل: بل حُجَّةٌ مَنْ وصل الهاءَ أَنَّهُ لَمَّا زالتِ الياءُ الساكنة التي حُذِفَتْ صِلَةُ الهاء لها بَقِيَتِ الصلةُ لزوال مقتضي حذفها لفظاً.

قوله: (يُؤَدِّه) مفعول (سَكَّنَ): إمَّا على حذف مضافٍ، أي سَكَّنَ هاءَ ﴿يُؤَدِّه﴾ وإمَّا على معنى: أَوْقَعَ فيه التسكينَ.

قوله: (مَعَ نُؤَلِّه) في موضع الحال من (يُؤَدِّه)، أي مصاحباً لـ ﴿نُؤَلِّه﴾

في التسكين، و(نُصِّلِهْ) و(نُؤْتِهْ) معطوفان عليه .

قوله : (فَاعْتَبِرْ) عطفٌ على قوله : (وَسَكِّنْ) .

قوله : (صَافِيَاً) يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه نعتٌ مفعولٍ مقدرٌ، أي : فاعتبر لفظاً صافياً لا كدر فيه ، حلواً لا مرارة فيه . وفيه تنبيهٌ على عدم الاعتداد بطعن من طعن في تسكين الهاء وقال : إن هذا غير جائز ؛ لأنها حرفٌ خفيٌ ينبغي أن يُقوَّى ، وأيضاً فإنها اسمٌ مضمَرٌ ينبغي أن تُجرى مجرى أخواتها . وهذا متلاشٍ لما تقدَّم من الحجج .

والثاني : أن (صَافِيَاً) حالٌ من فاعل (اعتبر) ، أي اعتبر حال كونك صافياً الذهن والفطنة ، لا كدر عندك ولا نفرة .

والثالث : أنه حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّر إن قدرته معرفة ، أي : فاعتبر ذلك - أو المذكور - حال صفائه وحلاوته .

قوله : (حَلَاً) جملةٌ فعليةٌ في موضع نصبٍ صفةً لـ (صَافِيَاً) ، أي : صافياً حلواً ، وما أحسن ما وافقه وصف الصافي بالحلو .

١٦١ - وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقَهْ وَيَتَّقَهْ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

الضميرُ في (عَنْهُمْ) عائدٌ على مَنْ رمزَ لهم في البيت السابق بقوله : «فَاعْتَبِرْ

صَافِيَاً حَلَاً» ، فأخبر عنهم وعن حفص بأنهم سَكَنُوا هاءَ ﴿فَأَلْقَهْ إِلَيْهِمْ﴾ في النمل [٢٨] ، فتعيَّن لغيرهم صلتُها ، ويلزمُ منها حركتُها .

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء والصاد المهملتين من (حمى صفوه) وبالقاف من (قوم)، وهم: أبو عمرو وأبو بكر وخلاد، أنهم سكنوا هاء ﴿يَتَّقَهُ﴾ من قوله: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾^(١) بخلاف عن خلاد فقط؛ لأنه لم يقل: بخلفهم فاختص به، والخلاف أنه سكنها تارة ووصلها أخرى.

فقد صار على إسكان ﴿فَالَّقَهُ﴾: عاصم - بكماله - وحمزة وأبو عمرو، وعلى إسكان ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ أبو عمرو - بكماله - وأبو بكر بلا خلاف عنهما، وخلاد بخلاف عنه، فنقص من الرمز في البيت السابق راو وهو حفص، وزاد في هذا البيت في ﴿فَالَّقَهُ﴾ راو وهو خلاد.

واعلم أنه إنما جمع بين ضمير من تقدم وبين حفص - وهو اسم صريح - لما تقدم في الخطبة من أن ضمير من تقدم رمزه نازل منزلة المسمى بصريح لفظه، لا منزلة الرمز.^(٢)

قوله: (وعنهم) يجوز أن يكون خبراً مقدماً، و﴿فَالَّقَهُ﴾ مبتدأ مؤخر على حذف مضافين، أي إسكان هاء ﴿فَالَّقَهُ﴾، والفاء من نفس التلاوة، وأن يكون متعلقاً [٨٨/أ] بمقدر هو ناصب لقوله: (فَالَّقَهُ)، ويكون هذا المقدر عطفاً على قوله: «وسكن» أول البيت [السابق]^(٣)، والتقدير: وسكن ﴿فَالَّقَهُ﴾ أيضاً

(١) النور ٥٢.

(٢) انظر شرح البيت ٤٥، ص ١٥٦.

(٣) زيادة للإيضاح.

عنهم وعن حفص، وأن يكون (فَالْقَهْ) عطفاً على «يُؤَدَّ» من غير تقدير عاملٍ أي: وسكَّن ﴿يُؤَدَّ﴾ عمَّن رمزتُ لهم في البيت الأول، و﴿فَالْقَهْ﴾ عمَّن رمزتُ لهم في هذا البيت.

قوله: (وَيَتَّقْ حَمَى صَفْوَه قَوْمٍ) يجوز أن يكون مبتدأً على حذف مضافٍ أي وإسكان ﴿وَيَتَّقْ﴾، و(حَمَى صَفْوَه قَوْمٍ) جملةٌ فعليةٌ خبره، وفي الإخبار عنه بهذه ثناءً على هذه القراءة وقارئها، ويجوز أن يكون (وَيَتَّقْ) مفعولاً بمقدَّر، أي: وسكَّن ﴿وَيَتَّقْ﴾، ويكون قوله: (حَمَى صَفْوَه قَوْمٍ) جملةٌ مستأنفة للثناء على القراءة بذلك.

قال أبو عبدالله: «فإن كانت جملةٌ كبرى كان ما أشار به من تقوية الإسكان راجعاً إلى إسكان (يَتَّقْ)؛ لأنه خبر عنه، لكن إذا قوي ذلك قوي سائر نظائره إذ لا فرق بين الجميع، وإن كان التقدير: وسكَّن هاء (يَتَّقْ)، كان ما بعده مستأنفاً تقويةً لجميع ما تقدَّم، ويدخل في حكمه نظائره لما ذكرناه» انتهى. ^(١)

فقوله: (وَيَتَّقْ) ليست الواو فيه عاطفةً، بل من نفس التلاوة، والظاهر الوجه الأول؛ لأنه إذا جعلناه مفعولاً بمقدَّر احتجنا إلى عاطفٍ، ولا عاطفٍ لفظاً، فيحتاج إلى تقديرٍ ما لا تدعو إليه ضرورةً، ولذلك لم يذكر أبو شامة إلا الوجه الأول، وقال: «(وَيَتَّقْ) مبتدأً، وليس عطفاً على (فَالْقَهْ)، والواو من

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٦٢/ب.

نَفْسُ التَّلَاوَةِ .^(١)

قوله : (حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ) قد تقدّم أنّها إمّا خبرٌ فيكونُ في محلِّ رفعٍ ، وإمّا مستأنفةٌ فلا محلَّ لها ، ومعنى ذلك : أنّ جماعةً حمّوا إسكانَ الهاء بحُجَجٍ مختلفةٍ ، وهي ما تقدّم ذكره من خمسة الأوجه المذكورة في توجيه إسكان الهاء ، فالهاءُ في (صَفْوَهُ) للإسكان ، والإسكانُ كالمنطوق به ؛ لأنّا قدّرناه مضافاً حُذِفَ للدلالة ، إذ دلَّ عليه قوله : « وَسَكَّنْ » .

قوله : (بِخُلْفِ) الباءُ للملابسة^(٢) لا للظرفية ، فالجارُّ في موضع رفعٍ صفةً لـ (قَوْمٌ) أي : ملتبسون بخُلْفٍ ، ويجوزُ أن يتعلّقَ بـ (حَمَى) ، والباءُ للآلة ، أي : حمّوه بكذا ، ويضعُفُ جعلُهُ حالاً ؛ لتأكيد صاحبه ، وإن كان المعنى عليه ، أي ملتبسين بخُلْفٍ ، والباءُ ليست رمزاً ؛ لأنَّ المرادُ أنّ القارئَ المذكورَ قبله اختلف عنه ، فكأنّه من تنمّة ما ذكره ، وكذا كلُّ ما كان مثله نحو : بِخُلْفِهِ ، بِخُلْفِهِمَا ، بِخُلْفِهِمْ ، مفرداً كان القارئُ أو مثنيّ أو مجموعاً .

قوله : (وَأَنْهَلَ) عطفٌ على (حَمَى) ، وفاعله ضميرٌ يعودُ إمّا على الحرف المختلَف فيه - أي أَنْهَلَ هذا الحرفُ القومَ الحامين له ، أي المانعيه من طعن من طعن بما استنبطوه من الحُجَجِ وأثاروه من الفوائد ، والإنهالُ : السَّيُّ الأوَّلُ ، والثاني هو العَلَلُ ، ويقال للشُّرب الأوَّلُ : نَهْلٌ ، وللثاني : عَلَلٌ ، والمعنى : رَوَى

(١) إبراز المعاني ١ / ٣١٠ .

(٢) في (ص) : « للسيبة » ، وفي (م) كلمة غير واضحة .

هذا الحرفُ القومَ الذين [٨٨/ب] حموه - وإمّا [يعودُ] ^(١) على لفظ (قَوْمٌ) ^(٢) وهذا قليلُ الجدوى، ومنه: ^(٣)

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ
عَلَى الْجِبَالِ الصَّمُّ لَأَنهَدَ الْجَبَلَ

ومثله في الجمع الصريح: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ ^(٤) لَعَلَّةِ ذِكْرُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ^(٥) - وإمّا [يعودُ] ^(٦) عَلَى الصَّفْوِ،

(١) زيادة للإيضاح، وجاء بدلاً منها في (ت): «وإمّا عطف»، ولا يصحّ.

(٢) فيكون التقدير: حمى صفوه قومٌ بخلفٍ وأنهلوا، ثمّ اجتزأ بضمة اللام عن الواو بعدها، ثمّ سكّن للوقف، ثمّ فتح للقافية، فصارت: وَأَنهَلَا.

(٣) البيتان من الرجز، لم أعرف قائلهما، وجعلهما ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/١٢٣ من إنشاد السيرافي، وجعلهما ابنُ الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٧٣ من إنشاد أبي موسى هارون بن الحارث صاحب هشام بن معاوية الضير، وهما فيه وفي ابن يعيش ٨٠/٩ بلفظ: لَأَرْفُضَ الْجَبَلَ، واستشهد بهما المصنّف في الدرّ المصون ٤/٣٩٢ بلفظ: «الشَّمُّ» بدل «الصَّمُّ»، وعمدة الحقاظ ص ٢١٢ مادة (ر ه ب).

والشاهد فيهما قوله: «حَمَلٌ» إذ أصله: حَمَلُوا، فحذف الواو واكتفى بالضمة، ثمّ وقف فسكّن.

(٤) النحل ٦٦.

(٥) ذكر المصنّف ذلك في الدرّ المصون ٧/٢٥٢-٢٥٧.

(٦) زيادة للإيضاح، وتقدّم نظيرها.

وهذا أَلِيقٌ وأَحْسَنُ؛ إذِ المعنى: حَمَوْهُ مِنَ الْكَدَرِ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ فَأَنهَلَهُمْ ذَلِكَ الصَّفْوُ وَرَوَّاهُمْ، وما أَحْسَنَ ما استعار الإنهالَ بعد ذِكْرِ الصَّفْوِ، وأشار بذلك إلى أَنَّهُمْ قاموا بِنُصْرَةِ الاحتجاج للإسكان بما انشَرَحَتْ لَهُ الصُّدُورُ، وانقادتْ لَهُ النُّفُوسُ، هذا ما دلَّ عَلَيْهِ ظاهرُ اللفظ من هذه المعاني الحَسَنَةِ، والمرادُ بباطنه الرمزُ الدالُّ عَلَى القارئين بذلك .

وانفردَ حفصٌ عن المذكورين في قراءة ﴿ وَيَتَّقْهُ ﴾ بقراءةٍ، فأخذَ يَبَيِّنُهَا فقال :

١٦٢ - وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ وَيَأْتِيهِ لَدَيْ طَهَ بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَا

أخبر عن حفص أَنَّهُ يَقْرَأُ: ﴿ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ ﴾ ^(١) بسكون القاف وكسر الهاء من غير صلة، وهو معنى قوله: (وَالْقَصْرِ)؛ لَأَنَّهُ لو أتى بالصلة لَمُدَّتْ .

فإن قيل: إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ قَصْرُ الْهَاءِ، وَلَمْ يُبَيَّنْ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرُكُ الْهَاءُ؟

فالجوابُ: أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَعْرِفَةِ قَاعِدَةِ هَاءِ الْكِنَايَةِ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كُسِرَ مَا قَبْلَهَا كُسِرَتْ .

فإن قيل: ما قبلها ساكنٌ؟

فالجوابُ: أَنَّ سَكُونَهُ عَارِضٌ، فَالْقَافُ فِي حُكْمِ الْمَكْسُورَةِ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَمَّا سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ رَجَعْنَا فِيهِ إِلَى قَاعِدَةٍ مِّنْ حَرَكٍ؛ إِذْ لَوْ خَالَفَهُمْ لَتَعَيَّنَ ذِكْرُ خِلَافِهِ لَهُمْ .

ثم أخبر عمن رمز له بالياء من (يُجْتَلَى) وهو السوسي، أنه أسكن الهاء من ﴿يَاتِهِ﴾ في قوله في (طه): ﴿وَمَنْ يَاتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [٧٥]، فتعين للباقي الكسر والصلة.

فأما قراءة حفص ففيها أوجه:

أحدها: أنه أجرى ﴿يَتَقَهُ﴾ مجرى «كَتِف» فسكن الكسر، وأنشد: ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة، وروايته كما هنا في: الكتاب ٤ / ١١٥ والكمال للمبرد ٣ / ١٠٩٤، والموضح ٢ / ٩١٩، واستشهد به المصنف في الدرّ المصون ٨ / ٤٢٩، وله رواية ثانية هي: ألا ربّ مؤلود، وذلك في الكتاب ٢ / ٢٦٦، والحجة لأبي علي ١ / ٤٠٩، والنكت ١ / ٥٩٠، وابن يعيش ٩ / ١٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٨، وشرح الشافية للأستراباذي ١ / ٤٥، والبحر المحيط ٢ / ٤٦٣، وأوضح المسالك ٣ / ٥١، والمغني ص ١٨١، واستشهد به المصنف في الدرّ المصون ١ / ٤٦٣، والشطرة الثانية منه في الخصائص ٢ / ٣٣٣.

وذكره البغدادي في الخزانة ٢ / ٣٨١ برواية: عجبت لمؤلود، ثم قال: «وقع هذا البيت في رواية سيبويه: ألا ربّ مؤلود. ولا تلتفت إلى قول ابن هشام اللخمي - مع رواية سيبويه -: الصواب عجبت لمؤلود. لأن الروایتين صحيحتان ثابتتان. ونسبه شراح أبيات سيبويه لرجل من أزد السراة» اهـ.

أقول: مما تقدّم يتبين أن كلتا الروایتين في سيبويه، فلعلّ البغدادي لم يطلع فيه إلا على رواية ألا ربّ مؤلود، وأما قوله: «ونسبه شراح أبيات سيبويه» إلخ، فالحق أن الذي نسبّه هو سيبويه نفسه نقلاً عن شيخه الخليل، حيث قال: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السراة» وذكر البيت، واستشهد به المصنف في =

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
وقول الآخر: ^(١)

فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا
فلَمَّا سَكَنْتِ الْقَافُ حُذِفَتْ صِلَةُ الْهَاءِ. ^(٢)

قال أبو شامة: «لأنَّ أصلَ حفصٍ أن لا يَصِلَ الْهَاءُ التي قبلها ساكنٌ إلَّا

= الدرّ المصون ١/ ٤٦٣ ، ٨/ ٤٢٩ .

والشاهد فيه قوله: «لَمْ يَلِدْهُ»؛ فإنَّ الأصل: لم يَلِدْهُ، فسكَّن اللامَ لضرورة الشُّعْر، فالتقى ساكنان، فحرَّكَ الثاني بالفتح، وقد قيل في تعليل تحريكه بالفتح: أَنَّهُ جَعَلَ حَرَكَتَهُ كحركة أقرب المتحرِّكات منه، وهي فتحة الياء؛ لأنَّ اللام ساكنة، والساكنُ حاجز غير حصين، أو أَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى أَخْفِ الحركات وهي الفتحة، أو أَنَّهُمْ لَمَّا سَكَّنُوا هَرَبُوا مِنَ الْكُسْرَةِ، فكَرَهُوا التَّحْرِيكَ بِمَا هَرَبُوا مِنْهُ.

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج، في وصف ثور وحشيٍّ، وبعده:

إِذَا أَحَسَّ نَبَأَهُ تَوَجَّسًا

وهو في ديوانه ص ١٩٧ واللسان ٦/ ١٩٥ (کردس) برواية: مُنْتَصَبًا، وعليه فلا شاهد فيه، وهو برواية «مُنْتَصَبًا» في الحُجَّة لأبي عليٍّ ١/ ٤٠٨، والمسائل الحليّات له ص ١٢٦، والخصائص ٢/ ٣٣٨، والكشف ١/ ٢٤١، وابن يعيش ٩/ ١٤٠، وإبراز المعاني ١/ ٣١١، وشرح الشافية للأسترباذي ١/ ٤٥، ٢/ ٢٧٠، واستشهد به المصنّف في الدرّ ٨/ ٤٢٩.

والشاهد فيه إسكان الصاد من «مُنْتَصَبًا» تخفيفاً.

(٢) في (ص): حُذِفَت الصلة.

في قوله: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾^(١)، وبقيت كسرة الهاء أمانة على عروض الإسكان في القاف، والأصل كسرُها، ولولا هذا المعنى لوجب ضمُّ الهاء؛ لأنَّ الساكن قبلها غيرُ ياءٍ، فهو مثل: مِنْهُ وَعَنْهُ انتهى.^(٢)

وهذا الذي قاله أخذ بعضه من مكِّي، فإنه قال: «كان يجبُ على مَنْ أسكن القافَ أَنْ يَضمَّ الهاءَ؛ لأنَّ هاءَ الكناية إذا سَكَنَ ما قبلها ولم يكن الساكنُ ياءً ضُمَّتْ، نحو: مِنْهُ وَعَنْهُ، ولكن لَمَّا كان سكونُ القاف عارضاً لم يعتدَّ به وأبقى الهاءَ على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف ولم يصلِّها ياءً؛ لأنَّ الياءَ المحذوف قبل الهاء مقدَّرةٌ منوَّيةٌ، فبقي الحذفُ في الياء التي^(٣) [٨٩/أ] بعد الهاء على أصله».^(٤)

الثاني: قال أبو علي في «الحُجَّة»: «لَمَّا أسَكَنَ القافَ، والهاءُ في قراءته ساكنةٌ، التقى ساكنان، فكسرَ الهاءَ لالتقاء الساكنين، كما حرَّكَ الدالَ مَنْ قال: لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ»^(٥). وضعفَ أبوشامة هذا فقال: «هذا ضعيفٌ؛ إذ لا مقتضي لإسكان القاف على تقدير سكون الهاء، ولأنَّ كسرَ القاف وسكونَ الهاء أخفُّ

(١) الفرقان ٦٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣١١.

(٣) في النسخ الثلاث: «الذي»، والمثبت من «الكشف» لمكي ١٤٢/ ٢.

(٤) «الكشف» لمكي ١٤٢/ ٢.

(٥) الحُجَّة ٥/ ٣٢٩ بتصرف.

من العكس، فلا معنى للعدول عنه». ^(١)

ووهن الشيخ الشاطبي قول أبي علي من وجه آخر، وهو أن حفصاً لم يُسكن الهاء في قراءته قط، يعني: فكيف يصح قوله: «فالتقى ساكنان، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين»، وهذا وإن صحَّ عن الشيخ فهو عجيبٌ جداً، كيف يقول ذلك وقد ثبت عنه سكون الهاء في قوله: ﴿أَرْجِهْ﴾ ^(٢) كما سيأتي ^(٣)، وفي قوله: ﴿فَالْقَهْ﴾ ^(٤) كما تقدّم ^(٥)، وإذا ثبت تسكين الهاء عنه في هذين الموضعين جاز أن يكون قد سکن هذه الهاء أيضاً قبل سكون القاف، ويُقوِّي هذا ما روي عن عاصم بكماله أنه قرأه بكسر القاف وسكون الهاء كأبي عمرو ومن معه ^(٦)، ولذلك كان الشاطبي يُضعفُ تعليل مكّي في حذف الصلة بأنّ الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرةٌ منويةٌ، فبقي في حذف الصلة بعد الهاء على أصله، ويقول: «تعليله بذلك غير مستقيم، من قبل أنه قرأ: ﴿يُودِّهِ إِلَيْكَ﴾ وشبهه بالوصل، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها»

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١١.

(٢) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦.

(٣) في البيتين ١٦٦، ١٦٧، ص ٦٢٥.

(٤) النمل ٢٨.

(٥) في البيت السابق، ص ٥٨٨.

(٦) التيسير ص ١٦٨.

انتهى. (١)

ولقائل أن يقول : هو وإن قرأ ﴿يُؤَدِّهِ﴾ بالصلة فقد قرأ ﴿يَرَضُهُ﴾^(٢) بغير صلة، فألحق مكي - رحمه الله - ﴿يَتَّقَهُ﴾ بـ ﴿يَرَضُهُ﴾، وجعله مما خرج عن نظائره أتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وترجَّح ذلك عنده لأن اللفظ عليه، ولما كانت القاف في حكم المكسورة، بدليل كسر الهاء بعدها، جاز ﴿يَتَّقَهُ﴾ بكسر القاف والهاء من غير صلة كقراءة قالون، وهشام في أحد وجهيه، فعلمه بما تعلَّل به قراءتهما، وقد يُخدشُ هذا بأن ما قاله الشاطبي أولي؛ لأن الشاطبي اعتبر الأمر الغالب من حال حفص في قراءته هذا النوع بالصلة، فالحملُ عليه أولى من الحمل على النادر القليل.

وهنا سؤال يذكره النحاة^(٣) : وهو أن الأصل في التقاء الساكنين أن يكسر أولهما إلا أن يتعذر ذلك فيكسر الثاني، وهنا لم يتعذر كسر الأول، فلم عدل عن كسره إلى كسر الثاني ؟

فالجواب أنه لو كسروا الأول لعادوا إلى ما قرؤا منه؛ فإنهم سكتوه من كسرة، فكيف يعودون بها إليه ؟ وهذا كما قالوا في : لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ، لَمَّا سَكَتَ اللَّامُ التَّقَى ساكنان : هي والداً، فحرَّكوا الثاني دون اللام لما ذكرت

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/أ.

(٢) الزمر ٧.

(٣) في (ص) : النحويون.

لك.

فإن قيل : لِمَ لا جرى هذا على سَنَن «لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ» من التحريك بالفتح وذلك أَنَّهُ لَمَّا التقتِ اللامُ والdal ساكِنَيْنِ، واضطُررنا إلى تحريك أحدهما، فلم يُحرَكِ الأوَّلُ - لِمَا تقدَّم - فحرَّكنا [٨٩/ب] الثاني، إِلَّا أَنَّ من حقِّه أن يُحرَكَ بالكسر؛ لأنَّه الأصلُ في التقاء الساكِنَيْنِ، فكيف حرَّك بالفتح؟

فقالوا: حرَّكناه بأقرب الحركاتِ إليه، وهي فتحةُ الياء، ولا يُعتدُّ باللام فاصلةً؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وكذلك يقولون في انطلقَ يا زَيْدُ: انطلقَ يا زَيْدُ، بسكون اللام وفتحِ القاف؛ لِمَا ذكرته. ^(١)

إذا عرفتَ هذا، فكان ينبغي أن تُحرَّكَ الهاءُ بالفتح أيضاً إبتاعاً لفتحة التاء ولا يُعتدُّ بالقاف فاصلةً؛ لأنَّها ساكنةٌ، فهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فلمَ كُسِرَتْ؟

فالجوابُ: أَنَّ هاءَ الكناية التي للمذكر لم يُعهدْ فتحها ألبتَّةَ، وإنَّما تُفتحُ إذا كانت للمؤنثة موصولةً بألفٍ، فلو فُتِحَتْ لاختلطتا، وأيضاً فإنَّ هذه الهاءَ كانت محرَّكةً بالكسر لو حرَّكتْ لكسر ما قبلها، فاستقرَّ لها حركةٌ وهي الكسرة، فكانت بحركتها الأصلية، فلمَّا اضطُررنا إلى تحريكها لالتقاء الساكِنَيْنِ حرَّكناها بحركتها المستقرَّةَ لها، وهي الكسرة، وهذا كما قلنا في ميم الجمع الساكنة إذا

(١) انظر: الحجة لأبي علي ٥/٣٢٧-٣٢٩، شرح الرضي على الشافية ٢/٢٣٨-٢٤٠

الدَّر المصون ٨/٤٢٩-٤٣١.

لَقِيَهَا سَاكِنٌ حُرِّكَتْ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا الْأَصْلِيَّةَ أَوْلَى مِنْ اجْتِلَابِ ^(١) حَرَكَةِ أَجْنِيَّةٍ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: فَاسْتَقَرَّ لَهَا حَرَكَةُ وَهِيَ الْكُسْرَةُ... إِلَى آخِرِهِ، لِثَلَا يُقَالُ: كَانَ يَنْبَغِي حِينَئِذٍ أَنْ تُحَرِّكَ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَتُهَا الْأَصْلِيَّةَ.

الثالث من توجيه سكون القاف: أَنَّهَا إِنَّمَا سَكَنتُ لِأَنَّهَا صَارَتْ آخِرَ الْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ الْيَاءِ، فَلَمَّا سَكَنتِ الْقَافُ ذَهَبَتْ صَلَةُ الْهَاءِ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَشَرَحُ هَذَا: أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا جَزَمَتِ الْفِعْلَ الْمَعْتَلَّ الْآخِرَ حَذَفَتْ آخِرَهُ، ثُمَّ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَذْهَبَانِ: الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا الْاعْتِدَادُ بِذَلِكَ الْمَحذُوفِ، فَيُقَوْنُ مَا قَبْلَهُ عَلَى حَرَكَتِهِ، نَحْوُ: لَمْ أَرُمْ، وَلَمْ أَغْزُ، وَلَمْ أَخْشَ زَيْدًا، بِكُسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّ الزَّايِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ. وَالثَّانِي: عَدَمُ الْاعْتِدَادِ بِذَلِكَ الْمَحذُوفِ، وَكَأَنَّ الْجَازِمَ دَخَلَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ وَآخِرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، فَيُسَكِّنُونَ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ الْمَحذُوفِ لِلْجَزْمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَمْ أُبْلِهْ، الْأَصْلُ: أُبَالِي، ثُمَّ: لَمْ أُبَالِ بِكُسْرِ اللَّامِ، ثُمَّ: لَمْ أُبَالِ بِسُكُونِهَا؛ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِحَذْفِ الْيَاءِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَبَقِيَ: لَمْ أُبَلِ، فَجِيءَ بِهَاءِ السَّكْتِ وَقَفًا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُرِّكَ أَوَّلُهُمَا بِالْكَسْرِ فَكَذَلِكَ سَكُونُ قَافٍ ﴿وَيَتَقَهُ﴾ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَهَذِهِ مَبَاحِثُ تَصْرِيفِيَّةِ عَوِيصَةَ، لَا تَجِدُهَا فِي كُتُبِ الْقُرَّاءِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَأَمَّا الْإِسْكَانُ فِي ﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ ^(٢) وَالصَّلَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُمَا.

(١) تَصَحَّفَتْ فِي (ت) وَ(م) إِلَى: اخْتِلَافٍ.

(٢) طه ٧٥.

وظاهر النَّظْمِ أَنَّ الإسْكَانَ فِي ﴿يَأْتِهِ﴾ لَمْ يَجِئْ إِلَّا عَنِ السُّوسِيِّ، وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ الدَّانِيَّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «تَيْسِيرِهِ» إِلَّا عَنْهُ ^(١)، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ وَعَنْ عَاصِمٍ وَحَمْزَةَ وَابْنِ عَامِرٍ ^(٣)، وَتَمَّنَّ لَمْ يَذْكُرِ الإسْكَانَ إِلَّا عَنِ السُّوسِيِّ ابْنَ غَلْبُونٍ ^(٤) وَمَكِّيٍّ ^(٥) وَالطَّرَسُوسِيِّ ^(٦)، وَذَكَرَ صَاحِبُ [١/٩٠] «الرَّوْضَةِ» ^(٧) فِيهِ خِلَافًا، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي قَرَأْتُ بِهِ لِأَبِي

(١) التيسير ص ١٥٢.

(٢) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٣٩، ص ١٣٩.

(٣) لم أجد ذلك في كتابي أبي عليّ الأهوازيّ «الموجز» و«الوجيز» بل فيهما عكس ذلك، وهو قوله: «قال أبو عليّ: أجمعوا على إشباع الكسر في الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ هكذا قرأت عن الجماعة» اهـ. الوجيز ص ٣٠٣، والموجز: فرش سورة طه، نسخة مكتبة المتحف البريطاني.

(٤) التذكرة ٢/٤٣٢.

(٥) التبصرة ص ٥٩٣.

(٦) عبد الجبار بن أحمد، أبو القاسم الطرسوسيّ، أستاذ ثقة، مؤلف كتاب «المجتبى» في القراءات. قرأ عليه صاحب «العنوان». ت ٤٢٠ هـ. (غاية ١/٣٥٨ - معرفة ١/٣٨٢). وكتابه «المجتبى» من كتب القراءات المفقودة إلى الآن فيما أعلم.

(٧) صاحب «الروضة» هو أبو عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ، قرأ على: السّوسنجرديّ والحماميّ والنهروانيّ وطبقته، قرأ عليه أبو القاسم الهذليّ وابن شريح وغيرهما، توفي سنة ٤٣٨ هـ. (معرفة القراء ١/٣٩٦ - غاية النهاية ١/٢٣٠).

عمرو من جميع طرقه ورواياته كسرُ الهاء موصولةً بياء». ^(١)
 قلتُ: وعلى ذلك عوّل المهدوي ^(٢)، فلم يذكر غير الكسر والصلة. ^(٣)
 وأما ابنُ أشتَه ^(٤) فذكر الإسكانَ عن أبي بكرٍ دون غيره.
 قلتُ: وقد تقدّم عن عاصم بكماله إسكانُ هذه الهاء كالسُّوسيِّ، فكأنَّ
 ابنَ أشتَه لم يطلّع عليه إلّا من رواية أبي بكرٍ عنه.
 وقوله: (لَدَى طَه) أي عندها، أي آيها، وذكره ل (طه) تأكيدٌ لا تمييز؛ لأنَّ
 ﴿يَأْتِه﴾ لم يقع إلّا فيها.
 ومعنى (يُجْتَلَا): يُنْظَرُ إليه مكشوفاً بارزاً كاجتلاء العروس، يشيرُ إلى أنَّ

(١) انظر «الروضة» لأبي عليٍّ المالكيِّ، فرش سورة طه، لوحة ١١٠/ب، نسخة مكتبة نور عثمانية - إستانبول.

(٢) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٩٩، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) كتاب «الهداية» للمهدويِّ من الكتب التي ما زالت إلى الآن في حيِّز المفقود فيما أعلم، وقد نقل عنه ابنُ الجزريِّ خلاف ما ذكره السمينُ هنا؛ إذ قال: «ونصَّ على الوجهين عنه [أي الإسكان والصلة عن السوسيِّ] أبو العباس المهدويُّ في هدايته». النشر ١/ ٣١٠.

(٤) محمد بن عبدالله بن محمد بن أشتَه، أبو بكر الأصبهانيِّ، مقرئٌ نحويٌّ ضابط مشهور بصيرُ بالمعاني، له كتاب «المحبر» وكتاب «المفيد» في الشاذِّ. توفّي بمصر في سنة ستين وثلاثمائة. (معرفة القرّاء ١/ ٣٢١ - غاية النهاية ٢/ ١٨٤ - بغية الوعاة ١/ ١٤٢).

وجه الإسكان محكيٌّ مذكورٌ في كتب القوم، ولا يُبالي بعدم ذكر [بعض] ^(١) المصنِّفين إياه كابن الفحَّام ^(٢) في تجريده .

قوله : (حَفْصُهُمْ) يجوزُ أن يكونَ مبتدأً على حذف مضافٍ، وخبرُهُ مقدَّمٌ عليه تقديرُهُ : بسكون القاف فالقَصْرُ قراءةٌ حفصِهِمْ ثابتةٌ، ذ (القَصْرُ) عطفٌ على (سُكُونِ) وأن يكونَ فاعلاً بمضمَرٍ تعلَّقَ به هذا الجارُّ، والتقديرُ : وقُلْ قرأ حفصُهُمْ بسكون القاف وبالقَصْرُ، والجملةُ - على القولين معاً - محكيَّةٌ بالقول أي : قُلْ هذا اللفظ .

قوله : (وَيَأْتُهُ) مبتدأً، و (يُجْتَلَا) خبرُهُ، و (لَدَى طَهَ) في موضع نصبٍ على الحال من ضميرِ (يُجْتَلَا)، أو ظرفٌ له، و (بِالْإِسْكَانِ) حالٌ من ضميرِ (يُجْتَلَا) أي : يُجْتَلَا مُلتبساً بالإسكان .



(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق، أبو القاسم ابن الفحَّام الصقليّ، شيخ الإسكندريّة، ت ٥١٦ هـ . (غاية ١ / ٣٧٤ - معرفة ١ / ٤٧٢) .

١٦٣ - وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بَوَجْهَيْنِ بُجَلًا

قوله: (وَفِي الْكُلِّ) يعني جميع ما تقدّم من الكلمات، وهي: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ إلى ﴿يَتَّقَهُ﴾، فأخبر عمّن رمز له بالباء من (بَانَ) وهو قالون أنه قصر الهاء من الجميع، أي حرّكها بالكسر من غير صلة بلا خلاف عنه، وعمّن رمز له باللام من (لِسَانُهُ) وهو هشام أنه قصرها بخلاف عنه فقط، ولو كان الخلاف عنه وعن قالون لقال: بِخُلْفِهِمَا، كما سيأتي، وكذا لو كان الخلاف عن جمع لقال: بِخُلْفِهِمْ.

والخلاف المشار إليه عن هشام وجهان:

أحدهما: القصر كقالون. والثاني: الصلة كسائر القراء.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون الوجه الآخر مع القصر الإسكان؟

فالجواب: أنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرأوا به، ولم يذكر هشاماً معهم ولو كان من أهل الإسكان لذكره معهم، ولَمَّا ذَكَرَ المصنّفُ الإسكانَ في الكلام المذكورة عمّن تقدّم تعيّن لغيرهم ممّن عداهم^(١) تحريك الهاء، لكن الحركة قد تكون موصولة وغير موصولة، فبيّن في هذا البيت حكم الأمرين: فذكر القصر عن قالون بلا خلاف، والقصر والصلة عن هشام كما تقدّم بيانه، وعن قالون - وهو المرموز له بالباء في قوله: (بُجَلًا) - وجهين في ﴿يَأْتِيهِ﴾ ب(طه) [٧٥]: أحدهما القصر، والآخر الصلة، كهشام في الجميع، ولا جائز أن يكون الوجه

(١) في (ت) و(م): لمن عداهم.

الآخر الإسكان لما تقدم.

وقال أبو شامة : « وأما حرفُ (طه) [٧٥] فوصله هشامٌ [٩٠/ب] كسائر
القرء غير السوسي ، ولقالون وجهان : القصرُ والصلة » انتهى .^(١)

وهذا يقتضي أن لا خلافَ عن هشام في ﴿يَأْتِيهِ﴾ بـ (طه) بل عنه الصلة
ليس إلّا ، وليس كذلك ؛ لثبوت الخلاف عنه في الكل كما هو ظاهرُ عبارة
الناظم ، وعلى هذا مشى أبو عبد الله - وغيره - فقال : « أشار إلى أن قالون عنه
وجهان في ﴿يَأْتِيهِ﴾ القصرُ والصلة كهشام » .^(٢)

واعلم أن استخراجَ أحكام هذه الكلم من هذه الآيات عسيرٌ ، فلا بدَّ من
ذكر ضابط لذلك ، فأقول مستعيناً بالله : أمّا الكلمُ الأربع في البيت الأول وهي
قوله : ﴿يُؤَدِّهِ﴾^(٣) ﴿نُؤْلِهِ﴾ . . ونُصِّلِهِ^(٤) ﴿نُؤْتِهِ﴾^(٥) فالقرء فيها على أربع
مراتب :

الأولى : تسكينُ الهاء منها بلا خلافٍ لحمزة وأبي عمرو وأبي بكر .

الثانية : قصرُها من الجميع بلا خلاف لقالون وحده .

(١) إبراز المعاني ١ / ٣١٣ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦١ / أ .

(٣) آل عمران ٧٥ موضعان .

(٤) النساء ١١٥ .

(٥) آل عمران ١٤٥ موضعان ، والشورى ٢٠ .

الثالثة : تحريكها بالكسر موصولةً أو مقصورة لهشام وحده .

الرابعة : تحريكها موصولةً بلا خلافٍ للباقيين ، وهُم : ابن كثير والكسائي وورش وحفص وابن ذكوان .

وأما كلمة ﴿ فَأَلْقَهْ ﴾ فالقراء فيها على أربع المراتب المذكورة ، إلا أن حفصاً خرج من أصحاب التحريك ودخل مع أصحاب الإسكان .

وأما كلمة ﴿ يَتَقَه ﴾ فبالنسبة إلى القاف القراء فيها على مرتبتين :

إحدهما : إسكانها لحفص وحده .

والثانية : كسرُها للباقيين .

وبالنسبة إلى الهاء على خمس مراتب :

الأولى : إسكانها بلا خلاف لأبي عمرو وأبي بكر .

الثانية : تحريكها مقصورةً بلا خلاف لقالون وحفص .

الثالثة : إسكانها وتحريكها بصلةٍ لخلاّد ؛ لأنه ذكر عنه الإسكان بخلافٍ ، فعلم أن الوجه الآخر له هو التحريك ، ولم يذكره بعد ذلك مع أصحاب القصّر فتعيّن له الصلة .

الرابعة : تحريكها مقصورةً وموصولة لهشام وحده .

الخامسة : تحريكها موصولةً بلا خلافٍ لمن بقي ، وهُم : ابن كثير والكسائي وورش

وابن ذكوان وخلف .

وَأَمَّا ﴿يَأْتِيهِ﴾ فالفراء فيه على ثلاث مراتب :

الأولى : إسكان هائه بلا خلاف للسوسي وحده .

الثانية : تحريكها بصلة ودون صلة لقالون وهشام .^(١)

الثالثة : تحريكها بصلة للباقيين بلا خلاف .

والوجه في قصر هاء هذه الكلم النظر إلى المحذوف ؛ لأنه لو كان باقياً لكانت الهاء محرّكة بغير صلة ، لما تقدّم من [أَنَّ] ^(٢) الهاء لخفائها لا تحجز بين الساكنين ، فلما حذفت الياء التي قبل الهاء بقيت الهاء على ما كانت عليه من حذف الصلة ، وهذه علة جيّدة .

وَأَمَّا مَنْ حَرَّكَهَا مَوْصُولَةً فَنَظَرَ إِلَى اللَّفْظِ ، وَهُوَ أَنَّهَا بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ ، وَلَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ الْمَحْذُوفَ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَكْثَرُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ لُغَةً وَقَدْ وَرَدَ الْقَصْرُ فِي هَذِهِ الْهَاءِ وَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِمَجْزُومٍ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ لِلْأَعَشِيِّ : ^(٣) [أ/٩١]

(١) تحرّفت « وهشام » في (ت) إلى : وجهان .

(٢) تكملة للإيضاح .

(٣) هو ميمون بن قيس ، شاعر جاهليّ ، وقد على النبي ﷺ فصّدته قريشُ فمات على غير الإسلام . ت ٧ هـ . مختار الأغاني ١٠ / ٣٢ - ٤٣ ، الخزائن ١ / ١٧٥ - ١٧٨ .

والبيت من الطويل ، وهو في ديوان الأعشى ص ١٧٥ بلفظ : =

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا
فقصر هاء «لَهُ» في الأول ووصلها في الثاني جمعاً بين اللغتين، وقد قدمت
قوله: (١)

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
فقصر هاء «رَبُّهُ»، وقدمتُ عن بعضهم أن الإسكان أحسنُ من القصر في باب
الضرورة (٢)، ولم يفصل هذا القائل بين ما اتصلت به وهو مجزوم أو غير مجزوم
لكن القراء عندهم أن القصر أحسنُ من الإسكان.

قال أبو شامة: «بوجهين بجلًا، أي وقرأ كلاهما، يُشير إلى أن القصر أفضى
من الإسكان في لغة العرب كما تقدم بيانه؛ لأنه ضميرٌ على حرفٍ واحد صحيح
فكان محرّكاً كالياء والكاف. ووجه تسكينها تشبيهها بالالف والواو، وفي ياء

= وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَمَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ

وعليه فلا شاهد فيه، وللبيت روايات كثيرة، وهو في الكتاب ١/ ٣٠، والأصول ٣/ ٤٦٠
وسر الصناعة ٢/ ٦٣٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٢، والإدغام الكبير للداني ص ٥١،
والنكت ص ١٥٨، ووضح البرهان ١/ ٤٩٢، والإنصاف ٢/ ٥١٦، والموضح ٢/ ٩٥٧،
وصدره في الحجة لأبي علي ١/ ٢٠٥.

والشاهد فيه قوله: «لَهُ» حيث لم يُشبع حركة الها، حتّى ينشأ عنها واو، وذلك للضرورة.

(١) تقدم عند شرح البيت ١٦٠، ص ٥٨٤.

(٢) عند شرح البيت ١٦٠، ص ٥٨٤.

الإضافة وجهان: الفتح والإسكان»^(١).

قوله: (وَفِي الْكُلِّ) خبرٌ مقدّم، و(قَصْرُ الْهَاءِ) مبتدأ مؤخر، ثم استأنف جملةً بقوله: (بَانَ لِسَانُهُ) ثناءً على لغة القصر؛ لما تقدّم من التوجيه وما أنشدته.

والمراد باللسان: اللغة، ومنه: ﴿وَاخْتَلَفُ السِّتِمْ وَأَلَوْنِكُمْ﴾^(٢)، أي: لغاتكم.

ومعنى (بَانَ) ظهر، يُشير إلى أَنَّ القَصْرَ لغةٌ مشهورة غير مهجورة، خلافاً لمن أطلق من النحاة أَنَّهُ لَا تُسَكَّنُ الهاءُ أو تُخْتَلَسُ - أي تُقَصَّرُ - إلا في ضرورة شعر^(٣)، وكأنَّ المصنّف استشعر ذلك فقال: (بِخُلْفٍ) أي ليس كلُّ أحدٍ يوافقُ على أَنَّ القَصْرَ لغةٌ فاشية.

ويجوزُ أن يكونَ (فِي الْكُلِّ) متعلّقاً بمحذوف دلَّ عليه (بَانَ لِسَانُهُ) أي:

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٣، ٣١٤.

(٢) الروم ٢٢.

(٣) مِمَّنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ، قال: «وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة، كما هي في الوقف سواء، قال رجلٌ من أزد السراة: فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمَطَوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ» اهـ.

الأصول في النحو ٣/ ٤٦١. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١، والخزانة ٥/ ٢٦٩.

وَمِمَّنْ طَعَنَ فِي إِسْكَانِ هَذِهِ الْهَاءِ الزَّجَّاجُ، وقد ردَّ عليه السمينُ بكلامٍ جيّدٍ مطوّلٍ في الدرِّ المصنوع ٣/ ٢٦٢.

ظَهَرَ فِي الْكَلِّ الْقَصْرُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِـ (بَانَ) لَوْ قَوَّعَهُ خَبْرًا عَنْ (قَصْرُ الْهَاءِ) وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ، وَقَدْ عَلَّقَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِهِ ^(١)، كَأَنَّهُ اتَّبَعَ فِي ذَلِكَ الْكُوفِيِّينَ. ^(٢)

قوله: (وَفِي طَهَ) متعلق بمضمَر، أي: فِي (طَهَ) يُقْرَأُ حَرْفُهَا بَوَجْهَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَفِي (طَهَ) ثَبَتَ التَّحْرِيكَ بَوَجْهَيْنِ، فَيَكُونُ (بَوَجْهَيْنِ) حَالًا مِنَ التَّحْرِيكِ الْمَحذُوفِ، وَ(فِي طَهَ) متعلق بـ «ثَبَتَ» الْمَقْدَّرُ، وَلَا مَنَعَ مَنْ حَذَفَ الْفَاعِلَ مَعَ رَافِعِهِ، وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ عِنْدَنَا حَذَفُ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ يَبْتَنِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا. ^(٣)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِي طَهَ) خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَالْمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ، أَيْ وَفِي (طَهَ)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/ب.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٢ وما بعدها، باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملأيسه.

(٣) بَيَّنَّ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ ١٧٤/١ عِنْدَ إِعْرَابِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ بِقَوْلِهِ: «وَحَذَرَ الْمَوْتِ» مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَفَاعِلُهُ مَحذُوفٌ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ، وَالثَّانِي: فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالثَّالِثُ: فَاعِلٌ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَمَا عَدَا هَذِهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ «اهـ».

أقول: فَدَلَّ هَذَا النَّصُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ السَّمِينِ فِي «الْعَقْدِ»: «وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ عِنْدَنَا» هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَانْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَاكِ ٨٨/٢ - ٩١.

تحريكُ الهاء، و(بِوَجْهَيْنِ) حالٌ منه أيضاً، وأبعدَ بعضُهم فقال: الباءُ مَزِيدَةٌ في المبتدأ كما زِيدَتْ في ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾^(١)، أي: وفي (طه) وجهان، فيكون (في طه) خبراً مقدِّماً أيضاً، ويجوزُ أن يكونَ (بِوَجْهَيْنِ) متعلِّقاً بـ «اقرأ»^(٢) مقدِّراً، أي اقرأ في حرف (طه) بوجهين.

قوله: (بُجَلَا) جملةٌ في موضع خبرِ صفةٍ لـ (وَجْهَيْنِ) فالألفُ ضميرُها.

والتبجيل: التوقيرُ والتعظيم، يريدُ أنَّهُما أفصحُ من الإسكان.

١٦٤ - وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرُ فَادْكَرُهُ نَوْفَلًا [٩١/ب] أخبرَ عَمَّنْ رَمَزَ له بالياء من (يُمْنُهُ) وهو السُّوسِيُّ أَنَّهُ سَكَنَ هَاءَ ﴿يَرْضَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾^(٣) بلاخلاف، وعَمَّنْ رَمَزَ له باللام والطاء من (لُبْسُ طَيِّبٍ) وهما هشامٌ والدوريُّ^(٤) أَنَّهُما سَكَنَاهَا بخلافٍ عنهما، ثمَّ أَمَرَ بِذِكْرِ قَصْرِ هائِهِ لِمَنْ رَمَزَ له بالفاء والنون من (فَادْكَرُهُ نَوْفَلًا) وباللام والألف من «لَهُ الرَّحْبُ» في البيت الآتي، وهُم: حمزةٌ وعاصمٌ وهشامٌ ونافعٌ.

واعلم أَنَّ الخُلْفَ المضافَ لضميرِ الدوريِّ وهشامٍ مُخْتَلِفٌ؛ وذلك أَنَّ

(١) القلم ٦.

(٢) في (ص) و(م): «متعلِّقاً بآيته»، والصواب ما في (ت).

(٣) الزمر ٧.

(٤) أي الدوري عن أبي عمرو؛ فَإِنَّ حرفَ الطاء رَمَزَ له.

الخلافاً الذي عن الدُّوريَّ وجهان : الإسكانُ والصلة ، والذي عن هشام : الإسكانُ والقصرُ ، ودلَّنا على ذلك أنَّه ذكرَ هشاماً في أوَّل البيت الآتي مع أصحاب القصر ولم يذكرِ الدُّوريَّ معهم ، فكان مع المسكوت عنهم ، وهم الذين يصلُّونها .

وقد تحصَّل من هذا أنَّ القراءَ في ذلك على خمس مراتب :

الأولى : الإسكانُ قولاً واحداً للسُّوسيَّ وحده .

الثانية : التحريكُ بغير صلة والإسكانُ لهشام وحده ؛ لأنَّه ذكرَ له الإسكانُ بخلاف ، ثمَّ ذكره مع أصحاب القصر ، فعُلم أنَّه الوجهُ الثاني .

الثالثة : الإسكانُ والتحريكُ مع الصلةِ للدُّوريَّ وحده ؛ لأنَّه ذكرَ له الإسكانُ بخلاف ، فعُلم أنَّ الوجهَ الآخرَ هو التحريكُ ، ولم يذكره مع مَنْ قصر ، فعُلم أنَّه يصلُّها .

الرابعة : القصرُ بلا خلاف لحمزة وعاصم ونافع .

الخامسة : تحريكها موصولةً بلا خلاف للباقيين ، وهم : ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ وابنُ ذكوان .

وأشار بقوله : (يُمْنُهُ بُسُّ طَيِّبٍ) إلى الشاء على الإسكان ، وإزالة النقرة عنه ، وعدم المبالاة بطعن الطاعنين .

قوله : (وَإِسْكَانٌ) مبتدأ ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله على حذف مضاف

أي : إسكان هاء **يَرْضَهُ** ، و (يُمنُّه) مبتدأ ثانٍ - واليُمنُّ : الخير والبركة -
و (لُبْسُ طَيِّبٍ) خبره ، والجملة للأول ، واستعار ذلك لصحة الإسكان ، كأنه
جعل ما احتج له به بمنزلة لبس ملبوس حسن ذي زينة يطيب لمن يلبسه ؛ لستره
أو وقايته له من الحرِّ والبرد وتزيينه إيَّاه ، كذلك الاحتجاج للإسكان بمنزلة هذا
اللباس الساتر من طعن الطاعنين .

قوله : (بِخُلْفِهِمَا) في موضع الجر نعتاً لـ (طَيِّبٍ) والضميرُ في (بِخُلْفِهِمَا)
عائدٌ على من دلَّ عليه اللام والطاء .

قوله : (وَالْقَصْرَ) يُروى بالرفع على الابتداء ، والخبرُ (فَاذْكُرْهُ) على زيادة
الفاء ، أو الخبرُ مقدَّر ، أي منقولٌ أو مروىٌ ونحو ذلك ، وبالنصب على الاشتغال ،
وهو أولى لمكان الأمر ، والفاء إمَّا مزيدة وإمَّا عاطفة على مقدَّر .

قوله : (نَوْفَلًا) حالٌ من فاعل (اذْكُرْهُ) ، والنَّوْفَلُ : الكثيرُ العطاء ، قيل : هو
مشتقٌّ من النَّفْلِ فواوُه زائدة ، كهي في كَوْنَر ، يقال : رجلٌ نَوْفَلٌ ، أي كثيرُ النوافل ،
أي اذكُرْه حال كونك كثيرَ الإحسان بما تذكُرْه من الحُجَج . [١/٩٢]

وقال أبو عبد الله : « وعليه من الاعتراض في قوله : (وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ) نحوُ
ما تقدَّم في قوله : (وَسَكَنٌ يُؤْدَّه) ، والاعتذارُ عنه فيه كالاعتذار في ذلك ، ولو
قال : وَيَرْضَهُ أَسْكَنَ يُمنُّه لُبْسُ طَيِّبٍ ، لم يلزمه شيء » انتهى .^(١)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢ / ب .

قلتُ : وقد تقدّم البحثُ معه هناك ، فهو عائدٌ هنا .^(١)

١٦٥ - لَهُ الرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلَا
قد تقدّم أن (لَهُ الرَّحْبُ) من تنمّة رمز قراءة قَصْر ﴿يَرَضُهُ﴾ ، و (لَهُ) خبرٌ
مقدّم و (الرَّحْبُ) مبتدأ مؤخر ، والهاءُ في (لَهُ) للقَصْر ، أشار بذلك إلى أن من
أراد الانتصارَ للقَصْر وجدَ رَحْباً وسعةً بحال الاحتجاج لما تقدّم من صحته
لغةً وروايةً .

ثم أمر بتسكين الهاء من ﴿يَرَهُ﴾ في سورة «إِذَا زُلْزِلَتْ» ، وهو : ﴿خَيْرًا
يَرَهُ﴾ [٧] و ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ [٨] ، ولذلك قال : (حَرْفِيهِ) بعد أن نصَّ على كونهما
اثنين ، فقلوه : (حَرْفِيهِ) تأكيد لمن رمز له باللام من (لَيْسَهُلَا) وهو هشام ، فتعيّن
لغيره التحريك ، وقد علم ممّا أصله أن لهم الصلة ؛ لأنّ قاعدة هاء الكناية إذا
وقعت بين متحرّكين أن تُوصلَ مكسورةً بياء ومضمومةً بواو ، وقد تقدّم توجيهُ
ذلك .

قوله : (وَالزَّلْزَالُ) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (سَكَنٌ) خبره ، و (خَيْرًا يَرَهُ)
و (شَرًّا يَرَهُ) مفعولا (سَكَنٌ) ، و (حَرْفِيهِ) بدلٌ من (خَيْرًا يَرَهُ) و (شَرًّا يَرَهُ) بدلٌ
كلٍّ من كلٍّ ، و (بِهَا) حالٌ من (خَيْرًا) أي حال كونه مستقرّاً فيها ، وأنّ الضميرَ
في (بِهَا) - وإن كان عائداً على (الزَّلْزَالُ) - اعتباراً بمعنى السورة ، كأنه قال :
بهذه السورة .

(١) انظر شرح البيت ١٦٠ ، ص ٥٨١ .

قال أبو شامة : « ويجوز أن يكونَ (حَرْفِيهِ) بدلاً من (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) بدلَ البعض من الكلِّ ، ويعني به (حَرْفِيهِ) هاء الكناية في هذا اللفظ ، وكان الوجهُ على هذا أن يقولَ : حَرْفِيهِمَا ، وإنما وحَدَرَدَّا على (يَرَهُ) لأنَّه لفظٌ واحدٌ تكررَ انتهي .^(١) »

ويجوز أن يكون بدل كل من كل ، على أن تكون الهاءُ في (حَرْفِيهِ) لـ (الزَّلْزَالِ) ويكون (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) مفعولي (سَكَّنَ) كما تقدَّم ، و (حَرْفِيهِ) بدل من (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) ، والتقديرُ : سَكَّنَ ﴿ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ بالزَّلْزَالِ و﴿ شَرًّا يَرَهُ ﴾ بها ، حرفي الزَّلْزَالِ ، فنَفَسُ حرفيها نَفَسُ (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) ومعلوم أن التسكينَ إنما يكونُ في هاء ﴿ يَرَهُ ﴾ و﴿ يَرَهُ ﴾ .

ويجوز أن يكونَ (الزَّلْزَالِ) مفعولاً بمقدَّرٍ على الاشتغال بمضمَرٍ يُفسِّره (سَكَّنَ) لأنَّه عملٌ في سببهِ وهو (حَرْفِيهِ) ، ويكونُ (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يَرَهُ) بدلاً من (الزَّلْزَالِ) بدلَ بعضٍ من كلٍّ ؛ لأنَّهما بعضُ السورة ، والتقديرُ : سَكَّنَ الزَّلْزَالِ ، ثمَّ بيَّن ما تُسَكِّنُ منه بقوله : (خَيْرًا يَرَهُ وَشَرًّا يَرَهُ) ، فعلى هذا يُقرأ : (وَالزَّلْزَالِ) نصباً .

ويجوز أن يكونَ (الزَّلْزَالِ) مبتدأً ، و(خَيْرًا) مبتدأً ثانٍ ، و(بِهَا) خبرُهُ ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ ، و(شَرًّا يَرَهُ) عطفٌ على المبتدأ الثاني .

ثمَّ أمر بتسكين حرفيهِ ، كأنَّه قال : سَكَّنَ حرفي هذا اللفظ ، ونظيره : داركُ

بها أخوك وأبوك غلامهما أكرم، فتكون الجملة الأمرية مستأنفة، ونظرة أبوشامة بقولك: الدار بها زيد وعمر وأكرمهما^(١)، وما ذكرته أكثر مطابقة، وهو ظاهر.

[٩٢/ب] وأعرَب أبوشامة (الزَّلَالُ) مبتدأ، و(سَكَنَ) خبره، و(خَيْرًا يَرَهُ وَشَرًّا يَرَهُ) مفعولٌ مقدَّم، و(حَرْفِيهِ) صفةٌ لهما تُفيدُ التأكيد^(٢)، وفي هذا نظر، كيف يجعل هذا صفةً وليس بمشتقٍّ ولا في تأويله؟ فلو جعله عطف بيانٍ كان وافيًا بغرضه، وسَلِمَ من الخروج عن الصناعة.

وإنما ذكر الناظم في بيان محلّ الخلاف بقوله: (حَرْفِيهِ) ولم يكتفِ بقوله: (يَرَهُ) خوفًا من الإلباس بـ﴿يَرَهُ﴾ في البلد [٧]، وهو قوله: ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ فإنه ليس فيه خلاف، وهذا تبع فيه صاحب «التيسير»؛ فإنه لم يذكر فيه خلافاً، وقد ذكره غيره كما نبّهت عليه.

قوله: (لَيْسَهُلًا) متعلّق بـ(سَكَنَ)، والألف للثنائية، أي: لَيْسَهُلَ الحرفان - أي لفظهما - بما حصل من إسكانهما.

وقيل: معنى (لَيْسَهُلًا) أي لِيَخِفَ اللفظ بالإسكان؛ فإن فيه تَخْلُصًا من التقاء واوَيْن، لأنَّ بعد كلِّ صلةٍ منهما واوٌ، وذلك قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ * وَالْعَدِيدِ *^(٣).

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣١٥.

(٣) الزلزلة ٧، ٨، العاديات ١.

إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَا تُؤَثِّرُ إِلَّا فِي الْوَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى وَقَفَ عَلَى هَذِهِ الْهَاءِ ^(١) سَكَنْتَ اتِّفَاقًا ، وَعَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ فِي قَوْلِهِ : (حَرْفِيهِ سَكَنٌ) مَا تَقَدَّمَ ^(٢) ، وَلَوْ قَالَ : ضَمِّيهِ سَكَنٌ ، لَمْ يَلْزِمِهِ شَيْءٌ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) ، وَهُوَ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَى الْمَسْكُونِ ، فَلَمْ يَرِدْ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هُنَا مَا أوردته عليه ثم ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ أَبْدَلَ لَفْظَ (مِنْهَا) ^(٤) فِي قَوْلِهِ : (وَنُوتِيهِ [مِنْهَا]) ^(٥) بِلَفْظِ (أَسْكِنُ) ^(٦) وَكَذَا قَوْلُهُ : (وَيَرْضَاهُ أَسْكِنُ) بَدَلَ (وَإِسْكَانُ يَرْضَاهُ) . ^(٧)

فَإِنْ قُلْتَ : النَّاضِمُ قَدْ نَصَّ لِمَنْ رَمَزَ لَهُ عَلَى الْإِسْكَانِ ، فَبَقِيَتْ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ بِالْحَرَكَةِ ، إِلَّا أَنْ تَحْتَ ذَلِكَ قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ تَحْرَكُ فِيهِ الْهَاءُ مَقْصُورَةً ، وَقِسْمٌ تَحْرَكُ فِيهِ مَوْصُولَةً ، فَمِنْ أَيْنَ تُعْلَمُ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ بِالصَّلَةِ ؟
فَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ قَاعِدَةِ الْبَابِ ، وَشَرَحُ هَذَا أَنَّ النَّاضِمَ

(١) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) إِلَى : الْيَاءِ .

(٢) انظر شرح البيت السابق ، ص ٦١٣ .

(٣) اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ لَوْحَةُ ٦٣ / أ .

(٤) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ : «بِهَا» ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ؛ لِقَوْلِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَنُوتِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا

(٥) زِيَادَةٌ لِلإِبْضَاحِ .

(٦) الْبَيْتُ ١٦٠ .

(٧) الْبَيْتُ ١٦٤ .

أَعْلَمَ بِقَوْلِهِ: ^(١)

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا

أَنَّ الْهَاءَ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ وَلَا وَقَفَ عَلَيْهَا وَجَبَ وَصْلُهَا عِنْدَ الْكَلِّ، ثُمَّ نَصَّ لِهَؤُلَاءِ عَلَى مَا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ، فَبَقِيَ مَنْ عِداهُمْ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ.

١٦٦ - وَعَنِ نَفَرٍ أَرْجِئُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍّ دَعَوَاهُ حَرَمًا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِكَلِمَةِ (نَفَرٍ) وَهُمْ: ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ أَنَّهُمْ قَرَأُوا: ﴿قَالُوا أَرْجِئُهُ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ - أَعْنِي الْأَعْرَافَ [١١١] وَالشَّعْرَاءَ [٣٦] - بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، فَتَعَيَّنَ لِلْبَاقِينَ: ﴿أَرْجِئُهُ﴾ دُونَ هَمْزِ أَلْبَتَّةِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (سَاكِنًا) مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ لَفَظَ بِهِ سَاكِنًا، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَقْيِيدِهِ لَفْظًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُوَهِّمٌ أَنَّ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ بِالْهَمْزِ لَا سَاكِنًا، بَلْ بَضْدُ السَّكُونِ وَهُوَ الْحَرَكَةُ الْمَطْلُوقَةُ، وَهِيَ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ السَّكُونِ، كَقَوْلِهِ:

..... مَنَسَّاتُهُ سَكُو نُهُمَزَتِهِ مَاضٍ ^(٢)

(١) البيت ١٥٨.

(٢) البيت ٩٧٧ من فرس سورة سبأ.

وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ... (١)

..... وَلَيْكَةِ اللَّامِ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ..... (٢)

ألا ترى أن قراءة الباقيين بضدَّ السكون في المواضع المذكورة، وهو فتحُ الهمزة والطاء واللام. [٩٣/١]

وأجيبَ عن الأوَّلِ بأنه زيادةُ بيان، فاعترض عليه بأنه وإن كان زيادةُ بيانٍ ففيه الإيهامُ المذكور، فأجيبَ عنه بما أجيبَ به عن الاعتراض الثاني، وهو أن الهمز هو صاحبُ الضدِّ، فضدُّ ذلك: لا همز، كما في قوله: (٣)
وَفِي الصَّيِّئِينَ الْهَمْزُ.....

ولا يقدحُ في ذلك ذكرُه سكونَ الهمزة كما أنَّ الحركةَ ضدُّها السكون، ولا يقدحُ في ذلك ذكرُ الكسرِ والضمِّ والفتحِ معها، على ما تمهَّدَ في مدح الخطبة، ولو قال مكان (سَاكِنًا): فِيهِمَا، لأفاد تكريرَ الحرف ولزال الإيهامُ المذكور، ولكان فيه فائدةٌ جديدةٌ ليست مستفادةً من اللفظ.

وإدخاله مسألةَ الهمز وعدمه هنا بطريق العَرَضِ؛ لما يترتَّبُ عليهما من أحكام هاء الكناية، وإلا فلا مدخل للهمز وعدمه في ذلك.

ثمَّ أخبرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِاللَّامِ وَالدَّالِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَهُم: هِشَامٌ وَابْنُ

(١) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٩٢٨ من فرش سورة الشعراء.

(٣) البيت ٤٦٠ من فرش سورة البقرة.

كثير وأبو عمرو، أَنَّهُمْ ضَمُّوا هَاءَ ﴿أَرْجَتْهُ﴾.

فالحاصلُ أَنَّ كُلَّ مَنْ هَمَزَ ﴿أَرْجَتْهُ﴾ ضَمَّ الهاءَ، إِلَّا ابنَ ذَكْوَانَ، فَإِنَّهُ كَسَرَهَا مُوَافَقَةً لِلْبَاقِينَ.

والوجهُ في هَمَزِ ﴿أَرْجَتْهُ﴾ وتركه أَنَّهُمَا لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ، يُقَالُ: أَرْجَأْتُ الْأَمْرَ أَي أَخَّرْتُهُ، وَأَرْجَيْتُهُ مِثْلَ أَرْضَيْتُهُ، وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونًا﴾^(١) و﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾^(٢) بِالْهَمَزِ وَعَدَمِهِ.^(٣)

ومدلولُ (نَفَرٌ) هَمَزُوا الْجَمِيعَ، فَهُمْ عَلَى أَصْلِهِمْ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - زِيَادَةُ بَيَانٍ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ.

والوجهُ في ضَمِّ الهاءِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَلَا كَسْرَةٌ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ فَتَوْجِيهٌ أَنَّهَا لَمْ يُعْتَدَ بِالْهَمَزِ فَاصِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَسْرَةِ الْجِيمِ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ، وَلِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ بِالْإِبْدَالِ، وَهِيَ لَوْ أَبْدِلَتْ هُنَا لَصَارَتْ يَاءً، فَكَأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بِتَقْدِيرِ الْبَدَلِ، وَضَعْفِ أَبْوَشَامَةِ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ:

(١) التوبة ١٠٦.

(٢) الأحزاب ٥١.

(٣) انظر النشر ٤٠٦/١.

أحدها: «أنَّ الهمز مُعتدُّ به حاززاً بإجماع في ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾^(١) ﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾^(٢) والحكمُ واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجعُ إلى الضمِّ والكسر» انتهى.^(٣)

والجوابُ عن ذلك بالفرق، فإنَّ الضمَّ في ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ ﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾ آكدُ منه في ﴿أَرْجِئْهُ﴾ لأجل ميم الجمع؛ لأنَّ الهاءَ تابعةٌ لضمِّ الميم تقديراً، وتحقيقُ هذا الفرقُ مقررٌ في قراءة حمزة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٤) و﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٥) و﴿لَدَيْهِمْ﴾^(٦) بالضمِّ دون ﴿عَلَيْهِ﴾^(٧) و﴿عَلَيْهِمَا﴾^(٨) و﴿عَلَيْهِنَّ﴾^(٩) وقد تقدَّم، فعليك باعتبارِه.^(١٠)

الثاني: «أنَّه كان يلزمُه صلةُ الهاء؛ إذ هي في حكمه، كأنَّها وَلِيتِ الجيمُ»

(١) البقرة ٣٣.

(٢) الحجر ٥١، القمر ٢٨.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣١٧.

(٤) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٥) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٦) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(٧) البقرة ٣٧ وغيرها.

(٨) البقرة ٢٢٩ وغيرها.

(٩) البقرة ٢٢٨ وغيرها.

(١٠) انظر شرح البيت ١١٠، ص ٣٧٥.

انتهى .^(١)

والجواب : أن العرب تُعاملُ المحذوفَ معاملةَ المنطوق بالنسبة إلى قصر الهاء ، كما تقدّم في قراءة هشام جميع ما تقدّم ؛ لأنّ الياء الساكنة المحذوفة كالموجودة ، وإذا كانوا يراعون الساكن المحذوف في ذلك فمراعاتهم له ملفوظاً به في ذلك أولئ وأحرئ .

الثالث : « أن الهمز لو قلب ياءً لكان الوجه المختار ضمّ الهاء مع صريح الياء ؛ نظراً إلى أن أصلها همزة ، فما الظنُّ بمن يكسرُ الهاءَ مع صريح الهمزة ؟ »^(٢)
والجواب : أن الهمز متلاعبٌ به ؛ لما يطرأ عليه من [ب / ٩٣] القلب والحذف ، فكأنّه غيرٌ موجود .

واعلم أن بعض الناس قد طعن على هذه القراءة بأنّ هذه هاءٌ قد وقعتُ بعد ساكن فحقّها الضمُّ ، نحو : منه وزنه ، فكما لا يُعتدُّ بكسرة الميم والزاي ؛ اعتداداً بحجز النون ، كذلك ﴿ أَرْجَتْهُ ﴾ .

قال أبو بكر ابنُ مجاهد بعد أن رواها قراءةً عن ابن ذكوان : « وهذا لا يجوزُ لأنّ الهاءَ لا تُكسرُ إلّا إذا تقدّمها كسرٌ أو ياء ساكنة » .^(٣)

(١) إبراز المعاني ١ / ٣١٨ .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣١٨ .

(٣) السبعة ص ٢٨٨ بتصرف .

وقال أبو علي: «ضَمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوز غيره، وأمَّا قراءةُ ابنِ ذَكْوَانَ عن ابنِ عامرٍ فغلطُ» ^(١). وهذا ليس بجيد؛ لثبوتها متواترةً مع ما تقدّم لها من التوجيه، ولا التفاتَ لاعتراضات أبي شامةٍ لما تقدّم عنها من الجواب.

قوله: (وَعَى نَفَرٌ) جملةٌ فعليةٌ، و(نَفَرٌ) فاعلٌ، ومعنى (وَعَى): حَفِظَ، أي: حَفِظَ نَفَرٌ ﴿أَرْجَتْهُ﴾ مصاحباً للهمز وملتبساً به، ف(بِالْهِمَزِ) حالٌ من (أَرْجَتْهُ)، و(أَرْجَتْهُ) مفعولٌ (وَعَى)، و(سَاكِنًا) حالٌ من (الْهِمَزِ)، وقد تقدّم ما فيه.

قوله: (وَفِي الْهَاءِ) خبرٌ مقدّمٌ، و(ضَمُّ) مبتدأٌ مؤخّرٌ، و(لَفَّ) فعلٌ ماضٍ (دَعَوَاهُ) فاعلٌ، ولم يؤنث فعلها لكون تأنيثها مجازاً، والهاءُ في (دَعَوَاهُ) للضمِّ، و(حَرَمَلًا) مفعولٌ (لَفَّ) وهو نبتٌ يتداوى به، يقال إنه مفرحٌ، والمعنى: جمعَ دعوى الضمِّ هذا الدواء، استعار ذلك لترجيح الضمِّ على الكسر، أي في طيِّ الدعوى بالضمِّ ما يبيِّنُ جودته ^(٢) وحُسْنَه، والجملةُ من (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) في محلِّ رفعٍ نعتاً ل(ضَمُّ).

١٦٧ - وَأَسْكِنَ نَصِيرًا فَازَ وَأكْسِرَ لِغَيْرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَيْبٍ لِتُوصَلَ

أمر لمن رمز له بالنون والفاءِ من (نَصِيرًا فَازَ) وهما: عاصمٌ وحمزةٌ أن يُسَكِّنَ لهما هاءُ ﴿أَرْجَتْهُ﴾، وهما ممن لم يهَمْز، فصارت قراءتهما: ﴿أَرْجَتْهُ﴾

(١) الحُجَّةُ ٦٢/٤ بتصرفٍ.

(٢) في النسخ الثلاث: «حرونه»، والتصويب من إبراز المعاني ٣١٨/١.

ك﴿فَأَلْقَهُ﴾. ثم أمر بكسرها لغيرهم، أي لغير أصحاب الضم، وهم: هشام وابن كثير وأبو عمرو، ولغير صاحبي الإسكان، وهما: عاصم وحمزة، فبقي الكسر لنافع والكسائي وابن ذكوان، فالضمير في (لغيرهم) لمن ضم الهاء أو سكنها.

ثم أمر بوصلها لمن رمز له بالجيم، والبدال المهملة، والراء واللام، وهم: ورش وابن كثير والكسائي وهشام. وورش لم يهزم، فقراءته: ﴿أَرْجَهُ﴾. وابن كثير يهزم ويضمها، فتكون صلته واواً، فقراءته: ﴿أَرْجَهُ﴾. والكسائي لم يهزم، فقراءته: ﴿أَرْجَهُ﴾^(١) كقراءة ورش. وهشام يهزم ويضم، فقراءته: ﴿أَرْجَهُ﴾^(٢) كقراءة ابن كثير.

وقد تحصل مما تقدم ذكره منطوقاً ومفهوماً أن في ﴿أَرْجَهُ﴾ ست قراءات، ثلاث مع الهمز، وثلاث مع عدمه:

الأولى: ﴿أَرْجَهُ﴾ لابن كثير وهشام لأنهما من أصحاب الهمز والصلة.

الثانية: ﴿أَرْجَهُ﴾ بالهمز والضم دون صلة لأبي عمرو لأنه من أصحاب الهمز والضم، ولم يذكره مع أصحاب الصلة.

الثالثة: ﴿أَرْجَهُ﴾ بالهمز والكسر دون صلة لابن ذكوان لأنه من أصحاب الهمز، ولم يذكره مع أصحاب الضم ولا أصحاب الصلة.

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) زيادة للإيضاح.

الرابعة: [١/٩٤] ﴿أَرْجِهْ﴾ دون همز مع سكونها لعاصم وحمزة لأنه لم يذكرهما مع أصحاب الهمز، ونَصَّ لهما على الإسكان.

الخامسة: ﴿أَرْجِهْ﴾ دون همز مع صلة الهاء للكسائي وورش لأنه لم يذكرهما مع أصحاب الهمز ولا الضم، ونَصَّ لهما على الصلة.

السادسة: ﴿أَرْجِهْ﴾ دون همز مع كسر الهاء دون صلة لقالون وحده لأنه لم يذكره مع أصحاب الهمز ولا الضم ولا الإسكان ولا الصلة.

فأصحاب الصلة أربعة: اثنان من أصحاب الهمز وهما: ابن كثير وهشام واثنان من غير أصحاب الهمز وهما: ورش والكسائي.

وأبو عمرو وإن وافق حمزة وعاصماً على تسكين ﴿فَأَلْقَهْ﴾ لم يوافقهما على تسكين هاء ﴿أَرْجِهْ﴾ لأنه يهمز، فلو سَكَّنَ الهاءَ لجمعَ بين ساكنين، وضمَّ الهاءَ من غير صلة على أصله في نظائره نحو: ﴿مِنْهُ﴾.

وقد وافق ابن كثير على مذهبه في الصلة راويان، كلُّ واحدٍ منهما في حرفٍ واحد: أحدهما هشام، وافقه في الصلة هنا فقراً: ﴿أَرْجِهْ﴾ كما تقدَّم، والثاني حفص في صلة ﴿فِيهِ مَهَاتَا﴾ وقد تقدَّم، إلا أنَّ الصلةَ هنا واوٌ لأجل الضمِّ، وهناك ياءٌ لأجل الكسر.

وقالون كسَرَ الهاءَ مقصورةً على أصله في الكلمِ المتقدمة.

وهذه الكلمات الخمس عشرة على ثلاثة أقسام:

قِسْمٌ يُوَصِّلُ بِالْيَاءِ فَقَطْ عِنْدَ مَنْ يَصِلُهُ ، وَهُوَ غَيْرُ ﴿يَرْضَهُ﴾ وَ﴿يَرَهُ﴾ وَ﴿أَرْجَهُ﴾ .
وَقِسْمٌ يُوَصِّلُ بِالْوَاوِ فَقَطْ عِنْدَ مَنْ يَصِلُهُ ، وَهُوَ : ﴿يَرْضَهُ﴾ وَ﴿يَرَهُ﴾ .
وَقِسْمٌ يُوَصِّلُ بِوَاوٍ تَارَةً وَبِيَاءٍ أُخْرَى عِنْدَ مَنْ يَصِلُهُ ، وَهُوَ : ﴿أَرْجَهُ﴾ فَيُوَصِّلُ
بِالْوَاوِ مَعَ الْهَمْزِ ، وَبِالْيَاءِ مَعَ تَرْكِ الْهَمْزِ .
وَكُلُّ هَذِهِ تَنْبِيهَاتٌ حَسَنَةٌ ، وَتَذَاكُرٌ بِمَا تَقَدَّمَ ؛ لِيَنْضَبَطَ مَا هُوَ مُفَرَّقٌ فِي آيَاتِ
هَذَا الْبَابِ .

* * *

[انتهى المجلد الأول - بتجزئة المحقق - يليه المجلد الثاني]
[وأوله : باب المد والقصر]

بابُ المدِّ والقصرِ

المدُّ لغةٌ: التطويل والتكثير^(١)، ومنه: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾^(٢)، ومددتُ الجيشَ.

والقصرُ: المنعُ من الشيء^(٣)، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾^(٤) أي ممنوعاتٌ من الغير، وقيل: قُصِرَتْ أَبْصَارُهُنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، ومنه: القصرُ؛ لَأَنَّهُ يَمْنَعُ من الخروج من دخله.

وأما في الاصطلاح فالمدُّ يقعُ تارةً في الأصول وتارةً في الفرش:

فالواقعُ في الأصولِ عبارةٌ عن زيادةٍ مدٍّ في حروف المدِّ - وهي الألفُ، والواوُ والياء بشرطهما - على المدِّ الطبيعيِّ، وذلك إمَّا لوجود همزة بعده أو قبله - على تفصيلٍ سيأتي - أو ساكن، وهذا هو المقصودُ الذي يَبْحَثُ فيه القراءُ وهو قِسْمَان: متَّصِلٌ ومنفصلٌ، والقصرُ المقابلُ لهذا تَرَكُ تلك الزيادةُ المذكورة.

والواقعُ في الفرشِ عبارةٌ عن إثبات حرف المدِّ، والقصرُ عبارةٌ عن عدمه

نحو:

(١) انظر اللسان ٣/٣٩٩ (مدد).

(٢) الفرقان ٤٥.

(٣) انظر اللسان ٥/٩٩ (قصر).

(٤) الرحمن ٧٢.

(١) وَفِي حَذَرُونَ الْمَدُّ

(٢) وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ

(٣) وَقَصُرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً وَأَتَيْتُمْ^١

وَأَتَاكُمْ فَأَقْصُرْ حَفِظًا . . (٤)

(٥) وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّتٍ

وهذا لا ضابط له، فلذلك بسطه على السور.

ولما انقضى الكلام في هاء الكناية أتبعه الكلام على^(٦) المد والقصر [٩٤/ب]

لقوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ﴾^(٧).

فإن قيل: كان ينبغي تقديم الإمالة؛ لإمالة: ﴿هُدًى﴾^(٨) وقفاً، ثم همز:

(١) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

(٢) البيت ٥٢١ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٥١٢ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ١٠٦٤ من فرش سورة الحديد.

(٥) البيت ٧٠٦ من فرش سورة الأعراف.

(٦) في (ت) و(م): في.

(٧) البقرة ٤.

(٨) البقرة ٢.

﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ثم تفخيم لام: ﴿الصَّلَاةَ﴾^(٢)؛ لتقدم ذلك كله على قوله: ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾؟

فالجواب: أن ﴿هُدًى﴾ لَمَّا لم يُمَلَّ وصلّاً - والوصل هو الأصل - اقتضى النظر تأخير الإمالة إلى حيث يأتي ما يمال في الوصل والوقف، ولذلك اقتضى النظر تأخير ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لكونه همزاً مفرداً إلى ما بعد الهمزتين، واقتضى تأخير اللامات إلى ما بعد الرءاء؛ لتناسبهما في الاختلاف.

ثم شرع يبين المد وأنواعه واختلاف القراءة فيه فقال:
١٦٨ - إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَأُ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلاً
حروف المد ثلاثة: الألف، وهو^(٣) معنى لا يفارقها لما سيأتي، والياء
والواو الساكنان المجانس حركة ما قبلهما لهما.

ولمَّا كانت الألف لا تكون إلا حرف مد لم يشترط فيها شيئاً؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة مفتوحاً ما قبلها، ولمَّا كانت الياء والواو حرفي مد تارةً وغير حرف مد أخرى، احتاج إلى تقييدهما في كونهما حرفي مد بشيئين: أحدهما سكونهما، والثاني أن يكون قبل الواو ضمةً وقبل الياء كسرة، فلو انفتح ما

(١) البقرة ٣.

(٢) البقرة ٣.

(٣) الضمير في قوله: «وهو» يعود على المد الأصلي، الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به.

قبلهما نحو: ﴿سَوَاءٌ﴾^(١) و﴿كَهَيْتَةٍ﴾^(٢) أو تحرّكاً فليس بحرفي مدٍّ، وإنّما سُمِّيَتْ حروف مدٍّ لمدِّ الصوت بها وتطويله ولا تساع مخارجها، فقال: (إذا أَلَفٌ) ولم يُقَيِّدْها بشيءٍ لما تقدّم، (أو يَأْوُهَا) أي ياءُ الألفِ لأنّها أختها، أو ياءُ الحروفِ لأنّها بعضها، (بعد كسرة) تحرّزٌ من نحو: هَيْتَ، (أو الواو عن ضمّ) أي بعد ضمٍّ؛ لأنَّ «عَنْ» للمجاوزة فيها تعديةً وتحرّزٌ من نحو: ﴿سَوَاءٌ﴾ (لَقِيَ الْهَمَزَ طَوَّلاً) أي مدٍّ.

وقد تقدّم أنّ المدَّ إمّا لأجلِ الهمز وإمّا لساكن، ثمّ الذي يُمدُّ للهمز على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يقع بعده الهمزُ في كلمة واحدة، وبه بدأ المصنّف.

وقسمٌ يقع بعده من كلمتين، وقسمٌ يقع قبله الهمزُ، وسيأتیان إن شاء الله تعالى.

وسببُ المدِّ في هذه الأحرف أنّها أحرفٌ خفيفةٌ يَضْعُفُ الصوتُ بها، والهمزُ حرفٌ جَلَدٌ، بعيدُ المخرج، صعبُ النطق، ولذلك تُجَرِّئُ عليه بأنواع التسهيل حذفاً ونقلاً وتسهيلاً وإبدالاً، وهو مهتمٌّ به في النطق، فإذا جاور الهمزُ القويُّ هذا الحرفَ الضعيفَ خِيفَ عليه الذهابُ لزيادة خفائه، فزِيدَ فيه مدٌّ آخرٌ على مدِّه الطبيعيِّ لِيَتَقَوَّى بذلك، للاحتياط في بيانه وظهوره، وخوف ذهابه عند الإسراع بنطقه.

(١) المائة ٣١.

(٢) آل عمران ٤٩ وغيرها.

وقيل : لأنَّ الهمزَ حرفٌ جَلْدٌ يَصْعُبُ النطقُ به ، فمُدَّ ما قبله ليتوصَّلَ إلى النطق به محققاً^(١) ، ولهذا اغتُفِرَ إثباتُ ألف «أنا» وصلّاً قبل الهمزة نحو : ﴿أَنَا أَحْيِي﴾^(٢) كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وقولُ المصنّف يتضمَّنُ في هذا البيت الكلامَ على القسمِ الأوَّل ، وهو أن يقعَ حرفُ المدِّ قبل الهمز في كلمة واحدة ، وهو المدُّ المتصل ، وأنه واجبٌ لجميع القراء وليس محلٌّ خلاف ، بخلافِ المنفصل كما سيأتي ، فإنه محلٌّ [٩٥/١] الخلاف .

وقد حكى الخلاف في هذا القسم أيضاً بعضُ القراء كما سيأتي ، وظاهرُ عبارته أنه لا فرقَ بين الألف وغيرها في ذلك ، وبعضُهم يُفضِّلُ مدَّ الألف على اختيها ، ومدَّ الياء على الواو ، والصحيحُ المساواة ، وظاهرُ عبارته أيضاً أنه لا فرقَ بين رُتَبِ القراء في المدِّ ؛ لقوله : (طوَّلاً) ، وصاحبُ «التيسير» ذكرَ مراتبهم في ذلك فقال : «أطولُهم مدّاً [في الضَّرْبَيْنِ جميعاً]^(٣) ورشٌ وحمزةٌ ، ودونهما عاصم ، ودونه ابنُ عامرٍ والكسائيُّ ، ودونهما أبو عمرو - من طريق أهل العراق - وقالونٌ من طريق أبي نَشِيطٍ بخلاف عنه» قال : «وهذا كلُّه على التقريب من

(١) تصحَّفت في (ص) إلى : مخفَّفاً .

(٢) البقرة ٢٥٨ . وقد قرأ بإثبات ألف ﴿أَنَا﴾ وصلّاً وأبوجعفر ، وحذفها الباقون . انظر : النشر ٢ / ٢٣١ .

(٣) تكملة من «التيسير» ص ٣٠ .

غير إفراط، وإنما هو على قدر مذاهبهم في التحقيق والحدّر». (١)

وكذلك رتب ابن غلبون (٢)، وينقل عن الشيخ الشاطبي - رحمه الله - أنه كان يقرئ الناس في هذا القسم بمدّتين: طُولِي لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي، ويقول: هذه الرتب في المد لا تتحقّق، وربما أدّى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول أو القصر؛ لأنّ القارئ لا يعلم حدّ كل مدّ لمن نُسب إليه فيأتي به في كلّ مرة من غير زيادة ولا نقصان، وإذا امتنع علم ذلك ثبت أنّ ذكر ذلك تنبيه على ما يؤثّر القراء في مذاهبهم من تحقيق أو حدّر.

قوله: (إِذَا أَلِفٌ) شرط، جوابه (طُولٌ)، و(أَلِفٌ) فاعلٌ بفعلٍ مقدّرٍ يُفسّره (لَقِيَ) وإنما قلنا ذلك لأنّ «إِذَا» لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً، ومثله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (٣) وخالف الأخفش فرفع ما بعدها بالابتداء، والمسألة المذكورة بأدلتها في كتب النحو (٤). و(أَوْ) عاطفةٌ، وهي - هنا - للتقسيم، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (٥).

وقال أبو عبد الله: «(أَوْ) في أصلها للتساوي بين شيئين فصاعداً في الشكّ

(١) التيسير ص ٣٠، ٣١.

(٢) التذكرة ١/ ١٠٧.

(٣) الانفطار ١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٢٠، والمغني ص ١٢٧.

(٥) البقرة ١٣٥.

ثمَّ اتَّسع فيها فاستُعيرت للتساوي في غير الشكِّ، وذلك كقولك: جالسِ الحسنَ
أو ابنَ سيرين^(١)، تريدُ أنَّهما سيَّان في استصواب أن يُجالسا^(٢).

قلتُ: «أَوْ» موضوعةٌ لمعانٍ: الشكِّ، أو الإبهام، أو التخيير، أو الإباحة،
أو التنويع وهو التقسيم، وزاد فيها الكوفيون معنيين آخرين^(٣)، فقولُه: «أصلها
كذا...» إلى آخره ليس بصحيح، ثمَّ المثالُ الذي ذكره «أَوْ» فيه للإباحة.

و(يَاؤُهَا) عطفٌ على (أَلِفٌ) والضميرُ إمَّا لـ (أَلِفٌ) وإمَّا للحروف كُلِّها،
وقد تقدَّم توجيهُ ذينك.

وأنتَ ضميرُ الألف في قوله: (يَاؤُهَا) وذكره في قوله: (طُولٌ) لما تقدَّم
من أنَّ حروفَ الهجاء يجوزُ تذكيرُها وتأنِيثُها باعتبار اللفظ أو الكلمة.

قوله: (بَعْدَ كَسْرَةٍ) حالٌ من (يَاؤُهَا)، أي: كائنةٌ بعد كسرة، أو ظرفٌ
للعامل المقدَّر.

قوله: (أَوِ الْوَاوُ) عطفٌ على (أَلِفٌ)، و(عَنْ ضَمٍّ) حالٌ، كما تقدَّم في

(١) محمد بن سيرين، أبو بكر الأنصاري، الإمام، شيخ الإسلام، مولى أنس بن مالك،
رضي الله عنه، ت ١١٠ هـ. (سير الأعلام ٦٠٦/٤).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/أ، وانظر الشعر لأبي علي ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) أولُهما: أن تكونَ لمطلق الجمع كالواو، وتابَعُ الأخفشُ والجرميُّ الكوفيَّين في ذلك.
والثاني: أن تكونَ للإضراب كـ (بَلٌّ) وعن سيبويه إجازةٌ ذلك بشرطين: تقدُّمُ نفي أو نهي
وإعادةُ العامل. انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢ المسألة السابعة والستون، والمغني ص ٨٨ - ٩٢.

(بَعْدَ كَسْرَةٍ)، و(عَنْ) بمعنى: بَعْدَ؛ لأنها للمجاوِزة، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(١): أي بَعْدَ طبق.

قوله: (لَقِيَ) فعلٌ، وفاعله ضميرٌ يعود على (أَلِفٌ) ذكره باعتبار لفظه، و(الْهَمْزَ) مفعولٌ به، ولا محلٌّ لهذه الجملة لكونها مفسّرةً.

وسكّن الياء من (لَقِيَ) [٩٥/ب] ضرورةً، وحسنه كونها حرفَ علّةٍ، و(طَوَّلَ) أي مدّ، وقد تقدّم أنّ المدّ هو التطويل، والألفُ في (طَوَّلَا) للإطلاق.

ثمّ ذكر القسم الثاني فقال:



١٦٩ - فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا يَخْلُفُهُمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

أي فإن ينفصل حرف المد من الهمز، بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو فإن ينفصل المذكور بعضه من بعض، والمذكور هو أن يلقي حرف المد همزاً، ويُسمى هذا أيضاً مدّ حرف لحرف، فبادر القصر لمن رمز له بالباء والطاء من (بَادِرُهُ طَالِبًا) وهما قالون والدوري بخلاف عنهما ولمن رمز له أيضاً بالياء والdal المهملة من (يُرْوِيكَ دَرًّا) وهما السوسي وابن كثير بلا خلاف، فتعين للباقيين مدّه بلا خلاف، وهم على ما تقدّم من مراتبهم المذكورة في مد المتصل، وكان الناظم يقرئ فيه بطولي ووسطي كما تقدّم.

وذكر القصر عن الدوري من زيادات القصيد؛ فإنّ الداني لم يذكره عنه في تيسيره^(١)، وذكره غيره^(٢)، وذكر بعضهم الخلاف عن أبي عمرو نفسه^(٣).

(١) عبارة الداني في التيسير: «إذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون في زيادة التمكين لحرف المد هناك: فابن كثير، وقالون بخلاف عنه، وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي، يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به» اهـ. التيسير ص ٣٠.

(٢) كآبي معشر الطبري في التلخيص ص ١٦٣، وأبو عليّ البغدادي في الروضة ١/ ٤٦٣ وابن سوار في المستنير ١/ ٣٩٤، وغيرهم، انظر: النشر ١/ ٣٢١.

(٣) انظر النشر ١/ ٣٢١.

ونقل عن ابن كثير أنه كان يخص ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) بالمد^(٢)، وسواءُ
رُسم للمد صورة أم لم يرسم - نحو: ﴿هَآأَنُتُمْ﴾^(٣)، و﴿يَآأَدَمُ﴾^(٤) - لم
ترسم إلا ألف متصلة بياء النداء، فقليل: هي صورة الهمزة، والمحذوف ألف
«يا» كذا قال أبو شامة^(٥)، والأولى العكس؛ لأن الهمزة قد ثبت حذفها بعد
«يا»، هذه في قولهم: يا با فلان، قال: ^(٦)

يَا بَا الْمُغِيرَةَ رَبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ عَنِّي^(٧) وَاللَّهَآ

وسواء في حرف المد ما كان صلة لهاء الكناية أو ميم جمع، نحو: ﴿بِهِ أَن

(١) الصافات ٣٥ وغيرها.

(٢) والمد هنا لا على أنه مد منفصل، بل بسبب المبالغة في النفي، ويعرف عند القراء بمدّ التعظيم، وهو مروي عن كل من قصر المنفصل، ومنهم ابن كثير. انظر النشر ١/ ٣٤٤.

(٣) آل عمران ٦٦ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٢٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في مستدرک ديوانه ص ١٣٤، وأما لي
ابن الشجري^{٢/ ١٩٩}، والمتع ص ٦٢٠، ورصف المباني ص ١٣٤، وهو في الشعر لأبي
علي^{١/ ١٤٢}، ٣٠٣، والموضح ٣/ ١٣١٣، والخزانة ١٠/ ٣٤١ بلفظ: بالنكر، واستشهد
به المصنّف في الدرّ المصون ٤/ ٦١٧.

والشاهد في قوله: «يَا بَا الْمُغِيرَةَ» فإن أصله: يَا أَبَا، فحذف الهمزة.

(٧) كذا في النسخ الثلاث، وهو في جميع المصادر المذكورة في تخريج البيت: مني.

يُوصَلْ ﴿^(١)﴾ وَمِنْهُمْ رَأُيُونَ ﴿^(٢)﴾ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ بَيْنَ الْقَرَاءِ مَا تَقَدَّمَ، وهذا داخل في قولنا: أم لم يثبت له صورة في الرسم.

والوجه في المد في هذا النوع ما تقدم في النوع الأول من الاعتناء بالنطق بالهمز وغير ذلك، والوجه في القصر أن الالتقاء في كلمتين لم يقو قوته في كلمة؛ لأن لكل كلمة حكماً مستقلاً.

وقال أبو عبد الله: «وعلته أن الهمز فيه لماً كان بصدد الزوال في حال الوقف لم يعط في حال الثبات حكماً، بخلاف النوع الأول؛ فإن الهمز فيه لازم وصلاً ووقفاً» انتهى. ^(٣)

فإن قيل: هذا الذي ذكره فيه نظر؛ إذ لا أثر للوقف في الهمز المبتدأ به ألبتة إلا في نوع واحد، وهو أن يتوسط بسبب زائد دخل عليه في وقف حمزة خاصة كما سيأتي ذلك عند قوله: ^(٤)

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدِ

ولكنه لا يفيد؛ لأن الحكم عام والدليل خاص؟

فالجواب عنه: أن المعنى أنك إذا وقفت على الكلمة الأولى فقد زال أيضاً

(١) البقرة ٢٧.

(٢) البقرة ٧٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/أ.

(٤) البيت ٢٤٨ من باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

حرف المد بالهمز .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَحَقَّقَ هَذَا الْمَعْنَى فِي نَحْوِ: ﴿يَأْدَمُ﴾^(١)
﴿هَؤُلَاءِ﴾^(٢) حُمِلَ بَاقِي الْبَابِ عَلَيْهِ طَرْدًا [٩٦/أ] لِلْبَابِ .

قوله: (فَإِنْ يَنْفَصِلُ) شرطٌ، جوابُهُ (فَالْقَصْرُ)، وفاعلُ (يَنْفَصِلُ): إمَّا
ضميرُ المذكور، وإمَّا ضميرُ حرف المدِّ كما تقدَّم تفسيرُهُ .

و(الْقَصْرُ) يُقْرَأُ نَصْبًا، وَهُوَ الْأَحْسَنُ؛ لِمَكَانِ الْأَمْرِ بَعْدَهُ، وَنَصْبُهُ بِمُضْمَرٍ
مُفَسَّرٍ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، وَ[يُقْرَأُ]^(٣) رَفْعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ الْأَمْرِيَّةُ
خَبْرُهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ قَبْلَهَا قَوْلُ^(٤) .

والمبادرة: المسابقة، ومنه: البدر؛ لَأَنَّهُ يَبْدُرُ الشَّمْسَ، أَيِ يَسْبِقُهَا بِالطَّلُوعِ .

قوله: (طَالِبًا) حالٌ من فاعِلِ (بَادِرُهُ) أَيِ طَالِبًا تَوْجِيهَهُ وَتَصْحِيحَ رَوَايَتِهِ .

قوله: (بِخُلْفِهِمَا) حالٌ من فاعِلِ (بَادِرُهُ) أَيِ مُلْتَبِسًا أَنْتَ بِخُلْفِهِمَا، أَوْ مِنْ
المفعول، أَيِ بَادِرِهِ حَالٌ كَوْنُهُ مُلْتَبِسًا بِخُلْفِهِمَا، أَوْ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (طَالِبًا)
وَهُوَ يَرْجِعُ لِمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ (يُرْوِيكَ)، أَيِ يُرْوِيكَ

(١) البقرة ٣٣ وغيرها .

(٢) البقرة ٣١ وغيرها .

(٣) زيادة للإيضاح .

(٤) انظر أوضح المسالك ١/ ١٩٧ (هامش ٣)، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٩ .

القَصْرُ دَرًّا بسبب خلفهما، أي بسبب معرفتك ذلك، فالباء سببية تفيد العلية.

قوله: (يُرْوِيكَ) يجوز أن يكون مستأنفاً ثناءً على قراءة القَصْر، وأن يكون حالاً من مفعول (بَادِرُهُ) فيكون (طَالِباً) حالاً من الفاعل، و(يُرْوِيكَ) حالاً من المفعول، ومثله: لقيت هنداً مُصْعِداً ومنحدرةً^(١)، وأن يكون جواب الأمر في قوله: (بَادِرُهُ) ولم يحذف حرف العلة جزماً، بل قدرَ جزمه كما في قوله: (٢)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

قوله: (دَرًّا) حالٌ من فاعل (يُرْوِيكَ) وفاعله ضميرٌ عائد على (القَصْر).

والدَّر: إمّا مصدرٌ لدَرَّتِ الناقةُ والشاةُ تَدِرُ وتَدُرُ - بالكسر والضم في عين المضارع - دُرُوراً ودَرّاً، أي كثر لبنُها، ودَرَّتِ السماءُ كذلك أي أمطرت، وإمّا اللبنُ نفسه، وعلى التقديرين فلا بُدَّ من التأويل: إمّا على حذف مضاف، أي ذا دَرٍّ، وإمّا على إيقاع المصدر موقعَ اسمِ الفاعل، أي دارّاً، ويرجّحُه عطفُ اسم

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١٨/٣.

(٢) البيت من مشهور الشواهد النحوية، وهو من الوافر، لقيس بن زهير في أمالي ابن الشجري ١٢٧/١، ٣٢٨، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتى)، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/٣١٦، ومعاني الفراء ١/١٦١، ١٨٨/٢، ومعاني الأخفش ٨١/٢، والأصول ٣/٤٤٣، والشعر لأبي علي ١/٢٠٤، ٤٤٠، وغيرها، واستشهد به المصنّف في الدّر المصون ٦/٢٩٧.

والشاهد فيه قوله: «أَلَمْ يَأْتِيكَ» حيث أثبت الياء ضرورةً.

الفاعل الصريح ^(١) عليه، وهو: (مُخْضَلٌ) يقال: أَخْضَلْتُ الشيءَ، أي: بَلَلْتُهُ، ومنه: بَكَى حَتَّى اخْضَلَّتْ لَحِيَّتُهُ ^(٢)، وأَصْلُهُ من قولهم: نَبَاتٌ خَضِلٌ، أي رَطْبٌ، وكُنِيَ بذلك عن كثرة أدلَّتْه وظهورِ حُجَّتِهِ. والمعنى: بِأَدْرِهِ يَثْلُجُ لَهُ صَدْرُكَ وَتَنْبَسُطُ لَهُ نَفْسُكَ بِمَا يَدْرُ عَلَيْكَ وَيَنْسَكِبُ مِنْ فَوَائِدِهِ وَخَفَّةَ لَفْظِهِ.

ويجوز أن يكون (دَرًّا) مفعولاً ثانياً على تضمين (يُرْوِيكَ) معنى يُعْطِيكَ أي يُعْطِيكَ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ، ويجوز أن يُضْمَنَ معنى يُسْقِيكَ؛ لأنَّ الإرواءَ هو الإسقاءُ وزيادة، والإسقاءُ يتعدَّى لاثنتين، أي يُسْقِيكَ دَرًّا وماءً مُخْضَلًا يُحْصَلُ لَكَ بَلَلًا يَذْهَبُ عَنْكَ يُبْسَ الْبِلَادَةِ. وكلُّها أَعَارِبٌ حَسَنَةٌ.

۱۷۰۔ کَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَّشَاءَ اتِّصَالَهٖ وَمَفْصُولَهٗ فِي أُمِّهَا أَمْرُهٗ إِلَى

أَخَذَ يَمْثِلُ لِلْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ ، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي سِتَّةَ أَمْثَلَةٍ :

فَمَثَلٌ لِّلْمُتَّصِلِ بـ (جِيءَ) يريد قوله تعالى: ﴿وَجَايَءَ بِالنَّبِيِّئْنَ﴾^(٣) ﴿وَجَايَءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾^(٤) ، فهذا مثالُ الياءِ، ومثله [٩٦/ب]: ﴿سَيَّءَ بِهِمْ﴾^(٥) ،

(١) سقط من (ص): الصريح.

(٢) انظر: المجموع المغيٲ في غربي القرآن والحديث ١/ ٥٨٨.

(٣) الزمر ٦٩ .

(٤) الفجر ٢٣.

(۵) هود ۷۷.

﴿سَيِّئَتْ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) ومثل له أيضاً بقوله: (عَنْ سُوءٍ) يريد قوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾^(٢) فهذا مثال للواو، ومثله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣) ومثل له أيضاً بقوله: (شَاءَ) وهو كثير^(٤)، و[مثله]: ﴿جَاءَ﴾^(٥) و﴿بَاءَ﴾^(٦) ﴿وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حِمْلًا﴾^(٧).

ومثل للمنفصل بقوله: (فِي أُمِّهَا) يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾^(٨)، فهذا مثال للياء، ومثله: ﴿يَلْبِنِي ءَادَمَ﴾^(٩) ﴿أُولِي أَلْجَنَةِ﴾^(١٠) ﴿بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^(١١) فهذا كله مثال للياء، ومثل

(١) الملك ٢٧.

(٢) النساء ١٤٩.

(٣) البقرة ٢٢٨.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) النساء ٤٣ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٦٢ وغيرها.

(٧) طه ١٠١.

(٨) القصص ٥٩.

(٩) الأعراف ٢٦ وغيرها.

(١٠) فاطر ١.

(١١) البقرة ٢٧ وغيرها.

للووا بقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(١) ومثل بذلك إعلاماً بأن للصلة^(٢) التي لا صورة لها في الرسم حكم غيرها نحو: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣) و﴿وَعَلَّمُوا أَنْ اللَّهَ﴾^(٤)، ومثله قراءة ورش وغيره: ﴿إِنَّهُمْ وَأُنَاسٌ﴾^(٥) و﴿عَلَيْهِمْ رءَايَتَنَا﴾^(٦) فيما ذكر، ولم يتأت للمصنف أن يمثل للألف في المنفصل بما وقع في القرآن من نحو: ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾^(٧)، و﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾^(٨)، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾^(٩)، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾^(١٠) لضيق النظم عليه، بل لفظ بما لم يقع في القرآن من قوله: (أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى) إذ الغرض تصوير المثال اللفظي ليقاس عليه نظائره، ومثله ما فعل في آخر «باب الهمز المفرد» من قوله: «كَأَدَمٌ أَوْهَلَا»^(١١) أراد أن الهمزة

(١) البقرة ٢٥٧.

(٢) في النسخ الثلاث: «الصلة»، والسياق يقتضي ما أثبتته.

(٣) التحريم ٦.

(٤) البقرة ٢٣١ وغيرها.

(٥) الأعراف ٨٢ وغيرها.

(٦) سبأ ٤٣ وغيرها.

(٧) البقرة ٤ وغيرها.

(٨) البقرة ٧.

(٩) الرعد ٧.

(١٠) النساء ١٠٥.

(١١) البيت ٢٢٥.

الساكنة متى وقعت بعد أخرى في كلمة وجب قلبها حرفاً يجانس حركة الأولى
فمثل لما بعد المفتوحة بـ «آدم» ولما بعد المضمومة بـ «أوهل»، و«أوهل» لفظٌ
غير وارد في القرآن، والوارد منه نحو: ﴿أوتُوا نَصِيْبًا﴾^(١).
قال أبو عبد الله: «ولو قال: وَالْآخِرُ قَالُوا إِنَّ بِهِ أَنْ وَلَا إِلَيَّ. لَأَتَى بِالْجَمِيعِ»^(٢).

قلت: يريد بالآخر المنفصل، فيصير البيت:
كَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ وَالْآخِرُ قَالُوا إِنَّ بِهِ أَنْ وَلَا إِلَيَّ
يريد قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿بِهِ أَنْ
يُوصَلَ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٥) وهو حسن.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيه نوعا المد: فالأول منفصل؛ لأن «ها» التنبيه
وحدها و«أولاء» وحدها، والثاني متصل؛ لأنهما معاً في آخر «أولاء»^(٦).

قوله: (كَجِيءَ) خبرٌ مقدَّم، وما بعده عطفٌ عليه، و(اتَّصَالُهُ) هو المبتدأ
والضميرُ لحرف المد، والتقدير: واتَّصَلَ حرف المد بالهمز في كلمة واحدة كهذه

(١) آل عمران ٢٣ وغيرها.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/ب.

(٣) الأنعام ٢٩.

(٤) البقرة ٢٧ وغيرها.

(٥) النساء ١٤٣.

(٦) في النسخ الثلاث: «في أول» وهو سهو؛ لأن الألف والهمزة في آخر «أولاء».

الألفاظ الثلاثة .

قوله : (وَمَفْصُولُهُ) مبتدأ، والضميرُ لحرف المد أيضاً، و(فِي أُمِّهَا) خبره على حذف مضاف، أي ومفصولةٌ مثلُ ﴿فِي أُمِّهَا﴾^(١).

قال أبو شامة : «وغلط من قال : الخبرُ في الجارِّ والمجرور، أي مستقرٌّ في المذكور؛ لأنَّ (فِي أُمِّهَا) لم يقصد به في البيت إلا حكاية ما في القرآن» انتهى^(٢).

وهذا ليس بغلط؛ إذ لا محذور في ذلك، وكونه قصد به الحكاية لا يمنع من الإخبار به عنه، أي مفصولٌ حرف المد موجودٌ في هذا اللفظ.

١٧١ - وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يَرَوْنَ لِرِوْشٍ مُطَوَّلًا

هذا هو القسم الثالث، وهو أن ينعكس الحال فتقع الهمزة أولاً وحرفُ المد [٩٧/أ] ثانياً، وهذا لا يتصور إلا في المتصل؛ لأنه كان يستدعي أن يكون أولَ الكلمة الثانية حرفٌ مدٌّ، وذلك لا سبيلَ إليه لأن الساكن لا يُبتدأ به.

وقوله : (ثَابِتٍ) يريد مقابلَ قوله : (أَوْ مُغَيَّرٍ) فكلُّ ما لم يُغَيَّر بما سيذكره فهو ثابتٌ، والمغَيَّرُ إمَّا بالنقل أو البدل أو التسهيل، فأخبر عن القراء أنهم يقصرون حرفَ المدِّ الواقع بعد همز، سواء كان ذلك الهمز ثابتاً أم مغيراً بأنواع التغيير المذكورة كما ستأتي أمثلة ذلك كله.

(١) القصص ٥٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٢٥.

ووجهُ القَصْر عدمُ المعنى الذي لأجله مدَّ حرفُ المدِّ إذا كان سابقاً للهمز،
ووجهُ المدِّ القياسُ، أي قاسوا حرفَ المدِّ مسبقاً بالهمز، عليه سابقاً له، وهو
قياسٌ ضعيفٌ لظهور الفارق.

قوله: (وَقَدْ يُرَوَّى لِرُؤْسٍ مُطَوَّلًا) أي أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَى عَنْ وَرْشٍ تَطْوِيلَ
هذا النوعِ للعلَّة التي ذكرناها - وهي القياس - وقد تقدَّم الفرقُ بينهما.

ولم يذكر ابنُ مجاهدٍ، ولا عامَّةُ كتبِ العراقيين المدَّ عن أحدٍ، بل جزموا
بالقصر^(١) لكن ابنُ شُريح^(٢) ومكي^(٣) والمهدوي^(٤) وصاحبُ «العنوان»^(٥)
وصاحبُ «التجريد»^(٦) نصُّوا على المدِّ لورش، وكذا غالبُ المغاربة والمصريين
حكوه عن ورش.

(١) انظر: السبعة ص ١٣٤، غاية الاختصار ١/ ٢٥٩ - ٢٦٤.

(٢) الكافي ص ١٧. وابن شُريح هو الإمام محمد بن شريح بن أحمد أبو عبد الله الرعيني
الإشبيلي، أستاذ محقق، مؤلف كتاب «الكافي» و«التذكير». ت ٤٧٦ هـ.

(٣) غاية ١٥٣ / ٢ - معرفة ١/ ٤٣٤).

(٤) التبصرة ص ٢٥٨.

(٥) النشر ١/ ٣٣٩.

(٦) العنوان ص ٤٤.

(٦) عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق، أبو القاسم ابن الفحام الصقلي، شيخ الإسكندرية،
تقدَّم ص ٦٠٣.

قوله : (وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ) مبتدأ، و(ثَابِتٍ) صفة ل(هَمْزٍ)، و(مُغَيَّرٍ) عطْفٌ عليه.

قوله : (فَقَصْرٌ) الفاء إمَّا جوابُ شرطٍ إن كانت (مَا) شَرْطِيَّةً، وإمَّا مزيْدَةٌ في الخبر - لما في المبتدأ من معنى الشرط - إن كانت موصولةً، و(قَصْرٌ) خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ على كِلا التقديرين، أي فهو ذو قَصْرٍ، والجملة إمَّا في محلِّ جزم وإمَّا في محلِّ رفعٍ، على حَسَبِ ما تقدَّم في (مَا).

قوله : (مُطَوَّلًا) حالٌ من مرفوع (يُرْوَى)، أي : يُرْوَى في حال كونه مطوَّلًا أي ممدودًا، و(لِوَرْشٍ) متعلِّقٌ بـ(يُرْوَى) أو (مُطَوَّلًا).

١٧٢ - وَوَسَطَهُ قَوْمٌ كَثَامَنَ هَؤُلَاءِ ءِ ءَالِهَةً ءَاتَى لِلْإِيْمَانِ مَثَلًا

أي : ووسط قوم المدَّ عن ورش في هذا النوع، ولم يذكر صاحب «التيسير» غيره^(١) وكذا ذكره الأهوازي وغيره^(٢)، فالتطويل والقصر من زيادات القصيد وذكر التطويل مكِّي^(٣)، والقصر ابنُ غلبون، إلَّا أنَّه أنكر التطويل^(٤).

فقد صار لورش في هذا النوع ثلاثة أوجه : القصرُ كسائر القراء، وهو

(١) التيسير ص ٣١.

(٢) النشر ١/٣٣٩.

(٣) التبصرة ص ٢٥٨.

(٤) التذكرة لابن غلبون ١/١٠٨.

الذي بدأ به المصنّف . والتطويل : وإليه أشار بقوله : ^(١)

... وَقَدْ يُرَوَّى لِرَاشٍ مُطَوَّلًا

والتوسط بين الأمرين كما ذكره ، وإنّما وسّطه هؤلاء ؛ قالوا : لأنّه لم يبلغ درجة الأول لظهور الفرق المتقدّم ، وفيه مدٌّ لهمزٍ في الجملة ، فلذلك سلّك به رتبة بين رتبتين .

والقاف في (قَوْمٌ) ليست برمز ؛ لأنّ التقدير : وسّطه عنه قومٌ ، وقد تقدّم أنّه لا يجمع بين الاسم الصريح والرمز ^(٢) ، ولكنّ ظاهر لفظه يؤهم ذلك ، أي يؤهم أنّ التوسط قرأ به خلادٌ ، وهذا كما قال : ^(٣)
حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ

[٩٧/ب] قال أبو شامة : « فكان ينبغي أن يأتي بلفظ يُزيل هذا الإيهام ، نحو أن يقول : وبِالْمَدَّةِ الوُسْطَى ، أو يقول : وَوَسَّطَهُ أَيْضًا » . ^(٤)

ثمّ أخذ يذكر أمثلة تغيير الهمز ، وقد تقدّم أنّه ثلاثة أنواع : نقل وإبدال وتسهيل ، ويلزم من النقل حذف الهمز كما سيّضح لك .

(كثَّامَنَ . . آتَى) مثال للهمز الثابت ، وكان أحد المثالين كافياً ، وأصل الألف

(١) البيت السابق .

(٢) انظر شرح البيت ٤٥ ، ص ١٥٥ .

(٣) البيت ١٦١ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٢٦ .

في «ءَأْمَنَ» و«ءَأَتَى» همزة؛ فَإِنَّ الأصل: أَأْمَنَ بِهِمَزَتَيْنِ، فَلَمَّا سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ أَنْ تُدَبَّرَ بِحَرْفٍ يَجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا، وَهَذَا مِثَالُ الْأَلْفِ، وَمِثَالُ الْوَاوِ: ﴿أَوْحِيَ﴾^(١) ﴿أُوتِيَ﴾^(٢)، وَمِثَالُ الْيَاءِ: ﴿وَإِيتَايَ ذِي﴾^(٣) ﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٤).

وقوله: (هَلْؤَلَاءِ ءَالِهَةٌ) مِثَالٌ لِلْهَمْزِ الْمَغْيَرِ بِالْإِبْدَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَمْزَ ﴿ءَالِهَةٌ﴾^(٥) يُبَدِّلُ يَاءً مُحْضاً - بَعْدَ هَمْزٍ ﴿هَلْؤَلَاءِ﴾ فِي قِرَاءَةِ وَرَشٍ - وَبَعْدَهَا أَلْفٌ، فَقَدْ صَدَّقَ عَلَى الْأَلْفِ أَنَّهَا حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مَغْيَرٍ.

وقوله: (لِلْإِيْمَانِ) مِثَالٌ لِتَغْيِيرِهِ بِالنَّقْلِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ نَقَلْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا، وَبَعْدَ اللَّامِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهَا حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ يَاءً، فَقَدْ صَدَّقَ عَلَى الْيَاءِ أَنَّهَا بَعْدَ هَمْزٍ مَغْيَرٍ.

والتجوزُ هنا أبعد؛ فَإِنَّ الْهَمْزَ مَعْدُومَ، وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، بِخِلَافِ ﴿هَلْؤَلَاءِ ءَالِهَةٌ﴾ لِأَنَّ الْيَاءَ بَدَلَ عَنْ الْهَمْزَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَرْفَ الْمَدِّ بَعْدَ هَمْزٍ مَغْيَرٍ، وَأَمَّا هُنَا فَالْهَمْزُ مَعْدُومٌ، وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ^(٦)، لَكِنَّ الْمَعْنَى:

(١) الأنعام ٩٣ وغيرها.

(٢) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٣) النحل ٩٠.

(٤) قريش ٢.

(٥) الأنبياء ٩٩.

(٦) هذا تكرار عملٍ من المصنّف لا داعي له.

بعد همزٍ كان موجوداً فغيرٍ بالحذف .

ونحو ﴿أَوْحِي﴾ و﴿ءَامَنَ﴾ ممَّا بعد همزٍ ثابتٍ قد يعرض فيه النقلُ فيصير ممَّا بعد همزٍ مغيرٍ، نحو: ﴿قُلْ أَوْحِي﴾ ^(١) و﴿مَنْ آمَنَ﴾ ^(٢) وما أشبهه، ولم يمثَّل المصنَّفُ لتغييره بالتسهيل، ومثاله: ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ ^(٣)؛ فإنَّ همزَ ﴿آلَ﴾ يسهِّل بينَ بينَ في قراءة ورش، وبعدها ألفٌ، فقد صدق على الألف في ﴿آلَ﴾ الواقعة بعد ﴿جَاءَ﴾ أنَّها حرفٌ مدٌّ بعد همزٍ مغيرٍ، وهذا التجوُّزُ أحسن منه في ﴿هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٍ﴾ لأنَّ المسهَّلةَ قريبةٌ من المحقَّقة، ولو ترك الناظم تكريرَ المثال في ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَى﴾ وأتى بمثال التغيير بالتسهيل لكان أحسن، ولكن ضاق النظم عليه، وإنَّما ألحقَ الهمزَ المتغيرَ بالمحقَّق أنَّ التغييرَ أمرٌ عارضٌ، فكأنَّ الهمزَ موجودٌ.

ووجهُ التطويل جعلُ المجاورةِ أولاً وآخرًا سواءً، والوجهُ في القصرِ التفرقةُ بينهما؛ من حيث إنَّ الهمزةَ إذا تأخَّرتُ ربَّما صرفَ القارئُ همتهُ إليها لصعوبتها فيخلِّ بحرف المدِّ، بخلافها متقدِّمةً، والوجهُ في التوسط أنَّ الخفاءَ لا يؤمِّنُ مع تأخُّر الهمز بالكليةً، فجعل المدُّ بحسب ذلك، والوجهان جاريان في قصر حرف المدِّ قبل الهمز المغير على ما يأتي في «باب الهمزتين من كلمتين» فقصر حرف

(١) الجن ١ .

(٢) البقرة ٦٢ وغيرها .

(٣) الحجر ٦١ . ويُعبَّر عن تسهيل الهمزة بين بين بنقطة كبيرة مطموسة الوسط . انظر : المصحف المطبوع برواية ورش في مُجمَع الملك فهد بالمدينة المنورة .

المد بعد الهمز المغير أولي .

قوله : (وَوَسَّطَهُ) أي : وَسَّطَ المدَّ ، فالضمير للمد المدلول عليه بـ (مُطَوَّلًا) والأولي أن يعودَ على التطويل المدلول عليه [٩٨/أ] بـ (مُطَوَّلًا) للمشاركة اللفظية .

قوله : (كَأَمَنْ) خبرٌ مبتدأٍ مضمَر ، كأنَّ قائلًا قال : ما مثالُ ذلك ؟ فقال : هو كـ ﴿ءَامَنَ﴾ و ﴿هَوَّلَاءِ ءَالِهَةٍ﴾ ، وما بعده عطفٌ عليه حُذِفَ عاطفةٌ ، وقد يجوزُ أن لا يُقدَّرَ عاطفٌ ؛ إذ المقصودُ سردُ هذه الألفاظ كما في الأعداد .

قوله : (مُثَلِّ) مستأنف ، أو حالٌ بإضمار «قَدْ» عند بعضهم .

ثمَّ إنَّ بعضَ المشايخ استثنى لورش مسائلَ فذكرها فقال :

١٧٣ - سِوَى يَاءِ إِسْرَءِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْءَانَ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

ذكر من الكلم المستثنيات - وهُنَّ ستٌ : ثلاثٌ منها حرفُ المدِّ فيها بعد همز ثابت وهي : ﴿إِسْرَءِيلَ﴾^(١) و ﴿قُرْءَانَ﴾^(٢) و ﴿آيَةَ﴾^(٣) ، وثلاثٌ حرفُ المدِّ فيها بعد همز مغير ، وهي : ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾^(٤) ، ﴿ءَالِنَ﴾ في موضعين^(٥) ،

(١) البقرة ٤٠ وغيرها .

(٢) يونس ٦١ وغيرها .

(٣) يونس ١٥ .

(٤) البقرة ٢٢٥ وغيرها .

(٥) يونس ٥١ ، ٩١ .

و﴿عَادَا الْأُولَى﴾^(١) - كلمتين :

أحدهما : ﴿إِسْرَءِيل﴾ وفيه مدّان : الأوّل متصل ، وهو الألف قبل الهمزة وقد تقدّم حكمه . والثاني : الياء بعد الهمز وهو ممّا نحن فيه . لم يمدّه بعضهم لورش ، وعلّل ذلك بأنّ ﴿إِسْرَءِيل﴾ قد غلب وقوعه بعد ﴿بَنِي﴾ فيصيرُ في هذا اللفظ ثلاثُ مدّاتٍ : الأوّل منفصل ، وقد تقدّم خلافُ القرّاء فيه ، والثاني مدُّ الألف للهمزة بعدها ، والثالثُ مدُّ الياء للهمزة قبلها ، فلمّا كثر فيه المدُّ ترك المدُّ الثالث ، وإنّما اختصَّ بالثالث لأنّ الثقل حصل به ، وأيضا فإنّ المدّ إنّما شرع لحرف المدّ قبل الهمز ، وحرف المدّ بعد الهمز بالحمل عليه ، فلمّا تعارض بطلان الأصل والفرع كان بطلان الفرع أولى .

وقيل : بل ترك المدّ لاستثقال مدّتين في كلمة أعجميّة كثيرة الحروف ، كثيرة الدّور ، مضاف إليها - في الغالب - كلمة ممدودة الآخر .

واعترض أبو شامة على العلّة الأولى - لأنّه لم يذكر غيرها - بقوله : ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾^(٢) فإنّ فيه ثلاث مدّات : الأولى الألف قبل الهمزة من المتّصل ، ومدُّ الواو لهمزة ﴿أَبَاهُمْ﴾ من المنفصل ، ومدّها للهمز قبلها من النوع المختصّ بورش . وأجاب بأنّ «مدّ الواو لما قبلها ولما بعدها متّحد فتداخلا»^(٣) ، ولم يبق

(١) النجم ٥٠ .

(٢) يوسف ١٦ .

(٣) تحرّفت في (ت) و(م) إلى : «فيه اجلا» وفي (ص) إلى : «فيه» والتصويب من إبراز المعاني ٣٢٧/١ .

إلا مدّتان» انتهى. ^(١) وإذا اعتبرت العلة الثانية بمجموعها طاح هذا الاعتراض .
الكلمة الثانية ^(٢): أن يقع الهمز بعد حرف ساكن صحيح نحو: ﴿قُرْءَانٌ﴾ ^(٣) ،
و﴿مَسْئُولًا﴾ ^(٤) ، و﴿الظَّمَّانُ﴾ ^(٥) ، والعلة في ذلك أن الهمز معرّض ^(٦)
للتنقل والحذف ، فلم يمدّ ما بعد هذا الهمز لأنه في حكم الزائل ، وقد أفسد
هذه العلة أبوشامة من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ليس من مذهب ورش النقل في كلمة واحدة .

والثاني : أن المدّ ثابت له مع النقل المحقّق نحو: ﴿الْإِيْمَنُ﴾ ^(٧) و﴿الْآخِرَةَ﴾ ^(٨)
فما الظنُّ بما يتوهم جواز نقله لغة ؟

(١) إبراز المعاني ٣٢٧ / ١ .

(٢) أي الكلمة الثانية من الكلمتين المستثنيتين لورش في البيت المشروح ، ووجب التنبيه
على ذلك لطول الفصل .

(٣) يونس ٦١ وغيرها .

(٤) الإسراء ٣٤ وغيرها .

(٥) النور ٣٩ .

(٦) في النسخ الثلاث : « معترّض » ، والتصويب من إبراز المعاني ٣٢٨ / ١ .

(٧) التوبة ٢٣ وغيرها .

(٨) البقرة ٩٤ وغيرها .

والثالث : أنه منقوض بـ ﴿الْمَوءِدَةُ﴾^(١) فإنَّ النقلَ فيها سائغٌ كـ ﴿قُرْءَانٌ﴾ ،
وقد نصَّ الدانيُّ في «الإيجاز»^(٢) ومكيُّ على جواز مدّها^(٣) ، قال : « فعندي
أنَّ علَّةَ استثنائه [٩٨/ب] مشكِّلةٌ ، وأنَّ الناظمَ نبّه على ذلك بقوله : (اسألاً)
أي اسأل عن علّته وابعث عنها واكشفها » .^(٤)

وقد أجاب أبو عبد الله عن الاعتراض الثاني - بعد أن ذكر من أمثلته :
﴿مَنْ أَمِنَ﴾^(٥) و﴿لَقَدْ آتَيْنَا﴾^(٦) و﴿الْآخِرَةَ﴾ و﴿لِلْإِيمَنِ﴾^(٧) - بأنَّ «النقلَ
في ﴿مَنْ أَمِنَ﴾ و﴿لَقَدْ آتَيْنَا﴾ غيرُ لازم ؛ لعدمه مع الانفصال ، و﴿الْآخِرَةَ﴾
و﴿لِلْإِيمَنِ﴾ في حكم المنفصل^(٨) أيضاً ، بخلاف ﴿الْقُرْءَانُ﴾ ونحوه ، فإنَّه لو

(١) التكوير ٨ .

(٢) كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع» ذكره ابن خبير في الفهرست
ص ٢٩ ، وذكر بروكلمان (١/٥١٧) أنَّ منه نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم ٥٩٢
وقد اطلعتُ عليها بنفسِي وليست كذلك ، فهو من كتب الداني المفقودة إلى الآن فيما
أعلم ، والله أعلم .

(٣) التبصرة ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٤) إبراز المعاني ١/٣٢٨ .

(٥) البقرة ٦٢ وغيرها .

(٦) البقرة ٨٧ وغيرها .

(٧) آل عمران ١٦٧ وغيرها .

(٨) تحرّفتُ في (ص) إلى : المتصل .

استعمل فيه [النقل] ^(١) للزم ولم يمكن ظهور الهمز فيه بعد ذلك « انتهى. ^(٢)

وهذا الذي قاله من الفرق غير مؤثر، ثم قوله: « فإنه لو استعمل فيه النقل للزم . . » إلى آخره ممنوع، كيف يلزم النقل في ﴿ قُرْآن ﴾ ونحوه وحالة النقل لا فرق بين ﴿ قُرْآن ﴾ ونحوه في عدم ظهور الهمز؟

ثم قال: « والدليل على صحة هذه العلة عدم استثناء ما وقع من ذلك بعد حرف المد واللين نحو: ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ ﴾ ^(٣) لعدم توهم النقل فيه. ^(٤)

قلت: كيف يصنع بـ ﴿ الْمَوءِدَة ﴾، فإنها يمكن النقل فيها، ومع ذلك فقد نص على جواز مدّها؟

وقول الناظم: (سَاكِنٌ صَحِيحٌ) تحرّز من ساكن معتل؛ فإنه ليس بتابع ^(٥)

نحو: ﴿ جَاءُوا ﴾ ^(٦) و﴿ بَاءُوا ﴾ ^(٧) و﴿ الْمَوءِدَة ﴾ و(السّوءات) ^(٨) و﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٩).

(١) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ١/٦٦.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١/٦٦.

(٣) يوسف ١٦. وتحرف هذا المثال في (ت) و(م) إلى: جاؤو وباؤو.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١/٦٦.

(٥) في النسخ الثلاث: « ليس تابع »، والوجه ما أثبت، والمعنى: فإن الساكن المعتل ليس تابعا للاستثناء في قول الناظم: سَوَّى يَاءَ إِسْرَءِيلَ . . . والله أعلم.

(٦) آل عمران ١٨٤ وغيرها.

(٧) البقرة ٦١ وغيرها.

قوله : (سَوَى) استثناءً من قوله : ^(١)

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ

قوله : (أَوْ بَعْدَ) صلةً لموصول محذوف لفهم المعنى ، والتقدير : أو ما بعد

ساكن ، و«أَوْ» بمعنى الواو ، بدليل أنه عطف بها بعد ذلك في قوله : ^(٢)

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ الْوَصْلِ

ويجوز أن تكون على بابها من التنوين .

قوله : (كَقُرْآنٍ) خبرٌ مبتدأً مضمراً ، أي هو كَقُرْآنٍ ، والجملة كالجواب

لسؤال مقدر ، وقوله : (قُرْآنٍ) ليس المراد بقيد كونه نكرة ؛ لفهم العلة ، وإن

كان عادته التنصيص على ذلك كقوله :

وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ ^(٣)

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ . . . ^(٤)

و(اسْأَلَا) أصله : اسْأَلَنْ ، فأبدل الخفيفة ألفاً كالتنوين .

(٨) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿يُؤَارِي سَوَاءَ تَكُمُ﴾ الأعراف ٢٦ ، و﴿سَوَاءَ تَهْمَا﴾ الأعراف

٢٠ وغيرها .

(٩) البقرة ٦١ وغيرها .

(١) البيت ١٧١ .

(٢) البيت الآتي .

(٣) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ١٠٨ من سورة أم القرآن .

ثم ذكر في البيت الآتي ثلاث كلماتٍ أخر فقال :

١٧٤ - وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيْتِ وَبَعْضُهُمْ يُؤْخِذُكُمْ ءَالَنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

أي : وسوى ما بعد همز الوصل من حروف المد ، فإنه لا يطول لورش ، ثم مثل لذلك بقوله : (إِيْتِ) يريد قوله تعالى : ﴿أَتَيْتَ بِقُرْءَانٍ﴾^(١) - ومثله : ﴿أَتُّوا صَفًّا﴾^(٢) - ﴿أَلْذَنِّي وَلَا﴾^(٣) ﴿أَوْتُمِّنْ أَمْنَتَهُ﴾^(٤) إذا ابتدئ بهذه الكلم صدق عليها أن حرف المد منها وقع بعد همز الوصل ، وأصل هذا الحرف إنما هو همزة هي فاء الكلمة ، ألا ترى أن : إِيْتِ ، إِيْتُوا ، إِيْذَن ، أَوْتُمِّنْ ، من الإتيان والإذن والائتمان^(٥) ، ولا يكون كذلك إلا إذا ابتدأت بها ، أما إذا وصلتها بما قبلها فإن همزة الوصل تذهب فيعود الحرف همزة لزوال موجب قلبه . ووجه أبوشامة استثناء الكلم المذكورة بالنظر إلى الأصل ؛ فإن أصل هذا الحرف همزة كما عرفت ، والهمز لا مد فيه^(٦) [١/٩٩] ، وهذه العلة بمجرد ما

(١) يونس ١٥ .

(٢) طه ٦٤ .

(٣) التوبة ٤٩ .

(٤) البقرة ٢٨٣ .

(٥) في (ص) و(م) : «والإيمان» ، وفي صلب (ت) : «والائتمان» ، والمثبت من هامش (ت) عن نسخة . قال في اللسان (أمن) : «وقد آمنه وأمنه وأئمنه ، وأئمنه عن ثعلب ، وهي نادرة» اهـ .

(٦) إبراز المعاني ١/٣٢٩ .

منقوضة بنحو: إِيْمَان وإِيْلَاف؛ فَإِنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُمَا مَمْدُودَانِ غَيْرُ مُسْتَثْنَيْنِ، فَإِنْ ضُمَّ إِلَى هَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَيْضاً عَارِضَةٌ [استقام، ولهذا قال بعضهم: لِأَنَّ الْهَمْزَ وَحَرْفَ الْعِلَّةِ عَارِضَانِ، يَعْنِي أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَارِضَةٌ] ^(١) لِأَنَّهَا بِصَدْدِ الذَّهَابِ، وَحَرْفُ الْمَدِّ عَارِضٌ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ هَمْزَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ فِيهِ خِلَافاً، وَنَقَلَهُ غَيْرُهُ ^(٢)، وَوَجْهُ الْخِلَافِ وَاضِحٌ: فَوَجْهُ الْمَدِّ النَّظْرُ إِلَى اللَّفْظِ، وَوَجْهُ الْقَصْرِ النَّظْرُ إِلَى الْأَصْلِ، وَنَقَلَ مَكِّي الْخِلَافَ فِي تَبَصُّرَتِهِ ^(٣)، وَنَقَلَ فِي كَشْفِهِ: «مَنْ مَدَّ جَرَى عَلَى أَصْلٍ وَرَشَ فِي مَدِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لِمَجَاوِرَةِ الْهَمْزِ قَبْلَهُمَا، وَشَبَّ ذَلِكَ بِإِيْمَانٍ وَنَحْوِهِ فَمَدَّ وَعَامَلَ اللَّفْظَ» ^(٤) قَالَ: «وَتَرَكْتُ الْمَدَّ أَقْيَسُ» ^(٥).

قلتُ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ ﴿إِيْمَنْ﴾ وَ﴿إِيْمَن﴾ حَيْثُ يُمَدُّ عِنْدَ هَوْلَاءَ، وَبَيْنَ ﴿آيَةٍ﴾ وَ﴿آيَةِ﴾ حَيْثُ لَمْ يُمَدَّ عِنْدَ هَوْلَاءَ، وَكُلُّهُمَا مِنْ حَرْفِي الْعِلَّةِ فِي ﴿آيَةٍ﴾ وَ﴿إِيْمَنْ﴾ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ، فَلِمَ لَا نَنْظُرُ إِلَى أَصْلِهِ فِي ﴿إِيْمَنْ﴾ مَنْ نَظَرَ إِلَى أَصْلِهِ فِي ﴿آيَةٍ﴾؟

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٢) النشر ١/ ٣٤٣.

(٣) التبصرة ص ٢٦٠.

(٤) الكشف ١/ ٥٣.

(٥) التبصرة ص ٢٦٠، الكشف ١/ ٥٣.

فالجواب: أنَّ الهمزة في ﴿ايت﴾ عارضة، وحرفُ العلة عارض، فكلاهما عارضان، فلم يُعتدَّ بحرف المدِّ بخلاف ﴿إيْلن﴾، فإنَّ همزته همزة قطع ليست بعارضة لثبوتها درجاً وابتداءً، وقد تقدّم ذلك.

فإن قيل: لو كان حرفُ المدِّ بدلاً من تنوين نحو: ﴿خِطًّا﴾^(١) و﴿مَلَجًّا﴾^(٢) و﴿بِنَاءً﴾^(٣) و﴿غُثَاءً﴾^(٤) حين يُوقَف عليه فإنَّه لا يمدُّ بلا خلاف، وكان ينبغي أن يُجرى فيه الوجهان نظراً إلى اللفظ تارةً وإلى الأصل أخرى ك﴿ايت﴾؟

فالجواب: أنَّ التنوينَ غيرُ معتدٍّ به في بنية الكلمة، فلذلك لم يُعتدَّ بما هو بدلٌ منه فلم يمدَّ قولاً واحداً، وحكمُ حرف المدِّ الذاهبِ لأجل ساكنٍ بعده إذا عاد لزوال موجب حذفه أن يُوقَف عليه كما يُوقَفُ على سائر الباب من نظائره نحو: ﴿تَبَوُّؤُا الدَّارَ﴾^(٥) ﴿تَرَاءُ الْجَمْعَانِ﴾^(٦) ﴿رَأَا الْقَمَرَ﴾^(٧) ﴿رَأَا الشَّمْسَ﴾^(٨)

(١) الإسراء ٣١.

(٢) التوبة ٥٧.

(٣) البقرة ٢٢ وغيرها.

(٤) المؤمنون ٤١.

(٥) الحشر ٩.

(٦) الشعراء ٦١.

(٧) الأنعام ٧٧.

(٨) الأنعام ٧٨.

إذا وقف على ﴿تَبَوَّؤُوا﴾ وعلى ﴿تَرَاءَ﴾ وعلى ﴿رَاءَ﴾ كان حكمها حكمَ ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَى﴾ ونحوهما.

وهذا آخر ما وقع فيه حرف المد بعد همز ثابت، ثم ذكر بقية المستثنى وهو ما وقع فيه حرف المد بعد همز مغير فقال: ^(١)

.....وَبَعْضُهُمْ يُؤْخَذُكُمْ ءَالَنَ.....

وَعَادَا الْاُولَى.....

وهذه الثلاث وما بعدها من بقية الباب من زيادات القصيد على «التيسير» فإنه في «التيسير» تكلم في هذا الباب إلى مسألة ما بعد همز الوصل فقط ^(٢)، قال ذلك أبو شامة ^(٣)، وهو كما قال بالنسبة إلى هذا الباب، وإلا فقد ذكر الداني أن ورشاً يمكن حرفي اللين لمجاورة الهمز - ما عدا ﴿مَوْتِلَا﴾ ^(٤) و﴿الْمَوءُودَةُ﴾ ^(٥) - في سورة البقرة. ^(٦)

(١) البيتان ١٧٤، ١٧٥.

(٢) التيسير ص ٣١.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٢٩.

(٤) الكهف ٥٨. وتحرفت في النسخ الثلاث إلى: «موعدا»، والتصويب من «التيسير» ص ٧٢.

(٥) التكوير ٨.

(٦) التيسير ص ٧٢.

وقال أبو عبد الله: « وكلُّ ما ذكره الناظم [من قوله] ^(١): وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ، إِلَى آخِرِ الْبَابِ مِنْ زِيَادَاتِ الْقَصِيدِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَمْكِينِ وَرَشٍ لِحَرْفِي اللَّيْنِ » انتهى. ^(٢)

قلت: بل الزائد على ما في « التيسير » قوله: (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ) إلى آخر [٩٩/ب] الباب، و﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ^(٣) وما بعده قد نصّ مكّي ^(٤) والمهدوي ومحمد بن شريح في كتاب « التذكير » ^(٥) والحصري ^(٦) في قصيدته عليها. ^(٧) قال ابن شريح: « وَلَمْ يَمِدَّ ﴾ يُؤَاخِذُكُمْ ﴾، و﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ ^(٨)، و﴿ءَالَنَ﴾

(١) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ب.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ب.

(٣) البقرة ٢٢٥ وغيرها.

(٤) التبصرة ص ٢٥٨.

(٥) في النسخ الثلاث: «التذكرة»، وهو تصحيف؛ إذ إن كتاب ابن شريح هو «التذكير» كما نصّ عليه ابن الجزري في غاية النهاية ١٥٣/٢، وابن خير الإشيلي في فهرسته ص ٣٢، و«التذكير» من الكتب المفقودة فيما أعلم، والله أعلم.

(٦) علي بن عبد الغني، أبو الحسن الحصري، أستاذ ماهر، أديب حاذق، صاحب القصيدة الرائعة في قراءة نافع. ت ٤٦٨ هـ. (غاية ١/٥٥٠).

(٧) انظر: القصيدة الحصرية في قراءة نافع، البيتين ٥٤، ٥٥، وشرحها لابن عزيمة الإشيلي (ت ٥٤٣ هـ) ص ٧٧.

(٨) النجم ٥٠.

في الموضعين من يونس [٥١ ، ٩١] أعني الألف التي بعد اللام». ^(١)

قال أبوشامة: «وقال الداني: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٢)، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ^(٣)، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ ^(٤)، حيث وقع، وكأن ذلك عندهم من: وَاخَذْتُ، غير مهموز»، قال: «فقد نصّ الداني على أنّ استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التيسير. ثمّ قال: وزاد بعضهم ثلاثة أحرف: ﴿ءَالْنَ﴾ في يونس موضعان [٥١ ، ٩١] و﴿عَادَا الْأُولَى﴾ في النجم [٥٠]» قال: «فهذه الثلاثة هي التي ^(٥) جعلها الداني من استثناء بعضهم، فأدخل الشاطبي فيها ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ لما رأى بعض المصنّفين قد قرنها بهنّ». ^(٦)

قلت: يعني أنّ وجه استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ وبابه أنّه ليس ممّا وقع فيه حرف المدّ بعد الهمز البتّة؛ لأنّه من: يُؤَاخِذُ، وهذه إحدى العلّتين المذكورتين في ذلك، والعلّة الأخرى أنّا وإنّ سلّمنا أنّ أصله الهمز أنّ الياء لمّا لَزِمَتِ الكلمة

(١) ذكر هذا القول عن ابن شريح أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٣٣٠.

(٢) البقرة ٢٢٥ وغيرها.

(٣) البقرة ٢٨٦.

(٤) النحل ٦١ وغيرها.

(٥) في النسخ الثلاث: «هن الذي»، والمثبت من إبراز المعاني ١/ ٣٣٠.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٣٣٠.

حتَّى صارت من جملتها صار البدلُ لازماً، ألا ترى أنَّ الياءَ لا تنفصلُ عماً بعدها، وإذا قيل بأنَّ «يُؤَاخِذُ» أصله الواو لا الهمز فكيف يقال : استثنى مما وقع بعد همز مغيرٍ ؟

وجوابه : أنَّه استثناءٌ منقطع ، قد يتوهم بعضُ الناس أنَّه من الباب .

ومن يرى المدَّ في ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ونحوه ^(١) يجيبُ عن الأوَّل بأنَّ «يُؤَاخِذُ» وإن كان واؤه لغةً فأصلها الهمزُ أيضاً، وعن الثاني بأنَّ البدلَ ليس بلازم لغةً، وإذا كان غير لازم لغةً كان مُعرَّضاً أن يُلْفَظَ به على الأصل ، قالهما أبو عبد الله ^(٢)، وفيه نظر ؛ لأنَّ القائلَ بِكَوْنِ الواوِ أصلاً لا يُسَلِّمُ أنَّ أصلها الهمزُ البتَّة .

وكان ينبغي للمصنِّف أن ينبِّه على أنَّ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ وبابه - من نحو : ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ - في الحكم واحد ؛ لثلاثيهم خصوصيته بهذه اللفظة فقط .

وأما ﴿ءَالَنَ﴾ بالاستفهام فالعلة ^(٣) في استثنائه استثقالُ مدَّتَيْنِ من هذا النوع المختصَّ بورش في كلمة واحدة ، ولا نظير ^(٤) لذلك ، فترك المدَّ بعد الثانية

(١) لم أجد - فيما رجعتُ إليه من كتب القراءات - من ذكر المدِّ في ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ونحوه بل نصَّ ابنُ الجزريِّ على اتفاق الرواة عن ورش على استثنائها وبابها . انظر النشر ١ / ٣٤٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٦ / ب .

(٣) في (ص) : فالوجه .

(٤) تصحَّفتُ في (ت) و(م) إلى : ولا نظر .

المغيرة بالنقل ومدّ الأولى، وفيه مدّتان: الأولى بعد الهمزة التي للاستفهام وليست محلّ الخلاف، والثانية بعد اللام وهي المرادة، ولم يبيّن المصنّف المستثنى منهما لوضوحه، وقد بيّنها ابن شريح - كما نقلناه عنه - والمهدوي، وقيل: إنّه لو مدّها لكان مدّه إياها لأجل الهمزة المنوّة، وذلك إنّما يأتي على لغة من لا يعتدّ بالحركة المنقولة، فيؤدّي ذلك إلى اجتماع همزتين: إحداهما ملفوظ بها والأخرى منوّة، وإلى اجتماع مدّتين، وذلك [١٠٠/أ] مستثقل، فسلكنا في إرادة التخفيف طريقاً يؤدّي إلى الغرض بأن اعتدّ بالحركة المنقولة على لغة من يقول: لَحْمَرٌ، فلم تبق الهمزة الثانية منوّة، فسقط المدّ الذي كان لأجلها، ولم يبق إلا همزة بعدها مدّة.

وأما من مدّه لورش ولم يستثنه فقال: إنّ ورشاً ليس من أصله في قراءته الاعتداد بالحركة المنقولة، فالوجه الجري على قاعدته في ترك الاعتداد بالحركة والمدّ لأجل الهمزة المنوّة، والاستثقال أمرٌ يرجع إلى اللفظ، وليس في اللفظ إلا مدّتان وهمزة، وذلك موجود في ﴿النَّبِيِّنَ﴾ ونحوه، فكذا ﴿ءَالْنَ﴾.

وقوله: (ءَالْنَ مُسْتَفْهِمًا) تحرّز من هذا اللفظ غير مستفهم، نحو: ﴿الْنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ في الأنفال [٦٦]، وأما في: ﴿فَالْنَ بَشِرُوهُنَّ﴾^(١) فخرج من لفظه^(٢) باقترانه بالفاء، فهذان ليس فيهما إلا مدّة واحدة.

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) أي من لفظ الناظم.

قوله : (وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ) عطفٌ على المستثنى بـ «سَوَى» فهو في محلِّ خبرٍ ، وهذا يدلُّ على ذلك الموصول المحذوف الذي قبل «بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ» ^(١) ، وقد تقدَّم تقريرُهُ .

قوله : (إِيتِ) يجوزُ أن يكون بدلاً من الموصول ، أو عطفَ بيانٍ له ، أو خبرٌ مبتدأ مضمَّر ، أي هو مثل ﴿إِيتِ﴾ وبابه ، أو منصوبٌ بإضمارِ أَعْنِي .

قوله : (وَبَعْضُهُمْ) مبتدأ ، و (تَلَا) خبرُهُ ، و (يُؤَاخِذُكُمْ) مفعولٌ مقدَّم ، و (ءَالَنَ) عطفٌ عليه حُذِفَ عاطفةُ كنزائِرَ له تقدَّمتْ وتأتي ، و (مُسْتَفْهِمًا) حالٌ من فاعلِ (تَلَا) أي قرأه حال كونه مستفهِمًا به ، ويجوزُ أن يكون حالاً من (ءَالَنَ) جُعِلَ مستفهِمًا لَمَّا كان الاستفهامُ فيه كما جُعِلَ اللفظُ مخاطباً لَمَّا كان الخطابُ فيه ، والهَاءُ مكسورةٌ على كلا الإعرابين ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ ، ويجوزُ على الوجه الثاني أن تفتحَ على أنَّه اسمُ مفعولٍ ، أي في حال كونه مستفهِمًا به ، وفيه تجوزُ أيضاً ؛ لأنَّ الاستفهامَ ليس به وإنَّما هو بالهمزة ، وتقديرُ الكلام : وبعضُهُم تَلَا ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ كيفما وقع و ﴿ءَالَنَ﴾ مستفهِمًا به خاصَّةً ؛ ليحترزَ من نحو : ﴿الَّنَ خَفَّفَ اللهُ﴾ ^(٢) .

(١) البيت ١٧٣ .

(٢) الأنفال ٦٦ .

١٧٥ - وَعَادَا الْأُولَى وَأَبْنُ غَلْبُون طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلَا

(وَعَادَا الْأُولَى) عطفٌ على المستثنى بـ «سَوَى» أيضاً، أي أنه لا مدَّ فيها، والمدُّ إنما هو في ﴿الْأُولَى﴾ وإِنَّمَا أَتَى بـ (عَادَا) لِيَتَبَيَّنَ مَحَلُّ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ ﴿الْأُولَى﴾ في غير هذا نحو: ﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾^(١) ممدودةٌ له على أصله، والناظمُ لم يَتَأَتَّ له في النظم^(٢) اللفظُ بـ ﴿عَادَا الْأُولَى﴾^(٣) على قراءة ورش لأنَّ قراءة ورش بإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها، كما ستعرفه في «باب نقل حركة الهمزة»، وإِنَّمَا تَأْتَى له أن يَلْفِظَ بها على وجه من وجوه حمزة حال الوقف على الكلمة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

والوجهُ في عدم المدِّ أنَّ الحركةَ المنقولةَ إلى اللام معتدَّةٌ بها، يدلُّ على ذلك إدغامُ التنوين في اللام؛ إذ لو لم يُعتدَّ بها لم يُدغم في اللام، بل كان كُسر لالتقاء الساكنين، وإذا [١٠٠/ب] كانت معتدَّةً بها فكأن لا همزة منوية، وإذا لم تكن همزة فلا مدَّ لفقد سببه.

ومن رأى فيه المدَّ ولم يستثنه قال: لأنَّ أصلَ ورش عدم الاعتداد بالحركة المنقولة فكأنَّ الهمزة موجودة، ولذلك تقول العربُ: الحَمَرُ بهمزة الوصل، واعتذر عن الإدغام بأنَّه عاملٌ في الإدغام اللفظُ لما قصدَ من التخفيف، إذ لو

(١) طه ٢١.

(٢) سقط من (ص) و(م): النظم.

(٣) النجم ٥٠.

لم يعامله لكسر التنوين، ونظيره قصد التخفيف بمعاملة اللفظ في تفخيم ﴿الْقَمَرِ﴾^(١) و﴿دُسْرِ﴾^(٢) ونحوهما حالة الوقف بالسكون.

وذكر المهدوي أنك إذا وقفت على ﴿عَادَا﴾ فلك في ابتداء ﴿الْأُولَى﴾ مذهبان: المد إن لم تعتد بالحركة، وتركه إن اعتدت به.^(٣)

ثم أخبر أن ابن غلبون قال بقصر جميع الباب - أي اختاره - وقول به ورشاً أي ألزمه على أصل مذهبه، وجعله له مذهباً وما سواه غلطاً ووهماً، وقد قرره في كتاب «التذكرة» له فأجاد في ذلك^(٤)، وهذا هو الحق^(٥)، وهو اختيار الناظم

(١) المدثر ٣٢ وغيرها.

(٢) القمر ١٣.

(٣) ذكر المهدوي ذلك في شرحه لكتابه الهداية ١/ ٣٩، ونقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٢/١.

وهناك مسألة أخرى عند البدء بكلمة ﴿الْأُولَى﴾ تتعلق بالاعتداد وعدمه بالعارض، وهي تحرك لام التعريف بالضم عروضاً، وبالتالي عدم الحاجة لهزمة الوصل عند البدء، إلا أنه ينبغي للقارئ إذا اعتد بالعارض في هذه المسألة فبدأ: (لأولى) أن يعتد به أيضاً في عدم مده للواو، وإذا لم يعتد به فبدأ: ﴿الْأُولَى﴾ بهزمة الوصل جاز له في البديل المغير بالنقل القصر والتوسط والطول، والله أعلم. انظر الدور الزاهرة للقاضي ص ٣٠٨.

(٤) التذكرة لابن غلبون ١/ ١٠٨.

(٥) قد رد مكّي بن أبي طالب في رسالته «تمكين المد في آتى وآمن وآدم» على من ينكر الزيادة في مد البديل لورش، ومنهم طاهر بن غلبون، وقد أفردت مناقشة هذا الموضوع =

على ما نقله عنه الشيخ السخاوي^(١)، وإنما اختار ابن غلبون القصر، قال :
«لأنَّ المدَّ يودِّي إلى التباس الخبر بالاستفهام»^(٢).

قلتُ: ولا أدري كيف يلتبس الخبر بالاستفهام في نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَى﴾ وما بعده فإنَّ الاستفهام في هذا النحو إذا دخلتْ همزته عليه سهَّلتْ همزة ﴿ءَامَنَ﴾ وما بعده بينَ بينَ نحو: ﴿ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾^(٣) والمسهَّلة بزنة المحقَّقة، والمدُّ فلا بُدَّ منه، وزيادة تمكُّنه لا تلتبس بالاستفهام أصلاً، وإنما قول ورشاً بذلك، قال: لأنَّ نافعاً إنّما فعل ذلك على إرادة التخفيف وإعطاء كلِّ لفظٍ حقَّه، فتوهمَ ذلك إشباعاً. وهذا الذي قاله ابن غلبون اعتماداً على رواية البغداديين، وإلاَّ فالمصريُّون رَوَوْا المدَّ عن ورش.

ومَن اختار القصرَ - أيضاً - مكِّيُّ، قال: «لأنَّ القرَّاءَ كلَّهم عليه إلَّا نافعاً، ولأنَّ رِوَاةَ نافع عليه كلَّهم إلَّا ورشاً، ولأنَّ رِوَاةَ ورش كلَّهم عليه إلَّا المصريِّين»^(٤).
وعنى (بِ) (جَمِيعِ الْبَابِ) كلَّ ما كان فيه حرفُ المدِّ بعد همز ثابت أو مغير.

= بأدلة الفريقين في مبحث خاص في دراسة كتاب «التذكرة» لابن غلبون (١٠٢/١) الذي قمتُ بتحقيقه في مرحلة الماجستير.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٢.

(٢) التذكرة لابن غلبون ١/ ١٠٨.

(٣) طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٤) الكشف ١/ ٥٤ بتصرف.

وقوله : (طَاهِرٌ) عطفُ بيان لقوله : (ابْنُ غَلْبُون) وذلك أَنَّ «ابْنَ غَلْبُون» يُطْلَقُ عَلَى اثْنَيْنِ : أَبٍ وابنه ، فالأَبُ هو عَبْدُ الْمُنْعَمِ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَلْبُونِ الْحَلْبِيُّ ، سَكَنَ مِصْرَ وَبِهَا بَثَّ عِلْمُهُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١) . وابْنُهُ هو أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ ^(٢) ، وكلاهما من علماء القراءات الشهيرين بها ، فأبوه مُصَنَّفُ كِتَابِ «الْإِرْشَادِ» وهو شَيْخُ مَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، والابْنُ هو مُصَنَّفُ كِتَابِ «التَّذَكُّرَةِ» وهو شَيْخُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي ، فلذلك قَالَ : (طَاهِرٌ) لِيُمَيِّزَهُ مِنْ وَالِدِهِ .

قوله : (وَعَادَا الْأَوَّلَى) مجرورُ المحلِّ عطفاً عَلَى «يَاءِ إِسْرَائِيلَ» . ^(٣)

قوله : (وَابْنُ غَلْبُون) مبتدأ ، و(طَاهِرٌ) عطفُ بيان أو بدلٌ ، و(قَالَ) خبرُ المبتدأ ، أي اعتقد ، و(قَوْلَ) أي أَلْزَمَ .

وغلْبُون : اسمٌ عربيٌّ مشتقٌّ من الغَلَبَةِ ، كَسَعْدُون من السَّعْدِ ، وَحَمْدُون من الحمد ، واستعمله [١٠١/أ] الناظمُ غيرَ مصروفٍ هنا ومصروفاً في باب الهمز المفرد ^(٤) ، وهما مذهبان للنحويين مشهوران :

(١) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٠٢ ، ص ٣٣٤ .

(٢) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٢٥ ، ص ٩٥ .

(٣) البيت ١٧٣ .

(٤) البيت ٢٢١ ، في قول الناظم رحمه الله :

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سَكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونِ يَاءِ تَبَدَّلَا

فالمنع رأي أبي عليّ الفارسيّ، قال : لأنّه أشبه الأسماء الأعجميّة بما فيه من هذه الزيادة .

والصرف رأي تلميذه أبي الفتح^(١)، ونقل المنع عن أبي عليّ ابن برّهان^(٢) في « شرح اللّمع »^(٣)، ووقع في بيت واحد للمتنبيّ لفظ « حَمْدُون » مصروفاً وغير مصروف، فقال ابن جنّي : « ترك صرف (حَمْدُون) ضرورةً، وقد أجازهُ الكوفيّون »^(٤) يعني أنّ الكوفيّين يُجيزون في الضرورة منع ما ينصرف للعلميّة فقط^(٥)، واستدلّوا بأبياتٍ، منها :^(٦)

(١) عثمان بن جنّي، أبو الفتح الموصليّ، إمام العربيّة، صاحب التصانيف . لزّم أبا عليّ الفارسيّ دهرأً، وبرّع وصنّف . ت ٣٩٢ هـ . (إنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ - السير ١٧ / ١٧) .

(٢) عبد الواحد بن عليّ بن برّهان أبو القاسم العُكبريّ، العلّامة شيخ العربيّة . ت ٤٥٦ هـ . (إنباه الرواة ٢ / ٢١٣ - السير ١٨ / ١٢٤) .

(٣) قال فيه : « قال أبو عليّ : حَمْدُون يُمنعُ صرْفُهُ للتعريف والعُجْمة، وليس بجمع لـ : حَمْد سُمّيَ به ؛ إذ ليس في كلامهم اسمٌ واحدٌ فيه إعرابان » اهـ . شرح اللّمع ٢ / ٤٧٦ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٣٣٣ .

(٥) انظر الإنصاف ٢ / ٤٩٣ المسألة السبعون .

(٦) البيت من المتقارب، وهو لعبّاس بن مرداس السُّلَميّ - رضي الله عنه - من قصيدة يُخاطب بها النبيّ ﷺ ؛ لأنّ عطاءه يوم حنين أقلّ من غيره من المؤلّفة قلوبهم، وهو في ديوانه ص ٨٤، والأصول ٣ / ٤٣٧، والإنصاف ٢ / ٤٩٩، وابن يعيش ١ / ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠، ولسان العرب ٦ / ٩٧ (ردس)، والتصريح ٣ / ٥٠٣، =

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يُفَوَّقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ
بِمَنْعِ مِرْدَاسٍ، ورواه المبرد: شَيْخِي^(١)، فظهر من هذا أن اختيار أبي الفتح صرفه .
وقوله: (بِقَصْرِ) متعلقٌ بـ (قَالَ) وما عطف عليه .

١٧٦ - وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجِهَانِ أُصْلًا

هذا هو القسم الثاني ممَّا يُمكنُ فيه حرفُ المدِّ لأجل ساكنٍ بعده، وما تقدَّم بجميع أنواعه فيما مُكِّنْ مدُّه لأجل مجاورة الهمز، فأخبر عن جميع القراء أنَّ لهم مدَّةً مدًّا زائداً على مدَّة الطبيعيِّ إذا وقع قبل ساكن، قالوا: والعلةُ فيه أنَّ جميعَ الكلام لا يُلفظ فيه بساكن إلا بحركةٍ قبله لا بسكونٍ مثله، فلماً وقع بعد حروف المدِّ واللين الساكنُ اللازمُ سكوته - وهو ساكنٌ أيضاً - اجتلبتْ مدَّةٌ تقوم مقامَ الحركة يُتوصَّلُ بها إلى التلَفُظِ به، وذلك على خمسة أقسام؛ لأنَّه لا يخلو الساكنُ الواقع بعد حرف المدِّ إمَّا أن يكون سكونٌ للوقف أو لغيره، و[سكونٌ غير الوقف] ^(٢) إمَّا أن يكون مدغماً أو غير مدغَم، والمدغَمُ إمَّا واجبُ الإدغام

=وبلا نسبة في سرِّ الصناعة ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧ وهو في الموضع الثاني بلفظ: يُفَوَّقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ، وهي رواية حكاهما البغداديُّ في الخزانة ١/ ١٤٨ عن المبرد، وحكى ردَّ ابن مالكٍ لها في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٠، وعليه فلا شاهد فيه، وذكر ابنُ السَّراج في الأصول ٣/ ٤٣٨ أنَّها الرواية الصحيحة .

والشاهد فيه منع «مِرْدَاسٍ» من الصرف، وليس فيه إلَّا عِلَّةٌ واحدة وهي العِلْمِيَّة .

(١) انظر الخزانة ١/ ١٤٨ .

(٢) تكملة لبيان الأقسام الخمسة التي نصَّ عليها المصنَّف .

لغة نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾^(١) و﴿الطَّامَّةُ﴾^(٢) و﴿الصَّاحَّةُ﴾^(٣) و﴿دَابَّةٌ﴾^(٤) و﴿جَانٌ﴾^(٥) و﴿أَتَحَاجُّونِي﴾^(٦) و﴿أَتَعِدَّانِي﴾^(٧) فيمن شدد هما^(٨)، و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾^(٩)، و﴿اللهُ خَيْرٌ﴾^(١٠). وإما جائر نحو: ﴿نُصِيبَ بَرَحْمَتِنَا﴾^(١١) ﴿إِنْ كَتَبَ الْأَبْرَارُ لَفِي﴾^(١٢) في قراءة أبي عمرو، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾^(١٣)، ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾^(١٤)،

(١) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٢) النازعات ٣٤.

(٣) عبس ٢٣.

(٤) الأنعام ٣٨ وغيرها.

(٥) النمل ١٠ وغيرها.

(٦) الأنعام ٨٠.

(٧) الأحقاف ١٧.

(٨) قرأ ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ بتشديد النون: ابن كثير وأبو عمرو، وهشام بخلاف عنه، وعاصم وحمزة والكسائي، والباقون بتخفيفها. وقرأ هشام: ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ بنون واحدة مشددة، والباقون بنونين مكسورتين. التيسير ص ١٠٤، ١٩٩.

(٩) الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(١٠) النمل ٥٩.

(١١) يوسف ٥٦.

(١٢) المطففين ١٨.

(١٣) المائدة ٢ =

في قراءة البزِّيِّ.

وغير المدغم: إمَّا في فواتح السُّور نحو: ﴿كَهَيْعَصَ﴾^(١)، ﴿حَمَ﴾^(٢) ﴿نَ﴾^(٣) ﴿قَ﴾^(٤)، وإمَّا في غير فواتح السُّور نحو: ﴿ءَالْتَنَ﴾ موضعين في يونس [٥١، ٩١]، ﴿وَمَحْيَايَ﴾^(٥) و﴿الَّتِي﴾^(٦) في قراءة من أسكن. ^(٧)

فهذا كله هو مراده بقوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) إِلَّا أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِهِ نَحْوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾^(٨) ﴿إِذَا لَشَّمْسُ﴾^(٩) ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾^(١٠) ﴿وَالْمُقِيمِي

= (١٤) الحجرات ١١.

(١) مريم ١.

(٢) غافر ١، وغيرها.

(٣) القلم ١.

(٤) ق ١.

(٥) الأنعام ١٦٢.

(٦) الأحزاب ٤ وغيرها.

(٧) قرأ نافعٌ بخلاف عن ورش: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بإسكان الياء، وقرأ البزِّيُّ وأبو عمرو:

﴿الَّتِي﴾ بإسكان الياء وصلًا ووقفًا. التيسير ص ١٠٨، ١٧٧.

(٨) الانفطار ١ وغيرها.

(٩) التكوير ١.

(١٠) البقرة ١١٦.

الصلوة^(١) ﴿مَّا بَعْدَهُ مَدْغَمٌ، ونحو: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾^(٢) ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ﴾^(٣) ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾^(٤) ﴿مَّا بَعْدَهُ غَيْرُ مَدْغَمٍ، فهذان النوعان يصدق عليهما أنه قد وقع في كل منهما حرف المد قبل ساكن، ألا ترى أن ألف ﴿إِذَا﴾ وقعت قبل لام ﴿الشَّمْسُ﴾ و﴿السَّمَاءُ﴾ و﴿الْجِبَالُ﴾، وواو ﴿وَقَالُوا﴾ قبل^(٥) لام ﴿الْحَمْدُ﴾، وياء ﴿بِهِ﴾ قبل لام ﴿الْأَرْضَ﴾، وإنما ترك التنبيه على ذلك لأنه من المعلوم حذف حرف المد لالتقاء الساكنين، وضابطه أن نقول: شرط الإدغام في هذا الباب أن يكون [١٠١/ ب] في كلمة نحو: ﴿الطَّامَّةُ﴾^(٦) أو واقعاً بعد التقاء كلمتين نحو قراءة أبي عمرو: ﴿نُصِيبُ بَرَحْمَتَنَا﴾^(٧)، وقراءة البزِّي: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾^(٨)، فإن كان الإدغام في الكلمة الثانية سابقاً على التقاءهما، مستمرة حاله على ذلك - نحو ما تقدم من ﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾ ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ - فإن حرف المد يُحذف ولا يُثبت، وقد تقدم تحقيق هذا.

(١) الحج ٣٥.

(٢) الرسائل ١٠ وغيرها.

(٣) فاطر ٣٤ وغيرها.

(٤) العنكبوت ٤٠. وموضع الاستشهاد حذف ياء الصلة من ﴿بِهِ﴾ لالتقاء الساكنين.

(٥) تحرفت في النسخ الثلاث إلى: فصل.

(٦) النازعات ٣٤.

(٧) يوسف ٥٦.

(٨) الحجرات ١١.

ثم قال : (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ) ، يعني : إذا وقع حرف المد قبل ساكن عرّض سكونه لأجل الوقف فهل يُمكن مدّه - لأنّه قبل ساكن لفظاً - أو يُكتفى بمدّه الطبيعيّ نظراً إلى الأصل ؟ وجهان محكيّان عن جميع القراء ، وهما راجعان إلى اعتبار اللفظ تارة وإلى الأصل أخرى .

واختلف الناس في المد إذا قيل به هل هو مشبّع أو متوسط ؟ وجهان ، فتجيء ثلاثة أوجه : المد والقصر والتوسط ، كالأوجه السابقة لورش في ﴿ءَامَنَ﴾ وبابه ، وجعل الشيخ شهاب الدين الثالث مفهوماً من قوله : (أَصْلًا) قال : «أي جعلاً أصلاً يعتمد عليه ، وأشار بقوله : (أَصْلًا) إلى وجه ثالث ، وهو الاقتصار على ما في حرف المد من المد» ^(١) . وهذا فهم بعيد لأن المصنّف إنّما ذكر المد ولم يبيّن إفراطه ولا توسطه ، ثم ذكر بعد ذلك وجهين عند سكون الوقف ، فعلم أنّهما المد وضده ، وهو القصر ، ولو كان الأمر على ما قال السخاوي ^(٢) لَمَا كان في مدّه خلافٌ ، وإنّما الخلاف في قدر ذلك المد ، قال أبو شامة : « وهذا لا يفهم من عبارته في نظمه » ثم قال : « وقوله : (أَصْلًا) تنبيه على الوجوه الثلاثة ، كأنه قال : اختلف في مدّه وقصره بالنظر إلى أصل الكلام في ذلك ، ثم إذا قيل بالمد فهل هو مشبّع أو متوسط ؟ فيه وجهان » انتهى ^(٣) . فقد نفى هو فهم ثلاثة الأوجه من عبارة الناظم راداً على شيخه ، ثم قال هو : « فيه تنبيه على

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٣٥ .

(٢) وذلك على ما نقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ١ / ٣٣٥ .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٣٥ .

الأوجه الثلاثة» فَيَرِدُ عليه ما أوردَه هو على شيخه، إلّا أن يقال: فَرَقُ بين قولنا: أشار إلى كذا، وبين قولنا: نَبَّهَ على كذا؛ فإنَّ الإشارةَ أَصْرَحُ من التنبيه، وفيه نظر.

وتَبَعَ أبو عبد الله السَّخَاوِيَّ في هذا الفهم فقال: «كَانَ لجميع القراء فيه وجهان: الطولُ والتوسط، ولم يصرِّح بهما لشهرتهما، ونَبَّهَ بقوله: (أَصْلًا) على أنَّ الوجهَيْن المشارَ إليهما جُعِلَا أَصْلًا يُعْتَمَدُ عليه، وأشار به أيضًا إلى وجهٍ ثالثٍ عَزَى لجماعة من المتأخِّرين لم يُؤصِّلْ ولم يُعْتَمَدِ عليه، وهو القَصْرُ» انتهى^(١).

واختار جماعةٌ - منهم الحصريُّ - القَصْرَ، قال [أبو شامة]^(٢): «لأنَّه كسائر ما يُوقَفُ عليه ممَّا قبله حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ نحو: ﴿وَالْعَصْرِ﴾^(٣)، و﴿بِالصَّبْرِ﴾^(٤) و﴿خُسْرٍ﴾^(٥) فما الظنُّ بما قبله حرفٌ مُدٌّ» وقد نظَّم ذلك في قصيدته المشهورة المنظومة في قراءة نافع فقال: ^(٦)

(١) اللالكى الفريدة لوحة ٦٧/أ.

(٢) تكملة لازمة، انظر إبراز المعاني ٣٣٦/١.

(٣) العصر ١.

(٤) البقرة ٤٥ وغيرها.

(٥) العصر ٢.

(٦) البيتان من الطويل، وهما في القصيدة الحصرية في قراءة نافع وشرحها ٥٩/٢، وإبراز المعاني ٣٣٦/١.

وَأِنْ يَتَطَرَّفُ عِنْدَ^(١) وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا فَخْرٍ
فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحَرُّ
[١٠٢/أ] وقد تقدم وجهها المد والقصر، ووجه التوسط أنه لم يبلغ مبلغ ما
جاور الساكن الأصلي، ولا مبلغ ما جاور الحركة، فأعطي حكماً بين حكمين.

واعلم أن هذا الحكم المذكور في الوقف إنما يأتي بأوجهه الثلاثة حيث
وقف بالسكون المحض، سواء كان معه إشمام أم لم يكن، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾^(٢)،
و﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، و﴿الْمَصِيرُ﴾^(٤)، و﴿الْأَلْبَبِ﴾^(٥)، أما إذا وقف بالروم فلا
سبيل إلى الطول والتوسط ألبتة؛ لأنه لم يلق ساكناً بعده، وهذا بخلاف
الإشمام فإنه ضم الشفتين فقط، ولا عمل للسان فيه.

واعلم أنه لا فرق في حرف المد بين أن يكون مرسوماً خطأ نحو ما مثلتُ
به، أم محذوفاً رسماً نحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾^(٦)، ولا بين أن يكون بدلاً من همزة

(١) في النسخ الثلاث: «دون» والتصويب من المصدرين السابقين.

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

(٤) البقرة ١٢٦ وغيرها.

(٥) البقرة ١٧٩ وغيرها.

(٦) الفاتحة ١ وغيرها.

نحو: ﴿الدَّيْبُ﴾^(١) و﴿يُوتَ﴾^(٢) و﴿الرَّاسُ﴾^(٣)، أو غيرَ بدل نحو ما تقدّم تمثيلاً.

وعلى قول الناظم: (أصلاً) اعتراضٌ، وهو أنّه يُوهِم أنّه رمزٌ لنافع، وهذا كما تقدّم من الاعتراض عليه في قوله: ^(٤)

وَوَسَطَهُ قَوْمٌ

وأنّه لا يتقاعَد عن أن يكون مثلَ قوله: ^(٥)

حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ

وأجيبَ عن هذا الاعتراض بقوله أولاً: (وَعَنْ كُلِّهِمْ) فهذا يفهم أنّه لجميع القراء، فكيف يُوهِم أنّه رمزٌ للبعض مع إرادته الكلّ؟ فقل في ردّ هذا الجواب: إنّ قوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ) لا يدفع هذا الإيهام؛ لاحتمال أن يقال: الذي هو عن كلّهم هو غيرُ سكّون الوقف. وهذا الردُّ مردودٌ بأنّ قوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) تقديره: ساكنٌ لغير الوقف، ثمّ قابله تقسيمٌ فقال: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانٍ) للكلّ أيضاً، وهو جوابٌ صحيح.

وقول الناظم: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) ولم يقل: وَعِنْدَ الْوَقْفِ، وفيه

(١) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٢) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٣) مريم ٤.

(٤) البيت ١٧٢.

(٥) البيت ١٦١.

معنى لطيفٌ، وهو أنه لو قال ذلك لدخل معه وجه الروم؛ لأنه من جملة أوجه الوقف، لكن الروم لا مدّ معه، فنصّ على السكون ليخرج من الروم، وتقدّم أن السكون قد يصحبه إشماء وقد لا.

قوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) مبتدأ، و(مَا) موصولةٌ بمعنى «الذي»، والخبرُ أحد الجارين المتقدمين، فأيهما جعل خبراً تعلّق الآخر به أو بعامله، والظاهر أن الخبرَ منهما (بِالْمَدِّ) والعاملُ في هذا الجار إذا جعل خبراً كونٌ مطلقٌ على القاعدة، أي ما قبل ساكن كائنٌ أو مستقرٌّ، أو كان أو استقرّ عن كلّهم بالمدّ.

وقال أبو شامة: «فإن جعلتَ الخبرَ (بِالْمَدِّ) كان التقدير: والذي قبل ساكن مقروءٌ بالمدّ عن كلّهم، وإن جعلتَ الخبرَ (عَنْ كُلِّهِمْ) كان التقدير: مرويٌّ عن كلّهم بالمدّ» انتهى^(١). وهذا إن أراد به تفسير المعنى - لا الإعراب - فواضح؛ لما تقدّم من أنه لا يُقدّر في الصناعة إلا كونٌ مطلقٌ، وما قدره كونٌ مقيدٌ.

ويجوز أن يكون أحدُ الجارين حالاً من الضمير المستتر في أحدهما إذا جعل خبراً، ويجوز عند من يرى زيادة الباء في المبتدأ مطلقاً أن يكون (عَنْ كُلِّهِمْ) خبراً مقدّماً و(بِالْمَدِّ) مبتدأ مؤخراً، والباءُ مزيدة فيه، ويكون (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) في موضع مفعولٍ به العاملُ [١٠٢/ب] فيه المدّ، وهو مصدرٌ معرّف بـ«ال»، والتقدير: المدّ ما قبل ساكن عن كلِّ القرّاء، والباءُ تُراد في المبتدأ نحو:

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٣.

﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾^(١) وهذا ليس بصحيح؛ لأنها لا تزداد إلا في : بحسبك زيد، خاصة، وأبوشامة استشعر هذا الوجه لكنه لم يرتضه فقال : «ولولا الباء في (بالمد) لكان (ما قبل ساكن) مفعولاً به»^(٢). فأتى بهذه العبارة المختصرة الوجزة^(٣) ومراده ما ذكرته.

ويجوز أن يكون (ما قبل ساكن) مفعولاً بمضمر، والجاران متعلقان بذلك المضمر، والتقدير: واقراً ما قبل ساكن بالمد عن كلهم، وهو أقل تكلفاً وأصرح معنى.

قوله : (وَعِنْدَ سُكُونٍ) خبرٌ مقدّم، و(وَجِهَانٍ) مبتدأٌ مؤخر، و(أَصْلًا) جملةٌ في موضع الصفة لهما، والألف ضميرُهُما.



(١) القلم ٦.

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٣٣.

(٣) في (ت) : الوجيزة.

١٧٧ - وَمَدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلًا
أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ، وَهِيَ أَسْمَاءُ حُرُوفِ التَّهْجِيِّ الْمَفْتُوحِ بِهَا السُّورُ
وَفَاتِحَةُ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ، وَمِنْهُ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ أَوَائِلُ سُورِهَا فَهِيَ
فَوَاتِحُهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ وَقَعَ فِيهَا قَبْلَ السَّاكِنِ حَرْفُ مَدٍّ، نَحْوُ: «مِيم» مِنْ ﴿الْمَ﴾^(١)،
و﴿طَسَمَ﴾^(٢) و﴿حَمَ﴾ مِنْ جَمِيعِ سُورِهَا^(٣)، وَنَحْوُ: ﴿نَ﴾^(٤) و﴿قَ﴾^(٥)
و﴿صَ﴾^(٦) و﴿لَامَ﴾^(٧) و﴿كَافَ﴾^(٨) و﴿سِينَ﴾^(٩).

وَقِسْمٌ وَقَعَ فِيهَا حَرْفُ مَدٍّ وَلَا سَاكِنَ بَعْدَهُ نَحْوُ: طَا، هَا، رَا، حَا.

وَقِسْمٌ لَمْ يَقَعْ قَبْلَ سَاكِنِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ أَلْبَتَّةً، نَحْوُ: أَلْفٍ مِنْ ﴿الْمَ﴾،

(١) البقرة ١ وغيرها.

(٢) الشعراء ١، القصص ١.

(٣) وهي سبعة: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

(٤) القلم ١.

(٥) ق ١.

(٦) ص ١.

(٧) في نحو ﴿الرَّ﴾ يونس ١ وغيرها.

(٨) مريم ١.

(٩) في نحو ﴿طس﴾ النمل ١.

و﴿الر﴾^(١)، و﴿المَر﴾^(٢).

وقد أتى الناظم على جميع الأقسام، وبدأ بالأول منها فقال: (وَمُدَّ لَهُ) أي للساكن؛ لأن كلامه في البيت فيما مُدَّ لأجل ساكن، فكأنه قال: ومُدَّ للساكن أيضاً في مواضع أخر.

وقوله: (مُشْبِعاً) أي مطوّلاً، وذلك نحو: ميم، وصاد، ونون، كما تقدّم المد في نحو: ﴿دَابَّة﴾^(٣) و﴿الطَّامَّة﴾^(٤)، وهذا بخلاف المد لسكون الوقف، وظاهر كلام الناظم أنه لا فرق في هذا بين مدغم وغيره، فالمد فيهما سواء، وفضل بعضهم مد المدغم على غيره، فيزيد مدّ لام على مدّ ميم من ﴿الْم﴾ ويزيد مدّ سين على مدّ ميم من قوله تعالى: ﴿طَسَمَ﴾^(٥).

وذكر مكّي الوجهين معللاً تفضيل المدّ بأنّ المشدّد حرف يقوم مقام حرفين بطول المدّ قبله لاشتغال اللسان بإخراج حرفٍ هو في الأصل حرفان، وبأنّ جواز التقاء الساكنين وصلاً إنّما هو في الأصل للمشدّد ثمّ قسنا غيره عليه، والأصل له مزيّة على الفرع، وعللّ التسوية بين المدّتين بأنّ «المدّ وجب لاجتماع

(١) يونس ١ وغيرها.

(٢) الرعد ١.

(٣) البقرة ١٦٤ وغيرها.

(٤) النازعات ٣٤.

(٥) الشعراء ١، القصص ١.

الساكنين فكيفما اجتماعا وجب المدُّ انتهى^(١).

وهذه العلة الثانية بمجرد ما غير وافية بالمقصود، فإنه لا نزاع في وجوب المدُّ، إنما النزاع في قدر زائد على ذلك فيما أُدغم، وغايتها^(٢) أن يقول: والمدُّ محصلٌ للغرض في النوعين فلا فائدة في زيادة مدٍّ آخر؛ إذ يجتمع ثلاثُ مدَّات: المدُّ الطبيعيُّ، والمدُّ الذي يُزاد عليه، والمدُّ الآخر الذي وقع فيه الخلاف، فإن تحركَ هذا الساكنُ لساكنٍ آخرَ بعده نحو: (ميم الله) [أ/١٠٣] في أوَّل آل عمران لجميع القراء، أو تحركَ لنقل حركة همزةٍ إليه نحو: (ميم أحسب) في أوَّل العنكبوت في قراءة ورش، ففي المدَّ وجهان.

ونقل أبو شامة أن أقيسهما المدُّ وترك الاعتداد بالعارض^(٣)، والوجهان نقلهما مكي^(٤) والمهدوي^(٥)، قال أبو عبد الله: «ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاةً لجانبَي اللفظ والحكم لكان وجهاً»^(٦) يعني كما تقدَّم في نظائره من

(١) الكشف ١/٦٦، ٦٧.

(٢) في (ت): ومنها.

(٣) إبراز المعاني ١/٣٣٧.

(٤) الكشف ١/٦٤، ٦٥.

(٥) انظر: شرح الهداية للمهدوي ١/٣٣.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٧/ب.

سكون الوقف ونقل حركة الهمزة في ﴿عَادَا أَوَّلَى﴾^(١)، ثم أخذ أبو عبد الله يذكر خلاف الناس في حركة الميم من ﴿الْم * الله﴾ في آل عمران [١، ٢] هل هي حركة نقل أو حركة التقاء الساكنين؟^(٢) وهذا لا فائدة في ذكره هنا، وإنما محله كتب النحو والإعراب، وقد أتقنت هذه المسألة - والله الحمد - في كتابي المشار إليه بأدلتها والاعتراضات عليها والأجوبة عنها، فعليك باعتباره.

ثم أخذ الناظم يذكر أن في القسم الثاني من الفواتح - وهو ما كان قبل الساكن فيه حرف لين - خلافاً عن المشايخ، فقال: (وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ) أي الوجهان المتقدمان في قوله:^(٣)

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصْلًا

فـ «ال» فيهما للعهد^(٤)، وقد تقدم لك خلاف في الوجهين هناك: هل هما التطويل والتوسط - كما نبّه عليه السخاوي^(٥) وأبو عبد الله^(٦) - أو الطول والقصر وهو عائد هنا؟ واختار أبوشامة أن يكون مراده بالوجهين هنا الطول والتوسط، قال: «ولهذا قال: (وَالطُّولُ فَضْلًا) يعني الإشباع، ولم يقل: والمدُّ فضلاً؛

(١) النجم ٥٠.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٧/ب، ٦٨/أ.

(٣) البيت ١٧٦.

(٤) تصحّفت في (ص) و(م) إلى: قال فهما للعهد.

(٥) وذلك على ما نقله عنه أبوشامة في إبراز المعاني ١/٣٣٥.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/أ.

لأنَّ المدَّ في الوجهين»^(١)، ولم يذكر أبو عبد الله هنا إلا أنَّهما الطول، ثمَّ قال: «غير أنَّ الناظم نصَّ على تفضيل الطول، وهو مذهبُ ابنِ مجاهد، وعليه جِلَّةُ أهل الأداء، وذهب ابنُ غلبون^(٢) وغيره إلى تفضيل التوسط»^(٣).

قلتُ: ولا مانع أن يؤخذ من قوله: (الْوَجْهَانِ) القَصْرُ والمدُّ من غير إشباع ويكونُ قوله: (وَالطُّولُ فَضْلاً) إشارةً إلى تفضيل الوجه الثالث عليهما وهو الإشباع، وقد صرَّح أبو شامة هنا بأنَّ المراد بالوجهين القَصْرُ والمدُّ فقال: «وقوله: (الْوَجْهَانِ) الألف واللام للعهد، أي الوجهان المذكوران في المد لسكون الوقف في البيت قبله هما في (عين) مطلقاً، وصلاً ووقفاً، ثمَّ قال: (وَالطُّولُ فَضْلاً) يعني المدَّ في (عين) لأنَّه لا اجتماع الساكنين، مع أنَّ الثاني ليس بعارض بخلاف سكون الوقف»^(٤) ويدلُّ على أنَّه أراد الطول والقصر أنَّه لم يختر في الوجهين السابقين إلا المدَّ والقصرَ، وهُمَّ شيخه في فهمه غير ذلك، وقد تقدَّم ذلك، وأنَّه هو وقع فيه أيضاً^(٥)، ويدلُّ عليه أيضاً أنَّه قال: «يعني المدَّ في (عين)»^(٦) والمدُّ إنَّما يقابل القصرَ، ويدلُّ عليه أيضاً ما قدَّمته عنه من قوله: إنَّ الأولى هنا

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

(٢) انظر: التذكرة لطاهر بن غلبون ١/ ٦٩.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/ أ.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

(٥) انظر شرح البيت ١٧٦، ص ٦٧٥.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

أن يكون الوجهان الإشباعَ وعدمَ الإشباع، وهو التوسط . ثم قال : « ويحتمل أنه عنى أنَّ الطولَ فضِّلَ في (عين) وفي المدِّ لسكون الوقف لشبهه الجميع بباب ﴿دَابَّة﴾ ، ولا نظرَ إلى عروض السكون في الوقف » .^(١)

والوجهُ في [١٠٣/ب] عدم تمكين المدِّ في (عين) أنَّ حرفَ العلةَ حرفٌ لينٍ فقط لانفتاح ما قبله ، فلم يَقوَ المدُّ فيها قوَّته في الياء المكسور ما قبلها ، والوجهُ في التطويل أنه قياسٌ مذهبهم في الفصل بين الساكنين ، وفيه أيضاً تجانُّه^(٢) لما جاوره من المدود ، ووجهُ التوسط الفرقُ بين ما وَلِيَ حركته المجانسة وبين ما وَلِيَتْهُ غيرُ^(٣) حركته المجانسة ، فجعل للأوَّلَ مَزِيَّةً على الثاني . قال مكِّي : « مدُّ (عين) دون مدِّ (ميم) قليلاً ؛ لانفتاح ما قبل [الياء في هجاء] »^(٤) (عين) لأنَّ حرفَ المدِّ واللَّينَ أمَكْنُ في المدِّ من حرف اللَّين » ثمَّ قال : « ولو قال قائلٌ : أسوِّي بينهما في المدِّ لأنَّ في كلِّ منهما ساكنين اجتمعاً ، لكان قياساً ، لكنَّ تفضيلَ مدِّ (ميم) أقوى في النظر وفي الرواية لجميع القراء » قال : « وأكثرُ هذا المدِّ إنما أخذ مشافهةً وليس كلُّه بمنصوص عليه » .^(٥)

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨ .

(٢) في (ت) : مجانسته .

(٣) تحرَّفتُ في النسخ الثلاث إلى : عن .

(٤) تكملة من « الكشف » ١/ ٦٧ .

(٥) الكشف ١/ ٦٧ .

ولم يَرِدْ (عين) إلّا في سورَتَيْنِ: ﴿كَهَيْعَصَ﴾^(١) ﴿حَمَّ * عَسَقَ﴾^(٢).

قوله: (وَمُدَّ لَهُ): (مُدَّ) فعلُ أمر، ويجوزُ في دالهِ المشددة ثلاثُ الحركات: فالفتحُ تخفيف، والضمُّ إتياع، والكسرُ لالتقاء الساكنين، وكذا كلُّ أمرٍ مضموم الفاء، عينُهُ ولا مهُ من واد واحد نحو: عُدَّ وشدَّ وسُدَّ، فإن انكسرتِ الفاء نحو: فَرَّ، فالكسرُ من وجهين، والفتحُ على التخفيف، وإن انفتحت نحو: عَضَّ، فالفتحُ من وجهين، والكسرُ على أصلِ التقاء الساكنين.

قوله: (لَهُ) متعلِّقٌ بـ (مُدَّ)، واللامُ للعلّة، أي: لأجلهِ، والضميرُ للساكن.

قوله: (عِنْدَ الْفَوَاتِحِ) متعلِّقٌ بـ (مُدَّ) أيضاً، أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من هَاءِ (لَهُ)، أي مُدَّ لَهُ حالٌ كونه عند الفواتح، و«عِنْدَ» تجوزُ بها هنا عن الظرفية؛ إذ التقدير: فيها وبحضرتها. قال أبو شامة: «ولا بُدَّ في أن يُتَجَوَّزَ بالشيء عن الشيء». ^(٣)

والفواتح جمع فاتحة، نحو: ضَوَارِبٍ في ضاربة.

قوله: (مُشْبِعاً) يجوز أن تُكسرَ باؤه على أنَّه حالٌ من فاعل (مُدَّ) ويكون المفعولُ مقدراً، أي مُشْبِعاً مدّه، وأن تُفتح: إمّا على أنَّه حالٌ من مفعول (مُدَّ) أي مُدَّ حَرَفَ المدِّ حالٌ كونه مُشْبِعاً، وإمّا على أنَّه نعتٌ مصدرٌ محذوف، أي

(١) مريم ١.

(٢) الشورى ١، ٢.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٣٧.

مدّاً مشبّعاً، كذا عبارة غالب النحويين في نظائره، وسيبويه يجعل مثل هذا حالاً^(١)، وتحقيق المذهبين مذكور في غير هذا.^(٢)

قوله: (وَفِي عَيْنٍ) خبرٌ مقدّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأ مؤخر، وأعرَب لفظ (عَيْنٍ) فلذلك جرّها ونونّها، وكان الوجه أن يحكيها، لكن منع من ذلك كون الشعر لا يُجمع فيه بين ساكنين، ولَمَّا انتفى هذا المانع من «ألف» و«طه» لفظ بهما محكيّين في البيت الآتي، والوجهان ظاهرٌ كلامه أنّهما لجميع القراء؛ لأنّ كلامه فيما اتَّفقا عليه، وإلى ذلك ذهب مكّي^(٣)، وقيل: بل الوجهان مختصّان بورش، وإليه ذهب ابنُ شريح والمهدوي^(٤).

قوله: (وَالطُّولُ) مبتدأ، و(فُضِّلَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وهو خبرُ المبتدأ، ومعنى (فُضِّلَ)، أي على القصر أو على التوسط على حسب ما تقدّم. ١٧٨ - وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلِفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فَيُمُطَّلَا [١٠٤/أ] هذا هو القسمُ الثالثُ ممّا لم يقع بعد حرف المدّ ساكنٌ، ولا مدٌّ فيه لعدم مقتضي ذلك، فكلُّ ما كان من حروف الهجاء على حرفين ثانيهما حرفٌ مدٌّ ولين فلا مدٌّ فيه ألَبَتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ، وذلك خمسةٌ أحرف: را، طا، ها، يا، حا.

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٠ - ٣٤٢.

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٢٩، وحاشية الصفحة المذكورة.

(٣) الكشف ١/ ٦٧.

(٤) انظر: الكافي لابن شريح ص ٢١، وشرح الهداية للمهدوي ١/ ٣٢.

قوله : (وَمَا فِي أَلِفٍ) هذا هو القسم الرابع مما آخره ساكنٌ ولكن ليس فيه مدٌّ، ولا مدٌّ في هذين النوعين أَلْبَتَّةَ لِمَا تَقَدَّمَ.

وتلخص مما تقدم أن الفواتح على أربعة أقسام كما تقدم :

قسمٌ على ثلاثة أحرف، والتقى فيه حرف المد مع ساكن، وذلك سبعُ مواضع : أربعة مع الألف وهي : صاد، كاف، قاف، لام، واثنان مع الياء وهما : ميم، سين، وواحد مع الواو وهو نون، فهذا القسم ممدودٌ بلا خلاف.

القسم الثاني كذلك، إلا أن قبل الساكن حرف لين، وذلك لفظٌ واحد في موضعين، وهو «عين» وفيه خلاف تقدم تحريره.

والثالث ما لم يقع فيه بعد حرف المد ساكنٌ، وهو خمسة مواضع تقدمت في را، طا، ها، يا، حا.

والرابع ما لم يلق ساكنه حرف مدٌ ولا حرف لين، وهو لفظٌ واحد في جميع سوره، وهو «ألف» ولا مد فيها بلا خلاف.

قوله : (وَفِي نَحْوِ طَهَ) خبرٌ مقدّم، و(الْقَصْرُ) مبتدأ مؤخر.

قوله : (إِذْ) ظرفٌ أشرب معنى التعليل، وتقدم تحقيقه، و(لَيْسَ) خبرها مقدّر و(سَاكِنٌ) اسمها، أي ليس ثم أو هناك، كقوله : ^(١)

(١) البيت من الكامل، وصدره :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ =

يَبْغِي جَوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(١)

وزعم الكوفيون أنها في مثل قوله: ^(٢)

= وهو لشمردل الليثي في التصريح ١/ ٦٦٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٧ ولفظه في المصادر السابقة: حِينَ لَا تَمُجِيرُ، وهو في المغني ص ٨٢٥، والدر المصون ٢/ ٦٤٤ كما في النص.

والشاهد فيه حذف خبر «لَيْسَ مُجِيرٌ» ضرورة، والتقدير: ليس له مُجِيرٌ.

(١) في النسخ الثلاث: «لَيْسَ حِينَ مُجِيرٌ» وهو سهو، والتصويب من المصادر السابقة.

(٢) البيت من الرمل، وصدده:

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ

ويروى: وَإِذَا جُوزِيتَ، وأيضاً: وَإِذَا أُؤْلِيَتْ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩، ومجالس ثعلب ص ٥١٥، ومعاني الزجاج ١/ ٣٢٤، ولسان العرب ٧/ ٢١٧ (قرض)، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٤، والتصريح ١/ ٦١٩، ٢/ ٥٥٤، والخزانة ٩/ ٢٩٦، وفيها أيضاً ٩/ ٣٠١ تضمين ابن الرومي للشطرة الثانية من بيت لبيد بقوله:

قَدْ قَضَى قَوْلُ لَبِيدٍ بَيْنَنَا إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

واستشهد به المصنف في الدر المصون ٢/ ٦٤٤.

والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٣ لكن بلفظ: غَيْرُ الْجَمَلِ، وعليه فلا شاهد فيه، وهو كذلك في المقتضب ٤/ ٤١٠، ومعاني الزجاج ٥/ ١٢٣، والأصول ١/ ٢٨٦، ٣٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠١.

والشاهد فيه قوله: «لَيْسَ الْجَمَلُ» فـ «الْجَمَلُ» اسم «لَيْسَ»، والخبر مضمَر، والتقدير: ليس الجمَلُ جازياً. بخلاف الكوفيين الذين أجازوا أن تكون «لَيْسَ» هنا حرف عطف؛ إذ التقدير عندهم: لا الجمَلُ.

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

حرف عطف، وليس كذلك، بل خبرها مقدر كما ذكرنا.

قوله: (مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ) يجوز أن يكون مبتدأ، و(فِي أَلِفٍ) خبرٌ مقدَّم، وأن يكون فاعلاً بالجار، وجاز ذلك لاعتماد الجارِّ عَلَى النفي، و(مِنْ) مزيدة على كلا القولين لوجود شَرْطِيَّ زيادتها.

قوله: (فَيُمَطَّلًا) منصوب على جواب النفي، وَيُمَطَّلُ أي يُمدُّ، من: مَطَّلْتُ الحديدَ، إذا أدخلتها النارَ ثم أخرجتها وطرقتها لتَطُولَ، يقال: مَطَّلْتُ الحديدَ إذا فعلت بها ذلك، ومَطَّلُ الدَّيْنِ منه؛ لأنَّه تطويلٌ في مدَّةِ الوفاء.

١٧٩ - وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوْجَهَانَ جُمْلًا
لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْمَدِّ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَرْفِي اللَّيْنِ: الْوَاوُ
وَالْيَاءُ التَّالِيَانِ لِفَتْحَةٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَدَّ يَقَعُ فِيهِمَا إِمَّا لِمَجَاوَرَةِ الْهَمْزِ نَحْوُ:
﴿كَهَيْئَةٍ﴾^(١) و﴿شَيْءٍ﴾^(٢) و﴿شَيْئًا﴾^(٣) و﴿سَوْءٍ﴾^(٤) و﴿السَّوَاءِ﴾^(٥) و﴿سَوْءَةً

(١) آل عمران ٤٩، المائدة ١١٠.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٤) مريم ٢٨ وغيرها.

(٥) التوبة ٩٨ وغيرها.

أَخِيهِ^(١)، وإمّا لمجاورة ساكن وقفاً كما سيأتي .

وقوله : (بِكَلِمَةٍ) تحرّز من أن تكون الياء أو الواو من كلمة والهمزة من كلمة أخرى نحو : ﴿أَبْنَىءَ آدَمَ﴾^(٢) ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾^(٣)، وإنّما احترز منهما لأنّهما في قراءة ورش تنقل حركة الهمزة إليهما، والمدّ لورش دون غيره .
وقوله : (فَوَجْهَانِ) يعني بهما الإفراط والتوسط، وقد بيّنهما ولمن هما في البيت الآتي بقوله :

بِطُولٍ وَقَصْرِ وَصَلُّ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ

وسيأتي [١٠٤/ب] هناك أيضاً وجه التجوّز عن التوسط بالقصر .

قال أبو شامة : « وهذا هو مدّ المتصل بعينه الذي تقدّم في أوّل الباب، لم يعدّ من شروطه إلّا كون حرف المدّ ليس حركة ما قبله من جنسه، فصار هذا في الممدود لأجل الهمز بمنزلة (عين) ﴿وَجَرَيْنَ﴾^(٤) في الممدود لأجل الساكن والمتصل بمنزلة : لام، ميم» قال : «وكان الأوّل وصلّ هذا الكلام في هذا الفصل بالكلام في المتصل والمنفصل؛ لأنّه من باب واحد وهو مدّ حرف المدّ لهمز

(١) المائدة ٣١ .

(٢) المائدة ٢٧ .

(٣) الأعراف ٩٨ . وقرأ نافع - شيخ ورش - وابن كثير وابن عامر : ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بسكون الواو . وقرأ الباقون : ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بفتح الواو . انظر : التيسير ص ١١١ .

(٤) يونس ٢٢ .

بعده، ثم يذكر مدّه لهمازٍ قبله، ثم يذكر مدّه لساكن بعده، ويقسمه^(١) إلى مدغم وغير مدغم مبيّناً ما يُحذف حرف المدّ لأجله ممّا يمدُّ على ما سبق تفصيله، وإلى فواتح وغير فواتح، وإلى ما يمدُّ وصلّاً ووقفاً وإلى ما يمدُّ وقفاً لا غير^(٢) ثمّ أجاب أبو شامة بأنّه لمّا لم يكن ذلك في (التيسير) أخره إلى الفراغ من نظمه.

وفي قوله: «إلا كون حرف المدّ ليس حركة ما قبله من جنسه» فيه نظر، كيف يُسميه حرف مدّ وحركة ما قبله ليست من جنسه؟ وإصلاحه أن يقول: إلا كون حرف اللّين.

قوله: (بَيْنَ فَتْحٍ) يجوز أن يكون ظرفاً لـ (تَسْكُنَ)، وأن يكون حالاً من (الْيَا) أي وإن تسكّن حال كونها كائنة بين فتح وهمزة.

قوله: (بِكَلِمَةٍ) صفة لـ (فَتْحٍ) ولـ (هَمْزَةٍ)، يعني شرطهما أن يكونا في كلمة واحدة، وتقدّم تمثيل ما احترز به وما احترز عنه.

قوله: (أَوْ وَأَوْ) عطف على (الْيَا) بقيد كونها بين فتح وهمزة كائنين في كلمة واحدة، فالباء في (بِكَلِمَةٍ) ظرفيّة.

وكَلِمَةٍ لغة في كَلِمَةٍ، وقد تقدّم تقرير ذلك في الإدغام وغيره^(٣)، ويُقرأ:

(١) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى: «وتقسيمه»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٣٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٣٩.

(٣) انظر شرح البيت ١١٧ من باب الإدغام الكبير ص ٤١٦، والبيت ١٣٦ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، ص ٤٨٣.

(بِكَلِمَةٍ أَوْ) بالقاء حركة همزة (أَوْ) على تنوين (كَلِمَةٍ) وإلا انكسر وزنه .

ويجوز أن يكون (أَوْ وَأَوْ) قد حُذِفَ منه ما ثَبَتَ فيما قبله ، والتقديرُ : أَوْ وَأَوْ بين فتحٍ وهمزةٍ بكلمة ، وإنما قيل بذلك ليخلصَ من التقديم والتأخير ؛ لأنه عَلَى التقدير الأول تكون الواو في نِيَّةِ التقديم ، فلكَ أن ترجَّحَ الأولَ عَلَى هذا بعدم الحذف ، وأن ترجَّحَ هذا عَلَى الأولَ بعدم التقديم والتأخير .

قوله : (فَوَجَّهَانِ) الفاءُ جوابُ الشرط في قوله : (وَإِنْ تَسْكُنْ) ، و (وَجَّهَانِ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، والتقديرُ : ففيهما وجهان .

قوله : (جُمَلًا) صفةٌ لـ (وَجَّهَانِ) ، والألفُ للتثنية ، ومعنى (جُمَلًا) جُعِلَا جميلين لصحتهما لغةً وروايةً ، والجيمُ من (جُمَلًا) جوزٌ أبوشامة أن تكون رمزاً لورث ، قال : «ولا يَضُرُّ ذلك تسميته في البيت الآتي ، فهو كما يتكرر الرمزُ فهذا أولى ، ويجوز أن يكون أتى به لمجرد الوصف ، واستغنى بالتسمية عن الرمز» ^(١) . ومنع أبو عبد الله أن تكون رمزاً «لأن الرمز لا يجتمع مع صريح الاسم» انتهى ^(٢) . وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيحٌ لكن في غير ما نحن فيه ، وذلك بأن يجعلَ الرمزَ لقارئ آخر ، وقد نصَّ أبوشامة على ذلك ، أمّا إذا كان الرمزُ عبارةً عن ذلك الاسم الصريح فهو بمنزلة تكرار الرمز أو الاسم ؛ إذ لا محذور [١٠٥/أ] في ذلك .

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٩ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/ ب .

ثُمَّ بَيَّنَّ الْوَجْهَيْنِ وَبَيَّنَّ مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فَقَالَ :

١٨٠ - بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلُّ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا

(بِطُولٍ وَقَصْرٍ) متعلق بـ (جُمْلًا) كما تقول : جَمَلْتُهُ بِالزَّيْنَةِ .

والطولُ عبارة عن الإشباع ، والقصرُ عبارة عن التوسط ، وقد تقدّم الوعدُ

بشيئين : (١)

أحدهما : ما الحاملُ على جعل القصرُ هنا عبارةً عن التوسط ؟ وهلّا كان

المفهومُ منه حقيقته كما كانت مفهومةً منه في قوله : (٢)

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا

وفي قوله : (٣)

وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرُ

إلى غير ذلك .

والثاني : وجهُ التجوُّزِ بذلك ؟

أَمَّا الْأَوَّلُ : فْجَوَابُهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتِ الْآتِي :

وَعَنْهُمْ سَقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ

(١) عند شرح البيت السابق ، ص ٦٩١ .

(٢) البيت ١٦٩ .

(٣) البيت ١٧٨ .

وسقوط المدّ عبارةٌ عن القصر المحض^(١)، فثبتَ لنا وجهٌ ثالثٌ وهو القصرُ الحقيقيُّ بقوله:

وَعَنَّهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ

مع ثبوت وجهين سابقين غيره، فتعيّن أن يكون أحدهما الإفراط والآخر التوسط، وإلا كان الثلاثة اثنين، وممن نصّ على أنّ الوجهين الإفراط والتوسط المهدي^(٢) وغيره، وقد نصّ عليهما أيضاً الحصريُّ في قصيدته المتقدمة الذكر فقال: (٣)

وَفِي مَدٍّ عَيْنٌ ثُمَّ شَيْءٌ وَسَوَاءٌ خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَثْمَةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أَنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أَنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرِي
وَكأنَّ المصنّف قال: بمدّ طويل ومدّ قصير .

وأما الثاني: فجوابه أنّه لمّا كان فيه قصرٌ من مقدار الطول المفرط أطلق عليه قصرٌ لذلك، وقال أبو شامة: «فإن قلت: هلاً كان المفهوم منه عدم المدّ

(١) أي عدم المدّ أصلاً، وليس القصر الذي هو بمقدار حركتين. انظر إبراز المعاني / ١
٣٤٠.

(٢) شرح الهداية ١ / ٣٥. وتقدّمت ترجمة المهديّ ص ٣٢٥ عند شرح البيت ٩٩.

(٣) البيتان من الطويل، وهما في: القصيدة الحصرية في قراءة نافع وشرحها لابن عَظيمة الإشبيليّ ص ٧٥، والنشر ١ / ٣٤٦.

مطلقاً كما استعمله بهذا المعنى في قوله : فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ « ثم أجاب بأنه » كأنه قال : بمدّ طويل ومدّ قصير ، ووجه التعبير عنه بالتوسط أنه مذهب بين مذهبين : الإفراط في المدّ ، وعدمه الذي هو لسائر القراء ؛ لأنّ الياء والواو متى انفتح ما قبلهما لم يكن فيهما مدّ وإن كانا قابلين له لو فعل فيهما لأجل همزٍ أو ساكنٍ كما سيأتي ، والدليل على أنه لا مدّ فيهما إجرأؤهما مجرى الحروف الصحيحة في إدغامهما في مثلهما ، نحو : ﴿ عَصَوْا وَكَانُوا ﴾^(١) ، و﴿ آوُوا وَنَصَرُوا ﴾^(٢) ، واخشي ياً هند ، وإذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما فلا إدغام ؛ لما فيهما من المدّ ، فجاز أن يُعبر عن ذلك المدّ بالقصر ، أي لا يزداد عليه ، وهنا لما لم يكن فيهما مدّ كان القصر عبارة عن مدّ يسير فيصيران به^(٣) على لفظهما إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما « انتهى .^(٤)

قوله : « ووجه التعبير عنه بالتوسط » كأنه سبق قلم ، والصواب : ووجه التعبير عنه بالقصر ؛ لأنّه هو المحتاج إلى الاعتذار عنه ، ويدلّ عليه قوله بعد ذلك : « فجاز أن يُعبر عن ذلك المدّ بالقصر » فإن أراد : ووجه التعبير عن ذلك القدر من حيث هو بالتوسط ، صحّ ، إلّا أنّه لا تعلّق له بما نحن [١٠٥ / ب] فيه .

(١) المائة ٧٨ .

(٢) الأنفال ٧٢ ، ٧٤ .

(٣) تحرّفت « فيصيران به » في (ص) إلى : غير زائد .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

قوله : (وَصَلُ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ) أي هذان الوجهان عن ورش وصلًا ووقفًا؛ لأنه إذا مدَّ ذلك وصلًا كان من باب المد المتصل ، وكلُّ من مدَّ المتصل وصلًا مدَّ وقفًا لوجود الهمز الموجب لذلك ، وفُهم من ذلك أن الباقيين لهم القصر الحقيقي .

ثم أخبر أنه إذا لقيت الياء أو الواو المفتوح ما قبلهما ساكنًا لأجل الوقف جرى الوجهان المذكوران ، وهما الطول والتوسط لجميع القراء ، وهذا هو النوع الثاني وهذا - كما ذكر - حكم حروف المد واللين عند الهمز ، ثم ذكر حكمها عند الساكن ، وسواء كان ذلك الساكن همزاً أم غيره نحو : ﴿ شَيْءٌ ﴾ ^(١) و ﴿ الشَّيْءُ ﴾ و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ ^(٢) و ﴿ الْمَوْتُ ﴾ ^(٣) و ﴿ خَوْفٌ ﴾ ^(٤) و ﴿ الْخَوْفُ ﴾ ^(٥) و ﴿ وَجَرَيْنَ ﴾ ^(٦) وسيأتي وجه ثالث في البيت الآتي وهو القصر .

والوجه في مد ورش النوع الأول - نحو : ﴿ شَيْءٌ ﴾ و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ مدًا مشبعًا إلحاق الياء والواو [اللينيتين] ^(٧) بحرفي المد واللين ، وإن كانا دونهما في الرتبة

(١) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٢) مريم ٢٨ وغيرها .

(٣) البقرة ١٩ وغيرها .

(٤) البقرة ٣٨ وغيرها .

(٥) النساء ٨٣ وغيرها .

(٦) يونس ٢٢ .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

بجامع ما بينهما وبينهما من كونها حروفَ عِلَّةٍ، ولذلك أعطتهما العربُ - وإن كانا مفتوحاً ما قبلهما - حكمَ ما لم يفتح ما قبله في إدغام ما هما فيه، نحو: ثَوْبٌ بَكْرٌ، ودَوَيْبَةٌ، وفي عدم إدغامهما في مقاربهما، وفي عدم نقل حركة الحرف الموقوف عليه إليهما، نحو: زَيْدٌ وَعَوْفٌ في لغة من يَنْقُلُ في نحو: بَكْرٌ وَعَمْرُو، وفي وقوعهما رَدْفًا في الشَّعْرُ قبل الرَّوْيِ كقوله: ^(١)
تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

[وقوله قبل ذلك]: ^(٢)

مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِينَا
فالياءُ الأولى حرفٌ لِينٍ فقط، والثانيةُ حرفٌ مدٌّ وَلِينٍ، وقد وقَعَتَا قبل النون التي هي رَوْيُ القصيدة رَدْفًا، فهذه الأشياءُ تدلُّ على جريانها مجرىً واحداً.

(١) البيت من الوافر، لعمر بن كلثوم، وهو البيت ٧٢ من معلقته، وصدْرُهُ:

كَأَنَّ مَتُونَهُنَّ مَتُونُ غُدْرٍ

وهو في التبصرة والتذكرة ٩٣١/٢، وشرح الهداية ٣٦/١، وأمالى ابن الشجري ١٤٩/١ والنشر ٣٤٦/١، ومختار الشعر الجاهلي ٣٧٢/٢.

(٢) تكملة للإيضاح. وهو البيت ٣٧ من المعلقة المذكورة، وصدْرُهُ:

كَأَنَّ سَيُوفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ

وَيُرَوَّى: مِنَّا وَمِنْهُمْ. انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٩/١، والصحاح ١٤٦٧/٤، والتبصرة والتذكرة ٩٣١/٢، وشرح الهداية ٣٦/١، وتخريج الدلالات السمعية ص ٥٦٤، وتاج العروس ١٠٨/١٣ (خرق)، ومختار الشعر الجاهلي ٣٦٧/٢.

والوجهُ في التوسط الفرقُ بين ما كان حركةً ما قبله من جنسه وبين ما كان حركته^(١) من غير جنسه تمييزاً لما فيه المجانسةُ على غيره .

والوجهُ للجماعة في القصرُ أنَّهما جارِيان مَجْرَى الحروف الصحيحة ، ولذلك أجزتهما العربُ مُجْراها في إدغامهما في مثلهما نحو : ﴿عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾^(٢) واخْشَى يَا هِنْدُ ، فلذلك ضعُف داعي المدِّ فلم يمدُّوهما .

والوجهُ في مدِّهما للساكن وقفاً لجميع القراء مدّاً مشبَعاً الاحتياجُ إلى الفصل بين الساكنين عند مراعاة اللفظ ومعاملته .

وعِلَّةُ القصرِ الحقيقيِّ - وسيأتي أوَّلُ البيت الآتي - عروضُ السكون ، والعارضُ غيرُ معتدِّ به ، وهذا قولُ النُّحاة .^(٣)

(١) سقط من (ص) : حركته .

(٢) المائدة ٧٨ .

(٣) من ذلك - مثلاً - ما ذكره ابنُ هشام في باب الإبدال من وجوب قلبِ الواوِ ياءً ، وذلك إذا التَقْنَا « في كلمة والسابقُ منهما ساكنٌ متأصلٌ ذاتاً وسكوناً ، ويَجِبُ حيثُذِ إدغامُ الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدَّمت فيه الياءُ : سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ، أصلُهما : سَيُّودٌ ومَيِّوتٌ ، ومثاله فيما تقدَّمت الواوُ : طَيٌّ وليٌّ . وأصلُهما : طَوِيٌّ ولَوِيٌّ . ويجبُ التصحيحُ إن كانا من كلمتين . أو كان السابقُ منهما متحرِّكاً . أو عارضُ الذات . أو عارضُ السكون ، نحو : قَوِيٌّ ، فإنَّ أصله الكسر ، ثمَّ إنَّه سَكَنَ للتخفيف ، كما يقال في (عَلِمَ) : عَلَّمَ اهـ .

انظر : أوضح المسالك ٣٨٩ / ٤ .

والوجه في التوسط النظر إلى جانبي اللفظ والحكم.

قال الداني: «والذي أخذ به التمكن المتوسط من غير إسراف، وبه قرأت»^(١).

قوله: (بَطُولٍ) خبرٌ مقدَّم، (وَقَصْرٍ) عطفٌ عليه، و(وَصَلُّ) مبتدأ، و(وَقَفُهُ) عطفٌ عليه، والمعنى أَنَّ الوجهين كليهما جاريان في الوصل وحده وفي الوقف وحده، وإنما بينت ذلك لأنَّ اللفظَ يحتملُ أن يكون من باب اللَّفِّ والنَّشْرِ، [١٠٦/أ] أي يكون الطولُ للوصل والقصرُ للوقف، كأنه قال: بطولٍ وصلٍ ورشٍ وبِقصرٍ وقفه، كقولك: بالدار والقصر زيدٌ وعمرو، يحتملُ أن يكون المراد: بالدار زيدٌ وبالقصر عمرو، وأن يكون غير ذلك، ولوقيل بذلك لكان له وجهٌ من القياس، وذلك أنَّ الوقفَ محلٌّ تخفيف، قياسه القصر؛ لأنَّ فيه تقليلَ اللفظِ المناسبِ للخِفَّة، لكنَّه غيرُ مرادٍ قطعاً، ولكنَّه يحتمله.

قوله: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) متعلِّقٌ بـ (أُعْمَلًا) وكذلك (لِلْكُلِّ)، والالفُ في (أُعْمَلًا) للوجهين السابقين، وهما الإشباعُ والتوسط، و(أُعْمَلًا) لا محلَّ لها، ومعنى (أُعْمَلًا): استُعْمِلًا، وأنشِدْ لنا بَغَةَ بنِي شَيْبَانَ: ^(٢)

(١) انظر: جامع البيان للداني ٤٧٨/٢.

(٢) هو عبدالله بن المخارق بن سليم، يتصل نسبه بذهل بن شيبان بن ثعلبة، شاعرٌ محسن (ت ١٢٥ هـ). انظر: المؤلف والمختلف للأمدى ص ٢٩٤.

والبيت من الرمل، وهو في ديوان النابغة الشيباني ص ٩٥، والعقد الفريد ٥/ ٢٠٤، ٧/ ٣٤، وإبراز المعاني ١/ ٣٤١، وبعده:

إِنَّمَا الْكَأْسُ رِيْعٌ بَاكِرٌ فَإِذَا مَا لَمْ نَذُقْهَا لَمْ نَعِشْ =

امْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا وَأَهْجُ قَوْمًا قَتَلُونَا بِالْعَطَشِ

ثم ذكر الوجه الثالث فقال :

١٨١ - وَعَنْهُمْ سَقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا

أي وعن القراء كلهم خلا ورشاً وجه ثالث ، وهو سقوط المد فيما كان بعد حرف اللين همزة وفيما لم يكن كما تقدم تمثيله^(١) ، وأما ورش فوافقهم على جريان ثلاثة الأوجه فيما لم يكن فيه همز ، فأما ما كان فيه همز فالوجهان المتقدمان - وصلاً ووقفاً - كما تقدم بيانه ، وإليه أشار بقوله : (وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ) إلى آخره نحو : ﴿الْخَوْفُ﴾^(٢) و﴿خَوْفٌ﴾^(٣) و﴿الْمَوْتُ﴾^(٤) و﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾^(٥) و﴿شَيْءٌ﴾^(٦) و﴿سَوْءٌ﴾^(٧) .

وقد تحصل من ذلك أن حرف اللين إنما يمد لأجل شيئين : إما همز بعده

= والشاهد فيه قوله : «أَعْمَلَهَا» بمعنى : استعملها .

(١) انظر شرح البيت السابق ، ص ٦٩٧ .

(٢) النساء ٨٣ وغيرها .

(٣) البقرة ٣٨ وغيرها .

(٤) البقرة ١٩ وغيرها .

(٥) التوبة ٥٢ .

(٦) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٧) مريم ٢٨ وغيرها .

وإمّا ساكنٌ وقفاً، فإن خلا من أحدهما لم يُمدَّ بلا خلافٍ، فمن مدَّ نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(١) و﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٢) و﴿لَدَيْهِمْ﴾^(٣) وصلاً أو وقفاً، أو مدَّ نحو: ﴿الْخَوْفُ﴾ و﴿الْمَوْتُ﴾ وصلاً فهو لاجنٌ مخطئ.

والوجه في تفرقة ورش بين البابين أن ما فيه همزٌ أثقلُ مما ليس فيه همز، فلذلك لم يدخلِ القصرُ المحضُ فيما فيه همزٌ استعانةً على النطق بالهمز.

واعلم أن المدركَ لورشٍ في مدَّ نحو ﴿شيء﴾ و﴿سوء﴾ هو الهمز، فلذلك مدّه وصلاً ووقفاً، سواء وقف بالسكون أم بالروم، والمدرك له ولغيره في مدَّ ما ليس فيه همزةٌ حال الوقف السكون، فلذلك إذا وقف بالإسكان جرّت الأوجه الثلاثة، وإذا وقف بالروم وجب القصرُ للجميع.

قوله: (وَعَنْهُمْ) خبرٌ مقدّم، و(سُقُوطُ) مبتدأٌ مؤخّر، وأعربه أبو عبد الله فاعلاً^(٤) وذلك على رأي الأخفش؛ لأنّه لا يشترط الاعتماد.^(٥)

(١) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٢) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٣) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(٤) الحقيقة أن أبا عبد الله قد ذكر كلا الإعرابين، ونصّ عبارته: «(سُقُوطُ الْمَدِّ) مبتدأ، خبره (عَنْهُمْ)، أو فاعل، و(فيه) متعلّق به» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ٦٩/١.

(٥) قال ابن هشام: «وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو: في الدار - أو عندك - زيد، فالجمهورُ يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يُجيزون الوجهين؛ لأنَّ الاعتماد =

و(فيه) متعلقٌ بـ(سُقُوطُ) أو بـ(المدِّ)، والضميرُ لسكون الوقف، أي في سكون الوقف.

قوله: (وَوَرَّشُهُمْ) مبتدأ، و(يُؤَافِقُهُمْ) خبره، و(فِي حَيْثُ) متعلقٌ بالموافقة، وحيْزُ (حَيْثُ) نفيٌّ، وتصرفُها قليل، ولك أن تقرأها بالحركات الثلاث، و(لَا هَمْزَ) الجملة المنفية في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وخبرُ (لَا) مقدَّر، أي لا همزٌ موجودٌ فيه.

قوله: (مُدْخَلًا) نعتٌ لـ(هَمْزَ)، وفتحُه يجوزُ أن يكون إعراباً على أنه منصوبٌ تابعاً لاسمِها على اللفظ، والألفُ حينئذٍ بدلٌ من التنوين لأنَّه معرَبٌ وأن يكون فتحٌ بناءً على أنه رُكَّبٌ مع موصوفه تركيب «خمسَ عشرَ»، فألفُه [١٠٦/ب] على هذا للإطلاق، وثمَّ وجهٌ ثالث، وهو الرفعُ على الموضع، لكنَّه لا يتأتَّى هنا لأجل القافية، وذلك نحو: لا رجلَ ظريفٌ، يجوزُ نصبُ «ظريف» ورفعه وفتحُه^(١). وقال أبو عبد الله: «والألفُ فيه بدلٌ من التنوين

= عندهم ليس بشرط، ولذا يُجيزون في نحو: قائمٌ زيدٌ، أن يكون (قائمٌ) مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلاً، وغيرُهم يوجبُ كونهما على التقديم والتأخير» اهـ. المغني ص ٥٧٩.

(١) قال ابنُ هشام: «وَإِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ الْمَبْنِيَّةُ بِمَفْرَدٍ مُتَّصِلٍ جَازَ فَتْحُهُ عَلَى أَنَّهُ رُكَّبٌ مَعَهَا قَبْلَ مَجِيئِ (لَا) مِثْلَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَنَصْبُهُ مِرَاعَاةً لِمَحَلِّ النَّكِرَةِ، وَرَفْعُهُ مِرَاعَاةً لِمَحَلِّهَا مَعَ (لَا) نَحْوُ: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» اهـ. أوضح المسالك ٢/ ٢٣ - ٢٤. يعني يجوز: ظريف، وظريفاً، وظريفٌ.

وليست للإطلاق ؛ لأنه معرَبٌ ^(١) ، كأنَّه خَفِيَ عليه الوجه الآخر أو ترجَّح عنده ، والأمر قريب .

١٨٢- وفي أوِ سَوَّاتٍ خِلَافٌ لِرِوَشِهِمْ وَعَنْ كُلِّ الْمَوَّودَةِ أَقْصَرُ وَمَوْئِلًا
الْخِلَافُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ الْمَدُّ وَسُقُوطُهُ ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْمَدِّ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ :
الْإِفْرَاطُ وَالتَّوَسُّطُ ، فَيَحْصُلُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ أَيْضًا ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ
قَوْلِهِ : ^(٢)

وَإِنْ تَسْكُنَ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ
إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَرَضَ فِيهَا مَا سَوَّغَ هَذَا الْخِلَافَ الْخَاصَّ ، وَهُوَ أَنَّ (سَوَّاتٍ) جُمِعُ
سَوَّءَةٍ ، وَسَوَّءَةٌ : فَعْلَةٌ اسْمًا ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَةٍ» اسْمًا جُمِعَ عَلَى «فَعَلَّاتٍ»
بِالْفَتْحِ ، فَالْوَاوُ فِي (سَوَّاتٍ) وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَفْظًا فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ حَكْمًا ، فَمَنْ مَدَّ
نَظَرَ إِلَى اللَّفْظِ ، وَمَنْ قَصَرَ نَظَرَ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْوَاوِ ، وَكَذَا يَقُولُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ :
أَبُوشَامَةٌ ^(٣) وَغَيْرُهُ ، وَهَذَا لِأَبَدٍ [فِيهِ] ^(٤) مِنْ ضَمِيمَةٍ شَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ إِلَى مَا ذَكَرُوا
وَهُمَا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ صَحِيحَةً ، غَيْرَ مُضَعَّفَةٍ ، وَحِينَئِذٍ فَالْوَاوُ مُسْتَحِقَّةُ السَّكُونِ
عَلَى هَذَا ، وَهَذِيلٌ تُجْرِي نَحْوُ : جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ مُجْرَى : دَعْدُ ، وَأَنْشَدُوا : ^(٥)

(١) اللآلئ، الفريدة لوحة ٦٩/أ .

(٢) البيت ١٧٩ .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٤٣ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهذليين يصف ذكر النعام ، وعجزه =

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ.....

وقال بعضهم: العلة في ذلك اجتماع مدّتين^(١) في كلمة مقتضي كل واحد منهما ضعيف، ولذلك اختلف القراء في جميع ذلك، ولم يختلفوا في مد ألف ﴿جاءو﴾^(٢) وإن كان بعده مد آخر، وهو مد الواو لوقوعها بعد الهمز؛ لأن مقتضي الأول قوي، وهو وقوع حرف المد قبل الهمز، ومقتضي الثاني ضعيف لأنه بعد الهمز، فلم يجتمع فيه مدان مقتضيهما ضعيف.

قال أبو شامة: «فإن قلت: كيف مد ما بعد الهمزة في (سوّات) وقبل الهمزة ساكن، وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدّم؟ قلت: لأن الواو حرف علة والمانع هو الساكن الصحيح، على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظاً فهي محرّكة تقديرأ على ما بيّناه، فلو حظ الأصل على ترك مدّها في نفسها وفي مد ما بعد الهمز، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما، ولهذا ألغز الحصري هذه الكلم في أبيات له قد ذكرناها والجواب عنها في الشرح الكبير»

= رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِيْنِ سَبُوحٌ

وهو في الخصائص ٣/ ١٨٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٨، وابن يعيش ٥/ ٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٤، واللسان ٧/ ١٢٥ (بيض)، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦، والخزانة ٨/ ١٠٢، ١٠٤، وفي المحتسب ١/ ٥٨، والمنصف ١/ ٣٤٣، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٩ بلفظ: أَبُوبَيَضَاتٍ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٨/ ٣٩٩. والشاهد فيه فتح عين «بَيَضَاتٍ» على لغة هذيل، والقياس في المعتل تسكينها.

(١) في هامش (ت) من نسخة: مدّين.

(٢) آل عمران ١٨٤ وغيرها.

انتهى. ^(١)

أما قوله: «وليس من أصل ورش مدُّ ذلك كما تقدَّم» ثمَّ أجاب بأنَّ «الواوَ حرفُ علةٍ» هذا هو أصلُ ورش بعينه، وهو أن يكون الساكنُ صحيحاً كما قد صرَّح به الناظم في قوله: ^(٢)

..... أو بعد ساكنٍ صحيحٍ

فأخذهُ الساكنَ وحده سؤالاً وجعله ذلك أصلَ ورش، ثمَّ يجيبُ عنه بأنَّه حرفُ علةٍ وشرطُ الساكنِ أن يكون صحيحاً إحالةً لأصل ورش عن وجهه. وقوله: «وقد ألغز الحصريُّ» إلى آخره، أمَّا أبياتُ الحصريِّ فهي: ^(٣) [١٠٧/أ]

سَأَلْتُكُمْ يَا مُقَرَّرِي ^(٤) الْغَرْبِ كُلَّهُ وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْمَرْءِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ
بِحَرْفَيْنِ: مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمْدُوْهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَيِّنَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو
فأجابه الشاطبيُّ بأبيات له وهي:

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٤٤.

(٢) البيت ١٧٣.

(٣) أبيات الحصريِّ هذه وجوابُ الإمام الشاطبيِّ عنها من البحر الطويل، وهي في كتب عديدة، منها: الذيل والتكملة ٥/ ٥٥١ - ٥٥٢، والقصيدة الحصرية في قراءة نافع وشرحها ١/ ٢٤، ٢٦، ومختصر الفتح الموهبي ص ١٠٧ - ١١٠.

(٤) كذا في (ص) و(ت) وهامش (م) من نسخة، وفي ضلبيها: يا معشر.

عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيَرَوَانِ وَمَا حَدُّوا لَدَى قَصْرِ سَوَّاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا
لُورَشٍ وَمَدُّ اللَّيْنِ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ سِوَى مَشْرَعِ الثُّنْيَا إِذَا عَذَبَ الْوَرْدُ
وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدٌّ يَمُدُّهُ سِوَى مَا سَكُونٌ قَبْلَهُ مَا لَهُ مَدٌّ
[وَفِي هَمْزِ سَوَّاتٍ يَمُدُّ وَقَبْلَهُ سَكُونٌ بِلا مَدٍّ فَمِنْ أَيْنَ ذَا الْمَدِّ]^(١)
يَقُولُونَ عَيْنُ الْجَمْعِ فَرَعٌ سَكُونُهَا فَذُو الْقَصْرِ بِالتَّحْرِيكِ الْأَصْلِيِّ يَعْتَدُ
وَيُوجِبُ مَدَّ الْهَمْزِ هَذَا بِعَيْنِهِ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَ الْمُحَرِّكِ مُمْتَدُّ
وَلَوْ لَا لُزُومُ الْوَاوِ قَلْبًا لَحَرَّكَتْ بِجَمْعِ بِفَعْلَاتٍ فِي الْأَسْمَاءِ لَهُ عَقْدُ
[وَتَحْرِيكُهَا وَالْيَا هُذَيْلٌ وَإِنْ فَشَا فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا رَوَى قَارِئٌ عَدُّ]^(٢)
وَلِلْحُصْرِيِّ نَظْمُ السُّؤَالِ بِهَا وَكَمْ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ حِينَ قَارَنَهُ الْحَدُّ
وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللَّهِ بِالْعِلْمِ فَلْيَعْنِ عَلَيْهِ وَإِنْ عَنَى بِهِ خَانَهُ الْجَدُّ

وأطلق الناظم (سَوَّاتٍ) ليشمل ما أضيف إلى ضمير الثنية نحو قوله تعالى :

﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ تُهْمَا﴾^(٣) أو إلى ضمير جمع نحو : ﴿يُؤَارِي سَوْءَ تِكْمٍ﴾^(٤).

(١) تكملة من المصادر السابقة .

(٢) تكملة من المصادر السابقة .

(٣) الأعراف ٢٢ .

(٤) الأعراف ٢٦ .

ثم أمر بقصر ﴿الْمَوْوَدَّةُ﴾^(١) و﴿مَوْنِلًا﴾^(٢) لكل القراء :

أما ﴿الْمَوْوَدَّةُ﴾ ففيها حرفان كلُّ منهما فيه مقتضٍ للمد : الأوَّلُ الواو الأولى ؛ لأنها صدق عليها أنها [واو ساكنة بين فتح وهمزة ، فهي كواو ﴿سَوَّءَ﴾^(٣) و﴿سَوَّءَ﴾^(٤) . الثاني الواو الثانية ؛ لأنها صدق عليها أنها]^(٥) بعد همز ثابت ولم يبيِّن الناظم محلَّ القصر منهما ، ومحلُّه الواو الأولى ، نصَّ على ذلك جماعة .^(٦)

وسبب وجوب قصرها : أمَّا عند غير ورش فظاهر ؛ لأنه ليس من أصلهم مدُّ هذا النوع ، وإنَّما اختصَّ به ورشٌ ، وأمَّا على أصل ورش ففيه وجهان :

أحدهما : أنه لو مدَّ لاجتمع مدَّان في كلمة واحدة مقتضاهما ضعيف .
فإن قيل : لم لا جرى فيها الخلافُ الجاري في واو (سَوَّآت) لأنَّ فيها مدَّين مقتضاهما ضعيف ؟

فالجواب : أن ثِقَلَ مدَّ الواوِ والهمزةِ المضمومة أشدُّ من ثِقَلِ مدِّ الألفِ

(١) التكوير ٨ .

(٢) الكهف ٥٨ .

(٣) مريم ٢٨ وغيرها .

(٤) المائدة ٣١ .

(٥) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

(٦) منهم أبوشامة في إبراز المعاني ١ / ٣٤٥ .

والهمزة المفتوحة، فلذلك اجْتُنِبَ المدُّ مع الأثقل اتفاقاً، واختلف في المدُّ مع الأخف.

والثاني من الوجهين: أَنَّ الواوَ وإن كانت ساكنةً لفظاً فهي محرَّكةٌ تقديرًا ألا ترى أنها من: وَأَدَهْ يَدُهُ، فلماً دخلتِ الميمُ عَرَضَ سكونُها.

واعترض على هذه العلة بأنه كان ينبغي أن يستثني: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(١) ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ﴾^(٢) ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾^(٣) لَأَنَّ سكون الياء عارضٌ أيضاً، فأجاب أبو عبد الله بأن الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به لغتان، فأخذ بإحدى اللغتين تارةً وبالأخرى أخرى، قال: «والاعتمادُ في جميع ذلك على النقل، والتعليلُ تابعٌ له»^(٤) وهذا غيرُ طائل في الجواب إذ لم يُظهر فيه معنىً مقتضياً لتخصيصه عدم الاعتداد بالعارض [١٠٧/ب] والجوابُ الصحيح أن هذه المادة قد دخلها القلبُ في لسان العرب، أي يُقدِّمون العينَ إلى موضع الفاء، والفاءُ يُخَرِّونها إلى موضع العين، فيقولون: أَيْسَ واستأيسَ - كما سيأتي هذا عقيباً في قراءة البزِّي^(٥) - فلماً دخلها القلبُ وكان

(١) الرعد ٣١.

(٢) يوسف ١١٠.

(٣) يوسف ٨٠.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ب.

(٥) وذلك عند قول الشاطبي في سورة يوسف (البيت ٧٨٢):

وَيَأْتِسُ مَعًا وَاسْتَيْسَرَ اسْتَيْسُوا وَتَأَيَّ - سُسُوا أَقْلِبْ عَنِ الْبَزِّيِّ بِخُلْفٍ وَأَبْدَلًا =

الغرضُ عدمَ القلبِ أتى بالمدِّ في الياء ليحقِّقَ ^(١) اللفظَ بالكلمة على أصلها؛
لئلا يتوهَّم السامعُ مع الإسراع بالنطق بها أنها مقلوبة.

وأما ﴿مَوْتِلاً﴾ فقد وقعتْ واؤه أيضاً بين فتح وهمزة، فوجهُ قصره
لغيره ^(٢) أنه أتى به على الأصل.

وأما لورش فقليل فيه وجهان: أحدهما أنه إنما قصره [موافقةً لرؤوس
الآي نحو: ﴿مَوْعِداً﴾ ^(٣)، ومناسبةً اللفظ مطلوبة. والثاني: أنه إنما قصره ^(٤) لأنَّ
أصلَ واوه الحركة؛ لأنه من: وَآلٌ يَتَلُّ، أي رجَع، كما قيل ذلك في ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ ^(٥)
واعترض عليه بنحو ما اعترض على ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ من ﴿يَأْيُسُ﴾ وبابه،
وجوابه ما تقدَّم من الاعتداد بالعارض كما هو إحدى اللغتين.

وقوله: (وَفِي وَآوِ سَوَاتٍ) إشارةٌ إلى أنَّ الخلافَ الخاصَّ إنما وقعَ في الواو
دون الألف؛ لأنَّ الألفَ ممَّا وقع بعد همز ثابت، ففيه ثلاثة الأوجه المتقدمة في

= وانظر: التيسير ص ١٢٩.

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلى: ليخفَّ.

(٢) أي لغير ورش. وفي (ت): لغير ورش على الأصل.

(٣) الكهف ٥٩.

(٤) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٥) التكوير ٨.

قوله: (١)

..... فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَّى لِرِوْشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطَهُ قَوْمٌ

وإذا ضَمَّتِ الخِلافَ في واو (سَوَاتٍ) إلى هذا الخِلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيأنها أنَّ في الواو خلافاً، وهو وجود المد وعدمه، وإذا وجد فإمّا مُشَبَّعٌ وإمّا متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأمّا بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضربُ ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلَّ من يُتَقَنَّ ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة.

قوله: (وَفِي وَاوٍ) خبرٌ مقدّم، و(خِلافٌ) مبتدأ، وأعربه أبو عبد الله فاعلاً^(٢)، وليس مشهوراً، و(لِرِوْشٍ) صفةٌ لـ(خِلافٍ)، وأضاف ورشاً للقراء لما تقدّم في نحو: «كُوفِيهِمْ» و«بَصْرِيهِمْ»^(٣).

قوله: (وَعَنْ كُلِّ) متعلّقٌ بـ(اقصرُ)، و(الْمَوَّودَةُ) مفعولٌ مقدّم رفعت على الحكاية، و(مَوَّيلاً) عطفٌ على (الْمَوَّودَةُ)، ولا بُدَّ من حذف مضاف، أي اقصرُ واو ﴿الْمَوَّودَةُ﴾ الأولى، أو يكون التقدير: أوقع القصر في لفظ ﴿الْمَوَّودَةُ﴾.

(١) انظر: البيتين ١٧١، ١٧٢، ص ٦٤٥، ٦٤٦.

(٢) الحقيقة أن أبا عبد الله قد ذكر كلا الإعرابين، ونصّ عبارته: «و(خِلافٌ لِرِوْشِهِمْ) مبتدأ مؤخر، وخبره قبله، أو فاعل» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ ب.

(٣) انظر شرح البيت ٢٦ عند تعريف السمين لورش، ص ٩٨.

باب الهمزتين من كلمة

أي باب أحكام الهمزتين من كلمة، والهمز يُطلق على مصدرٍ هَمَزَتْ أَهْمَزُ، وعلى جمع هَمْزَة، كَتَمَر في تَمْرَة.

والهمز لغةٌ كالغَمَز والضغَط، وسُمِّيَ هذا الحرفُ بذلك لأنَّ الصوتَ بالنطق به يُغَمَز ويدْفَع بكلفةٍ تَحْصُل عند النطق به، ولهذا اعتُورَتْ^(١) عليها أنواعُ التسهيل من قَلْبٍ وحذفٍ ونَقْلِ وتسهيلٍ بَيْنَ بَيْنٍ.

والهمزُ أوَّلُ حروفِ المعجم^(٢)، ولم يُرسم له صورةٌ كما في حروفِ المعجم، بل استُغنيَ عن تصويره بصورةِ الألف؛ لأنها أكثرُ ما تُسهَّل بها، وقد قيل: إنَّ يحيى بن يَعْمَرَ^(٣) وضعَ لها صورةً وتبعه الناسُ على ذلك، وتلك الصورةُ صورةُ عَيْنٍ لطيفةٍ غيرِ مُعَرَّقة^(٤)، بل هي هكذا «ء»، وهي أثقلُ الحروفِ،

(١) نقل ابن منظور عن ابن الأعرابي قوله: «التَّعاوُرُ والاعتِوارُ: أن يكونَ هذا مكانَ هذا، وهذا مكانَ هذا» اهـ. لسان العرب ٦١٩/٤ (عور).

(٢) قال ابن جني: «اعلم أنَّ الألفَ التي في أوَّلِ حروفِ المعجم هي صورةُ الهمزة في الحقيقة» اهـ. انظر تَمَّةٌ كلامه في سرِّ صناعة الإعراب ١/ ٤١.

(٣) تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ٢٩، ص ١١٠.

(٤) أي عين غير كاملة، فيبقى منها رأسُها. وقوله: «معَرَّقة» مشتقٌّ من العَرَق، وهو كلُّ مضافٍ مصطفٍ، واحدته عَرَّقة. انظر: لسان العرب ١٠/ ٢٤٥.

ومخرجها أبعد المخارج، واللافظُ بها محققةٌ يُشبه المتهوِّعَ.^(١)

وقوله: (من كلمة) أي الهمزتين [أ/١٠٨] المعدودتين من كلمة، وبعضُ المصنِّفين يقول: في كلمة، وكلاهما حسنٌ، والتبعيضُ أظهر؛ لأنَّهما بعضُ الكلمة حقيقةً، بخلاف الظرفيةِ فإنَّه يلزمُ أن يكونَ بعضُ الشيء ظرفاً لنفسه، وهذا البحثُ أيضاً في قوله: «باب الهمزتين من كلمتين».

وقد تكلم القراءُ في أحكام الهمز من حيث هو، وحصروه في أبواب، إلا ما يأتي في سورة الرعد من اجتماع استفهامين، وإلّا ما يأتي في الزخرف وهو موضعان: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾^(٢) [١٩] ﴿أَلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [٥٨].

ووجهُ الحصرِ في خمسةِ الأبوابِ أنَّ الهمزةَ إمّا ألاَّ تُجامعَ مثلاً، ويُسمَّى الهمزُ المفردَ، وقد ذكره المصنِّفُ في ثلاثةِ أبوابٍ متتابعةٍ، وهي: بابُ الهمزِ المفردِ، بابُ نقل حركة الهمز، بابُ وقف حمزة وهشامٍ على الهمز. وإمّا أن تُجامعَ مثلاً، وذلك إمّا في كلمة وإمّا في كلمتين، فبدأ بالهمزتين من كلمة لوقوعهما في قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٣) الواقع بعد «باب المدِّ» الوارد في

(١) أي المتكلِّف القيء. انظر: اللسان (هوع).

(٢) قرأها نافعٌ بهمزتين، الثانيةُ مضمومةٌ مسهلةٌ بين الهمزة والواو. انظر: التيسير ص

١٩٦.

(٣) البقرة ٦ وغيرها.

قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾^(١) و﴿أُولَئِكَ﴾^(٢).

فإن قيل: كان ينبغي أن يقدم «باب نقل حركة الهمز» على ذلك؛
لسبقه في قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾؟

فالجواب ما تقدم في تأخير الهمز المفرد الساكن وإن كان سابقاً في قوله:
﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٣).

وكل كلمة فيها همزتان فأولاهما مفتوحة فقط، ولا تكون إلا للاستفهام
إلا لفظاً واحداً وهو ﴿أُتِمَّتْ﴾^(٤)، والثانية قد تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة
وسياتي جميع ذلك.

وتسمية مثل هذه كلمة مجاز؛ لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها كباء
الجر ولا مه، إلا أنها لما لم تستقل بنفسها جعلت بعض ما اتصلت به مجازاً،
وهذا أقرب من تسمية نحو: ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ و﴿جِبَاهُهُمْ﴾
و﴿وُجُوهُهُمْ﴾^(٥) كلمة.^(٦)

(١) البقرة ٤.

(٢) البقرة ٥ وغيرها.

(٣) البقرة ٣.

(٤) التوبة ١٢ وغيرها.

(٥) وهي على الترتيب: البقرة ٢٠٠، المدثر ٤٢، التوبة ٣٥، آل عمران ١٠٦ وغيرها.

(٦) انظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

والتسهيلُ المذكورُ إنما يَعْتَوِرُ عَلَى الثانيةِ دون الأولى لوجهين : أحدهما أن الثَّقَلَ متَحَقِّقٌ بالثانية . والثاني أن التسهيلَ يُقَرِّبُهَا مِنَ الساكن ، ولا يُبْتَدَأُ بِساكن .

واعترض على الناظم بأنه كان ينبغي أن يذكر في هذا الباب ما اجتمع فيه همزتان سكنت ثانيتهما ، وقد أخرج الكلام عليه وأدرجه في آخر « باب الهمز المفرد » فقال :^(١)

وإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزَمَ كَادَمٌ أَوْ هَلَا

فذكره هذا الحكم في هذه الكلمة - في هذا الباب - عند ذكره لفظ ﴿ أَئِمَّةٌ ﴾ أولى من ذكره إياه في الهمز المفرد ؛ لدخوله في الهمزتين من كلمة ، لأن الكلمة مبنية على تلك الزنة بالهمزتين معاً ، وسيأتي له هناك اعتذار إن شاء الله تعالى .^(٢)

١٨٣ - وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

(تسهيل) مصدر : سهّل يُسهّل ، أي خفّف ، وسهّل الأمر يُسهّلُ سهولةً ، وسهّلته أنا تسهيلاتاً : إذا خفّفته .^(٣)

وسُمِّيَ ما يفعله أهلُ اللسان بالهمزة - من الأنواع الآتي ذكرها - تسهيلاتاً لوجود الخِفَّةِ في ذلك ، وذلك لأن الهمزة - كما تقدّم^(٤) - حرفٌ جَلْدٌ على

(١) البيت ٢٢٥ .

(٢) انظر شرح البيت ٢٢٥ ، ص ٨٧٨ .

(٣) انظر اللسان ٣٤٩/١١ (سهل) .

(٤) انظر شرح البيت ١٦٨ ، ص ٦٣١ .

اللسان [١٠٨/ب] في النطق به مشقّةٌ لُبْعِدٍ مخرجه، ولأنّه كالسَّعْلَةِ والناطقُ به كالمتهوِّع، ولأنّ فيه نبرةً ليست في غيره، فتوصّل إلى خِفّة النطق به بالتسهيل المذكور كما تُسهّل الطريق^(١) الشاقّة.

ثمّ التسهيل لغةٌ يُطلَق على جميع أنواع تسهيل الهمز من إبدالٍ وحذفٍ ونقلٍ وبينَ يَينَ لوجود المعنى فيه، إلّا أنّه غلب في عُرْف القراء على النوع الآخر وهو بينَ يَينَ، أي تُجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، كإخراجك الهمزة الثانية من ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾^(٢) بين الهمزة والواو، ومن ﴿أَثَمَّة﴾^(٣) بينها وبين الياء، ومن ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٤) بينها وبين الألف، وهذا هو بينَ يَينَ المشهور، ولهم بينَ يَينَ غير مشهور، وهو أن تُجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وأنواع التسهيل كلّها ستأتي في «باب وقف حمزة» إن شاء الله تعالى، وسيفسّر الناظم - رحمه الله - التسهيل في اصطلاح القراء بقوله: ^(٥)
..... وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا

وهذا الباب والذي بعده معقودان للتسهيل العرفي عند القراء، وقد يقع

(١) في (ت) و(م): الطرق.

(٢) آل عمران ١٥.

(٣) التوبة ١٢ وغيرها.

(٤) البقرة ٦، يس ١٠.

(٥) البيت ٢١٣ من باب الهمزتين من كلمتين.

لفظُ الإبدال فيهما كما ستقفُ عليه إن شاء الله تعالى .

وقد عرفتَ أنَّ أولى همزتي هذا الباب لا تكونُ إلَّا مفتوحةً، وأنَّها لا يدخلُها تسهيلٌ ألبتَّةً، إلَّا أن يكون قبلها ساكنٌ فتُنقلُ حركتها إليه عند من يرى ذلك، نحو: ﴿قُلْ أُوْنِبُّكُمْ﴾^(١)، ﴿قُلْ اِنَّكُمْ﴾^(٢)، ﴿قُلْ اَنْتُمْ وَاَعْلَمُ﴾^(٣)، وسيأتي ذكرُ هذا مستوفى إن شاء الله تعالى وبه الحَوْل .

وإنَّما يكون التسهيلُ^(٤) في الثانية لما تقدَّم من العلَّتَيْن، فلذلك أضاف الناظم التسهيلَ إلى أُخْرِيَهُمَا بقوله: (وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ)، و(أُخْرَى) بمعنى آخِرة، المقابلة لأولى^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرِلُهُمْ لِأَوَّلِهِمْ﴾^(٦) وليست التي للتفصيل تأنيثَ «آخر» بفتح الحاء، بل تأنيثُ «آخر» بكسرها، وبين أُخْرَى - بمعنى آخِرة - وأُخْرَى التي للتفصيل فروقٌ ذكرْتُها في غير هذا الكتاب، والله الحمد .^(٧)

(١) آل عمران ١٥ .

(٢) فصلت ٩ .

(٣) البقرة ١٤٠ .

(٤) سقط من (ت) و(م): التسهيل .

(٥) في (ص) و(م): لأوْلَةٍ .

(٦) الأعراف ٣٨ .

(٧) قال المصنِّفُ في كتابه الدرُّ المصنون (٥ / ٣١٥): «والفرقُ بين (أُخْرَى) بمعنى آخِرة و(أُخْرَى) تأنيث آخر - بزنة أَفْعَلٍ للتفضيل - أنَّ التي للتفضيل لا تدُلُّ على الانتهاء كما =

وقال أبو شامة: «والأصل أَنَّ (أُخْرَى) تأنيثُ (أَخَر) بفتح الخاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾^(١)، ثمَّ اسْتُعْمِلَتْ (أُخْرَى) بمعنى (آخِرَة) كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَيْتُمْ لِأَوْلِهِمْ﴾^(٢) ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لِأُخْرَيْتُمْ﴾^(٣) أي الفِرْقَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِلْفِرْقَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ، ومنه قولهم: جاء في أخريات الناس، أي في أواخرهم، ولا أفعله أُخْرَى الليالي، أي أبداً انتهى^(٤). وفيه نظر؛ إذ لا علاقة بينهما بالظاهر للاشتراك المعنوي، وهو وجود الفَوَاتِ الحاصل لِمَنْ تأخَّرَ عن الغير في فضيلةٍ أو في زمانٍ أو مكان.

وأخبر الناظم عَمَّنْ رَمَزَ له بكلمة (سَمَا) وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو أَنَّهُمْ سَهَّلُوا الهمزةَ الأخيرة إذا كانا في كلمة واحدة، أي تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ كما مرَّ تفسيرُهُ، وسواء كانت الثانية مفتوحة نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ أم مضمومة نحو: ﴿أَوْنَبَّيْتُكُمْ﴾ أم مكسورة نحو: ﴿أَنْتَكُمْ﴾.

ثمَّ أخبر عَمَّنْ رَمَزَ له باللام من (لِتَجْمَلَ) وهو هشامٌ أَنَّ عنه خلافاً في

= لا يَدُلُّ عليه مذكَّرها، ولذلك يُعْطَفُ أمثالها عليها في نوعٍ واحد، تقول: مررت بامرأةٍ وأُخْرَى وأُخْرَى، كما تقول: برجلٍ وآخرٍ وآخر، وهذه تدلُّ على الانتهاء كما يَدُلُّ عليه مذكَّرها، ولذلك لا يُعْطَفُ أمثالها عليها، ولأنَّ الأولى تُفيدُ إفادةً (غير)، وهذه لا تُفيدُ إفادةً (غير) « اهـ.

(١) طه ٣٧.

(٢) الأعراف ٣٩.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٤٨.

المفتوحة خاصةً: فروي عنه [١٠٩/أ] تسهيلها كثيراً، وتحقيقها كالباقين.

ثم أخبر في البيت الآتي عن ورش - وهو من جملة مدلول (سَمَا) - أنها تُبدَل عنه ألفاً محضة عند المصريين، ومسهلةً بينَ بَيْنَ أصله عند البغداديين ولم يكن له حاجةٌ بذكر التسهيل؛ لأنه أصله، وسيأتي بيانه عند شرح البيت الآتي.

وقوله: (لِتَجْمَلًا) أي ليحصل لها جمالٌ، وذلك باستعمال اللغتين.

والتحقيق لهشام ليس في «التيسير» فهو من زيادات القصيد، ولم يذكر له ابنا غلبون وصاحب «العنوان» و«المستنير»^(١) ومكي والمهدوي وابن شريح غير التسهيل كما في «التيسير»^(٢)، وذكر له التحقيق جماعة منهم: ابن مجاهد^(٣)

(١) صاحب كتاب العنوان هو الإمام أبوطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، تقدمت ترجمته في مقدمة باب الإدغام الكبير، ص ٣٨٤.

وصاحب المستنير هو الإمام أبوطاهر أحمد بن علي بن عبید الله بن سوار البغدادی. قرأ علي: ابن فارس الخياط وغيره. قرأ عليه: سبط الخياط وأبو الكرم الشهرزوري وغيرهما. ت ٤٩٦ هـ. (غاية ١/٨٦ - معرفة ١/٤٤٨).

(٢) انظر: التذكرة لطاهر بن غلبون ١/١١١، والعنوان ص ٤٤، والتبصرة لمكي ص ٢٧٦ والكافي لابن شريح ص ٢٢، والتيسير ص ٣٢، والذي في «المستنير» ١/٤٣٢ التسهيل لهشام من بعض طرقه، والتحقيق من بعضها الآخر، فالصواب عدّه مع مَنْ ذَكَرَ الوجهين لهشام. وأمّا كتاب «الإرشاد» لعبد المنعم بن غلبون و«الهداية» للمهدوي فمفقودان إلى الآن، وعزا ابن الجزري إليهما التسهيل كما نصّ عليه المصنّف هنا. انظر النشر ١/٣٦٣.

(٣) السبعة ص ١٣٧.

والنقاش^(١) وصاحب «الروضة»^(٢) وأبو معشر^(٣) وابن [أبي] مريم^(٤) والشيخ أبو محمد البغدادي^(٥)، وذكر الوجهين معاً الأهوازي^(٦) وابن الفحّام^(٧) وابن

(١) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد، أبو بكر النقاش الموصلي، نزيل بغداد، الإمام العلم، مقرئ، مفسر. أخذ القراءة عرضاً عن الأخفش القارئ وغيره. أخذ القراءة عنه عرضاً ابن مهران وغيره. ت ٣٨١ هـ. (غاية ١١٩/٢ - معرفة ٢٩٤/١)

(٢) الروضة لأبي علي المالك^(١) ٢٣١.

والمالك^(٢) هو الإمام المقرئ الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي. تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٦٢ ص ٦٠١.

(٣) الذي في «التلخيص» لأبي معشر (ص ١٧٠) أن هشاماً من طريق الحلواني يسهّل الثانية من المفتوحتين، ويحقّقها من طريق الداجوني عنه، فالصواب عدّه مع من ذكر الوجهين لهشام، والله أعلم.

(٤) نصر بن علي بن محمد، أبو عبد الله الشيرازي الفارسي، أستاذ عارف، مؤلف كتاب «الموضح» في وجوه القراءات وعللها. ت بعد ٥٦٥ هـ. (غاية ٣٢٧/٢).

(٥) أبو محمد البغدادي هو الإمام عبد الله بن علي بن أحمد، المعروف بسبط الخياط، أستاذ ثقة، شيخ الإقراء ببغداد. ت ٥٤١ هـ. (غاية ٤٣٤/١ - معرفة ٤٩٤/١).

والذي في كتابه: المبهج (ص ١٨٩) أن هشاماً من طريق الحلواني والأخفش يسهّل الثانية من المفتوحتين، ويحقّقها من باقي الطرّق عنه، فالصواب عدّه مع من ذكر الوجهين لهشام.

(٦) تقدّمت ترجمته ص ٣٢٢. وانظر الوجيز للأهوازي ٧٩/١ وما بعدها.

(٧) التجريد لابن الفحّام ص ١٧٣.

رضوان^(١) والحافظ أبو العلاء^(٢)، وسيأتي لهشام في المكسورة التسهيل في موضع واحد، وفي المضمومة في موضعين بخلاف عنه فيهما كما عنه خلاف في المفتوحة، فقد استوعبها بجميع أنواعها تسهياً، وقد فهمت أن الباقيين يحققونها ولا يعبأون باجتماع همزتين، وترى كثيراً من الناس يستسهل النطق بهمزتين محققتين ويستصعب تسهيل الثانية؛ وذلك لعسر معرفة إخراجها بينَ بينَ، حتى إنه قد ينطق بها هاءً، وستعرف قدر هذا في «باب وقف حمزة وهشام».

فصار أصول مدلول (سَمَا) على التسهيل، وغيرهم أصولهم على التحقيق إلا هشاماً فيما ذكر، فكل من خرج عن أصله ذكره الناظم رحمه الله تعالى.

قوله: (وتسهيل) مبتدأ، لما تخصص بالإضافة ساغ الابتداء به، وتقدم الكلام في (أخرى)، و(تسهيل) مصدر مضاف لمفعوله.

قوله: (بكلمة) يجوز أن يكون متعلقاً بـ (تسهيل) والباء ظرفية، أي تسهيل في كلمة، وأن يكون نعتاً له، أي وتسهيل واقع في كلمة، وأن يكون حالاً منه؛ لأنه تخصص بالإضافة، وأن يكون نعتاً لـ (أخرى)، أي كائنة بكلمة أو بهمزتين كما تقول: بيت رجل ذي علم مقصود، وأن يكون حالاً من (أخرى) لتخصيصها

(١) أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس، أبو الحسين الصيدلاني البغدادي، حاذق متقن، ألف كتاب «الواضح في القراءات العشر»، ت ٤٢٣ هـ. (غاية ١/ ٥٤).

(٢) غاية الاختصار ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

بالإضافة، وجازت من المضاف إليه لأنه مفعول المصدر، فهذه ستة أوجه،
أوجهها الرابع والخامس .

قوله : (سَمَا) أي ارتفع، وهو جملة في موضع الخبر، أي التسهيل ارتفع
شأنه وظهر أمره؛ لأنه لغة أكثر العرب، وأخف في النطق، واختاره أئمة اللغة
والنحويين؛ لأنهم إذا كانوا يستثقلون لفظ الهمزة المفردة فيخففونها بأنواع التسهيل
ويوجبون إبدالها ساكنة بعد أخرى، فما الظن باجتماع همزتين متحركتين في
كلمة واحدة .

والسُمُو: الارتفاع، وكلُّ ما عَلَاكَ فهو سماء .

قوله : (وَبِذَاتِ الْفَتْحِ) أي وبالهمزة الأخيرة ذات الفتح، فحذف الموصوفَ
وصفته الأولى وأبقى صفته الثانية، والجارُّ خبرٌ مقدَّم، و(خُلْفٌ) مبتدأ مؤخر،
أي خُلْفٌ في التسهيل والتحقيق .

قوله : (لِتَجْمَلًا) أي [١٠٩/ب] لتصير جميلةً، فالضميرُ الفاعل يجوز أن
يكون للهمزة، وأن يكون للكلمة؛ لأنَّ الجمالَ متى كان في الهمزة كان في
الكلمة التي هي فيها لأنها بعضها .

والجمالُ: الحُسْن، يقال منه : جُمِلَ يَجْمَلُ، بالضمِّ فيهما، أي صار جميلاً .

واللامُ قال أبو عبد الله : «للعاقبة»^(١) ولا حاجة إلى ذلك، بل هي على

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠ ب .

بابها من العليّة، أي أنّ الخُلفَ فيها علّته الجمال، والتقديرُ: استقرَّ خُلفُ بذات الفتح لتَجْمُلَ الهمزةُ أو كلمتها، فاللامُ متعلّقةٌ بما تعلّق به الجارُّ الواقعُ خبراً، أو بنفس الجارِّ، وذلك أنّه لمّا اختلف فيها فقرئتُ بالوجهين دلّ ذلك على صحّة كلٍّ منهما فحصلَ الجمالُ.

وقال أبو شامة: «أي وبالهمزة المفتوحة خُلفُ لهشام في التسهيل والتحقيق واللامُ في (لِتَجْمُلًا) رمزٌ لهشام، [والضمير فيها يرجع إلى الهمزة أو إلى الكلمة] ^(١) وهو متعلّقٌ بالتسهيل لأنّه مصدر، أي وسهّلتِ الهمزة الأخيرة لِتَجْمُلَ» انتهى ^(٢). فقوله: «وهو متعلّقٌ بالتسهيل» إمّا أن يريد التسهيل الملفوظ به، أو الذي قدره هو في قوله: «خُلفُ لهشام في التسهيل» أو التسهيل الذي يفسّره المعنى، فيكونُ تفسيرَ معنى لا إعرابٍ، فلا يجوزُ تعلُّقه بالأوّل لأنّه انتقل عنه إلى رمزٍ آخرٍ فصار منقطعاً عنه، ولا يجوزُ تعلُّقه بالثاني لأنّه يلزم منه إعمالُ المصدر محذوفاً، وهو ممنوعٌ عند البصريّين إذ هو بمنزلة حذف بعض الموصول ^(٣) والظاهرُ أنّه أراد هذا الثاني لقوله: «لأنّه مصدر» وإن أراد تفسيرَ المعنى فقريب.

ثمّ ذكرَ مذهبَ ورش فيها فقال:

(١) تكملة من إبراز المعاني ٣٤٩ / ١.

(٢) إبراز المعاني ٣٤٩ / ١.

(٣) ليس في باب المحذوفات حذفُ المصدر وبقاءُ عمله. انظر مغني اللبيب ص ٨١١

وما بعدها.

١٨٤ - وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لُورْشٍ وَفِي بَغْدَادٍ يَرَوْنَ مُسَهَّلًا

أمر بأن يقال : إن الهمزة المفتوحة تبدل ألفاً محضة لورش في رواية المصريين عنه ، وهذا مما خالف فيه أصله ، وقد أنكر بعض النحاة هذه القراءة وقال : لا يصح إبدال مثل هذه الهمزة ألفاً ؛ لأن قياسها التسهيل بين بين ، وقد أنحى الزمخشري على راوي ذلك وزعم أنه غلط لاجن^(١) ، ولا يلتفت إلى إنكار ذلك بعد ثبوته ، فقد حكي أنها لغة لبعض العرب ، وقيل : إنما أبدلها ألفاً محضة لأن بقاءها همزة ثقيل ، وتسهيلها بين بين عسر جداً ، فأبدلها بحرف يخف اللفظ به من غير عسر ، ولكنه على غير قياس .

وقال أبو عبدالله : « وإنما كان البدل على غير القياس لأن الأصل التسهيل بين بين ، وإنما يعدل عنه إلى غيره إذا تعذر ، وهو هنا غير متعذر ، فكان هو القياس ، وغيره ليس بقياس » انتهى^(٢) . وإنما يعدل عنه إذا تعذر ، يعني أنها تبدل عند سيويوه في صورتين : أن تفتح بعد مكسور نحو : فتة ، أو مضموم نحو : جؤن^(٣) فتبدل في الأول ياء ، وفي الثاني واو^(٤) ، وسبب ذلك أن المسهلة تقرب من الألف ، والألف لا تقع بعد كسرة ولا ضمة ، فكذا ما هو بمنزلتها ،

(١) انظر : الكشف ١ / ١٥٤ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠ / أ .

(٣) تحرفت في (ص) و(ت) إلى : مرجؤن .

(٤) انظر كتاب سيويوه ٣ / ٥٤٣ .

فلَمَّا تَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ - لِمَا ذَكَرْنَاهُ - أُبْدِلَتْ بِحَرْفٍ يُجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا [أ/١١٠]
لِتَعَذَّرَ إِبْدَالُهَا حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَتَهَا، فِهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأِنَّمَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى
غَيْرِهِ إِذَا تَعَذَّرَ» وَهَذَا عِقْدٌ مِنْ عَقُودِ التَّصْرِيفِ سَيَمُرُّ بِكَ بِأَوْضَحَ مِنْ هَذَا - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «بَابِ وَقْفِ حَمْزَةٍ».

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنِ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّهُمْ رَوَوْهَا لَهُ مَسْهَلَةً بَيْنَ بَيْنَ عَلَى أَصْلِهِ، وَإِنَّمَا
أَعَادَ التَّسْهِيلَ - وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ تَرْجُمَةِ (سَمَا) الَّذِينَ يَسْهَلُونَ الْهَمْزَةَ
مُطْلَقًا - لِيُعَرَفَ مَنْ رَوَى عَنْهُ الْإِبْدَالَ وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَصْلَهُ وَهُوَ التَّسْهِيلُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا جَرَى فِي الْهَمْزَاتِ كُلِّهَا عَلَى ذَلِكَ فَأُبْدَلَهَا بِحَرْفٍ يُجَانِسُ
حَرَكَتَهَا، فَيُبْدَلُهَا فِي ﴿أَوْنُبُّكُمْ﴾ وَآوَا، وَفِي ﴿أَيْنَكَ﴾ يَاءً، كَمَا أُبْدَلُهَا فِي
﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١) أَلْفًا، وَلِمَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْدَالِهِ إِيَّاهَا إِلَى
شَيْءٍ خَفِيفٍ إِبْدَالُهَا إِلَى شَيْءٍ ثَقِيلٍ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ تَفْسِيرُ التَّسْهِيلِ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِأَنَّهُ: أَنْ تُزَالَ نَبْرَتُهَا
وَتَقَرَّبَ مِنَ الْأَلْفِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: فَتَصِيرُ كَالْمَدَّةِ، وَعَبَّرَ
بَعْضُهُمْ عَنْهَا بِالْمَدَّةِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْمَدَّةِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَحَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالْفِ خَالِصَةً»،
قَالَ: «وَلَمْ يَعْنِ أَحَدٌ بِذَلِكَ الْبَدَلِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهَا بِذَلِكَ حَيْثُ أُضْعِفَ الصَّوْتُ

(١) الأمثلة على الترتيب: آل عمران ١٥، يوسف ٩٠، البقرة ٦ وغيرها.

بها فصارت كالمدة، وربّما قرّب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء^(١).
واعلم أنّه إذا وقع بعد الهمزة الثانية ساكنٌ نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢)، فإن
أبدلها ألفاً فلا بُدَّ من مدٍّ لأجل الساكن، وإن سهلها فهل يحتاج إلى مدٍّ؟
خلاف: منهم من قال: لا حاجة إلى المدِّ لأنَّ المسهّلة بمنزلة المحقّقة، ومنهم من
قال: لا بُدَّ من المدِّ لأنَّ المسهّلة قريبة من الساكنة، ولذلك لا تُسهّل ابتداءً كما
تقدّم، وكلُّ ما في القرآن من ذلك بعد الهمزة ساكنٌ إلا موضعين: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا
عَجُوزٌ﴾^(٣) ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(٤).

قوله: (ألفاً) مفعولٌ مقدّم لـ (تبدّلت)، والضمير للهمزة، و(عن أهل)
متعلّق بتبدّلت عنهم، أي في روايتهم، ويجوز تعلّقها بـ (قل) على معنى: انقل
عن أهل مصر تبدّلها^(٥) ألفاً في قولك، و(تبدّلت) على التقديرين منصوبٌ
المحلّ بـ (قل) أي قل هذا اللفظ، و(لورش) متعلّق أيضاً إمّا بـ (قل) أي انقله
له، وإمّا بـ (تبدّلت).

قوله: (وفي بغداد) متعلّق بـ (يروي)، ومرفوعه ضميرها عائذ على

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ب.

(٢) البقرة ٦، يس ١٠.

(٣) هود ٧٢.

(٤) الملك ١٦.

(٥) في (ت) و(م): تبديلها.

الهمزة المفتوحة، وإنَّما ذَكَرَ ضميرَها حَمَلًا على تأويل : يُروى ذلك، والمرادُ به الهمزة، وإنَّما فعل ذلك لأجل قوله : (مُسَهَّلًا) فَإِنَّهُ مضطرٌّ لتذكيره لأجل القافية، قال معناه أبو شامة ^(١)، ولا حاجة إلى ذلك، بل لو قيل : إِنَّهُ أنَّثها في قوله : (تَبَدَّلَتْ) باعتبار الكلمة، وذَكَرَها في قوله : (مُسَهَّلًا) باعتبار اللفظ، لكان حَسَنًا، وعلى هذا لو قُرئ : (تُرَوَّى) بالتاء من فوق باعتبار الكلمة، و(مُسَهَّلًا) باعتبار اللفظ [لَصَحَّ] ^(٢) وهذا ظاهر.

١٨٥ - وَحَقَّقَهَا فِي فَصَّلَتْ صُحْبَةً أَعَّ جَمِيٍّ وَالْأُولَى أَسْقَطْنَ لِتَسْهَلَا
رجع المصنّف إلى التأنيث في قوله : (وَحَقَّقَهَا) - يعني الهمزة - بعد ما ذَكَرَ ضميرَها [١١٠/ب] في قوله : (يُرَوَّى مُسَهَّلًا)، وقصد الناظم من هنا أن يذكر مَنْ خَرَجَ عن أصله من أهل التحقيق أو خلافاً، منه الخلاف السابق، وهي تسعة مواضع، وقد زاد بعضهم عليها، ولا يُتَوَهَّمُ أَنَّ صاحب «اليسير» أهمل ذكرَها لأنه ذَكَرَها في سورَها مفرقةً :

الأوَّلُ منها : قوله تعالى في فَصَّلَتْ [٤٤] : ﴿أَعْجَمِيٍّ وَعَرَبِيٍّ﴾ فأخبر الناظم عَمَّنْ رَمَزَ له بكلمة (صُحْبَةً) وهُمُ الأخوان ^(٣) وأبو بكر أَنَّهُم حَقَّقُوا

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٠.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

(٣) هما حمزة والكسائي.

الهمزة الثانية وفُهم منه أن الباقيين يُسهّلونها، فقد وافق مدلول (سَمًا) في هذه الهمزة حفصٌ وابنُ ذكوان، وخالفَا أصلهما لأنَّهما من أهل التحقيق.

وأما هشامٌ فإنَّه يقرؤها بهمزة واحدة، وقد أشار إليه بقوله: (وَأَوَّلَى
أَسْقَطْنَ لِتَسْهَلَا)، فلامٌ (لِتَسْهَلَا) رمزٌ لهشام.

ووجه الاستفهام أنه استفهام انكار، والمعنى: أقرآنُ أعجميٌّ ورسولٌ
عربيٌّ؟! أو: قرآنُ أعجميٌّ ومُرسلٌ إليه عربيٌّ؟! لأنَّ الكفار كانوا يتعنَّتون
ويقولون: هَلَّا أنزل القرآنُ بلسان العجم كما نزل بلسان العرب؟ فقال
تعالى: لو أجبناهم إلى طلبهم وأنزلنا بلسان العجم لتعنَّتوا وقالوا: كيف يكون
القرآنُ أعجمياً والمنزَّلُ إليه المرسلُ به عربياً؟ وكيف يكون القرآنُ أعجمياً
والمرسلُ إليه عربياً فلا يفهمه؟

وأما قراءة هشام فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أصلها الاستفهام بالمعنى المتقدم، وإنَّما سقط لفظها
للدلالة الحالية عليه، فيتحدُّ حينئذٍ معنى القراءتين.

والثاني: أنه خبرٌ على أصله، ويكون المعنى: هَلَّا فُصِّلَتْ آياته فكان بعضها
أعجمياً وبعضها عربياً؟ والمعنى أنَّهم لشدة تعنُّتهم لو جاءتهم آياتُ الله تعالى
على كلِّ طريقٍ لفتحوا اللِّغَتَيْنِ أبواباً، وقيل المعنى: هو أعجميٌّ والرسولُ عربيٌّ.

والحجَّة لابن ذكوان وحفصٍ اتِّباعُ الأثر، ولأنَّه جمعٌ بين اللغتين.

قوله: (وَحَقَّقَهَا) قد تقدّم أن الضمير للهمزة الثانية، و(صُحِبَتْ) فاعله، و(فِي فُصِّلَتْ) متعلّق بـ(حَقَّقَهَا) والتقدير: في كلمة فُصِّلَتْ، أو في حرف فُصِّلَتْ، ولو لم يُقدَّر هذا المضاف لكان جائزاً؛ لأنَّ التحقيق وقع في فُصِّلَتْ أي في السورة المسماة بفُصِّلَتْ.

قوله: (ءَأَعْجَمِي) يجوز أن يكون بدلاً من (فُصِّلَتْ) بدل بعضٍ من كلّ إن لم نُقدِّر مضافاً، وكلّ من كلّ إن قدّرنا مضافاً كما تقدّم، وعلى هذا فيكون قد فصل بين البديل والمبدل منه بالفاعل، وأن يكون خبر مبتدأٍ مضمّر، أي هو أعجميٌّ، وأن يكون مفعولاً بـ«أعني»، وحكاة.

قوله: (وَالأُولَى أَسْقِطَنَّ): (الأُولَى) مفعولٌ مقدّم لـ(أَسْقِطَنَّ) ويُقرأ: (الأُولَى) بنقل حركة الهمزة إلى اللام ليصحّ الوزن.

قوله: (لِتَسْهَلَا) متعلّق بـ(أَسْقِطَنَّ) ويُقرأ: (لِتَسْهَلَا) بالتاء من فوق وبالياء من تحت: فالأوّلُ يَحْتَمَلُ أن تكون التاء للخطاب، أي لتركّب الطريق السهل، وأن تكون للتأنيث، أي لتسهيل الكلمة. والثاني: على معنى: ليسهل اللفظ.

وفي قوله [١١١/أ]: (وَالأُولَى أَسْقِطَنَّ) إشارة إلى أن الوجه عند الناظم أن تكون قراءة هشام موافقة لقراءة العامة في المعنى، غاية ما في الباب أنها حُذفت تخفيفاً، وجوز أبو عبد الله في (الأُولَى) أن يكون مبتدأً، على حدّ قوله: ^(١)

(١) الرجز لأبي النجم، وهو من مشهور الشواهد النحويّة، وقبله: =

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

قال: «الأوَّلُ أَوْلَى»^(١). قلتُ: إنَّما قيل به في البيت لضرورة رواية (كُلُّهُ) بالرفع، وأمَّا (الأوَّلَى) فلم يظهر فيها إعرابٌ فيُدعى فيها ذلك الوجهُ الضعيف.

والألفُ في (لَتَسْهَلَا) على كلتا الروایتين للإطلاق.

١٨٦ - وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شُفَعَتْ بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا

أخبر عمن رمز له بالكاف والبدال المهملة من (كَمَا دَامَتْ) وهما: ابنُ عامر وابنُ كثير أنهما قرآ قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾^(٢) بهمزتين، فتعينَ غيرهما القراءةُ بهمزة واحدة، وابنُ كثير وابنُ عامر على أصلهما: فابنُ كثير يسهِّل الثانية من غير خلاف، وهشامٌ عنه الوجهان المتقدمان، وعن ابن ذكوان تحقيقها فقط.

= قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي

وهو في ديوانه ص ١٣٢، والكتاب ١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، ومعاني الأخفش ٢/ ٤٦٣، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٥٠٤، والخصائص ١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١، وابن يعيش ٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٢، ٣٧٠، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩، ٣/ ٢٠، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٤/ ٢٩٥.

والشاهد فيه رفع «كُلُّهُ» على الابتداء.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ ب.

(٢) الأحقاف ٢٠.

وقال أبو شامة : « ولم أرَ مَنْ ذَكَرَ لهشامَ التحقيقَ هنا ، فإن كان فالدُّ معه ، ولكن ليس هذا ممَّا يُؤخذُ قياساً ، ألا ترى أنَّ ابنَ عامرٍ بكماله شَفَّعَ في (نون) مع التسهيل كما يأتي ، وظاهرُ كلام الشاطبي أنَّ وجهَ التحقيق لهشام يجري هنا ؛ لإطلاقه القولَ في ذلك وإجماله ، مع أنَّه بيَّن الذي في سورة (ن) « انتهى .^(١) »
وأما المدَّبين الهمزتين فسيأتي حكمه .

ووجهُ الاستفهام أنَّه أنكرَ عليهم إذهابهم ما استمتعوا به ، ووجهُ إسقاط الهمزة : إمَّا الخبرُ المحض ، وإمَّا الاستفهامُ بالمعنى المتقدم ، وإنَّما حُذفتُ أداته تخفيفاً لدلالة الحال عليها .

قوله : (وَهَمْزَةٌ) مبتدأ ، و (أَذْهَبْتُمْ) في محلِّ خفضٍ بالإضافة ، و (شَفَّعْتُ) خبره .

قوله : (فِي الْأَحْقَافِ) يجوز أن يكون متعلقاً بـ (شَفَّعْتُ) .

قوله : (كَمَا دَامَتْ) الكافُ في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف ، أي تشفيحاً دائماً كدوام همزةٍ أَذْهَبْتُمْ .

وقال أبو عبد الله : « (كَمَا) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ معمولٍ لنعتٍ مصدرٍ (شَفَّعْتُ) والتقديرُ : شَفَّعْتُ تشفيحاً دائماً دواماً كدوامها ، فحُذفتُ هذه

الأسماءُ واحداً بعد واحدٍ إلى أن بقيَ اللفظُ على ما هو عليه الآن»^(١). ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله، بل تُجعلُ الكافُ نعتاً لنفسٍ تشفيعاً، والمعنى : تشفيعاً ثابتاً في الصحة كثبات همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ التي لا بُدَّ منها، أي هُما في الصحة سواءً.

و«دَامَ» هنا تامةٌ؛ لأنها بمعنى : بَقِيَتْ وَثَبَّتْ، ولا جائز أن تكون الناقصة لأن شرطها أن تكون «ما» قبلها ظرفيةً، وهنا لا يظهر فيها معنى الظرف، وقيل : المعنى أن ثبات التشفيع في قراءة ابن كثير وابن عامر كثبات ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ لا تبرحُ ولا تذهب، أو شُفِّعَتْ بأخرى دائمة كدوامها، فيكون كدوامها [١١١/ب] نعتاً لمصدرٍ معمولٍ لدائمة، أي بأخرى دائمة دواماً كدوامها، وقيل : المعنى كما دامت كذلك مشفَّعةٌ بهمزة التوبيخ مواصلةً لها في مواضع كثيرة نحو : ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾^(٢)، ويؤيده في آخر السورة قوله : ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾^(٣) ولا يمتنع الاستفهام بطريق التوبيخ عما وجد، وكان كقوله تعالى : ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٤) ﴿أَكْذَبْتُمْ بِمَا يَتِي﴾^(٥).

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧١/أ.

(٢) المجادلة ١٣.

(٣) الأحقاف ٣٤.

(٤) آل عمران ١٠٦.

(٥) النمل ٨٤.

قوله : (وَصَالًا مُوَصَّلًا) نعتان أيضاً لمصدر (شُقِّعَتْ)، أي : تشفيحاً ذا وصالٍ موَصَّلًا، يعني أنه يُوصلُ الحُسنة ولا يُهجر، منقولاً يُوصِلُهُ بعضُ المشايخ إلى بعض، فلا يبرحُ مُوَصَّلًا لَخَلْفٍ بعد سَلَفٍ.

١٨٧- وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَّعَ حَمَزَةً وَشُعْبَةً أَيْضًا وَالِدَمْشَقِي مُسَهَّلًا

هذا هو الموضع الثالث من المواضع التسعة، أخبر الناظم عن حمزة وأبي بكر وابن عامر أنهم شَفَّعُوا همزة ﴿أَنْ﴾ من قوله تعالى في (ن) [١٤]: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ وهم على أصولهم من التحقيق.

وأخبر هنا عن ابن عامر بكمالهِ أنه يسهِّلُ الهمزة الثانية، فخرج كلُّ من ابن ذكوان وهشام عن أصلهِ؛ فإنَّ من قاعدته تحقيق الثانية فسهِّلَ هذه، وأمَّا هشامُ فإنَّ أصله أن يكون عنه خلافٌ في مثل هذه الهمزة، وهُنا جزمَ بالتسهيل.

والوجهُ في الاستفهام هنا أنه استفهامٌ إنكار، أي لَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ تطيعُهُ؟! فعلى هذا يكون معترضاً بين الصفتين، وقيل : هو متعلِّقٌ بمقدَّر مدلولٍ عليه بما بعده، والتقديرُ : أَلَا أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ يكفر؟! ولا اعتراض لأنَّ الجملتين مستأنفتان، ولا يعملُ فيه : ﴿قَالَ أَسْطِيرُ﴾^(١) لأنَّ ما بعد «إِذَا» لا يعملُ فيما قبلها.

ووجهُ قراءة الباقي أنَّه تعليلٌ للنهي، أي لا تُطعْ لِأَنْ كَانَ، ثمَّ وصفه

بقوله : ﴿ إِذَا تَتَلَّى ﴾ ^(١).

قوله : (وَفِي نُونٍ) متعلقٌ بـ (شَفَّعَ)، و (فِي أَنْ كَانَ) بدلٌ من (نُونٍ) بإعادة العامل، وتقدم معنى التشفيح، فإن قدرت مضافاً، أي وفي حرف نون أو في كلمة نون في ﴿ أَنْ ﴾ كان بدل كل من كل، وإن لم يُقدَّر كان بدل بعض من كل، وقد تقدم توجيه عدم تقدير المضاف.

قوله : (أَيْضاً) مصدرٌ : أَضَى يَضِيضُ، أي رجع، وهو في موضع الحال، أي وشعبة حال كونه راجعاً، و (الدَّمَشَقِي) عطفه على ما تقدم، خفف ياءه ضرورةً تُقدَّر فيها الضمة كالمنقوص، و (مُسَهَّلًا) حالٌ من (الدَّمَشَقِي)، أي : شفعها مُسهلاً لها، وأما المد الذي بين الهمزتين فسيأتي. ^(٢)

١٨٨ - وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفَّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلَا
أخبر عن ابن كثير أنه يشفع الهمزة من قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ ^(٣) وأدى ذلك إلى أنه يسهلها على أصله، وفهم منه أن الباقي لم يشفعوا بل قرأوا بهمزة واحدة.

ووجه قراءة ابن كثير يحتاج إلى فضل نظر، فقليل : الهمزة للإنكار،

(١) القلم ١٥.

(٢) ص ٧٦٥، عند قول الناظم في البيت ١٩٦ :

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

(٣) آل عمران ٧٣.

والخطابُ بعد ذلك يَحْتَمِلُ أن يكون من أحبار اليهود لعامَّتِهِمْ كما [١١٢/أ] في أوَّل الآية، وأن يكون أمراً منه تعالى لنبِيِّه عليه السلام أن يُخاطِبَ به الأَحبار ومحلُّ (أَنْ يُؤْتَى) رفعٌ أو نصب، وفي هذا المكان أبحاثٌ حسنة ذكرْتُها محرَّرةً في «الدَّرِّ المصون» فلتَطْلُبْ هناك. ^(١)

ووجهُ مَنْ قرأه بهمزة واحدة أنه جعل ذلك على الخبر، والتقديرُ: لِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ .

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ) متعلِّقٌ بِ(يُشْفَعُ) وكذا (عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ)، و(أَنْ يُؤْتَى) قائمٌ مقامُ الفاعل، ويجوز أن يكون (فِي آلِ عِمْرَانَ) حالاً من (أَنْ يُؤْتَى)، أي يُشْفَعُ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ كائناً في آل عمران .

قوله: (إِلَى مَا تَسَهَّلَا) متعلِّقٌ بِ(يُشْفَعُ) أيضاً، أي يُشْفَعُ همزة هذا اللفظ إلى تسهيله، أي كان غاية ذلك تسهيلَ الهمزة الثانية، ف(مَا) مصدرية، ولو أتى بـ«أَنْ» موضعَ (مَا) لكان أوضح، وقيل: (إِلَى مَا تَسَهَّلَا) متعلِّقٌ بمحذوف، وهو حالٌ من (أَنْ يُؤْتَى)، و(مَا) بمعنى الذي، أي يُشْفَعُ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ مضافاً أو مضموماً إلى الذي يُسَهَّلُ في مذهبه، وكان الترتيبُ أن يُقدِّمَ هذا الحرفَ على حرفِ فَصَّلْتُ وما بعدها؛ لأنَّ هذه في آل عمران - وهي بعد البقرة - وإنَّما فَعَلَ ذلك لأنَّ الاختلافَ - لَمَّا كان فيما قدَّمه عليها أوسعَ من الاختلاف فيها - سَوَّغَ تقديمَه اهتماماً بذلك، وصاحبُ «التيسير» يُعبِّرُ عن مذهب مَنْ سهَّلَ بهمزةٍ

(١) انظر: الدَّرِّ المصون ٣/ ٢٥٢ .

ومدة. (١)

١٨٩ - وَطَهَ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا بِهَا ءَأَمَنْتُمُو لِلْكُلِّ ثَالِثًا أَبَدَلَا

أخبر أن ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في طه [٧١] والأعراف [١٢٣] وفي الشعراء [٤٩] أبدل ثالثها لجميع القراء، وثالثها كان همزة فأبدلت ألفاً، وأصلُ أَمَنْتُمْ: أَمَنْتُمْ بثلاث همزات: الأولى همزة الاستفهام للإنكار، الثانية همزة «أَفْعَل» الزائدة، الثالثة فاء الكلمة، فوجب إبدال الثالثة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة.

واعلم أن هذه الكلمة اشتملت على ثلاث همزات: أولها محققة بلا خلاف؛ لما تقدم من أن التسهيل يُقربها من الساكنة، والآخرى (٢) مبدلة ألفاً بلا خلاف، وفي الثانية (٣) خلاف، فنبه المصنّف على الحكم الثاني في هذا البيت، وعلى الثالث في البيت الآتي، وأما الأول فلم ينبّه عليه لظهوره.

قال أبو شامة: «فعلى قراءة من سهل يكون قد اجتمع همزتان مخففتان ليس بينهما حاجز، وقد جرى بمجلس أبي محمد مكي ذكر اجتماع همزتين مخففتين في القرآن ليس بينهما حاجز في قراءة ورش، فأجاب بأربعة أوجه (٤):

(١) ذكر ذلك (ص ١٩٣) عند الكلام على حكم الهمز من قوله تعالى: ﴿ءَأَعَجَبِي﴾ في سورة فصلت.

(٢) أي الأخيرة.

(٣) تصحفت في (ص) إلى: الثالثة.

(٤) في إبراز المعاني المطبوع ١/٣٥٦: أجوبة.

اثنان منها نُقلت حركة الهمزة الأولى إلى ساكن قبلها والثانية مبدلة أو مسهلة
 بَيْنَ بَيْنَ نحو: ﴿قُلْ أَوْنَبِّئُكُمْ﴾^(١) ﴿مَنْ آمَنَ﴾^(٢)، والثالث منها: الأولى بَيْنَ
 بَيْنَ والثانية مبدلة، وهو في ﴿ءَأْأَمْتُمْ﴾^(٣) ﴿ءَأْأَلِهْتُنَا خَيْرٌ﴾^(٤)، والرابع نحو:
 ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾^(٥) و﴿هَؤُلَاءِ إِلَهَةٌ﴾^(٦) الأولى من ﴿آيَةً﴾ و﴿إِلَهَةٌ﴾
 مبدلة ياءً وبعدها ألف مبدلة من همزة «انتهى»^(٧).

قلت: ولا أدري ما فائدة قوله: «ليس بينهما حاجز في قراءة ورش» لأنَّ
 ورشاً ليس من [١١٢/ب] أصله المد بين الهمزتين كما ستعرفه، ثمَّ من المواضع
 التي أجاب بها مكِّي ﴿ءَأْأَمْتُمْ﴾ و﴿ءَأْأَلِهْتُنَا﴾ ولا مد في ذلك عند أحدٍ كما
 ستعرفه.

قوله: (وَطه) مبتدأ، و(بها) خبره، و(ءَأْأَمْتُمْ) فاعل به، أي و«طه»
 استقرَّ بها لفظُ ﴿ءَأْأَمْتُمْ﴾، ويجوز أن يكون (بها) خبراً مقدماً، و(ءَأْأَمْتُمْ)

(١) آل عمران ١٥. وجاء هذا المثال في إبراز المعاني المطبوع ٣٥٦/١: ﴿قُلْ أَنْتُمْ﴾.

(٢) البقرة ١٢٦ وغيرها.

(٣) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٤) الزخرف ٥٨.

(٥) الشعراء ٤. ويقرؤها ورش: مِنْ السَّمَاءِ يَآيَةَ.

(٦) الأنبياء ٩٩. ويقرؤها ورش: هَؤُلَاءِ يَإِلَهَةً.

(٧) إبراز المعاني ٣٥٦/١.

مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول، و(لِلْكَلِّ) متعلّق بمقدّر، و(أَبْدِلَ)، و(أَبْدِلَ) مسندٌ لمضافٍ لـ (ءَأْمَنْتُمْ)، و(ثَالِثًا)^(١) حالٌ من ذلك المضاف المقدّر، والتقدير: و«طه» بها ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ أُوْدِلَ همزُهُ ثَالِثًا لِلْكَلِّ، والجملة من (أَبْدِلَ) لا محلّ لها؛ لأنّها بيانٌ لحكم هذا اللفظ، وضعّف أبو شامة كونَ (ثَالِثًا) حالاً، أي أُوْدِلَ همزُهُ حالَ كونه ثَالِثًا، قال: «ولا دليلَ على هذا، بل الضميرُ في (أَبْدِلَ) يعودُ على المذكور وهو (ءَأْمَنْتُمْ)». ^(٢)

قوله: (وَفِي الْأَعْرَافِ) متعلّق بمقدّر، أي وفعل ذلك في الأعراف، وهذه الجملة حينئذٍ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، ويجوز أن يكون (ءَأْمَنْتُمْ) مبتدأً ثانياً، و(أَبْدِلَ) خبره، و(ثَالِثًا) تمييز، أي أُوْدِلَ ثَالِثُهُ، وفي جواز تقديم التمييز على عامله المتصرفٍ خلافٌ: منعه سيبويه، والصحيح جوازه ^(٣)، ومنه: ^(٤)

(١) تصحّفت في (ص) و(م) إلى: وبالياء.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) قال ابن مالك: «أَجْمَعَ النَحْوِيُّونَ عَلَى مَنَعِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، فَإِنْ كَانَ إِيَّاهُ نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، ففیه خلاف، والمنعُ مذهبُ سيبويه، والجوازُ مذهبُ الكسائيِّ والمازنيِّ والمبرد، وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرفٍ، ولِصِحَّةِ ورودِ ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح» اهـ. شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وانظر كتاب سيبويه ١/ ٢٠٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمُخَبِّلِ السعديّ في ديوانه ص ٢٩٠، وصدّره:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا =

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ولو قال: «ثَالِثُهُ أَبَدِلَا» لَخَلَصَ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ وَظَهَرَ مُرَادُهُ، وَلَكِنْ فِيهِ وَصْلٌ
همزة القطع، قاله أبو شامة. (١)

قلت: وارتكابُ تقديم التمييزِ أولى من ارتكابِ وصلِ همزة القطع؛ لأنَّ
وصلَ همزة القطع متَّفَقٌ عَلَى امتناعه في غير ضرورة، وتقديمُ التمييزِ مُخْتَلَفٌ
فيه في غير الضرورة، والصحيحُ جَوَازُهُ لِمَا تَقَدَّمَ. ثُمَّ قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَمِثْلُ
ذَلِكَ فِي التَّمْيِيزِ قَوْلُكَ: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ظَهْرًا؛ لِأَنَّ الظَّهَرَ بَعْضُهُ، وَكَذَلِكَ ثَالِثُ
حُرُوفِ ﴿ءَأْأَمَنْتُمْ﴾ بَعْضُهَا». (٢)

قلت: جعلُ «ظَهْرًا» تمييزاً ضعيفاً؛ لِأَنَّ المعروفَ في إعرابه بدلٌ بعضٍ
من كلٍّ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (ثَالِثًا) هُنَا بَدَلٌ مِنْ (ءَأْأَمَنْتُمْ) لِأَنَّهُ مَنَعُوتٌ،
وَلَوْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ لَرُفِعَ، وَعَلَى هَذَا لَوْ قُرِئَ مَرْفُوعاً عَلَى الْبَدَلِ لَجَازَ، إِلَّا أَنْ فِيهِ
ضَعْفٌ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، وَهُوَ الْخُلُوءُ مِنَ الضَّمِيرِ، وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ مُقَدَّرٌ

= وهو في إعراب القرآن للنحاس ٩٣/١، وفي الخصائص ٣٨٤/٢ وابن يعيش ٧٤/٢
بلفظ: وَمَا كَادَ، وفي الأصول ٢٢٤/١ والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١ والإنصاف ٨٢٨/٢
بلفظ: أَتَهَجَّرُ سَلَمَى، وأمالي ابن السجري ٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢
واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٥٧٥/٣.

والشاهد فيه تقديم التمييز وهو «نَفْسًا» على عامله المتصرف وهو: تَطِيبُ.

(١) إبراز المعاني ٣٥٥/١.

(٢) إبراز المعاني ٣٥٥/١.

أي ثالثه منه، وقيل: إنَّ (طه) مبتدأ، و(الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا) عطفٌ على (طه) وذلك على زيادة (في)، و(بِهَا) أي بالسُّورِ الثلاث لفظٌ ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ فيكون (بِهَا) خبراً عن الثلاث، و(ءَأَمَنْتُمْ) فاعلٌ، أو يكون (بِهَا) خبراً مقدماً، و(ءَأَمَنْتُمْ) مبتدأ، والجملة خبرُ الأوَّل، وقد نصَّ أبو شامة على جواز ذلك، أي زيادة (في) ^(١)، وهذا باطل؛ لأنَّه لم يُعْهَدْ زيادة «في» أَلْبَتَّةَ ^(٢) وإنْ عُهِدَتْ زيادةُ غيرها من حرف الجرِّ في مواضعٍ مخصوصةٍ حصرَها النحويُّون ^(٣) وعجبتُ منه كيف ارتكَبَ مثلَ هذا لا سيَّما من غير ضرورة داعيةٍ إليه؟!

وقصرَ (الشُّعْرَا) ضرورةً، ويقرأ البيت: (ءَأَمَنْتُمْ) بضمِّ الميم، وينقل حركة [١١٣/أ] همزة (أُبْدِلَ) إلى تنوين (ثَالِثًا) ليتَرَنَّ النظم.
ثمَّ أَخَذَ يتكلَّم في الهمزة الثانية ما حكمُها؟ فقال:

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥.

(٢) قول السمين: «وهذا باطل؛ لأنَّه لم يُعْهَدْ زيادةُ (في) أَلْبَتَّةَ» فيه نظر، فقد قال ابنُ هشام في المغني ص ٢٢٥-٢٢٦ عن معاني (في): «العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازَه الفارسيُّ في الضرورة، وأنشد:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرِنْدَجَا

وأجازَه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ اهـ.

(٣) انظر: أوضح المسالك: باب حروف الجرِّ ٣/ ٢٤، ٢٥، ٣٨، ٤٧، ومغني اللبيب ص ١٤٤، ٢٨٤، ٤٢٥ مباحث الباء واللام ومن.

١٩٠ - وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً وَلِقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بِطُهُ تُقْبَلًا

أخبر عمن رمز له بكلمة (صُحْبَةً) وهم الأخوان^(١) وأبو بكر أنهم حققوا الهمزة الثانية من لفظ ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ فتعين لغيرهم تسهيلها بينَ بَيْنَ^(٢)، ومن يُبدل همزة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٣) ونحوه ألفاً لورش يُبدلها له هنا، لكنه يجتمع ألفان فتُحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، نصَّ على ذلك أبو عمرو الداني في كتاب «الإيجاز»^(٤)، فتحدُّ قراءته بقراءة حفص على ما يأتي بيانه في البيت الآتي.

ثم أخبر عن قُبل أنه أسقط همزته الأولى في (طه) خاصة، وحينئذٍ تحدُّ قراءته وقراءة حفص وورش حيث يُبدلها ألفاً ويحذفها؛ لأنَّ اللفظ حينئذٍ لهم ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ بهمزة محققة بعدها ألفٌ محضة، لكنَّ المُدرك مختلف.

قوله: (وَحَقَّقَ ثَانٍ) قَدَّرَ الفتحَةَ ضرورةً^(٥)، كقوله: ^(٦)

(١) حمزة والكسائي.

(٢) إلا حفصاً فإنه يقرؤها بهمزة واحدة كما سينصُّ عليه في البيت الآتي، ص ٧٤٢.

(٣) البقرة ٦، يس ١٠.

(٤) هو كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع» وتقدَّم التعليق عند شرح

البيت ١٧٣ أنه من كتب الداني المفقودة إلى الآن فيما أعلم، والله أعلم.

(٥) إذ الأصل: وَحَقَّقَ ثَانِيًا مِنَ الْهَمْزَتَيْنِ صُحْبَةً.

(٦) هو عجز بيت من الطويل، وصدرة: =

لَعَلِّي أَرَى بَاقٍ عَلَى الْحَدَثَانِ

قوله : (وَلَقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ) متعلقان بـ (تُقْبَلُ) ، و (بَطِه) متعلق بـ (إِسْقَاطِهِ) ومرفوع (تُقْبَلُ) ضميرٌ عائد على لفظ ﴿ءَامَتُمْ﴾ ، أي وتُقْبَلُ لفظ ﴿ءَامَتُمْ﴾ لقُنْبُلٍ بسبب إسقاطه الهمزة الأولى من ﴿ءَامَتُمْ﴾ في سورة «طه» ، والجملة من (تُقْبَلُ) لا محل لها ؛ لاستثناها للإخبار بذلك ، وقيل : مرفوع (تُقْبَلُ) ضميرٌ عائد على الإسقاط ، قال أبو شامة : « وليس بشيء » .^(١)

قلتُ : ولا يظهر لي ردُّ ذلك ، بل هو معنى حسن .

قوله : (الأولى) مفعول الإسقاط ؛ لأنه مصدرٌ مضاف لفاعله .

ثم أخذ يذكر خلاف بقية القراء فيها فقال :

١٩١ - وفي كلِّها حفصٌ وأبدلَ قُنْبُلٌ في الأعرافِ منها الواوَ والمُلْكِ موصلاً

أخبر عن حفص أنه أسقط الأولى في كلِّ السُّور الثلاث كما أسقطها قُنْبُلٌ في طه [٧١] ، ثم أخبر عن قُنْبُل أنه أبدل من الهمزة الأولى واواً في سورة

= خُذَا حَدَّثَانِي عَنْ فُلٍ وَفُلَانٍ

والبيت للأعشى أحمد بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٢٥ هـ) ، وهو مطلع قصيدة بديعة في رثاء شاب قُتل غيلةً ، وهو في ديوانه ص ٢٤٤ ، وفوات الوفيات ٩٢ / ١ ، وبلا نسبة في سفر السعادة ٢ / ٧٢٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٩٤ ، وإبراز المعاني ١ / ٣٥٨ ، واللالئ الفريدة لوحة ٧٣ / أ .

والشاهد فيه قوله : « بَاقٍ » إذ حقُّه أن يكون : بَاقِيًا ؛ لأنه مفعول « أَرَى » .

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٥٨ .

الأعراف [١٢٣] حال وصله فيقرأ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَنَا مُتَّمٌ﴾، وهو على أصله من تسهيل الثانية، فتصير قراءته بواو بعدها همزة بينَ بينَ، بعدها ألف. وإنما اختص ذلك بالوصل لأنها تصير همزة مفتوحة بعد ضمة، وما كان كذلك أبدلت همزته واواً نحو ﴿مُؤَجَّلًا﴾. (١)

واستطرد الناظم فضم إلى لفظ ﴿أَنَا مُتَّمٌ لَهُ﴾: ﴿أَنَا مُتَّمٌ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾، فذكر أن قبلاً أبدل همزته الأولى واواً في حال الوصل فيقرأ: ﴿وَالْيَهُ النُّشُورُ وَأَنَا مُتَّمٌ﴾ لضمة الراء، وإليه أشار بقوله: (وَالْمُلْكُ)، أي سورة (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ)، أي في الأعراف [١٢٣] وفي الملك [١٦]، وهذه القراءات - وإن كانت مأخوذة من هذا النظم - قد تخفى على كثير ممن يتعاطى هذا العلم، فلنلخص القول فيها، فنقول وبالله العون: القراء في هذه الكلمة بالنسبة إلى سورها الثلاث على أربع مراتب:

الأولى: للأخوين (٢) وأبي بكر، [١١٣/ب] وهي تحقيق الأولى والثانية وإبدال الثالثة ألفاً في السور الثلاث.

الثانية: لحفص وحده، وهي إسقاط الأولى وتحقيق الثانية وإبدال الثالثة ألفاً في السور الثلاث.

الثالثة: لنافع وابن عامر وأبي عمرو والبرقي، وهي تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ وإبدال الثالثة ألفاً.

(١) آل عمران ١٤٥.

(٢) هما حمزة والكسائي.

الرابعة: لقُبلٍ وحده، وهي أنه فرَّق بين السُّور الثلاث: فقرأ في الأعراف [١٢٣] حالة الابتداء كنافعٍ ومن معه، وحالة الوصل بإبدال الأولى واوًا وتسهيل الثانية وإبدال الثالثة ألفاً، وقرأ في «طه» [٧١] كحفص وصلًا وابتداءً، وفي الشعراء [٤٩] كنافعٍ ومن معه وصلًا وابتداءً.

ووجه أخذ هذا كله من لفظ الناظم أنه من لم ينصَّ له على الإسقاط تعيَّن له الإثبات، ومن لم ينصَّ له على التحقيق تعيَّن له التسهيل.

وقد اعترض على الناظم بأن نصّه لـ «صُحبة» على تحقيق الثانية يقتضي تسهيلها للباقيين، ومن جملة الباقيين حفصٌ وقُبل، ولم يُسهِّلْهما؛ لأنَّ حفصاً يحققها في السُّور كلها لأنَّه يُسقط الأولى، فتعذَّر له [تسهيل الثانية والحالة هذه لقربها من الساكن، وقبلًا يُسقط الأولى في «طه» ويحقِّق الثانية، فتعذَّر له] ^(١) تسهيلها أيضاً.

وأجيب بأن مراده بالثانية الثانية حقيقة، ولا تكون ثانية حقيقة إلا إذا كان قبلها همزة أخرى ملفوظ بها، وهذه إنما سماها ثانية باعتبار اللفظ قبل الحذف هذا إذا اعتُقد أنَّ الأصل بهمزتين ثم حُذفت الأولى، أمَّا ^(٢) إذا قلنا: إنَّه خبرٌ محض وليس أصله الاستفهام ألبتَّة، فهذه ليست في قراءتهما ثانية لا لفظاً ولا تقديرًا.

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ت).

(٢) سقطت «أما» من (ص) و(م).

والوجه في قراءة مَنْ أثبت الهمزة النصُّ على الإنكار والتوبيخ للسَّحرة، وفي إسقاطها تخفيفُ اللفظ بإسقاطها مع دلالة الحال عليها، أو نقول: إنَّه أراد الخبرَ، والتوبيخُ أيضاً يحصلُ بالخبر كقولك لِمَنْ تُعدُّ عليه جنايته: أنتَ فعلتَ كذا، وهذه كانت من أعظم الجنايات .

والوجه للباقيْن أنَّ مَنْ حقَّق الثانية لم يبال بلفظ الهمزة؛ لِقِلَّة حروف الكلمة، ولأنَّ همزة الاستفهام كالمنفصلة، ومَنْ سهَّل استثقل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

والوجه لقُبلِ حيثُ أثبتَها في موضعٍ وحذفَها في موضعٍ الجمعُ بين اللغتين وصحَّة الاستعمالين .

والوجه في إبدالها واواً عند قُبلِ كونها مفتوحةً بعد ضمَّة، فلما قصد تخفيفَها جرى على قياسه وإن كانت الضمَّةُ في كلمة والهمزةُ في كلمة أخرى، ولذلك اختصَّ بالوصل؛ لأنَّه إذا ابتداءً باسمٍ لم تقع همزته بعد ضمَّة وجب إبدالُها^(١) واواً؛ فإنَّه يسهلُ الثانية على أصله، لأنَّ الأولى وإن أُبدلتْ واواً فهي في حكم المحقَّقة، بدليل ثبوتها همزةً ابتداءً، وقد تقدَّم أنَّ ذِكْرَ الناظم [١١٤/أ] لفظ ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في المُلْكِ إنّما هو استطرادٌ لمَّا وافقت ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في هذا الحكم الخاصِّ، وإلا فليست من هذا الباب الذي اجتمع فيه ثلاثُ همزات، بل حكمُها حكمُ ما اجتمع فيه همزتان، وقال أبو شامة: «حكمُ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه ممَّا

(١) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى: وحيثُ أبدلها.

اجتمع فيه همزتان « ثم قال : « فلم يكن له حاجةٌ بذكر التي في المُلْك هنا ؛ فإنَّها ليست بلفظ هذه الكلمة ، ولأنَّه قد أفرد لها بيتاً في سورتها ، فلو قال هنا : في الأعرافِ مِنْهَا الوَاوُ في الوَصْلِ مُوصِلاً ، بفتح الصاد من (مُوصِلَ) لكان أولى وأبين » .^(١)

قلتُ : لكن ساقه إلى هذا ما ذكرتُ من مشاركة همزة ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في المُلْك همزة ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في إبدال كلٍّ منهما واواً لما تقدَّم ، والعلماءُ يَضُمُّون المسألة إلى أخرى إذا شاركتها في أدنى حكم .

واعترض على المصنِّف - أيضاً - بأنَّه كان ينبغي أن يذكرَ هنا مسألة : ﴿ءَأَلِهْتُنَا خَيْرٌ﴾^(٢) فإنَّها من الباب حقيقة ؛ إذ اجتمع فيها ثلاثُ همزاتٍ ، فذكرها أولى من ذكر ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في المُلْك ؟

وأجيبَ عنه بأنَّه خاف السَّامةَ من التطويل في الكلام على لفظ ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ ؛ فإنَّها استوعبتُ ثلاثةَ أبياتٍ . وهذا لا يفيد ؛ إذ لقائل أن يقول : كان ينبغي أن يترك الكلامَ في ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في المُلْك ويذكر ﴿ءَأَلِهْتُنَا خَيْرٌ﴾ ، وأيضاً فإنَّه كرَّر الكلامَ في ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في المُلْك هنا وفي سورتها .

قوله : (حَفْصٌ) فاعلٌ بفعلٍ مقدَّر يدلُّ عليه قوله : « بِإِسْقَاطِهِ » في البيت قبله ، أي وأسقطَ حفصُ الأولى في كلِّها ، أي في كلِّ السُّور الثلاث .

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٥٩ .

(٢) الزخرف ٥٨ .

قوله : (الْوَأ) هو مفعول (أَبْدَلَ) أي أَبْدَلَ قُنْبُلٌ من الأولي واوْأ في الأعراف .

قوله : (وَالْمُلْك) عطفٌ عَلَى (الْأَعْرَافِ) ، أي : وَأَبْدَلَ مِنْهَا واوْأ في الأعراف والملك ، فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ .

قوله : (مُوصِلًا) حالٌ من (قُنْبُلٌ) ولذلك كَسَرَ الصَّادَ ، أي مُوصِلًا لَهَا إلى ما قبلها ، وتَحَرَّزَ من الوقف على ما قبلها وهو ﴿ فِرْعَوْنُ ﴾ و ﴿ النَّشُورُ ﴾ لزوال المقتضي للإبدال ، ولذلك لَمَّا لم يكن قبلها ضمةٌ في الشعراء لم يُبدلها واوْأ .

وقال أبو شامة : « والناظم - رحمه الله - يَسْتَعْمَلُ في هذه القصيدة (مُوصِلًا) بمعنى واصل ، كما يأتي في البقرة ^(١) والنمل ^(٢) ، وفيه نظر ؛ لأنَّ (مُوصِلًا) اسمٌ فاعل من : أَوْصَلَهُ ، إِذَا بَلَغَهُ وَوَصَّلَهُ بِهِ ، ومنه : الواصلةُ للشَّعر ، ويُقَرَّن لفظُ الوقف بالوصل لا بالاتِّصال » . ^(٣)

قلتُ : قوله : « ومنه الواصلةُ للشَّعر » فيه نظرٌ بالنسبة إلى ما قصده من التنظير ؛ فَإِنَّ ما ذَكَرَهُ أَوَّلًا من : أَوْصَلَ يُوصِلُ ، والواصلةُ من : وَصَلَ يَصِلُ كذا

(١) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٤٦١) :

وَضَمُّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَأٍ وَحَفْصٌ وَأَقْفًا ثُمَّ مُوصِلًا

(٢) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٩٣٤) :

أَلَا يَسْجُدُوا رَأَوْا وَقَفَ مُبْتَلَىٰ أَلَا وَيَا وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأُهُ بِالضَّمِّ مُوصِلًا

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٥٩ .

بكذا، فهو مخالفٌ لقصده .

والجوابُ أنَّ قوله : «ومنه» أي ومن معنى وصله به ، لا من أصل المسألة .

ثمَّ قال : «والاعتذارُ له أنَّهما يتلاقيان في المعنى ؛ لأنَّ الشيءَ إذا وصلَّته إلى الشيء فقد وصلَّته به ، وكان يُمكنه من جهة وزن الشعر أن يقول : (وَأَصِلًا) ولكنَّه عدل عنه تجنباً للسَّناد^(١) الذي هو عيبٌ من عيوب القوافي ، في تأسيس [١١٤/ب] بعضها دون بعض» .^(٢)



(١) قال ابنُ الشجري في أماليه ١/١٤٩ : «والحدُّو: حركةٌ ما قبل الرَّدْف ، فإن كانت ضمةً مع كسرةٍ فلا عيب ، وإن كانت مع إحدىهما فتحةٌ سُمِّي ذلك سِنَاداً» اهـ .
وقال الجوهرِيُّ : «والسَّنادُ في الشعر : اختلافُ الرَّدْفَيْن» اهـ . الصُّحاح ٢/٤٩٠ .
وقد فصلَّ الزبيديُّ في أنواع السَّناد في تاج العروس ٥/٢٩ ، ونقل عن شيخه محمد بن الطَّيِّب الفاسيُّ (ت ١١٧٠ هـ) أن أنواعه خمسة .

(٢) إبراز المعاني ١/٣٥٩ . وجاء في (ت) و(م) هنا ما نصَّه : «قلت : التأسيسُ عبارة . . .»
وبعده بياض .

أقول : قال ابنُ منظور : «التأسيسُ في الشعر ألفٌ تلزمُ القافية ، وبينها وبين حرف الرويِّ حرفٌ يجوزُ كسره ورفعه ونصبه ، نحو : مَفَاعِلُنْ ، ويجوزُ إبدالُ هذا الحرف بغيره» اهـ .
اللسان ٦/٦ .

١٩٢ - وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلَ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَاْمُدُّهُ مُبْدَلًا

هذه المسألة ليست في « التيسير » لأنها مما اتفق عليه، وكتب القراءات إنما وضعت لتقريب المختلف فيه لا المتفق عليه، ولكن قد يذكر ذلك بعضهم فيما يخاف التباسه بما اختلف فيه، فمن ذلك ذكرهم مسألة ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾^(١)، وما ذكر في آخر « باب الهمز المفرد »^(٢) و« الإدغام الصغير »^(٣) وغير ذلك، ومنه ما تقدم من ذكره إبدال الثالثة من ﴿ أَمْ تَأْتُمُّ لَهُ ﴾ للكل^(٤).

وأشار الناظم هنا إلى أن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف إذا وقع قبلها همزة استفهام فللقراء فيها مذهبان: أحدهما - وهو الأوجه - أن تبدل همزة الوصل ألفاً محضة، وإليه أشار بقوله: (فامدده مبدلاً)، والثاني: تسهيلها بين بين، وإليه الإشارة بقوله في البيت الآتي:

..... وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ

والوارد من ذلك في القرآن ستة مواضع في قراءة السبعة، وسبعة مواضع في

(١) يوسف ١١. وذلك في قول الناظم - رحمه الله - في سورة يوسف البيت ٧٧٣:

وَتَأْمَنَّا لِلْكَلِّ يُخْفَى مُفْصَلًا

(٢) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٢٢٥):

وإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزَمَ كَثَادَمَ أَوْهَلًا

(٣) وذلك في باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبَل (الآيات ٢٧٤-٢٧٦)

(٤) البيت ١٨٩.

قراءة أبي عمرو وحده: فالسُّتَةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا: ﴿ءَالَذَّكَرَيْنِ حَرَمٌ﴾ موضعان في الأنعام [١٤٣، ١٤٤]، ﴿ءَالْتَنَ﴾ موضعان في يونس [٥١، ٩١]، ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فيها أيضاً [٥٩]، ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا﴾ في النمل [٥٩]، وأما السابعُ عند أبي عمرو فقوله في يونس [٨١]: ﴿ءَالسَّحَرُ إِنَّا لَنُفِطُّهُ﴾ لأنه يقرؤه بالاستفهام فصار من هذا القبيل، وأما غيره فيقرأه خبراً كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. ^(١)

وسببُ إبدال هذه الهمزة أو تسهيلها - وإن كانت قاعدة الباب حذفَ همزة الوصل درجاً للاستغناء عنها - خوفُ الإلباس لو حُذفتْ؛ وذلك أنَّ همزة الوصل الداخلة على لام التعريف مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فلو سقطتْ همزة الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، بهمزة واحدة كان خبراً، ولو قلتَ بهمزتين كان استفهاماً، إذا تقررَ ذلك فلا سبيلَ إلى حذفها؛ للإخلال بالمعنى، ولا إلى بقائها همزة؛ للإخلال باللفظ لوجود الثقل، فسُلكتْ طريقةُ جامعة بين المصلحتين: المحافظةُ على بقاء المعنى وتخفيفُ اللفظ، وهو أن تُبدَلَ أَلِفاً أَوْ تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ.

فإن قيل: كان يؤمنُ الإلباسُ بأن تُقَطَعَ الهمزة في الدَّرَج، فيقال: يا زيدُ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ؟ وبذلك يُعْلَمُ أَنَّها همزة استفهامٍ لثبوتها درجاً، لا همزة وصلٍ لأنها تُحذفُ في الدَّرَج، ولأنَّ «أَمَّ» المعادلةَ تَرُدُّ في بعض الألفاظ فتدلُّ

(١) عند قول الناظم في فرش سورة يونس (البيت ٧٥١): مَعَ الْمَدِّ قُطِعَ السَّحَرُ حُكْمٌ.

على استفهامٍ مقدَّر ؟

فالجوابُ أنَّ ذلكَ إنَّما يُفيدُ في حال الدَّرَج لا في حال الابتداء، وما أفاد في حال الدَّرَج والابتداءِ أولىَّ ممَّا أفاد عدمَ اللبس في حالةٍ واحدة، وما ذكرناه من الإبدال أو التسهيل مفيدٌ في الحالين فكان أولى. أو نقول: حُمِلَ ما لا ^(١) يقع فيه لبسٌ على ما وقع فيه لبسٌ طرداً للباب كما تقدَّم تمثيله.

فإن قيل: لِمَ اختلفَ في اجتماع همزتين تحقيقاً وتخفيفاً إذا لم يكن [١١٥/أ] أحدهما همزة وصلٍ نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ^(٢) ﴿أَنْتِكَ﴾ ^(٣) ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾ ^(٤) واتَّفَقَ هنا على التخفيف، بل التخفيفُ هنا أولى منه بالتحقيق في ﴿أئمة﴾ لأنَّ همزة الاستفهام كلمةٌ أخرى في حكم المنفصلة، بخلاف همزة ﴿أئمة﴾ ؟ فالجواب: أنَّهم التزموا ذلك فيما نحن فيه لكثرة الدَّور، أي لأنَّ الألف واللام التي للتعريف كثيرة الدَّور في الكلام من حيثُ الجملة، فلذلك لم يُحتمَل بقاءُهما، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ الخليل وأتباعه غيرَ سيبويه يقولون: الهمزةُ في «ال»

(١) سقطت «لا» من (ت) و(م)، وقد أقحمتُ ضمن السطر في (ص)، وإثباتها هو الصواب كما في اللآلئ الفريدة لوجه ٧٣/ب.

(٢) البقرة ٦، يس ١٠.

(٣) يوسف ٩٠.

(٤) آل عمران ١٥.

همزة قطع، وإنما سقطت دَرَجاً لكثرة الدَّوَر^(١)، وإنما اشترط في همزة الوصل أن تكون داخلية على لام التعريف لأنها حينئذ تكون مفتوحة فيشتبه لفظها بلفظ همزة الاستفهام، وأما همزة الوصل مع غير «ال» فلا تكون مفتوحة إلا في لفظة واحدة، لكنه لم يرد في القرآن نحو: ائْمُنُ الله، فههمزة الاستفهام متى دخلت على «ائْمُن» فعل بها ما فعل بهمزة «ال» من الإبدال والتسهيل خوف الإلباس المذكور، وهذا خلاف ما إذا كانت همزة الوصل غير مفتوحة، فإنها تسقط دَرَجاً وتبقى همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾^(٢) ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(٣) ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًا﴾^(٤) للعلم بأن همزة الوصل من هذه الكلم مكسورة.

وقوله: (بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) تقدم تمثيله في المواضع المتقدمة، إلا أن قول الناظم: (بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) فيه إشكال، وذلك أنه إما أن يقصد بـ (مُسَكَّنٍ) الاحتراز عما هو غير مُسَكَّنٍ أو لا يقصد: فإن قصد ذلك ورد عليه قراءة نافع في ﴿ءَالِنَ﴾ موضع يونس [٥١، ٩١] فإن لَامَ التعريف في قراءته ليست مسكنة بل متحركة بحركة الهمزة المنقولة إليها، كما سيأتي في باب النقل^(٥)،

(١) انظر الكتاب ٤/ ١٤٨.

(٢) الصافات ١٥٣.

(٣) سبأ ٨.

(٤) ص ٦٣.

(٥) ص ٩٠٧، عند قول الناظم (البيت ٢٢٩): =

وإن لم يَقْصِدْ وردت عليه القراءة المذكورة لنافع أيضاً، والفرض أن نافعاً يُبدلُ همزة الوصل أو يسهّلها وأكثر ما يجاب عنه بأنه أراد مُسَكَّنًا في الأصل أو اللفظ، وفيه بعدٌ كبير .

وقوله : (فَامْدُدْهُ) فيه تجوُّزٌ ؛ وذلك لأنَّ الضميرَ في (امْدُدْهُ) للهمز، والهمزُ لا مدَّ فيه لأنَّه كغيره من الحروف غير حروف العلة الثلاثة، لكنَّه أطلق عليه صفة ما يُبدل منه .

وقال أبو شامة : «و (مُبدلاً) حالٌ، ولو كان بفتح الدال لقويَ هذا المعنى، ويجوز أن يكون من باب القلب لا من باب الإلباس، كأنَّه أراد : فأبْدله مادّاً، أي حرفَ مدٍّ، وهذا هو حقيقة المعنى المراد»^(١) أو نقول : لَمَّا كان آيلاً بالبدل إلى ما يُمدُّ - وهو الألف - وصفه بذلك، أو لأنَّه لَمَّا قام مقامه حيثُ أُبدل منه وُصِفَ بصفته، ومثُلُ هذا التجوُّز ما يأتي في البيت بعده من قوله : «ويَقْصُرُهُ الَّذِي» لأنَّ القَصْرَ لا يُوصَف به إلّا ما يجوز مدُّه .

والمراد بالمدّ : المدُّ الطويل، نصَّ على ذلك أبو عبد الله^(٢)، ومقتضى ذلك أنَّه يُزاد على المدَّ الطبيعي الذي في الألف المبدلة، والوجهان سائغان في لغة العرب

.....= لَدَى يُؤْنَسِ الْكَنَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦١ .

(٢) ونصَّ عبارته : «وأراد بالمدِّ المذكور المدَّ الطويل» اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٧٤ / أ .

أعني البدل والتسهيل، ويدلُّ على التسهيل قولُ الشاعر: ^(١)

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

[١١٥/ب] وقولُ الآخر: ^(٢)

(١) البيتان من الوافر، وهما للمثقَّب العبدِيّ في ديوانه ص ٢١٢، ومعاني الفراء ١/ ٢٣١ ومعاني الزجاج ٤/ ٢٧٩، وإعراب القراءات لابن خالويه ١/ ٣٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦٦، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي ٤/ ١٨٨، والخزانة ٦/ ٣٧، ١١/ ٨٠، واستشهد به المصنّف في الدرِّ المصنّون ٧/ ٣٢٧.

والشاهد فيه تسهيل الهمزة الثانية من «أَلْخَيْرُ» وهي همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام، وهي همزة قطع مفتوحة، والأصل سقوطُ همزة الوصل في درج الكلام، ولكن لو فُعل ذلك هنا لالتبست صيغة الاستفهام بصيغة الإخبار، لذلك أُبقيتْ همزة الوصل في الدرِّج مع تسهيلها.

(٢) البيت من الطويل، وعجزه:

أَوْ أَنَبْتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣ بلفظ: أَحَقَّا لَيْنَ دَارُ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهو في الكتاب ٣/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ٢٧٧، ومعجم الشواهد الشعرية ١/ ٣٣٦ بالرواية التي ذكرها المصنّف، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٣٥٨.

والشاهد فيه تسهيل الهمزة الثانية من قوله: أَلْحَقَّ، بالتوجيه الذي تقدّم في البيت السابق.

أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ

وَيُنْشَدُ بِالْوَجْهَيْنِ ^(١) قَوْلُ الْأَعَشَى : ^(٢)

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضَرَّ بِهِ

فإنه لا يمكن أن يستقيم الوزن في البيتين إلا بالتسهيل بينَ بَيْنَ لا بالإبدال .

فإن قيل : في الإبدال والتسهيل ما هو خارجٌ من لغتهم ويفرون منه ، وهو الجمعُ بين الساكنتين : حقيقة في الإبدال ، ومجازاً في التسهيل ؛ لأنَّ المسهَّلةَ قريبةٌ من الساكنة ، ولذلك لا تُسهَّلُ مبتدأً بها ؟

فالجواب : أنَّ المدَّ الذي في الألف قام مقام الحركة ، والمسهَّلةُ بِزَنَةِ المحرَّكةِ ويدلُّ على ذلك أنَّها قامت مقامَ المتحرَّكةِ في إقامة وزن الشعر ، ألا ترى أنَّك إذا أنشدت البيتين المتقدمين بالتسهيل استقام وزنهما كما لو أنشدتهما بالتحقيق .

قوله : (وإنَّ هَمْزٌ) مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّر يدلُّ عليه السياق ؛ لأنَّه لم يذكر له

(١) التحقيق والتسهيل للهمزة الثانية .

(٢) البيت من البسيط ، من معلقة الأعشى ، وعجزه :

رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَيْلُ

وَيُرْوَى : رَيْبُ الزَّمَانِ ، وَ : مُتَبِيلُ خَيْلٍ ، وَ : مُفْسِدُ خَيْلٍ ، وَ : خَائِلٌ تَبِيلُ .

انظر : ديوان الأعشى ص ٥٥ ، والكتاب ١٥٤ / ٣ ، ٥٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٢ / ١ ،

وشرح الهداية للمهدوي ٤٣ / ١ ، والإنصاف ٧٢٧ / ٢ ، وابن يعيش ٨٣ / ٣ ، وشرح الشافعية

للأستراباذي ٤٥ / ٣ ، واللسان ٧٦ / ١١ (تبل) ، ٤١٦ / ١٣ (منن) ، وشرح المعلقات العشر

للتبريزي ص ١٤٦ .

مفسراً، لكنه ذكر الظرف المتعلق به، فذكر الظرف كالدال على ذلك المقدر الرافع، والتقدير: وإن وقع همز وصل بين لام، ولكن الأكثر أن يذكر المفسر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١)، وقوله: ^(٢)..... إن ذو لؤثة لانا

قوله: (بَيْنَ لَامٍ) متعلق بذلك المقدر، وذكر (مُسْكَنٍ) اعتباراً باللفظ، وكذلك في (فَامُدُّهُ).

قوله: (فَامُدُّهُ) الفاء جواب ^(٣) الشرط.

قوله: (مُبْدِلاً) يجوز أن يقرأ بكسر الدال على أنه حال من فاعل «أَمُدُّهُ» وافتحها على أنه حال من مفعوله، وقد تقدم وجه التجوز في ذلك، ولم يبين ما المبدل إليه للعلم بأنه لا يكون هنا إلا ألفاً.

١٩٣ - فَلِلْكَُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يَسْهَلُ عَنْ كُلِّ كَأَلْنٍ مَثَلًا

(١) التوبة ٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو من شعر الحماسة، وأوله:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعَشَرٌ خُسْنٌ عِنْدَ الْحَفِظَةِ.....

وهو في شرح منظومة ظاءات القرآن الكريم للتجيب ص ١١٣، وابن يعيش ١/ ٨٢، ٩/

١٣، وإبراز المعاني ١/ ٣٦٠، واللسان ١٣/ ١٤٠ (خسن)، والمغني ص ٣٠، والخزانة

٧/ ٤٤١، ٨/ ٤٤٦، ونسبه فيها لقريط بن أنيف العنبري.

والشاهد فيه رفع «ذو لؤثة» بفعل مضمر دل عليه «لانا».

(٣) في (ص): جزاء.

ذَكَرَ أَنَّ الْمَدَّ أَوْلَى لْجَمِيعِ الْقُرَاءِ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ التَّسْهِيلُ ، فَ (ذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِبْدَالِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (مُبْدَلًا) ، وَإِنَّمَا كَانَ أَوْلَى لِأَنَّ فِيهِ التَّخْفِيفَ الْمَحْضَ ؛ إِذْ لَمْ يَبْقَ لِلْهَمْزَةِ أَثَرٌ لَفْظًا ، وَالنَّاطِقُ بِهِ يَحْصُلُ لَهُ رَاحَةٌ بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي يَتِمَكَّنُ بِهِ مِنَ النُّطْقِ ، بِخِلَافِ التَّسْهِيلِ فَإِنَّهُ بِزِنَةِ التَّحْقِيقِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَلِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لَا قَدَمَ لَهَا فِي الثَّبُوتِ ، فَلِذَلِكَ أُذْهِبَتْ صَوْرَتُهَا .

وَوَجْهُ التَّسْهِيلِ أَنَّ فِيهِ تَنْبِيهًا وَدَلَالَةً عَلَى الْأَصْلِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ .

وَقَوْلُهُ : (وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ) أَيِ إِذَا سُهِّلَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَالْقَصْرُ ثَابِتٌ لِلْجَمِيعِ ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَدِّهِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِزِنَةِ الْمَحْقَقِ ، وَالْمَحْقَقُ لَا مَدَّ فِيهِ .

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ : « وَالْقَائِلُ بِالتَّسْهِيلِ لَا يَمْدُّ لِأَنَّ الْمُسَهِّلَةَ بِزِنَةِ الْمَحْقَقَةِ ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ سَاكِنَانِ ، بِدَلِيلِ اتِّزَانِ الشَّعْرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : ^(١)

أَأَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَ بِهِ

سِوَاءِ أَنْشَدْتَ الثَّانِيَةَ مُحَقَّقَةً ^(٢) أَوْ مُسَهِّلَةً بَيْنَ بَيْنٍ ، مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا نَوْنًا سَاكِنَةً ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِالْمَدِّ عَلَى وَجْهِ التَّسْهِيلِ تَخْرِيجًا مِنَ الْوَجْهِ الْمَحْكِيِّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ عَلَى قِرَاءَةِ وَرَشٍ قَالَ : « وَهَذَا فِي مَدِّ يَكُونُ فَاصِلًا [١١٦ / أ] بَيْنَ الْمُسَهِّلَةِ وَالسَّاكِنِ بَعْدَهَا ، أَمَّا الْمَدُّ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ الْمُسَهِّلَةِ وَالْمَحْقَقَةِ - لِثِقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى

(١) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتِ السَّابِقِ ، ص ٧٥٥ .

(٢) فِي النُّسَخِ الثَّلَاثِ : « مُبْدَلَةٌ » ، وَلَا يَصَحُّ لَانْكَسَارِ الْوِزْنِ بِالْإِبْدَالِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ إِبْرَازِ الْمَعَانِي ١ / ٣٦٢ .

ماسيأتي - فلا جريان له هنا على مذهب التسهيل، وقد بيّنه في البيت الآتي «
انتهى. (١)

قلتُ : يريدُ الوجهَ الذي ذكرتهُ في شرح قوله : (٢)
... وفي بغداد يروى مُسهلاً

قوله : (فَلِلْكَلِّ) متعلّقٌ بـ (أُولَى) ، و (ذَا) مبتدأ ، و (أُولَى) خبرُهُ ، والمفضلُّ
عليه محذوفٌ ، أي من التسهيل ، والتقديرُ : فهذا الإبدالُ مصاحباً للمدِّ أُولَى
من التسهيل للكلِّ .

قوله : (عَنْ كُلِّ) يجوز تعلُّقه بـ (يَقْصُرُهُ) أو بـ (يُسَهِّلُ) ، أي ويُقْصِرُ عن
كلِّ الذي يُسهِّلُ ، أي يسهِّله .

قوله : (كَتَالَانَ) خبرٌ مبتدأٍ مضمَرٍ ، أي هو كـ ﴿عَالَانَ﴾ ، أو منصوبٌ
بإضمار أعني .

قوله : (مُثَّلَ) جملةٌ مستأنفة ، أي مُثَّلَ ذلك بما ذكرناه ، ولو قال : بِئَالَانَ
مُثَّلًا ، لكان أظهرَ وأخصرَ من هذه التكريرات المقدّرة ، ولم يذكر من المواضع
السبعة إلا هذا اللفظ تنبيهاً على نظائره ، والألفُ في (مُثَّلًا) للإطلاق .

١٩٤ - وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَفَقَّنُ تَنْزَلًا

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٦٢ .

(٢) البيت ١٨٤ .

أخبر أن من مذهبه المد بين الهمزتين - كما سيأتي بيانه - لا يمدُّ هنا، أي في هذه الأماكن السبعة التي اجتمع فيها همزة الاستفهام مع همزة لام التعريف، ولا يمدُّ أيضاً فيما اتَّفَق فيه اجتماعُ ثلاثِ همزات، وذلك ما تقدَّم من لفظ ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ في سورة الثلاث^(١)، ولفظ ﴿ءَأَلِهْتَنَا خَيْرٌ﴾^(٢) على ما سيأتي بيانه في الزخرف، فلا مد في شيء من ذلك، أمَّا الأماكن السبعة فلأن فيها همزة الوصل، وهمزة الوصل ضعيفة لا قدِّم لها في الثبوت، فهي في حكم الذاهبة، فلم يُحتَجَّ إلى فاصل بينها وبين همزة الاستفهام، بخلاف همزة القطع فإنها قوية ثابتة لفظاً وحكماً فاحتاجت للفصل بالمد، وأمَّا ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ و﴿ءَأَلِهْتَنَا﴾ فلم يمدَّ، قالوا: لئلا يجتمع أربع ألفات، وهذا تجوُّزٌ منهم؛ لأنَّه لم يجتمع حينئذٍ أربع ألفات، إنَّما اجتمع ألفان وهمزتان، نعم هنَّ أربعاً في الخط، وأيضاً فكثيراً ما تُطْلَقُ الألفُ على الهمزة، ولأنَّ الثانيةً مسهَّلةً قريبةً من الألف، وقيل: لئلا يجتمع في كلمة واحدة مدَّتَانِ بينهما همزة مسهَّلة، ومعنى ذلك أنَّه يؤدِّي إلى الجمع بين ثلاث ألفات بعد همزة محقَّقة، وتجوُّزوا هنا بجعل المسهَّلة ألفاً حتَّى يصدَّق قولهم: ثلاث ألفات؛ لأنَّه لا يجيء ذلك إلا بالهمزة المسهَّلة، ومن منع القراء هنا استدلالاً بعضهم على أنَّه لا يجوز أن يُلَفَّظَ بحرف المد إذا أُريدَ مدُّه بأكثر من مثليه، فإذا مدَّ الألف لفظاً بقدر ألفين، أو مدَّ الواو فبواوَيْن، أو الياء فبياءَيْن؛ لأنَّهم جعلوا العلة في ذلك اجتماع ثلاث

(١) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٢) الزخرف ٥٨.

ألفات، بل هذا أولي بالمنع؛ لأن المسهلة ليست ألفاً في الحقيقة، بدليل إعطائها حكم المحركة في اتزان الشعر بها، وهو استدلال حسن، وهو الذي ينبغي؛ فإن حرف المد متى زيد عليه مثلاً خرج به القارئ عن الحد^(١)، ولذلك [١١٦/ب] كان بعضهم يستشكل مراتب المد بين القراء كما قدمت حكايته عن الناظم في «باب المد والقصر»^(٢).

ومن أحسن ما سمعت أن رجلاً رأى حمزة الزيأت - رحمه الله - فقال: أبا عُمارة، رأيت رجلاً يقرأ بقراءتك فمدّ حتى انتفخت أوداجه وانقطع زره، فقال حمزة: والله ما بهذا أمرته، إن البياض إذا زاد صار برصاً، والجعودة إذا زادت صارت قَطَطاً^(٣).

قال أبو عبد الله: «وينبغي للقارئ أن يفرّق في قراءته إذا سهل بين ﴿ءَأَمْتُمْ﴾ و﴿ءَأَلِهْتَنَا﴾ وبين ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه، فقد رأيت كثيراً من القراء لا يفرّقون

(١) هذا على ما ذهب إليه بعض القراء الذين ذكرهم المصنّف هنا، وإلا فإن المد بقدر ثلاث ألفات - وهو الطول أو الإشباع - معروف ومروي عن ورش وحمزة وغيرهما. انظر: التيسير ص ٣٠، والنشر ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر شرح البيت ١٦٨، ص ٦٣١.

(٣) قول حمزة مذكور في السبعة ص ٧٦، والتذكرة لابن غلبون ١/ ١٠٧، والمصباح الزاهر فقرة ١٤١٩، ومعرفة القراء ١/ ١١٥، وغاية النهاية ١/ ٢٦٣، والنشر ١/ ٣٢٧، بالفاظ متقاربة، ولم يذكر في هذه المصادر صدر الخبر. والقَطَط: شدة جعودة الشعر، والجعودة: خلاف السبّط المسترسل.

بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة بعدها مدّة طويلة، والوجه أن يفرّق بينهما :
 فيُلَفَّظَ في ﴿ءَاَمْتُمْ﴾ و﴿ءَالِهَتَنَا﴾ بهمزة محققة بعدها همزة مسهلة بعدها
 ألف، ويُلَفَّظَ في ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه بهمزة محققة على إثرها ألف بعدها
 همزة مسهلة» قال: «ويضعف الإبدال في هذه الكلم في قراءة ورش لما
 يؤدّي إليه من حذف إحدى الألفين، والتباس الاستفهام بالخبر، وإن جرى
 فيه على قاعدته اعتمد في فهم المعنى على النقل؛ إذ لم يُنقل فيه عن نافع إلا
 الاستفهام»^(١).

قلت: يعني بالإبدال ما تقدّم في قوله: ^(٢)

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لُورَشٍ

وقوله: «لما يؤدّي إليه من حذف» قد يقال: إنّه إذا أبدلها ألفاً لا تُحذف
 إحدى الألفين، بل يُنطقُ بقدر الألفين محافظةً على قاعدته وعلى المعنى لئلا
 يقع لبس، والنطق بالألفين غير محذور، وسيأتي لهذا مزيد بيان في وقف حمزة
 وهشام. أو يقال: لا يُبدل ورش هنا خوف الإلباس لو حذف.

قوله: (وَلَا مَدَّ) يجوز أن يكون خبر (لَا) محذوفاً، أي لا مدّ موجود،
 وقد كثر حذفه نظماً ونشراً، والحجازيون لا يثبتونه ألبتة^(٣)، ويجوز أن يكون

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٤/أ.

(٢) البيت ١٨٤.

(٣) قوله: «والحجازيون لا يثبتونه ألبتة» فيه نظر؛ فقد بين ابن مالك في شرح التسهيل =

الخبرُ (يِنَّ)، فيكون (هُنَا) ظرفاً للاستقرار الذي تعلّق به الخبر، ويجوزُ أن يكون الخبرُ (هُنَا)، و(يِنَّ) ظرفٌ لاستقراره.

قوله: (وَلَا بِحَيْثُ): (بِحَيْثُ) عطفٌ على (هُنَا) والباءُ ظرفيّةٌ، عطفٌ ذلك على المعنى؛ لأنَّ المعنى: لا مدّ في هذا المكان ولا في حيثُ يتفقُ ثلاث، ودخولُ الباءِ على «حَيْثُ» كدخولِ «مِنْ» عليها في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(١) ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢).

قوله: (ثَلَاثُ) يجوزُ أن يكون مبتدأً، وخبره مقدّر، أي ثلاثُ همزات مجتمعة، و(يَتَّفِقْنَ) صفةٌ لـ (ثَلَاثُ). ومنع أبو شامة أن يكون (يَتَّفِقْنَ) خبره قال: «لئلا يبقى الابتداءُ بنكرةٍ من غير وجود شرطها»^(٣) ولو قيل بأنَّ المسوِّغَ

= ٥٦ / ٢ - ٥٧ هذه المسألة بقوله: «وَأَمَّا [الحذفُ] الجائزُ والواجبُ فحذفُ ما دلَّ عليه دليل كقولك: لَا رَجُلَ، لِمَنْ قَالَ: هَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ؟ وكقولك للشاكي: لَا بَأْسَ، تَحذفُ (فِيهَا) من الأول، و(عَلَيْكَ) من الآخر، فمثلُ هذا يجوز فيه الحذفُ والإثبات عند الحجازيين ولا يلفظُ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذفُ عندهم واجبٌ بِشَرَطِ ظهور المعنى، وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِمُ التَّزَامَ الحذفِ مطلقاً أو بِشَرَطِ كَوْنِهِ ظَرْفاً فليس بمصيب، وإن رُزِقَ مِنَ الشُّهْرَةِ أَوْ فَرَ نَصِيبَ، وأكثرُ ما يحذفُه الحجازيون مع (إِلَّا) نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمِنْ حَذَفِهِ دُونَ (إِلَّا) قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ اهـ.

(١) البقرة ١٤٩، ١٥٠.

(٢) البقرة ٢٢٢.

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٦٣.

لذلك كونها نكرةً في حيز النفي لكان صواباً، ويجوز أن يكون (ثلاثٌ) مرفوعةً بفعل مضمر، أي ولا بحيث يتفق ثلاثٌ أو يجتمع ثلاث، و(يتفقن) صفةٌ لـ(ثلاثٌ)، والجملة من قوله: (ثلاثٌ يتفقن) على التقادير كلها في موضع خفض بإضافة الظرف إليه؛ لأنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا إلى جماعة، وإضافتها لمفرد كقوله: ^(١)

[١١٧/أ] حيث لي العمائم

وكقولهم: ^(٢)

أما ترى حيث سهيل طالعا
ضرورة ونادر، و(تنزلاً) نصبٌ على التمييز، أي اتفق نزولهن، فهو منقولٌ من الفاعلية.

ثم شرع يذكر أمثلة اجتماع الهمزتين فقال:

١٩٥ - وأضربُ جمعِ الهمزتينِ ثلاثةٌ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَنْنَا أَنْزِلَا

ذكر ما وقعت فيه الهمزتان من الأحوال الثلاثة، فمثّل لما وقعت الثانية مفتوحةً ومكسورةً ومضمومةً، وأما الأولى فلا تكون إلا مفتوحةً، ولا تكون إلا للاستفهام، فقوله: (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) مثالٌ لمفتوحة بعد مفتوحة، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وارد في البقرة [٦] وفي «يس» [١٠]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ﴾ تتميمٌ للوزن، احتاج إلى تتميم البيت فاتى ببقية اللفظ لأنه أولى من شيءٍ أجنبى، ولا مدخل لقوله:

(١) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٢، ص ٥٢.

(٢) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٢، ص ٥١، ٥٢.

﴿أَمْ لَمْ﴾ فيما ذكر من التمثيل .

قوله : (أئنَّا) مثالٌ للمكسورة بعد مفتوحة ، يريدُ قوله تعالى : ﴿أءِنَّا لَتَارِكُوا ءَالِهَتَنَا﴾^(١) ، ومثله : ﴿أءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾^(٢) ﴿أئنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾^(٣) .

قوله : (أءُنزِلَا) مثالٌ للمضمومة بعد المفتوحة ، يريدُ قوله تعالى : ﴿أءُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾^(٤) ، ومثله : ﴿أءُلْقِيَ﴾^(٥) ﴿قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ﴾^(٦) ، ولا رابع لها إلَّا لنافعٍ وحده في قوله تعالى : ﴿أءَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾^(٧) في الزخرف [١٩] وسيأتي بيانه في سورته .

وكان ينبغي أن يقدمَ هذا البيتَ في أوَّل الباب ، وإنما ذكره هنا لينبني عليه قاعدة المدِّ وعدمه بين القراء .

قوله : (وَأَضْرُبُ) مبتدأ ، و(ثَلَاثَةٌ) خبره .

وَالْأَضْرِبُ جمعُ ضَرَبَ ، وَالضَّرْبُ والنَّوعُ والقِسْمُ متقاربات ، و(جَمْع)

(١) الصافات ٣٦ .

(٢) الصافات ٥٢ .

(٣) فصلت ٩ .

(٤) ص ٨ .

(٥) القمر ٢٥ .

(٦) آل عمران ١٥ .

(٧) قرأها نافعٌ بهمزيْن ، الثانيةُ مضمومة مسهلة بين الهمزة والواو . انظر : التيسير ١٩٦ .

بمعنى اجتماع .

قوله : (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمّر ، أي أمثلتها ذلك ، وأن يكون منصوباً بإضمار فعل ، أي أعني ذلك ، وأن يكون بدلاً . وعلى التقدير الأول يجوز أن تكون الجملة صفة لـ (ثلاثة) ، وأن تكون مستأنفة .

قوله : (أَتِنَّا أُنْزِلَا) معطوفان على (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) ولكن حذف العاطف للعلم به ، والأصل : وَأَتِنَّا وَأُنْزِلَا ، والألف للإطلاق .

ثم ذكر خلاف القرأء في المدّ بين الهمزتين فقال :

١٩٦ - وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة والباء الموحدة واللام من (حُجَّةٌ بِهَا لُذُّ) - وهم : أبو عمرو وقالون وهشام - [أن لهم] ^(١) المدّ قبل الهمزة المفتوحة والمكسورة بلا خلاف عنهم في المفتوحة ، وبخلاف عن هشام في المكسورة خاصة ، وسيأتي في البيت الرابع من هذا الباب أن أبا عمرو وهشاماً يمدّان قبل المضمومة بخلاف عنهما ، وأن قالون يمدّ بلا خلاف .

وتلخص من البيتين أن قالون يمدّ قبل الهمزة مطلقاً ، مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة بلا خلاف ، وأن أبا عمرو يمدّ قبل المفتوحة والمكسورة بلا خلاف ، وقبل المضمومة بخلاف ، وأن هشاماً عنه خلاف قبل المكسورة والمضمومة [١١٧/ب] إلا ما استثنى له ، ولا خلاف عنه قبل المفتوحة ، وقد عرفت أنه لم

(١) تكملة يقتضيها السياق .

يَدَّ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّسْهِيلِ، إِلَّا هَشَامًا فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي الْمَضْمُومَةِ
وَالْمَكْسُورَةِ، وَلَهُ الْوَجْهَانِ - أَعْنِي التَّحْقِيقَ وَالتَّسْهِيلَ - فِي الْمَفْتُوحَةِ كَمَا تَقَرَّرَ
ذَلِكَ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةٍ مِنْ اجْتِمَاعِ لَهُ التَّحْقِيقُ مَعَ الْمَدِّ أَوْ دُونَهُ، وَمَنْ لَهُ التَّسْهِيلُ
مَعَ الْمَدِّ أَوْ دُونَهُ وَفَاقًا وَخِلَافًا، وَفِي ضَبْطِ ذَلِكَ طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْهَمْزَةِ، وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرَاءِ :

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْهَمْزَةِ : اعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ - كَمَا عَرَفْتَ -
إِمَّا مَفْتُوحَةً أَوْ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً :

أَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَالْقُرَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهَا عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ :

الْأُولَى : تَسْهِيلُهَا وَإِدْخَالُ أَلْفٍ قَبْلَهَا بِلا خِلَافٍ : لِأَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ ؛ لِأَنَّهَا
مِنْ أَهْلِ (سَمَا) فَلَهُمَا التَّسْهِيلُ، وَلَهُمَا الْمَدُّ مِنْ قَوْلِهِ :

وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا

الثَّانِيَةُ : تَسْهِيلُهَا وَعَدَمُ إِدْخَالِ مَدٍّ قَبْلَهَا بِلا خِلَافٍ : لِابْنِ كَثِيرٍ وَحَدَّه ؛ لِأَنَّهُ مِنْ
أَهْلِ التَّسْهِيلِ فِي (سَمَا) وَلَمْ يَذْكُرْهُ مَعَ مَنْ مَدَّ .

الثَّالِثَةُ : تَسْهِيلُهَا تَارَةً وَتَحْقِيقُهَا أُخْرَى وَإِدْخَالُ مَدٍّ قَبْلَهَا فِي الْحَالَيْنِ : لِهَشَامٍ
وَحَدَّه بِلا خِلَافٍ ؛ فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ بِقَوْلِهِ : ^(١)

وَبَذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا

وَنَصَّ لَهُ عَلَى الْمَدِّ بِقَوْلِهِ :

..... حُجَّةٌ بِهَا لُذٌّ

الرابعة : تسهيلها تارةً وإبدالها ألفاً محضة أخرى وعدم إدخال مدٍّ قبلها في الحالين : لورشٍ وحده بلا خلاف ؛ فإنه نصٌّ له على الإبدال والتسهيل بقوله :
وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ...

البيت ^(١) ، ولم يذكره مع أصحاب المدِّ ، وقد ذكرتُ عنه خلافاً من غير طريقة الناظم كما تقدّم .

الخامسة : تحقيقها وعدم مدٍّ قبلها بلا خلاف : للكوفيّين وابن ذكوان ؛ فإنهم لم يذكرهم مع أهل التسهيل ولا مع أهل المدِّ .

وأما المكسورة فالقراء فيها على أربع مراتب :

الأولى : تسهيلها وإدخال ألف قبلها بلا خلاف : لأبي عمرو وقالون .

الثانية : تسهيلها وعدم إدخال ألف قبلها بلا خلاف : لابن كثير وورش .

الثالثة : تحقيقها وإدخال ألف قبلها تارةً وعدم ذلك أخرى : لهشام وحده ، إلا ما استثنى له بقوله :

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ ...

كما سيأتي بيانه بعد هذا البيت .

الرابعة : تحقيقها وعدم إدخال ألف قبلها بلا خلاف : للكوفيّين وابن ذكوان .

وأما المضمومة فالقراء فيها على خمس مراتب :

- الأولى : تسهيلها وعدم مدّ قبلها بلا خلاف : لابن كثير وورش .
الثانية : تسهيلها وإدخال ألف قبلها بلا خلاف : لقالون .
الثالثة : تسهيلها وإدخال ألف قبلها تارةً وعدمه أخرى : لأبي عمرو وحده ،
وذكر المدّ عنه من زيادات القصيد كما سيأتي .
الرابعة : تحقيقها وعدم المدّ قبلها بلا خلاف : للكوفيّ وابن ذكوان .
الخامسة : تحقيقها مع المدّ [١١٨/أ] قبلها في سورها الثلاث .
- تحقيقها مع عدم المدّ في سورها الثلاث .
- تسهيلها مع عدم المدّ في ص والقمر .
- تحقيقها مع عدم المدّ في آل عمران : لهشام وحده ، كما سيأتي كل ذلك مبيناً
إن شاء الله تعالى .

الطريق الثاني بالنسبة إلى القراء فنقول :
أما قالون فيسهّل الثانية مطلقاً مع المدّ قبلها بلا خلاف فيهما .
وأما ورش وابن كثير فيسهّلانها أيضاً مطلقاً مع عدم المدّ قبلها بلا خلاف فيهما .
وأما أبو عمرو فيسهّل الثانية مطلقاً بلا خلاف ، مع المدّ قبل المفتوحة والمكسورة
بلا خلاف ، وقبل المضمومة بخلاف .
وأما هشام فيحقّق المفتوحة ويسهّلها مع المدّ ، ويحقّق المكسورة إلا حرف فصلت
[٩] وهو : ﴿أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فعنه في تسهيله خلاف ، وأما المدّ قبل المكسورة
فعنه خلاف إلا في سبعة مواضع يأتي بيانها ، وأما المضمومة فله فيها ثلاثة أوجه
سيأتي بيانها أيضاً .

وأما الكوفيون وابنُ ذكوانَ فيحَقِّقونَ ولا يمدُّونَ بلا خلاف .

قوله : (وَمَدُّكَ) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف لفاعله، ومفعولُهُ يجوزُ أن يكون محذوفاً، أي مدُّكَ الهمزة الأولى ؛ لأنَّ المدَّ يقعُ بعدها، ففيه من التجوُّز ما تقدَّم في قوله : « فَاَمَدُّهُ »^(١)، وأن يكون التقديرُ : وإيقاعُكَ المدَّ قبل الهمزة الثانية أو بعد الهمزة الأولى، و(قَبْلَ) متعلِّقٌ بـ(مَدُّكَ) .

قوله : (حُجَّةٌ) خبرُ المبتدأ، أي ذو حُجَّة .

قوله : (بِهَا) متعلِّقٌ بـ(لُذْ)، و(لُذْ) فعلٌ أمرٌ، ولا محلَّ لهذه الجملة الأمرية لاستئنافها، وجوَّز أبو عبد الله^(٢) أن يكون صفةً لـ(حُجَّةٌ) على إضمار قولٍ، أي : مَقُولٌ فيها ذلك، يشيرُ إلى أنَّ الجُمْلَ الطلبيَّة لا تقع صفةً، فإن وردَ من لسانهم ما يؤهِّم ذلك قُدِّرَ قبله قولٌ، كقوله :^(٣)

(١) البيت ١٩٢ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/أ .

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، تُنسب للعجَّاج، وليست في ديوانه، والأكثرون على أنَّها لراجز لا يُعلَم، وقد وردت بألفاظ متعدِّدة، وهي في الكامل ١٠٥٤/٢، والمحتسب ١٦٥/٢، والكشاف ١٥٢/٢، وأمالِي ابن السجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٥/١، وابن يعيش ٥٣/٣، والمغني ص ٣٢٥، والخزانة ١٠٩/٢، والبيت الأخير في شرح عمدة الحافظ ص ٥٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١١، وأوضح المسالك ٣/٣١٠، واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ المصون ٥/٥٩٠ .

والشاهد فيه قوله : « بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ » فإنَّ جملة الاستفهام « هَلْ رَأَيْتَ » معمولَةٌ لعاملٍ =

مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَغْتَبِطُ

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ؟

ظاهره أنَّ «هَلْ رَأَيْتَ» صفةٌ لـ «مَذْقٍ»، فمن ثَمَّ تأولَه النُّحاةُ على إضمار: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه ذلك، وهذا غيرُ محتاجٍ إليه في قول الناظم، فالأولى أن تكون مستأنفةً، والمعنى: أنَّ المدَّ حُجَّةٌ فالجأُ إليها والزَّمُّها لصحَّتِها؛ وذلك لما في الفصل بهذه المدَّة بين الهمزتين من الخِفَّةِ والراحة للناطق، قال ذو الرُّمَّة: ^(١)

فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَا جِلٍّ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ

لَا بُدَّ مِنَ الْمَدِّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ لِيَتَرَنَّ النِّظْمُ، سواءُ حُقِّقَتِ الهمزةُ الثانيةُ ^(٢) أم خُفِّقَتِ.

= مقدَّر صفةٌ لـ «مَذْقٍ» على إضمار: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه ذلك.

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرُّمَّة ٧٦٨/٢، والكتاب ٥٥١/٣، ومعاني الأخفش ١٨٤/١، والكمال ٩٥١/٢، ومعاني الزَّجَّاج ١٢٨/٣، والمذكَّر والمؤنَّث ص ٤٤٥، وعلل القراءات للأزهري ٣٤/١، والأزهية ص ٣٦، ولسان العرب ١١/١٢٣ (جلل)، والخزانة ٢٤٧/٥، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصنُون ١١٠/١، وعمدة الحَقَّاظ ص ٢٣٧ (س ر د ق).

والشاهد في إدخال ألف بين الهمزتين في قوله: «آأَنْتِ».

(٢) سقطت «الثانية» من (ص).

قوله: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ) يجوز أن يكون خبراً مقدماً، و(خُلْفٌ) مبتدأ مؤخر، وأن يكون (خُلْفٌ) عطفاً على (حُجَّةٌ) على حذف مضاف، و(قَبْلَ) متعلق بـ(مَدُّكَ)، والتقدير: ومَدُّكَ قبل الكسر ذو خُلْفٍ، ولا يضر^(١) الفصل بين هذا المصدر وبين ما [١١٨/ب] تعلق به؛ لكونه ظرفاً متسعاً فيه.

قوله: (لَهُ وَلَا) يجوز أن يكون (لَهُ) صفة لـ(خُلْفٌ)، و(وَلَا) فاعل به، والتقدير: خُلْفٌ استقر له وَلَاءٌ، فالهاء عائدة على الخلف، وأن يكون (لَهُ) خبراً مقدماً، و(وَلَا) مبتدأ مؤخر، والجملة صفة لـ(خُلْفٌ).

و(وَلَا) أصله المد، وهو النصر، أي لذلك الخلف نصرة؛ لصحة طريقه، وضبط رواته.

ثم أخذ يذكر ما استثنى لهشام في المكسورة فلم يختلف عنه فيها فقال :
١٩٧ - وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِّمٍ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَا
أخبر أنه لا خلاف عن هشام في مد هذه السبعة الأماكن التي بينها بقوله :
(بِمَرِّمٍ) إلى قوله: (٢)

وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ

وهذا كالمستثنى من قوله: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا) فإنه لا خلاف عنه في مدّها وإن كان ذلك قبل الكسر، ثم بين تلك الأماكن السبعة فقال: (بِمَرِّمٍ)

(١) تحرفت في (ص) إلى: بضمير.

(٢) البيت الآتي.

يريدُ قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَاتُتُ﴾^(١)، وقوله: (وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ) يريدُ قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَاتُونَ﴾^(٢) ﴿أَءِنَّا لَنَاجِرًا﴾^(٣) فهذان حرفان، وقوله: (وَالشُّعْرَا) يريدُ قوله تعالى: ﴿أَنِّ لَنَا لَاجِرًا﴾^(٤) أيضاً، فهذه أربعة أماكن، وستأتي الثلاثة الباقية في البيت الآتي.

فإن قيل: من أين يُعلمُ أنَّ مراد الناظم بقوله: (لَا خُلْفَ عَنْهُ) أي في المدُّ؟ ولمَ لا يجوز أن يكون التقدير: لا خلافَ عنه في القَصْر؛ لأنَّه قد تقدَّم له ذِكْرُ الخلاف في المدِّ قبل المكسورة واستثنى هذه المواضع، فمن أين يُعلمُ أنَّه المدُّ دون القَصْر؟

وقد اعترف أبو شامة بجودة هذا السؤال، وأجاب بأنَّه «قد تقدَّم أنَّه يمدُّ قبل الفتح والكسر، ثمَّ استثنى الخلافَ له قبل الكسر إلَّا في سبعة، فلو لم يذكر الخلاف في المكسورة لأخذنا له المدَّ في الجميع عملاً بما ذكر أولاً، فغايته أنَّه عيَّن ما عدا السبعة للخلاف، فيتنزَّلُ هذا [منزلة]»^(٥) استثناءً من استثناء، فكأنَّه قال: يمدُّ مطلقاً إلَّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ إلَّا في سبعة مواضع، فمعناه أنَّه

(١) مريم ٦٦. وقرأ هشام: ﴿مُتُ﴾ بضم الميم. انظر: التيسير ص ٩١.

(٢) الأعراف ٨١.

(٣) الأعراف ١١٣.

(٤) الشعراء ٤١.

(٥) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٣٦٦.

يُمدُّ فيها؛ لأنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ» انتهى^(١).

قلتُ: ملخصُ الجواب أنَّ الكلامَ إنَّما وقعَ [في المدِّ]^(٢)، فنفي^(٣) الخلافِ إنَّما يتوجَّه إليه؛ لأنَّ الاعتبارَ بما سبقَ الكلامُ لأجله، وأمَّا القصرُ فلم يُفهم إلا من طريق الضدِّية، إلا أنَّ في قوله: «فكأنَّه قال: يمدُّ مطلقاً إلا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ إلا في سبعة مواضع» نظراً؛ وذلك أنَّ قوله: «إلا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ» ليس بصحيح، بل يمدُّ ولا يمدُّ؛ لثبوت الخلاف عنه، فإصلاحُ ذلك أن يريد: إلا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ بخلافِ عنه إلا في سبعةٍ فإنَّه يمدُّ بلا خلاف.

قوله: (وَفِي سَبْعَةٍ) متعلِّقٌ بمقدَّر، أي لا خُلِفَ عنه موجودٌ في المدِّ، أعني في سبعةٍ، ثمَّ بيَّنَّا بقوله: (بِمَرِّمٍ) فالباءُ ظرفيةٌ، وهي بدلٌ بإعادة العاملِ الموافقٍ معنى لا لفظاً، ويجوز أن يكونَ (فِي سَبْعَةٍ) متعلِّقاً بـ (لَا خُلِفَ) وشاع ذلك الاتِّساعُ في الظرفِ وعديله. [١١٩/أ] وأعربه أبو عبد الله متعلِّقاً بمبتدأٍ مضمَر، وجعلَ (لَا خُلِفَ عَنْهُ) خبراً عن ذلك المبتدأ، والعائدُ مقدَّر، والتقديرُ: ومدُّكَ في سبعةٍ لا خُلِفَ عنه فيه^(٤)، وفيه حذفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٦.

(٢) تكملة لازمة، وقد شعرَ ناسخُ (ت) بافتقار النَّصِّ إليها فوضَعَ هنا إشارةً تحويلة، لكنَّه لم يكتب في الهامش شيئاً.

(٣) تصحَّفتُ في (ص) إلى: فبقي.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/ أ.

وقال أبوشامة: «أي لا خلفَ عن هشام في مدِّ هذه السبعة، أو يكون التقدير: وفي مدِّ سبعةٍ لا خلفَ عنه» انتهى. ^(١) ولا يظهرُ بين هذين التقديرين فرقٌ من حيث الإعراب ولا من حيث المعنى.

قوله: (بِمَرِّمٍ) يجوز أن يكون بدلاً من قوله: (فِي سَبْعَةٍ) كما تقدّم، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ مضمّر، أي هي مريم، وقيل: متعلّقٌ بمحذوف، أي أعني في مريم.

قوله: (وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا) عطفٌ على ما تقدّم.

و(الْعُلَا) صفةٌ لـ (مَرِّمٍ) و(الأعرافِ والشُّعْرَا)، والعلی جمعٌ عُليا، كالدُّنَا جمعٌ دُنیا، وقيل: (الْعُلَا) خبرٌ لمبتدأ مضمّر، أي هي العُلَا، أي تلك السُّورُ الثلاث، وقصر (الشُّعْرَا) ضرورةً.

ثم أخذ يذكر تمام الأماكن السبعة فقال:

١٩٨ - أَيْنَكَ أَئْفَكَ مَعَا فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهْلَا

يريد: ﴿أَيْنَكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ وقوله: ﴿أَيْنَكَ أَلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾

وكلاهما في «الصافات» [٨٦، ٥٢] فلذلك قال: (مَعَا فَوْقَ صَادِهَا) أي هذان الحرفان معاً في سورة واحدة وهي الصافات، وعبرَ عنهما لَمَّا ضاق عليه النظمُ بكونهما فوق «صاد».

وقوله: (مَعَا) قد يُوهِمُ أَنَّ ﴿أَنْفَكَ﴾ وردَ مكرراً في «الصفات» كما يُفهم ذلك من قوله: ^(١)

نَعِمًا مَعَا.....

فلو قال موضع (مَعَا): هُمَا فَوْقَ صَادِهَا، لاستقام الوزنُ وزال الإيهامُ المذكور ولكنَّ اللبسَ مأمونٌ من حيث إنه لم يوجد ﴿أَنْفَكَ﴾ فيها إلا لفظاً واحداً.

وقوله: (وَفِي فُصِّلَتْ [٩] حَرْفٌ) يريدُ قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ﴾. فهذه ثلاثة أماكن، وقد تقدّم أربعة فكمُلتُ سبعة.

ثم ذكر أن في حرف «فُصِّلَتْ» خلافاً عن هشام بالنسبة إلى تسهيل الهمزة وتحقيقها، فيكون يمدُّ بلا خلاف، وفي التسهيل عنه خلاف، فيصيرُ في هذه الكلمة كهو في المفتوحة مطلقاً؛ فإنَّ عنه خلافاً في تحقيقها، ولا خلاف عنه في المدِّ قبلها، ولم يسهِّلْ هشامُ مكسورةً غيرها، وفي جميع المفتوح خُلفٌ تقدّم سوى حرف «ن» ^(٢) و«الأحقاف» ^(٣) و«أَعْجَمِيَّةٌ» ^(٤) و«أَمْتُمُ» ^(٥).

(١) البيت ٥٣٦ من فرش سورة البقرة.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ءَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾. انظر: التيسير ص ٢١٣.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتِكُمْ﴾. انظر: التيسير ص ٢٠٠.

(٤) فُصِّلَتْ ٤٤. وقرأ هشامُ هذا الموضع بهمزة واحدة من غير مدٍّ؛ على الخبر. انظر:

التيسير ص ١٩٣.

(٥) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩. انظر: التيسير ص ١١٢.

وذكر التحقيق عن هشام في حرف «فُصِّلَتْ» [٩] من زيادات القصيد؛
فإنه لم يذكر في «التيسير» لهشام غير التسهيل^(١)، ولم يذكر صاحب «الروضة»
لابن عامر بكمال غير التحقيق^(٢).

قوله: (أَءِنَّكَ أَئْفَكًا) يجوز أن يكونا معطوفين حذف عاطفهما، أي:
وفي ﴿أَءِنَّكَ﴾ و﴿أَفْئَكًا﴾، وأن يكونا منصوبين بمقدر، أي: وأعني ﴿أَءِنَّكَ﴾
﴿أَفْئَكًا﴾.

قوله: (مَعًا) حال، أي مصطحبين، وقد نصَّ النحاة على أن قطع «مع»
عن الإضافة ونصبها حالاً قليل جداً^(٣).

(١) ونصَّ عبارته: «وفي فُصِّلَتْ: ﴿أَءِنَّكُمْ﴾، ويسهل الثانية هنا خاصة» اهـ. انظر:
التيسير ص ٣٢.

(٢) انظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة» لأبي علي المالكي ٢٣٩/١.

(٣) لم أجد من قال: إن قطع (مع) عن الإضافة ونصبها حالاً قليل جداً، بل وجدت
العكس؛ فقد جعل ابن مالك غير الحال - حيثئذ - هو القليل، كقول الشاعر:
أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا

فالقليل أن تكون (مَعًا) خبراً. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٩، ٢٤٠.

وفي الجنى الداني ٣/٢: «وإذا أفردت عن الإضافة نوّنت، نحو: قام زيدٌ وعمروٌ معاً،
والأكثر - حيثئذ - أن تكون حالاً» اهـ.

وقال ابن هشام: «وتستعمل [مع] مضافة... ومفردة، فتونون وتكون حالاً...» اهـ.
المغني ص ٤٣٩.

قوله : (فَوْقَ صَادِهَا) حالٌ أخرى من (أَنَّكَ [١١٩/ب] عَائِفُكَ)، أو حالٌ من الضمير المستكن في الحال المقدرة من معنى (مَعًا)، أو ظرفٌ للاصطحاب المدلول عليه بـ (مَعًا)، والهاء في (صَادِهَا) للسور.

قوله : (وَفِي فُصِّلَتْ) خبرٌ مقدَّم، و(حَرْفٌ) مبتدأ مؤخر، ولم يُفسره لظهوره.

قوله : (وَبِالْخُلْفِ) متعلّقٌ بمقدّر على أنّه حالٌ من مرفوع (سُهِّلَ)، ومرفوعه ضميرٌ يعود على حرفٍ فُصِّلَتْ، والألف فيه للإطلاق، والتقدير : وسُهِّلَ حرفٌ فُصِّلَتْ ملتبساً بالخلف.

١٩٩ - وَءَائِمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا
قد يتوهم أن هذه الكلمة من زيادات القصيد؛ فإنه لم يذكرها في «التيسير» هنا بل ذكرها في سورة التوبة. ^(١)

أخبر الناظم أن هشاماً مدّ لفظ ﴿أَائِمَّةٌ﴾ ^(٢) وحده دون سائر القراء بخلاف عنه، أي يأتي بمدة ^(٣) قبل الهمزة الثانية.

ووجه الاتفاق على القصر عند غيره أن الهمزة أصلها السكون، فحركتها عارضة وذلك أن «أَائِمَّةً» جمعُ إمام، وإمامٌ فعال، وفعال المضعّف يلزمُ جمعه

(١) التيسير ص ١١٧.

(٢) التوبة ١٢ وغيرها.

(٣) في (ص) و(ت) : بأن يمه.

على : أَفْعَلَةٍ، في المشهور، نحو: زِمَامٌ وَأَزِمَّةٌ، والأصلُ : أَأَمَّةٌ، بِزِنَةٍ : أَحْمِرَةٌ، فاجتمعَ مثْلانِ مستكملانِ لشروطِ الإدغام، فنُقِلَتْ حركةُ الأوَّلِ إلى الساكنِ قبله - وهو الهمزةُ الثانية - وأدغمِ الأوَّلُ في الثاني، فصَدَقَ أَنَّها همزةٌ عارضةٌ الحركة، فلذلك لم يُبَالَ بها، وَمَنْ مدَّ نظرَ إلى الحركة لفظاً وإن كانت عارضة .

وقال أبو عبد الله : « فأصلُ أئِمَّةٍ إذن أأَمَّةٌ، فلو خُرِجَ على الأصول لقليل : أَمَّةٌ كدَابَّةٍ ؛ لأنَّ الهمزةَ الساكنةَ تُبدَلُ ألفاً بعدَ المفتوحة، والمثْلانِ المحرَّكانِ يُدغمُ أحدهما في الآخر » ثم قال : « لكن لو قيل : أَمَّةٌ لألبَسَ بجمعِ آمٍّ، فينعكسُ المعنى ؛ لأنَّ الإمامَ بمعنى المأموم، والآمَّ ضدهُ، فأُصْلِحَ اللفظُ بأنْ نُقِلَتْ حركةُ الميمِ إلى الهمزة، فلَمَّا سكنتُ أدغمتُ في الميمِ التي بعدها، فصارت : أئِمَّةٌ » انتهى .^(١)

قوله : « لكن لو قيل » هذا ليس بجواب تصريفيٍّ، والجوابُ الذي ذَكَرَهُ أهلُ التصريفِ أَنَّهُ لَمَّا اجتمعَ معنا مقتضيانِ لحُكْمَيْنِ راعينا أولاً بالتخفيف - وهو اجتماعُ المثَلينِ - فبدأنا به فنقلنا حركته وأدغمنا ؛ لأنَّ مراعاته أولى من مراعاة تخفيف الهمز .

وقوله : « لأنَّ الإمامَ بمعنى المأموم » أي أَنَّهُ يُؤْتَمُّ به، « والآمُّ ضدهُ » يعني أَنَّهُ يَقصدُ غيرَه فهو فاعلٌ، فهشامٌ نظرَ إلى حركة الهمزة واعتدَّ بها تارةً فمدَّ، ولم ينظرَ إليها ولم يعتدَّ بها أخرى فقصرَ، وأمَّا غيرُه فلم يعتدَّ بها ألبتَّةَ، بل نظرَ إلى

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/ب .

أصلها فلم يمدَّ أَلْبَتَّةَ .

ثمَّ انتقل إلى ما يتعلَّق بهذه الكلمة بالنسبة إلى تحقيق الهمزة وتخفيفها ، فأمر بالتسهيل بينَ يَنَ لمن رَمَزَ له بكلمة (سَمَا) وهُم : نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو فتعَيَّنَ [١٢٠/أ] لغيرهم تحقيقُها ، وقد صار القراءُ في هذه الكلمة على ثلاث مراتب :

الأولى : التسهيلُ بينَ يَنَ من غير مدٍّ بلا خلاف : للحرميين وأبي عمرو .

الثانية : تحقيقُها من غير مدٍّ بلا خلاف : للكوفيين وابن ذكوان .

الثالثة : تحقيقُها بلا خلاف وبالمدِّ والقصر : لهشام وحده .

وقوله : (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلًا) إشارةٌ إلى مذهب النحاة في هذه الكلمة ، وهو الإبدال ياءً محضةً لِثِقَلِ اللفظِ باجتماعِ همزتين في كلمة واحدة ليستُ أولى الهمزتين في حكم الاستقلال^(١) ، وتحَرَّزَ بقوله : ليستُ أولاهما في حُكم الاستقلال ، ممَّا اتَّصلَ به همزةُ الاستفهام ؛ لأنَّها في حكم الاستقلال ، فمن ثَمَّ احتمَل تحقيقُها عند بعضهم ، وهذا مذهبُ أبي عليٍّ الفارسي وغيره ، ذكره في

(١) قال الرضيُّ عن الهمزتين المجتمعتين في كلمة : « فإن تحرَّكتا قُلِبَتِ الثانيةُ وجوباً ، ثمَّ إن كانت الثانيةُ لا ماً قُلِبَتِ ياءً مطلقاً ، بأيِّ حركة تحرَّكتا . وإن لم تكن الثانيةُ لا ماً : فإن كانت مكسورة قُلِبَتِ ياءً أيضاً ، بأيِّ حركة تحرَّكتِ الأولى : بالفتحة نحو : أَيْمَةٌ . . . » اهـ .

« الحُجَّة » واستدلَّ له وضعف ما سواه. ^(١)

وتبع النحاة في ذلك بعضُ القراء فوافقهم على إيجاب البدل، وضعف التحقيق وإن كان يرويه، وأبى بعضهم أيضاً التسهيل لمن أصله التسهيل، وقال: بل يجبُ البدلُ المحض، والزمخشريُّ تبع القراء في ذلك، ورفض مذهب النحويين وغلطهم فيه، فإنه قال في «براءة»: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة، ثم همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأمّا التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون [قراءة] ^(٢)، ومن صرح بها فهو لاحقٌ محرفٌ». ^(٣)

واستدلَّ النحويون على وجوب الإبدال بأن أصل هذه الهمزة مستحق للإبدال؛ لأنها ساكنة في ^(٤) الأصل بعد أخرى مفتوحة، لكنها لما كُسرت تعينت الياء، وما ذكره الزمخشريُّ هو الصواب؛ لأن هذه الحركة وإن كانت عارضة فقد لَزِمَتْ بالنسبة إلى وجوب الإدغام، ولم يذكر الداني إبدالها ياءً فهي من

(١) الحجة ٤/ ١٧٥.

(٢) تكملة من الكشف ٢/ ١٧٧.

(٣) الكشف ٢/ ١٧٧. وقد نقل العلامة ابن الجزري كلام الزمخشري السابق، وأتبعه بقوله: «قلت: وهذا مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة - أعني التحقيق وبين بين والياء المحضة - عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله، والله تعالى أعلم» اهـ. انظر: النشر ١/ ٣٨٠.

(٤) تحرفت في (ص) و(م) إلى: فما.

زيادات القصيد، ولم يكن له حاجةٌ بذكرها؛ لأنه لم يقرأ به، وهذا كما سيأتي في «باب الوقف» من قوله في الروم: ^(١)

وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

قوله: (وَأَائِمَّةٌ) مفعولٌ مقدّم لقوله: (قَدْ مَدَّ)، و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من (أَائِمَّةٌ) أي مدّه ملتبساً بالخلف، ويجوزُ أن يكون حالاً من الفاعل؛ لأنه ملتبسٌ بالخلف حيث نقله عن شيوخه، ونقله تلامذته عنه، ولم يتزّن لفظُ البيت إلا بقراءة هشام على رواية المدّ، ويجوزُ أن يكون نعتٌ مصدرٍ محذوف دلّ عليه (قَدْ مَدَّ)، أي قد مدّ وحده ملتبساً بالخلف، وفاعلُ (مَدَّ) ضميرُ هشام؛ لأنّ الكلام فيه، وكذلك الهاءُ في (وَحْدَهُ).

و(وَحْدَهُ) نصبٌ على الحال وإن كان معرفة لفظاً؛ لأنه بتأويل نكرة، أي منفرداً، وله أخواتٌ في هذا التأويل، نحو: جَهْدَكَ وطاقَتَكَ، وأرسلها العِراك. ^(٢)
قوله: (وَسَهْلٌ) أي وسهّلْ همزٌ ﴿أَائِمَّةٌ﴾.

قوله: (سَمًا) فعلٌ وفاعلٌ، وهي جملةٌ مستأنفة للثناء على التسهيل لخفة اللفظ ولموافقة القياس.

قوله: (وَصَفًّا) تمييزٌ منقول من الفاعلية، أي علا وصفه [١٢٠/ب]

(١) البيت ٣٧١.

(٢) قال في اللسان (عرك): «والعِراكُ: ازدحامُ الإبل على الماء»، والمعنى: أوردَ الإبلَ مُعتركةً الماء. وانظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

لصحته .

قوله : (وَفِي النَّحْوِ) أي وفي علم أهل النحو أُبدلَ همزٌ ﴿أَيْمَةٌ﴾ الثاني .

وقال أبو شامة : « والضميرُ في (أُبدِلَ) للمسَهَّل المدلول عليه بقوله :

(وَسَهَّلُ) وهو الهمزُ المكسور » .^(١)

٢٠٠ - وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

أخبرَ عَمَّنْ رَمَزَ له باللام والحاء المهملة وهما هشامٌ وأبو عمرو، وبالباء الموحدة وهو قالون، أَنَّهُم مَدُّوا قَبْلَ المضمومة بخلاف عن هشام وأبي عمرو، وبلا خلاف عن قالون؛ لأنَّه قال : (بِخُلْفِهِمَا) أي بخلفٍ مَن رَمَزَ له باللام والحاء .

ووجه المدُّ لأبي عمرو من زيادات القصيد فإنه لم يذكر في « التيسير » له غير القَصْرِ^(٢)، [وهو المشهور عن أبي عمرو، وما ذكره الناظم من المدِّ عن قالون بغير خلاف هو المشهور عنه]^(٣)، وقد نقل ابن الفحَّام عنه خلافاً فيه .^(٤)

وقوله : (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا) أي وجاء المدُّ ليفصل بين الهمزتين، أي هذه حكمةُ

المدِّ ليخفَّ به اللفظ .

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٨ بتصرف .

(٢) التيسير ص ٣٢ .

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

(٤) التجريد ص ١٧٤ .

قوله : (وَمَدَّكَ) مبتدأ، و(لَبَّيْ حَبِيبُهُ) خبره، والمراد بالحبيب القارئ،
والهاء في (حَبِيبُهُ) للمدِّ، ومفعوله محذوف تقديره : ومدَّكَ قبل الضمِّ لَبَّيْ
حَبِيبُهُ، أي أَنَّ المدَّ دعا القارئَ فأجابه ولَبَّاهُ بالقبول لصحَّته على سبيل المجاز،
ولو قُرئ : (حَبِيبُهُ) بالنصب على أَنَّ فاعل (لَبَّيْ) ضميرُ المدِّ، أي أَنَّ القارئَ
دعا المدَّ فأجابه المدُّ ولم يَأْب عليه لصحَّة طُرُقهِ على سبيل المجاز - أيضاً - لكان
حَسَنًا.

قوله : (يَخْلِفُهُمَا) حالٌ من (حَبِيبُهُ) أي ملتبساً بخلفهما، ويجوزُ أن يتعلَّقَ
بـ(لَبَّيْ) كما تقول : لَبَّاهُ بكذا، أي لَبَّيْ القارئُ وأجاب بأنَّ في ذلك خلافاً لأهل
العلم مشهوراً بينهم .

قوله : (بَرًّا) يجوز أن يكون حالاً من (حَبِيبُهُ) أي لَبَّاهُ في حال مدِّه به
وشفقته عليه .

والبرّ - بالفتح - بمعنى البارّ، ضدُّ العاقِ المخالف، ويجوز أن يكون مفعول
بـ(لَبَّيْ) أي لَبَّيْ حَبِيبُهُ المدُّ وهو راويه قارئاً بَرًّا به ^(١)، حبيبٌ نقله لأهله وحفظه
عليهم .

قوله : (وَجَاءَ) جملةٌ مستأنفة للإخبار بحكمة المدِّ، أي جاء المدُّ وشرع
للفصل بين الهمزتين، فقوله : (لِيَفْصِلَ) متعلّقٌ بـ(جَاءَ) والفعلُ منصوبٌ
بـ«أَنَّ» مضمرة، والألفُ للإِطلاق .

(١) تصحّفت في النسخ الثلاث إلى : بدا به .

والخلافُ الذي عن هشام مجموعهُ ثلاثةُ أوجه : الاثنان منهما يؤخذان من هذا البيت، وهما التحقيقُ مع المدِّ في السُّورِ الثلاث، والتحقيقُ مع القَصْرِ في السُّورِ الثلاث، وأما الوجهُ الثالثُ ففي البيت الآتي، وهو تحقيقُها مع القَصْرِ في آلِ عمران [١٥]، وتسهيلُها مع المدِّ في ص [٨] والقمر [٢٥]، وإلى ذلك أشار بقوله :

٢٠١- وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى

قوله : (كَحَفْصٍ) يعني بالتحقيق وعدم المدِّ، وهذه القراءة ليست خاصةً بحفص، بل هي للكوفيَّين بكما لهم وابن ذكوان، وإنَّما ذَكَرَ ذلك اختصاراً واستغناءً عن أن يقول : بالتحقيق والقَصْر، وإنَّما خَصَّ حفصاً دون غيره لاستقامة الوزن به دون [١٢١/أ] غيره.

قوله : (وَفِي الْبَاقِي) يعني ما في ص [٨] وهو قوله : ﴿أَنْزَلَ﴾، وما في القمر [٢٥] وهو قوله : ﴿أَلْقَى﴾.

قوله : (كَقَالُونَ) أي بالتسهيل والمدِّ، وإنَّما خَصَّ قالون بالذكر لأنَّه لم يقرأ بذلك إلا هو وحده، وأبو عمرو وإن كان يُسهِّل ويمدُّ إلا أنَّ له القَصْرَ أيضاً، فلذلك نصَّ عليه دون غيره مع استقامة الوزن به.

واعلم أنَّه في «التيسير» لم يذكر لهشام إلا وجهين، فإنَّه قال : «هشامٌ من قراءتي على أبي الحسن^(١) يحقُّ الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران،

(١) هو أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، تقدَّمت ترجمته =

ويسهل الثانية ويدخل قبلها ألفاً في الباقيتين كقالون، والباقون يحققون الهمزتين في ذلك، وهشام من قراءتي على أبي الفتح^(١) كذلك ويدخل بينهما ألفاً انتهى.^(٢)

فعلى هذا يكون الوجه الآخر - وهو التحقيق مع القصر في السور الثلاث - من زيادات القصيد.

وقال أبو شامة: «فقد اتفق الشيخان أبو الحسن وأبو الفتح على التحقيق في آل عمران، وعلى المد في ص والقمر، واختلفا في المد في آل عمران، وفي التسهيل في (ص) والقمر، فتكون قراءة هشام في ص والقمر كقراءة: ﴿أَنْتُمْ﴾ في فُصِّلَتْ [٩]: مدّ بلا خلاف، وسهل بخلاف، فيكون قد فعل في المضمومة ما فعل في المكسورة في بعض مواضعها» قال: «وجماعتنا أشكل عليهم تنزيل ما في النظم على ما في التيسير، وجوابه أن يقال: لهشام في هذه المواضع الثلاثة ثلاثة أوجه:

القصر والتحقيق في الجميع، وهذا الوجه ذكره صاحب الروضة^(٣) وغيره وهو من زيادات القصيد.

= عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٥.

(١) هو أبو الفتح فارس بن أحمد، تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٤.

(٢) التيسير ص ٣٢.

(٣) «الروضة» لأبي عليّ البغدادي المالكي (١/ ٢٦٤).

والوجه الثاني : المدُّ في الجميع مع التحقيق ، وهذا الوجه قرأه صاحبُ « التيسير » على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد ، وهو الذي يأتي ذكره في آخر باب التكبير .

والوجه الثالث التفصيل : القَصْرُ والتحقيقُ في آل عمران ، والمدُّ والتسهيلُ في الباقيتين ، وهذا الوجه قرأه صاحبُ « التيسير » على أبي الحسن طاهر بن غلبون الذي سبق ذكره في باب المدِّ والقصر . فالوجهان الأولان يُماثلُ فيهما هشامُ أبا عمرو في أنه يمدُّ في الجميع ولا يمدُّ ، ولهذا أدرجه الناظم معه في قوله : (بِخُلْفِهِمَا) ثم ذكر لهشام الوجهَ الثالث في البيت الثاني ، ولو أنه نظم مقتصرًا على ما في التيسير لقال ما كنتُ نظمته قديمًا تسهيلًا على الطلبة :

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ بَرُّ حَبِيبُهُ بِخُلْفِ هِشَامٍ فِي الثَّلَاثَةِ فُصِّلَا

فَفِي آلِ عِمْرَانَ يَمْدُ بِخُلْفِهِ وَفِي غَيْرِهَا حَتْمًا وَبِالْخُلْفِ سَهْلَا

أي يمدُّ حتمًا بلا خلاف « انتهى .^(١)

قلتُ : تبع ما في « التيسير » في إسقاطه وجهَ القصر عن أبي عمرو ، وفي إسقاطه القصر والتحقيق في السور الثلاث .

قوله : (وَفِي آلِ) متعلِّقٌ به (رَوَوْا)^(٢) المتأخَّر عنه ، وكذلك (لِهَشَامِهِمْ) ، والواوُ لأهل [١٢١ / ب] الأداء ، أي ورووا لهشامهم في آل عمران .

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) كذا في النسخ الثلاث ، والوجه : متعلِّقٌ بـ (رَوَوْا) .

قوله : (كَحَفَصٍ) يجوز أن يكون تقديره : مثل رواية حفص ، فتكون الكاف أيضاً مفعولاً به ، وأن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوف ، أي رَوَوْهُ روايةً مثل رواية حفص .

قوله : (وَفِي الْبَاقِي) متعلّقٌ بـ (رَوَوْا) أي ورووا في الباقي كقالون ، أي روايةً مثل قالون .

وصرف (عِمْرَانٍ) ضرورةً ، ومنع (قَالُونَ) إمّا ضرورةً ، وإمّا لكونه معتداً بعجمته^(١) ، وقد تقدّم فيه بحثٌ حسن .^(٢)

و(اعتلّى) مستأنفٌ للثناء على الوجه الثالث الصائر إلى التفرقة بين المواضع الثلاثة ؛ لأنّ فيه جمعاً بين اللغات ، وشهادة لكلّ قراءة بالصحة والقبول .



(١) تصحّفت في (ص) و(م) إلى : مفيد العجمية .

(٢) وذلك عند شرح البيت ٢٦ ، ص ٩٨ .

بَابُ الِّهَمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى الِّهَمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ يَعْنِي الِّهَمَزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ أُوْلَاهُمَا آخِرَ كَلِمَةٍ وَثَانِيَتُهُمَا أُوْلَ كَلِمَةٍ أُخْرَى، فَيَصِيرُ الْآخِرُ أُوْلًا وَالْأَوَّلُ ثَانِيًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا انْقَضَى حُكْمُ ﴿ءَاذَنَّاكَ تَهُمُّ﴾^(١) وَمَا تَبِعَهُ مِنَ الِّهَمَزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَخَذَ يَذْكُرُ حُكْمَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ﴾^(٢) وَهُمَا إِمَّا مُتَّفَقَتَانِ وَإِمَّا مُخْتَلِفَتَانِ، وَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حُكْمَ الْجَمِيعِ وَبَدَأَ بِالْمُتَّفَقَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ، فَقَالَ:

٢٠٢- وَأَسْقَطَ الْأَوَّلَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

أَخْبَرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ هَمَزَتَانِ مُتَّفَقَتَانِ فِي الْفَتْحِ، نَحْوُ: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾^(٣)، أَوِ الْكَسْرِ، نَحْوُ: ﴿هَلْؤَلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾^(٤)، أَوِ الضَّمِّ، نَحْوُ: ﴿أَوَّلِيَاءُ أَوْلِيكَ﴾^(٥) كَمَا سَتَأْتِي أَمْثَلُهُ فَإِنَّهُ يُسْقَطُ أُوْلَاهُمَا، فَيَقْرَأُ جَمِيعَ ذَلِكَ وَنَظَائِرَهُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ، هَذَا نَقَلَ الْقُرَّاءُ، يَنْقُلُونَ قِرَاءَتَهُمْ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ فِي الْمَحْذُوفَةِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا الْأَوَّلَى، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ النَّازِمُ فَلَمْ

(١) البقرة ٦، يس ١٠.

(٢) البقرة ١٣.

(٣) هود ٤٠ وغيرها.

(٤) البقرة ٣١.

(٥) الأحقاف ٣٢.

يذكر سواه . وغير الجمهور يدعي حذف الثانية .

استدل الجمهور بأن الأولى آخر كلمة ، والتغيير أولى بأواخر الكلم ، وأما غير الجمهور فاستدل على حذف الثانية بأن الثقل حصل بها ، وهذا كما اختلفوا في نحو : ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾^(١) أي تأنيئه حذفت ؟ وفائدة الخلاف تظهر في مسائلتين :

إحدهما في المد والقصر ، فإن قلنا : إن المحذوف الهمزة الأولى كان من قبيل المد المنفصل ، فيجري فيه خلاف الدوري ، ويقصره السوسي قولاً واحداً كما عُرف في بابه^(٢) . وإن قلنا : إن المحذوفة هي الثانية كان من قبيل المد المتصل ، فيمد للدوري والسوسي بلا خلاف كسائر القراء .

والثانية في الوقف ، وذلك أنك إذا وقفت على ﴿ جاء ﴾ من ﴿ جاء أمرنا ﴾^(٣) ونحوه ، فإن قلنا : المحذوف هي الأولى وقفنا بألف محضة دون همزة ، وإن قلنا : المحذوف هي الثانية وقف بألف بعدها همزة ، وقد نص مكّي [١٢٢ / أ] في « التبصرة » على ذلك^(٤) ، قال [أبوشامة]^(٥) : « لأن الحذف إنما يكون في الوصل

(١) الأنعام ١٥٢ وغيرها .

(٢) انظر شرح البيت ١٦٩ من باب المد والقصر ، ص ٦٣٥ .

(٣) هود ٤٠ وغيرها .

(٤) الذي نص عليه مكّي في « التبصرة » ص ٢٨٨ أن المحذوفة هي الهمزة الأولى ، وأن من قرأ بحذفها وصلاً وقف عليها بالهمز والمد ، وعبارته : « قرأ البري وقالون وأبو عمرو =

لأنَّ الاجتماعَ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِيهِ»^(١).

وأما النحويون فينقلون عن أبي عمرو أَنَّهُ يُخَفِّفُ الْأُولَى مِنَ الْمُخْتَلَفِ
وَالْمُتَّفِقِ جَمِيعاً.

قال أبو علي في « التكملة » : « أَهْلُ التَّحْقِيقِ يَحَقِّقُونَ إِحْدَاهُمَا : فَمِنْهُمْ مَنْ
يُخَفِّفُ الْأُولَى وَيَحَقِّقُ الثَّانِيَةَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحَقِّقُ الْأُولَى وَيُخَفِّفُ الثَّانِيَةَ ، وَهُوَ
الَّذِي يَخْتَارُهُ الْخَلِيلُ ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ التَّخْفِيفَ وَقَعَ عَلَى الثَّانِيَةِ إِذَا كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ نَحْوُ : ﴿ عَادَمَ ﴾^(٢) ﴿ وَءَاخِرُ ﴾^(٣) ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ . قَالَ
الْخَلِيلُ : وَرَأَيْتُ أَبَا عَمْرٍو قَدْ أَخَذَ بِهَذَا الْقَوْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَلْوِيْلَتْنِي ۚ أَلَدُّ
وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾^(٤) .

= بحذف الأولى وتحقيق الثانية ، فإذا وقفوا على الأولى رجعت المحذوفة وتمكَّن المدُّ اهـ .
وما عزاه المصنَّفُ هنا لمكيٍّ ناشئٌ عن فهمٍ خاطئٍ لعبارة أبي شامة في إبراز المعاني ١ / ٣٧٣
وقد أداه ذلك إلى نسبة كلام أبي شامة الآتي لمكيٍّ ، والله أعلم .

(٥) تكملة متعيّنة ؛ إذ الكلامُ الآتي لأبي شامة ، وليس لمكيٍّ ، كما سبق التنبيهُ عليه في
الهامش السابق .

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٧٣ .

(٢) البقرة ٣٧ وغيرها .

(٣) ص ٥٨ .

(٤) هود ٧٢ ، وانظر إبراز المعاني ١ / ٣٧٢ .

قال العبدى^(١) في شرحه : « مذهب أبي عمرو تخفيف الأولى ، ومذهب الخليل تخفيف الثانية » قال : « والقراء على خلاف ما حكاه النحويون عنه ، وذلك أنهم يقولون : الهمزتان إذا التقتا بحركة واحدة حذفت إحداهما حذفاً من غير أن يجعلها بينَ بينَ ، وإذا اختلفت الحركة عادوا إلى ما قلناه » قال : « وقياس قول أبي عمرو أن تكون المحذوفة هي الأولى ؛ لأنه حكى مذهبه أن تكون الأولى بينَ بينَ » .^(٢)

قال أبو شامة : « ولم أرَ النحويين ذكروا لغة الإسقاط » .^(٣)

قلت : ما نقله القراء والنحاة صحيح ؛ لأن كل طائفة نقلوا عنه ما حملوه عنه .

ثم قال : « ووجهها »^(٤) على ما نقله القراء أن مذهب أبي عمرو الإدغام في المثليين ، ولم يمكن هنا لثقل الهمز غير مدغم ، فكيف به مشدداً مدغماً ؟ ! فعُدل إلى الإسقاط ، واكتفى بالثانية دليلاً على الأولى لاتفاقهما في الحركة » .^(٥)

قوله : (الأولى) مفعول (أَسْقَطَ) ، ولا يُقرأ : (الأولى) إلا منقولة حركة

(١) أحمد بن بكر بن أحمد ، أبو طالب العبدى ، أحد أئمة النحاة المشهورين . قرأ على :

السيرافي والرماني والفارسي . ت ٤٠٦ هـ . (بغية الوعاة ١ / ٢٩٨) .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٧٣ .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٧٣ .

(٤) أي لغة الإسقاط .

(٥) إبراز المعاني ١ / ٣٧٣ .

همزتها ليصح الوزنُ.

قوله : (في اتَّفَاقِهِمَا) متعلِّقٌ بـ (أَسْقَطَ) ، والضميرُ في (اتَّفَاقِهِمَا) عائدٌ على الهمزتين المذكورتين في قوله في الباب السابق : ^(١)
وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ . . .

قوله : (مَعاً) حالٌ من الضمير في (اتَّفَاقِهِمَا) ، قال أبو شامة : « حالٌ من ضمير التثنية الذي أُضيفَ إليه الاتِّفاق ؛ لأنَّه بمنزلة قولك : اتَّفَقَا مَعاً ، ولا فائدة لقوله : (مَعاً) في هذا الموضع إلَّا مجردُ التوكيد ، كما لو قال : كليهما ، وفي غير هذا الموضع يذكر مَعاً لفائدةٍ سننِّبه عليها في الباب الآتي » . ^(٢)

قوله : (إِذَا) ظرفٌ لـ (أَسْقَطَ) ، ويجوزُ أن يكون شرطاً وجوابه محذوفٌ أو متقدِّمٌ ، وهو (أَسْقَطَ) عند من يُجيز ذلك .

و(كَانَتَا) يجوز أن تكون الناقصة ، فالألفُ اسمُها ، و(مِنْ كِلْمَتَيْنِ) خبرُها ، وأن تكون التامة ، و(مِنْ كِلْمَتَيْنِ) حالٌ ، أي إذا وُجِدَتَا مستقرَّتين من كلمتين .

قوله : (فَتَى الْعَلَا) فاعلٌ (أَسْقَطَ) .

(١) البيت ١٨٣ .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٧٣ .

والعَلَا أصلُه المدُّ، ففُعِلَ به هنا ما فُعِلَ به في البيت الرابع من أوَّل القصيد^(١)، والمعنى: ولدُ العلاء، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

ثمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ أمثلةَ المتَّفَقَتَيْنِ فقال: [١٢٢/ب]

٢٠٣- كَجَا أَمَرْنَا، مِنْ السَّمَاءِ إِنَّ، أَوْلِيَا أَوْلَيْكَ، أَنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمَّلَا

مثَلٌ للمفتوحَتَيْنِ بِـ ﴿جَاءَ أَمَرْنَا﴾^(٢)، ومِثْلُهُ: ﴿إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾^(٣) ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾^(٤) ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾^(٥)، ومِثْلٌ للمكسورتَيْنِ بقوله تعالى في سبأ: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ [٩] ومِثْلُهُ ﴿هَلْؤَلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾^(٦)، وللمضمومتَيْنِ: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلَيْكَ﴾^(٧) ولا ثاني له.

فالهمزةُ المسموعة - على ما قاله الناظم - من جميع الأمثلة المذكورة هي الهمزةُ الثانية؛ لأنَّ الأولى سقطتْ، وعلى رأي غيره تكون الهمزةُ المسموعة

(١) انظر ص ٢٨، شرح قول الناظم (البيت ٤):

وَتَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

(٢) هود ٤٠ وغيرها.

(٣) عبس ٢٢.

(٤) المنافقون ١١.

(٥) الأعراف ٣٤ وغيرها.

(٦) البقرة ٣١.

(٧) الأحقاف ٣٢.

هي الأولى، وقد عرفت أَنَّ فائدة الخلاف تظهرُ في مسألتين^(١)، وقد لفظ المصنّفُ بالأمثلة الثلاثة على لفظ قراءة أبي عمرو.

وقال أبو شامة: «فالهزمة المسموعة في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ هي أَوَّلُ ﴿أَمْرُنَا﴾، ومِثْلُهُ: ﴿إِذَا شَأْ أَنْشَرُهُ﴾ الهزمة أَوَّلُ ﴿أَنْشَرُهُ﴾ لأنها همزة قطع، فإن اتَّفَقَ بعد ما آخِرُهُ همزة همزة وصلٍ حُذِفَتْ فبقيَ الهزمة المسموعة هي آخِرُ الكلمة الأولى لجميع القراء، نحو: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾^(٢)، ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾^(٣)، الهزمة آخِرُ ﴿شَاءَ﴾ وآخِرُ ﴿الْمَاءَ﴾ انتهى.^(٤)

قلتُ: قوله: «﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾ و﴿الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾» ليس ممَّا نحن فيه في شيء، ولا يلتبسُ به أَلَبَّتْهُ حَتَّى يَذْكُرَهُ خَوْفَ تَوْهَمِهِ؛ لأنَّ الهمزتين هنا - على تقدير التلَفُّظِ بهمزة الوصل - مختلفتا الحركة، فإنَّ همزة الوصل في المثالين مكسورة.

قوله: (كَجَا أَمْرُنَا) خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي مثالُ ذلك، أو منصوبٌ بمقدَّر، أي أعني كـ ﴿جَاءَ﴾.

وقوله: (مِنْ السَّمَاءِ إِنَّ أَوَّلِيَا أَوْلَئِكَ) معطوفان على (كَجَا أَمْرُنَا) حُذِفَ

(١) انظر شرح البيت السابق، ص ٧٨٩.

(٢) المزمل ١٩ وغيرها.

(٣) الحج ٥.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٧٤.

العاطفُ منهما .

قوله : (أَنَوَاعُ) خبرٌ مبتدأ مضمَر ، أي هي أنواع .

و(تَجَمَّلَ) جملةٌ فعليةٌ صفةٌ لـ(اتَّفَاقٍ) ، أي اتَّفَاقٌ متجَمِّلٌ ، و(تَجَمَّلَ) يجوزُ أن يكون بمعنى تَزَيَّنَ وتحَسَّنَ ، مأخوذاً من الجمال ، وأن يكون بمعنى تَجَمَّعَ ، من : جَمَلْتُ الشحمَ أي جمَعْتُهُ ، ومنه الحديث : « جَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا »^(١) قيل : جمعوها ، وقيل : أذابوها .

قال أبو عبد الله : « (تَجَمَّلَ) صفةٌ لـ(اتَّفَاقٍ) إذا كان بمعنى تحَسَّنَ ، ولمضافٍ محذوف إذا كان بمعنى تَجَمَّعَ ، أي أنواعٌ جنسٍ اتَّفَاقٍ تَجَمَّعَ » انتهى^(٢) . ولا حاجة إلى مضافٍ على التقدير الثاني ؛ لصحة المعنى بدونه .

٢٠٤ - وَقَالُونَ وَالْبَزْيُ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

لَمَّا بَيَّنَّ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو فِي الْمُتَّفَقَتَيْنِ أَخَذَ يَذْكُرُ مَذَاهِبَ أَهْلِ التَّسْهِيلِ فِيهِمَا وَأَهْلَ التَّسْهِيلِ مَدْلُولُ «سَمَا» ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو ، فَبَقِيَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ ،

(١) لفظ الحديث : « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا . . » ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيُوعِ (٢١١٠) بَاب : لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ ، وَالْأَنْبِيَاءُ (٣٢٧٣) بَاب : مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَسَاقَاةِ (١٥٨٢) بَاب : تَحْرِيمُ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ، وَأَحْمَدُ (٢/٢١٣ ، ٣/٣٢٦) ، وَالْحُمَيْدِيُّ (١٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/٤٤٤) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (٨/٢٨٦) ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٤/١٤٣) .

(٢) اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ لَوْحَةُ ٧٧/أ .

فأخبر في هذا البيت عن قالون والبزّي أنّهما وافقا بأعمرو في المفتوحتين فأسقطا
أولاهما، وأنّهما في غير المفتوحتين - وهما المضمومتان والمكسورتان - سهّلا
أولاهما بين بين المشهور، فيجعلون المكسورة بينها وبين الياء، والمضمومة بينها
وبين الواو. [١٢٣/أ]

والحجّة لهما في إسقاط أولى المفتوحتين ما تقدّم لأبي عمرو، وفي تسهيل
غير المفتوحة أنّ التسهيل هو الأصل، ووجه المخالفة الجمع بين اللغتين واتباع
الأثر.

قال بعضهم: كان ينبغي أن يقال: بالحذف في غير الفتح، وبالتسهيل في
الفتح؛ وذلك أنّ الضمّ والكسر أثقل من الفتح، والحذف أكثر تخفيفاً، فكان
يناسب أن يكون مع الأثقل.

قوله: (وقالون) مبتدأ، و(البزّي) عطف عليه، و(وافقا) خبر المبتدأ،
ومفعوله محذوف، أي وافقا بأعمرو في ذلك، و(في الفتح) متعلّق به، أي
في ذواتي الفتح.

قوله: (وفي غيره) متعلّق بـ (سهّلا)، والضمير لـ (الفتح)، أي وسهّلا -
في غير ذواتي الفتح - الهمزة الأولى، والألف في (وافقا) و(سهّلا) ضمير،
فمفعول (سهّلا) محذوف أيضاً.

قوله: (كالياً) حال من المفعول المقدّر، أي سهّلا الهمزة الأولى مُشبهةً
للياء والواو.

٢٠٥ - وَبِالسَّوِّ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا
أخبر عن قالون والبرزى أنَّهما خالفاً قاعدتهما في هذا الحرف، وهو قوله تعالى
في يوسف [٥٣]: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسَّوِّ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾، وذلك أنَّهما
أبدلا الهمزة الأولى - وهي همزة «السَّوِّ» - واواً وأدغما فيها واو «السَّوِّ»
فيقرآن: ﴿بِالسَّوِّ إِلَّا﴾ بتشديد الواو ثم بهمزة، وهذا بخلاف ما تقدّم لهما من
أنَّهما في غير الفتح يجعلان الأولى كالياء في المكسورتين وكالواو في المضمومتين
وإنما عدلا عن أصلهما، قيل: لأنَّهما لو سهّلاها لقربت من الساكن، وقبلها
الواو ساكنة، فيؤدّي إلى ما يقرب من اجتماع الساكنين، وليس من أصلهما
حذف هذا الضرب، فأجرى الواو الأصلية مجرى الزائدة في إبدال الهمزة
بعدها من جنسها وإدغامها فيها، كما يفعل ذلك في ﴿قُرُوءٌ﴾^(١)، وهذه العلة
غير مرضية؛ لأنَّ في نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾^(٢) و﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾^(٣) ما
ذكر من اجتماع ما هو قريب من الساكنين.

وقد يجاب عنه بأنّه لم يكن لهما طريق آخر غير الحذف، وليس من
أصلهما، بخلاف ﴿بِالسَّوِّ إِلَّا﴾ فإنَّ لهما فيه طريقاً آخر وهو الإدغام كما
تقدّم تقريره.

(١) البقرة ٢٢٨.

(٢) سبأ ٩.

(٣) الأحقاف ٣٢.

وقيل في تقدير قراءتهما ﴿بِالسَّوِّ﴾ : إنَّ تخفيفَ هذا النوع فيه وجهان :

أشهرُهما : نقلُ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ لأنَّه أصليٌّ ، نحو : ضَوْءٌ
وسَوْءٌ وشَيْءٌ ، ولم يُقرأ به لهما وإن كان هو المختار ، وقد نبَّه على ذلك مكِّيُّ
في « التبصرة » .^(١)

والثاني : إجراءُ الأصليِّ مُجرى الزائد في الإبدال والإدغام فيه ، فلم
يكنَّهما ارتكابُ المختارِ من الوجهين المتقدمين لما يؤدي إليه من النطق بواو
مكسورة خفيفة بعد ضمة ، فدخل في باب «فُعِلَ» في الأسماء ، وهو مرفوض
إلا فيما شدَّ^(٢) ، قال أبو شامة : « فيصيرُ مثلَ : قُولِ ، وهو مرفوضٌ [١٢٣ / ب]
في اللغة »^(٣) يعني أنَّ «قُولِ» بقيد^(٤) كَوْنِ العَيْنِ واواً مرفوضٌ ، لا أنَّ مطلقَ
«فُعِلَ» بالضمِّ ثمَّ الكسر مرفوضٌ لغةً .^(٥)

فإن قيل : فإذا قرأ : ﴿بِالسَّوِّ﴾ شدَّداً فقد أدَّى ذلك إلى النطق بواو مكسورة
بعد ضمة ، مع زيادة تشديد الواو ، وهذا أزيدُ ثِقَلًا من «قُولِ» بالتخفيف ، فهلاً
اجتنب ذلك أيضاً ؟

(١) التبصرة ص ٣٢٩ .

(٢) نحو : عَوْرَتُ عَيْنِهِ ، من : عَوْرَ . انظر : اللسان ٤ / ٦١٢ .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٧٥ .

(٤) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى : يفيد .

(٥) بدليل : دُئِلَ ، و : رُئِمَ ، و : وُعِلَ ، انظر اللسان .

فالجواب: أن «فَعَلَ» من هذه المادة - نحو: قُومَ وقُولَ وصُومَ - مستعملٌ، بخلافه مخففاً، وكان الفارقُ بينهما أنَّ في «قُولَ» بالتشديد فصلاً بساكن بين الضمَّة والكسرة، بخلافه مخففاً؛ فإنَّ الكسرة التي في الواو تلي الضمَّة، وقد فعلَ قالونُ ذلك في لفظ ﴿النَّبِيِّ﴾ في موضعين في سورة الأحزاب، وهما قوله: ﴿نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [٥٠]، ﴿يُوتَ النَّبِيُّ إِلَّا أَنْ﴾^(١) [٥٣] وذلك أنَّه يهمز ﴿النَّبِيَّ﴾ ومادته كلها إلا هذين الحرفين فإنه يُبدل الهمزة ياءً ويُدغم الياءَ فيها^(٢)، إلا أنَّ الإدغامَ هنا سائغٌ لكون الياءَ مزيدةً، وسيأتي بيانُ ذلك موضحاً ولأي شيء استثناهما قالونُ [وذلك]^(٣) في سورة البقرة إن شاء الله تعالى.^(٤)

قوله: (وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا) إشارةٌ إلى أنَّ لهما وجهاً آخرَ وهو الجريُّ على أصلهما من التخفيف بالتسهيل بينَ بَيْنَ، ولم يُبالي بما هو قريبٌ من اجتماع الساكنين؛ لأنَّ المسهلةَ بَزَنَةِ المحققة، بدليل إقامة الوزن بها، وأيضاً فإنَّها تقربُ من الساكنة بعد الألف، والواوُ قريبةٌ من الألف فلتَجَرَّ مُجراها في ذلك، وهذا

(١) قرأ قالونُ بكسر الباء من ﴿يُوتَ﴾ وما جاء منها، انظر: التيسير ص ٨٠.

(٢) وذلك في حال الوصل فقط، أمَّا إذا وقف قالون على لفظ: ﴿النَّبِيَّ﴾ فإنه يهزمه لعدم اجتماع همزتين من كلمتين. انظر التيسير ص ٧٣.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) عند قول الناظم (البيت ٤٥٩):

وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ يُّوتَ النَّبِيِّ الْيَاءُ شَدَدَ مُبْدَلَاً

الوجه من زيادات القصيد؛ فإنه لم يذكر عنهما في «التيسير» غير الإدغام، ولم يذكره في هذا الباب بل في سورتته^(١)، ولكن الوجه الآخر المشهور، ولذلك قال الناظم: (لَيْسَ مُقْفَلًا) أي ليس الخلاف مغلقاً مشكلاً، بل هو واضح لشهرته، أو ليس مقفلاً عليه ممنوعاً من الوصول إليه، بل لشهرته يصل إليه كل من سأل عنه، إلا أنه يقال: إنَّ الإبدال عن قالون أكثر، والتسهيل عن البزِّي أشهر.^(٢)

وقال مكي في «التبصرة»: «ذكر عن قالون فيها أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة» قال: «والأحسن الجاري على الأصول إلقاء حركتها، ولم يرو عنه، ويليه^(٣) في الجواز الإبدال والإدغام، وهو الأشهر عن قالون، وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية» قال: «وأما البزِّي فقد روي عنه الوجهان أيضاً، والاختيار الإبدال والإدغام؛ لجره على الأصول».^(٤)

قلت: وهذا يخالف ما نقل عن البزِّي أنفاً أن الأشهر عنه التسهيل، وقد يقال: لا يلزم من الاختيار الشهريّة؛ فقد يكون الشيء مختاراً وغيره أشهر منه باعتبار أدلته.

قوله: (وبالسوءِ إلّا) مفعولٌ مقدّم، على حذف مضاف، أي: وأبدلاً همز

(١) التيسير ص ١٢٩.

(٢) قاله أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ٧٧/ب.

(٣) تصحّفت في (ت) و(م) إلى: وثلاثة.

(٤) التبصرة ص ٥٤٨.

﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ واواً، ثمَّ أدغماً الواو الأولى في هذه الواو المبدلة، فمفعولُ (أبدلاً) غيرُ مفعول (أدغماً) لأنَّ التقدير: أبدلاً همزه ثمَّ أدغماً الواو قبله فيه.

وجوز أبو عبد الله أن يكون مرفوعاً [١٢٤/أ] بالابتداء، على حذف مضاف أيضاً، يعني على تقدير حذف العائد، أي: همزُ ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ أبدلاً ثمَّ أدغماً الواو فيه^(١)، وهو مرجوح؛ لإضمار ما لا حاجةَ إليه، وتقدّمت له نظائر.

قوله: (وَفِيهِ) خبرٌ مقدّم، و(خِلَافٌ) مبتدأٌ مؤخّر، ويجوز أن يكون فاعلاً عند الأخفش.

قوله: (عَنْهُمَا) يجوز تعلُّقه بـ(خِلَافٌ) لأنّه بمعنى: اختلاف، ويجوز تعلُّقه بمقدّر صفة لـ(خِلَافٌ)، ويجوز تعلُّقه بـ(مُقَفَّلًا) أي ليس مغلقاً عنهما بل وصلاً إليه وحفظه، وهذا عند جمهور البصريين من جواز تقديم معمولٍ خبر^(٢) «ليس»^(٣)، ومثله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤).

(١) عبارة أبي عبد الله: «(وَبِالسُّوءِ إِلَّا) جملة اسميّة أو فعليّة، وفي الكلام حذف مضاف والتقدير: وهمزُ ﴿بِالسُّوءِ﴾، برفع المضاف أو نصبه، على حسب تقدير الجملتين» اهـ.
اللاّلى الفريدة لوجه ٧٧/ ب.

(٢) سقط من (ص): خبر.

(٣) عبارة السمين هذه غير دقيقة؛ فقد فرّق ابن هشام بين المعمول الظرف - أو المجرور - وغيره بقوله: «ويجوز باتّفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: كان عندك - أو في المسجد - زيدٌ معتكفاً، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور =

قوله : (لَيْسَ مُقْفَلًا) في محلِّ رفع صفة لـ (خِلَافٌ) ، ويجوز أن يكون حالاً من (خِلَافٌ) على الوجهين الأوَّلين ؛ لتخصيصه بالعمل في (عَنْهُمَا) ، أو بوصفه به لا على الوجه الآخر .

٢٠٦ - وَالْآخَرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

أخبر عن ورش وقنبل أنهما يسهلان الثانية بين مطلقاً ، أعني من المفتوحتين والمضمومتين والمكسورتين ، وهذا الذي أراد بقوله : (كَمَدٌّ) أي بجعل المفتوحة بينها وبين الألف ، والمضمومة بينها وبين الواو ، والمكسورة بينها وبين الياء ، فإنَّ المدَّ يصدق على الأحرف الثلاثة .

ثم نقل أنهما يبدلانها مدّاً محضاً ، أي فيبدلان المفتوحة ألفاً خالصة ، والمضمومة واواً خالصة ، والمكسورة ياءً خالصة ، فقد صار لهما وجهان ، وبهذا البيت كُمِلَتْ قراءة نافع وابن كثير ، فقد اتَّفَقَ أَحَدُ رَاوِيَيْ نَافِعٍ مَعَ أَحَدِ رَاوِيَيْ ابْنِ كَثِيرٍ عَلَى قِرَاءَةِ بِخِلَافٍ عَنْهُمَا ، وهذا الوجه الثاني من زيادات القصيد ؛ فإنه لم يذكر لهما في « التيسير » غير التسهيل .^(١)

= فأجازوه إن تقدَّم الخبرُ معه ، نحو : كان طعامك أكلاً زيدٌ ، ومنعوه إن تقدَّم وحده ، نحو :

كان طعامك زيدٌ أكلاً اهـ . أوضح المسالك ١ / ٢٤٨ .

(٤) هود ٨ .

(١) التيسير ص ٣٣ .

ويضعف البدل المحض في نحو: ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾^(١) و﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾^(٢) لما يؤدِّي إليه من حذف إحدى الالفين، ويقوى التسهيل لعدم ذلك، غير أنَّ مَنْ رَوَى الإبدال يلتزم ذلك ويحتمله، وقد تقدَّم لك نظيرُ هذا في قراءة ورش ﴿ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾^(٣) على رواية المصريين^(٤)، وتقدَّم أنَّه تتحدَّ قراءته مع قراءة حفص^(٥)، وتقدَّم أنَّه قد يقال باعتقاد بقاء ألفين، أي ينطق بألفين؛ إذ لا محذور في ذلك، وتقدَّم الاستشهادُ عليه.^(٦)

ووجهُ التسهيل لهما ما تقدَّم من أنَّه الأصل، ووجهُ الإبدال أنَّه عسرٌ وقلٌّ مَنْ يُتقنه، فكان العدولُ إلى البدل المحض أسهل.

وقال أبو شامة: «[قالوا]^(٧): وأما ﴿جَاءَ آلَ﴾ فالبديل فيه ممتنعٌ والتسهيل متعينٌ خوفاً من اجتماع ألفين» قال: «قلتُ: وأيُّ مانع في ذلك؟! إذا اجتمع ألفان زيدَ في المدَّ لهما أو حُذِفَ أحدهما، كما ذكر لحمزة في وقفه على مثل:

(١) الحجر ٦١.

(٢) القمر ٤١.

(٣) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٤) انظر شرح البيت ١٨٤، ص ٧٢٤.

(٥) انظر شرح البيت ١٩٠، ص ٧٤١.

(٦) انظر شرح البيت ١٩٤، ص ٧٥٩.

(٧) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٣٧٧/١.

﴿يَشَاءُ﴾^(١) و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٢)، وهو قوله فيما يأتي: وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَ^(٣) قال: «إِلَّا أَنَّهُ اغْتَفِرَ ذَلِكَ فِي وَقْفِ حَمْزَةٍ لَتَعْنِيهِ، [١٢٤/ب] وَأَمَّا فِي ﴿جَاءَ أَلْ﴾ فَلَكَ عَنْهُ مَدْوَحَةٌ إِلَى جَعْلِ الْهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ فَصِيرَ إِلَيْهِ» انتهى.^(٤)

أما قوله: «البدلُ ممتنعٌ والتسهيلُ متعينٌ» هذه طريقة ثانية، والمشهورُ الطريقة الأولى، أنَّ البدلَ في ﴿جَاءَ أَلْ﴾ ضعيفٌ لا ممتنعٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

والحاصلُ أنَّ قالونَ والَبَزِّيَّ يُؤْثِرَانِ تَخْفِيفَ [الأولى، واختلفَ عنهما في كَيْفِيَّةِ تَخْفِيفِهَا، وورثُ وَقُبُلُ يُؤْثِرَانِ تَخْفِيفَ]^(٥) الثانية؛ لِأَنَّ بِهَا حَصَلَ الثَّقَلُ وهذا هو اختيارُ الخليل كما تَقَدَّمَ، واختلفَ أيضاً^(٦) عنهما في كَيْفِيَّةِ تَخْفِيفِهَا.

قوله: (وَالْآخَرَى) يعني الأخيرةَ منهما، وهي الثانيةُ منهما، ويُقرأ: وَالْآخَرَى بِالثَّقَلِ؛ لِيَصَحَّ الْوِزْنُ.

قوله: (كَمَدٌّ) خبرُ المبتدأ.

(١) البقرة ٩٠ وغيرها.

(٢) البقرة ١٩ وغيرها.

(٣) البيت ٢٣٩ من باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٧٧.

(٥) سقط ما بين الحاصرتين من (ت).

(٦) سقط من (ص): أيضاً.

قوله : (عِنْدَ وَرْشٍ) متعلّقٌ بما تعلّقُ به الخبر .

قوله : (وَقَدْ قِيلَ مَحْضٌ) مبتدأ، و(تَبَدَّلَ) خبرٌ عنه، و(عَنْهَا) متعلّقٌ بـ(تَبَدَّلَ).

والمَحْضُ : لبنٌ مُحَضٌّ ، أي غيرُ مَشُوبٍ ، ويجوز أن يكون في الأصل من إضافة الموصوف لصفته ، أي المدُّ المحض ، كقولهم : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ^(١) ، الأصل : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وأن يكون من إضافة المصدر لمفعوله ، كقولك : محضُ اللبن ، أي أَخْلَصَهُ ، فالمعنى خُلوصُ المدِّ ، والصوابُ قراءته مرفوعاً على ما تقدّم ، وجوزَ بعضُ الشارحين نصبه بـ(تَبَدَّلَ) ^(٢) ، وحينئذٍ يكون فاعلُ (تَبَدَّلَ) ضميراً عائداً على الهمز ، والتقدير : تبدّلَ الهمزُ محضُ المدِّ ، وهذا فاسدٌ ؛ إذ يبقى قوله : (عَنْهَا) لا فائدة فيه ، ولتأديته إلى قولك : تبدّلَ الهمزُ محضَ المدِّ عن الهمزة .

٢٠٧ - وَفِي هَؤُلَاءِ إِنَّ وَالْبِغَاءِ إِنَّ لَوْرَشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكُسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

هذا وجهٌ ثالثٌ يختصُّ بورشٍ في هذين الحرفين دون سائر الباب ، وذلك أنه قرأ : ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ في سورة البقرة [٣١] و﴿ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ في النور [٣٣] بإبدال الثانية ياءً صريحةً مختلصةً الكسر ، مع بقاء الوجهين

(١) القَطِيفَةُ : دِثَارٌ مُخَمَلٌ ، وقيل : كساءٌ له خَمَلٌ . والجَرْدُ : الخَلْقُ مِنَ الثِيَابِ . انظر اللسان ٢٨٦/٩ (قطف) ، ١١٥/٣ (جرد) .

(٢) مَنْ قَالَ بِذَلِكَ الْمُتَتَجِبُ بْنُ أَبِي الْعِزِّ الهمدانيُّ (ت ٦٤٣هـ) في شرحه المسمّى : الدُّرَّةُ الفريدة في شرح القصيدة ، لوحة ٨٢/ب ، نسخة مكتبة الأحمدية - حلب .

المتقدمين له ولقُبل، فيكون له فيهما ثلاثة أوجه .

قال الداني في «اليسير» : «وأخذ عليّ ابن خاقان^(١) لورش بجعل الثانية ياءً مكسورة في البقرة في قوله : ﴿هَؤُلَاءِ إِن كُنْتُمْ﴾ ، وفي النور : ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنَّ﴾ فقط ، وذلك مشهور في الأداء عن ورش دون النص^(٢) .

وقال في غير «اليسير» : «قرأتهما على أبي الفتح وابن غلبون وابن خاقان كذلك» قال : «وقرأت فيهما بالترجمة الأولى - يعني بالتسهيل - وهو القياس ، وإليه ذهب أبو بكر بن سيف^(٣) وغيره^(٤) .

قلت : فورش قد خالف أصله في هذين الحرفين من حيث إبدال الهمزة ياءً مكسورة^(٥) ، وأصله إما أن يبدلها ساكنة أو يسهلها بينَ بينَ .

والوجه له في إبدالها ياءً مكسورة أنه حافظ على حركتها واختلسها تخفيفاً .

قوله : (وَفِي هَؤُلَاءِ) متعلقٌ بمحذوف [١٢٥/أ] دلّ عليه (تَلَا) أخيراً -

(١) خلف بن إبراهيم بن محمد ، أبو القاسم ابن خاقان المصري الخاقاني ، الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها ، شيخ الداني . ت ٤٠٢ هـ . (غاية ١ / ٢٧١ - معرفة ٣٦٣) .

(٢) اليسير ص ٣٣ .

(٣) عبد الله بن مالك ، أبو بكر ابن سيف التجيبي المصري ، مقرئ ثقة . قرأ على الأزرق صاحب ورش . ت ٣٠٧ هـ . (غاية ١ / ٤٤٥ - معرفة ١ / ٢٣١) .

(٤) انظر : (جامع البيان ٢ / ٥١٩) ففيه معنى ما نقله المصنّف عن الداني .

(٥) سقط من (ت) و(م) : «مكسورة» والصواب إثباتها .

أي تلا^(١) في ﴿هَؤُلَاءِ﴾، يريد^(٢) و﴿الْبَغَاءِ إِنَّ﴾ - وكذلك (لِوَرَشِهِمْ)،
و(بِيَاءٍ)، ثم أَخْبَرَ بقوله عن (بَعْضُهُمْ) أَنَّهُ قرأ كذلك، ولا يجوز تعلقها بـ(تَلَا)
أخيراً؛ لأنَّ هذا الخبر لا يجوز تقديمه على المبتدأ، فكذا معموله^(٣)، وقد
جوزَه أبو عبد الله^(٤)، كأنَّه تبع الكوفيَّين^(٥) في ذلك، ولأنَّه يَتَّسَعُ في الظرف
وعديله^(٦) ما لم يَتَّسَعُ في غيره.

ثمَّ قال أبو عبد الله: «و(بِيَاءٍ) مفعولٌ به على تقدير زيادة الباء». ^(٧)

قلتُ: ولا حاجة إلى ذلك؛ لأنَّ المعنى على «تَلَا بَعْضُهُمْ» في هذين الحرفين
بياء مكان الهمزة.

(١) في (ت) و(م): اتل.

(٢) سَقَطَ من (ص): يريد.

(٣) انظر المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ في شرح التسهيل لابن مالك
٢٩٦/١ - ٢٩٩.

(٤) قال أبو عبد الله: «و(بَعْضُهُمْ) مبتدأ، و(تَلَا) خبره، وكلُّ ما تقدَّم على المبتدأ فهو من
صلة (تَلَا)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ٧٨/أ.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، ولعلَّه سهوٌ من المصنِّف؛ إذ إنَّ الكوفيَّين هم الذين يَمْنَعُونَ
تقدُّمَ خبر المبتدأ عليه، وبالتالي معمول الخبر، والذي يُجيز ذلك هم البصريُّون لأدلة
استدلُّوا بها. انظر المسألة التاسعة في الإنصاف ١/٦٥ - ٧٠.

(٦) أي الجارَّ والمجرور.

(٧) اللآلئ الفريدة لوجه ٧٨/أ.

وقد تكملت قراءة أهل التسهيل في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، وفُهم أن قراءة الكوفيّين وابن عامر بتحقيق الهمزتين .

ووجه ذلك أنه الأصل، ولأن الأولى في حكم المنفصلة من الثانية؛ لجواز مفارقتها إياها بالوقف على الكلمة الأولى، وتقدير الانفصال هنا أولى من تقديره في «باب الهمزتين من كلمة» وقد تقدّم أن تقديره هناك معتبر، فاعتباره تقريباً^(١) أولى وأحرى .

٢٠٨- وَإِنْ حَرَفٌ مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

أخبر أن حرف المد متى وقع قبل همز مغير يجوز فيه وجهان: القصر والمد ثم التغيير قد يكون بالحذف وقد يكون بالتسهيل، وهذان الوجهان إنما يأتیان على مذهب أبي عمرو والبزّي وقالون؛ لأن أبا عمرو يحذف الهمزة الأولى مطلقاً والبزّي وقالون يوافقانه في الفتح، ويسهلانها في غير الفتح، فالتغيير فيما بعد حرف المد إنما يتحقق في مذهبهم دون مذهب ورش وقُنبَل؛ لأنهما إنما يغيّران الهمزة الثانية، فلم يقع حرف المد قبل همز مغير بل قبل همز محقق فليس لهما إلا المد لأن الهمزة الأولى باقية بحالها، فهو من قبيل المتصل، وهو ممدود لجميع القراء إلا ما شذّ عن بعضهم كما تقدّم بيانه^(٢).

(١) كذا في النسخ الثلاث، ولا معنى لكلمة «تقريباً» هنا، ولعل صواب العبارة: فاعتباره هنا أولى وأحرى .

(٢) انظر شرح البيت ١٦٨، ص ٦٣١ .

وهنا تنبيه حسن : وهو أن جريان الوجهين إنما يتجه عند من يقول بقصر المنفصل كالْبَزِيِّ والسُّوسِيِّ بلا خلاف عنهما، ولقالون والدُّورِيُّ بخلاف عنهما كما تقدّم تحقيقه في بابه ^(١)؛ لأنّا إذا نظرنا إلى اللفظ من غير اعتداد بالهمز الأصليّ كان ذلك من قبيل المنفصل، إذ حرفُ العلة آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أُخرى، وإذا كان من قبيل المنفصل فالقصر، وإن نظرنا إلى الأصل وأنّ الهمزة كأنّها موجودة غير مغيرة - فإنّ التغير عارض - كان من قبيل المتصل والمتصل يُمدّ لجميع القراء كما تقدّم. أمّا مَنْ يمدّ المنفصل - كالوجه الآخر عن قالون والدُّورِيِّ - فليس له إلا المدّ؛ لأنّه كيفما فرض فهو إمّا متصل وإمّا منفصل وهو يمدّ النوعين.

واعلم أن هذين الوجهين [١٢٥/ب] يجريان أيضاً لحمزة إذا وقف على نحو: ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ ^(٢) و﴿الْمَلَأَيْكَ﴾ ^(٣)؛ لأنّه يصدّق على الألف أنّها قبل همز مغير؛ لأنّه يقف بالتسهيل كما ستعرفه في بابه ^(٤)، وإن لم يكن من أصل حمزة ولا غيره قصر المتصل.

ووجه ذلك أن المدّ إنما كان لأجل الهمز، والهمز قد زال فليزل ما ترتّب

(١) انظر شرح البيت ١٦٩، ص ٦٣٥.

(٢) البقرة ٤٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٣١ وغيرها.

(٤) انظر شرح البيت ٢٣٨ من باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص ٩٥٧.

عليه .

ووجه المدّ النظر إلى الأصل ، وأنّ التغيّر عارضٌ ، والعارضُ غيرُ معتدٍّ به .

واختار المصنّف المدّ على القصر ، ونَبّه على ذلك بقوله :

..... وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

لأنّ الاعتبار بالأصل لا بالعارض .

قال أبو عمرو والداني : « ومتى سهّلتِ الهمزة الأولى من المتفقتين أو سقطتْ

فالألفُ التي قبلها ممكنةٌ على حالها ، مع تخفيفها اعتداداً بها ^(١) ، ويجوز أن

تُقصّر الألفُ لعدم الهمز لفظاً ، والأوّل أوجه . » ^(٢)

قوله : (وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ) قد تقدّم له نظيرٌ وهو : ^(٣)

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلَ بَيْنَ لَامٍ

فالكلام في هذا كالكلام في ذاك .

قوله : (يَجُزُّ) جوابُ الشرط ، والضميرُ في (قَصْرُهُ) لحرف المدّ ، والمعنى

بذلك أنّه لا يُمكنُ مدّه ولا يُزاد على مدّه الطبيعيّ .

قوله : (وَالْمَدُّ) مبتدأ ، و (مَا زَالَ) خبره ، و (زَالَ) هنا ناقصة ، واسمُها

(١) الضمير في « تخفيفها » و « بها » عائِدُ على الهمزة الأولى ، والمراد بتخفيفها تسهيلُها

أو إسقاطُها كما تقدّم ، والله أعلم .

(٢) التيسير ص ٣٣ .

(٣) البيت ١٩٢ .

ضميرٌ مستترٌ يعود على المدِّ، و(أَعْدَلَ) خبرٌ (زَالَ)، أي أعدَلَ من القَصْرِ؛ لأنَّ فيه الاعتبارَ بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض .

ولمَّا فرَغ من الكلام على المتَّفَقَّتَيْنِ شرَعَ في الكلام على المختلفَتَيْنِ فقال :
 ٢٠٩ - وَتَسْهِيلُ الْآخَرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا تَفِيءُ إِلَى مَعْ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا
 أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِكَلِمَةِ (سَمًا) - وَهُمْ : الْحَرَمِيَّانِ وَأَبُو عَمْرٍو - أَنَّهُمْ
 يَسْهَلُونَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا اخْتَلَفَتَا فِي الْحَرَكَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَدْلُولَ (سَمًا) الَّذِينَ
 يَسْهَلُونَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ حَالِ اخْتِلَافِهِمَا هُمُ الَّذِينَ يَسْهَلُونَ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ
 الْمُتَّفَقَّتَيْنِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى التَّسْهِيلِ فِي هَذَا النُّوعِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ
 التَّسْهِيلِ وَالْمُسَهَّلِ فِي النُّوعِ الْأَوَّلِ كَمَا عَرَفْتَ تَحْقِيقَهُ .

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ التَّسْهِيلَ هُنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ التَّسْهِيلُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ وَهُوَ بَيْنَ بَيْنَ
 بَلْ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ بِالْبَدَلِ أَوْ بَيْنَ بَيْنَ ؛ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ الْوَارِدَ هُنَا قَدْ
 يَكُونُ بَيْنَ بَيْنَ وَقَدْ يَكُونُ بَدَلًا ، وَقَدْ يَكُونُ بِهِمَا وَبِشْيءٍ آخَرَ .

ثمَّ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الْهَمْزَتَيْنِ سِتَّةَ أَنْوَاعٍ ؛ لِأَنَّ
 الْأُولَى تَكُونُ مَفْتُوحَةً مَعَ ضَمِّ الثَّانِيَةِ وَكُسْرِهَا ، أَوْ مَكْسُورَةً مَعَ فَتْحِ الثَّانِيَةِ
 وَضَمِّهَا ، أَوْ مَضْمُومَةً مَعَ كُسْرِ الثَّانِيَةِ وَفَتْحِهَا ، إِلَّا أَنَّ الْوَارِدَ مِنْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ
 خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ :

مَفْتُوحَةٌ مَعَ مَكْسُورَةٍ ، مَفْتُوحَةٌ مَعَ مَضْمُومَةٍ ، وَقَدْ مَثَّلَ لِهَما بِقَوْلِهِ : ﴿ تَفِيءُ

إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴿١﴾ ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾. (٢)

مضمومة مع مفتوحة، وقد مثل له بقوله: «نَشَاءُ أَصَبْنَا». (٣)

مضمومة مع مكسورة، وقد مثل له بقوله: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ﴾. (٤)

[١٢٦/أ] مكسورة مع مفتوحة، وقد مثل له بقوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ

اَتْنَا﴾. (٥)

وسقط النوع السادس، وهو مكسورة مع مضمومة، ومثاله: في الماء أُمُّكَ
وفي السماء أُمُّم، وسيأتي بيان كيفية التسهيل في خمسة الأنواع في الأبيات
الآتية.

قوله: (وَتَسْهِيلٌ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، و(الْآخِرَى) بمعنى:
الآخيرة.

قوله: (فِي اخْتِلَافِهِمَا) حالٌ من (الْآخِرَى)، والضمير يعود على الهمزتين

(١) الحُجُرَات ٩.

(٢) المؤمنون ٤٤.

(٣) وذلك في أوّل البيت الآتي، ويعني به قوله تعالى: ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ في سورة
الأعراف ١٠٠.

(٤) البقرة ١٤٢ وغيرها.

(٥) الأنفال ٣٢.

الملفوظ بهما أول الباب الأول، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ (تسهيل) أو لـ (سمّا) فقدم عليه وثم مضاف محذوف، أي في حال اختلافهما.

قوله: (سمّا) خبر قوله: (وتسهيل)، وأشار بذلك إلى علو شأنه وارتفاع منزلته لصحته لغة ولحفته لفظاً.

قوله: (تفيء إلى) خبر مبتدأ مضمّر، أو منصوب بإضمار أعني، أي: هو ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾، أو: أعني ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾، ومثله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾^(١).
قوله: (مع جاء) حال من (تفيء إلى)، أي حال كونه مصاحباً لـ ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾^(٢)، وليس له في القرآن مثال آخر.

قوله: (أنزلاً) يجوز أن يكون مستأنفاً، والألف للثنائية تعود على المثالين أي أنزلاً في القرآن كذلك، وأن يكون حالاً من الحرفين، أي حال كونهما قد أنزلاً كذلك، وهي حال لازمة، وأن يكون حالاً من (جاء أمة) وحده فالألف للإطلاق وأن يكون التقدير: أنزل ذلك، وهو مستأنف أيضاً والألف للإطلاق.

وقيل: (أنزلاً) جملة معترضة؛ لأن قوله: «نشأ أصبنا» في البيت الآتي معطوف حذف عاطفه، أي بين ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ كذا وكذا.

ثم ذكر مثالين آخرين فقال:

(١) البقرة ١٣٣.

(٢) في النسخ الثلاث: «جاء أمرنا» وهو سهو.

٢١٠ - نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهَّلَا

مثل بـ (نَشَاءُ أَصَبْنَا) لمضمومة بعدها مفتوحة، وبقوله : (وَالسَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا) لمكسورة بعدها مفتوحة أيضاً، وهذان [عكس^(١)] المثالين المتقدمين؛ فإنَّ المفتوحة هنا بعد المضمومة والمكسورة، وفي المثالين السابقين المفتوحة قبلهما، فكمّلتُ بهذين أربعة أنواع.

ثمَّ شرعَ في كيفية التسهيل فقال : (فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهَّلَا) يعني بالنوعين ما تقدّم من المثالين في البيت السابق، وهما : ﴿ تَفِيءَ إِلَى ﴾ ﴿ جَاءَ أُمَّةٌ ﴾، وأمر بأن تُسهّلَ الهمزة الثانية في المثال الأوّل بينها وبين الياء، وفي المثال الثاني بينها وبين الواو، فيرجعُ الأوّلُ للأوّل، والثاني للثاني، فهو من اللَّفِّ والنَّشْرِ، وأمره واضح لأنَّ الأصلَ التسهيلُ، ولا يُعدّلُ إلى البدل إلا إذا تعذّر التسهيلُ، وقد مرَّ تحقيقُ ذلك.

قوله : (نَشَاءُ أَصَبْنَا) معطوفٌ على (تَفِيءَ إِلَى).

قوله : (فَنَوْعَانِ) مبتدأ، وخبره مقدّر، أي فمنهما نوعان، يدلُّ عليه قوله بعد ذلك : « وَنَوْعَانِ مِنْهَا »^(٢) وإن لم يكن « مِنْهَا » خبراً لـ (نَوْعَانِ)، [١٢٦ / ب] و (سُهَّلَا) صفةٌ لـ (نَوْعَانِ)، و (كَالْيَا) حالٌ من ضمير (سُهَّلَا) فألفه للتثنية، و (قُلْ) معترِضٌ بين الصفة والموصوف، والجملة من قوله : فمنها نوعان سُهَّلَا

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) وذلك في أوّل البيت الآتي.

في محلّ نصب بـ (قُلْ) ثمّ اعترض به ، ويجوز أن يكون (سُهْلًا) منصوباً على الحكاية بـ (قُلْ) ، و (قُلْ) صفة لـ (نَوْعَانِ) على إضمار القول ، أي نوعان مَقُولٌ فيهما : قُلْ كذا .

ثمّ ذكر حكم النوعين الآخرين فقال :

٢١١ - وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبَدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدَلًا

أي ونوعان من الأنواع المتقدمة (أبدلاً) ، أي أبدل الواو والياء منهما ، أي من الهمزتين في (نَشَاءُ أَصَبْنَا) و ﴿السَّمَاءِ أَوِ اثْنَا﴾ . بَيْنَ فِي هَذَا الْبَيْتِ كَيْفِيَّةٌ تَسْهِيلُ النَّوعَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، وَهُمَا : (نَشَاءُ أَصَبْنَا) و ﴿السَّمَاءِ أَوِ اثْنَا﴾ ، فَهَمْزَةٌ (أَصَبْنَا) تُبَدَلُ وَاوًا ، وَهَمْزَةٌ ﴿أَوِ اثْنَا﴾ تُبَدَلُ يَاءً ، وَهُوَ قِيَاسُ تَخْفِيفِهَا ؛ لِأَنَّهَا مُفْتُوحَةٌ بَعْدَ مَضْمُومَةٍ فِي ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ ، وَمُفْتُوحَةٌ بَعْدَ مَكْسُورَةٍ فِي ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوِ اثْنَا﴾ ، وَالْمُفْتُوحَةُ بَعْدَ الضَّمِّ تُبَدَلُ وَاوًا ، وَبَعْدَ الْكَسْرِ تُبَدَلُ يَاءً ، وَإِنَّمَا كَانَ الْقِيَاسُ هُنَا الْبَدَلُ الْمَحْضُ لَا التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ سَهِّلَتْ لَقَرُبَتْ مِنَ الْآلِفِ ، وَالْآلِفُ لَا تَقَعُ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ ، فَكَذَلِكَ مَا قَرُبَ مِنْهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ . إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِ النَّازِمِ : (وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبَدِلَا مِنْهُمَا) مَا يُؤْهِمُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ فِي (نَشَاءُ أَصَبْنَا) إِلَى الْيَاءِ ، وَفِي ﴿السَّمَاءِ أَوِ﴾ إِلَى الْوَائِ لِأَنَّ الْيَاءَ سَابِقَةٌ فِي التَّرْتِيبِ عَلَى الْوَائِ فِي قَوْلِهِ : (قُلْ كَالْيَاءِ وَكَالْوَاوِ) لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْآلِفِ وَالنَّشْرِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا زَائِلٌ لَشُهْرَةِ الْحُكْمِ وَمَعْرِفَتِهِ ؛ إِذْ لَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنْ يُقْرَأَ : نَشَاءُ يَصَبْنَاهُمْ ، وَالسَّمَاءِ وَوَائِنَا .

ثم ذكر النوع الخامس، وهو المكسورة بعد المضمومة، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١)، وذكر أنّ الأقيس في تخفيفه أن تكون الهمزة الثانية بينها وبين الياء، وهذا هو مذهب النحاة، وأمّا مذهب القراء فإنّ الهمزة تبدل فيه واواً كما نبّه عليه بقوله في البيت الآتي :

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَاوَاهَا

وفيه وجه ثالث، وهو جعل الهمزة بينها وبين الواو^(٢)، قال الداني: «المكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين: تبدل واواً مكسورة على حركة ما قبلها، وتُجعل بين الهمزة والياء على حركتها»، قال: «والأوّل مذهب القراء، وهو أثر^(٣)، والثاني مذهب النحاة وهو أقيس». ^(٤)

قلت: لم يذكر ابن الفحّام ولا صاحب «الروضة» ولا مكّي في «التبصرة» غير الوجه الأقيس الذي عزاه الداني للنحويين^(٥)، وأمّا ابن شريح فذكر ثلاثة أوجه: الأقيس، ثم قال: «وبعضهم يجعلها [إذا انضمت الأولى] بين الهمزة

(١) البقرة ١٤٢ وغيرها.

(٢) سينسب المصنّف - قريباً - هذا القول إلى ابن شريح في كتابه «الكافي» ص ٢٥.

(٣) في (ص): أحسن.

(٤) التيسير ص ٣٤.

(٥) انظر: التجريد لابن الفحّام ص ١٧٥، الروضة للملكي ١/ ٢٧٥، التبصرة لمكي ص

والواو، ومنهم من يجعلها واوًا، والأوّل أحسن^(١).

قال أبو شامة: «فلهذا قال الشاطبي: وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ، لَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ سَهَّلَهَا بِاعْتِبَارِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنْ حَرَكَتِهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ أَقْرَبُ مِنْ وَجْهِ الْإِبْدَالِ [١٢٧/أ] الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ» انتهى^(٢).

قلت: هذا الوجه الثالث معروفٌ عندهم بـ «بَيْنَ بَيْنٍ غَيْرِ الْمَشْهُورِ»، وهو عندهم ضعيف، فكيف يجعله أبو شامة أقربَ من إبدالها واوًا؟! وستعرفُ هذا - إن شاء الله تعالى - من «باب وقف حمزة»، وأنه وجهٌ معضَل.

ثمّ قوله: «لَأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنْ حَرَكَتِهَا» لا يصلحُ علّةٌ للوجه المذكور؛ فإنه لا يُعَدَّلُ مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ.

والوجهُ في إبدالها واوًا أن تسهيلها يؤدّي إلى قربها من الياء الساكنة، والياءُ الساكنة لا تقع بعد ضمّة، فانتقل إلى البدل بأن أُبدِلَتْ حرفاً من جنس حركة ما قبلها.

والوجهُ في تسهيلها بينها وبين حرفٍ يجانس حركة ما قبلها الفرارُ من

(١) الكافي لابن شريح ص ٢٥. وقد تعقّبهُ ابنُ الجزريّ في «النشر» ١/ ٣٨٨ فقال: «وقد أبعد وأغرب ابنُ شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِبْ من وافقه على ذلك؛ لعدم صحّته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يتمكّن منه إلّا بعد تحويل كسرِ الهمزة ضمّةً أو تكلفٍ إشمامها الضمّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصحّ، والله تعالى أعلم» اهـ.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٨٤.

وقوع ما هو كالياء الساكنة بعد ضمة لو سُهِّلَتْ بَيْنَ بَيْنَ المشهور، ومن الواو المكسورة بعد ضمة، وذلك ثَقِيلٌ، فَدُبِّرَتْ بِمَا لَا تَعْدُرُ فِيهِ، وَلَا ثِقْلَ مِنْ تَقْرِيْبِهَا مِنْ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ مُعْرَجٍ عَلَيْهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهَا مَتَى مَا سُهِّلَتْ قُرِبَتْ مِنْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ مُنْدَفِعٍ بِأَنَّهَا بَزْنَةُ الْمُتَحَرِّكَةِ، كَذَا رَدُّوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهَذَا لَا زِمَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ فِي تَسْهِيلِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ: إِنَّا أَبْدَلْنَاهَا لِأَنَّا لَوْ سَهَّلْنَاهَا لَقُرِبَتْ مِنَ الْآلِفِ، وَالْآلِفُ لَا تَقَعُ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ. فَيَقَالُ لَهُمْ: هَذَا مُنْدَفِعٌ بِأَنَّ الْمُسَهَّلَةَ بَزْنَةُ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ قَوْلِ أَصْحَابِ «بَيْنَ بَيْنَ غَيْرِ الْمَشْهُورِ» إِنَّ فِي الْبَدَلِ ثِقْلًا وَآوٍ مَكْسُورَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ: إِنَّ الْكَسْرَةَ مُخْتَلَسَةً فَلَمْ يُبَالِ بِهَا.

قوله: (وَنَوْعَانِ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مِنْهَا) صِفَتُهُ، وَالضَّمِيرُ لِلْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمِ بَعْضُهَا.

قوله: (أَبْدَلًا) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالضَّمِيرُ فِي (أَبْدَلًا) قَالَ أَبُو شَامَةَ: «عَائِدٌ عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: (كَأَلِيًّا وَكَأَلْوَاوٍ)، وَفِي (مِنْهُمَا) لِلْهِمَزَتَيْنِ، أَيْ أَبْدَلِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْ هَمْزِهِمَا» ثُمَّ قَالَ: «(وَنَوْعَانِ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مِنْهَا) صِفَتُهُ، وَ(أَبْدَلًا) خَبَرُهُ» ثُمَّ قَالَ: «أَيَّ وَمِنْهَا نَوْعَانِ أَبْدَلَا مِنْهُمَا، فَلَمَّا ذَكَرَ (مِنْهَا) بَعْدَ (نَوْعَانِ) صَارَتْ صِفَةً لَهُ».^(١)

قلتُ: فَأَدَّيْ مُجْمُوعٌ كَلَامِيهِ إِلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ بِلَا عَائِدٍ؛ لِأَنَّ الْآلِفَ فِي (أَبْدَلًا)

للياء والواو كما صرَّح به ، وفي (مِنْهُمَا) للهمزتين ، فقد خرج المبتدأ بلا عائد مع أن ظاهر كلامه ثانياً أن الضمير في (أُبْدِلَا) للنوعين ، وهو غير مستقيم أيضاً لأن النوعين لم يُبدَلَا من الواو والياء ، بل الياء والواو أُبدِلَا من همزهما .

فإن قيل : فكيف تصحيحُ جعلِ (أُبْدِلَا مِنْهُمَا) خبره ؟ ^(١)

فجوابه أن يقال : الضميرُ في (مِنْهُمَا) عائدٌ على النوعين ، على حذف مضافٍ تقديره : إبدالُ الياء والواو من همزهما .

قوله : (يَشَاءُ إِلَى) مبتدأ ، و (كَالْيَاءِ) حال ، و (أَقَيْسُ) خبره ، ويجوز أن يكون (كَالْيَاءِ) خبره ، و (أَقَيْسُ) خبر مبتدأ مضمَر ، أي هو أَقَيْسُ .

قوله : (مَعْدِلًا) تمييز ، وهو اسمٌ للعدول ، أي جعله كالياء أَقَيْسُ من عدوله إلى [غيره ، أي عدوله إلى جعل همزة ﴿ إِلَى ﴾ من ﴿ يَشَاءُ إِلَى ﴾ كالياء أَقَيْسُ من عدوله إلى] ^(٢) التسهيل [١٢٧ / ب] بين الهمزة والواو ، ومن عدوله إلى البدل المحض ، والجملة في محل نصب بـ (قُلْ) .

ثم أخذ يذكر وجه البدل فقال :

٢١٢ - وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا وَكُلُّ بِهِمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفَصَّلًا

أي أكثرُ القرَّاءِ يقرءون ﴿ يَشَاءُ إِلَى ﴾ : يَشَاءُ وَلَيْ ، بإبدال الهمزة الثانية واواً

(١) في (ص) : فكيف يصح جعل (أُبْدِلَا مِنْهُمَا) خبراً .

(٢) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

مكسورة، وهذا هو قول الأكثر، وقول غير الأكثر الوجهان الآخران: جعلها كالياء وهو الأقيس، أو كالواو وهو الضعيف، وإن كان أبو شامة جعله أقرب من البدل كما تقدم، وتقدم البحث معه في ذلك، وتقدم من نص على الأوجه الثلاثة، وتقدم أيضاً توجيه كل منها.

وقوله: (وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ): اعلم أن الناظم لما كمل كلامه على نوعي اجتماع الهمزتين من اتفاق واختلاف، وذكر حكمهما واختلاف القراء في ذلك، أتبعه بحكم يشمل النوعين فقال: (وَكُلُّ بِهَمْزِ) أي كل القراء، محققهم ومخفّهم، أو كل من سهل فقط - وهذا هو الظاهر لما سيأتي - يتدئون الكلمة المفتحة بالهمزة بهمزة محققة في جميع الكلمات التي سهلت همزتها حال اجتماعها بهمزة كلمة أخرى قبلها، يريد أن من مذهبه تسهيل الثانية إذا ابتداء بكلمتها حقق الهمزة ليس إلا؛ لأنه إنما سهّلها لملاقاتها همزة قبلها، فلما قطع كلمتها مما اتصل بها زال سبب تسهيلها، وربما انضاف إلى ذلك في المتفتحتين - على رأي من يرى حذف الثانية - الدلالة عليها بحركة الأولى، وفي حال الابتداء بها يزول السبب، وفيه - مع ذلك - ما يتعذر الابتداء بما جعل خلفاً منه، كالمبدل حرف مد، أو المسهل بين بين، أو المختلس حركته.

وقد جوز أبو عبد الله أن يكون قوله: (وَكُلُّ) أي وكل القراء، سواء منهم من حقق ومن خفف، فإنه قال: «والعلة لمن حقق في الوصل ظاهرة» فقوله: «لمن حقق في الوصل» نص في ذلك، وقال أيضاً: «ويحتمل أن يريد بقوله: (وَكُلُّ) من قرأ بالتخفيف لا غير» وقال أيضاً: «وكل القراء وكل المحققين»

على ما تقدّم» انتهى^(١). وما ذكره من الاحتمال هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره؛ فإنّ مَنْ حقّق معلوم له الابتداء بالهمز كوصله، فلا فائدة في الإخبار عنهم بذلك.

واعترض على الناظم بأنّه كان ينبغي أن يبيّن حكم الوقف كما بيّن حكم الابتداء، وذلك أنّه إذا وقّف على الكلمة الأولى التي آخرها همزة فإنّه يجب تحقيقها للعلّة المتقدّمة، وهي أنّه إنّما سهّلها لملاقاتها همزة أخرى، فإذا وقّف عليها لم توجد همزة أخرى، وربّما انضاف إليه في المتفقتين أيضاً - على رأي الأكثرين في حذف الأولى - الدلالة عليها بحركة الثانية، وفي الوقف يزول السبب بزوال المسبّب.

وقد أُجيبَ عنه بجوابين :

أحدهما : أنّه [١٢٨/أ] تركّه^(٢) لظهوره من بيان حكم الابتداء؛ فإنّه لمّا بيّن حكم الابتداء علّم حكم الوقف للعلّة المقتضية لذلك.

والثاني : أنّ مَنْ مذهبه التحقيق فالوقف له عليها بالسكون، إلّا عند من يُبدّلها حرفاً يجانس حركتها، [وهي لغة مشهورة سيأتي بيانها في «باب وقف حمزة» ومن مذهبه تسهيلها وقّف عليها همزة ساكنة لتعذر التسهيل؛ إذ هو

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٠/أ، ب.

(٢) تصحّفت في (ص) إلى : نزله.

عبارة عن جعلها بينها وبين حرف يجانسُ حركتها^(١)، وللكل أن يقفوا بالرَّوم والإشمام بشرطيهما، فلماً كان للوقف بابٌ يبينُ فيه هذا وغيره تركه، وأماً الابتداء فلا بابَ له^(٢) فلذلك ذكرَ حكمه.

قوله : (وَعَنْ أَكْثَرِ) متعلقٌ بـ (تُبْدَلُ)، ومرفوعه ضميرٌ يعود على الهمزة، و(وَأَوْهَا) مفعولٌ ثانٍ، فلذلك نُصب كالذرهم من قولك : زيدٌ أُعْطِيَ دِرْهَمًا. وبعضهم يقرؤه : (وَأَوْهَا) رفعا، يتوهمُ أنه هو القائم مقام الفاعل، وقد يجوزُ ذلك على أن يكون التقديرُ : تُبْدَلُ وأَوْهَا منها، أي من الهمزة، فحذف «منها» للعلم به.

و«ها» في (وَأَوْهَا) إمّا للهمز لملاستها لها؛ حيث تُبْدَلُ كلُّ منهما من صاحبتهما، ك: أُجُوهٌ ومُؤَجَّلٌ ويؤَاخِذُكُمْ، وإمّا للحروف لأنها بعضها.

قوله : (وَكُلُّ) مبتدأ، والتنوينُ فيها عوضٌ من المضاف إليه، أي وكلُّ القراء، أو وكلُّ المسهلين، على حسب ما تقدّم.

وقال أبو عبد الله : «التنوينُ فيه عوضٌ من المضاف إليه، ولذلك صحَّ الابتداءُ به»^(٣).

قلتُ : ليس تقديرُ الإضافة هو المسوِّغُ هنا أيضاً للعموم.

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٢) تصحّفت في النسخ الثلاث إلى : فلايات له، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٨٥.

(٣) اللآلئ الفريدة لوجه ٨٠/ ب.

قوله : (بِهَمْزٍ) متعلّقٌ بـ(يَبْدَأُ)، و(يَبْدَأُ) هو الخبر، والأصلُ : يَبْدَأُ - بالهمز - فأبدلها ألفاً : إمّا ضرورةً، وإمّا على نيّة الوقف، ثمّ أجرى الوصلَ مُجرى الوقف في ذلك .

قوله : (مُفَصَّلًا) يُقرأ بكسر الصاد على أنّه حال من الفاعل، أي يبدأ به مبيناً له ومظهرًا للفظه، ويفتحها على أنّه حالٌ من الهمز، أي حال كونه مبيناً ظاهراً .

ثمّ أخذَ بيْن حَقِيقَةِ الإبدال والتسهيل فقال :

٢١٣ - وَالْإِبْدَالُ مُحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلًا

لَمَّا كَانَ الْإِبْدَالُ وَالتسهيلُ كَثِيرِي الدَّوْرِ فِي لِسَانِ الْقُرَاءِ احتاج إلى بيانهما فقال : (الْإِبْدَالُ مُحْضٌ) أي ذو حرفٍ لِينٍ مُحْضٍ، لا يَشُوْبُهُ شَيْءٌ من الهمز، بل يُلْفِظُ به حرفَ عِلَّةٍ خالِصاً .

قوله : (وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ) أي هو عبارةٌ عن أن تُجعل الهمزة بينها وبين [الحرفِ المجانسِ لحركتها، فإذا سَهَّلْتَ نحو : ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ - هنا - خرجتِ الهمزة بينها وبين]^(١) الواو، وإذا سَهَّلْتَ الثانيةَ من ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ أخرجها بينها وبين الياء، وإذا سَهَّلْتَ الثانيةَ من ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أخرجها بينها وبين الألف، فالضميرُ في (أَشْكَلَ) للهمز، وفي (مِنْهُ) للحرف، أي المُسهِّلُ بين الذي هو الهمز وبين الحرفِ الذي أَشْكَلَ الهمزُ منه .

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (م) .

قال أبو عبد الله : « وهذه العبارة مبنية على ما يراه من أخذ الحركات الثلاث من حروف المدّ واللّين الثلاث ، وقد صرّح بذلك في آخر باب الوقف على أواخر الكلم ^(١) ، وهذا مذهب أكثر النحويين ، وفيه خلاف ليس [١٢٨ / ب] هذا موضع ذكره ، ومن قال : المسهل من الهمز ما جعل بينه وبين الحرف الذي يجانس حركته لم يتعرّض لأصل ولا فرع ^(٢) ، يعني أن من قال : وبين الحرف الذي يجانس حركته ، ليس في عبارته ما يقتضي أن الحركة مأخوذة من الحرف ولا عكسه ، بخلاف عبارة الناظم فإن فيها إشعاراً بأن الحركة مأخوذة من الحرف .

ثم قال أبو عبد الله : « فإن قيل : كيف يصح تفسير التسهيل بما ذكر مع قوله :

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا

وليس المراد به ثم إلا مطلق التخفيف ؟

فالجواب : أن ذاك صُرف إلى مطلق التخفيف بقرينة ، وأمّا مع عدم القرينة

فلا يراد به إلا ما فسره به « اهـ . ^(٣)

قلت : ليس كما ذكر من أن مراده بالتسهيل هناك مطلق التخفيف ، بدليل

أنه لما كان التخفيف بغيره نصّ عليه في قوله : ^(٤)

(١) حيث جعل الناظم الواو والياء أميين للضمّة والكسرة . انظر البيتين ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٠ / ب ، ٨١ / أ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨١ / أ .

(٤) البيت ١٨٤ من باب الهمزتين من كلمة .

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ

قوله : (وَالْأَبْدَالُ) مبتدأ، ويُقرأ بالنقل لِيَتَزَنَ به البيت، و(مَحْضٌ) خبره، وذلك على حذف مضاف وموصوف، والتقدير: دُو حرفٍ محض، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حُذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه.

قوله : (وَالْمُسَهَّلُ) مبتدأ، و(يَبِينُ) خبره، و(مَا) موصولةٌ بمعنى الذي، و(هُوَ) مبتدأ، و(الْهَمْزُ) خبره، والجملة صلةٌ (مَا)، وصلها في موضع خفض بإضافة الظرف إليه، و(الْحَرْفِ) عطفٌ على (مَا) الموصولة، و(الَّذِي) صفةٌ (الْحَرْفِ)، و(أَشْكِلَ) صلته، و(مِنْهُ) متعلقٌ به، ومرفوعٌ (أَشْكِلَ) ضميرٌ (الْهَمْزُ)، وضميرٌ (مِنْهُ) لـ (الْحَرْفِ) يقال: شَكَلْتُ الحرفَ، أي ضبطته، ويقال: أَشْكَلْتُهُ، بالالف أيضاً، قال الجوهري: «يقال: شَكَلْتُ الكتابَ: قَيَّدْتُهُ بالإعراب» قال: «ويقال أيضاً: أَشْكَلْتُهُ - بالالف - كأنَّكَ أزلتَ عنه الإشكالَ والالتباسَ»^(١) يعني أن همزته للسلب، ك: أَعْرَبْتُ الكلامَ - في أحد أوجهه - والالف في (أَشْكَلَا) إطلاق.

* * *

(١) انظر: الصحاح (شكل).

بَابُ الهمزِ الْمُفْرَدِ

لَمَّا انقَضَى الكلامُ في الهمز الذي جامع مثله بنوعيه^(١) - أعني كونه في كلمة أو كلمتين - أتبعه بالكلام فيه مفرداً، أي غير مجاميع مثله، وسرد حكمه في ثلاثة أبواب متوالية، وقد عرفت أن تخفيف الهمز من حيث هو يكون أربعة أنواع: تسهيل بينَ بينَ، ونقل وإبدال وحذف، فالبابان السابقان أخذَا بينَ بينَ غالباً، وقد وقع فيهما الإبدال والإسقاط قليلاً، والواقع منه في هذا الباب كله إبدال، والواقع منه في الباب الذي بعد هذا كله نقل، وأمّا الباب الثالث - وهو وقف حمزة - فوقع فيه الأنواع الأربعة كما استعرفه، وكلُّ نقلٍ يلزمه حذفُ الهمزة، وأمّا الحذفُ فقد يكون دون نقلٍ كما عرفتَه في أوّل الباب السابق، وقال أبو شامة: «وتخفيفُ الهمز يقع على ثلاثة أضرب: نقل وإبدال وبينَ بينَ» انتهى^(٢). فأسقط [١٢٩/أ] الحذفَ.

وقدّم الناظم البابين السابقين على هذه الأبواب لأنّ مسهّلها^(٣) أكثر،

(١) تصحّفت في (ص) و(م) إلى: بنوعه.

(٢) إبراز المعاني ٣٨٦/١.

(٣) في (ص): «مسهّلها»، وفي (ت): تسهيلها.

بخلاف هذه فإنَّ مسهَّلَهَا واحدٌ أو اثنان، وقدَّم هذا البابَ على الباب بعده لأنَّ الهمزَ فيه أكثرُ وأوسعُ مجالاً؛ لكونه فيه ساكناً ومتحرِّكاً، بخلاف «باب النُّقل» فإنَّه مختصُّ بالمتحرِّك، وأخر «باب وقف حمزة وهشام» إمَّا لصعوبته ودِقَّتِه، فقدَّم عليه من جنسه ليتمرَّن الطالبُ في غيره، وإمَّا لأنَّ القراءةَ به متأخِّرةٌ عن القراءة بما تضمَّنَه هذا البابُ والذي يليه، وإمَّا لأنَّ تغيير الهمز فيه لا يكونُ إلَّا في الوقف.

٢١٤ - إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ فَوَرَشٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبْدَلًا

أخبر عن ورش أنه إذا سكنت الهمزة وهي فاء كلمة أبدلها حرفاً يجانسُ حركة ما قبلها، ولا يُتصورُ ذلك فيها إلَّا أن يتقدَّمها مزيدٌ على كلمتها؛ لأنَّه لا يُبتدأ بساكن.

والمرادُ بفاء الفعل هنا أن تقابلَ الهمزة في الميزان التصريفيَّ بالفاء، فقلوله : فعل، ليس المرادُ به قسيمَ الاسمِ والحرفِ، بل كلمة تضمَّنتُ فاءً وعيناً ولاماً، فتبدلُ بعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمَّة واواً نحو: ﴿مَأْتِيًا﴾^(١) ﴿أَنْتَ بِقُرْءَانٍ﴾^(٢) ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، وسواءٌ كانت الهمزة الواقعة فاءً في فعلٍ

(١) مريم ٦١.

(٢) يونس ١٥.

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

أم اسم نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾^(١) ﴿أَنْتُمْ مِنْ لَكُمْ﴾^(٢) ﴿بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(٣) ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾^(٤) و﴿مَأْكُولٍ﴾^(٥).

وقال أبو شامة: «ومعنى كونها فاءً للفعل أن الكلمة التي فيها همزة لو قدرتها فعلاً لوقعت الهمزة موضع فائه، أي أول حروفه الأصول، وذلك نحو: ﴿مَأْتِيًا﴾؛ لأنك لو قدرت هذا فعلاً لكان: أتى، ووزن أتى: فعل، فالهمزة موضع الفاء، وتقريبه: كل همزة ساكنة بعد همزة وصل أو تاء أو فاء أو ميم أو نون أو ياء أو واو، نحو: ﴿لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ﴾^(٦) ﴿ثُمَّ أَتُّوا صَفًّا﴾^(٧) ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾^(٨) لأن وزنهما: افعِلْ واقتعل، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٩) ﴿فَاتُّوا﴾^(١٠) ﴿مَأْتِيًا﴾^(١١).

(١) البقرة ٢٣٢ وغيرها.

(٢) الشعراء ١١١.

(٣) يوسف ١٧.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) الفيل ٥.

(٦) يونس ١٥.

(٧) طه ٦٤.

(٨) البقرة ٢٨٣.

(٩) البقرة ٣ وغيرها.

(١٠) البقرة ٢٣ وغيرها.

(١١) مريم ٦١.

﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾^(١) ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ﴾^(٢) ﴿وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ﴾^(٣) لَأَنَّ وَزَنَهُمَا :
وَأَفْعُلْ وَافْتَعِلُوا، و﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^(٤) « انتهى. »^(٥)

فَفَهِمَ الشَّيْخُ أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ : (مِنْ الْفِعْلِ) أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِعْلِ قَسِيمُ الْأَسْمِ
وَالْحَرْفِ .

وكلامُ أبي عبد الله محتملٌ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : « أَخْبَرَ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا سَكَنْتْ وَكَانَتْ
فَاءً مِنَ الْفِعْلِ » ثُمَّ قَالَ : « وَفَاءُ الْفِعْلِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَقَابِلُ الْفَاءَ مِمَّا جُعِلَ مَعْيَاراً لِمَعْرِفَةِ
الْأَصْلِيِّ مِنَ الزَّائِدِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ
هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، نَحْوُ : ﴿أَنْتِ﴾ ﴿وَأَمْرٌ﴾ و﴿أَوْثَمِينَ﴾ ﴿وَأَتَمِرُوا﴾^(٦) ، أَلَا
تَرَى أَنَّ أَوْزَانَهَا : أَفْعُلْ وَافْعُلْ وَافْتَعِلْ وَافْتَعِلُوا ، وَنَحْوُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْوَاقِعَةِ
بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ ، نَحْوُ : ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٧) و﴿يُؤْتُونَ﴾^(٨) و﴿يَأْلَمُونَ﴾^(٩)

(١) البقرة ٥٥ ، الإسراء ٩٠ .

(٢) طه ١٣٢ .

(٣) الطلاق ٦ .

(٤) الحج ٢٧ .

(٥) إبراز المعاني ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

(٦) الطلاق ٦ .

(٧) البقرة ٣ وغيرها .

(٨) النساء ٥٣ وغيرها . =

و﴿يَأْتُونَ﴾^(١)، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ أَوْزَانَهَا: يُفْعِلُونَ وَيَفْعَلُونَ «ثمَّ ذَكَرَ الهمزة الساكنة بعد ميم اسمِ الفاعل نحو: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) و﴿الْمُؤْتُونَ﴾^(٣)، واسمِ المفعول نحو: ﴿مَأْمُونٍ﴾^(٤) و﴿مَأْكُولٍ﴾^(٥) «أَلَا تَرَىٰ أَنَّ أَوْزَانَهَا: مُفْعِلِينَ وَمُفْعَلُونَ وَمُفْعُولٌ»^(٦).

ثمَّ قال أبو شامة أيضاً: «ولا فَرْقَ بين أن [١٢٩/ب] تكون هذه الحروفُ أَوَّلَ الكلمة أو في وَسَطِهَا نحو: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ﴾^(٧) و﴿يَسْتَتِذِنُ فَرِيقٌ﴾^(٨) ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ﴾^(٩)»^(١٠)، يريد بالحروف السابقة للهمزة في الأمثلة المتقدمة.

= (٩) النساء ١٠٤ .

(١) التوبة ٥٤ .

(٢) البقرة ٢٢٣ وغيرها .

(٣) النساء ١٦٢ .

(٤) المعارج ٢٨ .

(٥) الفيل ٥ .

(٦) اللاكئ الفريدة لوحة ٨١/أ .

(٧) النمل ٥٤ .

(٨) الأحزاب ١٣ .

(٩) النمل ٣٧ .

(١٠) إبراز المعاني ١/ ٣٨٧ .

وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ : (فَاءٌ) أَنَّهَا مَتَى كَانَتْ عَيْنًا أَوْ لَامًا لَا تُبَدَّلُ ، نَحْوُ : (رَأْسٌ) ^(١) وَ ﴿كَأْسٍ﴾ ^(٢) وَ ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ ^(٣) وَ ﴿نَبِّئْهُمْ﴾ ^(٤) وَ ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ ^(٥) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَكُونُ سَاكِنَةً وَهِيَ لَامٌ إِلَّا سَكُونًا عَارِضًا : إِمَّا لَجَزْمٍ نَحْوُ : ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ ، أَوْ لَوْ قِفٍ نَحْوُ : ﴿مِنْ حَمَلٍ﴾ ^(٦) ، لَكِنْ سِيَائِي أَنَّهُ يُبَدَّلُ عَيْنًا فِي الْفَاضِلِ آخِرِ الْبَابِ وَهِيَ : ﴿بِئْرٍ﴾ ^(٧) وَ ﴿بِئْسَ﴾ ^(٨) وَ ﴿اللَّبُّ﴾ ^(٩) ، وَإِنَّمَا خَصَّ وَرَشَ الْهَمْزَةَ بِكَوْنِهَا فَاءً لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ مِنْ قَاعِدَتِهِ تَخْفِيفَ الْهَمْزَةِ الْمُبْتَدَأَةِ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى سَاكِنٍ قَبْلُهَا ، فَأَجْرَى السَّاكِنَةَ الْمُبْتَدَأَةَ مُجْرَى الْمُتَحَرِّكَةِ فِي التَّغْيِيرِ ، وَقَوْلِي : «الْمُبْتَدَأَةُ» مُجَازٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهَا فِي مَكَانٍ مَا يُبْتَدَأُ بِهِ لَكُونُهُ أَوَّلَ كَلِمَةٍ .

(١) الأعراف ١٥٠ ، مريم ٤ .

(٢) الإنسان ٥ .

(٣) البقرة ٣٣ .

(٤) الحجر ٥١ ، القمر ٢٨ .

(٥) الحجر ٤٩ .

(٦) الحجر ٢٨ .

(٧) الحج ٤٥ .

(٨) هود ٩٩ وغيرها .

(٩) يوسف ١٣ ، ١٤ ، ١٧ .

الثاني: أنه لما أبدلها في نحو: أأَمَنَ وَأُتِيَ وجوباً لوقوعها بعد مثلها أبدلها فيما لم تَلَقْ مثلها طرداً للباب، كما حذفت العربُ همزة «أَفْعَلْ» بعد حروف المضارعة، وإن كان الأصل في ذلك اجتماعُ همزتين حال إسناده للمتكلم وحده، ثم حُمِلَ عليها سائر حروف المضارعة، وكما حذفوا الواو من: يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، والأصل فيها: يُوْعِدُ؛ لوقوع الواو بين ياءٍ وكسرة.

الثالث: أن الفاءَ حقُّها أن تكون أولَ الكلام محققةً، فلما اتَّصل بهذه الهمزة أحدُ الزوائد المقدم ذكرها - سواء كان زائداً واحداً نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ و﴿مَاتِيًّا﴾ أم أكثر نحو: ﴿وَيَسْتَعِذْنَ﴾^(١) - ثَقُلَتْ بذلك فناسبها التخفيف.

قوله: (إِذَا) شَرْطِيَّةٌ، جوابُها الفاءُ وما بعدها في قوله: (فَوَرُشٌ)، و(هَمْزَةٌ) فاعِلٌ (سَكَنْتَ).

و(فَاءٌ) نصبٌ على الحال، وجاز ذلك - وإن كانت جامدةً وصاحبها نكرة - لأنها في تأويل مشتقٍّ، أي سابقةٌ أو متقدمةٌ، ولأن النكرة يُنصبُ عنها الحال متقدمةً عليها، وقيل: (فَاءٌ) نصبٌ على التشبيه بالظرف، كأنه قيل: أولاً.

و(وَرُشٌ) مبتدأ، و(يُرِيهَا) خبره.

ويُري: يجوزُ أن يكون منقولاً بالهمزة من «رَأَى» البَصْرِيَّة، فيتعدى لاثنتين أو لهما محذوفٌ تقديره: يُري الطالب أو السامع، أو يُريَ كها، فلما حُذف الأولُ اتَّصل الثاني بالفعل، ولو صرَّح بالاول ضميرَ خطابٍ جاز اتِّصالُ الثاني

وانفصاله، أي يُرِيكها ويُريكَ إِيَّاهَا، و(حَرْفَ مَدٍّ) على هذا حالٍ، أي يُبَصِّرُكَ إِيَّاهَا على هذه الصفة، كقولك: أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَقِيرًا، وَأَرَيْتُهُ إِيَّاهُ غَنِيًّا، أي بَصَّرْتُهُ بِهِ فَأَبْصَرَهُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ. وفي جعلها بَصْرِيَّةً نَظَرٌ؛ لَأَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمَسْمُوعَاتِ لَا مِنْ قَبِيلِ الْمَبْصَرَاتِ. وَأَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً مِنْ «رَأَى» الْعِلْمِيَّةِ فَتَعْدَى لثَلَاثَةِ أَوَّلِهَا كَانَ عَاقِلًا، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مُحَذُوفًا أَيْضًا عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ، و(حَرْفَ مَدٍّ) هُوَ الثَّالِثُ، وَالتَّقْدِيرُ: يُعْلِمُكَهَا حَرْفَ مَدٍّ.

قوله [١٣٠/أ]: (مَبْدَلًا) يُقْرَأُ بِكَسْرِ الدَّالِ - وَهُوَ الظَّاهِرُ - حَالًا مِنْ فَاعِلٍ (يُرِيهَا) الْعَائِدِ عَلَى وَرَشٍ، وَبِفَتْحِهَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ (حَرْفَ مَدٍّ) أَيِ حَالٍ كَوْنَهُ مَبْدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ.

وَبَدَلٌ وَأَبْدَلٌ لَغَتَانِ قُرِئَ بِهِمَا، كَأَنْزَلَ وَنَزَلَ، وَفِي التَّشْدِيدِ مَعْنَى التَّكَثِيرِ. ^(١)

وَأَسْنَدَ الْإِرَاءَةَ لَوَرَشٍ بِصِيغَةِ الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنْ رُؤَاةَ وَرَشٍ قَائِمُونَ مَقَامَهُ وَنَائِبُونَ، فَتَعْلِيمُهُمْ بَعِلْمِهِ، فَكَأَنَّهُ هُوَ الْمَعْلَمُ الْآنَ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، وَالْأَصْلُ: فَوَرَشٌ أَرَاهَا، بِصِيغَةِ الْمَاضِي.

ثُمَّ اسْتَشْنَى لَوَرَشٍ مَادَّةَ «الْإِيوَاءِ» فَقَالَ:

٢١٥ - سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفْتَحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُوجَلَّا

(١) جَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي النَّسْخِ الثَّلَاثِ مَقْحَمَةً ضَمِنَ الْعِبَارَةَ السَّابِقَةَ، وَقَدْ أَثْبَتُهَا فِي حَقِّ مَوْضِعِهَا.

أي كل ما تصرف من هذه اللفظة، نحو قوله: ﴿وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾^(١)
 ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤَيِّهِ﴾^(٢) ﴿فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ﴾^(٣) ﴿مَّا وَنَهُم جَهَنَّمَ﴾^(٤)
 ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٥) ﴿وَمَا وَنَكُمْ النَّارُ﴾^(٦)، وسبب استثنائه لهذه أن
 الإبدال في «تُؤَيِّ» و«تُؤَيِّهِ» أثقل من الهمز؛ لما يؤدي إليه من واو ساكنة
 قبلها ضمة، ثم واو مكسورة، وقد أشار الناظم إلى هذه العلة عند استثنائها
 لأبي عمرو حيث قال: ^(٧)

وَتُؤَيِّ وَتُؤَيِّهِ أَخْفُ بِهِمَزِهِ

ثم أجرى الباب مجرى واحداً.

وعلل بعضهم ﴿الْمَأْوَى﴾ و﴿مَّا وَنَهُم﴾ و﴿وَمَا وَنَكُمْ﴾ و﴿وَمَا وَنَهُ﴾^(٨)
 بأنه لو أبدل لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة.

(١) الأحزاب ٥١.

(٢) المعارج ١٣.

(٣) الكهف ١٦.

(٤) آل عمران ١٩٧ وغيرها.

(٥) النازعات ٤١.

(٦) العنكبوت ٢٥ وغيرها.

(٧) البيت ٢١٩.

(٨) آل عمران ١٦٢ وغيرها.

فإن قيل : قد وجد في قوله تعالى : ﴿أَوْءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ﴾^(١) ثلاثة أحرف من حروف العلة، وأحدها مبدلٌ من همزة، فليكن هذا مثله أيضاً، أو فليمتنع في ذاك ؟

وأجيب بأنَّ البدلَ في ﴿ءَاوِيَ﴾ واجبٌ من حيث إنها همزةٌ ساكنةٌ بعد أخرى مفتوحة، فهو من باب : أَمِنَ وَأَتَى ونحوهما .

ثمَّ أخذ النازمُ يذكرُ لورشٍ نوعاً آخرَ من الهمز يُبدلُ له واواً، وهو الهمزة المفتوحة بعد ضمة إذا وقعت فاء الفعل أيضاً؛ لأنَّ الضميرَ في (تَفَتَّحَ) يعودُ على الهمز بقيد الأَوَّلِ، وقد مثله بقوله : ﴿كَتَبَا مَوْجَلًا﴾^(٢) ومثله ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾^(٣) ﴿وَيُؤَخِّرُكُمْ﴾^(٤) ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ﴾^(٥) ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ . . لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٦) ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾^(٧) ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾^(٨) .

(١) هود ٨٠ .

(٢) آل عمران ١٤٥ .

(٣) البقرة ٢٢٥ وغيرها .

(٤) إبراهيم ١٠ .

(٥) المنافقون ١١ .

(٦) آل عمران ٧٥ .

(٧) النور ٤٣ . وجاء هذا المثال في النسخ الثلاث : «يؤلف بين المرء» وهو سهو .

(٨) التوبة ٦٠ .

ومثل أبوشامة بـ ﴿فُوَادَكَ﴾^(١) وهو سهو؛ لأن الهمزة فيه عين الكلمة^(٢)
وكلامنا فيما كانت فيه فاء^(٣)، فهمزة ﴿فُوَادَكَ﴾ لا تُبدلُ أَلْبَتَّةَ، وهذا قياسٌ كلِّ
همزة فتحت بعد ضمة؛ لأن التسهيلَ متعذرٌ لما تقدّم في ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾^(٤).

والحاصل أن ورشاً لا يُبدلها واواً إلا بثلاثة شروط :

الأوّل : أن تكون فاء الكلمة .

والثاني : أن تفتح .

والثالث : أن يُضمَّ ما قبلها .

والثلاثة مفهومة من قوله : (إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ) فَإِنَّ فاعِلَ (تَفَتَّحَ) - كما
تقدّم - عائدٌ على الهمز المتقدّم، وهو فاء الكلمة، وقد نصَّ على الفتح وعلى
كونه إثرَ ضمٍّ، فلو كانت غيرَ فاءٍ، بأن كانت عيناً، نحو : ﴿بِسْؤَالٍ نَعَجَّتِكَ﴾^(٥)

(١) هود ١٢٠، الفرقان ٣٢ .

(٢) «الكلمة» من (ص) فقط .

(٣) لم أجد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ما نسبته المصنّف هنا إليه، بل وجدتُ عكسَ
ذلك، وهو قول أبي شامة : «وأما نحو : ﴿وَالْفُوَادَ﴾ و﴿بِسْؤَالٍ﴾ فالهمزة فيه عينُ الفعل
فلا يُبدلها» اهـ . (إبراز المعاني ١ / ٣٩٠) .

(٤) الأعراف ١٠٠ . وانظر ما تقدّم في شرح البيت ٢١٠، ص ٨١٤ .

(٥) ص ٢٤ .

﴿لُنْثَبَّتْ بِهِ فُؤَادَكَ﴾^(١) ، أو لَامًا ، نحو : ﴿لُولُؤَا﴾^(٢) ، أو كانت غير مفتوحة ،
نحو : ﴿تَوَزُّهُمْ﴾^(٣) ، وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا^(٤) ، أو لم يكن [١٣٠ / ب] قبلها
ضمّةٌ نحو : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾^(٥) ، ﴿فَأَذَّنَ﴾^(٦) لم يُبدل في شيء من ذلك ،
وإنما اشترط ورش تلك الشروط لوجوه :

أحدها : أنه قصد تخفيف ما كان المتحرّك فاءً للعلّة التي قصد في تخفيف
ما كان من الساكنة كذلك ، وقصد أن يجعل تخفيفها^(٧) متناسباً في طريقة البدل
فلم يتأت ذلك إلا فيما كان مفتوحاً بعد ضمّ .

والثاني : أنه لما قصد تخفيف الفاء لما ذكر وجدها على قسمين : قسم
قياسه البدل^(٨) نحو : ﴿مُؤَجَّلًا﴾ فأبدل فيه ، وقسم قياسه التسهيل نحو :

(١) الفرقان ٣٢ .

(٢) الإنسان ١٩ .

(٣) مريم ٨٣ .

(٤) البقرة ٢٥٥ .

(٥) الأعراف ١٦٧ ، إبراهيم ٧ .

(٦) الأعراف ٤٤ .

(٧) تصحّفت في (ص) و(م) إلى : تحقيقها .

(٨) في (ص) و(م) : «قياسه البدل فلم يتأت» ، وهو سهو بسبب انتقال النظر إلى الجملة

السابقة .

﴿تَأَذَّنَ﴾ و﴿فَأَذَّنَ﴾^(١) و﴿مَثَابٍ﴾^(٢) و﴿مَثَارِبُ﴾^(٣)، إِلَّا أَنْ الْغَالِبَ عَلَيْهِ وجود الساكن بعده نحو هذه الأمثلة، فلم يسهّل؛ لِمَا يُوَدِّي إليه التسهيل من القرب من الجمع بين الساكنين، وحمل على ذلك ما لا ساكن بعده، نحو: ﴿فَأَكَلَهُ الذُّبُّ﴾^(٤) طرداً للباب.

والثالث: أَنَّهُ لو خَفَّفَ نحو قوله: ﴿أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^(٥)، و﴿مَثَارِبُ﴾^(٦) و﴿تَوَزُّهُمْ﴾^(٧) للزومه تسهيل ذلك، وإنّما مذهبه الإبدال في همز فاء الفعل، فلم يخرج عنه الناظم، وقد روي عن ورش تسهيل باقي الباب وهمز فاء الفعل على ما يقتضيه القياس، والأوّل هو المشهور.

قوله: (سِوَى جُمْلَةٍ) مستثنى من مفعول قوله: «يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ»^(٨) وتقدّم نظيره.

(١) تحرّف هذا المثال في (ص) إلى: مؤذن.

(٢) الرعد ٢٩ وغيرها. وتصحّف هذا المثال في (ص) و(م) إلى: ومات.

(٣) طه ١٨.

(٤) يوسف ١٧.

(٥) المدثر ٣٧.

(٦) طه ١٨.

(٧) مريم ٨٣.

(٨) البيت السابق.

قوله : (وَالْوَاوُ) مبتدأ، و(عَنَّهُ) خبره، وفي الضمير قولان : أحدهما أنه ضميرُ الهمز، أي والواوُ كائنةً [ونائبةً^(١) عنه، أي عن الهمز، ويجوز أن يكون الضميرُ في (عَنَّهُ) لورش، أي والواوُ كائنةً^(٢) ومرويةً عن ورش، والأوّلُ أولى لتناسبِ الضميرين .

قوله : (إِثْرَ الضَّمِّ) نصبٌ على الظرف، ويقال : إِثْرَ وَأَثَرٍ^(٣)، كَحِمْلٍ وَحَمَلٍ^(٤) والمشهورُ الثاني، ولذلك جاء القرآنُ عليه .^(٥)

وجوابُ (إِنْ تَفَتَّحَ) محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه، وهو الجملةُ من قوله : (وَالْوَاوُ عَنَّهُ)، ولا جائزُ أن يكونَ جواباً مقدّماً لخلوّه من الفاء .

قوله : (نَحْوُ) يُقرأ بالنصب ؛ على التشبيه بالظرف، أو منصوبٌ بإضمار

(١) تصحّفتُ في (ص) إلى : وناتئة .

(٢) سقط ما بين الحاصرتين من (ت) .

(٣) وفي اللسان (أثر) : «وخرجتُ في إثره وفي أثره، أي بعده» اهـ .

(٤) لم أجد في اللسان (حمل) أن حِمْلَ وحَمَلَ بمعنى واحد، بل فيه : «والحِمْلُ : ما حُمِلَ .. والحَمَلُ : الحروف .. والحَمَلُ : السحابُ الكثير الماء . والحَمَلُ : بُرْجٌ من بُروج السماء .. والحَمَلُ : النوء» اهـ .

(٥) يُشير المصنّفُ هنا إلى قول الله تعالى : ﴿مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ طه ٩٦، وقوله : ﴿مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ الفتح ٢٩، وقوله : ﴿عَلَى أَثَرِي﴾ طه ٨٤ .

وقرأ رُوَيْسٌ عن يعقوبَ الموضعَ الأخير : ﴿عَلَى إِثْرِي﴾ بكسر الهمزة وإسكان الشاء .

انظر : النشر ٣٢١ / ٢ .

أعني، ومرفوعاً على أنه خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي هو نحو، وهذا نافعٌ جداً؛ فإنه يقعُ في عبارة المصنِّفين كثيراً.

قوله: (مُؤَجَّلًا) في موضع جرٍّ بالإضافة، لكنَّه أتى به منصوباً للحكاية.

٢١٦- وَيُبْدَلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِّنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلَا

أخبر عن السُّوسِيِّ أَنَّهُ يُبْدَلُ لَهُ كُلُّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، سواءَ كانت فاءً نحو ما تقدَّم لورش من ﴿أَنْتَ﴾^(١) و﴿الَّذِي أَوْتُمِنَ﴾^(٢)، أو عيناً نحو: (رَأْسُ)^(٣) و﴿بَيْتِ﴾^(٤) و﴿لَوْلَوْ﴾^(٥)، أو لاماً نحو: ﴿جِئْتَ﴾^(٦) و﴿شِئْتَ﴾^(٧) و﴿فَادَّرَاءَتْ﴾^(٨)، وإبدالها بحرف يجانسُ حركةَ ما قبلها كما تقدَّم في الأمثلة من إبدالها بعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واواً، إلا ما سيأتي استثناءً.

(١) يونس ١٥.

(٢) البقرة ٢٨٣.

(٣) الأعراف ١٥٠، مريم ٤.

(٤) هود ٩٩ وغيرها.

(٥) الإنسان ١٩.

(٦) البقرة ٧١ وغيرها.

(٧) الأعراف ١٥٥ وغيرها.

(٨) البقرة ٧٢.

وهذا الإبدالُ محكيٌّ عن أبي عمرو ونَفْسِه ، كذا نقلُ ^(١) صاحبُ « التيسير »
[١٣١ / أ] وغيره ، وأفرده الدانيُّ في باب مستقلٍّ غيرَ باب ورش . ^(٢)

قال السخاويُّ : « أمَّا قوله : (وَيُبْدَلُ لِلْسُّوسِيِّ) فلأنَّ القراءةَ [به] ^(٣)
وقعتُ من طريقه لا من طريق الدُّوريِّ ، وعن السُّوسيِّ اشتهر ذلك اشتهاً
عظيماً دون غيره » . ^(٤)

وقال الدانيُّ : « اعلم أنَّ أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أَدْرَجَ قراءته أو
أدغم لم يَهْمز كلَّ همزة ساكنة » انتهى . ^(٥) ففهم أنَّه إذا قرأ في غير هذه الأحوال
لم يُبدلها ^(٦) ، ومَن نسبَه إلى السُّوسيِّ وحده ابنُ الفحَّام في تجريدِه ^(٧) ، وابنُ

(١) في (ص) و(م) : فعل .

(٢) وهو باب ذَكَرَ مذهب أبي عمرو في ترك الهمز ، كما في « التيسير » للدانيِّ ص ٣٦ .

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١ / ٣٩٠ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٣٩٠ . والاشتهارُ المشارُ إليه باعتبار ما ذكره الدانيُّ في « التيسير » ،
وهو الذي نظَّمه الشاطبيُّ ، وإلا فإنَّ إبدالَ الهمز الساكن مرويٌّ من طريق الدُّوريِّ أيضاً
من كتب عدَّة غير « التيسير » و« الشاطبيَّة » . انظر : النشر ١ / ٢٧٦ .

(٥) التيسير ص ٣٦ .

(٦) في النسخ الثلاث : « أبدلها » ، وهو سهو واضح ، والصواب ما أثبتُّه . انظر : النشر
١ / ٣٩٢ .

(٧) التجريد ص ١٨١ .

شُريح في تذكيره. ^(١)

ولم يَخْصَّ السُّوسيُّ الهمزةَ بكونها فاءً كما فعل ورش ؛ لأنَّ العِلَّةَ واحدة ولم يَعتبر ما اعتَبَر ورشُ من العِلَّةِ المقتضية للتخصيص كما عرفته ، وإنَّما خَصَّ الساكنةَ دون المتحرِّكة لوجهين :

أحدهما : أنَّ الساكنةَ يَجري تخفيفُها مَجْرى واحدًا في البدل ، والمتحرِّكة تخفيفُها يتنَوَّع ، واعتبارُ ما يَجري على سَنَنِ واحدٍ أَوْلَى من اعتبار ما يَجري على طُرُق مختلفة ، فلذلك خَفَّف الساكنةَ - وإن كانت المتحرِّكة أثقلَ منها - إيثاراً لجرَّيان اللسان على طريق واحد .

والثاني : أنَّ الساكنةَ أثقلُ من المتحرِّكة ، قال [أبوشامة] ^(٢) : « وهذا من خصائص الهمز » ^(٣) متحرِّكُه أخفُّ من ساكنه ، واستدلُّوا على أنَّ الساكنةَ أثقلُ أنَّها لا تَخْرُجُ إلَّا مع حبس النَّفَس ؛ لعدم حركةٍ تُعينُها على الخروج ، ولهذا يَسْتَصْعِبُ على كثير من الناس بيانُها حال الوقف ، بخلاف المتحرِّكة فإنَّها لا

(١) في النُّسخ الثلاث : « في تذكيرته » وهو تصحيف ؛ إذ إنَّ كتاب ابن شُريح هو « التذكير » كما نصَّ عليه ابنُ الجزري في « غاية النهاية » ١٥٣ / ٢ ، وابنُ خَيْر الإشبيلي في فهرسته ص ٣٢ ، و« التذكير » من الكتب المفقودة فيما أعلم ، وقد نصَّ ابنُ شُريح على إبدال الهمز الساكن للسُّوسيِّ عن أبي عمرو في كتابه « الكافي » ص ٢٦ ، والله أعلم .

(٢) تكملة لازمة .

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٩١ .

يَحْتَبِسُ مَعَهَا النَّفْسُ لَوْ جُودَ مَا يُعِينُهَا مِنَ الْحَرَكَةِ .

قال أبو شامة بعد أن ذكر ما هو بمعناه : « وهذا مدركٌ بالحسِّ » .^(١)

قلتُ : وفيه نظر .^(٢)

واستدلُّوا أيضاً بإبدالها ساكنةً بعد أخرى مثلها إجماعاً ، بخلاف المتحرَّكة فإنَّ فيها خلافاً كما تقدَّم ، وقد يُجاب عن هذا بما تقدَّم من الفرق .

وضَعَفَ أبو شامة كونَ الساكنةِ أخفَّ « بإسكانِ أبي عمرو ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ »^(٣) طالباً للتخفيف ، ويقولِ النحويُّ : إنَّ سكونَ الوسطِ يقاومُ أحدَ سببي منعِ الصرفِ ، ولم يفرِّقوا بين حرفٍ وحرفٍ « انتهى » .^(٤)

والصحيحُ أنَّ المتحرَّكةَ أثقلُ ، ويدلُّ له أنَّ المتحرَّكةَ إذا لُفِظَ بها لُفِظَ بصوتها وبصوت حركتها ، وحركتها كحرفٍ ناقصٍ ، واللفظُ بحرفٍ واحدٍ أخفُّ من اللفظِ بحرفٍ وبعضٍ آخرٍ .

والمرادُ بـ « المجزوم » أن يكونَ الجزمُ حالاً في نفسِ الهمزة ، وإنَّما قلتُ ذلك

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٩١ .

(٢) سيذكر المصنِّفُ وجهةَ نظره في أنَّ الهمزةَ المتحرَّكةَ أثقلُ من الساكنةِ في الفقرة الآتية .

(٣) البقرة ٥٤ .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٣٩١ .

لأنِّي رأيتُ مَنْ تَرَكَ البَدَلَ في قوله تعالى: ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾^(١) فسألتُه، فقال: لأنَّه مجزوم. ورأيتُ أبا شامة قد نصَّ على بدلٍ مثلِ هذا خوفَ وَهْمٍ بعضِ مَنْ لا عِلْمَ عنده^(٢) فقال: «قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٣) يُبدِلُ الهمزة، ليس من المستثنى؛ لأنَّ سكونَ الهمز فيه لأجل ضميرِ الفاعل لا للجزم» انتهى^(٤). ولا يتوهمُ هذا إلا مَنْ لا معرفةَ له بالعريَّة.

فإن قلت: أيضاً السكونُ في ﴿أَسَأْتُمْ﴾ عارض، فكيف اعتدَّ به إجماعاً؟ فالجواب: أنَّ سكونَ ما اتَّصلَ بضميرِ الفاعل [١٣١/ب] أكَّد^(٥)، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

قوله: (كُلُّ مُسَكَّنٍ) قائمٌ مقامَ الفاعل، و(لِلسُّوسِيِّ) متعلِّقٌ بـ(يُبدِلُ).

قوله: (مِنَ الهمزِ) صفةٌ لـ(مُسَكَّنٍ) على جهة البيان.

قوله: (مَدًّا) مفعولٌ ثانٍ لـ(يُبدِلُ) لَمَّا قامَ أوَّلُ المفعولين مقامَ الفاعل بقيَ ثانيهما منصوباً.

(١) البقرة ١٠٦.

(٢) في (ت): من لا علم له.

(٣) الإسراء ٧.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٣.

(٥) أي أكَّدَ مَّا انفصل فيه الجازمُ عن الفعل، في نحو: ﴿إِنْ نَّشَأْ﴾، وسيأتي في كلام المصنِّف مزيدُ بيانٍ لهذا عند شرح البيت الآتي.

قوله : (غَيْرَ مَجْزُومٍ) منصوبٌ على الاستثناء من قوله : (كُلُّ مُسَكِّنٍ مِنَ الْهَمَزِ).

قوله : (أَهْمِلَ) في موضع جرٍّ صفةً لـ (مَجْزُومٍ)، أي مُهْمَلٌ من الإبدال .

ثمَّ بَيَّنَّ الْمُسْتَثْنَى فَقَالَ :

٢١٧ - تَسُوْ وَنَشَأُ سِتْ وَعَشْرُ يَشَأْ وَمَعَ يَهْيَى وَنَنْسَهَا يَنْبَأُ تَكْمَلَا
جميعُ المُسْتَثْنَى لِلْسُّوسِيِّ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، وَتَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ سَكُونُهُ لِأَجْلِ الْجَزْمِ، وَقِسْمٌ سَكُونُهُ لِلْوَقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْجَزْمِ، وَقِسْمٌ سَكُونُهُ لِغَيْرِهِمَا .
وَقِسْمُهُ أَبُو شَامَةَ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ : مَا سَكُونُهُ عَلَامَةٌ لِلْجَزْمِ، وَمَا سَكُونُهُ عَلَامَةٌ لِلْبِنَاءِ، وَمَا هَمْزُهُ أَخْفُ مِنْ إِدَالِهِ، وَمَا تَرَكَ هَمْزُهُ يُلْبِسُهُ ^(١) بغيره، وَمَا يُخْرِجُهُ الْإِبْدَالُ مِنْ لُغَةٍ إِلَى غَيْرِهَا . ^(٢)

وَالْتَقْسِيمُ الْأَوَّلُ أَخْصَرَ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِفَّةِ وَاللَّبْسِ وَالْخُرُوجِ عِلَلٌ لَا أَقْسَامٌ كَمَا سَتَعْرِفُهُ .

ذَكَرَ مِنْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ تِسْعَةَ عَشَرَ سَكُونُهَا لِأَجْلِ الْجَزْمِ، وَهِيَ :

(تَسُوْ) فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : ﴿تَسُوْهُمْ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ [١٢٠] وَالتَّوْبَةِ [٥٠]،
و﴿تَسُوْكُمْ﴾ فِي الْمَائِدَةِ [١٠١]، وَلَمَّا اخْتَلَفَ مَفْعُولُهُ أَطْلَقَهُ فِي قَوْلِهِ : (تَسُوْ)،

(١) تَصَحَّفَتْ فِي (ص) وَ(ت) إِلَى : لِلتَّشْبِيهِ، وَفِي (م) إِلَى : لِلنَّسْبَةِ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ إِبْرَازِ الْمَعَانِي ١/ ٣٩٦ .

(٢) إِبْرَازِ الْمَعَانِي ١/ ٣٩٦ .

ولو قال : « تَسُوهُمْ » أو « تَسُوْكُمْ » لفاته الآخر ، ولو ذكرهما معاً لطال اللفظ ،
فاختصر وعم .

و (نَشَأَ) بالنون في ثلاثة مواضع أيضاً : ﴿ إِن نَّشَأْ نُزِّلْ ﴾ ^(١) في الشعراء [٤] ،
﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ ﴾ في سبأ [٩] ، ﴿ إِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ ﴾ في «يس» [٤٣] ، فهذه
ست كلمات ، فقلوه : (سِتٌ) صفة لـ (تَسُوْ وَنَشَأُ) معاً ، وليس في لفظه ما يبين
أن كل واحد منهما ثلاثة ، يجوز أن يتفاوتا في العدد ، والمجموع ستة ، على أنه
يحتمل أيضاً أن يكون (سِتٌ) صفة لقلوه : (وَنَشَأُ) فقط ، وإنما يُعرف ذلك
بطريق الواقع .

قلوه : (وَعَشْرُ يَشَأَ) أي من المستثنى أيضاً ﴿ يَشَأُ ﴾ بالياء ، في عشرة مواضع ،
وهي : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ في النساء [١٣٣] وفي الأنعام [١٣٣] وإبراهيم
[١٩] وفاطر [١٦] ، و ﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ ﴾ كلاهما في الأنعام
أيضاً [٣٩] ، ﴿ إِن يَشَأْ يُرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ كلاهما في الإسراء
[٥٤] ، ﴿ فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ ﴾ ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ ﴾ كلاهما في الشورى
[٢٤ ، ٣٤] ، وكلُّها ظاهر الجزم إلا ﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ ﴾ في الأنعام [٣٩] و ﴿ فَإِنْ
يَشَأِ اللَّهُ ﴾ في الشورى [٢٤] ، فإنَّهما كُسرا لالتقاء الساكنين ، لكن متى وقف
عليهما ظهر جزمُهما .

(١) قرأ أبو عمرو : ﴿ نُزِّلْ ﴾ بإسكان النون الثانية وتخفيف الزاي . انظر : التيسير ص ٧٥ .

ومن جُمَلَتِها أيضاً: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمَّ﴾ في الكهف [١٦]، و﴿نَسَّهَا﴾^(١)
في البقرة [١٠٦]، و﴿يُنَبِّأُ﴾ في النجم [٣٦].

فهذه تسع عشرة كلمة.

وقوله: (تَكْمَلْ) أي تَكْمَلْ المجزوم، ولم يَسْتَوْعِبِ الداني ذِكْرَ مواضعها
ولا حصرها، فذلك من زيادات القصيد.

وإنما استثنى المجزوم لوجهين:

أحدهما: أنَّ السكون عارض؛ لأنَّ الأصل الحركة، ولَمَّا اعتُبر الأصلُ
فكَانَ [١٣٢/أ] الحركة موجودة، ولو كانت موجودةً لحَقَّقَهَا.^(٢)

والثاني: أنَّ الهمزة قد طرأ عليها تغييرٌ، وهو تسكينُها بالجازم، فلو أُبدِلَتْ
لَطَرَأَ عليها تغييرٌ آخر، ولذلك اجْتَنَبَ.

واعترض أبو شامة على العَلَّتَيْنِ بنحو: ﴿جِئْتُمْ﴾^(٣) و﴿شِئْتُمْ﴾^(٤)، يعني
أنَّ السكون عارضٌ لا تَصْصَالُ الفعل بتاء الفاعل، ولو أُبدِلَ لَطَرَأَ عليه إعلالٌ

(١) قرأها أبو عمرو: ﴿نَسَّهَا﴾ بفتح النون الأولى والسين وهمزة ساكنة بعدها.

انظر: التيسير ص ٧٦.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) و(ت) إلى: لحَقَّقَهَا.

(٣) يونس ٨١، مريم ٨٩.

(٤) البقرة ٥٨ وغيرها.

آخر، فكان ينبغي أن لا يُبدلَ لوجود العلتين معاً، لكنه أُبدلَ اتّفاقاً. ^(١)

ولقائل أن يقول: الفرقُ بينهما أنَّ السكونَ في ﴿جِئْتُمْ﴾ وبابه أقوى سبباً منه في المجزوم؛ وذلك أنَّ الجازمَ عاملٌ منفصلٌ من المجزوم وليس شديد الاتصال بمجزومه، بخلاف سكونِ الفعل لثناء الفاعل، فإنه متّصلٌ بالفعل وهو كالجُزء منه، ويدلُّ عليه وقوعُ علامة الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة نحو: يَفْعَلُونَ ^(٢) كما هو متقنٌ في علم الإعراب.

ثم قال أبو شامة: «فالأولى أن يقال: حافظ على ما سكونه علامة الإعراب فلم يُغيّره» قال: «ويردُّ عليه ما روي من إسكانه علامتي الإعراب في الرفع والجر من نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٣) و﴿بَارِئُكُمْ﴾ ^(٤)، ولكنَّ الأصحَّ عنه أنه كان يَخْتَلِسُ الحركة في ذلك فتوهم بعضُ الرواة أنَّها سكون» ^(٥).

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٢.

(٢) وذلك في: يَفْعَلُونَ، تَفْعَلُونَ، يَفْعَلَانِ، تَفْعَلَانِ، تَفْعَلِينَ، فعلامة الإعراب فيها - وهي ثبوت النون رفعاً وحذفها نصباً وجزماً - جاء بعد الضمير، فكان الضمير صار من الحروف الأصلية للفعل بخلاف الجزم في نحو: ﴿إِنْ نَشَأْ﴾، والله أعلم.

(٣) البقرة ٦٧ وغيرها.

(٤) البقرة ٥٤.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٩٣. وموضوع دعوى توهم الرواة الإسكان عن أبي عمرو أمرٌ قديم كثر حوله الجدل، والرواية به ثابتة كما نصَّ على ذلك إمامُ القراء الحافظُ ابنُ الجوزي وانتصر له، ويُنَّ وجهه في العربية في كتابه «النشر» ٢/ ٢١٣.

قلتُ : يعني أَنَّهُ يُعْتَرَضُ عَلَى قَوْلِهِ : « حَافِظٌ عَلَى سَكُونِ الْإِعْرَابِ » [بِإِسْكَانِهِ
 ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و ﴿بَارِئُكُمْ﴾ فَإِنَّهُ لَمْ يَحَافِظْ عَلَى حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ^(١) ، وَإِذَا كَانَ
 لَا يَحَافِظُ عَلَى حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى فَأَلَّا ^(٢) يَحَافِظُ عَلَى سَكُونِ
 الْإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ أَوْفَى أَوْلَى .

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَمَّا كَانَتْ قَوِيَّةً اسْتُغْنِيَ عَنِ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا بِقُوَّتِهَا
 وَهَذَا الْجَوَابُ أَحْسَنُ مِنْ جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ : « لَكِنَّ الْأَصَحَّ » إِلَى آخِرِهِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ دَفْعاً
 لِمَا ثَبَتَ رَوَايَةً .

قَوْلُهُ : (تَسُوْ وَنَشَأُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأُ مَضْمَرٍ ، أَيُّ هُوَ : تَسُوْ وَنَشَأُ
 وَ (سِتْ) نَعْتُهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ ، أَوْ بَدَلٌ مَّا قَبْلَهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (تَسُوْ) مَفْعُولاً
 بِهِ ، أَيُّ أَعْنِي (تَسُوْ) ، وَ (سِتْ) - عَلَى هَذَا - خَبَرٌ مُبْتَدَأُ مَضْمَرٍ .

قَوْلُهُ : (وَعَشْرُ) يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى (تَسُوْ) إِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرَ
 مُبْتَدَأُ مَضْمَرٍ ، وَبِالنَّصْبِ إِنْ جَعَلْتَهُ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي .

وَأَضَافَ (عَشْرُ) إِلَى (يَشَأُ) إِضَافَةَ الْعَدَدِ لِمَعْدُودِهِ ، وَلَوْ نُؤَنَّ لَجَازَ عَلَى أَنْ
 يَكُونَ (يَشَأُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأُ مَضْمَرٍ ، أَيُّ هِيَ ﴿يَشَأُ﴾ ، أَوْ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي ،
 أَوْ بَدَلًا مِنْ (عَشْرُ) إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُؤْهِمُ عَطْفَهُ عَلَى (سِتْ) فَيُتَوَهَّمُ أَنَّ قَوْلَهُ : (تَسُوْ

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (م).

(٢) تحرّفت في (ت) إلى : فلان .

وَنَشَأَ مَجْمُوعُهُمَا سِتٌ وَعَشْرٌ، أَوْ يُوْهِمُ أَنْ يَكُونَ (تَسُوْ) [سِتًّا] ^(١) و(نَشَأَ) عَشْرًا.

قوله : (وَمَعَ يَهْيَى) حال من (يُنْبَأَ)، و(نَسَّهَهَا) عطفٌ على (يَهْيَى)، و(يُنْبَأَ) عطفٌ على (تَسُوْ) وما بعده، والتقديرُ : و﴿يُنْبَأَ﴾ كائنًا مع ﴿يَهْيَى﴾ و﴿نَسَّهَهَا﴾، ففصلٌ بالحال بين حرف العطف وما عطفه، وهي مسألةٌ خلاف : هل يُفصلُ بين حرف العطف وما عطف إذا كان على حرف واحد، إذا كان الفاصلُ ظرفاً أو عديله ؟ والصحيحُ جوازه. ^(٢)

قوله : (تَكْمَلًا) مستأنفٌ للإخبار بأنَّ القسمَ الأوَّلَ - وهو المجزوم - قد تَكَمَّلَ ولم يَبْقَ منه شيء. [١٣٢ / ب]

ثمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّانِي فَقَالَ :

٢١٨ - وَهْيَى وَأَنْبِئُهُمْ وَنَبِيٌّ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِيَّ مَعًا وَأَقْرَأَ ثَلَاثًا فَحَصَلَا

جميعٌ ما ^(٣) ذكر في هذا البيت ممَّا اسْتُثْنِيَ لِلْسُّوسِيِّ فلم يُبدَلْ إحدى عشرة

كلمةً، وهي :

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) قال ابنُ مالك : « وقد يُفصلُ بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرفٍ أو جارٍ ومجرور، ولا يُخصَّ بالشَّعر خلافاً لأبي عليٍّ، وإن كان [أي المعطوف] مجروراً أعيد الجارُّ أو نُصب بفعل مُضمَّر » اهـ. شرح التسهيل ٣/ ٣٧٩.

(٣) « جميعٌ ما » من (ص) فقط.

﴿وَهَيَّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ في الكهف [١٠]، و﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ في البقرة [٣٣]، و﴿نَبِّئْ﴾ أربعة أحرف: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ في يوسف [٣٦]، ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ كلاهما في الحجر [٤٩، ٥١] و﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ﴾ في «اقتربت الساعة»^(١)، ولَمَّا اختلف ما اتصل بـ ﴿نَبِّئْ﴾ ذكره مطلقاً كما تقدم في قوله: (تَسُوْ). و﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦]، ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ في الإسراء [١٤]، ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾ كلاهما في العلق [١، ٣].

فهذه إحدى عشرة لفظة قد عرفت محالها.

وسبب استثنائه هذه ما تقدم في المجزوم، وفيه من البحث ما تقدم^(٢).

قوله: (وَهَيَّ) فيه ثلاثة أوجه: العطف على «مَجْزُومٍ»^(٣) فيكون داخلاً في حيز أداة الاستثناء، أي غير مجزوم وغير هَيَّ وما بعده. والثاني: أنه مبتدأ وما بعده من البيتين عطف عليه، والخبر قوله: ^(٤) كَلُّهُ تَخِيْرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل، أي واستثنى له هذه الألفاظ، ودل على هذا

(١) القمر ٢٨.

(٢) انظر شرح البيتين ٢١٦، ٢١٧، ص ٨٤٣ وما بعدها.

(٣) البيت ٢١٦.

(٤) البيت ٢٢٠.

الفعل ما تقدّم من الاستثناء في البيت السابق .

قوله : (بَارِيعٍ) حالٌ من (نَبِيٍّ) أي ملتبساً بهذا العدد .

قوله : (مَعَاً) حالٌ من (أَرْجِيٍّ) ، يعني لوروده في موضعين .

قال أبو شامة : «و﴿أَرْجِيَّهُ﴾ في الأعراف والشعراء ، ولذلك قال : (مَعَاً) أي في موضعين ، وكذا معنى هذا اللفظ وفائدته حيث جاء ، خصّصه الناظم بذلك ، وهو في اللغة يُستعمل للاثنتين فما فوقهما» .

ثم ذكر أنّ الأمرين وقعاً في قصيدة مُتمّم بن نُويرَة ، وأنشد له : ^(١)

إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَاً

قال : «فهي هنا حالٌ من جماعة . وقال في الاثنتين : ^(٢)

(١) مُتمّم بن نويرَة التميمي ، شاعر محسن ، أسلم في عهد النبي ﷺ ، ت نحو ٣٠ هـ . رضي الله عنه .

(طبقات فحول الشعراء ص ١٦٩ - أسد الغابة ٤ / ٢٨٢ - الإصابة ٣ / ٣٦٠) .
والبيت من الطويل ، وصدّره :

يُذَكِّرُنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بَيْتَهُ

وهو في ديوان مُتمّم ص ١١٧ ، والكامل ٣ / ١٤٣٩ ، وإبراز المعاني ١ / ٣٩٤ ، والتصريح ٣ / ١٨٦ ، ومعجم الشواهد الشعرية ١ / ٥٠٥ ، وبلا نسبة في المحتسب ١ / ١٥١ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٠ . والشاهد فيه استعمال «مَعَاً» للجمع .

(٢) البيت من الطويل ، وصدّره :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَاً =

..... كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

قال: «وكذلك تستعمل العرب «جميعاً»، قال مطيع بن إياس: ^(١)

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدِي وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامِي مَعًا

فـ (جَمِيعاً) هنا حالٌ من اثنين.

واصطلاح الناظم على أن (مَعًا) للاثنين، و (جَمِيعاً) لما فوقهما. ^(٢)

قوله: (ثَلَاثًا) ^(٣) حالٌ من (أَقْرَأُ) أي معدوداً.

قوله: (فَحَصَّلاً) أمرٌ بتحصيل هذه الكلم وضبطها، والألف بدلٌ من

= وهو لمُتَمِّم بن نُؤَيْرَةَ أيضاً في ديوانه ص ١٢٢، والكامل للمبرد ٣/ ١٤٤٠، وحروف المعاني للزجاجي ص ٨٥، والأزهية ص ٢٨٩، وإبراز المعاني ١/ ٣٩٤، والخزانة ٨/ ٢٧٢، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٧، والتصريح ٣/ ١٨٥، ورصف المباني ص ٢٩٨، واللسان ١٢/ ٥٦٤ (لوم)، والمغني ص ٢٨١، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤١٠، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنون ٧/ ٣٩٦.

والشاهد فيه استعمال «مَعًا» للاثنين.

(١) مطيع بن إياس أبو سلمى الليثي الكنانيّ، صحب المنصور، والمهديّ من بعده، وكان شاعراً ماجناً، ورُمي بالزندقة. ت. ١٦٩ هـ. (تاريخ بغداد ١٣/ ٢٢٥ - الكامل ٦/ ٩٥).

والبيت من السريع، وهو في إبراز المعاني ١/ ٣٩٤، ومغني اللبيب ص ٤٣٩، ومعجم الشواهد الشعرية ١/ ٥٠٥. والشاهد فيه استعمال «جَمِيعاً» للاثنين.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٩٤.

(٣) تحرّفت في (ت) و(م) إلى: ينبأ.

نون التوكيد، وإذا قلنا: إِنَّ (هَيَّ) منصوبٌ بإضمار فعل، فهذه الجملة عطْفٌ عليه، أي استثنى له كذا فحصلن.

ثم ذكر القسم الثالث فقال:

٢١٩ - وَتَّوَي وَتَّوِيهِ أَخَفُّ بِهِمْزِهِ وَرِئَاءَ بَتْرَكِ الهمزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَا
هذا أيضاً ممَّا استثنى له فلم يُبدل. ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَتَّوَي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾. (١)

والثاني: ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُتْوِي﴾ (٢)، وذكر أن العلة في عدم [أ/١٣٣] الإبدال فيهما أن الهمز أخفُّ من الإبدال؛ وذلك أن الإبدال يؤدي إلى واو ساكنة بعد ضمة، وبعد الواو واو أخرى مكسورة، ولم يطرد (٣) السُّوسيُّ عدم الإبدال في هذه المادة من نحو ﴿الْمَأْوَى﴾ (٤) كما أطردها ورش؛ لفقد العلة المذكورة.

فإن قيل: هذه العلة تنبني على تقدير الإظهار من حيث إن الواو غير معتد بها لعروضها، أمّا إذا اعتدَّ بها وأدغمت في الواو بعدها فقد زال الثقل؟

(١) الأحزاب ٥١.

(٢) المعارج ١٣.

(٣) قال في الصحاح (طرد): «وَطَرَدْتُ الْإِبِلَ طَرْدًا وَطَرْدًا، أي ضممتها من نواحيها. وَأَطَرَدْتُهَا، أي أمرت بطردها».

(٤) النجم ١٥.

وأجيبَ بأنَّ تَرَكَ الاعتداد بالعارض أكثرُ في الكلام، فلذلك اعتبر ولم يُدغم، فحصل الثقل.

كذا قالوه، وفيه نظر؛ فإنَّ الإظهار لا يتصورُ إلا بسكتةٍ لطيفة وإن خفيتُ على الناطقِ والسامعِ^(١)، وقد نصَّوا على هذا كما ستعرفه، ثمَّ على تقدير الإدغامِ الثقلُ حاصل؛ إذ يصيرُ اللفظُ بواوٍ مشدَّدة مكسورة بعد ضمة.

فإن قيل: هذا الثقلُ وإن فقد في ﴿الْمَأْوَى﴾ ونحوه فقد خلفه ثقلٌ آخر وهو اجتماعُ ثلاثة أحرف من حروف العلة كما هو إحدى العلتين لورش، فهلاً أُطرِدَ البابُ كلُّه لورش؟

والجوابُ: أنَّه لم يُعتدَّ بهذه العلة لخفتها، بخلاف العلة المتقدمة فإنها أثقل وهي أمرٌ محسوس، وأيضاً فقد وردَ ذلك في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿أَوْءَاوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٢) وقد تقدَّم لك الفرقُ بأنَّ ﴿ءَاوِي﴾ واجبُ الإبدال لوقوع الهمزة الساكنة بعد أخرى مفتوحة.

والحرفُ الثالثُ قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئًا﴾^(٣) لم يُبدلَ همزُ ﴿رِئًا﴾ وذكر العلة في ذلك أنَّها خوفُ الإلباس بالرِّيِّ بمعنى الامتلاء، والرِّيُّ

(١) عجيبُ هذا الكلام من السمين رحمه الله، لم أجد من سبقه إليه، وكيف يدركُ أمرٌ قد خفيَ على كلِّ من الناطقِ والسامعِ؟!

(٢) هود ٨٠.

(٣) مريم ٧٤.

مصدرٌ رَوِيَّ يَرَوِيْ بالماءِ رِيًّا^(١)، فلو أُبدِلَ لالتبستِ المادتانِ ولاختلفتِ المعاني فإنَّ ﴿رِيًّا﴾ بالهمز من الرِّواء، وهو ما رأته العينُ من حُسْنِ الهيئة والمنظر بسبب الزينة واللباسِ الحسنِ والرِّيِّ البهيِّ، فلمَّا كان الإبدالُ يحتملُ هذا المعنى تركه السُّوسيُّ لذلك.

فإن قيل : هذه العلةُ تُبنى على الاعتدادِ بالعارضِ والإدغامِ حتَّى يجيءَ الإلباسُ، عكسُ ما ذُكر في ﴿وتُثْوِي﴾، وقد ذُكرتم في ﴿وتُثْوِي﴾ أنَّ الأكثرَ عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ، فهلَّا قلتم به هنا حتَّى لا يجيءَ الإلباسُ ؟

وأجيبَ بأنَّ عدمَ الاعتدادِ به في ﴿وتُثْوِي﴾ و﴿تُثْوِيهِ﴾ لعدمِ فائدته؛ من حيث إنَّه خرجَ به اللفظُ من ثِقَلٍ إلى ثِقَلٍ، بخلافه في ﴿رِيًّا﴾ فإنَّه خرجَ به من ثِقَلٍ إلى خِفَةٍ؛ لأنَّ اللفظَ بياءٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ بعد كسرةٍ أخفُّ من اللفظِ بواوٍ مشدَّدةٍ مكسورةٍ بعد ضمَّةٍ، وعلى تقديرِ الاعتدادِ بالعارضِ وعدمِ الإدغامِ لم يخلُ من لبسٍ ما؛ لأنَّه قد يُظهرُ القارئُ حالَ إدراجِهِ وتخفيفِهِ فيحسبُ سامعُهُ أنَّه أدغمَ.

فإن قيل : ما ذُكرتم من الإلباسِ غيرُ متأتٍّ في الآية؛ إذ المعنى ينفى ذلك التوهمَ، لأنَّه [لا]^(٢) يقال : إنَّهم أحسنُ أثاثاً وامتلأوا من الماء ! وإذا انتفى هذا اللبسُ فلتُطلبَ علةٌ أخرى، [١٣٣ / ب] ويدلُّ على أطراحِ هذا الوهمِ قراءةُ

(١) انظر اللسان (روي).

(٢) تكملة متعيّنة، يؤيِّدها ما جاء في اللآلئ الفريدة لوجه ٨٣ / ب.

قالون وابن ذكوان هذا الحرف بالإبدال والإدغام اعتماداً على فهم المعنى ؟
 وأجيب بأن السياق وإن اقتضى الرّواء اقتضاءً ظاهراً فقد جوّز بعضهم
 المعنى الثاني وهو الامتلاء، قال : والرّيُّ إشارةٌ إلى ما يُوجِبُه من حُسن البشرة،
 وكأنّه قال : أحسنُ أثاثاً ونضارةً، فاستثنى لأبي عمرو خوفَ الإلباس بهذا المعنى .
 وأمّا قراءةُ قالون وابن ذكوان فلا حُجّةَ فيها على مَنْ أظهرَ ؛ إذ يجوزُ أن
 يكون من مادةِ الرّيِّ بالمعنى المتقدّم، وحينئذٍ فلا إبدال ولا إدغام .
 وقال أبو شامة : « ويقال أيضاً : رَوَيْتُ ألوانهم وجلودهم رِيّاً، أي امتلأت
 وحسّنتُ » ^(١) فعلى هذا يكون معنى الرّيِّ ظاهراً .

قوله : (وتُثَوِي) يجوز فيه ما جاز في « وَهَيَّ » ^(٢) من ثلاثة الأوجه، ويزيدُ
 وجهٌ رابع : وهو أن يكون (وتُثَوِي) مبتدأً، و(أَخَفُّ) خبره، ووجهٌ خامس :
 وهو أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر مبنيٍّ لِمَا لم يُسمَّ فاعله، أي واستثنى له
 أيضاً هذه الألفاظ، و(أَخَفُّ) على هذا التقدير وشبهه خبرٌ مبتدأً مضمر، أي
 هو أخفُّ .

قوله : (وتُثَوِيه) عطفٌ على (تُثَوِي) بالتقادير الأربعة، إلّا أنَّ قوله : (بِهَمْزِهِ)
 على الوجه الرابع - وهو أن يكون (أَخَفُّ) خبره - يحتاجُ إلى حذفٍ تقديره :
 و﴿تُثَوِيه﴾ أخفُّ بهَمْزِهِ أيضاً، ولو كان معطوفاً عليه بالاعتبار الرابع لقال :

(١) إبراز المعاني ١ / ٣٩٥ .

(٢) البيت السابق .

بِهَمْزِهِمَا، فهو كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(١)، وقيل :
جاز عَوْدُ الضمير مفرداً وإن كانا شيئين لأنهما في الحقيقة لفظٌ واحد متكررٌ .

ويجوز أن يكون (وَتُتَوِي) عطفاً على « وَهَيَّ » بالتقادير الثلاثة، و(تُتَوِيهِ) مبتدأ، و(أَخَفُ بِهِمْزِهِ) خبرٌ عنه فقط .

قوله : (بِهَمْزِهِ) حال، وجوز أبو عبد الله أن يكون (وَرِئَاءَ) عطفاً على (تُتَوِي)،
وقوله : (يُشْبِهُ) جملة مستأنفة قصد بها بيان علة الاستثناء من الضمير المستتر
في (أَخَفُ)، أي ملتبساً بهمزه .^(٢)

قوله : (وَرِئَاءَ) مبتدأ، و(بِتَرْكِ الهمزِ) حال أيضاً، و(يُشْبِهُ) خبره،
و(الامتثال) مفعول به .

ثم ذكر بقية القسم الثالث فقال :

٢٢٠ - وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ كُلَّهُ تَخْيِيرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلاً

ذكر في هذا البيت لفظة واحدة وهي : ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ وقد تكررت في موضعين :
في البلد [٢٠] وفي الهمزة [٨]، وذكر علة استثنائه أنه تتداخل اللغتان، وذلك

(١) التوبة ٦٢ .

(٢) قال أبو عبد الله : «(وَتُتَوِي) في محلّ الرفع بفعل مضمر تقديره : واستثنى له ﴿تُتَوِي﴾
و﴿تُتَوِيهِ﴾، و(أَخَفُ) خبرٌ مبتدأ محذوف، و(بِهَمْزِهِ) حالٌ من المضمر في (أَخَفُ)،
أي ملتبساً بهمزة . (وَرِئَاءَ) محلّه كمحلّ (وَتُتَوِي وَتُتَوِيهِ) » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة
٨٣/ب .

أنه يقال: أَصَدْتُ البابَ، أي أَطْبَقْتُهُ، والأصلُ: أَأَصَدْتُهُ بهمزيْنِ، فأُبدِلَتْ ثانيتهما ألفاً على حَدٍّ: آمَنَ وَآتَى، ومن هذه قراءة أبي عمرو، ويقال أيضاً: أَوْصَدْتُهُ أي أَطْبَقْتُهُ، ففاءُ الكلمة تارةً همزةٌ وتارةً واو، مثله: أَرَخَ وَوَرَخَ^(١)، وَأَكَّدَ وَوَكَّدَ^(٢)، فامتنع أبو عمرو من إبدال هذين الحرفين لئلا يتوهم أنه أخذها من لغة [١٣٤/أ] أَوْصَدْتُ.

ولمَّا ذَكَرَ المُسْتَشْيَاتِ كُلَّهَا إِلَّا مَا سَيَأْتِي مِنْ (بَارِئِكُمْ) قَالَ: (كُلُّهُ تَخْيِيرٌ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا) أي مُعَلَّلًا بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْعِلَلِ.

يُرَوَّى أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ نَصَّ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، وَقِيلَ: بَلْ نَصَّ عَلَى جَمِيعِهَا، وَقِيلَ: الذَّاكِرُ لَذَلِكَ هُوَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ مُجَاهِدٍ، وَقَالَ الدَّانِيُّ عَنْ ابْنِ مُجَاهِدٍ إِنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ فِي هَذَا كُلِّهِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي، قَالَ: «وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ».^(٣)

وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُبَدِّلُ كُلَّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ إِلَّا فِي خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا فَإِنَّهُ خَالَفَ أَصْلَهُ فِيهَا فَهَمْزَهَا، رَوَوْا ذَلِكَ عَنِ السُّوسِيِّ

(١) قال في اللسان (أرخ): «أَرَخَ الْكِتَابَ لِيَوْمِ كَذَا: وَقَعَتْهُ، وَالْوَاوُ فِيهِ لُغَةٌ» اهـ.

(٢) قال في اللسان (أكد): «أَكَّدَ الْعَهْدَ وَالْعَقْدَ: لُغَةٌ فِي وَكَّدَهُ، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلَ، وَالتَّأْكِيدُ لُغَةٌ فِي التَّوَكُّيدِ» اهـ.

(٣) التيسير ص ٣٧.

عن اليزيدي عن أبي عمرو. ^(١)

وقد نسب جماعة الداني في ذلك إلى الوهم، وقالوا: إنما حمّله عليه قول أبي طاهر، يعني عبد الواحد ^(٢) بن عمر بن أبي هاشم: فخصّ أبو بكر شيخنا - رضي الله عنه، يعني ابن مجاهد - ما كانت الهمزة فيه ساكنة سكوناً لازماً فترك همز وهمز منه ما كان سكونه عارضاً غير لازم، ومثله بسكون الجزم وسكون البناء، ثم قال: «وكان أبو بكر لا يرى ترك الهمزة إذا كانت علماً لمعنى يزول ذلك المعنى بزوالها، وذلك قوله: ﴿أَثَلْنَا وَرَعِيًّا﴾ و﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّصَدَّةٌ﴾، ولا يرى ترك الهمز في قوله: ﴿الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾ و﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ﴾؛ لأنه حدثنا عن عبد العزيز بن محمد الهلالي ^(٣)، عن أبيه ^(٤)، عن محمد بن عمر ^(٥)، عن

(١) انظر: النشر ١/ ٣٩٢.

(٢) في (ص): «يعني عبد الرحمن بن عبد الواحد»، وهو خطأ. وتقدّمت ترجمة أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغدادي ص ٣٥٨.

(٣) عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل، أبو عبد الرحمن الهلالي البصري. روى القراءة عن أبيه عن ابن رومي عن اليزيدي. روى القراءة عنه ابن مجاهد وغيره. (غاية ١/ ٣٩٦).

(٤) محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل، أبو مسعود الهلالي البصري. روى الحروف عن ابن رومي عن اليزيدي، وروى عن جده عبيد بن عقيل. روى الحروف عنه ابنه عبد العزيز وغيره. (غاية ٢/ ١٨٢).

(٥) محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي، أبو عبد الله البصري، مقرئ جليل. قرأ على =

اليزيدي، عن أبي عمرو أنه كان يهمزه^(١). انتهى.

وجعله ﴿مُؤَصَّدَةً﴾ من قسم ما يزول المعنى فيه بذهاب الهمزة ليس كما ذكر؛ إذ المعنى واحد، وإنما تختلط اللغتان فقط، وأما التمثيل بـ ﴿رِئًا﴾ فصحيح وقد تقدّم ما فيه.

قال أبو عبد الله: «والذي يُحْمَلُ عليه كلام أبي عمرو وكلام أبي طاهر أن الرواية جاءت عن أبي عمرو بإبدال الهمزة الساكنة مطلقاً، وجاءت بإبدالها مقيدة بما عدا المستثنى، فاختر ابن مجاهد رواية الاستثناء لما تضمنته من المعاني المذكورة مع روايته الروایتين معاً»^(٢) قال: «ويدل على ما ذكرته ما حكته عن أبي طاهر في آخر كلامه: ولا يرى - يعني ابن مجاهد - ترك الهمزة في ﴿تُؤَيِّهِ﴾ و﴿تُؤَيِّهِ﴾ لأنّه حدثنا عن عبد العزيز... إلى آخره، وهذا نص منه على روايته لذلك، فكيف يُعْتَقَدُ في ابن مجاهد أنّه اختار هذه الأشياء من عند نفسه من غير رواية؟! وكيف يُظَنُّ أيضاً بأبي عمرو أنّه كان يجهل ما روي من ذلك مع اطلاعه على ذلك وكثرة روايته لكتب القراءات وقراءته بها؟!»^(٣).

= اليزيدي وغيره. روى عنه محمد بن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل.
غاية ٢١٨/٢.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/ب بتصرف.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/ب.

وقد حكى صاحب «التجريد» أنَّ من الناس من زاد على هذه المستثنيات، ومنهم من نقص منها، ومنهم من لم يستثن شيئاً ألبتة^(١)، وهذا الثالث موافق لإطلاق النحويين؛ فإنَّهم يُجيزون تدبير الهمزة الساكنة [١٣٤/ب] بحركة ما قبلها، ولم يفرقوا بين سكون وسكون كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - قريباً.

قوله: (وَمَوْصَدَةٌ) يجوز فيه ما جاز في «وَهْيٌ»، وأن يكون مبتدأً، و(يُشْبِهُ) خبره، و(أَوْصَدَتْ) مفعولٌ مقدَّم، وعلى الأول يكون (يُشْبِهُ) مستأنفاً، وأن يكون خبره (كُلُّهُ)^(٢) تَخْيِرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ، وأن يكون (يُشْبِهُ) و(كُلُّهُ تَخْيِرُهُ)^(٣) أَهْلُ (خَبَرِينَ).

قوله: (كُلُّهُ) مبتدأ، و(تَخْيِرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ) جملةٌ فعليةٌ خبر (كُلُّهُ)، و(كُلُّهُ) وخبره إمَّا مستأنف، وإمَّا خبرٌ عن «وَهْيٌ» وما عطف عليه، وإمَّا خبرٌ عن (مَوْصَدَةٌ) على أنه خبرٌ واحد، أو خبرٌ بعد خبر، إذا أعرب (يُشْبِهُ) خبراً أولً، وكلُّ هذا قد تقدَّم بيانه.

وقد مضى معنى قوله: (تَخْيِرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ) وأنَّ المعنى: رُوِيَ رَوَاتَانِ

(١) التجريد ص ١٨٣ - ١٨٥. ونقل أبو شامة هذا عن تجريد ابن الفحَّام في إبراز المعاني ٣٩٦/١.

(٢) تحرَّفت في (م) إلى: كلمة.

(٣) في النسخ الثلاث: «وتخيره»، ولا داعي لهذه الواو، والله أعلم.

فاختاروا منهما ما ذكر، لا أنهم اختاروا ذلك من عند أنفسهم من غير أن يرووه عن أحد.

قوله: (مُعَلَّلًا) حالٌ من مفعول (تَخَيَّرَ)، وهو عائدٌ على المستثنى بأسره أي تخيروه حال كونه مُعَلَّلًا بما ذكر من العِلَل السابقة.

ثم ذكر المكمّل السبعة والثلاثين فقال:

٢٢١- وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سُكُونُهُ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بَيَاءٌ تَبَدَّلَا

و﴿بَارِئُكُمْ﴾ من المستثنيات أيضاً عند بعضهم في قراءة السُّوسِي؛ لأنه يُسَكِّنُ همزه، وهو الذي يُبَدِّلُ أيضاً، وذلك في موضعين في البقرة [٥٤]: ﴿إِلَى بَارِئُكُمْ.. عِنْدَ بَارِئُكُمْ﴾، ووجهُ استثنائه أنَّ سكونه تخفيف، فكأنَّ الحركةَ موجودة، وإذا كانوا قد اعتدوا بالأصل في المجزوم وله عاملٌ يقتضي سكونه فلاَن يعتدوا به حيث لا مقتضي لسكونه أخرى وأولى.

واعلم أنَّ هذه المسألة لم يذكرها صاحبُ «التيسير» فيما استثنى لأبي عمرو، ولا ذكرها في سورتها بالنسبة إلى إبدال همزتها ياءً، وذكرها غيره، وحكيَ فيها الخلاف كما حكاها الناظم، فهي من زيادات القصيد.

قال مكِّي بنُ أبي طالب في تبصرته: «اختلف المتعقبون^(١) فيما سكَّنه أبو عمرو استخفافاً نحو: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في رواية الرقيين عنه: فمن القراء من يُبدِّلُ

(١) تصحَّفتُ في (ص) إلى: «المتعنتون» وقد أشكلتُ على ناسخي (ت) و(م) فرسماها

مجرَّدة من النقط، والتصويبُ من «التبصرة» ص ٣٠٣.

منها ياءٌ ويُجْريها مُجْرى ما سكونُهُ لازم، ومنهم مَنْ يَحَقِّقُهَا لأنَّ سكونَهَا عارض، ولأنَّهَا قد تَغَيَّرَتْ فلا يُغَيِّرُهَا مرَّةً أُخْرَى قِياساً على ما سكونُهُ عَلِمَ لِلجَزْمِ، وهو أَقْسُ وأَحْسَنُ؛ لأنَّ سكونَهَا ليس بِلَازِمٍ انتهى^(١). فقد اختار مكِّيُّ عَدَمَ الإِبْدَالِ وجَعَلَهُ أَقْسَ وأَحْسَنَ.

وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته: «وكذا هو - يعني السُّوسِيَّ - يترك الهمزة في قوله تعالى: ﴿بَارِكْكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة [٥٤]، فيبدِّلُهَا ياءً ساكنةً لأنَّه يُسَكِّنُهَا في هذه الرواية تخفيفاً من أجل توالي الحركات فلذلك تركها كما يترك: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٢)، ويبدِّلُهَا ياءً ساكنةً كما يُبدِّلُ همزة ﴿الذُّبُّ﴾^(٣) وما أشبهه»^(٤).

قال أبو شامة: «الإبدال عندي أوجه من القراءة [١٣٥/أ] بهمزة ساكنة

(١) التبصرة ص ٣٠٣.

(٢) الإسراء ٧.

(٣) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٤) التذكرة ١/١٣٩. ولم يرتض العلامة ابن الجزري إبدال همزة ﴿بَارِكْكُمْ﴾، قال: «لأنَّ إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً فلا يُعتدُّ به، وإذا كان الساكنُ اللازم حالة الجزم والبناء لم يُعتدَّ به فهذا أولى، وأيضاً فلو اعتدَّ بسكونها وأُجريت مُجْرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو؛ وذلك أنَّه كان يشتبه بأن يكون من (البرا) وهو التراب، وهو فقد همز ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم» اهـ. النشر ١/٣٩٤.

.. ومَّا يَقْوِي وجهَ البدل التزامُ أكثرَ القراء والعرب إبدالَ همزة ﴿الْبَرِيَّةِ﴾^(١) فأجري ما هو مشتقٌّ من ذلك مُجْراه « انتهى »^(٢).

وكأنَّ ابنَ غَلْبُونٍ فرَّقَ بين المجزوم والمحمولِ عليه وبين ﴿بَارِئُكُمْ﴾ من حيث إنَّ سكونَ ﴿بَارِئُكُمْ﴾ جرى مجرى ما سكونه أصليّ؛ ليجري البابُ على سننٍ واحد.

وقال أبو عبد الله: « ولم يفعل ذلك في المجزوم؛ لأنَّ سكونه أقوى حيث كان بعامل، ولا في المبنيِّ حملاً على المجزوم حيث كان لفظه كلفظه، بخلاف السكون في ﴿بَارِئُكُمْ﴾ فإنه لمجرد التخفيف » انتهى^(٣).

قلتُ: وما ذكره من قوَّة الجزم لا يناسبُ ما ذكره من عدم الإبدال فيه؛ فإنَّ البدلَ تابعٌ للاعتداد بالسكون، وتركه تابعٌ لعدم الاعتداد به والنظر إلى الحركة الأصلية.

فهذه سبعةٌ وثلاثون حرفاً، وبعضُ الناس لم يذكر إلا خمسةً وثلاثين، وكذا قال أبو شامة^(٤)، وكأنَّهم تركوا ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في موضعه لوقوع الخلاف فيه، بخلاف ما تقدَّم فإنه في هذه الطريقة مستثنى للسُّوسيِّ بلا خلاف.

(١) البيِّنَةُ ٦، ٧.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٩٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٥/ أ.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٦.

واعلم أنَّ الهمزةَ في هذه الأنواع المستثنيات فاءٌ في ثلاثة أحرف فقط: ﴿تُتَوِي﴾^(١) و﴿تُتَوِيهِ﴾^(٢)، و﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في موضعين^(٣)، وعيناً في حرف واحد وهو ﴿رِيَّاءٌ﴾^(٤)، ولأما فيما بقي من المجزوم والمحمول عليه و﴿بَارِئُكُمْ﴾ بحرفيه .

والعللُ أيضاً في هذه الأنواع المذكورة إمّا النظرُ إلى الحركة الأصلية مع كراهية التغيير مرةً بعد أخرى، وذلك في المجزوم وما حُمِلَ عليه و﴿بَارِئُكُمْ﴾ وإمّا الوقوعُ فيما هو أثقلُ من الهمز، وذلك في ﴿تُتَوِي﴾ و﴿تُتَوِيهِ﴾، وإمّا الوقوع في إلباسٍ^(٥) معنىً بآخر، وذلك في ﴿رِيَّاءٌ﴾، وإمّا الوقوع في إلباسٍ لغةً بآخرى وذلك في ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ .

قوله: (وَبَارِئُكُمْ) الكلامُ فيه كالكلام على ما قبله^(٦)، وإن قدرنا «وَهَيَّ»^(٧) مبتدأً كان (بَارِئُكُمْ) مبتدأً، وخبره مقدّر، أي كذلك، ويجوزُ أن يرتفعَ بفعل مبنيٍّ للمفعول، أي ويُقرأ له أيضاً: ﴿بَارِئُكُمْ﴾، و(بِالْهِمَزِ) إمّا متعلّقٌ بذلك

(١) الأحزاب ٥١ .

(٢) المعارج ١٣ .

(٣) البلد ٢٠، الهمزة ٨ .

(٤) مريم ٧٤ .

(٥) تحرّفتُ في (ص) و(م) إلى: «البابين»، وكذا في الموضع الآتي .

(٦) أي ممّا تقدّم من قول الناظم: «وَهَيَّ»، و«تُتَوِي»، و«مُؤَصَّدَةٌ» .

(٧) البيت ٢١٨ .

الفعل المقدّر، وإمّا بمحذوف على أنّه حال من (بَارِئُكُمْ)، أي ملتبساً به .
 قوله : (حَالَ سُكُونِهِ) يجوز نصبُ الـ (حَالَ) على الحال وعلى الظرفيّة،
 ويجوز أن يُقرأ : (بَارِئُكُمْ) بسكون الهمزة وضمّ الميم، وبكسر الهمزة وسكونِ
 الميم، قال أبو شامة : «ولكلّ وجه»^(١)، قلتُ : الأولي أن يُقرأ بالوجه الثاني
 لوجهين :

أحدهما : أن أبا عمرو لم يقرأ بِصِلَةِ الميم أَلْبَتَّةً، والكلامُ إنّما هو في قراءة
 أبي عمرو . والثاني : لا يبقى لقوله : (حَالَ سُكُونِهِ) فائدة طائلة ؛ لأنّه تحصيلُ
 الحاصل، بخلاف ما إذا قرئ بكسر الهمزة .

قوله : (بِيَاءٍ) متعلّقٌ بـ (تَبَدَّلَ)، وفاعلُ (تَبَدَّلَ) ضميرٌ يعود على الهمز،
 و(تَبَدَّلَ) في محلّ نصبٍ بـ (قَالَ) .

ثمّ أخذ يذكر من وافق السُّوسي في إبدال الهمزة وليس من أصله ذلك،
 فقال [١٣٥/ب] :

٢٢٢ - وَوَالَاهُ فِي بَثْرٍ وَفِي بَثْسٍ وَرَشُهُمْ وَفِي الذَّبِّ وَرَشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا
 أي والى ورش السُّوسي في ثلاثة ألفاظ : ﴿بَثْرٍ﴾^(٢) و﴿بَثْسٍ﴾^(٣) و﴿الذَّبِّ﴾^(٤)

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٧ .

(٢) الحجّ ٤٥ .

(٣) هود ٩٩ وغيرها .

(٤) يوسف ١٣، ١٤، ١٧ .

تَابَعَهُ فِي إِبْدَالِ هَمْزِهَا يَاءً، وَلَيْسَ مِنْ أَصْلٍ وَرَشٍ إِبْدَالُ الْعَيْنِ، وَوَأَفَقَهُمَا فِي
الْفَلْظِ الثَّلَاثِ الْكَسَائِيِّ أَيْضاً:

أَمَّا ﴿بِئْرٍ﴾ فَوَارِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي سُورَةِ الْحَجِّ [٤٥]:
﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾.

وَأَمَّا ﴿بِئْسَ﴾ فَوُرِدَتْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَيُؤْخَذُ قَوْلُهُ: (بِئْسَ) مَطْلَقاً،
سِوَاءُ اتَّصَلَتْ بِـ«مَا» أَمْ لَمْ تَتَّصِلْ بِهَا، وَسِوَاءُ عَطَفَتْ بِوَإٍ أَمْ بِفَاءٍ أَمْ لَمْ تُعْطَفْ.^(١)
وَأَمَّا ﴿الذُّبُّ﴾ فَلَفْظَانِ فِي يُوسُفَ.^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ﴾^(٣) فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ فَإِنَّهُ بِالْيَاءِ لِنَافِعٍ نَفْسِهِ
قَالَ أَبُو شَامَةَ: «فَأَمَّا الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ [١٦٥]: ﴿بِعَذَابٍ يَبِيسٍ﴾ فَنَافِعٌ بِكَمَالِهِ
يَقْرَأُهُ بِالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَهُوَ غَيْرُ هَذَا» انْتَهَى.^(٤)

قُلْتُ: بَلْ أَصْلُهَا الْهَمْزُ، وَخَفَّفَهَا كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ

(١) وَمَجْمُوعُهَا سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَوْضِعاً. انْظُرْ: الْمَعْجَمُ الْمِفْهَرَسُ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
(بِأَس).

(٢) الصَّوَابُ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ ١٣، ١٤، ١٧، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا
نَقَلَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي ٣٩٨/١ دُونَ تَحْرِيرِ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «فِـ﴿الذُّبُّ﴾»
مَوْضِعَانِ فِي يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) الْأَعْرَافُ ١٦٥.

(٤) إِبْرَازِ الْمَعَانِي ٣٩٨/١.

ذلك في « الدرّ المصون » أيضاً ^(١)، وإنما خالف ورش أصله في هذه الكلم الثلاث فأبدل الهمز وهو عين لعلّة سائينها :

أما ﴿بِئْرٍ﴾ فلأنّ جمهور العرب قُرِشاً ومَن والها يقولون في جمعها :
أَبَاراً، وأصلها : أَبَار، مثل : رِئْم وأَرَام، ثم قُلبت الكلمة فُقِدَتِ العينُ موضع
الفاء فصار : أَبَار، فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة، فوجب إبدالها بجنس
حركة ما قبلها، فلمّا دخل الإبدالُ العينَ في الجَمْع دخلها في المفرد، وهذا أمرٌ
تحسيني، وإلا فَمِن أين الملازمة ؟!

وأما ﴿بِئْسَ﴾ فقد يقال : إنّه لَمَّا قُصد تخفيفها بالإتباع ثمّ التسكين ناسب
ذلك أن يُبالغ في تخفيفها، وهذا أولي ممّا قاله أبو عبد الله : « وأما ﴿بِئْسَ﴾
و﴿بِئْسَمَا﴾ فإنّه يتّجه أن يقال : إنّه لَمَّا استعمل في النقل طلباً للتخفيف بالغ
في تخفيفه بالإبدال حيث وجد سبيلاً إلى ذلك » انتهى ^(٢)، وكأنّه توهم أن ﴿بِئْسَ﴾
بكسر الفاء وسكون العين فيها نقلٌ، وذلك بأن تكون قد نُقلت كسرة العين
إلى الفاء بعد حذف حركتها، وهذا ليس بشيء، بل الأصل : بِئْس بفتح الفاء
وكسر العين ثمّ أُتبعَتِ الفاءُ للعين فكسرتا، ثمّ سُكِّنَتِ العينُ تخفيفاً، ففيها
إتباعٌ وإسكان، وليس فيها نقلٌ كما توهمه أبو عبد الله .

وأما ﴿الذَّئْبُ﴾ فالحجّة له وللكسائي أنّه لَمَّا كثر استعماله مخفّفاً خفّفاً

(١) الدرّ المصون ٥/٤٩٦ .

(٢) اللّالئ الفريدة لوحة ٨٥/ب .

في قراءتهما أيضاً، وما ذكره الناظم من أن الذئب بالهمزة هو الأصل، والياء بدل عنه قول الجمهور، هو من : تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ، إذا أَتَتْ من كلِّ جهة، كذلك هذا الحيوانُ يأتي من كلِّ جهة. ^(١)

وزعم قوم أنه ليس من الهمز في شيء، وأن الأصل من : ذابَ يَذُوبُ ذَوْباً وإنما كُسِرَتِ الذالُ، فانقلبت الواو ياءً، مثل : رِيحٌ ؛ لقولهم : أرواح، وهذا قول مرجوح. ^(٢)

قوله : (وَوَالَاهُ) أي تابعه، يقال : وَالَاهُ مُوَالاةً، والضمير للسُّوسِيَّ لتقدم ذكره [١٣٦/أ] ولأنه هو قاعدة الباب، و(فِي بَثْرٍ) وما بعده متعلق بـ(وَالَاهُ)، يقال : والاه على كذا وفي كذا، و(وَرَشُهُمْ) فاعل، وتقدم معنى إضافته هو وغيره لضمير القراء. ^(٣)

قوله : (وَفِي الذَّئْبِ) عطف على (فِي بَثْرٍ) بتكرير العامل، وسيبويه يفرق بين قولك : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وبعمرو، فيجعلهُ من إعادة العامل مرورين،

(١) وعكس ابن منظور فجعل فعلَ الرِّيحِ هو المشبَّه بفعل الذئب، قال : «تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ وتَذَاءَبَتْ : اختلفَتْ وجاءتْ من هنا وهنا . وأصله من الذئب، إذا حَذَرَ من وجهٍ جاء من آخر» اهـ. انظر : اللسان ١/ ٣٧٨ (ذأب)، والحجَّة لأبي علي ٤/ ٤٠٨ .

(٢) ذكر هذا الوجه أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ٨٥/ب، ولم أجده فيما رجعتُ إليه من كتب التوجيه ومعاجم اللغة .

(٣) انظر شرح البيت ٢٦ عند تعريف السمين لورش، ص ٩٨ .

وَدُونَهُ وَاحِدًا ، وَهُوَ نَظِيرُ مَا نَحْنُ فِيهِ .^(١)

و(وَرَشٌ وَالْكَسَائِيُّ) عَطْفٌ عَلَى (وَرَشُهُمْ) ، وَخَفَّفَ يَاءَ الْكَسَائِيِّ ضَرُورَةً .

قوله : (فَأَبْدَلَا) أي ورشٌ والكسائيُّ ، فالألفُ لهما ، وجاءتِ الفاءُ هنا مجيئاً حسناً ، أي لَمَّا وَالْيَاءُ أَبْدَلَا .

٢٢٣ - وَفِي لَوْلُؤٍ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ وَيَسْتَلْتَكُمُ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَا
أي ووالى السُّوسِي أيضاً شُعْبَةٌ فِي إِبْدَالِ هَمْزَةِ (لَوْلُؤٍ) السَّاكِنَةِ - وَهِيَ الْأُولَى -
وَأَوَّ ، سِوَاءُ كَانَ اللَّفْظُ مَعْرِفًا نَحْوُ : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ﴾^(٢) ، أَمْ مَنكَرًا نَحْوُ :
﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا﴾^(٣) ، وَإِنَّمَا تَابَعَهُ فِي هَذِهِ - وَلَيْسَ مِنْ أَصْلِهِ ذَلِكَ - اسْتِثْقَالُ
هَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ تَكَرَّرَ فِيهَا مِثْلَانِ ، فَهِيَ مِنْ بَابِ : سِمِسِمَ ، وَإِنَّمَا خَصَّ السَّاكِنَةَ

(١) الذي وجدته في سيبويه يقتضي أنه إذا أعيد العاملُ كان مرورين - كما نصَّ السمينُ -
وأما إذا لم يُعَدَّ فإنه يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرُورًا وَاحِدًا أَوْ مَرُورَيْنِ ، قَالَ سِيبَوِيهِ : «يَجُوزُ أَنْ
تَقُولَ : مَرَرْتُ بُزَيْدَ وَعَمْرُو ، وَالْمَبْدُوءُ بِهِ فِي الْمُرُورِ عَمْرُو ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ الْمُرُورُ وَقَعَ عَلَيْهِمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . . . وَقَدْ تَقُولُ : مَرَرْتُ بُزَيْدَ وَعَمْرُو ، عَلَى أَنَّكَ
مَرَرْتُ بِهِمَا مَرُورَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى الْمُرُورِ الْمَبْدُوءِ بِهِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : وَمَرَرْتُ أَيْضًا
بِعَمْرُو» اهـ . الْكِتَابُ ١/ ٤٣٨ .

(٢) الرَّحْمَنِ ٢٢ .

(٣) الْحَجَّ ٢٣ ، فَاطِر ٣٣ . وَقَرَأَ شُعْبَةٌ عَنْ عَاصِمٍ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ : ﴿وَلَوْلُؤًا﴾ بِالنَّصْبِ .

انظر : التيسير ص ١٥٦ .

لأنَّها أثقلُ من المتحرِّكة أو أخفُّ على ما هو في مذهب ورش^(١)، وقد ذَكَرَ المسألة الدانيُّ في سورة الحجِّ، فلا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أسَقَطَهَا.^(٢)

و(يَلْتَكُمُ الدُّورِي) قال: وقرأ الدُّورِي: ﴿يَلْتَكُمُ﴾^(٣) بهمزة ساكنة، ففُهِمَ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقْرَأُ بهمزة، ونَصَّ للسُّوسِيَّ عَلَى أَنَّهُ يُبَدِّلُهَا أَلْفًا فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَبْدَالُ يُجْتَلَا) فَإِنَّ أَلْيَاءَ رَمْزِهِ، فَبَقِيَ مَنْ عَدا هُمَا يَقْرَأُ: ﴿يَلْتَكُمُ﴾ دونَ همزة ولا إبدال، وفُهِمَ أَنَّ الدُّورِيَّ يَقْرَأُ بهمزة ساكنة في اللفظ الذي هو بمنزلة القَيْدِ، كما نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي خُطْبَتِهِ:^(٤)

وَبِالْلَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ . . .

فهو من باب الحذف والإثبات.

فإن قيل: هذا يُوهِمُ أَنَّ غَيْرَ الدُّورِيَّ يَقْرَأُ بهمزة مفتوحة؛ لأنَّ السكونَ ضِدُّ الفتح، إذ الفتحُ هو الحركةُ المطلقة، وبيانه أن قوله: (يَلْتَكُمُ الدُّورِي) بهمزة ساكنة يُفْهِمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقْرَأُ بهمزة ساكنة، وتحتَ قِسْمَانِ: أحدهما لا همزَ أَلْبَتَّةَ، والثاني الهمزُ لكن لا بسكون، فَمِنْ أَيْنَ تَعَيَّنَ لغيره ما ذكرتَ مِنْ أَنَّهُ لَا هَمَزَ أَلْبَتَّةَ؟

(١) تقدَّم الخلافُ في كون الهمزة المتحرِّكة أثقل من الساكنة أو أخفَّ عند شرح البيت ٢١٦، ص ٨٤٢.

(٢) التيسير ص ١٥٦.

(٣) الحجرات ١٤.

(٤) البيت ٤٧.

فجوابُ هذا أنَّ أحدًا لا يتوَهَّمُ القراءةَ في ذلك بهمزة مفتوحة أَلْبَتَّةَ ؛ لُنُبُوِّ
الطباع عنه لمن له أدنى نظر، وتحقيقُ الجواب ما تقدَّم عند نظيره .

قال أبو عبد الله : « ولو قيل إنَّ الناظمَ ذَكَرَ قراءةَ أبي عمرو ولم يذكرِ الأخرى
لشهرتها حيث قرأ بها الستَّةُ الباقيون - كما فعلَ في قوله :^(١)

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ

لكان وجهاً، ولو ذَكَرَ في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ما ذَكَرَ هنا لكان وجهاً^(٢) .
قلتُ : قد تقدَّم الاعتراضُ المشار إليه في ﴿مَلِكِ﴾ والجوابُ عنه^(٣) ، ولكنَّ
الإيرادَ الذي هناك غيرُ الذي هنا من حيث المدركُ ، وأمَّا [١٣٦ / ب] الجوابان
فمقتاربان .

ووجهُ القراءَتينِ في ﴿يَلْتَكُمُ﴾ و﴿يَلْتَكُمُ﴾ بالهمز ودونه أنَّهما لغتان
شهيرتان في : النقص . يقال : أَلَّتْ يَأَلْتُ كَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَلَاتَ يَلِيْتُ كَبَاعَ
يَبِيعُ ، إذا نقصه حقُّه ، ويقال فيه أيضاً : وَلَّتْ يَلِتُ كَوَعَدَ يَعِدُ ، فقراءةُ الباقيين
تحتمل أن تكون من : لَاتَ ، وأن تكون من : وَلَّتْ يَلِتُ .

وفي الحرف لغاتٌ أُخرى : أَلَّتْ يَأَلْتُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ ، عكسُ قراءةِ أبي عمرو ،
وَأَلَاتَ يَلِيْتُ كَأَقَامَ يُقِيمُ ، وَأَلَّتْ يُولِتُ كَأَمَنَ يُؤْمِنُ ، وكان ذِكْرُ هذا الحرفِ في

(١) البيت ١٠٨ من : سورة أم القرآن .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٦ / أ .

(٣) انظر شرح البيت ١٠٨ من : سورة أم القرآن ، ص ٣٥٦ .

سورته أُولَى كما فعل الداني، فإنه قال: «قرأ أبو عمرو: ﴿لَا يَتْلَتَكُمْ﴾ بهمزة ساكنة بعد الياء، وإذا خَفَّفَهَا أَبَدَلَهَا أَلْفًا، والباقون بغير همزٍ ولا ألف». (١)

قوله: (وَفِي لُؤْلُؤٍ) متعلقٌ بـ «وَأَلَاهُ» أوْلاً (٢)، و(فِي الْعُرْفِ) حالٌ من (لُؤْلُؤٍ) أي حال كونه مستقرّاً في التعريف والتنكير، واستعمالُ (الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ) في معنى التعريف والتنكير غريب، وهو من حذف الزوائد من المصدر، أو من إقامة اسم المصدر مقامه.

و(شُعْبَةٌ) فاعلٌ عطفاً على «وَرَشُّهُمْ»، وصرفه ضرورة.

قوله: (الدُّورِي) فاعلٌ فعلٍ مضمَرٍ تقديره: وقرأ ﴿يَتْلَتَكُمْ﴾ بهمزة ساكنة الدُّورِي.

قوله: (وَالْأَبْدَالُ) مبتدأ، و(يُجْتَلَا) جملةٌ فعليةٌ خبره.

٢٢٤ - وَوَرَشُ لَيْلًا وَالنَّسِيءُ بِيَّائِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءِ فَثَقَلَا

أي وقرأ ورشٌ: ﴿لَيْلًا﴾ (٣) بالياء، و﴿النَّسِيءُ﴾ من قوله تعالى في

«براءة» [٣٧]: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ بالياء أيضاً، ولَمَّا أَبَدَلَهَا يَاءً أَدْغَمَ فِيهَا الْيَاءَ الزائدة التي قبلها.

(١) التيسير ص ٢٠٢.

(٢) يعني في البيت السابق.

(٣) البقرة ١٥٠ وغيرها.

وأصل ﴿لَيْلًا﴾: لِأَنَّ لَا، واللامُ للجرِّ دَخَلَتْ عَلَى «أَنَّ» الناصبة، وأدغمتْ نونَ «أَنَّ» في لامِ «لَا»، ورُسِمَتِ الهمزةُ ياءً وحُذِفَتْ نونُها، كلاهما على لفظ الاتِّصال، وإنَّما أبدلَها ورشُ ياءٍ لَأَنَّها مُشَبَّهَةٌ للفاءِ من حيث كانت أوَّلاً ولأنَّها رُسِمَتْ ياءً، فلذلك أبدلَها لِيُوافِقَ اللَّفْظُ الرَّسْمَ، ولأنَّه حَمَلَ الهمزةَ المَفْتُوحَةَ المَكسُورُ ما قبلها على المَفْتُوحَةِ المَضْمُومِ ما قبلها في مَجَرَّدِ البَدَلِ، وإن كان المَبْدَلُ إليه مُخْتَلِفاً، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ ورشاً - في أوَّلِ الباب - يُبَدِّلُ المَفْتُوحَةَ المَضْمُومَ ما قبلها. ^(١)

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُبَدَّلِ (الْخَاطِئَةُ) ^(٢) و(الْمِائَةُ) ^(٣) وهما مفتوحتان مكسورٌ ما قبلهما؟

فالجواب: أنَّهما ليستا أوَّلاً، فلا يُشَبَّهانِ فاءَ الكلمة.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُبَدَّلِ نحو: ﴿بِأَنَّ﴾ ^(٤) و﴿لِأَنَّ﴾ ^(٥) فإنَّهما يُشَبَّهانِ فاءَ الكلمة؟

(١) انظر شرح البيت ٢١٥، ص ٨٣٦.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ الحاقة ٩، و﴿خَاطِئَةٍ﴾ العلق ١٦.

(٣) وذلك في ثمانية مواضع أولها في البقرة ٢٥٩، وكذا لفظ ﴿مَاتَتَيْنِ﴾ الأنفال ٦٥، ٦٦.

(٤) البقرة ١٨٩.

(٥) الزمر ١٢.

فالجواب : أنَّهما رُسِمَا بالالف على مراد الانفصال بخلاف ﴿لَثَلَا﴾ .
 فإن قيل : وَلِمَ رُسِمَتْ ﴿لَثَلَا﴾ بالياء دون أخواتها نحو : ﴿بَانَ﴾ و﴿لَانَ﴾ ؟
 فالجواب : أنَّها لو رُسِمَتْ بالالف على مراد الانفصال لَأَدَّى ذلك إلى ما
 يُسْتَكْرَهُ من اجتماع الأمثال خطأ .

وَأَمَّا ﴿النَّسِيءُ﴾ فهو مصدر : إمَّا لَأَنْسَأَهُ ، أي أَخْرَجَهُ ، ونظيره : النذير والتَّكْبِيرُ ،
 مصدرين لَأَنْذَرُ وَأَنْكَرُ ، والأصل : إِنْسَاءٌ وإِنْذَارٌ وإِنْكَارٌ . [١٣٧ / أ] وإمَّا مصدرٌ
 لِنَسَاءِهِ يَنْسُوهُ - أي أَخْرَجَهُ أَيْضاً - نَسِيئاً ، يقال : نَسَاءَهُ نَسَاءً وَنَسَاءً وَنَسِيئاً ^(١) ، مِثْلُ :
 مَسَهُ مَسّاً وَمَسَّاساً وَمَسِيئاً ^(٢) ، فلَمَّا أَرَادَ تخفيفه أَبْدَلَ الهمزة ياءً ، وهو قياسٌ
 مطَّرِدٌ إذا أُريدَ تخفيفُ الهمزة وقبلها حرفٌ لينٌ مَزِيدٌ ، أُبْدِلَتْ من جنسه وأُدْغِمَ
 هو فيها نحو : النَّسِيءِ وَقُرُوءٍ ^(٣) ، وإن كان حرفُ اللَّيْنِ أصلياً نُقِلَتْ الحِركَةُ إليه
 نحو : ضَوْءٍ وَشَيْءٍ ^(٤) ، وسيأتي بيانُ هذا كُلِّهِ في باب وقف حمزة وهشام ، إن شاء
 الله تعالى ، وهذا يدلُّ على أنَّ القراءةَ سَنَةً مُتَّبَعَةً ، وإلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ ﴿النَّسِيءِ﴾
 وَبَيْنَ ﴿هَنِيئاً مَرِيئاً﴾ ^(٥) ، و﴿بَرِيءٍ﴾ ^(٦) ، و﴿خَطِيئَةً﴾ ^(٧) ؟ ولو ذَكَرَ هَاتَيْنِ ^(٨)

(١) انظر اللسان (نساء) .

(٢) انظر اللسان (مسس) .

(٣) والأصل فيهما : النَّسِيءِ ، وَقُرُوءٍ .

(٤) والأصل فيهما : ضَوْءٌ ، وَشَيْءٌ .

(٥) النساء ٤ = .

المسألتين بعد قوله : (١)

..... وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوَ مُوَجَّلًا

لكان أولي ؛ إذ هي لقارئ واحد، ولثلاثاً يتوهم أن ورشاً تابع السؤسي في ذلك، وليس كذلك، والعذر له أنه لما ذكر حكم الهمزة الساكنة لورش استطراد استيفاء حكم الساكنة .

قوله : (وَوَرَشٌ) فاعلٌ بفعل مضمر، و(لِثَلَا) مفعولٌ به، أي وقرأ ورشٌ : ﴿لِثَلَا﴾ ، و(بِيَاءِهِ) حالٌ من (لِثَلَا) أي مُلْتَبِساً بِيَاءِهِ، والهاءُ في (بِيَاءِهِ) قيل : تعود على لفظ (لِثَلَا)، أي بياءِ هذا اللفظ، وقيل : على الهمز الموجود في (لِثَلَا)، وفي (النَّسِيءُ) يعني بياءه التي رُسم بها، فلذلك صَحَّتِ الإضافة، وقيل : على الهمز المبدل ؛ لأنه قد علم أن الهمز مبدلٌ تارةً ألفاً، وتارةً واواً، وتارةً ياءً، باعتبار حركة ما قبلها على الأوضاع المعروفة بين أهل هذا الشأن، وقيل : تعودُ على ورش، وعلى هذا فيكون قوله : (بِيَاءِهِ) حالاً منه .

قوله : (وَالنَّسِيءُ) يجوز عطفه على (لِثَلَا)، ولم يُثنِ الضمير في (بِيَاءِهِ) لعوده على الهمز أو على ورش، وأما إذا أعدناه على (لِثَلَا) فيكون قد حُذف

= (٦) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٧) النساء ١١٢ .

(٨) في (ت) و(م) : «ولو ذكرها بين المسألتين»، وهو تصحيف .

(١) البيت ٢١٥ .

من الثاني لدلالة الأول عليه أو بالعكس، كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(١)، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره مقدر، أي: و﴿النَّسِيءُ﴾ كذلك، أي مثل ﴿لَيْلًا﴾ وحينئذ تكون هذه الجملة معترضة بين الحال وذو الحال، سواء كانت الحال من الفاعل أم من المفعول.

قوله: (وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءِ) أي وأدغم ورش في ياء ﴿النَّسِيءِ﴾ التي أبدلها من الهمزة، ولم يذكر المدغم لضيق النظم عليه، ولأنه متى ما ذكر المدغم فيه علم أن ثم مدغماً بالضرورة، وهي الياء المزيدة التي بعد السين.

قوله: (فَقَلَّ) أي فشدد؛ لأن هذا أمر لازم للإدغام، وليس يعني أنه صير اللفظ ثقیلاً بعد أن كان خفيفاً، فإنه عكس المراد؛ إذ لم يُبدل ويدغم إلا للتخفيف.

والداني ذكر ﴿النَّسِيءِ﴾ في سوره، و﴿لَيْلًا﴾ في هذا الباب.^(٢)
٢٢٥- وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنْتَ عَزَمَ كِتَابُ أَوْهَلَا

قد تقدم أنه كان من حقه أن يذكر هذه المسألة في «باب الهمزتين من كلمة»، وتقدم [١٣٧/ب] الوعد بالاعتذار عنه^(٣)، والاعتذار عنه أنه لما ذكر أن الهمزة الساكنة تبدل لفلان وفلان، على اختلاف أنواعها من كونها فاءً وعيناً ولاماً، وذكر خلاف القراء فيها استطراد حكمها فقال: إذا اتفق أن هذه الهمزة الساكنة

(١) التوبة ٦٢.

(٢) ذكر ﴿النَّسِيءِ﴾ في «التيسير» ص ١١٨، و﴿لَيْلًا﴾ ص ٣٥.

(٣) انظر مقدمة شرح باب الهمزتين من كلمة، ص ٧١٥.

متى وقعت بعد همزة أخرى وجب إبدالها للجميع حرفاً يجانس حركة ما قبلها، فمثل الناظم للساكنة بعد مفتوحة بـ (ءَآدَمَ)؛ فإنَّ الأصلَ: آأَدَمَ، إن قلنا إنَّه مشتقٌّ من الأُدْمَةِ^(١)، أو من أديم الأرض، وقلنا أيضاً إنَّ وزنه «أَفْعَل»، أمّا إذا قلنا إنَّه لا اشتقاق له - وهو الصحيح - أو قلنا إنَّ وزنه «فَاعِل» كشالغ وثالغ، فليس من هذا الباب في شيء.

قال أبو شامة: «والوجهان محتملان في آَزَرَ» يعني أن يكون وزنه: أَفْعَل أو: فَاعِلاً، ثمَّ قال: «وإنَّما يتعيَّن مثلاً لذلك: آَاخَرَ، وءَاتَى، وءَامَنَ». ^(٢)

ومثل للساكنة بعد المضموم بقوله: (أُوْهِلَ)، والأصلُ: أُأْهِلَ من الأهل، وأُوْهِلَ من: أَهَلَّه لكذا، أي جعله مستحقاً له، أو من: أَهْلَكَ اللهُ في الجنَّة، أي أدخلَكها وزوَّجَكَ فيها، حكاه الجوهرِيُّ عن أبي زيد^(٣)، ومن هذا استعمله الناظم اسمَ المفعول في قوله في باب الإضافة: ^(٤)

.....وَأَفَقَ مُوْهِلًا

واسمَ فاعلٍ ثلاثيٍّ في قوله: ^(٥)

(١) قال في اللسان (آدم): «والأُدْمَةُ: السُّمْرَةُ، والآدَمُ من الناس: الأسمر» اهـ.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٠١.

(٣) الصُّحاح ٤/ ١٦٢٩.

(٤) البيت ٣٩٩.

(٥) البيت ١١١٦ من فرش سورة البيّنة.

... فَاهْمَزْ أَهْلًا مُتَّاهِلًا

وهذا اللفظ الذي مثله المصنّف ليس في القرآن، إنّما في القرآن نظيره من نحو: ﴿أُوتِي﴾^(١) و﴿أُودِينَا﴾^(٢)، و﴿أَوْثَمِنَ أَمَتَّتُهُ﴾^(٣) مبتدأ به، ولكن لما لم يكن هذا الحكم مختصاً بالقرآن - بل حكمه في مطلق اللغة كذا - لم يُبالِ بأي شيء من أنواعه مثل، وترك التمثيل بالساكنة بعد مكسورة لضيق النظم عليه، وليتّه ترك (أوهلاً) وأتى بمثال الساكنة بعد كسرة مما هو في القرآن، والعذر له عدم تأتّي ذلك نظماً، ومثال ما تركه: ﴿لَا إِيْمَنَ لَهُمْ﴾^(٤)، ﴿لَا يَلْفِ قَرِيْشٍ * إِيْلَفِهِمْ﴾^(٥)، ﴿آيْتِ بِقُرْءَانٍ﴾^(٦) مبتدأ به.

والسبب في إبدال هذه الهمزة وجوباً - وإن كانت مختلفاً فيها متحرّكة - ما تقدّم من أنّ متحرّك الهمز أخفّ من ساكنه، أو لأنّ الثانية الساكنة لما كانت لا تنفصل من الأولى تأكّد الاستثقال فلزم تخفيفها، بخلاف المتحرّكة فإنّها قد تنفصل من التي قبلها، فلم يتأكّد الثقل فلم يلزم التخفيف، ويؤكد لزوم هذا

(١) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٢) الأعراف ١٢٩.

(٣) البقرة ٢٨٣.

(٤) التوبة ١٢. وذلك على قراءة ابن عامر وحده، وقرأ الباقون: ﴿لَا أِيْمَنَ لَهُمْ﴾ بفتح

الهمزة، فليست عندهم من هذا الباب. انظر: التيسير ص ١١٧.

(٥) قريش ١، ٢.

(٦) يونس ١٥.

البدل أنه لا يتغير تصغيراً ولا تكسيراً، ألا ترى أن «آخر» أصله الهمز، وإذا صغرت أو كسرت لم ترد همزته، بل تقول في تصغيره: أُوَيْخِر، وفي تكسيره: أُوَاخِر، بخلاف: مِيقَات ومُوسِر؛ فإنك إذا صغرتهما أو كسرتهما رددت الياء من مِيقَات والواو من مُوسِر إلى [أصلهما فتقول: مُوَيْقَت ومُيُسِر، ومَوَاقِيت ومَيَاسِر؛ لأنهما من: الوقت واليسار، وإنما لم ترد إلى] ^(١) أصلها في أُوَيْخِر وأُوَاخِر [١٣٨/أ] لأن الألف صار إبدالها لازماً، ولم يُنظر معها إلى أصل الهمزة، كذا قاله أبو شامة ^(٢)، وفيه نظر؛ لأن «أُوَاخِر» أصله بهمزتين، وإنما أبدلت الثانية لوقوعها مفتوحة بعد مفتوحة، وكذا «أُوَيْخِر» بهمزتين، فأبدلت لكونها مفتوحة بعد مضمومة، نصّ النحاة على ذلك ^(٣)، هذا كله مما أصله الهمز، وأما ما لا أصل له في الهمز لكنه قد يشتبه على المبتدئين بما أصله الهمز فقد تعرض له جماعة وبينوه، فقال ^(٤): لا يجوز همز: ﴿يُوقِنُونَ﴾ ^(٥) و﴿الْمُوقِنِينَ﴾ ^(٦) و﴿يُوفُونَ﴾ ^(٧) و﴿الْمُوفُونَ﴾ ^(٨) و﴿تُورُونَ﴾ ^(٩) و﴿يُوقِي﴾ ^(١٠) و﴿نُولِي﴾ ^(١١)

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ت).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٠٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٨٤ باب الإبدال، وشرح الرضي على الشافية ٣/ ٥٧.

(٤) كذا في النسخ الثلاث.

(٥) البقرة ٤ وغيرها.

(٦) الأنعام ٧٥.

(٧) الرعد ٢٠، الإنسان ٧ =.

و﴿مُوَهَّنٌ﴾^(١) ممَّا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْهَمْزِ، وَقَالَ الْحَصْرِيُّ: ^(٢)

وَلَا تَهْمِزْنَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلَهُ كَقَوْلِكَ فِي الْإِنْسَانِ: يُوفُونَ بِالنَّذْرِ

قوله: (وَيَبْدَأُ) مبتدأ، و(أُخْرَى) بمعنى «آخِرَة» كما تقدَّم تحريره، والمصدرُ

مضافٌ لمفعوله، و(لِكُلِّهِمْ) متعلِّقٌ بالمصدر، و(إِذَا) ظرفٌ للمصدر أيضاً

وليست هنا للشرط، و(عَزَمَ) خبرُ المبتدأ، أي ذو عَزَمٍ، أو جعله نفس العَزَمِ

مبالغةً، أو بمعنى: معزومٌ عليه.

والعَزَمُ: الوجوب، وفي الحديث: «فَكَانَتْ عَزْمَةً»^(٣)، أي واجباً لا بُدَّ منه.

قوله: (كَأَدَمَ) خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي هو ك﴿ءَادَمَ﴾، أو منصوبٌ بإضمار أعني

على أنَّ الكافَ اسمٌ، و(أَوْهَلَ) عطفٌ على (آدَمَ)، حُذِفَ العاطفُ منه كنظائره.

= (٨) البقرة ١٧٧.

(٩) الواقعة ٧١.

(١٠) الزمر ١٠.

(١١) الأنعام ١٢٩.

(١) الأنفال ١٨، ويقرأها نافعٌ: ﴿مُوَهَّنٌ﴾ بفتح الواو وتشديد الهاء. انظر: التيسير ص

١١٦.

(٢) انظر: القصيدة الحصرية في قراءة نافع وشرحها لابن عَظِيْمَة الإشبيلي ١١٩/٢.

(٣) هي من كلام أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، من حديث أخرجه مسلم (١١٢٠) في الصيام،

باب: أَجْرُ الْمُفْطَرِّ فِي السَّفَرِ إِذَا تَوَلَّى الْعَمَلَ، وهو عند أحمد (٣٥/٣) بلفظ: عَرِيَّةٌ.

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا

هذا نوعٌ من أنواع تخفيف الهمز، وهو شائعٌ لغةً، فاشٍ في ألسنة الفُصَحَاءِ وهو عبارةٌ عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بشروط ستأتي .

ثمَّ للعرب بعد نقل حركتها مذهبان :

أشهرُهما : حذف الهمزة وعدمُ الاعتداد بها، وسواءٌ كان ذلك في كلمة نحو : ﴿يَسْمُ﴾^(١)، أم من كلمتين نحو : ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٢).

والثاني : إبقاء الهمزة ساكنةً، فتُبدَل بحرفٍ يجانسُ الحركةَ المنقولة، ومن ذلك قولُ بعضهم : المرأةُ والكمأةُ في المرأةُ والكمأةُ، والفصيحُ : المرأةُ والكمأةُ، ولَمَّا كان النقلُ نوعاً من أنواع التخفيف في الهمز المفرد^(٣) ذكره الناظمُ وذكر معه مسائلَ السَّكْتِ لحمزةً، وقد أفردَه الدانيُّ ببابٍ يخصُّه بعد «باب الوقف على أواخر الكلام»، وذكر في الباب أيضاً مسألة : ﴿ءَالْتَنَ﴾^(٤)، ومسألة : ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾^(٥)، ومسألة : ﴿رِدْءَا﴾^(٦)، وقد ذكر ذلك جميعه الدانيُّ في

(١) فصلت ٤٩ .

(٢) المؤمنون ١ وغيرها .

(٣) في (ت) : من أنواع تخفيف الهمز المفرد .

(٤) يونس ٥١ ، ٩١ .

(٥) النجم ٥٠ .

(٦) القصص ٣٤ .

سُورَه. (١)

ثم ذكر مذهب ورش في النقل وشروطه فقال :

٢٢٦- وَحَرَكْ لَوْرَشِ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا

أمر أن يُحرَكَ لورَشِ كلِّ حرفٍ آخِرٍ صحيحٍ بِشَكْلِ الهمز، أي بحركته،

فتحةً كانت أو ضمةً أو كسرة، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٢) ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾^(٣) ﴿قُلْ

إِي وَرَبِّي﴾^(٤)، وذكر للنقل في مذهب ورش ثلاثة شروط :

الأوّل: أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمزة [١٣٨/ب] ساكنًا،

وإنما اشترط ذلك لقبوله حركة غيره، وأمّا المتحرّك فمشغولٌ بحركة نفسه،

على أن من العرب من ينقلُ إلى المتحرّك وهي لغةٌ ضعيفة، وقد يُنقلُ إلى

المتحرّكة وجوباً في غير باب الهمز، نحو: قُلْتُ وَبِعْتُ، وقيل وبيع، على ما

هو مقررٌ في علم التصريف، وليس ممّا نحن فيه.

الثاني: أن يكون آخر كلمةٍ كما مثَلْتُهُ، فلا نُقلَ له في نحو: ﴿لَا يَسْمُ

(١) ذكر الداني مسألة ﴿ءَالْتَنَ﴾ في «التيسير» ص ١٢٢، و﴿عَادَا أَلَوَلَى﴾ ص ٢٠٤،

و﴿رِدَاءَ﴾ ص ١٧١.

(٢) المؤمنون ١ وغيرها.

(٣) الجنّ ١.

(٤) يونس ٥٣.

الْإِنْسَنُ^(١) لوقوعه في كلمة، وإن كان ذلك جائزاً لغةً، وإنما اشترط فيه ذلك لأنَّ الثَّقَلَ باجتماع كلمتين أكدَّ منه في كلمة واحدة، ولم يُنقل له في كلمة واحدة إلا في ﴿رِدْءَا﴾ في القصص [٣٤] على خلاف بين أهل الأداء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.^(٢)

الثالث : أن يكون صحيحاً، والمرادُ به ما ليس حرفَ مدٍّ ولين، فتدخل الياء والواو المفتوح ما قبلهما في الصحيح، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾^(٣) و﴿ابْنِيَّ آدَمَ﴾^(٤)، وإنما جرى مجرى الصحيح لِحَفَّتُهُما، ولذلك أجزتُهُما العربُ مجرى الصحيح في ظهور حركة الإعراب فيهما، نحو: هذا دَلَوُ وظبيُّ، ومررتُ بِدَلَوٍ وظبيِّ، وتحرَّز من حرف المدِّ واللَّين، وهي الألفُ، والياء والواو المجانسُ حركةً ما قبلهما لهما، فإنَّه لا نقل إلى شيء منها، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ﴾^(٥) ﴿قَالُوا أَمَناً﴾^(٦) ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾^(٧)، أمَّا الألفُ فذلك متعذرٌ فيها لعدم قبولها الحركةَ حِسّاً، ولذلك يقول النحويُّ: يُقدَّرُ فيها الإعرابُ تعذُّراً، ولو حرَّكتْ لانقلبتْ همزةً

(١) فصلت ٤٩.

(٢) انظر شرح البيت ٢٣٤، ص ٩٣١.

(٣) البقرة ١٠٣ وغيرها.

(٤) المائدة ٢٧.

(٥) البقرة ١٢ وغيرها.

(٦) البقرة ١٤ وغيرها.

(٧) الذاريات ٢١.

فيؤدِّي إلى ما فُرِّمَ منه، وأمَّا الياءُ والواوُ فمُدُّهُما يقوم مقامَ حركتهما، فكما أنَّ المتحرِّك لا نقلَ إليه، كذلك ما هو في قوَّته، والياءُ والواوُ المفتوح ما قبلهما وإن كان فيهما مدٌّ يسير إلَّا أنَّه لضعفه لا يُعْبَأُ به، فشمل قولنا: «الصحیح» حرفي اللّين، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾^(١)، و﴿إِنِّي أَدَمُ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ وشمل أيضاً تاء التانيث الساكنة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ﴾^(٢) و﴿قَالَتْ أَخْرَجْنَهُمْ﴾^(٣) وشمل أيضاً التنوين، فإنَّه ثابت لفظاً وإن لم تُرسم له صورة، نحو: ﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾^(٤) و﴿طَعَمُ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾^(٥) وإنَّما لم تُرسم له صورةٌ خوف الاشتباه بالنون الأصليَّة، وشمل أيضاً لام التعريف نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾^(٦) لاستكمال الشرائط المذكورة، وذلك أنَّ اللام آخرُ باعتبار مذهب الخليل حقيقة؛ لأنَّ الهمزة عنده أصليَّة، همزة قطع أُجريت مجرى همزة الوصل، ولها مدخلٌ في التعريف، وباعتبار مذهب سيبويه مجازٌ؛ لأنَّ الهمزة عنده مزيدةٌ للتوصُّل إلى الابتداء بالساكن، وهي همزة وصلٍ ولا مدخلَ لها في التعريف.^(٧)

(١) البقرة ١٤ .

(٢) الأعراف ٣٩ .

(٣) الأعراف ٣٨ .

(٤) القلم ٤٣، المعارج ٤٤ .

(٥) الغاشية ٦ .

(٦) البقرة ٩٤ وغيرها .

(٧) انظر في هذه القضية: كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣ =

واعترض على ذلك بأن الألف واللام شديداً الاتصال بما دخلا عليه،
فلا تتحقق فيها آخرية، بل لام التعريف كأنها حشو كلمة.

فالجواب: أنها في حكم [١٣٩/أ] الانفصال مما تدخل عليه، ولذلك
تقف العرب على «ال» وتذكر ما بعدها، وقد تقدم تقرير ذلك، وأن العرب
تقف على لام التعريف في أنصاف الأبيات، ثم تعيدها مع ما تتصل به في
النصف الآخر، كقوله: ^(١)

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا أَلِ
الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ

يُروى: بالشَّحْمِ، بإعادة الجار، وبدونه وقطع همزة الوصل، وقد مضى تحقيق
هذا في قوله: ^(٢)

وَقُلْ ءَاتِ ذَا أَلِ

وشمل أيضاً «ميم» من أوّل «ألف لام ميم» أوّل العنكبوت، فتنقل حركة همزة
«أَحْسِبْ» إلى الميم فيقرأ: أَلِفْ لَامِيْمٌ حَسِبَ، وقد ذكر في قوله تعالى:
«الْم * الله» أوّل آل عمران أنها حركة نقل مع كونها من همزة وصل، وفيه
بحث حسن قرّره في غير هذا. ^(٣)

= وما بعدها.

(١) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) البيت ١٤٧.

(٣) وذلك في «الدّر المصون» ٦/٣.

ولا تدخل في ذلك ميم الجمع وإن صدق عليها الشروط الثلاثة ؛ لأن ورشاً - كما تقدم - يصلها قبل همزة القطع بواو فيصير ذلك من باب ما هو ساكن فيه حرف مدّ ولين ، ولا نقل حينئذ .

وهذه الشرائط منها ما هو مجمع عليه لغة وقراءة ، وهو سكون الحرف المنقول إليه ، وأما كونه آخر كلمة فشرط في قراءة ورش إلا ما سيأتي عنه في ﴿ رِدَاءٌ ﴾ ^(١) وليس شرطاً لغة ، وكذلك صحة المنقول إليه أيضاً شرط قراءة لا لغة ، فيجوز النقل إلى حرف المدّ واللين إلا الألف للتعذر ، فيقال : هؤلاء قاضو إبيك ، وقاضي أمره ، هذا هو الصحيح ، وقال بعضهم : لا يُنقل إلى حرف المدّ إلا الفتحة فقط - نحو ما مثلت به - فلا يُنقل إلى الواو ولا الياء ضمة ولا كسرة ليثقل ذلك ، نحو : قاضو إبيك ، وقاضو أمه ، وقاضي إبيك ، وقاضي أمه ، الأصل : قاضون وقاضين ، جمع قاضٍ ، فأضفته إلى « إبيك » وإلى « أمه » مع نقل حركة « إبيك » و « أمه » .

والمصنّف استعمل الصحة هنا بإزاء حرف المدّ واللين كما عرفته ، واستعملها في « باب المدّ والقصر » بإزاء حرف العلة مطلقاً فقال : ^(٢)

..... أو بعد ساكنٍ صحيحٍ

تحرّز من حرف العلة مطلقاً ، بدليل أنه يمدّ الواو الأولى من ﴿ الموءدة ﴾ كما

(١) القصص ٣٤ ، وانظر شرح البيت ٢٣٤ ، ص ٩٣١ .

(٢) البيت ١٧٣ .

عرفت ذلك في بابه^(١)، وإنما فعل ورش ذلك لأن الهمز ثقیل اللفظ بعيد المخرج فحيث وجد سبيلاً إلى تخفيفه فعل، وقد أمكنه ذلك بالنقل.

وقوله: (وَاحْذِفْهُ) تنبيه على حكم النقل، وأنه لا بد مع ذلك من حذف الهمز بعد نقل حركته، وذكروا ثلاث علل:

إحداها: أن إبقاءه ساكناً أثقل.

الثانية: أنه يؤدي إبقاؤها إلى الجمع بين ساكنين غالباً، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٢) ﴿مَنْ أَمِنَ﴾^(٣) ﴿مَنْ أَسْتَبْرَقَ﴾^(٤) ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾^(٥).

الثالثة: أن المحرك بحركتها حركته عارضة، فهو ساكن تقديرًا، وهي في نفسها ساكنة، فيلتقي ساكنان فحذفت لذلك.

وقد رد على هذا القائل بأنه لا ينبغي أن يعتد بسكون الهمزة [١٣٩/ب] أيضاً لأنه عارض، فلم يلتق ساكنان، وبأنه قد جمع بين هذه الحركة والسكون في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مِنْ أَرْضِنَا﴾ و﴿مِنْ اسْتَبْرَقَ﴾ و﴿مَنْ أَمِنَ﴾.

(١) انظر شرح البيت ١٨٢، ص ٧٠٨.

(٢) المؤمنون ١ وغيرها.

(٣) البقرة ٦٢ وغيرها.

(٤) الرحمن ٥٤.

(٥) القصص ٧.

قوله : (لِوَرَشٍ) متعلّقٌ بـ (حَرَكٌ) ، واللامُ لِلْعِلَّةِ ، و (كُلَّ سَاكِنٍ) مفعولٌ به ، والموصوفُ محذوفٌ ، أي حرفٍ ساكن .

قوله : (بِشَكْلِ) متعلّقٌ بـ (حَرَكٌ) أيضاً ، والمرادُ به الحركة ؛ لأنَّ بها تُشكَلُ الحروفُ وتُضَبَّطُ .

قوله : (وَاحْذِفْهُ) أي الهمز ، وقد تقدّم سببه .

قوله : (مُسْهِلاً) حالٌ من فاعل (احْذِفْهُ) ، أي راكباً الطريقَ السهل .

٢٢٧ - وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ

رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلًا

أخبر عن حمزة أنَّ عنه خلافاً في النقل المشار إليه حال الوقف : فنقل عنه النقل كورش ، وعدمه كالجماعة .

قال أبو شامة : «ولم يذكر الداني النقلَ لحمزة في هذا كله ، وقد ذكره عنه جماعةٌ غيره ، وسيأتي له في بابه أنَّه كان يخفّف الهمز إذا كان وسطاً أو آخرًا ، وهذه الهمزة في هذا الباب أوّلٌ ، وسيأتي له في بابه خلافٌ له في الهمز المتوسط بسبب دخول حروفٍ زوائد عليه ، هل يخفّفه أو لا ؟

ثم ذكر صاحبُ التيسير من هذا نحو : ﴿الْأَرْضُ﴾^(١) و ﴿الْآخِرَةُ﴾^(٢)

(١) البقرة ٦١ وغيرها .

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها .

دون ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ وشبهه، فإن قلنا: لا يُخَفَّفُ ذلك، فهذا أولى؛ لأنَّ هذا مبتدأ حقيقة، وذاك مبتدأ تقديرًا، وإن قلنا: يخفَّفُ ذلك، ففي هذا وجهان.

ثم لا ينبغي أن يختصَّ الخلاف بالهمزة المنقولة إلى الساكن قبلها، بل يُعطى لجميع الهمزات المبتدآت حكم المتوسطة فيما تستحقُّه من وجوه التخفيف، فإن كانت المبتدأة ساكنةً فذلك لا يتصورُ إلا فيما دخلت عليه همزة وصل وحُذفت لا تَصَال الكلمة التي قبلها بها، نحو: ﴿يَصْلِحُ اثْنًا﴾^(١)، فإذا وقف عليها أبدلها [واوًا]^(٢)، وفي ﴿لِقَاءَنَا أَنتِ﴾^(٣) يُبدلها ألفًا، وفي ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾^(٤) يُبدلها ياءً... وإن كانت همزةُ الابتداء متحركةً وقبلها متحركٌ جعلت بينَ يَينَ مطلقاً نحو: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥) ﴿إِنَّ أَبَانَا﴾^(٦) ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾^(٧)، إلا أن تقع مفتوحة بعد ضمٍّ أو كسرٍ فتبدلُ ياءً أو واوًا، نحو: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾^(٨)

(١) الأعراف ٧٧.

(٢) تكملة من إبراز المعاني ٤٠٦/١.

(٣) يونس ١٥.

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) التوبة ١١٤ وغيرها.

(٦) يوسف ٨.

(٧) القصص ٢٣.

(٨) آل عمران ٩٧.

﴿ مِنْهُ أَيْتٌ مُّحْكَمَتٌ ﴾^(١).

وإن كان قبلها ساكنٌ صحيحٌ أو حرفٌ لينٌ نُقلتْ حركتها إليه كما تبين في مذهب ورش، وإن كان حرفٌ مدٌّ ولينٌ امتنع النقلُ في الألف، فتُجعلُ الهمزةُ بينَ بينَ كما يُفعلُ في المتوسطة، وعلى قياسِ مذاهبِ القراء في الياء والواو يجوز قلبُ الهمزةِ والإدغامُ، ويجوز النقلُ إلى الأصليتين، نحو: ﴿يَدْعُوا إِلَى﴾^(٢)، و﴿تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ﴾^(٣)، والزائدتان هما نحو: ﴿قَالُوا أَمَّا﴾^(٤) ﴿نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ﴾^(٥)، ويجوز النقلُ إليهما لغةً.

وأما إذا كان الساكنُ قبل الهمزة ميمَ الجمعِ نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٦) فقال الشيخُ عَلمُ الدين: لا خلافٌ في تحقيقِ مثلِ هذا [في الوقف] ^(٧) «عندنا»^(٨). [١٤٠/أ] قال أبو شامة: «قد نقلَ ابنُ مِهْرانَ في كتابٍ له قَصْرَهُ على معرفة

(١) آل عمران ٧.

(٢) يونس ٢٥.

(٣) هود ٣١.

(٤) البقرة ١٤ وغيرها.

(٥) يوسف ٥٣.

(٦) المائدة ١٠٥.

(٧) تكملة من إبراز المعاني ١/٤٠٨.

(٨) نقل أبو شامة قولَ الشيخِ عَلمُ الدين السخاوي في إبراز المعاني ١/٤٠٥-٤٠٨.

مذهب حمزة في الهمزة أن فيه مذاهب: ^(١)

أحدها - وهو الأحسن - نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً، فتُضَمُّ تارةً، وتُفْتَحُ تارةً وتُكْسَرُ تارةً، نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ ^(٢)، ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ﴾ ^(٣)، ﴿ذَلِكَمِ اصْرِي﴾ ^(٤).

الثاني: أنها تُضَمُّ مطلقاً - وإن كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة - حذراً من تحريك الميم بغير حركتها الأصلية.

الثالث: تُنْقَلُ في الضمِّ والكسر دون الفتح؛ لئلا يشبه لفظ التثنية.

فإن كانت الهمزة قبلها همزةً، وهما متفتحتان أو مختلفتان، سهّل الثانية بما تقتضيه؛ لأنها في الكلمة الموقوف عليها، وفي نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ^(٥) بنقل الأولى وتسهيل الثانية، ويكون تسهيل الثانية مخرجاً على الخلاف فيما

(١) لم أعر على هذا الكتاب، وقد أشار ابن مهران إليه في كتابه «الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم» ص ١٥٨ فقال: «وحمزة يترك كل همزة عند الوقف، وشرحه يطول، وقد أفردت له فيه كتاباً» اهـ.

(٢) البقرة ٧٨.

(٣) المنافقون ٦.

(٤) آل عمران ٨١.

(٥) البقرة ٦، يس ١٠. وضبطت ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضم الهاء كما هي قراءة حمزة. انظر شرح البيت ١١٠، ص ٣٧٠.

هو متوسطٌ بزائدٍ دخل عليه ؛ لأنَّ همزة الاستفهام زائدةٌ على (أَنْذَرْتَهُمْ) ،
فإذا تحققت هذه القواعدُ انبنى عليها مسألةٌ حسنة ، وهي : ﴿ قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ ﴾ ^(١)
فيها ثلاثُ همزات ، فنصَّ ابنُ مِهْرانٍ فيها على ثلاثة أوجه :

أحدها : تخفيفُ الثلاث : بنقل حركة الأولى إلى لام ﴿ قُلْ ﴾ ، وبجعل الثانيةِ
والثالثةِ بينها وبين الواو لأنَّهما مضمومتان بعد متحرِّك ، أمَّا تسهيلُ الثالثةِ ^(٢)
فلا خلاف فيه لأنَّها متوسطةٌ ، أو متطرِّفةٌ إن لم يُعتدَّ بالضمير ^(٣) ، وفي ذلك بحثٌ
سيأتي في موضعه ، وفي كيفية تخفيفها وجوهٌ ستأتي . ^(٤)

وأمَّا الثانية فهي متوسطةٌ بسبب الزائد ، ففيها خلاف ، وأمَّا الأولى فمبتدأةٌ ، ففي
نقل حركتها الخلافُ المذكور في هذا الباب .

الوجه الثاني : تخفيفُ الثالثة فقط ، وذلك رأيٌ من لا يرى تخفيفَ المبتدأة ولا
يعتدُّ بالزائد .

الثالث : تخفيفُ الأخيرتين فقط ، وذلك اعتدادٌ بالزائد وإعراضٌ عن المبتدأة .
وكان يحتملُ وجهاً رابعاً : وهو أن تُخفَّفَ الأولى والأخيرةُ دون الثانية ،
لولا أن مَنْ خفَّفَ الأولى يلزمه تخفيفُ الثانية بطريق الأولى ؛ لأنَّها متوسطةٌ

(١) آل عمران ١٥ .

(٢) تحرَّفتُ في (ص) إلى : الثانية .

(٣) تحرَّفتُ في (ت) و(م) إلى : بالضم .

(٤) وذلك عند شرح البيت ٢٤٢ ، ص ٩٧٠ .

صورةً فهي أخرى بذلك من المبتدأة، فهذا الكلام كله جرّه ^(١) قوله : (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ) فاحتجنا إلى الاستيعاب في وقفه على كل همزة مبتدأة حتى قال ابن مهران بتركها وإن كانت في أول الكلمة، قال : وعلى هذا يدل كلام المتقدمين ، وبه كان يأخذ ابن مقسم ويقول بتركها ^(٢) كيفما وجد السبيل إليها، إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بد له منها ولا يجد السبيل إلى تركها.

وقال مكي : ذكر ابن مجاهد أنه يسهل حمزة في الوقف كل ما كان من كلمتين نحو : ﴿يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ﴾ ^(٣) ، قال : يلحقها بواو، ونحو : ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ﴾ ^(٤) قال : يجعلها بين الهمزة والواو، وأجرى الباب كله على أصل واحد انتهى . ^(٥)

فهذا كلام أبي شامة أفصح أن الناظم قد ذكر زائداً على ما في «اليسير» من نقله الخلاف المشروح، وإنما ذكرت [١٤٠/ب] عبارته برمتها في بقية المسائل لأنها عبارة حلوة مفيدة.

(١) تحرفت في النسخ الثلاث إلى : «خبره»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٠ .

(٢) تحرفت في النسخ الثلاث إلى : «يبدلها»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٠ .

(٣) سورة محمد ﷺ ٣٠ .

(٤) المطففين ٤ .

(٥) إبراز المعاني ١/ ٤٠٨ - ٤١٠ .

وأما أبو عبد الله فنصَّ على أنَّ الناظمَ نقلَ الخلافَ المشارَ إليه تبعاً للدانيّ،
فإنَّه قال : « وقال الحافظُ أبو عمرو : كان شيخنا أبو الحسن - يعني ابنَ غلبون -
وغيره من أهل الأداء يُحقِّقُ في ذلك كله . يعني في ﴿ الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾
و ﴿ مَنْ أَمِنَ ﴾ وما أشبه ذلك . قال : وكان أبو الفتح - يعني فارسَ بنَ أحمدَ -
يختارُ تسهيلَ الهمز في جميع ذلك . قال : وهو مذهبُ الحذَّاق من أئمَّتنا ،
والمذهبان مرويان عن حمزة ، صحيحان في القياس » انتهى .^(١)

فقد نصَّ على أنَّ من جملة ما اختلف فيه عن حمزة ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ،
وأبو شامة قد قال عنه إنَّه ذكر ﴿ الْأَرْضِ ﴾ و ﴿ الْآخِرَةِ ﴾^(٢) دون ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾
والنقلان صحيحان ؛ فإنَّ أبا شامة ذكرَ ذلك بالنسبة إلى « التيسير » ، وأبو عبد
الله بالنسبة إلى غيره .

وقوله : « وقد روى خَلَفُ عنه »^(٣) إشارة إلى أنَّ خَلَفاً عن سليمٍ عن حمزة
كان في حالة الوصل يسكتُ سكتةً لطيفةً على ذلك الساكن الذي كان ينقلُ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٨ / ب ، وما عزاه أبو عمرو الداني لشيخه طاهر بن غلبون
مذكور في « التذكرة » له ١٥٧ / ١ .

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها .

(٣) كذا في النسخ الثلاث ، ونصُّ البيت :

رَوَى خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلًا . وَعِنْدَهُ

إليه حركة الهمزة بعده من جميع ما تقدم تمثيله والتنبيه عليه ^(١)، يعني أن كل ما نقل إليه ورش الحركة سكّت عليه حمزة سكتة لطيفة في الوصل، حتّى في ميم ﴿الْم﴾ من أوّل العنكبوت، إلّا أنّه يبقى عليه ميم الجمع، فإنّ ورشاً لا ينقل إليها لما تقدم، مع أنّ حمزة يسكت عليها لأنّها آخر صحيح ساكن، وذلك نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ^(٢)، فهو داخل في الضابط المذكور وإن كان مخصوصاً بما ذكرته بالنسبة إلى ورش، كذا قاله أبو شامة ^(٣)، وفيه نظر من حيث أنّه لا يبقى في قراءة ورش ساكناً صحيحاً آخر؛ لأنّه يصير حشواً بزيادة الواو عليه، وهذا الباب وقع معترضاً به في هذا الباب، وقد تقدّم أنّ الداني أفردّه.

ووجه ذكره هنا ظاهر جداً؛ لأنّه لما ذكر حكم هذا الفصل في النقل ذكر حكمه في السكّت، فإن كان ذلك الساكن حرف مدّ فلا سكّت؛ إذ لا نقل، وذلك أنّ حرف المدّ يقوم مقام السكّت، وقد قيل فيه خلاف.

قال الهذلي: «قال سليم - في رواية خلف وغيره - : المدّ يُجزئ عن السكّت عند الزيّات، وقال في رواية غيره : الجمع بين المدّ والسكّت أحسن». ^(٤)

(١) في (ص): على ذلك.

(٢) المائدة ٢٦.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٤١١.

(٤) الكامل للهذليّ لوحة ١٣٦/ أ، ونقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ٤١١.

قلتُ: فعلى هذا أيضاً تُستثنى هذه الصورُ ممَّا لا تُنقل فيه حركةُ الهمزة
ويُسكتُ لحمزةً عليه، بل هذا أولى بالاستثناء من ميم الجمع لِمَا قدَّمته من أنَّها
عند ورش ليست آخرًا.

والوجهُ في نقل حمزة حركة الهمزة للساكن ما تقدَّم لورش، وإنَّما خَصَّ
حالة الوقف لأنَّها حالة تعبٍ وكلالِ الإنسان، وتعذرُ البيان بالهمز على وجهه.

ووجه الاختلاف في ذلك فيما كان من كلمتين أنَّ مذهبه تحقيقُ الهمز إذا
كان أولًا، [١٤١/أ] والهمزُ في هذا النوع أولٌ، وهو كالتوسط باعتبار أنَّ
الكلمة التي هو فيها لمَّا تعلَّق معناها بالكلمة التي قبلها صارتا كالكلمة الواحدة
ولا خلافَ عنه في النقل في الكلمة الواحدة على ما سيأتي بيانه في بابه. ^(١)

والوجهُ في سكوته الاستعانةُ على النطق بالهمز لبُعد مخرجه وصعوبة النطق
به، وإنَّما اختصَّ بالوصل لأنَّه متى وقف على الكلمة الأولى وجب الإسكان
لكلِّ القراء، وإنَّما يظهر التفاوتُ في وصل الكلمة بما بعدها.

واعلم أنَّ هذا الوقفَ غير الوقف المذكور أولًا في قوله: (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي
الْوَقْفِ خُلْفٌ) إذ المرادُ بهذا الوقف الوقفُ على الكلمة الثانية التي أولُّها الهمزةُ،
وهي ﴿أَفْلَحَ﴾ من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿ءَامَنَ﴾ من قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، والوقفُ
هنا المرادُ به الوقفُ على الكلمة التي قبل كلمة الهمزة، وهو الوقفُ على ﴿قَدْ﴾
من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وهذا معنى حسن.

(١) انظر شرح البيت ٢٣٧، ص ٩٥١.

وقد استشكل أبو شامة شيئاً من هذا فقال : « فإن قلت بتقدير أن يقف القارئ على كلمة الهمزة يكون الناظم قد استعمل لفظ الوقف حيث استعمل لفظ الوصل ؛ لأنه قد سبق أن المراد من قوله : (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ) هو وقوفه على كلمة الهمز ، فهو واقف باعتبار نقل الحركة ، واصل باعتبار السكت ، بيانه أن القارئ إذا قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ووقف ، فهو مأمور بشيئين : أحدهما : السكت على الدال لأنه وصلها بهمزة ﴿ أَفْلَحَ ﴾ . والثاني : نقل حركة الهمزة إليها لأنه قد وقف ، فيوصف القارئ بأنه واصل واقف والحالة هذه ؟

قلت : لا بعد في ذلك لأنهما باعتبارين : فموضع الوصل غير موضع الوقف ؛ فإن الوقف على آخر الكلمة الثانية ، والوصل آخر الكلمة الأولى وأول الثانية ، ثم يقال : لا يلزم من كونه يصل الساكن بالهمز أن يقف على كلمة الهمز ، فقد يصلها بما بعدها ، وإنما يتوجه الإسكان في بعض الصور ، وذلك عند ^(١) الوقف على كلمة الهمز ، وجوابه ما تقدم . ومثله : شخص يصل بعض رَحِمِهِ ويقطع بعضه ، فيصح أن يوصف ذلك الشخص بأنه واصل قاطع نظراً إلى محلي ^(٢) الوصل والقطع » انتهى . ^(٣) وما قدمته هو الصواب .

قوله : (وَعَنْ حَمْزَةٍ) خبر مقدم ، و (خُلْفٌ) مبتدأ مؤخر ، و (فِي الْوَقْفِ)

(١) تصحفت في النسخ الثلاث إلى : « غير » ، والتصويب من إبراز المعاني ٤١٢ / ١ .

(٢) في (ت) و(م) : محل .

(٣) إبراز المعاني ٤١٢ / ١ .

يجوز فيه على هذا أن يتعلّق بما تعلّق به الخبر، وأن يتعلّق بـ (خُلِفَ) بعده، وأن يكون حالاً من (خُلِفَ) لأنّه صفةٌ له في الأصل، فلما قُدِّمَتْ نُصِبَ حالاً، وأن يتعلّق بمحذوف على أنّه حالٌ من الضمير المستتر في الجارِّ الأوّل لوقوعه خبراً، ويجوز أن يكون هو الخبر، ويكون (وَعَنْ حَمْزَةٍ) فيه ما تقدّم من الأوجه، إلّا أنّه لا يكون حالاً من (خُلِفَ) ولا من ضمير الخبر؛ لأنّ عاملها حينئذٍ معنوي وهي لا تتقدّم على العامل المعنوي على الصحيح. ^(١)

قوله: (وَعِنْدَهُ) متعلّق بـ (رَوَى) [١٤١/ب] والضميرُ في (عِنْدَهُ) يعود للساكن، والمعنى: وعند الساكن الذي كان يُنقل إليه الحركة روى خُلِفَ، و(في الوصل) متعلّق به، و(سَكَّتَا) مفعولٌ (رَوَى)، و(مُقَلَّلًا) صفةٌ له.

٢٢٨ - وَيَسَكَّتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا أي ويسكت خُلِفَ أيضاً في: ﴿شَيْءٌ﴾ ^(٢) غير منصوب، وفي: ﴿شَيْءٌ﴾ ^(٣) المنصوب، وإنّما غاير بينهما بالنصب وغيره مبالغة في البيان، وذلك أنّه في المصحف مكتوبٌ بالألف حالة النصب، وبغيرها حالة الرفع والجر، وكذلك فعل غيره من القراء فسلك طريقته، وهذا كما قال: ^(٤)

وَجُزْءٌ وَجُزْءٌ ضَمَّ الْأَسْكَانَ

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/٢ وما بعدها، باب الحال.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٤) البيت ٥٢٤ من فرش سورة البقرة.

كما سيأتي .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يفعل ذلك في ﴿يُوت﴾^(١) و﴿الصِّرَاطُ﴾^(٢) مع أنَّهما في القرآن بلفظِ النصب وغيره^(٣) ، نحو : ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(٤) ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾^(٥) ؟

قلتُ : كأنَّه لَمَّا ضَبَطَ ذلك بخلوِّه من لام التعريف وبدخولها فيه استغنى عنه ، وإنَّما احتاج إلى ذكر (شيءٍ وشيئاً) لأنَّهما لم يدخُلَا في الضابط السابق لورش لأنَّ ورشاً لا ينقل إليهما الحركة لأنَّ ساكنها ليس بأخر كلمة .

فحاصله أنَّ خلفاً يسكتُ بين الكلمتين ، ولم يسكت في كلمة واحدة إلا في هاتين اللفظتين .

(١) النور ٣٦ وغيرها . وقرأها حمزة حيث جاءت بكسر الباء . انظر : التيسير ص ٨٠ .

(٢) الفاتحة ٦ وغيرها .

(٣) وذلك في قوله في فرش سورة البقرة (البيت ٥٠٣) :

وَكَسَرُ يُوتٍ وَالْيُوتِ يُضْمٌ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ

فلم يذكر معها : ﴿بُيُوتًا﴾ المنصوب .

وفي قوله في سورة أم القرآن (البيت ١٠٨) :

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبَلَا

فلم يذكر معها : ﴿صِرَاطًا﴾ .

(٤) الفتح ٢ .

(٥) النور ٦١ .

فإن قيل : قد يؤهم لفظه بـ (شَيْءٍ وَشَيْئًا) مجروراً ومنصوباً إخراج ﴿شَيْءٍ﴾ المرفوع ؟

فالجواب ما تقدم من أنه ضبطه بالمكتوب بالالف وغيره، فغيره يشمل المجرور والمرفوع لكتبه بغير ألف .

وقد فهمت أن خلفاً يسكت عند الساكن، وعند ياء ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ قبل النطق بالهمزة حال الوصل، وأن خلاداً لا يسكت في شيء من ذلك .

ثم أخبر عن بعض أهل الأداء أنه قرأ بالسكون لحمزة عند لام التعريف نحو : ﴿الْآخِرَةَ﴾^(١) و﴿الْأَمْنَ﴾^(٢)، وفي كل ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط، وإليه أشار بقوله :

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ . . .

في البيت الآتي .

وقال أبو عبد الله : « وفي ذلك طريقان :

أحدهما : السكت على الساكن الصحيح الآخر كله، وعلى الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ لخلف، وترك السكت لخلاد في جميع ذلك .

والثاني : ترك السكت لهما إلا على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾، قال

(١) البقرة ٩٤ وغيرها .

(٢) النساء ٨٣ وغيرها .

الداني: قرأتُ بالأوّل على أبي الفتح^(١)، وبالثاني على أبي الحسن^(٢). فأشار
الناظم إلى الأوّل - وهو مذهب أبي الفتح - بقوله: (وَعِنْدَهُ)^(٣)، أي: وعند
الساكن (رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ)، وقد تقدّم شرح ذلك، وأشار إلى الثاني -
وهو مذهب أبي الحسن - بقوله: وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةِ تَلَا
وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ^(٤).

وقال أبو شامة: «فحاصله أن خلفاً يسكت بين الكلمتين، ولم يسكت في
كلمة واحدة إلا في هاتين الكلمتين، وحكى صاحبُ (المستنير)^(٥) هذا السكتَ
عن حمزة في الكلمة الواحدة مطلقاً، نحو: ﴿قُرْءَانٌ﴾^(٦) و﴿لَا يَسْمُ﴾^(٧) كما
في ﴿شَيْءٌ﴾، وهو متّجه لأنّ المعنى الذي لأجله [أ/١٤٢] فعل السكت موجودٌ

(١) هو فارس بن أحمد، تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٤.

(٢) هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٥.

(٣) البيت السابق.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٩/أ.

(٥) في النسخ الثلاث: «التيسير»، وهو تحريف؛ لأنّ صاحب «التيسير» (ص ٦٢) قد

قيّد السكت على الساكن قبل الهمز إذا كانا في كلمة واحدة بـ ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط

دون غيرهما، والتصويب من إبراز المعاني ١/٤١٣، وانظر: المستنير ١/٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) يونس ٦١ وغيرها.

(٧) فصلت ٤٩.

في الجميع»^(١).

قلت: قد فرّق الناس بين ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ وغيرهما بكثرة دَوْرهما فلذلك خُصّتا بما ذُكر.

ثم قال: «والذي قرأه الدانيُّ على أبي الفتح خَلَفَ هو ما ذكره الناظم، وكان لا يرى لَخْلَادٍ سكتاً في موضعٍ ما، وقرأ الدانيُّ على طاهر بن غلبونٍ خَلَفَ وخَلَادٍ بالسكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط، وهو المراد بقوله: وَيَبْعُضُهُمْ لَدَى اللَّامِ»^(٢).

وعَلَّتْهُ في السكوت^(٣) على ياء ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ قد تقدّمت، وهي كثرة دَوْرهما، وأمّا لام التعريف فإنّ العرب قد فعَلَتْ ذلك فيها، وأيضاً^(٤) فهي أكثر دَوْرًا.

قوله: (وَيَسْكُتُ) أي ويسكتُ خَلَفَ في هاتين اللفظتين.

قوله: (وَيَبْعُضُهُمْ) مبتدأ، و(تَلَا) خبره، و(لَدَى) ظرفٌ للخبر، و(لِلتَّعْرِيفِ) حالٌ من (اللَّامِ)، و(عَنْ حَمَزَةٍ) متعلّق بـ(تَلَا) أيضاً، أي وبعضُ النَّقْلَةِ تَلَا عن حمزة بالسكوت عند اللام حال كونها للتعريف.

(١) إبراز المعاني ١/ ٤١٣.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤١٣.

(٣) في (ت): وعَلَّة السكت.

(٤) سقط من (ص): وأيضاً.

ثم ذكر الكلمتين الأخريين فقال :

٢٢٩ - وَشَيْءٌ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسٍ ءَالِنَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا
قد تقدم أن (شَيْءٌ وَشَيْئًا) عطف على «لام التعريف»، وتقدم وجه
مغايرته بين (شَيْءٌ وَشَيْئًا).

وقوله : (لَمْ يَزِدْ) فيه وجهان :

أحدهما : أن فاعله ضمير (بَعْضُهُمْ) ، أي لم يَزِدْ بعضهم على ذلك شيئاً ، بل
اقتصَرَ على الساكن في هذا .

والثاني : أن الفاعل ضمير يعود على المذكور مما تقدم ، أي لم يَزِدِ المذكور على
ذلك .

قال أبو شامة : « فقد صار لخلف وجهان : أحدهما السكوت عند كل
ساكن - بالشرط المتقدم - وفي ﴿ شَيْءٌ ﴾ و ﴿ شَيْئًا ﴾ . والثاني يختص السكت
بلام المعرفة و ﴿ شَيْءٌ ﴾ و ﴿ شَيْئًا ﴾ ، فسكوته على لام التعريف و ﴿ شَيْءٌ ﴾
و ﴿ شَيْئًا ﴾ بلا خلاف عن خلف ؛ لأنَّ الطريقين اجتمعاً عليه ، وفي غير ذلك له
خلاف ، وصار لخلاّد وجهان : أحدهما السكوت على لام التعريف و ﴿ شَيْءٌ ﴾
و ﴿ شَيْئًا ﴾ فقط ، وهو الوجه الثاني لخلف . والآخر لا سكوت لخلاّد في موضع
أصلاً ، وهذا الموضع من مشكلات القصيد فافهمه » انتهى .^(١)

أمّا كونه مُشكِلاً فقد صدق ، ولكن قد وضح ممّا تقدّم والله الحمد .

وهنا ^(١) مسائل تمرّنك ^(٢) على ما تقدّم :

منها أنك إذا وقفت على ﴿شيء﴾ و ﴿شيئاً﴾ وقفت بتخفيف الهمزة، وله وجهان على ما يأتي .

ومنها أنك إذا وقفت على غيرهما نحو : ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و ﴿الْأَرْضُ﴾ : فإن قلنا : إنّ حمزة ينقل الحركة في الوقف نقلت ؛ لأنّ مذهبه تخفيف الهمز وقفاً ، فلا يتقدّم على غيره كما قلنا في وقفه على ﴿شيء﴾ و ﴿شيئاً﴾ ، وإن قلنا : لا ينقل وقفت له بالسكت على لام التعريف نحو : ﴿الْآخِرَةَ﴾ ^(٣) ، وبه وبعدمه فيما عدا ذلك نحو : ﴿مَنْ آمَنَ﴾ ، ووقفت لخلاّد بعدم السكت في : ﴿مَنْ آمَنَ﴾ ، وبه وبعدمه في ﴿الْآخِرَةَ﴾ .

فقد صار لخلفٍ وخلاّدٍ في النوعين - أعني ما فيه لام التعريف نحو : ﴿الْآخِرَةَ﴾ وغيره نحو : ﴿مَنْ آمَنَ﴾ - [١٤٢ / ب] ثلاثة أوجه : السكت وعدمه والنقل .

وإذا أردت تفصيل مذهبهما فقل : لخلفٍ في نحو : ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ^(٤) و ﴿مَنْ آمَنَ﴾ و ﴿مَنْ إِسْتَبْرَقَ﴾ ثلاثة الأوجه المتقدّمة ، ولخلاّد وجهان : النقل وعدمه ^(٥)

(١) في (ت) و(م) : وهنا .

(٢) تحرّفت في (ت) و(م) إلى : تمرّبك .

(٣) البقرة ٩٤ وغيرها .

(٤) سقط هذا المثال من (ص) .

(٥) وهو التحقيق .

وفي نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾^(١) و﴿الْأَرْضَ﴾ ينعكس الأمر: فيكون خلادٍ ثلاثة الأوجه، ولخلفٍ وجهان^(٢)، وهو اتفاقٌ غريب.

ومنها أنك إذا وقفت على ميم الجمع فإمّا أن يقال بجواز النقل إليها أو لا: فإن قيل بالأول كانت من باب ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ و﴿مَنْ اسْتَبْرَقَ﴾، فيجيء فيها ما تقدّم جميعه، وإن قلنا بعدم جوازه كان لخلفٍ وجهان: السكت وعدمه^(٣) وصلاً ووقفاً، وخلادٌ كغيره وصلاً ووقفاً.

ولمّا فرغ الناظم من المسائل المعترض بها في «باب النقل» عاد إلى تتمّة الباب فأخبر عن نافع بكماله أنّه ينقل حركة الهمزة إلى لام التعريف في ﴿ءَالْتَنَ﴾ الواقع في يونس مكرراً، وهو قوله تعالى: ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ كُتُم بِهِ﴾ [٥١]، ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١]، فقد وافق قالون ورشاً على النقل في هذا الحرف في موضعه وخالف أصله، وأمّا ورشٌ فعلى أصله.

فإن قلت: فأى فائدة لذكره ورشاً وكان يستغني عن ذكره بأنّه الأصل في الباب؟

فالجواب: أنّه لو ذكر قالون وحده لتوهم أنّه فعل ذلك في هذا اللفظ وحده

(١) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٢) وهما: النقل والسكت.

(٣) وهو التحقيق.

وَأَنَّ وَرْشاً خَالَفَ أَصْلَهُ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا ^(١) نَظَائِرُ فِي «بَابِ الْإِمَالَةِ» وَغَيْرِهِ. ^(٢)

وَوَجْهُ مُوَافَقَةِ قَالُونَ لَوْرَشٍ فِي هَذَا اللَّفْظِ ^(٣) حَصُولُ الثَّقَلِ بِهِمَزَتَيْنِ وَمُدَّتَيْنِ لَوْ لَمْ يَنْقُلْ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «لِثَقَلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِهِمَزَتَيْنِ، وَكَوْنِ اللَّامِ قَبْلُهَا سَاكِنًا» انْتَهَى ^(٤). وَلَا أَثَرَ لِسُكُونِ اللَّامِ فِي الثَّقَلِ ^(٥)، بَلِ الْمُؤَثَّرُ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ اجْتِمَاعِ هِمَزَتَيْنِ وَمُدَّتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ يَزِدْ) جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي فَاعِلِ (يَزِدْ).

قَوْلُهُ: (ءَالَنَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(نُقِّلَ) خَبْرُهُ، وَشَدَّدَهُ لِلتَّكْثِيرِ، أَيْ نُقِّلَ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ حَتَّى وَصَلَ إِلَيْنَا.

(١) سَقَطَ مِنْ (ت): لِهَذَا.

(٢) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ فِي بَابِ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ (الْبَيْتُ ٣١١):
وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا...

يُرِيدُ إِمَالَةَ الْأَلْفَاتِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ رَاءٍ، نَحْوُ: ﴿الْقُرَى﴾ وَ﴿اشْتَرَى﴾ فَإِنَّ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ - الْمُرْمُوزَ لِهَمَا بِالشَّيْنِ مِنْ: شَاعَ - يُمِيلَانِ ذَلِكَ عَلَى أَصْلَهُمَا، وَوَأَفَقَهُمَا أَبُو عَمْرٍو - الْمُرْمُوزَ لَهُ بِالْحَاءِ مِنْ: حُكْمًا - فَذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ رَمَزَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ خَشْيَةَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ هُمَا خَالَفَا أَصْلَهُمَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، وَغَيْرُ هَذَا فِي «الشَّاطِبِيَّةِ» كَثِيرٌ.

(٣) فِي (ص): «فِي هَذَا الْبَابِ» وَالْأَوَّلَى مَا فِي (ت) وَ(م).

(٤) إِبْرَازُ الْمَعْنَى ٤١٦/١.

(٥) تَصَحَّفَتْ فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ إِلَى: النُّقْلِ.

و(لِنَافِعِ) و(لَدَى يُؤْنَسِ) متعلقان بمقدَّر لا بـ(نُقِّلَ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(١)،
وإِمَّا بـ(نُقِّلَ) وإن كان لا يجوز تقديم العامل هنا اتِّسَاعاً في الظرف وعديله،
وإلى هذا نحا أبو عبد الله.^(٢)

و(بِالنَّقْلِ) حالٌ من مرفوعِ(نُقِّلَ)، أي نُقِّلَ كثيراً ملتبساً بنقل حركة
همزته إلى لامه، فالألف واللام في (النَّقْلِ) للعهد.^(٣)

* * *

(١) من ذلك قول السمين ص ٢٥٦ عند شرح البيت ٦٨، وهو قول الشاطبي:
وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا
« ويجوز أن يتعلّق (فِي يُسْرِهَا) بـ(رُمْتُ)، أو بـ(اخْتِصَارَهُ) إلا أن في هذا تقديم معمولٍ
المصدر عليه، وهو جائزٌ عند الكوفيّين مطلقاً، وعند بعضهم في الظرف وعديله خاصّةً
اتِّسَاعاً اهـ.

قال الرضيُّ عند شرحه قول ابن الحاجب عن المصدر: ولا يَتَقَدَّمُ معموله عليه:
«وأنا لا أرى منعاً من تَقَدُّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه.. وتقديرُ الفعل في مثله
تَكَلُّفٌ..» اهـ. شرح الرضيُّ على الكافية ٤٠٦/٣.

(٢) وعبارته: «(لِنَافِعِ) و(لَدَى يُؤْنَسِ) متعلقان بـ(نُقِّلَ)» اهـ. اللآلئ الفريدة ٨٩/ب.

(٣) للتوسّع في «ال» العهديّة وأقسامها انظر مغني اللبيب ص ٧٢، ٧٣.

٢٣٠- وَقُلْ عَادًا الْأُولَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلًا

أمر أن يقال، أي يُقرأ، لِمَنْ رَمَزَ له بالكاف والطاء المعجمة من (كَاسِيهِ ظَلَّلًا) وهم ابن عامر وابن كثير والكوفيون: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾^(١) بسكون لام ﴿الْأُولَى﴾ وتنوين ﴿عَادًا﴾ وكسر تنوينه، وبها لَفْظُ النَاضِمِ، فَذِكْرُ قِيوده كالتأكيد، وأما قراءة غيرهم فسيأتي بيانها، وإنما ذكر هذا الحرف هنا - وحقه أن يذكره في الفرش - لِمَا فِيهِ مِنَ النُّقْلِ الْآتِي ذِكْرُهُ.

والوجه في هذه القراءة أنه أتى بها على [١٤٣/أ] الأصل؛ فإنَّ الأصل في التنوين إذا لقي ساكنًا أن يُكسَرَ على أصل التقاء الساكنين، هذه هي اللغة الغالبة، وقد يُحذف حملاً على حرف المد، ومنه قراءة بعضهم: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٢)، وقول الآخر: ^(٣)

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فجاءت هذه القراءة على اللغات الغالبة، وسكنت لام ﴿الْأُولَى﴾ على أصلها من غير نقل حركة همزة إليها، وهذه القراءة واضحة جداً، عليها خمسة جِلَّةٌ، لم يعترض عليها مُعْتَرِضٌ بخلاف غيرها كما سيأتي، ولذلك أثنى الناظم عليها بقوله: (كَاسِيهِ ظَلَّلَ) أي كاسي التنوين بالكسر ظَلَّلَ، أي ستر وجه قارئه

(١) النجم ٥٠.

(٢) الإخلاص ١، ٢.

(٣) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

وَحَمَاهُ بظَلَّةً، ويجوزُ أن يكون التقديرُ: كاسِي هذا الحرفِ بالتنوين ظَلَّةً، أي ستره بحُجَجِهِ لصَحَّتِهِ وعدمِ اعتراضِ الناسِ عليه، وإن كان غيرَ مؤثِّرٍ.

قوله: (عَادَاً الْأَوَّلَى) يجوزُ أن يكون مبتدأً، و(بِإِسْكَانٍ لَامِهِ) خبرُهُ، والهاءُ في (لَامِهِ) لمجموع اللفظَيْن؛ لأنَّ الإسْكَانَ في اللامِ إِنَّمَا هو في ﴿الْأَوَّلَى﴾، ويجوزُ أن يكون (عَادَاً الْأَوَّلَى) مفعولاً به على تضمين (قُلْ) معنى: اقرأ، أي اقرأ: ﴿عَادَاً الْأَوَّلَى﴾ بِإِسْكَانٍ لَامِهِ، وعلى الأوَّل تكونُ الجملةُ في موضع النصب على الحكاية.

قوله: (وَتَنوِينُهُ) مبتدأً، و(بِالْكَسْرِ) خبرُهُ، والضميرُ في (تَنوِينُهُ) أيضاً لمجموع اللفظَيْن؛ لأنَّ التَّنوِينَ إِنَّمَا هو في (عَادَاً) فقط، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ الجملةُ من قوله: (كَاسِيهِ ظَلَّلَا)، أي: كاسِي هذا اللفظِ بالتنوين، أو: كاسِي التَّنوِينَ بِالْكَسْرِ ظَلَّلَهُ، أي ستره.

ثُمَّ بَيَّنَّ قِرَاءَةَ الْغَيْرِ فَقَالَ:

٢٣١ - وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَّوْهُمْ وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فَضْلاً

أي باقي القراء - وهما: نافعٌ وأبو عمرو - قرأ: ﴿عَادَاً الْأَوَّلَى﴾ بِإِدْغَامِ التَّنوِينَ فِي اللَّامِ، ووجهُ ذلك أنَّ التَّنوِينَ سَاكِنٌ وَبَعْدَهُ لَامٌ مُتَحَرِّكَةٌ، وسيأتي في «باب أحكام النون الساكنة والتنوين» أَنَّهُ يُدْغَمُ فِي اللَّامِ^(١)، وذلك مبنيٌّ على قاعدةٍ وهي أَنَّ الحَرَكََةَ الْمُنْقُولَةَ مِنَ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا هَلْ يَعتَدُّ بِهَا

(١) انظر شرح البيت ٢٨٦، ص ١٢٤٢.

نظراً إلى اللفظ أم لا يعتدُّ بها نظراً إلى الأصل ؟ مذهبان مشهوران للعرب ، وعلى ذلك تترتبُ مسألة : «الْحَمَرُ»^(١) ، إذا نُقلتُ حركةُ الهمزة إلى لام التعريف : فَمَنْ يَعْتَدُّ بالحركة يقول : لَحْمَرٌ ، بغير همزة وصل استغناءً بهذه الحركة واعتداداً بها ، وعلى هذه اللغة قراءةُ أبي عمرو ونافع ؛ لأنَّهما اعتدَّا بالحركة المنقولة إلى اللام فادغما فيها التنوين ، ولو لم يعتدَّا بها لَمَّا ادغما فيها ؛ إذ لا يُدغمُ في ساكن كما لم يأتِ مَنْ قال : «لَحْمَر» بهمزة وصل اعتداداً منه بالحركة ، وحكى أبو عمرو ابنُ العلاء : رأيتُ زياداً لَعَجَمَ ، يريدُ : زياداً الْأَعْجَمَ ، اعتداداً بالحركة [١٤٣ / ب] وهذا نصٌّ في هذه القراءة ، وَمَنْ لم يعتدَّ بها يقول : «الْحَمَر» بهمزة الوصل لأنَّ اللامَ ساكنةٌ تقديراً ، وهذه الحركةُ كالمفقودة ، واللامُ لو كانت ساكنةً لفظاً لوجبَ الإتيانُ بالهمزة ، وكذلك ما هو في حكمها .

ولا بُدَّ من ذكرِ قاعدةٍ أخرى تترتبُ عليها مذاهبُ القراء ، وهي أنَّ «الأولى» اختلفَ الناسُ فيها على أربعة مذاهب :

الأوَّل : أنَّ وزنها «فُعَلَى» ، وأصلُّها : «وُولَى» بواوَيْن ، فأبدلتِ الأولى همزةً ؛ لاجتماع واوَيْن ، والإبدالُ هنا لازمٌ لاجتماع واوَيْن ليست ثانيتهما عارضةً ، وتحرزاً بذلك من قوله تعالى : ﴿وُورِي عَنْهُمَا﴾^(٢) ؛ فإنَّ الأصل :

(١) تقدَّم التعليق عليها ص ٣٧٠ .

(٢) الأعراف ٢٠ .

«وَأَرَى»، فَأُبْدِلُ مِنَ الْأَلْفِ وَاوٌ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَهَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ^(١)، وَلَمْ تَبْنِ الْعَرَبُ مِنَ الْمَادَّةِ فِعْلاً لثِقَلِهَا، وَعَلَى هَذَا فَمَذَكَّرُهَا وَهُوَ «أَوَّلٌ» وَزَنُهُ «أَفْعَلٌ»، فَأُدْغِمَتِ الْوَاوُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ لِسُكُونِهَا.

الثاني: أَنَّ أَصْلَهَا: «وَعَلَى» فَأَوَّهَا وَاوٌ وَعَيْنُهَا هَمْزَةٌ وَلَا مِثْلَهَا لَامٌ، مِنْ: وَأَلْ، إِذَا لَجَأَ^(٢) أَوْ بَادَرَ إِلَى كَذَا، فَقُلِبَتِ الْكَلِمَةُ^(٣) بِأَنْ قُدِّمَتْ عَيْنُهَا وَأُخِّرَتْ فَأَوَّهَا، وَوَزَنُهَا عَلَى هَذَا «عُفْلَى»^(٤)، وَمَذَكَّرُهَا عَلَى هَذَا وَزَنُهُ «أَفْعَلٌ»، وَلَا قَلْبَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ: أَوَّالٌ، فَأُرِيدَ تَخْفِيفُهُ، وَقِيَاسُهُ أَنْ تُلْقَى حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى الْوَاوِ فَيَقَالُ: أَوَّلٌ، لَكِنَّهُمْ شَبَّهُوا الْأَصْلِيَّ بِالزَّائِدِ فَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ وَاوً وَأُدْغَمُوا فِيهَا الْوَاوَ، وَلَوْ قَلَّبُوهُ لَقَالُوا: أَوَّلٌ، بِهِمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ ثُمَّ أَلْفٌ مُحَضَّةٌ؛

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الشَّافِيَّةِ: «فَالْهَمْزَةُ تُبَدَّلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ، فَمِنْ اللَّيْنِ إِعْلَالٌ لَازِمٌ فِي نَحْوِ: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَّاصِلٍ، وَجَائِزٌ فِي: أَجْوِهِ وَأُورِي...» اهـ. قَالَ الرُّضِّيُّ: «قَوْلُهُ: وَأَوَّاصِلٌ، ضَابِطُهُ كُلُّ وَاوَيْنِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ لَيْسَتْ ثَانِيَّتُهُمَا زَائِدَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ آخَرَ... فَإِنَّهُ تُقَلَّبُ أَوَّلَاهُمَا هَمْزَةً. قَوْلُهُ: أَجْوِهِ وَأُورِي، ضَابِطُهُ كُلُّ وَاوٍ مَضْمُومَةٍ ضَمَّةً لَازِمَةً: فِي الْأَوَّلِ كَانَتْ أَوْ فِي الْوَسْطِ، وَالتِّي فِي الْأَوَّلِ كَانَتْ سَوَاءً كَانَتْ بَعْدَهَا وَאוْ زَائِدَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ ك: أُورِي، أَوْ لَا ك: أَجْوِهِ» اهـ.

انظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي (ص) وَ(م) إِلَى: نَجَا.

(٣) سَقَطَ مِنْ (ص): الْكَلِمَةُ.

(٤) فِي النُّسَخِ الثَّلَاثِ: «فَعْلَى» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

لأنَّهم إذا قلبوه قدَّموا الهمزة ساكنةً بعد أخرى مفتوحةٍ فكانَ يَجِبُ قلبُها ألفاً.

الثالث : أنَّها من : وَاَلْ أَيْضاً ، وَأَصْلُهَا : وَعُلَى كَمَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ هَمَزُوا
الواوَ كَمَا هَمَزُوا : وَقُتَّتْ وَوُجُوهُ ، فَاجْتَمَعَ هَمَزَتَانِ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ ، فَوَجِبَ
قلبُها واواً ، وَلَا قَلْبَ فِي الْكَلِمَةِ عَلَى هَذَا تَذْكِيراً وَلَا تَأْنِيثاً .

وهذا القولُ عندي غلط ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرُونَ ^(١) مِنَ الْأَثْقَلِ إِلَى الْأَخْفِ لَا الْعَكْسَ ،
فَكَيْفَ يَقْلِبُونَ هَذِهِ الْوَائِ هَمْزَةً لِيَجْتَمَعَ هَمَزَتَانِ ، ثُمَّ يَبْدِلُونَ ثَانِيَتَهُمَا وَائِاً ؟ فَادْعَاءُ
القلبِ أسهل .

الرابع : أنَّها من : أَلْ يَأُولُ ، أَيْ لَجَأٌ ^(٢) ، فَوَزْنُهَا عَلَى هَذَا « فُعْلَى » ، وَلَا
قَلْبَ وَلَا إِبْدَالَ ، وَمَذَكَّرُهَا أَصْلُهُ : « أَأُولُ » بِهَمَزَتَيْنِ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ ، فَقَلِبَ بِأَنْ
قُدِّمَتْ عَيْنُهُ فَصَارَ : أَوَّالٌ ، فَأُرِيدَ تَخْفِيفُهُ ففُعِلَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا عَكْسُ الْوَجْهِ
الثَّانِي ؛ فَإِنَّ الْمَذَكَّرَ فِيهِ غَيْرُ مَقْلُوبٍ وَالْمَوْثَّ مَقْلُوبٌ ، وَهَذَا بِالْعَكْسِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَّوْهُمْ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَدْغَمَ التَّنْوِينَ فِي لَامِ
﴿الْأُولَى﴾ لَهُ النِّقْلُ حَالَةَ الْوَصْلِ وَحَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ بِ﴿الْأُولَى﴾ ، ثُمَّ فِي كَيْفِيَّةِ
ذَلِكَ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَأْتِيَ بِهِمْزَةً وَصَلٍ . وَالثَّانِي : أَلَّا تَأْتِيَ بِهَا ، كَمَا سَتَعْرِفُهُ ،
فَالْضَّمِيرُ [١٤٤ / أ] فِي (وَصَلُّهُمْ وَبَدَّوْهُمْ) لـ (بَاقِيهِمْ) ، وَهُمَا اثْنَانِ : نَافِعٌ
وَأَبُو عَمْرٍو .

(١) فِي (ص) : « لَا يَقْرُونَ » وَهُوَ خَطَأً .

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي (ص) إِلَى : نَجَا .

فإن قيل : كيف أعاد ضمير الجمع على اثنين ؟

فالجواب : أنه أراد بالباقيين نافعاً وأباً عمرو ورواتهم ، أو يكونُ ممن يرى أقلَّ الجمع اثنين .

ثم أخبر أن الابتداء بالأصل فضِّل على الابتداء بالنقل لأبي عمرو وقالون ، وقد أشار إليهما في البيت الآتي بقوله : « لِقَالُونَ وَابْصُرِي » فيبتدئان : ﴿ الْأُولَى ﴾ بسكون اللام من غير نقل كقراءة ابن كثير والكوفيَّين وابنِ عامر ، فصار لهما وجهان في الابتداء : النقل ، وعدمه وهو الأحسن ، وأمَّا في الوصل فلا يمكنُ إلَّا النقلُ لأجل الإدغام .

ووجه النقل حالة الابتداء الاعتدَادُ بالعارض ، فأتيا بحالة الابتداء كحالة الوصل كأنه صار أمراً لازماً ، فحُمِلَتْ حالة الابتداء على حالة الوصل .

ووجه الابتداء بالأصل زوال سبب النقل ؛ وذلك أنَّهما إنمَّا نقلًا في الوصل ليتوصَّلاً إلى التخفيف بالإدغام ، فلمَّا وقفَّا على ﴿ عَادَا ﴾ وابتدآ بـ ﴿ الْأُولَى ﴾ زال الإدغامُ فزال النقلُ ^(١) الذي ارتكِبَ ^(٢) لأجله ، ومن ههنا اعترض معترضون على هذه القراءة بأن قالوا : الأصلُ ألا يُعتدَّ بالعارض ، فالإدغامُ فيه أصله ^(٣) ضعيف ، ثم سلَّمنا الاعتدَادَ به ، إلَّا أنَّ في ابتدائهما بالوجه المختار - وهو عدمُ

(١) تصحَّفتُ في (ص) إلى : الثقل .

(٢) في (م) : « أزيلت » بدل : « ارتكِب » وهو متَّجه ، أي : أزيلت الهمزة لأجله .

(٣) في (م) و(ت) إلى : في أصله .

النقل - ما يُرشد إلى عدم الاعتداد بالنقل، فتناقت الحالتان؛ لأنَّهما من حيث أدغما اعتدَّا بالعارض، ومن حيث ابتدآ بعدم النقل لم يعتدَّا به.

وهذان الاعتراضان فاسدان: أمَّا الأوَّلُ فلا نُسلمُ أنَّ العارض لا يُعتدُّ به، بل يجوزُ الاعتدادُ به وإن كان الأصلُ غيره، ويدلُّ عليه قولُ العرب: لَحْمَرٌ، من غير همزة وصل.

وأمَّا الثاني فجوابه سهَّل: وهو أنَّ التناقضَ إنَّما كان يتأتَّى لو كانت^(١) الجهةُ متَّحدةً، والجهةُ هنا مختلفة، وبيانه ما تقدَّم من أنَّه إنَّما نقلًا^(٢) لأجل الإدغام، فاخصَّ ذلك بحالة الوصل، وأمَّا في الوقف على الكلمة الأولى والابتداء بالثانية فقد زال الإدغام، وفُهم من هذا أنَّ ورشاً له النقلُ في حالتي الوصل والابتداء؛ لأنَّه جارٍ^(٣) على أصله من النقل، وأمَّا أبو عمرو وقالون فليس من أصلهما النقل، فالابتداءُ لهما بعدمه مراعاةً للحال الأغلب، وأبو عمرو أولى باعتبار ذلك من قالون؛ لأنَّ قالون قد نقل في مسألة ﴿عَالَيْنَ﴾ في موضعين من يونس [٥١، ٩١] كما تقدَّم، وسيأتي له موضعٌ آخر، وهو قوله تعالى: ﴿رِدْءًا﴾^(٤)، فقد صار لقالون نقل في الجملة.

(١) في (ص) و(م): كان.

(٢) في (ص): «إنما تقدم» وهو سهو.

(٣) في (ص): جاء.

(٤) القصص ٣٤.

قوله: (بَاقِيهِمْ) فاعلٌ (أَدْغَمَ)، وضمته مقدرة، ولو قال: بَاقُوهُمْ، على معنى الذين بقوا منهم بالتأويل المتقدم في عود ضمير الجمع، لجاز.

قوله: (وَبِالنَّقْلِ) خبرٌ مقدّم، و(وَصَلُّهُمْ) مبتدأ مؤخر [١٤٤/ب] و(بَدَوْهُمْ) عطفٌ عليه، أخبر عن وصلهم وبدئهم أنهما بالنقل، أي بنقل حركة الهمزة إلى اللام.

قوله: (وَالْبَدْءُ) مبتدأ، و(بِالْأَصْلِ) متعلّق به. والبدء: مصدرٌ بدأً يبدأ بدءاً، بمعنى ابتدأ يبتدئ ابتداءً^(١)، و(فُضِّلَ) خبره.

وأعرب أبو عبد الله (بِالْأَصْلِ) حالاً من محذوف، فقال: «وفي الكلام حذف، والتقدير: والبدء به، و(بِالْأَصْلِ) حالٌ من الهاء» انتهى.^(٢)

وهذا ما لا حاجة إليه؛ لأن المعنى: والبدء بأصل ﴿الْأُولَى﴾ وهو عدم النقل.

والالف في (فُضِّلًا) للإطلاق.

٢٣٢ - لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتَهْمَزُ وَآوَهُ لِقَالُونَ حَالِ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

(لِقَالُونَ) متعلّق بـ «فُضِّلَ»^(٣)، أي فضّل لهما البدء بالأصل، ولا يتعلّق

(١) قال ابن منظور: «والبدء: فعل الشيء أولٌ. بدأ به وبدأه يبدؤه بدءاً وأبدأه وأبتدأه» اهـ. اللسان ٢٦/١ (بدأ).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٢/أ.

(٣) البيت السابق.

بالبَدْءِ لثَلَا يُفَصِّلُ بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ.

و(البَصْرِي) عطفٌ على (قَالُونَ) فجرُّه مقدَّرٌ ؛ لأنَّه لَمَّا خُفِّفَ ياءُ صار منقوصاً، وقد تقدَّمتِ العِلَّةُ المقتضيةُ لتفضيلِ البداءةِ بالأصل .

ثمَّ أَخْبَرَ عن قالون أَنَّهُ يَهْمَزُ واوَ ﴿الْأَوَّلَى﴾ إِذَا نَقَلَ، سواءَ كَانَ ذلك في حالِ الوصلِ أم حالِ الابتداءِ، وسببُ ذلك أَحَدُ وجهَيْنِ :

إمَّا أَنَّهُ جَعَلَ الضِّمَّةَ التي قبل الواو كأنَّها على الواو ؛ لأنَّ حركةَ الحرف بين يديهِ، فكأنَّ الواوَ مضمومةٌ، والواوُ المضمومة قد تقدَّم أَنَّها تُبدَلُ همزةً، وروى قوله :^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ١١٦ بلفظ :

لَحَبَّ الْوَأَفِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعَدَةُ لَوْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ

وعلى هذا الضبط فلا شاهد فيه، وصدره في الحجة لأبي علي ٢٣٩/١، والخصائص ٢/١٧٥، والمحتسب ٤٧/١، والموضح ٩٦٣/٢، وإبراز المعاني ٤١٨/١ بلفظ : لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانِ، في الجميع، ف: «حَبَّ» فعل ماض لإنشاء المدح، ويصحُّ في حائه الفتحُ والضمُّ إِذَا لم يكن مع «ذا» كها هنا، أمَّا معها فتُفتح الحاءُ وجوباً، و«المُؤَقِدَانِ» فاعل، والبيت في شرح الشافية للاستراباذي ٢٠٦/٣ بلفظ : لَحَبَّ الْمُؤَقِدَيْنِ، على أَنَّ أصلها : لَأَحَبُّ وهو باللفظ الذي ذكره المصنِّفُ في المنصف ٢/٢٠٣، والإقناع ٤٤٥/١، وشرح الهداية ٤٥٦/٢، والنشر ٣٣٨/٢، ومعجم الشواهد ٢٢٥/١، واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ المصون ١٠١/١، ويوجَّه على أَنَّ «أَحَبُّ» أفعال تفضيل مضاف إلى جمع المذكر : الْمُؤَقِدَيْنِ . والشاهد فيه همز الواو من «المُؤَقِدَيْنِ» و«مُوسَى» لأنَّه قدَّرَ ضِمَّةَ الميم كأنَّها على الواو .

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ
ومنه قراءة: ﴿بِالسُّوقِ﴾^(١) و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾^(٢) كما سيأتي^(٣)، ويفهم منه أنه
متى لم ينقل لم يتصورَ همزُ الواو؛ لثلاثاً تجتمع همزتان ثانيتهما^(٤) ساكنة فتبدل
الثانية واواً فيعود لما فرَّ منه. وليس في هذا الوجه ما يميزُ أصلَ ﴿الأوَّلَى﴾ ما
هو، فيحتملُ المذهبَ المتقدمَ.^(٥)

وإما أن تكون عنده من: وآل، فالأصل: الوءلى، فأبدلت الواو همزة، فوقعت
همزة ساكنة بعد مضمومة، فوجب قلبُ الثانية واواً، وهذا يميزُ أصلها أنها من:
وآل، فلما سقطت الهمزة الأولى بإلقاء حركتها على الساكن عادت الهمزة
الثانية إلى أصلها، والتوجيهُ الأوَّلُ لأبي علي^(٦)، والثاني لمكي بن أبي طالب.^(٧)
قوله: (وتَهْمَزُ) مبنيٌ للمفعول، و(واؤه) قائمٌ مقامَ الفاعل، وهاءُ (واؤه)

(١) ص ٣٣.

(٢) الفتح ٢٩. وهي رواية فُنبِل عن ابن كثير. انظر: التيسير ص ١٦٨.

(٣) عند قول الناظم في فرش سورة النمل (البيت ٩٣٧):

مَعَ السُّوقِ سَاقِيَهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكََا

(٤) تحرَّفتُ في النسخِ الثلاث إلى: ما بينهما.

(٥) وذلك ص ٩١٢ عند قول المصنِّف في شرح البيت ٢٣٠: إِنَّ «الأوَّلَى» اختلفَ الناسُ

فيها على أربعة مذاهب... إلخ.

(٦) انظره في الحُجَّة له ٦/ ٢٤٠.

(٧) ذكره في الكشف ١/ ٩٢.

للفظ الحال، أي ذا بَدْءٍ ووَصْلٍ، أو بادئاً وواصلًا.

ثم أَخَذَ بَيِّنُ كَيْفِيَّةِ الْإِبْتِدَاءِ فَقَالَ :

٢٣٣ - وَتَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

هذا خبرٌ في معنى الأمر، أي ابدأ بهمز الوصل في جميع النقل، سواء في ذلك ﴿الْأُولَى﴾^(١) و﴿الْآخِرَةَ﴾^(٢) و﴿الَّنَ﴾^(٣)، هذا إن لم تَعْتَدْ بالحركة العارضة، فكأنَّ اللامَ ساكنة، ثمَّ قال: (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ) أي بعارض النقل (فَلَا) تَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ، وهذه [١٤٥/أ] المسألة تُعَرَّفُ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ بِمَسْأَلَةٍ: لَحْمَرٌ^(٤) وللعرب فيه وجهان: الإتيانُ بالهمزة لعدم الاعتداد بالعارض وهذه هي اللغة المشهورة. وعدمُ الإتيان بها اعتداداً بالحركة المنقولة، فاستُغْنِيَ عن همزة الوصل.

وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَرَاتِبِ الْقُرَاءِ فِي ذَلِكَ فَنَقُولُ: الْكَلَامُ إِمَّا فِي ﴿الْأُولَى﴾ وَإِمَّا فِي غَيْرِهِ:

فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي ﴿الْأُولَى﴾ فَالْقُرَاءُ فِيهَا عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ:

الْأُولَى: لَابَنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَوْفِيُّينَ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾

(١) طه ٢١ وغيرها.

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٣) البقرة ٧١ وغيرها.

(٤) تقدّم التعليق عليها ص ٣٧٠.

بكسر التنوين وسكون اللام في الوصل ، فإذا ابتدأوا أتوا بهمزة الوصل واللام ساكنة على حالها وصلًا ؛ إذ ليس من أصلهم النقل .

وأما ﴿قُرْآن﴾^(١) و﴿الْقُرْآن﴾^(٢) في قراءة ابن كثير فليس بنقل ؛ لما سيأتي بيانه^(٣) - إن شاء الله تعالى - في سورة البقرة .^(٤)

وقال أبو عبد الله : « وينبغي أن يُبتدأ لهم : ﴿الْأَوَّلَى﴾ بألف الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمز أيضاً » .^(٥)

قلت : ظاهر قوله : « ينبغي » أنه يجوز غيره ، وليس كذلك .

الثانية : لقالون في الوصل ، فيقرأ : ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ بإدغام التنوين في اللام - وهي مضمومة - وهمز الواو ، وفي الوقف له ثلاثة أوجه :

الأول : ﴿الْأَوَّلَى﴾ كابتداء ابن كثير ومن معه ، ولا سبيل إلى همز الواو لعدم النقل .

الثاني : ﴿الْأَوَّلَى﴾ بهمز الوصل ، ونقل حركة الهمزة إلى اللام ، وهمز

(١) يونس ٦١ وغيرها .

(٢) البقرة ١٨٥ وغيرها .

(٣) « بيانه » من (ص) فقط .

(٤) عند قول الناظم رحمه الله (البيت ٥٠٢) : وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا .

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٠/ب .

الواو، وهذا مأخوذ من قوله: (وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ).

الثالث: (لَوَلَّى) بعدم همزة الوصل، ونقل حركة الهمزة إلى اللام اعتداداً بالعارض، وهمز الواو، وهذا مأخوذ من قوله: (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ فَلَا).

الثالثة: لورش في الوصل، فيقرأ: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ بإدغام التنوين في اللام منقولاً إليها الحركة، وواو صريحة، قراءته كقراءة قالون إلا أنه لا يهمز الواو. وفي الابتداء له وجهان: الإتيان بهمزة الوصل وعدم الإتيان بها - لعدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به - مع النقل في الحالين، فله في الوصل وجه واحد، وفي الابتداء وجهان.

الرابعة: لأبي عمرو في الوصل، وهو كورش. وفي الوقف له ثلاثة أوجه:

الاثنان اللذان لورش، والثالث كابتداء ابن كثير ومن معه.

وإن كان الكلام في غيرها، فحيث وجد نقل إلى لام التعريف لبعض القراء - وهو ورش مطلقاً، وحمزة عند الوقف بخلاف تقدم - ففيه وجهان: الإتيان بالهمزة لعدم الاعتداد بالعارض، وعدم الإتيان للاعتداد بالعارض، فيقول: الْآخِرَةَ وَلَا خِرَةَ فِي: ﴿الْآخِرَةَ﴾، وهذا كما تقول: الْحَمْرُ وَلَحْمَرُ فِي: الْأَحْمَرِ.

ولمَّا ذَكَرَ أَبُو شَامَةَ الْأَوْجُهَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِلْقُرَاءِ بِقَرِيبٍ مِمَّا تَقَدَّمَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «هَكَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، وَتَبِعَهُمُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ فِي نَظْمِهِ هَذَا، وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّ النُّحَاةَ ذَكَرُوا وَجْهَيْنِ فِي أَنَّ حَرَكَةَ النُّقْلِ يُعْتَدُّ بِهَا أَوْ

لا، وأَجْرُوا على كل وجه [١٤٥/ب] ما يقتضي من الأحكام، لم يخصوا بذلك دخول همزة الوصل وعدم دخولها، بل قالوا: إن اعتدنا بالعارض فلا حاجة إلى تحريك النون في: مِنْ الآنَ، بل تبقى على سكونها؛ إذ لم يلتق ساكنان، وإن لم نعتد بالعارض أبقينا فتحة النون على حالها قبل النقل، فإذا اتضح لك هذا وجب النظر في مواضع النقل في القرآن: فما رأينا فيه أمانة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل في الابتداء به، وما رأينا فيه عدم الاعتداد بالعارض أبقينا همزة الوصل فيه، وما لا أمانة فيه على واحدٍ منهما ففيه الوجهان، هذا تحقيق البحث في ذلك إن شاء الله تعالى، فنقول: في مسألة ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ ظهرت أمانة الاعتداد بالعارض في قراءة أبي عمرو ونافع معاً؛ وذلك أنهما أدغما التنوين في اللام في الوصل، فهذه أمانة الاعتداد بحركة اللام، فإذا ابتداء القارئ لهما بالنقل لم يحتج إلى همزة الوصل؛ لأننا قد علمنا أن الحركة معتد بها عندهما وصلاً فانبنى ^(١) الابتداء عليه، وقد نص أبو محمد مكي في كتاب (الكشف) ^(٢) على أن ورشاً لا يمدُّ (لُولَى) وإن كان مذهبه مدَّ حرف المدِّ بعد الهمز المغير؛ لأنَّ هذا وإن كان همزاً مغيراً إلا أنه قد اعتدَّ بحركة اللام، فكان لا همز في الكلمة فلا مدَّ. ^(٣)

(١) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى: «وخلافا يبنني». والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤٢٠.

(٢) الكشف ١/ ٥٢.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٤٢٠.

قال أبو شامة: «فكذا^(١) ينبغي في القياس أن لا تعود همزة الوصل في الابتداء، ونقول في جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾: هو على قسَمين:

أحدهما: ما ظهرت فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ﴾^(٢) ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾^(٣) ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ﴾^(٤)، ﴿أَزِفَتِ الْأَزِفَةُ﴾^(٥) ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم تُردّ حروف المد التي حُذفت لأجل سكون اللام، ولم تُسكن^(٦) تاء التأنيث التي كُسِرَتْ لسكون لام ﴿الْأَزِفَةُ﴾، فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتداء القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأنّ اللام وإن تحركت فكأنّها [بَعْدُ]^(٧) ساكنة.

(١) في (ص): فلذا.

(٢) الكهف ٧.

(٣) الرعد ٢٦.

(٤) الإسراء ١١.

(٥) النجم ٥٧.

(٦) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى: تُكسر. والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤٢١.

(٧) زيادة من إبراز المعاني ١/ ٤٢١.

القِسْمُ الثاني : ما لم تَظهر فيه أَمارةٌ، نحو: ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾^(١)،
فإذا ابتدأ القارئُ لورش هنا اتَّجَهَ له الوجهان المذكوران « انتهى. »^(٢)

قلتُ : وهذا الذي ذكره الشيخ أبو شامة غيرُ لازم ؛ لأنَّ الإتيانَ بهمزة الوصل وعدمَ الإتيان بها حكمٌ مستقلٌّ من أحكام الاعتداد بالعارض وعدمِ الاعتداد به ، فلا حاجةَ إلى أن نقولَ بجعله مَبْنِيًّا على غيره من الأحكام ، ونظيرُ قراءة نافعٍ وأبي عمرو وهذا الحرفَ قراءةٌ بعضهم : ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾^(٣) بالإدغام ، وذلك أنَّه نقلَ حركةَ همزة ﴿الْأَثِمِينَ﴾ إلى لامه ، وقبلها نونٌ ﴿مِنْ﴾ كانت مفتوحةً لالتقاء الساكنين ، فلَمَّا تحرَّكتِ اللامُ اعتدَّ بذلك وأبقى ﴿مِنْ﴾ على [١٤٦/أ] سكونها ، وأدغمها في اللام على^(٤) وزان هذا الحرف ، وقد قرئ شاذًّا : ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ محذوفَ التنوين لالتقاء الساكنين^(٥) ، كقوله :^(٦)

(١) الزلزلة ٣ .

(٢) إبراز المعاني ١ / ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٣) المائدة ١٠٦ . وهي قراءة شاذَّةٌ قرأ بها الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصٍ كما في البحر المحيط ٤ / ٤ ، وذكرها الزمخشريُّ في الكشَّاف ١ / ٦٥١ غير منسوبة .

(٤) « على » من (ت) فقط .

(٥) نسبها أبو حيَّان في البحر ٨ / ١٦٩ للمازنيِّ والمبرد ، وذكرها غير منسوبة الرازيُّ في التفسير الكبير ٢٩ / ٢٣ ، ونَصَّ عليها السمينُ منسوبةً إلى أبيِّ في حرفه في الدرِّ المصون ١٠ / ١١٣ .

(٦) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢ ، ص ٣٣٨ .

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

ويجوز أن يكون استعمله في هذه القراءة ممنوع الصرف مراداً به القبيلة، كما صرفه في قوله تعالى: ﴿وَالْيَ عَادِ﴾^(١) مراداً به الحيّ.

وقال أبو عبد الله: «ويراد به القبيلة فيجوز صرفه وعدم صرفه، على حدّ قوله:»^(٢)

لَمْ تَلَفْعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقْ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

ثم قال: «فمن نونه جعله كـ (دَعْدٌ) المذكور أولاً، ومن لم ينونه جعله كـ (دَعْدٌ) المذكور آخرًا، أو كالمذكور أولاً إلا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين» انتهى.^(٣)

قلت: ليس تنظيره بدَعْد بواضح؛ لأنَّ صرف «دَعْد» ومنعها ليس لما ذكر^(٤)، بل لخفة اللفظ بسكون وسطه.

وكأنَّ أبا شامة لم يطالع على هذه القراءة فقال: «وكان يمكن في ﴿عَادًا أَلْ وَلِي﴾

(١) الأعراف ٦٥، هود ٥٠.

(٢) البيت من المنسرح، وهو في ديوان جرير ص ٦٧، والكتاب ٣/ ٢٤١، والمنصف ٢/ ٧٧، والخصائص ٣/ ٦١، واللسان ٣/ ١٦٦ (دعد)، وشرح شذور الذهب ص ٥٩٦، ومعجم الشواهد ١/ ١٢٤ بلفظ: وَلَمْ تُغْدَ، وهو في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٢، وابن يعيش ١/ ٧٠، والدرر المصون ١/ ٣٩٥ بلفظ: وَلَمْ تُسَقْ، كما هنا.

والشاهد فيه جواز صرف «دَعْد» ومنعها من الصرف.

(٣) اللالكى الفريدة لوحة ٩١/ أ.

(٤) إذ لم يلتق ساكنان في قول جرير: «دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ» فيحذف التنوين من «دَعْدٌ» لذلك.

ثلاث قراءاتٍ صحيحاتٍ الوجوه غير ما تقدّم، وهي : حذف التنوين من ﴿عَادَا﴾
سواء نُقلتِ الحركةُ في ﴿الْأُولَى﴾ أم لم تُنقل، ووجهُ حذفه التقاء الساكنين
على لغة من قال: ^(١)

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

ويكونُ حذفه مع النقل على لغة من لا يعتدُّ بالعارض من نقل الحركة .
والقراءةُ الثالثة على مذهب من نقل الحركة أن يكسر التنوين ولا يُدغم؛ لأنَّ
إدغام المتحرّك ليس بواجب، ولا يُمكنُ القراءةُ بسكون التنوين مع الاعتداد
بالحركة إلا بالإدغام، وهي قراءة نافع وأبي عمرو. ^(٢)

قلتُ: هذا الحرفُ أشكلُ أي القرآن قراءةً وتخريجاً وإعراباً.

قوله: (وَتَبَدَا) مضارعٌ مرفوع، وإنّما سكّنه ضرورةً كقوله: ^(٣)
فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ
بتسكين باء «أَشْرَبُ». وقيل: سكّن باء «أَشْرَبُ» إجراءً للمنفصل مُجرى

(١) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٢٢.

(٣) البيت من السريع، وهو من مشهور الشواهد النحوية، لامرئ القيس في ديوانه ص
١٤٩ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب) ١١/ ٧٣٢ (وغل) بلفظ: فَالْيَوْمَ أُسْقَى، وعليه
فلا شاهد فيه، وهو في الكتاب ٤/ ٢٠٤، ومعاني الأخفش ١/ ٢٦٧، وإعراب النحاس
٢/ ٨٧، والحجة لأبي علي ١/ ١١٧، ومعاني الحروف للرّماني ص ٥٨، والمحتسب ١/
١١٠، والنكت ص ١٤٥، والخزانة ١/ ١٥٢، واستشهد به المصنّف في الدرر ١/ ٣٦٢.

المتَّصل، كأنه رَكَّب من الكلمتين وزنَ «فَعَلَ» كعَضُد^(١). وقيل: أجرى الوصلَ مُجرى الوقف.

ويجوزُ أن يُقرأ قولُ الناظم: (وتَبَدَا) بهمزة ساكنة، أو ألفٍ محضة بدلاً منها، وهو خبرٌ في معنى الأمر كقوله: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٢)، ويجوز أن يكونَ مجزوماً بلامٍ مقدَّرة، كقوله: ^(٣)

مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
أي: لَتَفْدٍ، فحذف الجازم وأبقى عمله، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ
ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) أي لِيُقِيمُوا؛ لِعَلَّةَ ذِكْرُهَا فِي «الإعراب»^(٥)، وللنُّحَاةِ

(١) من حيث جوازُ تسكينِ وسطه.

(٢) البقرة ٢٣٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥، وله أو للأعشى في الخزانة ١١/٩، وللأعشى أو لحسان - رضي الله عنه - في الدرر ٦١/٥، ولحسان في التبصرة والتذكرة ٤٠٦/١، وبلا نسبة في الكتاب ٨/٣، ومعاني الزجاج ١١٣/٣، والأصول ١٧٥/٢، والشعر لأبي علي ٥٢/١، وسر الصناعة ٣٩١/١، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢، وعمدة الحفاظ (فدي)، واستشهد به المصنّف في الدرّ ٥٣/٥.

والشاهد فيه قوله: «تَفْدٍ»، أراد: لَتَفْدٍ، فأضمر لامَ الأمر.

(٤) إبراهيم ٣١.

(٥) الدرّ المصون ١٠٤/٧.

خلافٌ وتفصيل في هذه المسألة ليس هذا موضع ذكرها. ^(١)

وقال أبو عبد الله : « وإسكانُ همزته لتوالي الحركات ، على تقدير اتّصاله بما بعده ، ونحوه قولُ امرئ القيس : ^(٢)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ . . .

وقولُ الآخر : ^(٣)

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيقًا ^(٤)

قلتُ : يعني قولَ الناظم نظيرُ البيتين ؛ لأنَّ بيتَ امرئ القيس يتأتَّى منه وزنُ «فَعْلٌ» كعَضُدٌ ، والثاني [ب / ١٤٦] يتأتَّى منه وزنُ «فَعِلٌ» مثلُ كَتِفٌ ، فأجرى المنفصلَ مُجرى المتصل ؛ لأنَّ العربَ تخفّفُ عَيْنَ «فَعْلٍ» بالضمِّ و«فَعِلٍ» بالكسر وهذا أيضاً يتأتَّى منه «فَعْلٌ» بضمِّ العين ، ألا ترى أنَّه يَتَزَنُّ منه «دَأْبٌ» من «تَبَدُّأٌ»

(١) انظر مبحث : حذف لام الطلب ، في مغني اللبيب ص ٨٤٠ .

(٢) تقدّم قريباً ، ص ٨٧٤ .

(٣) هذا الرجز للعذافر الكندي ، وبعده :

وَهَاتِ بَرَّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيقًا

أنشده أبو زيد في النوادر ص ٣٠٨ ، وهو في الحجة لأبي علي ٦٧ / ١ ، والخصائص ٢ /

٣٤٠ ، والمنصف ٢ / ٢٣٧ ، وشرح الهداية ١ / ١٥٨ ، وشرح الشافية للأستراباذي ٢ / ٢٩٨

والبحر المحيط ٢ / ٢٤٩ ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ١ / ٣٦٣ .

والشاهد فيه إسكان الراء من «اشْتَرَى» للضرورة .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٢ / ب .

بِهَمْزٍ « كما يَتَرَن » رَبْعَ » من « أَشْرَبُ غَيْرَ » و « تَرَل » من « اشْتَرِ لَنَا » .

و (بِهَمْزٍ) متعلقٌ بـ (تَبْدَأَ) ، وأُضِيفَ هذا الهمزُ للوصل باعتبار أن الكلامَ يتَّصلُ بعضُهُ ببعض عند حذفه ، أو يُتَوَصَّلُ به إلى الابتداء بالساكن غالباً ، والأوَّلُ أحسن لمقابلته بهمزة القطع .

و (فِي النَّقْلِ) متعلقٌ بـ (تَبْدَأَ) أيضاً .

ومعنى (كُلُّهُ) أي في ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وغيرها ممَّا فيه همزة وصلٍ ، تحرَّكتْ لأم التعريف بعدها بنقل حركة همزة أخرى ، ولا تكون تلك الهمزة إلا للقطع .

قوله : (وَإِنْ كُنْتَ) شرطٌ جوابُهُ (فَلَا) وما هو مقدَّرٌ بعده ، والتقديرُ : فلا تَبْدَأُ به ، فحذف هذا لدلالة قوله أولاً : (وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ) ، كما أنه قد حذف من الأوَّل إن لم يعتدَّ بعارضه لدلالة قوله : (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ) .

والضميرُ في (بِعَارِضِهِ) للنقل ، وحذف المجزوم هنا كحذفه في قولك : قاربتُ المدينةَ ولَمَّا ، أي ولَمَّا أدخلُها .

٢٣٤ - وَنَقْلُ رِدَاءٍ عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيَّةٍ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبَلًا

أخبر عن نافعٍ بكمالِه أنه نقل في ﴿رِدَاءٍ﴾ من قوله تعالى في القصص [٣٤] : ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا﴾^(١) وكلا راوييه قد خالف أصله : أمَّا قالونُ فليس من أصله النقلُ ، وأمَّا ورشٌ فليس من أصله النقلُ في كلمة بل في كلمتين كما

(١) قرأ نافع : ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ﴾ بإسكان الياء . انظر : التيسير ص ١٧٢ .

تقدّم تقريره، وليتّه ذكر هذا الحرف بعد مسألة: ﴿ءَالْتَنَ﴾ في يونس [٥١، ٩١] ليكمل الكلام في مذهب نافع بكماله ثم ينتقل إلى غيره، وليفرغ مما انفرد به ورش ثم يذكر من وافقه في شيء من الحروف، والظاهر أنه إنما ذكر ﴿عَادَا أَوَّلَى﴾ قبل هذا لأنه هو المبوّب عليه؛ إذ هو من كلمتين.

فإن قيل: قد قدّم عليه ﴿ءَالْتَنَ﴾؟

فالجواب: أن ﴿ءَالْتَنَ﴾ كلمتان؛ لأن «ال» حرف معنى ك: هل وبَلْ، وإنما الخلاف في همزته هل هي مزيدة أم لا؟

ووجه النقل في هذه الكلمة خاصّة أن النطق بهمزة بعد ساكن صحيح عسير؛ لما فيه من النبرة والضغط، ولأنه بعد راء مكسورة، والراء حرف تكرير فكأنه توالى راءان وكسرتان، فقد اتّفق في هذا الحرف ما لم يتّفق في غيره، فلذلك خصّ بالنقل، هذا كله إن قلنا إنّ الكلمة من الرّدء - بالهمز - وهو العَوْن وهذا هو المشهور، وإن قلنا إنه مشتق من أَرْدَى يُرْدِي على كذا، أي زاد عليه، ووزنه «فِعْل» بَزَنَة عِنَب، فليس من الباب في شيء، ولا حاجة إلى الاعتذار عنهما بخروجهما عن أصلهما، إلا أن الأول - لموافقة قراءة العامة - أولى، وإن كان الثاني لا يمتنع.

ثم أخبر عن ورش أن الإسكان عنه في هاء ﴿كِتَبِيَّة﴾ أصح من تحريكها بحركة النقل، [١٤٧/أ] يريد قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَبِيَّة﴾^(١)، أي

فالمشهور عن ورش تسكينُ الهاء ؛ لأنه هاءُ سكت ، وهاءُ السكت إنما يؤتى بها في الوقف ، والنقلُ إنما يتصورُ في الوصل ، فتنافياً .

ونظيرُ التسكين هنا عدمُ الإدغام في قوله تعالى في السورة أيضاً : ﴿ مَالِيَهُ هَلَكَ ﴾ ^(١) فَإِنَّ الْهَاءَ لِلسَّكْتِ وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا وَقْفًا ، والإدغامُ من ضرورته الاتصال ، فتنافياً ، ونظيرُ النقل هنا الإدغامُ هناك اعتباراً باللفظ ؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ ساكنٌ آخرٌ صحيحٌ ، فنقلُ إليه كغيره من نظائره ، وكذلك الإدغامُ أيضاً ، ولا يتصورُ الإظهارُ حالَ الوصلِ أَلْبَتَّةَ .

قال مكِّي : « حَتَّى إِنَّ الْقَارِئَ إِذَا فَكَّ يَحْسِبُ نَفْسَهُ وَاصِلًا وَهُوَ سَاكِتٌ سَكُوتًا خَفِيفًا » . ^(٢)

قلتُ : قد تقدَّم هذا عند قوله : ^(٣)

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ

وإلى ضعف النقل أشار بقوله : (بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ) وإنما كان كذلك لما تقدَّم ولأنَّ هاءَ السكت إنما تثبتُ قراءةً موافقةً لخطِّ المصحف ؛ لثباتها فيه إجراءً للوصل مجرئ الوقف ، فإثباتها في الجملة على خلاف الأصل ، وتحريكها

(١) الحاقَّة ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) تصحَّفتُ في (ص) إلى : حقيقةً . ولم أجد هذا النصَّ لمكِّي في كتابيه : التبصرة والكشف .

(٣) البيت ١٥٦ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

أيضاً على خلاف الأصل ، فلا يُجمَع على حرف واحد خلافٌ للأصل من وجهين ، وهذه المسألة من زيادات القصيد ؛ فإنه لم يذكرها في «التيسير» وذكرها في غيره ، فإنه قال : «قرأت لورش فيه بترك النقل على جميع من قرأت عليه برواية أبي يعقوب^(١) ، والنقل رواية عبد الصمد^(٢) ويونس^(٣) وأقوام آخر فيما قرأت به من طريقهم» قال : «ولم يرو ذلك منصوفاً عنه غير عبد الصمد» قال : «والروايتان صحيحتان» .^(٤)

قوله : (ونقل رداً) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حذف مضاف أي : نقل همزة (رداً) إلى داله ، و(عن نافع) خبره ، أي مستقر عن نافع ومروي عنه .

قوله : (وكتبيته) مبتدأ ، و(أصح تقبلاً) [خبره] ، و(بالإسكان) حال من

(١) أبو يعقوب هو يوسف بن عمرو الأزرق ، يروي عن ورش ، ثقة محقق ضابط ، توفي في حدود ٢٤٠ هـ . (غاية ٢/٤٠٢ - معرفة ١/١٨١) .

(٢) عبد الصمد بن عبد الرحمن ، أبو الأزهري العنقي المصري ، صاحب الإمام مالك . أخذ القراءة عن ورش وغيره . ت ٢٣١ هـ . (غاية ١/٣٨٩ - معرفة ١/١٨٢) .

(٣) يونس بن عبد الأعلى ، أبو موسى الصدفي المصري ، مقرئ فقيه ، محدث ثقة . قرأ على ورش وغيره . ت ٢٦٤ هـ . (غاية ٢/٤٠٦ - معرفة ١/١٨٩) .

(٤) لم أعثر على هذا النقل عن الداني في كتبه : التيسير ، جامع البيان ، المفردات السبع ، التعريف ، ولعله من أحد كتبه المفقودة ، والله أعلم .

الضمير في (أَصَحُّ)، أي: ﴿كَتَبِيهِ﴾ حال كونه ملتبساً بالإسكان أَصَحُّ تَقْبُلًا^(١) منه حال كونه ملتبساً بالنقل، ويجوز أن يكون (بِالِإِسْكَانِ) خبر المبتدأ، و(عَنْ وَرْشٍ) متعلقٌ بما تعلّق به الخبر، أو حال، ويجوز أن يكون (عَنْ وَرْشٍ) هو الخبر، و(بِالِإِسْكَانِ) حال، وعلى هذه الأوجه يكون (أَصَحُّ) خبر مبتدأ مضمر، أي هو أَصَحُّ، و(تَقْبُلًا) تمييز، والمفضلُّ عليه محذوفٌ للعلم به، أي أَصَحُّ تَقْبُلًا مِنْ تَقْبُلِ النُّقْلِ، والله أعلم.



(١) سقط ما بين الحاصرتين من (م).

بَابُ وَقْفِ حَمْزَةِ وَهْشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ

لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ قَبْلَ «الْهَمْزِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَمْزَةٍ فَقَطْ، أَيْ بَابُ وَقْفِ حَمْزَةٍ عَلَى كَلِمَةِ الْهَمْزِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَمْزَةً إِذَا وَقَفَ عَلَى كَلِمَةٍ فِيهَا هَمْزَةٌ - سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا أَمْ وَسْطًا أَمْ آخِرًا - فَإِنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي تَأْتِي بِفِعْلِهَا فِي الْهَمْزَةِ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ آخِرَةٍ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ وَقَفَ عَلَى الْهَمْزِ، بَلْ وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ الْهَمْزِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ آخِرًا [١٤٧/ب] فَإِنَّهُ يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: وَقَفَ عَلَى الْهَمْزِ، وَأَمَّا هِشَامٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْهَمْزِ الْآخِرِ.

وَهَذَا الْبَابُ اسْتَصْعَبَهُ النَّاسُ بِالنِّسْبَةِ ^(١) إِلَى النِّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ يَرْجَعُ إِلَى التَّصْرِيفِ، وَالتَّصْرِيفُ عِلْمٌ صَعِبٌ قَلَّ مَنْ يَتَقَنَّ بَعْضَ مَسَائِلِهِ، حَتَّى إِنَّ النَّحَاةَ اعْتَذَرُوا عَنْ تَأْخِيرِهِ عَنْ عِلْمِ الْإِعْرَابِ؛ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ لِتَعَلُّقِهِ بِالْمَفْرَدَاتِ، وَالْمَفْرَدَاتُ قَبْلَ الْمُرَكَّبَاتِ، وَذَكَرُوا فِي اعْتِذَارِهِمْ عَنْ ذَلِكَ صُعُوبَتَهُ وَدِقَّتَهُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ، قَالُوا: فَلَوْ بَدَأْنَا بِهِ لَنَفَرَمْنَاهُ الطَّلَابَ لِشِدَّتِهِ عَلَيْهِمْ فَبَدَأْنَا بِعِلْمِ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنْهُ، فَمَا يَصِلُ الطَّالِبُ إِلَى عِلْمِ التَّصْرِيفِ إِلَّا وَقَدْ تَهَذَّبَ ذَهْنُهُ وَتَمَرَّنَتْ قَرِيحَتُهُ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِذَلِكَ حَتَّى وَضَعُوا بَابًا مُسْتَقِلًّا يَمْتَحِنُ بِهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَمَوْهُ: بَابُ بِنَاءِ مِثَالٍ مِنْ مِثَالِ.

(١) سقط من (ت): بالنسبة.

ولصعوبة هذا الباب وضع له أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران كتاباً مستقلاً بين فيه مسأله^(١) فأجاد رحمه الله، وقال إنه قرأ على جماعة أئمة من كبار أهل الفن فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب^(٢) إلا الحرف بعد الحرف.^(٣)

قلت: وإذا قد آل الأمر إلى هذا فلا ألو جهداً في بيان هذا الباب بالنسبة إلى النقل عن أئمة هذا الشأن، وإلى تخريجه على قواعد أهل اللسان، ويتعلق به أيضاً حظٌ وافر من معرفة مرسوم الخط؛ فإنه سيأتي أن حمزة كان يخفف الهمزة اعتباراً بخط المصحف.

وبداً ببيان مذهب حمزة لأنه أصل الباب كما عرفت، وإنما تابعه هشام في الطرف خاصة، فقال:

٢٣٥ - وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ إِذَا كَانَ وَسْطاً أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

أخبر عن حمزة أنه سهل الهمزة عند وقفه على كلمتها إذا توسّطت أو

(١) لم أعر على هذا الكتاب، وقد أشار ابن مهران إليه في كتابه «الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم» ص ١٥٨ فقال: «وحمزة يترك كل همزة عند الوقف، وشرحه يطول، وقد أفردت له فيه كتاباً» اهـ.

(٢) تحرفت في (ص) إلى: الوجود.

(٣) ذكر أبو شامة ذلك عن ابن مهران في إبراز المعاني ٥/٢.

تطَرَّفْتُ، والتسهيلُ هنا على عمومهِ من إبدالٍ وحذفٍ ونقلٍ وَبَيْنَ بَيْنَ، وليس المرادُ به المصطلحُ عليه .

ووجه تخفيف الهمز واضحٌ لما تقدَّم من أَنَّهُ يُشَبِّهُ السَّعْلَةَ، وإنَّما خصَّه حمزة بالوقف لأنَّ الوقفَ محلُّ استراحة، والهمزُ بعيدُ المخرج عَسِرُ النطق، فلم يَصِلِ اللَّافْظُ إلى آخِرِ الكلمة إلَّا وقد كَلَّ لِسَانُهُ، وانقطعَ نَفْسُهُ، فإذا أراد أن يَنْطِقَ بعد ذلك بالهمزة - التي هي حرفٌ جَلْدٌ بعيدُ المخرج - صَعِبَ عليه ذلك، ووجدَ له كُلفةً، فأثَّرَ التخفيفُ، ولذلك تُحذفُ الحركةُ والتنوينُ فيه، ويبدَلُ التنوينُ في المنصوب ألفاً.

وقال أبو بكرٍ ابنُ مِهْرَانَ عن بعضهم: هذا مذهبٌ مشهورٌ ولغةٌ معروفةٌ، تُحذفُ الهمزةُ في السكت^(١) كما يُحذفُ الإعرابُ فَرْقاً بين الوصل والوقف وهو مذهبٌ حسنٌ .

وقال بعضهم: أهلُ الجزالة والفصاحة على ترك الهمزة الساكنة عند الدَّرَجِ والمتحركة عند السكت .

قلتُ: [١٤٨/أ] يَعْنُونَ بالسكت الوقفَ، واختار بعضهم ذلك لأنَّ فيه موافقةً رؤوسِ الآيِ في نحو: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٢)، ونحو: ﴿خَاطِيَةَ﴾

(١) أي في الوقف، وليس المقصود السكت الاصطلاحي عند القراء. وسيبين المصنِّفُ ذلك بعد قليل .

(٢) الرحمن ٢٩ .

لقوله: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ في «اقرأ»^(١)، ولقوله: ﴿بَاقِيَةً﴾^(٢) و﴿وَأَعِيَةً﴾^(٣) في الحاقّة [٨، ١٢].

وقد روى موسى بن عبيدة^(٤) عن نافع^(٥) عن ابن عمر قال: «ما همز رسول الله ﷺ ولا أبوبكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها»^(٦) فهذا مرجح لترك الهمز مطلقاً، ويتأكد في الوقف لما تقدم، إلا أن موسى هذا ضعيف

(١) العلق ١٥، ١٦.

(٢) تصحّفت في النسخ الثلاث إلى: «ناصية»

(٣) كذا في النسخ الثلاث، والأولى ذكر ﴿رَائِيَةً﴾ [الحاقّة ١٠] بدلاً منها؛ لأنها تلي ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ مباشرة.

(٤) موسى بن عبيدة بن نسيط الرّبذّي، أبو عبد العزيز المدني، قال أحمد وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، لا يحتج بحديثه. وقال ابن المديني: ضعيف، يحدث بأحاديث منكير. قال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث. توفي ١٥٣ هـ.

(٥) تهذيب الكمال ٢٩/ ١٠٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢١٣، توضيح المشتبه ٤/ ١٢٤).

(٦) أبو عبد الله القرشي، ثمّ العدويّ العمرّي، مولى ابن عمر وراويته. ت ١١٧ هـ. (سير الأعلام ٥/ ٩٥).

(٦) ذكر أبو شامة هذا الخبر في إبراز المعاني ٦/ ٢ بالإسناد المذكور، ثمّ قال: «حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده؛ فإنّ موسى بن عبيدة هذا هو الرّبذّي، وهو عند أئمة الحديث ضعيف» اهـ.

جدّاً، ويُعرف بالربّذي^(١).

وإنّما خَصَّ المتطرّفةَ لأنّها محلُّ كَلالِ اللسان^(٢)، وعنده ينتهي نطقُ الناطقِ
ولأنّها طَرَفٌ، والأطرافُ محلُّ التغيّر، وأمّا المتوسّطةُ فلأنّها قريبةٌ من الآخرِ
فأُعطيَتْ حكمه في ذلك .

وتحرّز من الهمزة المبتدأة فإنّه قد تقدّم حكمها عند حمزة في أوّل «باب
النقل» حيث قال عنه: ^(٣)

وَعَنْ حَمَزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ . . .

أي: كلُّ موضع نقل فيه ورشٌ مطلقاً نقل فيه حمزة في الوقف بخلاف عنه،
وقد تقدّم ما في ذلك، وسيأتي أنّ المبتدأة قد يعرضُ فيها ما يجعلها كالتوسّطة
وله فيها خلافٌ سيأتي أيضاً. ^(٤)

أمّا الهمزة المبتدأة بها التي لم يسبقها كلمةٌ أخرى فلا خلاف في عدم
تسهيلها؛ لقربها من الساكن، وبذلك علّل بعضهم فقال: لا سبيلَ إلى تسهيل
الهمزة المبتدأة؛ لأنّها إمّا أن تُسهّلَ بالبدل أو النقل أو يَبَيّنَ:

(١) في النسخ الثلاث: «باليزيدي»، والتصويبُ من المصادر السابقة للترجمة.

(٢) في (ت): «كلال الإنسان» وهو صحيحٌ أيضاً.

(٣) البيت ٢٢٧.

(٤) ص ١٠٠٩ عند شرح البيت ٢٤٨. وجاء في (ص): «وله فيها وجهان، خلافٌ سيأتي
أيضاً» والأوّل ما في (ت) و(م).

لا سبيلَ إلى الأول ؛ إذِ البدلُ عبارةٌ عن إبدالها بحرفٍ يجانسُ حركةَ ما قبلها،
والفرضُ أنَّها غيرُ مسبوقه بشيءٍ .

ولا سبيلَ إلى الثاني ؛ إذِ النقلُ عبارةٌ عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها،
والفرضُ أنَّه لم يسبقها شيءٌ .

ولا سبيلَ إلى الثالث ؛ لأنَّ بَيْنَ بَيْنَ قَرِيبٌ من الساكن ، والساكنُ وما قُرْبُ
منه لا يُبتدأ بهما .

وقال أبو عبد الله بعد أن ذكرَ المتوسطة : « والمتطرفةُ بخلافِ المبتدأة ؛ فإنَّها
لَمَّا بَعَدَتْ من المتطرفة لم يُعطِها حكمها ولم يُنزلها منزلتها » .^(١)

قلتُ : وهذا منه يقتضي ظاهره أنَّ حمزة لا يسهلُ المبتدأة ، وقد مرَّ أنَّه يسهلُها
بالنقل بخلافِ عنه ، وإذا توسَّطت بسببِ زائد جرى له فيها خلافٌ كما سيأتي .^(٢)

فإن قلتَ : قد يكون أراد بالمبتدأة التي لم تُسبق بشيءٍ ، وهذه لا يسهلُها
حمزة ولا غيره ؟

فالجواب : أنَّه لا يريدُ ذلك ، بدليل أنَّه قد ردَّ على مَنْ منع تسهيلَ الهمزة
المبتدأة - لِمَا تقدَّم ذكرُه من تعذُّر البدل والنقلِ وَبَيْنَ بَيْنَ - بتسهيلِ نحو : ﴿ تَفِيءَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/أ ، ب .

(٢) عند شرح البيت ٢٤٨ ، ص ١٠٠٩ .

إِلَى أَمْرِ اللَّهِ^(١)، وَنَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِالْبَدَلِ^(٢)، وَقَدْ أَفْلَحَ^(٣)، وَ^(٤)أَمِنْ^(٤) بالنقل، ثم هذا لا يرد على هذا التعليل لوجهين :

أحدهما : أن هذا القائل قد لا يرى تسهيل الهمزة المبتدأة بحال، والمسألة خلافة .

والثاني : أن هذا القائل إنما يعني المبتدأ بها لفظاً وتقديراً، بخلاف المسبوقه فإنها مبتدأ بها تقديراً، لكنه بعد ذلك قال : « فإن قيل : قد تقدم في [١٤٨ / ب] باب نقل الحركة أن عن حمزة خلفاً في النقل فيما نقل فيه ورش، وورش إنما نقل حركة الهمزة المبتدأة ؟ قيل : الأمر على ما ذكر، ويؤيد النقل في ذلك له ما روي عن أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي^(٥) أنه قال : أصحاب حمزة مجمعون على موافقة ورش في نقل الحركة حال الوقف إلا العبسي^(٦) »

(١) الحجرات ٩ . والتسهيل هنا للهمزة الثانية من الهمزتين المتتيتين، أي همزة ﴿إِلَى﴾ .

(٢) الأعراف ١٠٠، والبدل هنا للهمزة الثانية من الهمزتين المتتيتين، فيقرأ : نَشَاءُ وَصَبْنَاهُمْ .

(٣) المؤمنون ١ وغيرها .

(٤) البقرة ٦٢ وغيرها .

(٥) تقدمت ترجمته عند شرح البيت ١٨٣، ص ٧٢٠ .

(٦) عبيد الله بن موسى، أبو محمد العبسي، حافظ ثقة، إلا أنه شيعي . ولد بعد العشرين ومائة . روى الحروف سماعاً من غير عرض عن حمزة الزيّات، وقيل : عرض عليه أيضاً .

ت ٢١٣ هـ . (غاية ١ / ٤٩٣ - معرفة ١ / ١٦٨) .

عن حمزة، والضبي^(١) والوزان^(٢) عن سليم عنه، فإنهم يحققون الهمزة في الوقف^(٣) ثم علل أبو عبد الله ذلك بإجراء الهمز وإن كان مبتدأً مجزئاً المتوسط قال: «وذلك أن ما نقل إليه حمزة ينقسم إلى لام التعريف وغيره، ولام التعريف شديداً الاتصال بما دخل عليه لشدة تعلق معناه به، ولذلك وصل بينهما في الخط ولم يفصل بينهما في اللفظ إلا ما تقدم من حال المتذكر^(٤)، فيقوى حكم إلحاقه بالمتوسط وإجرائه مجراه، ثم ألحق به نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٥) لمشابهته إياه في اللفظ وتعلق معناه بما دخل عليه. وعلة التحقيق في ذلك أن لام التعريف وإن اتصل بما بعده - لما ذكرناه - فإنه منفصل منه في الأصل، ولذلك وقف عليه المتذكر، وألحقه ورش بما نقل إليه من الآخر، وإذا اعتبر ذلك في الألف واللام فاعتباره في نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بطريق

(١) تصحفت في النسخ الثلاث إلى: «والصيني». والضبي هو سليمان بن يحيى بن أيوب، أبو أيوب التميمي البغدادي، المعروف بالضبي، مقرئ كبير ثقة. ولد سنة مائتين. عرض على: رجاء بن عيسى وغيره. ت ٢٩١ هـ. (غاية ٣١٧/١ - معرفة ٢٥٦/١).

(٢) القاسم بن يزيد، أبو محمد الوزان، مقرئ ضابط مشهور. قرأ على خلاد وغيره. ت ٢٥٠ هـ تقريباً. (غاية ٢٥/٢).

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/ب.

(٤) أي السكت على لام التعريف من غير تنفس ثم النطق بالهمزة.

(٥) البقرة ٦٢ وغيرها.

(٦) المؤمنون ١ وغيرها.

الأولى»^(١).

قوله : (وَحَمَزَةٌ) مبتدأ، و(سَهْلَ) خبره، و(عِنْدَ) متعلق بـ(سَهْلَ)، و(هَمْزَةٌ) ^(٢) مفعولٌ به، والهاءُ في (هَمْزَةٌ) يجوز عَوْدُهَا لحمزة، وأن تعودَ على (الْوَقْفِ) لملابسة الهمز لكل واحد منهما: ذلك فاعله، وهذا محلّه الذي يحلُّ فيه، والإضافةُ بأدنى ملابسة، قال: ^(٣)

إِذَا كَوَّكَبُ الْخُرَقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ أَذَاعَتْ سُلَيْمَى غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ
أضاف الكوكب لهذه المرأة لقيامها لشغلها عند طلوعه.

والمراد بالتسهيل - كما تقدّم - جميع أنواع التخفيف، لا بينَ يَنَ بخصوصه بدليل أنه سيُبدلُ وينقلُ ويحذف.

قوله : (إِذَا كَانَ) شرطٌ، جوابه مقدرٌ، أي إذا كان متوسطاً أو متطرفاً سهلاً لدلالة الجملة المتقدمة عليه، ويجوز أن تكون الجملة المتقدمة نفسها هي الجواب عند من يرى ذلك، ويجوز أن يكون ظرفاً محضاً، و(كَانَ) يجوز أن تكون التامة

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/ب بتصرف.

(٢) تصحّفت في (م) إلى: وحمزة.

(٣) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في المحتسب ٢/٢٢٨، وابن يعيش ٣/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٣٢، ولسان العرب ١/٦٣٩ (غرب)، والخزانة ٣/١١٢، ٩/١٢٨، ومعجم الشواهد الشعرية ١/٩٧، ويروى: سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ، وكذلك: أَضَاعَتْ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون

وأن تكون الناقصة، و(وَسَطًا) على الأول ظرفٌ لها، أي إذا وُجد وسطاً، أي بين حروف الكلمة، وعلى الثاني في موضع نصب خبراً لها.

ووسط ووسط - بسكون السين وفتحها - ظرف مكان، ومنهم من قال: إن كان بمعنى: يَبْنِ، أي يحل محلّه لفظُ «يَبْنِ» فتحتُ سينه، نحو: جلستُ وسط القوم أي بينهم، وإن لم يحل محلّه «يَبْنِ» سكّنتُ، نحو: جلستُ وسط الدار، وقيل: بل المفتوح في الأصل مصدر: وسطتُ القومَ أسطهم وسطاً، والساكنُ ظرف، وأنشد: ^(١)

وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرْجِ الْمَجْدِ دَلَّ يَخْبُو طَوْرًا وَطَوْرًا يُنِيرُ

وقيل: هما مصدران أو ظرفان فتحتُ سينهما أو سكّنتُ، وإذا كان مصدرًا - سواءً فتحتُ سينه أو سكّنتُ - فلا بدّ من حذف مضاف، أي ذا وسط؛ ليتطابق المبتدأ والخبر.

وقال أبو شامة: «و(وَسَطًا) ظرف، و(كَانَ) تامة» ثم قال: «ويجوز أن يكون خبر (كَانَ) الناقصة؛ لأنَّ (وَسَطًا) مصدرٌ من قولهم: وسطتُ القومَ

(١) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٨٥، ولسان العرب ٤٢٩/٧ (وسط)، ومعجم الشواهد الشعرية ٤٠٠/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٢، واستشهد به المصنّف في الدرّ ٤١٥/٧، وعمدة الحفاظ ص ١٥٠ (خب ت).
واليراع: جمعُ يراعة، وهو ذباب يطير بالليل، وسُرْج: جمعُ سراج، وهو المصباح، والمجدل: القصر. والشاهد فيه قوله: «وَسَطُهُ» بالنصب على الظرفية، ويروى: «وَسَطُهُ» بالرفع على أنّه مبتدأ، وخبره: كَالْيَرَاعِ.

وسَطًا وَسِطَةً إِذَا تَوَسَّطْتُهُمْ ، فالمعنى : ذا وسط .^(١)

قلت : فظاهر كلامه أنه لا يكون خبر (كَانَ) إِلَّا إِذَا اعْتَقَدْتُ مَصْدَرِيَّتَهُ ،
وليس كذلك .

قوله : (أَوْ تَطَرَّفَ) : (أَوْ) للتنويع ، وأحال أبو عبد الله الكلام عليها هنا
على الكلام عليها في قوله :^(٢)

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ
وله هناك كلام ، ولنا معه هناك كلام .^(٣)

و(تَطَرَّفَ) أي صار طَرَفَ الكلمة ، و(مَنْزِلًا) تمييزٌ منقول من الفاعلية ،
أي : تَطَرَّفَ مَنْزِلُهُ ، أي مكانه ، ومتى تَطَرَّفَ مكانه تَطَرَّفَ هو ضرورة أَنَّ الحالَّ
يستدعي محلًّا .

ثم أَخَذَ بَيِّنَ كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِ الهمز عند حمزة فقال :

٢٣٦ - فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ ، حَرَفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

أمر بإبدال الهمز حرفَ مَدٍّ مجانسٍ لحركة ما قبله إذا كان الهمز ساكنًا ،

(١) إبراز المعاني ٦/٢ .

(٢) البيت ١٦٨ من باب المدِّ والقصر .

(٣) قال أبو عبد الله الفاسي : «و(أَوْ) كالتي في قوله : إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهَا ، وقد تقدَّم الكلامُ
في ذلك» اهـ . اللآلئ الفريدة ١/٩٤ . وانظر كلام السمين عند شرح البيت ١٦٨ ص ٦٣٣ .

فَيُبَدِّلُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ أَلْفًا، وَالْكَسْرَةَ يَاءً، وَالضَّمَّةَ وَاوًا، نَحْوُ: ﴿كَاسٍ﴾^(١)،
﴿بِيرٍ﴾^(٢)، ﴿مُؤْمِنٍ﴾^(٣) كَمَا كَانَ يَفْعَلُ السُّوسِيُّ وَصَلًا وَوَقْفًا إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ لَهُ،
وَلَمْ يُسْتَنْ لِحَمْزَةِ شَيْءٍ.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: (فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ) مَا كَانَ وَسَطًا نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ،
وَمَا كَانَ طَرَفًا، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَا سَكُونُهُ وَصَلًا وَوَقْفًا نَحْوُ: ﴿أَقْرَأَ﴾^(٤)
﴿وَهَيَّئْ﴾^(٥) وَ﴿نَبِّئْ﴾^(٦) وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلُهُ^(٧)، وَلَا يَكُونُ فِي هَذَا النَّوْعِ
مَا قَبْلَهُ ضَمَّةً. وَإِلَى مَا سَكُونُهُ وَوَقْفًا فَقَطْ نَحْوُ: ﴿بَدَأَ﴾^(٨) وَ﴿يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾^(٩)
وَ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾^(١٠)، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ عَرَضَ سَكُونُهُ لَجَازَمَ، ثُمَّ
عَرَضَ تَحْرِيكُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ كَانَ حَكْمُهُ الْبَدَلُ، نَحْوُ:

(١) الإنسان ٥.

(٢) الحج ٤٥.

(٣) البقرة ٢٢١ وغيرها.

(٤) الإسراء ١٤ وغيرها.

(٥) الكهف ١٠.

(٦) الحجر ٤٩.

(٧) الأنعام ٣٩.

(٨) العنكبوت ٢٠ وغيرها.

(٩) العنكبوت ١٩.

(١٠) الرحمن ٢٢، الواقعة ٢٣.

﴿مَنْ يَشَأْ﴾ من قوله تعالى : ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ .^(١)

فإن قيل : لِمَ دُبِرَتِ الهمزة^(٢) بحركة ما قبلها دون حركة ما بعدها ، وكلاهما في القرب سواء ؟

ففيه أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ حركة ما قبله حركة بناء ، فهي لازمة لا تتغير ، وحركة ما بعده يجوز أن تكون للإعراب ، وحركة الإعراب تتغير ، وإذا تعارض الأمر بين ما يثبت على حالة واحدة وبين ما يتغير كان اعتبار ما لا يتغير أولى ؛ لأننا لو اعتبرنا ذلك مع اختلاف الحركة من كونها ضمة تارة ، وفتحة أو كسرة أخرى - ولا ترجيح لإحدهما على الأخرى - لرجحنا إحداها على الباقيات دون مرجح .

فإن قيل : لِمَ لا عمل مع كل حركة ما يشاكلها ؟

فالجواب : أنَّ ذلك [١٤٩/ب] يؤدي إلى اختلال بنية الكلمة واختلاط ألفاظها ، ألا ترى أنك لو اعتبرت حركة الإعراب لأبدلت الهمزة نحو : ﴿كَأْسٍ﴾^(٣) رفعا وأوا ، ونصبا ألفا ، وجرآياء ، وفي ذلك ما ذكرته من الاختلال والاختلاط ، ثم حمل ما ليس فيه هذا المحذور على ذلك طردا للباب .

(١) الأنعام ٣٩ .

(٢) أي جعلت تابعة في الحركة لما قبلها ، وانظر : اللسان (دبر) .

(٣) الإنسان ٥ .

والثاني : أن اعتبارَ الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده ويدلُّ على ذلك التزامهم فتح ما قبل الألف دون ما بعدها، نحو : ﴿جَاءُوا﴾^(١) و﴿جَاءَ﴾^(٢).

والثالث : أن اعتبارَ الأوَّل أخفُّ من اعتبار الثاني .

والرابع : لا نسلَّم أنَّهما مستويان في القرب ، بل الحركة الأولى أشدُّ قرباً من الثانية ، يدلُّ على ذلك أن الحركة مقدَّرةٌ بعد الحرف ، وهذا على خلافٍ في المسألة ، هل حركة الحرف عليه ، أو هي بين يديه ؟ والثاني هو الصحيح .^(٣)

قوله : (فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ) الهاءُ الأولى للهمز ، والثانية لحمزة ، والهاءُ مفعولٌ أوَّل ، و (حَرَفَ مَدَّ) مفعولٌ ثانٍ .

قوله : (مُسَكَّنًا) - بكسر الكاف - حالٌ من فاعل (أَبْدَلَهُ) ، وهو يشملُ نوعي السكون ، أعني ما كان ساكناً وصلأً ووقفأً ، وما كان متحرِّكاً فسكَّنَتْهُ أنت ؛ إذ يَصْدُقُ عَلَى النوعَيْن أنَّكَ مُسَكِّنٌ لهما .

(١) آل عمران ١٨٤ وغيرها .

(٢) النساء ٤٣ وغيرها .

(٣) قال ابنُ جنيّ : «أما مذهب سيبويه فإنَّ الحركة تَحْدُثُ بعد الحرف . وقال غيره : معه . وذهب غيرُهما إلى أنَّها تَحْدُثُ قبله . قال أبو عليّ : وسببُ هذا الخلافُ لُطْفُ الأمر وغموضُ الحال . . » اهـ . انظر تمام كلامه في كتابه الخصائص ٢ / ٣٢١ - ٣٢٧ باب محلُّ الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها .

فإن قلت: هل يجوز أن يُقرأ: (مُسَكَّنًا) بفتح الكاف على أنه حالٌ من الهاء في (فَأَبْدِلْهُ)؟

فالجواب: أنه جائزٌ جواز ما قبله، بل أرجح؛ لأنه قد يُوهم كسر الكاف تقييده بتسكينك أنت له دون ما هو ساكن بنفسه، وأبو شامة منع من فتحها لشيئين: أحدهما: أنه يُوهم أنه نعتٌ لـ (حَرْفَ مَدٍّ)، والثاني: أنه يفيد أن القارئ إذا سَكَّن الهمز وإن كان محرَّكاً كان حكمه حكم الساكن أصالة^(١)، فقال: «ولم يقل: (مُسَكَّنًا) بالفتح، ولو قاله لكان حالاً من الهاء في (فَأَبْدِلْهُ) وهي عائدة على الهمز؛ لثلاثِ يُوهم أنه نعتٌ لقوله: (حَرْفَ مَدٍّ)، فعدل إلى ما لا إيهام فيه وحصل به تقييد الهمز بالسكون، ولأنه أفاد أن القارئ وإن سَكَّن الهمز المتحرَّك في الوقف فحكمه هكذا، أي أبدل الهمز في حال كونك مُسَكَّنًا له، سواء كان ساكناً قبل نطقك به أو سَكَّنْتَهُ أنت للوقف» انتهى^(٢).

وفيه نظرٌ تقدَّم، وذلك أن قوله: (مُسَكَّنًا) بالكسر يُوهم ما ذكرته، وقوله أيضاً: إنه يُوهم أنه نعتٌ (حَرْفَ مَدٍّ)، كيف يُتصور ذلك وحرف المد لا يكون إلا ساكناً، فأبيُّ فائدة في الوصف بذلك؟!

وجعل أبو عبد الله التسكين هنا تقديريةً فقال: «أي في حال تسكينك إيَّاه لأنه إن كان ساكناً لا بتسكينك فأنت في حال نطقك به ساكناً قبل التخفيف

(١) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى: إحالة.

(٢) إبراز المعاني ٧/٢.

مُسَكَّنٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَأَنْتَ قَبْلَ التَّخْفِيفِ مُقَدَّرٌ تَسْكِينَهُ، فِإِذَنْ أَنْتَ مُسَكَّنٌ لَهُ تَقْدِيرًا» انتهى^(١).

ولا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنَّ المعنى: أَبْدَلَهُ حَالِ التَّسْكِينِ، وَذَلِكَ حَالَةُ تَسْكِينِهِ حَقِيقَةً لَا تَقْدِيرًا.

قوله: (وَمِنْ قَبْلِهِ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(تَحْرِيكُهُ) [١٥٠/أ] مبتدأ، والواو للحال. وقيل: (تَحْرِيكُهُ) مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: (قَدْ تَنَزَّلَ)، والجملة على كِلَا الإِعْرَائِينَ حَالٌ مِنْ هَاءِ (فَأَبْدَلَهُ)، فَيَكُونُ (مُسَكَّنًا) بِالْكَسْرِ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا وَمُنْحَدِرًا.

واشترائطُ تحرك ما قبله إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي مَا سَكَّنَهُ الْقَارِئُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾^(٢)، أَمَّا مَا كَانَ سَاكِنًا بِنَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا، وَتَحَرَّزَ بِتَحْرُكِ مَا قَبْلَهُ مِنْ نَحْوِ: ﴿نَشَاءُ﴾^(٣) وَ﴿شَاءَ﴾^(٤) وَ﴿جَاءَ﴾^(٥) وَ﴿قُرُوءٍ﴾^(٦) وَ﴿شَيْءٍ﴾^(٧)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٤/ب.

(٢) الأعراف ٦٠ وغيرها.

(٣) الأنعام ٨٣ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) النساء ٤٣ وغيرها.

(٦) البقرة ٢٢٨.

(٧) البقرة ٢٠ وغيرها.

و﴿سَوَّءٌ﴾^(١) و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(٢).

قوله : (قَدْ تَنَزَّلَا) إِمَّا مُسْتَأْنَفٌ إِنْ جَعَلْتَ (وَمِنْ قَبْلِهِ) خبراً مقدماً عن (تَحْرِيكُهُ) وإِمَّا مرفوعُ المحلِّ إِنْ جَعَلْنَاهُ خبراً لـ (تَحْرِيكُهُ) كما تقدّم.

٢٣٧ - وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّناً وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا

أمر بتحريك ما قبل الهمز بحركة الهمز إذا كان السابق للهمز ساكناً، ثم أمر بعد أن تحرّكه بحركة الهمز بإسقاط الهمز، وهذا هو النقل بعينه، وذلك أن الهمزة إِمَّا ساكنة وإِمَّا متحرّكة : فالساكنة تقدّم حكمها، والمتحرّكة إِمَّا ساكنة ما قبلها وإِمَّا متحرّكة، وكلامه في القسم الأوّل من هذين القسمين. ثمّ هذا الهمز إِمَّا متوسط وإِمَّا متطرّف :

فالمتوسط نحو : ﴿يَسْمُ﴾^(٣) و﴿يَسْأَلُونَ﴾^(٤) و﴿يَجْرُونَ﴾^(٥) و﴿مَذَّوْمًا﴾^(٦) و﴿مَسْئُولًا﴾^(٧).

(١) مريم ٢٨ وغيرها.

(٢) النساء ٤.

(٣) فصلت ٤٩.

(٤) البقرة ٢٧٣ وغيرها.

(٥) المؤمنون ٦٤.

(٦) الأعراف ١٨.

(٧) الإسراء ٣٤ وغيرها.

والمتطرفُ نحو: ﴿دِفْءٌ﴾^(١)، و﴿الْخَبَاءُ﴾^(٢)، و﴿جُزْءٌ﴾^(٣)، و﴿مِلْءٌ﴾^(٤)، و﴿الْمَرْءُ﴾^(٥)، فتَنقُلُ الحركةَ إلى الفاء والباء والزاي واللام والراء ثم تُسكِّنُها للوقف، فهذا السكونُ غيرُ ذلك السكون الأول ؛ لأنَّ الأولَ من أصلِ بنية الكلمة، والثاني طارئٌ لأجل الوقف بعد تحريكه بحركة النقل .

والساكنُ المنقولُ إليه الحركةُ إمَّا صحيحٌ - كما تقدَّم تمثيلُه بنوعيه - وإمَّا معتلٌّ :

ثمَّ المعتلُّ قِسْمَانِ : الأولُ حرفُ لينٍ، والثاني حرفُ مدٍّ ولينٍ، ولا يُسْتثنَى من هذا إلَّا الألفُ - كما سيأتي - لتعذر تحريكها .

أما الصحيحُ : فنقلُ الحركةِ إليه واضحٌ لاحتماله للحركة، وأما حرفُ اللينِ : فلجريانه مجراه لعدم الاعتداد بما فيه من المدِّ، وأما حرفُ المدِّ : فلأنَّ له أصلاً في الحركة، وكلُّ قِسمٍ من هذينِ همزه إمَّا متوسطٌ وإمَّا متطرفٌ، فصارتِ الأقسامُ أربعةً : الأولُ : حرفُ لينٍ همزه متوسطٌ، نحو: ﴿كَهْيَئَةً﴾^(٦) و﴿سَوَاءً تِهْمًا﴾^(٧)

(١) النحل ٥ .

(٢) النمل ٢٥ .

(٣) الحجر ٤٤ .

(٤) آل عمران ٩١ .

(٥) البقرة ١٠٢ وغيرها .

(٦) آل عمران ٤٩، المائدة ١١٠ .

(٧) الأعراف ٢٠ وغيرها .

و﴿شَيْئًا﴾^(١).

الثاني: حرف لين همزه متطرف، نحو: ﴿شَيْءٌ﴾^(٢)، و﴿الشَّيْءُ﴾^(٣)،
و﴿ظَنَّ السَّوْءَ﴾^(٤).

الثالث: حرف مدّ ولين همزه متوسط، نحو: ﴿سَيِّئٌ﴾^(٥) و﴿السُّوْأَى﴾^(٦).

الرابع: حرف مدّ ولين همزه متطرف، نحو: ﴿وَجَائِيَّ﴾^(٧)، و﴿سُوءٌ﴾^(٨)،
و﴿الْمُسِيءُ﴾^(٩).

وقد عرفت أنّ حرف اللّين الياء والواو المفتوح ما قبلهما، نحو: ﴿شَيْءٌ﴾^(١٠)،

(١) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) كذا في النسخ الثلاث، وليس في القرآن الكريم: الشَّيْءُ.

(٤) الفتح ٦.

(٥) الملك ٢٧.

(٦) الروم ١٠.

(٧) الزّمر ٦٩، الفجر ٢٣.

(٨) آل عمران ٣٠ وغيرها.

(٩) غافر ٥٨.

(١٠) البقرة ٢٠ وغيرها.

و﴿سَوْءٌ﴾^(١)، وحرف المد ما كان حركة ما قبله من جنسه، نحو: ﴿سِيءٌ﴾^(٢)
و﴿سَوْءٌ﴾^(٣).

واعلم أنك إذا سكنت الآخر بعد نقل حركة الهمزة إليه جاز لك فيه الروم والإشمام بشرطهما، وسيأتي هذا^(٤)، وإنما خفف هذا النوع بالنقل خاصة لأن التسهيل [١٥٠/ب] بين بين متعذر لأنه قريب من الساكن، فكان يجتمع ساكنان، وإنما فعلنا ذلك بعد الألف - أعني التسهيل بين بين - للضرورة ولأن البدل يستدعي أن تدبر الهمزة^(٥) بحركة ما قبلها، والفرض أنه ليس قبلها حركة فتعين النقل.

فإن قيل: قد أبدلت بعد حرف المد واللين الزائد حرفاً من جنسه وأدغم فيها، نحو: ﴿قُرْوٍ﴾^(٦) و﴿خَطِيئَةٌ﴾^(٧)، فهلا أبدلت في نظير ذلك؟
قيل: لو أبدلت من جنس الساكن قبلها كما أبدلت في ﴿قُرْوٍ﴾ و﴿خَطِيئَةٌ﴾

(١) مريم ٢٨ وغيرها.

(٢) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

(٣) آل عمران ٣٠ وغيرها.

(٤) عند شرح البيت ٢٥٠.

(٥) أي تجعل تابعة في الحركة لما قبلها، وانظر: اللسان (دبر).

(٦) البقرة ٢٢٨. فيوقف عليها بعد الإبدال والإدغام: ﴿قُرْوٍ﴾.

(٧) النساء ١١٢. فيوقف عليها بعد الإبدال والإدغام: ﴿خَطِيئَةٌ﴾.

لأُبدِلَتْ في ﴿الْمَشْتَمَةِ﴾^(١) شيئاً، وفي «المَسْئَلَةِ»^(٢) شيئاً، وذلك ممتنع .

فإن قيل : ما ذكرته من التسهيل المؤدّي إلى الجمع بين شبه الساكنين مُعارضٌ بالتسهيل في الهمزة قبل الساكن، نحو : ﴿رَأَيْتَ﴾^(٣) و ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾^(٤) ؟

فالجواب : أن الحركة - كما تقدّم - بين يدي الحرف وبعده، وتقدّم أن همزة بَيْنَ بَيْنَ بَزْنَةِ المتحرّكة، فلما سبقت الساكن قُدِّرَ أَنَّ حركتها حالت بينهما، وإذا وقعت بعد الساكن لم يكن بينهما حائل .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُنْقَلْ حركة الهمزة إلى الساكن بعدها كما نُقِلَتْ إلى الساكن قبلها ؟

فالجواب : أنه لو فعل ذلك لاختلطت الأبنية، ألا ترى أنك لو نقلت حركة الهمزة إلى الفاء من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٥) لتوهّم أَنَّ «فَلَحَ» ثلاثي، بخلاف ما إذا نُقِلَ إلى الساكن قبلها فإنه يبقى في اللفظ ما يدلُّ على بناء أصل الكلمة، وهو السكونُ بعد الهمزة .

قوله : (وَحَرَّكَ بِهِ) فيه حذفُ مضاف، أي بحركته، والضميرُ للهمز، وإنّما

(١) الواقعة ٩، البلد ١٩ .

(٢) كذا في النسخ الثلاث، وليس في القرآن الكريم : الْمَسْئَلَةُ .

(٣) النساء ٦١ وغيرها .

(٤) التوبة ٦٥ وغيرها .

(٥) المؤمنون ١ وغيرها .

قدَرنا ذلك لأنَّ الهمزَ لا يحركُ به .

قوله : (مَا قَبْلَهُ) مفعولٌ (حَرَكُ) ، و (مَا) بمعنى : الذي ، والضميرُ في (قَبْلَهُ) للهمز أيضاً .

قوله : (مُتَسَكِّنًا) حالٌ من (مَا) الموصولة ، أي حرَّكه بعد أن كان ساكناً ، لا بُدَّ من هذا التأويل ، وإلا فيستحيل التحريكُ حالَ التسكين ، ويجوزُ أن يكون حالاً من الهاء في (قَبْلَهُ) وهي ضميرُ الموصول .

قوله : (وَأَسْقَطَهُ) أي الهمز .

قوله : (حَتَّى يَرْجِعَ) غايةٌ ، ومعناها العلة ، أي : كَي يَرْجِعَ ، و (يَرْجِعَ) منصوبٌ بإضمار « أَنْ » بعدها ، و « أَنْ » وما في حيزها في موضع جرٍّ بـ (حَتَّى) و (أَسْهَلَ) حال ، ويجوزُ أن يكون (يَرْجِعَ) من أخوات « صَارَ » ، فـ (اللَّفْظُ) اسمُها ، و (أَسْهَلَ) خبره ، كقوله عليه السلام : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » .^(١)

* * *

(١) الحديث أخرجه البخاريُّ في الفتن (٦٦٦٩) ، ومسلمٌ (٦٥) في الإيمان ، كلاهما في باب : بيان معنى قوله ﷺ : لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، والترمذيُّ (٢١٩٣) في الفتن ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والبيهقيُّ (١٤٠ / ٥) في الحج ، باب : الخطبة يوم النحر ، وأحمد (٨٧ / ٢) ، والهيتميُّ في مجمع الزوائد (١٥٦ / ١) وقال : « رواه الطبرانيُّ في الأوسط ورجاله ثقاتٌ أثبات » اهـ .

٢٣٨ - سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفٍ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا
أَخَذَ يَذْكُرُ مَا لَا يُمَكِّنُ النُّقْلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْأَلْفُ، وَهُوَ ^(١) إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْهَمْزُ بَعْدَهُ
مُتَطَرِّفًا أَوْ مُتَوَسِّطًا، فَالْمُتَطَرِّفُ سَيَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا، وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ فَسَبِيلُهُ
أَنْ يُسَهِّلَ بَيْنَ بَيْنَ، نَحْوُ: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ ^(٢) ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٣) ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ ^(٤)
﴿لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ ^(٥)، ﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ ^(٦)؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ جَعَلَهَا حَشْوًا،
وَلِذَلِكَ يُبَدِّلُ وَقْفًا أَلْفًا.

فَإِنْ قِيلَ: التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ يَقْرُبُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وَلِذَلِكَ اجْتَنِبَ
فِيمَا ذَكَرْتُمْ أَوَّلًا، [١٥١/أ] فَهَلَا اجْتَنِبَ ههنا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّخْفِيفِ أَنْ يُسَهِّلَ بَيْنَ بَيْنَ إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ، وَلَمْ
يَتَعَذَّرْ ههنا، وَأَيْضًا فَإِنَّ مَا فِي الْأَلْفِ مِنَ الْمَدِّ الْإِذَازِمِ يَقُومُ مَقَامَ الْحَرَكَةِ. وَقَوْلُنَا:
«الْإِذَازِمِ» تَحْرُزُ مِنْ حَرْفِي الْمَدِّ؛ فَإِنَّ الْمَدَّ لَا يَسْلُكُ إِلَّا لِمَا لَمْ يَكُنْ لَوْ فُتِحَ مَا قَبْلَ

(١) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: «وَهِيَ» وَالْحُرُوفُ تَذَكَّرُ وَتَوَثَّتْ، إِلَّا أَنِّي أَثْبَتُهُ بِالتَّذْكِيرِ ههنا لِإِوَافِقِ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَهُوَ الْأَلْفُ» وَمَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: «بَعْدَهُ».

(٢) النِّسَاءُ ١.

(٣) النَّبَأُ ١.

(٤) الْمَعَارِجُ ١.

(٥) الْفِرْقَانُ ٧٧.

(٦) الْبَقَرَةُ ١٧١.

الواو والياء لخرجا عن المد، بخلاف الألف فإنَّ المدَّ لازمٌ لها؛ إذ لا تكونُ حركةٌ ما قبلها إلا من جنسها لتعذرٍ غيرِ ذلك، ولَمَّا لم يُمكنِ التخفيفُ بالنقل ولا بالبدل رجعنا إلى الأصل وهو التسهيل .

والمراد بالتسهيل هنا بينَ بينَ على ما هو المصطلح، بخلاف التسهيل أولَ الباب فإنه أعمُّ كما تقدَّم^(١)، وإذا سهَّلَتها فهل يُمكنُ مدُّ الألف مدًّا مشبعًا أم تُقصر ؟ فيه تردُّدٌ سبق^(٢) ؛ لأنَّه قبل همز مغير .

قال أبو عمرو والداني : «إن شئتَ مكنتَ الألفَ قبلها وإن شئتَ قصرتَها، والتم كين أقيس» .^(٣)

قوله : (سوى) استثناءٌ من قوله : (وحرَّكْ به ما قبلَه مُتَسَكِّنًا) كأنَّه قال : وحرَّكْ بحركة الهمز ساكنًا سوى الألف، إلا أنَّه أبرز الكلامَ في قالبٍ صعب فقال : (سوى أنَّه)، ف«أنَّ» واسمُها وخبرُها في موضع جرٍّ بإضافة (سوى) إليه، والتقدير : سوى تسهيله .

قال أبو عبد الله : «وهذا المقدَّرُ غيرُ مطابقٍ للكلام إلا أن يُقدَّرَ حذفُ مضاف يصلحُ معنى الكلام بتقديره، أي سوى ذي تسهيله»^(٤) يعني غير ما سهَّلَ منه،

(١) انظر شرح البيت ٢٣٥، ص ٩٣٦ .

(٢) انظر شرح البيت ٢٠٨، ص ٨٠٩ .

(٣) التيسير ص ٤٠ .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٦/أ .

وهو ما وقع بعد ألف .

والهاء في (أَنَّهُ) يجوزُ عَوْدُهَا لِحَمْزَةٍ، ويجوزُ عَوْدُهَا لِلْهَمْزِ، أي سِوَى
تسهيلِ حمزة أو تسهيلِ هذا النوع من الهمز، والتقديرُ: حَرَكٌ بِحَرَكَةِ الهمزِ كُلِّ
ساكن قبله إلا ما سُهِّلَ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ بعد ألف .

قوله: (مِنْ بَعْدِ) يجوزُ تَعَلُّقُهُ بِـ (يُسَهِّلُهُ) أي يسهِّله من بعد الألف، و(جَرَى)
في موضع جرٍّ صفةً لـ (أَلِفٍ)، و(مَا) مَزِيدَةٌ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ، ويجوزُ تَعَلُّقُهُ
بـ (تَوَسَّطَ) أي أَنَّهُ يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مِنْ بَعْدِ أَلِفٍ، و(جَرَى) صفةٌ أَيْضاً، كَذَا
أَعْرَبَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(١)، وفيه نظر؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ فِعْلِ الشَّرْطِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى أَدَاةِ
الشَّرْطِ، لَا تَقُولُ: فِي الدَّارِ مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُهُ، وَعِنْدَكَ مَهْمَا تَقُمُ أَكْرَمُكَ، وَحِينَ
أَعْرَبَهُ أَبُو شَامَةَ مُتَعَلِّقاً بِـ (تَوَسَّطَ) قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَقَوْلُهُ: (جَرَى) حَشُوٌّ ^(٢) لَا
فَائِدَةَ فِيهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ حُذِفَ لَمْ يَخْتَلِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، وَحَيْثُ قَدْ
أَتَى بِهِ فَأَقْرَبُ مَا تُقَدِّرُهُ بِهِ أَنْ يَكُونَ حَالاً، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ (مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ)، وَ(قَدْ)
مُقَدَّرَةٌ مَعَهُ قَبْلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ^(٣)، وَالتَّقْدِيرُ:
يُسَهِّلُهُ جَارِياً مِنْ أَلِفٍ، أَيْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، أَوْ مَهْمَا تَوَسَّطَ جَارِياً بَعْدَ أَلِفٍ

(١) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ: «كَذَا أَعْرَبَهُ أَبُو شَامَةَ» وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ أَبَا شَامَةَ لَمْ يَعْرَبْهُ كَذَلِكَ،
وَإِنَّمَا الَّذِي أَعْرَبَهُ هَكَذَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيُّ فِي اللَّالِئِ الْفَرِيدَةِ لَوْحَةُ ٩٦/ب حَيْثُ
قَالَ: «و(جَرَى) صفةُ الألفِ، أَيْ جَارٍ، أَيْ وَقَعَ» اهـ. وَسَيَأْتِي قَرِيباً مَا أَعْرَبَهُ بِهِ أَبُو شَامَةَ.

(٢) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) وَ(م) إِلَى: عَسِرَ.

(٣) النِّسَاءُ ٩٠.

انتهى. (١)

وظاهر كلامه فيه نظرٌ من حيث إنه بعد فرض كونه متعلقاً بـ (تَوَسَّطَ) كيف يُتَصَوَّرُ بعد ذلك أن يقول: ويتعلّقُ بـ (جَرَى)؟
و(يُسَهِّلُهُ) خبرٌ «أنَّ».

قوله: (مَهْمَا) اسمٌ شرط، وجوابه مقدَّرٌ يدلُّ عليه (يُسَهِّلُهُ).

و(مَدْخَلًا) منصوبٌ على التمييز، وهو منقولٌ من الفاعليّة؛ إذ الأصلُ:
[١٥١ / ب] توسَّطَ مدخله، والمَدْخَلُ اسمٌ مكان الدخول، وهو عبارة عن
المحلِّ؛ لأنَّ مكانَ دخولِ الداخلِ محلُّ له.

ثمَّ ذَكَرَ حُكْمَهُ متطَرِّفًا بعد الألف:

٢٣٩ - وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا
أي وَيُبْدِلُ الهمزَ المتطَرِّفَ بعد الألف ألفاً، نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾^(٢) و﴿الْمَاءُ﴾^(٣)
و﴿شَاءَ﴾^(٤) و﴿جَاءَ﴾^(٥) و﴿بَاءَ﴾^(٦)، فالضميرُ في (يُبْدِلُهُ) للهمز، وفي (مِثْلُهُ)

(١) إبراز المعاني ٢/ ١٠، ١١.

(٢) البقرة ١٩ وغيرها.

(٣) الأعراف ٥٠ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) النساء ٤٣ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٦٢، الأنفال ١٦.

للألف .

ثم أخبر عنه أنه إذا أبدل ألفاً كان له وجهان :

أحدهما : أنه يقصر ، أي يلفظ بمقدار ألف واحدة ؛ لأنه لما أبدله ألفاً التقى ألفان فحذف إحداهما ، وهل هي الأولى أو الثانية ؟ خلافٌ ستظهر فائدته .

والثاني : أنه يمد ، أي يلفظ بمقدار ألفين ، كأنه اغتفر اجتماعهما لأنه في الوقف يجمع بين الساكنين .

فهذا طريق المد والقصر ، وسيأتي غير ذلك .

وإنما أبدل الهمز ألفاً لأنه سكّنه وقفاً ودبره بحركة ما قبله ، وهي الفتحة التي قبل الألف ، ولم يعتد بالألف حاجزاً .

ووجه المد والقصر ما تقدم ، وقيل : بل لأنه لما أبدل حذف الثانية ، ولما حذف الثانية جاز في الأولى وجهان : المد والقصر ؛ لأن حرف المد قبل همزٍ مغيرٍ ، وما قبل الهمز المغير فيه ثلاثة الأوجه المذكورة في قوله : ^(١)

وإن حرفٌ مدٌّ قبلَ همزٍ مُغَيِّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

ثم إذا جمعت بين ألفين جاز لك أن تُمكنَ المدَّ لتفصلَ به بين الألفين ، فيجيء فيه ثلاثة أوجه : المدُّ بمقدار ثلاث ألفات ، أو ألفين - وهو التوسط - والقصر وهو اللفظ بألف واحدة ، وقد صرح بوجه التوسط أبو شامة ، إلا أنه جعل المدرك

(١) البيت ٢٠٨ من باب الهمزتين من كلمتين .

غير ما تقدم فقال : « فاجتمع ألفان : فإما أن تحذف إحداهما فتقصر ولا تمد ، أو تبقيهما - لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين - فتمد مدّاً طويلاً ، ويجوز أن يكون متوسطاً لقوله في باب المد والقصر : ^(١)

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

وهذا من ذاك ، ويجوز أن يمد على تقدير حذف الثانية ؛ لأن حرف المد موجود والهمزة منوثة ، فهو حرف مد قبل همز مغير ، وإن قدر حذف الألف الأولى فلا مد انتهى . ^(٢)

فقد تحصل أن المد هل المراد به إبقاء الألفين معاً ، والقصر حذف إحداهما ؟ أو المد عبارة عن تمكين المد فيؤتى بمقدار ثلاث ألفات ، والقصر عدم ذلك ، وتحتة حينئذ قسمان : القصر والتوسط ؟

وتلخص أن فائدة الخلاف في حذف [إحدى] ^(٣) الألفين تظهر في المد والقصر : فإن كان المحذوف الثانية ساغ جريان الخلاف في الأولى ؛ لأنها قبل همز مغير ، وإن كان الأولى فلا مد في الثانية ألبتة .

قال أبو شامة : « والمد هو الأوجه ، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره ، هذا كله إذا وقف على غير مرسوم الخط ، فإن وقف عليه - كما سيأتي

(١) البيت ١٧٦ .

(٢) إبراز المعاني ١١/٢ ، ١٢ .

(٣) تكملة لازمة .

- فلا مدَّ أَلْبَتَّةَ ؛ لأنه في الرسم بألف واحدة^(١)، وهذا كله أيضاً إذا وقف بالسكون المحض، [١٥٢/أ] فإن وقف بالروم فله حكم آخر سيأتي^(٢).

قوله: (مَهْمَا تَطَرَّفَ) شرطٌ، جوابه مقدَّرٌ؛ لدلالة قوله: (وَيُبَدِّلُهُ)، أو نَفْسُ «يُبَدِّلُ» عند مَنْ يَرَى جوازَ تقديمه، و(مِثْلُهُ) مفعولٌ ثانٍ، وفي الجملة من قوله: (وَيُبَدِّلُهُ) وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ معطوفٌ على (يُسَهِّلُهُ) فيكون حكمه حكمه، وقد تقدَّم.
والثاني: أَنَّهُ مستأنفٌ سيقَ للإخبار.

فإن قيل بالأوَّل كان في حيز الاستثناء، كأنه قيل: سيؤى ذي تسهيله، وسيؤى ذي إبداله. وإن قيل بالثاني كان استثناءً معنوياً، كأنه قيل: وحرَّكْ به ما قبله

(١) لا أدري كيف جعل أبو شامة - رحمه الله - الوقفَ على ﴿السَّمَا﴾ ممدودةً مخالفاً للرسم؟! مع العلم أنَّ مذهبَ حمزة في الوقف على مرسوم الخطِّ يتعلَّقُ بثلاثة أمور فقط، وهي: ما حُذِفَ فيه صورةُ الهمزة نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، وما رُسِمَتْ فيه الهمزة على صورة الواو نحو: ﴿الْبَلَّؤُا﴾، أو على صورة الياء نحو: ﴿ءَانَائِ﴾، وسيأتي بيان ذلك عند شرح قول الناظم (البيتان ٢٤٤، ٢٤٥):

..... وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا

فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

(٢) إبراز المعاني ٢/ ١٢ بتصرف. والحكم الآخر هو تسهيل الهمزة بالروم، مع المدِّ والقصر في الألف قبلها، وسيأتي ذلك آخر الباب ص ١٠٣١ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥٢):

وَمَا قَبْلَهُ التَّخْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَآ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

متسكناً إلا ما سهّل وإلا ما أبدل فلا نقل .

قوله : (ويَقْصُرُ) كلامٌ مستأنفٌ ، ومفعولُه مقدّرٌ ، أي يَقْصُرُ الألفَ الباقية ، ويجوز ألا يُقدَّرَ مفعولٌ ، كأنه قيل : ويُوَقَّعُ في هذا اللفظ القصرَ .

قوله : (أَطْوَلَ) حالٌ من (المدّ) أي طويلاً ، أو أطولَ من غيره ، فأفعلَ يجوزُ أن يكونَ للتفضيلِ وألا يكونَ .

قال أبو شامة : «و (أَطْوَلَ) حالٌ من (المدّ) أي زائداً على طوله ، فهذه فائدةٌ مجيئه على أفعلٍ » .^(١)

ثم ذكّر من الساكن ما لا ينقل إليه حركة الهمزة فقال :

٢٤٠ - وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا

أي : وَيُدْغِمُ فيما أبدلَ من الهمز الياءَ الزائدةَ والواوَ الزائدةَ ، وذلك نحو : ﴿خَطِيئَةٌ﴾^(٢) و ﴿النَّسِيءُ﴾^(٣) و ﴿بَرِيءٌ﴾^(٤) و ﴿قُرْوءٍ﴾^(٥) ، فيبدلُ الهمزةَ في جميع ذلك حرفاً يجانسُ الحرفَ الذي قبلها : إن كان ياءَ فياءً ، أو واواً فواواً ،

(١) إبراز المعاني ١٢ / ٢ بتصرف .

(٢) النساء ١١٢ .

(٣) التوبة ٣٧ .

(٤) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٥) البقرة ٢٢٨ .

وَيُدْغَمُ تِلْكَ الْيَاءَ الْمَزِيدَةَ أَوْ الْوَآءَ فِي الْيَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ أَوْ الْوَآءِ. ^(١)

وفي قوله: (وَيُدْغَمُ فِيهِ) - أي في الهمز - تجوز؛ فإن الإدغام ليس في الهمز بل فيما أبدل منه، ولكن لما كان يُبدلُ منه نُسبَ حكمه إليه، ولذلك قال: (مُبْدَلًا) وإنما أبدل الهمز في هذين الموضعين لأن التسهيل بين بين متعذر؛ إذ ليس في الياء والواو من قوة المد ما يفصل بين الساكنين، والنقل متعذر أيضاً؛ لأن الياء والواو شابهتا الألف في المد والسكون وكون حركة ما قبلهما من جنسهما وأنه لا أصل لهما في الحركة، وتحرزنا بقولنا: «وأنه لا أصل لهما في الحركة» من الأصليتين؛ فإنهما وإن شابهتا الألف في ذلك كله إلا أن لهما أصلاً في الحركة، والحذف من غير نقل متعذر أيضاً؛ إذ لا دلالة على المحذوف حينئذ، فتعين البدل والإدغام، وأفهم كلامه أن الأصليتين لا يدغم فيهما، بل هما على ما تقدم من جواز النقل إليهما كما تقدم تحريره، هذا هو الفاشي المعروف، وسيأتي أن الأصليتين قد تجري مجرى الزائدين في ذلك عند قوله: ^(٢)

وَمَا وَآءٌ أَصْلِيٌّ تَسْكُنُ قَبْلَهُ أَوْ الْيَاءُ فَعَنْ بَعْضٍ بِالْإِدْغَامِ حُمَلًا

قوله: (وَيُدْغَمُ) أي حمزة، (فِيهِ) أي في الهمز، على حذف مضاف،

(١) فيقف على الأمثلة السابقة: ﴿خَطِيئَةٌ﴾ و﴿النَّسِيئَةُ﴾ و﴿بَرِيٌّ﴾ و﴿قُرُوءٌ﴾ بالسكون المحض، أو بالروم والإشمام فيما يصحان فيه كما سيأتي آخر الباب.

(٢) البيت ٢٥١ .

أي في بدله .

قوله : (الْيَاءَ) مفعول (يُدْغِمُ) .

قوله : (مُبْدِلاً) حالٌ من فاعل (يُدْغِمُ) ، هذا إذا كُسرتِ الدال ، ولو فتحتها - حالٌ من هاء (فيه) - لجاز ، وهو أظهر .

قوله : (إِذَا زِيدَتَا) يجوز أن يكون [١٥٢/ب] ظرفاً محل^(١) ناصبه (يُدْغِمُ) ، وأن يكون شرطاً جوابه مقدرٌ أو مقدم .

قوله : (مِنْ قَبْلُ) أي قبل الهمز .

قوله : (حَتَّى يُفْصَلَ) أي كي يُفْصَلَ بين الزائد والأصلي ؛ فَإِنَّ الْأَصْلِيَّ تُنْقَلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ .

واعلم أن الياءَ الزائدة لإلحاق بناءٍ ببناءٍ حكمها حكمُ الأصلية في جواز النقل ، فيقال في جَيْثَلٍ إذا خُفِّفَ : جَيْلٌ بالنقل ، وحكمُ ياءِ التصغير حكمُ الزائدة ؛ لأنها زيدةٌ للمد ، فيقال في سُوَيْثَلٍ - تصغيرُ سائلٍ - إذا خُفِّفَ : سُوَيْلٌ بالبدل والإدغام ، وهذا لا يَرِدُ في القرآن ، وإنما هو بيانُ حكمٍ وتجديدُ فائدة .

ثم ذكر حكم الهمز المتحرك في نفسه المتحرك ما قبله فقال :

٢٤١ - وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكُسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوٌ مُحَوَّلًا

لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ فِي الْهَمْزِ السَّاكِنِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، وَالْمُتَحَرِّكِ السَّاكِنِ مَا

(١) تحرفت في (ص) و(ت) إلى : محصل .

قبله انتقل إلى المتحرك في نفسه المتحرك ما قبله ، وهو ينقسم إلى تسعة أقسام ،
بيانه أن الهمزة متحركة بالحركات الثلاث ، وما قبلها متحرك أيضاً بالحركات
الثلاث ، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة :

- مثالها مفتوحة بعد الحركات الثلاث : ﴿ سَأَلْتَهُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ خَاطِئَةٌ ﴾ ^(٢) ، ﴿ يُؤَيِّدُ ﴾ ^(٣) .
مثالها مضمومة بعد الحركات الثلاث : ﴿ بِرْءُوسِكُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ رَوْفٌ ﴾ ^(٥) ،
﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ^(٦) .
مثالها مكسورة بعد الحركات الثلاث : ﴿ بَيْسٍ ﴾ ^(٧) ، ﴿ خَاطِئِينَ ﴾ ^(٨) ،
﴿ سُئِلَتْ ﴾ ^(٩) .

(١) التوبة ٦٥ وغيرها .

(٢) العلق ١٦ .

(٣) آل عمران ١٣ .

(٤) المائدة ٦ .

(٥) البقرة ٢٠٧ وغيرها . وقرأ حمزة : ﴿ رَوْفٌ ﴾ حيث وقع من غير واو بعد الهمزة .

انظر : التيسير ص ٧٧ .

(٦) البقرة ١٤ .

(٧) الأعراف ١٦٥ .

(٨) يوسف ٩٧ وغيرها .

(٩) التكوين ٨ .

فذكر الناظم في هذا البيت حكمَ قِسْمَيْنِ من التسعة، وهما: المفتوحةُ بعد كسرةٍ، والمفتوحةُ بعد ضمةٍ، فتبدلُ بعد الكسريةِ نحو: ﴿فِيَّةٌ﴾^(١) و﴿مَائَةٌ﴾^(٢) و﴿لَيْلًا﴾^(٣)، وبعد الضمِّ واواً نحو: ﴿مُوجَّلاً﴾^(٤) و﴿يُؤَاخِذُ﴾^(٥) و﴿يُؤَيِّدُ﴾^(٦)، وإنما كان الوجهُ في هذينَ البدلِ لأنَّ النقلَ متعذرٌ؛ إذ لا يكون إلا إلى ساكن، والتسهيلُ بينَ المشهورِ متعذرٌ أيضاً؛ لأنَّ المفتوحةَ تُسهَّلُ بينها وبين الألف، فتقربُ من الألف، والألفُ لا تقع إلا بعد فتحة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا، وأما^(٧) بينَ بينَ غير المشهور - وهو أن تُجعلَ بينها وبين حرفٍ يجانسُ حركةَ ما قبلها - فهو ضعيفٌ لغةً وصناعةً، فلم يبقَ إلا البدلُ إلى ما ذكرنا، وبقيتِ الفتحةُ التي كانت على الهمزة على الياء والواوِ المبدلتين لأنه قياس .

قوله: (وَيُسْمِعُ) أي حمزة، و(بَعْدَ) متعلِّقٌ به .

قوله: (هَمْزُهُ) مفعولٌ ثانٍ لـ (يُسْمِعُ)، والأوَّلُ مقدَّر، أي: يُسْمِعُ النَّاسَ

(١) البقرة ٢٤٩ وغيرها .

(٢) البقرة ٢٥٩ وغيرها .

(٣) البقرة ١٥٠ وغيرها .

(٤) آل عمران ١٤٥ .

(٥) النحل ٦١، فاطر ٤٥ .

(٦) آل عمران ١٣ .

(٧) تحرَّفتُ في النسخِ الثلاث إلى: وإنما .

أو الطلبة، والضميرُ حمزة، أضاف الهمزَ إليه لاختصاصه بكثرة اعتناؤه بتسهيله له .

و(لَدَى فَتَحِهِ) متعلقٌ بـ(يُسْمِعُ) أيضاً، والضميرُ للهمز .

قوله : (يَاءَ) مفعولٌ بـ(مُحَوَّلَ) إن كسرنا واؤه، أو مفعولٌ ثانٍ أو تمييزٌ إن

فَتَحْنَاهَا كما سيأتي .

ويجوز أن يعودَ الضميرُ في (فَتَحِهِ) لحمزة، أي فتح حمزة الهمز، فهو

مصدرٌ مضافٌ لمفعوله على الأول، ولفاعله على الثاني .

و(مُحَوَّلًا) بفتح الواو نعتٌ لـ(وَأَوَّأَ)، و(يَاءَ) مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ (مُحَوَّلَ)

اسمٌ مفعولٌ من : حَوَّلَ، وَحَوَّلَ يتعدَّى [١٥٣/أ] لاثنتين، ثمَّ قامَ أوَّلُهُما مقامَ

الفاعلِ فبقيَ الثاني منصوباً وقُدِّمَ، ويجوزُ أن يكونَ تمييزاً منقولاً، والأصلُ :

مَحَوَّلَةٌ يَأُوهُ، ويجوزُ (مُحَوَّلًا) بالكسر على أنَّه حالٌ من فاعلِ (يُسْمِعُ)، وفاعلُ

هذا مفعولٌ بـ(مُحَوَّلَ)، والمفعولُ الأولُ محذوف، أي محوَّلاً الهمزَ ياءً .

و(وَأَوَّأَ) عطفٌ على (يَاءَ) وهذا من باب اللَّفِّ والنَّشْرِ؛ لأنَّ قوله : (يَاءَ)

راجعٌ لقوله : (بَعْدَ الْكَسْرِ)، وقوله : (وَأَوَّأَ) راجعٌ لقوله : (وَالضَّمُّ) ^(١)، وهذا

أحسنُ أنواعِ اللَّفِّ والنَّشْرِ، ومثله قوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا

فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(٢)، وقولُ امرئ القيس : ^(٣)

(١) في النسخ الثلاث : « لقوله بعد الضم » وهو سهو .

(٢) القصص ٧٣ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٤٥، والمعاني الكبير لابن قتيبة =

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
٢٤٢ - وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهِلًا

أي ويخفف حمزة في غير هذا، أي في غير الهمز المفتوح بعد الكسر والضم، وهذا التأويل سوغ الإشارة بهذا وإن تقدمه نوعان، وقيل: التقدير: في غير هذا المذكور.

وقوله: (بَيْنَ بَيْنٍ) قد عرفت أن تسهيلَ بَيْنَ بَيْنَ عبارة عن جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، والأصل: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ثم حُذِفَ ما أُضِيفَ إليه الظرفان للدلالة عليه، وحُذِفَ العاطف ورُكِبَتِ الكلمتان تركيباً «خمسَ عشرَ» فَبُنِيَتْما على الفتح، ومثله قول الشاعر: ^(١)
..... وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

= الدِّينَوْرِيُّ ١/٦٧٩، والمنصف ٢/١١٧، وإبراز المعاني ٢/١٤، واللسان ١/٢٠٦ (أدب) والتصريح ٢/٦٤٨، والتلخيص ص ٢٧٢، وصدرة في أوضح المسالك ٢/٣٢٩. والشاهد فيه هنا: اللَّفُّ والنشرُ المرتَّب، فالعُنَابُ للرَّطْبِ، والحَشَفُ الْبَالِي لِلْيَابِسِ.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وتماه:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وهو في ديوان عبيد بن الأبرص ص ١٤١، وسر الصناعة ١/٤٩، والصحاح ٥/٢٠٨٤ (بين)، وابن يعيش ٤/١١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٢، ٤١٥، واللسان ١٣/٦٦ (بين)، وتصحيح التصحيف ص ١٧٥، وشرح شذور الذهب ص ٩٧، والخزانة ٢/٢١٣، ومعجم الشواهد الشعرية ٢/٩٨٠.

وقوله: (غَيْرِ هَذَا) يشملُ سبعةَ الأقسامِ الباقية من التسعة المتقدمة، وقد تقدّمت أمثلتها موضحةً فأغنى عن إعادتها.

ووجه تسهيل هذه الأنواع بَيْنَ بَيْنَ ما تقدّم من أنّه هو الأصل، وسيأتي خلافٌ في نوعين آخرين بين سيبويه والأخفش. ^(١)

ثم أخبر عن هشام أنّه قال بقولِ حمزة في جميع ما تقدّم من أنواع التسهيل في الهمز المتطرّف فقط دون المتوسط، ووجه ذلك أنّ المتطرّف آخرى بالتخفيف لأنّه محلّ استراحة وانقطاعِ نفس، فلذلك خصّه بالمتطرّف.

قوله: (وَفِي غَيْرِ هَذَا) متعلّقُ بفعلٍ مقدّر، أي ويُسهّلُ أو يَقْرَأُ أو وَيَتَلَوُ، ونحو ذلك، و(بَيْنَ بَيْنَ) متعلّقُ بذلك المقدّر.

قوله: (وَمِثْلُهُ) يُقرأُ بنصب اللام ورفعها: فالنصبُ على أنّه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ ناصبه (يَقُولُ) بعده، والتقدير: ويقولُ هشامُ قولاً مثلاً قوله، أي: مثلاً قول حمزة. والرفعُ على أنّه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله: (يَقُولُ هِشَامُ) والتقدير: ومثلاً قول حمزة في الهمز يقولُ هشام، فحذف المضافُ ومعموله من الأوّل والعائدُ من الثاني.

قوله: (مَا تَطَرَّفَ) يجوز أن يكون مفعولاً بـ (مُسَهِّلًا)، و(مُسَهِّلًا) حالٌ

(١) وذلك ص ٩٨٩، ٩٩٤، عند شرح قول الناظم (البيتان ٢٤٥، ٢٤٦):

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبَدَلَا

بَيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ

من (هَشَامٌ)، أي مُسهلاً الهمز الذي تطرّف . قاله أبو عبد الله^(١)، وفيه نظر؛ لأنَّ أسهلَّ معناه: صار ذا سهولة، أو ركب الأسهل أو السهل، كأنْجَدَ وأتَهَمَ، اللهمَّ إلّا أن يقول: إنَّ أسهلَّ [١٥٣/ب] بمعنى: سهل، فيكون أفعل وفعل بمعنى واحد، لكنّه يحتاجُ إلى نقل.

وجوز السخاوي أن يكون (مُسَهِّلاً) حالاً من الهاء في (مثله) العائد على حمزة^(٢)، والأوّل أظهر.

ويجوز أن تكون (مَا) ظرفيّة كهي في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقِمْوْا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوْا لَهُمْ﴾^(٣)، والناصب لها (يَقُولُ)، أي: مهما تطرّف فحمزة يوافقه هشام في تسهيله المذكور.

ويجوز أن تكون (مَا) موصولة بمعنى «الذي»، وهي مفعولة بـ (يَقُولُ) لأنّه مضمّن معنى «يقرأ»، أي يقرأ ما تطرّف مثل قراءة حمزة، وهو واضح. فتحصل في (مَا) هذه ثلاثة أوجه: أن تكون مفعولة بـ (مُسَهِّلاً)، أو بـ (يَقُولُ)، أو ظرفيّة ناصبها (يَقُولُ) أيضاً.

٢٤٣ - وَرِئَاءَ عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ وَبَعْضٌ بِكَسْرِهَا لِيَاءٍ تَحَوُّلاً

(١) وعبارته: «و (مُسَهِّلاً) حالٌ من (هَشَامٌ)» اهـ. اللآلي الفريدة لوحة ٩٨/أ. وفي النسخ الثلاث: «قال» بدل «قاله»، وهو تحريف.

(٢) حكى ذلك عن السخاوي في إبراز المعاني ١٥/٢.

(٣) التوبة ٧.

لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزِ فِي مَذْهَبِ حَمْزَةِ وَهْشَامٍ شَرَعَ فِي ذِكْرِ فَوَائِدَ وَفُرُوعٍ تَتَفَرَّعُ عَلَى الْأَصُولِ، وَحَاصِلُهَا أَنَّهُ هَلْ يُنْظَرُ إِلَى جَانِبِ اللَّفْظِ أَوْ إِلَى الْأَصْلِ :

الْأَوَّلُ: ﴿رِئَاءً﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي مَرِيَمَ [٧٤]: ﴿هُمَّ أَحْسَنُ أُنثَىٰ وَرِئَاءً﴾، إِذَا خُفِّفَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ أُبْدِلَتْ هَمْزُهُ يَاءً عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ رَوَايَاتِ حَمْزَةٍ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ اسْتِثْنَاهَا كَالسُّوسِيِّ فَلَمْ يُبَدِّلْهَا لِمَا تَقَدَّمَ ^(١)، وَإِذَا أُبْدِلَتْ يَاءً - كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ - فَقَدْ اجْتَمَعَ مِثْلَانِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى جَانِبِ اللَّفْظِ قُلْنَا: وَجَبَ إِدْغَامُهُ كَنظَائِرِهِ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْأَصْلِ مَنَعْنَا إِدْغَامَهُ وَوَجَبَ إِظْهَارُهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ عَارِضَةٌ، وَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ مَوْجُودَةً. وَالْإِدْغَامُ اخْتِيَارُ جَمَاعَةٍ نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ وَإِلَى الرَّسْمِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْسَمِ إِلَّا (رِيا) بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، فَلِذَلِكَ قَالَ: (وَرِئَاءً عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ) أَيُّ مُسْتَقَرٍّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فـ(رِئَاءً) مُبْتَدَأٌ، وَالْجَارُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ، أَيُّ هَذَا اللَّفْظُ كَائِنٌ وَمُرُوءِيٌّ عَلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ، نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ تَارَةً وَإِلَى الْأَصْلِ أُخْرَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَلَى إِظْهَارِهِ) خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَمُبْتَدَأُهُ مُقَدَّرٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَهَذَا اللَّفْظُ عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ جَمَاعَةٌ كِبَارٌ، أَيُّ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مَشْهُورَانِ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ «جَمَاعَةٌ» فَاعِلًا؟

قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَحْدَهُ عِنْدَنَا لَا يُحْذَفُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَيْسَ هَذَا

(١) ص ٨٥٥، وَذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِ الْمُصَنِّفِ لِلْبَيْتِ ٢١٩: وَرِئَاءً بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَا

منها. (١)

وفي ثبوت الإظهار نظر؛ إذ لا يمكن إلا مع سكتة ما وإن خفيت، وتقدم
لذلك نظائر. (٢)

ومن هذا الباب أيضاً قوله: ﴿وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ﴾ (٣) ﴿وَفَصِّلَتْهُ الَّتِي تُؤَيِّ﴾ (٤)
فإنه إذا خففهما قياسه أن يبدلهما واوين، وحينئذ يجتمع واوان: فينظر إلى
اللفظ تارة فيدغم، وإلى الأصل أخرى فيظهر، والعلّة ما تقدم في الإظهار
والإدغام المرويّان في ﴿رءِياً﴾، ولم يذكر المصنّف هذين الحرفين، كأنه نبه

(١) أجاز الكسائي حذف الفاعل متمسكاً بأدلة، منها قول سواد بن المضرب السعدي:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

فجعل الكسائي المحذوف في قوله: «فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ» اسم «كَانَ» على تقدير كونها
ناقصة، أو فاعلها على تقدير كونها تامة. والبصريون يُقدِّرون الفاعل ضميراً مستتراً يعود
على الحال المشاهدة للمتكلّم والسامع.

وذكر أكثر النحاة أن حذف الفاعل يطرد في ستة مواضع: في الفعل المبني للمجهول،
والاستثناء المفرد، و«أفعل» الذي على صورة الأمر في التعجب إذا كان معطوفاً على
مثله، وفاعل المصدر، وفاعل الأفعال المكفوفة بـ«ما»، وأن تعرض للفاعل علّة تصريفية
اقتضت حذفه. انظر أوضح المسالك ٢/ ٨٨ - ٩١ مع الهوامش.

(٢) ص ٨٥٥ عند شرح البيت ٢١٩، وتقدم التعليق هناك على قول المصنّف عن الإظهار
إنه لا يمكن إلا مع سكتة ما.

(٣) الأحزاب ٥١.

(٤) المعارج ١٣.

بـ ﴿رِئَاءَ﴾ عليهما لاتّحاد المُدْرَك ؛ فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَىٰ فَهَمٌ يَقِيسُ ذَيْنِكَ عَلَىٰ
هذا لولا أَنَّ القِراءةَ [١٥٤ / أ] سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ ، وَلَعَمْرِي إِنَّ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِمَا لِمَطْلُوبٌ ،
كَمْ رَأَيْنَاهُمْ يَقْطَعُونَ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ ! لَا جَرَمَ أَنَّ الدَّانِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «التَّيسِيرِ»
فَقَالَ : « اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي إِدْغَامِ الْحَرْفِ الْمَبْدَلِ مِنَ الْهَمْزِ وَإِظْهَارِهِ فِي قَوْلِهِ :
﴿وَرِئَاءَ﴾ ^(١) ﴿وَتُؤَيِّ﴾ ^(٢) وَ﴿تُؤَيِّهِ﴾ ^(٣) : فَمِنْهُمْ مَنْ يُدْغِمُ اتِّبَاعاً لِلخَطِّ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يُظْهِرُ لِكُونَ الْمَبْدَلِ عَارِضاً ، وَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ » . ^(٤)

قُلْتُ : وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ ، وَلِذَلِكَ
كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَادَا الْأُولَىٰ﴾ ^(٥) بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ أَفْصَحَ
لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ الْإِدْغَامُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْعَارِضِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ قَرِيباً ^(٦) ، وَتَقَدَّمَ
أَنَّ الْفَصِيحَ : الْحَمْرَ ، دُونَ لَحْمَرٍ ، فَكَذَا الْإِظْهَارُ هُنَا هُوَ الرَّاجِحُ لَوْلَا مَا عَارَضَهُ
مِنْ صَعُوبَةِ الْإِظْهَارِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَكْتَةٍ لَطِيفَةٍ ، وَهِيَ خَفِيَّةٌ فَتَنَبَّهَ لَهَا .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « وَلَوْ قَالَ : (وَأَظْهَرَ رِئَاءَ ثُمَّ تُؤَيِّ وَأَدْغَمَا) لَكَانَ أَبْيَنَ » . ^(٧)

(١) مريم ٧٤ .

(٢) الأحزاب ٥١ .

(٣) المعارج ١٣ .

(٤) التيسير ص ٣٩ .

(٥) النجم ٥٠ .

(٦) ص ٩١٠ ، عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِ النَّازِمِ (البيت ٢٣٠) : وَقُلْ عَادَا الْأُولَىٰ بِإِسْكَانٍ لَا مِ .

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٨ / ب .

ثم أخبر عن بعض أهل الأداء أنه يكسر هاء الكناية للياء السابقة لها إذا كانت تلك الياء بدلاً من همزة، وقد مثل لذلك في البيت الآتي بقوله :
كَقَوْلِكَ أَنْبِئُهُمْ وَنَبِّئُهُمْ . . .

فمن كسر نظر إلى اللفظ ؛ لأنه قد سبق هاء الكناية ياء ساكنة لفظاً، ومن ضمّ نظر إلى الأصل ؛ فإن السابق للهاء في الأصل همزة ساكنة، وهاء الكناية يجب ضمها بعدها كقوله تعالى : ﴿ أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ ﴾ ^(١) في قراءة غير ابن ذكوان كما تقدّم تحريره ^(٢). والكسر اختيار ابن مجاهد ^(٣) وأبي الطيّب ابن غلبون ، كأنهما راعيا اللفظ دون الأصل ، ووجه الاختيار أن الضمّ يؤدي إلى الخروج من كسر ومشابيهه - وهو الياء - إلى الضمّ ، وفي ذلك ثقل غير خفي .
وفهم من قوله : (وَبَعْضٌ بِكُسْرِ الْهَاءِ) أن بعضاً آخر لا يكسر نظراً إلى الأصل بل ضمّها .

وقد تقدّم إعراب قوله : (وَرِئْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَأَدْغَامِهِ) والهاء ان يرجعان لـ (رِئْيَا) .

قوله : (وَبَعْضٌ) مبتدأ ، و (بِكُسْرِ الْهَاءِ) متعلّق بمقدّر هو الخبر ؛ لدلالة الحال

(١) الأعراف ١١١ ، الشعراء ٣٦ .

(٢) انظر شرح البيت ١٦٦ ، ص ٦٢٠ .

(٣) الذي في « السبعة » لابن مجاهد (ص ١٥٤) ذَكَرُ ﴿ أَنْبِئُهُمْ ﴾ بإبدال الهمزة وكسر الهاء عن هشام عن ابن عامر ، والله أعلم .

عليه ^(١)، أي يقرأ بكسر الهاء، أو أخذ بكسر الهاء، و(لِيَاءٍ) متعلقٌ بذلك الخبر المقدَّر أيضاً، أي لأجل ياء، و(تَحَوَّلَ) صفةٌ لـ(يَاءٍ) أي لياءٍ تحوَّلتُ من الهمز، ذكَّرها باعتبار اللفظ، وقد عرفت أنَّ التذكير والتأنيث في حروف المعجم جائزان: باعتبار الكلمة تارة، واللفظ أخرى.

ويجوز أن يكون فاعلُ (تَحَوَّلَ) ضميراً عائداً على الهمز، يعني: تحوَّلَ الهمزُ إلى تلك الياء، والألفُ في (تَحَوَّلَا) على التقديرين للإطلاق.

ثمَّ ذَكَرَ أمثلةَ الهاء فقال:

٢٤٤ - كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلاً

يريدُ: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ في البقرة [٣٣] وليس غيره، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١] والقمر [٢٨] وليس غيرهما، فلكَ كسرُ الهاء من هذه الأحرف الثلاثة وضمُّها لما عرفته.

قال أبو عمر والداني: «اختلف أهلُ الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياءً قبلها في قوله [١٥٤/ب]: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ فكان بعضهم يرى كسرَها من أجل الياء، وكان آخرون يُيقونها على ضمِّها لأنَّ الياءَ عارضةٌ» قال: «وهما صحيحان» ^(٢) يعني الوجهين.

(١) «عليه» من (ت) فقط.

(٢) التيسير ص ٣٩.

قلتُ: والذي اختار الكسر ابنُ مجاهد^(١) وأبو الطيب ابنُ غلبون، وسوى ابنُه أبو الحسن بين الوجهين فقال: «وكلا الوجهين حسن»^(٢)، وقال ابنُ مقسَم: «ذهب ابنُ مجاهد إلى [أبي]»^(٣) أيُوبَ الضَّبِّي، فقال له: كيف يَقِفُ حمزة على قوله: ﴿يَعَادُمُ أَنْبِيَهُمْ﴾؟ فقال: ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ خفيف الهمز بضم الهاء، فقال له: أخطأتَ «نقل ذلك ابنُ مهران عن أبي بكر ابنِ مقسَم»^(٤).

ومَن اختار الضمَّ ابنُ مهران ومكي^(٥)، وهذا أشبه بمذهب حمزة رحمه الله تعالى، ألا تراه ضمَّ هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٦)، و﴿إِلَيْهِمْ﴾^(٧)، و﴿لَدَيْهِمْ﴾^(٨).

(١) الذي في «السبعة» لابن مجاهد (ص ١٥٤) ذَكَرُ ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ بإبدال الهمزة وكسر الهاء عن هشام عن ابن عامر، والله أعلم.

(٢) التذكرة ١/ ١٥٠.

(٣) تكملة لازمة، وأبو أيُّوبَ الضَّبِّيُّ هو سليمان بن يحيى بن أيُّوب، تقدَّمتُ ترجمته عند شرح البيت ٢٣٥، ص ٩٤٢.

(٤) ونَقَلَ هذه القصة عن ابن مهران أبو شامة في إبراز المعاني ١٧/ ٢. وابن مقسَم هو: محمد بن الحسن بن يعقوب، أبوبكر ابن مقسَم العطار البغدادي، الإمام المقرئ النحوي. وُلِدَ سنة خمس وستين ومائتين. أخذ القراءة عرضاً عن: إدريس بن عبد الكريم، وغيره. قرأ عليه: أبوبكر ابن مهران، وغيره. ت ٣٥٤ هـ. (غاية ١٢٣/ ٢ - معرفة ٣٠٦/ ١).

(٥) حكى ذلك عنهما أبو شامة في إبراز المعاني ١٨/ ٢، وابن الجزري في النشر ١/ ٤٣١، ولم أجده في أيٍّ من كتبهما المتاحة.

(٦) الفاتحة ٧ وغيرها.

لأنَّ الياءَ قبلها مبدلةٌ من ألفٍ ، وأيضاً فإنَّ الياءَ عارضةٌ والهمزةُ مرادةٌ ، وإنَّما خَفَّفَتْ بِنِيَّةٍ إرادتها .

قوله : (وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ) يشيرُ إلى قاعدةٍ أخرى من قواعد تخفيف الهمز ، وعلَّتُهُنَّ أَتْبَاعُ خَطِّ المصحف فيما رُسِمَتْ به الهمزةُ من صُورَ الحروف أو فيما أسْقَطَهُ الخَطُّ السَّلَفِيُّ ^(١) : فإنَّ كُتِبَتِ الهمزةُ فيه ياءً أو واواً أو ألفاً وَقَفَ عليها بما صُوِّرَتْ به ، وإن حُذِفَتْ في الرسم حذَفَها في الوقف كما سيمرُّ بك بيانه ، فيسهِّلُ نحو : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ﴾ ^(٢) و ﴿ إِنْ كَانَ عَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ ^(٣) و ﴿ يَذَرُوكُمْ ﴾ ^(٤) بالواو الخالصة بدل الهمزة لرسمها بها ، ونحو : ﴿ نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٥) و ﴿ أَبْنَائِكُمْ ﴾ ^(٦) و ﴿ مَوْتِلَا ﴾ ^(٧) بالياء الخالصة بدل الهمزة لرسمها بها ،

(٧) آل عمران ٧٧ وغيرها .

(٨) آل عمران ٤٤ وغيرها .

(١) أي الخطُّ الذي حوته المصاحفُ التي أمر بنسخها عثمانُ بنُ عفَّانَ - رضي الله عنه - من المصحف الذي نسخَه زيدُ بنُ ثابت في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - وكان قد نَسَخَهُ من القِطْعِ التي كُتِبَتْ بين يَدَي رسول الله ﷺ .

(٢) البقرة ٢٢٣ .

(٣) التوبة ٢٤ .

(٤) الشورى ١١ .

(٥) البقرة ١٨٧ وغيرها .

(٦) النساء ٢٣ .

ونحو: ﴿سَأَلَ﴾^(١) و﴿اشْمَازَتْ﴾^(٢) و﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾^(٣) باللف خالصة لرسمها بها، وهذا كله خارجٌ عن القياس المذكور له أولاً؛ فإنَّ القياسَ فيما تقدّم أن يُسهَّلَ بَيْنَ بَيْنٍ.

وقد يؤدِّي هذا إلى ضعفٍ كاجتماع ساكنين على غير حدّهما، وذلك في الألف الساكن ما بعدها وهو غير مدغم، في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾^(٤)، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾^(٥) و﴿سَأَلْتُمْ﴾^(٦)، وتحرّزتُ بقولي: «وهو [غير] مدغم»^(٧) من ﴿اشْمَازَتْ﴾ فإنّه وإن كان بعدها ساكن إلا أنّه مدغم، ولا محذور فيه، مع أنّ هذا مفهومٌ من قولي: «على غير حدّهما»، و﴿اشْمَازَتْ﴾ التقيا فيه على حدّهما؛ إذ الأوّل حرف لين والثاني مدغم.

وربما تعذّر ذلك، وذلك فيما كان قبل الألف - التي هي صورةٌ لها -

(٧) الكهف ٥٨ .

(١) المعارج ١ .

(٢) الزمّر ٤٥ .

(٣) هود ٧١ وغيرها .

(٤) النساء ٦١ وغيرها .

(٥) الأنعام ٤٦ وغيرها .

(٦) البقرة ٦١ .

(٧) تكملة لازمة .

ساكنٌ نحو: ﴿السَّوْأَى﴾^(١) و﴿الشَّأْءَ﴾^(٢)، وقد يقال: إنَّ حمزة إذا أبدل ذلك ألفاً فتح ما قبلها، أو يترك البدل بالكليَّة ويسهل نحو: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾^(٣) و﴿وَرِيَاءٍ﴾^(٤) بالحذف فيقف: ﴿الْمُودَةُ﴾ - بزنة: الموزة - و﴿رياء﴾ لأنهما في الرسم كذلك.

وقد يؤدي الحذف إلى اختلاط المواد نحو: ﴿يَجْرُونَ﴾^(٥)، إذا وقف عليها تبعاً للخط قال: ﴿يَجْرُونَ﴾، ويؤدي أيضاً إلى حذف حرفٍ لا دليل عليه بعد حذفه.

ويَقْوَى الاختلال إذا كان بعد الهمزة ساكنٌ، نحو: ﴿مَذْؤَمًا﴾^(٦)، ﴿مَسْئُولًا﴾^(٧).

قال مكي: «وَأَمَّا ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾^(٨) فالصواب أن تقف عليه لحمزة بالنقل

(١) الروم ١٠.

(٢) العنكبوت ٢٠ وغيرها.

(٣) التكوير ٨.

(٤) مريم ٧٤.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) الأعراف ١٨.

(٧) الإسراء ٣٤ وغيرها.

(٨) التكوير ٨.

ويجوز الإبدال والإدغام، وهو قبيحٌ لاجتماع الواواتِ والضمةُ قال: «والذي ذكرنا عن [١٥٥/أ] ابن مجاهد - يعني من الحذف - لم يُقرأ به ولا عليه العمل». ^(١)

قال أبو عبد الله: «وإذا كان الأمرُ على ذلك فيحملُ ما روي على ما يتأتى ولا يؤدي إلى الإخلال وعلى أكثر التخفيف القياسي؛ فإن أكثره موافقٌ للرسم ألا ترى أن ﴿يَسْمُونَ﴾ ^(٢) و ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ ^(٣) و ﴿نِسَائِكُمْ﴾ ^(٤) إذا سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنَ و ﴿سَأَلَ﴾ ^(٥) و ﴿رَوْفٌ﴾ ^(٦) و ﴿سُئِلَ﴾ ^(٧) إذا سُهِّلَتْ بَيْنَ بَيْنَ أيضاً، ونحو ذلك كله موافقٌ للرسم، وإذا اعتُبر ما خالف الرسمَ من ذلك وُحِدَ تخفيفه على ما كان حقُّ الرسم أن يكون عليه، وإنما الرسمُ تأخَّرَ عن حقه في ذلك لسبب، وستأتي مسائل تُوضح ما ذكرته. فإذن العملُ بالتخفيف القياسيُّ أولى، وينبغي ألا يُترك العملُ بالوجه الآخر، ما لم يتعذر أو يؤدَّ إلى كثرة الإخلال؛ أخذاً بالرواية واتباعاً لخطِّ المصحف الكريم». ^(٨)

(١) الكشف ١١٦/١ بتصرف.

(٢) فصلت ٣٨.

(٣) البقرة ٢٢٣.

(٤) البقرة ١٨٧ وغيرها.

(٥) المعارج ١.

(٦) آل عمران ٣٠ وغيرها.

(٧) البقرة ١٠٨.

(٨) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٩/أ.

قلتُ : أمّا ما ذكره الناظمُ من أنَّ حمزةَ كان يراعي خطأ المصحف في ذلك فقد رواه عنه سليمٌ ، والمراد بذلك ما كُتب في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، ولذلك كُتبُ موضوعه ، منها ما وضعه الدانيُّ وسَمَّاهُ «المقنع»^(١) ، واختصره الناظمُ في نظم له مشهورٍ سَمَّاهُ «العقيلة»^(٢) ، وهي مشهورةٌ بين الناس بـ «الرائية» لأنها على رَويِّ الراء .

قال صاحبُ «التيسير» : «إنَّ حمزةَ كان يعتبرُ تسهيلَ الهمز بخطِّ المصحف على ما كُتب في زمن الصحابة» وقال أيضاً : «اعلم أنَّ جميعَ ما يسهِّله حمزةُ فإنَّما يراعي فيه خطأ المصحف دون القياس» انتهى.^(٣)

وضابطُ هذا أن يعتبرَ القواعدَ المتقدمة ، وكلُّ موضعٍ أمكنَ إجراؤه فيه من غير مخالفةٍ للرسم لم يتعدَّ إلى غيره : يجعلُ همزةَ ﴿بَارِئِكُمْ﴾^(٤) بينها وبين الياء ، ويبدلُ همزةَ ﴿بَرِيءٌ﴾^(٥) ياءً^(٦) ، وهمزةَ ﴿مَلَجَأٌ﴾^(٧) ألفاً . وإن أدنى إلى مخالفة

(١) طبعه مكتب الدراسات الإسلامية بدمشق سنة ١٣٥٩ هـ بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان .

(٢) منظومة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصاحف ، وقد طبعت مرأت عدة .

(٣) التيسير ص ٤١ .

(٤) البقرة ٥٤ .

(٥) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٦) سقطت من (ت) : ياء . =

رسم سهل على موافقة الرسم : فيجعلُ همزة ﴿تَفْتَوُا﴾^(١) بينها وبين الواو ،
و﴿مِنْ نَّبَائِ﴾^(٢) بين الهمزة والياء ، وكان قياسُ تخفيفِها - على ما تقدّم - أن
تُبدَلَ أَلْفًا في الحرفين ؛ لأنها تَسْكُنُ بعد فتحة ، وسيأتي تحقيقُ هذا عند قوله :^(٣)

... فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا

ومثله في المتوسط : ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾^(٤) تجعلُ الهمزة بينها وبين الواو^(٥) ، أو تُبدَلُ
ياءً على خلاف سيأتي تحقيقه .^(٦)

وقد حكى ابنُ مهرانَ خلافاً في نحو : ﴿تَلَبَّتِ﴾ ﴿سَائِحَتِ﴾^(٧) هل
تُسهَّلُ بَيْنَ بَيْنٍ أو تُبدَلُ ياءً محضة ؟ وكذا ﴿تَوَزَّهْمُ﴾^(٨) و﴿رَوْفُ﴾^(٩) هل

= (٧) التوبة ١١٨ .

(١) يوسف ٨٥ .

(٢) الأنعام ٣٤ .

(٣) البيت ٢٥٢ .

(٤) المائدة ٦٠ وغيرها .

(٥) في النسخ الثلاث وفي إبراز المعاني ١٨ / ٢ : « وبين الياء » ، وهو سهو .

(٦) انظر شرح البيت الآتي ، ص ٩٣٥ .

(٧) التحريم ٥

(٨) مريم ٨٣ .

(٩) آل عمران ٣٠ وغيرها .

هما يَبْنِ بَيْنَ أَوْ تُبَدِّلُ وَاوًا مُحَضَّةً ؟ ^(١)

قوله : (كَقَوْلِكَ) خبرٌ مبتدأ مضمَر ، أي هو كقولك ، والكافُ مزيدة ؛ إذ ليس في القرآن غيرُهما ، أي هو قولك : ﴿ أَنْبِئْهُمْ ﴾ ^(٢) و﴿ نَبِّئْهُمْ ﴾ ^(٣) .
و﴿ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ مفعول (قَوْلِكَ) ، ويُقرأ : (وَنَبِّئْهُمْ) بضم الميم بعدها واو .

قوله : (أَنَّهُ) : أنَّ واسمُها ، و(بِالْخَطِّ) متعلِّقٌ بـ (مُسَهَّلًا) ، و(كَانَ) واسمُها وخبرُها في موضع رفعٍ خبراً لـ (أَنَّهُ) ، و(مُسَهَّلًا) خبرٌ (كَانَ) ، والتقدير : وقد رَوَوْا أَنَّهُ كَانَ مُسَهَّلًا بِالْخَطِّ .

والباءُ في (بِالْخَطِّ) كهي في : كتبتُ بالقلم ، وضربتُ بالعصا ، كأنَّ [١٥٥/ب] الخطُّ صار آلةً في التسهيل ، ويجوز أن تكون للسببية ، أي بسبب اتباعه الخطُّ .
و«أنَّ» واسمُها وخبرُها في موضع نصبٍ بـ (رَوَوْا) .
ثمَّ أخذ يبيِّنُ كيفيةَ التسهيل فقال :

(١) حكى ذلك أبو شامة عن ابن مهران في إبراز المعاني ١٨ / ٢ . والذي في «الشاطبية» أن الأمثلة المذكورة تُسهَّل بينَ بَيْنَ لا غير .

(٢) البقرة ٣٣ .

(٣) الحجر ٥١ ، القمر ٢٨ .

٢٤٥ - فِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

أي فيلي حمزة، أي يتبع رسمه - أي رسم المصحف - في الياء والواو والحذف أي يتبع في هذه الثلاثة الأشياء رسم المصحف، وقد تقدم بيان أتباعه في الياء والواو في كلمتي: ﴿تَفْتَوُا﴾^(١) و﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢)، وتقدم أيضاً بيان الحذف في ﴿الْمَوءُ دَةً﴾^(٣) و﴿يَجْرُونَ﴾^(٤)، ومثله كل همزة مضمومة بعدها واو جمع، نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٥)، ﴿الْخَاطِئُونَ﴾^(٦)، وسيأتي هذا عند قوله: ^(٧)

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ

ومن ذلك: ﴿بُرْءَؤُا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرْءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ﴾^(٨)

(١) يوسف ٨٥.

(٢) الأنعام ٣٤. وانظر شرح البيت السابق، ص ٩٨٤.

(٣) التكوين ٨.

(٤) النحل ٥٣. وانظر شرح البيت السابق، ص ٩٨١.

(٥) البقرة ١٤.

(٦) الحاقة ٣٧.

(٧) البيت ٢٤٧.

(٨) الممتحنة ٤.

قياسُ تخفيفها المتقدّم الجاري على القواعد أن تُسهّل الأولى بينها وبين الألف،
والثانية تُبدّل ألفاً لأنها طرفٌ بعد ألف، ثمَّ يُفعلُ فيها ما فعل في الهمزة
المتطرّفة بعد ألفٍ لما تقدّم في قوله: ^(١)

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ

البيت، ولكنّه رُسِمَ ﴿بروا﴾ بواوٍ بعد الراء، ثمَّ ألف، فإذا خَفَّفَ متّبِعاً للرسم
وَقَفَّ عليه كذا: ﴿بروا﴾، وحينئذٍ يجيء في الألف ثلاثة الأوجه المتقدّمة في
قوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ.....

.....

البيتين ^(٢)، وهذا من ذاك؛ فإنَّ الألفَ بعد همزٍ مُغَيَّرٍ، والقياسُ إنّما عُدِمَ في
الأولى، وأمّا الثانيةُ فإبدالُها ألفاً على القياس لأنّها ساكنةٌ بعد فتحة، ولا
اعتدادَ بالألف فاصلةً كما تقدّم تقريره، فالوقفُ موافقٌ للخطِّ.
ومن ذلك: ﴿تَرَأَ الْجَمْعَانِ﴾ ^(٣) و﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ ^(٤) حكم الهمزة فيهما حكمُ
المتطرّفة؛ لأنّه لم يُرسم بعد الهمزة فيهما شيءٌ، بل كُتبا على لفظ الوصل. ^(٥)

(١) البيت ٢٣٩.

(٢) ١٧٢، ١٧١.

(٣) الشعراء ٦١.

(٤) الأنعام ٧٧.

(٥) والذي عليه العمل في ضبط المصاحف أنّ الهمزة لا صورة لها في الخطِّ، فتُكتَبُ =

فإن قيل : لم لم يذكر الألف مع أختيها في قوله : (ففي الياء يلى والواو) والهمزة تُرسم بها كما تُرسم بأختيها ، وهو يَقِفُ على الألف اتباعاً للخط كما يَقِفُ على أختيها اتباعاً له ؟

فالجواب : أن تخفيف كل همزة صوّرت ألفاً على القواعد المتقدمة لا يلزم منه مخالفة الرسم ؛ لأنها إما أن تجعل بين بين نحو : ﴿سَأَلَ﴾^(١) ، أو تُبدل ألفاً في نحو : ﴿مَلَجَأً﴾^(٢) فهو موافق للرسم ، وإنما تجيء المخالفة في رسمها بالياء والواو وفي عدم رسمها . وهذا الجواب أحسن من جواب أبي عبد الله بأنه لم يذكر الألف لدلالة الياء والواو عليها ، قال : «فلو قال : ففي الياء وأختيها يليه وحذفه ، لكان أبين»^(٣) ، وإنما كان الجواب الأول أولى لظهور الفارق المتقدم ذكره ، بخلاف الجواب الثاني فإن فيه تقديراً للسؤال واعتراضاً به .

وقوله : (وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ) إخبار عن أبي الحسن سعيد بن مسعدة

= على السطر ، وتكون الألف المكتوبة بعدها صورة الألف المنطوقة وقفاً ، الساقطة وصلاً لالتقاء الساكنين ، فضبط المثاليين السابقين هكذا : ﴿تَرَاءَا﴾ ﴿رَاءَا﴾ ، والذي مشى عليه المصنّف أن الألف التي في الخط هي صورة الهمزة ، وذلك على لفظ الوصل ، وخطاً ذلك الجزري في (النشر ١/ ٤٧٨ ، ٤٧٩) .

(١) المعارج ١ .

(٢) التوبة ١١٨ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٩/ ١ .

الأخفش^(١) تلميذ سيبويه - وسيدكره أيضاً في سورة الأنعام^(٢)، [١٥٦/أ] وهو غير المذكور في النحل كما سيأتي^(٣) - أنه يُبدلُ الهمزة في نوعين من الأنواع السبعة التي تقدّم أن سيبويه يُسهّلها فيها بينَ بَيْنَ، وعليها جرى حمزة في الوقف - وقد مضى بيان هذا - بينَ بَيْنَ :

الأول : الهمزة المضمومة بعد الكسرة يُبدّلُها ياءً مضمومة، فيقول في : ﴿سَنَقْرِيكَ﴾^(٤) ﴿وَلَا يَنْبُتُكَ﴾^(٥) إذا وقف عليهما : ﴿سَنَقْرِيكَ﴾ ﴿وَلَا يَنْبُتُكَ﴾ بياء مضمومة، ومثله : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٦) و ﴿الْخَاطِئُونَ﴾^(٧) و ﴿وَالصَّابِرُونَ﴾^(٨).

(١) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ١٢، ص ٥٠.

(٢) البيت ٦٧٤، وهو قول الناظم :

وَمَعَ رَسْمِهِ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَا دةَ الْأَخْفَشِ النَّحْوِي أَنَشَدَ مُجْمَلًا

(٣) البيت ٨١٤، وهو قول الناظم :

مَلَكَتُ وَعَنهُ رَنَصَ الْأَخْفَشِ يَاءُهُ وَعَنهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلًا

فالأخفش المذكور في سورة النحل هو هارون بن موسى بن شريك، أبو عبد الله الأخفش الدمشقي، مقرئ مصدر ثقة، نحوي، شيخ القراء بدمشق. قرأ على ابن ذكوان. روى القراءة عنه : ابن الأخرم والنقّاش وغيرهما. ت ٢٩٢هـ. غاية ٣٤٧/٢ - معرفة ٢٤٧/١.

(٤) الأعلى ٦.

(٥) فاطر ١٤.

(٦) البقرة ١٤.

(٧) الحاقة ٣٧ =

الثاني: الهمزة المكسورة بعد ضمة، يُبدلها واواً مكسورة، نحو: (سُوت) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُتِلَتْ﴾^(١)، وفي ﴿سُتِلُوا﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سُلُوا الْفِتْنَةَ﴾^(٢): سُولُوا.

والأول أشار إليه بقوله: (بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْذَلًا) أي الهمز صاحب الضم، والثاني أشار إليه بقوله: (وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ).

احتجَّ الأخفش على مذهبه بدليلين:

أحدهما: أنه لو سهَّلها بَيْنَ بَيْنَ في النوع الأول لأدَّى ذلك إلى قربها من الواو الساكنة بعد كسرة، ولو سهَّلها في النوع الثاني لأدَّى ذلك إلى قربها من الياء الساكنة بعد ضمة، وكلاهما مرفوضٌ في اللغة.^(٣)

والثاني: بالقياس على المفتوحة بعد ضمة أو كسرة؛ لأنها إنما أُبدلت ياءً وواواً لئلا يصيرَ ما هو قريبٌ من الألف بعد ضمة أو كسرة، فكما فرَّ من ذلك إلى الإبدال فرَّ من هذا أيضاً إليه؛ لأنَّ المحذورين متَّحِدان في الاجتناب.

(٨) المائدة ٦٩. فيقف على الأمثلة السابقة كالتالي: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ و﴿الْخَطِيعُونَ﴾ و﴿الصَّبِيعُونَ﴾.

(١) التكوين ٨.

(٢) الأحزاب ١٤.

(٣) قال ابنُ الحاجب: «وَتَقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَالْيَاءُ وَاوً إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا نحو: مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ، وَمَوْقِظٍ وَمُوسِرٍ» اهـ. انظر شرح الرضي على الشافية ٨٣/٣.

وأجيبَ عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أنها إذا كانت همزته بَيْنَ بَيْنَ ؛ بين الهمزة والواو وقبلها كسرة ، أو بين الهمزة والياء وقبلها ضمة ، تأتى النطقُ بها ، بخلاف المفتوحة بعد ضمٍّ أو كسر إذا جُعِلَتْ بينها وبين الألف فإنَّ النطقَ لا يتأتَّى بها ، وقد سبقَ لسانُ أو قلمُ أبي عبد الله إلى قوله : « إذا كانت بين الهمزة والواو وقبلها ضمة ، أو بين الهمزة والياء وقبلها كسرة » انتهى ^(١) . وهذا غلط ؛ لأنَّ الأولى من نحو : ﴿ سَنَقِرُكَ ﴾ إنما هي بين الهمزة والواو وقبلها كسرة ، والثانية من نحو : ﴿ سَتِلُوا ﴾ إنما هي بين الهمزة والياء وقبلها ضمة ، فتأملْه فلقد يُوهِمُ ويلبسُ على غير المتأمل .

والثاني : أنه وقَعَ فيما فرَّ منه ، وذلك أنه لا يوجدُ واوٌ مكسورةٌ بعد ضمة ؛ ولذلك مُنِعَ نحو : قُولَ ، وأَعْلَى إلى : قِيلَ ، ولا يوجدُ ياءٌ مضمومةٌ بعد كسرة ، ولذلك مُنِعَ نحو : رَامِيُونَ ، وأَعْلَى إلى : رَامُونَ . ^(٢)

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ٩٩ / ب .

(٢) الإعلال في (قُولَ) بنقل حركة الواو - وهي الكسرة - إلى القاف بعد سلبِ حركتها ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونها إثر كسرة .

وأما (رَامِيُونَ) فهي جمعُ مذكرٍ سالمٍ من المنقوص ، استثقلتِ الضمةُ على الياءِ المكسورِ ما قبلها فحذفتُ ، فالتقى ساكنان : ياءُ المنقوصِ وعلامةُ الجمعِ ، فحذفتِ الياءُ ، وقُلِبَتِ الكسرةُ التي قبلها ضمةً ؛ لِتَنَاسِبِ الواوِ التي هي علامةُ الجمعِ ، فقليل : رَامُونَ ، بِزَنَةِ : فَأَعُونَ وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ بَقِيَ الكسرةُ فيقال : رَامِينَ . انظر : شرح الرضيُّ على الشافية

فإن قلت : ما وجه اتّصال هذه المسألة بما تقدّم ؟ وأيُّ غرضٍ له في حكاية مذهب
الأخفش في هذين النوعين ؟ وهل قرأ بهما حمزة أم لا ؟
والجوابُ عن ذلك من وجهين :

الأوّل : أنّ هذا متّصلٌ بقوله ^(١) : ^(٢)

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ . . .

والتقديرُ : وحمزة سهلٌ همزة في غير ما تقدّم بينَ بَيْنَ [١٥٦ / ب] عند الجميع
إلا الأخفش فإنه يفعلُ كَيْتَ وَكَيْتَ من البدل المشار إليه ، فتصيرُ مواضع الإبدال
عنده أربعة من تسعة : موضعان محلٌّ وفاقٍ بينه وبين سيبويه - كما تقدّم في
المفتوحة بعد ضمٍّ أو كسر - وموضعان اختصَّ بهما الأخفشُ .

والثاني : أنّه ذكره كالأستدلال لحمزة فيما فعله من التسهيل اتّباعاً لخطِّ
المصحف وإن خالف القياس المتقدّم ، ووجه ذلك أنّه يقول : إذا كان إمامٌ من
أئمة النحو واللغة أبدلَ في نوعين آخرين ، من جُمِلَتَهما أنّه يُبدلُ الهمزة المضمومة
المكسورة ما قبلها ياءً مضمومة ، فحمزة أبدلَها أيضاً ياءً مضمومة اتّباعاً للخطِّ ،
فلا غرو في ذلك . قال أبو عمرو الداني : « نحو : ﴿ أَنْبِئُكُمْ ﴾ ^(٣) و ﴿ سَنُقَرِّئُكَ ﴾ ^(٤) »

(١) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى : فقلوه .

(٢) البيت ٢٤٢ .

(٣) المائدة ٦٠ وغيرها .

(٤) الأعلى ٦ .

تبدلها ياءً مضمومةً أتباعاً لمذهب حمزة في اتباع الخطّ عند الوقف على الهمز ، وهو قول الأخفش^(١) ، يعني التسهيل في ذلك بالبدل المذكور .

فإن قيل : هذا نافع في النوع الأول ؛ لأن حمزة يقرأ به في ﴿سَنَقِرُكَ﴾ و﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ فصار له مدخل في الاستشهاد ، وأمّا نحو : ﴿سُئِلَ﴾^(٢) و﴿سُئِلُوا﴾^(٣) فإن حمزة لا يسهله إلا بينَ بَيْنَ أتباعاً للخطّ ، والأخفش يسهله بواوٍ مكسورة كما تقدّم ، فلا يسهل شيء ذكره ؟

فالجواب : أنه من باب الاستطراد زيادة في الفائدة ، وذلك أنه لما ذكر مذهب الأخفش فيما له مدخل في الباب كمل الكلام عليه ، ففيه زيادة فائدة من غير مضرة .

قوله : (ففي الياء) متعلق بما بعده وهو (يلي) ، والفاء عاطفة للجملة من (يلي) على ما تقدّم من قوله :^(٤) وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ

فجاءت هذه الفاء أحسن مجيء ؛ لأنها مفصلة لما تقدّم من الإجمال وهي متصلة بـ (يلي) ، والتقدير : فيلي ، أي يتبع ، من : ولي فلان فلاناً يليه ، أي

(١) التيسير ٤٠ . وانظر قول الأخفش في كتابه معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٢) البقرة ١٠٨ .

(٣) الأحزاب ١٤ .

(٤) البيت ٢٤٤ .

تَبِعَهُ، و(الْوَاوِ) عطفٌ عَلَى (الْيَا)، وكذلك قوله: (وَالْحَذَفِ)، و(رَسْمُهُ) مفعولٌ (يَلِي)، والهَاءُ فِي (رَسْمُهُ) إمَّا لِلخَطِّ، أَوِّ لِلْمَصْحَفِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ؛ لِأَنَّ الخَطَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ المَصْحَفَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَيَلِي رَسْمَهُ فِي الْيَاءِ وَفِي الْوَاوِ وَفِي الْحَذَفِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْاِعْتِدَارُ عَنْهُ فِي سَكُوتِهِ عَنِ الْاَلِفِ.

قوله: (وَالْأَخْفَشُ) مبتدأ، و(أَبْدَلُ) خبره، وألفه للإِطلاق، و(بَعْدَ الْكُسْرِ) متعلِّقٌ بـ(أَبْدَلُ)، و(ذَا الضَّمِّ) مفعولٌ (أَبْدَلُ) قُدِّمَ عَلَيْهِ، وَالمَفْعُولُ الثَّانِي [هُوَ] ^(١) الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَهُوَ قَوْلُهُ: «يَبَاءُ»، وَالتَّقْدِيرُ: وَالْأَخْفَشُ أَبْدَلُ الْهَمْزِ ذَا الضَّمِّ بَعْدَ الْكُسْرِ يَبَاءُ.

ثُمَّ تَمَّ الْكَلَامَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فَقَالَ:

٢٤٦ - يَبَاءُ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ (يَبَاءً) مُتَعَلِّقٌ بـ(أَبْدَلُ) آخِرَ الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

وقوله: (وَعَنْهُ) أَي وَعَنِ الْأَخْفَشِ، [١٥٧/أ] (الْوَاوُ) فِي عَكْسِ الْهَمْزِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا بَعْدَ ضَمِّ نَحْوِ: ﴿سُئِلَ﴾ ^(٢) وَ﴿سُئِلُوا﴾ ^(٣)، وَتَقَدَّمَ تَحْرِيرُ ذَلِكَ ^(٤)، فَقَوْلُهُ: (وَعَنْهُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَ(الْوَاوُ) مُبْتَدَأٌ

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) البقرة ١٠٨.

(٣) الأحزاب ١٤.

(٤) انظر شرح البيت السابق، ص ٩٩٠.

مؤخراً، والضميرُ في (عَكْسِهِ) للهمز المذكور بقيد كونه مكسوراً بعد ضمٍّ، ويجوز أن يكون (الواو) مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ مبنيٍّ للمفعول، أي وعنه يُبدلُ الواوُ من الهمز في عكسه .

ثمَّ أَخْبَرَ أَنَّ مِنْ حِكْمَى عَنْ الْأَخْفَشِ تَسْهِيلَ النُّوعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ تَسْهِيلَ «بَيْنَ بَيْنَ غَيْرِ الْمَشْهُورِ» فَقَدْ أَتَى بِأَمْرِ مَعْضِلٍ، وَهُوَ أَنْ يَدُبِّرَ الْهَمْزَةَ بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا لَا بِحَرَكَةٍ نَفْسِهَا، فَيَجْعَلُ الْهَمْزَةَ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ^(١) اعتباراً بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ [كسرة الراء من ﴿سَنْقَرْتُكَ﴾ مثلاً، ويجعلها في النوع الثاني بينها وبين الواو اعتباراً بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ^(٢) ضَمَّةُ السَّيْنِ مِنْ ﴿سُئِلَ﴾ و﴿سُئِلُوا﴾ مثلاً، فقلوه: (كَأَلِيَا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: «ذَا الضَّمُّ» «بَعْدَ الْكُسْرِ»^(٣)، و(كَالْوَاوِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: (وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ) فَهُوَ مِنَ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ - الْمُنْبَهَةِ عَلَيْهِ قَرِيباً - وَجَعَلَ الْأَوَّلَ لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي .

وإنَّما فَعَلَ الْأَخْفَشُ ذَلِكَ فِرَاراً مِمَّا أُورِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا أَبْدَلَ النَّوعَ الْأَوَّلَ يَاءً وَالثَّانِي وَآواً خَرَجَ بِذَلِكَ مِنَ اللَّغَةِ فَفَرَّ إِلَى التَّسْهِيلِ الْمَذْكُورِ؛ إِذِ الْإِتْيَانُ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كُسْرَةٍ، أَوْ وَآوٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ لَا مُحْذُورَ فِيهِ . وَهَذَا تَجَوُّزٌ مِنْ قَائِلِهِ، وَمُرَادُهُ: إِذِ الْإِتْيَانُ بِمَا هُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ أَوْ بِمَا هُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسَهِّلَ قَرِيبٌ مِنْ حَرْفِ اللَّيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ مِنْهُمْ بِذَلِكَ،

(١) فِي (م): «وَبَيْنَ الْوَاوِ» وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) سَقَطَ مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ مِنْ (ت) وَ(م) .

(٣) الْبَيْتُ السَّابِقُ .

وهو مذهبٌ ضعيفٌ لأنَّ تدبيرَها بحركةِ نَفْسِها أَوْلَى من حيثُ إنَّها أحقُّ بها وأدَلُّ عليها، وهذا الوجهُ المحكيُّ عن الأخفش ذكره مكِّي بنُ أبي طالب في «الكشف» له ^(١)، وكذا ذكره عنه غيره أيضاً ^(٢)، وعَرَّضَ بِذِكْرِ ذَلِكَ أَنَّهُ وَجْهٌ مشهورٌ وإن كان خلافَ قولِ الجمهور من التصريفيين ^(٣)، وقد نصَّ مكِّيُّ على «أنَّ هذا الوجهَ يَقْوَى في موضعٍ يوافقُ خطَّ المصحفِ، كالوقف على ﴿لَوْلُوا﴾ المخفوض ^(٤) برومِ الحركة؛ لأنَّه يجعلُها بين الهمزة والواو، وذلك يوافقُ الخطَّ، وعلى رأي سيبويه تُجعلُ بين الهمزة والياء، فيخالفُ الخطَّ» انتهى. ^(٥)

وقد تقدَّم أيضاً مثلُ هذين الوجهين المحكيين عن الأخفش في مذهب القراء في نحو ﴿يَسَاءُ إِلَيَّ﴾ ^(٦): أكثرهم أبدلَ الثانيةَ واوًا، وبعضهم يجعلُها بين الهمزة

(١) الكشف لمكي ١/١٠٦، ١١٨.

(٢) الضميرُ في قول المصنِّف: «عنه» يعود إلى الأخفش، وفي قوله: «غيره» يعود إلى مكِّي بن أبي طالب. ومن هؤلاء الذين ذكروا هذا الوجه عن الأخفش: طاهر بن غلبون في التذكرة ١/١٥٥، ١٥٦.

(٣) كسيبويه في الكتاب ٣/٥٤٢، وقد توسَّع الرضيُّ في شرحه على الشافعية ٣/٤٤ - ٤٧ في هذا البحث بما ينبغي مراجعته فيه.

(٤) الحجَّ ٢٣، فاطر ٣٣.

(٥) الكشف لمكي ١/١١٨، ١١٩.

(٦) البقرة ١٤٢ وغيرها.

المكسورة والواو. ^(١)

وقد جعل الناظم هذا ^(٢) أقيسَ مَعْدِلًا من الوجه الذي عليه أكثرُ القراء؛ فقد دَبَّرُوا هذه الهمزة بحركة ما قبلها.

قال أبو شامة: «وقد غَلَطَ بعضُ الجهَّالِ بسوء فهمِهِ فظنَّ أنَّ من يُسهِّلُ الهمزةَ بينها وبين الحرف الذي من جنس حركة ما قبلها أنَّ الحركة تكون على الهمزة من جنس [حركة] ^(٣) الحرف الذي قبلها، ففي ﴿تَنْبِئُهُمْ﴾ ^(٤) و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ^(٥) [١٥٧/ب] تُسهِّلُ بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، وفي نحو: ﴿سُئِلَ﴾ ^(٦) و﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ تُسهِّلُ بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، وهذا جهلٌ مفرطٌ وغَلَطٌ بَيْنَ، ولولا أَنِّي سمعته من قائله لَمَّا صدَّقْتُ أنَّ أحداً يقوله؛ فإنَّ الهمزة محرَّكة، والحاجة داعيةٌ إلى تسهيلها، وذلك يُمكنُ مع بقائها على حركتها، فأَيُّ حاجةٍ إلى تغيير حركتها واختلالِ وزنها ولفظها؟! وإنما لَمَّا احتيجَ إلى

(١) سبق بيان فساد هذا القول وانتقاد ابن الجزري له في النشر ١/ ٣٨٨، ٣٨٩، وذلك في التعليق على شرح المصنَّف للبيت ٢١١، ص ٨١٧.

(٢) قوله: «هذا» إشارة إلى مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة الثانية من نحو قوله: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ بين الهمزة والياء.

(٣) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٢/ ٢٤.

(٤) التوبة ٦٤.

(٥) البقرة ١٤.

(٦) البقرة ١٠٨.

الحرف الذي تُسهّلُ إليه قال أهلُ المذهب الصحيح : يكونُ الحرفُ من جنس حركتها فهو أقربُ إليها، وقال قومٌ : يُجعلُ الحرفُ من جنس حركة ما قبلها كما لو كانت ساكنة . والفرقُ أنَّ الساكنةَ لَمَّا لم يكن لها حركةٌ اضطررنا إلى إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ؛ إذ لم يُمكنِ اعتبارُها بنفسِها، وفيما ذكرناه : لها حركةٌ، فاعتبارُها بها أولى، وهذا واضحٌ لمن تأمَّله « انتهى »^(١).

وقال أبو عبد الله : « واعلم أنَّ الأصلَ فيما عدا الأولى من الهمزات أن تُدبَرَ في الخطِّ بما يؤولُ إليه تخفيفُها إلا أن يمنعَ من ذلك مانعٌ، أو تُرسمَ على غير قياس، فالأصلُ إذن في الهمزة المضمومة بعد المكسورة أن تُرسمَ على مذهب سيبويه في تخفيفها بالواو، وأن تُرسمَ على مذهب الأخفش بالياء، وقد جاءت في المصحف الكريم مرسومةً بالياء في نحو : ﴿أَنْبِئُكُمْ﴾^(٢) و﴿سَنَقِرُكَ﴾^(٣)، ومحذوفةً الصورة في نحو : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٤) و﴿فَمَالِثُونَ﴾^(٥) و﴿وَيَسْتَنْبِثُونَكَ﴾^(٦) و﴿لِيُؤَاطِثُوا﴾^(٧) » قال : « ولِمَن نصرَ مذهبَ سيبويه أن يقول : إنَّها لم تُرسمَ

(١) إبراز المعاني ٢ / ٢٤ .

(٢) المائة ٦٠ وغيرها .

(٣) الأعلى ٦ .

(٤) البقرة ١٤ .

(٥) الصافات ٦٦ ، الواقعة ٥٣ .

(٦) يونس ٥٣ .

(٧) التوبة ٣٧ .

في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ بالواو^(١)؛ لأنَّ مَالَ تخفيفها إليها في هذه الحال، بل للحمل على ما يرسم به الفعل قبل اتّصال الضمير به، ولم تُحذف صورتها في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حذفاً أولياً، بل حُذِفَتِ الواو التي يقتضي التخفيف أن تكون صورة لها لما يُكره من اجتماع واوَيْن في الخطّ قال: «ولمَن نصرَ مذهبَ الأخفش أن يقول: إنّما رُسِمَتْ بالياء في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ لأنَّ مَالَ تخفيفها إليها، وحُذِفَتْ من ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ على غير قياس. وأمّا ﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿سُئِلُوا﴾ فعلى القياس أو غيره على المذهبين» انتهى.^(٢)

قوله^(٣): «الأولى» يعني بها الساكنة بعد متحرك؛ وذلك لأنها تُدبّر في الخطّ بحرفٍ مجانسٍ لحركة ما قبلها فتخفّفُ به من غير خلاف، نحو: ﴿الذَّيْبُ﴾^(٤)، و﴿كَاسٌ﴾^(٥)، و﴿مُومِنٌ﴾^(٦).

وقوله: (يَاءٍ) إلى قوله: (الْوَاوِ) قد تقدّم إعرابه.

قوله: (وَمَنْ) مبتدأ، وهو إمّا موصولٌ بمعنى الذي، وإمّا شرط، و(حَكَى) إمّا

(١) في النسخ الثلاث: «بالياء» وهو خطأ، والتصويب من اللالكى الفريدة لوحة ١٠٠/أ.

(٢) اللالكى الفريدة لوحة ١٠٠/أ.

(٣) الضمير في «قوله» يعود على أبي عبد الله الفاسي الذي تقدّم نقلُ نصِّ كلامه.

(٤) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٥) الإنسان ٥.

(٦) البقرة ٢٢١ وغيرها.

صلةٌ فلا محلَّ له، وإما شرطٌ فمحلُّه جزم، و(فِيهِمَا) متعلِّقٌ بـ(حَكَى)، والضميرُ للهمزتين، أعني المضمومة بعد كسرةٍ والمكسورة بعد ضمةٍ، ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للنوعين من الهمز، والمعنى واحد.

وقوله: (كَأَلِيًّا) حالٌ من المفعول المقدَّر، [١٥٨/أ] والتقدير: ومنَ حَكَى فيهما الهمزَ كائناً كالياء.

قوله: (أَعْضَلَ) جملةٌ فعليةٌ محلُّها الرفعُ خبراً للمبتدأ على الأول، أو جزمٌ جواباً للشرط على الثاني.

و(أَعْضَلَ) معناه: شَقَّ وأغلق، يقال: أَعْضَلَ الأمرُ أي شَقَّ عليه وأغلق وغلظ، ومنه الداءُ العُضال، وقوله: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾^(١) من ذلك.

٢٤٧- وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمٌّ، وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا ضابطةٌ ذلك: كلُّ همزةٍ مضمومة، قبلها كسرةٌ، بعدها واوٌ ساكنة، نحو: ﴿فَمَالِثُونَ﴾^(٢)، ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾^(٣)، ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾^(٤)، ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾^(٥)،

(١) النساء ١٩.

(٢) الصافات ٦٦، الواقعة ٥٣.

(٣) التوبة ٣٧.

(٤) يس ٥٦.

(٥) الزخرف ٣٤، وهذا المثال من (ص) فقط.

﴿وَالصَّبِثُونَ﴾^(١) ﴿الْخَاطِثُونَ﴾^(٢) ﴿وَيَسْتَنْبِثُونَكَ﴾^(٣) ، فكلُّ هذا لم يثبتْ لهَمْزته في الخطِّ صورةً ، فكذلك في الوقفِ التابعِ له ، فهذا معنى قوله :
وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذَفُ فِيهِ . . .

أي حذف الهمزة ، ولمَّا حُذِفِ الهمزة جاز فيما قبلها وجهان :
أحدهما : بقاء الكسرة التي كانت قبلها من غير تغيير ، أي^(٤) واو ساكنة قبلها كسرة .

والثاني : ضمُّ ما قبلَ هذه الواو .
وإليهما أشار بقوله : (وَضَمُّ ، وَكَسْرُ قَبْلُ قِيلَ) أي قيل : ضمُّ ، وكسرٌ قبل الواو الثانية .

ثم أخبر أنَّ هذين القولين (أُخْمِلَا) أي أُهْمِلَا واطَّرِحَا ، من الحُمُول وهو عدمُ النباهة والشُّهرة ، وعلَّلوا إخمَالَهما فقالوا : أمَّا إبقاء الكسرة قبل الواو الساكنة فلا نظيرَ له في اللغة ، بل إذا أدَّى الأمرُ إلى ذلك قلبوا الواو نحو : مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ من الوزن والوقت . وأمَّا إخمَالُ الضمِّ فقالوا : سببه أننا نقلنا حركة الهمزة بعد حذفها إلى الحرف الذي قبلها ، فنقلنا ضُمَّة الهمزة من ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٥) مثلاً

(١) المائة ٦٩ .

(٢) الحاقَّة ٣٧ .

(٣) يونس ٥٣ .

(٤) تحرَّفت في النسخ الثلاث إلى : إلى .

(٥) البقرة ١٤ .

إلى الزاي، وهذا ضعيف؛ لأنَّ النقل لا يكون إلى متحرك بل إلى ساكن كما عرفته، ولأنَّ الهمزة إذا حُذفت للرسم حُذفت هي وحركتها من غير نقل، ألا ترى أنَّ من وقف على ﴿المَوْءِدَةُ﴾^(١) تابعا للرسم وقف: ﴿المَوْءِدَةُ﴾ مثل: المَوْزَةُ بحذف الهمزة من غير نقل لحركتها إلى ما قبلها، وهو أولى بالنقل إليه من هذا؛ لأنه ساكن قابلٌ لحركة النقل. كذا قالوه، وتبعهم السخاوي وأبو عبد الله وغيرهما^(٢)، وكذا فهموا كلام الناظم أنَّ (أُخْمِلَا) راجعٌ للوجهين. ولقائل أن يقول: لا نسلم أنَّ الوجهين مُخْمَلَان، بل المخملُ منهما إبقاء الكسر، وعلته ما ذكرتم، وأما ضمُّ ما قبل الواو فأي محذور فيه حتى يُخْمَلَ؟ قولكم: «لأنَّ فيه نقلاً إلى متحرك، ولأنَّ الهمزة إذا حُذفت تخفيفاً لا تبقى حركتها» قلنا: ممنوعٌ أن يكون الضمُّ معللاً بما ذكرتم، بل له علةٌ أخرى حسنة وهي أنَّ الكلمة بُنِيَتْ على فعلها، وذلك أنَّ من العرب من يُبدِلُ الهمزة ياءً فيقول: استَهْزَيْتُ وَأَخْطَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ وَقَرَيْتُ، فجاء ﴿مُسْتَهْزُونٌ﴾ مثل: مُسْتَقْصُونٌ من اسْتَقْصَيْتُ، ويبدلُ على ذلك [١٥٨/ب] قولُ الفراء: «من العرب من يُبدِلُ الهمزَ - يعني في الفعل - فيقول: استَهْزَيْتُ مِثْلَ اسْتَقْصَيْتُ، فمن وقف [﴿مُسْتَهْزُونٌ﴾] فعَلْ ذلك مِثْلَ مُسْتَقْصُونٍ». ^(٣)

(١) التكوير ٨.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠/ب.

(٣) قول الفراء السابق مذكور في إبراز المعاني ٢/٢٦.

وحكى ابن مهران عن الكسائي قال : « مَنْ وَقَفَ ^(١) [بغير همز قال : ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾
فرفع الزاي، ومثله : ﴿مُتَّكُونَ﴾ ^(٢) و﴿لِيُطْفَأُ﴾ ^(٣) » . ^(٤)

قال ^(٥) : « وقال الزجاج : أمّا ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فعلى لغة من يُبدلُ من الهمزة
ياء، فيقول في استَهْزَأَ : استَهْزَيْتُ مِثْلَ اسْتَقْصَيْتُ ، فيجب على استَهْزَيْتُ :
يَسْتَهْزُونَ » . ^(٦)

فإذا عرفت هذا لم يكن الضمُّ لِمَا ذَكَرُوهُ من النقل، وأيضاً فقد قرأ
نافعٌ : ﴿وَالصَّبُّونَ﴾ ^(٧) من غير همز، وفيه توجيهان : أحدهما : أنه حذف منه
الهمز، فما يُعْتَدَرُ به عن نافع يُعْتَدَرُ به عن هذا الوجه . ونُقِلَ عنه أنه قرأ
أيضاً : ﴿الْخَطُّونَ﴾ ^(٨) دون همزٍ مع ضمِّ الطاء .

وأما قولهم : إن الشاطبي قال : (وَأُخْمِلَا) أي الوجهان، فلا نُسلِّمُ أنَّ

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

(٢) يس ٥٦ .

(٣) الصف ٨ .

(٤) قول ابن مهران هذا مذكور في إبراز المعاني ٢/ ٢٦ .

(٥) القائل هنا هو أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٢٦ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ١/ ٩٠ ، إبراز المعاني ٢/ ٢٦ .

(٧) المائدة ٦٩ .

(٨) الحاقة ٣٧ .

الألف للتثنية بل هي للإطلاق، والضمير مفردٌ عائد على أقرب مذكور وهو الكسر، ولا شك أنه حاملٌ لما تقدم من خروجه عن اللغة، فكأنه قال: وَضَمُّ قِيلَ، أي حُكي، وَكُسِرُ قِيلَ أيضاً وأُخْمِلَ الكسر. ويؤيد ما ذكرته من أن أَلْفَ (أُخْمِلًا) أَلْفُ إطلاق لا أَلْفُ تثنية قوله قبل ذلك: (قِيلَ) ولو أراد الوجهين معاً لقال: قِيلًا وأُخْمِلًا، وكان الوزنُ مستقيماً له غير مغيرٍ للنظم، فلماً عدل عنه مع إمكانه علم أنه لم يُرد إلا الوجه الأخير، وهذا ظاهرٌ فتأملهُ.

فإن قيل: أي فائدة في ذكر هذا البيت وقد علم الحذف من ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ ونحوه من قوله: ^(١)

فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ

ففهمنا من هناك أنه يتبع الرسم في الحذف، ومن جملة الأفراد ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ ونحوه؟

فالجواب: أنه إنما أعاده ليحكي الوجهين اللذين قبل الواو، فكأنه يقول: إذا حذفت الهمزة من ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ ونحوه لفظاً كحذفها خطأ فكيف يُلَفْظُ بما قبلها؟ فبين ذلك بأن فيه وجهين، وأيضاً فيلزم على ما قالوه ألا يوقف حمزة في هذا النحو على اتباع الخطَّ أَلْبَتَّةَ؛ لأنَّ اتِّباعَ الخطِّ يستلزم أحدَ الوجهين: الضمُّ أو الكسر، وقد حكّموا بإخمالهما، وإذا أُخْمِلَا امتنعا، وإذا امتنعا لزم امتناع اتِّباعِ الخطِّ، وهذا بين.

واعلم أنَّ ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ونحوه يجيء فيه وقفاً ستّة أوجه : خمسةٌ منها منصوبةٌ في القصيدة - وسأبين ذلك وجهاً وجهاً ومن أين يؤخذ - والسادسُ ليس مذكوراً فيها، وبعضُ هذه الأوجه قويٌّ وبعضها ضعيفٌ كما سأنبّه عليه إن شاء الله تعالى :

الأوّل : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بتسهيلها بين الهمزة والواو، وإليه يشير بقوله : ^(١)
وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ . . .

لأنّه من جملة سبعة الأقسام كما عرفتّه في موضعه، وهذا الوجه أقواها، وهو قولُ البصريين : سيبويه وأتباعه غير الأخفش .

الثاني : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بإبدال الهمزة ياءً مضمومة، وإليه يشير بقوله : ^(٢)

..... وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ [١/١٥٩] أَبْدَلَا
يَاءً.....

فهذا صدق على همزته أنّه ذو ضمٍّ بعد كسر، فهو فردٌ من أفراد القاعدة المذكورة .

الثالث : تسهيلُ همزته بينها وبين الياء، أي تدبّر بحركة ما قبلها، وإليه

يشير بقوله : ^(٣)

..... وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا . . .

(١) البيت ٢٤٢ .

(٢) البيتان ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) البيت ٢٤٧ .

يعني أن الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها سهّلت عند هؤلاء بين الهمزة والياء وقد عرفت ما فيه وما غلّط فيه أبو شامة بعض الناس. ^(١)

الرابع : حذفها وضم الزاي .

الخامس : حذفها وكسر الزاي ، وإليهما يشير بقوله : (وَضَمُّ ، وَكَسْرُ قَبْلُ قِيلَ) وقد عرفت ما في ذلك .

وأما السادس : فقال أبو عبد الله : « ويتأتى وجهٌ سادس : إبدال الهمزة واواً وذلك أن هذا النوع رُسم بواو واحدة ، واختلف فيها ف قيل : هي واو الجمع وصورة الهمزة محذوفة ، وقيل : هي صورة الهمزة وواو الجمع محذوفة . فعلى اعتقاد أنها صورة الهمزة يجوزُ إبدالها واواً فيقال : ﴿ مُسْتَهْزِوْنَ ﴾ كما يقال : أبناؤكم ونساؤكم ، وذلك على الوجه المذكور في اتّباع الخطّ » انتهى . ^(٢)

وفيما قاله نظر ؛ لأن هذا ليس من باب التشهي والبناء على الاعتقاد حتى يقول : « فيجوز على اعتقاد أنها صورة الهمزة » وأيضاً فهذا يؤدي إلى ما ليس معروفاً في اللغة ، وهو اجتماع واوين متطرفين ، أولاهما مضمومة مكسورة ما قبلها ، وثانيتهما ساكنة نحو : (لِيُوطِوْا) ^(٣) (لِيُطْفِوْا) ^(٤) وما أشبه ذلك ، بل

(١) انظر شرح البيت ٢٤٦ ، ص ٩٩٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠ / ب .

(٣) التوبة ٣٧ .

(٤) الصف ٨ .

إذا أدَّى الأمرُ إلى ذلك وجَب الإِعْلَالُ بأمرٍ تصرّيفيٍّ إلى حذف إحدى الواوَيْنِ وذلك نحو: هؤلاء غازُونَ وراضُونَ، والأصلُ: غازِوُونَ وراضِوُونَ فأُعِلّا - بما هو مستقصى في غير هذا الكتاب - إلى أن صاراً على ما ترى^(١)، وأيضاً فإنَّ من وقَف كذلك لم يكن متَّبِعاً لمرسوم الخطِّ أَلْبَتَةً؛ لأنَّه لفظٌ بواوَيْنِ وليس في الخطِّ إلّا واوٌ واحدة. فإن قال: أقِفْ بواوٍ واحدة على اعتقاد أنَّها صورةُ الهمزة فيصْدُقُ أنَّ همزة ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ أُبدِلَتْ واواً لم يظهر له فائدةٌ في اللفظ لأنَّه يتَّحدُ مع الوجه الرابع لفظاً، إذ لم يُلَفَظْ إلّا بواوٍ ساكنة قبلها ضمّةٌ.

وهذه المسألة التي ذكرها الناظم من زياداته على «التيسير» إذ ليست فيه. قوله: (وَمُسْتَهْزُونَ) مبتدأ، و(الْحَذْفُ) مبتدأ ثانٍ، و(فيه) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، و«ال» عوضٌ من المضاف، أي حذف واوهِ، أو يكون التقدير: الحذف في واوهِ.

قوله: (وَنَحْوِهِ) عطفٌ على الضمير المجرور في (فيه)^(٢) من غير إعادة

(١) وذلك بأن قُلِبَتِ الواوُ الأولى في كُلِّ منهما ياءً، فصارتا: غازِيوْنَ وراضِيوْنَ، اسْتُثْقِلَتِ الضمّةُ على الياءِ فيهما فحُدِفَتْ، فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحُدِفَتِ الياءُ ثم قُلِبَتِ الكسرةُ ضمّةً لمناسبة الواوِ فقليل: غازُونَ وراضُونَ، وفي حالة النصب والجرِّ أصلُهما: غازِويْنَ وراضِويْنَ، ثم: غازِيينَ وراضِيينَ، ثم يقال: اسْتُثْقِلَتِ الكسرةُ على الياءِ فحُدِفَتِ الكسرةُ، ثم حُدِفَتِ الياءُ الأولى لالتقاء الساكنين فقليل: غازِينَ وراضِينَ.

انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٩٣.

(٢) في النسخ الثلاث: «في نحوه» وهو خطأ، وقد تنبّه لذلك أحدُهم في نسخة (ت) =

الجار، وهي خلافة بين الكوفيين والبصريين^(١)، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في سورة النساء تحقيق القول فيها.^(٢)

قوله: (وَضَمُّ) مبتدأ، و(كَسْرٌ) عطف، وفي الخبر وجهان: أحدهما: محذوف، أي وفيه ضم وكسر. والثاني: هو نفس قوله [١٥٩/ب]: (قِيلَ). فإن قلت: هذا مشكلٌ من وجهين:

أحدهما: ما المسوِّغُ للابتداء بهذه النكرة؟

والثاني: أنا وإن سلمنا أنْ ثَمَّ مسوِّغاً فَلِمَ لَمْ يُطَابَقْ بالضمير في قوله: (قِيلَ)؟ وهَلَّا قِيلَ: قِيلَا؟

فالجوابُ عن الأول: أَنَّ العطفَ مسوِّغٌ، فإذا عطفْتَ على نكرة أو عطفْتَ هي ساغ ذلك^(٣)، ومنه قوله: (٤)

= فصَحَّحَها بخط مغاير.

(١) تقدَّمتُ الإشارة إلى الخلاف في هذه المسألة ص ١٨١ عند شرح البيت ٥٤:

وَمَكَ، وَحَقُّ فِيهِ وَأَبْنِ الْعَلَاءِ قُلُ

(٢) عند شرح قول الناظم (البيت ٥٨٧): وَحَمَزَةُ وَالْأَرْحَامُ بِالْخَفْضِ جَمَلًا.

(٣) بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممَّا يسوغ الابتداء به، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي أمثلُ من غيرهما. انظر: مغني اللبيب ص ٦١٠.

(٤) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في المغني ص ٦١٠، ومعجم الشواهد الشعرية ٥٠٨/١، واستشهد به المصنِّفُ في الدرِّ المصنون ٤/١٦٠ =

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا
والثاني قد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، أو بالعكس، كأنه قيل: وضم
قيل، وكسر قيل قبل ذلك.

قوله: (قَبْلُ) ظرفٌ مقطوعٌ عن الإضافة، أي قبل الهمزة، والعامل فيه
(قِيلَ) بعده، وقال أبو عبد الله: «هو تبيين»^(١)، ولا يجوز أن يكون صفةً
لـ(ضَمَّ) أو (كَسَرُ) وإن كان المعنى على ذلك؛ لأنَّ الظرف إذا قطع عن الإضافة
نقص فلا يوصفُ به.

قوله: (وَأُخْمِلَا) عطفٌ على (قِيلَ)، وألفه إمَّا للتثنية وإمَّا للإطلاق،
على حسب ما مرَّ.

٢٤٨ - وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانِ أَعْمَلَا

يشيرُ إلى أنَّ الهمزَ المتوسطَ بزوائد دخلنَ عليه، أي ما كان من الهمز أولَ
كلمة فلمَّا اتَّصل بتلك الكلمة حرفٌ زائدٌ عليها - أي على ماهيتها - ولكنه
شديدُ الاتصال بها صار كأنه حشوٌّ في الكلمة ومتوسطٌ بين حروفها؛ تنزيلاً

= والشاهد فيه قوله: «عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي» فقد جاز ابتداءه بالنكرة لوجود
العطف مع كون المعطوف ممَّا يسوغُ الابتداءُ به؛ إذ التقديرُ: وشكوى عظيمة، ويحتمل أن
تكون الواو في قوله: «وَشَكْوَى» للحال، وهو أيضاً مسوَّغٌ، كما يحتمل أن يكون المسوَّغُ
قوله: «عِنْدِي» فإنَّه ظرفٌ مختصٌّ، والله أعلم.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠١/أ.

للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، ولا يريد الزائد المصطلح عليه - وهو الذي دخوله كخروجه - وإنما يريد ما ذكرته لك، وسيأتي أمثلتها في البيت الآتي، إذا وقف عليه حمزة كان عنه وجهان :

التحقيق اعتباراً بأنه همز مبتدأ به، والهمز المبتدأ لا يسهل لما تقدم، إلا ما تقدم من وجه النقل، ولأن اتصاله بما قبله عارض فلا تغيير.

والثاني : أنه يعطى حكم المتوسط لشدة اتصال هذا الحرف الزائد بالكلمة فيفعل فيه ما يفعل في المتوسط حقيقة.

والمراد بالزائد ما اتصل بكلمة الهمز خطأ، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ﴾^(١)، ﴿ذَلِكَ بِأَنْهُمْ﴾^(٢)، ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ﴾^(٣) كما سيأتي، ونحو: ﴿هَأَنْتُمْ﴾^(٤) فإنه رُسِمَ بالفاء واحدة هي صورة الهمزة، وحُذِفَتُ الفُ «ها»، و﴿يَأْدُمُ﴾^(٥) كذلك، أو لفظاً ولم يأتِ المتوسط من انتظام حروف الكلمة، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٦)

(١) الحشر ١٣.

(٢) البقرة ٦١ وغيرها.

(٣) الحديد ٢٩.

(٤) آل عمران ٦٦ وغيرها.

(٥) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٦) البقرة ٦، يس ١٠.

﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(١) فَإِنَّ هَمْزَةَ الاستفهام وإن لم تَتَّصِلْ خطأً فهي مَتَّصِلَةٌ لفظاً، ولم يأتِ التوسطُ من انتظام حروف الكلمة، [فأما ما يأتِيهِ التوسطُ من انتظام حروف الكلمة]^(٢) فَإِنَّهُ ليسَ مِمَّا نحن فيه، بل هو متوسطٌ حقيقةً، وذلك كالتوسطِ بسبب دخول حروف المضارعة نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ﴾^(٤)، وما لم يَتَّصِلْ بكلمة الهمز خطأً ولا لفظاً فليس متوسطاً أَلْبَتَّةَ نحو: ﴿وَمَا أُرِيدُ﴾^(٥) و﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا أَنْتُمْ﴾^(٦) فلا يقال إنَّ هَمْزَةَ ﴿أُرِيدُ﴾ و﴿أَعْبُدُ﴾ و﴿أَنْتُمْ﴾ صارت متوسطَةً باعتبار دخول «مَا» [١٦٠/أ] و«لَا» النافيتين عليهما، وإن كان في المعنى الذي نحن بصدده لا فرق بين «لَا» و«مَا» وبين هاء التنبيه ويا النداء إلا ما ذكرناه من الاتصال.

واعلم أَنَّهُ لا ينبغي اجراءُ هَذَيْنِ الوجهَيْنِ لحمزةٍ من الاعتداد بالاتصال بالزائد وعدم الاعتداد إلا عند من لا يرى ذلك، فتسهيله لهذا أولى؛ لأنَّه متوسطٌ صورةً كما سبق بيانه.

(١) المائدة ١١٦.

(٢) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) و(م).

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

(٤) الشعراء ١١١.

(٥) هود ٨٨ وغيرها.

(٦) الكافرون ٢، ٣.

وقال الداني: «والمذهبان جيّدان، وبهما ورد نصُّ الرواة»^(١) يعني عند من لا يرى النقلَ لحمزة وقفاً كما نبّهت عليه .

قوله : (وَمَا فِيهِ) : (مَا) موصولة ، أي واللفظُ الذي ، و(يُلْفَى) صَلَّته ، و(فِيهِ) متعلّقُ به ، ومرفوعُ (يُلْفَى) ضميرٌ يعود على الهمز لتقدّم ذكره ، و(يُلْفَى) أصله التعدّي لاثنينٍ قام أولُهما مقامَ الفاعل فانتصب (وَاسِطاً) على مفعوله الثاني ، ومن تعدّيه لاثنينٍ قوله : ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُواْ ءَابَاءَهُمْ صَالِينَ﴾^(٢) ، وألْفَى بمعنى وجد ، أي وما يوجدُ فيه الهمزُ واسطاً ، و(بِزَوَائِدٍ) متعلّقُ بـ(يُلْفَى) ، أي وجوده واسطاً بسبب الزوائد ، و«وَاسِطٌ» اسمُ فاعلٍ من : وَسَطَتُ الْقَوْمَ أَسِطَهُمْ سِطَةً أي جلستُ بينهم ، أي متوسطاً ، و(دَخَلْنَ) الجملةُ صفةٌ لـ(زَوَائِدٍ) ، وصرّفها ضرورةً ، وهاءُ (عَلَيْهِ) تعودُ على الهمز ، أو على ذلك اللفظ الذي فيه الهمز .

قوله : (فِيهِ وَجْهَانٍ) يجوزُ أن يكونا مبتدأً وخبراً مقدّماً ، والجملةُ خبرُ الموصول الأول ، وأن يكون الخبرُ وحده (فِيهِ) ، و(وَجْهَانٍ) فاعلٌ به ، وهو أوّلَى لقرّبه من المفرد ، والتقديرُ : استقرّ فيه وجهان .

قوله : (أَعْمَلًا) صفةٌ لـ(وَجْهَانٍ) ، و(أَعْمَلًا) أي استُعْمِلًا ، كقوله :
امْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا

(١) التيسير ص ٤١ .

(٢) الصافات ٦٩ .

البيت^(١) وقد تقدّم تحقيق ذلك ، والله أعلم .

ثم أخذ يذكر الأمثلة للمسألة المتقدمة فقال :

٢٤٩ - كَمَا هَاوِيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

« مَا » في (كَمَا) زائدة ، أي ك : ها ، وإن كان لفظها يوهم أن المراد بها النافية ، وأن دخولها يجعل الهمزة متوسطة في نحو : ﴿ وَمَا أُرِيدُ ﴾^(٢) ﴿ وَمَا أَنَا ﴾^(٣) ﴿ وَمَا أَنْتُمْ ﴾^(٤) كما في هاء التنبيه ويا النداء ، ويكون تقدير البيت : ك « مَا » النافية وهاء التنبيه ويا النداء ، ثم حُذِفَ العاطفُ بين « مَا » و « هَا » ، ولكن هذا الوهم زائلٌ باعتبار ما قدمته من الفرق .

والمراد بـ (هَا) ها التي للتنبيه ، وتتصلُ تارةً باسم الإشارة نحو : ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ وتارةً بضمير الخطاب المرفوع المنفصل نحو : ﴿ هَآأَنْتُمْ ﴾ ، وقد جُمعَا في قوله تعالى : ﴿ هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٥) فـ « هَا » مزيدة على « أولاء » وعلى « أَنْتُمْ » لكن لما اشتد اتصالها بها من حيث الخطُّ جعلت الهمزة كالتوسطة ، وذلك أنه لم تُكتب إلا متصلة الهاء بهمزة « أولاء » ، ولم يرسم لالفها صورة ، ورُسمت

(١) تقدّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٨٠ ، ص ٧٠٠ ، ٧٠١ .

(٢) هود ٨٨ وغيرها .

(٣) الأنعام ٥٦ وغيرها .

(٤) إبراهيم ٢٢ وغيرها .

(٥) آل عمران ٦٦ وغيرها .

همزة [١٦٠/ب] «أولاء» بالواو، وتخفيفها أن تُجعلَ بينها وبين الواو، ويجوز على اتباع الرسم أن تُبدَلَ واواً.

وأما ﴿هَلَأَنْتُمْ﴾ فتخففُ همزته بأن تُجعلَ بينها وبين الألف، ويجوز أن تُبدَلَ على الرسم ألفاً فيجتمعُ ألفان فتُحذفُ إحداهما وتُشيعُ مدَّ «ها».

فإن قيل: ما ذكرته في ﴿هَلَأَنْتُمْ﴾ مبنيٌّ على أن ألفَ «ها» هي المحذوفة والموجودةُ صورةُ الهمزة، فهلاً جعلتَ الموجودةَ ألفَ «ها» والمحذوفةُ صورةُ الهمزة فيتحذفُ اللفظُ، والمُدركُ مختلفٌ؟

فالجواب: أن حذفها في «هَذَيْنِ» و«هَؤُلَاءِ» و«هَذَا» دليلٌ على حذفها فيما نحن فيه، وذلك على إرادة الاتصال^(١)، فإذا ثبتَ أن الموجودةَ صورةُ الهمزة احتملَ بعد ذلك وجهان: أحدهما: أن تكونَ الألفُ هي التي كانت في ﴿أَنْتُمْ﴾ والثاني: أن تكونَ بعد دخول «ها» كالتي في «سَأَلْتُ» أعني التي تُجعلُ صورةً للهمزة على ما يؤولُ تخفيفُها إليه، فتكونُ إرادةُ الاتصال من جهتين كـ«هَؤُلَاءِ»، وعلى الوجه الذي قبله تكونُ إرادةُ الاتصال من جهةٍ حذفِ ألفِ «ها»، وإرادةُ الانفصال من جهةٍ إثباتِ الألفِ التي كانت في الابتداء، ولا يختلفُ الحالُ في التخفيفِ على كلا التقديرين، وكونُ «ها» ﴿هَلَأَنْتُمْ﴾ هي «ها» التي للتنبيه دخلتُ على ﴿أَنْتُمْ﴾ هو المشهور، وقيل: إنَّ الهاءَ بدلٌ من همزةٍ استفهامٍ كبإبدالِها من همزة: أَرَدْتُ وَأَرَقْتُ وَأَرَحْتُ في قولهم: هَرَدْتُ

(١) في (ت): «الانفصال» وهو خطأ.

وَهَرَحَتْ وَهَرَقَتْ، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حمزة لا يُدخِلُ ألفاً بين همزتي ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ و﴿ءَأَنْتُمْ﴾ وهما محققتان، فعدم إدخاله الألف بعد الإبدال أولى وأحرى، فوجود الألف بينهما دليلٌ على أنه ليس أصلها الهمزة.

وقد أُجيبَ عنه بأنه يحتملُ أن يكونَ قصدُ بإدخال الألف هنا الجمعَ بين اللغتين ثمَّ أبدل بعد ذلك .

قال أبو عبد الله : « وفيه التحقيق والتخفيف أيضاً على هذا الوجه، ووجه التخفيف القياسيُّ أيضاً أن تكون الهمزة بينَ يَينَ، ووجه التخفيف على اتباع الرسم أن تُحذف الهمزة إن كانت الألف الموجودة ألفَ الفصل، أو تُبدل ألفاً إن كانت الألف الموجودة صورةً لها؛ فإنَّ الرسمَ يحتملُ الوجهين، وتُحذف إحدى الألفين فيكون اللفظ واحداً والتقدير مختلفاً.

وقد يُتوهمُ أنَّ ﴿هَأْوَمَّ﴾^(١) من هذا الباب، فإنَّ «هأ» ليست فيه للتنبيه فالهمزة متوسطة حقيقةً.

قال مكِّي: وأما ﴿هَأْوَمَّ﴾ فالوقف له بالتخفيف؛ لأنها ليست (هأ) التي للتنبيه دخلت على (أم) لأنَّ (أم) غيرُ مستعمل، وإنما (هأ) اسمٌ للفعل، ومعناه: خذ وتناول، تقولُه للواحد، [وللأثنين: هَأْوَمَا كما تقول: أنْتُمَا]^(٢)،

(١) الحاقَّة ١٩ .

(٢) تحرَّف ما بين الحاصرتين في النسخ الثلاث إلى: «والأثنين وما كما تقول أما»، والتصويب من الكشف ١/ ١٠٠ .

وللجمع : هَاؤُمُو، كما [١٦١/أ] تقول : أَنْتُمُو^(١)، فالهمزة متوسطة، وأصله في القرآن : هَاؤُمُوا، وكُتِبَ على لفظ الوصل، ولا يَحْسُنُ الوقفُ عليه؛ لأنَّك إن وقفتَ على الأصل بالواو خالفتَ الخطَّ، وإن وقفتَ بغير واو خالفتَ الأصل.^(٢)

قلتُ^(٣) : ما ذكره من معنى التخفيف وعلته ومعنى ﴿هَآؤُمْ﴾ وتصريفه لا خلاف في صحته، وأما ما ذكره في رسمه والوقف عليه فليس من هذا الباب، وفيه نظر؛ وذلك أنَّ الميمَ فيه ميمُ الجمع، وأصلها الصَّلَّةُ، وتُسَكَّنُ تخفيفاً، ورسمُ ميم الجمع جميعاً دون واو، وكذا الوقفُ عليه، وحيثُ فلا فرق بين هذه الميم وبين ميم ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾.^(٤)

وجزم أبو شامة بجواز ذلك فقال : «ويُوقَفُ ﴿هَآؤُمْ﴾ على الرسم، وهَاؤُمُوا على الأصل؛ لأنَّ الواو حُذِفَتْ في الوصل لالتقاء الساكنين» فقد جزم أبو شامة بجواز الوقف على هذا الحرف بالاعتبارين.^(٥)

(١) تصحَّفتُ في النسخ الثلاث إلى : «اسم»، والتصويب من الكشف ١/ ١٠٠.

(٢) الكشف ١/ ١٠٠، ١٠١.

(٣) القائل هو أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/ أ.

(٤) آل عمران ١٣٩، محمد - ﷺ - ٣٥. وهنا انتهى النقل عن أبي عبد الله من اللآلئ

الفريدة لوحة ١٠٢/ أ.

(٥) لم أجد في «إبراز المعاني» ما عزاه السمين لأبي شامة من كلام موافق لمذهب مكِّي بل وجدتُ ما يُفيد عكسَ ذلك، وهو أنَّ أبا شامة أجاز الوقفَ عليها على الميم - أي على الرسم - فقط لجميع القراء، ونَصَّ على تسهيل همزتها بينَ بلا خلاف لحمزة، وهو =

والحاصلُ أنَّ «هَاءَ» وحدَّها اسمُ فعلٍ، وتَتَّصِلُ بها الميمُ والألفُ دلالةً على التثنية^(١)، والميمُ والواوُ دلالةً على جمع الذكور، والنونُ المشددةُ دلالةً على جمع الإناث، كاتِّصالها بالتاء في أَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ^(٢)، ومن العرب من يضعُ الكافَ موضعَ الهمزةِ والميمِ متَّصلةً بـ«ها» بحاله فيقول: هَاكَ هَاكُمَا هَاكُم هَاكُنَّ، ومنهم من يجمعُ بينهما فيقول: هَاءَكَ هَاءَكُمَا هَاءَكُنَّ، والميمُ في الجميع وقفاً ورسماً على حدٍّ سواء. قال أبو عبد الله: «وإنما يُعتبر ما قاله على لغة من يقول: هَاءَ بوزنِ رَامَ، وتصريفه كتصريفه، أو: هَاءُ بوزنِ هَبَ

=بذلك يردُّ على مكِّي الذي منع من الوقف عليها، قال أبو شامة: «وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ﴾ في الحاقَّة ليس لها حكم: ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ لأنَّ همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ متوسِّطة؛ لأنَّها من تَمَّة كلمة (هَاء) بمعنى: خُذْ، ثمَّ اتَّصَلُ بها ضميرُ الجماعة المتَّصل، و﴿هَآأَنْتُمْ﴾ الهَاءُ فيه للتنبيه دخل على (أَنْتُمْ)، فتسهَّلَ همزة ﴿هَآؤُمْ﴾ بلا خلافٍ بينَ بَيْنَ، ويوقِفُ: ﴿هَآؤُمْ﴾، ومنع مكِّي من الوقف عليها ظناً منه أنَّ الأصل: هَآؤُمُوا، بواو، وأنها كُتِبَتْ على لفظ الوصل فحُذِفَتْ. وهو سهو؛ فإنَّ الميم في ﴿هَآؤُمْ﴾ مثل الميم في (أَنْتُمْ) الأصل فيها الصَّلَةُ بالواو. على ما سبق في بيان قراءة ابن كثير - ورسم المصحف الكريم في جميع هذا الباب بحذف [الواو] فيما ليس بعده ساكن، فما الظنُّ بما بعده ساكن؟ فالوقفُ على الميم لجميع القراء، وإذا كان ابن كثير الذي يصلُّ ميمَ الجمع بواوٍ في الوصل لا يقِفُ بالواو على الأصل، فما الظنُّ بغيره؟» اهـ. إبراز المعاني ٢/ ٢٩، ٣٠. أقول: فمِمَّا سبقَ يَتَبَيَّنُ عدمُ صحَّة ما نسبَه السمينُ لأبي شامة، وعدمُ صحَّة القراءة به، وهو أمرٌ غريب، والله أعلم.

(١) تصحَّفتُ في (ص) و(م) إلى: التنبيه.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٤٥٥.

ويصرفه كتصريفه، فإن الأمر من الأول للجماعة: هاؤوا ك: رأموا، ومن الثاني هؤا ك: هبوا، والواو فيهما ضميرُ الفاعل فلا يحسنُ حذفُها من الرسم، لو قيل: ها قرءوا، أو: هؤا قرءوا، فلو حذفت لتكلفت لوجه حذفها ما ذكر من موافقة الرسم لللفظ، ولو كان الوقف عليه بالواو لخالف الرسم، وبالحذف لخالف الأصل^(١).

وأما (يا) فحرف نداء، وهي شديدة الاتصال بما تدخل عليه، بدليل اتصالها بما تدخل عليه خطأ نحو: ﴿يَنَادِمُ﴾^(٢) ﴿يَلْبِرْهِيمُ﴾^(٣)، فحذفت الألف على إرادة الاتصال.

فإن قيل: ما الدليل على أن هذه الألف هي صورة الهمزة، والمحذوفة ألف «يا»؟ ولم لا كان بالعكس؟

فالجواب: أننا وجدناهم يحذفونها حيث لا همزة بعدها، نحو: ﴿يَقُومُ﴾^(٤) ﴿يَنُوحُ﴾^(٥) في: يا قوم، يا نوح.

(١) اللآلي الفريدة لوحة ١٠٢/ب.

(٢) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٣) هود ٧٦ وغيرها.

(٤) البقرة ٥٤ وغيرها.

(٥) هود ٤٦ وغيرها.

وأما اللام: فتشمل لام الابتداء نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾^(١) ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٢)، ولام الجرّ نحو: ﴿لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ﴾^(٣) و﴿لِأَبَوَيْهِ﴾^(٤).
وأما الباء: فهي باء الجرّ، نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾^(٥)، ﴿بِأَخْرَيْنَ﴾^(٦)،
﴿لِيَأْمَامَ﴾^(٧).

وقوله: (وَنَحْوَهَا) أي: نحو هذه المذكورات مما دخل تحت الضابط،
كالواو والفاء والسين والهمزة وكاف [١٦١/ب] التشبيه، نحو: ﴿وَأُمُّرُ
أَهْلِكَ﴾^(٨) ﴿فَتَأْمِنُوا﴾^(٩) ﴿سَأَصْرِفُ﴾^(١٠) ﴿سَأُورِيكُمْ﴾^(١١) ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١٢)

(١) الحشر ١٣.

(٢) آل عمران ١٥٨.

(٣) الأنبياء ٥٢ وغيرها.

(٤) النساء ١١.

(٥) البقرة ٦١ وغيرها.

(٦) النساء ١٣٣.

(٧) الحجر ٧٩.

(٨) طه ١٣٢.

(٩) آل عمران ١٧٩ وغيرها. وجاء هذا المثال في السُّخ الثلاث: «فأمر» وليس من

القرآن، والمثبت من إبراز المعاني ٢/٢٨.

(١٠) الأعراف ١٤٦.

(١١) الأعراف ١٤٥، الأنبياء ٣٧ =

﴿كَانَهُمْ﴾^(١).

قوله: (وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ) نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾^(٢) و﴿الْآخِرَةُ﴾^(٣).

فهذه كلها متصلة لفظاً وخطاً، أو لفظاً على حسب ما تقدم من التفسير.

وقال أبو عبد الله: «والمراد بالزوائد ما إذا حُذِفَتْ بَقِيَتِ الكلمةُ بعد حذفه مفهومةً

نحو ما ذكر في هذا البيت، فأما إذا بَقِيَتِ الكلمةُ بعد حذفه غير مفهومة نحو:

﴿يُؤْمِنُ﴾^(٤)، و﴿يُؤْتِي﴾^(٥)، و﴿يُؤَيِّدُ﴾^(٦)، و﴿يُؤَلِّفُ﴾^(٧) و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٨)

﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾^(٩) و﴿وَالْمُؤَلِّفَةُ﴾^(١٠) و﴿مُؤَجَّلًا﴾^(١١) فلا خلاف في تخفيف

= (١٢) البقرة ٦، يس ١٠.

(١) البقرة ١٠١ وغيرها.

(٢) البقرة ٦١ وغيرها.

(٣) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٣٢ وغيرها.

(٥) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٣.

(٧) النور ٤٣.

(٨) آل عمران ٢٨ وغيرها.

(٩) النساء ١٦٢.

(١٠) التوبة ٦٠ =

الهمز في ذلك، والهمزُ في ﴿وَأَمْرٌ﴾^(١) و﴿فَأَوْرَأُ﴾^(٢) مبتدأ باعتبار الأصل، ومتوسطُ باعتبار الزائد الذي اتَّصل به وصار كأنه منه، بدليل أنه لا يتأتَّى الوقفُ عليه، وقد شُبِّه به نحو: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾^(٣) و﴿يَصْلَحُ اثْنَانِ﴾^(٤) و﴿إِلَى الْهَدَى اثْنَانِ﴾^(٥)، فخَفَّفَ لَأَنَّ الكلمة التي قبل الهمزة قامت مقام الواوِ والفاءِ في ﴿وَأَمْرٌ﴾ و﴿فَأَوْرَأُ﴾، قال المهدوي: «والاختيارُ في ذلك التحقيق لتأتَّى الوقفُ على ما قبل الهمزة، وإذا وقفت بالتخفيف على ﴿الْهَدَى اثْنَانِ﴾ لم تُملِ الألفَ لَأَنَّهَا بدلٌ من الهمزة» انتهى^(٦). وما ذكره المهدويُّ من قوله: «والاختيارُ في ذلك التحقيق»: أمَّا نحو: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾ فأمره قريب؛ لأنَّ الموصولَ كالجزءِ ممَّا بعده، فالوقفُ عليه غيرُ سديد، بخلاف ﴿يَصْلَحُ اثْنَانِ﴾ و﴿إِلَى الْهَدَى اثْنَانِ﴾ فإنَّ الوقفَ عليهما - أعني على ما قبل الهمز - سائغ.

فإن قيل: لِمَ اعتُبرَ توسطُ الهمز باعتبار ما اتَّصل به قبله دون ما اتَّصل به

= (١١) آل عمران ١٤٥.

(١) طه ١٣٢.

(٢) الكهف ١٦.

(٣) البقرة ٢٨٣.

(٤) الأعراف ٧٧.

(٥) الأنعام ٧١.

(٦) في شرح الهداية للمهدوي ٥٩/١ معنى ما نقله المصنّف عنه هنا، إلا مسألة الوقف على: ﴿الْهَدَى اثْنَانِ﴾ فلم أجدها فيه.

بعده نحو: ﴿هَآؤُمْ﴾^(١) و﴿دُعَاؤُكُمْ﴾^(٢)؟ فَلِمَ لا جرى فيه الوجهان لتوسطه بما بعده كما جرى فيه لتوسطه بما قبله^(٣)؟

فالجواب: أنَّ الهمزَ هنا دائرٌ بين أن يكونَ متوسطاً أو متطرفاً، وأياً ما كان فحمزةٌ يسهلهُ، بخلاف ما إذا كان الزائد متقدماً فإنَّ الهمزَ يصيرُ مبتدأً، والمبتدأُ فيه الخلافُ كما سبق.

وقد اعترض على الناظم بأنه لم يكن له حاجةٌ إلى ذكر لام التعريف؛ لأنَّه قد فهم له الخلافُ فيه ممَّا سبق في مذهب ورش؟

وأجيب عنه بأنه أراد الإعلامَ بأنه من هذا النوع، فالنقلُ فيه أولى من غيره.

وقال أبو عبدالله: «وقد تقدَّم في باب نقل الحركة أنَّ مذهبَ ابنِ غلبون التحقيقُ مع لام التعريف وما حُمِلَ عليه، والظاهرُ أنَّه اختيارُهُ فيما أشبهه ممَّا توسَّط بالزوائد، وأنَّ اختيارَ أبي الفتح التخفيفُ مع لام التعريف وما حُمِلَ عليه، والظاهرُ أنَّه اختيارُهُ أيضاً فيما أشبهه»^(٤).

قوله: (كَمَا) خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي هو كما: هَا، أو منصوبٌ بإضمار أعني، و«مَا» قد تقدَّم أنَّها مزيدة، وأنَّ (هَا) هي المجرورة بالكاف، [١٦٢/أ]

(١) الحاقَّة ١٩.

(٢) الفرقان ٧٧.

(٣) في (ص) و(م): «بما بعده» وهو خطأ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/ب.

والأصل: كهأ. وقد تقدّم أن «مأ» يتوهّمه النفي، وما بعدها عطفٌ عليها.

قوله: (لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا) صفةٌ لـ (لَامَاتٍ)، أي لاماتٍ تعريفٍ مستقرّةٍ لِمَنْ تأمّل وتبصّر.

٢٥٠ - وَأَشْمِمَ وَرُمَ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا

أمر بالروم والإشمام فيما دُبرَ من الهمز المتطرف إمّا بنقلٍ حركته إلى ساكنٍ قبله، وإمّا بإبداله من جنس ما قبله وإدغام ما قبله فيه، فمثال الأول نحو: ﴿الْمَرْءُ﴾^(١) و﴿الْخَبَاءُ﴾^(٢) و﴿دَفَّءٌ﴾^(٣) فَإِنَّهُ يَنْقُلُ إِلَى السَّاكِنِ حَرَكَةَ الهمزة فيجوزُ في الحرف المنقول إليه الروم والإشمام.

والروم يجري في المرفوع والمضموم، والمجرور والمكسور، دون المنصوب والمفتوح. والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم، وستعرف هذا كله في «باب الوقف على أواخر الكلم».

ومثال الثاني: ﴿قُرُوءٍ﴾^(٤) و﴿النَّسِيءُ﴾^(٥) لَأَنَّهُ صَدَقَ عَلَى النُّوعَيْنِ أَنَّ

(١) البقرة ١٠٢ وغيرها.

(٢) النمل ٢٥. وتمثيل المصنّف به سهو؛ لأنه منصوب، ولا روم ولا إشمام في المنصوب، وسيُنصّ المصنّف على ذلك قريباً.

(٣) النحل ٥.

(٤) البقرة ٢٢٨.

(٥) التوبة ٣٧.

الهمزَ فيهما خُفِّفَ بغير إبدالهِ بحرف مدٍّ ^(١). فلو كان تخفيفُهُ بالبديل المذكورِ امتنعَ الرَّوْمُ والإشمام، ومثالُ ذلك نحو: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ ^(٢)، و﴿الْبَارِيُ﴾ ^(٣)، و﴿بَدَأَ﴾ ^(٤)، ﴿السَّمَاءِ﴾ ^(٥)، و﴿الْمَاءِ﴾ ^(٦)؛ لأنَّ هذه أشبَّهتْ ما لا أصلَ له في الحركة الظاهرة كالفِ يَخْشَى، ووَاوِ يَغْزُو، ويَاءِ يَرْمِي.

وإن شئتَ قلتَ: ضابطُ ما يُرامُ أو يُشَمُّ من هذا النوع ألا يكونَ ما قبله متحرِّكاً ولا ألفاً، نحو ما تقدَّم من المنقول حركته أو المبدل المدغم فيه غيره؛ لأنَّه متى تحرَّك ما قبله لَزِمَ إبدالُهُ حرفَ مدٍّ لأنَّه يَسْكُنُ بعد متحرِّكٍ، ومتى كان قبله ألفٌ تعذَّرَ النقلُ والإدغامُ وَلَزِمَ البديلُ كما تقدَّم من نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿الْمَاءِ﴾ فيرجعُ في الحقيقة إلى ما أُبدِلَ حرفَ مدٍّ.

ولم ينبه المصنِّفُ على كون الهمز المفعول فيه ذلك طرفاً؛ للعلم بأنَّ الرَّوْمَ

(١) فيوقف على المثال الأول: ﴿قُرُوْ﴾ بالإسكان المجرد أو بروم الكسرة، ولا بدَّ حين الوقف بالرَّوْم من حذف التنوين، ويوقف على المثال الثاني: ﴿النَّسِيْ﴾ بالإسكان المجرد أو مع الإشمام، أو بالرَّوْم.

(٢) الرحمن ٢٢.

(٣) الحشر ٢٤.

(٤) العنكبوت ٢٠.

(٥) البقرة ١٩ وغيرها.

(٦) البقرة ٧٤ وغيرها. وتخفيف الأمثلة السابقة بالإبدال هكذا: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ و﴿الْبَارِي﴾ و﴿بَدَأَ﴾ و﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿الْمَاءِ﴾.

والإشمام من خصائص الأطراف، وإنما أتى المصنّف بهذا البيت ليدفع وهم من يتوهم أن تخفيف الهمز المتطرّف مانع من الرّوم والإشمام، فمعنى البيت أن الإشمام والرّوم جاريان في كلّ ما تقدّم بشروطهما إلّا في مواضع يُبدّل همزه المتطرّف حرف مدّ.

وإن شئت قلت: ضابطه كلّ همزٍ طرفٍ قبله ساكنٌ غير ألف، وهو معنى قول أبي عمرو الداني: «الرّوم والإشمام جائزان»^(١) في الحرف المحرّك بحركة الهمزة، وفي المبدل منها غير الألف»^(٢).

قوله: (وَأَشْمِمُ) عطفٌ على مقدّر حذف لفهم المعنى، أي افعل ما ذكرت لك من تخفيف الهمز وأشْمِم، ولم يذكر للفعلين مفعولاً اكتفاءً بحلّهما في قوله: (فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ) كأنه قال: أوقع الرّوم والإشمام في غير ما تبدّل.

و«مَا» يجوز أن تكون موصولة، والظرف صِلْتُهَا، و(بِهَا) متعلّقٌ بـ(مُتَبَدِّلٍ)، و(حَرْفٌ مَدٌّ) مفعوله، ويجوز أن تكون «مَا» مزيّدة، و(مُتَبَدِّلٍ) على كلا التقديرين مخفوضٌ بإضافة الظرف إليه، وهو صفةٌ موصوفٍ مقدّر، أو (سِوَى) ظرفٌ (مُتَبَدِّلٍ)، ويكون قد تصرف في (سِوَى) [١٦٢/ب] بإدخال «في» عليها، فهي كقوله عليه السلام: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ»^(٣).

(١) في (ص): جاريان.

(٢) التيسير ص ٣٨.

(٣) الحديث أخرجه مسلم (٣٧٨) في كتاب الإيمان، باب: كون هذه الأمة نصف أهل =

قوله: (مَحْفَلًا) نصبٌ على الحال من (البَابِ)، ومَحْفَلُ القومِ: مجتمعهم، أي هذا البابُ مجتمعٌ تخفيفِ أنواع الهمز، وهو في الأصل اسمٌ مصدرٍ حُذِفَتْ زوائدهُ، أي إذا احتفال، أي مجتمعاً، وقد تقدّم تفسيرُ هذه المادّةِ في «باب الإدغام الكبير». (١)

٢٥١- وَمَا وَאוُ اصْلِي تُسَكَّنَ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمْلًا

أي أن الواوَ الأصليةَ والياءَ الأصليةَ إذا سكّنتا قبل الهمز فروى بعضُهم فيهما الإدغامَ، أي تُبدَلُ الهمزةُ حرفاً من جنس ما قبلها ويُدغمُ ما قبلها فيها، وكان قد تقدّم له الكلامُ على هذه المسألة عند قوله: (٢)

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا.....

وأنَّ الأصليتين تُنْقَلُ إليهما الحركةُ سواءَ كانا حرفي لين نحو: ﴿سَوَاءٌ﴾ (٣) و﴿شَيْءٌ﴾ (٤)، أو حرفي مدٍّ نحو: ﴿السَّوْأَى﴾ (٥) و﴿سَيِّئٌ﴾ (٦) وأنَّ الزائدتين

= الجنة، ولفظه: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ».

(١) انظر شرح البيت ١١٦، ص ٤٠٨.

(٢) البيت ٢٤٠.

(٣) المائدة ٣١.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) الروم ١٠.

(٦) الملك ٢٧.

يدغمَان فيها بعد قلبها لهما، نحو: ﴿قُرُوْ﴾^(١) و﴿خَطِيْةٌ﴾^(٢) هذا هو المشهور وعليه الجمهور.

ثم نقل هنا أن بعضهم يُجري الأصليَّ مُجرى الزائد، فيدغمه في الهمزة بعد قلبه بجنس ما قبله، فيقرأ: (السُّوَّى) و﴿سِيَّتْ﴾ و﴿سُوَاْ﴾^(٣) و﴿شِيَاْ﴾^(٤) بتشديد الواو والياء في الجميع، حكى ذلك لغة يونس^(٥) وسيبويه^(٦)، قال سيبويه: «ومن العرب من يُجري الأصليَّ مُجرى الزائد، وإنَّما جرى مجراه لمُشابهته له في المدَّ والسكون»^(٧) ولم يُنقل أن الزائد يُجري مُجرى الأصليِّ في جواز نقل الحركة إليه، وذلك لعدم استقرار الزائد.

(١) البقرة ٢٢٨.

(٢) النساء ١١٢.

(٣) النساء ١١٠ وغيرها. وهي في الوصل: ﴿سُوَاْ﴾. وسقط هذا المثال من (ص).

(٤) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٥) يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبِّي البصريُّ النحويُّ المعروف، ت ١٨٢ هـ، وقيل غير ذلك. (إنباه الرواة ٧٤/٤ - غاية النهاية ٤٠٦/٢).

(٦) انظر: البحر المحيط ١٨٦/٢ عند قوله تعالى: ﴿قُرُوْ﴾ البقرة ٢٢٨، و٣٤٦/٣ عند قوله تعالى: ﴿خَطِيْةٌ﴾ النساء ١١٢، و١٦٤/٧ عند قوله تعالى: ﴿السُّوَاْىِ﴾ الروم ١٠، والنشر ١/٤٤٠.

(٧) ذكر هذا القول عن سيبويه أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٣/ب، ولم أجده في كتاب سيبويه.

وأورد أبو شامة على الناظم أنه وضع هذا البيت في ^(١) غير موضعه من وجهين فقال : « وكان الأحسن أن يذكر هذا البيت عقيب قوله : (وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلًا) ^(٢) ويقول عقيبَه : (وَإِنْ وَאוُ أَصْلِي) بلفظ حرف (إِنْ) الشرطية، فهي أحسن هنا من لفظ (مَا) وأقوم بالمعنى المراد، ولو فعل ذلك لاتصل الكلام في الإدغام، واتصل كلامه هنا في الروم والإشمام؛ فإن هذا البيت الآتي متعلق بقوله : (وَأَشْمِمُ وَرُمُ) على ما سنبينه، فوقع هذا البيت فاصلاً وفي غير موضعه من وجهين » ^(٣).

قلت : والاعتراض صحيح ، ولا يُغترّ بقول أبي عبد الله : « قال بعضهم : وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله : وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلًا » قال : « قلت : وليس الأمر كما قال ، بل البيت حال في مكانه ، قارئ في مركزه ؛ لأن الناظم - رحمه الله - قدم ما يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز ، وانقضى ذلك عند قوله : (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ) ^(٤) ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما قد سبق ، وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره ^(٥) »

(١) « في » من (ت) فقط .

(٢) البيت ٢٤٠ .

(٣) إبراز المعاني ٢ / ٣٢ .

(٤) البيت ٢٤٢ .

(٥) في النسخ الثلاث : « ما ذكر وما ذكره » وهو خطأ .

في الباب من الأوجه المذكورة» ^(١) [١٦٣/أ] انتهى ما أجاب به، وليس بظاهر، والذي يظهر في الجواب عن الناظم أنه لمَّا ذكر أنَّ الرَّوْمَ والإشْمَامَ جاريان في جميع ما تقدَّم من تخفيف الهمز إلَّا فيما استثناه - وكان من جملة ما يدخلان فيه الهمزُ المبدلُ المدغمُ فيه نحو: ﴿قُرُوْ﴾ و﴿خَطِيَّةٌ﴾، وكان الإبدالُ إنَّما يقعُ في الزائد نحو ما مثَّل، وكان بعضهم يُجري الأصليُّ مُجرى الزائد في الإدغام وهو قليل جداً - خاف الناظم أنَّ الرَّوْمَ والإشْمَامَ لا يدخلان في الأصليِّ المدغمِ لندوره وخروجه عن القياس، فأخبر أنَّ حكمه حال الإدغام فيه - وإن كان نادراً - حكمُ ^(٢) الزائد في جواز الرَّوْمَ والإشْمَامَ، فأفاد بهذا البيتِ فائدتين: إحداهما ما ذكرتُ، والأخرى إجراءُ الأصليِّ مُجرى الزائد.

قوله: (وَمَا وَآوُ): (مَا) مبتدأة موصولة، و(وَآوُ) مبتدأ ثانٍ، و(أَصْلِيُّ) صفتُهُ، و(تَسَكَّنَ) فعلٌ وفاعل، وهو ضميرٌ عائد على (وَآوُ)، و(قَبْلَهُ) ظرفٌ لـ (تَسَكَّنَ)، والضميرُ للمبتدأ الأوَّل، و(تَسَكَّنَ) خبرٌ للثاني، والثاني وخبرُهُ صلةٌ للموصول، وعائدُ الموصول الهاءُ في (قَبْلَهُ).

وقوله: (أَوْ أَلْيَا) عطفٌ على (وَآوُ) بقيد كونها ساكنة، كأنَّه قال: أو الياء الساكنة.

والفاءُ في (فَعَنْ) مزيدةٌ داخلية على خبر الموصول؛ لِمَا فيه من معنى

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ١٠٣/ب.

(٢) تحرَّفتُ في النسخ الثلاث إلى: حال.

الشرط، و(عَنْ) متعلّقةٌ بـ (حُمِّلَ)، و(حُمِّلَ) هو خبرُ الموصول، ويجوز ألا تكون موصولةٌ بل شَرْطِيَّةٌ، وحينئذٍ يلزمُ أن يكون (وَأَوْ) مرفوعاً بفعلٍ مضمَرٍ يُفسِّره (تَسَكَّنَ)، والفاءُ على هذا غيرُ مزيدة؛ لوقوعها جواباً للشرط، و(بِالِإِدْغَامِ) حالٌ من مرفوع (حُمِّلَ)، أي حُمِّلَ إلينا ورويَ ملتبساً بالإدغام.

وقال أبو عبد الله: «والفاءُ زائدة، ويجوز ألا تكون زائدةً فيُقدَّرُ بعدها مبتدأٌ محذوفٌ أخبرَ عنه بـ (حُمِّلَ)، أي: فهو عن بعضٍ بالإدغام محمّلٌ» انتهى. ^(١)

وهذا المبتدأ الذي قدره لا يُخرجُ الفاءَ عن كونها مزيدةً في خبر الموصول فإنّه لم يُعرب (مَا) إلا موصولةٌ لا شَرْطِيَّةٌ.

والتشديدُ في (حُمِّلَ) للتكثير؛ لأنّه حُمِّلَ من قومٍ إلى قومٍ حتّى وصل إلينا، فله الحمدُ على ذلك.

٢٥٢ - وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكَ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكَآ طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا بَيْنَ فِي هَذَا الْبَيْتِ حَكَمَ النُّوعَيْنِ اللَّذَيْنِ يَمْتَنِعُ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ فِيهِمَا، وَهُمَا: الْمُتَحَرِّكُ مَا قَبْلَهُ، أَوِ الَّذِي قَبْلَهُ أَلِفٌ، نَحْوُ: ﴿بَدَأَ﴾ ^(٢) ﴿يُبْدِي﴾ ^(٣) ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ ^(٤)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٣/ب.

(٢) العنكبوت ٢٠.

(٣) العنكبوت ١٩.

(٤) الرحمن ٢٢.

و﴿السَّمَاءُ﴾^(١) و﴿الدُّعَاءُ﴾^(٢)، وكان قد تقدّم أنَّ حمزة يُسهّلُ النوعين بالبدل حرفَ مدٍّ، وقد بيّن المصنّفُ الأوّلَ بقوله: ^(٣)

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا

وبيّن الثاني بقوله: ^(٤)

سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى يُسَهِّلُهُ.....
وحيثُ يُمتنعُ الرَّوْمُ والإِشْمام.

وذكر في هذا البيت وجهاً آخرَ رواه سليمٌ عن حمزة، وهو أَنَّهُ يُسهِّلُ الهمزة في النوعين بَيْنَ بَيْنَ كما تقدّم تفسيره، ولا يتأتى هذا إلا مع رَوْم الحركة؛ لأنَّ الحركةَ الكاملة لا يُوقَفُ عليها، والهمزة الساكنة لا تُسهِّلُ بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنَّ من ضرورة بَيْنَ بَيْنَ أن تُجعلَ بينها [١٦٣/ب] وبين الحرف الذي منه حركتها، ثمَّ للرواة في ذلك ثلاثة طُرُق:

الأوّل: جريانُ الرَّوْمِ مطلقاً في المفتوح وغيره، وسيأتي هذا الوجه في البيت الآتي في قوله:

وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا.....

(١) الدخان ١٠ وغيرها.

(٢) آل عمران ٣٨ وغيرها.

(٣) البيت ٢٣٦.

(٤) البيت ٢٣٨.

قال الذهابُ إلى ذلك : لَأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ الرَّوْمُ الْمُخْتَارُ لَجَمِيعٍ^(١) الْقُرَاءَ - كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ لَوْ قِيلَ بِالْبَدَلِ - عَدَلْنَا إِلَى تَسْهِيلِهِ بَيْنَ بَيْنٍ لِيَتَأْتِيَ الرَّوْمُ فِيهِ ؛ إِذِ الرَّوْمُ لَا يَكُونُ فِي حَرْفِ الْمَدِّ .

فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الرَّوْمَ لَا يَكُونُ فِي الْمَفْتُوحِ عِنْدَ الْقُرَاءِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّسْهِيلِ ، وَلَأَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَيْضاً بِأَنَّ الْمُسَهِّلَةَ قَرِيبَةٌ مِنَ السَّاكِنِ ، وَالسَّاكِنُ لَا رَوْمَ فِيهِ ، فَكَذَا مَا هُوَ فِي حَكْمِهِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهَا وَإِنْ قَرُبَتْ مِنَ السَّاكِنِ لَزَوَالِ نَبَرَتِهَا إِلَّا أَنَّهَا بَزَنَةُ الْحَقِيقَةِ ، وَلِذَلِكَ قَامَتْ مَقَامَ الْمُتَحَرِّكَةِ فِي إِقَامَةِ وَزْنِ الشَّعْرِ .

الثَّانِي : مَنَعَ الرَّوْمُ مَطْلَقاً ، وَالْعَدُولُ إِلَى الْبَدَلِ الْمُحْضِ ، قَالَ : لِأَنَّ الْمُسَهِّلَةَ قَرِيبَةٌ مِنَ السَّاكِنِ ، وَلِذَلِكَ لَا تُسَهَّلُ الْمُبْتَدَأَةُ ، وَالسَّاكِنُ لَا رَوْمَ فِيهِ ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ رَوْمٌ فَلَا تَسْهِيلَ ؛ لِأَنَّ التَّسْهِيلَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الْهَمْزَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ ذَلِكَ رَجَعْنَا إِلَى الْبَدَلِ الْمُحْضِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي :

وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَاعْتَدَّ مُحْضاً سَكُونُهُ

الثَّالِثُ : التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ وَغَيْرِهِ : فَيَرَوْمُ فِي غَيْرِ الْمَفْتُوحِ ، وَلَا يَرَوْمُ فِي الْمَفْتُوحِ ، أَمَّا الرَّوْمُ فِي غَيْرِ الْمَفْتُوحِ فَلِمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا مَنَعُهُ فِي الْمَفْتُوحِ فَلِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْقُرَاءَ لَا تَرَوْمُهُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْمُخْتَارُ ، وَبِهِ بَدَأَ الْمُصَنِّفُ

(١) فِي (ص) : عِنْدَ جَمِيعِ .

في قوله : (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّكًا) البيت ، فأطلق في قوله وهو يريد غير المفتوح ؛ للعلم بأنَّ الرُّومَ عند القراء لا يقع في المفتوح كما قال : ^(١)
وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ
وقوله : ^(٢)

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا
فأطلق ذلك وهو يريد ما ذكرته لك .

فإن قلت : من أين يُعلمُ أنَّ المصنّف أراد غير المفتوح ؟ ولم لا يكون قائلًا
بالرُّومَ مطلقًا كما قال به صاحبُ الوجه الأوّل ؟

فالجواب : أنّه قد ذكر الوجهين الأوّلين في البيت الآتي - كما سألته إن شاء الله تعالى - فمعنى قول الناظم : (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا) أي سهل في حالة الرُّومَ ، يعني أنّه وقع التسهيل بحالة الرُّومَ ، وقد فهم بعضُ الناس من هذا الكلام فيهما شيئاً ^(٣) فقال : « لا معنى لبين بين إلّا رومُ الحركة ، فعبر عن الرُّومَ بكونه يجعلها بين بين » انتهى ^(٤) . كأنّه توهم أنّ الباءَ في (بالرُّومَ) باءُ الاستعانة الداخلة على الآلة في قولك : كتبت بالقلم ، وليس كذلك ، بل هي ظرفية كما تقدّم تفسيره ؛ وذلك أنّ النطق بالرُّومَ غير النطق بالتسهيل ، [١٦٤ / أ] يدلُّ على

(١) البيت ٢٥٠ .

(٢) البيت ١٥٥ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

(٣) الضمير في « فيهما » يعود على التسهيل والرُّومَ .

(٤) ذكر ذلك أبوشامة في إبراز المعاني ٢ / ٣٣ .

ذلك أَنَّ الرَّوْمَ هو نطقٌ ببعض الحركة، فلا يَلَزَمُ من فعلِ الرَّوْمِ تغييرُ الحرف الذي رِمَتْ حركته، ألا تَرَى أَنَّ دَالَ «زَيْدٌ» تُرَامُ ولا تتغيَّرُ، والتسهيلُ عبارةٌ عن جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فأَيُّ ملازمةٍ بينهما؟ نعم لا يوجدُ التسهيلُ إلا مع الرَّوْمِ ضرورةً جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها.

قال أبو شامة: «فحاصلُ ما في هذا البيت أَنَّ ما دخل في الضابط الذي ذكره - وسنبيته - فلحمزة فيه وجهان:

أحدهما: أن يقف بالسكون فيلزمُ إبداله حرفَ مدٍّ، فلا رَوْمَ إذاً ولا إشمَامَ كما سبقَ ذكرُهُ، وهو الذي سبقَ تقدُّمُ استثناؤه.

والثاني: أَنَّهُ يَرُوْمُ حركةَ الهمزة ويجعلها بَيْنَ بَيْنٍ. . وقد ذكر مكيُّ هذا الوجهَ في (الكشف) وجعله المختارَ فيما يُوَدِّي فيه الوقفُ بالسكون إلى مخالفة الخطِّ نحو: ﴿تَفْتَوُا﴾^(١)، واختار الوقفَ بالسكون فيما يوافق الخطَّ، نحو: ﴿يُبْدِي﴾^(٢).

وقد استشكل أبو عبد الله هذا البيتَ وما بعده فقال: «هذان البيتان من أشكل أبيات القصيد، وها أنا أبسطُ القولَ فيهما بسطاً يزيلُ إبهامهما ويُزيحُ

(١) يوسف ٨٥.

(٢) العنكبوت ١٩ وغيرها. وانظر: إبراز المعاني ٢/ ٣٣، ٣٤. الكشف ١/ ١١٤.

إشكالهما» ثم ذكر بعض ما تقدم، ثم ذكر^(١) عن حمزة أنه يسهل الهمز المتطرف المتحرك ما قبله، والذي قبله ألف بإبداله حرف مد كما تقدم، ثم قال: «وذكر - يعني الناظم - ههنا وجهاً آخر، وهو ما روى سليم عن حمزة أنه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بينَ بينَ، أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتى ذلك إلا مع روم الحركة؛ لأن الحركة الكاملة لا يوقف عليها، والساكنة لا يتأتى تسهيلها بينَ بينَ لما ذكر. ثم لأهل الأداء فيما روي من هذا الوجه ثلاثة مذاهب: منهم من رده ولم يعمل به . . .»^(٢) فذكر المذاهب على نحو ما ذكرتها.

قوله: (وَمَا) موصولة مبتدأ، (قَبْلَهُ) صلتها، و(التَّحْرِيكُ) فاعلٌ به، أي والذي استقرَّ قبله التحريك، ويجوز أن يكون (قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) جملةً من مبتدأ وخبر، وهي صلة الموصول، والموصول صفة لموصوفٍ محذوف، أي والهمز الذي قبله التحريك.

قوله: (أَوْ أَلْفٌ) عطفٌ على (التَّحْرِيكُ)، أي والهمز الذي قبله ألف.

قوله: (مُحَرِّكاً طَرَفَاً) حالان من (مَا) الموصولة، أي والهمز المسبوق بمحرك أو بألف حال كون ذلك الهمز طرفاً محركاً، وقيل: هما حالان من الهاء في (قَبْلَهُ) وهي عائدة على الموصول، فيؤول إلى المعنى الأوّل، ويجوز

(١) سقط من (ص): ثم ذكر.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٤/١.

أن يكون (مُحَرَّكًا) حالاً من الهاء، و(طَرَفًا) حالاً من الضمير المستكن في (مُحَرَّكًا).

وجوز أبو شامة أن يكون (مُحَرَّكًا) حالاً من مفعول (سَهَّلَ) المحذوف، تقديره: فالبعض بالروم سهَّله مُحَرَّكًا طَرَفًا.^(١)

قلت: فيجوز في (طَرَفًا) [١٦٤/ب] أن يكون حالاً ثانية من ذلك المفعول وأن يكون حالاً من ضمير الحال قبله كما تقدّم، فتكون حالاً متداخلة، لكنّه ضعّف كونَ (مُحَرَّكًا) حالاً من المفعول المقدّر بتقدّمه على فاء الجزاء، ومنع أن يكون (طَرَفًا) تمييزاً على معنى: مُحَرَّكًا طرفه، قال: «لأنّ المراد بالمحرك هو الطّرف، وهو الهمز، ولو كان المراد بالمحرك اللفظ لاستقام ذلك، ولكن لا يمكن أن يكون المراد به اللفظ لقوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ) لأنّ المراد أنّ الحركة أو الألف قبل الهمزة لا قبل اللفظ» انتهى^(٢). وما منعه من التمييز بالوجه الذي ذكره حسن؛ لأنّه يلزم أن يكون للهمز طرف، ولا يكون طرف إلا للفظٍ متعدّد، والهمز شيء واحد فلا طرف له، لولا أن يقال: يصحّ ذلك على أن يراد بها اللفظ، أي واللفظ الذي قبله التحريك مُحَرَّكًا طرفه.

قوله: «لا يمكن ذلك». لقوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) إلى آخره، جوابه أنّه على حذف مضاف، أي واللفظ الذي قبل همزه التحريك، أو ألف حال كونه

(١) إبراز المعاني ٢/ ٣٤.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٣٤.

محرّكاً طرفُ ذلك اللفظِ ، وطرفُ ذلك اللفظِ هو الهمزُ بعينه .
 قوله : (فَالْبَعْضُ) الفاءُ مزيدةٌ في الخبر ، وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ (مَا) شَرْطِيَّةً
 على تقدير فعل يدلُّ عليه السياقُ وبقاءُ معموله ، والتقديرُ : وما وَقَعَ قبله
 التحريكُ ، وإنما ضَعُفَ لَأَنَّ الْأَصْلَ لَا يُحَذَفُ الْفَعْلُ بعد أدوات الشرطِ إِلَّا
 مفسراً بفعلٍ بعده كقوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١) ، ولذلك
 جاز الوجهان فيما سبق من قوله :^(٢)

وَمَا وَأَوَّاصِلِي تَسَكَّنَ . . .

لَأَنَّ (تَسَكَّنَ) مفسرٌ لذلك الفعل ، وعلى هذا الوجه الضعيف لا تكون
 الفاءُ مزيدةً لوقوعها جواباً للشرط ، و (الْبَعْضُ) مبتدأ ، و (سَهْلًا) خبره ،
 و (بِالرَّوْمِ) يجوز أن يتعلّق بـ (سَهْلًا) على أَنَّ الْبَاءَ ظَرْفِيَّةٌ ، وقد تقدّم تفسيره ،
 وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (سَهْلًا) أي سهل الهمز ملتبساً
 بالرَّوْمِ ، وقد تقدّم غلطٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ للاستعانة كهي في : كتبتُ بالقلم .

قال أبو شامة : « فلو كان هذا البيتُ جاء عَقِيبَ قوله : (وَأَشْمِمُ وَرُمُ) لكان
 أوضحَ للمقصود وأبين » ، قال : « وقلتُ أنا في ذلك بيتين قريباً معنى بيتيه -
 رحمه الله تعالى - على ما شرّحناهما به :

وَأَشْمِمُ وَرُمُ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ سِوَى أَلِفٍ وَأَمْنَعُهُمَا الْمَدَّ مُبْدَلَا
 أي في كلِّ همزٍ قبله ساكنٌ غير ألف ، وهما نوعان : النقلُ والإدغام كما سبق

(١) التوبة ٦ .

(٢) البيت السابق .

... وامنح المدّ - أي في حرف المدّ المبدل من الهمز - من الروم والإشمام، ثمّ بين ذلك الذي يمنعه منهما فقال :

وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلِفٌ أَوِ الْ لَمَذِي حَرَكُوا وَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا
[١٦٥/أ] فانضبط في هذين البيتين على التفصيل كل ما يدخله الروم والإشمام وما لا يدخله « انتهى »^(١)، وما قاله حسن .

٢٥٣ - وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَاعْتَدَّ مُحْضًا سُكُونُهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغِلًا
هذا البيت اختلف فيه فهما الشيخين : أبي عبد الله وأبي شامة ، والظاهر فهم أبي عبد الله لما سيظهر لك :

أما أبو عبد الله فهم أن هذا البيت متصل بما قبله وأن معناه : ومن لم يرم في شيء من الحركات الثلاث لما ذكر من العلة ، وهي أن الهمزة المسهلة في قوة الساكن ، وإليه أشار الناظم بقوله : (وَاعْتَدَّ مُحْضًا سُكُونُهُ) أي جعله كالسكون المحض . وفهم أيضاً من قوله : (وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا) أن المراد به من رام مطلقاً ، أعني في الحركات الثلاث ، فهو مقابل للمذهب الذي قبله ، وقدّر موصولاً محذوفاً ، أي ومن ألحق مفتوحاً . قال : « والمراد بما ذكر في هذا البيت المذهبان اللذان غلا من قال بهما ، فترك من قال بالأول التسهيل بالروم في الجميع ، وأجازه من قال بالثاني في الجميع ، وتقدير (مَنْ) في قوله : (وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا) يوضح ذلك ، وشذوذ الأول من جهة تركه لما وردت الرواية به مع تأني حمله

(١) إبراز المعاني ٢/ ٣٤ ، ٣٥ .

على ما ذكر في البيت الأول « يعني على ما يليق به من الضم والرفع والكسر والجر دون الفتح والنصب، قال: «شذوذ الثاني من جهة إلحاقه المفتوح بالمضموم والمكسور في الروم، وليس الروم في المفتوح من مذهب القراء ولا عادتهم» انتهى^(١).

فقد فهمنا من هذا البيت المذهبين المشار إليهما، ومن الأول المذهب المختار فهذه ثلاثة، وثم مذهب رابع وهو ما قدمته عن مكّي أنه يختار الروم وجعل الهمزة بين بين فيما يؤدي فيه الوقوف بالسكون إلى مخالفة الخط، نحو: ﴿تَفْتَوُا﴾^(٢)، وأنه يختار الوقوف بالسكون فيما يوافق الخط نحو: ﴿يَبْدِي﴾^(٣).

وأما أبوشامة ففهم أن الناظم أخبر عن بعض الناس أنه لم يرم لحمزة في شيء من هذا الباب، أي ترك الروم في الموضع الذي ذكرنا أن الروم يدخله، وهو كل ما قبله ساكن غير الألف، فنفى الروم فيه، وألحق المضموم والمكسور بالمفتوح في أن لا روم فيه، فلم يرم: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾^(٤)، كما لم يرم: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾^(٥)، فقال الناظم: هذا قد شذ مذهبهُ مَوْغلاً في الشذوذ؛

(١) اللآلي الفريدة لوحة ١٠٤/ب.

(٢) يوسف ٨٥.

(٣) العنكبوت ١٩ وغيرها. وانظر شرح البيت ٢٥٢، ص ١٠٣٠.

(٤) النحل ٥.

(٥) النمل ٢٥.

لأنه قد استقر واشتهر أنَّ مذهبَ حمزة الروم في الوقف إلا فيما ثبت استثناؤه .
 ويجوز أن يكون هذا القائلُ بنى مذهبه في ترك الروم على أنَّ حمزة وقف على
 الرسم فأسقطتِ الهمزة ؛ إذ لا صورة لها في ﴿سَوَّءٍ﴾^(١) و﴿شَيْءٍ﴾^(٢)
 و﴿دِفْءٍ﴾^(٣) و﴿قُرُوءٍ﴾^(٤) ، فما قبل الهمز في ذلك كله حرف ساكن لا حظَّ
 له في الحركة فلا روم ، وهذا [١٦٥/ب] مأخذُ حسن انتهى .^(٥)

فقد فهم أنَّ عدم الروم عند هؤلاء إنما هو في جميع الباب الذي ثبت أنَّ
 حمزة يرومه ، وأنَّ هذا القائلَ ألحقَ غيرَ المفتوح بالمفتوح في عدم الروم ، يعني
 عند القراء إذ لا رومَ عندهم ، ثمَّ قال : «ولو أتى بهذا البيت بعد قوله : (وَأَشْمِمُ
 وَرُمٌ) لكان أحسن لتعلُّقه به ، وليس هو من توابع قوله : (فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا)
 والهَاءُ فِي (سُكُونُهُ) عَائِدَةٌ عَلَى (مَنْ) فِي قَوْلِهِ : (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ) ، أو على الحرف
 الذي لا يُرامُ ؛ لأنَّ سياقَ الكلام دالٌّ عليه ، ولا تعودُ على صاحب القراءة لأنَّهما
 اثنان : حمزة وهشام ، إلا أن يريدَ حمزة وحده ، أو على القارئ من حيث هو
 قارئٌ ، وبقطع النظر عن تعدُّده .

(١) مريم ٢٨ وغيرها .

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٣) النحل ٥ .

(٤) البقرة ٢٢٨ .

(٥) إبراز المعاني ٢ / ٣٥ .

فإن قلت: لِمَ لَمْ تَعُدْ عَلَى (مَا) في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ)؟ والتقدير: فالبعض سهل بالروم، ومن لم يرم واعتد محضاً سكونه فقد شدَّ، ويكون هذا البيت من تبع البيت قبله لا من أتباع قوله: (وَأَشْمِمَ وَرَمَ)، أي ومن لم يرم في هذا المتحرك الطرف الذي قبله حرف متحرك أو ألف ولم ير الوقف^(١) عليه إلا بالسكون فقد شدَّ؟

قلت^(٢): يَمْنَعُ من ذلك أنه قد منع من الروم والإشمام في ما يُبدل فيه الهمز حرف مدٍّ [والموضع الذي يُبدل فيه الهمز حرف مدٍّ]^(٣) هو المحركُ الطَّرَفُ الذي قبله محركٌ أو ألف، فإذا كان هذا مختاراً فيه ترك الروم كيف يعودُ يقول: ومن لم يرم فقد شدَّ؟ وإنما أشار بهذا إلى الموضع الذي نصَّ على جواز رَوِّمِهِ «انتهى»^(٤).

والجوابُ عما اعترض به من قوله: «قلت: يَمْنَعُ من ذلك أنه قد منع من الروم» إلى آخره، ما تقدّم من أنه أحدُ المذاهب الثلاثة، وهو الروم والإشمام فيما يأتيان^(٥) به، وهو غيرُ المفتوح كما عرفتَ تقريره، وأنَّ (أَلْحَقَ) صلةٌ

(١) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى: «فليس» والتصويب من إبراز المعاني ٣٦/٢.

(٢) في (ت) و(م): الوقوف.

(٣) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٣٦/٢.

(٤) إبراز المعاني ٣٦/٢.

(٥) رُسِمَت هذه الكلمة في النسخ الثلاث رسماً، وما أثبتّه هو أقرب شيءٍ للمعنى المراد =

لموصول محذوف، أي ومن ألحق، وغاية ما فيه ارتكابُ مذهبِ كوفيٍّ صحيحِ الدليل، كقوله: ^(١)

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

وقد أتقنتُ ذلك في غير هذا التصنيف ^(٢)، واستدلتُّ بآيات من الكتاب العزيز وأبيات من الشعر الوارد عن العرب. ^(٣)

ثمَّ اعترض على نفسه فقال: «فإن قلت: إن كان هذا هو المراد فهلاً قال: وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَلَمْ يُشِمَّ، ولم يقتصر على ذكر الروم دون الإشمام؟ ثمَّ أجاب بآئه: «يجوزُ أن يكون هذا الفريقُ الذي نفى الرومَ جوزَ الإشمام ولم ينه ^(٤)؛ لأنَّه إشارةٌ بالعضو لا نطقَ معه، فهو أخفُّ من الروم، والبابُ بابُ تخفيفٍ فناسب ذلك. ويجوز أن يكون نفى الإشمام أيضاً، واقتصر الناظم على ذكر

= والله أعلم.

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ديوانه ص ٩، ومعاني الفراء ٣١٥/٢، والأصول ١٧٧/٢، والمغني ص ٨١٥، والخزانة ٩/٢٣٢، ومعجم الشواهد ١/٢٢، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٢/٢٠٣.

والشاهد فيه قوله: «وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ» فإنَّه صلةٌ لموصول محذوف على مذهب الكوفيين والتقدير: ومن يمدحه.

(٢) وذلك في الدرّ المصون ٢/٢٠٣.

(٣) في (ت) و(م): من أشعار العرب.

(٤) تصحّفتُ العبارة السابقة في (ص) و(م) إلى: بقي الروم جوز الإشمام ولم يبقه.

الرَّوْمَ اجْتِزَاءً بِهِ عَنِ الإِشْمَامِ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْوُضُوحِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ بَابِ [١٦٦/أ] قَوْلِهِ: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: وَالْبَرْدَ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ» انتهى.^(٢)

قلتُ: لَا وَجْهَ لِمَنْعِ الإِشْمَامِ فِيمَا ذَكَرَ أَلْبَتَّةَ، وَالنَّاطِقُ قَصَدَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى ذِكْرِ الرَّوْمِ لِيُفِيدَ أَنَّ الإِشْمَامَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ؛ إِذْ لَا حَظَّ لَهُ فِي اللَّفْظِ فَلَا وَجْهَ لِمُتَنَاعِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَمَنْ) مبتدأ، ويجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر.

و(اعْتَدَّ) افتعل من: عَدَّ بمعنى حَسِبَ وَظَنَّ فَيَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ، وَمِنْ مَجِيءِ «عَدَّ» مُتَعَدِّياً لاثْنَيْنِ بِمَعْنَى حَسِبَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:^(٣)

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
فَقَوْلُهُ: (مَحْضًا) مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدَّمٌ، وَ(سُكُونُهُ) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَالْهَاءُ فِي

(١) النحل ٨١.

(٢) إبراز المعاني ٣٦/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير - رضي الله عنه - في ديوانه ص ١٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٨/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٢، وهمع الهوامع ١٤٨/١، وحاشية الصبَّان على الأشموني ٢٢/٢، وخزانة الأدب ٥٧/٣ وصدره في أوضح المسالك ٣٦/٢.

و«المولى» هنا بمعنى: الصاحب. والعُدْم: الفقر.

(سُكُونُهُ) فيها أربعة أوجه :

أحدها : هي عائدة على (مَنْ لَمْ يَرُمْ) .

والثاني : أنها عائدة على الحرف المُرَام ، أو على صاحب القراءة ، أو على (مَا) من قوله : ^(١)

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ

وقد تقدّم البحث في جميع ذلك .

و(اعْتَدَّ) عطفٌ على (لَمْ يَرُمْ) .

والمحض : الخالص .

قوله : (وَأَلْحَقَ) قد تقدّم أنّه يجوز أن يكون صلةً لموصولٍ محذوف ، وذلك الموصولُ عطفٌ على الموصول الأول ، وأن يكون عطفاً على (اعْتَدَّ) ، أي ومن لم يَرُمْ واعتدَّ وألحق .

قوله : (مَقْتُوحاً) هذا مبنيٌّ على ما تقدّم من التفسيرين : فإن جعلنا التقدير : وألحق المضموم والمكسور بمفتوح في عدم الرّوم - كما فهمه أبوشامة ^(٢) - كان مفعولُ (أَلْحَقَ) الأولُ محذوفاً ، و(مَقْتُوحاً) منصوبٌ على حذف الخافض ،

(١) البيت ٢٥٢ .

(٢) إبراز المعاني ٣٧ / ٢ .

أي بمفتوح، كقوله: ^(١)

تَمْرُونُ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا

أي تمرُّون بالديار، وإن جعلنا التقدير: وألحقَ مفتوحاً بالمضموم والمكسور - كما فهم أبو عبد الله ^(٢) - ف (مَفْتُوحاً) منصوبٌ صريحٌ بـ (أَلْحَقَ)، والمجرورُ بالحرف محذوفٌ، والفاءُ في (فَقَدْ) جوابُ الشرط أو زائدةٌ في الخبر، على حسب القولين.

والشدوذُ: الانفراد، أي فقد انفرد عن الناس.

و (مُوغِلًا) حالٌ من فاعل (شَدَّ)، والإيغالُ: الإسراعُ في السير، أي مُبْعِداً في الشذوذ، متجاوزاً الغاية القصوى. والإيغالُ يَأْؤُهُ من واو؛ لأنه من: أَوْغَلَ يُوْغِلُ، والجملة من قوله: (فَقَدْ شَدَّ) إمَّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ كما تقدَّم تحقيق ذلك.

٢٥٤ - وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ وَكُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلًا

(١) البيت من الوافر، وعجزه:

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنٌ حَرَامٌ

وفي النسخ الثلاث: «فَلَمْ» بالفاء، والذي في المصادر: «وَلَمْ»، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦ بلفظ: أَتَمُّوْنَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا، وهو باللفظ الذي ذكره السمين عند ابن يعيش ٨/٨، ورصف المباني ص ٣٢٠، ولسان العرب ٥/١٦٥ (مرر)، ومغني اللبيب ص ١٣٨، وخزانة الأدب ٩/١١٨.

(٢) اللآلئ الفريدة لوجه ١٠٤/ب.

أي وفي الهمز من أنواع التخفيف أقسام كثيرة، وأضراب مختلفة، وذلك كله مذكور في كتب القراءات المبسطة.

والأنحاء: جمع نحو، وهي المقاصد والطرق^(١)، وقد ذكر الناظم - رحمه الله - منها أشهرها وأقواها لغة ونقلًا، ثم أردف ذلك بأوجه ضعيفة وطرائق شاسعة، كل ذلك تنبيه على ما أبهمه من قوله: (وفي الهمز أنحاء).

ثم أخبر أنه يضيء سنا الهمز عند النحاة، وذلك لأنهم اعتنوا به وذكروا [١٦٦ / ب] تقاسيمه وتفصيله اعتناء كاملاً، حتى إنهم يبنون مثال أوزان مشكلة يمتحنون حزر^(٢) الأذكاء منهم والمتريضين بعلوم التصريف، فيقولون: كيف تبني من الهمزة مثل: أترجة^(٣)؟ وكيف تبني من الواوي مثل: كوكب مجموعاً جمع المذكر السالم مضافاً لياء المتكلم^(٤)؟ فلذلك أضاف النحاة

(١) في (ت) و(م): والطرائق.

(٢) الحزر هو تقدير عدد الشيء بالحدس، وقال الجوهري: التقدير والخرص. انظر اللسان ١٨٥ / ٤ (حزر).

(٣) الأترج ثمرة معروفة، تشبه الليمون الكبير، قال الزبيدي: «وتقديرها: أفعلّة، والهمزة زائدة» اهـ. تاج العروس ٣ / ٣٠٤ (ترج). أقول: وعليه فيكون البناء المطلوب من الهمزة على مثال أترجة هو: أهمزة.

(٤) الواوي: الوعد، انظر اللسان ١٥ / ٣٧٦. وكوكب: فعلل، على ما ذهب إليه الليث، أي أن واوه أصلية، انظر تاج العروس ٢ / ٣٧٨. وعليه فالمفرد من واوي على مثال كوكب هو: واوي، وجمعه السالم: واويون، فإذا أضيف لياء المتكلم حذفت النون للإضافة، =

للهمز .

وقوله : (يُضِيءُ سَنَاهُ) أي يظهر أمره وينكشف تقسيمه كلما أظلم أمره عند غيرهم ؛ لأنهم عارفون به فهم يضيئون طرقه وينورون مسالكه ، وهي عند غيرهم مظلمة مدلهمة لعدم ما يترضون به فيها من العلم ، فلعمري إنها مظلمة على كثير ممن يعنى بعلم التصريف ، فكيف بغيره ؟ !

قوله : (وَفِي الْهَمْزِ) خبرٌ مقدّم ، و(أَنْحَاءُ) مبتدأ مؤخر ، وأصله : أنحاو ؛ لأنه جمع «نحو» فتطرفت الواو بعد ألفٍ مزيدة فقلبت همزة .
قوله : (وَعِنْدُ نَحَاتِهِ) متعلقٌ بـ(يُضِيءُ) .

والنُحَاةُ جمعُ نَاحٍ ، يقال : نَحَا يَنْحُو - أي قصد يقصد - فهو نَاحٍ ، وفاعلُ الوصفِ المعتلّ اللام يُجْمَعُ على «فُعْلَةٍ» نحو : رَامَ ورُمَاةً ، وَغَارَ وَغُرَاةً ، والأصلُ : نُحُوَةٌ وَغُرُوَةٌ ورُمِيَّةٌ ، فتحركَ حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله بشروط معروفة ، فقلبت الواو والياء ألفاً . والمرادُ بهم أهلُ النحو الاصطلاحيُّ ، ومَنْ قال : هو جمعُ نَحْوِيٍّ ، فإن قصدَ المعنى فصحيح ، وإن قصدَ الصناعة ففساد .

قوله : (يُضِيءُ سَنَاهُ) فعلٌ وفاعل . و(يُضِيءُ) من أضاء ، وأضاء يكون

= وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لاجتماعها مع الياء في كلمة وأولاهما ساكنة وكُسِرَتِ الْيَاءُ المضمومة لمجانسة الياء بعدها فصارت : وَأَيَّيْ ، والله أعلم . وانظر عدداً من هذه المسائل التي للتمرين في شرح الرضي على الشافية ٣/ ٢٩٤ - ٣١١ .

قاصراً ومتعدّياً، فمن القاصرِ قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾^(١) أي ضاء، يقال: ضاء وأضاء، وقد قيل: إنّه في الآية متعدّد وإنّما حُذِفَ المفعولُ.

فإن كان متعدّياً كان قوله: (كُلَّ) مفعولاً به، و(مَا) نكرة موصوفة، أي كل شيء، وهو عبارة عن الزمان، أي كلَّ وقتٍ اسودَّ فيه. أو مصدرية ظرفية، أي كلَّ وقتٍ اسودَّ فيه. وإمّا موصولة اسمية والعائدُ مقدّرٌ كما في الموصوفة، أي كلَّ الذي اسودَّ فيه.

وإن كان قاصراً كان (كُلَّ) منصوباً على الظرف؛ لأنَّ (كُلَّ) بحسبِ ما تضاف إليه كـ «بعض»، والتقدير: يُنَوِّرُ كلَّ وقتٍ اسودَّ فيه.

والسنّا بالقصر: الضوء، وهو من ذوات الواو، وتثنيته: سنّان، فإذا مدَّ كان معناه الشرف، ومن الأوّل قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَابِرُهُ﴾^(٢)، والاسودادُ هنا مجازٌ عن الجهالة بالعلم؛ لأنَّ العالمَ بالشيء مستبصرٌ له، والجاهل به كأنّه في ظلمة عنه.

و(أَلَيْلَ) حالٌ من فاعل (اسودَّ)، ويقال: ليلٌ أليّل، أي شديدُ الظلمةِ والسواد، وكذا ليلٌ لائل، أي شديدُ الظلمة^(٣)، ومثله: شِعْرٌ شاعِر.^(٤)

(١) البقرة ٢٠.

(٢) النور ٤٣.

(٣) انظر: اللسان ٦٠٨/١١ (ليل).

(٤) قال ابن منظور: «وشِعْرٌ شاعِرٌ: جيّد، قال سيّويه: أرادوا به المبالغة والإشادة» اهـ.

وقد انقضى كلام الناظم رحمه الله تعالى .

ولنذكر مسائل تبين ما تقدم من القواعد وتقرر من الضوابط : قوياً وضعيفها، مشهورها وشاذها^(١)، وذلك [١٦٧/أ] يُتَقَنُّ به ما عرفته أولاً، وهي خمس وثلاثون مسألة: (٢)

المسألة الأولى

إذا وقفت على ﴿رِئَاءَ﴾ من قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئَاءَ﴾ (٣) كان لك فيها أربعة أوجه :

أحدها: ﴿رِئَاءَ﴾ بإبدالها ياءً من غير إدغام نظراً إلى الأصل ؛ إذ الهمزُ أصلُ والهمزُ لا يُدْغَمُ في الياء ، ولكن فيه مخالفةٌ لرسم المصحف فإنه مرسومٌ بياء واحدة . (٤)

= انظر: اللسان ٤/ ٤١٠ (شعر). وتحرفت في النسخ الثلاث إلى: شاعر شاعر .

(١) سأنبه - إن شاء الله - في الهامش على الأوجه الشاذة التي سيذكرها المصنف، مما لا يُقرأ به لشذوذه وخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٢) قد أخذ المصنف هذه المسائل من أبي عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة من لوحة ١٠٥/أ إلى ١١٠/أ، مع تصرفٍ وتقديمٍ وتأخير .

(٣) مریم ٧٤ .

(٤) ولكنها مخالفة مغتفرة، والقراءات المتواترة مليئة بهذا النوع من المخالفة . قال الإمام ابن الجزري: «على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف =

الثاني: ﴿رِيًّا﴾ بالإدغام نظراً إلى اللفظ؛ لأنَّهما مثلاًن أوَّلُهما ساكن، فوجب الإدغام، وفيه موافقةُ الرسم.

فالأوَّلُ وإن رَجَحَ بالنسبة إلى اعتبار الأصل فهو مرجوحٌ لمخالفته الخطَّ، والثاني وإن رَجَحَ بموافقة الخطِّ فهو مرجوحٌ لمخالفة الأصل والاعتدادِ بالعارض.

الثالث: ﴿رِيًّا﴾ بالتخفيف^(١)، قالوا: اتَّبَاعاً للخطِّ؛ لأنَّ الهمزة لم تُرسم لها صورة، وكان الأصل أن تُرسم ييَّائين، وإنَّما حُذِفَتْ إحداهما كراهة اجتماعِ مثليْن. وفيه نظر؛ لأنَّ موافقة الخطِّ تتأتَّى مع الإدغام، على أنَّه قد تقدَّم أنَّ وجه الإظهار متعذَّرٌ وصلاً دون سكتة لطيفة.^(٢)

الرابع: ﴿رِيًّا﴾ بالهمز كالجماعة^(٣)، ولم يُبدل - هنا - لِلْبَسِ المذكورِ عن السُّوسِيَّ.^(٤)

قال أبو العباس المهدوي رحمه الله: «وقد جاء عن حمزة - رحمه الله تعالى - أنَّه

= أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالفاً إذا ثبتتِ القراءةُ به، ووردت مشهورةً مستفاضةً» اهـ.

انظر: النشر ١/١٢.

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبيُّ.

(٢) عند شرح البيتين ٢١٩، ٢٤٣، وتقدَّم التعليقُ هناك على قول المصنِّف عن الإظهار: إنَّه لا يمكن إلّا مع سكتة ما، ص ٨٥٥.

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبيُّ.

(٤) انظر شرح البيت ٢١٩، ص ٨٥٥.

كان إذا رأى الكلمة يتغير معناها أو يدخلها لبسٌ بالتخفيف حَقَّق ولم يُسهِّل
قال : « وقد أخذ علينا شيوخنا في ذلك كله بالتخفيف على الأصول المتقدمة »
قال : « فعلى هذا يجب أن يكون ﴿رَءْيَا﴾^(١) و ﴿مُؤَصَّدَةً﴾^(٢) بالتحقيق ».^(٣)

المسألة الثانية

إذا وقفت على ﴿الرَّءْيَا﴾^(٤) و ﴿رُءْيَاكَ﴾^(٥) و ﴿رُءْيَايَ﴾^(٦) كان لك فيها
ثلاثة أوجه :

أحدها : إبدال الهمزة واواً في الجميع والإظهار نظراً إلى الأصل ؛ فإنَّ
الأصل همزة ، وفيه مخالفة للرسم لأنها رُسِمَتْ بغير واو .^(٧)

الثاني : الإدغام نظراً إلى اللفظ ؛ لأنه متى اجتمعت الياء والواو وسُبِقَتْ
إحدهما بالسكون وجَب القلبُ والإدغام ، نحو : مَرْمِيٍّ ، اسمُ مفعول من

(١) مريم ٧٤ .

(٢) البلد ٢٠ ، الهمزة ٨ .

(٣) شرح الهداية للمهدوي ١ / ٦٩ . وتصحَّفَتْ « بالتحقيق » في النسخ الثلاث إلى :
« بالتخفيف » ، والتصويبُ من شرح الهداية .

(٤) الإسراء ٦٠ وغيرها .

(٥) يوسف ٥ .

(٦) يوسف ٤٣ ، ١٠٠ .

(٧) سبق التعليق على اغتفار مخالفة الرسم في هذا ونحوه في المسألة الأولى ص ١٠٤٩ .

رَمَى. (١)

الثالث: ﴿الرِّيَا﴾ و﴿رِيَاكَ﴾ و﴿رِيْلِي﴾ بحذف الهمزة وصورتها لفظاً وخطاً، فيُلَفَّظُ بعد الراء بياءٍ مَخْفَفَةٍ، وذلك اتِّبَاعٌ للرسم، وقد تقدَّم ما في ذلك. (٢)
وقد جَزَمَ بعضهم بالإظهار في هذه الألفاظ مع تجويزه الوجهين في ﴿رِيَا﴾ والوجهُ في الفرق أنَّ داعي الإدغام في المثلين أقوى منه في المتقاربين.

المسألة الثالثة

إذا وقفتَ على المجزوم وما حُمِلَ عليه، نحو: ﴿هَيَّيْ﴾ (٣) و﴿نَبِيْ﴾ (٤) و﴿اِقْرَأْ﴾ (٥) و﴿يَشَأْ﴾ (٦)، كان لك فيه وجهان:

أحدهما: إبدال الهمزة حرف مدٍّ مجانسٍ لحركة ما قبلها.

والثاني: التحقيق؛ لما تقدَّم من استثنائه ذلك في تخفيف الهمز المفرد (٧)

(١) وأصله: مَرْمُويٌّ.

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبيُّ.

(٣) الكهف ١٠.

(٤) الحجر ٤٩.

(٥) الإسراء ١٤، العلق ١، ٣.

(٦) النساء ١٣٣ وغيرها.

(٧) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبيُّ.

وكان أبو بكر ابن مجاهد يختار ذلك [١٦٧/ب] لحمزة، وكان أبو الطيب^(١) يأخذ به لهشام لما تقدم عن أبي عمرو^(٢)، لكن المشهور عن حمزة وهشام تخفيف ذلك، ولم يلتفتا للعلة التي ذكرت عن أبي عمرو من طريق السوسي^(٣).

المسألة الرابعة

إذا وقفت على الهمز المتحرك الساكن ما قبله، نحو: ﴿تَجَرُّونَ﴾^(٤)، و﴿يَسْتَمُونَ﴾^(٥)، و﴿يَسْأَلُونَ﴾^(٦) كان لك وجه واحد، وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها جرياً على القاعدة المتقدمة، ولا يجوز الوقف بتسهيلها بينها وبين الألف؛ لأن الألف لا تكون إلا بعد متحرك، ولا يجوز أيضاً الوقف على اتباع الرسم في حذفها من غير نقل؛ لما يؤدي إليه من تغيير المعنى، ومن هذا النوع: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾^(٧) وحكمه حكم أخواته إلا أنه رُسم بالألف^(٨)، فالوقف عليه مخالف للرسم إذ لا يمكن متابعة الرسم

(١) هو أبو الطيب ابن غلبون، تقدمت ترجمته ص ٣٣٤، عند شرح البيت ١٠٢.

(٢) ذكر ذلك أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٥/ب.

(٣) ذكرت هذه العلة عند شرح البيتين ٢١٧، ٢١٨، ص ٨٤٧.

(٤) النحل ٥٣.

(٥) فصلت ٣٨.

(٦) البقرة ٢٧٣ وغيرها.

(٧) الأحزاب ٢٠.

(٨) الذي عليه العمل في رسم المصاحف كتابتها: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ محذوفة الألف. انظر =

فيه ؛ لأنَّ الألفَ لا تقعُ إلا بعد متحرِّك .

المسألة الخامسة

إذا وقفت على ﴿الْخَبَاءِ﴾ من قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءِ﴾^(١) كان لك فيه وجهان :

أحدهما : نقلُ حركة الهمزة على الباء ثم تُسكَّنُها للوقف .

الثاني : حذفُ الهمزة ابتداءً من غير نقلٍ اتِّباعاً للخطِّ ، فالباءُ ساكنةٌ وقفاً كما كانت ساكنةً وصلأً ، فيتَّحدُ اللفظُ مع اختلاف التقدير ، فإنَّك في الوجه الأوَّلِ سكَّنتَ الباءَ بعد تحريكِك إياها بحركة النقل ، وفي الثاني لم تحركها بل حذفت الهمزة وتركت الباءَ على حالها من السكون ، ولا رومَ ولا إشمامَ فيه لأنَّه منصوب .

المسألة السادسة

الوقفُ على ﴿جُزْءٍ﴾ من قوله تعالى : ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾^(٢) ، وحكمه حكمُ ﴿الْخَبَاءِ﴾^(٣) من الوجهين المتقدمين ، فيكون اللفظُ واحداً والتقديرُ مختلفاً أيضاً ، إلا أنَّه يترتَّبُ على الوجهين فائدةٌ حسنة ، وذلك أنَّك

= مصحف المدينة النبوية : سورة الأحزاب آية ٢٠ .

(١) النمل ٢٥ .

(٢) الحجر ٤٤ .

(٣) النمل ٢٥ .

إذا قَدَّرْتَ الوقفَ على وجه النقل جاز لك رَوُّهُ وإشمامُهُ لأنَّه مرفوع، وإذا قَدَّرْتَ الوقفَ عليه على وجه الحذف من غير نقلٍ لم يكن رَوُّهُ ولا إشمام؛ لأنَّ الهمزة حُذِفَتْ مع حركتها، وحينئذٍ يختلفُ اللفظُ باختلاف التقدير.

المسألة السابعة

إذا وَقَفَ على ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾^(١) كان لك وجهٌ واحد، وهو نقلُ الهمزةِ إلى الزاي وإبدالُ التنوين ألفاً، ولا يجوزُ التسهيلُ بينَ بين؛ لأنَّ الألفَ لا تكونُ بعد ساكن، ولا يجوزُ الوقفُ باعتبار الخطِّ؛ لأنَّكَ لو وقفتَ باعتبار الخطِّ لحذفتَ الهمزة، ومتى حُذِفَتِ الهمزةُ لَزِمَ حذفُ الألفِ المبدلةِ من التنوين تبعاً لها، فيؤدِّي إلى محذورين: أحدهما: أنَّه يكون كالوقف على المنصوب المنون دون ألف، وليس ذلك من مذهب القراء.

الثاني: أنَّكَ لَمَّا رُمْتَ موافقةَ الخطِّ أدَّاكَ ذلك إلى مخالفته.

المسألة [١٦٨/أ] الثامنة

إذا وقفتَ على ﴿هَزْؤًا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزْؤًا﴾^(٢) ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزْؤًا﴾^(٣)، وعلى ﴿كُفْؤًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

(١) البقرة ٢٦٠.

(٢) البقرة ٦٧.

(٣) الفرقان ٤١.

كُفُّوا^(١)، كان لك فيهما وجهان :

أحدهما : ما تقدّم في ﴿جُزْءًا﴾ .

والثاني : إبدال الهمزة فيهما واواً وبعدها ألفٌ بدلٌ من التنوين ، وهذا الوجه اختاره جماعة ، ولذلك أفردّه الناظم في سورة البقرة عند قوله :^(٢)

وَهَزَّوْا وَكُفُّوا فِي السَّوَاكِنِ فُصْلًا

وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَائٍ

البيت .

ووجه الإبدال : إمّا إبدال الهمزة واواً لأنها مفتوحةٌ بعد ضمّةٍ ثم سكّنة الوسط فيكون الإبدال سائغاً ، وإمّا لأنه توهّم بقاء الضمّ فأبدل مراعاةً لذلك .

فإن قلت : لم جاز قلبُ همزة هذين الحرفين واواً دون همزة ﴿جُزْءًا﴾ ولا فرقَ بينهما ؟

والجواب : أنّ الفرقَ بينهما الرسمُ ؛ فإنَّ الرسمَ فيه ﴿هَزَّوْا﴾ و﴿كُفُّوا﴾ بالواو دون ﴿جُزْءًا﴾ فإنه لم يكتب بواو ، وسيأتي لهذا مزيد بيان ، واختار بعضهم اتباعَ الرسم لأنَّ النقلَ إلى ما سكونه عارضٌ ضعيفٌ ، فإنَّ الأصلَ في الزاي والفاء الضمُّ ، والسكونُ عارضٌ . وما قاله غيرُ لازم ؛ لأنّا لا نُسَلِّمُ أنّ الأصلَ الضمُّ بل هذه لغةٌ مستقلّةٌ ، ولئن سلّمنا ذلك فالنقلُ جائزٌ لمراعاة اللفظ

(١) الإخلاص ٤ .

(٢) البيتان ٤٦٠ ، ٤٦١ .

والنظر إليه كما في الإدغام وغيره .

قال المهدوي رحمه الله : « فَأَمَّا ﴿ هُزَّوًا ﴾ ^(١) و ﴿ كُفَّوًا ﴾ ^(٢) فالأحسنُ فيهما النقلُ كما نُقل في ﴿ جُزَّاءً ﴾ ^(٣) كما تقدَّم من أصل الهمزة المتحرِّكة بعد الساكن السالم ، فتقول : هُزَّأ وكُفَّأ قال : « وقد أخذ له قومٌ بالإبدال في ﴿ هُزَّوًا ﴾ و ﴿ كُفَّوًا ﴾ وبالنقل في ﴿ جُزَّاءً ﴾ ، واحتجُّوا بأنَّ ﴿ هُزَّوًا ﴾ و ﴿ كُفَّوًا ﴾ كُتِبَا بالواو و ﴿ جُزَّاءً ﴾ كُتِبَ بغير الواو فأرادوا اتِّباعَ الخطِّ » قال : « وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم ؛ لأنَّا لو اتَّبَعْنَا الخطَّ في الوقف لوقفنا على ﴿ الْمَلَّوًا ﴾ ^(٤) في مواضع بالواو فقلنا : ﴿ الْمَلَّوًا ﴾ ، وفي مواضع بالالف فقلنا : ﴿ الْمَلَّا ﴾ ^(٥) ، وكذلك ^(٦) كُنَّا نَقِفُ على ﴿ تَفَتَّوًا ﴾ ^(٧) : ﴿ تَفَتَّوًا ﴾ ، وهذا لا يراعى في الوقف » اهـ . ^(٨)

(١) البقرة ٦٧ ، الفرقان ٤١ .

(٢) الإخلاص ٤ .

(٣) البقرة ٢٦٠ .

(٤) المؤمنون ٢٤ ، النمل ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٨ .

(٥) الأعراف ٦٠ وغيرها .

(٦) تصحَّفتُ في (ص) إلى : ولذلك .

(٧) يوسف ٨٥ . وتصحَّفتُ في (ت) و (م) إلى : « هنا » ، وسقطتُ من (ص) والتصويب

من شرح الهداية للمهدوي ٦٨ / ١ .

(٨) شرح الهداية للمهدوي ٦٨ / ١ بتصرف .

قلتُ : ما ذكره من أنه يلزمنا الوقوف بـ ﴿الْمَلَوْا﴾ و ﴿تَفْتَوْا﴾ لا محذور فيه، وقد نصُّوا على الوقوف في ﴿تَفْتَوْا﴾ : ﴿تَفْتَوْا﴾ بالواو، فما ألزم به المهدوي ملتزمٌ عند هؤلاء إذ لا محذور فيه .

واعلم أن هذا من خصوصية الهمز، أمّا غير المهموز فلا يجوز اتّباع الخطّ فيه باتّفاقٍ، نحو : ﴿الصلوة﴾ ^(١) و ﴿الزكاة﴾ ^(٢) و ﴿ومنوة﴾ ^(٣) و ﴿كمشكوة﴾ ^(٤) و ﴿الربوا﴾ ^(٥) بل يؤتى بالالف .

قال ^(٦) : «وجه آخر وهو أن ﴿هزوا﴾ و ﴿كفوا﴾ لم يكتب في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتب على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأنّ الهمزة إنّما تصوّر على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبنا على قراءة حمزة لكتبنا بغير واو كما كتب ﴿جزءاً﴾، فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من خطأ المصحف غير أن الوقف بالواو فيهما جائز [١٦٨ / ب] من جهة ورود الرواية لا من جهة

(١) البقرة ٣ وغيرها .

(٢) البقرة ٤٣ وغيرها .

(٣) النجم ٢٠ .

(٤) النور ٣٥ .

(٥) البقرة ٢٧٥ وغيرها .

(٦) القائل هو أبو العباس المهدوي في شرح الهداية ١ / ٦٩ .

القياس». (١)

قلت: ورود الرواية به مقوٌ للعمل به، وما ذكره من أنه كان يلزم أن يكتبها على قراءة حمزة بغير واوٍ فغير لازم؛ لأنَّهما بالواو على قراءته للوجهين المتقدمين، وهما: تقدير الإبدال قبل الإسكان، أو توهم الضم في الزاي والفاء وقد تقدّم شرح ذلك كلّهُ.

المسألة التاسعة

إذا وقفت على الهمز المتحرّك بعد ساكن هو حرف لين أصلي، نحو: ﴿كَهَيْتَ﴾^(٢) و﴿سَوَّيْتُ﴾^(٣) جاز لك وجهان:

أحدهما: نقل الحركة إلى حرف اللين.

والثاني: إدغام حرف اللين في الهمز بعد إبداله حرفاً مجانساً لما قبله إجراءً للأصلي مجرى الزائد، ولا يجوز التسهيل بين بين؛ لأنَّ الألف وما قُربَ منها لا تقع بعد ساكن، ولا يجوز الوقفُ باتباع الخطِّ فتحدفُ الهمزة أيضاً من غير نقل؛ إذ تاء التانيث لا تقع إلا بعد متحرّك. (٤)

(١) شرح الهداية للمهدوي ٦٩/١ بتصرف. وانظر: النشر ٤٨٢/١، ٤٨٣.

(٢) آل عمران ٤٩، المائدة ١١٠.

(٣) مريم ٢٨ وغيرها.

(٤) إلا أن يكون الساكن ألفاً نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾.

المسألة العاشرة

إذا وقفت على ﴿الْمَوْدَةُ﴾^(١) جاز لك فيها أربعة أوجه:

أحدها: ﴿الْمَوْدَةُ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الواو، فتلفظُ بواو مضمومة بعدها واو ساكنة، وفيه ثقل.

الثاني: الإبدال والإدغام، فتلفظُ: ﴿الْمَوْدَةُ﴾^(٢) بواو مشددة بعدها واو ساكنة، وهي أثقل مما قبلها.

الثالث: حذف الهمزة والواو بعدها اتباعاً للرسم، فتلفظُ بها: ﴿الْمَوْدَةُ﴾^(٣) بوزن «الموزة»، وفيه ضعف وهو حذف حرفين أحدهما أصلي وهو الهمز. قال^(٤): «ولذلك ترك العمل به»^(٥).

قلت: ليس بمتروك، وقد رواه غير واحد.^(٦)

(١) التكوير ٨.

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) القائل هو أبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/أ.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/أ.

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي.

الرابع: التسهيل، أي تسهيل بين الهمزة والواو، وفيه ضعف لأنه يؤدي إلى شبه الجمع بين الساكنين. ^(١)

وأجيب بأن المسهلة وإن قربت من الساكن فإنها بزنة المتحركة، بدليل قيامها مقامها في وزن الشعر بها.

قلت: فإذا تبين أن الوقوف على هذا الحرف بجميع أوجهه ضعيف فالوجه الوقوف بالتحقيق. ^(٢)

المسألة الحادية عشرة

إذا وقفت على ﴿مَوَّلاً﴾ ^(٣) كان لك فيه أربعة أوجه:

أحدها: نقل حركة الهمزة إلى الواو، فتلفظ: [مَوَّلاً] ^(٤) بواو مكسورة بعدها لام ألف.

الثاني: إبدال الهمزة واواً وإدغام الواو فيها إجراءً للأصلي مجرى الزائد، فتلفظ: [مَوَّلاً] ^(٥) بواو مشددة.

(١) لا يقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي.

(٢) المقروء به من طريق الشاطبية في الوقف على ﴿المَوَّدة﴾ هو الوجهان الأولان، انظر البدور الزاهرة ص ٣٣٨.

(٣) الكهف ٥٨.

(٤) زيادة للإيضاح.

(٥) زيادة للإيضاح.

الثالث : تسهيلها بينها وبين الياء ، ولا يُبالي بالجمع بما هو شبيهٌ بالساكنين لأنَّ المسهلةَ بَزَنَةِ المحقَّقة ، وقد تقدَّم تحقيقه .^(١)

الرابع : إبدالُ الهمزة ياءً محضةً مكسورةً ؛ اتِّباعاً للرسم .^(٢)

المسألة الثانية عشرة

إذا وقفتَ على ﴿ شَيْءٌ ﴾^(٣) و ﴿ السَّوَّءُ ﴾^(٤) كان لكَ فيهما خمسةٌ أوجهٌ :

أحدها : النقلُ إلى الساكن وحذفُ الهمزة ثمَّ تسكينُها سكوناً محضاً .

الثاني : النقلُ مع الرَّوم .

الثالث : إبدالُها [أ / ١٦٩] ياءً في ﴿ شَيْءٌ ﴾ وواواً في ﴿ السَّوَّءُ ﴾ ، وإدغامُ ما قبلها فيها ، ثمَّ تسكينُها سكوناً محضاً .

الرابع : الإدغامُ المذكور مع الرَّوم .

الخامس : حذفُ الهمزة من الحرفين حذفاً أولياً من غير نقل ، والياءُ ساكنةٌ بنفسِها فلا رومَ أَلَبَّتْ .^(٥)

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي .

(٣) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٤) التوبة ٩٨ .

(٥) فيتحدُّ اللفظُ - حينئذٍ - مع الوجه الأوَّل ويختلفُ التوجيه .

وأما الإشمام فلم يتأتَّ هنا لكون الحرفين مجرورين .

المسألة الثالثة عشرة

إذا وقفت على الهمز المتحرِّك الساكن ما قبله إذا كان واواً أصليَّةً مضموماً ما قبلها، فمن ذلك : ﴿السُّوْأَى﴾ ^(١)، ولكَ فيها وجهان :

أحدهما وهو أجودهما : نقلُ الحركة إلى الواو، فتَلَفِظُ : [السُّوَى] ^(٢) بواو مفتوحة بعدها ألف .

الثاني : الإبدالُ والإدغامُ جَرِيًّا بالأصليِّ مُجَرِّى الزائد، فتَلَفِظُ : [السُّوَى] ^(٣) بواو مفتوحة مشدَّدة بعدها ألف .

وهذان الوجهان مخالفان للرسم ؛ فإنَّ ﴿السُّوْأَى﴾ رُسِمَتْ بِألفٍ بين الواو والياء، ولا يجوزُ تسهيلُ همزها بينَ بينَ ؛ لأنها تَقْرُبُ من الألف، ولا يَسْكُنُ ما قبل الألف، وكذلك لا يجوزُ تخفيفُها اتِّباعاً للخطِّ ؛ لأنَّ الألف لا تقعُ بعد ساكن، وقد تقدَّم أنَّها رُسِمَتْ بِالألف .

المسألة الرابعة عشرة

إذا وقفت على الهمز المتحرِّك الساكن ما قبله إذا كان ياءً أصليَّةً مكسوراً ما

(١) الروم ١٠ .

(٢) زيادة للإيضاح .

(٣) زيادة للإيضاح .

قبلها، فمن ذلك: ﴿سَيِّئٌ﴾^(١)، ولكَ فيها وجهان: النقل، أو الإبدال والإدغام ولا يجوزُ تسهيلُها بينَ بَيْنَ لِمَا تَقَدَّمَ فِي ﴿السَّوْأَى﴾، ولا الحذفُ من غيرِ نقلٍ اتِّبَاعاً لِلخَطِّ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ الْمُتَّصِلَةَ بِالفعلِ كَالْمُتَّصِلَةَ بِالاسْمِ فِي أَنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا بَعْدَ فَتْحَةٍ، مَا عدا الألفَ فِي الْمُتَّصِلَةِ بِالأَسْمَاءِ.

ومن ذلك: ﴿وَجَائِيَّ﴾^(٢) و﴿سَيَّءٌ﴾^(٣) ولكَ فِيهِمَا وَجْهَانِ: ^(٤) أحدهما: النقلُ وحذفُ الهمزة والتسكين، ثُمَّ لَكَ وَجْهَانِ: المدُّ والقصرُ، فَإِنْ رَاعَيْتَ الْحَرَكَةَ الْأَصْلِيَّةَ قَصَرْتَ، وَإِنْ لَمْ تُرَاعِهَا مَدَدْتَ. والثاني: الإبدالُ والإدغامُ والتسكين.

[وإن شئتَ حذفتَ الهمزةَ من غيرِ نقلٍ] ^(٥) ثُمَّ لَكَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ من الاعتداد بالحركة وعدم الاعتداد بها. ^(٦)

(١) الملك ٢٧.

(٢) الزمر ٦٩، الفجر ٢٣.

(٣) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

(٤) ينقلُ المصنّفُ هذه المسألةَ من اللآلئِ الفريدةِ لوحة ١٠٧/ب، والذي فيها هو موجيُّ ثلاثة أوجه في الوقف على: ﴿وَجَائِيَّ﴾ و﴿سَيَّءٌ﴾، وقد خلطَ السمينُ هنا بين الوجه الثاني والثالث خلطاً عجيباً، وسأحاولُ تقويمَ عبارته بقدر المستطاع.

(٥) تكملة لازمة من اللآلئِ الفريدةِ لوحة ١٠٧/أ.

(٦) وهذا وجهٌ ثالث، ذكره أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئِ الفريدةِ لوحة ١٠٧/ب، =

المسألة الخامسة عشرة

في الهمز المتحرك بعد الألف والهمزة حشو، نحو: ﴿وَنِسَاءَنَا﴾^(١)،
و﴿أَبْنَاءَنَا﴾^(٢)، ولك فيها وجهان:

أحدهما: التسهيل بين بين.

الثاني: الحذف اتباعاً للخط.^(٣)

ونحو: ﴿تَرَاءَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾^(٤)، ولك فيها
أربعة أوجه:

أحدها: أن ترد الألف التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين، المنقلبة عن
لام الكلمة، وتسهّل الهمزة بين بين، ثم لك وجهان: المد والقصر؛ لأنه صدق
أنه حرف مد قبل همز مغير، فالمدُّ نظراً إلى أن التسهيل عارض وأن الهمزة
كالموجودة وهذا الوجه أحسن لأن الأصل أن لا يُعتدَّ بالعارض، والقصرُ نظراً
إلى زوال نبرة الهمزة التي كان المدُّ لأجلها، وتميل الألف لأنها منقلبة عن ياء،
ومن مذهب حمزة إمالة ذوات الياء، ولما أميلت الألف [١٦٩/ب] أميلت
= فيتحد اللفظ - حينئذٍ - مع الوجه الأول ويختلف التوجيه.

(١) آل عمران ٦١.

(٢) آل عمران ٦١.

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي.

(٤) الشعراء ٦١.

الهمزةُ لأنَّه من ضرورة إمالة الألف، وتَمَالُ الألفُ التي قبل الهمزة - وهي أَلِفُ «تَفَاعَلَ» - إِتِّبَاعاً لِإِمَالَةِ الهمزة، ومن ضرورة إِمَالَتِهَا إِمَالَةُ فَتْحَةٍ مَاقْبَلَهَا - وهي الرَاء - كَذَا نَقَلَ أَبُو طَاهِرٍ^(١) وَغَيْرُهُ عَنْ حَمْزَةٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمُخْتَارُ.

فقد وَجِدَ في الوقف على هذا الحرف سبعة^(٢) أَعْمَالٍ :

أَحَدُهَا : رَدُّ الألف التي هي لَامُ الكلمة .

الثاني : تسهيلُ الهمزة .

الثالث : جريانُ المدِّ والقَصْرِ بِالاعتبارين .

الرابع^(٣) : إِمَالَةُ الألف .

الخامس^(٤) : إِمَالَةُ الهمزة .

السادس^(٥) : إِمَالَةُ أَلِفِ «تَفَاعَلَ» .

(١) تحرَّفتُ في النُّسخِ الثلاث إلى : «ابن طاهر»، والصواب ما أثبتُّه، وأبو طاهر هو ابن

أبي هاشم كما في النشر ١/ ٤٧٩ .

(٢) في النُّسخِ الثلاث : «سته» وهو خطأ كما يتبيَّن من الكلام الآتي .

(٣) في (ت) و(م) : «ثالثها» وهو خطأ .

(٤) في (ت) و(م) : «رابعها» وهو خطأ .

(٥) في (ت) و(م) : «خامسها» وهو خطأ .

السابع^(١): إمالة الراء .

الوجه الثاني^(٢) : أن تَقِفَ على تقدير رَدِّ الألف المحذوفة بألفٍ بعد الراء ممالّة ممدودة، وذلك اتِّباعُ لُحْطِ المصحف ؛ لأنَّ أصلَ الكلمة : تَرَاءِي بَزْنَةٍ : تَقَاتَلَ من الرؤية، فتحرَّكَ حرفُ العِلَّةِ - وهو الياءُ - وانفتح ما قبله بالشروط المعروفة فقلبتُ ألفاً، فصار : تَرَاءَى بِالْفَيْنِ بينهما همزة، فكان من حقِّ اللفظ أن تُرسم بثلاث ألفات : الأولى ألف تَفَاعَلَ، والثانية صورةُ الهمزة لأنَّ هذه الهمزة مألّها في التسهيل إليها، أو تسهيلُ مثلها أن تكون بينها وبين الألف، والثالثة الألفُ المنقلبةُ عن الياء التي هي لامُ الكلمة، لكنَّهم كرهوا توالي ثلاثة أمثال في الخطِّ، فلم يُثبتوا للهمزة صورةً خطأً، وَلَمَّا حُذِفَتِ الهمزةُ التقى بحذفها ألفان . قال أبو عبد الله : « فحُذِفَتْ إحداهما لِمَا حُذِفَتْ لَهُ صورةُ الهمزة من كراهة اجتماع الأمثال » انتهى^(٣) . وفي هذا نظر ؛ إذ بعد حذفِ الهمزة لفظاً لحذفها خطأً لم يَبْقَ إِلَّا مِثْلَانِ لا أمثال، والمِثْلَانِ يُغْتَفَرُ اجتماعُهما .

ثمَّ اختلفوا في المحذوفة، فقليل : هي الزائدة - وهي الأولى - وحذف الزائدة أولى من حذف غيرها، والباقيّة هي المنقلبةُ عن لامِ الكلمة، فأصلُها ياءٌ فكان من حقِّها على هذا أن تُرسمَ بالياء خطأً لأنَّ الألفَ ك : رَمَى، ولكنَّها رُسِمَتْ

(١) في (ت) و(م) : « سادسها »، وفي (ص) : « الوجه الثاني »، وكلاهما خطأ .

(٢) في (ص) : « الثالث » وهو خطأ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧ / ب .

بالالف كما رُسم: ﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(١) و﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾^(٢) بالالف .

وقيل : المحذوفة هي الأخرى لوقوعها في الطرف ، والطرف محلُّ التغير ولأنَّها تسقط لفظاً في الوصل ، وقد عاملوا في مواضع من الكتابة اللفظ والوصل دون الأصل نحو: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٣) و﴿يُوتِ اللَّهُ﴾^(٤) و﴿يَدْعُ الْإِنْسَنُ﴾^(٥) فإذا وقفت على ما ذُكر من ردِّ الألف المحذوفة وحذفت الهمزة على تقدير اتباع الرسم التقى ألفان ، فأبقيتهما ومددت بقدرهما ، واغتفر ذلك لأنَّه محلُّ وقف ، والوقف يُغتفر فيه التقاء الساكنين ، ولك أن تمكَّن المدَّ لتفصيل بهذا المدِّ بين الألفين ، فيكون قد لُفِظَ بقدر ثلاث ألفات ، وهذا كما مرَّ لك في [١٧٠ / أ] الوقف على: ﴿السَّمَاءِ﴾^(٦) و﴿الْمَاءِ﴾^(٧) ونحوهما .

قال أبو عبد الله : «وهذا من أحسن ما حُمِلَ عليه هذا الوجه ، فأما حَمَلُهُ على حذف إحدى الألفين فغيرٌ سديد ؛ لأنَّه إن حُمِلَ على حذف الأولى وإبقاء الأخيرة

(١) الإسراء ١ .

(٢) القصص ٢٠ ، يس ٢٠ .

(٣) النور ٣١ .

(٤) النساء ١٤٦ .

(٥) الإسراء ١١ .

(٦) البقرة ١٩ وغيرها .

(٧) البقرة ٧٤ وغيرها .

ردّه ما جاء في هذه الرواية من ذكر المدّ، ولا وجه لمدّ الألف الأخيرة»^(١).

قلتُ: ورود المدّ في هذه الرواية ليس حجةً على الرواية الأخرى إلا بمرجح من الطُّرُق، فإن كانت طريقُ رواية المدّ أشهر رجّحتُ على هذه وإلا فلا.

قال: «وإن حُمِلَ على حذفِ الأخيرة وإبقاءِ الأولى ممدودةً - لمجاورة ما كان من الهمز محققاً قبل أن يعرضَ له التسهيلُ - فغيرُ مرضيٍّ لما فيه من الإخلال بحذف العين واللام، وقد قال أبو عليٍّ في قول ابن مجاهد: كان حمزة يُقِفُ ﴿تَرَ﴾ يمدُّ مدّةً بعد الراء: فإن أراد بالمدّة ألف (تَفَاعَلَ) وأسقط العين واللام فهذا الحذفُ غيرُ مستقيم»^(٢).

الوجه الثالث: على تقدير حذفِ الأخيرة أن لا ترُدّها اتِّباعاً للرسم في الوقف، فتكونُ الهمزةُ على هذا متطرّفةً، فتَقِفُ لهشام بإبدال الهمزة ألفاً بعد تقدير سكونها، وتَقْصُرُ أو تَمُدُّ على ما مرَّ في قوله: ^(٣)

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَ

قال: «وتبدّلها لحمزة ألفاً مقربةً من الياء على حسب تقريب الفتحة التي في الراء من الكسرة، فيكون لفظها كلفظ الألف الممالّة التي قبلها، وتلتقي

(١) اللآلي الفريدة لوحة ١٠٨/أ.

(٢) اللآلي الفريدة لوحة ١٠٨/أ، والحجة لأبي عليّ ٣٦٠/٥ بتصرف.

(٣) البيت ٢٣٩.

معها فتَقْصُرُ أو تَمُدُّ أيضاً على ما ذَكَرَ لهشام . ويحتملُ أن تكون الروايةُ ^(١) المذكورة قبل هذا عن ابن مجاهد على هذا الوجه إذا أُخذ فيه بالمدِّ . ^(٢)

الوجه الرابع : ﴿ تَرَءَا ﴾ بإمالة الراء وإبدال الهمزة ياءً ، رواه بعضهم عن حمزة ^(٣) ، وهو ضعيفٌ لأنه غيرُ موافقٍ للقياس ولا للرسم . قال : « ووجهه - على ضعفه - أنه لما قَرَّبَ فتحةَ الراء من الكسرة أعطاهما حكمهما ، فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها ياءً ولم يعتدَّ بالالف حاجزاً » . ^(٤)

المسألة السادسة عشرة

المسألة بحالها ، إلا أن الهمزة فيه متطرفة نحو : ﴿ السَّمَاءِ ﴾ ^(٥) و ﴿ الدُّعَاءِ ﴾ ^(٦) ، ولك فيه وجهان :

أحدهما : أن تُبدَلَ الهمزة ألفاً وتَقْصُرُ أو تَمُدُّ على ما قال : ^(٧)
وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَ

(١) في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ : أن تُحمل الرواية .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ .

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ .

(٥) البقرة ١٩ وغيرها .

(٦) آل عمران ٣٨ وغيرها .

(٧) البيت ٢٣٩ .

وقد تقدّم تفسير ذلك .

الثاني : أن تحذف الهمزة اتّباعاً للرسم ، ثمّ لك الوجهان من المدّ والقصر والمدّ أحسن على ما تقدّم ذكره في قوله : ^(١)

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

المسألة السابعة عشرة

في الوقف على الهمزة المسبوقة بياء أو واوٍ مزيدة ، فإن وقفت على نحو : ﴿ خَطِيئَةٌ ﴾ ^(٢) فلَكَ فيها وجهٌ واحد : الإبدال والإدغام ، وقد تقدّم أنّه لا يجوزُ حمّله ^(٣) على الأصلي ^(٤) في نقل الحركة إليه ^(٥) ، وإن حُمِلَ الأصليُّ عليه في الإبدال والإدغام ، وتقدّم الفرق أيضاً ، ولا يجوزُ هنا تسهيلُ الهمزة بينَ بينَ لما تقدّم عند شرح قوله : ^(٦)

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا

ولا يجوزُ أيضاً اتّباعُ الرسم فتُحذف ؛ لأنّ هاء التّأنيث لا تقعُ إلّا بعد فتحة .

(١) البيت ٢٠٨ من باب الهمزتين من كلمتين .

(٢) النساء ١١٢ .

(٣) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى : حكمه .

(٤) تحرّفت في (ص) و(م) إلى : الأصل . وكذا في (ص) في الموضع الآتي قريباً .

(٥) انظر شرح البيت ٢٥١ ، ص ١٠٢٧ .

(٦) البيت ٢٤٠ ، ص ٩٦٤ .

وإن وقفت على ﴿قُرُوءٍ﴾^(١) و﴿النَّسِيءِ﴾^(٢) فَلَكَ فِيهِمَا وَجْهَانِ :

أحدهما : الإبدالُ والإدغام ، ثُمَّ لَكَ فِي ﴿قُرُوءٍ﴾ الرَّوْمُ فَقَطْ ، وَفِي ﴿النَّسِيءِ﴾
هُوَ وَالْإِشْمَامُ ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ - بِخِلَافِ ﴿قُرُوءٍ﴾ فَإِنَّهُ مَجْرُورٌ - فَيَدْخُلُهُ الرَّوْمُ
وَالْإِشْمَامُ .

والثاني : حذفُ الهمزة اتِّبَاعاً للرَّسْمِ ، وَلَا رَوْمَ وَلَا إِشْمَامَ حَيْثُ نَذَرْنَا ، إِلَّا أَنَّ
لَكَ أَنْ تَرَاعِيَ اللَّفْظَ فَتَقْصُرَ إِذْ لَا مُوجِبَ لِلْمَدِّ ، وَأَنْ تَرَاعِيَ الْأَصْلَ فَتَمُدَّ لِأَنَّ
الْهِمَزَةَ كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ .

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ ﴿بَرِيْثُونَ﴾^(٣) أَبْدَلْتَ وَأَدْغَمْتَ ، وَلَا يَجُوزُ التَّسْهِيلُ
بَيْنَ بَيْنَ - لِمَا تَقَدَّمَ - إِلَّا عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً اتِّبَاعُ الرَّسْمِ فَتُحْذَفُ
صُورَةُ الْهِمَزَةِ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ وَقُوعِ وَاوٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « مَرْفُوعٌ وَاوٍ سَاكِنَةٌ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ » وَأُظْهِرْتُ تَصْحِيفاً عَلَيْهِ
أَوْ غُلْطاً .^(٤)

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) التوبة ٣٧ .

(٣) يونس ٤١ .

(٤) الظاهر أنه تصحيف وقع في نسخة المصنّف من اللآلئ الفريدة ؛ فإنَّ العبارة في النسخة
التي رجعتُ إليها [وهي نسخة الظاهرية لوحه ١٠٨ / ب] هي : « مِنْ وَقُوعِ وَاوٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ
يَاءٍ سَاكِنَةٍ » كَمَا ارْتَضَاهَا السَّمِينُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الثامنة عشرة

إذا وقفت على نحو: ﴿لَيْلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾^(١) فَلَكَ فيها وجهان:

أحدهما: التحقيق كالجماعة؛ لأنها أول تقدير، وهذا قد مضى في قوله: ^(٢)

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسِطًا بِزَوَائِدِ

الثاني: التخفيف اعتداداً بما اتصل بالهمزة، وتخفيفها بأن تُبدلها ياءً محضةً لأنها مفتوحة بعد كسرة، ولا تُسهّل بينَ بَيْنَ لما يلزم من وقوع ما يشبه الألف بعد كسرة، وقد تقدّم تقريره.

وفي إبدالها ياءً موافقة للرسم، فاختلَفَ التقديرُ واللفظ واحد.

المسألة التاسعة عشرة

إذا وقفت على نحو: ﴿قُرِئَ﴾^(٣) و﴿اسْتَهْزِئَ﴾^(٤) جاز لك وجهان:

أحدهما: إبدال الهمزة ياءً لكونها مفتوحة بعد كسرة، ثم تسكّنها لأجل الوقف.

(١) الحديد ٢٩.

(٢) البيت ٢٤٨.

(٣) الأعراف ٢٠٤، الانشقاق ٢١.

(٤) الأنعام ١٠.

الثاني : أن تُسكن الهمزة للوقف ، فتقع همزة ساكنة بعد كسرة ، فتقلبُ حرفاً يجانسُ حركةَ ما قبلها - وهو الياءُ أيضاً - فيتحدُّ اللفظُ أيضاً ويختلفُ التقدير .

المسألةُ الموفيةُ عشرين

الهمزةُ المفتوحة بعد ضمِّ نحو : ﴿يُؤَاخِذُ﴾^(١) و ﴿يُؤَيِّدُ﴾^(٢) فإذا وقفتَ عليها إن شئتَ قلت : اتبعتُ الرسمَ فأبدلتُ الهمزةَ واواً ، وإن شئتَ قلت : أبدلتُها واواً لوقوعها مفتوحةً بعد ضمِّ ، فاللفظُ واحدٌ والتقديرُ مختلفٌ ، وهذا ظاهر .

المسألةُ الحاديةُ والعشرون

إذا وقفتَ على مفتوحةٍ بعد مفتوحٍ نحو : (سَأَلْتُ)^(٣) و ﴿رَأَيْتَ﴾^(٤) كان لكَ فيها وجهان :

أحدهما : التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ .

الثاني : إبدالُها ألفاً والمدُّ ، وكان هذا المدُّ لالتقاء الساكنين ، يعني ليفصلَ

(١) النحل ٦١ ، فاطر ٤٥ .

(٢) آل عمران ١٣ .

(٣) في نحو : ﴿سَأَلْتُكَ﴾ الكهف ٧٦ .

(٤) النساء ٦١ وغيرها .

بينهما فإنه يقوم مقام الحركة. ^(١)

المسألة الثانية والعشرون

[١٧١/أ] إذا وقفت على نحو: ﴿أَشْمَازَتْ﴾ ^(٢) ﴿وَأَطْمَأْنَوْا﴾ ^(٣) كان لك

ثلاثة أوجه :

[الأول]: التسهيل من غير مدّ.

الثاني: [إبدالها ألفاً] ^(٤) مع المدّ لأجل التشديد بعدها؛ فإنّ المدّ يفصل بين ما هو قريب من الساكنين. ^(٥)

الثالث: حذفها اتباعاً للرسم ^(٦)، والرسم قد جاء بالوجهين، أعني بإثبات

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي، وأيضاً فإنّ الوقف بهذا الوجه على ﴿رَأَيْتَ﴾ ونحوه يؤدي إلى اجتماع ثلاثة سواكن، وهذا ممنوعٌ باتّفاق، والله أعلم.

(٢) الزمّر ٤٥.

(٣) يونس ٧.

(٤) جاء ما بين الحاصرتين في النسخ الثلاث هكذا: «تسهيلها بين بين» وهو سهو بلا شك؛ لأنّ الهمزة إن سهّلت فليس ثمة حرف مدّ حتّى يمدّ، والصواب ما أثبتّه كما هو في اللالكى الفريدة لوحة ١٠٩/أ، والله أعلم.

(٥) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي.

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي.

ألفٍ وعدمِها. ^(١)

المسألة الثالثة والعشرون

إذا وقفت على ﴿بُرءُؤًا﴾ ^(٢) كان لك فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : تسهيلُ الهمزة المفتوحة بينها وبين الألف .

الثاني : حذفها اتِّباعاً للرسم ، فتلفظُ بألف محضة بعد الراء . ^(٣)

الثالث : إبدالُ الهمزة المفتوحة واواً اتِّباعاً [للرسم] ^(٤) ، فتلفظُ بواو بعد الراء ^(٥) . وقد منع أبو عبد الله أن تكونَ هذه الواوُ صورةً للهمزة الأولى وجعلها صورةً للثانية فقال : « [وقال] ^(٦) بعضهم : إن شئتَ أبدلتها واواً على وجه اتِّباع الرسم ، والوجه ما ذكرته ؛ لأنَّ الواوَ ليست صورةً للهمزة المفتوحة ، وإنما هي

(١) الذي عليه العمل في كتابة مصحف المدينة النبوية هو كتابتهما بالألف ، وقد ذكر الداني في المقنع (ص ٢٥) أنه رأى أكثر مصاحف أهل المدينة والعراق قد اتفقت على حذف الألف ، وأنه رأى في بعضها الألف مثبتة ، وأن إثباتها هو القياس . وذكر الجزري مثله في النشر ١ / ٤٥٤ .

(٢) الممتحنة ٤ .

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٤) تكملة لازمة ، وهي كذلك في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩ / أ .

(٥) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٦) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩ / أ .

صورة الهمزة المضمومة على ما رُسم عليه ﴿عَلَمَوْا﴾^(١) و﴿الضَّعْفُو﴾^(٢) ونحوهما، وألف البناء محذوفة من الجميع، والواو صورة للهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة للفصل، تشبيهاً لواوها بواو الجمع، فأما الهمزة الأخيرة فتبدل ألفاً بعد تقدير سكونها، وتُقصّر أو تُمدّ على ما مرّ، وفي هذا الوجه مخالفة للرسم.

ويجوز أن يُوقَفَ عليها بالتسهيل مصاحباً للروم، وأن تبدل واواً ثم تسكن أو يُشارَ إلى حركتها، وهو أحسن، وفي كلا الوجهين موافقة للرسم «انتهى»^(٣).

قلت: ما ذكره من أن الواو صورة الهمزة الأخيرة ليس بظاهر؛ فإن القاعدة أن الهمزة المتطرّفة بعد ساكن لا تثبت لها صورة خطأ، فالظاهر أن الواو صورة الأولى، وأن الألف بعدها هي الألف التي بعد الهمزة.

وقد تحصل في الهمزة الأخيرة ثلاثة أوجه:

أحدها: إبدالها ألفاً محضة، ولك فيها المد والقصر.

الثاني: التسهيل بين بين مع الروم والإشمام، ولم يذكر أبو عبد الله الإشمام بل ذكر الروم وحده^(٤)، وليس بسديد؛ لأن الحرف مرفوع فيدخل فيه الروم

(١) الشعراء ١٩٧.

(٢) إبراهيم ٢١، غافر ٤٧.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

والإشمام.^(١)

الثالث : أن تُبدلَ واوًا، ثمَّ لك تسكينُها والروم، وهو أحسن، ويجوز الإشمامُ أيضاً، وقد تركه أبو عبد الله أيضاً.

المسألة الرابعة والعشرون

إذا وقفت على نحو: ﴿بَدَأَ﴾^(٢) و﴿ذَرَأَ﴾^(٣) كان لك وجهان :

[الأول] : إبدالها ألفاً بعد تقدير سكونها بعد فتحة .

الثاني : إبدالها ألفاً من أول وهلة اتباعاً لمرسوم الخطّ، فيتحد اللفظ ويختلف المدرك .

(١) صحيح أن المرفوع يدخل فيه الروم والإشمام، ولكن من المعروف أن الإشمام يكون بضم الشفتين عقب تسكين الحرف، والمفترض في هذا الوجه أن الهمزة المضمومة قد سهّلت بينَ بينَ، أي بين الهمزة والواو، ولا يتأتى ذلك إلا مع الروم، وقد شعر ناسخ (ت) بعدم صحة كلام المصنّف فعلق في الحاشية بقوله : «أما جواز الإشمام مع التسهيل فبعيد؛ لأن الإشمام يكون مع السكون، وإذا سكن أبدلته ألفاً» اهـ، فما قاله أبو عبد الله صحيح، ولا وجه لاستدراك السمين عليه، والله أعلم .

(٢) العنكبوت ٢٠ .

(٣) الأنعام ١٣٦، النحل ١٣ . وقد تحرّف هذا المثال في النسخ الثلاث إلى : «وقراً»، ولم يأت (قرأ) في القرآن غير متّصل بضمير بحيث تكون همزته متطرّفة مفتوحة وقبلها فتحة، انظر : المعجم المفهرس (قرأ) . وما أثبتّه من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩ / ١ .

المسألة الخامسة والعشرون

إذا سهّلت المضمومة بعد ضمة، نحو: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾^(١)، كان لك فيها وجهان:

أحدهما: تسهيلها بينَ بينَ^(٢): بينها وبين الواو، وفيه مخالفة لرسم المصحف.^(٣)

والثاني: حذفها [١٧١/ب] اتباعاً للرسم، فتلفظ بواو ساكنة بعد الراء.

المسألة السادسة والعشرون

إذا وقفت على ﴿أَمْرُؤُ﴾^(٤) كان لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تسكن الهمزة، فتسكن بعد ضمة فتقلب واواً.

الثاني: إبدالها واواً مضمومة من أول وهلة ثم تسكنها أو تروم حركتها.

الثالث: تسهيلها بينَ بينَ مع الروم.

(١) البقرة ١٩٦، الفتح ٢٧.

(٢) سقط «بينَ بينَ» من (ت) و(م)، ولا يؤثر ذلك على معنى الجملة.

(٣) في (ص): «مخالفة الرسم»، ومؤدّى ما في النسخ واحد، ومعنى مخالفة الرسم - هنا - أي مخالفة ما روي عن حمزة من أنّه كان يتبع رسم المصحف في الوقف على الهمزات؛ إذ ليس للهمزة في كلمة: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ صورة في الخطّ القديم، والله أعلم.

(٤) النساء ١٧٦.

وفي كل ذلك موافقة لرسم المصحف الكريم .

المسألة السابعة والعشرون

إذا وقفت على المضمومة بعد فتحة نحو : ﴿رَوْفٌ﴾^(١) كان لك وجهان :

تسهيلها بينَ بينَ ، وإبدالها واواً أتباعاً للرسم^(٢) ، وفيه ثقل ؛ لأنك تلفظُ
بواو مضمومة بعدها واو ساكنة .^(٣)

المسألة الثامنة والعشرون

(١) البقرة ٢٠٧ وغيرها . وقرأها حمزة : ﴿رَوْفٌ﴾ من غير واو بعد الهمزة المضمومة
في كل القرآن . انظر : التيسير ص ٧٧ .

(٢) لا يقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي . وانظر الوافي في شرح الشاطبية
للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١١٩ .

(٣) تقدم - في الهامش قبل السابق - أن حمزة يقرأها : ﴿رَوْفٌ﴾ من غير واو بعد الهمزة
المضمومة ، فقول السمين : «لأنك تلفظُ بواو مضمومة بعدها واو ساكنة» سهو ، وقد تنبه
لذلك ناسخ (ت) فعلق في الحاشية بقوله : «قوله : بعدها واو . ليس بجيد ؛ لأنه ليس بعد
الهمزة واو في قراءته ، بل الواو صورة الهمزة» اهـ . وعليه فلا ثقل في الوقف على ﴿رَوْفٌ﴾
بإبدال الهمزة واواً ؛ لأن اللفظ يكون بواو مضمومة بعدها فاء ساكنة . وقد جوز أبو عبد الله
الوقف بهذين الوجهين على ﴿رَوْفٌ﴾ من غير أن يذكر ثقلًا في اللآلئ الفريدة لوحة
١٠٩/أ ، ولو مثل السمين بنحو قوله تعالى : ﴿يُثْوَسًا﴾^(٣) على وجه إبدال الهمزة واواً
مضمومة لصحَّ كلامه في وجود الثقل لاجتماع شبه ثلاث واوات ، والله أعلم .

إذا وقفت على نحو: ﴿يَبْدُوْا﴾^(١) ﴿وَيَدْرُوْا﴾^(٢) كان لك [أربعة]^(٣) أوجه:

أحدها: إبدالها ألفاً لأنها سكنت بعد فتحة، إلا أن في هذا الوجه مخالفة للرسم.

الثاني: تسهيلها بينَ بينَ^(٤): بينها وبين الواو، مع الروم والإشمام.^(٥)

الثالث: أن يُقدَّرَ إبدالها واواً مضمومة، ساكنة [في الوقف].^(٦)

الرابع: كذلك، إلا أنها يدخلها الروم والإشمام.

المسألة التاسعة والعشرون

إذا وقفت على المضمومة بعد كسرة نحو: ﴿مُسْتَهْزِؤْنَ﴾^(٧) و﴿مَتَكُونْ﴾^(٨)

(١) يونس ٤ وغيرها.

(٢) النور ٨.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) سقط «بينَ بينَ» من (ت) و(م)، ولا يؤثر ذلك على معنى الجملة.

(٥) سبق التعليق (ص ١٠٧٥) في آخر المسألة الثالثة والعشرين على عدم صحة مجيء

الإشمام مع التسهيل، وإنما يأتي معه الروم فقط، والله أعلم.

(٦) تكملة لازمة، كما في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/ب.

(٧) البقرة ١٤.

(٨) يس ٥٦.

كان لك فيها ستة أوجه ، وهي :

١ - التسهيلُ بين الهمزة والواو .

٢ - وإبدالُ الهمزة ياءً .^(١)

٣ - والتسهيلُ بين الهمزة والياء .^(٢)

٤ - وحذفُ الهمزة بعد نقل حركتها .^(٣)

٥ - وحذفُها من غير نقل .^(٤)

٦ - وإبدال الهمزة واواً .^(٥)

فهذه ستة قد تقدّم شرحُها والبحثُ عنها عند شرح قوله :^(٦)

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

إلى قوله :^(٧)

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذَفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ

(١) فيقف : مُسْتَهْزِئُونَ .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبيُّ .

(٣) فيقف : مُسْتَهْزُونَ .

(٤) فيقف : مُسْتَهْزُونَ ، وتقدّم أنّه لا يصحُّ لغةً ولا قراءةً عند شرح البيت ٢٤٧ ص ١٠٠١ .

(٥) فيقف : مُسْتَهْزِئُونَ . ولا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبيُّ .

(٦) البيت ٢٤٥ .

(٧) البيت ٢٤٧ .

المسألة الموفية ثلاثين

إذا وقفت على: ﴿يُبْدِي﴾^(١) و﴿تُبَوِّئُ﴾^(٢) كان لك فيهما [خمسَةٌ]^(٣) أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياءً بعد تقدير سكونها، وهذا موافق للرسم.

الثاني: تسهيلها بينها وبين الواو مع الروم، فيوافق مذهب سيبويه في تسهيل المضمومة بعد الكسر.

الثالث: تسهيلها بين الهمزة والياء^(٤)، فيوافق قول الأخفش المتقدم في قوله: ^(٥)

.... كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

الرابع: أن تبدلها ياءً مضمومة ثم تُسكنها.

الخامس: كذلك، إلا أنك تروم الحركة.

المسألة الحادية والثلاثون

إذا وقفت على المكسورة بعد فتحة نحو: ﴿بَيْسٍ﴾ من قوله تعالى:

(١) العنكبوت ١٩ وغيرها.

(٢) آل عمران ١٢١.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي.

(٥) البيت ٢٤٦.

﴿بَعْدَ أَبِ بَيْسٍ﴾^(١) كان لك فيها وجهان :

أحدهما : تسهيلها بينها وبين الياء .

الثاني : إبدالها ياءً محضة^(٢) ، وفيه ثقل لأنك تلفظ بياء مكسورة بعدها ياءً

ساكنة .

وإذا وقفت على ﴿مَلَجًا﴾ من قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ مِّن مَّلَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾^(٣)

كان لك فيه ثلاثة أوجه :

[الأول] : تسهيلها بين الهمزة والياء مع الروم ، وفي هذا مخالفة للرسم .

الثاني : إبدالها ألفاً من أول وهلة [١٧٢/أ] اتباعاً للرسم .

الثالث : إبدالها ألفاً بعد تقدير إسكانها ، فيتحد اللفظ بالوجهين ويختلف

المدرَك .

المسألة الثانية والثلاثون

إذا وقفت على المكسورة بعد مكسور نحو : ﴿خَسِيسٍ﴾^(٤) كان لك فيها

ثلاثة أوجه :

(١) الأعراف ١٦٥ .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٣) الشورى ٤٧ .

(٤) البقرة ٦٥ ، الأعراف ١٦٦ .

أحدها : تسهيلها بين الهمزة والياء .

الثاني : حذفها اعتباراً بالرسم ، فتقول : ﴿ خَسِين ﴾ ك : عالين .

الثالث : إبدال الهمزة ياء^(١) ، فيجتمع ياءان فتُحذف إحداهما^(٢) ، وهل المحذوفة ياء الجمع والباقي صورة الهمزة^(٣) ، أو المحذوفة صورة الهمزة والباقي ياء الجمع ؟ وهذا أولى لأنها تدلُّ على معنى^(٤) .

المسألة الثالثة والثلاثون

إذا وقفت على ﴿ امرئ ﴾^(٥) كان لك فيه أربعة أوجه :

أحدها : إبدالها ياء بعد تقدير إسكانها .

الثاني : تسهيلها بينها وبين الياء مع الروم .

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عما ذكره الشاطبي .

(٢) عجيب هذا من المصنّف - رحمه الله - كيف تُحذف إحدى اليائين وأولاهما مكسورة والثانية ساكنة !

(٣) وعلى هذا الزعم يكون وقف حمزة هكذا : خاسين ، فليتمل !

(٤) قد أثار أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩ / ب مسألة الياء المرسومة ، ولكنه لم يذكر حذفاً لإحلى اليائين كما ذكره السمين هنا ، بل قال : « وإن شئت أبدلت الهمزة ياءً ، وذلك على حسب الاحتمال الواقع في الياء المرسومة ، هل هي صورة الهمزة وياء الجمع محذوفة ؟ أو هي ياء الجمع وصورة الهمزة محذوفة ؟ » اهـ .

(٥) النور ١١ وغيرها .

الثالث : أن تُقدَّرَ إبدالها ياءً مكسورة ثم تُسكنها. ^(١)

الرابع : كذلك ، إلا أنك ترؤم حركتها ، وهو أحسن . وكلُّها موافقة للرسم .

المسألة الرابعة والثلاثون

إذا وقفت على المكسورة بعد ضمِّ نحو : ﴿سُئِلُوا﴾ ^(٢) و ﴿سُئِلَتْ﴾ ^(٣) جاز فيها أربعة أوجه :

١ - التسهيل بين الهمزة [والياء] . ^(٤)

٢ - إبدال الهمزة واوًا . ^(٥)

٣ - التسهيل بين الهمزة والواو . ^(٦)

٤ - إبدال الهمزة ياءً . ^(٧)

(١) فيتحد - حينئذٍ - اللفظ مع الوجه الأول ، والتقدير مختلف .

(٢) الأحزاب ١٤ .

(٣) التكوين ٨ .

(٤) تكملة لازمة ، وهو التسهيل القياسي الذي ذكره سيبويه كما تقدّم مراراً .

(٥) فيقف : سئلوا .

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي .

(٧) فيقف : سئلوا . ولا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبي .

وهذه قد تقدّمتُ مشروحةً عند قوله : (١)
وَعَنَّهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ . . . البيت .

المسألة الخامسة والثلاثون

إذا وقفتَ على ﴿لَوْلَوْ﴾ (٢) المجرور (٣) جاز فيه خمسةٌ أوجهٌ :

أحدها : إبدالُ الهمزة الأخيرة واوًا بعد تقدير إسكانها ، وفيه موافقةٌ للرسم .

الثاني : تسهيلُها بينها وبين الياء مع الرَّوْم ، وفيه موافقةٌ لسيبويه في الهمزة المكسورة بعد الضمِّ ، إلّا أنَّ فيه مخالفةً للرسم .

الثالث : تسهيلُها بينها وبين الواو مع الرَّوْم ، وهذا موافقٌ لمذهب الأخفش الذي جعله الناظم مُعْضَلًا . (٤)

الرابع : أن تُقدَّرَ إبدالُها واوًا مكسورة ثم تُسكَّنَها . (٥)

الخامس : كذلك ، إلّا أنَّك ترومُّ الحركة . وكلا الوجهين موافقٌ للرسم .

(١) البيت ٢٤٦ .

(٢) الحجّ ٢٣ ، فاطر ٣٣ . ويقرأهما حمزةً بالجرّ في السورتين . انظر : التيسير ص ١٥٦ .

(٣) سقط من (ص) : المجرور .

(٤) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمّا ذكره الشاطبيُّ .

(٥) فيتحدّ - حيثنّذ - اللفظُ مع الوجه الأوّل ، والتقديرُ مختلف .

وقد أتيتُ في هذه المسائل بما يُنبِّهكَ على ما تقدَّم، مع الإشارة إلى أخذه من موطنه، مع سُلوكَ طرائق الاختصار، والخوف من السَّامة، والاقتصار، فللَّهِ الحمدُ أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً.

* * *

بَابُ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ

اعلم أنه لما انقضت أبواب الهمز لتعلقها ب: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(١) و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) و﴿السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ﴾^(٣) أخذ يتكلم في الإدغام الصغير لقوله: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٤) ثم أتبعه ببابي الإمالة^(٥)، ثم بابي الرءاء واللامات لتناسب الجميع في الاستعمال، وعلى ما هو فرع عنه.

وقيل: قدّم «الإظهار والإدغام» لكونه ذا أبواب كالهمز، [١٧٢/ب] ولتقدّم إدغام التنوين في اللام.

وقوله: (بَابُ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ) هذه العبارة سبقه بها مكّي بن أبي طالب وغيره ولم يزيدوا عليها^(٦)، وزاد أبو عمرو والداني فيها زيادة حسنة، وهي:

(١) البقرة ٣.

(٢) البقرة ٦.

(٣) البقرة ١٣.

(٤) البقرة ٢.

(٥) يعني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، وباب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف.

(٦) التبصرة لمكي ص ٣٥٠.

«للحروف السواكن»^(١)، ووجه كونها حسنةً أنَّ فيها بياناً وتمييزاً عن الإدغام الكبير؛ فإنه إدغامٌ للحرف المتحرك، وهذا إدغامٌ للحروف السواكن، وقد تقدّم شيءٌ من هذا ووجه تسمية هذا صغيراً وذاك كبيراً^(٢)، ولذلك ترجم عليه بعضُ المصنّفين فقال: «بابُ الإدغام الصغير، وضابطُهُ إدغامُ حرفٍ ساكنٍ في مقارِبِهِ» فخرجَ الكبيرُ لأنَّه إدغامٌ متحركٍ في مثله وفي مقارِبِهِ كما مرَّ. وهو ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: إدغامُ حرفٍ من كلمةٍ عند حروفٍ متعدّدة، وذلك حيث وقع ذلك، وقد ذكره المصنّفُ في فصل: «إِذْ» و«قَدْ» و«تاء التانيث» و«هَلْ وَبَلْ». ثانيها: إدغامُ حرفٍ في آخرَ من كلمةٍ أو من كلمتين، وقد حصّره الناظمُ وبينَ أحكامه في «باب حروف قُرِبَتْ مخارجُها»، وهناك بحثٌ حسنٌ يتعلّقُ به سنذكره - إن شاء الله تعالى - في موضعه.

ثالثها: إدغامُ النون الساكنة والتنوين في حروف (يَرْمُلُونَ)، وقد بَوَّبَ عليه الناظمُ لتعلّقِ أحكامٍ أُخرَ بهما غير الإظهار والإدغام من القلب والإخفاء كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وهنا ترجمَ الناظمُ على الإظهار والإدغام، وفي الكبير لم يُترجم على الإظهار وإن كان مؤاخياً للإدغام الكبير^(٣) أيضاً، فما الجواب؟

(١) التيسير ص ٤١.

(٢) انظر مقدّمة باب الإدغام الكبير، ص ٤٠٢.

(٣) سقط من (ص): الكبير.

والذي يظهر في الجواب أن القراء اختلَفوا هنا ^(١) في هذه الأحرف : فبعضهم يُظهرها وبعضهم يدغمها ، فيقولون : أظهر فلان دال ﴿قَدْ﴾ في كذا ^(٢) ، وأدغمها فلان ، وكذلك باقيها ، فلذلك ترجم على النوعين ، بخلاف الإدغام الكبير فإنه لم يقل به إلا أبو عمرو وترجم عليه له ، وفهم أن غيره يظهر باطراد ، والله أعلم .

ثم أخذ الناظم - رحمه الله - يذكر ما وقع فيه خلافهم بأحسن ترتيب وأنقه :
٢٥٥ - سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى

وعَدَ بِذِكْرِ أَلْفَاظٍ ، تُدْغَمُ فِي أَحْرَفٍ أَوَائِلَ كَلِمَاتٍ ، تُرَوَّى بِالْإِظْهَارِ لِبَعْضِ الْقُرَاءِ وَبِالْإِدْغَامِ لِبَعْضٍ آخَرَ ، وَأَرَادَ بِالْأَلْفَاظِ كَلِمَاتٍ : مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيَهُمَا سَاكِنٌ وَهِيَ : ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ و﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ ، وَوَاحِدَةٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهِيَ «تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ» .

وَأَرَادَ بِ(حُرُوفُهَا) أَوَائِلَ كَلِمَاتٍ يَأْتِي بِهَا مَضْمَنَةٌ مَعَانِي حَسَنَةٌ حَتَّى لَا يَخْلُوَ اللَّفْظُ مِنْ مَعْنَى فَيَصِيرُ صُورَةً بَلَا مَعْنَى ، كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ : ^(٣)
شِفَا [١٧٣/أ] لَمْ تَضِقْ نَفْسًا . . .

(١) سقط من (ص) : هنا .

(٢) كذا في النسخ الثلاث ، والوجه أن يقال : أظهر عند كذا ، وأدغم في كذا . انظر الرعاية لمكي ص ٢٦٩ .

(٣) البيت ١٣٧ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

وفي قوله: (١)

وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٍ

ومعنى (تَلِيهَا) أي تقع بعدها في النظم، تُروى عن المتقدمين بالإظهار للبعض والإدغام للبعض .

و(تُجْتَلَى) أي تُكشَفُ وتُظْهَر؛ لأنها مدوَّنة في كتبهم غير مُنكرة .

قوله: (سَأَذْكُرُ) السين للتنفيس^(٢)، وزعم الزمخشري أنها تُفيدُ تحققَ الوعد ولم يَعْرِفه النُّحاة^(٣)، وهذا المعنى لائقٌ بهذا البيت .

(١) البيت ١٤٤ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

(٢) قال ابن هشام: «ومعنى قول المعربين فيها [أي السين]: حرف تنفيس، حرف توسيع وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: حرف استقبال» اهـ. المغني ص ١٨٤ .

(٣) لم أجد كلامَ الزمخشري في الفصل له (انظر ١٤٨/٨ من شرح ابن يعيش عليه) وذكره في الكشف ٣١٥/١، ٢٠٢/٢، قال ابن هشام: «وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أرَ من فهم وجه ذلك ووجهه أنها تُفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يُفيد الوعد أو الوعيد مُقتَضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾: ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين. وصرَّح به في سورة براءة فقال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سَأَنْتَقِمُ مِنْكَ يوماً، تعني أنك لا تَفُوتُنِي» اهـ. المغني ص ١٨٥ .

ونَكَرَ (أَلْفَاظًا) ليصيرَ تعريفَهُ لها أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الشَّيْءِ بَعْدَ إِبْهَامِهِ كَاقْتِنَاصِ الصَّيْدِ .

والجُمْلَةُ مِنْ (تَلِيهَا حُرُوفُهَا) صِفَةٌ لـ (أَلْفَاظًا) ، أَي لَمْ أَذْكَرْ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ إِلَّا مُتْلُوَةً بِمَا تُدْغَمُ فِيهِ .

قوله : (بِالْإِظْهَارِ) يَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بِـ (تُرَوَّى) ، وَ (تُرَوَّى) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ (أَلْفَاظًا) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بِالْإِظْهَارِ) مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ (تُرَوَّى) ، أَي تُرَوَّى وَتُنْقَلُ مُلْتَبِسَةً بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ .

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَبَيَانِ حُرُوفِهَا الَّتِي وَعَدَ بِهَا : ^(١)

٢٥٦ - فَدُونَكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفِهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قَدْهُ مَذَلَّلًا

قوله : (فَدُونَكَ) إِغْرَاءٌ وَحْثٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : خُذْ مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي وَعَدْتُكَ بِهَا لَفْظَ ﴿ إِذْ ﴾ فِي بَيْتِهَا ، أَي فِي بَيْتِ أَبِيْن فِيهِ مَا تُدْغَمُ فِيهِ مِنْ حُرُوفِهَا .

قوله : (وَحُرُوفِهَا) نَصَبٌ عَطْفًا عَلَى (إِذْ) .

ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُقَادَ مَا يَذْكُرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَلْفَاظِ وَحُرُوفِهَا بِسَهُولَةٍ فَقَالَ : (وَمَا بَعْدُ) أَي بَعْدَ (إِذْ) وَحُرُوفِهَا قَدْ مَا أَذْكُرُهُ لَكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَعَ حُرُوفِهِ سَهْلًا مُنْقَادًا ؛ لِشِدَّةِ حَرْصِهِ عَلَى الْبَيَانِ .

(١) سقط ما بعد « التي » من (م) ، والعبارة في (ص) : التي تقع بعدها .

قوله : (فَدُونَكَ) الفاء جاءت أحسن مجيء ؛ لَمَّا وَعَدَ بقوله : « سَأَذْكُرُ »^(١) طُولَ بِمَا وَعَدَ به فقال : (فَدُونَكَ) ، أي تَبَنَّى لِمَا أُوْرِدَهُ عَلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ فَخُذْهُ ، فالفاء عاطفةٌ على مقدَّر .

و«دُونَكَ» في الأصل ظرفُ مكانٍ وُضِعَ موضعَ الفعل ، أي خُذْ ، ومنه قوله :^(٢)

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَ

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

و(إِذْ) مفعولٌ به ، أي خُذْ هذه اللفظة .

قوله : (فِي بَيْتِهَا) يجوزُ تعلقُهُ بالظرف لوقوعه موقعَ الفعل ، أي خُذْهَا فِي بَيْتِهَا الَّذِي أَنْظَمَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ (إِذْ) ، أي حَالِ اسْتِقْرَارِهَا فِي بَيْتِهَا .

قوله : (وَحَرُوفَهَا) عطفٌ على (إِذْ) ، أي ودُونَكَ حُرُوفَهَا الَّتِي تَلِيهَا فَتَدْغَمُ الذَّالَ فِيهَا .

(١) البيت السابق .

(٢) البيتان من مشهور الشواهد النحويَّة ، وهما لراجز من بني أُسَيْدِ بْنِ عَمْرٍو ، أو لجارية من مازن ، وهما في المذكر والمؤنث ص ٣٣٢ ، والشعر لأبي عليّ ٢٣ / ١ ، والإنصاف / ١ / ٢٢٨ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩ ، واللسان ٢ / ٦٠٩ (مبج) ، وأوضح المسالك ٤ / ٨٨ ، والمغني ص ٧٩٤ ، والتصريح ٤ / ١٦١ ، والخزانة ٦ / ٢٠٠ ، واستشهد بهما المصنّف في الدرر ٣ / ٦٤٨ ، وعمدة الحفّاظ ص ١٨٢ (دون) . ونسبهما ابنُ الشجريّ في أماليه ٣ / ١٤٠ لرؤبة ، وخطأُ البغداديّ ذلك في الخزانة ٦ / ٢٠٧ .

قوله: (وَمَا بَعْدُ): (مَا) موصولة، و(بَعْدُ) صلتها، وفيه ضعفٌ من حيث إنَّ الظرفَ متى قُطِعَ عن الإضافة لم يقع صلةٌ ولا خبراً ولا حالاً ولا صفةً، ولذلك غلِطَ من أعرب ﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ خبراً مقدِّماً من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾^(١)، و﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾ مبتدأ مؤخرًا، ومحلُّ هذا الموصول نصبٌ على الاشتغال، أو رفعٌ بالابتداء، والأوَّلُ أحسن [١٧٣/ب] لمكان الأمر.

و(قُدُّهُ) استعارة، جعله بمنزلة بَعِيرٍ مُنْقَادٍ، ثم رَشَّحَ^(٢) ذلك بقوله: (مُذَلَّلًا) أي مسهلاً؛ لأنَّه ليس كلُّه ينقاد سهلاً، يقال: بَعِيرٌ مُذَلَّلٌ، أي سهل.

وقوله: (بِالتَّقْيِيدِ) يجوزُ أن يريدَ به التقيدَ الذي سيأتي في البيت الآتي، فأما التقيدُ المتقدمُ ذكره فهو أنه إذا قال: أظهرُ لفلان، تعيَّنَ للباقيين ضدهُ وهو الإدغام، وكذا بالعكس، وهذا التقيدُ مفهومٌ من الخطبة في قوله: (٣)
وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ.....

البيت، وأما التقيد الآتي في البيت بعد هذا فقوله: «سَأُسَمِّي» أي سأذكرُ القارئَ مرموزاً له، وأتي بالواو فاصلةً بعدها، ثم آتي بالحروف المدغم فيها، وسيأتي

(١) يوسف ٨٠.

(٢) الترشيح هو مراعاة جانب المستعار وضمُّ ما يقتضيه إليه، وسُمِّيَ بذلك لأنَّ الاستعارة مبنيةٌ على تناسي التشبيه، حتى كأنَّ الموجود في الأمر نفسه هو المشبَّه به دون المشبَّه، فذكرُ الناظم لـ (مُذَلَّلًا) بعد قوله: (قُدُّهُ) هو من هذا الباب. انظر: شروح التلخيص ٤/ ١٣٠، ونهاية الإيجاز ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) البيت ٥٧.

تحريرُ هذا كله إن شاء الله تعالى .

و(بَعْدُ) مضافٌ لمحذوفٍ للدلالة عليه ، أي وما بعد هذا البيت .

٢٥٧ - سَأُسَمِّي وَبَعْدَ الْوَائِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَنْ تَسْمَى عَلَى سِيَمَاتِرُوقُ مُقَبَّلًا

أي سَأُسَمِّي القراءَ إمَّا بأسمائهم الصريحة وإمَّا بالرمز الدالِّ عليهم ، ثمَّ بعدَ تسميتي إياهم بالطريقين أتى بواو فاصلة ، ثمَّ بعد هذه الواو ^(١) أتى بحروف مَنْ سَمِيَتْهُ مِنَ القراءَ ، فقوله : (وَبَعْدَ الْوَائِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَنْ تَسْمَى) أي تعلو حروفٌ مَنْ تَسْمَى قبل الواو ، واحتاج إلى بيان ذلك في الألفاظ المشار إليها ليرتفع اللبس ؛ وذلك أن أسماءَ القراءَ مرموزةٌ في أوائل الكَلِم ، والحروف التي وقع الاختلافُ في الإظهار عندها والإدغام فيها مضمَّنةٌ أوائلَ الكَلِم أيضًا ، فلم يكن بُدٌّ من محلِّ بيان النوعين ، هذا مع مجيئها على غير ما بُنيت عليه القصيدُ من تقديم الحرف المختلف فيه وتأخير حروف القراء .

قال أبو عبد الله : «على أنَّ ما ذكره محمولٌ على الأكثر ممَّا ذكره في هذه الأبواب وإلا فقد أتى في بعضها بما لا حاجة إلى الواو معه مع اسم القارئ صريحاً ، وفي بعضها باسمٍ مَنْ قرأ بالإظهار أو الإدغام مؤخراً ، وذلك في أوَّل كلِّ بيتٍ من أبيات الألفاظ المشار إليها » . ^(٢)

(١) في النسخ الثلاث : «هذا الباب» وهو تحريف ، والصوابُ ما أثبتته ، وانظر إيراد المعاني ٤٠ / ٢ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوجه ١١٠ / ب .

وقال أبوشامة : «أي أسمى القراءَ بأسمائهم أو بالرمز الدالَّ عليهم، ثمَّ آتي بواو فاصلة، ثمَّ آتي بعد الواو الفاصلة بحروفٍ مَن سَمَّيتُ من القراءَ، يعني الحروفَ^(١) التي يُظهرُ ذلك القارئُ ذالَ ﴿إِذْ﴾ عندها أو يُدغمُ، وهذا في غير القراءَ الذين اطرَدَ أصلُهم في إظهار واحدٍ من الألفاظ المذكورة عند جميع حروفها أو إدغامها، فإنه يقول في هذا : أظهرها فلان، وأدغمها فلان، ثمَّ يذكرُ من انقسم مذهبه إلى إظهار وإدغام فيقول : وأظهر فلانُ كذا [١٧٤/ أ] وأدغم فلانُ كذا. وحكمة الواو الفاصلة ألا تختلط الحروفُ الدالَّةُ على القراءَ بالحروف المدغم فيها، ولهذا إذا صرَّحَ بِاسمِ القارئ لا يأتي بالواو، كقوله :

وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرَّ ظَمَّانَ . . .^(٢)

وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا^(٣)

وإن رمزَ أتى بالواو كقوله :^(٤)

وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَأَصِفْ جَلًّا

فالواوُ في (وَأَصِفْ) فاصلةٌ بين رمز القراءَ والحرف المدغم فيه، ولولا الواوُ لم تُعرف كلمة رمز القراءَ من كلمة رمز الحروف، ومثله :

(١) «الحروف» من (ص) فقط .

(٢) البيت ٢٦٣ من باب ذكر دال ﴿قَدْ﴾ .

(٣) البيت ٢٦٧ من باب ذكر تاء التانيث .

(٤) البيت ٢٦٠ من باب ذكر ذال ﴿إِذْ﴾

وَأَدْغَمَ مُرُّوْا كِفَّ [ضَيْرَ] ^(١)

وَأَظْهَرَ كَهْفَْ وَأَفِرَّ [سَيْبُ] ^(٢)

لولا الواوُ لكانتِ الضادُ من (ضَيْرَ) والسينُ من (سَيْبُ) محتملةً أن تكون رمزاً لقارئ ورمزاً لحرفٍ مدغمٍ فيه . وإذا صرَّح بالاسم لم يكن إلباسٌ ؛ لأنَّه قد تمهَّد من معرفة اصطلاحه أنَّه لا يجمعُ بين رمزيٍّ ومصرَّحٍ باسمه ^(٣) .

قوله : (سَأُسْمِي) هذا متعدُّ لواحد ؛ لأنَّه هنا بمعنى : أذكرُ الاسم ، ومفعولُه مقدَّر ، أي سأُسْمِي القراءَ .

قوله : (وَبَعْدَ الْوَاوِ) متعلِّقٌ بـ (تَسْمُو) ، و (تَسْمُو) ترتفع ، و (حُرُوفُ) فاعلُه ، و (مَنْ) موصولةٌ في موضعٍ خفضٍ بالإضافة ، و (تَسْمِي) صلَّتْها وعائِدُها ، والمعنى : أي أذكرُ الحروفَ على وجهٍ ظاهرٍ لا لبسٍ فيه بسبب الفصل بالواو بين الحروف المدغم فيها وبين رمز القراء ، فكُنِّي بذلك عن الإيضاح .

قوله : (عَلَى سِيْمَا) يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ (سَأُسْمِي) أي سأذكرُ أسماءَ القراءَ

(١) البيت ٢٦٤ من باب ذكر دال ﴿ قَدْ ﴾ . وما بين الحاصرتين تكملة لازمة لبيان موضع الاستشهاد ، وهي كذلك في إبراز المعاني ٤١ / ٢ .

(٢) البيت ٢٦٨ من باب ذكر تاء التانيث . وما بين الحاصرتين تكملة لازمة لبيان موضع الاستشهاد ، وهي كذلك في إبراز المعاني ٤١ / ٢ . وقد سهأ في الاستشهاد لهذا الموضع أبو شامة وتبعه السمينُ فقالا : « وأدغم كهفٌ » بدل : وأظهر كهفٌ .

(٣) إبراز المعاني ٤٠ / ٢ ، ٤١ .

والحروف المدغم فيها على علامة، أي طريقة واضحة مستحسنة، ويجوز أن يتعلّق به (تَسْمُو) على أنّه حالٌ من فاعله - وهو (حُرُوفٌ مِّن تَسْمَى) - أي تَسْمُو حروفه كائنة على علامة، والسّيما: العلامة، قال تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾^(١) ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾^(٢).

قوله: (تَرُوقُ) صفة لـ (سِيَمَا)، و(تَرُوقُ) أي تَصَفُّو، يقال: راق الشيء يَرُوقُ، أي صَفَا.

قوله: (مُقَبَّلًا) يجوز أن يُراد به التّقبيل، أي يروقُ تقبيلُها، بمعنى يُعجبكُ تقبيلُها، وأن يُراد به المَقْبَلُ وهو الثَّغْرُ، أي يُعجبكُ مَقْبَلُ هذه العلامة، استعار ذلك لها؛ لأنّ المراد بها ما يدلُّ على القرأء من الحروف في أوائل الكلام، كأنّها لَمَّا عَذِبَ نَظْمُهَا كانت مثل الثَّغْرِ الذي عَذِبَ نَظْمُهُ، وأن يُراد به نَفْسُ الْقَمِ لأنّ الكلامَ يَخْرُجُ منه، وأشار بذلك إلى أنّ ما يَحْصُلُ من العلم بالآيات كأنّها خاطبتك به، فيَحْصُلُ لك منها ما يَرُوقُكُ وَيَشْفِيكَ، أي تقومُ لك بما تُريدُه منها وتَقْصِدُ فهمه، وهذه استعاراتٌ بديعةٌ وألفاظٌ متجانسةٌ، يَحْمَلُ حسنُ لفظِها على حِفْظِها، وإنّما بالغ في ذلك لِمَا احتاج إليه في هذا الباب من زيادةٍ لم يكن محتاجاً فيها في غيره.

وانتصابُ (مُقَبَّلًا) - بالتقادير المذكورة - على التمييز المنقول من الفاعل،

(١) الفتح ٢٩.

(٢) البقرة ٢٧٣.

والتقدير: يروق مقبلها.

ثم ذكر [١٧٤/ب] أنه يفعل ذلك في بقية الألفاظ فقال:

٢٥٨- وفي دالٍ قد أيضاً وتاء مؤنثٍ وفي هل وبَلٍ فاحتل بذهْنِكَ أحياناً

أي وفي هذه الألفاظ افعل مثل ما فعلت في ﴿إِذْ﴾ في بيتها وحروفها، وأشار بذلك إلى قوله: (فاحتل بذهْنِكَ) أي احتل - من الحِوَالَة^(١) - على ما بينته وفصلته، أو فاحتل - من الحيلة - في استخراج ذلك قائساً الغائب على الشاهد الذي بينته وفصلته.

والذهْنُ: الفطنة، واحتل: من الحيلة لا غير، أي حال كونك متحياً على فهمه واستخراجه؛ فإنه قلَّ من يُتَقَنُ ذلك لا سيما من هذه القصيدة.

قال أبوشامة: «وهذه الأبيات الأربعة غير وافيةٍ بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب على ما ستره، وتهياً لي مكانها أربعة أبياتٍ لعلها تفي بأكثر الغرض»^(٢) ثم ذكرها مختلطة بالشرح، وها أنا أذكرها مفردة من الشرح مسرودةً، ثم أذكرها كما ذكرها، فقال:

سأذكر أَلْفَافاً أَخِيرُ حُرُوفِهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَا

(١) قال ابن منظور: «الحِوَال: المحاولة. حاولته حِوَالاً ومحاولةً، أي طالبته بالحيلة» اهـ.

لسان العرب ١١/١٨٧ (حول).

(٢) إبراز المعاني ٢/٤٢.

فَدُونَكَ إِذْ قَدْ بَلَ وَهَلْ تَأْمُونَتْ لَدَى أَحْرَفٍ مِنْ قَبْلِ وَأَوْ تَحَصَّلَا
 وَقُرَّاءَهَا الْمُسْتَوْعِبِينَ وَبَعْدَهُمْ أَسْمَى الَّذِي فِي أَحْرَفِ اللَّفْظِ فَصَّلَا
 وَيُرْمَزُ مَعَ وَأَوْ وَبَعْدَ حُرُوفِهِ أَوَائِلُ كَلِمٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ فَيَصَلَا
 هذه هي الأبيات التي نظمها، وقال في شرحها: «(سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا آخِرُ حُرُوفِهَا)
 البيت، أي الحرف الأخير من كل لفظٍ منها هو الذي يروى بالإظهار والإدغام،
 فهو أولى من نسبة الإدغام إلى اللفظ بكماله». ثم ذكر الألفاظ فقال: «(فَدُونَكَ
 إِذْ قَدْ بَلَ وَهَلْ) البيت، أي أذكر كل واحد منها وحروفها التي عندها يختلف في
 إظهارها وإدغامها، فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أولها وأو دليلًا على انقضائها.
 (وَقُرَّاءَهَا الْمُسْتَوْعِبِينَ وَبَعْدَهُمْ أَسْمَى الَّذِي فِي أَحْرَفِ اللَّفْظِ فَصَّلَا) أي ودونك
 القراء الذين استوعبوا الإظهار عند الحروف أو الإدغام، أي أول ما أبدأ أن
 أقول: أظهر هذا الحرف عند جميع الحروف، أو أدغم فلان وفلان، وبعد ذلك
 أذكر من فصل فأدغم في بعض وأظهر في بعض»، فإذا فرغ ذكره لمن فصل
 علمت أن باقي القراء استوعب الإدغام في الجميع إن كان الأولون أظهروا،
 و[استوعب الإظهار]^(١) إن كان المستوعبون الأولون أدغموا. ثم ذكر كيفية
 نظمه لمن استوعب أو فصل من القراء فقال: »

وَيُرْمَزُ مَعَ وَأَوْ وَبَعْدَ حُرُوفِهِ أَوَائِلُ كَلِمٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ فَيَصَلَا

أي بعد الفراغ من الرمز للقراء يأتي بالواو الفاصلة، فهي بعد المستوعبين [١٧٥]

(١) تكملة للإيضاح.

/ [أ] فاصلةٌ بين المسائل على ما جرت به العادةُ في سائر المسائل ، ففصلَ بها هنا بين المستوعبين والمفصلين كقوله : ^(١)

فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامِ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ ^(٢)

فالواو في (وَأَظْهَرَ) مثال ما ذكرناه ، والواو الآتية بعد رمز المفصلين فاصلةٌ بين القراء وحروفهم التي أدغموا عندها أو أظهروا ، فإذا تَمَّتْ حروفُ ذلك الرمز جاءت واو أخرى فاصلةٌ بين المسائل ، وهي التي تجري في سائر المواضع .

فحاصل ^(٣) الأمر أنه احتاج في هذا الباب إذا ذكر القارئ المفصل بالرمز إلى واوين فاصلتين : الأولى بين القارئ والحروف ، والثانية بين المسائل ، وتأتي أمثلة ذلك في استعماله . وقوله : (أَوَائِلُ كَلِمٍ) بيانٌ لكيفية ذكر الحروف . ^(٤) قوله : (وَفِي دَالٍ) متعلقٌ بمحذوف ، أي وافعل ذلك في دال ﴿قَدْ﴾ .

و(أَيْضاً) مصدر : أَضَى يَبْضِضُ ، إذا رجع ، وهو في موضع الحال ، أي افعل ذلك في هذه الألفاظ راجعاً إلى ما ذكرته .

و(تَاءٍ مُؤَنَّثَةٍ) عطفٌ على (دَالٍ قَدْ) ، وأعاد حرف [الجرُّ من قوله :

(١) البيت ٢٦٠ من باب ذكر دال ﴿إِذْ﴾ .

(٢) في النسخ الثلاث : «وأدغم» وهو خطأ ، وكذا في الموضع الآتي ، والتصويب من متن «الشاطبية» البيت ٢٦٠ ، وإبراز المعاني ٤٢ / ٢ .

(٣) تحرّفت في النسخ الثلاث إلى : «في أصل» والتصويب من إبراز المعاني ٤٣ / ٢ .

(٤) إبراز المعاني ٤١ / ٢ - ٤٣ .

(وَفِي) ^(١) هَلْ) معها تأكيداً.

قوله : (فَاحْتَلْ) قد تقدّم أنه يجوز أن يكون من الحِوَالَةِ ، والأصل : احْتَوَلْ
فَقُلِبَتْ الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذِفَتْ لسكون اللام لأجل
الوقف ^(٢) ، فوزنه : افْتَلْ ، وهذا كقولك : اجْتَزْ ، من الجواز . وأن يكون من الحيلة
أي تَحِيلْ ، والأصل : احْتِيلْ ، ففُعِلَ فيه ما تقدّم ، وهو ك : اخترْ ، من الخيرة .

و (بِذِهْنِكَ) متعلّقٌ بـ (احْتَلْ) ، والباءُ سببيّةٌ ، أي بسببِ فِطْنَتِكَ وذِكَاكَ .

وقال أبو عبد الله : « متعلّقٌ بـ (احْتَلْ) إن كان من الحيلة ، والباءُ للاستعانة .
وبمحذوفٍ تقديرُهُ : مستعيناً بذهْنِكَ ، إن كان من الحِوَالَةِ » انتهى . ^(٣)

وفيه نظر ؛ لظهور السببيّة في الباء ، سواء تعلّقت بمعنى الحيلة أو الحِوَالَةِ ،
وأما معنى الحَالِيَةِ فيها فغيرُ ظاهر ، بل الظاهرُ تعلّقُها بالفعل .

قوله : (أَحِيلَ) منصوبٌ على الحال من فاعل (احْتَلْ) ، و (أَحِيلَ) من
الحيلة ، يقال : هو أَحِيلُ منك ، وأَحُولُ منك ، أي أشدُّ تحيلاً .

(١) تكملة لازمة .

(٢) أي لأجل سكون البناء ، والتعبيرُ عن البناء على السكون بـ «الوقف» من المصطلحات
القديمة ، قال سيبويه : «الوقفُ قولُهُم : اضْرِبْ ، في الأمر ، لم يُحرّكوها لأنها لا يُوصَفُ
بها ، ولا تقع موقعُ المضارعة ، فبُعِدَتْ من المضارعة بُعدَ (كَمْ) و (إِذْ) من المتمكّنة ، وكذلك
كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه : افْعَلْ » اهـ . الكتاب ١٧ / ١ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١ / أ .

ذِكْرُ ذَالِ ﴿إِذْ﴾

أي هذا ذِكْرُ ذَالِ ﴿إِذْ﴾ ، نحو : باب كذا ، ومثله : « ذكر دال ﴿قَدْ﴾ » وما بعده .
٢٥٩ - نَعَمْ إِذْ تَمْشَتْ زَيْنَبُ صَالٌ دَلُّهَا سَمِيَّ جَمَالٍ وَأَصِلًا مَنْ تَوَصَّلَا
قوله : (نَعَمْ) كالجواب لمن طَلَبَ منه الوفاء بما وعده به في قوله : ^(١)

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظًا

فكأنَّ قائلًا قال : ما هذه الألفاظ ؟ فقال : نَعَمْ ، ثم ذَكَرَ منها ﴿إِذْ﴾ وذكر بعدها
حروفها المدغمة هي فيها ، وهي سِتَّةُ أحرف ، وقد ضَمَّنَهَا أوائلَ الكَلِمِ الستُّ
التي بعد ﴿إِذْ﴾ ، وتلك الأحرفُ الستَّةُ : التاءُ والزاي ، والصادُ والدال والسينُ
المهملات والجيمُ ، أمثلتها : ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ ^(٢) ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ
أَعْمَلَهُمْ﴾ ^(٣) ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ﴾ ^(٤) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ ^(٥) ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ ^(٦)

(١) البيت ٢٥٥ .

(٢) البقرة ١٦٦ .

(٣) الأنفال ٤٨ .

(٤) الأحقاف ٢٩ .

(٥) الحجر ٥٢ .

(٦) النور ١٢ .

﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ﴾. (١)

وجرى على عادته في تضمينه الحروف المذكورة في كلمات مفهومة المعنى، كتغزله في امرأة من نساء الآخرة - على ما يليق بحاله - أو ثنائه على رجل صالح، أو تزهيد في الدنيا، كقوله:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا (٢)

. تُرْبُ سَهْلٌ ذَكََا شَدًّا (٣)

. قَطْ خُصَّ ضَغْطٍ . . . (٤)

كما سيأتي بيانه، وكذا فعل هنا؛ تغزل في زينب التي كنى بها عن حوراء من حور الجنة، فقوله: (صَالَ) أي استطال ووئب، من: صَالَ عليه يَصُولُ، إذا قصده.

والدَّلَّ - بالفتح - العُجْبُ والتَّيُّه، أي صَالَ دَلَّهَا على محبها.

قوله: (سَمِيَّ) أي رفيع جمال، والجمال: الحُسْنُ الباهر.

وقوله: (وَأَصِلًا مِّنْ تَوَصَّلًا) أي مَن تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالطَّرْقِ الْحَسَنَةِ وَصَلَهُ إِلَيْهِ

وَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَهُوَ مُجَازٌ، جَعَلَ الْجَمَالَ مُوَصِّلًا مِّنْ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ غَيْرَ قَاطِعٍ لَهُ.

(١) الأحزاب ١٠.

(٢) البيت ١٣٧ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٣) البيت ١٤٤ من باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٤) البيت ٣٥١ من باب مذهبهم في الرءاءات.

قوله : (نَعَمْ) حرفُ جوابٍ ، ويكونُ عِدَّةً ^(١) ، ويقعُ في الإيجاب ^(٢) والنفي - بخلاف «بلى» فإنَّها لا تكونُ إلَّا في النفي ^(٣) - وتُكسرُ عَيْنُها ، وبها قرأ الكسائيُّ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ^(٤) ، وتُبدلُ عَيْنُها حاءً ^(٥) .

و(إِذْ) منصوبٌ بـ(صَالَ) ، و(تَمَشَّتْ زَيْنَبُ) في موضع خفضٍ بالإضافة أي صَالَ دَلُّها في وقتِ تَمَشِّيَتِها ، و(زَيْنَبُ) : فِعْلٌ ، فيأوُّها زائدة ، وصرَفُها ضرورةً و(صَالَ دَلُّها) لا محلَّ لها من الإعراب لإستثناؤه .

(١) وذلك في جواب : افْعَلْ ، أو : لا تَفْعَلْ ، وما في معناهما نحو : هَلَّا تَفْعَلْ ، أو : هَلَّا لم تَفْعَلْ . انظر مغني اللبيب ص ٤٥١ .

(٢) هنا بداية سقط كبير من نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بـ(م) ، بما يُعادل ٤٦ ، ٥ لوحة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء ، ذهبَ معه تَمَّةُ القِسمِ المرادِ تحقيقه ، وينتهي السقط ضمن باب الفتح والإمالة وبين اللفظين ، وستكون المِقابلة بدءاً من هنا على نسختي : الجامع الكبير بصنعاء المرموز لها بـ(ص) ، ومكتبة رشيد أفندي في إستانبول المرموز لها بـ(ت) .

(٣) قال ابنُ هشام : «والحاصلُ أنَّ (بَلَى) لا تأتي إلَّا بعد نفي ، وأنَّ (لَا) لا تأتي إلَّا بعد إيجاب ، وأنَّ (نَعَمْ) تأتي بعدهما» اهـ . المغني ص ٤٥٢ .

(٤) وذلك عند شرح قول الناظم - رحمه الله - في فرش سورة الأعراف (البيت ٦٨٥) :

وَحَيْثُ نَعَمْ بِالْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ رُتْلاً

(٥) قال ابنُ هشام : «نَعَمْ - بفتح العين - وكنانةُ تَكْسِرُها ، وبها قرأ الكسائيُّ ، وبعضُهم يُبدِّلُها حاءً ، وبها قرأ ابنُ مسعود» اهـ . مغني اللبيب ص ٤٥١ .

قوله : (سَمِيَّ) منصوب على الحال من (دَلَّهَا)، وكذلك (وَاصِلًا)،
(وَمَنْ) موصولة، و(تَوَصَّلَ) صلتها، وعائدها والموصول مفعول (وَاصِلًا).
ثم ذكر القراء فقال :

٢٦٠ - فإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلًّا

أخبر عمن رمز له بالهمزة والدال المهملة والنون من قوله : (أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا) - وهم نافع وابن كثير وعاصم - أنهم أظهروا ذال ﴿إِذْ﴾ عند الأحرف الستة المذكورة، ثم أخبر عمن رمز له بالراء والقاف من (رِيًّا قَوْلِهِ) وهما : الكسائي وخلاد أنهما أظهرا ذال ﴿إِذْ﴾ عند الجيم فقط، وأدغماها في الخمسة البواقي، وقدم هنا الرمز، ثم أتى بالواو الفاصلة، ثم باسم القارئ مرموزاً له.

قال أبو عبد الله في قوله : (فإِظْهَارُهَا أَجْرَى) : «فأتى بالرموز مؤخرَةً لعدم الإلباس» انتهى^(١). يعني أنه أتى برمز القارئ بعد ذكر الحرف المختلف فيه، وهو قد نصَّ على عكس ذلك في قوله : «سَأُسَمِّي» البيت^(٢)، وأجاب بعدم اللبس، وهذا لا يعترض به ولا يحتاج إلى جواب [١٧٦/أ] لأنَّ (هَا) في (فإِظْهَارُهَا) عائدة على جميع الأحرف الستة، وهو مضطرٌ للتنصيص على أحرف ذال ﴿إِذْ﴾، فلما نصَّ عليها ذكر حكمها ثم رمز للقراء، وأمَّا فيما بعد ذلك فإنه لا

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١/ب.

(٢) البيت ٢٥٧.

يُخِلُّ بِشَرْطِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْأَلْفَاظِ، كَقَوْلِهِ: ^(١)
وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا.....

ثُمَّ قَالَ: ^(٢)

فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَأَ دَلَّ.....

قوله: (فَأَظْهَرَهَا) مبتدأ، و(أَجْرَى) فعلٌ وفاعلٌ، خبرُهُ، و(دَوَامٌ) مفعولٌ به، و(نَسِيمَهَا) خفضٌ بالإضافة، والمعنى: فإظهارُ زَيْنَبِ التَّمَشِّيِ المذكورِ الذي اقترنَ به الدَّلُّ أَجْرَى مِنْهَا رائحةٌ طَيِّبَةٌ عِيقَةٌ، ولهذا عَبَّرَ عَنْهَا بالنسيم؛ لأنَّ النسيمَ هو الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ اللَّيِّنَةُ ^(٣) التي ترتاحُ إليها النفوسُ، وأضافَ إليها الدوامَ لأنَّ كُلَّ مُحِبٍّ لَا يَزَالُ ذَاكِرًا لَهَا فَجَعَلَ هَذَا دَوَامَهَا، ف«إِظْهَارٌ» مصدرٌ مضافٌ لفاعله، والمفعولُ محذوفٌ، أي إظهارُها ذلك التَّمَشِّي، هذا ظاهرُ اللفظِ، وباطنه: فإظهارُ ذال ﴿إِذْ﴾ عند الحروف.

قوله: (وَأَظْهَرَ رِيًّا): (رِيًّا) مفعولٌ (أَظْهَرَ)، وفاعله (وَأَصِفْ)، والريًّا بالقصر: الرائحةُ الطَّيِّبَةُ، وأضافَ «الرِّيَّا» إلى (قَوْلِهِ) تنبيهًا على صحَّةِ القولِ أي هذا القولُ له رائحةٌ طَيِّبَةٌ، استعارةٌ لصدقه وصحَّته، والهَاءُ فِي (قَوْلِهِ) لـ (وَأَصِفْ)، و(جَلًّا) جملةٌ فعليةٌ في موضع رفعٍ صفةٌ لـ (وَأَصِفْ)، أي

(١) البيت ٢٦٢ من باب ذكر ذال ﴿قَدْ﴾.

(٢) البيت ٢٦٣ من باب ذكر ذال ﴿قَدْ﴾.

(٣) «اللَّيِّنَةُ» من (ت) فقط.

أظهر طيبَ وَصَفِهِ لها واصفٌ جَلًّا وصفها وكشفه وأوضحه، والمعنى : أظهر واصفها طيبَ رائحةِ قوله، يعني لَمَّا وصفها واصفٌ جَلًّا وصفها وكشف بقوله ذلك ثناءً عطراً، وما أظهرته من الجمال والزينة أجرى دوامَ نسيمها.

ثم ذكر بقيةَ المفصلين المظهرين في البعض والمدغمين في البعض فقال :

٢٦١ - وَأَدْغَمَ ضَنْكاً وَأَصِلَ تَوْماً دُرَّهُ وَأَدْغَمَ مَوْلىً وَجَدَهُ دَائِماً وَلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالضاد من (ضَنْكاً) - وهو خَلْفٌ - أنه أدغم ذال ﴿إِذْ﴾ في التاء والdal، وأظهرها عند أربعة الأحرف الباقية .

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالميم من (مَوْلى) - وهو ابنُ ذكوان - أنه أدغم ذال ﴿إِذْ﴾ في الدال وحدها، وقد أتى في موضعين من هذا البيت بما شرطه، وهو تقديم رمز القارئ، ثم بالواو الفاصلة، ثم بالحرف المدغم فيه .

واعلم أن لك في معرفة ضبط ما تقدّم ذكره طريقتين : إحداهما بالنسبة إلى الأحرف الستة، والثانية بالنسبة إلى القراء :

أما الطريقُ الأوّلُ فبالنسبة إلى الأحرف، وهي على أربع مراتب :

الأولى : ما أظهر عنده نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ وخلفٌ وابنُ ذكوان، وهي حروفُ الصفيّر : الصاد والسين المهملتان والزاي .

الثانية : ما أظهر عنده الكوفيّون والحرميّان وابنُ ذكوان، وهو الجيم .

الثالثة : [١٧٦/ب] ما أظهر عنده نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ وابنُ ذكوان،

وهو التاء .

الرابعة : ما أظهر عنده نافع وابن كثير وعاصم ، وهو الدال .

وقد فهم أن المسكوت عنهم يدغمون فيما ذكر .

وأما الطريق الثاني فبالنسبة إلى القراء ، وهم في ذلك على خمس مراتب :

إحداها ^(١) : لنافع وابن كثير وعاصم ، وهي إظهار ذال ﴿إِذْ﴾ عند الأحرف الستة .

الثانية : لأبي عمرو وهشام ، وهي الإدغام في الأحرف الستة .

الثالثة : للكسائي وخلاد ، وهي إدغامها في الجميع ماعدا الجيم .

الرابعة : لخلف ، وهي الإدغام في التاء والدال فقط .

الخامسة : لابن ذكوان ، وهي الإدغام في الدال خاصة .

وإذ قد عرفت انضباط ذلك بالطريقين المذكورتين فلا بد من ذكر العلة

المقتضية لمن أظهر عند الجميع ، أو أدغم في الجميع ، أو أدغم في بعض دون بعض ؛ لتكامل الفائدة إن شاء الله تعالى ، وهكذا ستلنى في بقية الألفاظ إن شاء الله تعالى ، وبه الحول والقوة :

أما وجه الإظهار عند الجميع فلأنه الأصل ، ولا ثقل يفر منه .

(١) في (ت) : الأولى .

وأما وجه الإدغام في الجميع فلأنه أخفُّ في الجملة من الإظهار، مع ما بين هذه الأحرف وبين الذال من المقاربة مخرجاً وصفاتٍ، فنقول :

إنَّ أكثرَ الأحرف الستة مشاركة للذال المعجمة في مخرجها، والباقي محمولٌ عليها، بيانه أن مخرج الذال المعجمة وما ذُكرَ معها من حروفها من طرف اللسان خلا الجيم فإنَّها من وسطه، غير أنَّها لما كانت من مخرج الشين المعجمة - والشينُ تتصلُّ بطرف اللسان لما فيها من التَّفْشِي - أُدغمتِ الذالُ فيها كما تدغمُ في الشين هذا ما يتعلَّقُ بالمخارج .

وأما ما يتعلَّقُ بالمشاركة في الصفات فنقول : إنَّ بعضَ هذه الأحرفِ مكافئةٌ للذال في صفاتها، وبعضُها يزيدُ عليها في القوة . بيانُ القسمِ الأوَّل في حرفين : التاء والسين، وبيانُ القسمِ الثاني في الأربعة البواقي، وسأبيِّنُها حرفاً حرفاً :

أما التاء فتشاركُ الذالَ في الانفتاح والاستفال، وفي الذال جهرٌ يقابله ما في التاء من الشدَّة، وفيها رخاوةٌ يقابلها ما في التاء من الهمس، فتكافئاً فحسُنَ الإدغامُ .

وأما السينُ فإنَّها تشاركُها أيضاً في الانفتاح والاستفال والرخاوة، وفيها صفيِّرٌ يقابلُ ما في الذال^(١) من الجهر، ولولا الصفيِّرُ لم يَحسُنِ الإدغامُ ؛ لمكان الهمس .

وأما القسم الثاني :

(١) تحرَّفتُ في (ص) إلى : الزاي .

فالزاي تشارك الذال في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيد عليها بالصفير فكانت أقوى منها. [١٧٧/أ]

وأما الصاد فتشاركها في الرخاوة، وفي الصاد من القوة الاستعلاء والإطباق والتفخيم، ومن الضعف المنفردة به عن الذال الهمس، وفي الذال من القوة الجهر، ومن الضعف المنفردة به عن الصاد الانفتاح والاستفال، فقابل ما في الصاد من الهمس إحدى الصفتين الضعيفتين اللتين^(١) في الذال، وقابل ما في الذال من الجهر إحدى الصفات الثلاث القوية التي في الصاد، فبقي في الصاد صفتان قويتان ليس في الذال ما يقابلهما^(٢)، وبقي في الذال صفة ضعيفة ليس في الصاد ما يقابلها، فتأكدت قوة الصاد، فتأكد حسن الإدغام.

وأما الدال فإنها تشارك الذال في الانفتاح والاستفال والجهر، وفي الذال رخاوة وفي الدال شدة، فكانت المهملة أقوى من المعجمة فحسن [الإدغام].^(٣)

وأما الجيم فتشاركها في الانفتاح والجهر، وفي الذال رخاوة، وفي الجيم شدة، فكانت أقوى منها فقوي الإدغام.

وأما وجه من أدغم في بعض دون بعض :

فمن أظهر عند الجيم خاصة، وهم : الحرميان والكوفيون وابن ذكوان،

(١) في (ص) و(ت) : « اللذين » والوجه ما أثبتته كما هو في اللآلئ الفريدة ١١٢/أ.

(٢) في (ص) : ما يقاومهما.

(٣) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٢/أ.

فلُبَّعد^(١) مخرجها من مخرج الذال ؛ لِما تقدَّم من أنَّ الجيمَ من وسط اللسان ، والذالُ متطرِّفةٌ ، ولم يَحْمَلها على الشين كما لم يَحْمَلها عليها في إدغام التعريف فيها .

وأما وجهُ مَنْ أدغمَ في التاء والذال خاصةً - وهو خَلَفَ - شِدَّةُ التقارب في المخرج وكثرةُ التناسب في الصفات ، يدلُّ على ذلك أنَّ أصلَ ﴿مُدَكِّرِ﴾^(٢) : مُدَّتَكِرٌ ، فلمَّا أُريدَ الإدغامُ أُبدلتِ التاءُ ذالاً وأدغمتِ الذالُ فيها ، فدار التدبيرُ في إدغامه بين الدال والتاء والذال دون حرفٍ آخر ؛ لِما ذكرتهُ من المناسِبةِ والتقاربِ الشديدِ وقد مضى بيانُ ذلك كلِّه .

وأما وجهُ مَنْ أدغمَ في الدال فقط - وهو ابن ذكوان - ما تقدَّم ذكره لَخَلَفَ مع مراعاةِ الإدغام في الأقوى لأنَّ الدالَّ المهملةَ أقوى من المعجمةِ على ما مرَّ بيانهُ .

فهذا بيانُ العِللِ المقتضيةِ للأحكام الثلاثة ، أعني إظهارها عند الجميع ، وإدغامها في الجميع ، وإظهارها في بعضٍ وإدغامها في بعض .

قوله : (وَأَدْغَمَ) أي : أخفى رَجُلٌ وَأَصِلَ تُومَ دُرَّةٍ ضَنْكاً ، ف(ضَنْكاً) مفعولٌ (أَدْغَمَ) ، و(تُومَ دُرَّةٍ) مفعولٌ (وَأَصِلَ) .

والتَّوَم : جمعُ تُوْمَةٍ بضمِّ التاء ، وهي خِرَزَّةٌ تُعْمَلُ من الفضةِ وتُنظَّمُ مع

(١) في (ص) و(ت) : «بعد» والوجه ما أثبتُّه .

(٢) القمر ١٥ وغيرها .

الدُّرُّ في القلائد والعقود، ولذلك أضافها للدُّرِّ لمصاحبتها^(١) له غالباً. والدُّرُّ معروف، وأضاف الدُّرَّ للرجُل، وكُنِّيَ بذلك عن حُسن ثنائه على زَيْنَبَ المذكورة. والضَّنْكَ: الضُّيق، ومنه: ﴿فَإِنْ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا﴾.^(٢)

يعني أنَّ هذا الرجل أخفى وسترَ ضرَّه وما حصل له من [١٧٧/ب] الضُّيق، وجعل ثناءه عليها ووصفه لها كتومٍ مصاحبٍ للدُّرِّ في الحُسن، وجعله واصلاً لذلك غير قاطعٍ له.

ثمَّ أخبر عن (مَوْلى) - وهو المحبُّ لزَيْنَبَ - أنَّه (أَدْغَمَ) أي: أخفى ما نال من وصلِّها، فما نال من وصلِّها مفعولٌ (أَدْغَمَ) لكنَّه حذفه لدلالة ما بعده عليه؛ فإنَّ (وُجِدَهُ) مبتدأ، و(دَائِمٌ) خبره، والجملةُ صفةٌ لـ (مَوْلى). والوُجْدُ بالضمِّ: الغنى، أي غناه بما نال من وصلِّها دائمٌ متصل.

قوله: (وَلَا) يُقرأ بالكسر، وهو المشهور، وفيه وجهان: أظهرهما أنَّه تمييزٌ لـ (دَائِمٌ) أي دائمٌ متابعه، أي متابعته لذلك دائمة. والثاني أنَّه في موضع رفعٍ صفةٌ لـ (مَوْلى) على حذف مضاف، أي ذو ولاء، وأصله المدُّ على التقديرين، قصره على حدٍّ:^(٣)

أَجْذَمُ الْعَلَا.....

(١) في (ص): «لمصاحبتها» والصواب ما في (ت).

(٢) طه ١٢٤.

(٣) البيت ٤.

ويُقرأ بالفتح - وهو غريب - على أَنَّهُ بِمعْنَى النَّصْرِ، ويكونُ إعرابُه حينئذٍ
مفعولاً لـ (أَدْغَمَ) الثاني، كما أَنَّ (أَدْغَمَ) الأوَّلَ له مفعولٌ مُصرَّحٌ به، ويصيرُ
التقدير: وأدغمَ محبُّ غنيٌّ دائمُ الغِنَى وَلَاءُهُ ومحبَّتُهُ، ولم يُطلِعْ على أمره
أحدًا من الوُشاة والرُّقباء، وأصلُه المدُّ أيضاً، ففعل فيه ما تقدَّم.

ثمَّ انتقل إلى دال ﴿قَدْ﴾ فقال :

* * *

ذِكْرُ دَالٍ ﴿قَدْ﴾

٢٦٢ - وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا ضَفَا ظِلَّ زَرْبٍ جَلَّتْهُ صَبَاهُ رَشَائِقًا وَمُعَلَّلًا

ذَكَرَ دالَ ﴿قَدْ﴾ وحروفها التي تدغمُ فيها وتُظهر، وهي ثمانية أحرف :
السين، والذال المعجمة، والضاد والطاء المعجمتان، والزاي والجيم والصاد
والشين. ^(١)

أمثلتها قوله تعالى : ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ ^(٢) ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ ^(٣) ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ ^(٤)
﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ ^(٥) ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾ ^(٦) ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ ^(٧) ﴿لَقَدْ
صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ﴾ ^(٨) ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ ^(٩).

فإن قلت : لمَ قَدَّم الناظم الكلامَ على دالِ ﴿قَدْ﴾ وتاءِ التانيث على

(١) تصحَّفت في (ص) إلى : والسين .

(٢) المجادلة ١ .

(٣) الأعراف ١٧٩ .

(٤) الأنعام ١٤٠ .

(٥) ص ٢٤ .

(٦) الملك ٥ .

(٧) الأنعام ٩٤ .

(٨) الفتح ٢٧ .

(٩) يوسف ٣٠ .

الكلام على لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ ؟

فالجواب : أن الدال والتاء أقرب إلى الذال من اللام ، فلذلك أولاها إياهما .

فإن قلت : فلم قدم دال ﴿قَدْ﴾ على تاء التانيث ؟

فالجواب : أنها سابقة في الكتاب العزيز ^(١) ، فلذلك قدمها عليها .

وقد ضمّن هذا البيت معاني حسنة على عادته ، فأخبر عن زينب المتقدم ذكرها أنها سحبت ، أي جرّت ، يقال : سحب يسحب - بفتح الحاء فيهما - سحباً ، إذا جرّ .

والذيل طرف الثوب ، وجمعه ذيول ، ويجوز كسر الذال إتباعاً ، ومثله :
بيوت وعيون .

قوله : (ضفّا) أي طال ، ففاعله ضمير عائدة على الذيل ؛ إذ لا يسحب من
الذيول إلا ما طال ، يقال : ضفّا يصفو ، أي طال .

قوله : (ظلّ) من أخوات «كان» ، فكأن معناها : فعل ذلك نهاراً ، أخت :

(١) يعني ممّا وقع فيه الخلاف بين القراء ، فأوّل موضع منه في قوله تعالى : ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ في البقرة ١٠٨ ، وأمّا تاء التانيث فأوّل موضع خلافي في قوله تعالى : ﴿أَنْبَتَ سَبْعَ﴾ البقرة ٢٦١ ، وإلا فإن أوّل موضع وردت فيه ﴿قَدْ﴾ في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ في سورة البقرة ٦٠ ولا خلاف في إظهاره ، وأوّل موضع وردت فيه تاء التانيث في قوله تعالى : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمْ﴾ في سورة البقرة ١٦ ولا خلاف في إدغامها ، والله أعلم .

بات يفعلُ كذا، أي ليلاً، قال الشاعر :^(١)

أَظْلُ أَرْعَى وَأَيَّتُ أَطْحَنُ

الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ

[١٧٨/أ] وقد يرادُ بـ (ظَلَّ) الدوام، وهو المناسبُ ههنا.

قوله : (زَرَنْبُ) : الزَّرَنْبُ نبتٌ طيبٌ الرائحة من نبات البادية، وقد ذكره

الناظم آخرَ هذه القصيدة في قوله :^(٢)

بَغِيرِ تَنَاهِ زَرْنبًا وَقَرْنُفَلًا

وهذا وإن كان غيره أطيّب منه - كالمِسْك ونحوه - إلا أنه عند العرب أشهى منه

وأحبُّ إليها، وهو سالكُ طريقة العرب فلذلك حَدَا حَدَوْهُمْ.

قوله : (جَلَّتُهُ) كَشَفَّتُهُ، ومنه : جَلَاءُ العروس لظهورها.

قوله : (صَبَّاهُ) أي ريحُه، والصَّبَا : أطيّب الرياح.

قوله : (شَائِقًا) اسمُ فاعلٍ من شَاقَنِي كذا يشوقني.

(١) البيت من الرجز، لم أعرف قائله، وهو في شرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٩، وشرح

الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦، ٣/ ٥٥،

وشرح قصيدة كعب ص ٢٢٣، واستشهد به المصنّف في عمدة الحفاظ ص ٦٨، ٣٣٣

مادة (ب ي ت) (ظ ل ل).

والشاهد فيه قوله : «أَظْلُ أَرْعَى وَأَيَّتُ» حيث جعل «ظَلَّ» مقابلَ «بَاتَ».

(٢) البيت ١١٧٣.

قوله : (وَمُعَلَّلًا) المَعْلَلُ اسمُ فاعِلٍ من : عَلَّلَهُ يُعَلِّلُهُ ، وله معنيان : أشهرُهما سَقَاهُ مَرَّةً بعدُ أُخْرَى ، بخلاف « النَّهْل » وهو أَوَّلُ الشَّرْبِ ، والثاني : أَلْهَاهُ عن كذا ، هذا تفسيرُ ألفاظِ البيت .

والمعنى : أَنَّ زَيْنَبَ هذه لَمَّا جَرَّتْ ذِيلَهَا الضَّافِي حيث تَمَشَّتْ به تِيهَاً وَعُجْباً وهكذا فَعَلَ الغَانِيَاتُ ، ولذلك تَوَعَّدَ الشَّارِعُ - عليه أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً^(١) ، وقال الشاعر :^(٢)

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جَرُّ الذُّيُولِ
ظَلَّ ذَلِكَ النَّبْتُ الطَّيِّبُ الرِّيحَ^(٣) الَّذِي كَشَفَتْهُ صَبَا الذَّيْلِ شَائِقاً مُحْبِّبِهَا وَمُعَلِّلَهُمْ
يعني أَنَّ طِيبَ رِيحِ ذَيْلِهَا كَشَفَ عن طِيبِ رِيحِ الزَّرْنَبِ وَأَبَانَ مَحَلَّهُ ، كَأَنَّهُ إِذَا

(١) في نحو قوله ﷺ : «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه البخاري في فضائل الصحابة (٣٤٦٥) باب : قول النبي ﷺ : لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً ، وفي اللباس (٥٤٤٧) باب : مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءً ، و(٥٤٥٥) باب : مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنْ الْخِيَلَاءِ ، وبألفاظ مقاربة عند مسلم في اللباس والزينة (٢٠٨٥ ، ٢٠٨٧) باب : تحريم جر الثوب خِيَلَاءً ، والترمذي^(١٧٣٠ ، ١٧٣١) في اللباس ، باب : ما جاء في جر ذيول النساء ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأبي داود (٤٠٨٥) في اللباس ، باب : ما جاء في إسبال الإزار ، والنسائي^(٥٣٣٧) في الزينة ، باب : إسبال الإزار .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٣٨ ، والبحر ٨٣ / ٥ ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٩٥ / ٦ .

(٣) في (ت) : الرائحة .

شَمَّ الزَّرْنَبَ تذكَّر به طِيبَ رِيحِ ذيلِها، فيظَلُّ الزَّرْنَبُ شائِقاً ومعلّلاً، أي شائِقاً من وجد رِيحِهِ ومعلّلاً^(١) له مرَّةً بعد أُخرى، أو مُلهياً له عن كلِّ شيء.

قوله: (وَقَدْ سَحَبَتْ) يجوزُ في هذه الواو أن تكونَ عاطفةً على «تَمَشَّتْ»^(٢) وأن تكونَ للحال، وصاحبُ الحال «زَيْنَبُ».

قوله: (ضَفَا) جملةٌ فعليةٌ في موضع نصبٍ نعتاً لـ (ذَيْلاً).

قوله: (زَرْنَبُ) اسمُ (ظَلَّ)، و(شائِقاً) خبرُها، و(جَلَّتْهُ)^(٣) صَبَّاهُ في موضع رفعٍ نعتاً لـ (زَرْنَبُ)، وجملةُ (ظَلَّ) يجوزُ فيها أن تكونَ نعتاً لـ (ذَيْلاً) أيضاً، والعائدُ هو الهاءُ من (صَبَّاهُ)، والهاءُ في (جَلَّتْهُ) للزرنب، أي كَشَفَتْ رِيحُ الذيلِ طِيبَ الزرنب، و(مُعلّلاً) عطفٌ على (شائِقاً)، والواوُ في (وَمُعلّلاً) للفصل كهي في قوله: «وَأَصِلًا»^(٤) مُؤَدَّةً بانقضاء الحروف التي تُدغمُ فيها دالٌ ﴿قَدْ﴾ وتُظهِرُ.

ثمَّ أخذَ يذكرُ اختلافَ القراءِ في إدغامِها وإظهارِها في الحروف الثمانية فقال:

٢٦٣ - فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَأَ دَلَّ وَأَضِيحاً وَأَدْغَمَ وَرَشُّ ضَرَّ ظَمَانٌ وَأَمْتَلَا

أخبرَ عَمَّنْ رمزَ له بالنون والباءِ الموحَّدة والبدالِ المهملة، وهُم: عاصمٌ

(١) تحرَّفتُ في (ت) إلى: ومغذياً.

(٢) البيت ٢٥٩ من باب ذكر ذال ﴿إِذْ﴾.

(٣) تحرَّفتُ في (ص) إلى: وجملة.

(٤) البيت ٢٥٩ من باب ذكر ذال ﴿إِذْ﴾.

وقالون وابن كثير، أنهم أظهروا دال ﴿قَدْ﴾ عند جميع الأحرف الثمانية.

قال أبو عبد الله: «أتى بالرموز مؤخرَةً لعدم الإلباس»^(١)، وقد تقدّم البحث معه في ذلك.^(٢)

والواو في (وَأَضِحاً) للفصل، وكذلك في (وَأَمْتَلَا)، وقد تكرّرت بواو [١٧٨ / ب] (أَدْغَمَ) في الموضعين.

ثم أخبر عن ورش أنه أدغم دال ﴿قَدْ﴾ في الضاد والطاء المعجمتين، وأظهر عند بقيّة الأحرف، فقد صار في هذا الباب والذي بعده مفصّلاً، وكان من المستوعبين للإظهار في ذال ﴿إِذْ﴾.

ولمّا ذكر ورشاً باسمه الصريح لم يحتج إلى واو فاصلة بعده.

قوله: (فَأَظْهَرَهَا) أي تمشيها^(٣)، على حذف مضاف، يعني تمشي^(٤) زينب (وَنَجْمٌ) فاعلٌ كنّى به - هنا - عن العالم، وكان يقال: إذا ذكر العلماء فمالكٌ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١ / ب.

(٢) عند شرح البيت ٢٦٠، ص ١١٠٧.

(٣) تحرّفت في (ص) إلى: «بينها» ورسمها ناسخ (ت) رسماً، وما أثبتّه أشبه بالصواب يؤيّده السياق الآتي، والمقصود بـ «تمشيها» ما ذكره الناظم في البيت ٢٥٩ من باب: ذكر ذال ﴿إِذْ﴾ بقوله: نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبُ صَالٌ دَلُّهَا.

(٤) رسمها ناسخاً (ص) و (ت) رسماً، وما أثبتّه أشبه بالصواب، والله أعلم.

النجم، يَعْنُونَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيَّ. ^(١)

قوله: (بَدَأَ) جملةٌ فعليةٌ في موضع الصفة لـ (نَجْمٌ)، و(بَدَأَ) معناه ظهر.

قوله: (دَلَّ) جملةٌ فعليةٌ صفةٌ ثانية أيضاً لـ (نَجْمٌ)، ومعنى (دَلَّ): من الدلالة على كذا، وهي الإرشاد.

قوله: (وَأَضْحَا) حالٌ من فاعل (دَلَّ)، والواضحُ: البَيِّنُ، وَضَحَ يَضِحُ وَضُوحاً ^(٢)، إذا بان معناه.

قوله: (وَأَدْغَمَ) أي أخفى وستر.

قوله: (وَرَشَّ) فاعلٌ (أَدْغَمَ)، وهو في العبارة مرادٌ به القارئ، وفي معنى البيت يُرادُّ به التناول، والمعنى: وأخفى تناولٌ وصلٍ حصل من زينبٍ ضرّاً - أي سوءَ حالٍ - ظمآن، أي عطشان، إلى وصلها وامتلاء رِيّاً من ذلك، يعني أن حصول وصلها سترَ ضرّاً هذا المحبَّ ومحاه.

* * *

(١) تقدّمت ترجمته عند شرح البيت ٣، ص ٢٠.

(٢) وكذا هو في اللسان ٢/٦٣٤.

٢٦٤ - وَأَدْغَمَ مُرَوٍ وَآكِفٌ ضَيْرَ ذَابِلٍ زَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ تَسْدَاهُ كُلُّكَلا

أخبر عمن رمز له بالميم من (مرؤ) - وهو ابن ذكوان - أنه أدغمها في أربعة : الضاد والذال والزاي والطاء، وأظهرها عند أربعة، فقد عادل بينها.

قوله : (مرؤ) اسم فاعل من أروى يروى، من الرى بالماء.

و«الواكِفُ» : من وكف البيت يكف إذا قطر ماؤه من مطر ونحوه.

والضير : الضر، مصدر ضاره يضيره.

و«الذابلُ» : الزاوي الذي قد يبس من الرطوبة، وأراد به التخفيف هنا لأنه يبس جلده.

و(زوى) أي قبض وجمع، ومنه : زوى عنه المال يزويه زياً، كطواه طياً.

و«الظلُّ» : ما يحدث من شاخص قائم^(١) حيال المضيء من شمس ونار ونحوهما.

و«الوغرُ» : جمع وُغرة، والوُغرة شدة توقد الحر.

و(تسداه) : أي علاه وركبه.

و«الكلكل» : الصدر.

والهاء في (تسداه) للذابل.

(١) سقط من (ت) : قائم.

والمعنى : وأخفى وصل مُرُو سائلٍ ضُرَّ مُحِبٌّ نحيفٍ قبض ظلّه وجمعه - أي أذهب - شِدَّةٌ توقَّد حرَّ قلبه رَكِبَتْ صدره ، أي لم يبقِ الوغرُ له ظلاً لنحافته ، وهذا من باب الاستدلال بنفي اللازم على انتفاء الملزوم ؛ لأن كلَّ جسمٍ لا بدَّ له من ظلٍّ ، فإذا انتفى الظلُّ اللازم انتفى الجسمُ الملزوم .

قوله : (مُرُو) اسمٌ منقوص .

قوله : (ضَيْرَ) مفعولٌ (أَدْغَمَ) . [١٧٩ / أ]

قوله : (زَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ) في موضع النعت لـ (ذَابِلٍ) .

قوله : (تَسَدَّاهُ) جملةٌ في موضع النعت لـ (وَعَرَّ) .

قوله : (كَلْكَلَا) بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وهو من الهاء في (تَسَدَّاهُ) أي علا صدره وركبه ، ولا بدَّ في بدل البعض من ضمير ، وهو هنا محذوفٌ ، أي كلكلاً منه . وقيل : (كَلْكَلَا) تمييز ، والأصل : تَسَدَّى كلكله ، فلما أوقع تَسَدَّى على الضمير العائد على (ذَابِلٍ) أخرج الكلكلَ تمييزاً ، والأوّلُ أظهر .

٢٦٥ - وفي حرفٍ زَيْنًا خِلافٌ ومُظْهَرٌ هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمَّلًا

أخبر أن في دال ﴿قَدْ﴾ خلافٌ بالنسبة إلى الإدغام والإظهار عند الزاي من ﴿زَيْنًا﴾ في سورة المُلْك [٥] لمن تقدّم ذكره ، وهو ابنُ ذَكْوَانَ : فُرُوِي عنه الإظهارُ تارةً والإدغامُ أخرى .

ثم أخبر عن هشام أنه أظهرها عند الظاء من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾^(١)،
فقد صار ابنُ عامر بكماله مفصلاً: أدغم بعضاً وأظهر بعضاً، وورث كذلك،
والباقون - وهم أبو عمرو والأخوان^(٢) - أدغموها في الجميع.

فإن قيل: لم لم يُقَيِّدِ الناظم ﴿زَيْناً﴾ بسورة المُلْك كما قيّد ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بسورة «ص»؟

فالجواب: أنه لم تلتقِ دالُّ ﴿قَدْ﴾ مع الزاي إلا في هذا الحرف خاصة،
فلذلك لم يحتج أن يقول: بِالْمُلْكِ، وأمّا دالُّ ﴿قَدْ﴾ مع الظاء فوقعت في
«ص» [٢٤] وفي غيرها^(٣)، فلذلك نصَّ عليها.

فإن قيل: من أين يُعلمُ أنه أراد ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بخصوصها؟

فالجواب: أنه ليس في سورة «ص» من حروف دال ﴿قَدْ﴾ غيرُ الظاء،
فانحصرت.

وقد اتَّفَقَ للناظم هنا نُكْتَةً حسنة، وهي أنه نصَّ على الحرف الأول وأبهم
سورته، وهو ﴿زَيْناً﴾ إذ لم يوجد إلا فيها، ونصَّ على سورة الحرف الثاني
لوجوده في غيرها وأبهمه إذ لم يوجد فيها غيره.

(١) ص ٢٤.

(٢) هما حمزة والكسائي.

(٣) البقرة ٢٣١ وغيرها.

فإن قيل : من أين يُعَلَمُ أَنَّ الخلافَ المذكورَ لابن ذكوان دون غيره ؟
فالجواب : أنه لم يتقدّم قبلَ ذِكْرِ هذا الخلافِ إلّا ابنُ ذكوان ، فانصَرَفَ له
دون غيره .

واعلَمَ أَنَّ لَكَ في ضبط ما تقدّمَ طريقان أيضاً : أحدهما بالنسبة إلى الأحرف
والثاني بالنسبة إلى القراء .

الطريقُ الأوّلُ : بالنسبة إلى الأحرف ، وهي على أربعة أقسام :
أحدها : ما أظهرَ عنده نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ ذكوان ، وهو أربعةُ
أحرف : الصادُ والسين المهملتان والجيمُ والشين .

الثاني : ما أظهرَ عنده قالونٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ ، وهو حرفان : الضاد والظاء
المعجمتان ، ووافقهم هشامٌ في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾^(١) فقط .

الثالث : ما أظهرَ عنده نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ ، وهو الذال .
الرابع : ما أظهرَ عنده نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ ذكوان بخلاف عنه ،
وهو الزاي . [١٧٩/ب]

الطريق الثاني : بالنسبة إلى القراء ، وهم على سبعٍ^(٢) مراتب :
الأولى : إظهارها عند الجميع لابن كثير وقالون وعاصم .

(١) ص ٢٤ .

(٢) «سبع» من (ت) فقط .

الثانية: إدغامها في الجميع لأبي عمرو والأخوين.^(١)

الثالثة: إدغامها في الضاد والظاء المعجمتين خاصةً، وإظهارها في البواقي لورش.

الرابعة: إظهارها عند الصاد والسين المهملتين^(٢) والجيم والشين بلا خلاف لابن ذكوان.

الخامسة: إدغامها في الضاد والظاء والذال المعجمات بلا خلاف لابن ذكوان أيضاً.

السادسة: إدغامها تارةً وإظهارها أخرى في الزاي خاصةً لابن ذكوان أيضاً.

فقد صارت الأحراف الثمانية عنده على ثلاثة أقسام: قسمٌ أظهر عنده بلا خلاف وهو أربعة، وقسمٌ أدغم فيه بلا خلاف وهو ثلاثة، وقسمٌ أدغم وأظهر عنده وهو حرفٌ واحد.

السابعة: إدغامها في الأحراف المذكورة إلا ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ خاصةً لهشام.

والوجهُ في إظهارها عند الجميع أنَّ الإظهار هو الأصل.

والوجهُ في إدغامها في الجميع المقاربةُ في المخرج والصفات:

(١) تقدّم أنهما حمزة والكسائي.

(٢) في (ص): «المهملتان» والوجه ما في (ت).

أمّا مقارَبَةُ المخرج : فحروفُ الصّفير - السينُ والزاي والصاد - والظاءُ والذالُ مشارِكَةٌ للدال في طرف اللسان . والضادُ مخرجُها من أقصى حافة اللسان وتَتَّصِلُ - لِمَا فيها من الاستطالة - بطرفه . والشينُ وإن كانت من وسط اللسان إلّا أنّها لِمَا فيها من التفشّي تَتَّصِلُ بطرفه . والجيمُ وإن كانت من وسطه أيضاً ، وليس فيها ما يَصِلُها بطرف اللسان ، غير أنّها حُمِلَتْ عَلَى الشين كما تقدّم تقريره في ذال ﴿إِذْ﴾ ، فأدغمتِ الدالُ فيها كما تُدغمُ في الشين .

وأمّا مقارَبَةُ الصفات فأذكرها حرفاً حرفاً على الترتيب المذكور في النّظم فأقول :

أمّا السينُ المهملة فتشاركُ الدالَ في الانفتاح والاستفال ، وفي الدال جهرٌ وشِدَّةٌ ، وفي السين همسٌ ورخاوةٌ ، إلّا أنّ ما فيها من الصّفير يقاربُ ما في الدال من الجهر والشِدَّة لزيادة صوته .

وأمّا الذالُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفال والجهر ، غير أنّ الدال أقوى منها لشدّتها ، والذال رخوةٌ لكن حُمِلَتْ عَلَى الظاء لأنّها من مخرجها .

وأمّا الضادُ فإنّها تشاركُها في الجهر ، وتختصُّ دونها بالإطباق والاستعلاء والاستطالة والتفخيم .

وقال أبو عبد الله : « فتشاركُ الدالَ في الجهر والرخاوة »^(١) وهذا كأنّه سبق قلمٌ أو لسانٌ ؛ لأنّ الدالَ حرفٌ شديد ، فكيف يقول : والرخاوة ؟

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٤ / ب .

وَأَمَّا الظَّاءُ ففِيهَا مَا ذُكِرَ فِي الضَّادِ إِلَّا الْاسْتِطَالَةُ .

وَأَمَّا الزَّايُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْانْفِتَاحِ وَالْاسْتِفَالِ وَالْجَهْرِ ، وَفِيهَا مِنَ الصَّغِيرِ مَا يَقَاوِمُ مَا فِي الدَّالِ [١٨٠ / أ] مِنَ الشَّدَّةِ .

وَأَمَّا الْجِيمُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْانْفِتَاحِ وَالْاسْتِفَالِ وَالْجَهْرِ وَالشَّدَّةِ ، فَقَدْ سَاوَتْهَا .

وَأَمَّا الصَّادُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْجَهْرِ ، وَفِي الصَّادِ هَمْسٌ ، غَيْرَ أَنَّ فِيهَا اسْتِعْلَاءً وَإِطْبَاقًا وَصَغِيرًا وَتَفْخِيمًا . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا : « وَأَمَّا الصَّادُ فَإِنَّهَا تَشَارِكُ الدَّالَ فِي الرِّخَاوَةِ » ^(١) وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ .

وَأَمَّا الشِّينُ فَإِنَّهَا تَشَارِكُهَا فِي الْانْفِتَاحِ وَالْاسْتِفَالِ ، غَيْرَ أَنَّهَا مَهْمُوسَةٌ رَخْوَةٌ ، وَفِي الدَّالِ جَهْرٌ وَشِدَّةٌ ، غَيْرَ أَنَّ مَا فِي الشِّينِ مِنَ التَّفْشِيِّ يَقَاوِمُ الصَّفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ لَشِدَّةِ صَوْتِهِ وَانْتِشَارِهِ .

وَالْوَجْهُ لُورْشٌ فِي تَخْصِيصِهِ الضَّادَ وَالظَّاءَ الْمَعْجَمَتَيْنِ بِالْإِدْغَامِ مَا فِيهِمَا مِنَ الْقُوَّةِ بِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ الْقَوِيَّةِ وَقِلَّةِ الصِّفَاتِ الضَّعِيفَةِ .

وَالْوَجْهُ لِهَشَامٍ فِي تَخْصِيصِهِ ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بِالْإِظْهَارِ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ .

وَالْوَجْهُ لِابْنِ ذَكْوَانَ فِي تَخْصِيصِهِ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالدَّالَ الْمَعْجَمَاتِ بِالْإِدْغَامِ بِلَا خِلَافٍ أَنَّ الضَّادَ وَالظَّاءَ فِيهِمَا قُوَّةٌ بِكَثْرَةِ الصِّفَاتِ الْقَوِيَّةِ وَقِلَّةِ الضَّعِيفَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ لُورْشٌ .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٤ / ب .

وأما الذال فلما تقدّم من إلحاقها بالظاء لأنها من مخرجها .

والوجه له في جريان الخلاف في الزاي أنه ألحقها بالصاد^(١) والظاء والذال في الإدغام لما بين الجميع من المناسبة في الجهر، وألحقها في الإظهار بالصاد والسين لما بينهما من الصغير، ولم يلحق الجيم بما أدغم فيه - وإن كانت مجهورة - لبعد مخرجها من مخرج الدال .

قوله : (وفي حرف زينا) خبر مقدم، و(خلاف) مبتدأ مؤخر حذفت صفته لفهم المعنى، أي خلاف عن ابن ذكوان .

قوله : (ومظهر) خبر مقدم، و(هشام) مبتدأ مؤخر .

(بصاد) متعلق ب(مظهر)، وأعرّب (صاد) وصرّفها اعتباراً باللفظ .

قوله : (حرفه) مفعول^(٢) (مظهر)، وجعله حرفه لأنه لم يظهر غير هذا الموضع، فهو حرفه الذي اشتهر بإظهاره له، فالضمير لهشام ولا يجوز أن يعود على (صاد) .

قال أبو شامة : «ولو عاد على (صاد) لقال : حرفها» .^(٣)

قوله : (متحملاً) نصب على الحال من ضمير (هشام)، أي متحملاً لذلك

(١) تصحفت في (ص) و(ت) إلى : بالصاد .

(٢) سقط من (ص) : مفعول .

(٣) إبراز المعاني ٤٧ / ٢ .

راوياً له وناقله، هذا ما يتعلّق بطريق القراءة.

والمناسبُ لسياق الأبيات المتقدّمة أن هُشاماً هو عبارة عن الرجل الكريم؛

لأنّه يَهْشِمُ العيشَ لأضيافه، ومنه سُمِّيَ «هَاشِم» ، وعليه قولُ الشاعر: ^(١)

عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَتُونَ عَجَافُ

وأراد بـ «الصاد» قُدُورَ النُّحاس، وبـ «الحرف» النَّاقَة ^(٢)، والعربُ تُسمِّي الناقَة

حرفاً، قيل: هو حرفُ الجبل، شَبَّهوها به لغلظها وصلابتها ^(٣)، وقيل: بل المرادُ

[١٨٠ / ب] حرفُ الهجاء، شَبَّهوها به لدقَّتِها وخِفَّتِها، قال كعبُ بنُ زهير: ^(٤)

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن الزُّبَيْرِ في اللسان ٤٧ / ٢ (سنت)، ولطرود

ابن كعب الخزاعي في الاشتقاق ص ١٣، وبلا نسبة في سرّ الصناعة ٣٥ / ١، والنصف

٢ / ٢٣١، ومفردات الراغب ص ٨٤٢، ورصف المباني ص ٤٢١، والبحر المحيط ٨ /

٥٢٨، وبصائر ذوي التمييز ٥ / ٣٢٨، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٥ / ٤٢٧،

وعمدة الحفاظ ص ٢٥٢ (س ن هـ).

(٢) في (ص) و(ت): «وبالنَّاقَة الحرف» والتصويبُ من اللّاليّ الفريدة لوحة ١١٥ / ب.

(٣) تحرّفتُ في (ص) إلى: «وحلاوتها»، وفي (ت) إلى: «وحلاقتها»، والتصويب من

لسان العرب ٩ / ٤٢ (حرف).

(٤) كعب بن زهير بن أبي سلمى، الشاعر المشهور، له صُحبة، قدّم على النبي ﷺ وأسلمَ

رضي الله عنه. (طبقات فحول الشعراء ص ٨٣، أسد الغابة ٤ / ١٧٥ - الإصابة ٣ / ٢٩٥)

والبيت من البسيط، من قصيدة كعب المشهورة بالبردة، وهو في شرح القصيدة لابن هشام

ص ١٩٨، والنهاية في غريب الحديث ١ / ٣٦٩، ٢ / ٥٠٢، ٤ / ١٢٠، وعمدة الحفاظ ص

١١٨ (حرف)، واللسان ٩ / ٤٢ (حرف)، ونقل ابن منظور عن أبي العباس في معنى =

حَرْفٌ أَخُوها أَبُوها مِنْ مُهَجَّنَةٍ وَعَمَّها خالِها قوداءُ شِمْلِيلُ
وقال آخرٌ مُلَغِزاً: ^(١)

وَحَرْفٍ كَنُونٍ تَحْتَ رَأٍ وَلَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَوْمَ الرَّسْمِ غَيْرَهُ النَّقْطُ
عنى بالحرف: الناقة، وشبهها بالنون لدِقَّتِها، و«تَحْتَ رَأٍ» أي راكبٌ ضاربٌ
رِثَّتِها، فهو اسمٌ فاعِلٍ من: رآه، أي ضَرَبَ رِثَّتَهُ ^(٢)، ك: بَطَنَهُ، أي ضَرَبَ بَطَنَهُ،
وكَبَدَهُ، أي ضَرَبَ كَبِدَهُ، و«بِدَالٍ» اسمٌ فاعِلٍ من: دَلَّ يَدُلُّو، أي حَثَّها على

= البيت السابق قوله: «يَصِفُ الناقةَ بالحَرْفِ لأنها ضامِرٌ، وتُشَبَّه بالحرف من حروف
المعجم - وهو الألف - لدِقَّتِها، وتُشَبَّه بحرف الجبل إذا وُصِفَتْ بِالْعِظَمِ» اهـ.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي العلاء المعرِّي من قصيدة له في سِقْطِ الزَّند ص ١٧٧
يخاطب بها خازنَ دار العلم ببغداد، والبيت في شروح سِقْطِ الزَّند ص ١٦١١، وعمدة
الحفَّاظ ص ١١٨ (ح ر ف)، وذكره العباس المكي في نزهة الجليس بلفظ:

وَحَرْفٍ كَدَالٍ تَحْتَ مِيمٍ وَلَمْ يَكُنْ بِرَأٍ يَوْمَ الرَّسْمِ غَيْرَهُ النَّقْطُ

انظر: تعريف القدماء بأبي العلاء ص ٣٦٢.

والمعنى المتبادر للبيت أنه يريد النون والراء والدال من حروف الهجاء؛ لذكره الحرف
والرسم والنقطة، وفيه تورية، لأنه يقصد ذكر ناقةٍ ضامراً ضعيفة، قد انحنت مثل نونٍ،
شَبَّهها بالنون لدِقَّتِها وضمَّرها، وقد ركبها رجلٌ يَضْرِبُ رِثَّتِها غيرَ رفيقٍ بها قاصداً آثارَ
ديارٍ غيرِ المطرِ شكلها، والله أعلم.

(٢) قال في اللسان ١٤/٣٠٣ (رأي): «وقال ابنُ السَّكَيْتِ: يقال من الرِّثَّةِ: رأَيْتَهُ فهو
مَرِيٌّ، إذا أصَبَّتْهُ في رِثَّتِهِ» اهـ.

السَّير. (١)

قال: (٢)

لَا تَنْزِعَاهَا وَأَدْلُواهَا دَلَّوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا
و«يَوْمٌ»: يَقْصِدُ، من قوله تعالى: ﴿وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾^(٣)، و«الرَّسْمُ»
آثارُ الديار^(٤)، و«النَّقْطُ» يعني به سقوط المطر.

وهذه إلغازاتٌ حسنة، وتَوْرِيَّةٌ لطيفة.

يعني^(٥) أن هذا الرجل النحيفَ نَحَرَ هذه الناقةَ وطَبَخَهَا في قُدُورِ النحاس

(١) قال في اللسان ٢٦٧/١٤ (دلا): «ودَلَّوْتُ الناقةَ والإبلَ دَلَّوَا: سَقَطَتْهَا سَوْقًا رَفِيقًا
رويداً» اهـ.

(٢) البيت من الرَّجَز، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٢٣٦، والمنصف ١/٦٤، ٢/١٤٩،
والصاحح ٦/٢٣٣٩ (دلو)، والتبصرة والتذكرة ٢/٨٦١، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٣٠،
وشرح الشافية للرضي ٣/٢١٥، واللسان ١٤/٢٦٧ (دلو)، وشرح شذور الذهب ص
٥٧٥، ونسبه البيهقي في المحاسن والمساوي ص ٤٠١ لرؤبة بن العجاج. واستشهد به
المصنّف في الدرّ المصون ٦/٤٥٩، وصدّره في جميع ما تقدّم: لَا تَقْلُوْهَا وَأَدْلُوْهَا دَلَّوَا.
(٣) المائدة ٢. وانظر: اللسان ١٢/٢٢ (أم).

(٤) قال في اللسان ١٢/٢٤١ (رسم): «ورسمُ الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض
.. ورسم الغيث الدار: عَفَّاءها وأبقى فيها أثراً لاصقاً بالأرض» اهـ.

(٥) عاد المصنّف - بعد طول الاستطراد - إلى شرح المعنى الظاهر للبيت ٢٦٥، وهو
البيت الأخير من باب ذكر دال ﴿قَدْ﴾.

شكراً لله تعالى على ما أناله من قُربه ، وكُنِّي به عن الإنفاق في سبيل الله تعالى
جميع أمواله . وقيل : بل عبَّر بالناقة عن نفسه وأنه أذابها في رضى محبوبه كما
يُذاب لحم الحرف في قُذور النحاس .

ثم ذكر تاء التأنيث فقال :



ذِكْرُ تَاءِ التَّأْنِيثِ

٢٦٦ - وَأَبَدَتْ سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ جَمَعْنَ وَرُوداً بَارِداً عَطَرَ الطَّلَا
 ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ الْمُخْتَصَّةَ بِالْأَفْعَالِ، وَذَكَرَ أَنَّ حُرُوفَهَا الَّتِي
 تُدْغَمُ فِيهَا سِتَّةٌ، وَهِيَ: السِّينُ الْمُهِمْلَةُ وَالتَّاءُ الْمُثَلَّثَةُ وَالصَّادُ الْمُهِمْلَةُ وَالزَّايُ وَالظَّاءُ
 الْمُعْجَمَةُ وَالْجِيمُ، أَمِثْلَةُ ذَلِكَ: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾^(١)، وَمِثْلُهُ: ﴿مَضَتْ سُنْتُ
 الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، ﴿كَذَبَتْ ثُمُودُ﴾^(٣)، ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾^(٤)، وَمِثْلُهُ: ﴿حَصَرَتْ
 صُدُورُهُمْ﴾^(٥)، ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾^(٦)، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾^(٧)، ﴿نَضِجَتْ
 جُلُودُهُمْ﴾^(٨)، وَقَدْ نَظَّمَهَا أَبُو شَامَةَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لِعُسْرِ أَمْثَلَتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
 بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُسْتَذَكَّرُ بِهِ مَا بَعْدَهُ بِخِلَافِ ﴿إِذْ﴾ وَ﴿قَدْ﴾، فَقَالَ: ^(٩)

(١) البقرة ٢٦١.

(٢) الأنفال ٣٨.

(٣) الشعراء ١٤١ وغيرها.

(٤) الحج ٤٠.

(٥) النساء ٩٠.

(٦) الإسراء ٩٧.

(٧) الأنبياء ١١.

(٨) النساء ٥٦.

(٩) إبراز المعاني ٤٨/٢.

مَضَتْ كَذَبَتْ لَهْدَمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ وَمَعَ نَضِجَتْ كَانَتْ لِذَلِكَ مَثَلًا
فأتى بالأمثلة على الترتيب المنظوم، إلا أنه قدم الجيم على الظاء، يريد قوله
تعالى: ﴿مَضَتْ سُنْتُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿كَذَبَتْ ثُمُودُ﴾ ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ ﴿كُلَّمَا
خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾.

قوله: (أَبَدَتْ) أي أظهرت، والفاعل ضميرُ زينب.

و«السَّنا» الضَّوء، والمراد به هنا البريقُ.

و«الثَّغْرُ» مُقَدَّمُ الفم، وقيل: ما تقدَّم من الأسنان.

قوله: (صَفَتْ) أي خلصت من الكدر.

قوله: [١٨١/أ] (زُرُقُ) جمعُ أزرق، والمراد به الماء، تصِفُهُ العربُ بالزُرْقَةِ
لشِدَّةِ صفائه، ومنه: نُظْفَةُ زرقاء، أي صافية، وقال زهيرُ بن أبي سلمى: ^(١)
فَلَمَّا وَرَدَنَ الْمَاءَ زُرْقًا جِمَامُهُ وَضَعْنَ عَصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخِيْمِ ^(٢)
وَالظَّلْمُ هنا: الأسنان، وقيل: بريقها، وهو كالسواد داخلَ عظمِ السِّنِّ من شِدَّةِ

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير ص ١٠٩، ومعاني الزجاج ٣/ ٣٤٢، وشرح
القصائد السبع للأنباري ص ٢٥١، والشعر لأبي علي ١/ ١٩١، ووضع البرهان ٢/ ٥٢،
وأشعار الشعراء الستة ١/ ٢٨١، والقرطبي ٦/ ١٣٧، وإبراز المعاني ٢/ ٤٩، واستشهد
المصنّف بصدوره في الدرّ المصون ١٠/ ٧٩١.

(٢) تحرّفت في (ص) و(ت) إلى: المنجم.

البياض كفرند السيف، قال الشاعر: ^(١)

إِلَى شَنْبَاءٍ مُشْرَبَةِ الشَّيَا بِمَاءِ الظَّلَمِ طَيِّبَةِ الرُّضَابِ

الشَّيْبَاءُ: ذاتُ الشَّنْبِ وهو حِدَّةُ الأَسنان حين تطلعُ، يشيرُ بذلك إلى حدادتها،
وقيل: الشَّنْبُ بَرْدُ الأَسنان وعذوبتها، والرُّضَابُ: الرِّيقُ.

قوله: (جَمَعَنَ) النون ضميرُ الزُّرقِ.

والوُرُودُ: حضورُ الماءِ والشربُ منه، وهو على حذف مضاف، أي جَمَعَنَ
ذا ورود، يعني ريقاً أو رُضاباً ذا وُرود، ثمَّ وصفه بأنَّه باردٌ عَطِرٌ، أي له رائحةٌ
طَيِّبَةٌ عَطِرَةٌ.

و(الطَّلَا) بالكسر: الخمر، وصفه بذلك على عادة العرب؛ لأنها أطيبُ
شيءٍ عندهم، يُشَبَّهون به الرِّيقُ، قال امرؤ القيس: ^(٢)

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوْتَ الْغَمَامِ وَرِيحَ الْخُزَامِ وَنَشْرَ الْقَطْرِ

يَعْلُ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا غَرَدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرَّ

(١) البيت من الوافر، لم أعرف قائله، وهو في إبراز المعاني ٤٩/٢، واللسان ٣٧٩/١٢ (ظلم).

(٢) البيتان من المتقارب، وهما باللفظ المذكور في إعراب القراءات لابن خالويه ٤٠١/١ وهما في ديوان امرئ القيس ص ١١٠، وأشعار الشعراء الستة ١١٤/١، وشروح التلخيص ٤٣١/٣، واللسان ٣٥١/٤ (سحر)، والخزانة ٢٣١/٩ بلفظ: طَرَبَ الطَّائِرُ، والأوَّلُ منهما في تصحيح التحريف ص ٤٢٥، واستشهد المصنّفُ بالبيت الثاني في الدرر ٧٠/٣.

وإنما خص ذلك بتغريد الطائر لأن الأفواه تتغير نكهتها ذلك الوقت، ومثله ما أنشده عبد الله بن المبارك^(١) وقد سئل: أيجوز التغزل؟ فقال وهو قائم يصلي: ^(٢)

كَأَنَّ الْمُدَامَةَ وَالزَّنَجِيلَ وَرِيحَ الْخُرَامَى وَذَوْبَ الْعَسَلِ

يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا النَّجْمُ وَسَطَ السَّمَاءِ اعْتَدَلَ

وقيل: الطَّلَا في الأصل ما طُبَخ من ماء العنب حتى يذهب ثُلثاه.

وجوز السخاوي أن يكون (الطَّلَا) بمعنى الشفاء، من طَلَا الإبل، أي أنه يكون مصدراً لطلّى إبله يطليها طلاءً، إذا طلاها بالقطران ليذهب عنها الجرب، وإنما قصره على حدّ قوله: ^(٣)

..... أَجْذَمُ الْعَلَا

وهذا الذي ذكره لا يلائم قوله: (عَطِرَ)، ولا يلائم أيضاً ما تقدّم من وصف الثَّغْرِ، بل الملائم له ما تقدّم.

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن المروزي، الإمام الكبير. وُلِدَ سنة ثمان عشرة ومائة. أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو. وردت الرواية عنه في حروف القرآن. ت ٢٨١ هـ. (غاية ٤٤٦/١).

(٢) البيتان من المتقارب، وهما في إعراب القراءات لابن خالويه ٤٠١/١ إلا أن الشطرة الأولى فيه بلفظ: كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوَّبَ الْغَمَامَ، وقد ذكر ابن خالويه بيتي امرئ القيس السابقين ثم قال: «وإنما خص وقت السَّحَرِ لأن الأفواه تتغير في ذلك الوقت، فسرق شاعرٌ هذا فقال: ...» اهـ. وذكر البيتين.

(٣) البيت ٤. وقد نقل أبو شامة ما ذكره السخاوي في إبراز المعاني ٤٩/٢.

وقيل : أراد بالطلاء الدواء الذي تطللى به الإبل ، وهو قريبٌ مما قبله .

قوله : (وَأَبْدَتْ) عطْفٌ على «سَحَبَتْ»^(١) ، و(سَنَا) مفعولٌ (أَبْدَتْ) ،
(وَصَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ) جملةٌ في موضع الجرِّ صفةٌ لـ(ثَغْرِ) .

قوله : (جَمَعَنَ) في موضع نصبٍ على الحال من (زُرْقُ) ، وقوله : (زُرْقُ)
هو صفةٌ في المعنى للظلم ، والظلم مفردٌ ، فكيف وُصف بالجمع ؟

وأجيب بأنَّ الظلم مفردٌ لفظاً وهو جمعٌ معنى ؛ لأنَّ أجزاءه تتقاطر شيئاً
فشيئاً .

قوله [١٨١/ب] : (وَرُوداً) مفعولٌ به لـ (جَمَعَنَ) ، وقد تقدَّم أنَّه على
حذف مضاف ، أي ذا ورود ، أي ظلماً ذا ورود .

قوله : (بَارِداً عَطِراً) صفتان أخريان لذلك المقدَّر ، و(عَطِرَ الطَّلَا) من
باب : حسن الوجه ، ولذلك رُفع صفةً للنكرة ، والتنوينُ يجوزُ أن يكون حُذف
للإضافة ، ويجوز أن يكون حُذف لالتقاء الساكنين كقراءة : ﴿أَحَدٌ * اللَّهُ﴾^(٢)

(١) البيت ٢٦٢ من باب ذكر دال ﴿قَدْ﴾ .

(٢) الإخلاص ١ ، ٢ . وهي قراءة شاذة ، ذكرها الهذليُّ في الكامل (لوحة ٢٥٠/ب) ،
وأبو حيان في البحر المحيط (٥٢٨/٨) ونسبها لأبي عمرو من بعض طرقه وأبي السَّمَّال
وغيرهما ، ونسبها الفخر الرازيُّ في التفسير الكبير (١٧٩/٣٢) لأبي عمرو أيضاً ، وذكرها
الزمخشريُّ في الكشاف (٢٩٨/٤) ، والقرطبيُّ (٢٤٤/٢٠) غير منسوبة .

وقوله: ^(١)

وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فيجوز أن يُقدَّر في الألف الحركات الثلاث: النصبُ على التشبيه بالمفعول به،
والجرُّ على الإضافة، والرفعُ إمَّا بالفاعلية وإمَّا على البدل من الضمير المستتر في
(عَطِرَ)، كما قيل في قوله: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ^(٢): إنَّ الرفعَ من الوجهين
المذكورين.

ثمَّ ذكر خلاف ^(٣) القراء فقال:

٢٦٧ - فَإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمَتْهُ بِدَوْرِهِ وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا

أخبر عمن رمز له بالبدال المهملة والنون وبالباء الموحدة - وهم ابن كثير
وعاصم وقالون - أنهم أظهروا تاء التانيث الساكنة عند جميع ستة الأحرف
المتقدمة، وهم الذين أظهروا دالَّ ﴿قَدْ﴾ عند حروفها.

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

(٢) ص ٥٠. وهي قراءة شاذة، ذكرها أبو حيان في البحر (٤٠٥/٧) ونسبها لزيد بن
عليّ وعبد الله بن ربيع وأبي حيوة، ونسبها الهذليُّ في الكامل (لوحة ٢٣٣/ب) لأبي
حيوة أيضاً، وذكرها الزمخشريُّ في الكشاف (٣٧٨/٣)، والفخر الرازيُّ في التفسير
الكبير (٢١٩/٢٦) غير منسوبة.

(٣) في (ت): اختلاف.

قال أبو عبد الله : « وأخر الرموز لعدم الإلباس »^(١) ، وتقدّم معه البحث في ذلك .^(٢)

ثم أخبر عن ورش أنه^(٣) أدغمها في الظاء المعجمة خاصة كما فعل في دال ﴿قَدْ﴾ إلا أنه ليس هنا ضادٌ معجمة ، وأظهرها عند البواقي ، ولم يأت هنا بواوٍ فاصلة لأنه أتى باسم القارئ صريحاً ، وغاير هنا بين كلمات الرموز وبين جُمْلَتِي الحُكْم فقال هنا : (دُرُّ نَمَتِهِ بِدُورِهِ) ، وقال في دال ﴿قَدْ﴾ :^(٤)

فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَأَ دَلَّ . . .

وقال هناك : « فَأَظْهَرَهَا » بجملة فعلية ، وهنا : (فَإِظْهَارُهَا) بجملة اسمية ، كلُّ ذلك حذراً من تكرار الألفاظ .

قوله : (فَإِظْهَارُهَا) أي إظهارُ زينبٍ ثنا الشجر ، والدُّرُّ معروف ، وما أحسنَ ما جاء قوله : (دُرُّ) بعد قوله : وإِظْهَارُهَا الشجر .^(٥)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١ / ب .

(٢) عند شرح البيت ٢٦٠ ، ص ١١٠٧ .

(٣) في (ت) : بأنه .

(٤) البيت ٢٦٣ .

(٥) في (ت) : « بعد قوله : فَإِظْهَارُهَا الشجر » وليس ما في النُسَخَتَيْنِ من كلام الشاطبي ، بل الصواب أن يقال : « بعد قوله : وأبدتُ سَنَا ثَغْرَ » ، والله أعلم .

قوله : (نَمَّتْ) أي رفَعَتْه ونَقَلَتْه ، يقال : نماه يَنُمِيهِ أي رفَعَهُ ، قال النابغة :^(١)

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ

أي ارفع .

قوله : (بُدُورُهُ) أي كوامله ، عبّر بالبدور عن النقلة لكمالهم ، وأسند الرفع والنقل إليها لما كانت سبباً فيه لبديع حسنها .

قوله : (وَأَدْغَمَ) أي سَتَرَ (وَرَشَّ) - يعني ذو تناول - ما نال منها من الوصل .

قوله : (ظَا فِرَاءً) الظافرُ اسمُ فاعِلٍ ، من : ظَفِرَ بكذا يَظْفِرُ به ، إذا نال ما يَقْصُده .^(٢)

قوله : (وَمُخَوَّلًا) - بفتح الواو - أي مُمْلَكًا ، من : خَوَّلَهُ كذا ، أي مَلَكَهُ ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾^(٣) . ويروى بكسر الواو ، أي أَنَّهُ مَلَّكَ غَيْرَهُ ، وسيأتي أيهما أولى .

قوله : (فَإِظْهَارُهَا) مبتدأ على حذف مضاف ، أي فذو إظهارها^(٤) دُرٌّ ،

(١) البيت من البسيط ، وهو في ديوان النابغة الذبياني ص ٤٨ ، وأشعار الشعراء الستة

١ / ١٨٩ ، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنّون ٧ / ٤٧٤ ، وعمدة الحفاظ (ع دو) .

(٢) انظر : اللسان ٤ / ٥١٩ (ظفر) .

(٣) الأنعام ٩٤ .

(٤) تحرّفت في (ص) إلى : «قدو إظهارها» وفي (ت) إلى : «قد فإظهارها» ، والتصويب

من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧ / ب .

والمعنى : أن الذي [١٨٢/أ] أظهرته من ثغرها دُرٌّ، والأسنان تُشَبَّه به - وهو أحسنُ تشبيه - وتُشَبَّه أيضاً باللؤلؤ، قال البُحْتُريُّ :^(١)
 كَأَنَّمَا تَبَسُّمٌ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْضَدٍّ أَوْ بَرَدٍ أَوْ [أَقَاحٍ
 وقال أبو عبادة :^(٢)

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِثَغْرِ رَاقٍ مَبْسَمُهُ وَزَانَهُ شَنْبٌ نَاهِيكَ مِنْ شَنْبٍ
 يَفْتَرُّ عَنْ لَوْلُؤٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرَدٍ وَعَنْ أَقَاحٍ وَعَنْ طَلْحٍ وَعَنْ حَبِّ

(١) الوليد بن عُبيد، أبو عبادة الطائي، ت ٢٨٣ هـ. (سير الأعلام ١٣/٤٨٦).
 والبيت من السريع، وكذا جاءت روايته عند السمين هنا، ونسبه في عمدة الحفاظ ص ١٠٧ (ح ب ب) إلى ابن ميادة الرَّمَّاح، وفي الدرّ المصون ٨/٥٩٠ إلى بعض المولّدين، وآخره فيهما : أَوْ أَقَاح، وهو الصواب، قال محققُ الدرّ : لم أَقِفْ عليه. والبيت للبحترى، وهو في شرح مقامات الحريري ص ٢٠، وأنوار الربيع ٥/٢٣٩ والتلخيص ص ٢٧٤ باللفظ نفسه، وفي ديوان البحتري ٢/٢٧٩ بلفظ :

كَأَنَّمَا يَضْحَكُ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْظَمٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحٍ

وفي المصون في الأدب ص ٧٩ كالديوان لكن بلفظ : مُنْضَدٍّ، وفي شروح التلخيص ٣/٤٣١ وشرح التلخيص للبرقوقي ص ٢٨٧ بلفظ : يَبَسُّمٌ . مُنْضَدٍّ.

(٢) البيتان من البسيط، وهما في شرح مقامات الحريري ص ٢١ بلفظ : وَعَنْ طَلْحٍ، وهما على لسان أبي زيد السروجي، إحدى شخصيتي الحريري في مقاماته، وقد التبساً على السمين مع بيت أبي عبادة البُحْتُريِّ السابق - لذكر الحريري له - فظنَّهما للبحترى، والله أعلم.

قوله : (نَمَتُهُ بُدُورُهُ) هذه الجملة في موضع رفع نعتاً لـ (دُرٍّ)، وقد تقدّم معنى ذلك .

قوله : (ظَافِرًا) حالٌ من (وَرَشٍّ)، وهو في الحقيقة حالٌ من ذلك المضاف المقدّر لأنّه في قوّة المنطوق به، كقول حسّان :^(١)

يَسْقُونُ مَنْ وَرَدَ^(٢) الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فـ «يُصَفِّقُ» حالٌ من المضاف إلى «بَرَدَى»، ولذلك ذكر الفعل المسند للضمير؛ إذ التقديرُ: ماء بَرَدَى .

ومفعولُ (أَدْغَمَ) محذوف، أي أخفى ما ناله من وصالها .

و(وَرَشٍّ) صفةٌ لمقدّر، أي رجلٌ ذو ورش، وقد تقدّم أنّ الورشَ التناولُ .

قوله : (وَمُخَوَّلًا) عطفٌ على (ظَافِرًا)، ويروى بفتح الواو على أنّه حال بمعنى مُمَلَّكًا، من : خَوَّلَكَ اللهُ كذا، ويروى بكسرها . قال أبو عبد الله : «والأوّلُ

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان حسّان بن ثابت - رضي الله عنه - ص ١٨٠، وابن يعيش ٢٥ / ٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٦ / ٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٤٢، ولسان العرب ٨٨ / ٣ (برد)، وتصحيح التصحيف ص ١٥٣، والخزانة ٣٨١ / ٤، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصون ٨ / ٤٩٥ .

(٢) تحرّفت في (ص) إلى : روض .

أسهلُ معنىً، والثاني أبلغُ؛ لأنَّ التمليكَ إنما يكونُ في الغالب لمن كثر ملكه،
والذي خوّل هذا المتناول ما يتوصلُّ به المحبوبُ إلى محبوبه». (١)

٢٦٨- وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَأَفْرٌ سَيْبٌ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِي عَصْرَةٍ وَمُحَلَّلًا

أخبرَ عَمَّنْ رمزَ له بالكاف من (كَهْفٌ) - وهو ابنُ عامر - أنه أظهرَها عند
ثلاثة أحرف: السين المهملة والجيم والزاي، وأدغم في الثلاثة الباقية.

قوله: (كَهْفٌ) الكهفُ: الغارُ في الجبل، ويكنى به عن الرجل النِّقَاعُ؛
للانتفاع به كما يُنتَفَعُ بالكهف في الوقاية من الحرِّ والبرد وما يؤذي من الوحش
وغيره، ولذلك حكى عن أهل الكهف قولهم: ﴿فَأَوْرَأُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾. (٢)

قوله: (وَأَفْرٌ) أي كثير، ومنه الوفرة: للشَّعْر الذي ينزل. (٣)

و«السَّيْبُ»: العطاء، وأصله مصدرٌ ل: سَابَ الماءُ يَسِيبُ سَيْبًا، إذا اندفع.

و«الجُودُ»: الكرمُ والسَّخَاءُ.

و«الزَّكِيُّ»: من الزكاة وهي النَّماءُ أو الطهارة.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧/ب.

(٢) الكهف ١٦.

(٣) انظر: لسان العرب ٥/٢٨٨ (وفر).

و«الوفي» : من الوفاء - مثلاً - مبالغة من ذلك .

و«العُصرة» : المَلَجَأُ والمَعْقِلُ ، يقال : فلانُ عُصرةُ الخائفِ والملهوف .

و«المُحَلَّلُ» : المكانُ الكثيرُ الحلُولِ به ، وصَفَ الذي عبَّرَ عنه بأنَّه كهفٌ بثلاثِ صفاتٍ وهي : أنَّه كثيرُ العطاء ، وأنَّه ظاهرٌ أو نامي الحسَنات ، وأنَّه وفيٌ بما يَعِدُ به ، ونصَّبَ عنه حاليْن ^(١) هُما صِفَتانِ في المعنى أيضاً ، وهُما كونه مَلَجَأً للقاصدين وكثير [١٨٢/ب] الأضيافِ والنُّزلاء ، فلا يزالُ مكانُهُ مُحلًُّ به الناس .

قوله : (وَأَظْهَرَ كَهْفٌ) معناه أنَّ هذا المُتَّصِفَ بالصفاتِ أَظْهَرَ حالَهُ ^(٢) لأنَّه لا يُبالي بإظهارها لقوَّتِهِ ، و(كَهْفٌ) فاعِلٌ (أَظْهَرَ) ، و(وَافِرٌ) و(زَكِيٌّ) و(وَفِيٌّ) صفاتٌ له .

قوله : (سَيِّبُ جُودِهِ) مرفوعٌ بـ(وَافِرٌ) ، ويجوزُ أن يكونَ (وَافِرٌ) خبراً مقدِّماً ، و(سَيِّبُ جُودِهِ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، والجملةُ صفةٌ لـ(كَهْفٌ) أيضاً ، والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الوصفَ بالمفردِ أصلٌ ، ولئلاَّ يلزمَ الوصفُ بالجملة قبل الوصف بالمفرد .

قوله : (عُصرةٌ ومُحلَّلًا) حالان من ضمير (وَفِيٌّ) ، ولا بُدَّ من تأويلهما بحذف مضاف ، أي مثلُ عُصرةٍ ومكانٍ مُحلَّلٍ ، والواوان للفصل ، والثالثة مؤكِّدة .

(١) في (ص) : «حالان» ، والوجه ما في (ت) .

(٢) تحرَّفت في النسختين إلى : «بحاله» والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧/ب .

وقيل : انتصباً على التمييز ، فيكون قد وصفه بوفاء العُصرة والمحلل ، والمراد بهما مكانه الذي يلجأ إليه ويكثرُ الحلُّولُ به لأجله ^(١) ؛ كأنَّ ^(٢) مكانه يَعِدُ ^(٣) من أتاه بنيل البُغية من الكهف فيفي بما وعد على سبيل المجاز ، والأوَّلُ أظهر وأسهل .

٢٦٩ - وأظهرَ رَأَوِيهِ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا

أخبر ^(٤) عن هشام - وهو أحدُ راويي ابنِ عامر ، ولذلك أعاد الضميرَ من (رَأَوِيهِ) عليه لما تقدَّم رمزه في قوله : (كَهْفٌ) - أنه أظهرها عند الصاد في قوله تعالى : ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ ^(٥) خاصةً زيادةً على ما تقدَّم من السين والجيم والزاي ، فلو جاءت مع الصاد في غير هذه الكلمة بقيَ على أصله من الإدغام ، نحو : ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ^(٦) .

ثم أخبر عن ابنِ ذكوان - وهو الراوي الثاني عن ابنِ عامر - أنه اختلف عنه

(١) سقط من (ص) : لأجله .

(٢) تحرَّفت في النسختين إلى : «لأن» والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨ / أ .

(٣) تحرَّفت في (ص) إلى : يفوز .

(٤) تحرَّفت في (ص) إلى : أظهر .

(٥) الحج ٤٠ .

(٦) النساء ٩٠ .

في التاء عند الجيم في قوله : ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾^(١) ، فلو وُجِدَتِ التاءُ عند الجيم في غير هذه الكلمة وَجَبَ الإظهارُ على الأصل المتقدم ، نحو : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾^(٢) .

وقد تحصلَ أنه كما اتَّحدَ المستوعِبون للإظهار في فصلي « دال » ﴿قَدْ﴾ و « تاء التأنيث » اتَّحدَ أيضاً المستوعِبون للإدغام فيهما ، وهُم أبو عمرو والأخوان^(٣) واتَّحدَ أيضاً مَنْ فصلَ وهما ابنُ عامر وورش .

ولك في ضبط ذلك الطريقتان المذكوران :

الأوّلُ : ما أظهرَ عنده نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر وعاصم ، وهو حرفٌ واحد : السينُ المهملة .

وما أظهرَ عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصم ، وهو التاءُ والزاي والصاد والجيم ووافقهم هشامٌ في ﴿لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ﴾ ، وابنُ ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ .
وما أظهرَ عنده قالونٌ وابنُ كثير وعاصم ، وهو حرفٌ واحد : الصادُ المهملة .

الطريقُ الثاني : أن قالونَ وابنَ كثير وعاصماً أظهرَوها عند الجميع .

(١) الحج ٣٦ .

(٢) النساء ٥٦ .

(٣) تقدّم أنهما حمزة والكسائي .

وَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ أَدْغَمُوها فِي الْجَمِيعِ .

وَأَنَّ وَرَشَاءَ أَدْغَمَهَا فِي الظَّاءِ خَاصَّةً .

وَأَنَّ ابْنَ عَامِرٍ هَذِهِ الْأَحْرَفُ عِنْدَهُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ :

الْأُولَى : مَا أَظْهَرَ عِنْدَهُ بِلَا خِلَافٍ ، وَهُمَا : السَّيْنُ [١٨٣ / أ] وَالزَّاي .

الثَّانِيَّةُ : مَا أَدْغَمَ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ ، وَهُمَا : الظَّاءُ وَالثَّاءُ .

الثَّالِثَةُ : مَا عِنْدَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَهُمَا : الصَّادُ وَالْجِيمُ :

أَمَّا الصَّادُ فَإِنَّهُ أَدْغَمَ فِيهَا بِلَا خِلَافٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ .

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ رَاوِيَاهُ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ لَهْدَمَتِ صَوَامِعُ ﴾ : فَأَظْهَرَ هِشَامٌ وَأَدْغَمَ ابْنُ ذَكْوَانَ .

وَأَمَّا الْجِيمُ فَإِنَّهُ أَدْغَمَ فِيهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ بِلَا خِلَافٍ ،

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ : فَرَوَى هِشَامٌ عَنْهُ الْإِظْهَارَ ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ ذَكْوَانَ وَجْهَيْنِ : الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ .

وَالْوَجْهُ لِمَنْ أَظْهَرَ أَنَّهُ الْأَصْلُ .

وَالْوَجْهُ لِمَنْ أَدْغَمَ فِي الْجَمِيعِ التَّقَارُبُ فِي الْمَخْرَجِ وَالصِّفَاتِ .

بَيَانُ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْأَحْرَفَ الْمَذْكُورَةَ - مَا عدا الجيم^(١) - تَشَارِكُ تَاءَ التَّانِيثِ فِي

(١) تَحَرَّفَتْ فِي (ت) إِلَى : الْجَمِيعِ .

المخرج فإنَّها من طرف اللسان، والجيم وإن كانت من وسطه فإنَّها تشاركُ الشينَ في مخرجها، والشينُ تشاركُ حروفَ طرف اللسان في حُكمها لما تقدَّم، فأعطيتِ الجيمُ حُكمَ الشينِ في إدغامِ التاء فيها، ولم يَتَّفَقْ في القرآن أن تلتقي تاءُ التانيث مع الشين، ومثالها في غيره: سَمِنَتْ شَاتُكَ .

وبيانُ الثاني: أنَّ السينَ تشاركُ التاءَ في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شِدَّةٌ وفي السين صَفير، فتعادلا .

وأنَّ الشاءَ المثلثة تشاركُها في الصفات الثلاث، وفي التاء شِدَّةٌ وفي الشاء نَفْخ، فتعادلا .

وأنَّ الصادَ تشاركُها في الهمس، وفي التاء شِدَّةٌ وفي الصاد رخاوة، إلَّا أنَّ فيها صَفيراً واستعلاءً وإطباقاً، فزادتُ عليها .

وأنَّ الزايَ تشاركُها في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شِدَّةٌ وهمس، وفي الزاي صَفيرٌ ورخاوة، فتعادلا .

وأنَّ الظاءَ يُقاوِمُ ما فيها من الجهر ما في التاء من الشِدَّة، وتزيدُ الظاءُ بالإطباق والاستعلاء والتفخيم .

وأنَّ الجيمَ تشاركُها في الانفتاح والاستفال والشِدَّة، وتزيدُ الجيمُ عليها بالجهر .

والوجهُ لورشٍ في تخصيصه الظاءَ بالإدغام فيها تأكُّدُ قوَّتِها، مع شِدَّةِ قُربِها .

والوجه لابن عامر في تخصيصه الظاء والطاء - حيث أدغم فيهما بلا خلاف -
- شدة التقارب، وتزيد الظاء بما ذكر فيها للورش، وفي التاء حملها عليها لمناسبتها
لها في المخرج.

والوجه لهشام في إدغامه ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ قولاً واحداً، وإظهار
﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ إجراؤها مجرى السين والزاي تارة، وإظهار المزية لها
أخرى.

والوجه لابن ذكوان في إدغام ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾ في أحد وجهيه مع
إظهاره عنده في الوجه الآخر وفي ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ لتباعد المخرجين
اتباع الأثر والجمع بين اللغتين والتنبيه على صحة إدغام التاء في الجيم لغة.

قوله: (هشام) بدل من (راويه) أو عطف بيان، أو خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (لَهْدَمَتْ) مفعول (أظهر) على [١٨٣/ب] حذف مضاف، أي
أظهر تاء ﴿لَهْدَمَتْ﴾، وحذف المظهر عنده للعلم به، كأنه قال: أظهر تاء
﴿لَهْدَمَتْ﴾ عند صاد ﴿صَوَامِعُ﴾، وقال أبو عبد الله: «وقوله: (لَهْدَمَتْ)
جواب لـ (لَوْلا) محذوفة كما تقدم، وهي وجوابها محكية بقول محذوف
مفعول بـ (أظهر)، والتقدير: وأظهر روايه هشام قوله كذا» انتهى. ^(١)

وكان قد تقدم أنه قال: «ثم قال - يعني الناظم - : (وأظهر روايه هشام لَهْدَمَتْ)
يعني أن الكهف المذكور له أصحاب، وأحوالهم مختلفة: فمنهم من قال معلناً:

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/ب.

لولا هذا الكهفُ لهدمتُ أعمالنا، وهو الذي عبر عنه بـ (رأويه) لأنه تلميذه ويروي عنه ما يراه ويسمعه، وسمّاه هشاماً لكرمه. ومنهم من يغلبُ عليه الخوفُ فيخالفُ الراوي المذكور أولاً ويقول: وجبتُ أعمالنا، أي سقطتُ وحبطتُ لاستصغاره إيّاها وشدة خوفه، وهو الذي عبر عنه بـ (ابن دكوان) وأراد به ابن الذكاء، وجعله ابناً له لملازمته إيّاه، كما يقال: ابن السبيل للمسافر، وابن الماء لطائر يلزمه» انتهى ما قاله^(١). وهذا التكلفُ بالنسبة إلى المعنى الذي اقتضاه السياقُ من نَمَطِ الأبيات المذكورة قد يُحتمل، وأمّا بالنسبة إلى الإعراب فلا يُحتملُ ذلك لعدم فائدة هذا التكثير.

قال أبو عبد الله: «ولم يأتِ بالواو في المسألتين لعدم الإلباس»^(٢).

قلتُ: قد صرّح باسم القارئ فلا حاجة إلى الواو، فكان ينبغي له أن يقول: «لذكره القارئ بالصريح» كما فعل ذلك في غير هذا.

قوله: (وفي وجبتُ) خبرٌ مقدّم، و(خلفُ) مبتدؤه، و(يُفتلاً) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي هو يُفتلاً، أي يُختبر ويُفتش كما يُقلَى الرأسُ من القمل، يعني أنه مشهورٌ منتقى، والجملة استئنافٌ مسوقةٌ للثناء، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير المستكن في (وفي وجبتُ) لوقوعه خبراً.

وأعرب أبو عبد الله (يُفتلاً) الخبر، و(في وجبتُ) متعلّقٌ به، وذلك على

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٦/أ.

عادته حيث يجوز تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل. ^(١)

ثم أخذ يذكر لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فقال:

* * *

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ١١٨ / ب.

ذكر لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾^(١)

٢٧٠- أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي ثَنِي ظَعْنُ زَيْنَبِ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٌّ وَمُبْتَلَى

ذكر هنا اللام من ﴿بَلْ﴾ و ﴿هَلْ﴾ وذكر بعدها حروفها المضممة أوائل الكلمات الثمان، وهي: التاء المثناة من فوقٍ والمثلثة، والطاء المعجمة، والزاي، والسين المهملة، والنون والطاء، والضاد المعجمة.

وظاهرُ عبارته يُوهِمُ أنَّ لامَ ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ تقعُ بعدها هذه الثمانية الأحرف في الكتاب العزيز، وكذا عبارة غيره، وليس كذلك، بل هذه الأحرف الثمانية مع ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ على ثلاثة أقسام: [أ/١٨٤]

القسمُ الأولُ: ما يختصُّ بـ ﴿هَلْ﴾ دونَ ﴿بَلْ﴾، وهو التاء المثلثة، نحو: ﴿هَلْ تُؤَبِّ﴾^(٢) ولا ثاني له.

القسمُ الثاني: ما يختصُّ بـ ﴿بَلْ﴾ دونَ ﴿هَلْ﴾، وهو خمسة أحرف: السينُ والطاءُ المهملتان والطاءُ والضادُ المعجمتان والزاي، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾^(٣)، ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٤)، ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾^(٥)

(١) في (ص): بل وهل.

(٢) المطففين ٣٦.

(٣) يوسف ١٨، ٨٣.

(٤) النساء ١٥٥.

﴿بَلْ ضَلُّوا﴾^(١)، ﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ﴾^(٢).

القِسْمُ الثالثُ : ما يقع بعدهما ، وهو اثنان : التاء والنون ، كقوله تعالى :

﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٣)، ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾^(٤)، ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾^(٥)، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾^(٦).

قال أبوشامة : « فلو أنه قال :

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي نَوَى هَلْ ثَوَى وَبَلْ سَرَى ظِلُّ ضُرٍّ زَائِدٍ طَالٍ وَابْتَلَا
لزال ذلك الإيهام ، أي لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ لهما التاء والنون ، ولـ ﴿هَلْ﴾
وحدها التاء ، ولـ ﴿بَلْ﴾ الخمسة الباقية »^(٧).

قوله : (أَلَا) هي حرفٌ استفتاح وتنبية ، فائدتها أن يتوفر سماعُ المخاطَبِ

على الكلام المقصود ، وهذا فائدة الإتيان بحروف التنبية ، وتكون «أَلَا» حرفَ

= (٥) الفتح ١٢ .

(١) الأحقاف ٢٨ .

(٢) الرعد ٣٣ .

(٣) الملك ٣ .

(٤) الأنبياء ٤ .

(٥) الكهف ١٠٣ .

(٦) الحجر ١٥ وغيرها .

(٧) إبراز المعاني ٥٢ / ٢ .

تحضيض أيضاً^(١)، كـ «أَلَا» بالتشديد فتختص حينئذ بالأفعال.^(٢)

ثم أضرب بـ (بَلْ) عن الكلام المتقدم، والإضراب على قسمين: إضرابٌ إبطالٍ نحو: ما قام زيدٌ بَلْ عمرو، وإضرابٌ انتقالٍ، وهو المرادُ هنا بما استفهم بـ «هَلْ» عما وقع بعدها.^(٣)

قوله: (ثَنَى) فعلٌ ماضٍ، و(ظَعَنُ) فاعله، و(سَمِيرَ نَوَاهَا) مفعوله.
و(ثَنَى) معناه: صرف، من: ثَنَيْتُهُ عن كذا، أي صرفته عنه، يقال: ثَنَاهُ يَثْنِيهِ ثَنِيًّا.

و«الظُّعْنُ»: السَّيْرُ، ضدُّ الإقامة، وفيه لغتان: فتحُ العين وإسكانها، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعَنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾^(٤) كما سيأتي.^(٥)
و«السَّمِيرُ»: المُسَامِرُ، كالحَلِيطِ والجَلِيسِ بمعنى المخالط والمجالس.
والمُسَامِرُ مَنْ حَدَّثَكَ لَيْلاً. و«النَّوَى»: البُعد.

(١) ذكر ابن هشام أنَّ (أَلَا) تأتي على خمسة أوجه: التنبيه، والتوبيخ والإنكار، والتمني والاستفهام عن النفي، والعرض والتحضيض. انظر: المغني ص ٩٥ - ٩٨.

(٢) قال ابن هشام: «أَلَا» بالفتح والتشديد - حرفٌ تحضيضٍ مختصٌّ بالجمل الفعلية الخبرية، كسائر أدوات التحضيض اهـ. المغني ص ١٠٢.

(٣) انظر مغني اللبيب ص ١٥١، ١٥٢.

(٤) النحل ٨٠.

(٥) عند قول الناظم في فرس سورة النحل (البيت ٨١٣): وَظَعَنِكُمْ إِسْكَانُهُ ذَائِعٌ..

و «الطَّلَح» بكسر الطاء: المُعْيِي من السَّير^(١)، أي الذي تَعَبَ وَلَعِبَ.^(٢)

وقوله: (ثَنَى ظَعْنُ زَيْنَبٍ) هذه الجملة في موضع نصب في موضع المفعول لـ (تَرَوِي) أي هل تَرَوِي هذا اللفظ، وهو: ثَنَى ظَعْنُ زَيْنَبٍ، فحكى الجملة بعد ما هو بمعنى القول.

قال أبو شامة^(٣): وهذا ليس بجائز عند البصريين؛ لأنه إنما يحكى عندهم بعد القول لا بعد ما هو بمعناه، وجوزَه الكوفيون^(٤)، فالأجود أن يُقدَّرَ مفعولُ (تَرَوِي) قولاً محذوفاً، وهذه الجملة في موضع نصب على الحكاية بذلك القول المقدَّر، والتقدير: هل تَرَوِي قولَ القائل: ثَنَى ظَعْنُ زَيْنَبٍ، إلى آخر البيت.

و(ظَعْنُ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله وهي (زَيْنَبٍ) المذكورة أولَ الأبيات، وإنما

(١) انظر: لسان العرب ٥٣١/٢ (طلح).

(٢) تصحَّفتُ في النسختين إلى: «ولعب». وقال في اللسان (٧٤٢/١): «لَعِبَ يَلْعَبُ... : أعيا أشدَّ الإعياء» اهـ.

(٣) لم أجده في «إبراز المعاني» لأبي شامة، ولا في «اللائل الفريدة» لأبي عبد الله الفاسي.

(٤) قال ابن مالك: «يُحكى بالقول وفروعه الجملُ... ولا يلحقُ في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوئُ معه القولُ خلافاً للكوفيِّين... والمرادُ بما في معنى القول: النداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيءٍ منهما مَقُولٌ ففيه مَذْهَبان: أحدهما: أن يُقدَّرَ قولٌ يكون به المَقولُ مُحْكياً. والآخرُ: أن يُحكى المَقولُ بما قبله؛ إجراءً له مُجرى القول دون حاجةٍ إلى تقدير، وهو قولُ الكوفيِّين، والأوَّلُ قولُ البصريِّين، وهو الصحيح» اهـ.

شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٢ - ٩٦.

أوقع الظاهر موقع المضمَر تعظيماً لها، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١)، وقول الآخر: ^(٢)

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغْصَ الْمَوْتُ ذَا^(٣) الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

ومعنى استفهامه أنه قال: هل تروي هذا الكلام الذي أقوله، وهو: ثنى ظعن [ب/١٨٤] زينب إلى آخره، كأنه يستدعي منه أن يسمعه ذلك.

وأضاف السَّمِيرَ لِلنَّوَى لمخالطته إيَّاه، كأنه يُسامِرُهُ لا يفارقه ليله كله، وأضاف النَّوَى لزينب لأنها أحدثته ومنها نشأ.

قوله: (طَلَحَ ضُرٌّ) منصوبٌ على الحال من (سَمِيرَ نَوَاهَا)، وأضافه للضرِّ لأنه نشأ منه، يعني أن سيرَ زينب صرفٌ مُحِبُّها عن حاجته حال كونه تبعاً بسبب الحاصل له من نواها. ويجوز أن يكون قد ضَمَّن (ثنى) معنى: صير، فيَنْصِبُ حينئذٍ مفعولين: أولهما (سَمِيرَ نَوَاهَا) والثاني (طَلَحَ)، أي صيرَ ظعنَ زينبِ

(١) البقرة ٢٨٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والكتاب ١/ ٦٢ وهو فيه لسواده بن عدي، ومعاني الأخفش ١/ ٤١٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٢٠، وإعراب النحاس ١/ ٣١٠، والخصائص ٣/ ٥٣، والاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاي ص ٢٤٦، وفتح القدير ٤/ ٢٦٣، والمغني ص ٦٥٠، وبصائر ذوي التمييز ١/ ٥٣٢، والخزانة ١/ ٣٧٩، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنّون ١/ ٣٨١. والشاهد فيه قوله: «يَسْبِقُ الْمَوْتُ» إذ الوجه أن يقال: يَسْبِقُهُ، فأوقع الظاهر موقع المضمَر تعظيماً لشأن الموت.

(٣) تحرّفت «ذا» في النسختين إلى: ذو.

السميرَ تَعْبَانًا، و﴿مُبْتَلًا﴾ عطفٌ على ﴿طَلَحَ﴾ بالتقديرين، وهو اسمٌ مفعول من: ابتلى، أي اختبر وجرب.

قال أبو عبد الله: «قَدَّمَ ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ في الترجمة، وعكس ذلك في البيت ليعطي كل واحد من الحرفين حظاً من التقديم والتأخير» انتهى^(١).

قلت: وقد قَدَّمَ ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ أيضاً في أوّل التراجم عند قوله: ^(٢)
وَفِي هَلْ وَبَلْ فَاحْتَلْ بِذِهْنِكَ أَحْيَلًا

فقدَّمَ ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ في موضعين، والحقُّ أنَّ هذا من طريق الاتفاق، والواو لا تقتضي ترتيباً لا سيما مع صحّة الوزن بأيّهما بدأت، والتشاغلُ بمثل هذا تشاغلٌ عما هو أهمّ.

ثم ذكر خلاف القراء في ذلك :

٢٧١ - فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّتِيماً وَقَدْ حَلَا

أخبر عمن رمز له بالراء من (راوٍ) - وهو الكسائي - أنه أدغم لام الحرفين في جميع ثمانية الأحرف، لم يستثن منها شيئاً.

قال أبو عبد الله: «وأخر الرمز لعدم الإلباس» انتهى^(٣). وتقدّم البحثُ

(١) اللالكى الفريدة لوحة ١١٨ / ب.

(٢) البيت ٢٥٨ من باب الإظهار والإدغام.

(٣) اللالكى الفريدة لوحة ١١٨ / ب.

معه في ذلك .^(١)

ثم أخبر عمن رمز له بالفاء من (فاضل) - وهو حمزة - أنه أدغمها في الثاء المثلثة والمثناة والسين خاصة، وأظهر في البواقي، هذا ما يتعلق بصناعة القراءة، وأما ما يقتضيه السياق فالمعنى : فأدغم حديثها، أي حديث زينب، فحذف المضاف، ويجوز أن يكون الضمير للرواية المدلول عليها بـ (تروي) أولاً، أي أخفاها وكتّمها لأنه كان يخاف إظهار ذلك .

ثم أخبر عن الفاضل، أي ذي الفضل، الوقور - أي الكثير الوقار، والوقار : التعظيم - أنه كتّم سرّه أيضاً وأخفى حاله لما فيه من الوقار والحلم .

والثناء : هو الجميل من أوصاف الشخص، ضدّ الثناء بتقديم النون .^(٢)

و (سرّ) بمعنى فرّج وأبهج، من السرور .

و (ثناه) يجوز أن يكون مبتدأ و (سرّ) خبره، ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ (وقور) جعل ثناه صاحب وقار مبالغة، ويكون (سرّ تيماً) إمّا مستأنفاً، وإمّا حالاً على إضمار «قد»، وفاعل (سرّ) إمّا ضمير الثناء، وإمّا ضمير الفاضل، والمراد بهذا الفاضل الوقور قيل : الراوي المتقدم الذكر، والمعنى : أن ثناء هذا الراوي سرّ ذوي تيّم، والتّيّم : شدة الحب، فحذف الزوائد من التّيّم فصار

(١) عند شرح البيت ٢٦٠، ص ١١٠٧ .

(٢) قال ابن منظور : «ثنا الحديث والخبر نثوا : حدّث به وأشاعه وأظهره» اهـ . انظر اللسان

تَيْمًا، ك: بنات [١٨٥/أ] بالنسبة ل: ابنت^(١)، يعني أنه سرّ التّيمين؛ حيث كان واحداً منهم فافتخروا به.

وقيل: المراد به أبوبكر الصّدّيق؛ لأنّه شيخ الوقار وأصله ومعدن الفضل، وكان من بني تيم، فقد حصل لقبيلته به غاية الشرف ونهاية السرور.

وقيل: المراد به حمزة نفسه؛ لأنّه كان متّصفاً بأكثر من ذلك، وهو منسوبٌ لتيم أيضاً، إمّا بالولاء أو بالنسب، يقال: إنّه كان مولىً لعكرمة بن ربّعيّ التيمي^(٢). وتيم قبيلة مستقلة من غير قريش. فالمعنى: أن ثناءه حصل لقومه سروراً كثيراً^(٣) وفرحاً متزايداً حيث كان هذا الخبر منهم.

وصرف (تَيْمًا) ذهاباً به إلى الحيّ أو الأب، ويجوزُ منعه ذهاباً به إلى الأمّ والقبيلة كتميم ونحوه.

والثناء ممدود، وإنّما قصره ضرورة، والجملة من (سرّ تَيْمًا) في موضع رفع صفة ل(وقور) إن جعلناها جملةً إنشائيةً.

قوله: (وقدّ حلاً) مستأنفٌ، أو حالٌ من فاعل (سرّ)، و(حلاً): عذب،

(١) نقل ابن منظور عن الزجاج قوله: «فأماً بناتٌ فليس بجمع بنت على لفظها، إنّما رُدَّتْ إلى أصلها فجُمِعَتْ: بنات، على أن أصل بنت: فعلة، ممّا حُذِفَتْ لامه...» اهـ.
انظر: اللسان ٩٠/١٤ (بني). وتحرفت «كبنات» في (ت) إلى: كساب.

(٢) كذا ذكر الذهبي في معرفة القراء ١/١١١.

(٣) سقط من (ص): كثيراً.

وفاعله ضميرُ الشَّاءِ، وقد أتى بالواوَيْنِ فاصلتين .

٢٧٢- وَبَلْ فِي النِّسَاءِ خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامَ حُبَّ وَحُمْلًا

أخبر عن خلادٍ أنه أدغمَ لامَ ﴿بَلْ﴾ في الطاءِ في النساءِ [١٥٥] من قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ بخلافِ عنه في ذلك، ولم يعيِّن ما أدغمت فيه لأنَّه ليس في النساءِ إلَّا هي، كما قال: ^(١)

..... وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ...

ثم أخبرَ عمنَ رمزَ له بالحاءِ من (حُبٍّ) - وهو أبو عمرو - أنه أدغمَ لامَ ﴿هَلْ﴾ في التاءِ من ﴿تَرَى﴾ في سورتي الملك [٣] والحاقة [٨]: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾.

قوله: (وَبَلْ) مفعولٌ فعلٍ مقدَّر هو رافعٌ لـ (خَلَادُهُمْ) وذلك على حذفٍ مضافٍ أي وأدغمَ لامَ ﴿بَلْ﴾ حالَ كونها في النساءِ خَلَادُهُمْ، و (بِخِلَافِهِ) حال، أي متلبساً بخلافه، وأضافَ خلاداً إلى القراءِ كما تقدَّم غيرَ مرَّةٍ. ^(٢)

قال أبو عبد الله: «(وَبَلْ) معطوفٌ على (بَلْ) الأولى، و (فِي النِّسَاءِ) ظرفٌ للفعلِ المحذوفِ الرفعِ لـ (خَلَادُهُمْ)» انتهى ^(٣)، وكان قد قال: «فأتى بإضرابٍ آخرَ معطوفٍ على الإضرابِ الأوَّلِ ورفَعَ (خَلَادُهُمْ) بفعلٍ مضمَرٍ

(١) البيت ٢٦٥ من باب ذكر دال ﴿قَدْ﴾.

(٢) أولها ص ٩٨ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٦): وَقَالُونُ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُومُ.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/أ.

تقديره: زَهْدَ في النساء - أي في نساء الدنيا - خَلَّاهُمْ، أي خَلَّاهُ المحيِّين، أي مقيمهم على محبته، والضميرُ يعودُ على المتَّيِّمين إن كان المرادُ بقوله: (تَيْمًا): ذوي تَيْم، وإن كان المرادُ بالفاضل الوقور أبا بكر - رضي الله عنه - أو حمزة أو تَيْمَ القبيلة فالضميرُ يعودُ على المراد منهما وعلى مَنْ تقدَّم ذكره من المحيِّين، و(يَخْلَافُهُ) متعلِّقٌ بالفعل المحذوف^(١)، والباءُ للسبب، أي بسبب خلافه، والخلافُ كالمخالفة، نحو: القتال والمقاتلة، أي بسبب خلافه لهواه، ودلَّ على الفعل المحذوف ما ذكر من مخالفة الهوى؛ لأنَّ مَنْ خالف هواه زَهْدَ في نساء الدنيا لأنَّها ممَّا تهواه النفوسُ حيث^(٢) زُيِّنَتْ لها، قال تعالى: ﴿زُيِّنَ [ب/ ١٨٥]

لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية^(٣). وقوله: (وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامُ حُبَّ) يعنى أنَّ الكتمان حُبٌّ في هذا اللفظ الذي هو: هل ترى شيئاً؟ وذلك أنَّ المحبَّ إذا قيل له: إِنَّكَ مُحِبٌّ. فإن قال: لا أُحِبُّ، كذب، وإن قال: [أُحِبُّ، افْتُضِح، وإن قال] ^(٤): هل ترى شيئاً من محبَّتي؟ على سبيل التورية حصل له المقصودُ من الكتمان مع الصدق، ولذلك قال: (حُبَّ)، وقد نُقل ذلك عن بعض المحيِّين، وإليه أشار بقوله: (وَحُمْلًا)^(٥) وهذا الذي ذكره غيرُ ظاهر

(١) في النسختين: «بالمحذوف»، والمثبت من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ب.

(٢) تحرَّفت في النسختين إلى: «حين»، والمثبت من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ب.

(٣) آل عمران ١٤.

(٤) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/أ.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ب، ١٢١/أ.

لانتقال الكلام من بعضه وتبتيه. ^(١)

قوله: (وَفِي هَلْ تَرَى) خبرٌ مقدَّم، و(الْإِدْغَامُ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(حُبَّ) مستأنفٌ، وقيل: هو حال، و(حُمِّلَ) معطوفٌ عليه.

وأعرَبَ أبو عبد الله (الإِدْغَامُ) مبتدأً، و(حُبَّ) خبره، و(فِي هَلْ تَرَى) حالٌ من ضمير (حُبَّ) ^(٢)، وفيه نظر حيث قدَّم معمولٌ لا يتقدَّم فيه عامله.



(١) في (ص): «من بعض» وهي جملة ناقصة. ولعلَّ سببَ ما ذكره المصنَّف من تبتيير الكلام هو السقطُ الواقع في نسخته من اللآلئ الفريدة، وقد صوبته وأشرتُ إليه في موضعه.

(٢) قال أبو عبد الله: «و(الْإِدْغَامُ حُبَّ) جملةٌ كبرى، و(فِي هَلْ تَرَى) حالٌ من ضمير (حُبَّ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوجه ١٢١/أ.

٢٧٣- وَأَظْهَرَ لَدَىٰ وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانُهُ وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلَا
أمر بإظهار اللام المذكورة لمن رمز له باللام من (لَدَى) - وهو هشام - عند
النون والضاد المعجمة خاصة، وفهم أنه يدغم عند البواقي، ثم أمر له بإظهار
لام ﴿هَلْ﴾ عند التاء في قوله: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَتُ﴾^(١) وتحصل من
هذا أن أحدا لم يدغم اللام في تاء ﴿تَسْتَوِي﴾ لأن أهل الإدغام هم الأخوان،
وهما يقرآن: ﴿يَسْتَوِي﴾ بالياء من تحت^(٢)، وهشام وإن كان يقرأها بالتاء من
فوق إلا أنه لا يدغم ولذلك استثناه.

ولك في ضبط ذلك الطريقتان المعروفان :

الأول: بالنسبة إلى الأحرف، وهو أن الأحرف على ثلاثة أقسام :

أحدها: ما أدغم فيه الكسائي وحده، وهما حرفان: النون والضاد.

الثاني: ما أدغم فيه الأخوان وهشام، وهو ثلاثة أحرف: التاء المثناة من

فوق والتاء المثناة والسين، وافقهم أبو عمرو على الإدغام في ﴿هَلْ تَرَى﴾ في
الحرفين^(٣)، وخالفهم هشام في ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَتُ﴾^(٤) خاصة فأظهر.

(١) الرعد ١٦.

(٢) تقدم أن مصطلح «الأخوين» لحمزة والكسائي، وهما يقرآن: ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِي﴾
بالياء كما ذكر المصنف هنا. انظر: التيسير ص ١٣٣.

(٣) الملك ٣، الحاقة ٨.

(٤) الرعد ١٦.

الثالث : ما أدغم فيه هشامٌ والكسائيُّ وهو الزَّاي والطَّاء والظَّاء، ووافقهم خلادٌ بخلاف عنه في الإدغام من قوله : ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾. ^(١)

الثاني : بالنسبة إلى القراء، وهو أنهم على خمس مراتب :

الأولى : الإدغام في الجميع للكسائيٍّ وحده .

الثانية : الإظهار عند الجميع لنافع وابن كثير وعاصم وابن ذكوان .

الثالثة : إدغامها من ﴿هَلْ تَرَى﴾ في الملك [٣] والحاقة [٨]، والإظهار عند البواقى لأبي عمرو وحده .

الرابعة : الإظهار عند النون والضاد مطلقاً، وعند التاء في الرعد خاصةً لهشام، وأدغم فيما عدا ذلك .

الخامسة : الإدغام في التاء والثاء والسين لحمزة، وأدغم من رواية خلاد بخلاف ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ في النساء [١٥٥] وأظهر فيما عدا ذلك . [١٨٦/أ]

والوجه في الإظهار ما تقدّم من أنه الأصل، وفي الإدغام المقاربة مخرجاً وصفةً، والحملُ على لام التعريف :

أمّا الأوّل : فلأنّ مخرج اللام من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، والضاد من أقصى حافة اللسان وتستطيلُ إلى أن تتصلّ بمخرج اللام ، والنون

(١) النساء ١٥٥ .

قريبٌ من مخرج اللام، أو من مخرجها، على ما سيَتَبَيَّنُ في المخرج^(١)، وبقية الأحرف من طرف اللسان.

وأما الثاني: فالتاء تشاركُ اللامَ في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شِدَّةٌ كاملة وهمس، وفي اللام جَهْرٌ وبعضُ رخاوة وبعضُ شِدَّة، فَقَرُبَ التعادل.

والتاء تشاركُها في الانفتاح والاستفال، وفي اللام جَهْرٌ وهي بين الرخوة والشِدَّة، وفي التاء نفخٌ وهي رخوة، فَقَرُبَ التعادل.

والطاء تشاركُها في الجهر، وتزيدُ عليها بالاستعلاء والإطباق، فتأكَّد الإدغام.

والزاي تشاركُها في الانفتاح والاستفال والجهر، وفيها صفيْرٌ كامل، وفي اللام بعضُ شِدَّة فكانتِ الزاي أقوى.

والسين تشاركُها في الانفتاح والاستفال، وفي اللام بعضُ رخاوة وشِدَّة وجهرٌ كامل، وفي السين صفيْرٌ وهمس، فتعادلا.

والنون تشاركُها في الانفتاح والاستفال والجهر، وكونهما بين الرخوة والشديدة.

والطاء تشاركُها في الجهر، وفي اللام بعضُ شِدَّة، وفي الطاء إطباقٌ واستعلاء وتَفْخِيمٌ وشِدَّةٌ كاملة، فهي أقوى منها.

(١) في (ت): على ما سَنَبَّيْنُ في بابه.

والضادُ تشاركُها في الجهر والرخاوة، وتزيدُ عليها بالاستعلاء والإطباق والتفخيم والاستطالة، فهي أقوى.

وأما الثالث : فإنَّ لامَ التعريف مدغمةٌ في هذه الأحرف وجوباً، فكذلك ما قاربها، ووجهُ مقاربتِها لأنَّها مركبةٌ من حرفين ثانيهما لامٌ ساكنة، فهي كـ(هَلْ) و(بَلْ)، وهذا رأيُ الخليل، وأما عند سيبويه فلمجرد الشبه اللفظي في كون كلٍّ منهما لاماً ساكنة. ^(١)

والوجهُ لأبي عمرو في تخصيصه ﴿هَلْ تَرَى﴾ ^(٢) بالإدغام، قال أبو عبد الله : « كثرة استعمالهم للإدغام فيه لكثرة دَوْرِهِ في الكلام » ^(٣) وفيه نظر؛ لأنَّه إن أراد كثرة الدَّوْرِ بالنسبة إلى القرآن فلم يَرِدْ فيه إلا حرفان كما عرفته، وإن أراد بالنسبة إلى غيره فلا يُفِيدُ هنا.

والوجهُ لحمزة حيث خَصَّ التاءَ والتاءَ والسينَ ما ذكر لأبي عمرو في التاء، وحُمِلَ التاءُ والسينُ عليها لاشتراكهما في الهمس، وحملُ الطاءِ على

(١) قال سيبويه : « فإذا كانت [اللام] غيرَ لامِ المعرفة نحو لام هَلْ وبَلْ فإنَّ الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك : هَرَأَيْتَ ؛ لأنَّها أقربُ الحروف إلى اللام وأشبهُها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرفاً أشبهَ بها منها ولا أقربَ » اهـ. الكتاب ٤ / ٤٥٧.

(٢) الملك ٣، الحاقَّة ٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠ / ١.

التاء في رواية خلّادٍ عنه لمشاركتهما إياها ^(١) في المخرج، ولم يحملها عليها في الوجه الآخر لمخالفتها إياها في الجهر.

والوجه لهشام حيث أظهر عند النون الإيذان بأنها مقاربتها في المخرج؛ إذ لو أدغم فيها لتوهم أنها عنده من مخرجها، وأن إدغامها يتعين لذلك، ولا يلزم إظهار لام التعريف لذلك لكثرة دورها.

والوجه ^(٢) [١٨٦/ب] في الإظهار عند الضاد تبين مخرجها من مخرج اللام ولما ^(٣) فيها من الاستطالة.

والوجه له في إظهار ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ ^(٣) الجمع بين اللغتين واتباع الأثر، ويمكن أن يقال: إنه لما وقع قبله ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى﴾ مظهراً لعدم تأتّي الإدغام فيه أظهر الثاني للتناسب.

قوله: (وَأَظْهَرَ) مفعوله مقدر، أي أظهر اللام، و(لَدَى) ظرف.

و«الواعي»: الحافظ، قال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ ^(٤).

(١) في (ص): إياه.

(٢) في النسختين: «لما»، والوجه ما أثبتته؛ لأن وجود الاستطالة في الضاد ليس تعليلاً لتباين مخرجها من مخرج اللام، وإنما هو فرق آخر - غير اختلاف المخرجين - بين الحرفين، والله أعلم.

(٣) الرعد ١٦.

(٤) الحاقة ١٢.

و«النَّيْلُ»: الحَسَنُ، و«الضَّمانُ»: الالتزام، يعني أنَّ ضَمَانَهُ حَسَنٌ،
والمعنى: أظهرَ محبَّتَكَ عندَ رَجُلٍ وَّاعٍ حَافِظٍ لِسِرِّكَ نَبِيلٌ ضَمَانُهُ، أي يُحَسِّنُ
ضَمَانَهُ، أي متى ضَمِنَ لَكَ كَتَمَانَ سِرِّكَ وَفَى لَكَ بِذَلِكَ وَلَمْ يَذْغِهِ. ^(١)

قوله: (وَفِي الرَّعْدِ) أي وأظهر في الرعد [١٦] لَامَ ﴿هَلْ﴾ عند تاء ﴿تَرَى﴾،
واستوف جميع هذا الباب غير زاجرٍ بـ«هَلَا»، وهي كلمة تُزَجَرُ بها الخيلُ،
والأصلُ: لا زاجرٌ بـ«هَلَا» فحذف الخافض، والمعنى: خُذْهُ بغير كُلفةٍ ولا
تعبٍ لأنِّي قد أوضحته وقربته إلى فهم من أَرادَه.

هذا بالنسبة إلى صناعة القراءة، وأمَّا السياقُ فالمعنى: وفي الإرعاد، أي
وقل في حالة الإرعاد لِمَنْ لا تَبُوحُ لَهُ بِسِرِّكَ: هل ترى شيئاً؟ كما أمرتُكَ به
أَوَّلًا، فالرعد بمعنى الإرعاد.

ثمَّ قال: (وَأَسْتَوْفِ) أي استوفِ هذه الوصايا (لَا زَاجِرًا هَلَا) يعني من
غير كُلفةٍ ولا مشقَّةٍ كما تقدَّم.

قوله: (ضَمَانُهُ) مرفوعٌ بـ(نَبِيلٍ) فهي صفةٌ جاريةٌ على غير مَنْ هي له.

قوله: (وَفِي الرَّعْدِ) أي وأدغم في موضع الرعد، نصبٌ على الحال، أي
غير زاجرٍ لغيرِكَ بِهَلَا، فـ(هَلَا) على إسقاط الخافض، ويجوز أن يكون (هَلَا)
منصوباً بمقدَّر، أي لا قائلًا: هَلَا؛ لأنَّ الزجر قولٌ فعدَّاه به.

(١) تحرَّفتُ في (ص) إلى: ولم يدغمه.

قال أبو عبد الله : « واعلم أن ما ذكر من التعليل في هذه الفصول الأربعة فلا مقال فيه على حدته ، فأما إذا نُظر فيه بالنسبة إلى كلِّ الفصول فلا يخلو بعضه من إشكال ؛ وذلك لأن الدال والتاء من مخرج واحد ، والذال واللام قريبان منهما ، وربما أدغم بعضهما لفظاً من هذه الألفاظ في حرفٍ وأظهر لفظاً آخر عند ذلك الحرف بعينه ، ولا بد من التنبيه على ذلك لتتم الفائدة بذكره .

وجملة الأمر أن القراء - بالنسبة إلى هذه الفصول مجتمعة - على مرتبتين :

منهم من أظهر عند الجميع ، وهم قالون وابن كثير وعاصم .

ومنهم من أظهر عند البعض وأدغم في البعض ، وهم الباقون :

فأما من أظهر عند الجميع فعلة مطردة لا يرد عليها شيء .

وأما من أظهر عند البعض وأدغم في البعض ففي مذهبه إشكال ، ولا بد من ذكر ما أمكن من العلة في ذلك ، وها أنا أذكره على طريق [١٨٧ / أ] السؤال والجواب ، فأقول وبالله التوفيق :

إن قال قائل : لم أدغم ورش الذال في الضاد والطاء خاصة ، والتاء في الطاء خاصة ، وأظهر اللام عندهما ؟

فالجواب : أنه إنما أدغم الدال في الضاد والطاء خاصة مراعاة لما انفردا به من شدة القوة وقرب المخرج ، وبالوصف الثاني خرجت الضاد ؛ لأن بينها وبين الشايات فرجة يسيرة ، وإلا فهي بمنزلة الطاء في القوة ، وهي العلة في تخصيصه

إدغام التاء في الظاء، ولم يرد بعد التاء ضاداً، ولا بعد الذال ضاداً ولا طاء.

وأما إظهار اللام عندهما فلتبأين المخرج على ما سبق.

فإن قيل : لم أدغم أبو عمرو ذال ﴿إِذْ﴾ ودال ﴿قَدْ﴾ وتاء التانيث في

جميع حروفهن وأظهر لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ إلا في ﴿هَلْ تَرَى﴾ ؟

فالجواب : أن التقارب في تلك أشد، وليس في حروف ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾

ما يبلغ حروف تلك في التقارب إلا النون، وعلة إظهارها عندها ما ذكر لهشام

وعلة تخصيصه ﴿هَلْ تَرَى﴾^(١) بالإدغام ما تقدم.

فإن قيل : لم أدغم هشام ذال ﴿إِذْ﴾ في جميع حروفها، ودال ﴿قَدْ﴾ في

جميع حروفها إلا قوله : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾^(٢)، وتاء التانيث في الظاء والتاء، وفي

الصاد في قوله تعالى : ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٣) خاصة، ولام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾

فيما عدا النون والضاد إلا ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾^(٤) ؟

والجواب : أنه أدغم ذال ﴿إِذْ﴾ ودال ﴿قَدْ﴾ في جميع حروفها للتقارب

وأظهر ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ للجمع بين اللغتين وأتباع الأثر، وأما تاء التانيث فإنها

(١) الملك ٣، الحاقة ٨.

(٢) ص ٢٤.

(٣) النساء ٩٠.

(٤) الرعد ١٦.

لَمَّا كَانَتْ حَرْفَايِدُلْ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ، وَفِي إِظْهَارِهَا عِنْدَ ^(١) مَا يُقَارِبُهَا كُفْلَةٌ ^(٢)
أَظْهَرَهَا تَارَةً مَرَاعَةً لِّلْمَعْنَى الْأَوَّلِ ، وَأَدْغَمَهَا تَارَةً مَرَاعَةً لِّلْسَبَبِ الثَّانِي ، وَكَانَ
إِدْغَامُهَا فِيمَا ذُكِرَ أَوَّلِي لَمَّا أَنَا ذَاكِرُهُ :

أَمَّا الظَّاءُ فَلَقَوْتُهَا مَعَ شِدَّةٍ قُرْبِهَا .

وَأَمَّا التَّاءُ فَلِلْحَمْلِ عَلَى الظَّاءِ حَيْثُ كَانَتْ مِنْ مَخْرَجِهَا .

وَأَمَّا الصَّادُ فَلِأَنَّهَا لَمَّا نَاسَبَتْ الظَّاءَ فِي الْقُوَّةِ ، وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ مِنْ مَخْرَجِهَا
أَعْطَاهَا تَارَةً حَكَمَ الظَّاءِ وَتَارَةً حَكَمَ الزَّايِ وَالسَّيْنِ .

وَأَمَّا إِظْهَارُ اللَّامِ عِنْدَ الضَّادِ وَالنُّونِ ، وَعِنْدَ التَّاءِ فِي ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ فَلَمَّا
تَقَدَّمَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ أَدْغَمَ ابْنُ ذَكْوَانَ ذَالَ ﴿إِذْ﴾ فِي الدَّالِ خَاصَّةً ، وَدَالَ ﴿قَدْ﴾
فِي الضَّادِ وَالظَّاءِ وَالدَّالِ ، وَفِي الزَّايِ بِخِلَافِ عَنْهُ ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الظَّاءِ وَالتَّاءِ
وَالْجِيمِ ، بِخِلَافِ عَنْهُ فِي ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ ^(٣) ، وَأَظْهَرَ لَامَ ﴿هَلْ﴾ وَ ﴿بَلْ﴾
عِنْدَ جَمِيعِ حُرُوفِهَا ؟

(١) تَحَرَّفَتْ فِي النُّسخَتَيْنِ إِلَى : «بَعْدَ» وَكَذَا فِي نَسْخَةِ اللَّائِي الْفَرِيدَةِ لَوْحَةَ ١٢٢/أ ،
وَالْوَجْهَ مَا أَثْبَتَهُ ؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الْحَرْفِ يَكُونُ عِنْدَ غَيْرِهِ لَا بَعْدَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) تَحَرَّفَتْ فِي (ص) إِلَى : كَانَهُ .

(٣) الْحَجَّ ٣٦ .

فالجواب : أنه أراد الجمع بين اللغتين في الأحرف الثلاثة الأول، لما كانت ﴿إِذْ﴾ اسماً جعل لها مزيةً بالاقتصار على إدغامها في حرف واحد، وكانت الدالُّ أولى بتلك لأنها أقرب إليها من حروف الصغير ومن الجيم وأقوى من التاء .

وأما ﴿قَدْ﴾ فإنه أظهرها عند أربعة من حروفها وأدغمها في أربعة، ولم يجعل لها من [١٨٧/ب] المزية ما جعل لـ ﴿إِذْ﴾ حيث كانت حرفاً، وخصَّ الدالَّ والزاي والضادَّ والظاءَ بالإدغام لما أنا ذاكره :

أما الضادُّ فلشدة قوتها .

وأما الظاءَ فللقوتها مع شدة قربها .

وأما الدالَّ فللحمل على الظاء حيث كانت من مخرجها .

وأما الزاي فلمناسبتها للظاء والضاد والدال في الجهر، ووجه الإظهار عندها - على الرواية الأخرى - مناسبتها للصاد والسين في الصغير والمخرج .

وأما تاء التانيث فإنه أدغمها في ثلاثة أحرف، ولم يجعل لها مزيةً كالدال وخصَّ الظاء والظاءَ بالإدغام لما ذكر لهشام . وأما الجيم فللتنبية على جواز الإدغام فيها بالحمْل على السين^(١)، أو لأنها من حروف الفم، وأظهر ﴿وَجَبَتْ

(١) تحرّفت في (ص) إلى : اليسير .

جُنُوبَهَا^(١) للتنبيه على بُعد مخرجها من مخرج التاء .

وأما إظهار لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ عند جميع حروفها فلتبأين مخرج ما عدا النون من مخرجها، والكلام في النون على حسب ما تقدم .

فإن قيل : فلم أدغم خلف ذال ﴿إِذْ﴾ في الدال والتاء خاصةً، وأدغم دال ﴿قَدْ﴾ وتاء التانيث في جميع حروفها، وأظهر لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ فيما عدا التاء والتاء والسين ؟

فالجواب : أنه أراد أن يجعل لـ ﴿إِذْ﴾ مزيةً على ﴿قَدْ﴾ وتاء التانيث بالإظهار والإدغام حيث كانت اسماً : فأدغمها في الدال لما تقدم لابن ذكوان، وفي التاء لكونها من مخرج الدال، وأما الجمع بين الإظهار والإدغام في لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ فليس للمزية بل لما تقدم في بابه .

فإن قيل : لم أظهر خلاد ذال ﴿إِذْ﴾ عند الجيم خاصةً، وأدغم دال ﴿قَدْ﴾ وتاء التانيث في جميع حروفها، وأدغم لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ فيما عدا التاء والتاء والسين والطاء ؟

فالجواب : أنه جعل لـ ﴿إِذْ﴾ مزيةً بالإظهار والإدغام، وخص الجيم بالإظهار لبعد مخرجها من مخرج الدال .

وأما الجمع بين الإظهار والإدغام في لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ فليس للمزية

ولكن لما تقدّم في بابه .

فإن قيل : فلم أظهر الكسائي ذال ﴿إِذْ﴾ عند الجيم خاصةً ، وأدغم دال ﴿قَدْ﴾ وتاء التانيث ولام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ في جميع حروفهنّ ؟

فالجواب : أنّه أظهر ذال ﴿إِذْ﴾ عند الجيم لما ذكر لخلاّد ، وأدغم في الباقي للتقارب قال : « والاعتماد - في الحقيقة - في جميع ما قرئ به من الإظهار والإدغام على النقل والرواية ، والتعليل تابعٌ لذلك ، وقد جرّت عادةُ القراء به وفيه امتحانٌ للأذهان » انتهى .^(١)

وهذا الذي ذكره أبو عبد الله ضابطٌ حسن ، وأكثره مستفادٌ ممّا تقدّم ، والله أعلم .

* * *

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/ب - ١٢٢/ب .

بَابُ اتَّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ ﴿إِذْ﴾ وَ﴿قَدْ﴾ وَتَاءِ التَّانِيثِ وَلامِ ﴿هَلْ﴾ وَ﴿بَلْ﴾^(١)

[١٨٨/أ] قال أبو شامة: «هذا الباب من عجيب التبويب في مثل هذا الكتاب؛ فإنه لم ينظم هذه القصيدة إلا لبيان مواضع خلاف القراء لا لما أجمعوا عليه؛ فإن ما أجمعوا عليه أكثر مما اختلفوا فيه، فذكر ما أجمعوا عليه يطول، ولكن قد يعرض في بعض المواضع ما يختلفون فيه وما يجمعون عليه، والكل من باب واحد، فينص على المجمع عليه مبالغة في البيان، ولأن من هذا الباب ما أجمعوا على إظهاره في الأنواع كلها نحو: ﴿إِذْ قَالُوا﴾^(٢) ﴿قَدْ نَرَى﴾^(٣) وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ^(٤) ﴿هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ﴾^(٥) ﴿بَلْ قَالُوا﴾^(٦) ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾^(٧) ﴿بَلْ

(١) في (ص): ولام بل وهل.

(٢) البقرة ٢٤٦ وغيرها.

(٣) البقرة ١٤٤.

(٤) القصص ١١.

(٥) الشعراء ٩٣.

(٦) الزخرف ٢٢.

(٧) الأنبياء ٥.

أَدْرَكَ ﴿١﴾، وما أجمعوا على إدغامه، وما اختلفوا فيه، فلماً ذكر المختلف فيه بقي المجمع عليه، وهو منقسم إلى مدغم ومظهر، فنظم المدغم [لِقَلَّتِهِ] ﴿٢﴾ فبقي ماعداه مظهراً انتهى. ﴿٣﴾

قلت: إنّما ذكر ذلك لئلا يتوهم جواز إدغام هذه فيما ذكر بعدها، ويدل على ذلك أنه قد أظهر بعضها عند بعض الأحرف بعض القراء.

٢٧٤- وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ وَقَدْ تَيَّمَت دَعْدٌ وَسِيماً تَبَتَّلَا

أخبر عن جميع القراء أنّهم لم يختلفوا في إدغام ذال ﴿إِذْ﴾ عند حرفين وهما ما ضمّنهما أوّل الكلمتين بعدها: الدال والظاء المعجمتان، ولا في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في حرفين أيضاً، وهما ما ضمّنهما أوّل الكلمتين بعد: الدال والتاء.

أمّا إدغام ذال ﴿إِذْ﴾ فيما ذكر فلأنّها من باب المثّلين، وسيأتي أنّه متى اجتمع مثلان من كلمة أوّلها ساكن وجب الإدغام، نحو: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ ﴿٤﴾، والظاء وإن كانت غير مماثلة للدال فهي من مخرجها، فكانت في حكم المثّلين

(١) النمل ٦٦. وذكرها المصنّف على قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ فإنّهما قرأ: ﴿أَدْرَكَ﴾ بهمزة قطع مفتوحة وإسكان الدال من غير ألف بعدها، وقرأ الباقون من السبعة: ﴿أَدْرَكَ﴾ بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها. انظر: التيسير ص ١٦٨.

(٢) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٥٥/٢.

(٣) إبراز المعاني ٥٥/٢.

(٤) الأنبياء ٨٧.

الساكنُ أو لهما.

والكلامُ في دال ﴿قَدْ﴾ بالنسبة إلى الدال والتاء كالكلام في ذال ﴿إِذْ﴾
بالنسبة إلى الذال والظاء، ومثال ذلك: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾^(١) ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي
رَسُولُ اللَّهِ﴾.^(٢)

ولم يقع في الكتاب العزيز ﴿إِذْ﴾ عند التاء المثلثة، ولا ﴿قَدْ﴾ عند الطاء
وإلا لوجب الإدغام للاتّفاق في المخرج، ولا خلاف في إظهار ذال ﴿إِذْ﴾
ودال ﴿قَدْ﴾ عند خمسة أحرف يجمعها قولك: بَلْ نَفِرَّ.

قوله: (وَلَا خُلْفَ) خبرها الجار بعدها، ولا يجوز أن يكون (فِي الإِدْغَامِ)
متعلّقاً بـ (خُلْفَ) لأنّه كان يلزم إعرابه، ويجوز أن يكون الخبر مقدّراً و(فِي
الإِدْغَامِ) نعتاً لـ (خُلْفَ).

قوله: (إِذْ ذَلَّ) ظرفٌ للجُرِّ، و(ذَلَّ ظَالِمٌ) في موضع خفضٍ بالإضافة.

قوله: (تَبَتَّلَ) في موضع الصفة لـ (وَسِيمًا)، ومراده بما يرجع إلى السياق
الذي يقتضيه ظاهر اللفظ أنّه لا اختلاف في إخفاء المحبة وسرّها، أي في حُسن
ذلك وجودته لما في إفشائها من المحذور، وإليه أشار بقوله: (إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ)
يعني: إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ في إفشائه إيّاها، و﴿إِذْ﴾ تُفيدُ [١٨٨/ب] التعليل مجازاً،

(١) المائدة ٦١.

(٢) الصف ٥

وقد تقدّم تحقيقه. ^(١)

ثمّ أَخْبَرَ أَنَّ (دَعْدَ) التي هي أختُ زَيْنَب (تَيَّمَتُ) أي: عُبِّدَتْ وَذَلَّلَتْ،
يقال: تَيَّمَهُ الحُبُّ، أي عبّده وَذَلَّلَهُ، ومنه: تَيَّمُ اللهُ.

والوسيمُ: ذو الوَسَامَةِ، وهي الحُسْن، ومن أحسن ما قيل في شجاعِ رأى
وجهه في المرأة فلم يُعجبه قولُ الشاعر: ^(٢)
فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيَّغَمَ
أي إن لم تكن أبدت حُسْنًا.

والتَّبَتَّلُ ^(٣): الانقطاع، ومنه قيل لمريم: البَتُولُ، أي المنقطعةُ عن الرجال.

يعني أَنَّهَا ^(٤) أَذْهَبَتْ حُسْنَهَ لِمَا نَالَه مِنَ الضَّرِّ الَّذِي نَشَأَ لَهُ مِنْ مَحَبَّتِهَا،
وأشار بتبَتُّلِهَا إِلَى انقطاعه إِلَيْهَا عَمَّا سِوَاهَا.

٢٧٥ - وَقَامَتْ تُرِيهَ دُمِيَّةٌ طِيبَ وَصْفِهَا وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلَا

(١) عند شرح البيت ٦، ص ٣٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لخنجر بن صخر الأسديّ في سرّ الصناعة ٥٤٢/٢، ولسان
العرب ٣٦٤/١٣ (كون)، والخزانة ٣٠٤/٩ بلفظ: فَإِنْ لَا تَكُ، وبلا نسبة في شرح
التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، واستشهد به المصنّف في الدرّ
المصون ٦٨١/٣، وعمدة الحفاظ ص ١٩١ مادة (رأى).

(٣) تصحّفت في (ت) إلى: والنبيل.

(٤) أي: دَعْدَ.

أخبر أن تاء التانيث يجب إدغامها في مثلها وفي الدال والطاء المهملتين، نحو: ﴿كَانَتْ تَأْتِيَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾^(١) ﴿قَدْ أَجِيَّتْ دَعْوَتُكُمَا﴾^(٢) ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾^(٣)، وأنَّ لَامَ ﴿قُلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ يجب إدغامها في مثلها وفي الراء نحو: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ﴾^(٤)، ﴿قُلْ رَبِّي﴾^(٥)، و﴿بَلْ لَهُ﴾^(٦)، و﴿بَلْ رَأْن﴾^(٧)، ﴿هَلْ لَكَ﴾^(٨)، ومثّل أبوشامة للام ﴿هَلْ﴾ مع الراء بقوله: هل رأيتم^(٩). ولم يمثّل أبو عبد الله للام ﴿هَلْ﴾ مع الراء لأنه لم يرد في القرآن العزيز، وأبوشامة يجوز أن يكون قد توهم ورود هذه اللفظة، وهو الظاهر؛ فإنه مثّل بأخواتها من القرآن، وأن يكون أتى بمثال لها من حيث الجملة.

قوله: (وَقُلْ) يجوز أن يكون قصد إدخاله مع ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في أن لامه كلام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في الحكم المذكور، وقد جزم بذلك أبو عبد الله

(١) غافر ٢٢ وغيرها.

(٢) يونس ٨٩.

(٣) آل عمران ٧٢.

(٤) آل عمران ٢٠ وغيرها.

(٥) الكهف ٢٢، القصص ٨٥.

(٦) البقرة ١١٦.

(٧) المطففين ١٤.

(٨) النازعات ١٨.

(٩) إبراز المعاني ٥٧/٢.

فَقَالَ: «وَلَمْ يَذْكُرْ ﴿قُلْ﴾ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ مَعَ ﴿بَلْ﴾ وَ﴿هَلْ﴾ لَكِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ الْحَقَّ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَمَا أَوَّلُ الْمُثَلِّينَ) إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي التَّرْجُمَةِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ الْحَقُّ بِمَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ فِي الْحُكْمِ» انْتَهَى. ^(١)

وَجَوَّزَ أَبُو شَامَةَ ذَلِكَ فَقَالَ: «وَاللَّامُ مِنْ ﴿قُلْ﴾ مُثْلُهُمَا فِي ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿قُلْ لِّئِنْ جِئْتُمَعْتَ﴾ ^(٢) ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ﴾ ^(٣)، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (وَقُلْ بَلْ وَهَلْ) أَيْ لَا مِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ تَدْعُمُ فِي مِثْلِهَا وَفِي الرِّاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَقْصِدِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ (قُلْ) تَتِمِيمًا لِلنَّظْمِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلِمٍ عَدِيدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ» قَالَ: «وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْبَابَ مَعْقُودٌ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ إِدْغَامِ مَا سَبَقَ فِيهِ الْخِلَافُ، وَالَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ اللَّامَاتِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا هُوَ لَا مِ ﴿هَلْ﴾ وَ﴿بَلْ﴾» قَالَ: «وَلَمْ يَجْمَعْ هَذَا الْبَابُ ذِكْرَ جَمِيعِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ ﴿قُلْ﴾ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ» انْتَهَى ^(٤). فَقَدْ رَجَّحَ أَنَّهُ [١٨٩/أ] أَتَى بِ(قُلْ) تَتِمِيمًا لِأَنَّهَا مَعْطَاةُ حُكْمِ ﴿هَلْ﴾ وَ﴿بَلْ﴾.

(١) اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ لَوْحَةُ ١٢٣/أ.

(٢) الْإِسْرَاءُ ٨٨.

(٣) الْكَهْفُ ٢٢، الْقَصَصُ ٨٥.

(٤) إِبْرَازُ الْمَعَانِي ٥٧/٢.

وإنّما وجب الإدغام في الثلاثة لأنّ التاء ماثلة لتاء التانيث، والدالُ والطاء من مخرجها فأعطيا حكمها، وكذلك إدغام اللام في اللام والراء.

فإن قيل: لم أدغم لَام ﴿هَلْ﴾ في ﴿تَرَى﴾^(١) ولا م ﴿بَلْ﴾ في ﴿تَأْتِيهِمْ﴾^(٢) ولم يدغم لَام ﴿قُلْ﴾ في التاء من ﴿تَعَالَوْا﴾^(٣)؟

والجواب: أنّ ﴿قُلْ﴾ قد أُعِلَّ بحذف عينه، فلا يُضَمُّ إلى ذلك ما هو شبيهه بحذف لامه وهو إدغامها، بخلاف لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فإنّها من كلمتين لم يُحذف منهما شيء.

فإن قيل: هذا منقوضٌ بوجوب إدغام لامها في نحو ﴿قُلْ رَبِّي﴾^(٤)؟

فالجواب: أنّ الحامل على ذلك شدّة التقارب، بخلاف اللام مع التاء فإنّها بعيدةٌ منها.

فإن قيل: فلم اتّفق على إدغام اللام الساكنة في الراء، واتّفق على إظهارها عند النون إلّا ما روي عن الكسائيّ من إدغام لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾

(١) الملك ٣، الحاقة ٧.

(٢) الأنبياء ٤٠. وقد أدغم ﴿هَلْ تَرَى﴾: أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائيّ، وأدغم ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾: هشام وحمزة والكسائيّ. انظر: الباب السابق «ذكر لام هَلْ وَبَلْ».

(٣) الأنعام ١٥١.

(٤) الكهف ٢٢، القصص ٨٥.

خاصّة في نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾^(١) و﴿هَلْ نَتَّبِعُ﴾^(٢) ؟

فالجواب: أنّ النون لَمَّا لم يدغم فيها شيءٌ ممَّا أدغمتُ فيه نحو الميم والياء والواو استوحش من إدغام اللام فيها لذلك، وأمّا الكسائيُّ فإنّه اعتبر هذه العلّة في اللام التي أصلها الحركة نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾^(٣) لتعاضد السببين فلم يدغم، ولم يعتبرها في ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ لضعفها بانفرادها عن السبب الآخر لأنّ اللام فيهما لا حظّ لها في الحركة.

قوله: (وَقَامَتْ تُرِيه دُمِيَّةٌ) المراد بالدمية هي «دَعْدُ» المذكورة^(٤)، والدمية هي الصورة من الرخام، وقيل: من العاج، والأوّل أظهر، كقوله: ^(٥)

مَا دُمِيَّةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُورَتْ أَوْ ظَبْيَةٍ فِي خَمَرٍ عَاطِفُ
أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا وَالْدَّمْعُ مِنْ مُقْلَتِهَا وَآكِفُ

(١) البقرة ١٧٠، لقمان ٢١.

(٢) ليس في القرآن: هل نتبع، وفيه: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ الكهف ١٠٣.

(٣) البقرة ٢١١.

(٤) في البيت السابق.

(٥) الأبيات من السريع، لم أعرف قائلها، وهي في الدرّ المصون ٥/٧، ٨، وعمدة الحفاظ ص ١٧٩، ٣٦٩ مادة (دمي) و(عطف)، وشرح ابن الجندي على الشاطبية عند شرحه لبيت الشاطبي المذكور.

لَأَنْتَ أَحَلِّى مِنْ لَذِيذِ الْكَرِّى وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ
والعرب تُشَبِّه المرأةَ بها؛ لأنَّهم يقولون بعقولهم: إنَّ المصوِّرَ للصورة
يُصوِّرُها على ما يشاء، فهي عندهم أحسنُّ شيء، قال الشاعر: ^(١)

وَقَالُوا اسْلُ عَنْ سَلَمَى بِرُؤْيَا شَبَّهَهَا مِنْ أَلْبِيضِ كَالْأَرَامِ وَالْأُدْمِ كَالْدُمَا
فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي سَلُوْ وَلَا أَنْفَكُ صَبًّا مُتِيْمًا
أخبر أنَّ هذه الدُّمِيَّة قامت تُرِي عاشقها حُسْنَ صفاتها، ثمَّ أمر بأن يقال:
بل، أي بأن يُضْرَبَ عن حديثِ سواها، والاستفهامُ عمَّا قاله بمعنى النفي،
والمعنى أنَّه لم يَرها لبيبٌ عاقلٌ كاملُ العقل إلا وتسلبُ عقله، كقول الآخر: ^(٢)

وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ لَوَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِ عَقْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
إِنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزِ

(١) البيتان من الطويل، لم أعرف قائلهما، والثاني منهما في الدرِّ المصون ٢٤٦/١،
ومعجم الشواهد الشعرية ٨٤٠/٢، وصدر الثاني في همع الهوامع ٦١/١ بلفظ:

وَقَدْ عَلِمُوا مَا هِيَ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي

(٢) الأبيات من الكامل، وهي لابن الروميَّ في ديوانه ٢٤٧/٣ يصفُ حديثَ امرأة،
وجاءت في زهر الآداب ٤٢/١ بلفظ: «يَجْنِ قَتْلَ» بدل «يَسْبِ عَقْلَ»، و«نُزْهَةً» بدل
«وَفْتَنَةً». وبلا نسبة في عمدة الحفاظ ص ٣٧٥ مادة (ع ق ر)، وشرح ابن الجندي على
الشاطبية عند شرحه لبيت الشاطبي المذكور.

شَرَكُ الْعُقُولِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِرِ
[١٨٩/ب] قوله: (تُرِيهِ) حالٌ من (دُمِيَّةٌ)، وساغ مجيئُها من نكرةٍ حيث
قدّمتُ عليها، وأيضاً فهي كنايةٌ عن علم.

قوله: (طِيبَ) مفعولٌ ثانٍ؛ لأنّه عدّى «رَأَى» البصريّة بالهمزة.

قوله: (بَلْ) في محلّ نصبٍ بالقول، أي قلّ هذا اللفظ، و(هَلْ) وما دخل
عليه معطوفٌ على (بَلْ)، أي كذا وكذا.

قوله: (رَأَاهَا) فيه وجهان:

أحدهما: أن الأصل: رَأَاهَا بهمزةٍ بعد الراء ثمَّ أَلَفٌ، فقلبتِ الكلمةُ بأن
قدّمتُ لأمّها على عينها فصارت: رَأَاهَا بالألف بعد الراء ثمَّ همزة، فقصره
ضرورةً بأن حذفتِ الهمزة وحدها.

والثاني: أنّه قلب الهمزة ألفاً، فالتقى ألفان، فحذفت أحدهما.

والأوّل أحسن لوجهين: أنّه أُجري على الصناعة من حيث قصر الممدود.

الثاني: أنّه قد سُمع القلبُ في هذه الكلمة، قال الشاعر: ^(١)

(١) البيت من الرجز المقطوع، لم أعثر على قائله. والمراد بالقلب - هنا - تقدّم الألف على
الهمزة من قوله: «رَأَاهُ» إذ الأصل: رَءَاهُ، ووزنُ «رَأَاهُ»: فَلَغَ. وقوله: «وَيَلِمُهُ» هي كلمةٌ
تقال للرجل الداهية المتعجّب منه، وأصلها: ويلٌ لأمّه، فركّبوها وجعلوها كالشيء الواحد.

انظر: لسان العرب ١١/٧٤٠، وتاج العروس ١٥/٧٨٩ (ويل).

وَيُلِمُّهُ لَوْ رَأَاهُ مَرَوَانُ

بالقلب.

قوله: (وَيَعْقِلًا) منصوبٌ على جواب الاستفهام؛ إذ الواو تُفهمُ المعية، ومثله قول الآخر: ^(١)

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
وقول الآخر: ^(٢)

أَتَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
فنصب بـ «أَنْ» مضمرّة بعد الواو التي بمعنى «مع» في جواب الاستفهام.

(١) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ٩٨، والكتاب ٤٣/٣، والأصول ١٥٥/٢ والتبصرة والتذكرة ٤٠٠/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣، والمغني ص ٦٦٩، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/٤ للأخطل، واستشهد به المصنّف في الدرّ ١٢٤/٤. والشاهد فيه قوله: «وَيَكُونُ بَيْنِي» بنصب «وَيَكُونُ» بـ «أَنْ» مضمرّة بعد الواو التي بمعنى «مع» في جواب الاستفهام.

(٢) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضيّ في ديوانه ٦٥٢/١ بلفظ:
أَهْوَنُ عَلَيْكَ إِذَا امْتَلَأْتَ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَيَّتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
وعليه فلا شاهد فيه، وللشريف المرتضى في المغني ص ٨٧٦، واستشهد به المصنّف في الدرّ المصنوع ٢٥٤/١.

والشاهد فيه نصب «وَأَيَّتَ» بـ «أَنْ» مضمرّة بعد الواو في جواب الاستفهام.

٢٧٦- وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُثْمَلًا

وجه ذكره هذا البيت عَقِبَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الذَّالَ وَالذَّالَ مِنْ
﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ وَاللَّامَ مِنْ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ وتاء التانيث يُدْغَمُ كُلُّ مِنْهَا فِي مِثْلِهِ
خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مَتَوَهَّمٌ اخْتِصَاصَهُ بِذَلِكَ، فَنَبِهَ بِذَلِكَ ^(١) عَلَى عَمُومِ الْحُكْمِ،
فَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ مِثْلَيْنِ التَّقْيَا وَسَكَنَ أَوَّلُهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ السَّكُونُ أَصْلِيًّا نَحْوُ:
اضْرِبْ بَكْرًا و﴿هَلْ لَكَ﴾ ^(٢)، أَمْ عَارِضًا نَحْوُ: لَمْ تَضْرِبْ بَكْرًا، وَجَبَ
إِدْغَامُ سَاكِنِهِمَا فِي مَتَحَرِّكِهِمَا، وَسَوَاءٌ كَانَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿أَيْنَمَا
يُوجِّهُهُ﴾ ^(٣) و﴿يُذَرِّكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ ^(٤)، أَمْ كَلِمَتَيْنِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ، وَتَسْمِيَةٍ:
﴿يُوجِّهُهُ﴾، و﴿يُذَرِّكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ كَلِمَةً وَاحِدَةً عَلَى اصْطِلَاحِ الْقُرَّاءِ كَمَا
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي ﴿سَلَكُكُمْ﴾ ^(٥) و﴿مَنْسِكُكُمْ﴾ ^(٦).

وقد أُورِدَ عَلَى الْمُصَنِّفِ إِيرَادَانِ:

أحدهما: أَنَّ هَذَا الْعَمُومَ يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَسْأَلَتَانِ:

(١) سقط من (ت): فَنَبِهَ بِذَلِكَ.

(٢) النازعات ١٨.

(٣) النحل ٧٦.

(٤) النساء ٧٨.

(٥) المدثر ٤٢.

(٦) البقرة ٢٠٠. وانظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

إحداهما: أن يكون أوّل المثليّن الساكنُ حرفَ مدٍّ، فإنّه متى كان كذلك امتنع الإدغامُ نحو: ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾^(١) ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾^(٢) فإظهارُ مثلِ ذلك واجبٌ إجماعاً، وممّن ذكر الإجماعُ على ذلك أبو عليّ الأهوازيُّ، قال في كتابه الكبير «الإيضاح»: «المثّلان إذا اجتمعَا وكانا واوَيْنِ قبل الأوّلِ منهما ضمّةً، أو يائِنِ قبل الأوّلِ منهما كسرةً، فإنّهم أجمَعوا على أنّهما يمدّان قليلاً ويُظهِران بلا تشديد ولا إفراطٍ في [١٩٠/أ] التليّن، بل بالتجويد والتبيين، مثل: ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ ﴿فِي يُوسُفَ﴾^(٣) ﴿فِي يَتَمَيَّ النِّسَاءِ﴾^(٤)، وعلى هذا وجدتُ الأئمةَ من القراء في كلّ الأمصار، ولا يجوزُ خلافُ ذلك، فمن خالف ذلك فقد غلطَ في الرواية وأخطأ في الدراية» قال: «فأمّا الواوُ إذا انفتَح ما قبلها وأتى بعدها واوٌ من كلمة أخرى فإنَّ إدغامها حينئذٍ إجماعٌ، مثل: ﴿عَفَوْا وَقَالُوا﴾^(٥) ﴿عَصَوْا وَكَانُوا﴾^(٦) ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾^(٧) اتَّقُوا

(١) الناس ٥.

(٢) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٣) يوسف ٧.

(٤) النساء ١٢٧.

(٥) الأعراف ٩٥.

(٦) البقرة ٦١ وغيرها.

(٧) الأنفال ٧٢، ٧٤.

وَأَمَّا أَمْنُوا^(١) ونحو ذلك^(٢) إِلَّا أَنَّهُ حَكِيَ عَنْ بَعْضِ شَيْوْخِهِ فِي هَذَا خِلَافًا.

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَلَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ إِلَّا حَرْفُ الْمَدِّ، نَحْوُ: ﴿أَمْنُوا وَعَمِلُوا﴾^(٣) ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٤) فَإِنَّهُ يُمَدُّ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ» أَنْتَهَى^(٥). فَقَوْلُهُ: «عِنْدَ الْقِرَاءَةِ» إِنَّمَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْقِرَاءَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ النُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ قَوْلِهِ: (مُتَمَثِّلًا)، قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَقَدْ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةٍ قُرِئَتْ عَلَى الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلُهُ: (مُتَمَثِّلًا) يَرِيدُ مُتَشَخِّصًا لَا هَوَائِيًّا، وَاحْتَرَزَ بِهَذَا عَنِ الْبَاءِ وَالْوَاوِ إِذَا كَانَتَا حَرْفَيْ مَدٍّ» ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا احْتِرَازٌ فِيهِ بَعْدُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ لَفْظَ (مُتَمَثِّلًا) غَيْرُ مُشْعِرٍ بِذَلِكَ إِذَا أُطْلِقَ». ^(٦)

(١) المائدة ٩٣.

(٢) نقل ذلك عن أبي عليٍّ الأهوازيٍّ أبو شامة في إبراز المعاني ٥٩/٢، ٦٠.

(٣) البقرة ٢٥ وغيرها. وجاء هذا المثال في إبراز المعاني ٥٨/٢: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ يوسف ٧١، والمودّي واحد.

(٤) البقرة ٢٠٣ وغيرها.

(٥) إبراز المعاني ٥٨/٢.

(٦) إبراز المعاني ٥٨/٢.

الثانية: إذا كان أولهما هاء سكت نحو: ﴿مَالِيَه * هَلَكَ﴾^(١) على رأي من منع إدغام ذلك، وهو المشهور، قال أبو شامة: «والمختار الوقف على ﴿مَالِيَه﴾ فإن وُصل لم يتأت الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن. وقال مكّي في التبصرة: يلزم من ألقى الحركة في ﴿كَتَبِيَه * أَنِّي﴾^(٢) أن يدغم ﴿مَالِيَه * هَلَكَ﴾ لأنّه أجراها مجرى الأصلي حين ألقى عليها الحركة وقدّر ثبوتها في الوصل. قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل، وهو الصواب، إن شاء الله تعالى^(٣). قلت: يعني بـ(الإظهار) أن يقف على ﴿مَالِيَه﴾ وقفة لطيفة، وأمّا إن وُصل فلا يمكن بدون إدغام أو تحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة اللفظ^(٤)، وقد تقدّم ذلك^(٥).

وقول مكّي: «يلزم من ألقى الحركة» إلى آخره، قد تقدّم أن المشهور عن ورش أن الإسكان أصحُّ تقبلاً^(٦)، فيكون عنه - هنا - الوقف على هاء السكت سكتة لطيفة أصحُّ تقبلاً أيضاً لثناؤه عليه.

(١) الحاقّة ٢٨، ٢٩.

(٢) الحاقّة ١٩، ٢٠.

(٣) التبصرة ص ٣١٠.

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٥٨، ٥٩.

(٥) عند شرح البيتين ٢١٩، ٢٤٣، وتقدّم التعليق هناك على قول المصنّف عن الإظهار إنّه لا يمكن إلّا مع سكتة ما، ص ٨٥٥.

(٦) عند شرح البيت ٢٣٤، ص ٩٣٢.

الإيراد الثاني: أنّه يؤهم اختصاص الحكم المذكور بالمثلين، وليس كذلك بل المتقاربان المتحدّان مخرجاً كذلك إذا كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿حَصَدْتُمْ﴾^(١) و﴿عُدْتُمْ﴾^(٢) و﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾^(٣) و﴿إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾^(٤) ذكر ذلك السخاوي في شرحه^(٥)، قال أبو شامة: «وهذا ممّا يدلّ على أنّ الساكن من المثلين والمتقاربين أثقل من المتحرّك حيث أجمع على إدغام الساكن واختلف في إدغام المتحرّك، ونظير هذا ما تقدّم من اجتماع الهمزتين والثانية ساكنة [١٩٠/ب] فإنّهم أجمعوا على إبدالها، وإن كانت متحرّكة جوزوا تسهيلها ولم يوجبوه» انتهى.^(٦)

قلت: ليس فيه دلالة على ذلك؛ إذ خفّة الساكن بالنسبة إلى المتحرّك أمرٌ محسوس، وإنّما وجب الإدغام في المثلين أو المتقاربين الساكن أولهما لأنّهما يزدهمان في المخرج فلا ينهض اللسان ببيان الأوّل منهما لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى موضع، فهذا هو السبب الموجب للإدغام، لا ما

(١) يوسف ٧٤.

(٢) الإسراء ٨. وجاء هذا المثال في النسختين: ووعدتهم، وهو سهو؛ لأنّه ليس في القرآن «وعدتم»، والتصويب من إبراز المعاني ٥٩/٢.

(٣) المرسلات ٢٠.

(٤) هود ٣٠.

(٥) نقل ذلك عن السخاوي أبو شامة في إبراز المعاني ٥٩/٢. وقوله: «المتقاربان المتحدّان مخرجاً» يعني به الحرفين المتجانسين.

(٦) إبراز المعاني ٥٩/٢.

ذكره من ثقل الساكن .

وأما الهمزة الساكنة بعد همزة أخرى فقد تقدّم الجواب عن ذلك في بابه واختلاف الناس فيه ، والله أعلم .^(١)

قوله : (وَمَا) مبتدأة موصولة بمعنى : الذي ، و(أَوَّلُ) مبتدأ ثانٍ ، و(مُسَكَّنٌ) خبرُ الثاني ، و(فِيهِ) متعلّقُ به ، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره صلةُ الموصول ، والعائدُ الهاءُ من (فِيهِ) ، ولا يجوزُ أن تكون (مَا) شرطيةً لوقوع الاسم بعدها لفظاً وتقديراً ، والفاءُ مزيدةٌ في الخبرِ لما تضمّنه الموصولُ من معنى الشرط ، وقد تقدّم تحقيقه .^(٢)

و(لَا) نافيةٌ للجنس ، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌّ معها على الفتح ، و(مُتَمَثِّلًا) حالٌ من الهاءِ في (إِدْغَامِهِ) العائدةُ على (أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ) ، والموصولُ هنا عبارةٌ عن اللفظِ المُشْتَمِلِ على المُثْلَيْنِ ، أي واللفظُ الذي أوَّلُ المُثْلَيْنِ فيه مسكَّنٌ حكمه كَيْتَ وَكَيْتَ .

* * *

(١) انظر شرح البيت ٢٢٥ ، ص ٨٨٠ .

(٢) وذلك عند شرح البيت ٢٥١ ، ص ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ .

بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا

ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الدَانِيُّ جَمِيعَ مَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي فَصْلِ وَاحِدٍ^(١)، وَكَذَا ذَكَرَ مَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا فِي فَصْلِ آخَرَ^(٢)، وَالنَّاظِمُ وَغَيْرُهُ عَبَّرُوا بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فَقَالُوا: «بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا» وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَنَاقِشَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ هُوَ إِدْغَامُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا، فَلَا يَشِيءُ خَصَّصَ هَذَا الْبَابَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ؟ وَلَيْتَهُ زَادَ لَفْظًا آخَرَ حَسُنَ بِهِ هَذَا التَّعْبِيرُ فَقَالَ: بَابُ حُرُوفٍ أُخَرَ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا؟

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِدْغَامِ حَرْفٍ عِنْدَ حُرُوفٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ كَلِمَاتٍ، وَمَا فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةٌ عَنْ إِدْغَامِ حَرْفٍ فِي حَرْفٍ: كَالْبَاءِ فِي الْفَاءِ وَعَكْسِهِ، وَاللَّامِ فِي الدَّالِ، وَالدَّالِ فِي التَّاءِ، وَالرَّاءِ فِي اللَّامِ، وَالبَاءِ فِي المِيمِ، أَوْ إِدْغَامِ حَرْفٍ فِي حَرْفَيْنِ: كَالثَّاءِ فِي التَّاءِ وَالدَّالِ، نَحْوُ: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾^(٣)، ﴿لَبِثْتُمْ﴾^(٤)، ﴿يَلْهَثُ ذَالِكَ﴾^(٥)، وَكَالدَّالِ فِي الثَّاءِ

(١) التيسير ص ٤١ - ٤٥ .

(٢) يعني باب النون الساكنة والتنوين، انظر: التيسير ص ٤٥ .

(٣) الأعراف ٤٣، الزخرف ٧٢ .

(٤) الإسراء ٥٢ وغيرها .

(٥) الأعراف ١٧٦ .

والذال، نحو: ﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾^(١) ﴿كَهَيْعَصَ * ذَكَرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾^(٢)، وكالنون في الواو وفي الميم نحو: ﴿يَسَ * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾^(٣) ﴿نَ * وَالْقَلَمِ﴾^(٤) ﴿طَسَمَ﴾^(٥) وكان الناظم نزل ما في هذا الباب منزلة فرش الحروف من أبواب الأصول لقلّة حروفه ودوره^(٦)، فكأنّه قال: باب حروف متفرقة في أماكن مخصوصة؛ فإنّه لما انقضى الكلام في الألفاظ السابقة وأحكامها انتقل إلى كَلِمٍ [١٩١/أ] مفردة وردت متفرقة في كتاب الله عز وجل فقال:

٢٧٧ - وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيداً وَخَيْرٌ فِي يَتَبَّ قَاصِداً وَلَا

أخبر عن رمز له بالقاف والراء والحاء المهملة من (قَدْ رَسَا حَمِيداً) - وهم خلاد والكسائي وأبو عمرو - أنّهم أدغموا الباء المجزومة في الفاء، وذلك وارد

(١) آل عمران ١٤٥ .

(٢) مريم ١ ، ٢ . والمقصود الخلاف في إدغام الدال وإظهارها من هجاء «صاد» في الذال من ﴿ذَكَرُ﴾ .

(٣) يس ١ ، ٢ . والمقصود الخلاف في إدغام النون وإظهارها من هجاء «سين» في الواو من ﴿وَالْقُرْءَانِ﴾ .

(٤) القلم ١ . والمقصود الخلاف في إدغام النون وإظهارها من هجاء «نون» في الواو من ﴿وَالْقَلَمِ﴾ .

(٥) الشعراء ١ ، القصص ١ . والمقصود الخلاف في إدغام النون وإظهارها من هجاء «سين» عند الميم من «ميم» .

(٦) سقط من (ص): ودوره .

في القرآن الكريم في خمسة أماكن :

أحدها: ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾. ^(١)

ثانيها: ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ﴾. ^(٢)

ثالثها: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ﴾. ^(٣)

رابعها: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾. ^(٤)

خامسها: ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾. ^(٥)

فإن قلت: الحرفان الأخيران ليست الباءُ فيهما مجزومةٌ بل موقوفة؛ لأنَّ فعل الأمر مبنيٌّ لا مُعَرَّبٌ ؟

فالجواب: أنَّه يجوزُ أن يكون جعلَ هذا من باب التغليب؛ فإنَّ المجزومَ أكثرُ من الموقوف، أو يكونُ تبعَ الكوفيَّين في ذلك اختصاراً ^(٦)، وهذا بخلاف ما

(١) النساء ٧٤.

(٢) الرعد ٥.

(٣) الحجرات ١١.

(٤) الإسراء ٦٣.

(٥) طه ٩٧.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر - نحو: افعل - معرَّبٌ مجزوم، وذهب البصريُّون إلى أنَّه مبنيٌّ على السكون. انظر حُجَّةَ كُلِّ من الفريقين في الإنصاف ٢/ ٥٢٤.

فَعَلَ فِي بَابِ الْوَقْفِ فَإِنَّهُ غَايَرُ بَيْنِ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ وَأَلْقَابِ الْبِنَاءِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. ^(١)

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ يَقُلْ : فِي الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَقْفٌ ^(٢) ، فَيَكُونُ قَدْ وَافَقَ الْمَذْهَبَ الْمُخْتَارَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ أَحَدُ الْمَجْزُومِ ^(٣) مَوْقُوفًا ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمُونُ الْمَوْقُوفَ مَجْزُومًا ، فَلِذَلِكَ عَبَّرَ بِمَا وَقَعَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ الْإِتِّفَاقُ .

ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ عَنْ خِلَافٍ خِلَافًا فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ ﴾ ^(٤) خَاصَّةً وَقَدْ رَمَزَ لَهُ بِالْقَافِ مِنْ (قَاصِدًا) ، وَعَبَّرَ عَنِ الْخِلَافِ بِلَفْظِ التَّخْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا رُجْحَانَ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْآخَرِ ، فَالْقَارِئُ فِيهِمَا مَخِيرٌ لَا اسْتِوَاءَهُمَا فِي الصَّحَّةِ رَوَايَةً وَمِثْلُهُ مَا سَبَقَ فِي « أُمِّ الْقُرْآنِ » عِنْدَ قَوْلِهِ : ^(٥) وَقَالُوا بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا

(١) يعني في باب الوقف على أواخر الكلم .

(٢) قال سيبويه : « والوقف قولهم : اضرب ، في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يُوصَفُ بها ، ولا تقع موقع المضارعة . . وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه : أفعل » اهـ . الكتاب ١٧/١ .

(٣) تحرفت في (ص) إلى : المجزومين .

(٤) الحجرات ١١ .

(٥) البيت ١١١ من سورة أم القرآن .

وَالنَّاطِمُ تَبِعَ الدَّانِيَّ أَيْضاً فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَإِنَّ الدَّانِيَّ قَالَ: «وَحَيْرٌ خَلَادٌ فِي: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾. . . وَأَظْهَرَ ذَلِكَ الْبَاقُونَ»^(١).

وَتَحَرَّزَ بـ (الْجَزْمِ) مِنَ الْبَاءِ غَيْرِ الْمَجْزُومَةِ فَإِنَّهَا لَا تَدْغَمُ فِي الْفَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا﴾^(٢) ﴿فَأَتَتْ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ﴾^(٣) ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٤)، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو إدْغَامُ ذَلِكَ، وَهُوَ شَاذٌ^(٥).

وَالْوَجْهُ فِي جَوَازِ إدْغَامِهَا فِي الْفَاءِ - وَإِنْ كَانَتْ الْبَاءُ أَقْوَى - أَنَّ مَخْرَجَ الْبَاءِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ، وَمَخْرَجُ الْفَاءِ مِنْ بَطْنِ الشَّقَّةِ وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا الْعُلْيَا^(٦)، فَاشْتَرَكَا فِي الشَّقَّةِ، وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ أَيْضاً فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ، وَفِي الْفَاءِ نَفْخٌ يَقَابِلُ مَا فِي الْبَاءِ مِنَ الْجَهْرِ وَالشَّدَّةِ أَوْ يَقَارِبُهُمَا، فَقَدْ حَصَلَ التَّكَافُؤُ وَالتَّقَارُبُ.

(١) التيسير ص ٤٤ .

(٢) البقرة ١١٥ .

(٣) البقرة ٢٥٨ .

(٤) البقرة ٢ وغيرها .

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «إِدْغَامُ الْبَاءِ مِنْ ﴿لَا رَيْبَ﴾ فِي فَاءِ ﴿فِيهِ﴾ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ الْإِظْهَارُ وَهِيَ رَوَايَةُ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ، وَقَدْ قَرَأْتُهُ بِالْوَجْهَيْنِ عَلَى الْأَسَاذِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطَّبَّاعِ بِالْأَنْدَلُسِ» اهـ. البحر المحيط ٣٧ / ١.

(٦) جَاءَتْ الْعِبَارَةُ السَّابِقَةُ فِي (ت) كَالتَّالِي: «وَمَخْرَجُ الْفَاءِ مِنْ أَطْرَافِ الثَّنَايَا الْعُلْيَا وَبِاطْنِ الشَّقَّةِ السُّفْلَى»، وَمُؤَدَّى الْعِبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ.

ووجه الإظهار ظاهرٌ لأنه الأصل، ولأنَّ الباءَ أقوى من الفاء .

وقد ضعَّف بعضهم هذا الإدغامَ وقال : كيف تُدغمُ الباءُ في الفاء والباءُ أقوى منها برتبتين، لأنَّ الباءَ شديدةٌ مجهورة، والفاءُ مهموسةٌ رخوة ؟

وقد تقدَّم جوابُ هذا، وهو ما بيَّناه من الاشتراك في المخرج [١٩١/ب] وبعض الصفات، وما يقاومُ شدةَ الباءِ وجهها .

والوجهُ لخلاد في الوجهين في الحرف المشار إليه اتِّباعُ الأثر والجمعُ بين اللغتين، وهذا أدلُّ دليلٌ على أنَّهم إنما يقرؤون بالتوقيف لا بالتشهي ولا بما تقتضيه أصولُ العربية، وإلا فأيُّ فرقٍ بين : ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ﴾^(١) وبين : ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ﴾^(٢) ﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾^(٣) ؟

قوله : (وإِدْغَامٌ) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله، وأضاف الباءَ لـ (الْجَزْمِ) لملاستها له من حيث إنَّه حالٌ فيها .

قوله : (فِي الْفَاءِ) متعلِّقٌ بـ (إِدْغَامٌ) .

قوله : (قَدْ رَسَا) جملةٌ فعليةٌ في موضع رفعٍ خبرٌ للمبتدأ، وفاعلُ (رَسَا) ضميرٌ عائد على الإدغام، ومعنى (رَسَا) : ثَبَتَ واستقرَّ، من : رَسَتِ السفينةُ

(١) الحجرات ١١ .

(٢) الرعد ٥ .

(٣) النساء ٧٤ .

ترسو، و(حَمِيداً) حالٌ من فاعل (رَسَا)، وَحَمِيدٌ بمعنى محمود، وإنما أشار بذلك إلى الردِّ على من وهَّن هذه القراءة، يعني أن نقلها صحيحٌ ثابت مستقرٌّ فلا أبه^(١) لظعنٍ من يطعن.

قوله: (وَخَيْرٌ فِي يَتَّبِ) يجوز أن يكون مفعولٌ (خَيْرٌ) مقدراً، أي خَيْرُ القارئ عليك في هذا الحرف بين الإظهار والإدغام، فحذف ذلك كله لدلالة المعنى عليه ويجوز أن لا يُقدَّر مفعول، والمعنى: أوقع التخيير في ﴿يَتَّبِ﴾، و(قاصِداً) على الوجهين حالٌ من فاعل (خَيْرٌ)، ويجوز أن يكون (قاصِداً) مفعولاً بـ(خَيْرٌ)، أي خَيْرُ القارئ القاصد لرواية ذلك.

قوله: (وَلَا) - بفتح الواو والمد، وهو النصر - يجوز أن يكون حالاً ثانية إن أعربت (قاصِداً) حالاً، أي ذا ولاءٍ، وأن يكون حالاً من ضمير (قاصِداً) فتكون حالاً متداخلة، ويجوز أن يكون (وَلَا) مفعولاً بـ(قاصِداً) أي قاصداً نُصرة الوجهين لصحتهما. ووجهُ قصر (وَلَا) أنه وقَّف عليه بغير إبدال التنوين ألفاً على لغة من قال: ^(٢)

جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ

(١) تصحفت في النسختين إلى: أية.

(٢) هي عجز بيت من الرَّمْل لعدي بن زيد، صدره:

شَتْرُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وهو في ديوانه ص ٥٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٦٩/٩، ورصف المباني ص ١٢٦، وهو في اللسان ١٨١/١ (هدأ) بلفظ: عَلَى الدَّفِّ الْإِبْرَ وعليه فلا شاهد فيه.

يريد: إبرأ، ثم أبدل من الهمزة ألفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما، فعاد إلى العمل المتقدم في (أَجْذَمُ الْعَلَا)^(١)، ولكن هنا زيادة عمل قد نبهتُك عليه؛ لأنَّ الموقوف عليه منونٌ منصوب بخلاف (أَجْذَمُ الْعَلَا).

٢٧٨ - وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَمُوا وَيَخْسِفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدًّا تَثْقُلًا

أخبر عمن رمز له بالسين من (سَلَمُوا) - وهو اللَّيْثُ عن الكسائي - أنه أدغم لام ﴿يَفْعَلُ﴾ المجزوم في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ وهو وارد في ستة أماكن، قاله أبو شامة^(٢)، وقال أبو عبد الله: في سبعة^(٣). والعبارتان صحيحتان، وذلك أنَّ من جملة الأماكن:

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٤) قال أبو عبد الله: «وهو في موضعين»^(٥) فنظر أبو عبد الله إلى تكريره، ونظر أبو شامة إلى عدم تكريره.

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ في آل عمران [٢٨].

(١) البيت ٤.

(٢) إبراز المعاني ٦٣ / ٢.

(٣) بل الذي ذكره أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة (لوحه ١٢٥ / ١) أنها ستة مواضع، وقد عدّها موضعاً موضعاً.

(٤) البقرة ٢٣١.

(٥) لم أجد ذلك في اللآلئ الفريدة، وسبق التنبيه على أن أبا عبد الله الفاسي ذكر أن جملة الأماكن ستة، وهو الصواب؛ فإن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ لم يتكرر، وإنما ورد في سورة البقرة الآية ٢٣١ لا غير، والله أعلم.

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ كلاهما في النساء [٣٠، ١١٤].

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ في الفرقان [٦٨]. [١/١٩٢]

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ في المنافقين [٩].

ثم أخبر عن الكسائي بكماله أنه أدغم الفاء المجزومة في الباء من قوله : ﴿إِنْ يَشَأْ يُخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾^(١) وتحرز من اللام إذا لم تكن مجزومة ، فإنها لا تدغم في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ ، نحو قوله : ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾^(٢) ، وتحرز من الفاء^(٣) غير المجزومة فإنها لا تدغم ، نحو قوله تعالى : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾^(٤) ، والسبب في اشتراط ذلك أنه لما قوي الحرف بالحركة لم يتلاعب به في الإدغام .

وقوله : (وَشَدَّاءُ تَثْقِيلًا) أي وشدَّ إدغامُ لامِ ﴿يَفْعَلْ﴾ المجزوم في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ ، وإدغامُ فاءِ ﴿يَخْسِفُ﴾ في باءِ ﴿بِهِمْ﴾ ، فعبر بالثقل عن ذلك ، يشير إلى ما قاله النحاة من أن هذا الإدغام غير جائز أو شاذ كما سيأتي .

(١) سبأ ٩ . وقرأها الكسائي : ﴿يَشَأْ يَخْسِفُ﴾ بالياء فيهما ، ﴿بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ بضم الهاء والميم وصلًا ، وبكسر الهاء وإسكان الميم وقفًا . انظر : التيسير ص ١٨٠ ، ١٩ .

(٢) البقرة ٨٥ .

(٣) تحرفت في (ص) إلى : الباء .

(٤) الأنبياء ١٨ .

والوجه في إدغام اللام في الذال تقاربُ المخرجين والاشتراك في بعض الصفات وذلك أنَّهما مشتركان في الانفتاح والاستفال والجر، وأنَّهما تدغم فيهما لام التعريف، غير أنَّ اللام بين الرخوة والشديدة، وفي الذال رخاوة كاملة إلا أنَّها من مخرج الظاء المعجمة، والظاء قوية فأعطيت الذال حكمها في ذلك.

والوجه في الإظهار أنَّه الأصل، ولما في اللام من القوة.

وإلى هذا الوجه الأوّل المذكور للإدغام أشار الناظم بقوله: (سَلِّمُوا) أي سلّموا بذلك من طعن الطاعنين؛ فإنَّ بعض الناس غَضَّ من هذه القراءة وقال: أصلُ الكسائي إظهار هذه اللام لأنَّ أصلها الحركة، ولهذا أظهرها عند حروف هي أولى بها من الذال لأنَّه أقرب إليها منها أو هو من مخرجها - على الخلاف في ذلك - وهو النون نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾^(١)، فلو كان يرى إدغامها في الدال لأدغمها في النون؟

والجواب عن ذلك ما تقدّم في الفصل قبله من أنَّ النون لَمَّا لم يدغم فيها شيء ممَّا أدغمت فيه استوحش من إدغام اللام فيها لذلك، وأنَّ الكسائي اعتبر هذه العلة في اللام التي أصلها الحركة لتعاضد السببين، وأنَّه لم يعتبرها في لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ لضعف العلة المذكورة بانفرادها عن العلة الأخرى، وهذه العلة في إظهار اللام عند النون في ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ أولى ممَّا احتجوا به

(١) البقرة ٢١١.

من أن أصل اللام الحركة، بدليل أن القراء أدغموا سواكن كثيرةً مما أصله الحركة الإعرابية أو البنائية غير معاملين للأصل بل لللفظ؛ لما يحصل بذلك من التخفيف بالإدغام، وأكثرُ الكلم المذكورة في هذا الباب كذلك فاعتبره بحذّه.

والوجه في إدغام الفاء الساكنة في الباء في الحرف المذكور اشتراكهما في المخرج والصفات: أمّا المخرج فلأنّهما شفهيّتان، وأمّا الصفات فإنّهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، والفاء مهموسةٌ رخوة، والباء شديدةٌ مجهورة، فكانت أقوى من الفاء فحسّن الإدغام.

وقد طعن [١٩٢/ب] بعض الناس على إدغامها فيها بأنّه يؤدّي إلى إذهاب النفسّي من الفاء؟

والجواب عنه بما تقدّم من الاشتراك في المخرج والصفات، وإلى ذلك أشار بقوله: (رَاعَوْا) أي راعَوْا ذلك لصحّته، وإن كانوا قد أدغموا الضاد في الطاء في: اضْطَجَعَ، فقالوا: اطْجَعَ^(١)، بذهاب الاستطالة، وأدغم أبو عمرو والراء في اللام بذهاب تكريرها، والاستطالة والتكرير أقوى من النفسّي، فإن يدغموا بذهاب النفسّي - وهو أضعفُ منهما - بطريق الأولى والأخرى.

وحجّة الإظهار أنّه الأصل، مع ما في الفاء من النفسّي.

فقد صار عن الكسائيّ خلافٌ في هذا الحرف: روى عنه أبو الحارث إدغامه

(١) سقط من (ص): فقالوا اطجع.

والدُّورِيُّ إِظْهَارَهُ.

قوله : (وَمَعَ جَزْمِهِ) حالٌ من (يَفْعَلْ بِذَلِكَ)، و(يَفْعَلْ بِذَلِكَ) مفعولٌ مقدَّم لـ (سَلِّمُوا) أي سَلِّمُوا إدغامَ ﴿يَفْعَلْ﴾ بـ ﴿ذَلِكَ﴾، والباءُ ظرفيةٌ في ذلك وهو على حذف ثلاث مضافات، أي سَلِّمُوا إدغامَ لام ﴿يَفْعَلْ﴾ في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ من طعنِ الطاعنين حالَ كونِ ﴿يَفْعَلْ﴾ مع جزمه، أي مجزوماً، فالحاءُ في (جَزْمِهِ) عائدةٌ على (يَفْعَلْ) لأنَّه مؤخَّرٌ عنه في المعنى، تقديرُهُ: سَلِّمُوا إدغامَ ﴿يَفْعَلْ﴾ مع جزمه، كقولهم: «في بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ»^(١) وكما يدخلُ حرفُ العطف على الجملة يدخلُ على ما تعلَّق بها كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى

(١) هذا المثل عند البيهقيّ (١٠/١٤٥) في كتاب الشهادات، باب: ما جاء في التحكيم، عن عامر الشَّعْبِيِّ قال: «كان بين عمرَ وأبيٍّ - رضي الله عنهما - خصومةٌ في حائط، فقال عمرُ رضي الله عنه: بيني وبينك زيدُ بنُ ثابت، فانطلقا فطرق عمرُ الباب، فعرف زيدُ صوتَه ففتح الباب، فقال: يا أمير المؤمنين، ألا بعثتَ حتَّى آتيك؟ فقال: في بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ»، والأصول ٢/٢٣٩، وجمهرة الأمثال ١/٣٦٨، ٢/١٠١، ومجمع الأمثال ٢/٢٤٢، والمستقصى ٢/٦١، ١٨٣، وأمالى ابن السجري ١/٨٩، والإنصاف ص ٦٦، ٢٥٢، واللسان ١١/١٥٢ (حسل)، والأمثال العربية ص ٢٤٠.

وقال السيوطيُّ في الدرر المنتثرة (٣١٤): «هو من أمثال العرب المشهورة، وأخرج سعيدُ ابنُ منصور في سننه عن الشَّعْبِيِّ قال: كان بين عمرَ بنِ الخطَّابِ وبين أبيِّ بنِ كعب تدارؤٌ في شيء، فجعلَا بينهما زيدُ بنُ ثابت، فأتياه في منزله، فلمَّا دخلا عليه قال له عمرُ: أتيناك لتحكّم بيننا، فقال: في بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ، ثمَّ جلسا بين يديه ففضى بينهما» اهـ.

الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ﴿١﴾ ، أي وترى يوم القيامة .

ويجوز أن يكون (يَفْعَلْ بِذَلِكَ) مبتدأً على حذف مضاف ، و (سَلَّمُوا) خبره على حذف العائد ، أي وإدغام ﴿ يَفْعَلْ ﴾ بـ ﴿ ذَلِكَ ﴾ سَلَّمُوهُ ، و (مَعَ جَزْمِهِ) حال أيضاً - كما تقدم - والعامل فيه (سَلَّمُوا) ، كذا قدره أبو عبد الله ^(٢) ، وهو على قاعدته من تجويزه تقديم المفعول حيث لا يتقدم العامل .

قوله : (وَيَخْسِفُ بِهِمْ) مفعولٌ مقدَّم لـ (رَاعَوْا) على حذف مضاف ، أي راعوا إدغام ﴿ يَخْسِفُ بِهِمْ ﴾ وراقبوه ولم يلتفتوا إلى طعن من طعن ، وواو (رَاعَوْا) للرواة .

قوله : (وَشَذَّ) الألف عائدة على لفظي (يَفْعَلْ بِذَلِكَ) و (وَيَخْسِفُ بِهِمْ) و (تَثَقَّلَا) تمييز ، والعامل فيه (شَذَّ) ، فالتمييز منقولٌ من الفاعلية ، أي تَثَقَّلُهَا ^(٣) ، أي إدغامهما ؛ لأنَّ الإدغام يلزمه التثقل ، أي التشديد ، وقيل : هو حالٌ على حذف مضاف تقديره : ذوي تَثَقَّلْ ، يشير إلى أن إدغامهما شاذٌّ غريب عند النحاة لأنَّهم يُضْعِفُونَ ذلك لما تقدم ، وتقدم جوابه . وليس في كلام الناظم ما يدلُّ

(١) الزُّمَرُ ٦٠ .

(٢) قال أبو عبد الله : « وفي البيت تقديم وتأخير وحذف ، وتقديره : وإدغام ﴿ يَفْعَلْ ﴾ في ﴿ ذَلِكَ ﴾ مع كونه مع الجزم - أي مصاحباً له - وإدغام ﴿ يَخْسِفُ بِهِمْ ﴾ راعوه ، والإعراب ينتزَلُ على ذلك » اهـ . اللآلئ الفريدة لوجه ١٢٦ / ١ .

(٣) تصحَّفت في (ص) إلى : « تنقلها » وكذا : « ذوي تنقل » الآية قريباً .

على أن شذوذهما عند النحاة لا غيرهم .

وأعرب أبو عبدالله (وَيَخْسِفُ بِهِمْ) مبتدأ، و(رَاعَوْا) خبره على حذف العائد، أي راعوه^(١)، ولا حاجة إلى ذلك إذ الأصل عدم الإضمار .

وينبغي أن يُقرأ قول الناظم : (وَيَخْسِفُ بِهِمْ رَاعَوْا) بالياء دون النون ؛ لأنَّ الكسائيَّ يُقرأ بالياء، وهو الذي [١٩٣ / أ] يدغم، فتتناسب القراءة . قيل : ولو قرئ بالنون لجاز ؛ إذ الغرض بيان الإظهار والإدغام، وأما الياء والنون فيعرفان من سورة سبأ^(٢)، ومثل ذلك ما سيأتي في قوله :^(٣)

وَيَخْفَى شِفَاءً

فإنه بالياء - من تحت - للأخوين^(٤) وهما يُميلان، فلا يُقرأ هذا الحرف لهما إلا بالياء ممالاً، وعلى ما تقدّم من قول هذا القائل يُقرأ بالياء من تحت، وأما الإمالة وعدمها فتعرف من بابها، والأوّل أولى .

(١) قال أبو عبدالله : « وفي البيت تقديم وتأخير وحذف، وتقديره : وإدغام ﴿ يَفْعَلْ ﴾ في ﴿ ذَلِكَ ﴾ مع كونه مع الجزم - أي مصاحباً له - وإدغام ﴿ يَخْسِفُ بِهِمْ ﴾ راعوه، والإعراب يتنزّل على ذلك » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٦ / أ .

(٢) ذكر ذلك أبو عبدالله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٥ / ب، ١٢٦ / أ . وقد ذكر الناظم - رحمه الله - الخلاف في قراءة هذا الحرف بالياء أو النون في فرش سورة سبأ (البيت ٩٧٦) بقوله : وَنَخْسِفُ نَشْأً نُسْقِطُ بِهَا أَلْيَاءَ شَمَلَلَا .

(٣) البيت ١٠٧٩ من فرش سورة الحاقة .

(٤) الأخوان : حمزة والكسائي . وانظر : التيسير ص ٢١٣ .

٢٧٩- وَعَذْتُ عَلَىٰ إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأُورِثْتُمُو حَلًا
أخبر عمن رمز له بالشين المعجمة والحاء المهملة من (شَوَاهِدُ حَمَادٍ) - وهم :
الأخوان ^(١) وأبو عمرو - أنهم أدغموا الذال المعجمة في التاء في هاتين الكلمتين :
﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ في غافر [٢٧] ﴿وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي
وَرَبِّكُمْ﴾ في الدخان [٢٠] ، ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ﴾ في طه [٩٦] .

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة من (حَلًا) واللام والشين المعجمة من
«لَهُ شَرْعُهُ» في البيت الآتي - وهم أبو عمرو والأخوان أيضاً وهشام - أنهم
أدغموا التاء المثلثة في المثناة من فوق في قوله تعالى : ﴿أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾
في الأعراف [٤٣] ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الزخرف [٧٢] ،
فتعين لمن لم يذكره في الترجمتين الإظهار .

والوجه في إدغام الذال في التاء اشتراكهما في المخرج - وهو طرف اللسان -
وأن جهر الذال يقابل شدة التاء ، ورخاوتها تقابل همس التاء ، وأن لام التعريف
تدغم فيهما ، وأنهما متصلتان في كلمة واحدة .

والوجه في إظهارها عندها أنه الأصل ، ولأن السكون في الذال عارض ؛
إذ الأصل : عَاذَ وَنَبَذَ ، وإنما سَكُنَّا للاتصال بتاء الفاعل .

والوجه في إدغام المثلثة في المثناة أنها شديدة والمثلثة رخوة ، والأضعف
يدغم في الأقوى ، فمن ثم حسن إدغامها فيها .

(١) حمزة والكسائي .

والوجه في الإظهار أنه الأصل .

قوله : (وَعُدَّتْ) مبتدأ، و(عَلَى إِدْغَامِهِ) خبره، و(شَوَاهِدُ) فاعلٌ به، أي و﴿عُدَّتْ﴾ استقرَّ على إدغامه شواهد .

ويجوز أن يكون (عَلَى إِدْغَامِهِ) خبراً مقدماً، و(شَوَاهِدُ) مبتدأ مؤخر، والجملة خبرُ الأوَّل، والهاءُ في (إِدْغَامِهِ) هو العائدُ على المبتدأ .

قوله : (وَنَبَذْتُهَا) معطوفٌ على (عُدَّتْ) فهو مبتدأ أيضاً وخبره مقدَّر، والتقديرُ : و(نَبَذْتُهَا) كذلك، أي على إدغامه شواهدٌ حمَّاد، ويجوز أن يكون هذا الخبرُ الملفوظُ به للمبتدأ الثاني، وخبرُ الأوَّل محذوفٌ للدلالة عليه، وهما مذهبان مشهوران^(١)، ومثله قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾^(٢) ولا يجوز أن يكون الخبرُ الملفوظُ به خبراً عنهما معاً لإفراد الضمير، وهذا التركيبُ الذي ركَّبه الناظمُ على كلا الإعرابين تركيبٌ غريب، وذلك أنه على الإعراب الأوَّل يكون قد فصلَ بالمعطوف على المبتدأ بين [١٩٣/ب] جزئي الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأوَّل، ونظيره أن تقول : زيدٌ في داره وعمرُو أصحابُ بكر : ف«زيدٌ» مبتدأ، و«في داره» خبره أو خبرٌ مقدَّم، و«أصحابُ»

(١) القضية النحويَّة هنا هي الحذف من الثاني لدلالة الأوَّل عليه، وعكسه . انظر : الإنصاف ٩٤/١ - ٩٦، ومغني اللبيب ص ٤٢، ٥٠٩ - ٥١٠، والكشاف ١٩٩/٢، والبحر المحيط ٦٤/٥ .

(٢) التوبة ٦٢ .

فاعله أو مبتدؤه، و« عمرو » عطف على « زيد ».

وعلى الإعراب الثاني يكون قد فصل بالمبتدأ بين جزئي الجملة الواقعة خبراً عنه، ويكون قد أعاد الضمير على متأخر لفظاً مقدّم رتبة، وذلك أن (عُذْتُ) خبره مقدّر، و(عَلَى إِدْغَامِهِ) خبر مقدّم - و« أصحاب » فاعل أو مبتدأ، والجملة خبر عن الثاني - ونظيره في التركيب المثال المذكور، وإذا قصدت تعيين أحد الإعرابين فغاير بي المبتدأ الأول والضمير الذي بعده تذكيراً وتأنياً ليظهر ذلك بيانه أنك تقول: هند في دارها وبكر وخالد، فهذا متعين لأن يكون خبر الأول مقدّراً، وفي النفس من جواز مثل هذين التركيبين^(١) شيء، وفيه بحث لو ذكرته لخرجت عن القصد.

ومعنى (شَوَاهِدُ حَمَادٍ) أي أدلة رجل عالم كثير الحمد؛ لأن الدليل شاهد بصحة المدعي، والأدلة ما تقدّم ذكره من المشاركة في المخرج والصفة.

والحماد: الكثير الحمد، مثال مبالغة.

وقوله: (وَأُورِثْتُمُو) مبتدأ، و(حَلَا) فعل ماض، و« لَهُ » في البيت الآتي متعلّق به، و(شَرَعُهُ) فاعل ب(حَلَا) - ومعنى حَلَا: عَذَّب - و(حَلَا) وفاعله خبر المبتدأ.

والشَّرْع: الطريقة، والعائد هو الهاء في « لَهُ » وفي (شَرَعُهُ)، وأشار بحلاوته إلى صحته وأنه عذب سائق غير مكروه لحقّة لفظه، وإذا خفّ اللفظ عذبت

(١) تحرّفت في (ص) إلى: « اليه لسين »، وفي (ت) إلى: اليه كسين.

طريقته وسهّل على اللفظ به كما تسهّل الطريق اللينة على سالكها .

ثم تمّ الرمز فقال :

٢٨٠ - لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْماً بِلَامِهَا كَوَاصِبٍ لِحُكْمٍ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْبُلَا

أخبر عمن رمّز له بالطاء من (طال) - وهو الدوري عن أبي عمرو - أنه أدغم الراء المجزومة في اللام بخلاف عنه، وعمن رمّز له بالياء من (يذبل) - وهو السوسي عن أبي عمرو أيضاً - أنه أدغمها فيها بلا خلاف عنه، ولذلك لم يذكر الخلاف إلا بعد رمز الدوري فقط، ومثّل لذلك بـ ﴿وَاصِبٍ لِحُكْمٍ رَبِّكَ﴾^(١)، ومثله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾^(٢).

وتسمّح بقوله: (جزماً) لأن من جملة ذلك قوله: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي﴾^(٣) ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾^(٤)، وهذا وقف لا جزم، وقد مرّ بحث في ذلك عند قوله: ^(٥) ﴿وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَا...﴾

وتفصيل الخلاف المذكور من زيادات القصيد لأن الداني - رحمه الله - لم يذكر هذا التفصيل، بل ذكر الإدغام عن أبي عمرو ونفسه، وقال: «بخلاف بين أهل

(١) الطور ٤٨ .

(٢) الأعراف ٢٣ .

(٣) لقمان ١٤ .

(٤) آل عمران ١٩٣ .

(٥) البيت ٢٧٧ من باب حروف قربت مخرجها .

العراق في ذلك»^(١) ولم يذكر الناظم خلافاً عن السُّوسي في الإدغام لأنه مشهور عن أبي عمرو من طريق أهل الرقة، وقد ذكر مكِّي [١٩٤/أ] وغيره الإظهار من طريقهم^(٢)، ولم يعبأ الناظم بغير الإدغام لشهرته ولذلك جعله عالياً على الجبل إشارة لشهرته.

والوجه في الإدغام المقاربة في المخرج، والاشتراك في الانفتاح والاستفال وكونهما بين الشدة والرخاوة، وإذا كان السُّوسي يدغمها محرّكة فساكنة بطريق الأولى، وعن الدُّوري خلاف؛ لأن الساكن يدغم منه ما لا يدغم من المحرك على ما سبق في الباء واللام والفاء.^(٣)

والوجه في الإظهار أنه الأصل، ولأنّ الراء أقوى منها للتكرار الذي فيها. وقد أنكر النحويون على أبي عمرو إدغامه الراء في اللام لما ذكرنا من قوة الراء^(٤) ولا وجه لإنكاره؛ لما ذكرناه من التقارب، ولأنّهما من مخرج واحد

(١) التيسير ص ٤٤ .

(٢) الذي في التبصرة لمكي ص ٣٦٥ هو الإدغام لأبي عمرو من طريق الرقيين والإظهار من طريق غيرهم عنه، وما ذكره المصنّف هنا نقله من غير تحرير عن أبي عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٦/ب .

(٣) وذلك عند شرح البيتين ٢٧٧، ٢٧٨ .

(٤) قال سيبويه: «الراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تَفْشَى إذا كان معها غيرها، فكّر هو أن يُجَحِّفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا =

عند بعضهم، ولذلك الألف يُصيرُ الراءَ لاماً، ويقوي الإدغام أنك لو أظهرت لكنت كاللافظ بثلاثة أمثال؛ لأن الراءَ حرفٌ تكرير فهي كرائين، واللامُ مثلها.

قوله: (وَالرَّاءُ) يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ مقدر، أي وتدغمُ الراءُ، فهي مفعولٌ لم يُسمَ فاعله.

قوله: (جَزَماً) مصدرٌ واقع موقع الحال على حذف مضاف، أي ذات جزم.

والثاني: أنها مبتدأٌ على حذف مضاف، أي وإدغامُ الراءِ، و(جَزَماً) على ما تقدم، والعاملُ فيها المصدرُ المقدّرُ المضاف، والجملةُ من قوله: (طَالَ بِالْخُلْفِ) خبرُ المبتدأ.

قوله: (بِلَامِهَا) متعلّقٌ بذلك المقدّرُ سواءً كان مصدراً أم فعلاً، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى «في»، وأضاف اللامَ لضميرِ الراءِ ملابتها لها، أي في اللامِ المعهود إدغامها فيها، كما سبق في الإدغام الكبير. ^(١)

قوله: (كَوَأَصْبِرُ) خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي هو ك: ﴿وَأَصْبِرْ﴾. ^(٢)

= يُكْرَرُ «اهـ. الكتاب ٤/٤٤٨.

(١) ص ٥٣٦، وذلك عند قول الناظم في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين (البيت ١٥٠):

وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ وَأُظْهِرَا إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مُتْرَلَا
(٢) الطُّور ٤٨.

قوله : (طَالَ) فعلٌ ماضٍ وفاعله ضميرٌ يعود على الإدغام المقدّر، و(يَذْبُلُ) مفعولٌ به، وهو اسمُ جبلٍ معروف^(١)، و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من فاعل (طَالَ)، [أي طال]^(٢) ملتبساً بالخلف هذا الجبلَ العالي، يشيرُ إلى شهرته وأنه بلغ من الصَّحَّة والشهرة فيها مبلغاً طال به هذا الجبلَ العظيم.

و(طَالَ) يجوز أن يكونَ من قولك : طاوَلَنِي كَذَا فطَلْتُهُ، كأنَّ الإدغامَ طاوَلَ الجبلَ المذكورَ فطالَه، أي غلبَه في الطُول، كقولك : شاعرَنِي فشَعَرْتُهُ، أي غلبْتُهُ في الشَّعر، وهو مجاز حسنٌ.

ومن أوَّل الباب إلى هنا كان كلامُ الناظم في الإدغام، فيؤخذُ لغير المذكورين بالإظهار في الأحرف المذكورة، ثمَّ عبَّرَ فيما سيأتي بالإظهار فيؤخذُ لغير مَنْ ذكره بالإدغام، فقال :

٢٨١ - وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَا وَنُونٌ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا

أمرٌ بإظهار نونِ ﴿يَسَ﴾ عند واوِ ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾^(٣) ونونِ ﴿نَ﴾ عند واوِ ﴿وَالْقَلَمِ﴾^(٤) لمن رمز له بالعين المهملة والفاء من (عَنْ فَتَى) وبكلمة

(١) قال ياقوت الحموي : «يَذْبُلُ» : هو جبل مشهور الذِّكر بنجد في طريقها، قال أبو زياد :

يَذْبُلُ جَبَلٌ لِبَاهِلَةٍ . وله ذِكْرٌ فِي شِعْرِهِمْ » اهـ . معجم البلدان ٥ / ٤٣٣ .

(٢) تكملة من اللآلئ الفريدة لوجه ١٢٧ / أ .

(٣) يس ٢ .

(٤) القلم ١ .

(حَقُّهُ) وبالباء الموحدة [١٩٤/ب] من (بَدَأَ) وهُم حفصٌ وحمزة وابن كثير وأبو عمرو وقالون، ثم أخبر عن ورش أن عنه خلافاً في ﴿نَ﴾ خاصةً، وقد فهم أن الباقيين يُدغمون النون في الواو في السورتين.

والوجه في الإظهار أنه الأصل، وأن النون في تقدير الموقوف عليها.

والوجه في الإدغام التقارب، وأنه يجب إدغام النون الساكنة في الواو على ما سيأتي في غير ما نحن فيه، نحو: ﴿مِنْ وَالٍ﴾^(١) وهذا من ذاك.^(٢)

وكان ينبغي للناظم أن يذكر «نون» من هذه الحروف في «باب أحكام النون الساكنة والتنوين» لأنه منه وفرعٌ من فروعهِ، ووجهُ ذكرهِ هنا أنه ذكر «صاد» مريم لئلا يتفرّق عليه ذكر هذه الحروف، ولم يذكرها صاحب «التيسير» إلا مفرقةً في سورها^(٣)، وقد روى فيه عن ابن غلبون الإدغام، وروى عن غيره الإظهار، قال: «وهو الذي كان يأخذ به أكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين،

(١) الرعد ١١.

(٢) وذلك عند شرح قول الناظم:

وَكُلٌّ يَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غَنَّةٍ

البيت ٢٨٧ من الباب الآتي، وهو باب أحكام النون الساكنة والتنوين، ص ١٢٤٦.

(٣) ذكر الداني في «التيسير» حكم إدغام الدال في الذال من قوله تعالى: ﴿كَهَيَعَصْ *

ذَكَرُ﴾ في سورة مريم ص ١٤٨، والنون في الواو من: ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنِ﴾ و﴿نَ وَالْقَلَمِ﴾

معاً في سورة (يس) ص ١٨٣.

وبه آخذ^(١).

قوله: (وَيَاسِينَ) مفعولٌ مقدّمٌ؛ على حذف مضاف، أي أظهر نون ﴿يس﴾،
(وَعَنْ فَتَى) متعلّقٌ بـ (أظهر)، و(حَقُّهُ بَدَأَ) جملةٌ في موضع جرٍّ^(٢) صفةٌ
لـ (فَتَى)، يعني أنَّ حَقُّهُ قد ظهر واشتهر.

قوله: (وَنُونٌ) عطفٌ على (يَاسِينَ)، أي وأظهر ﴿نَ﴾ أيضاً عَمَّنْ تقدّمَ
ذكره، ووافقهم ورشٌ عليه في أحد وجهيه.

وقد حرّك الناطمُ النونَ من ﴿يس﴾ و﴿نَ﴾ بالفتح، وكان حَقُّهُ أنْ يَنْطِقَ
بها ساكنةً على الحكاية، وإنّما فعل ذلك لضرورة الشّعْر؛ إذ لا يلتقي ساكنان
في حَشْوِ النظم، وكذا فعل في نونِ ﴿طس﴾ و﴿صاد﴾ مريم كما سيأتي^(٣)،
وإنّما اختار حركةَ الفتح لأنّها أخفُّ كما اختيرتْ في ﴿الْمِ * الله﴾^(٤) لَمَّا
احتيجَ إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين حرّكتْ بالفتح.

فإن قيل: لِمَ لا يكونُ أعربها، وتكونُ الفتحةُ علامةً نصب كما تُعربُ
المبنيّات إذا قُصد بذلك ألفاظها كما سيأتي في قوله: وَكَمْ لَوْ وَلَيْتَ^(٥) ؟

(١) التيسير ص ١٨٣.

(٢) تحرّفتْ في (ت) إلى: خبر.

(٣) في البيت الآتي والذي بعده.

(٤) آل عمران ١، ٢.

(٥) البيت ٩٢٦ من فرش سورة الفرقان.

فالجواب : أنه لو قصد ذلك لنونها ؛ إذ لا مانع من الصرف على هذا التقدير لأنه لم يرد اسم السورة ، إنما أراد هذا اللفظ ، والوزن مستقيم له في ﴿يس﴾ و ﴿ن﴾ فيقول : (وَيَاسِينَ أَظْهَرُ) بنقل حركة همزة (أَظْهَرُ) إلى تنوين (يَاسِينَ) ثم يقول : (وَنُونًا^(١) وَفِيهِ الْخُلْفُ) ، فلما لم يفعل ذلك علم أنه لم يقصد ما ذكرت .

قوله : (وَفِيهِ خَيْرٌ مَّقْدَمٌ ، وَ(الْخُلْفُ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَ(عَنْ وَرَشِهِمْ) يَجُوزُ تَعْلُقُهُ بـ(الْخُلْفُ) ، وَ(خَلَا) جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَ«قَدْ» مَعَهُ مَضْمَرَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

وأعرب أبو عبد الله (الْخُلْفُ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(خَلَا) خَبْرُهُ ، (وَفِيهِ) مَتَعْلَقٌ بـ(خَلَا)^(٢) وهو لا يجوز لتقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل .

ويجوز تعلق (عَنْ) بـ(خَلَا) ، ومعنى خَلَا : سَبَقَ وَمَضَى ، كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾^(٣) أي أنه مشهور [١٩٥/أ] بين الأئمة ، قد سبق بحكايته الأئمة القدماء .

٢٨٢ - وَحَرِّمِي نَصْرَ صَادَ مَرِيَمَ مَنْ يَرِدْ ثَوَابَ لَبِثِ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ وَصَلَا

(١) تحرفت في (ص) إلى : ونوفا .

(٢) قال أبو عبد الله : «و(الْخُلْفُ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(خَلَا) جُمْلَةٌ أَخْبَرَ عَنْهُ ، (وَفِيهِ) وَ[عَنْ] مَتَعْلَقَانِ بـ(خَلَا)» اهـ . اللالكى الفريدة لوحة ١٢٧/ب .

(٣) البقرة ١٣٤ ، ١٤١ .

أخبر عمن رمز له بكلمة (حَرَمِيٌّ) وبالنون من (نَصْرٍ) - وهم نافع وابن كثير وعاصم - أنهم أظهروا دال (صاد) عند^(١) ذال ﴿ذِكْرُ﴾ من قوله تعالى : ﴿كَهَيَّعَصَ * ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾^(٢) ، ودال ﴿يُرِدُّ﴾ عند^(٣) ثاء ﴿ثَوَابَ﴾ حيث وقع^(٤) ، وتقدير البيت : وأظهر حَرَمِيٌّ نَصْرٍ (صاد) مريم ودال ﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾ ، فحذف الفعل والعاطف للدلالة عليهما .

ثم أخبر عن مدلول (حَرَمِيٌّ نَصْرٍ) أنه وصل الإظهار أيضاً إلى (لَبِثَ) سواء كان مفرداً، أي مسنداً إلى ضمير مفرد نحو : ﴿كَمْ لَبِثَ قَالَ لَبِثْتُ﴾^(٥) فالمفرد يشمل ثاء الفاعل متكلماً ومخاطباً، أم جمعاً، نحو : ﴿لَبِثْتُمْ﴾^(٦) ، أي مسنداً إلى جمع ، فالحرميان وعاصم أظهروا جميع ما في هذا البيت .

وقوله : (صَادَ مَرِيْمَ) أضافها لمريم تحرزاً من صاد غيرها، نحو : ﴿صَ وَالْقُرْآنِ﴾^(٧) فإنه لا إدغام للدال في الواو .

(١) في (ص) : «من» ، وفي (ت) : «في» ، والوجه ما أثبت .

(٢) مريم ١ ، ٢ .

(٣) في النسختين : «في» ، والوجه ما أثبت .

(٤) آل عمران ١٤٥ موضعان .

(٥) البقرة ٢٥٩ .

(٦) الإسراء ٥٢ وغيرها .

(٧) ص ١ .

وقوله: (وَالْجَمْعَ) لا يدخل فيه نحو: ﴿لَبِثْنَا﴾^(١) وإن صدق عليه أنه جمع؛ لعدم ما يدغم فيه، إذِ الثاءُ المثلثة لا تدغم في النون ألبتة، والناظم قد لفظ بالثاء مع التاء فكأنه قال: ﴿لَبِثْتُ﴾ مفرداً أم جمعاً.

والوجه في الإظهار أنه الأصل؛ فإن هذه الكلم في نية الوقف عليها، فهي مقطوعة مما بعدها تقديرًا وإن اتصلت لفظاً، وإذا ساغ الإظهار في نون ﴿يس﴾ و﴿ن﴾ مع الواو الواجب إدغامها فيها نحو: ﴿مِنْ وَالٍ﴾^(٢) فلأن يجوز مع ما لم يتفق على إدغامه نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾^(٣) أولى وأحرى.

والوجه في الإدغام التقارب المذكور فيما تقدم.

والوجه في الإظهار في ﴿يُرْدِ ثَوَابَ﴾^(٤) أنه الأصل، ولأن الدال متحركة في الأصل، ولأن عين الكلمة قد حذفت لالتقاء الساكنين، فالإدغام فيها بعد ذلك إجحافٌ بها، وأيضاً فالدال أقوى من الثاء؛ لأن الدال مجهورة شديدة والثاء مهموسة رخوة، ولا يدغم الأقوى في الأضعف، بل العكس.

والوجه في إدغامها فيها تقاربهما مخرجاً - فإنهما من طرف اللسان - واشترائهما في الانفتاح والاستفال، وإدغام لام التعريف فيهما، وأن الثاء من

(١) الكهف ١٩، المؤمنون ١١٣.

(٢) الرعد ١١.

(٣) الأعراف ١٧٩.

(٤) آل عمران ١٤٥ مضعان.

مخرج الظاء، والذال تدغم في الظاء فأعطيتِ الثاء حكمها في ذلك .

والوجه في الإظهار في ﴿لَبِثْتُ﴾ وبابه أنه الأصل، وأن الثاء محرّكة في الأصل، وإنما سكتت لتاء الفاعل .

والوجه في الإدغام: التقارب في المخرج، والاشتراك في الانفتاح والاستفال والهمس، وأن التاء المثناة أقوى من الثاء لأنها شديدة والثاء رخوة .

قوله: (وَحَرَمِيُّ) فاعلٌ فعلٍ مقدّر، أي وأظهرَ حرميُّ، و(صَادَ) مفعولُهُ .

(وَحَرَمِيُّ) - وإن كان لفظه مفرداً - عبارة عن اثنين لأنه رمزٌ لهما، وهذا أولى ممّا قاله أبو عبد الله: «إنه [١٩٥/ب] مفردٌ واقعٌ موقعَ المثنى لأمن اللبس كما يوقعُ المفردُ موقعَ الجملة لذلك» .^(١)

وأضاف الحَرَمِيَّ لِلنَّصْرِ لِلإِبْسَةِ له؛ حيث تُنصَرُ قراءتُهُ بصحّة نقله .

وتقدّم فائدةٌ إضافة (صَادَ) إلى (مَرِيَمَ) .

قوله: (مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ) معطوفٌ على (صَادَ مَرِيَمَ) ثم حُذِفَ العاطفُ؛ للعلم به، وقد تقدّم تحريرُ ذلك والاستدلالُ عليه .

قوله: (لَبِثْتَ الْفَرْدَ) يُقرأ: (الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ) بالنصب فيهما، وبالرفع: فوجهُ النصب أنه مفعولٌ مقدّمٌ لـ (وَصَلَّ) على حذفٍ مضاف، وفاعلٌ (وَصَلَّ) ضميرٌ عائِدٌ على لفظ (حَرَمِيُّ) باعتبار لفظه، والتقدير: ووصلَ حَرَمِيُّ إدغامَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٨/أ .

﴿لَبِثَ﴾ الفرد والجمع ، ف(الفَرْدُ وَالْجَمْعُ) صفتان للمفعول فلذلك نُصِّبَا .
 ووجه الرفع أنه مبتدأ ، و(الفَرْدُ وَالْجَمْعُ) صفتان له فلذلك رُفِعَتَا ، وخبره
 الجملة من قوله : (وَصَلَّ) والعائد مُقَدَّرٌ ، أي وصله فحذفه .

قال السخاوي : هو مثل : ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾^(١) في قراءة ابن عامر .^(٢)

قلت : وجه النصب أصبح لِقَلَّةِ تَكْلُفِهِ وعدم الإضمار الذي لم تدعُ إليه ضرورة
 بل ولا حاجة ، وهذه الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية مستأنفة ، ولا حاجة إلى
 ادعاء حذف حرفٍ عاطفٍ قبلها لتعطف جملة فعلية على مثلها ، أو اسمية على
 فعلية - كما ادَّعاه أبو عبد الله^(٣) - لعدم الحاجة إلى ذلك ؛ فإنَّ الجملة مستقلة .

ويمكن أن يقال : إنَّما قدَّرَ عاطفاً لِيَتَّصَلَ الكلامُ ببعضه ببعض ؛ لأنَّ فاعلَ
 (وَصَلَّ) ضميرٌ عائد على (حَرَمِيٍّ) . ورجَّح أبو شامة النصب فقال : «ولا
 حاجة إلى العدول إلى النصب عطفاً على (صَادَ مَرِيْمَ) لأنَّ حكمَ الكلِّ واحدٌ
 فلا معنى لقطع بعضه عن بعض» .^(٤)

(١) الحديد ١٠ .

(٢) يعني برفع ﴿وَكُلُّ﴾ ، وكذا رُسم هذا الحرف في مصاحف أهل الشام . انظر : التيسير
 ص ٢٠٨ ، والمقنع ص ١٠٨ . وما ذكره السخاوي نقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٦٦ .
 (٣) وذلك بقوله : «وَأَمَّا لَبِثَ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلًا) فينبغي أن يكون جملة فعلية
 معطوفة على الجملة الأولى ، والعاطفُ محذوفٌ أيضاً . . » اهـ . اللآلئ الفريدة ١٢٨/ أ .

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٦٦ ، ٦٧ .

والألف في (وَصَلًا) للإطلاق لا للتثنية ؛ لأنَّ القارئ ثلاثة نفر ، فلا يجوزُ عَوْدُهُ على بعضهم ، ووجهُ عَوْدِهِ مفرداً والموصلُ جمعٌ أنَّه أراد لفظَ (حَرْمِيٍّ نَصْرٍ) ومدلوله ، ومثل ذلك قوله :^(١)

..... حَرْمِيَّةُ كَلَّا

ففي «كَلَّا» ضميرٌ عائِدٌ على «حَرْمِيَّةُ» وهو مثنى في المعنى .

٢٨٣- وَطَا سَيْنَ عِنْدَ الْمِيمِ فَازَ اتَّخَذْتُمُو أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغْفَلًا

أخبرَ عَمَّنْ رَمَزَ له بالفاء من (فَازَ) - وهو حمزة - أنَّه أظهرَ نونَ (طسَ) عند الميم من ﴿طَسَمَ﴾^(٢) ، ثمَّ أخبرَ عَمَّنْ رَمَزَ له بالعين والذال المهملتين - وهما حفصٌ وابنُ كثير - أنَّهما أظهرَا الذالَ المعجمة عند التاء^(٣) المثناة من فوق في ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾^(٤) و﴿أَخَذْتُمْ﴾^(٥) ، و﴿أَخَذْتُ﴾^(٦) بالإفراد ، حيث وقعتْ هذه الكلمة في القرآن ، نحو : ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾^(٧) ﴿لَتَن

(١) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف .

(٢) الشعراء ١ ، القصص ١ .

(٣) سقط من (ص) : التاء .

(٤) البقرة ٥١ وغيرها .

(٥) آل عمران ٨١ ، الأنفال ٦٨ .

(٦) فاطر ٢٦ .

(٧) الرعد ٣٢ .

اتَّخَذَتْ ﴿١﴾ لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٢﴾.

والوجه في الإظهار والإدغام ما تقدم من شدة المقاربة في المخرج والمشاركة في الصفات.

وأشار بقوله : (فَازَ) إلى قوة الإظهار وأنه واضح سالم من طعن الطاعنين وكان ينبغي أن يذكر هذه [١٩٦/أ] الترجمة عَقِيبَ ترجمة ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ و﴿كَهَيْعَصَ﴾ لتناسب الجمع، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن ﴿مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ (٣) وباب ﴿لَبِثْتُ﴾ (٤) لما اشتركا في رمز (حَرَمِي نَصْرٍ) مع ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أتبعهما، ثم عاد إلى ما يناسب حروف التهجّي المذكورة.

قوله : (وَطَاسِينَ) مبتدأ على حذف مضافين، أي وإظهار نون (طَسَ)، و(فَازَ) جملة فعلية في موضع الخبر، و(عِنْدَ الْمِيمِ) ظرف لذلك المصدر المقدّر، فحذف «إظهار» و«نون» للدلالة عليهما، ومثله في حذف مضافين قوله تعالى : ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾ (٥)، أي بدل شكر رزقكم.

قوله : (اتَّخَذْتُمْ) مبتدأ على حذف مضافين - أيضاً - أي : إظهار ذال

(١) الشعراء ٢٩.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) آل عمران ١٤٥.

(٤) البقرة ٢٥٩.

(٥) الواقعة ٨٢.

﴿اتَّخَذْتُمْ﴾^(١) و﴿أَخَذْتُمْ﴾^(٢)، فحذف المضافين والعاطف.

قوله: (وَفِي الْإِفْرَادِ) يجوزُ فيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوفٌ على مقدَّرٍ حُذِفَ لفَهْمُ المعنى، والتقديرُ: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾
﴿أَخَذْتُمْ﴾ في الجمع، أي في حال إسناده الفعلين إلى ضمير جمع، وفي حال
الإفراد، أي حال إسناده إلى ضمير مفرد نحو: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾^(٣) و﴿لَئِنْ اتَّخَذْتَ﴾^(٤).

والثاني: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدَّرٍ بعد الجملة كُلِّها، والتقديرُ: وإظهارُ ذال
﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ و﴿أَخَذْتُمْ﴾ عاشرَ دَغَفَلًا، وجاء ذلك في الإفراد أيضاً.

قوله: (عَاشَرَ دَغَفَلًا) جملةٌ فعليةٌ خبرٌ عن ذلك المبتدأ المضاف، وفاعلُ
(عَاشَرَ) ضميرٌ عائد على ذلك المبتدأ.

والدَغَفَلُ: الزَّمَنُ الخَصِيبُ، وقيل: هو العيشُ الواسعُ^(٥)، يقال: عِشْ
دَغَفَلًا. يُشِيرُ بذلك إلى سَعَةِ حُجَّةِ الإِظْهَارِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهُ مَعَاشِرًا لِلزَّمَنِ الخَصِيبِ
أو العِيشِ الخَصِيبِ، وَمَنْ عَاشَرَ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ اتَّسَعَ خَصْبُهُ لا محالة.

(١) البقرة ٥١ وغيرها.

(٢) آل عمران ٨١.

(٣) الكهف ٧٧.

(٤) الشعراء ٢٩.

(٥) انظر: اللسان ١١/٢٤٥.

وقد اعترض على الناظم بأنه يؤهم أن قوله: (اتَّخَذْتُمُو أَخَذْتُمْ) لرمز (فاز) أيضاً، وأن الأفراد لرمز (عاشر دغفلاً) والواو فاصلة.

وهو إيهام صحيح، لولا أن يقال: إنه ظاهر من خارج^(١)، ولذلك لم يأت بواو فاصلة بين الترجمتين.

٢٨٤ - وَفِي أَرْكَبٍ هُدًى بَرٌّ قَرِيبٌ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثُ لَهُ دَارٌ جُهَلًا

أخبر عمن رمز له بالهاء والباء الموحدة والقاف، وهم البزّيُّ وقالون وخلاد، أنهم أظهروا باء: ﴿أَرْكَبٌ﴾ عند ميم: ﴿مَعَنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَرْكَبٌ مَعَنَا﴾^(٢) بخلاف عن الثلاثة. وعمن رمز له بالكاف والضاد المعجمة والجيم من (كَمَا ضَاعَ جَا) - وهم ابن عامر وخلف وورش - أنهم فعلوا ذلك أيضاً بلا خلاف عنهم في ذلك، ولهذا فرّق بين رمز الثلاثة الأول من الثلاثة الآخر.

ثم أخبر عمن رمز له باللام والdal المهملة والجيم من (لَهُ دَارٌ جُهَلًا) - وهم: هشام وابن كثير وورش - أنهم أظهروا الشاء المثلثة عند^(٣) الذال من ﴿ذَلِكَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾، و﴿يَلْهَثُ﴾ في الأعراف في موضعين [١٧٦]، ومحل الإدغام منهما هو الثاني، وأما [١٩٦]/

(١) أي من خارج هذه المنظومة، وذلك بالرجوع إلى الكتب النثرية في هذا العلم، ككتاب «التيسير» للداني، و«التبصرة» لمكي، وغيرهما من كتب هذا الفن.

(٢) هود ٤٢. وسقط من (ت): من قوله تعالى: ﴿أَرْكَبٌ مَعَنَا﴾.

(٣) في النسختين: «في»، والوجه ما أثبت.

ب [الأول وهو : ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ﴾ فلا إدغام فيه . قال أبو شامة :
« فكان ينبغي أن يقيده كما قيّد (صَادَ مَرِيْمَ) ^(١) . فإن قلت : الثاء لا تدغم في
الهمزة فلذلك لا يُحترز منها ؟ قلتُ : والدال لا تدغم في الواو ^(٢) ، فهلاً اغتفر
أمرها » انتهى . ^(٣)

ولقائل أن يقول : قوله : (صَادَ مَرِيْمَ) زيادة بيان وإيضاح ، ولو سكّت عنه
لم يضر ، فلا يلزمه أن يأتي بزيادة البيان في كل موضع ، وهذا مما لا يلزمه الإتيان
بزيادة البيان فيه .

والوجه في الإظهار أنه الأصل ، وأنّ الباء أصلها الحركة ^(٤) ، وأنّ الباء
منفصلة من الميم .

والوجه في الإدغام اشتراكهما في الانفتاح والاستفال والجهر .

فإن قيل : الباء شديدة والميم بين الرخوة والشديدة فكانت أضعف ؟

فالجواب : أنّ في الميم غنة تقويها على الباء ، وهما مشتركان أيضاً في

(١) البيت ٢٨٢ .

(٢) أي : والدال من هجاء ﴿صَ﴾ لا تدغم في الواو من : ﴿وَالْقُرْآنَ﴾ .

(٣) إبراز المعاني ٦٨ / ٢ .

(٤) لا أدري ماذا يقصد المصنّف بقوله : « وأنّ الباء أصلها الحركة » ؛ إذ إنّ ﴿ارْكَبْ﴾ فعل
أمر مبني على السكون ؟ ! إلا أن يكون المصنّف قد توهم أنّ الكلام على فعل مضارع
مجزوم ، مثل فعل ﴿يَلْهَثْ﴾ الآنف الذكر ، والله أعلم .

المخرج فإنَّهما شفهيَّتان .

والوجهُ في إدغام المثلثة في الذال اشتراكهما في المخرج - وهو طرف اللسان - وفي الانفتاح والاستفال، والذال أقوى منها فإنَّها مجهورةٌ والثاء مهموسة .

وقال أبو عبد الله : « والذال مجهورة شديدة، والثاء مهموسة رخوة » انتهى . (١)

والذال المعجمة - التي كلاً منّا فيها - ليست شديدة، بل الشديدة المهملة، فكأنَّه اشتبه عليه .

والوجه في الإظهار أنَّه الأصل، وأنَّ أصلَ الثاء الحركة، وسكونها عارض وأنها منفصلةٌ من الذال لكونهما من كلمتين .

قوله : (وَفِي ارْكَبَ) خبرٌ مقدَّم، وفيه حذفُ مضافين، أي وفي إظهار باء ﴿ارْكَبَ﴾ عند ميم ﴿مَعَنَا﴾، و(هُدًى) مبتدؤه، و(بَرٌّ) صفةٌ لموصوفٍ مقدَّر أي هُدًى رجلٍ عالمٍ بَرٌّ، والبَرُّ: الرجلُ الكثيرُ الخيرِ، و«البَرُّ» من أسماء الله تعالى لكثرة خيره على خلقه، يشيرُ إلى صحَّة الإظهار وقوَّته، وإلى إظهار رُشد مَنْ قرأ به ورواه .

و(قَرِيبٍ) صفةٌ لـ(بَرٍّ)، وصفه بذلك لتواضعه من الخلق ومَنْ يروي عنه

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٩/أ .

أي هو غير مترفع على طلبته ، فهو دانٍ من كلٍّ أحدٍ يأخذ عنه .

قوله : (بِخُلْفِهِمْ) صفةٌ لـ (بَرٍّ) أيضاً ، أي بَرٌّ ملتبسٌ بخُلْفِهِمْ ، أي بخُلْفِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ للدلالة عليهم بـموزهم .

قوله : (كَمَا) : (مَا) مصدريةٌ ، و(ضَاعَ) صلتها ، والموصول في موضع جرٍّ بكاف التشبيه ، وكاف التشبيه متعلّقةٌ بمحذوف على أَنَّها نعتٌ مصدر محذوف ، أي جاء مجيئاً كضَوْعِهِ ، والضَوْعُ : فَوْحُ الرائحة ، يقال : ضَاعَ الطَّيْبُ يَضْوَعُ ، أي فاحت رائحته وَعَبَقَتْ ، أي مجيئهُ طيِّبٌ كضَوْعِهِ بالرائحة الطيبة ، أشار إلى انتشار الإظهار وشهرته كانتشار الرائحة الطيبة .

والجملة من قوله : (جَا) وما في حيزها مستأنفةٌ لا محلٌّ لها من الإعراب .

قوله : (يَلْهَتْ) مبتدأ ؛ على حذف مضافين أيضاً ، أي : إظهارُ [١٩٧/١] ثاء ﴿يَلْهَتْ﴾ عند ذال ﴿ذَلِكَ﴾ ، وخبره الجملةُ الأمريةُ ، و(جُهَلًا) مفعولٌ به و(دَارٍ) أمرٌ من : دارئُ يُداري مُداراةً ، و(جُهَلًا) أي قومًا ، و(لَهُ) متعلّقٌ بـ(دَارٍ) والهاءُ في (لَهُ) عائدةٌ على (يَلْهَتْ) ، أي دارٍ وسامِحٌ قومًا جُهَلًا لأصل إظهار ﴿يَلْهَتْ﴾ ، يشيرُ إلى أَنَّهُ قد طعنَ قومٌ على الإظهار فأمرَ بمداراتهم .

وقد روي أن بعضَ الناس روى الإظهارَ عن عاصم من طريق السامريِّ^(١) ،

(١) عبد الله بن الحسين بن حسنون ، أبو أحمد السامريُّ البغداديّ ، نزيل مصر ، المقرئ اللغويّ ، مسندُ القراء في زمانه . أخذ القراءة عرضاً عن : ابن مجاهد ، وغيره . قرأ عليه : أبو الفضل الخزاعيّ ، وغيره . ت ٣٨٦ هـ . (غاية ١/ ٤١٥ - معرفة ١/ ٣٢٧) .

ذكره عبد الجبار ^(١) وصاحب «التجريد» ^(٢) وغيرهما، والناظم إنما صحح ما ذكره، وكأنه يقول: إذا قرأت لعاصم بالإدغام على ما ذكرته وأنكر ذلك عليك من جهل هذه الطريقة الصحيحة لجهله بروايتها وصحتها فداره بالقول، وقل له: إن هذه الرواية هي التي رخصتها وصحت عند من قرأت عليه.

ولم يأت الناظم بواو فاصلة قبل (يَلْهَتْ) - وإن كانت ترجمة مستقلة - لعدم الرئية والإلباس. قال أبو شامة: «وما أطبع» ^(٣) اقتران هذه الألفاظ في الظاهر: كما ضاع جَا يَلْهَتْ انتهى. ^(٤) كأنه جعل هذا الكلام كله متصلاً بعضه ببعض، وأنه كقول الناس: كما قعد فلان جاء يفعل كذا، يريدون أنه فعل ذلك عقيب القعود، وهو فهم عرفي، وليس كذلك، بل (يَلْهَتْ) كلام مستأنف غير متعلق بما قبله؛ لأنه ترجمة أخرى مستقلة.

ولقالون في ﴿يَلْهَتْ ذَلِكَ﴾ وجهان، وإليه أشار بقوله في البيت الآتي:
٢٨٥ - وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَةِ فَقُلْ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبَلًا
(قَالُونَ) مبتدأ، و(ذُو خُلْفٍ) خبره، ولا بد من حذف، أي ذُو خُلْفٍ في

(١) عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي، تقدمت ترجمته عند شرح البيت ١٦٢، ص ٦٠١.

(٢) ابن الفحام عبد الرحمن بن عتيق، تقدمت ترجمته عند شرح البيت ١٧١ ص ٦٠٨.

(٣) أي: ما أقرب اقتران هذه الألفاظ إلى طباع الناس في كلامهم، من: الطبع، وهو الخليفة والسجية التي جبل عليها الإنسان، انظر: اللسان ٨ / ٢٣٢ (طبع).

(٤) إبراز المعاني ٦٨ / ٢.

إظهار ﴿يَلْهَتْ﴾ وإدغامه، وإنما ذكر قالون بصريح اسمه بعد الرمز قال أبو شامة: «لأنه صار بذكر الخلف له كأنه مستأنف مسألة أخرى، كقوله: ^(١) وبَصْرٌ وَهُمْ أَدْرَى

ولهذا قال: (ذُو خُلْفٍ) بالرفع لأنه خبر (وَقَالُونَ) الذي هو مبتدأ، ولو عطف (وَقَالُونَ) على ما قبله لقال: ذَا خُلْفٍ نصباً على الحال «انتهى». ^(٢) وهذا قد تكلم عليه في شرح الخطبة وقرره هناك. ^(٣)

ثم أمر لمن رمز له بالبدال المهملة من (دَنَا) - وهو ابن كثير - أنه يُظهِرُ بَاءَ ﴿يُعَذِّبُ﴾ عند ميم ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ ^(٤) بخلاف عنه، ولمن رمز له بالجيم من (جَوْدًا) - وهو ورش - أنه يُظهِرُهَا بلا خلاف، وفهم من ذلك أن الباقيين يدغمون بلا خلاف.

واعلم أن هذا الحرف للقراء فيه خلافٌ كما سيأتي، منهم من يرفعُ بَاءَهُ وهما: عاصمٌ وابن عامر، وهما يُظهِرَانِهَا ليس إلا، ومنهم من يُسْكِنُهَا وهُمُ الباقيون، ثم هؤلاء منهم مَنْ يُظهِرُ، وهو ورشٌ بلا خلاف وابنٌ كثيرٌ بخلاف عنه، والباقيون - وهُمُ الأخوان ^(٥) وأبو عمرو وقالون - يدغمونها بلا خلاف.

(١) البيت ٧٤٠ من فرش سورة يونس.

(٢) إبراز المعاني ٦٩/٢.

(٣) إبراز المعاني ٤١، ٤٠/٢.

(٤) البقرة ٢٨٤.

(٥) هما: حمزة والكسائي.

والوجه في الإدغام والإظهار ما تقدم في ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾^(١).

قوله: (وَفِي الْبَقَرَةِ) متعلق [١٩٧/ب] بمقدَّر عطف عليه قوله: (فَقُلْ)،
والتقدير: وانقل في البقرة فقل. وقوله: (يُعَذِّبُ) مبتدأ على حذف مضافين،
أي: إظهار باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ عند ميم ﴿مَنْ﴾، و(دَنَا) جملة فعلية خبره، والجملة
الاسمية من (يُعَذِّبُ دَنَا) في موضع نصب بـ(قُلْ)، ومعنى (دَنَا): قُرْبُ،
و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من فاعله، أي قُرْبُ ملتبساً بالخلف، و(جَوْدًا) حالٌ: إمَّا من
ضمير الحال التي قبلها فتكون متداخلة، وإمَّا من فاعل (دَنَا) فتكون حالاً متعدّدة
وفيها خلاف، وهو على حذف مضاف أو المبالغة، أي ذا جود، والجود: المطرُ
الغزير، و(مُوبِلًا) عطفٌ عليه، وهو اسمُ فاعلٍ من: أَوْبَلَ الْمَطْرُ يُوبِلُ، أي كثرَ
كثرةً متزايدةً^(٢)، وقد لفظ الناظم بفعله في الأنعام حيث قال: ^(٣)

حَمَى صَوْبَهُ بِالْخُلْفِ دَرًّا وَأَوْبَلًا

فإن قلت: المعروف إنما هو وَيَلَّتِ السَّمَاءُ تَبِلُ، أي أمطرت مطراً غزيراً^(٤)،
فهي وابلةٌ، والوابِلُ: المطر الغزير، قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾^(٥)؟

(١) هود ٤٢.

(٢) سقط من (ص): متزايدة.

(٣) البيت ٦٥٨.

(٤) انظر: اللسان ١١/ ٧٢٠ (وبل).

(٥) البقرة ٢٦٥.

والجواب : أنه يجوز أن يكون جعل (أَوْبَلَ) بمعنى صار ذا كذا، أي صار ذا وَبْل، كقولهم : أَغَدَّ البعيرُ وأَجْرَبَ، أي صار ذا غَدَّةٍ وذا جَرَبٍ .^(١)

وأسكن الهاءَ في (البَقَرَة) وصلاً إجراءً للوصل مُجرى الوقف كقوله :^(٢)

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ

فأسكن الهاءَ من «دَعَهْ»، بعد أن قلبها عن تاء التانيث الساكنة إجراءً للوصل مُجرى الوقف، هذا ما يتعلقُ بشرح هذا الباب .

وقد ذكر مكيُّ أسئلةً تتعلقُ بقراءة نافع^(٣)، وذكر أبو عبد الله أسئلةً تتعلقُ بقراءته وقراءة غيره^(٤)، ونحن نُورِدُها واحداً بعد واحد مقروناً بجوابه :

(١) انظر : لسان العرب ٣/٣٢٣ (غدد)، و١/٢٥٩ (جرب) .

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لمنظور بن حبة الأسدي في العيني ٤/٥٨٤، وبلا نسبة في معاني الزجَّاج ٢/٣٦٥، والمنصف ٢/٣٢٩، والمحاسب ١/١٠٧، والخصائص ١/٦٣، ٢٦٣، وابن يعيش ٩/٨٢، وشرح الشافية للأسرَّاباذي ٢/٣٢٤، وأوضح المسالك ٤/٣٧١، واستشهد بهما المصنِّفُ في الدرِّ المصون ٣/٢٦٣، وعمدة الحفاظ (ض ج ع) . ويروى : فَاطَّجَعَ، وهو كذلك في نسخة (ت)، ويروى : فَالْطَّجَعَ . والشاهد فيه إبدالُ تاء التانيث المتحرِّكة هاءَ في الوصل ؛ إجراءً للوصل مُجرى الوقف، وخطأً الزجَّاجُ ذلك في معانيه ٢/٣٦٥ .

(٣) الكشف ١/١٦٠ .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣١/ب .

الأوّل: إن قيل: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾^(١) ونحوه، و﴿عُدْتُ﴾^(٢)، و﴿نَبَذْتُ﴾^(٣) و﴿أَخَذْتُ﴾^(٤) و﴿اتَّخَذْتُ﴾^(٥) وبأبهما موجودٌ في جميعها الذال الساكنة قبل التاء، فما حُجَّةُ نافع وابن ذكوان وأبي بكر في إظهار: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه، و﴿عُدْتُ﴾ و﴿نَبَذْتُ﴾، وإدغام: ﴿أَخَذْتُ﴾ و﴿اتَّخَذْتُ﴾ وبأبهما؟

الجواب: أنَّهم أظهروا ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه لانفصال الذال من التاء وتأثي الوقف على الذال، ومع الوقف لا إدغام، فحملوا حالة الاتصال على ذلك. وأظهروا ﴿عُدْتُ﴾ لاعتلال عينه بالحذف، فلو أدغم لاعتلتْ لامه أيضاً، وذلك مؤدِّ إلى الإجحاف، وأظهروا ﴿نَبَذْتُ﴾ لأنَّه معطوفٌ على ما لا إدغام فيه وهو: ﴿فَقَبَضْتُ﴾^(٦) ليتناسب المعطوفُ والمعطوفُ عليه في الإظهار.

وأدغموا ﴿أَخَذْتُ﴾ و﴿اتَّخَذْتُ﴾ وبأبهما للخلو عن الأسباب المذكورة. وهذا الذي قاله^(٧) سبقه إليه مكِّي في كشفه^(٨) مُورداً على قراءة نافع فيما

(١) آل عمران ١٢٤ وغيرها.

(٢) غافر ٢٧، الدخان ٢٠.

(٣) في قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ طه ٩٦.

(٤) فاطر ٢٦.

(٥) الفرقان ٢٧ وغيرها.

(٦) طه ٩٦.

(٧) أي أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٣١/ب.

(٨) الكشف ١/١٦٠.

وقعت فيه الذال قبل التاء، وزاد عليه في الفرق فقال : «فإن قيل : لِمَ أدغم نافع ﴿أَخَذْتُمْ﴾^(١) وأظهر ﴿عُدْتُ﴾^(٢) ؟

فالجواب : [١٩٨/أ] أَنَّ ﴿عُدْتُ﴾ فعلٌ قد اعتَلَّتْ عينه، فلو أدغمْتَ لأمه لأخلَّ به^(٣).

ثم قال : «فإن قيل : فلمَ أدغم ﴿أَخَذْتُمْ﴾^(٤) وأظهر ﴿إِذْ تَقُولُ﴾^(٥) ونحوه ؟

فالجواب : أَنَّ الذالَ من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه تنفصلُ عما بعدها في الوقف فتُظهر، فأجرى الوصلَ مجرى الوقف، وليس كذلك ﴿أَخَذْتُمْ﴾ لأنَّ الذالَ لا تنفصلُ عن التاء في وصلٍ ولا وقف^(٦).

ثم قال : «فإن قيل : فلمَ أدغم ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾^(٧) وأظهر ﴿فَنَبَذْتَهَا﴾^(٨) ؟

فالجواب : أَنَّ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ طالت فخفَّفتها بالإدغام، وليس كذلك ﴿فَنَبَذْتَهَا﴾

(١) آل عمران ٨١، الأنفال ٦٨ .

(٢) غافر ٢٧، الدخان ٢٠ .

(٣) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرف .

(٤) آل عمران ٨١، الأنفال ٦٨ .

(٥) آل عمران ١٢٤ وغيرها .

(٦) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرف .

(٧) البقرة ٥١ وغيرها .

(٨) طه ٩٦ .

وأيضاً فإنَّ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ لَمَّا كَانَ أَوَّلُهُ مَدْغَمًا أَتْبَعَهُ بِإِدْغَامِ آخِرِهِ لِيَتَّفِقَ أَوَّلُ الْكَلِمَةِ وَآخِرُهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ﴿فَنَبَذْتَهَا﴾ ^(١) وَهُمَا حَسَنَانِ فَلِذَلِكَ ذَكَرْتُهُمَا.

السؤال الثاني : إن قيل : ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ ^(٢) و﴿لَبِثْتُ﴾ ^(٣) ونحوه موجودٌ فيهما الثاء الساكنة قبل التاء ، فما حُجَّةُ ابنِ ذَكْوَانَ في إظهارِ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وإدغامِ ﴿لَبِثْتُ﴾ ونحوه ؟

فالجواب : أنَّ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ لَمَّا جَاءَتْ فِيهِ مِيمٌ الْجَمْعُ عَلَى مَا هُوَ أَصْلُهَا مِنْ الضَّمِّ وَالصَّلَةُ لَا تَصَالُ الضَّمِيرُ بِهَا - إِذِ الضَّمَاثُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا - جَاءَتْ الثَّاءُ ^(٤) مَظْهَرَةً عَلَى مَا هُوَ أَصْلُهَا لِتُنَاسِبَ الْمِيمَ فِي الْمَجِيءِ عَلَى الْأَصْلِ.

السؤال الثالث : إن قيل : ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ ^(٥) و﴿كَهِيَصَ﴾ ^(٦) و﴿طَسَمَ﴾ ^(٧) متناسبة ، فما حُجَّةُ قَالُونَ وَابْنِ كَثِيرٍ وَحَفْصٍ فِي إظهارِ ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ و﴿كَهِيَصَ﴾ وإدغامِ نونِ ﴿طَسَمَ﴾ ؟

(١) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرف.

(٢) الأعراف ٤٣ ، الزخرف ٧٢.

(٣) البقرة ٢٥٩.

(٤) في (ت) : «جاء بالثاء» وفاعلُ «جاء» هو ابنُ ذَكْوَانَ.

(٥) القلم ١.

(٦) مريم ١.

(٧) الشعراء ١ ، القصص ١.

فالجواب : أن الإظهار والإدغام في حروف التهجي يكونان لما تقدم من مراعاة الانفصال الحكمي والاتصال اللفظي ، وقد ترجح إحدى العلتين عند القارئ في كلمة دون أخرى لسبب من الأسباب ، فيقرأ بحسب ذلك بعد نقله لما قرأ به وروايته له ، فيحتمل أن يكون الإظهار في ﴿يس﴾ و﴿ن﴾ ترجح عندهم لما فيه من الدلالة على الانفصال الحكمي ، وذلك لقوة الانفصال فيهما حيث كان باعتبارين :

أحدهما : أن أصل حروف التهجي ذلك .

والثاني : أنهما اسمان للسورتين في قول الأكثرين ، والأحسن فيهما الرفع على إضمار المبتدأ ، والنصب على إضمار فعل ، والوجه على كلا الوجهين أن يوقف عليهما ويفصلان مما بعدهما .

ويحتمل أن يكون مراعاة الانفصال الحكمي في ﴿كهي عص﴾ لذلك ، ولما يحصل بها من الإظهار المناسب لما أظهره من ﴿ولقد ذرأنا﴾ .^(١)

ويحتمل أن يكون مراعاة الاتصال اللفظي عندهم في نون ﴿طسم﴾ لما يتأتى معه من التخفيف بالإدغام ، والحمل على نظائره عند خلوه من السبين المذكورين في ﴿يس﴾ و﴿ن﴾ و﴿كهي عص﴾ .

السؤال الرابع : إن قيل : ما حجة ورش في إدغام ﴿يس﴾ ونون ﴿طسم﴾ ، وإظهار ﴿كهي عص﴾ ، وقراءته بالوجهين في ﴿ن﴾ ؟

(١) الأعراف ١٧٩ .

فالجواب : أنه يحتملُ [١٩٨/ب] أن يكون راعى الاتصال اللفظيَّ في ﴿يسَ﴾ ونونِ ﴿طسَمَ﴾ لما يحصلُ بمراعاته من التخفيف بالإدغام ، والحملَ على النظائر الواقع فيها النون الساكنة قبل الواو والميم ، وأن يكون راعى الانفصالَ الحكميَّ في ﴿كهيعَصَ﴾ لما يحصلُ بمراعاته من الإظهار المناسب لما أظهره من ﴿إذ تقولُ﴾^(١) وشبهه .

ويحتملُ أن يكون راعى الأمرين في ﴿نَ﴾ لما يحصلُ بمراعاة الاتصال اللفظيَّ من التخفيف بالإدغام ، ولما يحصلُ بمراعاة الانفصال الحكميَّ من الدلالة على ما هو الأصلُ من الوقف عليه عند الخفة بكونه اسماً للسورة على ثلاثة أحرف ، وذلك ممَّا يُحتملُ معه ثقلُ الإظهار .

السؤال الخامس : إن قيل : ما حُجَّةُ أبي عمرو في إظهار ﴿يسَ﴾ و﴿نَ﴾ وإدغامِ ﴿كهيعَصَ﴾ ونونِ ﴿طسَمَ﴾ ؟

فالجواب : أنَّ الحُجَّةَ له في إظهار ﴿يسَ﴾ و﴿نَ﴾ ما ذكر لقالون وابن كثير .
والحُجَّةُ له في إدغامِ ﴿كهيعَصَ﴾ مناسبتُهُ لما أدغمه ممَّا وافقه لفظاً من ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾^(٢) . والحُجَّةُ له في إدغامِ نونِ ﴿طسَمَ﴾ خلُوهُ عن السببين المذكورين في ﴿يسَ﴾ و﴿نَ﴾ .

السؤال السادس : إن قيل : ما حُجَّةُ أبي بكر في إدغامِ ﴿يسَ﴾ و﴿نَ﴾

(١) آل عمران ١٢٤ وغيرها .

(٢) الأعراف ١٧٩ .

و﴿طَسَمَ﴾، وإظهار ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ؟

فالجواب : أن الحُجَّةَ في إدغام ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ و﴿طَسَمَ﴾ مراعاة الاتصال اللفظي ؛ لما يحصلُ بمراعاته من التخفيف ، والحملُ على النظائر .

والحُجَّةُ له في إظهار ﴿كَهَيْعَصَ﴾ مراعاة الانفصال الحكمي لما يحصلُ بمراعاته من مناسبة ما أظهره ممَّا وافقه لفظاً من قوله : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ ^(١) .

السؤال السابع : إن قيل : ما حُجَّةُ حمزة في إظهار ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ و﴿طَسَمَ﴾ ، وإدغام ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ؟

فالجواب : أن الحُجَّةَ له في إظهار ﴿يَسَ﴾ و﴿نَ﴾ ما تقدّم لقالون ومن وافقه على إظهارهما .

والحُجَّةُ له في إظهار نون ﴿طَسَمَ﴾ حملها على نون ﴿يَسَ﴾ حيث كان وزنهما واحداً .

والحُجَّةُ له في إظهار ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ما ذكر لأبي عمرو .

السؤال الثامن : إن قيل : ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ ^(٢) ، و﴿يُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ ^(٣) ، موجودٌ فيهما الباء الساكنة قبل الميم ، فما حُجَّةُ قالون وخلاّد - في أحدهما وجهيهما

(١) الأعراف ١٧٩ .

(٢) هود ٤٢ .

(٣) البقرة ٢٨٤ .

- وخلف في إظهار ﴿ارْكَبْ﴾ وإدغام ﴿يُعَذِّبْ﴾ ؟

فالجواب : أنهم أرادوا الجمع بين اللغتين فيهما ، وخصّوا ﴿يُعَذِّبْ﴾ بالإدغام لما يحصلُ به من التشديد المناسب لما قبله وما بعده من ذلك .

قلت : يعني أن قبله وبعده لفظ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ ، و ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ مشدّد بلا خلاف ، فقد اكتنفه مشدّدان .

السؤال التاسع : إن قيل : ما حُجَّةٌ قُبل في إظهار ﴿يُعَذِّبْ﴾ ^(١) - في أحد وجهيه - وإدغام ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ ^(٢) ؟

فالجواب : أنه أراد الجمع بين اللغتين ، وخصّ ﴿يُعَذِّبْ﴾ بالإظهار لاستثقال توالي التشديد فيه مع الإدغام .

السؤال العاشر : [١٩٩/أ] إن قيل : لِمَ اتَّفَقُوا على الإدغام في ﴿الْمَ﴾ ^(٣) وعلى إخفاء النون في ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ^(٤) و ﴿عَسَقَ﴾ ^(٥) و ﴿طَسَ * تِلْكَ﴾ ^(٦) ؟

فالجواب : أن الإظهار ترك في ﴿الْمَ﴾ لشيئين :

(١) البقرة ٢٨٤ .

(٢) هود ٤٢ .

(٣) البقرة ١ وغيرها .

(٤) مريم ١ .

(٥) الشورى ١ .

(٦) النمل ١ .

أحدهما: أن فيه كلفة شديدة؛ لاجتماع المثليين الساكنين أولتهما، فكان الوجه مراعاة الاتصال اللفظي لما يحصل بمراعاته من الإدغام المزيل للكلفة.

والثاني: أن ما يقتضيه حرف التهجي من الوقف عليه معارض بإظهارهم ﴿مَالِيَهٌ * هَلَكَ﴾^(١) في أحد الوجهين؟

فالجواب: أنهم فعلوا ذلك لتخلف أحد السبيين، أعني كونهما في كلمتين لا في اسم واحد؛ فإن ﴿مَالِيَهٌ * هَلَكَ﴾ ليس باسم، بخلاف ﴿الْمَ﴾ بمجموعها فإنها اسم للسورة.

وأما اتفاقهم على إخفاء النون في: ﴿كَهْيَعَصَ﴾، و﴿عَسَقَ﴾^(٢)، و﴿طَسَ * تِلْكَ﴾^(٣)، فوجهه أن فيه مراعاة للانفصال الحكمي والاتصال اللفظي، وذلك أن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فما فيه من مناسبة الإظهار موافق للانفصال الحكمي، وما فيه من مناسبة الإدغام موافق للاتصال اللفظي.

واعلم أن هذه الأسئلة والأجوبة فيها تشديد للذهن، وتذكير لما تقدم، وضبط لما تقرر، وإلا فالاعتماد في الحقيقة على النقل المتواتر والروايات الصحيحة، والتعليل تابع لذلك.

(١) الحاقة ٢٨، ٢٩.

(٢) الشورى ١.

(٣) النمل ١.

بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

التنوينُ في الحقيقة نونٌ ساكنةٌ، ولذلك لَمَّا حُدَّه النحويون قالوا: التنوينُ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَلْحَقُ الاسمَ بعد كماله تفصله عما بعده^(١)، فعلى هذا لِمَ جَمَعَ المصنِّفُ بينهما في الذِّكْرَ؟

فالجواب: أنَّ التنوينَ لَمَّا كَانَ يَلْحَقُ الكلمةَ بعد كمال لفظها للدلالة على معنى الأمكنة، بخلاف النون فإنَّها وإن كانت مزيدةً في بعض الأحيان فإنَّها لا تُزَادُ ساكنةً إلَّا حشواً، نحو: مُنْطَلِقٌ، ولا أخيرةً إلَّا متحرِّكةً نحو: رَعَشَنٍ وِبِلْغَنٍ، مِنَ الرَّعَشِ وَالبُلُوغِ^(٢)، وأيضاً فأحكامُهُما مختلفَةٌ خطأً ووقفاً، أَلَا تَرَى أَنَّ التنوينَ لا تثبتُ له صورةٌ في الخطِّ ولا يبقى على حاله في الوقف، بل إمَّا أَنْ يُحْذَفَ كما في الرفع والجرِّ، وإمَّا أَنْ يُبَدَلَ كما في حالة النصب، وهي أفصحُ اللغات، فلمَّا فارقها في هذه الأحكام تَرَجَّمَ على كلِّ واحدٍ منهما على حَدِّهِ ولم يَكْتَفِ بدخول التنوين تحت مُطْلَقِ اسمِ النون، والنحويون لا يعتبرونه في عدد حروف الكلمة، والعروضيون يعتبرون ذلك ويثبتون له صورةً في الخطِّ كالنون لِمَا يحتاجون إليه من وزنِ اللفظ ومقابلةِ كلِّ حرفٍ بِمِثْلِهِ^(٣).

(١) انظر مغني اللبيب ص ٤٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر مواضع زيادة النون في سيبويه ٢٣٦/٤، ٣١٩-٣٢٥، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٣٣ وقال فيه: «الرَّعَشَنُ كَجَعْفَرٍ: بِمَعْنَى الْمُرتَعَشِ.. البِلْغَنُ: البلاغة» اهـ.

(٣) انظر أحكام التنوين في شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الرضي =

واعلم أنَّ الأحكامَ المشارَ إليها في هذه الترجمة أربعة : إدغامٌ - ويكون بغنةً ، وبغيرها - وإظهارٌ وإخفاء وإقلاب ، وسيأتي تفصيلُ [١٩٩ / ب] ذلك .
ولزيادة النون والتنوين ببعض الأحكام المذكورة على ما تقدّم من الحروف التي قُرِبَتْ مَخارجُها أفردَها المصنّفُ بالذكر ، وإنّما أختَرَ الكلامَ عليهما - وإن كانا متقدّمينَ على غيرهما ممّا سَبَقَ في الكتاب العزيز - لِمَا ذُكِرَ من زيادة الأحكام فيهما على غيرهما .

وبدأ الناظمُ بالكلام في الإدغام لأنَّ التبويبَ له ، وثنّى بالإظهار لأنّه مقابلٌ للإدغام ، فهو من باب الطَّباق البديعيّ ، وثلثَ بالقلب لأنّه يُشَبِّهُ أحدَ نوعي الإدغام وهو الإدغامُ في المتقارِبين ، وربّعَ بالإخفاء لأنّه بين الإدغام والإظهار كما تقدّم تحقيقه^(١) ، فقال :

٢٨٦ - وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ ادْغَمُوا بِلا غَنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا

أخبرَ عن كلِّ القراء أنَّهم ادْغَمُوا التَّنْوِينَ والنُّونَ في اللام والراءِ بلا غَنَّةٍ نحو : ﴿ خَيْرٌ * لَقَدْ سَمِعَ ﴾^(٢) ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(٣) ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٤) .

= على الكافية ١ / ٤٥ - ٤٨ .

(١) انظر شرح البيت ١٢٢ من باب الإدغام الكبير ، ص ٤٣٢ .

(٢) آل عمران ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) البقرة ٥ وغيرها .

(٤) البقرة ٢ .

والوجهُ في إدغامهما فيهما تقاربُ المخارج ، واتحادُهما عند بعضهم كما استعرفه ،
وهي من طرف اللسان ، ويزيدُ إدغامُهما في الراء قوَّةً أنَّهما إذا أُدغِمَا فيها نُقِلَا
إلى لفظِها ، وهي أقوى منهما .

والوجهُ في إدغامهما فيهما بلا غنة أنَّ وجود الغنة يؤدِّي إلى مشقَّةٍ وكُلْفَةٍ
وذلك أنَّهما إذا أُدغِمَا في اللام والراء أُبدِلَا لهما وراءُ ضرورةً ، واللامُ والراء
ليس فيهما غنةٌ ولا شبيهٌ بما فيه غنةٌ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : (لِيَجْمَلَا)
أي ليحصلَ لهما جمالٌ لفظيٌّ بعدم الغنة .

والغنة : عبارةٌ عن صوت يخرجُ من الخياشيم يصحبُ النونَ الساكنةَ
والتنوينَ والميمَ الساكنةَ إن لم يكن بعدها حرفٌ إظهار كما سيأتي ، ومخرجُها
الخيَّشوم ، ولا عملٌ للسان فيها .

واعلم أنَّ هذا البيتَ قد تضمَّنَ حكمين :

أحدهما : إدغامُ التنوين والنون في اللام والراء لكلِّ القراء ، ولم يذكر فيه
خلافاً .

والثاني : إذهابُ الغنة حالة الإدغام بالاتِّفاق أيضاً ، وهو كما ذكرنا بالنسبة
إلى قول الجمهور ، وإلا ففي الحكمين خلافٌ شاذٌ :

أمَّا الثاني فلأنَّ بعضَ النحويِّين جوَّزَ إدغامَهما في اللام بغنةٍ دونَ الراء ،

قال : لزيادة رخاوة اللام على رخاوة الراء .^(١)

وأما الأول فقد روى بعضهم إظهارهما عندهما ، وهي رواية شاذة غير

(١) أقول : هنا ملاحظتان :

الأولى : ليس النحويون فقط هم الذين جَوَّزوا إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء مع إبقاء الغنة ، بل ذهب إلى ذلك عدد كبير من القراء أيضاً ، قال أبو جعفر ابن الباذش : « والآخر بالغة في الراء واللام كثير جداً عن جميع القراء . . وهو مذهب مشهور ، لا ينبغي أن نستوحش منه ؛ لتظاهر الروايات به ، وصحته في العربية ، وبعضهم يرجحه على إذهابها ، كما كان ذلك في حروف الإطباق وكذلك أيضاً عند الواو والياء » اهـ . الإقناع ٢٥١ / ١ .

وقال المحقق ابن الجزري : « وأما الحكم الثاني - وهو الإدغام - فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضاً ، وهي حروف (يرملون) منها حرفان بلا غنة وهما اللام والراء . . هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء . . وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة ، ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة ، كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم . . » اهـ . النشر ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

الملاحظة الثانية : قول السمين : « فلأن بعض النحويين جَوَّز إدغامهما في اللام بغنة دون الراء ، قال : لزيادة رخاوة اللام على رخاوة الراء » اهـ . أقول : بل الذي نص عليه سيبويه هو جواز إدغام النون في الراء واللام بغنة وبغير غنة ، قال رحمه الله : « النون تُدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهي مثلها في الشدة . . وتُدغم بغنة وبلا غنة . وتُدغم [النون] في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان . . فإن شئت كان إدغاماً بلا غنة ، فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة ؛ لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله ؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب » اهـ . الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

معوّل عليها ولا معمولٌ بها. ^(١)

قوله: (وَكُلُّهُمُّ) مبتدأ، و(التَّنْوِينَ) مفعولٌ مقدّم، و(النُّونَ) عطفٌ على (التَّنْوِينِ)، و(أَدْغَمُوا) جملةٌ خبرٌ عن المبتدأ، والضميرُ يعود على القراء للدلالة عليهم.

قوله: (بِلا غَنَّةٍ) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (أَدْغَمُوا)، أي أدغموهما غير ملتبسين بغنة ^(٢)، وأن يكون حالاً من ضمير المصدر المقدّر، أو صفةً له، أي: أدغموا [٢٠٠/أ] الإدغامَ منتفياً عنه الغنة، وإدغاماً غير ملتبسين بغنة.

قوله: (فِي اللَّامِ) متعلّقٌ بـ(أَدْغَمُوا)، و(الرَّاءِ) عطفٌ على (اللَّامِ)، وقصرها على أحد لغتيها.

قوله: (لِيَجْمَلَا) منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام «كَيَ»، وهي متعلّقة بالفعل المتقدم، أي أدغموهما فيهما بلا غنة ليحصل لهما جمالٌ في اللفظ لما

(١) تحرّفت «بها» في (ص) إلى: عليها. قال أبو عبد الله الفاسي: «وإظهارُ التنوين والنون عندهما لحنٌ». وقد جاءت به رواياتٌ شاذّةٌ غيرُ معمولٍ بها، ولا يُعوّلُ عليها اهـ.
اللائئ الفريدة لوحة ١٣٢/أ.

أقول: من ذلك ما رواه أبو العلاء الهمداني بقوله: «فأمّا قوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ فأظهر النون: حفصٌ والمسيبيُّ، وزيدٌ عن إسماعيلَ، والصّوريُّ والسّوسيُّ. زاد حفصٌ وقِيفَةً عليها» اهـ. غاية الاختصار ١/١٧٦.

(٢) في النسختين: «بالإدغام» وهو سهو.

يحصلُ بذلك من الخَفَّةِ .

٢٨٧- وَكُلُّ يَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

أخبر عن كلِّ القراء أنَّهم أدغموا في حروف «يَنْمُو» - وهي الياء والنون والميم والواو - بغنة، ثمَّ أخبر عن خلفٍ أنَّه أدغمهما في الواو والياءِ بغير غنة كما في اللام والراء، وبهذا البيتِ كُمِّلَ أنَّ التنوينَ والنونَ يدغمان في ستَّة أحرفٍ اشتهر بين القراء والنُّحاة جمعُها في كلمة «يَرْمُلُونَ»، وتحصلُ أيضاً أنَّ إدغامهما في هذه الأحرفِ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام :

القِسْمُ الأوَّلُ : إدغامُهما بلا غنة بلا خلاف بين القراء وجمهورِ النُّحاة في الراء واللام، وقد تقدَّم خلافُ بعضهم في اللام خاصَّةً، وخلافُ آخرين عند إظهارهما عندهما .

القِسْمُ الثاني : إدغامُهما بغنة بلا خلاف أيضاً بينهم في النون والميم .

القِسْمُ الثالث : إدغامُهما بغنة عند الجمهور، وبغير غنة عند خلفٍ في الياء والواو .

وقد تقدَّمتْ حُجَّةٌ إدغامهما في اللام والراء بغير غنة، فلنذكرْ حُجَّةَ القِسمين الأخيرين : ^(١)

أَمَّا حُجَّةُ القِسمِ الثاني :

(١) في (ت) : الآخرين .

فإدغامُهما في النون واضح ؛ لأنَّهما مثلانِ والأوَّلُ منهما ساكن ، وقد تقدَّم ذلك في قوله : ^(١)

وَمَا أَوَّلُ الْمُثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُثْمَلًا

وإدغامُهما في الميم للاشتراك في الجهر والغنة ، وكونها بين الشديدة والرخوة فمن ثَمَّ حَسُنَ الإدغامُ وقوي .

ووجهُ بقاء الغنة فيهما أنَّهما لَمَّا أُدْغِمَا قُلُوبًا مع الميم ميمًا ، وبَقِيََا عَلَى لفظهما مع النون ، والنون والميم حرفا غنة فلم يَنْقَلِبَا إِلَى حرفٍ لَيْسَ فِيهِ غَنَةٌ .

قال مكي : « وَلَا يُمَكِّنُ فِي إِدْغَامِ التَّنْوِينِ وَالنُّونِ فِي النُّونِ وَالْمِيمِ إِدْغَامُ الْغَنَةِ إِلَّا بِذَهَابِ لَفْظِي الْحَرْفَيْنِ جَمِيعًا إِلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا غَنَةَ فِيهَا إِذَا سَكَنْتَ » ^(٢) وَعَلَّلَ ذَلِكَ أَيْضًا بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ذَهَابُ الْغَنَةِ مِنْ ذَهَابِ الْحَرْفِ بِكُلِّيَّتِهِ . ^(٣)

قال أبو عبد الله : « وَهَذَا الْقَوْلُ يُشِيرُ إِلَى إِمْكَانِ إِدْغَامِ غَنَّتَيْهِمَا ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَمَحْمَلُهُ عَلَى إِدْغَامِ مُعْظَمِ الْغَنَةِ ، وَإِدْغَامِ مُعْظَمِهَا كإِدْغَامِ جَمِيعِهَا . وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْغَنَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْمِيمِ ، فَقِيلَ : هِيَ غَنَةُ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) البيت ٢٧٦ من : باب اتَّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ ﴿ إِذْ ﴾ وَ ﴿ قَدْ ﴾ وَتَاءِ التَّائِيثِ وَ ﴿ هَلْ ﴾ وَ ﴿ بَلْ ﴾ .

(٢) الكشف ١٦٣ / ١ بتصرف .

(٣) الكشف ١٦٣ / ١ .

إذا جاز إدغامهما في الميم لأجل الغنة لم يَجْزُ أن يذهبَ ما أوجبَ الإدغامَ .
وقيل : هي غنةُ الميم ؛ لأنَّ النونَ قد انقلبتُ [٢٠٠/ب] إلى لفظ الميم ، فهي غنةُ
الميم لا غنتُها .^(١)

وأما حُجَّةُ إدغامهما في الواو والياء : مشابَهتهما لهما في اللَّين الذي فيهما
لأنَّه شبيهٌ بالغنة حيث يتَّسعُ هواءُ الفمِ بهما . وقيل : إنَّ الواوَ لَمَّا كانت من مخرج
الميم أدغِمَ فيها كما أدغِمَ في الميم ، ثمَّ أدغِمَ في الياء لشبَّهها بما أشبهَ الميم وهو
الواو .

وأما حُجَّةُ الجمهور في بقاء الغنة عند إدغامهما في الواو والياء : فما في
إبقاء الغنة من الدلالة على الحرف المدغم ، ويقوي ذلك إجماعُهم على إبقاء
صوت الإطباق مع الطاء إذا أدغمتُ في التاء ك : ﴿بَسَطْتَ﴾^(٢) و ﴿أَحَطْتُ﴾^(٣) ،
فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيهٌ بإبقاء الغنة عند إدغام النون .

وأما حُجَّةُ خَلَفٍ في إذهاب الغنة أنَّ حقيقةَ الإدغام أن ينقلبَ الحرفُ الأوَّلُ
من جنس الثاني فيكُمِّلُ التشديدُ ولا يبقى للحرف الأوَّلُ ولا لصفاته أثر .

واعلم أنَّ حقيقةَ ما بَقِيَتْ معه الغنةُ إخفاءً ، ويسمُّونه بالإدغام مجازاً ؛ لأنَّ
ظهور الغنة يَمْنَعُ تَمَحُّضَ الإدغام ، إلَّا أنَّه لا بُدَّ من تشديدٍ يسير ، وهو قولُ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٢/ب ، ١٣٣/أ .

(٢) المائدة ٢٨ .

(٣) النمل ٢٢ .

الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، قاله أبو عبد الله^(١)، وسبقه إليه السخاوي وزاد عليه فقال: «واعلم أن حقيقة ذلك في الياء والواو إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له (إدغام) مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبغي الغنة؛ لأن ظهور الغنة يمنع تمحُّص الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

وأما عند النون والميم فهو إدغام محض؛ لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى» انتهى.^(٢)

قوله: «إذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى» ليس فيه بيان أن الغنة الباقية هل هي غنة الحرف المدغم أو المدغم فيه، وقد تقدّم فيه خلاف مشهور، فعلى تقدير أن تكون الغنة للحرف المدغم فيجب على قوله أن يكون إخفاء لا إدغاماً، والفرض أنه عنده إدغام محض، اللهم إلا أن يقول: أنا لا أرى الغنة الباقية للحرف المدغم بل للمدغم فيه، فحينئذ يسلم من هذا الإشكال.

وهنا سؤال حسن أورد قديماً ولم أر من أجاب عنه، وقد سهّل الله تعالى بجوابه، وهو أنهم قالوا: في ﴿بَسَطَ﴾^(٣) و﴿أَحَطَّ﴾^(٤) إدغام صحيح، مع

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ١٣٣/١.

(٢) نقل أبو شامة كلام السخاوي في إبراز المعاني ٧١/٢.

(٣) المائدة ٢٨.

(٤) النمل ٢٢.

الاتِّفَاقُ عَلَى بقاءِ الإِطْبَاقِ، فَهَلَّا جُعِلَ الإِطْبَاقُ مانِعاً من الإِدْغَامِ وَكَانَ ذَلِكَ إِخْفَاءً، كَمَا مَنَعَتِ الْغَنَّةُ من الإِدْغَامِ وَكَانَ إِخْفَاءً؟

والجواب: أَنَّ الْغَنَّةَ لَهَا مَخْرَجٌ مُسْتَقِلٌّ فَأَشْبَهَتْ بِذَلِكَ الْحَرْفَ الْمُسْتَقِلَّ بِخِلَافِ صِفَةِ الإِطْبَاقِ، فَلِذَلِكَ اعتَبَرْنَا الْغَنَّةَ مانِعَةً من الإِدْغَامِ بِخِلَافِ الإِطْبَاقِ.

قوله: [٢٠١/أ] (وَكُلُّ) مبتدأ، وسوِّغَ الابتداءَ به عمومُه، وهو مضافٌ لضميرِ القراءِ، والتنوينُ فيه عِوَضٌ عن المضافِ إليه، و(أَدْغَمُوا) خبرُه، والباءُ في (يَنْمُوا) بمعنى «في» وهي متعلِّقةٌ بـ(أَدْغَمُوا) أي أدغموا النونَ والتنوينَ في أحرف «يَنْمُوا».

قوله: (مَعَ غَنَّةٍ) نعتٌ لمصدر محذوف، أي إدغاماً كائناً مع غَنَّةٍ.

قوله: (وَفِي الْوَاوِ) متعلِّقٌ بمحذوف، أي وأدغم خَلْفَ في الواوِ والياءِ دون غَنَّةٍ، ف(دُونَهَا) ظرفٌ لذلك الفعل المقدَّر، و(خَلْفٌ) مرفوعٌ به، و(تَلَا)- على هذا- مستأنفٌ أو حالٌ بإضمار «قَدْ».

وأعرب أبو عبد الله (خَلْفٌ) مبتدأ و(تَلَا) خبره، وعلَّقَ به قوله: (فِي الْوَاوِ)، وجعل (دُونَهَا) نعتاً لمصدر (تَلَا)، أي تلاوةً دون غَنَّةٍ^(١)، وهذا فاسدٌ لما تقدَّم من أنَّ تقديمَ المَعْمُولِ يؤذِنُ بتقديمِ العاملِ، وهذا العاملُ لا يتقدَّمُ.

٢٨٨ - وَعِنْدَهُمَا لِلْكَُلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا

(١) قال أبو عبد الله: «و(خَلْفٌ تَلَا) مبتدأ وخبره، و(فِي الْوَاوِ) متعلِّقٌ بـ(تَلَا)، و(دُونَهَا)

نعتٌ لمصدر محذوف، أي تلاوةً دونها» اهـ. اللآلئُ الفريدةُ لوجه ١٣٣/أ.

أمر لجميع القراء بإظهار النون عند الواو والياء إذا كانا في كلمة واحدة نحو : ﴿قَنَوَانٌ﴾^(١) و ﴿صِنَوَانٌ﴾^(٢) و ﴿الدُّنْيَا﴾^(٣) و ﴿بُنَيْنُهُ﴾^(٤) ، ولا حظاً للتنوين في هذا الاستثناء المعنوي لأن التنوين لا يكون إلا بعد آخر^(٥) حروف الكلمة ، فكيف يتفق أن يكون مع الواو والياء في كلمة واحدة ؟ ثم علل منع ذلك بمخافة اشتباه الكلمة المدغمة بالمضعفة ، ألا ترى أنك لو أدغمت : صِنَوَاناً ، وقِنَوَاناً ، و ﴿الدُّنْيَا﴾ ، و ﴿بُنَيْنُهُ﴾ للفظت بواوَيْن [وياثَيْن]^(٦) مشدَّدَتَيْن ، فيُتَوَهَّمُ أَنَّ الكلمة مركَّبةٌ من واو أو ياءٍ مضعَّفة ، وهذا كما استثنى السُّوسِيُّ إبدالَ همزة ﴿وَرِيَّاً﴾^(٧) لثلاثا يشته بالريِّ الذي هو الامتلاء .

فإن قلت : لِمَ اقتصر المصنِّفُ بهذا الاحتراز على الواو والياء دون الراء واللام والنون والميم والحكم فيها كذلك ؟ ألا ترى أنه إذا اجتمعت النونُ مع الراء أو اللام في كلمة واحدة امتنع الإدغامُ مخافة الإلباس بالمضعف ، نحو ما

(١) الأنعام ٩٩ .

(٢) الرعد ٤ .

(٣) البقرة ٨٥ وغيرها .

(٤) التوبة ١٠٩ .

(٥) سقط من (ص) : آخر .

(٦) تكملة لازمة .

(٧) مريم ٧٤ .

إذا بَنَيْتَ من لفظ [عَلِمَ] ^(١): «فَنَعَلَ» ^(٢) قلت: «عَنَلَم» من غير إدغام؛ لأنَّك لو أدغمت لَقُلْتَ: عَلَمٌ، فَيُتَوَهَّمُ أَنَّكَ بَنَيْتَ من «عَلِمَ» بالتخفيف «عَلَمٌ» بالتشديد فتلتبسُ المعاني بالتباس الألفاظ. وكذلك ^(٣) لو بَنَيْتَ من «شَرَحَ»: «فَنَعَلَ» لقلت: «شَنَرَحَ» بالإظهار؛ لأنَّك لو أدغمت لَقُلْتَ: «شَرَّحَ» بالتضعيف، فَيُتَوَهَّمُ ما تُوتَوَهُمُ في «عَلَمٌ».

أولاً ^(٤) ترى - أيضاً - أَنَّكَ إذا قلت: شاةٌ زَنَماءٌ، وَغَنَمٌ من دُودانٍ ^(٥)، لم تدغم؛ لأنَّك لو أدغمت لَتُوتَوَهُمُ أَنَّهُما مركَّبان من زاي وميم مشدَّدة، ومن غين وميم مشدَّدة، فيؤدِّي إلى اختلاط أبنية الكلِّم، فإن لم يُلِيسْ لم يضرَّ المجيءُ، [فَنَحْوُ: «انْمَحَى»] ^(٦) و«هَنَمَرِش» يجوز إدغامُهما؛ لأنَّ «افْعَلَ» بتشديد الفاء و«فَعَلَلًا» بتشديد العين ليسا من أبنية كلامهم، فمن ثَمَّ جاز الإدغام ؟ [٢٠١ ب/] فالجواب: أنَّ الناظم إنَّما لم يذكر ذلك في الراء واللام والنون والميم لأنَّه

(١) تكملة لازمة، وهي كذلك في الكشف ١٦٢ / ١.

(٢) تحرَّفتُ في (ص) إلى: فَنَعَلَم.

(٣) في النسختين: «ولذلك» والوجه ما أثبتُّ.

(٤) في النسختين: «وألاً» والوجه ما أثبتُّ؛ إذ من المعلوم أنَّ همزة الاستفهام لها الصدارة.

(٥) انظر: الكتاب ٤ / ٤٥٥. ودُودان: قبيلة من بني أسد. معجم البلدان ٢ / ٤٨٠، اللسان ٣ / ١٦٧ (دود).

(٦) تكملة يقتضيها السياق، انظر: الكتاب ٤ / ٤٥٥، وشرح الهداية ١ / ٩٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٢٧٥.

لم يَرِدْ في الكتاب العزيز حتَّى يحترزَ منه، بخلافهما مع الواو والياء، فإنَّها وردتُ في القرآن الكريم فلذلك احترزَ منها، وهو حسن .

قوله : (وَعِنْدَهُمَا) متعلِّقٌ بـ (أَظْهَرُ)، والضميرُ يعود على الواو والياء؛ لتقدمهما في قوله : (وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ)، و(لِلْكَلِّ) متعلِّقٌ أيضاً بـ (أَظْهَرُ).

قوله : (بِكَلِمَةٍ) متعلِّقٌ بـ (أَظْهَرُ)، أي أَظْهَرُ ما ذكرتُ لك في كلمة واحدة فالباءُ ظرفيةٌ، قال أبو عبد الله : « حالٌ من ضمير (عِنْدَهُمَا) » انتهى .^(١)

قلتُ : ضميرُ (عِنْدَهُمَا) هو «هُمَا»، وهو ضميرُ الواو والياء، وفي ذلك تخصيصُ الحال بالواو والياء، وليس الحالُ مختصاً بهما بل النون أيضاً بتلك الكلمة التي فيها الواو والياء، فكما أنه يصدقُ أنَّ الواو والياء بكلمة كذلك النونُ المصاحبةُ لهما بكلمة أيضاً .

قوله : (مَخَافَةً) مفعولٌ له ناصبه (أَظْهَرُ).

قوله : (إِشْبَاهٍ) مصدرُ أشبه - كإكرامٍ من : أكرَمَ - وهو مصدرٌ مضاف للمفعول؛ لأنَّ (الْمُضَاعَفَ) مفعولٌ به في المعنى، والتقدير : مخافةٌ أن يشتهبَ هذا اللفظُ الذي ذكرناه - وهو ﴿ صِنَوَانٌ ﴾ و ﴿ قِنَوَانٌ ﴾ و (بُنْيَانٌ) - باللفظ المضاعف .

قوله : (أَثْقَلًا) حالٌ من فاعل المصدر المضاف المفعول، أي : حال كون ذلك اللفظ المشبه للمضاعف ثقيلاً - أي مدغماً - لأنَّ الثَقْلَ الذي هو الثقل

(١) اللآلئ الفريدة لوجه ١٣٣ / ب .

ملازمٌ للإدغام، وليس المرادُ به المقابلُ للهِفَّةِ؛ لأنَّه إنما قصدَ بالإدغامِ الهِفَّةَ، وقد مرَّ له نظيرٌ أيضاً، وجعله أبو عبد الله حالاً من المفعول بالمصدر المذكور فقال: «و(أثقلَ) حالٌ من (المُضَاعَفِ)، أي مخافة أن يشتبه المضاعفُ في حال كونه ثقیلاً»^(١) والأوَّلُ أظهرُ معنىً، ولم يذكر أبو شامة سواه.^(٢)

قوله: (بِكَلِمَةٍ) اللامُ ساكنةٌ ليستقيمَ الوزن، ولكَ في الكافِ الفتحُ على الأصل، والكسرُ إمّا على النَّقلِ وإمّا على الإِتياعِ ثمَّ التسكين، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، والله أعلم.^(٣)

ولمَّا انقضى الكلامُ على الحكمِ الأوَّلِ بأقسامه أخذَ في الحكمِ الثاني فقال:
٢٨٩- وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

أخبر أن النون الساكنة والتنوين أظهرًا لجميع القراء إذا وقعا قبل حروف الحلق، ثمَّ بيَّن حروفَ الحلق بقوله: (أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا) فضمَّنها أوائلَ الكَلِمِ الستِّ، وهي: الهمزة والهَاءُ، والحاءُ والعينُ المهملتان، والحاءُ والغينُ المعجمتان.

وحروفُ الحلق سبعةٌ، سابعُها الألفُ، إلَّا أنَّه لا يُتَصَوَّرُ ورودُها هنا؛ إذ لا تقعُ إلَّا بعد متحرِّكٍ، والفرضُ أنَّ النونَ والتنوينَ هنا ساكنان، [٢٠٢/أ]

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/ب.

(٢) إبراز المعاني ٧٢/٢.

(٣) انظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١٦.

ولأنَّه لا يُتَصَوَّرُ وقوعُها أوَّلاً .

وترتيبُ حروفِ الحلق : الهمزةُ ثمَّ الهاءُ ثمَّ العينُ ثمَّ الحاءُ - المهمَلتان - ثمَّ الغينُ ثمَّ الحاءُ ، وستعرفُ هذا من مخارجِ الحروف .

والمصنَّفُ هنا قدَّم الحاءَ على العينِ والحاءَ على الغينِ على حسب ما تأتَّى له ، وقال أبو عبد الله : « ورَّتَبَ حروفَ الحلقِ على حسبِ مخارجِها : من الأقصى والأوسطِ والأدنى » انتهى .^(١) وظاهرُ هذه العبارةُ أنَّه أتى بالأحرفِ المذكورةِ على ترتيبِ مخارجِها ، وليس كذلك ، بل مرادُ أبي عبد الله أنَّ الأحرفَ الستَّةَ لها ثلاثُ مخارج ، كلُّ اثنين منها من مكان : فالهمزةُ والهاءُ من أقصى الحلق ، والحاءُ والعينُ من وسطه ، والحاءُ والغينُ من أدناه ، فهذه الثلاثةُ الأماكنُ^(٢) مرتَّبةٌ ترتيباً صحيحاً ، وإنَّما وقعتِ المخالفةُ بين الحرفَيْنِ في مكانَيْنِ ، فقدَّم أحدهما على الآخرِ مع كونهما من وسطِ الحلقِ أو من أدناه ، فتنبَّه لهذا فإنَّه حسن .

وسواءُ كان ذلك في كلمةٍ أو كلمتين ، لكن لا يُتَصَوَّرُ اجتماعُهما مع التنوينِ في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ التنوينَ لا يكونُ إلا آخرَ كلمةٍ .

مثالهما قبل الهمزة من كلمتين قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمْنٍ ﴾^(٣) ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾^(٤) .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣ / ب .

(٢) في النسختين : « الثلاثةُ أماكن » والوجه ما أثبتُّ .

(٣) البقرة ٢٨٥ .

(٤) البقرة ١١٢ وغيرها .

مثال النون قبل الهمزة من كلمة: ﴿وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾^(١)، ولا ثاني له في القرآن العظيم.

مثالهما قبل الهاء من كلمتين قوله تعالى: ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾^(٢) ﴿مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣).

مثال النون قبل الهاء من كلمة قوله تعالى: ﴿مِنْهَا﴾^(٤).

مثالهما قبل الحاء من كلمتين قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(٥)، ﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾^(٦).

مثال النون قبل الحاء من كلمة قوله تعالى: ﴿وَأَنْحَرْ﴾^(٧).

مثالهما قبل العين من كلمتين قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾^(٨)، ﴿مَنْ

(١) الأنعام ٢٦.

(٢) التوبة ١٠٩.

(٣) الحشر ٩.

(٤) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٥) القارعة ١١.

(٦) المجادلة ٢٢.

(٧) الكوثر ٢.

(٨) الأعراف ١٠٥.

عَمِلَ ﴿١﴾.

مثال النون قبل العين من كلمة قوله تعالى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (٢).

مثالهما قبل الخاء من كلمتين قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ (٣)، ﴿وَمِنْ

خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (٤).

مثال النون قبل الخاء من كلمة قوله تعالى: ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾ (٥).

مثالهما قبل الغين من كلمتين قوله تعالى: ﴿مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ (٦)،

﴿مِنْ غُلٍّ﴾ (٧).

مثال النون قبل الغين من كلمة قوله تعالى: ﴿فَسَيَنْغْضُونِ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ (٨).

والوجه في وجوب إظهارهما عند الأحرف المذكورة بعد مخرجها منهما

(١) الأنعام ٥٤ وغيرها.

(٢) الفاتحة ٧.

(٣) الغاشية ٢.

(٤) هود ٦٦.

(٥) المائدة ٣.

(٦) محمد ١٥.

(٧) الأعراف ٤٣، الحجر ٤٧.

(٨) الإسراء ٥١.

وَلَمَّا بَعُدَتْ مَخَارِجُهَا مِنْهُمَا تَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِدْغَامِ لِلتَّبَاعِدِ الْمَذْكُورِ.

وَالْإِدْغَامُ شَرْطُهُ الْمِثَالَةُ أَوْ الْمَقَارَبَةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِخْفَاءِ لِأَنَّ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ لَمَّا كَانَا سَهْلَيْنِ لَا يُحْتَاجُ فِي إِخْرَاجِهِمَا إِلَى كُلْفَةٍ، وَحُرُوفُ الْحَلْقِ أَشَدُّ الْحُرُوفِ كُلْفَةً وَعِلَاجاً فِي الْإِخْرَاجِ، حَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا تَبَايُنٌ فَلَمْ يَحْسُنِ الْإِخْفَاءُ أَيْضاً لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِدْغَامِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَعَيَّنَ الْإِظْهَارُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ.

وَمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ مِنْ وَجُوبِ الْإِظْهَارِ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ لُغَةً وَتِلَاوَةً، وَإِدْغَامُهُمَا فِيهَا لِحْنٌ فَاحِشٌ، وَكَذَلِكَ إِخْفَاؤُهُمَا عِنْدَهَا، وَقَدْ شَذَّ بَعْضُ الْعَرَبِ فَأَخْفَاهُمَا [٢٠٢/ب] عِنْدَ الْخَاءِ وَالْغَيْنِ لِقَرْبِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْقَمِ؛ فَإِنَّهُمَا أَخْرَجَ حُرُوفَ الْحَلْقِ كَمَا تَقَدَّمَ.^(١)

قوله: (وَعِنْدَ حُرُوفٍ) متعلق بـ (أُظْهِرَا) وكذلك (لِلْكُلِّ)، أي لكل القراء والالف في (أُظْهِرَا) للنون الساكنة والتنوين.

(١) قال سيبويه: «وتكون [النون] مع الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء بيئة موضعها من القم. وبعض العرب يُجري الغين والحاء مُجْرَى الْقَافِ» اهـ. الكتاب ٤/٤٥٤.

وقال ابن الجزري: «وجه الإخفاء عند الغين والحاء قُرْبُهُمَا مِنْ حَرْفِي أَقْصَى اللِّسَانِ: الْقَافِ وَالْكَافِ. وَجْهُ الْإِظْهَارِ بَعْدُ مَخْرَجِ حُرُوفِ الْحَلْقِ عَنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَإِجْرَاءُ الْحُرُوفِ الْحَلْقِيَّةِ مُجْرَى وَاحِدًا» اهـ. النشر ٢/٢٣.

قوله: (حُرُوفٍ) واقعٌ موقعٌ «أحرف»؛ لأنه جمعُ قِلَّةٍ، لأنها ستةٌ أحرفٌ ونُسِبَتْ للحلقِ لأنها منه.

قوله: (أَلَا) حرفٌ استفتاحٌ وتنبيهٌ، وهي وما بعدها في موضع رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوف، على حذف مضافين، تقديره: وتلك الحروفُ أوائلُ كلمات: أَلَا هَاجَ، إلى آخره.

و(هَاجَ) بمعنى: حَرَكَ وَبَعَثَ، يقال: هَاجَهُ حُبُّ فُلَانَةٍ، يَهِيْجُهُ هَيِجَانًا، ويكون قاصراً، يقال: هَاجَتِ الرِّيحُ تَهِيْجًا، أي تحرَّكَتْ، قال الشاعر: ^(١)
أَلَا يَا صَبَا نَجِدْ مَتَى هِجَّتْ مِنْ نَجْدٍ فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدًا عَلَى وَجْدِي
ويجوزُ أن يكون المفعولُ في هذا البيت مقدراً، أي متى هِجَّتِ المحبِّين، وفيه بعد.

و«الْحُكْمُ»: الإلزامُ والمنع؛ لأنَّ فيه منعَ الظالم عن مظلومه.

قوله: (عَمَّ) فعلٌ ماضٍ، ضدُّ خَصَّ.

قوله: (خَالِيهِ) فاعلٌ، والخالي: الماضي، من قوله: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ ^(٢)، والهَاءُ لـ «الحكم».

(١) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن عبيدالله الخثعمي المعروف بابن الدُّمَيْتَةِ في ديوانه ص ٨٥، وبلا نسبة في المنصف ٣/ ١١٧، وابن يعيش ٨/ ١١٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٥.

(٢) البقرة ١٣٤، ١٤١.

قوله : (غُفْلًا) جمع غافل ، ك : ضُرِبَ في ضارب ، وخُشِعَ في خاشع .
والجملة من (عَمَّ خَالِيهِ غُفْلًا) في موضع رفع صفة لـ (حُكْمٌ) ، والمعنى أنَّ
ما سبق ذكره في هذا الباب من حكم النون الساكنة والتنوين - الذي عمهما ولم
يترك منهما شيئاً - حرَّك غُفْلًا وبعثهم على النظر في ذلك والبحث فيه ، و(غُفْلًا)
على هذا مفعول بـ (هَاجَ) ، ومفعولُ (عَمَّ) مقدَّرٌ كما عرفتَه . وقيل : (غُفْلًا)
مفعول بـ (عَمَّ) .

والمعنى : أنه أشار بهذا الكلام إلى البعث أو الموت ، وإلى مجازاة كلِّ أحدٍ
بما عملَ ، وأنه حكمٌ عظيمٌ قد عمَّ الغافلين عنه ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ
عَظِيمٌ * أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ ^(١) ، وقد أحسن بعضهم في ذلك حيث يقول : ^(٢)

يَا غَفْلَةً شَامِلَةً لِلْقَوْمِ

كَأَنَّمَا يَرَوْنَهَا فِي النَّوْمِ

مَيِّتٌ غَدٍ يَحْمِلُ مَيِّتَ الْيَوْمِ

وعلى هذا يكون مفعولُ (هَاجَ) ^(٣) مقدَّرًا ، أي هاج هذا الحكمُ العاقلُ اللبيبُ

(١) ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الأبيات من مشطور الرجز ، وقد ذكرها غير منسوبة أبوشامة في إبراز المعاني ٧٤ / ٢
وابن الجندي في شرحه على الشاطبية في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ، ولم أعرف
قائلها .

(٣) في النسختين : « هيج » والوجه ما أثبتُّ .

فلم يدع له قراراً ولا لعيشه هناءً، ومجيء (هَاجَ) بمعنى «هَيَّجَ» كثير، وهذا المعنى الثاني أُلِيقَ بهذا البيت من المعنى الأول، وإن كان الأول أُلِيقَ به من حيث صناعة القراءة، والله أعلم.

ثم ذكر الحكمين الآخرين وهما القلب والإخفاء، فقال:

٢٩٠- وَقَلْبُهُمَا مِماً لَدَى الْبَا وَأُخْفِيََا عَلَى غَنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِتَكْمُلَا

أخبر أن النون الساكنة والتنوين يقلبان ميماً خالصةً قبل الباء، سواء كان ذلك في كلمة أم كلمتين، وقد عرفت أن التنوين لا يكون إلا آخر كلمة، مثال [٢٠٣/أ] ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^(١) ﴿أَنْ بُورِكَ﴾^(٢) ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾^(٣).

والوجه في قلبهما ميماً قبلها: أن الميم من مخرج الباء، وفيها غنة كغنة النون، فتوسّطت بينهما.

وقيل: إنه لما لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرجها على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراج الباء بعدهما من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بالباء، ولما لم يحسن الإدغام

(١) البقرة ٣٣.

(٢) النمل ٨.

(٣) الحج ٦١ وغيرها.

للتباعد في المخرج والاختلاف في الحَيِّثَة؛ حيث كانتِ النونُ والتنوينُ حرفيْ غَنَّةٍ والباءُ لم تكن كذلك، وإذا لم تدغم الميمُ في الباء - لذهاب غُتَّتْها بالإدغام - مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع أنَّها ليست من مخرجها أولئِ وأخرئِ، ولمَّا لم يحسُنِ الإخفاءُ أيضاً كما لم يحسُنِ الإظهارُ والإدغامُ - لأنَّه قريبٌ من كلِّ منهما - تعيَّن القلبُ فيهما دون الثلاثة ^(١) المتقدِّم ذكرُها، وإنَّما قلبا إلى الميم لأنَّها حرفٌ يؤاخي النونَ والتنوينَ في الغَنَّةِ ويؤاخي الباءَ في المخرج وفي الجهر، فأُمِنَتِ الكُلْفَةُ الحاصلةُ من إظهار النون والتنوين عند الباء، ولم يُخَفِ الإلباسُ في وسط الكلمة بالميم الأصلية؛ إذ الميمُ الساكنةُ لم تقع قبل الباء في شيء من كلامهم.

وقد انقضى حكمُ النون الساكنة والتنوين عند ثلاثة عشر حرفاً؛ لأنَّهما يدغمان بغَنَّةٍ وبغيرها - بخلاف في بعضها - عند ستَّةِ أحرف يجمعُها قولُك: يَرْمُلُونَ، ويُظْهَران عند ستَّةِ أحرفِ الحلق، وقد تقدَّم جمعُها في: «أَلَا هَاجَ» البيت، فهذه اثنا عشر، ويُقلبان عند الباء ميماً، فهذه ثلاثة عشر.

ثمَّ أخبر الناظم - رحمه الله - أنَّهما يُخْفَيان عند بقية حروف التهجِّي، وقد عرفت أنَّ الإخفاءَ عبارةٌ عن النطق بالحرف بصفة ^(٢) بين الإظهار والإدغام،

(١) تحرَّفت في (ص) إلى: المثلثة.

(٢) تصحَّفت في (ص) إلى: نصفه.

أي^(١) تلبّسه بصفة بينهما نحو: ﴿مِنْكَ﴾.^(٢)

والفرق بين الإخفاء والإدغام من وجهين :

أحدهما : أنَّ الإخفاء لا تشديد معه ، والإدغام يلزمه ذلك .

والثاني : أنَّ إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره ، والإدغام إدغام الحرف في غيره لا عند غيره ، تقول : أخفيت النون عند السين ، وأدغمت النون في اللام ، ولا تقول : أخفيت النون في السين ، ولا أدغمت النون عند اللام .^(٣)

والوجه في الإخفاء أنَّهما لم يبعداً منهنَّ بعدَ حروفِ الحلق فيجبُ الإظهار ولم يقرباً قربَ أحرفِ «يَرْمُلُونَ» ولم يُماثلنَ فيجبُ الإدغام ، فأُعطيَا حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام ، وهو الإخفاء .

واعلم أنَّه يكونُ تارةً إلى الإظهار أقرب ، وتارةً إلى الإدغام أقرب ، وذلك بحسبِ قربهما من الحرف وبعدهما منه .

ووقع في شرح أبي عبد الله : « والحُجَّةُ لإخفائهما [ب / ٢٠٣] عندهنَّ أنَّهنَّ لم يبعدنَ منهنَّ »^(٤) وصوابه أن يقال : إنَّهما لم يبعداً منهنَّ ، أو إنَّهنَّ لم

(١) في النسختين : « بل » والوجه ما أثبتُّ .

(٢) المائدة ١١٤ وغيرها .

(٣) انظر : الكشف ١ / ١٦٧ .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٤ / ب .

يَبْعُدَنَّ مِنْهُمَا .

وقال أيضاً: « فَأَعْطَيْنَا حُكْمًا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَهُوَ الْإِخْفَاءُ »^(١) وصوابه: فَأَعْطَيْنَا؛ إِذِ الْإِخْفَاءُ إِنَّمَا هُوَ فِي النُّونِ وَالتَّنْوِينِ لَا فِي الْأَحْرَفِ الَّتِي بَعْدَهُمَا .

ولا بُدَّ من إيراد أمثلة ذلك من القرآن العزيز لتكْمُلَ الفائدة، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة أم كلمتين :

أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنْتُمْ ﴾^(٢) ﴿ أَنْذَرَ ﴾^(٣) ﴿ أَنْشَأَكُمْ ﴾^(٤) ﴿ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٥) ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾^(٦) ﴿ أَنْ تَبْوَأَ ﴾^(٧) ﴿ إِنْ كُنْتُمْ ﴾^(٨) ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾^(٩)

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٤ / ب .

(٢) البقرة ٨٥ وغيرها .

(٣) الأحقاف ٢١ .

(٤) الأنعام ٩٨ وغيرها .

(٥) البقرة ٤٤ وغيرها .

(٦) الأنعام ١٦٠ وغيرها .

(٧) المائدة ٢٩ .

(٨) البقرة ٣١ وغيرها .

(٩) الأنعام ٢٣ وغيرها .

﴿بَخَلَقِ جَدِيدٍ﴾^(١) ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٣).

قوله : (وَقَلْبُهُمَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول، فانتصب (مِيمًا) على المفعول الثاني ؛ لأنَّ «قَلْبَ» يتعدَّى لاثنتين، و(لَدَى الْبَاءِ) ظرف واقع موقع الخبر، أي عند الباء، ويُحْصَرُ بها، وهما وإن كانا قبل الباء فإنه يصدق أنهما عند الباء.

قوله : (وَأُخْفِيََا) أي النون والتنوين، و(عَلَى غُنَّةٍ) حالٌ من الألف، أي أُخْفِيََا كائنتين على غُنَّةٍ، وقد عرفت الغُنَّة. وقيل : (عَلَى غُنَّةٍ) نعتٌ مصدر محذوف، أي : أُخْفِيََا إخفاءً كائناً على غُنَّةٍ، والاستعلاء على كلا الوجهين مجاز. ^(٤)

و(عِنْدَ الْبَوَاقِي) ظرف لـ (أُخْفِيََا)، و(الْبَوَاقِي) أي الأحرف البواقِي، وهي ما عدا أحرف الإدغام وأحرف الإظهار وحرف الإقلاب، ومجموعها خمسة عشر حرفاً لا يخرج منها إلا الألف؛ لما عرفت أَنَّ الألف لا تقع بعد ساكن ولا أول كلمة، ولذلك لم ينبّه الناظم على ذلك في قوله : (عِنْدَ الْبَوَاقِي) لتعذر ذلك.

قوله : (لِتَكْمَلَا) اللام لام العاقبة، وهي متعلّقة بـ (أُخْفِيََا)، والمعنى أنهما

(١) إبراهيم ١٩، فاطر ١٦.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) الواقعة ٧.

(٤) أي الاستعلاء المستفاد من قول الناظم : عَلَى غُنَّةٍ.

أخفيا - أي النون الساكنة والتنوين - (لِتَكْمُلَا) أي لتكْمُلَ أحكامُهُما الأربعة :
الإدغام بِقِسْمِيهِ، والإظهار والإقلاب والإخفاء، والفعلُ منصوبٌ بإضمار
«أَنْ»، والله أعلم .



[تَمَّ الْقِسْمُ الْمُرَادُ تَحْقِيقُهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَيَلِيهِ : بَابُ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ]

الخاتمة

وتحوي نتائج الدراسة والتحقيق، وبعض الاقتراحات

الخاتمة

وتحوي نتائج الدراسة والتحقيق، وبعض الاقتراحات :

أ- ما يتعلّق بكتاب «العقد النضيد» للسمين الحلبي رحمه الله :

١ - كتاب «العقد النضيد» شرح موسوعي للقصيدة الشاطبية، وهو من أكثر الشروح اهتماماً بالإعراب والتوجيهات النحوية، ومؤلفه على نهج نحاة البصرة.

٢ - مادة الكتاب مأخوذة - في الغالب - من شرحي أبي شامة وأبي عبد الله الفاسي على الشاطبية، بل يمكن القول : إنّ من أراد العمل بتحقيق الشرحين المذكورين فمن النافع له جداً أن يجعل «العقد النضيد» على رأس قائمة مراجعه .

٣ - تظلّ القصيدة الشاطبية النهر الجاري لاستمرار القراءات السبع على مرّ العصور، وفي ذلك دافع قوي للمهتمين بهذا العلم أن يقبلوا على شروحها بالبحث والدراسة والتحقيق .

ب - ما يتعلق بعلم القراءات عامةً :

١ - شهدت السنوات الأخيرة نهضةً كبيرة في مجال تحقيق ونشر كتب علم القراءات والتجويد، وهو أمرٌ مفرحٌ ومبشّرٌ، ولكن حبذا لو يرجع العاملون في هذا المضمار إلى المختصّين في هذا العلم، ليسترشدوا بتوجيهاتهم، ويسألوهم عما خفي عنهم من مصطلحاته .

٢ - علم القراءات رافدٌ عظيمٌ للدراسات اللغويّة والنحويّة والصوتيّة ؛ وذلك بما حواه من تصوير دقيق لما كان عليه نطق العرب قبل أربعة عشر قرناً بلهجاتهم المختلفة، وقد تناقل القراءُ جيلاً عن جيلٍ تلك الظواهر الصوتيّة بمتنهى الأمانة العلميّة، وهو أمرٌ من مفاخر هذه الأمة، لا يكاد يوجد في غيرها .

ج - بعض الاقتراحات :

١ - رغم كلِّ التطوُّر العلميّ الذي نعيشه فما زالت أواصرُ الصلة بين الجامعات العربيّة المختلفة منقطعةً، وهو أمرٌ يؤسّف له، وما زال الطالبُ العربيُّ في الدراسات العليا - أيّاً كان موقعه - يعاني من مشكلة البحث عن موضوع للدراسة، والخوف من أي يكون قد سبقه أحدٌ لدراسته في جامعةٍ عربيّةٍ ما؛ لذا فإنّني أنادي باسم كلِّ طُلّاب الدراسات العليا في البلاد العربيّة بضرورة التنسيق بين الجامعات العربيّة، وتبادل المعلومات حول الأبحاث المسجّلة لديها بتواريخها، ليكون الطالب على بينة من أمره .

٢ - لا شك أن أئمن ما يملكه الإنسان هو الوقت، وما أكثر الساعات التي يقضيها طالب الدراسات العليا في البحث عن بيت شعر، أو تخريج قول أو حديث، أو التأكد من وجود مسألة في كتاب قد يكون في عشرات المجلدات، ولعلّه بعد ذلك يقول: لم أجده. مع أنه فيه.

فلو أننا أدخلنا كُتُبنا الموسوعية في الحاسب الآلي بإشراف هيئات علمية معتمدة لأمكن للواحد منا مراجعة ما يريد بضغطة على زرٍّ، ممّا يوفر الوقت الهائل المصروف في البحث اليدوي، والله أعلم.



الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنيّة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأمثال .
- ٤ - فهرس الأقوال .
- ٥ - فهرس الأشعار .
- ٦ - فهرس الأعلام .
- ٧ - فهرس القضايا النحويّة .
- ٨ - فهرس النماذج النحويّة واللغويّة .
- ٩ - فهرس أسماء الكتب المذكورة في الجزء المحقّق .
- ١٠ - فهرس المصادر والمراجع .
- ١١ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات القرآنيّة (١)

الآية	رقم الآية
-------	-----------

الآية	رقم الآية
سورة الفاتحة	
﴿الرَّحْمَنُ﴾	١
٦٧٦	
﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢
٣٦١	
﴿الرَّحِيمُ * مَلِكُ﴾	٤، ٣
٥٥٧، ٤٠٤	
﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤
٣٥٥	
﴿نَسْتَعِينُ﴾	٥
٦٧٦	
﴿الصِّرَاطُ﴾	٦
٩٠١	
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧
١٢٥٧، ٦٢١، ٣٦١	
﴿عَلَيْهِمْ﴾	٧
٩٧٨، ٧٠٢، ٦٢١، ٣٦١	
﴿الضَّالِّينَ﴾	٧
٦٧١	

سورة البقرة

١٢٣٩، ٦٨٠	﴿الْمَ﴾	١
١١٩٨	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢
٥٧٥	﴿فِيهِ﴾	٢
٥٦٩، ٥٥٩، ٤٢١	﴿فِيهِ هُدًى﴾	٢

(١) قد تركت ضبط الآيات القرآنيّة في هذا الفهرس حسب القراءات التي وردت عليها في نصّ الكتاب.

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢	﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ١٢٤٢، ١٠٨٩، ٦٢٨، ٥٧٠، ٥٦٩	
٣	﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٨٩، ١٠١١، ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٢٧، ٧١٤، ٦٧٦، ٦٢٩، ٥٦٩..	
٣	﴿الصَّلَاةَ﴾ ١٠٥٨، ٦٢٩، ٥٧٠	
٤	﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ﴾ ٧١٤، ٦٤٢، ٦٢٨، ٥٦٩	
٤	﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ ٨٨١، ٥٧٠	
٥	﴿أُولَئِكَ﴾ ٧١٤	
٥	﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ١٢٤٢	
٦	﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ وَأَمْ لَمْ﴾ ٣٨١	
٦	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ٧٤١، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧١٨، ٧١٦، ٧١٣، ٥٦٩	
	١٠٨٩، ١٠١٩، ١٠١٥، ١٠١٠، ٨٩٣، ٧٨٨، ٧٦٣، ٧٥١، ٧٤٥	
٧	﴿غَشَاةٌ وَلَهُمْ﴾ ٥٧٠	
٧	﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ ٦٤٢، ٧٥٠	
٨	﴿مَنْ يَقُولُ﴾ ٥٧٠	
٩	﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ ٥٧٠	
١٠	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ ٣٩٩	
١١	﴿قِيلَ﴾ ٣٦٥	
١٢	﴿أَلَا إِنَّهُمْ﴾ ٨٨٥	
١٣	﴿السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ﴾ ١٠٨٩، ٧٨٨	
١٤	﴿قَالُوا ءَأَمَنَّا﴾ ٨٩٢، ٨٨٥	
١٤	﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ﴾ ٨٨٦	

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٤	﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ٩٦٧، ٩٨٦، ٩٨٩، ٩٤٠، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٨١	
١٥	﴿بِهِمْ﴾ ٣٧٣، ٣٩٢	
١٦	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ ٨١	
١٩	﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ ٨٠٤، ٩٦٠، ١٠٢٤، ١٠٦٨، ١٠٧٠	
١٩	﴿الْمَوْتِ﴾ ٦٩٧، ٧٠١	
٢٠	﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ ١٠٤٨	
٢٠	﴿شَاءَ﴾ ٩٥٠، ٩٦٠	
٢٠	﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ ٤٢٢	
٢٠	﴿شَيْءٍ﴾ ٦٩٠، ٦٩٧، ٧٠١، ٩٠٠، ٩٥٣، ١٠٢٦، ١٠٤٠، ١٠٦٢	
٢٠	﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١٢٦٥	
٢١	﴿خَلَقَكُمْ﴾ ٤٧٧، ٤٨٠	
٢٢	﴿بِنَاءٍ﴾ ٦٥٨	
٢٢	﴿بِهِ﴾ ٣٧٤	
٢٣	﴿فَاتُوتُوا﴾ ٨٢٨	
٢٥	﴿مِنْهَا﴾ ١٢٥٦	
٢٥	﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ ٤٥٨، ١١٨٩، ١١٩٠	
٢٦	﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ ٥٥٠	
٢٧	﴿بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٣	
٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ ٥٤٠	
٣١	﴿الْمَلَائِكَةِ﴾ ٨٠٩	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣١	﴿هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾	١٢٦٤، ٨٠٥، ٧٩٣، ٧٨٨، ٦٣٨
٣٣	﴿يَسْأَلُكُمْ﴾	١٠١٨، ١٠١٠، ٦٣٨، ٦٣٦
٣٣	﴿أَنبِئُهُمْ﴾	١٢٦١، ٩٨٥، ٩٧٨، ٩٧٧، ٨٥١، ٨٣١، ٦٢١
٣٧	﴿ءَادُمْ﴾	٧٩٠
٣٧	﴿عَلَيْهِ﴾	٦٢١، ٥٧٥
٣٨	﴿خَوْفٌ﴾	٧٠١، ٦٩٧
٤٠	﴿إِسْرَءِيلَ﴾	٨٠٩، ٦٥٠
٤٣	﴿الزَّكَّوَّةَ﴾	١٠٥٨
٤٤	﴿أَنفُسَكُمْ﴾	١٢٦٤
٤٥	﴿بِالصَّبْرِ﴾	٦٧٥
٤٨	﴿شَيْئًا﴾	١٠٢٧، ٩٥٣، ٩٠٢، ٦٩٠
٥١	﴿اتَّخَذْتُمْ﴾	١٢٣٤، ١٢٢٤، ١٢٢٢
٥٢	﴿مِنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾	٥١٤، ٥٠٧
٥٤	﴿يَلْقَوْنَ﴾	١٠١٨
٥٤	﴿بَارِكْكُمْ﴾	٩٨٣، ٨٦٥، ٨٦٤، ٨٦٣، ٨٤٨، ٨٤٣، ٤٦٧
٥٥	﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾	٨٢٩، ٥٤١
٥٨	﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾	٨٤٧، ٥٣٤
٦٠	﴿مِنْهُوَ﴾	٥٧٥
٦١	﴿الْأَرْضُ﴾	١٠٢٠، ٨٩٠
٦١	﴿سَأَلْتُمْ﴾	٩٨٠

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦١	﴿وَبَاءُوا﴾	٦٥٤
٦١	﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾	١٠١٩، ١٠١٠
٦١	﴿النَّبِيِّينَ﴾	٦٥٤
٦١	﴿عَصَوُوا وَكَانُوا﴾	١١٨٩
٦٢	﴿مَنْ أَمَنَ﴾	٩٤٢، ٩٤١، ٨٨٩، ٦٥٣، ٦٤٩
٦٣	﴿مِثْلَكُمْ﴾	٤٧٨
٦٥	﴿خَسِيسِينَ﴾	١٠٨٤
٦٧	﴿يَا مُرْكُم﴾	٨٤٨، ٤٦٧
٦٧	﴿هُزُّوْا﴾	١٠٥٥
٧١	﴿الَّنَ﴾	٩٢٠
٧١	﴿جِئْتَ﴾	٨٤٠
٧٢	﴿فَادْرَأْتُمْ﴾	٨٤٠
٧٤	﴿الْمَاءِ﴾	١٠٦٨، ١٠٢٤
٧٥	﴿عَقْلُوهُو﴾	٥٧٥
٧٨	﴿وَمِنْهُمْ وَأُمِّيُونَ﴾	٨٩٣، ٦٣٧، ٣٨١
٨٣	﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾	٥٢٣
٨٥	﴿أَنْتُمْ﴾	١٢٦٤
٨٥	﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ﴾	١٢٠٢
٨٥	﴿الدُّنْيَا﴾	١٢٥١
٨٧	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾	٦٥٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٠	﴿يَشَاءُ﴾	٨٠٤
٩١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	١٤
٩٣	﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾	٣٩٧
٩٤	﴿الْآخِرَةَ﴾	١٠٢٠، ٩٢٠، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٢، ٨٩٦، ٦٥٢
١٠١	﴿كَأَنَّهُمْ﴾	١٠٢٠
١٠٢	﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾	١٩٤
١٠٢	﴿الْمَرءِ﴾	١٠٢٣، ٩٥٢
١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾	٨٨٥
١٠٦	﴿نُسِيَهَا﴾	٨٤٧، ٢٠٦
١٠٦	﴿نَأَتْ يَخْيِرُ مِنْهَا﴾	٨٤٤
١٠٨	﴿سُئِلَ﴾	٩٩٧، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٩٣، ٩٨٢
١١٢	﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾	١٢٥٥
١١٥	﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا﴾	١١٩٨
١١٥	﴿وَأَسِعَ عَلِيمٌ﴾	٤٣٠
١١٦	﴿لَهُ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ﴾	٥٧٣
١١٦	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾	٦٧٢
١١٦	﴿بَلْ لَهُ﴾	١١٨١
١٢٠	﴿مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾	٥٦٤
١٢٦	﴿مَنْ آمَنَ﴾	٧٣٧
١٢٦	﴿وَبِئْسَ﴾	٣٦٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٢٦	﴿الْمَصِيرُ﴾	٦٧٦
١٢٩	﴿فِيهِمْ﴾	٣٩٢، ٣٧٣
١٣٣	﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾	٨١٣
١٣٣	﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾	٥٤٣
١٣٤	﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾	١٢٥٩، ١٢١٧، ٣٥٠
١٣٥	﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	٦٣٢
١٣٦	﴿أَوْتِي﴾	٨٨٠، ٦٤٨
١٣٧	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾	٤١٢
١٤٠	﴿قُلْ أَنْتُمْ وَاعْلَمُوا﴾	٧١٧
١٤١	﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾	١٢٥٩، ١٢١٧، ٣٥٠
١٤٢	﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ﴾	٩٩٦، ٨١٦، ٨١٢
١٤٤	﴿قَدْ نَرَى﴾	١١٧٧
١٤٩، ١٥٠	﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾	٧٦٢، ٢٣٢
١٥٠	﴿لَيْلًا﴾	٩٦٨، ٨٧٤
١٥١	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾	٣٨٧
١٥٨	﴿لَا إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	١٠١٩
١٦٤	﴿دَابَّةٍ﴾	٦٨١، ٣٧٩
١٦٦	﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾	١١٠٤
١٦٦	﴿بِهِمِ الْأَسْبَابُ﴾	٣٩١
١٦٧	﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾	٣٩٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٧٠	﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾	١١٨٤
١٧١	﴿إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾	٩٥٧
١٧٣	﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾	٢٥٤
١٧٧	﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾	٩١
١٧٧	﴿وَالْمُوفُونَ﴾	٨٨١
١٧٨	﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾	٥١٥
١٧٩	﴿يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾	٦٧٦، ٧٣
١٨٣	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	٣٨٨، ٣٨٧
١٨٥	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾	٥٦٢
١٨٥	﴿الْقُرْآنُ﴾	٩٢١
١٨٧	﴿نِسَائِكُمْ﴾	٩٨٢، ٩٧٩
١٨٧	﴿فَالنَّ بَشِّرُوهُمْ﴾	٦٦٣
١٨٧	﴿فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾	٥٠٧
١٨٧	﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾	٥٤١
١٨٩	﴿يَا أَيُّهَا﴾	٨٧٥
١٨٩	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾	٧٥
١٩٥	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾	٧٦
١٩٦	﴿رُءُوسِكُمْ﴾	١٠٧٩
٢٠٠	﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ﴾	١١٨٨، ٧١٤، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٠٩
٢٠١، ٢٠٠	﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾	٥٦٠، ٥٣٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٠٣	﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾	١١٩٠
٢٠٧	﴿رُؤْفٌ﴾	١٠٨٠، ٩٦٧
٢١١	﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾	١٢٠٣، ١١٨٤
٢٢١	﴿مُؤْمِنٌ﴾	٩٩٩، ٩٤٦
٢٢١	﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾	٤٧٢
٢٢٢	﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾	٧٦٢
٢٢٢	﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٤٧٢
٢٢٣	﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾	٩٨٢، ٩٧٩
٢٢٣	﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٣٠
٢٢٥	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾	٨٣٥، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٠
٢٢٨	﴿عَلَيْهِنَّ﴾	٦٢١
٢٢٨	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٩٦٤، ٩٥٤، ٩٥٠، ٧٩٧، ٦٤١
		١٠٧٢، ١٠٤٠، ١٠٢٩، ١٠٢٧
٢٢٩	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾	٦٢١، ٤٩٦
٢٣١	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾	١٢٠١
٢٣١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ﴾	٦٤٢
٢٣٢	﴿يُؤْمِنُ﴾	١٠٢٠، ٨٢٨
٢٣٣	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾	٩٢٨
٢٤٣	﴿قَالَ لَهُمْ﴾	٤٤٥
٢٤٥	﴿وَيَبْصُطُ﴾	١٥٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٤٥	﴿فِيضَعِفُهُ﴾	١٦٤
٢٤٦	﴿إِذْ قَالُوا﴾	١٧٧
٢٤٦	﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾	٣٩١
٢٤٧	﴿وَقَالَ لَهُمْ﴾	٥٥٩
٢٤٧	﴿أَنْتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾	٥٤٢
٢٤٧	﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾	٥٧١
٢٤٧	﴿وَلَمْ يُوْتْ سَعَةً﴾	٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣
٢٤٧	﴿يُوتَ﴾	٦٧٧
٢٤٧	﴿يُوتِي﴾	١٠٢٠
٢٤٩	﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾	٩٦٨، ٣٢٦
٢٤٩	﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾	٥٤٧
٢٤٩	﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	٧٦
٢٥١	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ﴾	٣١٧
٢٥٤	﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾	٤٦١
٢٥٥	﴿وَلَا يَشُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾	٨٣٧
٢٥٧	﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	٦٤٢
٢٥٨	﴿أَنَا أَحْيِي﴾	٦٣١، ٤٢٠
٢٥٨	﴿فَأَتَ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ﴾	١١٩٨
٢٥٩	﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ﴾	١٢٣٥، ١٢٢٣، ١٢١٨
٢٥٩	﴿مِائَةً﴾	٩٦٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٦٠	﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾	١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٥٥
٢٦١	﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾	١١٣٥
٢٦٥	﴿فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ﴾	١٢٣١
٢٦٦	﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾	٥٤٢
٢٧١	﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾	٥٦١
٢٧٣	﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾	١٠٩٩
٢٧٣	﴿يَسْأَلُونَ﴾	١٠٥٣، ٩٥١
٢٧٥	﴿الرَّبُّوْا﴾	١٠٥٨
٢٨٢	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	١٩٥
٢٨٢	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	١١٥٨
٢٨٣	﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ أَمَّتَتُهُ﴾ ...	١٠٢١، ٨٩١، ٨٢٩، ٨٢٨، ٦٥٦
٢٨٤	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	١٢٣٩، ١٢٣٨، ٥٥٠
٢٨٥	﴿كُلُّ ءَامِنٍ﴾	١٢٥٥
٢٨٥، ٢٨٦	﴿وَالَيْكَ الْمَصِيرُ * لَا يُكَفُّ﴾	٥٣٧
٢٨٦	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٦٦١

سورة آل عمران

٢، ١	﴿الَمْ * اللَّهُ﴾	١٢١٦، ٨٨٧، ٦٨٣
٣	﴿التَّوْرَةَ﴾	٥٤٥
٧	﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾	٨٩١

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الصفحة
٧	﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾	٥٧٣
١٣	﴿فِي فِتْنَيْنِ التَّقَاتِ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾	٢٧٧
١٣	﴿يُؤَيِّدُ﴾	١٠٧٤، ١٠٢٠، ٩٦٨، ٩٦٧
١٤	﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾	١٠٩٢، ٤٢
١٤	﴿وَالْحَرِثَ ذَلِكَ﴾	٥٣٤
١٥	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾	٨٩٤، ٧٦٤، ٧٥١، ٧٢٥، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦
١٨	﴿شَهِدَ اللَّهُ... وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ﴾	٧٣
١٨	﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾	٤٥٧، ٤٢٣
٢٠	﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ﴾	١١٨١
٢٣	﴿أَوْتُوا نَصِيحًا﴾	٦٤٣
٢٣	﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	٥٤٦
٢٦	﴿مَلِكِ الْمُلْكِ﴾	٣٦٠
٢٨	﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾	١٠٢٠
٢٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾	١٢٠١
٢٩	﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾	٤٢١
٣٠	﴿رَوْفٍ﴾	٩٨٤، ٩٨٢
٣٠	﴿سُوءٍ﴾	٩٥٤، ٩٥٣
٣٨	﴿الدُّعَاءِ﴾	١٠٧٠، ١٠٣١
٤٠	﴿قَالَ رَبِّ﴾	٣٨٨
٤٤	﴿لَدَيْهِمْ﴾	٩٧٨، ٧٠٢، ٦٢١

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٥	﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾	٤٩٦
٤٩	﴿كَهَيِّئَةٍ﴾	١٠٥٩، ٩٥٢، ٦٩٠، ٦٣٠
٦١	﴿أَبْنَاءَنَا﴾	١٠٦٥
٦١	﴿وَنِسَاءَنَا﴾	١٠٦٥
٦٦	﴿هَآأَنُتُمْ هَؤُلَاءِ﴾	١٠١٤، ١٠١٣، ٦٣٦
٧٢	﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾	١١٨١
٧٣	﴿أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾	٧٣٤
٧٥	﴿يُؤَدِّهِ﴾	٨٣٥، ٦٠٥، ٥٨٧، ٥٨١، ٥٨٠، ٤٢٧
٧٧	﴿إِلَيْهِمْ﴾	٩٧٨، ٧٠٢، ٦٢١
٧٩	﴿وَالنَّبُوءَةُ ثُمَّ يَقُولَ﴾	٥١٩
٨١	﴿أَخَذْتُمْ﴾	١٢٣٤، ١٢٢٤، ١٢٢٣، ١٢٢٢
٨١	﴿ذَٰلِكُمْ أَصْرِي﴾	٨٩٣
٨٥	﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾	٤٤٣، ٤٣٩، ٤٢٢
٩١	﴿مِلَّةٌ﴾	٩٥٢
٩٧	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾	٨٩١
١٠٣	﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾	٣٠
١٠٦	﴿وَجُوهُهُمْ﴾	٧١٤، ٤١٠
١٠٦	﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾	٧٣٢
١١٠	﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	٣٩٨، ٣٩١، ٣٨٩، ٣٨٧
١١٧	﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾	٥٣٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
١١٨	﴿لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا﴾	٣٠٥
١٢٠	﴿تَسْؤُهُمْ﴾	٨٤٥
١٢١	﴿تُبَوِّئُ﴾	١٠٨٣
١٢٤	﴿إِذْ تَقُولُ﴾	١٢٣٧، ١٢٣٤، ١٢٣٣
١٢٩	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٤٩
١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	١٠١٦، ٣٩٨، ٣٨٧
١٤٣	﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾	٣٧٨
١٤٣	﴿كُتِّمُوا تَمْنُونَ الْمَوْتَ﴾	٥٧٢، ٣٨٨
١٤٥	﴿مُؤَجَّلًا﴾	١٠٢٠، ٩٦٨، ٨٣٥، ٧٤٣
١٤٥	﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾	١٢٢٣، ١٢١٨، ١١٩٥
١٤٥	﴿نُؤْتِهِ﴾	٦٠٥، ٥٨١، ٥٨٠
١٤٦	﴿وَكَايْنٍ﴾	٥٤٥
١٥٨	﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	١٠١٩
١٥٩	﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	١٧٥
١٦٢	﴿بَاءَ﴾	٩٦٠، ٦٤١
١٦٢	﴿وَمَا وَهَّ﴾	٨٣٤
١٦٧	﴿لِلْإِيمَانِ﴾	٦٥٣
١٧٣	﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾	٣٨٧
١٧٩	﴿فَتَأْمِنُوا﴾	١٠١٩
١٨٠	﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ﴾	٤٢٧، ٤٢٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٨٠، ١٨١	﴿خَيْرٌ * لَقَدْ سَمِعَ﴾	١٢٤٢
١٨١	﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾	٥٥٠
١٨٤	﴿جَاءُوا﴾	٩٤٨، ٧٠٥، ٦٥٤
١٨٥	﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعُ الْغُرُورِ﴾	٤٢
١٨٥	﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾	٤٩٦، ٤٧١
١٩١، ١٩٢	﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا﴾	٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٢
١٩٢، ١٩٣	﴿مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا﴾	٤٢٨
١٩٣	﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾	١٢١١
١٩٣، ١٩٤	﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾	٥٥٢
١٩٧	﴿مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾	٨٣٤
١٩٨	﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾	٧٥

سورة النساء

١	﴿تَسَاءَلُونَ﴾	٩٥٧
٤	﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾	٩٥١، ٨٧٦
١١	﴿لِأَبْوَيْهِ﴾	١٠١٩
١١	﴿وَاحِدَةً﴾	٢٤٥
١٩	﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ﴾	١٠٠٠
٢٣	﴿أَبْنَائِكُمْ﴾	٩٧٩
٢٤	﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ﴾	٤٣١

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٠	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وَظُلْمًا﴾	١٢٠٢
٤٣	﴿جَاءَ﴾	٩٦٠، ٩٥٠، ٩٤٨، ٦٤١
٥٣	﴿يُؤْتُونَ﴾	٨٢٩
٥٦	﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾	١١٤٨، ١١٣٥
٥٧	﴿الصَّلَاحُ لِحَتِّ سُنْدُ خِلْمِهِمْ﴾	٥١٩
٦١	﴿رَأَيْتَ﴾	١٠٧٤، ٩٨٠، ٩٥٥
٧٤	﴿فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾	١١٩٩، ١١٩٦
٧٨	﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾	١١٨٨
٨١	﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾	٥٢٢، ٤٠٥
٨٢	﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾	٤٧٢
٨٣	﴿الْأَمْنِ﴾	٩٠٢
٨٣	﴿الْخَوْفِ﴾	٧٠١، ٦٩٧
٨٣	﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾	١٢٢
٨٣	﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾	٥٧٢، ٥٧١
٨٧	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	٣٥٠
٨٧	﴿أَصْدَقُ﴾	٣٦٥
٩٠	﴿أَوْ جَاءَ وَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	١١٧٢، ١١٤٧، ١١٣٥، ٩٥٩
٩٧	﴿الْمَلَكَةِ ظَالِمِي﴾	٥١٩
١٠٢	﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾	٥٢٤، ٥٢٢، ٤٩٣
١٠٤	﴿يَا لَمُونُ﴾	٨٢٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٠٥	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾	٦٤٢
١١٠	﴿ سُورًا ﴾	١٠٢٧
١١٢	﴿ خُطْبَةً ﴾	١٠٧١، ١٠٢٧، ٩٦٤، ٩٥٤، ٨٧٦
١١٣، ١١٤	﴿ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا * لَا خَيْرَ ﴾	٣٤١
١١٤	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾	١٢٠٢
١١٥	﴿ نُورُهُ ﴾	٤٢٧
١١٥	﴿ نُورُهُ... وَنُصْلِهِ ﴾	٦٠٥، ٥٨٧
١٢٢	﴿ أَصْدَقُ ﴾	٣٦٥
١٢٧	﴿ فِي يَتَنَمَى النِّسَاءِ ﴾	١١٨٩
١٣٣	﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾	١٠٥٢، ٨٤٦
١٣٣	﴿ بِتَاخِرِينَ ﴾	١٠١٩
١٤٠	﴿ إِنَّكُمْ ﴾	٣٧٧
١٤٣	﴿ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ ﴾	٦٤٣
١٤٦	﴿ يُؤْتِ اللَّهُ ﴾	١٠٦٨
١٤٩	﴿ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ ﴾	٦٤١
١٥٥	﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾	١١٦٦، ١١٦٢، ١١٥٤
١٦١	﴿ عَنْهُ ﴾	٥٧٥
١٦٢	﴿ وَالْمُؤْتُونَ ﴾	١٠٢٠، ٨٣٠، ٨٢٨
١٦٣	﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾	٥١٥
١٧٦	﴿ أَمْرُو ﴾	١٠٧٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة المائدة	
٢	﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ ٦٧١	
٣	﴿وَلَاءَ أَمِينِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ ١١٣٣	
٣	﴿وَالْمُنْحَفَةُ﴾ ١٢٥٧	
٣	﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ ٤٩٦	
٤	﴿مُكَلِّينَ﴾ ٣٠٥	
٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ ٣١٧	
٦	﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ ٩٦٧	
٧	﴿وَأَنفُكُمُ﴾ ٤٧٧	
٨	﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ٢٤١	
١٣	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٧٦	
١٨	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ٥٤٩	
٢٣	﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ ٣٧٨	
٢٣	﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ٥٤٠	
٢٦	﴿عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ٨٩٧	
٢٧	﴿ابْنِي آدَمَ﴾ ٨٨٥، ٦٩١	
٢٧	﴿آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ ٥٤٦	
٢٨	﴿بَسَطْتَ﴾ ١٢٤٩، ١٢٤٨، ٤٧١	
٢٩	﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ ١٢٦٤	
٣١	﴿سَوْءَ أَخِيهِ﴾ ١٠٢٦، ٦٩٠، ٧٠٨، ٦٣٠	

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٩	﴿مِنْ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾	٥٦٥، ٥٠٨
٤٠	﴿يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	٥٥٠
٤٠	﴿يُعَذِّبُ مَنْ﴾	٥٥٧، ٥٤٩
٥٨	﴿إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا﴾	٤١٨
٦٠	﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾	٩٩٨، ٩٩٢، ٩٨٤
٦١	﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾	١١٧٩، ٤١٧
٦٩	﴿وَالصَّابُونَ﴾	١٠٠٣، ١٠٠١، ٩٨٩، ٢٠٦
٧٣	﴿ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ﴾	٤٢٢
٧٨	﴿عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	٦٩٩، ٦٩٦
٨٩	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	٤٢٩، ٧٠
٩١	﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾	٦٦
٩٣	﴿الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا﴾	١١٨٩، ٥١٩
٩٣	﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَّاحٌ﴾	٥١٩
١٠١	﴿تَسْؤُكُمْ﴾	٨٤٥
١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾	٨٩٢
١٠٦	﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾	٩٢٥
١١٠	﴿كَهَيْئَةٍ﴾	١٠٥٩، ٩٥٢، ٦٩٠
١١٤	﴿مِنْكَ﴾	١٢٦٣
١١٦	﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾	١٠١١

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الأنعام		
١٠	﴿اسْتَهْزِئْ﴾	١٠٧٣
١٩	﴿بَرِيءٌ﴾	٩٨٣، ٩٦٤، ٨٧٦
٢٣	﴿أَنْ قَالُوا﴾	١٢٦٤
٢٦	﴿وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾	١٢٥٦
٢٩	﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾	٦٤٣
٣٢	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾	٤٢
٣٤	﴿مِنْ نَّبَأٍ﴾	٩٨٦، ٩٨٤
٣٨	﴿دَابَّةٌ﴾	٦٧١
٣٩	﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ﴾	٩٤٧، ٩٤٦، ٨٤٦
٤٦	﴿أَرَأَيْتُمْ﴾	٩٨٠
٥٣	﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾	٥٥٧، ٥٤٦
٥٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	٢٩٦
٥٤	﴿مَنْ عَمِلَ﴾	١١٧٩
٥٦	﴿وَمَا أَنَا﴾	١٠١٣
٦٠	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾	١٥
٧١	﴿إِلَى الْهُدَى اتَّيْنَا﴾	١٠٢١
٧٥	﴿الْمُوقِنِينَ﴾	٨٨١
٧٧	﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾	٩٨٧، ٦٥٨
٧٨	﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾	٦٥٨

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الصفحة
٨٠	﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾	٦٧١، ٤١٢
٨٣	﴿نَشَاءُ﴾	٩٥٠
٩٣	﴿أَوْحِي﴾	٦٤٨
٩٤	﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾	١١١٦
٩٤	﴿وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾	١١٤٢
٩٨	﴿أَنشَأْكُمْ﴾	١٢٦٤
٩٩	﴿فَنَوَّانُ﴾	١٢٥١
١٠١	﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٤٩٩
١٠٥	﴿دَرَسْتَ﴾	٢٢٣
١٢٧	﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا﴾	٤٥٧
١٢٩	﴿نُؤَلِّي﴾	٨٨١
١٣٣	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	٨٤٦
١٣٦	﴿ذُرَّا﴾	١٠٧٨
١٤٠	﴿قَدْ ضَلُّوا﴾	١١١٦
١٤١	﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾	٣٥١
١٤٤، ١٤٣	﴿الَّذَكَّرَيْنِ﴾	٧٥٠، ٦٧١
١٥١	﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾	١١٨٣
١٥٢	﴿تَذَكَّرُونَ﴾	٧٨٩
١٥٣	﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾	٣٦٣، ٣٦١
١٦٠	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾	١٢٦٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٦٢	﴿وَمَحْيَايَ﴾	٦٧٢

سورة الأعراف

١٦	﴿صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٣٦٣، ٣٦١
١٨	﴿مَذَّةً وَمَا﴾	٩٨١، ٩٥١
٢٠	﴿وَوَرِي عَنْهُمَا﴾	٩١٢
٢٠	﴿سَوْءَ تَنِيهَا﴾	٩٥٢، ٦٥٤
٢٢	﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ تَنِيهَا﴾	٧٠٧
٢٣	﴿وَلِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾	١٢١١
٢٦	﴿يَلْبِسِي ءَادَمَ﴾	٦٤١
٢٦	﴿يُورِي سَوْءَ تَنِيكُمْ﴾	٧٠٧، ٦٥٤
٣٤	﴿فَلِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾	٧٩٣
٣٨	﴿فِي النَّارِ﴾	٣٨٩
٣٨	﴿قَالَتْ أَخْرِتُهُمْ لِأُولَاهُمْ﴾	٨٨٦، ٧١٧
٣٩	﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرِتُهُمْ﴾	٨٨٦، ٧١٨
٤٣	﴿مِنْ غِلٍّ﴾	١٢٥٧
٤٣	﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾	١٢٣٥، ١٢٠٨، ١١٩٤
٤٤	﴿فَادَّنَ﴾	٨٣٧
٥٠	﴿الْمَاءِ﴾	٩٦٠
٥٥	﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	٣٢٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦٠	﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾	١٠٥٧، ٩٥٠
٦٥	﴿وَالِى عَادٍ﴾	٩٢٦
٧٣	﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ﴾	٥٧٤
٧٥	﴿لِّلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾	١٥٢
٧٧	﴿يَصْلَحُ اتِّنَا﴾	١٠٢١، ٨٩١
٨١	﴿ءَنَٰكُمْ لَتَأْتُونَ﴾	٧٧٢
٨٢	﴿إِنَّهُمْ وَأُنَاسٌ﴾	٦٤٢
٩٥	﴿عَفُوا وَقَالُوا﴾	١١٨٩، ٤١٧، ٤١٤، ٤٠١
٩٨	﴿أَوْ ءَامِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾	٦٥١
١٠٠	﴿نِسَاءٌ أَصَبْنَهُمْ﴾	٩٤١، ٨٣٦، ٨١٢
١٠٥	﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾	١٢٥٦
١١١	﴿أَرْجَهُوْا وَأَخَاهُ﴾	٩٧٦، ٨٥١، ٦١٨، ٥٩٧، ٥٧٧، ٥٧٦
١١٣	﴿ءَنَٰ لَنَا لَأَجْرًا﴾	٧٧٢
١٢٣	﴿ءَامْتُمْ﴾	٨٠٣، ٧٧٥، ٧٦٠، ٧٤١، ٧٣٧، ٧٣٦
١٢٩	﴿أَوْذَيْنَا﴾	٨٨٠
١٣٢	﴿مَهُمَا تَأْتِنَاهِ﴾	١٩١
١٤١	﴿وَإِذْ أَنجَيْنَاكُمْ﴾	٢١٢
١٤٢	﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ﴾	٤٣٠، ٤٢٨، ٤١٢
١٤٥	﴿سَأُورِيكُمْ﴾	١٠١٩
١٤٦	﴿سَأَصْرِفُ﴾	١٠١٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٥٠	﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾	٨٤٠، ٨٣١
١٥٤	﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾	٣١٩
١٥٥	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾	٩٧
١٥٥	﴿شِئْتَ﴾	٨٤٠
١٥٩	﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ﴾	٥٣٠
١٦٥	﴿بِعَذَابِ يَيسٍ﴾	١٠٨٤، ٩٦٧، ٨٦٨
١٦٦	﴿خَنَسِينَ﴾	١٠٨٤
١٦٧	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾	٨٣٧، ٥٤١
١٦٩	﴿سَيَغْفِرَ لَنَا﴾	٥٣٦
١٧٠	﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾	٦٠
١٧٦	﴿يَلْهَثَ ذَٰلِكَ﴾	١٢٢٥، ١١٩٤
١٧٩	﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾	١٢٣٨، ١٢٣٧، ١٢٣٦، ١١١٦
١٩٣	﴿أَدْعَوْهُمْهُمْ رَأْمَ﴾	٣٨١
١٩٦	﴿إِنْ وَلِيَ اللَّهُ﴾	٤٢٨، ٤١٢
١٩٩	﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾	٥٦٤، ٤٢١
٢٠٤	﴿قُرِئَ﴾	١٠٧٣

سورة الأنفال

٧	﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾	٥١٩، ٤٢٢
١١	﴿النَّعَاسَ﴾	١٥٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٣	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٤١٠
١٦	﴿بَاءَ﴾	٩٦٠
١٨	﴿مُوهِنٌ﴾	٨٨٢
٣٢	﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ﴾	٢٦٣
٣٢	﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا﴾	٨١٢
٣٨	﴿مَضَتْ سُنْتُ الْأَوَّلِينَ﴾	١١٣٥
٤٨	﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾	١١٠٤
٦٦	﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾	٦٦٤، ٦٦٣
٦٦	﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	٧٦
٦٨	﴿أَخَذْتُمْ﴾	١٢٣٤، ١٢٢٢
٧٤، ٧٢	﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾	١١٨٩، ٦٩٦

سورة التوبة

٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	١٠٣٧، ٧٥٦، ٤٧٤
٧	﴿فَمَا اسْتَقِمْوْا لَكُمْ فَاسْتَغِيْمُوا لَهُمْ﴾	٩٧٢، ١٩١
١٢	﴿أُتِمَّةٌ﴾	٧٧٧، ٧١٦، ٧١٤
١٢	﴿لَا يُؤْمِنُ لَهُمْ﴾	٨٨٠
٢٣	﴿الْإِيمَنُ﴾	٥٦٢
٢٤	﴿إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾	٩٧٩
٣٥	﴿جِبَاهُهُمْ﴾	٧١٤، ٤١٠

فهرس الآيات القرآنيّة

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٧	﴿النَّسِيءُ﴾	١٠٧٢، ١٠٢٣، ٩٦٤، ٨٧٤
٣٧	﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾	١٠٠٠، ٩٩٨
٤٩	﴿أَنذَن لِّي وَلَا﴾	٦٥٦
٥٠	﴿تَسُوهُمْ﴾	٨٤٥
٥٢	﴿إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾	٧٠١
٥٤	﴿يَأْتُونَ﴾	٨٣٠
٥٧	﴿مَلَجَأَ﴾	٦٥٨
٦٠	﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾	١٠٢٠، ٨٣٥
٦١	﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾	٣٨٨
٦٢	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾	١٢٠٩، ٨٧٨، ٨٥٨
٦٤	﴿تُنَبِّئُهُمْ﴾	٩٩٧
٦٥	﴿سَأَلْتُهُمْ﴾	٩٦٧، ٩٥٥
٦٧	﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾	٣٠٧
٨٧	﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	٤٢٢، ٤٢١
٨٨	﴿وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾	٨٢
٩٨	﴿السَّوْءِ﴾	١٠٦٢، ٦٩٠
١٠٦	﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُوتُونَ﴾	٦٢٠
١٠٩	﴿بُنْيَنُهُ﴾	١٢٥١
١٠٩	﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾	١٢٥٦
١١٤	﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾	٨٩١

فهرس الآيات القرآنيّة

رقم الآية	الآية	الصفحة
١١٧	﴿كَادَ تَزْبِغُ﴾	٥١٤
١١٨	﴿مَلَجَأُ﴾	٩٨٨، ٩٨٣
١٢٨	﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾	١٤
 سورة يونس		
١	﴿الرَّ﴾	٦٨١
٤	﴿يَبْدُوا﴾	١٠٨١
٥	﴿ضِيَاءُ﴾	٢٠٦
٧	﴿وَاطْمَأْنَوْا﴾	١٠٧٥
١٥	﴿لِقَاءَنَا أَنتِ﴾	٨٩١
١٥	﴿أَنْتِ بِقُرْآنٍ﴾	٨٩١، ٨٤٠، ٨٢٨، ٨٢٧، ٦٥٦، ٦٥٠
٢١	﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾	٥٠٨
٢٢	﴿وَجَرَيْنِ﴾	٦٩٧، ٦٩١
٢٥	﴿يَدْعُوا إِلَيَّ﴾	٨٩٢
٢٥	﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	٣٦١
٣١	﴿يَرْزُقُكُمْ﴾	٤٧٧، ٤١٣
٣٥	﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾	٥٦٢
٤١	﴿بَرِيْثُونَ﴾	١٠٧٢
٤٤	﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾	٥٠٦
٥١	﴿ءَالَيْنَ﴾	٩٣١، ٩٢٠، ٩٠٧، ٧٥٨، ٧٥٢، ٧٥٠، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٠

فهرس الآيات القرآنيّة

رقم الآية	الآية	الصفحة
٥٣	﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾	١٠٠١، ٩٩٨
٥٣	﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾	٨٨٤
٥٩	﴿ءَآلَهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	٧٥٠
٦١	﴿قُرْءَانِ﴾	٩٢١، ٩٠٣، ٦٥٢، ٦٥٠
٦٨	﴿سُبْحَنَهُ هُوَ﴾	٤٢٧
٨١	﴿جِئْتُمْ﴾	٨٤٧
٨١	﴿ءَآلِ السَّحَرِ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾	٧٥٠
٨٩	﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾	١١٨١، ٥١٨
٩٠	﴿الْفَرْقَ قَالَ﴾	٤٢٣
٩١	﴿ءَآلِ النَّ﴾	٧٥٠، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٠
٩٩	﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾	٩٣١، ٩٢٠، ٩٠٧، ٧٥٨، ٧٥٢
٩٩	﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾	٤٣٠

سورة هود

٨	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨٠١
١٠	﴿بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَهُ﴾	٥١٥
٢٨	﴿أَنْزَلِ مُكُومَهَا﴾	٣٧٨
٢٩	﴿وَيَقُومَ مَنْ﴾	٤٤٣
٣٠	﴿إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾	١١٩٢
٣١	﴿تَزِدِّي أَعْيُنُكُمْ﴾	٨٩٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣١	﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾	٣٩١
٣٧	﴿بِأَعْيُنِنَا﴾	٤١٠
٤٠	﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾	٧٩٣، ٧٨٩، ٧٨٨
٤١	﴿مَجْرَلَهَا﴾	٥٧٧
٤٢	﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾	١٢٣٨، ١٢٣١، ١٢٢٥
٤٤	﴿وَغِيضَ﴾	٣٦٥
٤٦	﴿يَنْشُوحُ﴾	١٠١٨
٥٠	﴿وَالِإِلَى عَادٍ﴾	٩٢٦
٥٣	﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾	٥٤٣
٦٦	﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍئِذٍ﴾	١٢٥٧
٧١	﴿وَأَمْرَآتُهُ﴾	٩٨٠
٧٢	﴿يُولِّتُنِي أَلَدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾	٧٩٠، ٧٢٦
٧٣	﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾	٧١
٧٦	﴿يَلِإِبْرَاهِيمَ﴾	١٠١٨
٧٧	﴿سِيءٌ﴾	١٠٦٤، ٩٥٤، ٦٤٠، ٣٦٥
٧٨	﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾	٤٩٢
٧٨	﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٥٣٦
٨٠	﴿أَوْءَاوِي إِلَى رُكْنٍ﴾	٨٥٥، ٨٣٥
٨٨	﴿وَمَا أُرِيدُ﴾	١٠١٣، ١٠١١
٩١	﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا﴾	٥٧٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٩	﴿بِئْسَ﴾	٨٦٧، ٨٤٠، ٨٣١، ٣٦٢
١١٤	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾	٥٢١
١٢٠	﴿فُوَادَكَ﴾	٨٣٦

سورة يوسف

٥	﴿رُءْيَاكَ﴾	١٠٥١
٥	﴿لَكَ كَيْدًا﴾	٥٣٢
٧	﴿فِي يُوسُفَ﴾	١١٨٩
٨	﴿إِنَّ أَبَانَا﴾	٨٩١
٩	﴿اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾	٣٤٨
٩	﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾	٤٤١
١١	﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾	٧٤٩، ٥٥٦، ٥٠٥، ٣٦٥
١٣، ١٤، ١٧	﴿الذَّيْبُ﴾	٩٩٩، ٨٦٧، ٨٦٤، ٨٣٨، ٨٣١، ٦٧٧
١٦	﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ﴾	٦٥٤، ٦٥١
١٧	﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾	٨٢٨
١٨	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾	١١٥٤
٢٦	﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾	٥١٤، ٥٠٨
٣٠	﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾	١١١٦
٣٢	﴿وَلْيَكُونَا﴾	٢٧٣
٣٦	﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾	٨٥١

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٣	﴿رُءْيَايَ﴾ ١٠٥١	
٥٣	﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ ٨٩٢، ٧٩٧	
٥٦	﴿لِيُوسِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ ٤٤٧	
٥٦	﴿نُصِيبُ بَرَحْمَتَنَا﴾ ٦٧٣، ٦٧١	
٧١	﴿قَالُوا وَاقْبَلُوا﴾ ٤٥٨، ٤١٤	
٧٤	﴿حَصَدْتُمْ﴾ ١١٩٢	
٧٦	﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ٤٩٩	
٨٠	﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ﴾ ٧٠٩	
٨٠	﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ﴾ ١٠٩٥، ٤٨٤	
٨٣	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ ١١٥٤	
٨٥	﴿تَفْتَوُوا﴾ ١٠٥٧، ١٠٣٤، ٩٨٦، ٩٨٤	
٨٨	﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ ٤٧٣	
٩٠	﴿أَأَنْتَ﴾ ٧٥١، ٧٢٥	
٩٧	﴿خَاطِئِينَ﴾ ٩٦٧	
٩٨	﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾ ٤٢٣	
١٠٠	﴿رُءْيَايَ﴾ ١٠٥١	
١١٠	﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ ٧٠٩	

سورة الرعد

١	﴿الْمَر﴾ ٦٨١	
---	--------------------	--

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢	﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾	٤٩١
٤	﴿صِنَوَانٌ﴾	١٢٥١
٤	﴿مُتَجَوِّرَاتٌ﴾	٤٧٢
٥	﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ﴾	١١٩٩، ١١٩٦
٧	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾	٦٤٢
١١	﴿مِنْ وَالٍ﴾	١٢١٩، ١٢١٥، ٤٧١
١٦	﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾	١١٧٢، ١١٦٩، ١١٦٥
١٩	﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾	٤٩٤
٢٠	﴿يُوفُونَ﴾	٨٨١
٢٦	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾	٩٢٤
٢٩	﴿طُوبَى لَهُمْ وَحَسَنُ مَثَابٍ﴾	٨٣٨، ٢٩٦
٣١	﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	٧٠٩
٣٢	﴿ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾	١٢٢٢
٣٣	﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ﴾	١١٥٥

سورة إبراهيم

١	﴿يَا ذُنِ رَبَّهُمْ﴾	٥٤٢
٧	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾	٨٣٧
١٠	﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾	٨٣٥
١٩	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	٨٤٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٩	﴿بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٢٦٥
٢١	﴿الضُّعْفَؤُا﴾	١٠٧٧
٢٢	﴿وَمَا أَنْتُمْ﴾	١٠١٣
٢٣	﴿الصَّلَاحَتِ جَنَّتِ تَجْرِي﴾	٥٢٠
٣١	﴿قُلْ لِّلْعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٩٢٨
٣٢	﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾	٥٣٧

سورة الحجّ

٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾	٥٦٢
١٥	﴿بَلْ نَحْنُ﴾	١٥٥
٢٨	﴿مِنْ حَمَلٍ﴾	٨٣١
٤٤	﴿جُزْءٍ﴾	١٠٥٤، ٩٥٢
٤٧	﴿مِنْ غِلٍّ﴾	١٢٥٧
٤٩	﴿نَبِيٍّ عِبَادِي﴾	١٠٥٢، ٩٢٨، ٨٣١، ٨٥١
٥١	﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾	٩٨٥، ٩٧٧، ٨٥١، ٨٣١، ٦٢١
٥٢	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾	١١٠٤
٥٩	﴿ءَالَ لُوطٍ﴾	٤٦٨، ٤٤٥
٦١	﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾	٨٠٣، ٦٤٩
٦٥	﴿حَيْثُ تُوْمَرُونَ﴾	٥٣٤
٧٩	﴿لِيَأْمُرَ﴾	١٠١٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة النحل		
٥	﴿دَفَّءٌ﴾	١٠٣٩، ١٠٢٣، ٩٥٢
١٣	﴿ذَرَأًا﴾	١٠٧٨
٢٨	﴿الْمَلَكَةِ ظَالِمِي﴾	٥١٩
٢٩	﴿فَلَيْسَ﴾	٣٦٢
٣١	﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	٥٧١
٥٠	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾	٥٤٢
٥٣	﴿تَجَشَّرُونَ﴾	١٠٥٣
٦١	﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾	١٠٧٤، ٩٦٨، ٦٦١
٦٣	﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾	٤٥٧
٦٦	﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾	٥٩٢
٧٨، ٧٢	﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾	٤٢٣
٨١، ٨٠	﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾	٤٢٣
٧٣	﴿وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾	٥٠٤
٧٦	﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُ﴾	١١٨٨
٧٦	﴿هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾	٤٦١، ٤٥٧
٨٠	﴿يَوْمَ ظَعَنَكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾	١١٥٦
٨١	﴿سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ﴾	١٠٤٣، ١٤٠
٩٠	﴿وَأَيَّتَايَ ذِي﴾	٦٤٨
٩١	﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾	٥١٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
٩٤	﴿بَعْدُ ثُبُوتَهَا﴾	٥١٥
٩٨	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾	٣١٦، ٣١٧
١٢٠	﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾	٤٠
١٢١	﴿اجْتَبَاهُ﴾	٥٧٥
١٢٧	﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾	٤٤٠
١٢٨	﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾	٧٦

سورة الإسراء

١	﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾	١٠٦٨
١	﴿لِنُرِيَهُ وَمِنْ أَيَّتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١٧٢، ٤٢٦
٧	﴿وَأِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾	٨٤٤، ٨٦٤
٨	﴿عُدْتُمْ﴾	١١٩٢
١١	﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَنُ﴾	٩٢٤، ١٠٦٨
١٤	﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾	٨٥١، ٩٤٦، ١٠٥٢
١٨	﴿لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا﴾	٥٠٨
٢٠	﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾	٢٨٢
٢٦	﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى﴾	٤٩٣، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٥
٣١	﴿خَطَا﴾	٦٥٨
٣٤	﴿مَسْئُولًا﴾	٦٥٢، ٩٥١، ٩٨١
٤٢	﴿لَا تَبْتَغُوا إِلَيَّ الْعَرْشَ سَبِيلًا﴾	٥٠٢، ٥٠٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
٥١	﴿فَسَيَنْغْضُونَا إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾	١٢٥٧
٥٢	﴿لَبِثُمْ﴾	١٢١٨، ١١٩٤
٥٤	﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾	٨٤٦
٦٠	﴿الرَّءْيَا﴾	١٠٥١
٦١	﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾	٤٩٢
٦٣	﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾	١١٩٦
٦٣	﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾	٢٥
٧٤	﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾	٤٢٨
٨٨	﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتْ﴾	١١٠٩
٩٠	﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾	٨٢٩
٩٧	﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾	١١٣٥
١٠٠	﴿خَزَائِنِ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	٥٤١

سورة الكهف

٢	﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾	٥٥٦
٧	﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ﴾	٩٢٤
١٠	﴿وَهَمَّيْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾	١٠٥٢، ٩٤٦، ٨٥٠
١٣	﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾	٣١٩
١٦	﴿وَإِذْ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْرُوا﴾	٣٠٦
١٦	﴿فَأَوْرُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾	١١٤٥، ١٠٢١، ٨٣٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٦	﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمَّ﴾	٨٤٧
١٩	﴿لَبِثْنَا﴾	١٢١٩
٢٢	﴿قُلْ رَبِّي﴾	١١٨٣، ١١٨٢، ١١٨١
٣٦	﴿خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾	٢١٥
٣٨	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾	٤١٩
٣٩	﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾	٥٢٠، ٤٩٢
٥٨	﴿مَوْنًا﴾	١٠٦١، ٩٧٩، ٧١٠، ٦٥٩
٥٩	﴿مَوْعِدًا﴾	٧١٠
٦٠	﴿لَا أَبْرَحَ حَتَّىٰ﴾	٤٢٢
٦١	﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾	٥٣٥
٦٣	﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾	٥٣٥
٦٣	﴿وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾	٥٦٧
٧١	﴿جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا﴾	٥٣١
٧٤	﴿جِئْتُ شَيْئًا نُّكْرًا﴾	٥٣١
٧٦	﴿سَأَلْتُكَ﴾	١٠٧٤
٧٧	﴿لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	١٢٢٤، ١٢٢٣
٩٤	﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾	٢٠٨، ٢٠٦
٩٥	﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ﴾	٤١٢
١٠٣	﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾	١١٥٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة مريم		
١	﴿كَهَيْعَصَ﴾ ١٢٣٩، ١٢٢٣، ٦٨٦، ٦٨٠، ٦٧٢	
٢، ١	﴿كَهَيْعَصَ * ذَكَرْ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾ ١٢١٨، ١١٩٥	
٤	﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾ ٨٤٠، ٨٣١، ٦٧٧، ٥٠٦	
٨	﴿قَالَ رَبِّ﴾ ٥٤٠	
٢٣	﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ ٥٧١	
٢٤	﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾ ٥٤٠	
٢٧	﴿جِئْتُ شَيْبًا فَرِيًّا﴾ ٥٣٠، ٤٩٢	
٢٨	﴿سَوْءٍ﴾ .. ١٠٥٩، ١٠٤٠، ٩٥٣، ٩٥١، ٧٠٨، ٧٠١، ٦٩٧، ٦٩٠	
٢٩	﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ٥٦٥، ٥٠٨	
٤٣	﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ ٣٦١	
٦١	﴿مَاتِيًّا﴾ ٨٢٨، ٨١٧	
٦٦	﴿أَءِذَا مَاتُتُ﴾ ٧٧٢	
٧٣	﴿وَأَحْسَنَ نَدِيًّا﴾ ٤٢٣	
٧٤	﴿وَرَعِيًّا﴾ ١٢٥١، ١٠٥١، ١٠٤٩، ٩٨١، ٩٧٥، ٩٧٣، ٨٦٠، ٨٥٥	
٨٣	﴿تَوَزُّؤُهُمْ﴾ ٩٨٤، ٨٣٨، ٨٣٧	
٨٩	﴿جِئْتُمْ﴾ ٨٤٧	

سورة طه

١٠	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَكْثَرُ﴾ ٥٦٧، ٣٧٤	
----	---	--

رقم الآية	الآية	الصفحة
١١	﴿نُودِي يَمُوسَى﴾	٤٦١، ٤٢٢
١٨	﴿مَثَارِبُ﴾	٨٣٨
٢١	﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾	٩٢٠، ٦٦٥
٣٥	﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾	٤٢٣
٣٦	﴿أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾	٥٢٠
٣٧	﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾	٧١٨
٤٠	﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ﴾	٤٩٢
٦٤	﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا صَفًّا﴾	٨٢٨، ٦٥٦
٧١	﴿ءَاْمَتُمْ لَهُ﴾	٨٠٣، ٧٧٥، ٧٥٩، ٧٣٧، ٧٣٦، ٦٦٧
٧١	﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾	٣٥٢
٧٥	﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾	٦٠٤، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٤
٩٦	﴿فَقَبَضْتُ﴾	١٢٣٣
٩٦	﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ﴾	١٢٣٥، ١٢٣٤، ١٢٠٨
٩٧	﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾	١١٩٦
١٠١	﴿وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ حِمْلًا﴾	٦٤١
١٢٤	﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾	١١١٤
١٣٠	﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾	١٨
١٣٢	﴿وَأَمْرًا هَلَكَ﴾	١٠١٢١، ١٠١٩، ٨٢٩
١٣٢	﴿نَزَّزُوكَ﴾	٤٧٨

سورة الأنبياء

١١٧٧	﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾	٥
١١٣٥	﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾	١١
١٢٠٢	﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾	١٨
٢٨٦	﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾	٣٥
١٠١٩	﴿سَأُورِيكُمْ﴾	٣٧
١١٨١، ١١٥٥	﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾	٤٠
١٢	﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾	٥٠
١٠١٩	﴿لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ﴾	٥٢
٤٩٦	﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾	٨١
١١٧٨، ٤١٧	﴿إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾	٨٧
٢٠٨، ٢٠٦	﴿يَا جُوجُ وَمَا جُوجُ﴾	٩٦
٧٣٧، ٦٤٨	﴿هَؤُلَاءِ آلهَةٌ﴾	٩٩

سورة الحجّ

٤٢٢	﴿النَّاسُ سُكَّرَى﴾	٢
٧٩٤	﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾	٥
١٠٨٧، ٨٧١	﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾	٢٣
٩٩٦	﴿لُؤْلُؤًا﴾	٢٣
٤٥٥	﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ﴾	٢٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٧	﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾	٨٢٩
٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	٦٧٢
٣٦	﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾	١١٧٤، ١١٧٣، ١١٤٨
٤٠	﴿لَهْدَمْتَ صَوَامِعُ﴾	١١٤٨، ١١٣٥
٤٠	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾	٣٠٤
٤٥	﴿وَبَرٍّ مُعْطَلَةٍ﴾	٩٤٦، ٨٦٧، ٨٣١
٦١	﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	١٢٦١
٧٧	﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾	٥٣٧

سورة المؤمنون

١	﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾	٩٥٥، ٩٤٢، ٨٩٦، ٨٩١، ٨٨٩، ٢٠٦
١٩	﴿فَوَكَّهُ كَثِيرَةً﴾	٥٧٣
٢٤	﴿الْمَلَأُوا﴾	١٠٥٧
٤١	﴿غُثَاءً﴾	٦٥٨
٤٤	﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾	٨٢٣
٦٤	﴿يَجْرُونَ﴾	٩٨٦، ٩٨١، ٩٥١
٧٠	﴿لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾	٤٩٤
١١٠	﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾	٣٧٨
١١٣	﴿لَبِئْنَا﴾	١٢١٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة النور		
٤	﴿بَارِبَّةٌ شُهَدَاءُ﴾	٥١٩
٨	﴿وَيَدْرُؤُا﴾	١٠٨١
١١	﴿أَمْرِي﴾	١٠٨٥
١٢	﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾	١١٠٤
١٣	﴿بَارِبَّةٌ شُهَدَاءُ﴾	٥١٩
٢٢	﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ﴾	٣٠٥
٣١	﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١٠٦٨
٣٣	﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾	٨٠٥
٣٥	﴿كَمْشَكُوةٍ﴾	١٠٥٨
٣٥	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾	٥٠٨
٣٦	﴿بُيُوتٍ﴾	٩٠١
٣٩	﴿الظَّمَّانُ﴾	٦٥٢
٤٣	﴿يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ﴾	١٠٢٠، ٨٣٥
٤٣	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾	١٠٤٨، ٥٠٨، ٥٤
٥٢	﴿وَيَتَّقَهُ﴾	٥٩٣، ٥٨٩، ٥٨٠
٦١	﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾	٩٠١
٦٢	﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	٥٠٥، ٥٠٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الفرقان		
٨	﴿أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ﴾	٥٤٢
١٠	﴿لَكَ قُصُورًا﴾	٤٩٩
١١	﴿لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ﴾	٥٥٧
١١	﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾	٥١٩
٢٧	﴿اتَّخَذَتْ﴾	١٢٣٣
٣٢	﴿فُؤَادَكَ﴾	٨٣٧، ٨٣٦
٤١	﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾	١٠٥٦، ١٠٥٥
٤٤	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالَّذِينَ لَا نَعْمَ لَهُمْ أَصْلٌ﴾	٥٤٨
٤٥	﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾	٦٢٧
٥٢	﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾	٣٢
٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾	١٢٠٢
٦٩	﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾	٥٩٦، ٥٧٦
٧٧	﴿لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾	١٠٢٢، ٩٥٧

سورة الشعراء

١	﴿طَسَمَ﴾	١٢٣٥، ١٢٢١، ١١٩٥، ٦٨١، ٦٨٠
٤	﴿إِنْ نَشَأْ نُنزِلْ﴾	٨٤٦
٤	﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾	٧٣٧
٢٩	﴿لَئِنْ اتَّخَذَتْ﴾	١٢٢٤، ١٢٢٣

الصفحة	الآية	رقم الآية
٩٧٦، ٨٥١، ٦١٨، ٥٩٧، ٥٨٠، ٥٧٦	﴿أَرْجَهُ وَأَخَاهُ﴾	٣٦
٧٧٢	﴿أَتْنِ لَنَا لَآجِرًا﴾	٤١
٨٠٣، ٧٧٥، ٧٥٩، ٧٣٧، ٧٣٦، ٦٦٧	﴿ءَاَمْتُمْ لَهُ﴾	٤٩
١٠٠٣، ٩٣٠، ٦٢١	﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾	٦١
١١٧٧	﴿هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ﴾	٩٣
١٠١١، ٨٢٨، ٥٤١	﴿أَتُومِنَ لَكَ﴾	١١١
١١٣٥	﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾	١٤١
٢٩٢	﴿وَلَكُمْ شَرِبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾	١٥٥
١٠٧٧	﴿عَلِمُوا﴾	١٩٧

سورة النمل

١٢٣٩، ٦٨٠	﴿طَسَ * تِلْكَ﴾	٢، ١
٨٦	﴿أَوْءَاتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾	٧
١٢٦١	﴿أَنْ بُورِكَ﴾	٨
٦٧١	﴿جَانُ﴾	١٠
٥٣٤	﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾	١٦
١٢٤٩، ١٢٤٨	﴿أَحْطَتْ﴾	٢٢
١٠٥٤، ١٠٣٩، ١٠٢٣، ٩٥٢	﴿الْخَبَاءِ﴾	٢٥
٥٩٧، ٥٨٨، ٥٨٠	﴿فَأَلْقَهُ﴾	٢٨
١٠٥٧	﴿الْمَلُؤَا﴾	٣٨، ٣٢، ٢٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٧	﴿ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ ﴾	٨٣٠
٤٠	﴿ يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾	٤٠٧
٤٠	﴿ مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾	٥٣٧
٤٧	﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا ﴾	٣٨٩
٥٤	﴿ أَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ ﴾	٨٣٠
٥٩	﴿ ءَآلَهُ خَيْرٌ ﴾	٧٥٠ ، ٦٧١
٦٦	﴿ بَلْ أَدْرَكَ ﴾	١١٧٧
٧٠	﴿ وَلَا تَكُنْ ﴾	٤٤٠
٧٢	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	٣١٩
٨٤	﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي ﴾	٧٣٢

سورة القصص

١	﴿ طَسَمَ ﴾	١٢٣٥ ، ١٢٢٢ ، ١١٩٥ ، ٦٨١ ، ٦٨٠
٧	﴿ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾	٨٨٩
١١	﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ ﴾	١١٧٧
١٥	﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾	١٠
٢٠	﴿ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ ﴾	١٠٦٨
٢٢	﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ ﴾	٥٧٣
٢٣	﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾	٨٩١
٢٣	﴿ مِنْ دُونِهِمْ أُمَرَاءَيْنِ ﴾	٣٩٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٩	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾	٣٧٤
٣٤	﴿رَدَّءَا﴾	٩٣٠، ٩١٦، ٨٨٨، ٨٨٥، ٨٨٣
٣٩	﴿وَأَسْتَكَبرُ هُوَ وَجُنُودُهُ﴾	٤٥٧
٤٥	﴿كُنْتَ ثَاوِيًا﴾	٤٩٢
٥٩	﴿حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا﴾	٦٤٤، ٦٤١
٧٣	﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾	٩٦٩...
٨٥	﴿قُلْ رَبِّي﴾	١١٨٣، ١١٨٢، ١١٨١

سورة العنكبوت

٢٠١	﴿الْم * أَحْسِبَ﴾	٨٩٧، ٨٨٧
١٢	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾	١٠٨
١٩	﴿كَيْفَ يُدْعِيُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾	١٠٨٣، ١٠٣٤، ١٠٣٠، ٩٤٦، ٦
٢٠	﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾	١٠٧٨، ١٠٣٤، ١٠٣٠، ٩٤٦، ٦
٢٠	﴿النَّشْأَةَ﴾	٩٨١
٢١	﴿يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٤٩
٢١	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٤٩
٢٥	﴿وَمَا أَوْلَكُمْ النَّارُ﴾	٨٣٤
٣٣	﴿سِيءَ﴾	١٠٦٤، ٩٥٤، ٣٦٥
٤٠	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾	٦٧٣
٤١	﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ﴾	٤١٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٨	﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا﴾	٤٣٠
٥٠	﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾	٤١٩
٦٩	﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٧٦

سورة الروم

٣	﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾	٨
١٠	﴿السُّوْأَى﴾	١٠٦٣، ١٠٢٦، ٩٨١، ٩٥٣
٢٢	﴿وَاخْتَلَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّوَانِكُمْ﴾	٦٠٩
٣٨	﴿فَآتِ ذَا الْقُرْبَى﴾	٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢١
٥٤، ٤٠	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾	٣٥١

سورة لقمان

١١	﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾	٩
١٢	﴿يَشْكُرْ لِنَفْسِهِ﴾	٤٠٧
١٤	﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾	١٢١١
٢١	﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾	١١٨٤
٢٣	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾	٤٣٢

سورة الأحزاب

٢	﴿وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾	٨٣٤
٤	﴿الَّتِي﴾	٦٧٢

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦	﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ﴾	٥٤٨
١١	﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٥٥
١٠	﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾	١١٠٥
١٣	﴿وَيَسْتَكْذِبُونَ فِرْقَيْنِ﴾	٨٣٢، ٨٣٠
١٤	﴿ثُمَّ سَوَّاهُ الْفِتْنَةَ﴾	١٠٨٦، ٩٩٥، ٩٣٧، ٩٩١، ٩٩٠
٢٠	﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾	١٠٥٣
٣٥	﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾	٤٧٣
٥٠	﴿نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾	٧٩٩
٥١	﴿يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾	٤٢٣
٥١	﴿تُرْجَىٰ مَن تَشَاءُ﴾	٦٢٠
٥١	﴿وَتُورَىٰ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾	٩٧٥، ٨٦١، ٨٦٠، ٨٥٤
٥٣	﴿يَبُوتَ النَّبِيُّ إِلَّا أَنْ﴾	٧٩٩
٥٦	﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	١٩

سورة سبأ

٨	﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾	٧٥٢
٩	﴿إِنْ نَّشَأْ نَخْسِفُ﴾	٨٤٦
٩	﴿إِنْ يَشَأْ يَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾	١٢٠٢
٩	﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ﴾	٧٩٧، ٧٩٣
١٣	﴿ءَالِ دَاوُدَ شُكْرًا﴾	٥١٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٣	﴿عَلَيْهِمْ وَاَيْتَنَا﴾	٦٤٢

سورة فاطر

١	﴿أُولِيَ أَجْنَحَةٍ﴾	٦٤١
١٤	﴿بِشْرِكِكُمْ﴾	٤١٠
١٤	﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾	٩٨٩
١٦	﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	٨٤٦
١٦	﴿بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٢٦٥
٢٦	﴿أَخَذْتُ﴾	١٢٣٣، ١٢٢٢
٣٣	﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا﴾	١٠٨٧، ٨٧١
٣٣	﴿لَوْلُؤَا﴾	٩٩٦
٣٤	﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ﴾	٦٧٣
٣٥	﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾	١٤٧
٤٥	﴿يُؤَاخِذُ﴾	١٠٧٤، ٩٦٨

سورة يس

٢، ١	﴿يَسَ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾	١٢٣٥، ١٢١٤، ١١٩٥
١٠	﴿عَلَيْهِمْ وَاَنْذَرْتَهُمْ وَاَمْ لَمْ﴾	٣٨١
١٠	﴿وَاَنْذَرْتَهُمْ﴾	١٠١٩، ١٠١٠، ٨٩٣، ٧٦٣، ٧٥١، ٧٤١، ٧٢٦، ٧١٦، ٧١٣
١٤	﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾	٣٩٨
٢٠	﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾	١٠٦٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣٠	﴿يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾	٢٩١
٤٣	﴿إِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾	٨٤٦
٤٩	﴿يَخْصُمُونَ﴾	٥٦٢
٥٦	﴿مُتَكِبُونَ﴾	١٠٨١، ١٠٠٣، ١٠٠٠

سورة الصافات

١	﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾	٤٠٥، ١٣٨
١٠	﴿شِهَابٌ مُنْقَلَبٌ﴾	١٣٨
٣٥	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٣٦
٣٦	﴿أَعَانَا لِتَارِكُو آيَاتِنَا﴾	٧٦٤
٥٢	﴿أَعَانِكَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ﴾	٧٧٤، ٧٦٤
٦٦	﴿فَمَا لَتَوْنَ﴾	١٠٠٠، ٩٩٨
٦٩	﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾	١٠١٢
٨٦	﴿أَتُفَكِّكُم بِاللَّهِ تُرِيدُونَ﴾	٧٧٤
١٤٧	﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾	٤٦٤
١٥٣	﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾	٧٥٢
١٨٢	﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٧

سورة ﴿ص﴾

١	﴿ص وَالْقُرْآنِ﴾	١٢١٨، ٦٨٠
٨	﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾	٧٦٤، ٧٦٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٤	﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾	١١٧٢، ١١٢٦، ١١٢٥، ١١١٦
٢٤	﴿بِسْؤَالٍ نَعَجَتِكَ﴾	٨٣٦
٢٤	﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ﴾	٤٢٢
٢٤	﴿وَحَرَّرَا كَعَا﴾	٤٣١
٣٠	﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾	٥٦١
٣٣	﴿بِالسُّوقِ﴾	٩١٩
٣٨	﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَنَ﴾	٥١٥
٥٠	﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	١١٤٠، ٩
٥٨	﴿وَأُخْرُ﴾	٧٩٠
٦٣	﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيَا﴾	٧٥٢
٦٩، ٦٨	﴿قُلْ هُوَ نَبِؤٌ عَظِيمٌ * أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾	١٢٦٠

سورة الزمر

٦	﴿يَخْلُقُكُمْ﴾	٤١٣
٦	﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾	٤٩١
٧	﴿يَرْضَاهُ﴾	٦١١، ٥٩٨، ٥٨٠
١٠	﴿إِنَّمَا يُوقَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ﴾	٨٨١، ٧٦
١٢	﴿لَآنَ﴾	٨٧٥
٤٥	﴿أَشْمَازَتْ﴾	١٠٧٥، ٩٨٠
٦٠	﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ﴾	١٢٠٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦٤	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي﴾	٤١٢
٦٩	﴿وَجَائِيَءَ بِالنَّبِيِّكَ﴾	١٠٦٤، ٩٥٣، ٦٤٠
٧٣	﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾	٥١٩

سورة غافر

١	﴿حَم﴾	٦٨٠، ٦٧٢
٣	﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾	١٥
٧، ٦	﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾	٣٤١
١٦	﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾	٣٦٠
٢٢	﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ﴾	١١٨١
٢٧	﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي﴾	١٢٣٤، ١٢٣٣، ١٢٠٨
٢٨	﴿يَكُ كَذِبًا﴾	٤٤٠، ٤٣٦
٢٨	﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾	٥٤٠
٤١	﴿وَيَلْقَوْمَ مَالِي﴾	٤٤٣
٤٧	﴿الضُّعْفُوَّةُ﴾	١٠٧٧
٤٨	﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾	٥٤٦
٥٨	﴿الْمُسِيءُ﴾	٩٥٣
٦٠	﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾	٥٤٠

سورة فصلت

١	﴿حَم﴾	٦٨٠
---	-------	-----

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣	﴿كَتَبُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾	٧٤
٩	﴿قُلْ أَتَنْكُمُ﴾	٧٨٥، ٧٧٥، ٧٧٢، ٧٦٨، ٧١٧
٢٨	﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ﴾	٥٦٥، ٥٠٨
٣٨	﴿يَسْتَمُونَ﴾	١٠٥٣، ٩٨٢
٤١	﴿بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾	٥٣٧
٤٤	﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾	٧٧٥، ٧٢٧، ٥٧٧
٤٧	﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾	٣٥٠
٤٩	﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ﴾	٨٩٦، ٩٠٣، ٨٨٤، ٨٨٣

سورة الشورى

١	﴿حَمَّ * عَسَقَ﴾	١٢٤٠، ٦٨٦، ٦٨٠
١١	﴿يَذَرُوكُمْ﴾	٩٧٩
٢٠	﴿نُؤْتِهِ﴾	٦٠٥، ٥٨١، ٥٨٠
٢٢	﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾	٤٦١، ٤٥٧
٢٤	﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمُ﴾	٨٤٦
٣٤	﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾	٨٤٦
٤١	﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾	٥١٥
٤٧	﴿مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ﴾	١٠٨٤
٥٢	﴿رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾	٢٨٠
٥٣	﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾	٣٦٣، ٣٦١

رقم الآية الآية الصفحة

سورة الزخرف

٦٨٠	﴿حَمَّ﴾	١
٧٦٤، ٧١٣	﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾	١٩
١١٠٤	﴿بَلْ قَالُوا﴾	٢٢
٥٤٢	﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾	٣٢
١٠٠٠	﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾	٣٤
٣٠٦، ٣٥	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾	٣٩
٤٩٢	﴿لَذِكْرُكَ﴾	٤٤
٧٥٩، ٧٤٦، ٧٣٧، ٧١٣	﴿ءَاٰلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾	٥٨
١٢٣٥، ١٢٠٨، ١١٩٤	﴿أَوْرَثْنُمُوهَا﴾	٧٢

سورة الدخان

٦٨٠	﴿حَمَّ﴾	١
١٢	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾	٣
١٠٣١	﴿السَّمَاءُ﴾	١٠
١٢٣٤، ١٢٠٨	﴿وَلِإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾	٢٠

سورة الجاثية

٦٨٠	﴿حَمَّ﴾	١
٧٦	﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾	١٩

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢٣	﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبَهُ﴾	٥٧٣

سورة الأحقاف

١	﴿حَمَّ﴾	٦٨٠
١٥	﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾	٥٣٣
١٧	﴿أَتَعِدَّانِي﴾	٦٧١، ٤١٠
٢٠	﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾	٧٣٢، ٧٣٠
٢١	﴿أَنْذَرَ﴾	١٢٦٤
٢٨	﴿بَلْ ضَلُّوا﴾	١١٥٥
٢٩	﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ﴾	١١٠٤
٣٢	﴿أُولِيَاءُ أَوْلَٰئِكَ﴾	٧٩٧، ٧٩٣، ٧٨٨
٣٤	﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾	٧٣٢

سورة محمد ﷺ

١٥	﴿مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾	١٢٥٧
٢٤	﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾	٤٧٢
٣٠	﴿يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ﴾	٨٩٥
٣٥	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	١٠١٦، ٣٨٧

سورة الفتح

٢	﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾	٩٠١
---	-------------------------------------	-----

رقم الآية	الآية	الصفحة
٦	﴿ظَنَّ السَّوْءَ﴾	٩٥٣
١٠	﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾	٥٧١، ٥٦٧
١١	﴿شَغَلْتَنَا مَوَالِنَا وَأَهْلُونَا﴾	٧٠
١٢	﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾	١١٥٤
١٤	﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	٥٤٩
٢٦	﴿أَحَقُّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾	٧١
٢٧	﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ﴾	١١١٦
٢٧	﴿رُءُوسِكُمْ﴾	١٠٧٩
٢٩	﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾	١٠٩٩
٢٩	﴿أَخْرَجَ شَطْطَهُ﴾	٥٠٠
٢٩	﴿عَلَى سَوْقِهِ﴾	٩١٩

سورة الحجرات

٩	﴿تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩٤٠، ٨١١
١١	﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾	٦٧٣، ٦٧١
١١	﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾	١١٩٨، ١١٩٧، ١١٩٦، ٤٦٥
١٤	﴿يَتْلَتَكُمْ﴾	٨٧٢

سورة ﴿ق﴾

١	﴿ق﴾	٦٨٠، ٦٧٢
١٠	﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَلَتْ﴾	٣٢٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الذاريات		
١	﴿وَالذَّارِيَتِ ذَرَوَا﴾	٥١٩
١٦	﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٧٦
٢١	﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾	٨٨٥
٢٤	﴿حَدِيثِ ضَيْفٍ﴾	٥٣٤
سورة الطور		
١٤	﴿هَذِهِ النَّارُ﴾	٥٧٤
٣٧	﴿الْمُصِيطِرُونَ﴾	٣٦٥
٤٨	﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾	١٢١٣، ١٢١١
سورة النجم		
١٥	﴿الْمَأْوَى﴾	٨٥٤
٢٠	﴿وَمَنْوَةٌ﴾	١٠٥٨
٢٢	﴿ضِيْرَى﴾	٢٠٨
٣٦	﴿يُنْبَأُ﴾	٨٤٧
٤٣	﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾	٤٤٩
٤٤	﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾	٤٤٩
٥٠	﴿عَادَا الْأُولَى﴾	٨٨٣، ٦٨٣، ٦٦٥، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥١، ٣٧٠
		٩٧٥، ٩١٠
٥٧	﴿أَزِفَتِ الْأَزْفَةُ﴾	٩٢٤

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة القمر		
١٣	﴿وَدُّسِرِ﴾	٦٦٦
١٥	﴿مُدَّكِرِ﴾	١١١٣
٢٥	﴿أَءُلْقِيَ﴾	٧٨٤، ٧٦٤
٢٨	﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾	٩٨٥، ٩٧٧، ٨٥١، ٨٣١، ٦٢١
٤١	﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾	٨٠٣
٤٤	﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُتَّصِرٌ﴾	٢٩٩
٤٦	﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾	٢٨٢
٤٨	﴿مَسَّ سَقَرَ﴾	٤٣٠، ٤٢٧، ٤١٢، ٤٠٩
سورة الرحمن		
١	﴿الرَّحْمَنُ﴾	٤٩١
٢	﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾	٤٩١
٣	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾	٤٩١
٤	﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾	٤٩١
٢٢	﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو﴾	١٠٢٤، ١٠٢٤، ٩٤٦، ٨٧١
٢٩	﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾	٩٣٧
٥٤	﴿مِنْ اسْتَبْرَقٍ﴾	٨٨٩
٧٢	﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾	٦٢٧

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الواقعة		
٧	﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾	١٢٦٥
٩	﴿الْمَشْئِمَةِ﴾	٩٥٥
٢٣	﴿الْوَلُولُ﴾	٩٤٦
٥٣	﴿فَمَا ثُونٌ﴾	١٠٠٠
٦٥	﴿فَظَلْتُمْ وَتَفَكَّهُونَ﴾	٥٧٢
٧١	﴿تُورُونَ﴾	٨٨١
٨٢	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَذِّبُونَ﴾	١٢٢٣
سورة الحديد		
١٠	﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	١٢٢١
١٨	﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾	٤١
٢٠	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾	٤٢
٢٩	﴿لَيْلًا يَعْلَمَ﴾	١٠٧٣، ١٠١٠
سورة المجادلة		
١	﴿قَدْ سَمِعَ﴾	١١١٦
١٣	﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾	٧٣٢
٢٢	﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾	١٢٥٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الحشر		
٤	﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾	٤١٠
٩	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	٦٥٨، ٣٠١
٩	﴿مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾	١٢٥٦
١٣	﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ﴾	١٠١٩، ١٠١٠
١٤	﴿شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ﴾	٤٩١
٢٤	﴿الْبَارِئُ﴾	١٠٢٤
٢٤	﴿الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ﴾	٤٠٧
سورة الممتحنة		
٤	﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ﴾	١٠٧٦، ٩٨٦
سورة الصف		
٥	﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾	١١٧٩
٨	﴿لِيُطْفَؤُا﴾	١٠٠٣
سورة الجمعة		
٥	﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾	٥٤٥
١١	﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾	٥٠٠

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة المنافقون		
٤	﴿هُمُ الْعَدُوُّ... قَاتِلَهُمُ اللَّهُ﴾	٣٨٧
٦	﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَمْ﴾	٨٩٣
٩	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	١٢٠١
١١	﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ﴾	٨٣٥
١١	﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾	٧٩٣
سورة الطلاق		
٤	﴿وَالَّتِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ﴾	٤٦٢
٦	﴿وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ﴾	٨٢٩
١١	﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾	٢٢
سورة التحريم		
٤	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٣٣٧
٥	﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾	٤٨٠
٥	﴿تَلَبَّثْتَ﴾	٩٨٤
٦	﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾	٦٤٢، ٧٠
١٠	﴿ادْخُلَا النَّارَ﴾	٣٨٩
سورة الملك		
١	﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾	٤٥

رقم الآية	الآية	الصفحة
٣	﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ ١١٨٣، ١١٧٢، ١١٦٨، ١١٦٦، ١١٦٥، ١١٦٢، ١١٥٥	
٥	﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾ ١١٢٤، ١١١٦	
١٦	﴿ءَأَمِتُمْ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ٧٤٦، ٧٢٦	
٢٧	﴿سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٠٦٤، ١٠٢٦، ٩٥٣، ٦٤١	

سورة القلم

١	﴿نَ﴾ ١٢٣٥، ٦٨٠، ٦٧٢
٢، ١	﴿نَ * وَالْقَلَمِ﴾ ١٢١٤، ١١٩٥
٤	﴿وإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ٤٨٦
٦	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ ٦٧٩، ٦١١
١٤	﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ ٧٧٥، ٧٣٣
١٥	﴿إِذَا تَنَلَّى﴾ ٧٣٤
١٥	﴿قَالَ أَسَاطِيرُ﴾ ٧٣٣
٤٣	﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾ ٨٨٦
٤٤	﴿الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ ٥٣٤
٤٨	﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ٤٦٥

سورة الحاقة

٨	﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾ ١١٨٣، ١١٦٨، ١١٦٦، ١١٦٥، ١١٥٥
١٠	﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ ٥٣٧
١٢	﴿وَأَعْيَتْ﴾ ١١٦٩، ٩٣٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
١٦	﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾	٤٦١
١٩	﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْتَلِبُ﴾ * أَنِّي	١١٩١، ١٠٢٢، ١٠١٥، ٩٣١
٢٤	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ﴾	٦٢
٢٨	﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي﴾	٤٦
٢٩، ٢٨	﴿مَالِيَّةٌ * هَلَكَ﴾	١٢٤٠، ١١٩١، ٩٣٢
٣٧	﴿الْخَاطِئُونَ﴾	١٠٠٣، ١٠٠١، ٩٨٩، ٩٨٦

سورة المعارج

١	﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾	٩٨٨، ٩٨٢، ٩٨٠، ٩٥٧
٤، ٣	﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ * تَعْرُجُ	٥٠٠
١٣	﴿وَفَصَّلَتِ اللَّيْ تُوِيهِ﴾	٩٧٥، ٨٦٦، ٨٥٤، ٨٣٤
٢٨	﴿مَأْمُونٌ﴾	٨٣٠
٤٤	﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾	٨٨٦

سورة الجنّ

١	﴿قُلْ أَوْحِيَ﴾	٨٨٤، ٦٤٩
٣	﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾	٣٦
٣	﴿مَا اتَّخَذَ صُلْحَةً﴾	٥٣٥

سورة المزملّ

١٩	﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ﴾	٧٩٤
----	-------------------------	-----

رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

سورة المدثر

٣٢	﴿الْقَمَرِ﴾	٦٦٦
٣٧	﴿أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾	٨٣٨
٤٢	﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ...	١١٨٨، ٧١٤، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٠٩
٥٦	﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾	٣٤٠

سورة القيامة

١	﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمٍ﴾	٥٤٦
١٨	﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	٨٣

سورة الإنسان

٥	﴿كَأْسٍ﴾	٩٩٩، ٩٤٧، ٩٤٦، ٨٣١
٧	﴿يُوفُونَ﴾	٨٨١
٨	﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾	٩١
١٢	﴿وَجَزَلْنَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً﴾	٨٢
١٩	﴿لَوْلَوْأَ﴾	٨٤٠، ٨٣٧

سورة المرسلات

١٠	﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾	٦٧٣
٢٠	﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾	١١٩٢، ٤٧٧
٣٣	﴿جَمَلْتُ صَفْرُ﴾	٥٦٣

رقم الآية	الآية	الصفحة
-----------	-------	--------

سورة النبأ

١	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	٩٥٧
١٦	﴿وَجَنَّتِ الْفَافَا﴾	٢٥٧
٣٨	﴿وَالْمَلَنِيكَ صَفَا﴾	٥١٩
٤٠	﴿كُنْتُ تُرَابَا﴾	٥٣٢، ٤٣٠

سورة النازعات

١٨	﴿هَلْ لَكَ﴾	١١٨٨، ١١٨١
٣٤	﴿الطَّامَّةُ﴾	٦٨١، ٦٧٣، ٦٧١
٤١	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	٨٥٤، ٩

سورة عبس

١٠	﴿عَنهُ وَتَلَهَى﴾	٥٧٢، ٣٨٨
٢٢، ٢١	﴿أَمَاتُهُ وَفَاقْبَرُهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾	٥٧٣
٢٢	﴿إِذَا شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾	٧٩٣
٢٦	﴿الْأَرْضَ شَقَا﴾	٤٧٩
٣٣	﴿الصَّاخَّةُ﴾	٦٧١، ٣٨٩

سورة التكوير

١	﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾	٦٧٢
٧	﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾	٥٠٦

رقم الآية	الآية	الصفحة
٨	﴿الْمَوءُودَةُ﴾	١٠٦٠، ١٠٠٢، ٩٩٠، ٩٨٦، ٩٨١، ٧١٠، ٧٠٨، ٦٥٩، ٦٥٤
٨	﴿سُئِلَتْ﴾	١٠٨٦، ٩٩٠، ٩٦٧
٢١	﴿مُطَاعٍ ثُمَّ آمِينَ﴾	٥١٢

سورة الانفطار

١	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾	٦٧٢، ٦٣٢
١٣	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾	٥٣٧، ٧٥
١٤	﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي﴾	٥٣٧
١٩	﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾	٣٤٠

سورة المطففين

٤	﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ﴾	٨٩٥
١٤	﴿بَلْ رَأَى﴾	١١٨١
١٨	﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارَ لَفِي﴾	٦٧١، ٥٥٤، ٥٥٢
٢٢	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾	٧٥
٢٤	﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾	٤٢٣
٢٦	﴿فَلْيَتَنَفَّسِ الْمُتَنَفِّسُونَ﴾	٧٨
٣٦	﴿هَلْ تُؤْتَى﴾	١١٥٤

سورة الانشقاق

١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	٦٣٤
----	-------------------------------------	-----

رقم الآية	الآية	الصفحة
٢١	﴿قُرْئَ﴾	١٠٧٣
سورة الأعلى		
٦	﴿سَنُقْرُكَ﴾	٩٩٥، ٩٩٢، ٩٩١
سورة الغاشية		
٢	﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾	١٢٥٧
٦	﴿طَعْمٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ﴾	٨٨٦
سورة الفجر		
٢٣	﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾	١٠٦٤، ٩٥٣، ٦٤٠
٣٠، ٢٩	﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي * وَاَدْخُلِي جَنَّتِي﴾	٣٤٠، ٢٣٩
سورة البلد		
٧	﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ﴾	٦١٤، ٥٨٠
١٩	﴿الْمَشْتَمَةِ﴾	٩٥٥
٢٠	﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾	١٠٥١، ٨٦٠، ٨٥٨
سورة الليل		
٢٠	﴿وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾	٥٧١

الآية	رقم الآية
سورة الضحى	
﴿وَمَا قَلَى﴾	٣
٢٨١	
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	٥
١٨	
سورة الشرح	
﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾	٤
١٦	
سورة العلق	
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	١
١٠٥٢، ٨٥١	
﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾	٣
١٠٥٢، ٨٥١	
﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾	٤
٥٤٦	
﴿لَسَفَعَا﴾	١٥
٢٧٣	
﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٥
٩٣٨	
﴿خَاطِئَةٍ﴾	١٦
٩٦٧، ٩٣٧	
سورة البيّنة	
﴿الْبَرِيَّةِ﴾	٧، ٦
٨٦٥	
سورة الزلزلة	
﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾	٣
٩٢٥	
﴿يَرَهُ﴾	٨، ٧
٦١٦، ٦١٤، ٥٨٠	

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة العاديات		
١	﴿وَالْعَلَدِيتُ ضَبَّحًا﴾	٦١٦، ٥١٩
٣	﴿فَالْمُغِيرَاتُ صُبْحًا﴾	٥١٩
٦	﴿لِرَبِّهٖ لَكْنُودٌ﴾	٥٨٣
سورة القارعة		
١١	﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾	١٢٥٦
سورة العصر		
١	﴿وَالْعَصْرِ﴾	٦٧٥
٢	﴿خُسْرٍ﴾	٦٧٥
٣	﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾	٣٤٠
سورة الهمزة		
٨	﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾	١٠٥١، ٨٦٠، ٨٥٨
سورة الفيل		
١	﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾	٥٦٠، ٥٣٧
٥	﴿مَّاكُولٍ﴾	٨٣٠، ٨٢٨
سورة قُرَيْشٍ		
٢، ١	﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ * إِذْ لَفِهِمْ﴾	٨٨٠
٢	﴿إِذْ لَفِهِمْ﴾	٦٤٨

رقم الآية	الآية	الصفحة
	سورة الماعون	
١	﴿يُكَذِّبُ بِالْدينِ﴾	٥٥٧
	سورة الكوثر	
٢	﴿وَأَنحِرْ﴾	١٢٥٦
	سورة الكافرون	
٣، ٢	﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ﴾	١٠١١
	سورة الإخلاص	
٢، ١	﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾	١١٣٩، ٩١٠
٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا﴾	١٠٥٧، ١٠٥٥
	سورة الناس	
٢	﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾	٣٦٠
٥	﴿الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾	١١٨٩، ٤١٤، ٢٨١



٢- فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة

الحديث

(أ)

- ٢٨٣ - ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ
- ٣١٠ - أَتَذَرِي مَا تَفْسِيرُهَا ؟
- ٢٧٦ - إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتِهَدْ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ . . .
- ٨٢ - إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أْبْلَغَ فِي الشَّاءِ . . .
- ٢٨٩ - أَرْبَعٌ مِنْ عِلَامَاتِ الشَّقَاءِ: جُمُودُ الْعَيْنِ، وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ
- ٧٢ - أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ
- ٧٢ - أَشْرَافُ أُمَّتِي قُرَاءُ الْقُرْآنِ وَقَوَّامُ اللَّيْلِ
- ٣٢١ - أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ . .
- ٤٥ - اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ
- ٣٢١ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَنَفْخِهِ وَهَمَزِهِ وَنَفْثِهِ . .
- ١٦ - أَمَا يُرْضِيكَ يَا مُحَمَّدٌ أَلَّا يُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ مَرَّةً إِلَّا . .
- ٤٥ - إِنَّ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ
- ٥٨ - إِنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ: يَا رَبِّ رَضِّنِي لِحَبِيبِي
- ١٣٢ - إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا

الصفحة

الحديث

- إِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا ٢٦٤
- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ ٦٨
- إِنَّ مِنْ بَعْدِي أَيَّامَ الصَّبْرِ، الْمُتَمَسِّكُ فِيهِنَّ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ .. ٢٨٤
- إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فَتَمَسَّكُوا بِهِ . ٣٠
- إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُنَوِّرُهَا لَهُمْ .. ٥٣
- أَنْزِلْتَ عَلَيَّ أَنْفَا سُورَةٍ ٣٢٩
- أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ ٦٨
- أَوَّلُ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ ٤٨٦

(ب)

- بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ ٣٤١

(ج)

- جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقْلَدُ تَهَا، أَوْ تَعْلَقُ تَهَا ١٣٢

(ح)

- حَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ ٧٢

الصفحة

الحديث

(د)

دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ ١٧١

(ع)

عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ الْقُرْآنِ . . . ٣٠٩

(غ)

غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا ٩٩

(ف)

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ٤٤٩

فِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ ١١٥

(ق)

قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا ... ٧٩٥

الْقَبْرِ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةً مِنْ حُفْرِ النَّارِ ٥٦

الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حِلُّ مُصَدَّقٍ، فَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ ٣٠٨

الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حِلُّ مُصَدَّقٍ، مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ ٣٠٩

الْقُرْآنُ غِنَى لَا فَقْرَ بَعْدَهُ، وَلَا غِنَى دُونَهُ ١٤٢

الصفحة

الحديث

- ٣٢٠ - قُلْ يَا ابْنَ آدَمُ عَبْدٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هَكَذَا أَخَذَتْهُ
- ٣١٩ - قُلْ يَا ابْنَ آدَمُ عَبْدٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هَكَذَا أَقْرَأْنِيهِ

(ك)

- ٣٠ - كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ
- ٦٠ - كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَخُذُوا بِهِ ...
- ٦٠ - كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، مَنْ اسْتَمْسَكَ بِهِ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ ...
- ٢٦ - كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ
- ٢٦ - كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ
- ٢٥ - كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ
- ٢٥ - كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ

(ل)

- ٣٤٠ - لَا أَحَبُّ الْعُقُوقِ
- ١٦ - لَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِيَ
- ٢٨٠ - لَا تَخْتَلَفُوا فَتَخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ
- ٩٥٦ - لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا
- ٣١٠ - لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى

الصفحة

الحديث

- ٣١٠ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِّنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
- ١٥ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ
- ٢٨٧ لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ

(م)

- ٣٨ مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحْلَ مَحَارِمَهُ
- ١٠٢٥ مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ
- ٢٧٠ الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ
- ٤٩ مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ مَثَلُ جِرَابٍ مَمْلُوءٍ مِسْكَاً يَقُوحُ بِهِ كُلُّ مَكَانٍ
- ٣٧ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرُجَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ
- ٨١ مَنْ أَوْلَاكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ
- ١١١٩ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٤٠ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ مَتَّعَهُ اللَّهُ بِعَقْلِهِ حَتَّى يَمُوتَ
- ٤٦ مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا
- ٢٧٦ مَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَادْرَكَهُ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، وَإِنْ لَمْ
- ٦٣ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أُلْبِسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ

الصفحة

الحديث

(هـ)

- ٧١ هُوَ لَاءِ أَهْلُ بَيْتِي -
 ٣١ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ -
 ٤٦ هُوَ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ -
 ٥٣ هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ، تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ -

(و)

- ٢١ وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَأَهْلَ بَيْتِي -
 ٢١ وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِترَتِي -
 ٣٠٨ وَلَا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ بِنَا مَا حِلًّا -
 ٣٦ وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ -

(ي)

- ١٩ يَا أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ -
 ٢٨٣ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ مِنْهُمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ -
 ٥٩ يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ حَلِّهِ، فَيُلْبَسُ تَاجُ الْكَرَامَةِ -

* * *

٣- فهرس الأمثال

<u>المثل</u>	<u>الصفحة</u>
- تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.	٣١٨
- فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمَ.	١٢٠٥
- لَوْلَا الْوَنَاءُ لَهَلَّكَ الْأَنَامُ.	٢٧٩

* * *

٤ - فهرس الأقوال

القائل الصفحة

القول

(أ)

- أبو جاد: أبى آدم الطاعة، وجدَّ في أكل الشجرة... ابن عباس ١٥١
- أخافُ أن ينفلتَ من لسانك شيءٌ على سبيل... مالك ٩٥
- اختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من... الداني ٩٧٥
- اختلف أهل الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال... الداني ٩٧٧
- اختلف المتعقبون فيما سكَّنه أبو عمرو استخفافاً... مكي ٨٦٣
- أخطأت... ابن مجاهد ٩٧٨
- الإدغامُ كلامُ العرب الذي يجري على ألسنتها... أبو عمرو ٤٠٥
- إذا كان قبل الواوِ ضمةٌ، وقُصِدَ إلى إدغامها... ابن مجاهد ٤٥٨
- أَدْنُ أَذَانًا سَمَحًا... عمر بن
- عبد العزيز ٢٤٧
- أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا... عثمان ٣٧٨
- اغْرِضُوا عَلَى صَاحِبِ الْكِسَاءِ... حمزة ١٣٩
- اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدْرَج... الداني ٨٤١
- اعلم أن جميع ما يسهِّله حمزةُ فإنما يراعي فيه... الداني ٩٨٣

القائل الصفحة

القول

- ٩٤١ المالكي .. أصحاب حمزة مجمعون على موافقة ورش في ..
- ٣٣٠ عائشة .. أقرأوا ما في المصحف ..
- ٨٤١ السخاوي .. أمّا قوله: (ويبدل للسوسي) فلأن القراءة ..
- ١٠٠٣ الزجاج .. أمّا ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فعلى لغة من يُبدل من الهمزة ..
- ١١٢ أبو عمرو .. أمّا النسب ففي مازن، وأمّا الولاء ففي العنبر ..
- ٤١ ————— .. إن أبقى الناس عقولاً قرأ القرآن ..
- يحيى بن .. أنا والله المعمم المخول تفرقت العرب عن عمي ..
- ٢٥٠ عروة ..
- ٣٤٤ عثمان .. إن الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من ..
- ٩٨٣ الداني .. إن حمزة كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف ..
- ٩٥٨ الداني .. إن شئت مكنت الألف قبلها، وإن شئت قصرتها ..
- ٩٧٨ الضبي .. ﴿أَنبِيَهُمْ﴾ خفيف الهمز بضم الهاء ..
- ٣٠٣ راهب .. انصح لله حتى تكون كنصح الكلب لأهله ..
- ٣٣٢ حمزة .. إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف إعراب ..
- ٣٤١ مالك .. إنما كره اللفظ خاصة ..
- ٥٦٢ الجوهري .. إنما هو بحركة مختلصة، ولا يجوز أن تكون ..
- ٩٩ أبوقتادة .. إنه لأوّل مال تأثّلت ..

القائل الصفحة

القول

- إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أَرَى أَحَدَكُمْ سَبَهْلًا عمر ٢٩٠
- أهل التحقيق يحققون إحداهما: فمنهم من الفارسي ٧٩٠

(ب)

- بخلاف بين أهل العراق في ذلك الداني ١٢١١
- بدأنا بقارئ المدينة لأنها مهاجر رسول الله ﷺ ... ابن مجاهد ٩٢
- براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب بينهما ﴿بِسْمِ...﴾ الليث ٣٤٥
- براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب بينهما ﴿بِسْمِ...﴾ ابن لهيعة ٣٤٥
- بلى الكسائي ١٣٣
- بلغني أن «براءة» كانت تعدل سورة البقرة ابن عجلان ٣٤٦
- تحفظوا فقد جاء سليم حمزة ١٣٦

(ج)

- الجمع بين المد والسكت أحسن سليم ٨٩٧

(ح)

- حتى إن القارئ إذا فكَّ يحسب نفسه واصلاً مكي ٩٣٢
- حجبت سنة ثلاثة عشر ومائة وإمام الناس الليث ٩٤
- الحول عند العرب الحيلة ابن الأنباري ٣١١

القائل الصفحة

القول

(ذ)

- ذَكَرَ ابْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ يُسَهِّلُ لِحَمْزَةِ فِي الْوَقْفِ كُلُّ . . . مَكِّي ٨٩٥
- ذَكَرَ عَنْ قَالُونَ فِيهَا أَنَّهُ يَجْعَلُ الْأُولَى كَالْيَاءِ مَكِّي ٨٠٠
- ذَهَبَ ابْنُ مُجَاهِدٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الضَّبِّيِّ فَقَالَ لَهُ . . . ابْنُ مِقْسَمٍ ٩٧٨

(ر)

- رَاجَعْتُ أَبَا عَلِيٍّ مِرَارًا، وَآخِرُ مَا تَحَصَّلَ مِنْهُ ابْنُ جُنِّيٍّ ٣٠٧
- الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْ عَاصِمٍ رَوَايَةً . . . ابْنُ مَعِينٍ ١٢٩

(ز)

- زَيْدٌ الْوَاوُ عَلَى الْهَاءِ كَمَا زَيْدٌ الْأَلْفُ عَلَيْهَا . . . سَيْبُويه ٥٦٧

(س)

- سَأَلْتُ عُثْمَانَ، قَالَ: إِنَّ الْأَنْفَالَ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَ . . . ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٤٤
- سَأَلْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٤٤
- سُئِلَ حَمْزَةُ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَرَأَ ابْنُ يَزِيدَ ٣٥٠

(ش)

- شُبِّهَتْ هَذِهِ الْهَاءُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ بِالْأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ الْفَارَسِيُّ ٥٨٥
- شَمَلَ الرَّجُلُ وَانْشَمَلَ: أَسْرَعَ ابْنُ دُرَيْدٍ ٥٦٦

القائل الصفحة

القول

(ض)

- ضَمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوز غيره، وأمَّا قراءةُ الفارسيّ ٦٢٣

(ع)

- عترةُ الرجل أولياؤه الليث ٢٠
- عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابِ وَالْقُرْآنِ عبادة ١٣٢

(غ)

- غَفَرَ لِي بِالْقُرْآنِ الكسائيّ ١٣٨
- الغيبةُ فاكهةُ القراء ٢٨١

(ف)

- فأما الواوُ إذا انفتح ما قبلها وأتى بعدها واوٌ من الأهوازيّ ١١٨٩
- فأما ﴿هَزَوًا﴾ و﴿كُفَوًا﴾ فالأحسنُ فيهما النقلُ المهديّ ١٠٥٧
- فإن أراد بالمدة ألف تفاعل وأسقط العين واللام الفارسيّ ١٠٦٩
- فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة الزمخشريّ ٧٨٠
- فإن قيل: فلم أدغم ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وأظهر ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ مكيّ ١١٥٨
- فإن قيل: فلم أدغم ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وأظهر ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ مكيّ ١٢٣٤
- فإن قيل: لم أدغم نافع ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وأظهر ﴿عَذْتُ﴾ مكيّ ١٢٣٤

القائل الصفحة

القول

- فخصَّ أبو بكر شيخنا رضي الله عنه ما كانت أبوطاهر ٨٦٠
 - فعلى هذا يجب أن يكون ﴿رِئًا﴾ و﴿مُؤَصَّدَةً﴾ المهدي ١٠٥١
 - فقراً: ﴿يَسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حتَّى ختمها أنس ٣٢٩
 - فَكَانَتْ عَزْمَةً الخدي ٨٨٢
 - فَلَمْ كُتِبَتْ إِنْ لَمْ تُقْرَأ ابن عمر ٣٣٠

(ق)

- قال سليم - في رواية خَلَفٍ وغيره - : المذُّجَزَى الهذلي ٨٩٧
 - قال لي مالك : قرأتُ على نافع ابن أبي أويس ٩٥
 - قرأ أبو عمرو : ﴿لَا يَتْلِيكُمْ﴾ بهمزة ساكنة بعد الياء الداني ٨٧٤
 - قرأتُ بالأوَّل على أبي الفتح وبالثاني على الداني ٩٠٣
 - قرأتُ على نافع مالك ٩٥
 - قرأتُ على رسولِ الله ﷺ فقُلْتُ : أَعُوذُ بالله ابن مسعود ٣١٩
 - قرأتُ لورش فيه بترك النقل على جميع من قرأتُ الداني ٩٣٣
 - قرأتُهما على أبي الفتح وابن غلبون وابن خاقان الداني ٨٠٦
 - القراءةُ عندنا هي الأولى لكراحتنا الإدغام إذ كان أبو عبيد ٤٠٨
 - قرأتُنا قراءةُ عبدِ الله بن كثيرٍ، وعليها وجدتُ أهل الشافعي ١٠٤
 - قراءةُ نافعٍ سنَّةٌ مالك ٩٤

القائل الصفحة

القول

- قراءة نافع سُنَّةٌ ابن وهب ٩٤
- قلتُ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ ابن مسعود ٣١٠

(ك)

- كان حمزة يُقِفُ ﴿تَرَا﴾ يَمُدُّ مَدَّةً بَعْدَ الرَّاءِ ابن مجاهد ١٠٦٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ: أَعُوذُ... أبو سعيد ٣٢١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْلَمُ انْقِضَاءَ السُّورَةِ حَتَّى... ابن جبير ٣٢٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ... أَبِي بَن كَعْب ٣٤٥
- كَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ يُحَقِّقُ... الداني ٨٩٦
- كَانَ عَطَّارًا، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلْعَطَّارِ: الدَّارِيُّ... الأصمعي ١٠٠
- كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً... عائشة ٢٨٨
- كَانَ الْمُتَقَدِّمُونَ يَعِدُّونَهُ فِي الْحِفْظِ فَوْقَ أَبِي بَكْرٍ... الخطيب ١٣٠
- كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَسْكَنَ الْقَافَ أَنْ يَضُمَّ الْهَاءَ... مكي ٥٩٦
- كَانَ يُعَرِّفُ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ [بِالْكُوفَةِ] حَفْصُ... أبوهشام ١٢٩
- كَانَتْ امْرَأَةٌ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ... أم سَلَمَةَ ٤٥١
- كُلُّ كَلِمَةٍ تُقْرَأُ عَلَى وَجْهِهِ تُسَمَّى حَرْفًا... الخليل ١٤٨
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ: لَا حَوْلَ... ابن مسعود ٣١٠
- كُنَّا إِذَا افْتَتَحْنَا عَلَى مَشَايِخِنَا بَعْضَ السُّورَةِ نَبْدُ... المسيبي ٣٥٠

القائل الصفحة

القول

كيف يَقِفُ حمزةُ على قوله: ﴿يَأْتِيهِمْ﴾؟ ابن مجاهد ٩٧٨

(ل)

- لَأَنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أَمَانٌ..... عليّ ٣٤٤
 - لَأَنَّ فِيهِ إِجْرَاءَ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ إِجْرَاءً كَامِلاً. ابن عصفور ٥٨٤
 - لَأَنَّ فِيهِ إِيْتَاءَ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنْ إِعْرَابِهِ..... أبو طاهر ٤٠٧
 - لِأَنِّي أَحْرَمْتُ فِي كِسَاءٍ..... الكسائيّ ١٤٠
 - لَا أَقْرَبُهُ وَلَا أَمْسُهُ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى..... نافع ٩٥
 - لَا خِلَافَ فِي تَحْقِيقِ مِثْلِ هَذَا فِي الْوَقْفِ عِنْدَنَا... السخاويّ ٩٨٢
 - لَكَ أَنْ تُعِيدَهَا عَلَى أَحْرَفِ الدَّالِ..... السخاويّ ٥١٨
 - لِكُلِّ شَيْءٍ تَفْسِيرٌ، عِلْمُهُ مِنْ عِلْمِهِ، وَجَهْلُهُ مِنْ جَهْلِهِ. ابن عباس ١٥١
 - لَمْ تُكْتَبِ الْبِسْمَلَةُ أَوَّلَهَا لِأَنَّهَا رَحْمَةٌ، وَبِرَاءَةٌ عَذَابٌ. عاصم ٣٤٤
 - لَمْ يُبَسِّمَلْ أَوَّلَهَا لِأَنَّ الْبِسْمَلَةَ أَمَانٌ، وَبِرَاءَةٌ نَزَلَتْ.. المبرد ٣٤٤
 - لَمَّا أَسْكَنَ الْقَافَ، وَالْهَاءُ فِي قِرَاءَتِهِ سَاكِنَةٌ..... الفارسيّ ٥٩٦

(م)

- مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَقْرَأَ مِنْ عَاصِمٍ، وَلَا أَسْتَنِي أَحَدًا.. السبيعيّ ١٢٥
 - مَا رَأَيْتُ بَعْضِي هَاتَيْنِ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنَ الْكَسَائِيِّ.. ابن معين ١٣٨
 - مَا لِابْنِ آدَمَ وَلِلْفَخْرِ، وَأَوَّلُهُ نُطْفَةٌ مَذْرُوءَةٌ..... عليّ ٧٨

القائل الصفحة

القول

- ما همز رسول الله ﷺ ولا أبوبكر ولا عمر ولا ... ابن عمر ٩٣٨
- المثلان إذا اجتمعَا وكانا واوَيْن قبل الأولِ منهما ... الأهوازي ١١٨٩
- المدُّ يجزئُ عن السكت عند الزيَّات سليم ٨٩٧
- مذهبُ أبي عمرو تخفيفُ الأولى، ومذهبُ العبدى ٧٩١
- مرَّبى حمزةٌ في يومٍ شديدٍ الحرِّ، فعرضتُ عليه الماء. جرير ١٣٣
- المكسورةُ المضمومةُ ما قبلها تسهَّل على وجهين الدانى ٨١٦
- من العرب من يُدغمُ الحاءَ في العين أبو عمرو ٤٩٦
- من وقف بغير همز قال: ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فرفع الزاي. الكسائي ١٠٠٣
- من يُطعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ ومن يعصِهما خطيب ٣٤١

(ن)

- نحو: ﴿أَنْبِئْكُمْ﴾ و﴿سَنَقِرْكَ﴾ تُبدِّلُها ياءً الدانى ٩٩٢

(هـ)

- هذا أحسنُ ما جاء فيه الخطَّابى ٣١٠
- هذا حَبْرُ الْقُرْآنِ الأعمش ١٣٣
- هذا مذهبٌ مشهورٌ ولغةٌ معروفةٌ، تُحذف ابن مهران ٩٣٧
- هشامٌ من قراءتي على أبي الحسن يحقِّق الدانى ٧٨٤
- هَلَكَ الْقُرَاءُ فِي هَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ: الْغِيَّةِ وَالْعُجْبِ. بشر بن الحارث ٢٨١

القاتل الصفحة

القول

- هَهُنَا دَفَّنَا الْعِلْمَ وَالْقُرْآنَ الرشيد ١٣٩
 - هم أهلُه الأَدَنُونَ وعشيرته الأَقْرَبُونَ مالك ٢٠
 - هو أحدُ أئمةِ القومِ، ومَنْ لم يكن له في وقته نَظيرٌ ... القشيري ٥١٠
 - هو العالمُ الذي أحيا اللهُ به قَرْنَهُ وكيع ١٢٨
 - هو العالمُ الذي أحيا اللهُ به قَرْنَهُ يحيى ١٢٨
 - هو مِثْلُ: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ في قراءة السخاوي ١٢٢١
 - هي لغةُ قريشٍ أبو عمرو ٤٦٢

(و)

- واعلم أن حقيقة ذلك في الياء والواو إخفاءٌ لا السخاوي ١٢٤٩
 - والاختيارُ في ذلك التحقيقُ لتأني الوقفِ على ما ... المهدي ١٠٢١
 - والاحسنُ الجاري على الأصول إلقاء حركتها ... مكي ٨٠٠
 - والاولُ مذهبُ القراء وهو أثر، والثاني مذهبٌ ... الداني ٨١٦
 - والذي أخذ به التمكنُ المتوسطُ من غير إسراف ... الداني ٧٠٠
 - والذي ذكرنا عن ابن مجاهد لم يُقرأ به ولا عليه ... مكي ٩٨٢
 - والقراءُ على خلاف ما حكاه النحويون عنه العبدى ٧٩١
 - والله ما بهذا أمرته، إنَّ البياضَ إذا زاد صار بَرَصاً ... حمزة ٧٦٠
 - والمذهبان جيّدان، وبهما ورد نصُّ الرواة الداني ١٠١٢

القائل الصفحة

القول

- وأخذ عليّ ابنُ خاقانَ لورشٍ يجعلُ الثانيةَ ياءً الداني ٨٠٦
- وأكثرُ هذا المدِّ إنّما أخذَ مشافهةً وليس كلُّه مكي ٦٨٥
- وأمّا البزّيُّ فقد روي عنه الوجهان أيضاً مكي ٨٠٠
- وأمّا ﴿الموءدة﴾ فالصوابُ أنْ تَقِفَ عليه حمزة مكي ٩٨١
- وأمّا ﴿هاؤم﴾ فالوقوفُ له بالتخفيف ؛ لأنّها مكي ١٠١٥
- وبالإظهار قرأتُ، وعليه العملُ، وهو الصواب مكي ١١٩١
- وبذلك قرأتُ الداني ٨٥٩
- وبعضهم يجعلُها إذا انضمتْ الأولى بين الهمزة ابن شريح ٨١٦
- وخيرُ خلادٍ في ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾ الداني ١١٩٨
- ورأيتُ أبا عمرو قد أخذَ بهذا القول في قوله الخليل ٧٩٠
- والروايتان صحيحتان الداني ٩٣٣
- وعلى هذا يدلُّ كلامُ المتقدمين، وبه كان يأخذُ ابن مهران ٨٩٥
- وَقَالَ لِي: أَلَسْتُ عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ الْكَسَائِيِّ الكسائي ١٣٨
- وقد أخذَ علينا شيوخنا في ذلك كلُّه بالتخفيف المهدي ١٠٥١
- وقد أخذَ له قومٌ بالإبدال في ﴿هَزَوَا﴾ و﴿كَفُّوَا﴾ المهدي ١٠٥٧
- وقد جاء عن حمزة أنّه كان إذا رأى الكلمة يتغيّرُ المهدي ١٠٥٠
- وقد جاءت في الشُعْر الماوردي ٣٢٨

القائل الصفحة

القول

- وقرأتُ فيهما بالترجمة الأولى وهو القياس الداني ٨٠٦
- وقياسُ قول أبي عمرو أن تكونَ المحذوفةُ هي العبدى ٧٩١
- وكان أبوبكر لا يرى تركَ الهمزة إذا كانت علماً أبوطاهر ٨٦٠
- وكذا هو يتركُ الهمزة في قوله تعالى ﴿بَارِئُكُمْ﴾ ابنُ غلبون ٨٦٤
- وكلا الوجهين حسن ابنُ غلبون ٩٧٨
- ولا يُمكنُ في إدغام التنوين والنون في النون مكي ١٢٤٧
- ولم يرو ذلك منصوصاً عنه غيرُ عبد الصمد الداني ٩٣٣
- ولو قال قائلٌ: أُسوي بينهما في المدِّ لأنَّ في كلِّ مكي ٦٨٥
- ومتى سهَّلتِ الهمزة الأولى من المتَّفَقَتَيْنِ أو الداني ٨١٠
- ومن العرب من يُجري الأصليَّ مُجرى الزائد سيبويه ١٠٢٧
- وهذا أشبه بالصواب الأهوازي ١٤٠
- وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنَّا لو اتَّبَعْنَا الخطَّ المهدوي ١٠٥٧
- وهما صحيحان الداني ٩٧٧
- وهو الذي كان يأخذُ به أكثرُ أهل الأداء من مشيخة الداني ١٢١٥
- ووجهُ آخرُ وهو أنَّ ﴿هَزَوْا﴾ و﴿كُفُّوا﴾ لم يُكتبَا المهدوي ١٠٥٨
- ويقال أيضاً: أَشْكَلْتُهُ - بالالف - كأنَّكَ أزلتَ عنه الجوهري ٨٢٥

القائل الصفحة

القول

(ي)

- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ. عبادة ١٣٢
- يجعلها بين الهمزة والواو. ابن مجاهد ٨٩٥
- يقال: شَكَلْتُ الْكِتَابَ: قَيَّدْتُهُ بِالْإِعْرَابِ. الجوهري ٨٢٥
- يُلْحَقُهَا بَوَاوٍ. ابن مجاهد ٨٩٥
- يَلْزَمُ أَبَا عَمْرٍو إِدْغَامُهُ. اليزيدي ٤٨٠
- يَلْزَمُ مَنْ أَلْقَى الْحَرَكَةَ فِي ﴿كَتَبْتَنِي﴾ * أَنِّي ﴿أَنْ. مكي ١١٩١

* * *

٥ - فهرس الأشعار

أ - الأبيات الكاملة

الصفحة

البيت

الهمزة المفتوحة

٨٦ وَنَبَذُوا الْقِيَّاسَ وَالْأَرَءَاءَ وَسَلَكُوا الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ

الهمزة المضمومة

١١٨٧ أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ
٧ فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
١٠٤٢ أَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

* * *

الباء المفتوحة

٦٠٨ وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

الباء المكسورة

١١٣٧ إِلَى شَنْبَاءٍ مُشْرَبَةِ الشَّنَايَا بِمَاءِ الظَّلْمِ طَيِّبَةِ الرُّضَابِ
٩٤٣ إِذَا كَوَّكَبُ الْخُرَقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ أَذَاعَتْ سُلَيْمَى غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ
٤٢ بِهَا يَنْظُرُ الدُّنْيَا بَعِينَ احْتِقَارَهَا فَقِيَهُ الْمَعَانِي غَيْرَ عَانِي الدَّوَائِبِ
١١٤٣ يَفْتَرُّ عَنْ لَوْلُو رَطْبٍ وَعَنْ بَرْدٍ وَعَنْ أَقَاحٍ وَعَنْ طَلْحٍ وَعَنْ حَبِّ
٤٢ لِمَنْ يَتْرُكُ الْقُرَاءَ وَرَدَ فِرَاتِهِ وَرُوداً مِنَ الدُّنْيَا أَجَاجَ الْمَشَارِبِ
٤٢ وَلَوْ سَمِعَ الْقُرَاءُ حِينَ اقْتِرَائِهِمْ لَفِي آلِ عِمْرَانَ كُنُوزُ الْمَطَالِبِ
٩٢٦ لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقْ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

الصفحة

البيت

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِشَغْرِ رَاقٍ مَبْسِمُهُ وَزَانُهُ شَنْبٌ نَاهِيكَ مِنْ شَنْبٍ ١١٣٧

* * *

التاء المكسورة

هَنِئْنَا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ ٦٣

* * *

الجيم الساكنة

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ ٦١

* * *

الحاء الساكنة

كَأَنَّمَا تَبَسُّمٌ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنْضَدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحٍ ١١٤٣

الحاء المفتوحة

يَأْلَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا ٣٠١

الحاء المضمومة

لِيْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ ٣١٣
أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْفُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبْرَحٌ ١٢٠

الحاء المكسورة

خَيْلُ الْمُجَلِّيِّ وَصَلِيٌّ بَعْدَ صَاحِبِهِ ثُمَّ الْمُسْلَى وَتَالٍ قَبْلَ مُرْتَاحٍ ١٢٧
فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ ١١
وَعَاطِفٌ وَحَظِيٌّ وَالْمُؤْمَلُ وَالْ لَطِيمٌ وَالْفِسْكَلُ السُّكَيْتُ يَا صَاحِ ١٢٧

* * *

الصفحة

البيت

الذال المضمومة

٧٠٦	وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْمَرْءِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ	سَأَلْتُكُمْ يَا مُقَرَّبِي الْغَرْبِ كُلَّهُ
٧٠٧	فَذُو الْقَصْرِ بِالتَّخْرِيكِ الْأَصْلِيِّ يَعْتَدُّ	يَقُولُونَ عَيْنُ الْجَمْعِ فَرَعٌ سَكُونُهَا
٧٠٧	لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَ الْمُحَرِّكِ مُمْتَدُّ	وَيُوجِبُ مَدَّ الْهَمْزِ هَذَا بِعَيْنِهِ
٧٠٧	عَلَيْهِ وَإِنْ عَنَى بِهِ خَانَهُ الْجَدُّ	وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللَّهِ بِالْعِلْمِ فَلْيَعْنِ
٧٠٧	عَلَيْهِ اغْتِرَاضٌ حِينَ قَارَنَهُ الْحَدُّ	وَلِلْخَصْرِيِّ نَظْمُ السُّؤَالِ بِهَا وَكَمْ
٧٠٧	سَوَى مَشْرَعِ الثُّنْيَا إِذَا عَذَبَ الْوَرْدُ	لِوَرَشٍ وَمَدُّوا اللَّيْنَ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ
٧٠٧	فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا رَوَى قَارِئُ عَدُّ	وَتَخْرِيكُهَا وَالْيَا هَذِيلٌ وَإِنْ فَشَا
٧٠٧	بِجَمْعِ بَفْعَلَاتٍ فِي الْأَسْمَا لَهُ عَقْدُ	وَكُلُّوْا لَزُومُ الْوَاوِ قُلْنَا تَحَرَّكَتْ
٧٠٧	سُكُونٌ بِلَا مَدٍّ فَمِنْ أَيْنَ ذَا الْمَدِّ	وَفِي هَمْزٍ سَوَاءٍ يَمُدُّ وَقَبْلُهُ
٧٠٧	سَوَى مَا سُكُونٌ قَبْلَهُ مَا لَهُ مَدُّ	وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفٌ مَدٌّ يَمُدُّهُ
٧٠٦	وَذَا لَمْ يَمُدُّوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ	بِحَرْفَيْنِ: مَدُّوْا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ
١٨٥	لِغَيْبَةِ مَا كَانَتْ مِنَ الْوَحْيِ تَعَهْدُ	وَأَمْسَتْ بِلَادُ الْحَرَمِ وَحَشًا بِقَاعِهَا
٩١٩	وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ	أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

الذال المكسورة

٦٣٩	بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ	أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
١١٤٢	وَأَنْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ	فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ
٦٧	سَرَاتُهُمْ كَالْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ	فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَيِّ مُدْجَجٍ
٢٨٤	فِيمَا يُحَدِّثُ كَعْبٌ وَابْنُ مَسْعُودٍ	هَذَا الزَّمَانُ الَّذِي كُنَّا نَحْذَرُهُ
٣٤٦	جَهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ	إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ

الصفحة

البيت

إِنْ دَامَ هَذَا فَلَا تَحْزَنْ عَلَى أَحَدٍ مِمَّا يَمُوتُ وَلَا تَفْرَحْ بِمَوْلُودٍ ٢٨٤

* * *

الراء الساكنة

يَعْلُ بِهِ بَرْدٌ أَنْيَابَهَا إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرُّ ١١٣٧
أَمْرُخْ خِيَامَهُمْ أَمْ عُسْرُ أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرُ ٣٨٢
كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوَّبَ الْغَمَامَ وَرِيحَ الْخُزَامَى وَنَشَرَ الْقَطْرُ ١١٣٧

الراء المفتوحة

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا ٢٣
أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا ٦٠٨، ٥٨٤
وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرَا ١١
لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَصَّ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ١١٥٨

الراء المضمومة

تَحْمِي بِهِمْ كُلُّ أَرْضٍ يَنْزِلُونَ بِهَا كَأَنَّهُمْ لِبِقَاعِ الْأَرْضِ أَمْطَارُ ٢٩٤
مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ ٧٩
أَصْبَحَ لَا يَمْلِكُ تَقْدِيمَ مَا يَرْجُو وَلَا تَأْخِيرَ مَا يَحْذَرُ ٧٩
يَبْذُلُ وَحْلِمَ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ ٤٤٦
وَتَذَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرَنْقِ إِذْ فَكَّ كَرَّ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ ٤٠٤
وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرْجِ الْمِجْدِ دَلَّ يَخْبُو طَوْرًا وَطَوْرًا يُنِيرُ ٩٤٤

الراء المكسورة

بِالْإِقْتِدَا بِالسَّادَةِ الْأَخْيَارِ وَالْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ لِلْآثَارِ ٨٦

الصفحة

البيت

- حَتَّى أَتَيْتُ امْرَأَةً مَحْضًا ضَرَّائِبُهُ ۖ ۱۱۱
مُرَّ الْمَرْبِرَةِ حُرًّا وَابْنَ أَحْرَارِ ۖ ۱۱۱
مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا ۖ ۱۱۱
حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارِ ۖ ۱۱۱
يَنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فِرْعَ نَبْعَتِهَا ۖ ۱۱۱
أَصْلُ كَرِيمٍ وَفِرْعُ غَيْرُ خَوَّارِ ۖ ۱۱۱
وَإِنَّا لَنَا أَخَذَ الْقِرَاءَةَ سُنَّةً ۖ ۸۵
عَنِ الْمُقَرَّرَيْنِ الْأَوَّلِينَ ذَوِي السَّبْرِ ۖ ۸۵
أَرَادُوا لِيُخْفُوا قَبْرَهُ عَنْ عَدُوِّهِ ۖ ۵۱۱
فَدَلَّاهُمْ طِيبُ التُّرَابِ عَلَى الْقَبْرِ ۖ ۵۱۱
فَلِلْسَبْعَةِ الْفَرَاقِ حَقٌّ عَلَى الْوَرَى ۖ ۸۵
لِإِقْرَائِهِمْ قُرْآنَ رَبِّهِمُ الْوَتْرِ ۖ ۸۵
فَجَمَعْتُ بَيْنَ السَّاكِنِينَ يَجُوزُ إِنْ ۖ ۶۷۶
وَقَفْتُ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ ۖ ۶۷۶
وَإِنْ يَتَطَرَّفُ دُونَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ ۖ ۶۷۶
فَقِفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَخْرِ ۖ ۶۷۶
وَلَا تَهْمِزْنَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلُهُ ۖ ۸۸۲
كَقَوْلِكَ فِي الْإِنْسَانِ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ۖ ۸۸۲
حَتَّى إِذَا مَا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِّ ۖ ۴۳
كُنْتُ امْرَأَةً مِنْ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ ۖ ۴۳
وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ ۖ ۶۹۵
خِلَافُ جَرَى بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي مِصْرِ ۖ ۶۹۵
وَالْحُسْنُ يُظْهِرُ فِي شَيْئَيْنِ رَوْقَهُ ۖ ۲۷۴
بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ ۖ ۲۷۴
وَحَمْزَةٌ أَيْضًا وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ ۖ ۸۵
أَخُو الْحَذَقِ بِالْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَالشَّعْرِ ۖ ۸۵
وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ ۖ ۸۵
وَعَاصِمُ الْكُوفِيِّ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ ۖ ۸۵
فَبِالْحَرَمَيْنِ ابْنُ الْكَثِيرِ وَنَافِعٌ ۖ ۸۵
وَبِالْبَصْرَةِ ابْنُ لِلْعَلَاءِ أَبُو عَمْرٍو ۖ ۸۵

* * *

الزاي المكسورة

- إِنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ ۖ ۱۱۸۵
وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزْ ۖ ۱۱۸۵
وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ ۖ ۱۱۸۵
لَمْ يَسْبِ عَقْلُ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ ۖ ۱۱۸۵

الصفحة

البيت

١١٨٥ شَرَكُ الْعُقُولِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعَقْلَةُ الْمُسْتَوْفِزِ

* * *

السين المضمومة

٢٨٥ إِنَّ الزَّمَانَ وَمَا تَفَنَّى عَجَائِبُهُ أَبَقَى لَنَا ذَنْبًا وَاسْتَوْصَلَ الرَّأْسُ

٢٨٥ أَبَقَى لَنَا كُلَّ مَكْرُوهِ وَفَجَعَنَا بِالْأَكْرَمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ

٢٨٥ إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ فِي طُولِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

* * *

السين الساكنة

٧٠١ اَمْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا وَاهْجُ قَوْمًا قَتَلُونَا بِالْعَطَشِ

* * *

الطاء الساكنة

٧٧٠ مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَأَغْتَبِطُ

٧٧٠ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ

٧٧٠ حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ

الطاء المضمومة

١١٣٢ وَحَرْفٍ كُنُونٍ تَحْتَ رَأْيٍ وَلَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَوْمُ الرَّسْمِ غَيْرُهُ النَّقْطُ

* * *

العين الساكنة

١٢٣٢ لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ

١٢٣٢ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَاضْطَجَعَ

الصفحة

البيت

العين المفتوحة

- عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فَأَغْتَمِضِي نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنَبَ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا ١٧
أَمَّا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا ٧٦٣، ٥٢
كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدِي وَاحِدٍ نَرَمِي جَمِيعًا وَنَرَامِي مَعًا ٨٥٣
عِنْدِي اضْطَبَّارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا ١٠٠٩
تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا ٢٩٨

العين المضمومة

- وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ ٥٥

العين المكسورة

- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَاسِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ ٦٧٠
أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ ١١٨٧

* * *

الفاء المفتوحة

- وَنَقَلُوا إِلَيْهِمُ الْحُرُوفَا وَدَوَّنُوا الصَّحِيحَ وَالْمَأْلُوفَا ٨٦
وَمَيَّزُوا الْخَطَا وَالتَّصْحِيحَا وَاطَّرَحُوا الْوَاهِيَّ وَالضَّعِيفَا ٨٦

الفاء المضمومة

- عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ ١١٣١
مَا دُمِيَّةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُورَتْ أَوْ ظَبْيَةٌ فِي خَمَرٍ عَاطِفُ ١١٨٥
أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا وَالْدَّمْعُ مِنْ مُقْلَتِهَا وَآكِفُ ١١٨٥
لَأَنْتَ أَحْلَى مِنْ لَذِيذِ الْكَرَى وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ ١١٨٥

الصفحة

البيت

القاف المفتوحة

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَلْنَا سَوِيقًا ٩٢٩

القاف المضمومة

أَحِبُّ أَبَا ثُرَوَانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرُّفْقَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ ٣٣٦
وَوَاللهُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ ٣٣٦

القاف المكسورة

وإن ضاق أمرٌ أو أَلَمَتْ مُلِمَةٌ لَجَأْتُ إِلَيْهِ دُونَ كُلِّ شَقِيقِ ٢٧١

* * *

الكاف المفتوحة

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا ١٠٩٤
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا ١٠٩٤

* * *

اللام الساكنة

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ ٥٩٢
عَلَى الْجِبَالِ الصَّمِّ لَأَنهَدَ الْجَبِلُ ٥٩٢
دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الِ ٨٨٧
شَحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِ ٨٨٧
يَعْلُ بِهِ بَرْدٌ أَنْيَابُهَا إِذَا النَّجْمُ وَسَطَ السَّمَاءِ اعْتَدَلَ ١١٣٨
كَأَنَّ الْمُدَامَةَ وَالزَّنَجَبِيلَ وَرِيحَ الْخُرَامَى وَذَوْبَ الْعَسَلِ ١١٣٨

اللام المفتوحة

٩٢٨	إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا	مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
٢٥٢	فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالرَّفْعِ أَقْبَلًا	وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالْجَزْمُ سَاكِتًا
٢٤٧	بِهِ خَالِيًا مِنْ كُلِّ رَمَزٍ لِيُقْبَلًا	وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ
٢٥٢	وَبِالْفَتْحِ وَالْيَا الْكَسْرُ وَالنُّونُ قُوبَلًا	وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ لَفْظُهَا
١١٥٥	سَرَى ظِلُّ ضُرٍّ زَائِدٍ طَالَ وَابْتَلَا	أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرَوِي نَوَى هَلْ نَوَى وَبَلْ
١١٠٠	بِالْأَظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تَرَوَى وَتُجْتَلَا	سَاءَ ذِكْرُ أَلْفَاظًا أَخِيرُ حُرُوفِهَا
١١٣٦	وَمَعَ نَضِجَتْ كَانَتْ لِذَلِكَ مَثَلًا	مَضَتْ كَذَبَتْ لَهْدَمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ
٢٥٢	وَبِالْلَفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا	وَطَوَّرًا أُسَمِّيهِمْ فَلَا رَمَزَ مَعَهُمْ
٤٩٥	وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السَّيْنِ هَمٌّ بِهَا أَنْجَلَا	نَذِيرٌ لَكُمْ مَثَلٌ بِهِ كُنْتَ ثَاوِيًا
٦٧	إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا	أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ
٥٨١	وَنُؤْتَهُ أَسْكَنَ فَاغْتَبِرَ صَافِيًا حَلَا	وَسَكَنَ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ
٢٥٢	كَصَلِّ زِدْ وَدَعْ حَرَكٌ وَسَهْلٌ وَأَبْدَلَا	وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ غُنِيَتْ بِضِدِّهِ
١٠٣٧	سِوَى أَلْفٍ وَأَمْنَعُهُمَا الْمَدَّ مُبْدَلَا	وَأَشْمِمَ وَرَمَّ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ
٢٥٢، ٢٢٥	مِنْ الضَّدِّ فَهُوَ الْفَتْحُ حَيْثُ تَنْزَلَا	وَإِنْ أَطْلَقَ التَّحْرِيكَ نَصًّا وَلَا زِمًا
١١٠١	لَدَى أَحْرَفٍ مِنْ قَبْلِ وَאוٍ تَحْصَلَا	فَدُونِكَ إِذْ قَدْ بَلْ وَهَلْ تَا مُؤَثِّ
٧٨٦	بِخُلْفِ هِشَامٍ فِي الثَّلَاثَةِ فُصِّلَا	وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ بَرٌّ حَبِيبُهُ
١١٠١	أُسَمِّي الَّذِي فِي أَحْرَفِ اللَّفْظِ فُصِّلَا	وَقَرَأَهَا الْمُسْتَوْعِينَ وَبَعْدَهُمْ
٢٥١	بِأَحْرَفِهِمْ وَالْوَاوُ مِنْ بَعْدِ فُصِّلَا	وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ رَمَزُ رَجَالِهِ
١١٠١	أَوَائِلُ كَلِمٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ فُيَصِّلَا	وَيُرْمَزُ مَعَ وَاوٍ وَبَعْدَ حُرُوفِهِ

الصفحة

البيت

٢٦٨	فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا	وَأِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلَا
٤٨١	مُحَرَّكَةً جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ ثَقَلَا	وَطَلَّقْ كُنْ ادْغَمِ أَحَقُّ فَنُونُهُ
٢٥٢	وَعَلَّظْ وَرَقَّقْ آخِرَ أَفْطَعِ وَأَهْمَلَا	وَجَمْعِ وَتَذَكِيرِ وَغَيْبِ وَخِفَةِ
٧٨٦	وَفِي غَيْرِهَا حَتْمًا وَبِالْخُلْفِ سَهَلَا	فَفِي آلِ عِمْرَانَ يَمْدُ بِخُلْفِهِ
١٠٣٨	لَمَذِي حَرَّكُوا وَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهَلَا	وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلْفٌ أَوْ أَلْ
٢٥١	وَأِنْ صَحِبَتْ حَرْفًا مِنَ الرَّمْزِ أَوَّلَا	وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ أَلْفَاظُ رَمَزِهِمْ
٢٥١	عَلَى الْقَارِئِ الْمَنْظُومِ أَوَّلٌ أَوَّلَا	حُرُوفَ أَبِي جَادٍ جَعَلْتُ دَلَالَةً
١٥٠	دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلٌ أَوَّلَا	أَبْجَ دَهْرٍ حُطِّي كَلِمَ نَضَعُ فَضَقَّ رَسَتْ
٤١٣	رَكَا وَالتَّقَى الْمَثَلَانِ فِي الثَّانِ الْأَوَّلَا	أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ يُدْغِمُ إِنْ تَحَرَ
٩١٠	وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَا	فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبِ
٥٥٣	إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُبِيلَا	وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ وَالْوَقْفُ سَاكِنَا
٢٥٢	وَهَمْزٍ وَنَقْلِ وَاخْتِلَاسٍ وَمِيلَا	وَمَدٍّ وَتَنْوِينٍ وَحَذْفٍ وَمُدْغَمِ

اللام المضمومة

٣٢٨	فَيَا حَبْدًا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبْسَمَلُ	لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقَيْتُهَا
١١٣٢	وَعَمُّهَا خَالُهَا قَوْدَاءُ شِمْلِيلُ	حَرْفٌ أَخُوهَا أَبُوهَا مِنْ مُهَجَّنَةٍ
٥٢١	كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ	تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتُهُ مُتَهَلِّلًا
٥٢١	لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقِ اللَّهَ سَائِلُهُ	وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرَ نَفْسِهِ

اللام المكسورة

٢٦٦	وَلَيْسَ يَمُوتُ الْمَرْءُ مِنْ عَشْرَةِ الرَّجُلِ	يَمُوتُ الْفَتَى مِنْ عَشْرَةِ بِلْسَانِهِ
١١٤٤	بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ	يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِصَ عَلَيْهِمْ

الصفحة

البيت

٩٢٧	إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ	فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
٢٤٨، ١٢٤	نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفُلِ	إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا
٢٤٩	بِجِيدٍ مُعَمِّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخَوِّلِ	فَادَّ بَرْنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَلِ بَيْنَهُ
١١١٩	وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جَرُّ الدُّيُولِ	كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا

* * *

الميم الساكنة

٤٥٤	لَمْ نَزَلْ آلَا عَلَى عَهْدِ إِرَمٍ	نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بِلَدَتِنَا
-----	--------------------------------------	------------------------------------

الميم المفتوحة

٢٨٦	حَيَاةِ الْعُلَى وَابْغِ السُّلُوْ مُنَادِمًا	عَلَيْكَ بِالْإِسْتِرْجَاعِ إِنَّكَ فَاقِدٌ
١١٨٥	مِنْ الْبَيْضِ كَالْأَرَامِ وَالْأَدَمِ كَالْدُمَا	وَقَالُوا اسْلُ عَنْ سَلَمَى بِرُؤْيَا شَبِيهَا
٢٨٦	وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ لَوْ كُنْتَ حَازِمًا	إِلَى اللَّهِ أَشْكُو وَحَدَّثِي فِي مَصَائِي
٢٦٢	وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا	
٢٦٢	سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ يَا اللَّهُ مَا	
٢٦٢	ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا	
١١٨٥	سُلُوْ وَلَا أَنْفَكَ صَبَا مُتِيَمًا	فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي

الميم المضمومة

٢٩	أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ	وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ
٤٠٠	كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ	وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
٤٠٥	بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السَّتَارُ الْمُحَرَّمُ	عَشِيَّةَ تَمْنَى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً
٤٥٩	وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمُ	وَأَنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا

الصفحة

البيت

- لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ ١٢٣
لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ ٥١

الميم المكسورة

- كَانَ ذَمُّ الشَّامِ مَذْكُوتٌ شَأْنِي فَفَنَهْتَنِي عَنْهُ دِمَشْقُ الشَّامِ ١٢٠
مَنْ كَفَى النَّاسَ شَرَّهُ كَانَ فِي جُودِ حَاتِمٍ ٢٨٤
فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ ١٠٤٣
خَلَلْنَا فِي زَمَانِنَا مِنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ ٢٨٤
فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جَبْهَةً ضَيِّغَمَ ١١٨٠
فِيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ٧٧٠
جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِنْ لَا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ ٢٦١
يَا غَفْلَةً شَامِلَةً لِلْقَوْمِ ١٢٦٠
كَأَنَّمَا يَرَوْنَهَا فِي النَّوْمِ ١٢٦٠
مَيِّتٌ غَدٍ يَحْمِلُ مَيِّتَ الْيَوْمِ ١٢٦٠
فَلَمَّا وَرَدَنَ الْمَاءَ زُرْقًا جِمَامُهُ وَضَعْنَ عَصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ ١١٣٦
كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْحُبَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ ٤٩١، ٣٧٠

* * *

النون المضمومة

- أَظَلُّ أَرَعَى وَأَيَّيْتُ أَطْحَنُ ١١١٨
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ ١١١٨

الصفحة

البيت

النون المكسورة

- فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ ٥٨٥ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ ٩٩ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ٥٩٥ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ

* * *

الهاء الساكنة

- يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ ٢٩١
فَهَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ الْأَثَمَةُ ٨٦ هُمُ الَّذِينَ نَصَحُوا لِلْأَمَّةِ

الهاء المفتوحة

- وَأَشْرَبُ الْمَاءِ مَا بِي نَحْوُهُ عَطَشٌ ٥٨٤ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

* * *

الواو الساكنة

- عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيْرَوَانِ وَمَا حَدُّوْا ٧٠٧ لَدَى قَصْرِ سَوَاءٍ وَفِي هَمَزِهَا مَدُّوْا
وَقَدْ جُمِعَا فِي كَلِمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ ٧٠٦ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُوْ

الواو المفتوحة

- لَا تَتَرَعَاهَا وَادُلُّوَاهَا دَلُّوْا ١١٣٣ إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوْا

* * *

الياء الساكنة

- أَلَا يَا صَبَا نَجِدْ مَتَى هَجَتْ مِنْ نَجْدٍ ١٢٥٩ فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدَا عَلَى وَجْدِي
فَقَالَ أَنْاسٌ مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ ٦٩٥ وَقَالَ أَنْاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَفْرِي

الصفحة

البيت

- | | | |
|-----|--|--|
| ٢٧١ | وَعَضْبُ حُسَامٍ إِنْ مُنِعْتُ حَقُّوقِي | صَدِيقِي مِرَّةً أَمِيطُ بِهِ الْأَذَى |
| ٩٧٠ | لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي | كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا |
| ٣١٥ | وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْغُونِي | أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا |
| ٧٥٤ | أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي | وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضًا |
| ٧٥٤ | أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي | أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ |

الياء المفتوحة

- | | | |
|-----|--|-------------------------------------|
| ١٩٠ | مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ | أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ |
|-----|--|-------------------------------------|

* * *

الالف اللينة

- | | | |
|-----|--|--|
| ٦٤٣ | وَالْآخِرُ قَالُوا إِنَّ بِهِ أَنْ وَلَا إِلَيَّ | كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ |
| ٦٣٦ | فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ عَنِّي وَالْدَّهَا | يَا بَا الْمُغِيرَةَ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ |

* * *

٥ - فهرس الأشعار

ب - أنصاف وأجزاء الأبيات

الصفحة

جزء البيت

٧٥٥	أَلْحَقْ أَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ
٧٥٧، ٧٥٥	أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ
٧٠٥	أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ.....
٨٥٢	إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا
١٠١٢	امْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا.....
٧٥٦إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَنَا
٦٩٠	إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ
٦٩٨	تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
٢٤٨تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا.....
٧٥	تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفْصَلِ
١٠٤٥	تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا
١٢٠٠	جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ
٧٦٣، ٥٢حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ
	دَعْ دَا وَقَدِّمْ دَا وَالْحِقْنَا بِذَا الـ
٥٢٨	الشَّحْمِ.....

الصفحة

جزء البيت

- ٤٢٩ رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ.....
- ٣٦٢ سِرَاطَ بَسِينٍ حَيْثُ قُنْبُلُ أَقْبَلَا
- ٦١ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ
- ٣٤٧ عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ
- ٣٠٢ عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
- ٧٣٠ عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
- ٣٥ فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا
- ٣٤ فَأَحْصِنِ وَأَزِينِ لِأَمْرِي أَنْ تَسْرَبَلَا
- ٧٥ فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَّلِ بَيْنَهُ
- ١٨١ فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ
- ٥٩٥ فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا
- ٩٢٩ فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ.....
- ٥٢٦ فَمَعَ حُمْلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ ثُمَّ مَ قُلْ ءَاتِذَا ال.....
- ٨٠ فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ
- ٥٧٩ قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقِيَّاتِ
- ٨٥٣ كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا
- ٣٨٦ لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ
- ٧٤٢ لَعَلِّي أَرَى بَاقِ عَلَى الْحَدَثَانِ
- ٦٩٨ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِينَا

الصفحة

جزء البيت

٢٥٠	مَعْمٌ لَعَمْرِي فِي الْجِيَادِ وَمُخَوِّلٌ
٣٧٩	مِنْ مَعْشَرِ حُبِّهِمْ دِينَ وَبَغْضَهُمْ كُفْرٌ.....
٣٨٠	هَزَزْتُكُمْ لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهْرَةً
٧١٣	وَأِنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا
١٤	وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا
٣٦٢	وَبِالْصَّادِ بَاقِيَهُمْ وَزَايَا أَشْمَاهَا
٩٧٠	وَبَعْضُ الْ..... قَوْمٍ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
٣٠٢	وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
٤٨٩	وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا
٩١٠، ٣٦٩، ٣٣٨	وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
١١٤٠، ٩٢٦	
٧٣٩	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
٣٨٠	وَهُمْ فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا
١١٨٧	وَيَلُمُّهُ لَوْ رَأَاهُ مَرْوَانُ
٦٨٩	يَبْنِي جِوَارِكَ لَيْسَ حِينَ مُجِيرُ

* * *

٦ - فهرس الأعلام^(١)

الصفحة

العَلَم

(أ)

٣٤ إبراهيم بن السريّ بن سهل ، أبو إسحاق الزّجاج النحويّ
٣٥٧ إبراهيم بن يزيد ، أبو عمران النخعيّ
٩٤ أبيّ بن كعب ، رضي الله عنه
٧٩١ أحمد بن بكر بن أحمد ، أبو طالب العبديّ
٤٥٣ أحمد بن الحسين ، أبو بكر ابن مهران
٧٢١ أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس الصيدلانيّ
١٢٢٨ أبو أحمد السامريّ = عبد الله بن الحسين
١٣٠ أحمد بن عليّ بن ثابت ، الخطيب البغداديّ
٧١٩ أحمد بن عليّ بن عبّيد الله ، أبو طاهر ابن سوار
٣٢٥ أحمد بن عمّار ، أبو العبّاس المهدويّ
١٠٦ أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو الحسن البزّيّ
١٠٧ أحمد بن محمد بن علقمة بن عون ، أبو الحسن القوّاس النّبّال
٩٢ أحمد بن موسى ، أبو بكر ابن مجاهد
١٠٧ أبو الإخريط = وهب بن واضح
٥٠ الأخفش النحويّ = سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن

(١) قد أحلت في فهرس الأعلام على الصفحة التي ورد ذكرُ العَلَم فيها للمرة الأولى.

الصفحة

العَلَم

- ٩٨٩ - الأخفش الدمشقيّ = هارون بن موسى بن شريك التغلبيّ
- ٩٣٣ - أبو الأزهر العُتقيّ = عبد الصمد بن عبد الرحمن
- ١٢٥ - أبو إسحاق السَّبَّعيّ = عمرو بن عبد الله
- ٩٥ - إسماعيل بن أبي أويس المدنيّ
- ٥٦١ - إسماعيل بن حمّاد، أبو نصر الجوهريّ
- ٤٠٣ - إسماعيل بن خلف النحويّ
- ٨٩ - إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المكيّ، المعروف بالقسط
- ٣٥٧ - الأسود بن يزيد، أبو عمرو النخعيّ
- ٦٠٢ - ابن أشتّه = محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر الأصبهانيّ
- ١٠٠ - الأصمعيّ = عبد الملك بن قُريب
- ٣٥٩ - الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز
- ٦٠٧ - الأعشى = ميمون بن قيس
- ١٣٣ - الأعمش = سليمان بن مهران
- ١٣١ - أكنم بن صيفيّ
- ١٢٤ - امرؤ القيس بن حُجر الشاعر
- ٣١١ - ابن الأنباريّ = محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر
- ١٤٢ - أنس بن مالك، رضي الله عنه
- ١٣٩ - الأهوازيّ = الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو علي
- ٩٥ - ابن أبي أويس = إسماعيل بن أبي أويس

الصفحة

العلم

- ٩٠ - أيوب بن تميم الدمشقيّ
- (ب)
- ١١٤٣ - البحتريّ = الوليد بن عبيد، أبو عبادة
- ١١٩ - البخاريّ = محمد بن إسماعيل
- ٦٦٩ - ابن برّهان النحويّ = عبد الواحد بن عليّ
- ٨٩ - البزار = خلف بن هشام
- ١٠٦ - البريّ = أحمد بن محمد بن عبد الله
- ٢٨١ - بشر بن الحارث، أبو نصر الحافي الزاهد
- ١٢٦ - أبوبكر = شعبة بن عيَّاش
- ٨٠٦ - أبوبكر ابن سيف = عبد الله بن مالك
- ٣٥٧ - أبوبكر الصديق أمير المؤمنين، رضي الله عنه
- ٩٢ - أبوبكر ابن مجاهد = أحمد بن موسى
- ٣٠٤ - أبوبكر ابن المرزبان = عليّ بن أحمد البغداديّ
- ٩٧٨ - أبوبكر ابن مقسم = محمد بن الحسن بن يعقوب
- ٤٥٣ - أبوبكر ابن مهران = أحمد بن الحسين
- ٧٢٠ - أبوبكر النقّاش = محمد بن الحسن بن محمد بن زياد
- ٥٢٤ - ابن أبي بلال = زيد بن عليّ بن أحمد

الصفحة

العَلَم

(ت)

- ٣٢١ - الترمذي = محمد بن عيسى
٢٨٥ - ثُمَاضِر بنتُ عمرو بن الشريد، المعروفة بالخنساء
١٠١ - تميم بن أوس الداري، رضي الله عنه

(ث)

- ٢٨٣ - أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُثَنِيّ
٥١٠ - ثوبان بن إبراهيم، ذو النون المصري
١٣١ - الثوري = سفيان بن سعيد

(ج)

- ٣٥٩ - الجحدري = عاصم بن أبي الصباح
٣٥٩ - ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز
١٣٣ - جرير بن عبد الحميد الرازي
١٣٤ - جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، أبو عبد الله الصادق
٩٣ - أبو جعفر = يزيد بن القعقاع المدني
٥٣٨ - أبو جعفر الرُّؤَاسِيّ = محمد بن الحسن بن أبي سارة
٩٣ - جَعَوْنَةُ بْنُ شَعُوبٍ اللَّيْثِيّ
٣٥٩ - ابن جندب = مسلم بن جندب، أبو عبد الله المدني
٦٦٩ - ابن جنيّ = عثمان بن جنيّ، أبو الفتح

الصفحة

العَلَم

- الجوهريّ = إسماعيل بن حمّاد ٥٦١
- (ح)
- أبو حاتم السّجّستانيّ = سهل بن محمد ٣٥٨
- أبو الحارث = الليث بن خالد المروزيّ ١٤١
- الحارث بن حسان وافد بني بكر، رضي الله عنه ١٢٥
- الحجّاج بن يوسف الثقفي ١٠٩
- الحريريّ = القاسم بن محمد ٢٦٧
- حسان بن ثابت، رضي الله عنه ١١٤٤
- الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمدانيّ العطار ٤٥٨
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسيّ ٣٠٧
- أبو الحسن ابن شنبوذ = محمد بن أحمد بن أيوب ٤٥٤
- الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو عليّ الأهوازيّ ١٣٩
- الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو عليّ المالكيّ البغداديّ ٦٠١
- الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصريّ ١٤٢
- الحُصَريّ = عليّ بن عبد الغنيّ ٦٦٠
- حفص بن سليمان، أبو عمر الكوفيّ ١٢٩
- حفص بن عمر، أبو عمر الدوريّ ٨٩
- حمّاد بن سَلَمَة ١٠٣

الصفحة

العَلَم

- حمَّاد بن زيد ١٠٣
- حمَّد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطَّابي ٣١٠
- حُمران بن أَعين ١٣٤
- حمزة بن حبيب، أبو عمارة الزيات ٨٩
- حمزة بن عبدِ المطلب، رضي الله عنه ٩٣

(خ)

- ابن خاقان = خلف بن إبراهيم بن محمد ٨٠٦
- الخاقانيّ = موسى بن عبيد الله، أبو مزاحم ٨٥
- ابن خزيمة = محمد بن إسحاق ٣٢١
- خزيمة بن مالك ١٢٤
- الخطَّابيّ = حمَّد بن محمد بن إبراهيم ٣١٠
- الخطيب البغداديّ = أحمد بن عليّ بن ثابت ١٣٠
- خلف بن إبراهيم بن محمد، أبو القاسم ابن خاقان ٨٠٦
- خلف بن هشام، أبو محمد البزار ٨٩
- خلّاد بن خالد الكوفيّ ٨٩
- الخليل بن أحمد الفراهيديّ ١٠٣
- الخنساء = ثُمّاضِر بنتُ عمرو بن الشريد ٢٨٥

الصفحة

العَلَم

(د)

- ٢٧٥ - الدارميّ = عبد الله بن عبد الرحمن
- ٤٤٠ - الداجونيّ = محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الرمليّ
- ٨٥ - الدانيّ = عثمان بن سعيد
- ٢٥ - أبوداود = سليمان بن الأشعث السّجستانيّ
- ١١٧ - أبو الدرداء = عويمر بن زيد الأنصاريّ، رضي الله عنه
- ٥٦٦ - ابن دُرَيْد = محمد بن الحسن بن دُرَيْد
- ٨٩ - الدوريّ = حفص بن عمر، أبو عمر

(ذ)

- ٩٠ - ابن ذكوان = عبد الله بن أحمد بن بشر
- ٩٠ - الذماريّ = يحيى بن الحارث
- ٧٧٠ - ذوالرّمّة = غيلان بن عقبة الشاعر
- ٥١٠ - ذو النون المصريّ = ثوبان بن إبراهيم

(ر)

- ٥٣٨ - الرّؤاسيّ = محمد بن الحسن بن أبي سارة
- ٩٣٩ - الرّبّذيّ = موسى بن عبيدة
- ٣٥٨ - أبو رجاء = عمران بن تيم العطارديّ
- ٩٥ - الرشيد = هارون بن محمد بن المنصور، الخليفة

الصفحة

العَلَم

- ابن رضوان = أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس ٧٢١
 - الرفاعي = محمد بن يزيد، أبو هشام ١٢٩
 - رُفيع بن مهران، أبو العالية الرِّياحي ١١٠
 - ابن رومي = محمد بن عمر بن عبد الله ٨٦٠

(ز)

- الزبير بن العوام، رضي الله عنه ٣٥٧
 - الزَّجَّاجُ = إبراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحاق النحوي ٣٤
 - زِرَّ بن حُبَيْش، أبو مريم الأسدي ١٢٥
 - الزمخشري = محمود بن عمر بن محمد ١٩١
 - زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني الشاعر ٢٦٠
 - زياد بن معاوية، النابغة الذبياني الشاعر ٢٩
 - أبو زيد = سعيد بن أوس الأنصاري النحوي ٨٧٩
 - زيد بن ثابت، رضي الله عنه ١٢٥
 - زيد بن علي بن أحمد، أبو القاسم ابن أبي بلال الكوفي ٥٢٤
 - زيد بن علي بن الحسين بن علي، رضي الله عنهم ٤٢٩

(س)

- ابن السائب = عبد الله بن السائب المخزومي، رضي الله عنه ١٠٢
 - السامري = عبد الله بن الحسين، أبو أحمد البغدادي ١٢٢٨

الصفحة

العَلَم

- ٧٢٠ - سبط الخياط = عبد الله بن عليّ بن أحمد، أبو محمد البغداديّ
- ١٢٥ - السبيعيّ = عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق
- ٣٥٨ - السّجّستانيّ = سهل بن محمد، أبو حاتم
- ٢٠٠ - السخاويّ = عليّ بن محمد بن عبد الصمد، علّم الدين
- ١٢٨ - ابن سعد = محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغداديّ
- ٣٢١ - سعد بن مالك، أبو سعيد الخُدريّ، رضي الله عنه
- ٨٧٩ - سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاريّ النحويّ
- ١١٠ - سعيد بن جبير، أبو محمد الوالبيّ
- ٣٢١ - أبو سعيد الخُدريّ = سعد بن مالك، رضي الله عنه
- ٥٠ - سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش
- ١٣١ - سفيان بن سعيد الثوريّ
- ١١٢ - ابن سلام = محمد بن سلام الجمحيّ
- ٣٥٨ - سلام بن سليمان الطويل، أبو المنذر الخراسانيّ
- ١٢٤ - السّلميّ = عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن
- ٨٩ - سليم بن عيسى، أبو محمد الحنفيّ
- ٢٥ - سليمان بن الأشعث، أبو داود السّجّستانيّ
- ١٣٣ - سليمان بن مهران، أبو محمد الأعمش
- ٨٨٧ - سليمان بن يحيى بن أيوب، أبو أيوب الضّبيّ
- ٤٨٤ - سهّل بن عبد الله، أبو محمد التّستريّ

الصفحة

العَلَم

- سهل بن محمد، أبو حاتم السَّجِسْتَانِيّ ٣٥٨
 - ابن سِوَار = أحمد بن عليّ بن عبّيد الله، أبو طاهر ٧١٩
 - السُّوسِيّ = صالح بن زياد ٨٩
 - سيويّه = عمرو بن عثمان بن قنبر ٢٤١
 - ابن سيرين = محمد بن سيرين ٦٣٣
 - ابن سيف = عبد الله بن مالك ٨٠٦
 - سيف بن ذي يزن ١٠١

(ش)

- الشاطبيّ = القاسم بن فيرّه ٤
 - الشافعيّ = محمد بن إدريس ٨٩
 - أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ٥
 - شبل بن عبّاد، أبوداود المكيّ ١٠٦
 - ابن شُريح = محمد بن شريح ٦٤٥
 - شريك بن عبد الله النخعيّ ١٣١
 - شعبة بن الحجّاج، أبوسطام البصري ١٢٧
 - شعبة بن عيّاش، أبوبكر الكوفيّ ١٢٦
 - أبو شعيب السوسيّ = صالح بن زياد ٨٩
 - شعيب بن حرب، أبوصالح المدائنيّ ١٣١

الصفحة

العَلَم

- ٤٥٤ ابنُ شَنْبُوذ = محمد بن أحمد بن أيُّوب
٣٥٩ شَيْبَة بن نصاح، أبو نصاح المدنيّ

(ص)

- ٨٩ صالح بن زياد، أبو شُعَيْب السُّوسِيّ
٤٠٣ الصِّفْرَاوِيّ = عبد الرحمن بن عبد المجيد
١٢٠ الصُّورِيّ الشاعر = عبد المحسن بن محمد بن أحمد

(ض)

- ٨٨٧ الضَّبِّيّ = سليمان بن يحيى بن أيُّوب، أبو أيُّوب

(ط)

- ٧١٩ أبو طاهر ابن سِوار = أحمد بن عليّ بن عُبيد الله
٩٥ طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلْبُون، أبو الحسن الحلبيّ
٣٥٨ أبو طاهر ابن أبي هاشم = عبد الواحد بن عمر
٦٠١ الطَّرَسُوسِيّ = عبد الجبَّار بن أحمد، أبو القاسم
٥٠ طَرْفَة بن العبد الشاعر
٣٥٧ طلحة بن عُبيد الله القرشيّ، رضي الله عنه
٣٣٤ أبو الطيّب ابن غَلْبُون = عبد المنعم بن عُبيد الله

الصفحة

العَلَم

(ع)

- عائشة بنت أبي بكر الصديق، رضي الله عنهما ٣٣٠
- عاصم بن أبي الصباح الجحدري ٣٥٩
- عاصم بن أبي النجود الكوفي ٨٩
- عاصم بن يزيد الأصفهاني ٣٤٩
- أبو العالية الرياحي = رفيع بن مهران ١١٠
- ابن عامر = عبد الله بن عامر الشامي ٨٩
- عبادة بن الصامت الأنصاري، رضي الله عنه ١٣٢
- ابن عباس = عبد الله بن العباس، رضي الله عنه ٣١
- أبو العباس المبرّد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي ٣٤٤
- أبو العباس المهدوي = أحمد بن عمّار ٣٢٥
- عبد الباقي بن الحسن بن أحمد، أبو الحسن الخراساني ٥٢٤
- عبد الجبار بن أحمد، أبو القاسم الطرسوسي ٦٠١
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، شهاب الدين أبو شامة ٥
- أبو عبد الرحمن السلمي = عبد الله بن حبيب ١٢٤
- عبد الرحمن بن صخر، أبو هريرة الدوسي، رضي الله عنه ٢٥
- عبد الرحمن بن عبد المجيد، أبو القاسم الصفراوي ٤٠٣
- عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق، ابن الفحام الصقلي ٦٤٥
- عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه ٣٥٧

الصفحة

العَلَم

- ٣٥٩ عبد الرحمن بن هُرْمَز، أبو داود الأعرج
- ٩٣٣ عبد الصمد بن عبد الرحمن، أبو الأَزهَر العتقيّ
- ٨٦٠ عبد العزيز بن محمد بن محمد بن عبد الله الهلاليّ
- ٩٥ عبد الكريم بن عبد الصمد، أبو مَعْشَر الطبريّ
- ٥١٠ عبد الكريم بن هوازن، أبو القاسم القُشيريّ
- ٩٠ عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو الدمشقيّ
- ١٣٩ عبد الله بن بهمن بن فيروز
- ١٢٤ عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السلميّ
- ١٢٢٨ عبد الله بن الحسين، أبو أحمد البغداديّ السامريّ
- ٢٥٠ عبد الله بن الزبير، رضي الله عنه
- ١٠٢ عبد الله بن السائب المخزوميّ، رضي الله عنه
- ٨٩ عبد الله بن عامر الشاميّ
- ٣١ عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما
- ٢٧٥ عبد الله بن عبد الرحمن، أبو محمد الدارميّ
- ٧٢٠ عبد الله بن عليّ بن أحمد، أبو محمد سبط الخياط البغداديّ
- ٣٣٠ عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما
- ٩٣ عبد الله بن عيَّاش، أبو الحارث المخزوميّ
- ٥ أبو عبد الله الفاسيّ = محمد بن حسن بن محمد
- ٨٩ عبد الله بن كثير، أبو معبد المكيّ

الصفحة

العَلَم

- ٣٤٥ عبد الله بن لَهِيْعَة ، أبو عبد الرحمن الحضرميَّ
- ٨٠٦ عبد الله بن مالك ، أبو بكر ابن سيف
- ١١٣٨ عبد الله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن المروزيَّ
- ١٧٠ عبد الله بن محمد بن عليّ ، أبو جعفر المنصور ، الخليفة
- ٧٠٠ عبد الله بن المُخَارِق المعروف بالنابغة الشَّيبانيّ الشاعر
- ١٢٥ عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه
- ١١٤ عبد الله بن هارون الرشيد ، الخليفة المأمون
- ٩٤ عبد الله بن وهب بن مسلم ، أبو محمد المصريَّ
- ٥٤٤ عبد الله بن يحيى بن المبارك ، أبو عبد الرحمن ابن اليزيديَّ
- ١٢٠ عبد المحسن بن محمد بن أحمد ، أبو محمد الصوريَّ الشاعر
- ٣٥٩ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج ، أبو الوليد القرشيَّ
- ٤٠ عبد الملك بن عُمَيْر بن سويد اللخميَّ الكوفيَّ
- ١٠٠ عبد الملك بن قُريب ، أبو سعيد الأصمعيَّ
- ٣٥٦ عبد الملك بن مروان بن الحكم ، أبو الوليد الخليفة الأمويَّ
- ٣٣٤ عبد المنعم بن عُبيد الله ، أبو الطيّب ابن غَلْبُون
- ٦٦٩ عبد الواحد بن عليّ بن بَرْهَان ، أبو القاسم العُكْبَرِيَّ
- ٣٥٨ عبد الواحد بن عمر ، أبو طاهر ابن أبي هاشم
- ٧٩١ -العبيديَّ = أحمد بن بكر بن أحمد
- ٩٤١ -العبسيَّ = عُبيد الله بن موسى

الصفحة

العَلَم

- ٣٨٨ - أبو عُبَيْد = القاسم بن سَلَام
- ٥٧٩ - عُبَيْد الله بن قيس الرُّقِيَّات
- ٩٤١ - عُبَيْد الله بن موسى العَبْسِيَّ
- ٦٦٩ - عثمان بن جُنَيْ، أبو الفتح الموصليَّ
- ٨٥ - عثمان بن سعيد، أبو عمرو الدانيُّ
- ٩٨ - عثمان بن سعيد، أبو سعيد ورش المصريَّ
- ١٠٢ - عثمان بن عَفَّان أمير المؤمنين، رضي الله عنه
- ٣٤٦ - ابن عَجَلان = محمد بن عَجَلان
- ٤٠٤ - عديّ بن زيد الشاعر
- ١٢١ - عراق بن خالد، أبو الضحَّاك المُرِّيَّ
- ٥٨٤ - ابن عَصْفور = عليّ بن مؤمن
- ١٠٩ - عطاء بن أبي رباح، أبو محمد القرشيَّ
- ٨٩ - عكرمة بن سليمان المكيَّ
- ١٠٩ - العلاء بن عمَّار بن العريان
- ٤٥٨ - أبو العلاء الهَمْدانيَّ = الحسن بن أحمد بن الحسن
- ١٣٤ - عَلَقْمَة بن قيس، أبو شبل النخعي
- ٣٠٤ - عليُّ بن أحمد، أبو بكر ابن المَرْزُبَان البغداديَّ
- ١٣٩ - أبو عليّ الأهوازيَّ = الحسن بن عليّ بن إبراهيم
- ٨٩ - عليّ بن حمزة، أبو الحسن الكسائيَّ

الصفحة

العَلَم

- عليّ بن صالح بن صالح بن حيّ ١٣١
- عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين، رضي الله عنه ١١١
- عليّ بن عبد الغنيّ، أبو الحسن الحُصَريّ ٦٦٠
- أبو عليّ الفارسيّ = الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ٣٠٧
- أبو عليّ المالكيّ = الحسن بن محمد بن إبراهيم ٦٠١
- عليّ بن محمد بن حبيب القاضي الماورديّ الشافعيّ ٣٢٨
- عليّ بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن علّم الدين السخاويّ ٢٠٠
- عليّ بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عُصفور ٥٨٤
- عمّار بن العُريان بن عبد الله ١١١
- عمر بن الخطّاب أمير المؤمنين، رضي الله عنه ٢٩٠
- عمر بن أبي ربيعة الشاعر ٣٢٨
- عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه ٢٤٧
- عمران بن تيم، أبو رجاء العطارديّ ٣٥٨
- أبو عمرو الدانيّ = عثمان بن سعيد ٨٥
- عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعيّ ١٢٥
- عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه النحويّ ٢٤١
- أبو عمرو بن العلاء البصريّ ٨٩
- عمرو بن علّمة الكِناني ١٠٠
- عترة بن شدّاد العبسيّ ٢٢

الصفحة

العَلَم

- ١١٧ - عُويمر بن زيد، أبو الدرداء الأنصاريّ، رضي الله عنه
- ٩٣ - ابن عيَّاش = عبد الله بن عيَّاش المخزوميّ
- ١٠٣ - عيسى بن عمر، أبو عمر الهمدانيّ
- ٩٨ - عيسى بن مينا، قالون المدنيّ

(غ)

- ٣٣٤ - أبو غانم = المظفرّ بن أحمد بن حمدان
- ٩٥ - ابن غلبون، أبو الحسن = طاهر عبد المنعم بن عبّيد الله
- ٣٣٤ - ابن غلبون، أبو الطيّب = عبد المنعم بن عبّيد الله
- ٧٧٠ - غيلان بن عقبة، ذوالرُمة الشاعر

(ف)

- ٥٢٤ - فارس بن أحمد، أبو الفتح الحمصيّ الضريّر
- ٣٠٧ - الفارسيّ = الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار
- ٥ - الفاسيّ = محمد بن حسن بن محمد
- ٥٢٤ - أبو الفتح = فارس بن أحمد
- ٦٦٩ - أبو الفتح ابن جيّ = عثمان بن جيّ
- ٦٤٥ - ابن الفحّام = عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق
- ٥٣٨ - الفراء = يحيى بن زياد، أبو زكريّا
- ١١٠ - الفرزدق = همّام بن غالب

الصفحة

العَلَم

- ١١٨ - فضالة بن عُبيد، رضي الله عنه
- ١٠٧ - أبو فليح

(ق)

- ٣٨٨ - القاسم بن سلام، أبو عُبيد
- ٤ - القاسم بن فيره، أبو القاسم الشاطبي الرُعيني
- ٢٦٧ - القاسم بن محمد، أبو محمد الحريري
- ٩٤٢ - القاسم بن يزيد، أبو محمد الوزان
- ٩٨ - قالون = عيسى بن مينا المدني
- ٣٥٨ - قتادة بن دعامة، أبو الخطّاب السدوسي
- ٨٩ - القسط = إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المكي
- ٥١٠ - القُشيري = عبد الكريم بن هوازن
- ٩٠ - قُنبل = محمد بن عبد الرحمن بن محمد
- ١٠٧ - القوّاس = أحمد بن محمد بن عون النبّال
- ٥٧٩ - ابن قيس = عُبيد بن قيس الرُقَيّات

(ك)

- ٦٣ - كُثير عزة
- ٨٩ - ابن كثير = عبد الله بن كثير المكي
- ٨٩ - الكسائي = علي بن حمزة

الصفحة

العَلَم

- ١٠١ - كسرى = يزدجرد بن شهريار
- ١١٣١ - كعب بن زهير، رضي الله عنه
- ٣٧٩ - الكُميت بن زيد الكوفي الشاعر.

(ل)

- ٣٨٠ - لبيد بن ربيعة بن عامر العامري الشاعر.
- ١٤١ - الليث بن خالد، أبو الحارث المروزي
- ٢٠ - الليث بن سعد
- ٣٤٥ - ابن لهيعة = عبد الله بن لهيعة، أبو عبد الرحمن الحضرمي
- ١٣٤ - ابن أبي ليلى = محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

(م)

- ١٢٧ - ابن مالك النحوي = محمد بن عبد الله بن عبد الله
- ١١٤ - المأمون = عبد الله بن هارون الرشيد
- ٢٠ - مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي
- ٣٢٨ - الماوردي = علي بن محمد بن حبيب الشافعي
- ١١٣٨ - ابن المبارك = عبد الله بن المبارك
- ٣٤٤ - المبرّد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العبّاس النحوي
- ٨٥٢ - مُتَمَّم بن نُويرَة التميمي الشاعر، رضي الله عنه
- ٩٢ - ابن مجاهد = أحمد بن موسى

الصفحة

العَلَم

- ١٠٣ مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ
- ٤٣٢ محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن ابن شنبوذ
- ٤٤٠ محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الداجونيّ الرمليّ
- ٣٢١ محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوريّ
- ٣٥٠ محمد بن إسحاق بن محمد، أبو القاسم (أبو عبد الله) المسيّبيّ
- ١١٩ محمد بن إسماعيل البخاريّ
- ٨٩ محمد بن إدريس الشافعيّ الإمام
- ٧٢٠ أبو محمد البغداديّ = عبد الله بن عليّ بن أحمد، سبط الخياط
- ١٣٤ محمد بن الحسن، أبو عبد الله الحنفيّ
- ٥٦٦ محمد بن الحسن بن دُرَيْد، أبو بكر البصريّ
- ٥٣٨ محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبو جعفر الرُّؤاسيّ
- ٥ محمد بن حسن بن محمد، أبو عبد الله الفاسيّ
- ٧٢٠ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد، أبو بكر النقّاش
- ٩٧٨ محمد بن الحسن بن يعقوب، أبو بكر ابن مقسّم
- ١٢٨ محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغداديّ
- ١١٢ محمد بن سلام، أبو عبد الله الجمحيّ
- ٦٣٣ محمد بن سيرين
- ٦٤٥ محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبد الله الرعيّنيّ الإشبيليّ
- ١٣٤ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن الأنصاريّ

الصفحة

العَلَم

- ٩٠ محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو عمر قُنبِل
- ١١٤ محمد بن أبي جعفر عبد الله المنصور، الخليفة المهديّ
- ١٢٧ محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله النحويّ
- ٦٠٢ محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَه، أبو بكر الأصبهانيّ
- ٣٤٣ محمد بن عبد الرحمن بن مُحِيسِن، أبو عبد الله السهميّ
- ٣٤٦ محمد بن عَجَلان، أبو عبد الله القرشيّ
- ٨٦٠ محمد بن عمر بن عبد الله بن روميّ
- ٣٢١ محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذيّ
- ٣١١ محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر ابن الأنباريّ
- ٨١٠ محمد بن محمد بن عبد الله بن عُبيد بن عقيل الهلاليّ
- ١٢٩ محمد بن يزيد، أبو هشام الرفاعيّ
- ٣٤٤ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرّد النحويّ
- ١٩١ محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم الزمخشريّ
- ٣٤٣ - ابن مُحِيسِن = محمد بن عبد الرحمن بن مُحِيسِن
- ٣٠٤ - ابنُ المَرْزُبَان = عليُّ بن أحمد البغداديّ
- ٢٤٠ - مروان بن الحكم بن أبي العاص الخليفة الأمويّ
- ٧٢٠ - ابن أبي مريم = نصر بن عليّ بن محمد الشيرازيّ
- ٨٥ - أبو مزاحم الخاقانيّ = موسى بن عُبيد الله
- ١٢١ - ابن مسعود = عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه

الصفحة

العَلَم

- ٣٥٩ - مسلم بن جندب، أبو عبد الله المدني
- ١١٥ - مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين النيسابوري
- ٣٥٠ - المسيبي = محمد بن إسحاق بن محمد
- ٨٥٣ - مطيع بن إياس الليثي الشاعر
- ٣٣٤ - المظفر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم
- ٣٥٧ - معاذ بن جبل، رضي الله عنه
- ١١٨ - معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنه
- ١٠٨ - معروف بن مُشكان، أبو الوليد المكي
- ٩٥ - أبو معشر الطبري = عبد الكريم بن عبد الصمد
- ١١٧ - المغيرة بن أبي شهاب، أبو هاشم المخزومي
- ٩٧٨ - ابن مقسم = محمد بن الحسن بن يعقوب، أبو بكر
- ٤٠٣ - مكّي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي
- ٣٥٨ - أبو المنذر = سلام بن سليمان الطويل الخراساني
- ٣٢٥ - المهدي = أحمد بن عمّار
- ١١٤ - المهدي = محمد بن أبي جعفر المنصور، الخليفة
- ٤٥٣ - ابن مهران = أحمد بن الحسين
- ٨٥ - موسى بن عبيد الله، أبو مزاحم الخاقاني
- ٩٣٩ - موسى بن عبيدة الربذي
- ٦٠٧ - ميمون بن قيس الأعشى الشاعر

الصفحة

العَلَم

١٥١ - ميمون بن مهران، أبو أيوب الجزريّ

(ن)

٢٩ - النابغة الذبيانيّ = زياد بن معاوية
٧٠٠ - النابغة الشيبانيّ = عبد الله بن المخارق
١٠٧ - النبّال = أحمد بن محمد بن عون، أبو الحسن القوَّاس
٨٩ - نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم، أبو رُويم المدنيّ
٩٣٨ - نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه
٣٥٧ - النخعيّ = إبراهيم بن يزيد
٧٢٠ - نصر بن عليّ بن محمد، ابن أبي مريم الشيرازيّ
١١٧ - النعمان بن بشير، رضي الله عنه
٨٩ - النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الإمام
٧٢٠ - النقّاش = محمد بن الحسن بن محمد بن زياد

(هـ)

٩٥ - هارون بن محمد بن المنصور، الخليفة الرشيد
٩٨٩ - هارون بن موسى بن شريك التغلبيّ، الأخفش الدمشقيّ
٣٢٢ - الهذليّ = يوسف بن عليّ بن جُبارة
٢٥ - أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدّوسي
١٢٩ - أبو هشام الرفاعيّ = محمد بن يزيد

الصفحة	العَلَم
١١٩	- هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو الوليد الخليفة الأمويّ
٩٠	- هشام بن عمار، أبو الوليد الدمشقيّ
١١٠	- همّام بن غالب، أبو فراس الفرزدق الشاعر
١٠٣	- الهمدانيّ = عيسى بن عمر

(و)

١١٧	- وائلة بن الأسقع، رضي الله عنه
١٢٥	- وافد بني بكر = الحارث بن حسان، رضي الله عنه
٩٨	- ورش = عثمان بن سعيد، أبو سعيد المصريّ
٩٤٢	- الوزان = القاسم بن يزيد
١٢٨	- وكيع بن الجراح، أبو سفيان الرؤاسي
١١٤٣	- الوليد بن عبيد، أبو عبادة البحتريّ الشاعر
٩٤	- ابن وهب = عبد الله بن وهب
٣٠٣	- وَهْبُ بْنُ مُنْبَهٍّ، أبو عبد الله الصنعانيّ
١٠٧	- وهب بن واضح، أبو الإخريط

(ي)

١٢٨	- يحيى بن آدم، أبو زكريّا الصّلحيّ
٩٠	- يحيى بن الحارث، أبو عمرو الذماريّ
٥٣٨	- يحيى بن زياد، أبو زكريّا الفراء

الصفحة

العَلَم

- ٢٥٠ - يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديّ .
- ٨٩ - يحيى بن المبارك، أبو محمد اليزيديّ .
- ١٢٩ - يحيى بن معين، أبو زكريّا البغداديّ .
- ١٣٤ - يحيى بن وثّاب الكوفيّ .
- ١١٠ - يحيى بن يعمر، أبو سليمان البصريّ .
- ١٠١ - يزدجرد بن شهریار، كسرى .
- ٩٣ - يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المدنيّ .
- ١١٤ - يزيد بن منصور بن عبد الله الحميريّ .
- ٨٩ - اليزيديّ = يحيى بن المبارك .
- ٥٤٤ - ابن اليزيديّ = عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن .
- ٨٧٩ - أبو يعقوب الأزرق = يوسف بن عمرو .
- ٣٥٨ - يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد الحضرميّ .
- ٣٢٢ - يوسف بن عليّ بن جُبارة، أبو القاسم الهذليّ .
- ٨٧٩ - يوسف بن عمرو، أبو يعقوب الأزرق .
- ٩٣٣ - يونس بن عبد الأعلى الصديّ .
- ١٠٢٧ - يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبيّ النحويّ .

* * *

٧- فهرس القضايا النحويّة

الصفحة	القضية النحويّة
--------	-----------------

أئمة

- ٧٧٩ - مذاهب النحاة في الهمزة الثانية من: أئمة

الإبدال

- ٣١٣ - مذهب الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمّر

الإدغام

- رفض النحويّين إدغام الحاء في العين من نحو: ﴿زُحِرَ عَنْ﴾ وإجازتهم

- ٤٩٦، ٤٧١ إدغام العين في الحاء

- ٥٠٣ - الخلاف بين النحويّين في جواز إدغام الضاد في الشين

- ٥٣٨ - خلاف النحويّين في إدغام الراء في اللام

- إجراء الواو والياء الأصليّتين مُجرى الزائديّتين في إدغامهما في الهمزة بعد

- ١٠٢٦ قلبها إلى جنس ما قبلها

(إذا) الشرطيّة

- ٦٣٢ - عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد «إذا» الشرطيّة

اسم

- ٧ - اشتقاق «الاسم» من السمو أو الوسم

الصفحة

القضية النحوية

- رفع الاسم الواقع بعد الجار والمجرور إمّا على الابتداء، وإمّا على الفاعلية
على رأي الأخفش ٨٧
- الاشتغال
- بحث الاشتغال ٣٥٣
- اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه ٦١٥
- الإضافة
- معاملة المركّب بالإضافة معاملة الكلمة الواحدة، نحو قولهم: حَبُّ رُمّاني
وقول الشاطبي: أَبُو عَمْرٍهِمْ ١٤٣
- الإظهار
- العلة الصرفية في إظهار أبي عمرو الياء من ﴿وَاللّٰى﴾ في قوله تعالى:
﴿وَاللّٰى يَنْسَنَ﴾ ٤٦٧
- الإعلال
- الإعلال الواقع في نحو: جِئْتُ، من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ معتلٍّ العين، متصلٍ
بتاء الفاعل ٥٣١
- إعلال نحو: غازون وراضون ١٠٠٧
- أَلَا
- أوجه استعمال (أَلَا) والفرق بينها وبين (أَلَا) ١١٥٥

﴿الله﴾

- ٨ اشتقاق لفظ الجلالة من: آلِه، أو وَلِه، أو لَاه .

﴿اللَّهُمَّ﴾

- ٢٦٢ - الخلاف بين النحاة في ميم: اللَّهُمَّ .

الإمالة

- ٥٧٦ - عدم الاعتداد بالهاء فاصلة في الإمالة لأنها حرف خفيّ، نحو قولهم: يُريدُ أن يَضْرِبَهَا .

أَمَّا

- ٩٦ - أحكام: أَمَّا .

أَنَّ

- ٢٨٩ - شذوذ وقوع «أَنَّ» بعد «لَوْ» .

(إِنْ) الشرطيّة

- ٤٧٣ - عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد «إِنْ» الشرطيّة، نحو قول الشاطبيّ: وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا .

أَوْ

- ٦٣٣ - المعاني التي وُضعتُ عليها «أَوْ» .

الصفحة

القضيّة النحويّة

أَوَّل

- ١٢ اختلاف علماء التصريف في اشتقاق «أَوَّل»
١٥٢ أصل: أَوَّلَ أَوَّلًا

بَلْ

- ١١٥٦ أنواع الإضراب بـ(بَلْ)
- وجهُ إدغام لام (بَلْ) و(هَلْ) في الأحرف الثمانية على رأي كلٍّ من الخليل
١١٦٨ وسيبويه

البناء والإعراب

- ٢٥٢ ألقاب البناء والإعراب عند البصريّين والكوفيّين

التعجب

- ٣٣ هل التعجب في صيغة «أَفْعَلْ به» أمرٌ على الحقيقة أم إخبار
١٣٦ مذاهب النحاة في إعراب (مَا أَزْكَاهُ)

التفضيل

- ٤٦ بناء أَفْعَلِ التفضيل من الفعل «أَفْعَلْ» قليلٌ، ومنه: هو أعطاهم للدراهم . .
٤٧ لا تضاف «أَفْعَلْ» إلّا لما هي بعضه، والتفريق بين: زيدٌ أَفْرُهُ عبداً، وأَفْرُهُ عبدٌ

التمييز

- ٧٣٨ الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف

التنوين

- تعريف التنوين عند النحاة ١٢٤١، ٢١٦

التوابع

- القطع في باب التوابع ١٤

الجارُّ والمجرور

- دخول حرف الجرِّ على مثله (وَلَا لِلِّمَاءِ بِهِمْ) ٧

- عدم القياس في حذف حرف الجر ١٧

- أطراد حذف حرف الجرِّ مع «أَنَّ» و«أَنَّ» إذا أُمنِ اللبس ٢٤

- حذف الجارِّ من الفعل اللازم المتعدي به ٢٥٨

- تفريق سيبويه بين: مررتُ بزيدٍ وعمرو، وبعمرو ٨٧٠

الجمع

- شذوذ جمع «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء على «فُعْلٌ» بضمِّها، نحو: حِلْيَةٌ وحُلَى ٦٦

الجملة الطلبية

- عدم وقوع الجمل الطلبية صفةً إلا أن يُقدَّرَ قبلها قول ٧٦٩

الحال

- عدم تقدُّم الحال على العامل المعنويُّ على الصحيح ٩٠٠، ١٢٠٦، ١٢١٧، ١٢٥٠

القضيّة النحويّة

الصفحة

الحذف

- الحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وعكسه، ومنه مسألة: قطع الله يدَ
ورجلَ مَنْ قالها ١٢٠٩، ٢٤١
- حذف الجازم وإبقاء عمله ٩٢٨

حروف المعجم

- جواز وصفِ حروف المعجم بالتذكير والتأنيث ١٧٦
- الخلاف في حركة الحرف: هل هي عليه، أو هي بين يديه ؟ ٩٤٨

الحكاية

- الخلاف في الحكاية بما في معنى القول ١١٥٧

حَيْثُ

- لا يُجازى بـ «حَيْثُ» إلّا مع زيادة «مَا» ك: إِذْ مَا ٢٣٢

الخبر

- مجيء الخبر جملةً طلبيةً من غير أن يُضمَر قبلها قول ٦٣٨
- مذاهب النحويّين في نحو: في الدار زيدٌ ٧٠٠
- الخلاف في تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وهل يُتَّسَعُ في الظرف وعديله
ما لا يُتَّسَعُ في غيره ٨٠٧

الصفة المشبّهة

- جواز تقدير الحركات الثلاث في ألف قوله: (أَجْذَمُ الْعَلَا) ونحوه، على أنّه من باب معمول الصفة المشبّهة، نحو: هذا الحَسَنُ الوجْه ٢٩

الضمير

- إبراز الضمير في باب جريان الصفة على غير مَنْ هي له إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ .. ٣١٢

الظروف

- ١٠ ملازمة ظرف الزمان (أَوَّل) للإضافة، وقطعه عنها
٥٥ - لا يعمل الفعل في ظرفي زمانٍ ومكانٍ إلّا على سبيل البدليّة أو العطف ..
- الإسناد إلى ظرف الزمان أو المكان مجازاً لوقوع الفعل فيه، نحو قولهم:
ليله نائم ١٧٣
- عدم جواز إعراب الظرف المقطوع عن الإضافة حالاً ولا خبراً ولا صفةً
ولا صلة ٤٨٤

عروض السكون

- عدم اعتداد النحاة بالسكون العارض ٦٩٩

العطف

- ١٨٠ - الخلاف في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ..
- حذف حرف العطف من نحو: أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمَرًا ٤٢٤، ٣٧٠

الصفحة

القضية النحوية

- الخلاف في الفصل بين حرف العطف الذي على حرف واحد وما عطف
إذا كان الفاصل ظرفاً أو عدليه ٨٥٠

الفاعل

- توجه الفعلين إلى فاعل واحد، نحو: قاما وقعد الزيدان ٤١٣
- مواضع حذف الفاعل وحده ٩٧٣، ٦١٠، ٤١٧
- كون الفعل مع فاعله كالشيء الواحد ٥٣١

فعل

- مجيء ثلاث لغات في نحو: كَلِمَةً، وَكَيْفَ، وَصَبِرَ، مَّا كَانَ عَلَى زِنَةٍ «فَعِلَ» ١٨٥
غير حلقِيَّ العين ٤١٦، ٣٠٢
- مجيء أربع لغات في نحو «فَعَزَّ» مَّا كَانَ عَلَى زِنَةٍ «فَعِلَ» وهو حلقِيَّ العين ٤١٦

فَعَلَّ

- هل يأتي «أَفَعَلَ» و«فَعَّلَ» بمعنى واحد نحو: أَنْزَلَ وَنَزَلَ ٤٣٨

فُعِلَى

- جواز الواو والياء في عين «فُعِلَى» وصفاً، نحو: طَوْبَى وَطِيْبَى ٢٩٥

الفعل المضارع

- الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل ١٩٧

الصفحة

القضيّة النحويّة

فِي

٧٤٠ استعمال «فِي» زائدة

قَدْ

٥٦٣ الخلاف فِي وقوع «قَدْ» ظاهرة أو مضمرّة قبل الفعل الماضي الواقع حالاً.

القلب

٧٩ انقلاب لام كلَّ «فُعْلَى» إذا كانت صفةً عن واو، إلّا ما شدّ

لَا

٧٦١ الخلاف فِي حذف خبر «لَا»

لام التعريف

٣٣٩، ٩ نيابة «ال» عن الضمير المضاف إليه

٨٠ تجريد (الدُّنْيَا) من «ال» ضرورةً

٥٢٧ قطع لام التعريف عمّا بعدها فِي أنصاف الأبيات، وللتذكّر

..... الخلاف فِي همزة لام التعريف، هل هي همزة قطع على مذهب الخليل،

٨٨٦، ٧٥١ أم وصل على مذهب سيبويه

لَحْمَر

٩١٦، ٩١٢، ٦٦٥، ٦٦٣، ٣٧٠ مسألة: لَحْمَر

الصفحة

القضية النحوية

لَيْسَ

- ٨٠١ - تقديم معمول خبر «ليس»

(ما) الشرطية

- ١٩٦ - مذاهب النحاة في خبر (ما) الشرطية

المصدر

- ٨ - وضع المصدر موضع المفعول به
- ١٨ - الأوجه الجارية في المصدر الواقع وصفاً للجئة، نحو: رجلٌ عدلٌ
- ٢٥ - عملُ المصدر في مثله
- - استواء المصدر الميمي للفعل وزمانه ومكانه ومفعوله في صيغة واحدة إذا
- ١٠٥ - زاد الفعل على ثلاثة
- ٢٦٩ - مجيء المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على زنه «مَفْعَلٌ»
- ٧٢٣ - منعُ إعمال المصدر محذوفاً

مَعَ

- ٧٧٦ - الردُّ على المصنّف في دعواه أن قطع «مَعَ» عن الإضافة ونصبها حالاً قليلاً

المغالبة

- ١٠٢ - لا يأتي «فَعَلَ» للمغالبة إلا مفتوح العين مطلقاً

مِنْ

- ٤٩٠ - شروط زيادة «مِنْ» عند كلٍّ من الأخفش والكوفيّين والبصريّين

المنادى

٤٤٤ - مجيء ستّ لغاتٍ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

المنع من الصرف

٦٦٨ - خلاف النحويّين في جواز منع ما ينصرف للعلميّة فقط في الضرورة، نحو: غَلْبُونٌ وَسَعْدُونُ

مهما

١٩٠ - أقوال النحاة في (مَهْمَا)

النسب

١١٣ - النسب إلى: البصرة

نعم

١١٠٦ - الفرق بين استعمال (نَعَمْ) و(بَلَى)

النكرة

٧٠٣ - أوجه الإعراب في النكرة المبنية إذا وُصِفَتْ بمفردٍ متّصل، نحو: لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ

ها أنا ذا

١٤٨ - مسألة: ها أنا ذا

هاء الضمير

الصفحة

القضية النحويّة

- ٥٨٥ - علّة تسكين هاء الضمير وصلأ .
- - سبب العدول عن كسر الأوّل إلى كسر الثاني لالتقاء الساكنين من نحو قوله
- ٥٩٢ تعالى: ﴿وَيَتَّقْهُ﴾
- - الردّ على مَنْ قال من النحاة: إنّ القصر أو الإسكان في هاء الضمير لا يكون
- ٦٠٨ إلّا في ضرورة الشّعْر

الهمزتان من كلمتين

- ٧٩٧ - التوجيه لقراءة قالون والبزّي: ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ بتشديد الواو ثمّ بهمزة ...
- هَنِئاً مَرِيئاً
- ٦٢ - الأوجه الواردة في انتصاب: هَنِئاً مَرِيئاً

* * *

٨- فهرس النماذج النحويّة واللغويّة

الصفحة	النموذج
	(أ)
٨٧٩	- أَهْلَكَ اللهُ فِي الْجَنَّةِ
٥٣٨	- اجْبُرْ لَبَطَةَ
٥٧	- اجْتَلَيْتُ الْعُرُوسَ
٣٣	- أَحْسَنُ بَزِيدٍ
٦٩٦	- اخْشِي يَا هِنْدُ
٣٦	- أَخْلَقَ الثَّوْبُ
٣٦٥	- أَشَمَّمَتْهُ الطَّيِّبُ
٢٥٥	- أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ
٢٨٠	- أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَحُسْنُهُ
٣٣	- أَعْدَدُ زَيْدًا لِمَهْمَّاتِكَ وَمَا أَوْلَاهُ بِذَلِكَ
٦٢	- أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ
٤٢٤، ٣٧٠	- أَكَلْتُ خَبْزًا لَحْمًا تَمْرًا
٥٩٩	- انْطَلَقَ يَا زَيْدُ

(ت)

٤٤	- تَنَبَّلَ الْبَعِيرُ
----	------------------------------

الصفحة

النموذج

(ث)

٦٩٨ - ثوبٌ بکرٌ

(ج)

٣٧ - جاءَ زیدٌ حسنًا غلامُهُ

٦٣٣ - جالسٌ الحسنُ أو ابنُ سیرین

٢٤٩ - جیدٌ معمٌ مخولٌ

(ح)

١٤٣ - حبٌّ رُمانيٌّ

٣١٢ - حسبُكَ درهمٌ

٣١٤ - حسبي الله ونعم الوكيلُ

(د)

٨ - درهمٌ ضربُ الأميرِ

٦٩٨ - دويبةٌ

(ر)

١٨ - رجلٌ عدلٌ، وزورٌ

الصفحة

النمآج

(ز)

- ٤٧ - زید أفره عبداً، وأفره عبداً
- ٧٣٩ - زید ضربته ظهراً
- ٢٥٦ - زیداً ضربت غلامه
- ٣٩ - زید غفر الله له

(س)

- ٢٥٥ - سرق عبد الله ثوبه
- ٦٢ - سقياً له ورعياً

(ش)

- ١٠٤٨ - شعر شاعر

(ط)

- ٣٣٨ - طاهر القلب، ومنبسط الوجه
- ٥٦٣ - طبق الجزأ المفصل
- ٥٦٣ - طبق السيف المفصل

(ع)

- ٦٢ - عائذاً بك

الصفحة

النموذج

٨٨ - عَلمتُه الحسابَ باباً باباً

(غ)

١٧ - غفرَ اللهُ لك

(ف)

٢٥٩ - فلانٌ وجهُ القوم

٨ - فلان ينظر في العلم

(ق)

٤١٣ - قاما وقعد الزيدان

٢٤١ - قَطَعَ اللهُ يدَ ورَجُلٍ مَنْ قالها

(ل)

٧٠٣ - لا رَجُلَ ظَريفٌ

٢٢ - لقيتُ زيداَ منحدريّن

١٥٢ - لقيتهُ كَفَّةً كَفَّةً

٦٣٩ - لقيتُ هنداً مُصعداً ومنحدرةً

١٢٦ - لله درّه فارساً

١٠٤٨ - ليلٌ آلِيلٌ

الصفحة

النموذج

- ١٠٤٨ - ليلٌ لائلٌ
١٧٣ - ليله نائمٌ

(م)

- ١١٥٦ - ما قام زيدٌ بلُ عمرو
٨٧٠ - مررتُ بزيدٍ وعمرو، وبعمرو

(هـ)

- ٨ - هذا بُردٌ نسجُ اليمن
٢٦٠، ٥٦ - هَنَانِي الطَعَامُ
٦٢ - هَنَاهُ اللهُ ومَرَأَهُ
١٥٢ - هُوَ جَارِي بَيْتِ بَيْتَ
٣٣ - هُوَ خَلِيقٌ بِكَذَا

* * *

٩ - فهرس أسماء الكتب المذكورة في الجزء المحقق

الكتاب	المصنّف	الصفحة
(١)		
- إبراز المعاني ^(١)	أبوشامة	٥
- الإرشاد	أبو الطيّب ابن غلبون	٦٦٨، ٣٣٤
- إيجاز البيان	أبو عمرو الدانيّ	٧٤١، ٦٥٣
- الإيضاح	أبو عليّ الأهوازيّ	١١٨٩، ٣٢٢
(ت)		
- التبصرة	مكيّ بن أبي طالب	٧٩٨، ٧٨٩
- التجريد	ابن الفحام	١٢٢٩، ٨٦٢، ٨٤١، ٦٤٥
- التذكرة	طاهر ابن غلبون	٨٦٤، ٦٦٨، ٦٦٦
- التذكير	محمد بن شريح	٨٤٢، ٦٦٠
- التفسير	السمين الحلبيّ	٣٥٤
- التفصيل والتحصيل	أبو العباس المهدويّ	٣٢٦

(١) نظراً لكثرة النقول عن إبراز المعاني - وهي تقارب مائتين وأربعين نقلاً - فقد اكتفيتُ بالإحالة على الموضوع الأوّل منها فقط .

الكتاب	المصنف	الصفحة
--------	--------	--------

- تفضيل الكلاب	أبوبكر ابن المرزبان	٣٠٤
- التكملة	أبو علي الفارسي	٧٩٠
- التيسير	أبو عمرو الداني	٤٠٦، ٤٠٤، ٢٥٨، ٢٥٦
		٦١٦، ٦٠١، ٥٨٠، ٥٦٩، ٤٩١، ٤٨٥، ٤٨٠، ٤٥٧، ٤٥٠، ٤٤٢، ٤٣٣، ٤٢٢
		٧٧٦، ٧٤٩، ٧٣٥، ٧٢٧، ٧١٩، ٦٩٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٥٦٩، ٦٤٦، ٦٣٥، ٦٣١
		٨٩٥، ٨٩٠، ٨٦٣، ٨٤١، ٨٠٦، ٨٠٢، ٨٠٠، ٧٨٦، ٧٨٥، ٧٨٤، ٣٨٢، ٧٧٧
		١٢١٥، ١٠٠٧، ٩٨٣، ٩٧٥، ٩٣٣، ٩٢٢، ٩٣٣، ٩٢٢، ٨٩٦

(ح)

- الحجة	أبو علي الفارسي	٧٨٠، ٥٩٦
---------	-----------------	----------

(د)

- الدرّ المصون (إعراب القرآن)	السمين الحلبي	٣٢٩، ٣١٢، ٢٦٦، ٢٦٣، ٥
		٩٢٨، ٨٦٩، ٧٣٥، ٤٣٨، ٣٦٠، ٣٣٦

(ر)

- الرائية = عقيلة أتراب القصائد		٩٨٣
- الروضة	أبو علي المالكي	٧٢٠، ٦٠١، ٣٢٣
		٨١٦، ٧٨٥، ٧٧٦
- روضة الحفاظ	أبو إسماعيل المعدل	٣٢٣

الكتاب	المصنّف	الصفحة
(س)		
- السبعة ^(١)	ابن مجاهد	٥٢٤، ١١٢، ١٠٨، ٩٢
		٧١٩، ٦٤٥، ٦٢٢، ٥٨٠، ٥٣٠
- سُنن الدَّارِمِيّ		٢٧٥
- سُنن أبي داود		٣٢١، ٢٧٠
(ش)		
- شرح التصريف	السمين الحلبيّ	٢٧٠
- شرح التكملة	العبدِيّ	٧٩١
- الشرح الكبير على تسهيل الفوائد	السمين الحلبيّ	٣١٢، ٢٦٣، ١٢
- الشرح الكبير على الشاطبيّة	أبوشامة	٧٠٥
- شرح اللّمع	ابن جنّيّ	٦٦٩
- شرح الهداية	المهديّ	٦٠٢، ٤٠٣، ٣٨١، ٣٤١، ٣٢٦
		١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٥٠، ١٠٢١، ٧١٩، ٦٩٥، ٦٨٧، ٦٨٢، ٦٦٦، ٦٦٣، ٦٦٠
(ص)		
- صحيح البخاريّ		٢٧٦
- صحيح ابن خزيمة		٣٢١
- صحيح مسلم		٢٧٦

(١) لم يُصرّح السمين بالنقل عن كتاب «السبعة» وإنّما كان يذكر مذهب ابن مجاهد.

الكتاب	المصنف	الصفحة
(ع)		
- العقد النضيد في شرح القصيد	السمين الحلبيّ	٦
- عقيلة أتراب القصائد	أبو القاسم الشاطبيّ	٩٨٣
- العنوان	إسماعيل بن خلف	٧١٩، ٦٤٥، ٤٠٣
(ق)		
- القصيدة الحُصْرِيَّة	أبو الحسن الحُصْرِيّ	٦٧٥، ٦٦٠
- قصيدة وعظيمة	أبو القاسم الشاطبيّ	٢٨٥
(ك)		
- الكامل	أبو القاسم الهذليّ	٣٢٢
- كتاب أبي عُبَيْد القاسم بن سَلَام		٤٠٧
- كتاب في وقف حمزة على الهمز	أبو بكر ابن مهران	٨٩٥، ٨٩٢
- الكتاب ^(١)	سيبويه	٤٩٧، ٢٨٩، ٢٧٥، ٢٤١
		٩٩٢، ٩٨٩، ٩٧١، ٨٨٦، ٧٧٠، ٧٥١، ٧٣٨، ٧٢٤، ٦٨٧، ٥٦٧، ٥٣٨، ٥٠٣
		١١٦٨، ١٠٨٧، ١٠٨٣، ١٠٢٧، ١٠٠٥، ٩٩٨، ٩٩٦
- الكشف عن وجوه القراءات	مكيّ بن أبي طالب	٩٩٦، ٩١٩، ٥٩٦

(١) لم يُصرِّح السمين بالنقل عن كتاب سيبويه، وإنَّما كان يذكر مذهبه.

الكتاب	المصنف	الصفحة
(ل)		
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ^(١)	أبو عبد الله الفاسي	٥
- لغات القرآن	السمين الحلبي	١٧١
(م)		
- المبهج	سبط الخياط	٣٢٣
- المستنير	أبو طاهر ابن سوار	٩٠٣، ٧١٩
- المقنع في رسم المصاحف	أبو عمرو الداني	٩٨٣
- ملحّة الإعراب	أبو محمد الحريري	٢٦٧
(هـ)		
- الهداية	أبو العباس المهدوي	٣٢٦

* * *

(١) نظراً لكثرة النقول عن اللآلئ الفريدة - وهي تقارب مائة وتسعين نقلاً - فقد اكتفيت بالإحالة على الموضوع الأول منها فقط.

١٠ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً المخطوطة :

- ١ - جامع أبي معشر الطبري، المعروف بسوق العروس، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨ هـ)، نسخة خطية في مكتبتني الخاصة.
- ٢ - الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، للمتجّب بن أبي العزّ بن رشيد الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) نسخة المكتبة الأحمدية، حلب.
- ٣ - الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ)، نسخة مكتبة نور عثمانية رقم ٦٥، إستانبول، تركيا.
- شرح الشاطبية لابن جُبارة المقدسيّ = المفيد في شرح القصيد.
- ٤ - شرح الشاطبية لأبي بكر عبد الله بن أيّدغديّ المعروف بابن الجُنديّ (ت ٧٦٩ هـ)، نسخة مكتبة آيا صوفيا رقم ٥٤ الملحقّة بالمكتبة السليمانية إستانبول، تركيا.
- شرح الشاطبية للفاسيّ = اللآلئ الفريدة.
- شرح الشاطبية للهمذانيّ = الدرّة الفريدة.
- ٥ - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسيّ (ت ٦٥٦ هـ) نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم ١٤٤ قراءات.
- ٦ - الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم يوسف بن عليّ بن جُبارة الهذليّ المغربيّ (ت ٤٦٥ هـ) نسخة مكتبة الجامع الأزهر (رواق المغاربة)، القاهرة.
- ٧ - المفيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الوليّ بن جُبارة المقدسيّ (ت ٧٢٨ هـ) نسخة مكتبة كوبرليّ زاده، رقم ٥، إستانبول، تركيا.
- ٨ - الموجز في القراءات السبع، لأبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ الدمشقيّ (ت ٤٤٦ هـ)، نسخة مكتبة المتحف البريطانيّ.

ثانياً المطبوعة :

١ - القرآن الكريم :

أ - المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم ، طبع مُجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

ب - المصحف المضبوط على رواية ورش عن نافع ، طبع مُجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

ج - المصحف المضبوط على رواية الدُّوريّ عن أبي عمرو ، طبع المطبعة الحكومية بالسودان ، ١٩٧٨ م .

٢ - إراز المعاني من حرز الأمانى ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقيّ المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) تحقيق وتعليق محمود عبد الخالق جادو ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .

٣ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد البناّ الدميّاطيّ (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق د . شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

٤ - الأدب المفرد ، لمحمد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ .

٥ - الإدغام الكبير في القرآن ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٦ - الأذكار ، لأبي زكريّا يحيى بن شرف النّوّيّ (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق محيي الدين مستو ، مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٧ - الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد بن أحمد الكيشيّ (ت ٦٩٥ هـ) ، تحقيق د . عبد الله البركاتي والدكتور محسن العميريّ ، جامعة أمّ القرى ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م .

- ٨- الأزهية في علم الحروف، لعلّي بن محمد الهرويّ (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- ٩- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ الأندلسيّ (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، دار قتيبة بيروت - دمشق، ط ١، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- ١٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمد المعروف بابن الأثير الجزريّ (ت ٦٣٠ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- ١١- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.
- ١٢- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، لعلّي بن محمد الضبّاع (ت ١٣٨٠ هـ)، طبعة مكتبة محمد عليّ صبيح، القاهرة، ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م.
- ١٣- أسماء الكتب المتّم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد بن مصطفى رياضي زاده (ت ١٠٧٨ هـ)، تحقيق د. محمد التونجيّ، مكتبة الخانجيّ بمصر.
- ١٤- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصريّ (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٣٧٨.
- ١٥- أشعار الشعراء الستّة، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشتمريّ (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
- ١٦- الإصابة في معرفة الصحابة، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، نشر دار الكتاب العربيّ بيروت.
- ١٧- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكّيت النحويّ (ت ٢٤٤ هـ) شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٣٧٥ هـ =

١٩٥٦ م.

١٨ - الأصول، لأبي بكر محمد بن السري بن السراج البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق د. الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

١٩ - إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

٢٠ - إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.

٢١ - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين بيروت، ط ٥، ١٩٨٠ م.

٢٢ - إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطباخ الحلبي (ت ١٣٧٠ هـ)، تحقيق محمد كمال، دار القلم العربي بحلب، ط ٢، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.

٢٣ - أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، إصدار فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، جامعة فرانكفورت، ألمانيا الاتحادية، ١٩٩٠ م.

٢٤ - الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٣ هـ.

٢٥ - أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.

٢٦ - الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ)، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ.

٢٧ - الأمالي، ليحيى بن الحسين الشجري، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة

- ط ٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ٢٨- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ٢٩- الأمثال العربية ومصادرها في التراث، لمحمد أبو صوفة، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ٣٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي (ت ٤٢٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ٣١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
- ٣٢- أنوار الربيع في أنواع البديع، للسيد علي صدر الدين بن معصوم المدني، تحقيق شاهر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنجف، ط ١، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- ٣٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- ٣٤- إيضاح الشعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن هندايي، دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٣٥- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- ٣٦- البحر المحيط، لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٣٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠م.

- ٣٨- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ = ١٩٧٢م.
- ٣٩- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد علي النجّار، توزيع المكتبة العلمية، بيروت.
- ٤٠- بغيّة الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت.
- ٤١- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق عليّ شيري، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- ٤٢- تاريخ الأدب العربيّ، لكارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ)، دار المعارف، مصر.
- ٤٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربيّ، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٤٤- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان.
- ٤٥- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.
- ٤٦- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، جزء حرف العين من (عبادة بن أوفى - عبد الله بن ثوب)، تحقيق د. شكري فيصل وزميله، من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ٤٧- تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيّد أحمد صقر، المكتبة العلميّة بالمدينة المنورة، ط ٣، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ٤٨- التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د. محمد غوث الندوي، طبع الدار السلفيّة، بومباي، الهند، ١٤٠٢هـ.

- ٤٩ - التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق د. أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م.
- ٥٠ - التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحّام (ت ٥١٦هـ)، رسالة ماجستير إعداد مسعود أحمد إلياس، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- ٥١ - تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق د. عليّ حسين البوّاب، دار المنارة، جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢ - تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، لعليّ بن محمد الخزاعي (ت ٧٨٩هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م.
- ٥٣ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م.
- ٥٤ - التذكرة في القراءات الثمان، لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١ م.
- ٥٥ - تذكرة النحاة، لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسّسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦ م.
- ٥٦ - الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨ م.
- ٥٧ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لخليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.
- ٥٨ - التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق د.

عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
٥٩ - تصنيف الأسماء، للشيخ محمد عياد الطنطاوي (ت ١٢٧٨هـ)، الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٦٠ - التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)
تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي، طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر وإحياء التراث
الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

٦١ - تعريف القدماء بأبي العلاء، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الدار القومية للطباعة
والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

٦٢ - التفسير الكبير، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار
الكتب العلمية، طهران، ط ٢.

٦٣ - تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)،
تحقيق خضر محمد خضر، الكويت.

٦٤ - تقريب التهذيب، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،
تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، سوريا، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦٥ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)،
تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦٦ - تلخيص العبارات بلطف الإشارات، لأبي علي الحسن بن خلف ابن بليمة القيرواني
(ت ٥١٤هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة، جدة، ط ١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٦٧ - التلخيص في علوم البلاغة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني
(ت ٧٣٩هـ)، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- ٦٨ - التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المكي (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.
- ٦٩ - تمكين المدني آتني وآمن وآدم، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤ هـ.
- ٧٠ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- ٧١ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق مكتبة القاهرة، ط ١، ١٣٧٨ هـ.
- ٧٢ - تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٧٣ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.
- ٧٤ - توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧ هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية.
- ٧٥ - توضيح المشتبه، لمحمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ) تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- ٧٦ - التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، عني بتصحيحه أو توير تزل، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٠ م.
- ٧٧ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بمصر، ط ٢، توزيع دار التربية والترات، مكة المكرمة.

- ٧٨- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- ٧٩- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق د. عبد المهيمن طحان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- جامع الترمذي = سنن الترمذي.
- الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري.
- ٨٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، بتصحيح أحمد عبد العليم البردوني دار الكتاب العربي، ط ٢.
- ٨١- جزء فيه قراءات النبي ﷺ، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٨٢- جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق د. علي حسين البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- ٨٣- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- ٨٤- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.
- ٨٥- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري (ت ٣٢١هـ)، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدرآباد، الدكن، ١٣٤٤هـ، نشر دار صادر، بيروت.
- ٨٦- جمهرة نسب قریش وأخبارها، للزبير بن بكار بن عبد الله القرشي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة خياط، بيروت.
- ٨٧- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم

المُراديّ (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.

٨٨- الجوهر السمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، لإبراهيم بن محمد العلانيّ، المعروف بابن دقماق (ت ٨٠٩ هـ)، تحقيق د. سعيد عبد الفتّاح عاشور، طبع مركز البحث العلميّ، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة.

٨٩- حاشية محمد بن عليّ الصبّان (ت ١٢٠٦ هـ) على شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ (ت ٩٢٩ هـ) على ألفية محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة فيصل عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة.

٩٠- الحاوي، لأبي الحسن عليّ بن محمد الماورديّ (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق د. راوية بنت أحمد عبد الكريم الظهّار، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط ١، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٩١- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجيّ وزملائه، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٩٢- حُجّة القراءات، لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زَنْجَلَة (ت نحو ٤٠٣ هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

٩٣- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، نظم الإمام أبي محمد القاسم بن فيرة الرعيّنيّ الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ)، طبع مصطفى البابي الحلبيّ، ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٧ م.

٩٤- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق د. عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

٩٥- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبيّ، القاهرة.

٩٦- حلّ المشكلات وتوضيح التحريّرات: لمحمد بن عبد الرحمن الخليجيّ الإسكندريّ (ت ١٩٧٠ م)، مطبعة محمد عليّ الصنّاعيّة بالإسكندريّة، ط ٢، ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م.

- ٩٧ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- ٩٨ - خزانة الأدب ولُبُّ لُبَاب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- ٩٩ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، توزيع دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢.
- ١٠٠ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، بتصحيح السيّد عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- ١٠١ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- ١٠٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد سيّد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- ١٠٣ - الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١ هـ)، مطبعة كردستان، القاهرة، ١٣٢٨ هـ.
- ١٠٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المنتثرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد لطفي الصبّاغ، من مطبوعات جامعة الملك سعود بالرياض، ط ١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- ١٠٥ - دُرّة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان)، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن محمد بن القاضي المكناسي (ت ١٠٢٥ هـ)، تحقيق محمد الأحمد بن أبي النور، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ١٠٦ - دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق د. عبد

- المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة، بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م.
- ١٠٧ - ديوان ابن الدُمينة عبد الله بن عُبيد الله (ت ١٣٠ هـ)، صنعة أبي العبّاس ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩ م.
- ١٠٨ - ديوان ابن الروميّ عليّ بن العبّاس (ت ٢٧٦ هـ)، شرح وتحقيق عبد الأمير عليّ مهنا، منشورات مكتبة الهلال، ط ١ ١٤١١هـ = ١٩٩١ م.
- ١٠٩ - ديوان أبي الأسود الدؤليّ ظالم بن عمرو (ت ٦٩ هـ)، تحقيق محمد ياسين، بغداد، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤ م.
- ١١٠ - ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائيّ (ت ٢٣١ هـ)، بشرح التبريزي، تحقيق محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧ م.
- ١١١ - ديوان أبي دَهَبَل وهَب بن زَمعة الجُمحيّ (ت ٦٣ هـ)، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف ط ١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢ م.
- ١١٢ - ديوان أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم العنزيّ (ت ٢١١ هـ)، دار صادر، بيروت لبنان، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤ م.
- ١١٣ - ديوان الأعشى ميمون بن قيس (ت ٧ هـ)، تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٦٨ م.
- ١١٤ - ديوان الأعمى الأندلسي، تحقيق د. إحسان عبّاس، بيروت، ١٩٦٣ م.
- ١١٥ - ديوان الأفوه الأوديّ صلاءة بن عمرو (ت نحو ٥٠ ق هـ) (الطرائف الأدبيّة)، تحقيق د. عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧ م.
- ١١٦ - ديوان امرئ القيس بن عانس (ت نحو ٢٥ هـ)، دار صادر، بيروت.
- ١١٧ - ديوان أوس بن حُجر (ت نحو ٢ ق هـ)، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.
- ١١٨ - ديوان البُحتريّ الوليد بن عُبيد (ت ٢٨٤ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان

- ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ١١٩ - ديوان جرير بن عطية التميمي (ت ١١٠ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت
- ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ١٢٠ - ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه (ت ٥٤ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .
- ١٢١ - ديوان الخطيئة جرّول بن أوس (ت ٣٠ هـ)، تحقيق نعمان طه، مصر، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م .
- ١٢٢ - ديوان الخنساء ثماضر بنت عمرو (ت ٢٤ هـ)، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط ٨
- ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ١٢٣ - ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة (ت ١١٧ هـ)، تحقيق د. عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م .
- ١٢٤ - ديوان الراعي النميري عبّيد بن حصّين (ت ٩٠ هـ)، تحقيق راينهرت فاييرت، المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقية بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م .
- ١٢٥ - ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق هـ)، تحقيق كرم بستانى، دار صادر، بيروت
- ١٩٥٣م .
- ١٢٦ - ديوان الشريف الرضيّ محمد بن الحسين (ت ٤٠٦ هـ)، دار صادر، بيروت .
- ١٢٧ - ديوان طرفة بن العبد (ت ٦٠ ق هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقّال، دمشق، ١٣٩٥هـ .
- ١٢٨ - ديوان العباس بن مرداس السلمي (ت نحو ١٨ هـ)، جمعه وحققه د. يحيى الجبوريّ
- وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .
- ١٢٩ - ديوان عبد الله بن الزبير الأسديّ (ت نحو ٧٥ هـ)، تحقيق د. يحيى الجبوريّ، طبع
- بغداد، ١٣٩٤هـ .

- ١٣٠ - ديوان عبد المحسن بن محمد الصوريّ (ت ٤١٩ هـ)، تحقيق مكّي السيّد جاسم، وشاكر هادي شكر، طبع وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨١ م.
- ١٣١ - ديوان عُبيد بن الأبرص الأسديّ (ت نحو ٢٥ ق هـ)، تحقيق د. حسين نصّار، مطبعة مصطفى الحلبيّ، القاهرة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- ١٣٢ - ديوان عُبيد الله بن قيس الرُقَيّات (ت نحو ٨٥ هـ)، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨ هـ.
- ١٣٣ - ديوان العجّاج عبد الله بن رُوبة (ت ٩٠ هـ)، تحقيق د. عزّة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧١ م.
- ١٣٤ - ديوان عديّ بن زيد (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق محمد جبار المعيد، بغداد، ١٩٦٥ م.
- ١٣٥ - ديوان عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة (ت ٩٣ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- ١٣٦ - ديوان عنتر بن شدّاد العبسيّ (ت نحو ٢٢ ق هـ)، دار صادر، بيروت.
- ١٣٧ - ديوان الفرزدق همّام بن غالب (ت ١١٠ هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، لبنان. وطبعة مصر بشرح الصاويّ ١٣٥٤ هـ.
- ١٣٨ - ديوان القتال الكلابيّ عُبيد بن مُجيب (ت نحو ٧٠ هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، بيروت، ١٣٨١ هـ.
- ١٣٩ - ديوان كُثير عزة، لكُثير بن عبد الرحمن الخزاعيّ (ت ١٠٥ هـ)، جمعه إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.
- ١٤٠ - ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ (ت ٤١ هـ)، بشرح الطوسيّ، تحقيق د. حنا نصر الحنّيّ، دار الكتاب العربيّ لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- ١٤١ - ديوان المثقّب العبديّ العائذ بن مَحْصَن (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، طبعة مجلة معهد المخطوطات القاهرة، ١٣٩٠ هـ.

- ١٤٢ - ديوان مسلم بن الوليد الأنصاريّ، الشهير بصريع الغواني (ت ٢٠٨ هـ)، بشرح وليد بن عيسى الطبيخيّ، تحقيق د. سامي الدهّان، دار المعارف، ط ٢، مصر.
- ١٤٣ - ديوان النابغة الجعديّ قيس بن عبد الله (ت نحو ٥٠ هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق، ١٣٨٤ هـ.
- ١٤٤ - ديوان النابغة الذبيانيّ زياد بن معاوية (ت نحو ١٨ ق هـ)، تحقيق د. حنا نصر الحّيّ، دار الكتاب العربيّ، لبنان، ط ١١١ هـ = ١٩٩١ م.
- ١٤٥ - ديوان نابغة بني شيبان عبد الله بن المخارق (ت ١٢٥ هـ)، شرح وتقديم قدري مايو، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ١١٥ هـ = ١٩٩٥ م.
- ١٤٦ - ديوان أبي النجم العجليّ الفضل بن قدامة (ت ١٣٠ هـ)، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبيّ بالرياض، ١٤٠١ هـ.
- ١٤٧ - ذيل العبر في خبر من غبر، لأبي المحاسن محمد بن عليّ الحسينيّ (ت ٧٦٥ هـ)، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت.
- ١٤٨ - الذيل والتكملة لكتّابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأوسيّ الأنصاريّ المراكشيّ (ت ٧٠٣ هـ) تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣ م.
- ١٤٩ - ربح المريد في تحرير الشاطبيّة، منظومة لمحمد بن محمد بن هلاليّ الأبياريّ (كان حيّاً سنة ١٣٣٤ هـ)، مطبعة الممتاز، طنطا، ط ١، ١٣٣٣ هـ = ١٩١٥ م.
- ١٥٠ - الرسالة القشيريّة، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيريّ (ت ٧٦٥ هـ)، طبعة دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ١٥١ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقيّ (ت ٧٠٢ هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ١٥٢ - الرعاية لتجويد القراءة، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيّسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٣٩٣ هـ.

- ١٥٣ - الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ)، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق نبيل محمد إبراهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٥ هـ.
- ١٥٤ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة، بغداد، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ١٥٥ - الزهد والرفائق، لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ)، تحقيق أحمد فريد، دار المعراج الدوليّة للنشر، ط ١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.
- ١٥٦ - زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الحصريّ (ت ٤١٣ هـ) تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط ٤.
- ١٥٧ - السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مُجاهد البغداديّ (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- ١٥٨ - سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق د. حسن هندايّ، دار القلم، دمشق ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ١٥٩ - سِفَر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين أبي الحسن عليّ بن محمد السّخاويّ (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ط ١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- ١٦٠ - سِقْطُ الزّند، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعريّ (ت ٤٤٩ هـ)، تصحيح إبراهيم الزين، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٥ م.
- ١٦١ - السلوك لمعرفة دول الملوك، لأحمد بن عليّ المقرئيّ (ت ٨٤٥ هـ)، الجزء الثالث القسم الأوّل، بتحقيق د. سعيد عبد الفتّاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٩٧٠ م.
- ١٦٢ - سنن ابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة عيسى الحلبيّ، القاهرة ١٣٧٢ هـ.

- ١٦٣ - سُنن أبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، ومعه كتاب «معالم السنن»
لِحَمْدِ بن محمد الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ)، إعداد وتعليق عزّت عبيد الدّعاس وعادل السيّد
دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٣٨٨هـ.
- ١٦٤ - سُنن البيهقيّ أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ١٦٥ - سُنن الترمذيّ محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، الجزءان الأوّل والثاني بتحقيق أحمد
شاكر، مكتبة مصطفى الحلبيّ، ط ١، ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧ م. والجزءان الرابع والخامس
بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط ١، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥ م.
- ١٦٦ - سُنن الدارميّ عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)، طبع بعناية محمد أحمد
دهمان، توزيع دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ١٦٧ - سُنن النسائيّ أحمد بن عليّ (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدة، مكتب
المطبوعات الإسلاميّة بحلب، ط ٤، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤ م.
- ١٦٨ - سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق
شعيب الأرناؤوط وزملائه، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الشاطبيّة = حرز الأمانى ووجه التهاني.
- ١٦٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحيّ بن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)،
المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ١٧٠ - شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ (ت ٩٢٩هـ) على ألفيّة محمد بن عبد الله المعروف
بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة فيصل البابي الحلبيّ، القاهرة.
- ١٧١ - شرح ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ) على ألفيّة محمد بن عبد الله
المعروف بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة
دار السعادة بمصر، ط ١، ١٣٧٠هـ = ١٩٥١ م.
- شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد على تسهيل الفوائد.

- ١٧٢ - شرح التسهيل لابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، والدكتور محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.
- ١٧٣ - شرح الجمل، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق د. صاحب أبوجناح، بغداد، ١٤٠٠ هـ.
- ١٧٤ - شرح الحماسة، لأبي عليّ أحمد بن محمد المرزوقيّ (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م.
- ١٧٥ - شرح السنّة، لحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق شُعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، ط ١، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- شرح الشاطبيّة لأبي شامة = إبراز المعاني.
- شرح الشاطبيّة لشُعلة = كنز المعاني.
- شرح الشاطبيّة للضبّاع = إرشاد المريد إلى مقصود القصيد.
- ١٧٦ - شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الأسترباذيّ النحويّ (ت ٦٨٦ هـ)، وبعده شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميله، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٣٩٥ هـ.
- ١٧٧ - شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ النحويّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق عبد الغنيّ الدقر، المتّحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ١٧٨ - شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك محمد بن عبد الله النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق عدنان الدوريّ، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- ١٧٩ - شرح القصائد السبع، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م.
- ١٨٠ - شرح القصائد العشر، لأبي زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزيّ (ت ٣٢٨ هـ)،

- اعتنى بطبعه كارلُس يعقوب لايل، دار الإمارة، كلكته، ١٩٨٤ م.
- ١٨١ - شرح القصيدة الحصرية، لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الطُّفيل الإشبيلي، المعروف بابن عَظِيمَة (ت ٥٤٣ هـ)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تحقيق توفيق العبقري، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب، فاس، ١٤١٤ هـ.
- ١٨٢ - شرح قصيدة كعب بن زهير، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق د. محمد حسن أبونا جى، مؤسّسة علوم القرآن، دمشق - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ١٨٣ - شرح كافية ابن الحاجب، لرَضِيّ الدين محمد بن الحسن الأَسْتَراباذي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
- ١٨٤ - شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمد بن عبد الله النحوي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، من مطبوعات جامعة أمّ القرى.
- ١٨٥ - شرح اللُّمَع لابن جَنِّي، لأحمد بن عليّ ابن بَرّهان العُكْبَرِيّ (ت ٥١٨ هـ)، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة، قسم التراث العربي، الكويت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
- ١٨٦ - شرح مشكِل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق شُعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.
- ١٨٧ - شرح المعلقَات العشر، لأبي زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزي (ت ٣٢٨ هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٣ هـ.
- ١٨٨ - شرح المعلقَات العشر، لأبي عبد الله حسين بن أحمد الزَّوْزَنِيّ (ت ٤٨٦ هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت.
- ١٨٩ - شرح المِفْصَل، لأبي البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، توزيع عالم الكتب، بيروت.
- ١٩٠ - شرح مقامات الحريري، كلاهما لأبي محمد القاسم بن عليّ الحريري (ت ٥١٦ هـ)

دار الفكر، بيروت.

١٩١ - شرح مُلحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن عليّ الحريري (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق

د. أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

١٩٢ - شرح منظومة ظاءات القرآن الكريم، من نظم أبي العباس أحمد بن عمّار المهدويّ

(ت نحو ٤٤٠ هـ)، والشرح لأبي طاهر إسماعيل بن أحمد التجيبيّ (ت بعد ٤٥٠ هـ)،

تحقيق محمد سعيد المولويّ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

١٩٣ - شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدويّ (ت نحو ٤٤٠ هـ)، تحقيق

ودراسة د. حازم حيدر، ط ١، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م، الناشر مكتبة الرشد، الرياض.

١٩٤ - شروح التلخيص في البلاغة، وتشمل: ١ - مختصر سعد الدين مسعود بن عمر

التفتازانيّ (ت ٧٩١ هـ). ٢ - مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربيّ

(كان حيّاً ١١٠٨ هـ). ٣ - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن

عليّ السبكيّ (ت ٧٧٣ هـ)، دار السرور، لبنان.

١٩٥ - شروح سِقْط الزند، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعريّ (ت ٤٤٩ هـ)، بتحقيق

عبد السلام هارون وزملائه، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤ هـ =

١٩٤٥ م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة.

١٩٦ - الشعر، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. محمود

محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

١٩٧ - شعر الكُميت بن زيد الأسديّ (ت ١٢٦ هـ)، جمع وتحقيق د. داود سلّوم، بغداد

١٩٦٩ م.

١٩٨ - شعر النعمان بن بشير الأنصاريّ رضي الله عنه (ت ٦٥ هـ)، جمع وتحقيق د. يحيى

الجُبوريّ، بغداد، ١٩٦٨ م.

١٩٩ - الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق وشرح أحمد

- شاكراً، دار التراث العربى، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٧ م.
- ٢٠٠ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٢٠١ - شفاء العي بتخريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي بترتيب السندي، تأليف أبي عمير مجدي بن محمد المصري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٦ هـ.
- ٢٠٢ - الصاحبى، لأحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- ٢٠٣ - الصحاح، للجوهري إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط ٣، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
- ٢٠٤ - صحيح البخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٤، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.
- ٢٠٥ - صحيح محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) بترتيب علي بن بلبان (ت ٧٣٩ هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- ٢٠٦ - صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت ٣١١ هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
- ٢٠٧ - صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا، ط ١، ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م.
- ٢٠٨ - الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٢٠٩ - الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.
- ٢١٠ - طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الإسوي (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩١ هـ.

- ٢١١ - طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شُهبة (ت ٨٥١هـ)، بتصحيح د. عبد العليم خان، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- ٢١٢ - طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجُمحيّ (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة.
- ٢١٣ - طبقات المفسّرّين، لمحمد بن عبد الحيّ الداوديّ (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان.
- ٢١٤ - العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربّه (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق د. مفيد أحمد قميحة، نشر دار الكتب العلميّة ببيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.
- ٢١٥ - علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازيّ (ت ٣٢٧هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٦ - علل القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرّيّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط ١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- ٢١٧ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج ابن الجوزيّ عبد الرحمن بن عليّ (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحقّ الأثريّ، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، ط ١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ٢١٨ - علم البيان، للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ٢١٩ - عمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق محمود الدغيم، دار السيّد للنشر، إستانبول، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٢٢٠ - العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف النحويّ (ت ٤٥٥هـ) تحقيق د. زهير زاهد وزميله، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٧٥م.
- ٢٢١ - عيون الأخبار، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق د. يوسف عليّ

طويل، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٢٢- الغاية في القراءات العشر واختيار أبي حاتم، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمد غياث الجنباز، شركة العبيكان للطباعة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢٢٣- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمدانيّ العطار (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٢٢٤- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن محمد الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.

٢٢٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، بتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٢٢٦- الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني، كلاهما للشيخ سليمان بن حسين الجَمزوريّ (كان حيّاً ١٢٠٨هـ)، تحقيق عبد الرازق موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ.

٢٢٧- فتح القدير، لمحمد بن عليّ الشوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة دار الوفاء للنشر، المنصورة ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٢٨- الفردوس بمأثور الخطاب، للدّيلميّ شيرويه بن شهردار (ت ٥٠٩هـ) تحقيق السعيد زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٢٩- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبّيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس وزميله، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.

= ١٩٨١م.

٢٣٠- فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، جمعيّة القرآن الكريم بجدة، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٣١- فضائل القرآن العزيز، لأبي عبّيد القاسم بن سَلّام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق وهبي

- سليمان غاوجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٢٣٢ - فضائل المدينة المنورة، للدكتور خليل ملاً خاطر، دار القبلة، جدة، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ٢٣٣ - فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب، لابن المرزبان علي بن أحمد البغدادي (ت ٣٦٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ٢٣٤ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، الأردن الجزء الأوّل والثاني من فهرس علوم القرآن، مخطوطات القراءات.
- ٢٣٥ - فهرست محمد بن خير الإشيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق فرنسشكه قداره زيددين، طبع المكتب التجاريّ بيروت، ط ٢، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
- ٢٣٦ - فهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة الخديويّة، ط ٢ مصر، ١٣١٠هـ.
- ٢٣٧ - فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، طبع وزارة الأوقاف والإرشاد في الجمهوريّة اليمنيّة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ٢٣٨ - فوائد في مشكل القرآن، لعزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) تحقيق د. سيّد رضوان عليّ الندوي، دار الشروق، جدة، ط ٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ٢٣٩ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد عليّ الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي، مطبعة السنّة المحمّديّة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٠هـ.
- ٢٤٠ - فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.
- ٢٤١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، ط ١، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.
- ٢٤٢ - القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- ٢٤٣ - قصيدتان في تجويد القرآن، تحقيق د. عبد العزيز عبد الفتّاح القاري، مكتبة الدار،

المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٢٤٤ - القصيدة الحصرية في قراءة نافع، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني (ت ٤٨٨هـ) ضمن بحث يشتمل على شرح القصيدة لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن ابن الطُّفيل الإشبيلي، المعروف بابن عَظيمة (ت ٥٤٣هـ) مقدّم لنيل دبلوم الدراسات العليا تحقيق توفيق العبقرى، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب، فاس، ١٤١٤هـ.

٢٤٥ - القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق د. أحمد خطّاب العمر، بغداد، ١٣٩٨هـ.

٢٤٦ - قواعد الإملاء، لعبد السلام هارون (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥ ١٤٠٦هـ.

٢٤٧ - الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الإشبيلي (ت ٤٧٦هـ) بهامش كتاب المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م.

٢٤٨ - الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٤٩ - الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) دار صادر، بيروت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٥٠ - الكامل في الضعفاء، لعبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٢٥١ - الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٢٥٢ - الكشف، للزمخشري محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٢٥٣- الكشف الإلهي عن شديد الضعف والواهي، لمحمد بن محمد الحسيني الطرابلسي (ت ١١٤٦هـ)، تحقيق د. محمد محمود أحمد بكّار، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ.

٢٥٤- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل ابن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، بتصحيح أحمد القلاش، دار التراث، القاهرة.

٢٥٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، المطبعة الإسلامية، طهران، ١٣٨٧هـ = ١٩٤٧م.

٢٥٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٢٥٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لمحمد بن يار محمد البرهانبوري الهندي (ت نحو ١١١٠هـ)، تحقيق صفوة السقا وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٥٨- الكنز في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت ٧٤٠هـ)، رسالة دكتوراه، إعداد عزّت عاطف تارزيتش، جامعة الزيتونة، تونس، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٢٥٩- كنز المعاني شرح حرز الأمان، لمحمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بشعلة (ت ٦٥٦هـ)، طبع الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة، ط ١، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٢٦٠- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٢٦١- لسان الميزان، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت.

٢٦٢- لطائف الإشارات في فنون القراءات، لشهاب الدين أبي العبّاس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق الشيخ عامر السيّد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٣٩٢هـ.

- ٢٦٣- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرآن القيرواني، تحقيق د. المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١ م.
- ٢٦٤- المؤلف والمختلف، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧١ هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م.
- ٢٦٥- المبهج في القراءات الثمان، لأبي محمد عبد الله بن عليّ البغدادي، المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١ هـ)، تحقيق د. عبدالعزيز السّبر، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٠٤ هـ.
- ٢٦٦- مجالس ثعلب أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٤٩ م.
- ٢٦٧- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- ٢٦٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعليّ بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة.
- ٢٦٩- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لمحمد بن أبي بكر المدني الأصفهاني (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباوي، دار المدني، جدة، ط ١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- ٢٧٠- المحاسن والمساوي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، دار صادر بيروت، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ٢٧١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق عليّ النجدي، ود. عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- ٢٧٢- مختار الأغاني، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، طبع المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق، ط ١، ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م.

- ٢٧٣- مختار الشعر الجاهليّ، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ) شرح وتحقيق مصطفى السقّا ومحمد سيّد كيلانيّ، المكتبة الشعيّة، ط ٣، ١٣٨٩هـ.
- ٢٧٤- مختصر اختلاف العلماء، لأبي بكر أحمد بن عليّ الجصاص الرازيّ (ت ٣٧٠هـ) تحقيق د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- ٢٧٥- مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣هـ)، اختصار محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- ٢٧٦- المذكر والمؤث، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق د. طارق الجنابيّ، من مطبوعات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.
- ٢٧٧- مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، لأحمد بن محمد الشمّنيّ (ت ٨٧٢هـ)، بحاشية الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض.
- ٢٧٨- المسائل الحليّات، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن هندائيّ، دار القلم ودار المنارة، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٢٧٩- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث بمكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
- ٢٨٠- المستدرّك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥هـ)، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- ٢٨١- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- ٢٨٢- المستنير في القراءات العشر واختيار اليزيديّ، لأبي طاهر أحمد بن عليّ ابن سوار البغداديّ (ت ٤٩٦هـ)، رسالة دكتوراه، إعداد أحمد طاهر أويس، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

- ٢٨٣ - مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، المكتب الإسلامي، ط ٥، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ٢٨٤ - مسند عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بالهند، ط ١، ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م.
- مسند الديلمي = الفردوس بمأثور الخطاب.
- ٢٨٥ - مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
- ٢٨٦ - مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ٢٨٧ - المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري (ت ٥٥٠ هـ)، رسالة دكتوراه إعداد إبراهيم بن سعيد الدوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٤ هـ.
- ٢٨٨ - مصنف ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق محمد سعيد اللحام دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- ٢٨٩ - مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بالهند، ط ١، ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م، توزيع المكتب الإسلامي.
- ٢٩٠ - المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- ٢٩١ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع عباس الباز، مكة المكرمة.
- ٢٩٢ - معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م.

- ٢٩٣- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق د. عبد الأمير محمد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- ٢٩٤- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- ٢٩٥- معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- ٢٩٦- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) بتصحيح سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م.
- ٢٩٧- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي (ت ٩٦٣ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٤٧ م.
- ٢٩٨- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، وضعه د. إسماعيل أحمد عمارة، وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٩٩- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ٣٠٠- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.
- ٣٠١- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨ هـ)، مطبعة الترقّي بدمشق، ١٩٥٧ م.
- ٣٠٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- ٣٠٣- معجم النحو، لعبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ.
- ٣٠٤- معرفة القراء الكبار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

- ٣٠٥ - المعلقات العشر دراسة ونصوص، دراسة فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨١ م.
- ٣٠٦ - المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق د. مارسدن جونس، جامعة أكسفورد، ١٩٦٦ م.
- ٣٠٧ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) بهامش إحياء علوم الدين، مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- ٣٠٨ - مغني اللبيب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ط ٥، ١٩٧٩ م.
- ٣٠٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى الرومي المعروف بطاشكبري زاده (ت ٩٦٨ هـ)، تحقيق كامل بكري وزميله، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ٣١٠ - المفردات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد حبيب، مكتبة القرآن، القاهرة.
- ٣١١ - مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني الحسين بن محمد (ت نحو ٤٢٥ هـ) تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.
- ٣١٢ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
- ٣١٣ - المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، طبعة قديمة على هامش خزانة الأدب، مصر، مطبعة بولاق، ١٢٩٩ هـ.
- ٣١٤ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ.
- ٣١٥ - مقدّمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف

- بابن الصلاح (ت ٢٨٥ هـ)، تعليق د. مصطفى ديب البغا، مكتبة الفارابي، دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤ م.
- ٣١٦- المقرَّب، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ط ٢، ١٣٩١هـ = ١٩٧١ م.
- ٣١٧- المُقنَّع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق محمد أحمد دهمان، طبعة مكتب الدراسات الإسلامية بدمشق، ١٣٥٩هـ.
- ٣١٨- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.
- ٣١٩- الممتع في التصريف، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧ م.
- ٣٢٠- المنتهى، لأبي الفضل محمد بن جعفر الخُزاعيّ (ت ٤٠٨ هـ)، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق د. محمد شفاعت ربّاني، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥ م.
- ٣٢١- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميلة مطبعة مصطفى الحلبيّ، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤ م.
- ٣٢٢- المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة، لأبي العبّاس أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) تحقيق صالح أحمد الشاميّ، المكتب الإسلاميّ، ط ١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١ م.
- ٣٢٣- الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، لمحمد بن عمران المرزبانيّ (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق عليّ محمد البجاويّ، دار نهضة مصر، ١٩٦٥ م.
- ٣٢٤- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن عليّ الشيرازيّ المعروف بابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ)، دراسة وتحقيق د. عمر حمدان الكبيسيّ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣ م.

- ٣٢٥- الموطأ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، رواية يحيى بن يحيى بن كثير الليثي (ت ٢٣٤ هـ) تحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- ٣٢٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م.
- ٣٢٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م.
- ٣٢٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٨٦ هـ.
- ٣٢٩- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس، للعبّاس بن علي المكي (كان حياً ١١٤٨ هـ)، المطبعة الوهبيّة، مصر، ١٢٩٣ هـ.
- ٣٣٠- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٣١- نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦ هـ)، تحقيق ليفي بروفنسال، ط ٣، دار المعارف، القاهرة.
- ٣٣٢- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تصحيح علي محمد الضبّاع، توزيع دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
- ٣٣٣- نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيّلي (ت ٧٦٢ هـ) من مطبوعات المجلس العلميّ بدابهيل - سورت، الهند، ط ١، ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م.
- ٣٣٤- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقرّي (ت ١٠٤١ هـ) تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.
- ٣٣٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشننمري (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن، من منشورات معهد المخطوطات

- العربية، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٣٣٦- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، لبنان، ط ١، ١٩٨٥م.
- ٣٣٧- النهاية في غريب الحديث، لعلّي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٣٣٨- نهج البلاغة، للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٣٣٩- النوادر، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ٣٤٠- الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطّار (ت ٥٦٩هـ)، رسالة دكتوراه مقدّمة من سليمان بن حمد الصقري، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، ١٤١١هـ.
- ٣٤١- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتّاح السيّد عجمي المرصفي (ت ١٤٠٩هـ)، طبع بن لادن، السعودية، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ٣٤٢- هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، المكتبة الإسلامية، طهران، ط ٣، ١٣٨٧هـ = ١٩٤٧م.
- ٣٤٣- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تصحيح السيّد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٣٢٧هـ.
- ٣٤٤- الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتّاح بن عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.
- ٣٤٥- الوافي بالوفيات، لخليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، الجمعية الاستشراقية الألمانية، بعناية هلموت ريتز، دار فرانز شتاينر بفيسباون، ط ٢، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

- ٣٤٦- الوجيز، لأبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ الدمشقيّ (ت ٤٤٦ هـ) تحقيق د. سمير معبر، رسالة دكتوراه، بريطانيا.
- ٣٤٧- وجيز الكلام في الذيل على دُوك الإسلام، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق د. بشّار عوّاد وزميله، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.
- ٣٤٨- وضع البرهان في مشكلات القرآن، لبيان الحقّ النيسابوريّ محمود بن أبي الحسن (ت نحو ٥٥٥ هـ)، تحقيق صفوان عدنان داووديّ، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.
- ٣٤٩- وفيات الأعيان، لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان (ت ٦٧٤ هـ)، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.
- ٣٥٠- الوقوف على الموقف، لأبي حفص عمر بن بدر الموصليّ (ت ٦٢٢ هـ)، تحقيق أمّ عبد الله بنت محروس العسليّ، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٥١- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبيّ (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.



١١ - فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- القسم الأول :

- الدراسة :

٤ - الإهداء

٥ - قالوا عن السمين

٧ - مقدمة الدراسة

١٢ - خطة الدراسة والتحقيق

- التمهيد :

١٩ - رصد التسلسل التاريخي للتأليف في القراءات السبع

- الباب الأول : في التعريف بالناظم :

- الفصل الأول : في حياته الشخصية :

٢٩ أ - اسمه ونسبه ومولده

٣٠ ب - نشأته ورحلاته وشيوخه

٣٢ ج - تلامذته

٣٥ د - مذهبه

٣٥ هـ - أخلاقه وثناء العلماء عليه

الموضوع	الصفحة
و- مؤلفاته	٤١
ز- وفاته	٤٢
- الفصل الثاني : في كتابه « حرز الأمانى » ، وفيه مباحث :	
- المبحث الأول : في التعريف بالمنظومة الشاطبية	٤٣
- المبحث الثاني : في تتبع شروح الشاطبية وتسلسلها	
تاريخياً	٤٩
- المبحث الثالث : في منزلة العقد النضيد بين شروح	
الشاطبية	٦٨
الباب الثاني : في التعريف بالشارح وكتابه :	
- الفصل الأول : في التعريف بالسمين الحلبي شارح الشاطبية :	
أ- اسمه ونسبه ومولده	٧٥
ب- عصره ، ويشمل :	
١- الناحية السياسية	٧٩
٢- الناحية العلمية	٨١
ج- رحلاته	٨٥
د- شيوخه	٨٦
هـ- تلامذته	٨٨
و- عقيدته ومذهبه	٨٨

الموضوع	الصفحة
ز- أخلاقه وثناء العلماء عليه	٩٢
ح- مؤلفاته	٩٤
ط- وفاته	٩٨

- الفصل الثاني : في التعريف بالكتاب :

أ- اسم الكتاب	١٠١
ب- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف	١٠١
ج- توثيق أن النصَّ موضوعَ الدرس هو كتاب العقد النضيد	١٠٢
د- مصادر الكتاب :	
١- المصادر الرئيسة	١٠٤
٢- المصادر الفرعية	١١٠
هـ- منهج المصنّف في الكتاب	١١٥
و- ملاحظات على منهج المصنّف	١١٦
ز- مناقشة بعض الآراء التي ذكرها المصنّف	١٢٥
ح- نُسخ الكتاب	١٣٣
ط- بيان منهج التحقيق	١٣٧
ي- إيضاح المصطلحات والرموز	١٤٠
ك- نماذج من مصوِّرات النُّسخ الخطّية	١٤٣

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني : التحقيق :	
- مقدمة الشارح	٣
- مقدمة الناظم	٦
- باب الاستعاذة	٣١٥
- باب البسملة	٣٢٨
- سورة أم القرآن	٣٥٤
- باب الإدغام الكبير	٤٠١
- باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين	٤٧٠
- باب هاء الكناية	٥٦٧
- باب المدّ والقصر	٦٢٧
- باب الهمزتين من كلمة	٧١٢
- باب الهمزتين من كلمتين	٧٨٨
- باب الهمز المفرد	٨٢٦
- باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها	٨٨٣
- باب وقف حمزة وهشام على الهمز	٩٣٥
- باب الإظهار والإدغام	١٠٨٩
- ذكر ذال ﴿إِذْ﴾	١١٠٤
- ذكر دال ﴿قَدْ﴾	١١١٦

الصفحة

الموضوع

- ١١٣٥ - ذكر تاء التأنيث
- ١١٥٤ - ذكر لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾
- - باب اتّفاقهم في إدغام ﴿إِذْ﴾ و ﴿قَدْ﴾ وتاء التأنيث ولام ﴿هَلْ﴾
- ١١٧٧ و ﴿بَلْ﴾
- ١١٩٤ - باب حروف قربت مخرجها
- ١٢٤١ - باب أحكام النون الساكنة والتنوين
- ١٢٦٩ - الخاتمة
- ١٢٧٣ - الفهارس العامة
- ١٢٧٥ - فهرس الآيات القرآنيّة
- ١٣٤٥ - فهرس الأحاديث الشريفة
- ١٣٥١ - فهرس الأمثال
- ١٣٥٢ - فهرس الأقوال
- - فهرس الأشعار:
- ١٣٦٥ أ- الآيات الكاملة
- ١٣٧٩ ب- أنصاف وأجزاء الآيات
- ١٣٨٢ - فهرس الأعلام

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- فهرس القضايا النحويّة	١٤٠٧
- فهرس النماذج النحويّة واللغويّة	١٤١٩
- فهرس أسماء الكتب المذكورة في الجزء المحقّق	١٤٢٤
- فهرس المصادر والمراجع	١٤٢٩
- فهرس الموضوعات	١٤٦٥

* * *